المكتبة التاريخية

تاريخ العلاقات الدولية



١٨١٥ - ١٩١٤

تأليف

بيير رنوفان

عضو المجمع

والأستاذ بالسربون

تعريب

دكتور جلال يحيى

دكتوراة الدولة من جامعة باريس

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

جامعتي أسيوط وعين شمس



دار المعارف بمصر

اهداءات ٢٠٠٠
ا.د.رشيد سالم الناضورى
أستاذ التاريخ القديم
جامعة الإسكندرية



★

١٨١٥ - ١٩١٤

تأليف

بيير رنوفان

عضو المجمع

والاستاذ بالسربون

تعريب

دكتور جلال يحيى

دكتوارة الدولة من جامعة باريس

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

جامعتى أسيوط وعين شمس



الناشر : دار المعارف بمصر — ١١١٩ كورنيش النيل — ج . ع . م

مقدمة

تفتقر المكتبة العربية عامة ، والمكتبة التاريخية خاصة ، إلى كثير من المراجع التى يصعب على قراء اللغات الأجنبية الإستغناء عنها . وفى ميدان التاريخ الحديث والمعاصر ، والتاريخ الأوربى منه ، علينا أن نعترف بضرورة إعتمادنا على ما كتبه الأساتذة المتخصصون فى هذا الفرع ، ومعظمهم من الأوربيين .

ولقد شعرت بهذا النقص فى المكتبة العربية ، وفى ميدان عملى ، رغم نقل بعض الكتب إلى العربية . وزاد شعورى بمسئوليتى ، وبأن أقدم للقارىء العربى مادة يقرؤها زملاؤه فى كل مكان من العالم ؛ فكان أن إخترت هذا الكتاب ، أو هذا الجزء من الكتاب ، عن « تاريخ العلاقات الدولية » . وهى موسوعة فى ثمانية مجلدات ، كتبها عدد من الأساتذة المتخصصين : جانشوف ·François-L Gans hof الأستاذ بجامعة جاند فى بلجيكا ، عن فترة العصور الوسطى ، وزيلر Gaston Zeller الأستاذ بجامعة باريس عن العصور الحديثة فى جزءين ، وفوجييه André Fugier الأستاذ بجامعة ليون ، عن فترة الثورة الفرنسية والإمبراطورية النابوليونية ، ورنوفان Pierre Renouvin الأستاذ بجامعة باريس وعضو المجمع ، والمشرف على الموسوعة ، وذلك عن فترة القرن التاسع عشر ، وهى موضوع هذا الكتاب ، وفى مجلدين ، وعن أزمات القرن

العشرين فى مجلدين آخرين ، أرجو أن أتمكن كذلك من نقلهما إلى العربية فى المستقبل .

والأستاذ بيير رنوفان أستاذ علامة ، وأستاذ جيل من الأساتذة الذين ينتشرون الآن فى كثير من جامعات العالم ، وهو الأمين الدائم للجمعية الدولية للدراسات التاريخية ، وله كثير من المؤلفات والأبحاث الأصيلة عن الحرب العالمية الأولى ، ومشكلة الشرق الأقصى ، ومشكلة فاشودا ، وغيرها كثير. وهو يميل فى كتاباته إلى التحليل ، ولا يكف عن تفتيح المشكلات ، وطرحها أمام البحث التاريخى . وتعتبر المجلدات الأربعة التى كتبها عن تاريخ العلاقات الدولية زبدة ما درسه وما كتبه ، خلال سنوات طويلة ، وإن كانت مدعمة بأوثق وأحدث الإحصاءات والبيانات وكانت دراستى عليه ، فى معهد العلاقات الدولية وفى مدرسة العلوم السياسية وفى معهد الدراسات التاريخية بجامعة باريس ، لمدة سنوات ، سبباً ثانيا وجهنى فى إختيار هذا الكتاب ، ونقله إلى العربية . ولست إلا واحداً من بين طلبته العديدين ، والذين يعملون الآن أساتذة فى جامعات سوريا ولبنان والمغرب وتونس والجزائر ، فى نطاق العالم العربى .

والكتاب ينقسم إلى قسمين : الأول عن القوميات ويقظة العالم الجديد ، ويغطى الفترة الممتدة من سنة ١٨١٥ إلى سنة ١٨٧١ ؛ والثانى عن أوج أوربا ، وتمتد الفترة التى يعالجها من غداة الحرب السبعينية بين فرنسا وبروسيا إلى وقت إعلان الحرب العالمية الأولى ، فى أوائل أغسطس سنة ١٩١٤ . وكل قسم منهما ينقسم بعد ذلك فى داخله إلى شرائح زمنية أصغر ، وإن كان هذا التقسيم مرتبط أوثق الإرتباط بتطور الموقف السياسى فى العالم ، ونتيجة لتفاعل قوى إقتصادية وإستراتيجية وسياسية ومعنوية ، ودون تقديم عامل منها على غيره بطريقة مسبقة .

وأرجو الله أن أكون موفقاً فى إختيار هذا الكتاب ، وموفقاً فى نقله إلى القارىء العربى ، فى روحه وإتجاهاته ، وحتى فى طريقة إسترساله ، التى هى نفس طريقة المؤلف فى إعطاء محاضراته على طلبته .

وعلى الله قصد السبيل ؟

دكتور

الاسكندرية فى ٧ أغسطس سنة ١٩٦٨ .

جلال يحيى

القسم الأول

من سنة ١٨١٥ إلى سنة ١٨٧١

أوربا القوميات ويقظة العالم الجديد

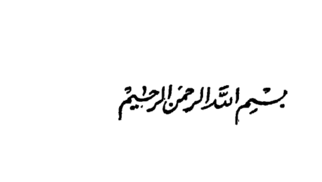
مقدمة القسم الأول

فى سنة ١٨١٥ ، وفى الوقت الذى تم فيه إنهيار السيطرة النابليونية ، قل دور أوربا فى تاريخ العالم : فكانت أمريكا آخذة فى الإستقلال عنها ، ما دامت المستعمرات الإسبانية والبرتغالية قدأخذت نفس الطريق الذى أكدت الولايات المتحدة نجاحه ، بعد أن حصلت عليه فى سنة ١٧٨١ ؛ ولم تكن إفريقية أو آسيا - وباستثناء الهند - تمنح التوسع الأوربى فرصاً للتعويض . وعلى القارة التى غيرتها عشرين سنة من الحرب ، ومن التغييرات فى الحياة الإقتصادية ، والاضطراب العميق فى الأفكار ، أصبحت دولة روسيا مسيطرة ، ما دامت فرنسا المهزومة قد إنكمشت ، لفترة من الزمن ، حتى العجز . ولا شك أن إمبراطورية النمسا قد إستعادت ، بعد الهزات العنيفة التى أصابتها ، نفوذاً مسيطراً فى شبه الجزيرة الإيطالية ، ودوراً موجهاً فى الشئون الألمانية ، رغم إزدياد آمال البروسيين ؛ ولكنها كانت من الإنهاك الشديد بدرجة تمنعها من مد أنظارها إلى آفاق جديدة ، واقتصرت على تمنى الإحتفاظ بالوضع الاقليمى الذى أقامه مؤتمر فينا . وزادت حدة الانهيار الإسبانى ، ورأت الامبراطورية العثمانية ، منذ ثورة الصرب ، نمو الأخطار فى أقاليمها البلقانية . واستمر التقسيم السياسى فى البلاد الايطالية ، والبلاد الألمانية ، رغم أن الشكل كان مختلفاً تماماً عن ذلك الذى وجد فى سنة ١٧٨٩ . وفى كل هذه الملامح ؛ ظهرت هذه الحالة على أنها تمنح فرصاً مواتية للتوسع الروسى . وكانت بريطانيا العظمى ، التى كانت قد إقتسمت مع امبراطورية القياصرة المكاسب الكبرى لانتصار الحلفاء ، وإن كانت قد استلمت نصيبها خارج أوربا ، قلقة من هذه الامكانية لسيطرة على القارة أكثر من خوفها من انتقام فرنسى : فروسيا بالنسبة لها هى « العدو الرئيسى » .

ومع ذلك فإن التغيرات الكبرى فى العلاقات الدولية فى أثناء العقود التالية قد تمت فى إتجاه مخالف تماما . فروسيا لم تحاول أن تكسب من التفوق الذى كان يضمنه لها قوتها الديموغرافية . وبقيت فرنسا « عاقلة » فى خلال الخمسة وثلاثين سنة التالية ؛ وحينما رغبت فى آخر الأمر فى أن تلعب دوراً متفوقاً فإنها لم تنجح إلا فى المساعدة على إنجاح القوى الجديدة التى غيرت خريطة كل القسم الأوسط من القارة ، بعد تكوين الوحدة الإيطالية ، والوحدة الألمانية . وفى سنة ١٨٧١ ، تحقق إنتصار هذه القوى الجديدة . وبريطانيا العظمى ، رغم أنها كانت قد إحتفظت بقوتها سليمة ، نتيجة الأمن الذى ضمنه لها تفوقها البحرى لم تفكر فى أن تلعب دور الحكم فى الإصطدامات القارية ، إذ أنه لم تكن لها الوسائل العسكرية ؛ وتركت بذلك نشأة السيطرة القارية فى صالح الإمبراطورية الألمانية ، وهى السيطرة التى كانت تخشى فى سنة ١٨١٥ من قيامها فى صالح روسيا ولكن هذه التغيرات ، مهما كانت أهميتها بالنسبة لمستقبل أوربا والعالم ، يجب ألا تنسينا الصفات الجديدة التى تميز العلاقات بين القارات : فمن الولايات المتحدة ، التى تمد أقاليمها حتى المحيط الهادى ، يمثل الرغبة فى إبقاء أوربا بعيداً ، وبعد التغلب على أزمة الحرب الأهلية ،أصبح لها حقاً كل مظاهر دولة عظمى ؛ والاستقلال السياسى لأمريكا اللاتينية التى ، بعد أن طرحت سيطرة الدول الأيبرية ، ظلت مع ذلك مرتبطة بأوربا الغربية من وجهة النظر الإقتصادية ومن وجهة النظر الثقافية ؛ و« فتح » الصين ، واليابان ، والهند الصينية للنفوذ الإقتصادى والسياسى لأوربا وللولايات المتحدة ؛ وتقسيم جزر المحيط الهادى ؛ والصلات التى نشأت بين الأوربيين وإفريقية

ومن الواجب أن يكون الهدف الذى يقترحه تاريخ العلاقات الدولية هو ذكر مدى هذه التغيرات والبحث عن أسبابها . ولا يمكن فصل دراسة هذه العلاقات عن دراسة القوى العميقة ، المادية والمعنوية ، التى تسهم فى تقرير

السياسة الخارجية للدول . ولذلك فقد بدا من اللازم أن نتبع ، فى كل باب من أبواب هذا الكتاب ، الخطوط العامة لهذه القوى ، ونذكر بإختصار بصفات الحياة الإقتصادية أو الحركات الفكرية ، ونحاول إظهار تأثير هذه العوامل على العلاقات السياسية بين الدول . ولكن الأبحاث الأساسية لا تزال غير كافية فى هذا الميدان . فالمسائل الإقتصادية قد بحثت عموماً من وجهة نظر السياسة الإقتصادية للدول : وفى معظم الحالات بقت دراسة العلاقات التجارية محتاجة إلى مجهود . أما الأبحاث المتعلقة بالبنيان الإجتماعى فإنها لا تزال قليلة جداً أو مختصرة ، وبشكل لا يسمح بإستخلاص التفسيرات التى يمكنها أن تضفى ضوءاً على بعض مظاهر العلاقات الدولية . أما العلاقات الثقافية فإنها قد أعطت مادة لدراسات هامة وقيمة ، ولكنها كانت فى الغالب محصورة فى دراسة الصلات الشخصية بين الرجال الذين سيطروا على الحياة الأدبية والفنية فى البلاد المختلفة ، أو الذين وجهوا الحركات الفكرية الكبرى ؛ أما التأثير المتبادل بين هذه الحركات فإنه لا يزال فى مرحلة الخطوط العامة ، ولذلك فإن محاولة التفسير مضطرة إلى أن تلزم نفسها بهذه المرحلة التى وصل إليها البحث التاريخى ، ما دام المؤلف لا يمكنه بطبيعة الحال أن يدعى لنفسه ، إلا فى بعض المسائل ، عرض نتائج الأبحاث الشخصية ، وعليه أن يقتصر ، بعد تجميع هذه النتائج الموجودة سلفاً ، على محاولة لإستخلاص تفسيرات عامة ، أو تقديم بعض الإقتراحات الناقدة . وعلاوة على الأخطار التى يشتمل عليها البقاء دائماً فى محاولة من الآراء العامة — من التبسيط التعسفى ، والاختصار الذى يمكن الطعن فيه ، والاختيار الذى يمكن مناقشته — نضيف هنا خطراً آخر ، وهو المرتبط بنقص المعلومات . ولكن إثبات هذا النقص قد يعنى توجيه أبحاث جديدة : فدور المؤلفات العامة ، التى هى دائما مؤقتة وناقصة ، هو المعاونة على فتح الطريق .


بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الأول

من ١٨١٥ إلى ١٨٤٠

مقدمة البـاب الأول

كرس واضعو معاهدات الصلح فى سنة ١٨١٥ جهودهم لتسوية المسائل المطروحة ، فى أوربا القارية ، نتيجة لإنهيار الامبراطورية النابوليونية . وكانت الحكومات المنتصرة مشغوليتان ؛ فكانوا يرغبون من ناحية فى أن يحققوا توازناً نسبياً بين القوى ؛ فرسم الحدود مهدت له أعمال « لجنة الاحصاءات » التى كانت قد جمعت الأرقام ، دون أن تلتفت للإختلافات اللغوية أو الدينية ، وللتقاليد ، ولتعاطف مجموعات الأهالى أو تنافرهم . ولذلك فإن الخريطة السياسية قد وضعت لتخدم فكرة الدولة كما كانت موجودة فى القرن الثامن عشر ؛ وأهملت الروح القومية ، التى كانت لمظاهرها مع ذلك دور هام فى الصراع الذى نشب ضد السيطرة النابليونية . ومن ناحية أخرى عمد هؤلاء الرجال إلى وقف التغيرات السياسية والإجتماعية التى كان الحكم الفرنسى قد تسبب فيها ، أو ساعد عليها ، لا فى الأراضى الألمانية والايطالية فحسب ، ولكن حتى فى بولندا وفى إلليريا . وكانت إعادة الأسر « الشرعية » تلعب فى صالح السلطات التقليدية ، مثل كبار ملاك الأراضى ، وكذلك سلطات الكنائس . وكانت الحكومات فى البلاد الكاثوليكية ، ترى فى الكنيسة الرومانية خط دفاع ضد الآراء الثورية ، واستعدت سياسة البابوية لتنفيذ ذلك . ولم تقتصر عبارة « تحالف العرش والمذبح » ، التى استخدمها أصحاب السلطة الشرعية الفرنسيين ، على فرنسا وحدها ولذلك فإن تسويات سنة ١٨١٥ لم تكن تهدف بمجرد تحطيم الامبريالية الفرنسية ؛ بل إنها قد وضعت كذلك كعقبة أمام إنتشار « الآراء الفرنسية » ، آراء سنة ١٧٨٩ ، وكخط دفاع يمكن للقوى المحافظة أن تعود فى ظله .

ولكن ، هل سيكتب لهذه النتائج الاوروبية أن تعيش لفترة طويلة ؟ إن كاسلريه الذى كان دوره رئيسياً فى أعمال مؤتمر ڤينا ، كان يأمل على الأكثر فى أنه قد ضمن السلم فى « السبع سنوات القادمة » .

ولكن مؤتمر ڤينا لم يحاول إعطاء حل للأزمات الداخلية للامبراطورية الاستعمارية الإسبانية ، وللإمبراطورية العثمانية ، والتى كان مداها يزيد كثيرا عن إطار هاتين الامبراطوريتين . ولم يكن من السهل معالجة مسألة المستعمرات الإسبانية فى اللحظة التى كانت فيها الدول العظمى المنتصرة تعيد الملك فرديناند إلى مدريد : فكيف كان فى وسعها التدخل فى صالح « الثوار » ؟ وكان كاسلريه نفسه قد وافق ضمناً ، فى يوليو سنة ١٨١٤ على أن من حق الأسرة المالكة الإسبانية أن تسحق ثورة المستعمرات ؛ وكان قد حصل على مجرد وعد بأن إسبانيا ستعطى لبريطانيا العظمى ، فى ممتلكاتها الأمريكية ، ومن وجهة النظر التجارية ، معاملة الدولة الأكثر وداً ، وفى المسألة العثمانية ، اقترح كاسلريه ومترنيخ على الدول العظمى الأخرى ، أن يضمنوا حدود الإمبراطورية ، أى أنهم قد حاولوا حماية الدولة العثمانية من التوسع الروسى ؛ ولكن القيصر عمل على تأجيل بحث هذا الاقتراح ، وطالب بالبدء بتسوية الخلافات الإقليمية الروسية — التركية فى منطقة البحر الأسود وبحر قزوين ، ولم يكن السلطان مستعداً لهذه التسوية . ألم يكن من المتوقع ألا تتأخر هذه المشكلات عن فرض نفسها على الإنتباه ؟ .

الفصل الأول

القوى العميقة

أخذت مظاهر تضارب المصالح بين الدول فى خلال الفترة الممتدة من سنة ١٨١٥ إلى سنة ١٨٤٠ معانيها داخل نطاق الخطوط العامة للوسط الإجتماعى والإقتصادى ، وإتجاهات الفكر السياسى .

(١) اوربا القارية :

فى أوربا القارية إصطدمت التسوية التى وضعت فى سنة ١٨١٥ بمعارضة مجموعات إجتماعية كانت آمالها ومصالحها مهددة بإعادة النظم التقليدية — ويمكننا أن نضيف إلى ذلك أيضاً الشعوب التى لم تعترف عملية رسم الحدود بآمالها . ومع ذلك فإن هذه الظواهر كانت متفرقة فى غداة مؤتمر فينا . وكانت المجموعات الإجتماعية المهددة بالاتجاهات « الرجعية » هى الفلاحين — وذلك حيث كانوا قد أفادوا من الإصلاحات التى ترتبت على نشر آراء الثورة الفرنسية ، — والتجار ورجال الصناعة الذين كانوا قد أفادوا من تدهور نفوذ كبار ملاك الأراضى ، والمثقفين الذين أغرتهم مبادىء سنة ١٧٨٩ . ولكن رد فعل هذه المجموعات كان غير متساو . فاحتفظ الفلاحون بالفعل ، وفى معظم الدول ، بالمكاسب المادية التى كانوا قد حصلوا عليها تحت النظام الفرنسى — مثل إلغاء الحقوق الإقطاعية وتحويل الملكية — ولذلك فإن إعادة النظم القديمة لم يتعرض للمزايا التى حصلوا عليها . فهل كان الحرفيون والتجار والصناع أكثر قلقاً ؟ كانت لهم رغبة — بطبيعة الحال — للتمكن من تنمية دوافعهم دون خوف من تدخلات البيروقراطية وللتحرر من العقبات التى كانت تحد من حرية التعامل ، فى بروسيا والنمسا ،

والحصول على نظام يساعد على نمو النشاط التجارى فى نطاق حرية الإشتراك ، وكان فى وسعهم أن يخشوا كذلك من رؤية الحكومات العائدة تمارس سياسة جمركية تخضع لمصالح كبار الملاك العقاريين ، ولكنهم كانوا قد إشتكوا فى حالات كثيرة ، — وفى شمال إيطاليا على سبيل المثال — من النظام النابليونى الذى كان يميز المنتجين الفرنسيين والتجارة الفرنسية على حساب النشاط الإقتصادى للدول « المتحدة » أو الخاضعة : ولذلك فإن « إعادة بناء » أوربا لم يكن يحتفظ لهم بمجرد خيبة الآمال . . وهؤلاء غير الراضين الحقيقيين ، — الذين كانوا يقاسون سواء فى مصالحهم المباشرة أو فى مشاعرهم — هل كان عددهم كبيراً ؟ ليست لدينا الوسائل الكافية لكى نحكم بدقة . وليس من العجيب أن نعد بينهم الضباط الذين خدموا فى الجيش الكبير والذين أصبحوا بدون عمل ، والموظفين الذين شاركوا فى الإدارة سواء تحت الاحتلال الفرنسى أو تحت حكومات الدول التى خضعت للامبراطورية الفرنسية ، وليس أقل تأكيداً من ذلك أن إعادة السيطرة لصالح الأرستقراطية ورجال الدين قد قابلها المثقفون وأصحاب المهن الحرة بكل حذر . ولذلك فإن هذه المعارضة كانت لها قياداتها . ولكن ، هل كان لها جنود ؟ لايظهر ذلك أبداً . ففى الدول الإيطالية لم يكن الأعداء النشطين للنظم العائدة إلا عدداً قليلا . ولم يكن للجمعيات السرية التى حاولوا أن يجتمعوا فيها تأثير على الجماهير . أما فى الأقاليم الألمانية ، وحيث ظهر أن الحرفيين والفلاحين قد اعتبروا هذه الأوضاع القائمة كضرر لابد منه ، فإن هذه المقاومة كانت لها قواعد أوسع ، وذلك بسبب إشعاع الجامعات ، والتى كان الأساتذة فيها يحتفظون بحرية تعبير نسبى ،وأيضاً بسبب نمو بورجوازية من رجال الأعمال فى منطقة الراين بشكل خاص — كانت تريد محاربة « التنظيم الاقطاعى » للمجتمع وتخشى عودة هؤلاء النبلاء ولكن كل ذلك لم يكن إلا مجرد مجموعات صغيرة .

ومع ذلك ، ورغم قلة العدد ، فإن هذه المجموعات كانت تتميز بقوة معنوية ،

لأنهـا إحتفظت ، فى الدول الخاضعة لنظم إستبدادية ، بمراكز عاشت فيها مبادىء سنة ١٧٨٩ .

وكانت المعارضة تطالب بالتحرر السياسى ، سواء أكان ذلك عن عقيدة ، أو لمصلحة . وكان البرنامج العـام يتمثل فى أن يؤمنوا للفرد ضمانات أساسية : هى الحرية الفردية ، وحرية الصحافة ، وحرية الإجتماع والاشتراك ، وأن يحصلوا للمواطنين على حق المشاركة فى الإدارة وفى سن القوانين ، عن طريق مجالس تمثيلية ويحصلوا على ضمان هذه الحريات والحقوق فى أحد الدساتير ، الذى يحدد سلطة الحاكم تجاه الفرد وتجاه التمثيل الوطنى . ورغم أن وحدة وجهات النظر داخل هذه الحركة الحرة لم تكن موجودة ، سواء بشأن إمتداد حقوق الإنتخاب أو فيما يتعلق بتنظيم الهيئات التمثيلية أو العلاقات التى ستنشأ بين السلطة الملكية والتمثيل الوطنى ، فقد كانت هناك فى بعض الأوساط فكرة و « عقيدة » عن الحرية ، التى ظهرت وكأنها الشرط الأساسى لتقدم البشرية .

وكان هـذا البرنامج ، فى أساسه ، يهدف بمجرد الحصول على إصلاح النظام السياسى ، داخل إطار الدول العائدة : ولذلك فإنه كان لا يتعرض بطريق مباشر للوضع الإقليمى الذى رسمته المعاهدات . ومع ذلك فإن وجود هذه المراكز الحرة كان يمثل أهمية كبرى بالنسبة للعلاقات الدولية ، إذ أن إنتصار حركة حرة فى إحدى دول القارة الأوربية كان يعنى قلقلة النظام المقام ، ويمكنه أن يصبح فاتحة لأزمة ثورية جديدة قد تزيد نتائجها عن الإطار الوطنى بكثير .

وكان من طبيعة عمل مجموعات الأهالى الذين يحتجون ضد رسم الحدود أن يكون تهديداً أكثر مباشرة وأسرع بالنسبة للوضع القائم . وكانت هـــذه الإحتجاجات تعتمد — فى مناطق مختلفة من أوربا — على الفروق الموجودة بين الشعوب من وجهة نظر اللغة والدين ، والعادات والتقاليد ، والذكريات التاريخية ، وعلى الميول الثقافية والوجدانية . وكانت مجموعات الأهالى التى تتميز

عموماً بهذه الصفات أو هذه المشاعر تكون « أمة » يمكنها أن تطالب بحقوقها لكى تكون لها حياة خاصة بها . وكان هذا الشعور « بالقومية » قد تأكد قبل ذلك فى المقاومة التى وقعت ضد السيطرة النابليونية ، ولكنها كانت فى ذلك الوقت متطابقة مع الشعور الوطنى ، ومع رد الفعل ضد الإحتلال الأجنبى . والجديد فى الموضوع هو أنها قد أخذت شكل « نظرية » بعد سنة ١٨١٥ : فليس من حق الحكومات فرض سلطتها على الأهالى الذين يعتبرونها أجنبية ، وتقسيم الخريطة السياسية أمر مرفوض حينما يجبر الأهالى الذين ينتسبون إلى نفس الأمة على المعيشة فى دول مختلفة . وكان هذا يعنى باختصار محاولة إيجاد تطابق ، وبدرجة وعى نسبية ، بين « الدولة » و « الأمة » .

والحقيقة أن هذه النظرية لم تكن قد وضحت بعد فى سنة ١٨١٥ . وبقيت فكرة القومية غير واضحة ، والنظرية مهزوزة . وقال فيشته *Fichte* بلاشك فى *Cinquième Discours à la Nation Allemande,* : « إن من يتحدث نفس اللغة هو « كل » قامت الطبيعة بتوحيده مقدماً بروابط عديدة وغير مرئية » . والواقع أن الوحدة اللغوية يمكنها أن تعطى لمجموعة من الأهالى طريقة واحدة للتفكير ، وثروة من المدركات العامة ، نتيجة لبنيان هذه اللغة وألفاظها وآدابها . ولكن الفلسفة الألمانية جهلت المظهر الثانى للمشكلة ، وهو رفض « أقلية قومية » لسيطرة إحدى الدول عليها . وكان هذا التجاوز فى فكرة « القومية » هو الذى يعتبر العقبة الأساسية . وحين حاول بوشيه *Buchez* فى سنة ١٨٣٤ أن يعطى تحديداً لهذه الفكرة ، فشل فى التغلب عليها .

وفى سنة ١٨١٥ ، كان الشوط لايزال طويلا أمام الشعور بالمصير القومى ، لكى يستيقظ فى كل مكان . ولم يكن ظاهراً بوضوح ، فى هذه اللحظة ، فى إمبراطورية النمسا ، التى كان يعيش فيها أهالى يختلفون فى اللغة وفى الدين ،

وفى التقاليد جنباً إلى جنب ؛ ولم يكن الأمر أحسن من ذلك فى مملكة الأراضى المنخفضة الجديدة . وحتى فى المناطق التى كان لحركة القوميات فيها قوة جذب ، فهل كانت تمثل قوة حية ، قادرة على هز أسس التسوية الإقليمية ؟

وفى الأقاليم البولندية التى كانت — بإستثناء جمهورية كراكوفيا الصغيرة — مقسمة بين ثلاث إمبراطوريات ، فإن مجموع الفلاحين كان ساكناً ، فى الوقت الذى بقيت فيه الرغبة فى الإستقلال الوطنى فى أوساط النبلاء وبين صفوف رجال الدين الكاثوليك . والواقع أن نظام الاستقلال الذاتى الذى أعطاه القيصر « لبولندا المؤتمر » كان يرضى المشغوليات السريعة، مادام يؤمن للأهالى الضمانات اللازمة ، من وجهة النظر الدينية ، ومن وجهة النظر اللغوية ، ومن وجهة النظر الإدارية . أما بولندا النمساوية ، والتى حاولت الحكومة الإمبراطورية أن توفق فيها بين النبلاء ورجال الدين بإعطائهم سيطرة كبيرة فى المجالس الإقليمية التى أنشأتها فى سنة ١٨١٧ فإنها بقيت هادئة حتى فى سنة ١٨٣٠ . ولذلك فإن المسألة البولندية لم تطرح بشكل حاد فى هذه الفترة ، بل إن وجود التقسيم قد أنشأ تضامناً بين الدول الثلاث التى حصلت على الأقاليم البولندية .

وفى شبه الجزيرة الإيطالية ، التى تحولت بعمق فى أثناء الفترة النابليونية ، فإن المعاهدات قد أعادت وضع تقسيم سياسى ، ورسمت سبع دول لايوجد بينها أى رابط إتحادى ؛ وضمنت للنمسا إمتلاك لومباردى والبندقية ، ونفوذاً مسيطراً على إمارات بارما ومودينا وعلى دوقية توسكانيا الكبرى . وقد خيبت هذه التسوية آمال هؤلاء الإيطاليين الذين كانوا — فى أثناء العهد الفرنسى — قد تطلعوا إلى إمكانية الوحدة القومية . ولذلك فقد كان من المنطق أن يحتج هؤلاء ضد مبادىء ونتائج تسويات السلم . ولكن عدد هؤلاء المحتجين كان صغيراً جداً ؛ وكانوا يقتصرون تقريباً على المثقفين وأحرار النبلاء والبورجوازيين ،

أو على الضباط الذين خدموا فى الجيش الكبير ؛ ولم يكن فى وسعهم أن يجدوا سنداً سواء فى مجموعة الفلاحين الذين كانوا غالباً بؤساء ودائماً لا يأبهون للحياة السياسية ، أو فى أوساط الحرفيين فى المدن ، إلا فى حالات نادرة ، وهم الذين كانوا نشطين وأذكياء ، ولكنهم بقوا من أنصار « الفكرة البلدية ». وحتى فى داخل هذه المقاومة فإن وحدة وجهات النظر كانت غير كاملة ، فكان البعض يفكر فى مجرد ضمان إستقلال حقيقى للدول الإيطالية بإبعاد النفوذ النمسوى ؛ أما الآخرين ، والذين كانوا أقل عدداً ، فإنهم كانوا يفكرون فى تحقيق الوحدة القومية ، ولكن دون أن يعطوا لفكرتهم شكلا محدداً .

وفى المانيا نفسها ، وحيث قام الأهالى فى مجموعهم «بحرب تحرير» ، وحيث ظهرت حركة فكرية واسعة وقت مؤتمر فيينا من أجل الوحدة القومية ، فإن تطبيق بنود الإتفاقية العامة للمؤتمر ، وتطبيق نظام الإتحاد الألمانى ، لم تواجهه مقاومة . ومع ذلك ، فهذا الإتحاد بين الدول ، والذى إحتفظ فيه كل عضو بحقوق سيادته ، ألم يكن بعيداً عن آراء شتاين *Stein* وآرن *Arndt* وغورس *Görres* ؟ ولم يكن الدايت فى فرانكفورت إلا مؤتمراً للوزراء المفوضين ، ولم تكن له أية وسيلة لتنفيذ قراراته . ولم يتعرض قانونه الاساسى لإنشاء جيش إتحادى منظم ، ولا لتمثيل دبلوماسى موحد لدى الدول الأجنبية ، ولا لسياسة إقتصادية مشتركة . فكيف يمكن التحدث عن ألمانيا ؟ وما هو قيمة هذا الإتحاد الجرمانى فى العلاقات الدولية ؟ إن رؤساء الحركات الوطنية لم يخفوا خيبة أملهم ؛ ولكنهم لم يجندوا الاعضاء العاملين النشطاء إلا بين الشباب الجامعى: وفى سنة ١٨١٧ — ١٨١٨ كانت إتحادات الطلاب *Burschenschoft* التى تكونت فى كل جامعة هى التى بقت مركزاً للآراء والأفكار القومية . والحركة الوحدوية لم تزد عن نطاق معارضة المبادىء ، رغم أنه كانت لها قاعدة أكثر صلابة عنها فى الدول الإيطالية .

ولذلك فإن حركة القوميات ، مثلها فى ذلك مثل الإتجاه التحررى ، لم تكن من القوة بدرجة تقلقل أسس السلم . وكانت هاتان المعارضتان — واللتان كانتا تجندان معظم أعضائهما من نفس الوسط — تمثلان خطراً محدوداً . ومع ذلك فإن الحكومات لم تهمل أمر مراقبة مراكز هذه الآراء « الهدامة » ، خاصة وأن تجربة سنوات الأزمة كانت قد علمتهم الحذر . ولكن الخطر بقى كامناً .

* * *

ما هو السبب فى أن تصبح هذه الاخطار الكامنة بعد ذلك أكثر وضوحاً وتحديداً ؟ أيكفى ذكر الإشعاع الثقافى لبعض الرجال ، والتنظيم السرى للدعاية ، وعدم الرضاء والإثارة الناتجة عن وسائل المراقبة البوليسية ؟ علينا أن نحسب أيضاً حساباً لنفوذ المصالح الإقتصادية .

وفى هذه الحياة الإقتصادية لأوربا ، إحتفظت إنجلترا — من بعيد — بتفوقها الذى حصلت عليه فى القرن الثامن عشر . وكانت على رأس التقدم فى وسائل الصناعة التى كان إستخدام الآلة البخارية قد أخذ فى تحويلها ؛ وكانت تمتلك فى ميدان النسيج معدات آلية تنمو بسرعة ؛ وفى التعدين كانت تستخدم على نطاق واسع مسخن الأفران العالية بفحم الكوك ، وهو الذى كان يسمح بخفض قيمة التكلفة . وكانت هى كذلك التى بدأت الاعمال التى ستنتج عنها بعد سنة ١٨٤٠ الثورة فى وسائل النقل البرية : فكانت السكك الحديدية والقاطرة من عمل مهندسيها . وكانت وفرة الايدى العاملة تخدم هذا النشاط الصناعى ، إذ أن النمو الديموغرافى كان سريعاً : ١٢٫٥٩٧٫٠٠٠ نسمة فى سنة ١٨١١ و١٦٫٥٣٩٫٠٠٠ فى سنة ١٨٣١ ؛ وكانت مزودة بتنظيم تجارى ومصرفى وضح تفوقه : ولم يكن فى وسع الصناعة أن تجد فى أى مكان آخر — وبمثل هذه السهولة — رؤوس الأموال وتنمى الوسائل التجارية ، ولم يكن المصدرون

فى أى مكان آخر أكثر تنظيما ، وفى وسعهم تقدير موارد الأسواق الخارجية .
وأخيرا فإن أصحاب رؤوس الأموال الإنجليز كدسوا الأرباح التى سمحت لهم بالقيام باستثمارات فى الخارج ؛ وبلغ مجموع هذه الإستثمارات فى سنة ١٨٢٧ — والتى كانت فى غالبها فى شكل سندات وديون لدولة فرنسا وروسيا والدول الألمانية — ما يقرب من ٩٣ مليون جنيه .

وكان هذا المركز المتفوق من القوة بحيث أن الحكومة الإنجليزية لم تعد تخشى بعد ذلك من « تعليم » دول القارة . وبعد أن كانت — حتى سنة ١٨١٥ — تمنع تصدير الآلات ، حتى تحتفظ بالتفوق التقنى لصناعتها ، تركت بعد ذلك هذه القيود ، إذ أن صانعى آلاتها الصناعية كانوا يرغبون فى أن يوجدوا لأنفسهم مجالات توزيع . وكان عمالها المهرة يأملون فى أن يطلبوا إلى الخارج ، لكى يعطوا « دروساً » لزملائهم على القارة .

وظهرت سيطرة المناهج والوسائل الإنجليزية بشكل واضح فى الأقاليم البلجيكية من مملكة الأراضى المنخفضة، فى خلال العشرين سنة التالية لعام ١٨١٥ وكانت الموارد من الفحم وخام الحديد ، وكمية الأيدى العاملة التى حصلت ، منذ قرون ، على الخبرة فى الغزل والنسج ، ظروفاً مساعدة . وأضافت سياسة الملك وليم الأول مساعدة كبيرة، بطلبات الحكومة للمصنوعات ، وبإعطائها المعونات ونما إستخراج الفحم نتيجة لإستخدام الآلة البخارية ، وتحولت صناعة النسيج فى جادن وفى بروكسل نتيجة للتجهيز الآلى ؛ ونمت صناعة التعدين بشكل واضح فى نامور وشارلروا ولييج . وأخذ الفنيون الإنجليز يعملون فى كل مكان . وظهرت أشكال الرأسمالية الحديثة فى بعض المؤسسات الكبرى ، ودون أن ننسى الشكل المصرفى ؛ ففى سنة ١٨٢٢ تأسست فى بروكسل الشركة العامة *Société Generale*

وفى بقية المناطق كان النمو الصناعى أكثر بطئاً . ففى فرنسا ، لا شك أن

بعض أصحاب المشروعات ، وخاصة فى صناعة القطن ، قد إستنجدوا بعد سنة ١٨١٥ مباشرة بالوسائل التقنية الإنجليزية وبخبرة عمال ما وراء المانش ؛ ويظهر أن ١٥ ألف عامل إنجليزى كانوا يعملون فى سنة ١٨٢٤ فى فرنسا ، وكان علينا أن ننتظر ما بعد سنة ١٨٣٠ لكى نرى الصناعات الإستخراجية تبذل جهودا لزيادة إنتاجها ، وإعتماد صناعة النسيج فى الشمال والألزاس عموماً على الوسائل الآلية،وظهور المجهودات الأولى الهامةفىالصناعات الكيميائية (صناعة الصابون)، وفى صناعة السكر ، وأخذ المصرف المذكور أعلاه يؤكد قوته مع لافيت *Laffitte* وكازيمير — بيريه *Casimir - Périer* . ولم يبدأ الإنطلاق الحقيقى للإنتاج الصناعى إلا إبتداء من سنة ١٨٤٠ .وفى الدول الألمانية لم يختلف الحال عن ذلك كثيرا . فنشأت المشروعات الصناعية الحديثة غالباً بمساعدة رؤوس الأموال الأجنبية ، ودائماً بمساعدة الفنيين الإنجليز ، ولم تكن قائمة بعد — قبل سنة ١٨٣٠ — إلا فى بعض المناطق : صناعة النسيج فى كريفلد وبارمن ، وصناعة التعدين فى إيفل التى إستخدمت سخان الكوك ، فى الوقت الذى بقى فيه سخان الخشب مستخدماً فى هيس — كاسل وفى الإمارات السكسونية . ورغم هذه المحاولات فإن الإنتاج الصناعى بقى — فى مجموعه — حرفياً .ولم يبدأ النمو إلا بعد سنة ١٨٣٥ ، حينما وسعت الوحدة الجمركية من السوق ، وبدأ فى إقليم الراين ، وهى المنطقة الوحيدة فى بروسيا التى استمر فيها نظام حرية العمل ، وكذلك فى إقليم الرور . أما فى إيطاليا ، وحيث كانت لكل الدول نظم حماية جمركية فيما بين سنتى ١٨١٥ و ١٨٣٠ ، وحيث كانت رؤوس الأموال نادرة ، وحيث بقيت وسائل المواصلات حتى سنة ١٨٤٠ غير كافية ، فإن التصنيع قد إصطدم بعقبات أكبر.ولم تظهر بعض المجهودات إلا فى منطقة لومباردى ، أى فى الإقليم الملحق بإمبراطورية النمسا : ففى سنة ١٨١٥ كان هناك فى منطقة ميلانو مصنع غزل واحد مزود بوسائل آلية ، وفى سنة ١٨٤ وصل عدد المصانع

المشابهة إلى عشرين ، ولكن هذه المشروعات « الحديثة » لم تكن تستخدم الآلات البخارية بعد ، وكان إنتاجها بسيطاً بالنسبة « لقطاع الحرفيين » . أما بالنسبة للنسج فإن الأشكال التقليدية للانتاج ، والقائمة على أساس العمل فى المنزل ، لم تتغير . وخارج إقليم ميلانو ظهرت قرب سنة ١٨٢٠ بعض المراكز الصناعية فى بولونيا وبيزا وفى بيدمونت ، ولكن ليجوريا والبندقية لم تقم بأى مجهود لإستخدام البرامج والطرق الحديثة . أما فى النمسا فإن صناعة القطنيات فى بوهيميا والنمسا السفلى ، وصناعة المعادن فى إستيريا وكارينثيا كانت متخلفة — من وجهة النظر التقنية — عن منطقة الراين . وأخيراً نصل إلى روسيا التى زاد تعداد أهاليها عن ٥٠ مليون نسمة ، ولا نجد فيها فى سنة ١٨٢٥ إلا ٢١٠,٠٠٠ عامل مقسمين بين ما يزيد على ٥٠٠٠ ورشة ، وظل الإنتاج الصناعى — صناعة التعدين فى الأورال ، ومعامل التكرير وصناعة المنسوجات — يسير على طرق قديمة .

ورغم تقدم الحياة الصناعية فإن الاقتصاد الزراعى هو الذى ظل سائداً فى كل مكان ؛ وحتى فى إنجلترا : فكل الأزمات الاقتصادية — مثل أزمة سنة ١٨١٧ ، وأزمة سنة ١٨٢٨ — ١٨٣٢ ، وأزمة سنة ١٨٣٩ — ١٨٤٠ — كانت كلها تبدأ بأزمة زراعية . ولم تتغير المظاهر العامة لهذه الزراعة .

وكانت الروابط كثيرة بين ظهور الأشكال الجديدة للحياة الصناعية والمظهر العام للعلاقات الدولية ، لا لمجرد كون نمو البورجوازية الصناعية والمتاجرة يساعد على تقدم الآراء المتحررة فى فرنسا وفى بروسيا أو فى لمباردیا والبندقية ، ولكن كذلك لأن المصالح الاقتصادية كان لها تأثير مباشر ، وعلى الأقل فى بعض الحالات ، على السياسة الخارجية للدول .

وكان نمو النشاط الصناعى يطرح مسألة الأسواق . وبطبيعة الحال كانت هذه المشغولية واضحة فى بريطانيا العظمى بشكل خاص . فكان الإنتاج فى ميدان

النسيج وميدان صناعة الآلات يزيد عن إحتياجات السوق الداخلى ؛ ولذلك فإن رجال الصناعة الإنجليز قد أجبروا على البحث عن عملاء أجانب ، ونجح صانعو الآلات فى ذلك بسهولة ، ما دام أصحاب الصناعة الحديثة على القارة كانوا لا يجدون معدأتهم إلا فى بريطانيا العظمى . ولكن صانعى المنسوجات بدأوا فى مواجهة منافسين فى بعض مناطق أوربا ، وأصبح عليهم أن يبحثوا عن أسواق جديدة . ولفت هذا التوسع التجارى إنتباه مجلس العموم ، وخاصة بعد تعديل قانون الإنتخابات فى سنة ١٨٣٢ ؛ فكان أعضاء البرلمان يطلبون من الحكومة دائماً أن تحصل ، بمعاهدات تجارية ، على خفض الرسوم الجمركية ، أو على إزالة العوائق الموضوعة أمام الإستيراد فى الدول الأجنبية . وفى فرنسا كانت هذه المشغولية موجودة كذلك ، ولكنها كانت أقل ضغطاً : فقبل سنة ١٨٣٠ كان التدخل عموماً كنوع من الحذر ، للإحتفاظ بامكانيات للمستقبل ؛ وبعد ثورة يوليو زاد الشعور به فى الأوساط البرلمانية . وفى بروسيا ظل الأفق فى هذه الفترة محدوداً بالسوق الإقتصادية الألمانية . ولذلك فسيكون من المبالغ فيه أن ننسب لهذا النفوذ الخاص بالمصالح المادية دوراً رئيسياً فى السياسة الخارجية لدول القارة . وحتى فى بريطانيا العظمى نفسها ، وحيث كانت مطالب هذه المصالح أكثر حضوراً فى فكر الحكومة ، فإن المشغوليات الإقتصادية لم تكن هى العامل الأكبر فى المشروعات الدبلوماسية الكبيرة .

ولكن هذا النفوذ كان ملموساً فى حركة القوميات . فالمعارضة البلجيكية للسيطرة الهولندية ، ومقاومة لومبارديا والبندقية للبقاء النمسوى ، كانت خاضعة لحد بعيد للظروف الإقتصادية : فمصالح رجال الصناعة والتجار البلجيكيين كانت تصطدم بمصالح الهولنديين ؛ ورجال الصناعة فى ميلانو كانوا يشكون من رؤية منتجاتهم تخضع لرسوم جمركية عند دخولها النمسا ، فى الوقت الذى فتح فيه سوق لومبارديا على مصراعيه للسلع النمسوية . وليس أقل من ذلك تأكيداً

أن النمو الإقتصادى كان يدفع التجار ورجال الصناعة فى إقليم الراين إلى الرغبة فى إقامة إتحاد جمركى بين الدول الألمانية ، يمكنه أن يضمن لهم الأسواق . وكان الزولفرين *Zollverein* الذى وضعت أسسه إبتداء من سنة ١٨١٨ ، والذى أنشىء فى سنة ١٨٣٤ ، يعتبر إستجابة لهذه الرغبة . وكان فى وسع الوحدة الجمركية أن تمهد للوحدة السياسية . وفكرت حكومة بروسيا فى ذلك حين أخذت الخطوات الأولى فى هذه السياسة الإقتصادية . وكتب موتز *Motz* وزير المالية فى تقرير للملك فى يونيو سنة ١٨٢٩ : « ستولد من هذا الإتحاد ، الذى يستند إلى تطابق المصالح ، وعلى أسس طبيعية ، وسيمتد بالضرورة إلى ألمانيا الوسطى ، ألمانيا مترابطة بشكل حقيق ، وحرة تماماً من الداخل وفى الخارج ، وتحت إدارة بروسيا » . وأضاف إلى ذلك : « إن وحدة هذه الدول فى جامعة جمركية وتجارية سيتسبب فى نفس الوقت فى الوحدة ، فى نظام سياسى واحد » .

ومع ذلك فسيكون من المغالاة أن نحاول إقامة علاقة دائمة بين تغيرات الحياة الإقتصادية وتقدم الحركات القومية . ويصعب علينا رؤية هذه العلاقة وتقديرها فى بولندا الروسية ، حيث كانت أحوال الحياة الإقتصادية فيها فى تلك الفترة تغييراً واضحاً ، والأمر كذلك بالنسبة لشبه الجزيرة الإيطالية ، حيث بقى النشاط الإقتصادى بسيطاً . ويبدو أن مظاهر الفكرة القومية هنا وهناك كانت متأثرة بمجرد الآمال العاطفية وحدها .

* * *

ولكى نتم فهم المناخ الذى تنمو فيه العلاقات بين الدول ، يجب علينا أن ننظر إلى ما وراء المصالح المادية ، وأن نحسب حساباً للمناخ الثقافى . ففى أثناء السنوات التى تلت سنة ١٨١٥ إمتدت الحركة الرومانتيكية من ألمانيا وإنجلترا فى فرنسا وفى إيطاليا ، ثم فى الأقاليم البولندية والتشيكية والبلقانية والمجرية ، وأخيراً فى شبه الجزيرة الأيبيرية ، بمساعدة الإتصالات الشخصية بين كبار

الكتاب واحتفظت هذه الحركة حتى سنة ١٨٢٧ بوحدتها : مجهودات لقطع الصلة بالتقاليد الكلاسيكية ولكى تعطى للمؤلفات الادبية هدفاً جديداً ، الذى هو التعبير عن حالة الروح . ولكن « إنشقاقاً » ، أظهرت دراسات فرناند بالدنسبرجر *Fernand Baldensperger* أهميته ، وقع بعد سنة ١٨٣٠ . وبقى البعض مخلصين لنياتهم الاساسية ، وبحث الآخرون عن إقامة صلة بين الإتجاهات الادبية الجديدة وبين الروح « الراديكالية » . ومنذ ذلك الوقت ساد الإتجاه « التحررى » عند الرومانسيين الإيطاليين والبولنديين وعند بعض الرومانسيين الألمان ، الذين رغبوا فى إستخدام الأدب لتوجيه الشعور القومى . وأصبحت هذه « الرومانتيكية التقدمية » عاملا هاماً فى حركات التحرر الوطنى .

وهذه التيارات للحياة الثقافية تجذب إنتباه مؤرخ العلاقات الدولية لوجهة نظر أخرى ، مادامت تسمح برؤية الصورة التى كان كل من الشعوب الأوروبية الكبيرة يكونها لنفسه عن جيرانه . وهى منطقة أبحاث لم تتقدم فيها الإستكشافات بدرجة تسمح برسم صورة متكاملة . ومع ذلك تبدو فيها ظاهرتان واضحتان . فمن ناحية نلاحظ الجهل شبه التام للأوساط الغربية بالنسبة لروسيا وشعبها : وفى سنة ١٨٢٧ بدأ كتاب الماركيز دى كوستين *Mavquis de Custine* فى رفع هذا الحاجز . ومن ناحية أخرى نلاحظ نشاط التبادل الثقافى بين أقاليم أوربا الغربية . وفى هذه الناحية كان إتجاه أوساط المثقفين فى فرنسا المهزومة له قيمته ؛ فبدلا من الإنطواء على أنفسهم ، أظهرت هذه الأوساط الفرنسية فضولا لطيفاً تجاه أعداء الامس .

وبالنسبة للألمان ذهب هذا الفضول إلى أقصاه فى الفترة الواقعة بين ١٨١٥ و ١٨٣٠ . وأعطت مدام ديستايل *Madame de Staél* فى كتابها عن « ألمانيا » الذى ظهرت طبعته الأولى فى فرنسا فى سنة ١٨١٤ ، صورة صارخة عن الحياة الثقافية وعن أخلاق الشعب الألمانى . وأظهرت أهمية التيارات الادبية والفلسفية

وحركة الآراء الجديدة ، وإتساع الآفاق الثقافيـة . ومدحت طبيعة الألمان : الولاء والكمال والقوة والإصرار والشعور العميق بالعدالة . وذهبت إلى حد أن أكدت أن حرية الفكر كانت هناك أكثر منها فى فرنسا ! وكانت « قوة فعل » هذا الكتاب إستثنائية ، وأصبح حتى سنة ١٨٣٠ « إنجيل الرومانسيين » . ولكن مدام دي ستايل جهلت قوة الروح القومية الجرمانية ؛ وقالت أن الشعور الوطنى الألمانى كان لا يزال ضعيفاً « وبدون هدف محدد ؛ وأن الألمان كانوا لا يعرفون التسلطية ، وغير قادرين على ممارسة سياسة قوة . ولذلك فإن النجاح الكبير لكتابها قد ساعد على إحتفاظ الرأى العام ببعض الأوهام . وأصبح معظم الكتاب الفرنسيين — فلاسفة وأدباء وحتى مؤرخين — ينسبون إلى الشعب الألمانى « الشعور القوى بالحق » و « التمسك بالعدالة » ؛ وكانوا يتمنون « العظمة الألمانية » وينظرون بعطف لتقدم الحركة الوطنية . وبعد سنة ١٨٣٠ بدأ هذا النفوذ لمدام دي ستايل يلقى معارضة قوية . ففى سنة ١٨٣٢ أظهر إدجار كينيه *Edgar Quinet* — بعد أن كان منذ عدة سنوات معجباً كبيراً بألمانيا — خوفه من المستقبل ؛ وذكر فى مقالة فى *Revue des Deux Mondes* أن ألمانيا « ستستسلم لبروسيا » وهى التى ينمو فيها تيار قومى ، و « إستبداد مستنير » وحالة فكرية قد يمكنها أن تذهب حتى إلى « قتل مملكة فرنسا » . وفى يناير سنة ١٨٣٤ رأى جيراردان *Saint-Marc Girardin* كذلك أن بروسيا « لا ترغب أن تسلم حكمها للمذهب المتحرر » . وفى السنة التالية أكدت تحذيرات هنرى هين *Henri Heine* لفرنسا هذه المخاوف : « إن عليكم أن تخشوا من ألمانيا المستقلة أكثر من خوفكم من كل التحالف المقدس » . ومع ذلك فإن الكثيرين لم يستمعوا إلى كينيه وهين . وظلت دراسة ليرمينيه *Lerminier* الأستاذ بكلية فرنسا والذى نشر كذلك فى سنة ١٨٣٥ كتابه *Au-de lá du Rhin* واقعة تحت تأثير مدام دي ستايل : فالمؤلف لا يتردد فى إستنباط النتائج السياسية ؛ ويدعو لتحالف فرنسى بروسى ضد النمسا

ولا يمكننا أن نهمل ، فى دراسة العلاقات الدولية ، هذا الإتجاه الموالى لألمانيا ، والذى كان يسيطر على أوساط المثقفين الفرنسيين .

ومع الإنجليز أخذ « المجتمع الراقى » الفرنسى فى إقامة صلات دائمة بمجرد عودة السلام العام . وكان هناك جنون حقيقى فى صالونات فوبورسان جرمان فى عصر شارل العاشر بطرق وآراء الأرستقراطية الإنجليزية . وكان إشعاع بايرون *Byron* واضحاً فى الأوساط الأدبية إبتداء من سنة ١٨١٩ ؛ وأصبحت مؤلفات والترسكوت *walter Scott* وشلى *Shelley* مشهورة بعد سنة ١٨٢٥ . وكان هناك فى باريس فى سنة ١٨٢٧ مسرحاً إنجليزياً يقدم بنجاح كبير ، لا مجرد روايات شكسبير الرئيسية ، بل أيضاً عدداً من المسرحيات الإنجليزية الأخرى . وكتبت إحدى الصحف : إن عبقرية شكسبير قد تغلبت على الموانع الطويلة الأمد للأمة الفرنسية ، وربما تكون قد بدأت فى مصالحة بين البلدين ، حاولت السياسة لفترة طويلة أن تجعلها « غير ممكنة » . وأصبح المتحررون الفرنسيون الذين كانوا فى أول الأمر معادين لهذا التقارب البريطانى ، حتى وإن كان مجرد أدبى ، أكثر وداً بعد ذلك ، وحتى أكثر لطفاً ، حينما تأكدوا من أن التفوق السياسى للاستقراطية الإنجليزية قد هزته مجهودات « الإتجاه الراديكالى » . وبعد ثورة يوليو فى باريس وتعديل نظام الإنتخابات فى إنجلترا سنة ١٨٣٢ بلغ هذا التقارب مع بريطانيا قمته قرب سنة ١٨٣٥ ، ولكنه ظل دائماً محصوراً فى نفس الأوساط التى كانت صغيرة : وكان من ناحية يتمثل فى العلاقات الرسمية ، والتى ، كانت ظاهرية ؛ ومن ناحية أخرى فى فضول بعض كبار الكتاب وخصوصاً ميشليه *Michelet* وستاندال *Stendhal* وفينيه *Vigny* الذين أعجبوا بالحضارة الانجليزية . ولا يظهر أنه فى وسعنا أن نجد فى المجلات الفرنسية — وباستثناء *Revue des Deux Mondes* دراسة مستمرة ومحايدة عن إنجلترا .

وليست هذه إلا بعض لمحات سريعة . ومن اللازم أن نصل إلى تقدير مدى

تأثير هذه الصلات على الرأى العام . ولكن هذه الدراسة غير ممكنة فى الحالة الراهنة للمعلومات التاريخية .

ولكن ، ألا يمكن لتأثير هذه الصلات الثقافية أن يمهد الطريق لتنظيم سلمى للحياة الدولية ؟

لقد أحيا بعض المجددين فكرة كانت فيما مضى — ومن عهد سان بيير *L'abbe de Saint - Pierre* إلى كانت *Kant* — هى فكرة كبار المفكرين فى القرن الثامن عشر : تأسيس العلاقات بين الشعوب على فكرة جديدة للحياة الدولية ، بإجبار الدول على إخضاع إرضاء مصالحها الخاصة للأمة ذات المصلحة العامة العليا ، وعلى التنازل عن ممارسة سيادتها التامة ، والموافقة على الخضوع لمنظمة يمكن فيها شرح وجهات نظر « المجموعة الأوربية » *Communauté européenne* . واشترك فى هذا الإتجاه بعض المجددين مثل كارل كراوس *Karl Krause* الالمانى ، والامير كزارتوريسكى *Czartoryski* البولندى ، وهنرى دى سان سيمون *Henri de Saint-Simon* الفرنسى . وحاول كزارتوريسكى فى مقالته عن الدبلوماسية *Essai sur la Diplomatie* أن يؤسس فكرة التضامن الأوربى هذه على إحترام حقوق القوميات . وفكر كراوس فى ميثاق « للإتحاد الفيدرالى » : فتتنازل الدول الأوربية عن حقها فى الحرب ، وتضع ضماناً مشتركاً ضد الإعتداء . وكان هنرى دى سان سيمون هو الوحيد الذى حاول وضع مشروع أكثر شمولا . ونشر فى أكتوبر سنة ١٨١٤ ، وبمعاونة أوجستان تييرى *Augustin Thierry* كتاباً إسمه « فى إعادة تنظيم المجتمع الأوربى » *De la réorganisation Société européenne* . وكان من الضرورى لضمان السلم « ربط كل الشعوب الأوربية بمنظمة سياسية » إذ أنه « من اللازم لكل إتحاد للشعوب ، ولكل إجتماع للرجال ، إنشاء منظمات عامة : وفيما عدا ذلك فالقوة هى التى تقرر كل شىء » . وكان سان سيمون يفكر فى حكومة إتحادية

تسوى ، « وبصفتها القاضى الوحيد » ، الخلافات بين الحكومات ، وحتى الإصطدامات الداخلية الناتجة عن حركة القوميات ». وهى التى ستبحث « كل المسائل المتعلقة بالصالح العام للمجتمع الأوربى » . وستنمى عملية التوسع الإستعمارى . وسيكون الجهاز الرئيسى لهذه الحكومة الفيدرالية ، « والمستقلة تماماً عن الحكومات الوطنية » هو « برلمان أوربى » يتكون عن طريق إنتخابات مباشرة ؛ ولكن حق الإنتخاب سيقتصر على العلماء ورجال القانون والمديرين والتجار لأن فى مقدور وجهات نظرهم أن تكون أبعد من وجهات نظر المجموعات الإجتماعية الأخرى . وكان سان سيمون نفسه يعرف جيداً أن فكرته غير كاملة وخيالية . وكان يأمل فى مجرد نشر الأفكار ، والبدء فى تعليم الرأى العام ، والذى سيمكنه — مع مرور الزمن — أن يؤتى ثماره .

وعمل النفوذ الكبير لهيجل *Hegel* فى إتجاه مضاد تماماً . وفى سنة ١٨٢٠ وفى « أسس فلسفة الحق » *Bases de la Philosophie du Droit* شرح أستاذ الفلسفة الألمانية فكرته عن الدولة التى يجب أن تتمثل فيها — كما يقول — وحدة الثقافة والوحدة الوطنية ، وتمارس سلطات غير محدودة ، حتى تتمكن من منع « إعتداءات الأنانية » ، وتحد من تحكم الرغبات الفردية . ووظيفة الفرد الرئيسية هى أن يعمل من أجل خدمة الدولة ، التى سيكون واجبها هو إستخدام « سياسة القوة » . ويتركز تاريخ العالم حول تاريخ الدول ، أى حول تاريخ هذه السياسة . فالدولة التى تمتلك درجة أعلى من التنظيم والثقافة ، من حقها أن تبتلع الدولة « الأدنى » ، إذ أن الدولة المنتصرة قد أثبتت — بهذا الإنتصار نفسه — تفوقها . ومن الطبيعى ، بالنسبة لوجهة النظر هذه ، صرف النظر عن فكرة كانت عن « مجتمع الدول » ما دام هيجل يقول عنها أنها لا تتمتع « بحقيقة تاريخية » . ولا شك أن هذا كان إختصاراً للفكر الهيجلى ، أكثر من كونه مجرد الإحتفاظ بمظهر واحد منه . ولكن ، هل يمكننا أن ننسى أن نظرية القوة هذه ، وتبرير

إستخدام القوة ، تعطى للتسلط الدولى أساساً منطقياً، وأن تعاليم هيجل قد أعطت إشعاعاً إمتد إلى أبعد من الجامعات الألمانية ؟

(٢) الافاق الجديدة :

هل من الممكن رؤية نفس القوى المادية أو الروحية ، التى أثرت فى أوربا القديمة ، من بين أسباب التهديد التى واجهت الامبراطورية الإسبانية والامبراطورية العثمانية ؟

أما بالنسبة للامبراطورية الإسبانية الإستعمارية فى أمريكا ، وحيث بدأت حركات الثورة ضد الوطن الأم فى سنة ١٨١٠ ، فإن القوى العميقة كانت تتمثل بطبيعة الحال فى شكل مختلف تماماً عنه فى أوربا القارية . ذلك أن الثورة لم تكن من عمل الجماهير : فالهنود والمخلطين كانوا ، وبقوا دائماً ، لا يبالون بالصراع ضد إسبانيا . إنها كانت من عمل المتوطنين *créoles* أى الإسبانيين الذين ولدوا فى مستعمرات أمريكا ؛ وكان عددهم ثلاثة ملايين من ١٦ مليون عند نهاية القرن الثامن عشر ، وكانوا يمثلون قيادات المجتمع وقيادات النشاط الإقتصادى : من الملاك العقاريين ، ومقاولى إستغلال المناجم ، والمحامين والأطباء . وكان هدفهم هو التحرر من نظام إدارى يعطى السلطة للموظفين الذين يأتون من الوطن الأم، ومن نظام إقتصادى يضمن لإسبانيا الاحتكار التجارى . ولذلك فإن الإصطدام الذى وقع بين الإدارة الإسبانية والمتوطنين كان فى أساسه — ورغم أنه جرى داخل نطاق المطالب « المتحررة » ونسب نفسه لمؤثرات الحركة الفكرية الكبرى التى هزت فرنسا — مختلفاً تماماً عن ذلك الذى أثار أوربا القارية . ولا شك فى أن رؤساء حركة الإستقلال قد كافحوا ضد الإستبداد، ولكنهم كانوا لا يفكرون إلا لمصلحتهم حينما كانوا يطالبون بمبادىء الحرية السياسية . وكانوا يرغبون فى أن يضمنوا لهذا المجتمع من المتوطنين ، والذى كان غنياً ومتلئاً بالحيوية ، بحق تنمية دوافعه بطريقة حرة . ورغم ذلك ، وحتى بين المتوطنين أنفسهم ، فإن

الإنفصال عن الوطن الأم لم يجد أنصاراً عديدين : وظل عدد « الموالين » كبيراً ولذلك فلم يكن فى وسع حركة الإستقلال أن تسجل إنتصارا إذا ما أهملت الإفادة من الظروف المواتية : وأفادت « أرستقراطية المتوطنين » من أزمات إسبانيا الكبرى من سنة ١٨٠٨ إلى سنة ١٨١٠ — مثل كمين بايون ، وتعيين جوزيف على العرش، ومقاومة العصابات *juntas* للادارة الفرنسية — وأعلنت فى سنة ١٨١١ إستقلال غرناطة الجديدة ، وفى سنة ١٨١٣ إستقلال مناطق لابلاتا . ومنذ أن عاد الملك فرديناند إلى عرش إسبانيا فى مايو سنة ١٨١٤ تغيرت الإمكانيات : فأرسلت الملكية الإسبانية القوات إلى أمريكا وبدأت مجهودا لإعادة الغزو ، وخاصة فى المناطق التى كثرت فيها العناصر « الموالية » . فهل كان فى وسع إسبانيا أن تستمر فى هذا المجهود ؟ وهل ستكون لديها العزيمة والإمكانيات المادية ؟ لقد كانت الأحوال السياسية الداخلية غير مواتية ، والموارد المالية ضعيفة ، فى هذه المملكة التى عرفت الإحتلال الأجنبى والحرب لمدة ست سنوات . وأخيراً ، ألا يثير مصير الإمبراطورية الاستعمارية الإسبانية أطماعاً كثيرة ؟

وفتحت حركة إستقلال المستعمرات الإسبانية آفاقاً جديدة فى الحياة الإقتصادية للعالم : فهى سوق واسع يعرض نفسه على نشاط أوروبا . ولكن ، ما هى النتائج الممكنة من الناحية السياسية ؟ وهل كان من الممكن قبول نجاح إحدى الثورات ضد الملكية الإسبانية فى الوقت الذى كانت تجرى فيه عملية إعادة السلطات «الشرعية» فى أوروبا القارية؟ وفى هذا المجال تتكامل مسألة المستعمرات الأمريكية مع بقية مشكلات أوروبا .

أما فى الإمبراطورية العثمانية فإن القوى التى كانت تعمل كانت مختلفة ، إذ أن تأثير العامل الإقتصادى والإجتماعى ، وكذلك حركة الآراء الحرة ، كان معقداً ، وخاصة حتى للمسألة الدينية . وكان إخضاع السلطان منذ القرن السادس

عشر للأهالى المسيحيين فى شبه جزيرة البلقان قد بنى على فكرة للدولة تختلف تماماً — لافى مجرد طرقها ولكن حتى فى جوهرها — عن كل الآراء « الغربية» فالسلطان ، سيد هذه الإمبراطورية ، كان فى نفس الوقت هو الخليفة وأمير المؤمنين ، وكانت مبادىء الإسلام هى أساس نظم حكومته . وكان الأتراك قد حكموا هذه الأقاليم بصفتهم فاتحين لها ، واستغلوها بعد إخضاعهم لها ، ودون أن يعملوا على تحويل المسيحيين أو هضم الشعوب الخاضعة . ولذلك فإن اليونانيين والبلغار والرومانيين والصرب والكروات قد احتفظوا بحريتهم فى ممارسة شعائر دينهم : واحتفظت الكنائس الأرثوذكسية بتنظيمها ؛ ولم يعتنق الإسلام إلا القبائل الألبانية . ولكن الحرية الدينية هنا لم تنتج عن إحترام معتقدات الغير ، ولا عن الحذر : بل نتجت عن الإحتقار . ومن ناحية أخرى لم تفرض الإدارة العثمانية الخدمة العسكرية على رعاياها غير المسلمين ، إذ كان من اللازم أن يبقى الجيش تركياً ، حتى يظل أداة موالية للحكومة . وأخيراً فإن هذه الإدارة لم تتدخل كثيراً فى الحياة الإقتصادية : فهى لم تفكر فى تسهيل الإنتاج الزراعى ، ولا فى تشجيع الانتاج الصناعى ، ولا فى إنشاء الطرق وبالاختصار فإنها لم تفكر إلا فى المحافظة على الأمن والنظام ، وفى ضمان وصول الضرائب . ولكى تصل إلى ذلك إستخدم الموظفون العثمانيون القوة ، وأصبحت الحملات التأديبية جزءاً من الوسائل العادية لهذه الإدارة .

وبدأت عمليات مقاومة هذا النظام فى تنظيم نفسها عند نهاية القرن الثامن عشر وعرفت النجاح فى بلاد الصرب ، حيث تمكنت الثورة التى قادها ميلوش أوبرينوفيتش *Miloch Obrenovitch* فى سنة ١٨١٢ من تكوين إمارة صغيرة مستقلة فى وادى السافى وكان ذلك يمثل تهديداً خطيراً للإدارة العثمانية ، إذ أن نجاح هذه الثورة الأولى كان من طبيعته أن يشجع غيرها . وظهرت إمكانية تفكك الإمبراطورية العثمانية فى أقاليمها الأوربية فى الأفق .

وفى هذه الصعوبات العثمانية ، ماهو دور الحركة الفكرية ؟ كانت المطالبة بالحرية ، ومبدأ مقاومة الطغيان الموجودة فى إعلان حقوق الإنسان قد وجدت صدى لها فى شبة الجزيرة ، وخاصة منذ أن أخذت الإدارة الفرنسية تتصل فى المقاطعات الإلليرية بالشعوب السلافية فى البلقان. ومن المحتمل كذلك أن تكون فكرة إستقلال القوميات قد ساعدت على يقظة الشعور الجماعى عند الشعوب التى خضعت للإمبراطورية العثمانية . ومع ذلك فإن هذه الشعارات لم تتوغل فى جماهير الفلاحين ، رغم وجودها بدون شك فى فكر رؤساء حركات المقاومة . وكانت هذه الجماهير لاتتحرك إلا لدوافع أكثر بدائية : كالحقد على الموظفين والعسكريين الاتراك ؛ والرغبة فى الدفاع عن الحياة والممتلكات ضد الظلم والانتقام . ولذلك فلا يمكن أن يكون للإتجاه التحررى والإتجاه القومى فى البلقان نفس المعانى التى كانت لها فى أوربا الوسطى ، إذ أن الكنائس كانت هى وحدها التى فى وسعها أن تعطى لهذه الشعوب قيادات حركة معارضة الحكم العثمانى . وماهو اللون الذى يمكن أن تأخذه الآراء الحرةفى رأس أحد البابوات الصربيين أو اليونانيين ؟ وماهو المعنى الذى يمكن لفكرة القومية أن تأخذه فى منطقة تقل فيها أهمية الرابطة اللغوية ، عن أهمية الولاء لإحدى الكنائس الارثوذكسية ، المتنافسة مع بعضها ؟ .

ولاشك فى أن المصالح المادية كان لها دوراً أكبر فى الرغبة فى الإستقلال ، وعلى الاقل فى تلك الاجزاء من تركية أوربا ، التى كانت لها علاقات تجارية مع البلاد الاجنبية . وكان تجار جزر بحر إيجه الذين جمعوا الثروات ، والذين كانوا يخشون دائماً تعسف الضرائب العثمانية ، هم أول صانعى حركة المقاومة اليونانية .

ورغم أنه لايوجد تشابه كبير بين المشكلات العثمانية والمسائل الأوربية ، فقد كان للتهديدات المسلطة على مستقبل الإمبراطورية العثمانية مدى دولياً . ومع

ذلك فإن مسائل المبادىء لم تكن هى صاحبة التأثير . ولم يقتصر العطف الناتج فى الرأى العام للدول الأوربية على حركات مقاومة سيطرة السلطان ، على مجرد المراكز الحرة أو أنصار حركات القوميات . بل كان يسير مع شعور بالرحمة ، وإحساس إنسانى. أما الإتجاه المخالف ، وهو الذى كان يرغب فى ضمان الإحتفاظ بسلطة « شرعية » ضد الحركة الثورية ، فلم يكن له فى هذا الموضوع نفس الأهمية: فالصالح العام بالنسبة للملوك فى الإحتفاظ بالنظام القائم سيعرض له عند اللزوم؛ ولكن أحداً لم يكن يعتقد حقيقة فى أن سيادة السلطان كانت من نفس جوهر السيادات الأخرى ، وأنها كانت تستحق نفس الإحترام ، ولذلك فإن الأزمة العثمانية قد تطورت بطريقة مختلفة تماماً عن تلك التى تطورت بها بقية المشكلات فى هذه الفترة .

الفصل الثانى

رجال الدولة والسياسات القومية

أمام تلك الستارة التى ترسم الإتجاهات العاطفية والمصالح الإقتصادية والحركات الفكرية كانت الدوافع أو المناورات الشخصية لرجال الدولة هى التى تشغل المسرح ولذلك فعلينا أن نحترس من أن ننسب لها المقام الثانى . وكيف يمكننا أن نهمل إستعدادهم وحالة تفكيرهم ، وآرائهم عن المصير الوطنى، وذكائهم أو عدم إعترافهم بالقوى العميقة .

١ — الملكيات المطلقة :

امتلكت روسيا فى سنة ١٨١٥ ، مركزاً من الدرجة الأولى، نتيجة للدور التى لعبته فى الهزيمة النابوليونية . وكانت كذلك أكبر دول القارة من حيث السكان (٥٥ مليون نسمة فى سنة ١٨١٥) ، وضمنت لها هذه القوة الديموغرافية تفوقاً عسكرياً فللقيصر مليون من الرجال تحت السلاح . ولكن ماهو سبب فرضه هذا التسليح على دولته ؟ لقد قدرت الحكومات الأوربية الأخرى بطبيعة الحال أن روسيا كانت تستعد لسياسة توسعية . ولكن ، فى أى إتجاه ؟

أوروبا الوسطى ؟ لقد خشى « زملاء » روسيا هذه الإمكانية فى أثناء مؤتمر ڤينيا ولكى يواجهوا ذلك فإنهم قد أنشئوا الإتحاد الجرمانى، الذى كان يهدف تعضيد النمسا وبروسيا ضد محاولة التوسع الروسى . ولم يكن فى وسع هذا الحاجز أن يكون فعالا إلا إذا بقيت هاتين الدولتين متضامنتين . ولكن ألم تكن هذه هى مصلحتها ، مادامتا تخشيان من التهديد الذى يأتى من الشرق ؟ ولذلك فإن إمبراطورية القياصرة كانت تلقى بهذه الطريقة عقبات كبيرة

من هذه الناحية . وكان من اللازم لها ، إذا ما أرادت التغلب عليها ، أن تلعب بطاقة « القوميات » ، وتحاول أن تهز النمسا بنداءات التضامن بين العناصر السلافية ولكن هذا الشعور بالتضامن لم يكن موجوداً بشكل واضح فى سنة ١٨١٥ ، ولم تكن حكومة القيصر تفكر فى تشجيعه مادامت تلك الأقلية التى كانت تبشر بحركة الجامعة السلافية كانت فى ذلك الوقت من البولنديين والحقيقة أن الحكومة الروسية لم تفكر فى هذا البرنامج للعمل من سنة ١٨١٥ حتى سنة ١٨٤٠ .

الإمبراطورية العثمانية ؟ لقد كان الحصول على مخرج « للبحر الحر » ، أى حق المرور عبر البوسفور والدردنيل هو هدف كاترين الثانية . وكان يمثل مصلحة إقتصادية وإستراتيجية : فيضمن عدم إقفال الطريق البحرى الذى يصدر منه القمح الروس ، ويسمح لقوة بحرية روسية بالعمل فى البحر المتوسط . ولذلك فإن أزمة الإمبراطورية العثمانية كانت تفتح — فى هذا الشأن — إمكانيات مواتية .

ولكن السياسة الروسية ظهرت على أن لها نظرات أبعد من ذلك ، موجهة صوب شمال المحيط الهادى . فكانت للشركة « الروسية الأمريكية » التى تأسست فى سنة ١٧٩٩ قواعدها على ساحل الالاسكا ، فى سيتكا *Sitka* ، ومدت نشاطها بعيداً ناحية الجنوب ، وأنشأت فى سنة ١٨١٦ ، مركزاً تجارياً على ساحل كاليفورنيا ، فى خليج بوديجا *Bodega* . نشاط تجارى ، بطبيعة الحال . ومع ذلك فإن التفكير السياسى لم يكن بعيدا : ذلك أن حكومة القيصر كانت قد أفهمت الآخرين أن « ممتلكاتها » تمتد حتى جزيرة فانكوفر *Vancouver* ، وفى سبتمبر سنة ١٨٢١ أكدت إدعاءاتها ، وحرمت على الأجانب التجارة والصيد فى هذه المنطقة ، بمرسوم قيصرى .

وكانت حكومة القيصر تتمتع بحرية كاملة فى تسيير سياستها الخارجية ، إذ أنها لم تكن تحسب حسابا كبيراً للرأى العام الروسى : فجموع الفلاحين كانت ساكنة

وكان النبلاء يخضعون للتاج ، إلا فى بعض الحالات الإستثنائية ، ولم يكن للبورجوازية ، الضعيفة العدد للغاية ، أية وسيلة للتعبير عن رأيها . ولاشك أن القيصر كان يخضع لنفوذ حاشيته ، وأنه كان مجبراً على أن يترك لرجاله وبسبب بطء المواصلات ، جزءا من الدوافع إستخدموها فى بعض الحالات بدرجه أوسع مما كان القيصر يرغب فيه . ولكنه كان وحده الذى يصدر كل القرارات الكبرى . ولم يكن للملك فى أى مكان آخر مثل هذا الدور الموجه الفاصل .

وفى سنة ١٨١٥ كان عمر الإسكندر الأول ٣٨ سنة ، وسيحكم لمدة عشر سنوات أخرى . وكان تفكيره متألقاً ، ولكن سطحياً ، وطباعه فريدة فى نوعها : وكان المظهر الرئيسى لطباعه هو الزهو ، والغرور شبه المرضى : فالقيصر « جنون السمعة » ، ويرغب فى وضع إسمه على مشروع كبير ، ويظهر كرئيس لأوربا « الناهضة » . ولكنه لم يكن راكزاً أو مضموناً : فكان يجتاز فترات من الحماس الصوفى ، تتبدل مع فترات من الإنهيار ، وشهد كل من إقترب منه بأنه كان مزوداً بقدرة عاطفية ، وخاصة حينما يكون فى وسع هذه القوة أن تخدم مجده الشخصى ، ومع ذلك فلم يكن ينسى مصالح سياسته ، حتى حينما كان يظهر إنصرافه عنها . وذكر سفير فرنسا أنه « كان هناك دائما كثيرا من المكر والحساب خلف هذا المظهر المتساهل للإمبراطور » فهل كانت هذه الثنائية عن قصد ؟ لقد كان من طبيعتها — على أى حال — أن تثير قلق الحكومات الأخرى . ولكن هل كان هناك أساس لهذا القلق ؟ الواقع أنه لايظهر من الوثائق الروسية أن اسكندر كانت له هذه المشروعات الواسعة التى نسبها إليه معاصروه ، ولم يكن حتى مطمئناً تماما — ورغم قوة جيشه — إلى صلابة موقف إمبراطوريته ، وكان يخشى من تقوية (كتلة) الدول الثلاث الموقعة على معاهدة ٣ يناير سنة ١٨١٥ السرية . ولذلك فإنه كان يعلق أهمية كبيرة على موقف فرنسا ، والذى ظهر له على أنه يوازن النمسا أو بريطانيا العظمى . وهل يمكننا الاعتقاد فى أنه كان

ينظر إلى أبعد من ذلك ، وأنه كان يفكر فى أن ينشىء ، ضد بريطانيا العظمى ، مجموعة من دول الاطلنطى ، بما فيها إسبانيا ، وتشتمل على الولايات المتحدة نفسها ؟ هذه هى النظرية التى دافع عنها مؤلفها فى كتاب حديث ،(١) ولكنها تحتاج إلى إثبات وتدعيم بالوثائق المحددة لاشك أنه كان لاسكندر الأول مصلحة فى أن يوسع نطاق « مجموعة الدول » ويمده إلى « نصف العالم الآخر » مادام يخشى من أن يصطدم ، فى شئون القارة الاوروبية ، بالمقاومة المزدوجة لإنجلترا والنمسا . وكانت السياسة الإنجليزية ،التى ترغب فى بحث كل من المسائل الاوروبية ومسائل « ماوراء أوروبا » على حدة ، حتى تحتفظ لنفسها بحرية عمل فى الشئون البحرية والإستعمارية ، لاتتمنى مثل هذه الإمكانية . ولكن إسكندر الأول لم يقم بأية محاولة فى هذا الإتجاه ، إلا فى نوفمبر سنة ١٨١٨ . والظاهر أنها كانت مجرد مناورة دبلوماسية عارضه : فكيف يمكن للقيصر أن يوفق بين تقارب مع الولايات المتحدة وبين السياسة التى نفذها فى نفس الوقت على سواحل القارة الامريكية فى المحيط الهادى ، ومع التأييد الذى إقترح إعطاؤه لإسبانيا فى مسألة مستعمراتها الامريكية ؟ ولذلك فقد كان من السهل التنبؤ بفشل هذه المحاولة . وهل يحق لنا أن نبنى تفسيراً جديداً لسياسة روسيا الخارجية على مجرد محاولة مرتبطة بظروف مؤقتة ؟

وكان نيقولا الأول ، الذى وصل للعرش وعمره ٢٩ سنة فى عام ١٨٢٥ ، رجلا مختلفا تماما فكانت له مظاهر السادة : بنيه قوية ، وتقاطيع معبرة ، ونظرات حادة . وكانت له آراء محددة عن إدارة شئون الدولة فى نفس الوقت الذى كان يفهم فيه تماماً . واجبات الملك . ولكنه كان سطحى الذكاء . وكان يعتقد أنه يحكم بقوة الرب ، وأكدت تربيته ، التى كانت فى غالبيتها عسكرية

(١) *J. — H. PIRENNE ; La Sainte - Alliance Neuchâtel, 1946 — 1949 . (2.Vols.)*

إتجاهاته الأتوقراطية : وتركت الثورة التى ظهرت فى أول حكمه على أنها تهدد عرشه ، أثراً وذكرى لن تمحى من نفسه . « إن الثورة على أبواب روسيا ، ولكنى أقسم أنها لن تدخل فيها مادام فى « عرق ينبض » . ولم تقتصر رؤيته لهذه الثورة التى كان يمقتها على مجرد الحركة المعادية للأسرة الحاكمة ، بل امتدت أيضا إلى المطالب المتحررة العادية . وكان ينظر إلى الملكية الدستورية على أنها نظام « مزيف » ، وتشبه فى خطرها خطر الجمهورية . ومادامت رغبة الملك تستوحى من الرب ، فكيف يمكن للرعايا أن يسمحوا لأنفسهم بنقدها أو الإعتراض عليها ؟

وكانت سياسته الخارجية ، مثل سياسته الداخلية ، تتميز « بجمود ثابت » . ولكى يمنع خطر دخول الآراء الغربية فى روسيا ، لم يكتف بمراقبة دخول الكتب الأجنبية وتحديد إعطاء جوازات السفر لأقصى درجة ممكنة لرعاياه الروس ، بل كان من اللازم أيضا أن يعمل بطريقة تمنع « الثورة » من الإنتصار فى أوربا الوسطى . ولكن هذا التفكير الدفاعى لم يستبعد عنه الرغبة فى القيام بعمل هجومى لصالح الدولة الروسية ، وعلى حساب الإمبراطورية العثمانية . فهل كان يفكر فى هدمها ؟ لم يكن هذا هو هدفه ، فى هذه الفترة . وفى حالة الإنهيار التام للحكم التركى ، وتقسيم الإمبراطورية ، فربما يمكن لروسيا أن تحصل على القسطنطينية . ولكن ، هل سيكون فى وسع روسيا أن تضمن الوصول إلى البحر المتوسط ، أى أن تسيطر على الدردنيل ؟ فى مثل هذه الحالة ، ستصبح روسيا مهددة بحرب عامة ، ومن اللازم تجنبها . وكان من الأصلح إستغلال ضعف الباب العالى العثمانى لحساب المصالح الروسية ، والحصول على نتائج جزئية بطريق الضغط الدبلوماسى ، أو حتى الضغط المسلح .

وكانت هذه هى إتجاهات روسيا التى لم تكف عن إثارة مخاوف الدول الأخرى الأوربية فى فترة عودة الحكومات السابقة .

وكان موقف إمبراطورية النمسا على عكس ذلك محافظا .وكانت المعاهدات قد ضمنت لها تفوقا فى الإتحاد الجرمانى ، ونفوذاً واضحا فى الدول الإيطالية ؛ وكانت هذه نتائج كافية . وكان فى وسع النمسا بدون شك أن تفكر فى توسع صوب البلقان ؛ ولكنها كانت ستصطدم هناك بالمصالح الروسية ، وتهدم بذلك الوفاق الموجود بين الدول العظمى . ولكن ، ألم يكن هذا الوفاق ضروريا ؟ لقد حقق مؤتمر فيينا حالة من التوازن ، تتطابق مع مصالح الإمبراطورية . ولذلك فإن ما كانت ترغب فيه مملكة الدانوب كان هو الاحتفاظ بالوضع القائم.

وكانت هذه هى سياسة المستشار ميترونيخ *Metternich* . وكان فى سن النضج (إذ كان عمره ٤٢ عاما فى سنة ١٨١٥) وكان يتمتع بنفوذ كبير. ومع ذلك فإنه لم يكن من كبار رجال الفكر ، ولم تكن له طبيعة قوية . ولم تكن نظراته للعالم الذى يعيش فيه عميقة ورفض الاعتراف بقوة الشعور الوطنى ، والشعور الدينى ، خاصة وأنه كان لا يتصل إلا بأوساط الأرستقراطية العليا ؛ وكان يتردد أمام القرارات الخطيرة ، ويعتقد كثيراً فى ميزات التساهل .ولكنه كان يسيطر على نفسه . وله أعصاب قوية ، وله بعض الميزات الفكرية : مثل إتساع الثقافة ، وملكة الذاكرة ، والرقة ، وملكة العرض التى كانت تظهر وجهات النظر الدقيقة الواضحة ، وحصل على خبرة برجال الدولة والمواقف السياسية التى استخدمها فى مفاوضاته بكل مهارة . ولكن التناقض بين مرونة الفكرة والاتجاه صوب بناء نظريات ثابتة كانت أمراً مؤسفاً فيه . وكان هذا « الاستاذ فى الحلول الوسط » يدعى لنفسه بإستمرار مبادىء لفلسفة السياسة ويجب أن يعلن أنه « غير متأثر » فى أفكاره الأساسية ، لأنه كان بلاشك يرى من الضرورى مواجهة آراء الثورة الفرنسية بإحدى النظريات .

ورأى ميترنيخ أن مؤتمر فيينا قد حقق ، فى العلاقات الدولية ، حالة من التوازن من مصلحة كل حكومات الدول العظمى أن تحافظ عليها . فما هو سبب

رغبته . فى هذه « الراحة » فى العلاقات الدولية ؟ لأنه كان متأثرا بذكريات الأزمة الكبرى التى كادت دولة النمسا أن تغرق فيها بين عامى ١٨٠٥ ، ١٨١٠ وكانت مشغوليته الأساسية هى الإحتفاظ «بالنظام الإجتماعى » ضد تهديد يقظة « الروح الهدامة » . ألم تكن الثورة هى « أقبح بؤس يمكن أن يلقاه أى بلد »؟ وظهر له أن كل محاولة ، وحتى بالطرق المشروعة ،لإقامة نظام متحرر ، وبسبب أقوى لإقامة نظام ديموقراطى كانت تشمل على جرائم أخطار هائلة ، إذ أن الديموقراطيين والأحرار كانوا « يمهدون لميلاد الثورة » . ولم تكن المطالبة بحقوق القوميات أقل خطرا ، مادامت تهدد إستقرار الدول . وكان فى وسع الدول العظمى ، فى حالة بقائها متضامنة ، أن تقضى على هذه الأخطار بتدخل مشترك ولكن ، كيف يمكننا تجنب يقظة الروح الثورية فى حالة تفكك هذا التضامن ؟

ولم يكن هذا الإعتقاد متأثراً بمجرد تفكير المستشار وطبيعته ، بل نتج كذلك عن الظروف . فلم تكن وسائل العمل العسكرية للنمسا تقارن بوسائل عمل روسيا . وكانت ظروف السياسة الداخلية النمسوية لا تسمح بفرض مجهود كبير على البلاد : ففى هذه الدولة ، وحيث عجز الشعور بالتماثل الوطنى أن يوحد بين أهالى يختلفون عن بعضهم فى اللغة والعادات والتقاليد والدين ، كانت الأسرة الحاكمة التى أنشأت الإمبراطورية تضمن وحدها الصلة ، وكانت تعتمد على البيرقراطية ، والكنيسة الكاثوليكية ، وكبار النبلاء ، ولكنها كانت تخشى من ظهور أى « روح عامة »، حتى بين هذه الأوساط: فالنظام البوليسى الذى إزدهر منذ سنة ١٨١٧ يحرص بشكل خاص على تفادى أية إمكانية للتعبير عن رأى جماعى ، وحتى لتكوين مثل هذا الرأى ، بالنسبة لإدارة شئون الدولة التى كانت الحكومة ترغب فى أن تحتفظ بمفردها بمسئوليتها فيها . ولكن هذه الدولة لم يكن لها تنظيم متمازج ، أو فاعلية ولم تكن رواقات هذه الآلة الثقيلة والمعقدة

تخضع لتوجيه رئيس واحد فلم يكن ميترنيخ رئيسا للوزراء ، ورغم تدخله الدائم فى مسائل السياسة الداخليه ، فإنه لم تكن له اليد العليا فى هذا النطاق ، حيث كان يلاقى، منذ سنة ١٨٢٦ ، نفوذاً منافساً ، هو نفوذ كولورات *Kolowrat* وكانت الحالة المالية فى عجز دائم ؛ وكانت الحكومة لاتجرؤ على زيادة أعباء الضرائب خوفا من إثارة عدم الرضاء ؛ وكانت تحصل عن طريق القروض من المصارف على بقية الموارد التى تحتاجها ولذلك فإنها زادت بهذه الطريقة من ثقل الدين العام، ومن قيمة العجز وكان الامبراطور فرانسوا الثانى ، الذى حكم حتى سنة ١٨٣٥ ، يتبع الأمور عن قرب ، ولكنه كان يخضعها لتفكير ضيق ، يعادى كل تجديد . وكان إحتفاظ هذه الدولة « الهرمة القديمة » بدور أساسى فى أوربا هو إحدى المتناقضات .

ولم يكن فى وسع بروسيا فى هذه الفترة أن تلعب دوراً يمكن مقارنته بأدوار الدول العظمى : فلم يكن فى وسعها أن تعتمد ، مع الأحدى عشر مليونا من سكانها إلا على قوة من الدرجة الثانية . وكانت محتاجة للهدوء لكى تهضم الأقاليم التى ضمتها ، ولكى تجد بنوع خاص حلا للشكلات الدقيقة التى فرضها أمر ضم إقليم الراين . ومع ذلك فقد كانت للملكية الهوهنزلرن *Hohenzollern* مطامح أخرى ، ثابتة على الخريطة ، ويؤيدها الروح البروسى . وكان عليها بالضرورة أن تفكر فى تحقيق وحدة جغرافية لأقاليمها ، أى الوصل بين براندنبرج *Brandenbourg* ووستفاليا *Westphalie* والتى بقيت منفصلة « بممر » الفيسر *Weser* حيث توجد أراضى دوقية هيس — كاسل *Hesse - Caessel* وهانوفر *Hanovre* الجنوبية ، ودوقية برانزويك *Brünswick* وإمارات فالديك *Waldeck* وليب *Lippe* الصغيرة « وكان من المنطقى أن ترغب فى ضمان ممر إقليمى إلى بحر الشمال ؛ على حساب هانوفر وأولدنبرج *Oldenbourg* وكان من حقها أن تفكر فى اللحظة التى يمكنها فيها أن تعارض داخل الاتحاد

الجرمانى ، التفوق الذى إعترف به نظام ١٨١٥ للنمسا ولكن هذه الأهداف كانت ، فى ذلك الوقت ، بعيدة عن متناولها . وكانت معاهدة الإتحاد تحمى إستقلال إمارات القيصر . وكانت هانوفر مرتبطة بالتاج الإنجليزى ، وظلت كذلك حتى سنة ١٨٣٧ . ولم تكن بروسيا قد بلغت الوضع الذى يسمح لها بفرض نفسها كمنافس للنمسا فى الشئون الألمانية .

وكان تفكير الملك يؤيد هذا الحذر . فكان فردريك وليام الثالث متأثرا بذكرى السنوات الصعبة ، وبقى قلقاً ، إذ أنه كان يعتقد فى إمكانية الإنتقام الفرنسى . وكان لا يجهل ضعف دولته ذات « الأقاليم المتلاصقة » والتى كان التاج والجيش والبروقراطية هى وحدها التى تضمن تماسكها فكيف يمكن إيقاظ روح عامة ، وشعور جماعى ؟ أكان من الضرورى الوصول إلى إقامة نوع من التمثيل الوطنى ، لتحقيق هذا الإندماج بين الأقاليم المتفرقة ؟ كان هذا هو الحل الذى عرضه فى سنة ١٨١٥ رئيس الوزراء هاردنبرج *Hardenberg* ، ولكن وزير الداخلية ووزير الشرطة هاجماه : فهذه الدولة التى كانت فى أول نشأتها لم يكن فى وسعها أن تتحمل نظاما يسمح للمعارضة السياسية بالتعبير عن نفسها . وتردد الملك ، لا لمجرد حذره وكراهيته « لكل مايخرج على المعتاد » ، ولكن أيضا لخوفه من أن يعطى لكاثوليك الراين الفرصة للتعاون مع كاثوليك بروسيا البولندية ، وكان يرغب فى أن يحتفظ « بالصفة البروتستانتية » الواضحة لدولته . وكان كل ماسمح به فى سنة ١٨٢٣ هو إنشاء المجالس الإقليمية ؛ ولكنه أجل إصدار الدستور لأجل غير مسمى . وكان هذا الإتجاه المحافظ يجعل سياسته تساير سياسة ميترنيخ .

٢ — بريطانيا العظمى :

كانت أحوال السياسة الخارجية الانجليزية مختلفة عن ذلك تمام الإختلاف . فبريطانيا العظمى كانت محتاجة للمحافظة على حرية الحركة على الطرق البحرية ،

لـكى تضمن إستيراد المواد الأولية اللازمة لصناعتها ؛ وكان عليها أن تجد أسواقاً للتصدير فى أوربا وخارج أوربا . ولذلك فقد كان لسياستها أفقا لما وراء أوربا وأفقا قاريا فى نفس الوقت .

وكانت بريطانيا العظمى بدون أى منافس فى علاقاتها مع القارات الأخرى، إذ أنها كانت الدولة العظمى الوحيدة التى تمتلك إمبراطورية إستعمارية كبيرة، وبالتالى لنقط الإرتـكاز فى كل العالم ، وكانت تتمتع بتفوق بحرى غير منازع . ولـكنها كانت تشعر بأنها أقل صلابة ، فى علاقاتها بالقارة الأوربية ، إذ أنها كانت تفتقر إلى الوسائل العسكرية . وكان الحل الأكثر بساطة والأكثر توافقاً مع تقاليدها الجزرية هو البقاء بعيدا عن مسائل القارة ؛ ومع ذلك فقد كان من المحال أن يصبح هذا الاقتناع كاملا: فلا يمـكن قبوله إلا فى حالة قيام توازن بين الدول العظمى على القارة ؛ وإذا ماحاولت إحدى هذه الدول أن تفرض سيطرتها على القارة فإن الموقف سيصبح خطيراً على مصالح ـ وحتى على أمن ـ بريطانيا العظمى التى قد يضيق أمامها ، أو يقفل فى وجهها السوق الإقتصادى الأوروبى والتى يمـكنها حتى أن تخشى من رؤية هـذه الدولة المسيطرة تصبح دولة بحرية . ولقد أثبتت التجربة النابوليونية أن هذه الأخطار لم تـكن خيالية .

ولـكى تمنع من عودة مثل هذه الحالة كان من اللازم على السياسة الإنجليزية أن تشارك ، راغبة أو مرغمة ، فى شئون القارة ، وأن تقبل تحمل مسئوليات وأن تتعاقد ، إن لزم الأمر ، بإرتباطات ، لـكى تحتفظ على القارة بتوازن للقوى يتفق مع مصالحها . وكان رجال الدولة الإنجليز يعرفون ذلك جيداً . وكانوا يراقبون إمكانية الإنتقام الفرنسى ، ولـكنهم كانوا قلقين كذلك من إزدياد قوة روسيا وكانت هذه السياسة القارية — فى مجموعها — موجهة صوب الإحتفاظ بالوضع الإقليمى القائم : ولذلك فإن الحـكومة الانجليزية لن

تستمع إلى مطالب القوميات . وهى كذلك محاملة ، خاصة وأنه كان من طبيعة هذا الجو الملائم للسلم الدولى أن يساعد على تنمية النشاط الإقتصادى ، الذى سيفيد منه المصدرون الإنجليز ، والذين كانوا مستعدين لتزويد دول القارة بالمعدات الصناعية .

ومع ذلك فقد كان فى وسع نفس هذه المشغوليات الاقتصادية خارج القارة الأوربية أن تعطى نتائج مختلفة تماما وكان من مصلحة بريطانيا العظمى أن تشاهد إنهيار الامبراطورية الإسبانية فى أمريكا ، مادامت ستجد فى هذه الأقاليم بعد حصولها على الإستقلال أسواقا هامة للتصدير . حقيقة أنها لم تكن تتمنى إنهيار الامبراطورية العثمانية ، اذ أن روسيا كانت فى مركز يضمن لها أن تحصل فى هذه الحالة على نصيب الأسد ؛ ولكنها لم تربط نفسها بالدفاع عن الوضع القائم ، وكان فى وسعها أن تقف حتى إلى جانب التغيرات الاقليمية ، إذا ماضمنت بها مصالحها فى البحر المتوسط .

فكانت فى جوهرها سياسة واقعية ، ولكنها متحكمة ، وتتحاشى إعلان المبادىء إلى أبعد درجة ممكنة .

وكانت الدوافع المؤثرة فى هذه السياسة الخارجية معقدة ، مادامت سلطة الملك والحكومة يحددها البرلمان ، وبعد فترة الوصاية على العرش ، أثناء مرض جورج الثالث ، حكم الملك جورج الرابع من سنة ١٨٢٠ إلى سنة ١٨٣٧ . ولم يكن عديم القيمة ؛ فكان شعبيا ، رغم إنحرافاته وتطرفاته ، وكانت له رقة فى التفكير ؛ ولكنه لم يمارس عملا مستمرا ومتكاملا رغم معرفته بمجرى مسائل السياسة الخارجية . فهل كان لرأى مجموع الناخبين ، أى ذلك العدد المحدود من أصحاب المصالح ، تأثير أكبر ؟ كان يعبر عنه فى المناقشات البرلمانية وفى الصحافة . وكان مجلس العموم لايزال خاضعا ، فى سنة ١٨١٥ ، لنفوذ الملاك العقاريين ، الذين كان لهم اتجاها جزريا بشكل عام ، وكانوا بالتالى يأملون

فى تقليل ارتباطات بريطانيا العظمى بالنسبة للدول الأجنبية الى أكبر درجة ممكنة . ومع ذلك فإن أوساط التجارة والصناعة سيحصلون على نفوذ تزداد أهميته على مر الأيام ، وخاصه بعد إصلاح النظام الإنتخابى فى سنة ١٨٣٢ وهو الذى سيوسع حق التصويت فى صالح سكان المدن؛ وكانت هذه الأوساط التى كانت لها مصالح مباشرة فى تنمية التبادل مع الخارج ، تأمل فى إتخاذ سياسة خارجية نشيطة ؛ ولكن المسائل الإستعمارية والبحرية كانت هى التى تجذب إنتباههم أكثر من غيرها . ولذلك فإن هذا الرأس البرلمانى كان ، فى مجموعه يعمل على « فرملة » عمل الحكومة ، حينما يتعلق الأمر بعلاقات مع الدول الأوروبيه . ومن الضرورى كذلك أن تحسب حساباً لنظرة أعضاء البرلمان للنظم السياسية القائمة على القارة : فلم يكن لديهم بالتأكيد أى عطف على الحركات الثورية ، ولكنهم كانوا يشعرون بحذر وبإحتقار تجاه النظم الأوتوقراطية . وكان هذا سبباً إضافياً لكى يحتفظوا بموقف متحفظ تجاه المشكلات الأوربية . أما بالنسبة الصحف ، فقد كان لها دوراً إيجابيا ، إذ أن بريطانيا العظمى كانت هى الدولة الأوربية الوحيدة التى كانت تمارس حرية الصحافة : فكانت لندن تمتلك ستة عشرة صحيفة يومية ، كانت تقرؤها حتى الطبقات الشعبية. وكان محررى هذه الجرائد يهتمون بالسياسة الخارجية ويعطونها مكانا كبير الأهمية ، مادامت الصحافة الانجليزية مشتركين فى الخارج . ولذلك فقد كان فى وسعهم أن يمارسوا — بإتجاهات الرأى العام التى يخلقونها — نفوذاً على توجيه السياسة الخارجية .

ولا جدال فى أن الوزارة هى التى كانت تحتفظ بالدور الموجه . إذ أنها كانت الوحيدة التى تمتلك الأخبار الكاملة ، والتى كانت تهتم بعرض مادتها على البرلمان ولأنه كانت لها وسائل التأثير على رؤساء تحرير الجرائد . ولذلك ، فإن منصب وزير الخارجية ، فى كل الوزارات المتتالية ، سواء أكانت من التورى (كما هى

الحالة حتى فى سنة ١٨٣٢) أو من الوجيز ، كان دائما فى أيدى شخصيات قوية ، لما من السيطرة على زملائها ما يسمح لها بفرض وجهات نظرها . وكان لـكاسلريه *Castlereagh* الذى أدار وزارة الخارجية منذ سنة ١٨١٢ ، وله من العمر ثلاثة وأربعين سنة ، واحتفظ بهذه الإدارة حتى موته فى أغسطس سنة ١٨٢٢ ، سلطة إستثنائية فى الأوساط البرلمانية ؛ وكان ذلك راجعاً إلى صلابة أخلاقه ، وإلى شجاعته الأدبيـة ، وقوة وجهات نظره . وكان واقعياً يكره « العموميات » والأشياء « المجردة » ؛ وكان وكذلك دبلوماسيا « من المدرسة القديمة » ، ويحتقر الرأى العام . وكان يرى من الضرورى إشتراك بريطانيا العظمى فى شئون القارة ، ويرغب بالتالى فى إجتماع مؤتمرات دولية دورية يتلاقى فيها رجال الدول ؛ وظهرت له حتمية هذا التدخل حتى يعرقل محاولات روسيا التى قال عنها أنها قد أصبحت فى ذلك الوقت هى « العدو » ؛ ولـكنه كان يرغب فى الإحتفاظ بموقف معتدل، وحذر ، إذ أنه كان لا يثق فى الحركات «الديمقراطية» ولا يعطف على النظم المطلقة . وكان كاننج *Canning* — الذى تلاه من سنة ١٨٢٢ حتى سنة ١٨٢٧ بعد أن كان قد أدار وزارة الهند — أقل منه خوفا من الإتجاهات الديموقراطية ؛ وكان ، من ناحية أخرى ، معاديا لفـكرة الإجتماعات ولطريقة المؤتمرات ، إذ أنه إعتقد أن فى وسع هـذه الإجتماعات الدولية أن تعطى الفرصة للدول الكبرى على القارة لتأكيد تضامنها . وراقب كاننج هذا الوفاق بين دول القارة بكل حذر ، وحاوله أن يفككه .

ووجدت وزارة الخارجية البريطانية منذ نوفمبر سنة ١٨٣٠ — وبعد ثلاثة سنوات من عدم الاستقرار — رئيسا قويا ، واحتفظت به ، فيما عدا فترة بضعة أشهر منها حتى سنة ١٨٤١ . وكان لبالمرستون *Palmerstone* خمس وأربعين عاما ، فى الوقت الذى شغل فيه مهام منصبه ؛ وكان عضواً فى مجلس

العموم منذ مايقرب من عشرين سنة ، وشغل منصباً وزاريا هاما ، فى أثناء الأزمة النابوليونية ، هو وزارة الحرب . ومع أنه كان يحب أن يظهر ، فى دائرته الإنتخابية ، بمظهر الخطيب ، إلا أنه كان خاضعاً تماماً لتأثير الوسط الإجتماعى الذى ينتسب إليه ، وهو الأرستقراطية العليا ، وكان يعتقد أن من حقها ومن واجبها أن تحكم إنجلترا . وكانت ملكاته ظاهرة : فوجهات نظره دقيقة وثابتة وقراراته سريعة ، وعزيمته قوية ، وشجاعته كبيرة ، وسمحت له قدرته على العمل بسعة فى المعارف أثارت دهشة من يتحدث معه ولكنه كان يوحى بالخشونة ، وغالباً بالنفور ، إذ أن مظهره كان متعالياً ، وكان يستخدم فى ألفاظه وكتاباته نغمة من الثقة المطلقة ، ويظهر وكأنه يؤمن بأنه « معصوم » . وكان الأجانب يأخذون عليه كبرياءه وغروره ، وميله الواضح للمجادلات التى يجد فيها فرصة لتأكيد خصوبة فكره ؛ ولكن الجميع كانوا يخشونه . وكانت هذه الصفات وتلك الطبيعة تسمح له بأخذ دوافع فى كل ميادين عمل السياسة الخارجية ، وحتى فيما وراء تلك التى تتعلق بالمصالح الفعلية لبريطانيا العظمى .

٣ - فرنسا :

بقيت فرنسا ، رغم هزيمتها ، فى مركز إهتمام السياسة الدولية ، نتيجة لموقعها الجغرافى ، وعدد سكانها (٢٩٫٧٠٠٫٠٠٠ نسمة فى سنة ١٨١٥) ،وقوة الإشعاع التى أثبتتها لمدة أكثر من عشرين سنة . فهل ستحاول إعادة النظر فى الوضعية الإقليمية التى وضعت ضدها ؟ كانت إمكانية « إنفجار » جديد تقلق الحكومات الأوربية الأخرى دائما . وكان الضمان الذى يعطيه الإحتلال الأجنبى محدداً بفترة خمس سنوات ، طبقا لمعاهدة باريس الثانية ؛ والواقع أنه لم يستمر أكثر من ثلاث سنوات ، إذ أن الحلفاء كانوا يخشون من أن يؤدى إمتداده إلى زيادة عدم رضاء الشعب ، وإلى إفساد إستقرار الملكية العائدة . ومنذ سنة

١٨١٨ إستعادت فرنسا إستقلال سياستها الخارجية ، وأعادت إنشاء جيشها . فماذا ستكون أهدافها ؟

كانت حكومة النظام العائد تحتاج بشكل خاص إلى نفوذ . وكانت تقاسى بمرارة من عودتها « فى موكب الأجانب » ولكى تدعم سلطتها المعنوية ، ألم يكن عليها أن تفكر فى الحصول على نجاح أمام الرأى العام ؟ كان هذا هو أمل أوساط الملكيين المتطرفين ، الذين كانوا يتمنون « سياسة كبرى » خارجية ، ولكنهم يرونها مرتبطة بسياستهم الداخلية ، أى بانتصار الثورة المضادة . ولم يظهر الوزراء ميلا ، حتى فى سنة ١٨٢٧ ، إلى إرضاء هذا الأمل ؛ وكان بعضهم ، وهم المعتدلون مثل دوق دى ريشيليه *Le duc de Richelieu* بوجه خاص حريصين على عدم إثارة إنجلترا ، خاصة وأنهم كانوا لايزالون مترددين ؛ أما الآخرون — مثل دى ڤيبل *de villéle* فكانوا يخشون من الأعباء المالية التى ستصحب بالضرورة أى عمل عسكرى . وظهر شاتوبريان *Chateaubriand* على أنه حالة إستثنائية من بين الشخصيات الحكومية التى كانت تخشى من إغراء الخيال ومن أخطار المغامرات ، ولم تكن محاولاته إلا حالة وسط . ولم يتغير إتجاه السياسة الخارجية إلا فى السنوات الأخيرة من حكم شارل العاشر ، وحينما شعرت الحكومة التى كانت مهددة بمعارضة حرة تزداد قوتها ، بضرورة كسب الرأى العام إليها . ومع ذلك فإنها ستبحث عن هذا النجاح فى الإتجاهات التى لاتخشى من مواجهة مقاومة عنيفة فيها . ولكنها ستبتعد عن هذا الحذر الضرورى فى إحدى الحالات المعينة ، وتفكر فى إعادة النظر فى الوضع الإقليمى الذى أنشىء سنة ١٨١٥ ، إذا ماتمكنت من الحصول على مساعدة روسيا وبروسيا ؛ ولكنها لم تكن إلا مجرد نية ، أو مجرد عملية « جس نبض »(١)

وبعد سقوط شارل العاشر فتحت الهزة التى سببتها ثورة يوليو فى جزء كبير

(١) أنظر الفصل السادس عن التغيرات فى البحر المتوسط وإستقلال اليونان .

من القارة الأوروبية إمكانيات جديدة أمام السياسة الخارجية الفرنسية واهتزت أسس التسوية الإقليمية التى وضعت فى سنة ١٨١٥ . ألم تسنح الفرصة حينئذ للإفادةمن هذه الظروف لمسح ذكريات الهزائم ؛ ولإعطاء فرنسا الدافع،وربما الدور الموجه فى السياسة الأوروبية ؟ وكان هذا هو أمل قطاع كبير من الرأى العام ؛ وخاصة فى أحزاب اليسار . ولكن علينا أن نلاحظ بعض الفروق . فكان فى وسع المعارضة الجمهورية أن تفكر بسهولة فى حرب « دعاية ثورية » لكى « تحرر » الشعوب : ولكنها كانت لاتضمن إستلامها مسئوليات السلطة ، وتحقيق برنامجها . وأن مايهمنا أكثر هو موقف أولئك الذين كانوا ، بين مؤيدى الملكية البرجوازية يطالبون بالعمل الخارجى ، وهم رجال « حزب الحركة » ، وأعضاء « اليسار المتحرك » وأكد أوديلون بارو *Odilon Barrot* من منصة مجلس النواب فى ربيع سنة ١٨٣١ أنه لايرغب فى « الحرب من أجل الحرب » إذ أنه يعرف الأخطار التى تهدد الحرية والحضارة فى حالة وقوع إصطدام ؛ وأنه يقبل حتى « واقعيا » معاهدات سنة ١٨١٥ ؛ ولكنه أضاف أنه يجب على فرنسا ألا ترتبط بسياسة « عدم تدخل » أو تقبل أن تعتدى دول أخرى على حقوق الشعوب . ولذلك فإنه لم يتحدث عن الروابط « الإيديولجية » ؛ ولكن عن مجرد المصالح التى يجب على فرنسا أن تدافع عنها ، فى البلاد المجاورة لها ، بقوة السلاح ، ن لزم الأمر . وأعلن المعتدلون أنفسهم رغم تفضيلهم الإقتصار على العمل الدبلوماسى ، أنهم لن يتراجعوا أمام إستخدام القوة إذا ماتطلب كرامة فرنسا ذلك .

وكان الملك يكبح جماح هذا التجديد فى الحركة القومية الفرنسية . وكان لوى فيلب *Louis - Philippe* مسالماً بطبيعته وعقيدته . وكان يعلم كل الأخطار التى يمكن لسياسة مغامرة أن تتسبب فيها لفرنسا ؛ ويعرف أن إختلاف وجهات النظر بين الدول العظمى الأخرى ، رغم أنه قد أصبح

أكثر وضوحا منذ أن تولت وزارة الأحرار السلطة فى بريطانيا العظمى ، لن يمنعها من اعادة تضامنها ضد فرنسا ، اذا ما اعتقدت أن ملكية يوليو تهدد السلام . ولذلك فإن العمل الشخصى للملك لم يكف عن تهدئة محاولات وزرائه .

وهكذا بقيت فرنسا « عاقلة » فى خلال هذه الفترة : وكانت نتيجة لم يجرؤ المنتصرون فى سنة ١٨١٥ على أن يأملوا فيها .

الفصل الثالث

التهديدات الأولى « للنظام الأوربى »

(١٨١٨ - ١٨٢٣)

فى الفترة التى تم فيها « إعادة البناء » السياسى لأوربا القـارية ، إنشغلت الدول المنتصرة بضمان إستمرار هذا العمل ، الذى كانت تشعر بضعفه . ففى أى إتجاه عملت هذه الدول ؟ وماذا كانت إمكانيات النجاح أمامها ؟

١ — النظام الأوروبى فى سنة ١٨١٥ :

أثار إسكندر الأول وكاسلريه ، فى الأسابيع التالية لمعركة واترلو ولهزيمة نابليون النهائية ، « مصالح أوربا الجماعية » ، وادعوا أنهم يضمنون حمايتها . وكان أحدهم هو منشىء حلف التحالف المقدس، الذى وقعت عليه النمسا وبروسيا وروسيا فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٨١٥ ، والثانى هو صاحب فكرة حلف الضمانات الذى عقد فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥ . ولكن دوافعهما كانت مختلفة تمـاما فى طبيعتها وفى مداها .

وكان حلف التحالف المقدس وثيقة شخصية الملوك الذين عبروا ، بإشادتهم بمبادىء المسيحية ، عن تصميمهم على الإحتفاظ « بتعاليم العدل والإحسان والسلام» فى علاقاتهم السياسية وأن يبقوا «متحدين بروابط الأخوة الحقيقية والتى لا يمكن فصلها » ، وأن يعطوا لبعضهم التعاون والمعونة والإغاثة « فى كل فرصة وكل مكان » . وأعلن الموقعون الثلاث على هذا العقد إستعدادهم لقبول كل الدول التى ستكون مستعدة للاعتراف بهذه « المبادىء المقدسة » داخل « تحالفهم ».

ولم يسبق لمثل هذا النص مثيل فى تاريخ العقود الدبلوماسية ، إذ أنه إدعى

إقامة العلاقات الدولية على تعاليم « الديانة الأزلية الرب المخلص »، وعلى وجود « أمة مسيحية » . فهل كان هذا المظهر مخلصا ؟ ألم يكن يهدف تغطية عملية إرضاء المصالح السياسية ؟ ولاشك أن الإسكندر كان يسعى بمخاطبته « كل الأمراء المسيحيين » ، والمسيحيين وحدهم ، ضم فرنسا وإسبانيا إلى هذا الحلف ، وهما الدولتان اللتان كان فى وسعهما أن يلعبا دور القوى الموازنة فى أوربا ، وفى توافق مع المصالح الروسية ؛ وكان يهدف كذلك إبعاد الامبراطورية العثمانية عن هذا التحالف ، إذ أنه كان يرغب فى الإحتفاظ لنفسه، من هذه الناحية ، بحرية العمل ولذلك فإن فكرة « المجموعة المسيحية » كانت تتمشى مع مخططات سياسته العثمانية .

ومع ذلك فقد قابل المعاصرون مشروعات القيصر دون أن يظهروا قلقهم ؛ وأظهروا مجرد تهكمهم . وقال عنها مترنيخ أنها « آمال إنسانية تتنكر برداء الدين » وإعتبر جنتز *Gentz* هذه المعاهدة « كفراغ سياسى » . فهل كان معنى ذلك أنهم كانوا لايشكون فى أن القيصر كان يقوم برسالة لها لون دينى ، وبمناورة سياسية فى نفس الوقت ؟ وهل كانوا قصيرى النظر ؟ لا : فلقد ظهرت المعاهدة فى فيينا وبرلين على أنها عديمة الفائدة ، لأنها لم تشتمل على أى نص يتسبب فى التزام محدد للاعضاء الموقعين عليها ، ولأنها تقتصر فى مجموعها على كونها إعلاناً للرغبات . ولذلك فإن حكومات النمسا وبروسيا لم يجدوا مانعاً فى الموافقة على القيصر ، ومن باب الأدب ، الذى يرضى غروره . ولكن الوزارة الإنجليزية كانت أكثر معارضة : فكان كاسلريه يرغب فى وقف هذه المظاهرة « الصوفية » لا لمجرد كون هذه المعاهدة « غير معقولة » ولكن أيضا لأنه يمكنها أن تتسبب فى نتائج خطيرة ، مادامت تسمح بدخول فرنسا فيها ؛ وبعد أن فشل الوزير الانجليزى فى « نسف » المشروع أعلن رغبة بريطانيا العظمى فى البقاء بعيدة عنه و .... القواعد الدستورية الإنجليزية، التى تمنع الملك من أن يوقع بمفرده على معاهدة دولية ؛ وإكتفى الوصى على العرش بأن يعلن ، فى خطاب شخصى

القيصر ، أنه متفق مع « المشاعر » التي تعبر عنها المعاهدة .

والواقع أن السنوات القادمة ستثبت صحة وجهة نظر جنتز : « فرغم أن لفظ « التحالف المقدس » سيدل على سياسة معينة ، فلن يلعب ميثاق ٢٦ من سبتمبر سنة ١٨١٥ أى دور تقريباً فى العلاقات الدولية . ويظل الدور الأساسى للانجليز . ومن أجل مصلحة بريطانيا العظمى كان كاسلريه يرغب فى الإحتفاظ بالتضامن بين المنتصرين ، حتى يوقف أى محاولة فرنسية للانتقام ؛ ولكنه كان يأمل كذلك فى « تقييد » روسيا ، التى كان يخشى من طموحها . وكانت الوسيلة لذلك هى تجديد معاهدة شومون *Chaumont* وإكمالها بالتعديلات التى تحتمها إعادة الملكية إلى فرنسا . فكانت المقترحات الإنجليزية فى أكتوبر سنة ١٨١٥ هى : تحالف « الأربعة » ضد فرنسا .

وفى أثناء المفاوضات التى بدأت بين الحلفاء،إتسع المشروع نتيجة لمحاولات القيصر . وبدلا من تحالف موجه ضد فرنسا وحدها ، إقترح إسكندر أن يأخذ الإتفاق أبعاداً جديدة : فتضمن الدول العظمى الأربع لبعضها بالتبادل مجموع ممتلكاتها ؛ وتؤكد كذلك حقها فى ممارسة رقابة على الشئون الداخلية للدول ، والتدخل جماعياً للقضاء على المحاولات الثورية . وتقوم حكومات الدول الأربع بعقد مؤتمرات دورية لتنسيق أعمالها :

وكانت وجهات النظر هذه واسعة وغير محددة ، بالنسبة لكاسلريه . وكانت الوزارة الإنجليزية تؤيد الضمان الجماعى للحدود التى وضعتها معاهدة باريس الثانية ، أى حماية تقام ضد فرنسا ؛ وترفض مد إلتزاماتها على مجموع الوضعية الإقليمية . كما أنها كانت تستبعد مشروع التدخل الجماعى ، الذى كان يهدف ضمان الإستقرار الداخلى للدول : فيجب ألا تتدخل الدول العظمى إلا فى حالة تهديد الإضطرابات الثورية للسلام العام فقط . ومع ذلك فقد إحتفظت من المشروع الروسى بفكرة إجتماع ممثلى الدول المنتصرة فى مؤتمرات ؛ ولكن حتى

هذه الفكرة ،أفرغتها من محتوياتها بالاشتراطات التى فرضتها على العمل الجماعى فما هى الدوافع لمثل هذا الموقف ؟

لاشك أن المعارضة التى أظهرتها للرقابة التى تمارس على الشئون الداخلية للدول كانت تتمشى مع طبيعة تفكير الأوساط السياسية الإنجليزية ، إذ ما هو الدافع لكى تشترك بريطانيا العظمى — ذات النظام الملكى الدستورى والبرلمانى — فى مشروع يهدف حماية نظم الملكية المطلقة على القارة ؟ ولم تكن مسألة المبدأ هذه هى وحدها التى تشغلها : فكانت تفكر بوجه خاص فى حالة فرنسا ، حيث أقام ميثاق سنة ١٨١٤ نظاما سياسيا مستوحى من النظام الإنجليزى رغم أنه يمتاز باستقلال أوسع للسلطة التنفيذية تجاه التمثيل الوطنى . ألن يؤدى المشروع الروسى إلى تدخل الدول فى المصاعب الداخلية التى ستنشأ بلاشك عن عمل هذه النظم الفرنسية ؟ ولم يكن كاسلريه يرغب فى السير فى هذا الطريق إذ أنه كان لايعرف الوسائل التى سيمارس بها هذا العمل ، وصاحب المصلحة فى ذلك .

ويزيد على ذلك صعوبة فهم سبب إعتراض السياسية البريطانية على مشروع الضمان العام للوضعية الإقليمية . وما دام كاسلريه كان يخشى من طموح روسيا ، ألم يكن من مصلحته أن يربط القيصر بوعد ، ويقبل التفكير فى الوسائل اللازمة لضمان إحترامه ، إن لزم الأمر ؟ وإذا كان قد أبعد هذا الحل فذلك يرجع بلاشك لعدم رغبته فى فرض مسئوليات وإلتزامات ثقيلة على بريطانيا العظمى فى شئون القارة ولإعتقاده أن النمسا وبروسيا تكفى لعرقلة محاولة التوغل الروسى فى أوروبا الوسطى . ومن الممكن أن ترجع ذلك أيضا لإحتفاظ دول القارة تجاه بعضها ، ونتيجة لعدم وجود حلف ضمان جماعى بموقف مراقبة قلقه ، وأن هذه المنافسات ستترك حرية عمل أوسع لبريطانيا العظمى ومع ذلك فإن هذا التفسير يترك نطاقا كبيراً للتخمين .

وكانت معارضة بريطانيا العظمى تكفى لفشل المشروع الروسى، لأن ميترنيخ كان لايؤيد مقترحات القيصر . ومع ذلك ، فقد كان المستشار النمسوى يخشى الحركات الثوريه ، وبنفس درجة خوف اسكندر منها ، ويرى فى الإستقرار الداخلى للدول الشرط الأساسى للإحتفاظ بالسلم العام ؛ ولكنه كان يخشى من السياسة الروسية ، ولايرغب فى إعطائها ، فى أية فرصة ، أو سائل للتدخل فى المسائل المتعلقة بإيطاليا أو بأوروبا الوسطى .

ولذلك فان معاهدة ٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥ كانت مطابقة للمشروع الإنجليزى: فكانت موجهة ضد فرنسا وحدها . وشكلت الدول الأربع المنتصرة « رابطة دائمة » لضمان إحترام معاهدة باريس الثانية وفى هذا السبيل أعادت العمل بقرارات معاهدات أول مارس سنة ١٨١٤ و ٢٥ مارس سنة ١٨١٥ . وقررت أن يبقى « نابليون وأسرته » « مبعدين دائما » عن عرش فرنسا . وإتفقت — فى حالة مجىء « المبادىء الثورية » من جديد « لتمزيق فرنسا » ، ولتهديد « إستقرار الدول الأخرى » — على أن « تنسق فيما بينها وبين صاحب الجلالة المسيحى الوسائل التى يرونها ضرورية لأمن دولهم المحترمة وللهدوء العام لأوربا » ، ولم تشتمل هذه القرارات على شىء جديد . ومع ذلك فان المادة السادسة قد أضافت أنه من أجل تدعيم الروابط العميقة التى توحد بينهم ، سيقوم الملوك الأربعة أو وزرائهم بجمع مؤتمرات ، فى فترات محددة ، يبحثون فيها الوسائل اللازمة لا لمجرد ضمان إستمرار السلم ولكن لذلك لتأكيد احترام « المصالح العامة الكبرى» وبشكل خاص « هدوء الشعوب ورفاهيتها » . ولذلك فان مسألة العلاقات مع فرنسا لن تصبح هى الموضوع الوحيد الذى يعالج فى هذه الاجتماعات : فيمكن لحكومات الدول المنتصرة أن تثير كل المشكلات حتى تأخذ حيالها موقفاً مشتركاً .

ففى أى شى تظهر هذه النصوص — والتى كانت الوثائق الدبلوماسية

فى كونها حلولا وسط — رغبة فى الاحتفاظ بتضامن بين الدول الأربع المنتصرة ؟ وماهى أبعاد هذه الارتباطات المشتركة ؟

أما من وجهة نظر الوضعية الإقليمية فإن الارتباط الوحيد الذى ارتبطت به الدول الأربع حيال بعضها كان هو معارضة كل محاولة يمكن لفرنسا أن تقوم بها من أجل تعديل حدودها . ولكن هذا الارتباط كان يهدف بجرد « مجموعة » ولا يعنى تحالفا حقيقيا : فسبب الارتباط لم يعرّف بوضوح ، ولم تحدد القوات الحربية أو البحرية التى كان على كل من الدول أن تقدمها . أما بالنسبة لحدود الدول العظمى الأخرى فلم تكن موضوعاً لأى ضمان جماعى . ولاشك أن حلف التحالف المقدس كان يعنى من جانب النمسا وروسيا وبروسيا ، الإحترام المتبادل لهذه الحدود ؛ ولكنه لم يكن إلا مجرد إعلان نيات ، وغير مصحوب بأى وعد محدد . وكذلك المادة السادسة من معاهدة ٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥ ، فرغم الرغبة فى المحافظة على السلم ، وبالتالى فى إحترام الوضع الإقليمى القائم ، فانها لم تشتمل هى الأخرى على أى نص لضمانه . وأخيرا فقد كان من حق الدول العظمى أن تتدخل فى حالة الإعتداء على الحدود الأخرى — حدود الدول « الثانوية » — وفى النطاق الذى هدفت إليه المعاهدة العامة لسنة ١٨١٥ بالنسبة لهذه الحدود (وهى حالة مملكة الأراضى المنخفضة بشكل خاص) ؛ ولكنها لم تكن ملزمة بالعمل ، ولم تكن قد ارتبطت حيال بعضها بأى إرتباط إلا بالتشاور على الوسائل اللازم إتخاذها . ولذلك فإن الرغبة فى الإحتفاظ بالوضعية الإقليمية لم يكن منصوص عليها بشكل واضح .

أما بالنسبة « لإعادة البنيان » السياسى والاجتماعى ، فإن المشروع الروسى ، الذى اشتمل على حق تدخل عام للدول العظمى الأربع فى الشئون الداخلية للدول ، قد ابعد ، نتيجة لموقف بريطانيا العظمى . وكان التهديد بالاضطرابات الثورية فى فرنسا هو الذى يستتبع وحده وطبقا لمعاهدة ٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥ ، إلتزام

« الأربعة » بالتشاور فى الوسائل اللازم إتخاذها ومع ذلك فقد بقى هذا التدخل « ممكنا » فى الدول الأخرى ، سواء أكان ذلك طبقا لمعاهدة التحالف المقدس ، (والتى لم تنضم إليها بريطانيا العظمى) ، أو طبقا للمادة السادسة من معاهدة ٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥ ، والتى كانت تهدف « راحة » الشعوب و « المحافظة على سلم الدولة » . ولكننا لانجد ، هنا كذلك ، أى أثر للإرتباط المحدد .

وكان التحديد الأكثر وضوحاً يتمثل فى فكرة المؤتمرات الدورية ، حيث يمكن للحكومات الاربع أن تتبادل فيها وجهات النظر حول كل المسائل . ولاشك أن هذا كان منهجا دبلوماسيا جديداً ، يمكنه أن يسهل الوفاق بين الحكومات . فبدلا من الاكتفاء بمجرد تبادل « المذكرات » سيكون لرجال الدولة المسئولين عن تسيير السياسة الخارجية مقابلات مباشرة ، حيث يمكنهم تبادل وجهات نظرهم بطريقة سهلة ، والبحث عن أسس لحلول وسط بين مصـــالحهم . وإذا كانت الحكومات فى هذه المؤتمرات ستتخذ لها هدفا يتمثل فى المحافظة على « المصالح المشتركة » ، فإن هذا كان دليلا على معرفتهم بمعنى الواجب الجماعى ، أو على الاقل بما يعتقدون أنه من الواجب أن يقوموا به . وكانت هذه « المجموعة » من الدول العظمى تعنى فكرة الاشراف التى يمكنهم ممارستها سويا من أجل المحافظة على السلم وكانت هذه هى الملامح الوحيدة التى تعطى شكلا أصيلا لهذه التسويات .

ولكن ، هل يمكننا أن نرى فى ذلك فكرة جديدة للعلاقات الدولية ؟ وهل كان رجال الدولة يفكرون فى سنة ١٨١٥ فى إقامة « إتحاد أوروبى » ؟ قطعا لا فليس هناك فى هذه النصوص مايهدف تحديد سيادة الدول فى صالح منظمة دولية ، وما ينظم حماية متبادلة للسلامة الاقليمية ، أو مايعنى التعهد بالابتعاد عن الحرب . ولم يكن للحلول المقترحة أى هدف سوى تأكيد تفوق الدول العظمى المنتصرة فكانت فى أقصاها ، تمثل نوعاً من « الادارة » *Directoire* ولا تمثل تمهيداً لمجهود تنظيم مستوحى من الفكرة الاتحادية .

٢ — الاضطرابات الأوروبية وسياسة التدخل

فى شهر نوفمبر سنة ١٨١٥ كانت الحكومات المتحالفة قد رأت أن موقف الشعب الفرنسى يهدد عملها تهديداً كبيرا : فكانت قد إتخذت ضده الاحتياطات وفكرت فى ضرورة العمل الموحد . ولكن هذه التنبوءات لم تتحقق . ولم تكن فرنسا هى التى إحتفظت لسياسة الحلفاء ، بعد سنة ١٨١٥ ، بأصعب المضايقات بل كانت هى الحركات الثورية فى إيطاليا وفى أسبانيا ، وحتى التهديدات البسيطة بالاضطرابات فى ألمانيا .

وكان « تعقل » فرنسا أمرا مثيراً لدهشة الحلفاء . حقيقة أنهم لم يكونوا يخشون من إندفاع مفاجىء ، مادام إحتلال قوات الحلفاء كان مستمرا للأراضى الفرنسية ، أى إلى أن تدفع كل غرامة الحرب . ولكن بعد ذلك ؟ لاشك فى أن لوى الثامن عشر كان من الحرص بدرجة تمنعه من الاندفاع إلى سياسة مغامرة. فهل كان فى وسعه مع ذلك أن يبقى مسيطراً على الموقف ؟ لقد إعتقد المراقبون الاجانب ، فى الوقت الذى إستعاد فيه الملك عرشه بعد فترة المائة يوم ، أن إعادة الوضع السابق كان ضعيفاً : وخشوا من سقوط الملكية « المعتدلة » سواء أمام مقارمة العناصر الشعبية ، أو أمام الضغط الذى كانت تمارسه أرستقراطية كبار ملاك الارضى. ولاشك فى أن هذين الخطرين كانا غير متساويين . فنجاح معارضة « اليسار » — من فلاحين وعمال ، وصغار البورجوازية ، والضباط السابقين لجيش نابليون ، والذين كانوا جميعا قلقين من النتائج الاجتماعية لاعادة النظام القديم — كان يهدد بزيادة روح المقاومة للحلفاء ؛ ولكن هذه المقاومة كانت تعجز عن تحقيق النصر الا بطرق غير شرعية ، مادامت العناصر الشعبية كانت محرومة من حق التصويت . أما بالنسبة لمعارضة اليمين ، فلم يكن الحلفاء يخشون من محاولة انتقام وطنى ، مادامت هذه الارستقراطية من كبار ملاك الاراضى كانت هى التى تفيد من عودة النظام السابق . ولكنهم كانوا يشعرون

بأنه ، فى حالة تمكن الملكيين المتطرفين من السيطرة سيكون من طبيعه سياستهم الداخلية أن تثير ردود فعل قوية فى الأوساط الشعبية ، وبشكل يهدد إستقرار « النظام » .

ولذلك فإن رغبة الحلفاء كانت — وبالإجماع بالنسبة لهذه النقطة — تتمثل فى رؤية العناصر الملكية المعتدلة تمارس السلطة فى فرنسا ؛ وكان من مصلحتهم أن يعاونوهم على القيام بعمل ظهرت صعوبته من طبيعة وجود الدوق دى ريشيليه ، رئيس مجلس الوزراء ، فى السلطة منذ ٢٤ سبتمبر سنة ١٨١٥ أن يعمل على إرضاءهم . وكان ريشيليه — الذى عاش فى روسيا فى أثناء الهجرة ، حيث عمل حاكما على أوديسا — يحظى بثقة القيصر الشخصية . ومع ذلك فقد قبله الحلفاء بسهولة ، إذ أنه كان قد عرف بالإعتدال والولاء ؛ واستحق هذه الثقة بجدارة حين إمتنع عن كل محاولة للوقيعة بين المنتصرين وبعضهم . ولذلك فحين إصطدم رئيس الوزراء بمعارضة الملكيين المتطرفين ، الذين حصلوا على الأغلبية فى « المجلس المعقود » إتفقت إنجلترا وروسيا على نصيحة لوى الثامن عشر فى سبتمبر سنة ١٨١٦ بحل هذا المجلس . وأعطت الإنتخابات الجديدة الأغلبية للمعتدلين. ولذلك فقد ظهر الموقف لداخلى فى فرنسا ، فى سنة ١٨١٧ ، أكثر ثباتاً ، وفى الإتجاه الذى أمل فيه الحلفاء .

وأفاد الدوق دى ريشيليه من هذا الهدوء لكى يحاول إعادة بناء إستقلال السياسة الخارجية الفرنسية . وكان هدفاه الأساسيان يتمثلان فى الحصول على الجلاء عن الأراضى الفرنسية ، دون إنتظار لمدة الخمس سنوات المحددة فى معاهدة باريس الثانية ، وفى العمل من أجل قبول الحلفاء دخول فرنسا فى « المجموعة الأوربية » فكيف يمكن أن ينجح فى الوصول إليهما ؟

لقد استخدم ريشيليه السياسة الداخلية حجة أساسية ، لكى يدفع الحلفاء إلى الموافقة على الجلاء عن الأراضى الفرنسية قبل الميعاد . وذكر أن الحلفاء ،

باطالتهم للإحتلال ، يفرضون على الشعب إلتزامات مالية ، ومضايقات مادية ومعنوية من طبيعتها أن تزيد عدد غير الراضين، وتحتفظ بشعور معادى للمنتصرين، وتساعد بالتالى على إيقاظ الروح الثورية . ومع ذلك فقد تردد الحلفاء ، إذ أنهم كانوا يتساءلون عما إذا لم تكن الحكومة الفرنسية مهددة بالسقوط ، بحركة بونابرتية أو جمهورية ، فى اليوم الذى تحرم فيه هذه الحكومة من حماية القوات الأجنبية . ولم يعمل الملكيون المتطرفون أى شىء لابعاد هذا التردد ، بل عملوا على تأكيده : وذهب فيترولى *Vitrolles* ، فى مذكرة وجهها إلى ولنجتون *Wellington* قائد قوات الاحتلال ، إلى حد تقديم النصيحة بالإحتفاظ بالإحتلال ، وإلا فإن الثورة ستكون مؤكدة ؛ وحقيقة أن آخرين مثل برتييه *Bertier* وسوفينييه *Sauvigny* قد أعلنوا أملهم فى سحب القوات الأجنبية ، ولكن ، بأى حذر ؛ وكان من طبيعة إصرارهم على إظهار عدم إستقرار الوضع الداخلى فى فرنسا أن يزيد من قلق الحلفاء ، ويعرقل مشروعات ريشيليه . وكان الإندفاع السياسى عند الملكيين المتطرفين يطغى على الشعور بالمصلحة القومية . واضطر ولنجتون ، أمام التأكيدات المتضاربة من رئيس الوزراء ومعارضوه من الفرنسيين ، إلى أن يقرر إرسال محققين لدراسة حالة الرأى العام وتقدير الأخطاء . وجعله هذا التحقيق يفكر فى صدق حجج ريشيليه . وفى ربيع سنة ١٨١٨ ، أعلنت حكومات الدول الأربع المنتصرة إستعدادها للسير وراء رأى ولنجتون . ولذلك فإن المسألة قد سويت ، من حيث المبدأ ، وبشرط الدفع الكامل لغرامة الحرب ، التى حددتها معاهدة الصلح . وقبل الحلفاء ، عند تقريرهم أمر اجتماع مؤتمر إكس لاشابيل — وهو أول « الإجتماعات» التى نصت عليها المادة السادسة من معاهدة ٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥ — أن يضعوا فى جدول الأعمال مسألة سحب قوات الإحتلال ؛ ووافق المؤتمر على هذا الحل بدون صعوبة كبيرة.

ولكن . أليس من الضرورى أن يؤدى الجلاء إلى إعادة نظر الحلفاء

فى سياستهم تجاه فرنسا ؟ أيبقى التحالف الرباعى ، الذى أنشىء بمعاهدة ٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥ ، ضروريا ، مادام المنتصرون قد تأكدوا من تعقل الحكومة الفرنسية ؟ وهل من الملائم أن يظل الإتجاه العام موجه ضد فرنسا بعد ذلك ؟ وبمجرد تسوية مسألة تحرير الاراضى ، طلب الدوق دى ريشيليه إلى الحلفاء أن يقبلوا فرنسا فى مجموعة الدول الرئيسية . وذكر أنه سيكون من طبيعة هذا الإرضاء للعزة القومية تدعيم النظام الملكى . وكان يحاول أن يضمن بذلك من ناحية أخرى ، بين جمهور الناخبين الفرنسيين ، نجاح المعتدلين على حساب الملكيين المتطرفين . ولكن ظهر أن الحذر بين الحلفاء كان يهدد مشاريعه . فكانت السياسة الروسية ترغب فى إدخال فرنسا فى « المجتمع الاوروبى » لكى تستخدمها كقوة موازنة إما لإنجلترا أو النمسا . وكانت بريطانيا العظمى تفضل الإحتفاظ بالإتجاه المتفق عليه فى سنه ١٨١٥ ، لا لمجرد إستمرار اعتقادها فى « الخطر الفرنسى » ولكن لخوفها من قيام تعاون بين روسيا وفرنسا . وكانت كل من النمسا وبروسيا تشارك فى الشعور بهذا الخوف ؛ ولكنهم إعتقدوا مع ذلك فى أنهم سيزيدون من الأخطار برفضهم طلب فرنسا : وحين تفقد الأمل ، يمكن للحكومة الفرنسية أن تتوجه صوب سياسة « التحالف الخاص » مع روسيا . وإنتهت مفاوضات إكس لاشابيل فى ١٢ أكتوبر سنة ١٨١٨ بحل وسط . فوافق القيصر ، من ناحية على الاحتفاظ بالتحالف الرباعى : وتعهد « الاربعة » بذلك ، بالبقاء متضامنين فى حالة ظهور خطر الإنتقام الفرنسى من جديد . ووافقت الحكومة الإنجليزية ، من ناحية أخرى ، على قبول فرنسا فى المؤتمرات التى نصت عليها المادة السادسة من معاهدة ٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥ .

ومنذ ذلك الوقت أصبحت لحكومة لوى الثامن عشر وسيلة القيام بدورها فى المشاورات الخاصة بالمسائل الاوروبية ، وأن تقدر درجة التأييد التى يمكنها أن تعطيه لإحداها ، وفى ضوء الاختلافات الموجودة بين « الأربعة » .

وفى الوقت الذى قل فيه الخوف من « إنفجار » فى فرنسا إزدادت المخاطر فى نقط أخرى من القارة . ولم يكن الأمر يتعلق فى أى مكان بحركة جماهيرية : فلم يكن العمل الا من صنع بمجموعات محدودة ، وجمعيات سرية ، حتى حينما كانت الهزات الثورية هى الأشد عنفا . ومع ذلك فقد أظهر توافق هذه الإضطرابات أن إعادة النظم السياسية السابقة كان ضعيفا .

فنى ألمانيا حصلت الحركة المتحررة على نجاح فى مملكة بافاريا وفى دوقية باد ، حيث منح الملوك والأمراء نظما دستورية ؛ وظهرت الحركة الوطنية فى الأوساط الجامعية ، وتحت ضغط الطلبة *Burschenschaft* الذى عمل ، بعد تنظيمه عيد فارتبورج فى سنة ١٨١٧ ، على أن جمع ممثلين عن كل الجامعات الألمانية فى إيينا *Iéna* فى أكتوبر سنة ١٨١٨ وكانت الحادثه الهامة الوحيدة هى إغتيال كوتزيب *Kotzebue* فى مارس سنة ١٨١٧ ، وهو صحفى كان يرسل للقيصر بتقارير عن إتجاهات الرأى العام .

وفى إيطاليا ظهرت الأخطار فى نابولى فى يوليو سنة ١٨٢٠ وفى تورينو فى مارس سنة ١٨٢١ . وفى الحالتين ، جمعت الحركة الثورية بعض الضباط السابقين فى جيش نابليون وبعض أصحاب المهن الحرة . وكانت تهدف فى أولا إجبار الملوك والأمراء على قبول نظام دستورى ؛ ومع ذلك فقد كانت تشتمل على برنامج وطنى : فمندوبى جمعيات « الكاربونارى » فى نابولى حاولوا أن يبعثوا ، فى بقية الدول الإيطالية الأخرى حركة فى صالح اتحاد ايطالى ؛ وفكر سانتاروزا *Santarosa* رئيس الثوار فى بيدمونت ، فى تحرير لومبارديا والبندقية من الحكم النمسوى ؛ ولكنها لم تكن الا مجرد أمنيات .

وفى إسبانيا ، سقط نظام فرديناند السابع المطلق فى يناير سنة ١٨٢٠ : وفرضت حركة ثورية تقودها مجموعة من الضباط ، على الملك ، نظاما دستوريا . وحاول أنصار الملكية المطلقه أن يقوموا بحركة مضادة ، فى يوليو سنة ١٨٢٢ ،

وفشلوا أمام مدريد ، ولـكنهم ألفوا حكومة فى شمال البلاد ،فى الوقت الذى كان فرديناند أسيرا فيه ، من الناحية العملية ، فى أيدى الأحرار فى عاصمته .

ولم تـكن أى من هذه الحركات الثورية تهدد الوضعية الاقليمية التى أنشأتها معاهدات سنة ١٨١٥ بطريق مباشر : فلم يتعرض أحد للحدود . ولـكنها هددت النظام الإجتماعى والسياسى . وكان هذا يؤكد المخاوف التى عبر عنها اسكندر الأول منذ أكتوبر سنة ١٨١٥ . فهل كان من الضرورى العودة الى الحلول التى كان القيصر قد اقترحها ، أى التدخل المشترك فى الشئون الداخلية للدول ؟

لقد عرض الروس من جديد هذه المسألة ، فى أثناء مؤتمر أكس لاشابيل . وإقترحت المذكرة التى قدمها القيصر فى ٨ أكتوبر سنة ١٨١٨ ، بعد أن ذكرت مبادىء التحالف المقدس ، إقامة « تحالف عام ، يفتح للجميع ، ويكون « أساسا لنظام ضمان مشترك لحالة الممتلـكات الراهنة للدول المتعاقدة » . ضمان إقليمى ؟ طبعا ، ولـكن ضمان كذلك للنظم السياسية : ففى مقابلة مع كاسلريه،حدد إسكندر بوضوح أنه يعنى حماية العروش و « قمع الثورات » .

ولـكن الحـكومة الإنجليزية كانت لها إعتراضات وأعلن كاسلريه بطريقة تهكمية فى مذكرة فى ١٩ أكتوبر أن مبادىء معاهدة التحالف المقدس ، حتى إذا ما « اعتبرت كأساس لنظام أوروبى فى نطاق الضمير السياسى » ، لايمكن الرجوع إليها فى نطاق « الإلتزامات الدبلوماسية العادية التى تربط دولة بدولة أخرى » . وكان معنى إعطاء تحالف بين الدول هدفا يتمثل فى « الإحتفاظ بنظام . الوراثة ، والحـكم ، والملـكية ، فى كل الدول الأخرى ، وضـد كل عنف أو هجوم » هو التبشير بوجود حكومة « أممية » أو « دولية » يمـكنها أن تفرض قانون عدالة على الجميع ! فـكيف يمكن التفـكير فى إقامة مثل هذه الحـكومة ؟ وقال كاسلريه عن الإمتداد « العالمى » لهذا التحالف ، أنه إمكانيـة « لم يكن لها أبداً مظهر عملى ، ولا يمـكن أن يكون لها ذلك » .

وكان ميترنيخ قد قدر ، بطبيعة الحال ، المزايا التى يمثلها المشروع الروسى بالنسبة للمحافظة على النظام الاجتماعى أو السياسى، وبالتالى لأمن المصالح النمسوية فى ألمانيا أو فى إيطاليا ؛ وكان قد فكر مثل إسكندر ، بأنه سيكون ، فى حالة قبول إقتراحه ، فى حالة « عجز معنوى .. .. عن التفكير فى توسيع حدوده » . ومع ذلك فإن المستشار النمسوى لم يؤيد المشروع الروسى . فما هو السبب ؟ لم يكن ذلك لمجرد أنه خضع لضغط السياسة الإنجليزية ؛ بل كان قبل كل شىء بسبب خوفه من مشروع تحالف « عام » ألم يكن فى وسع القيصر أن يدخل فى هذا التحالف الدول الأوروبية « المتوسطة » والتى سيكون حضورها مضايقاً النمسا ؟ ألم يفكر فى جمله يضم إسبانيا ، وبشكل يمكنه من أن يمد « الضمانات » ، بالنسبة لمسألة المستعمرات الإسبانية ، فيما وراء النطاق الإوروبى ؟(١) ألم يدّع إسكندر أنه يظهر للعالم أن السلم يتوقف عليه شخصياً ويحاول إثبات سيطرة روسيا على السياسة الدولية ؟ .

ولذلك فقد أبعد إقتراح القيصر ، بوضعه فى صيغة الماضى فى « البلاغ النهائى» لمؤتمر إكس لاشابيل . وكان هذا حلا سهلا ، مادامت الإضطرابات الثورية لم تكن قد ظهرت بعد . ولكن الإقتراح الروسى وجد من يصغى إليه ، وتقررت سياسة التدخل بالفعل ، حينما ظهرت هذه الأخطار كحقائق ملحة . وفى ثلاث مناسبات ، هى مؤتمر تروباو *Troppau* فى ديسمبر سنة ١٨٢٠ ، وفى مؤتمر ليباخ *Laybach* فى يناير سنة ١٨٢١ ، وفى مؤتمر ڤيرونا *Vérone* فى صيف سنة ١٨٢٢، سارت الدول رغم ترددها ثم مقاومة بريطانيا العظمى ، على الطريق الذى أشار إليه القيصر : العمل ضد ثورة نابولى حيث حصلت النمسا على إذن بالتدخل بقواتها باسم مصالح « النظام الأوروبى » ؛ وقرار اعادة سلطة فرديناند

---

(١) انظر الفصل الخامس من نفس هذا الجزء .

السابع فى اسبانيا ، بعمل مسلح من جانب فرنسا . فما هو الدافع لكى توافق النمسا الآن على انجاح مبدأ التدخل بعدأن كانت قد رفضت تأييده فى اكس لاشابيل ؟ ولماذا تشترك فرنسا فى هذه السياسة ؟ انها أسئلة أبعد من تفاصيل المناورات الدبلوماسية ، وتفرض نفسها على الإنتباه .

يمكننا أن نشرح تغيير موقف ميترنيخ بسهوله . ففى وقت انعقاد مؤتمر اكس لاشابيل ، ظهرت سياسة التدخل فى نطاق مشروع تحالف عام، اتضحت الشكوك فيه . ولكن المبدأ كان سليماً فى حالة ابعاد هذا النطاق . وكانت ثورة نابولى تهدد المصالح النمساوية بطريق مباشر . وهل كان فى وسعها أن تتخلى عن ملك الصقليتين ، الذى كان قد وعدها ، بمعاهدة سرية فى ١٢ يونية سنة ١٨١٥ بألا يقوم بأى اصلاح سياسى لا يتمشى مع النظم الملكية التقليدية ؟ وكان هذا التخلى يهدد كل النفوذ النمسوى فى ايطاليا . ولذلك فلم يكن مثيراً للدهشة أن يرى ميترنيخ فى هذه الحالة ضرورة الإلتجاء الى تدخل مسلح ، ومع ذلك ؛ فسيكون، من الوهلة الأولى ، مستعدا للقيام بهذا العمل بنفسه ، ودون أن يثير « المصالح الجماعية » لأوروبا . وفى نفس الوقت الذى بدأت فيه ثورة نابولى ، كان يخمد الحركات المتفرقة التى ظهرت فى ألمانيا . ولذلك فإنه قد احترس من أن يدخل مجموع الدول فى هذه المسألة . ووضع أسس القمع بتفاهم مباشر مع بروسيا والأمراء الألمان فى مؤتمر كارلسباد *Carlsbad* . وفسرت معاهدة فينا ، فى سنة ١٨٢٠ ، المعاهدة الفيديراليه بشكل يعطى الدايت بعد ذلك حق التدخل ، فى بعض الحالات ، فى المسائل الداخلية للدول الألمانية ، وفى المسألة الإيطالية كذلك ، كان المستشار النمسوى مستعدا تماماً لكى « يعيد النظام » بوسائله الخاصة بعد أن أخذ احتياطه لكى يضمن عدم اعتراف أى دولة أخرى بحكومة نابولى الناتجة عن الثورة . وما هو الداعى لطرح المسألة على أحد المؤتمرات ، واعطاء الفرصة بذلك للدول الأخرى ليقولوا كلمتهم فى حل مسألة تهم النمسا قبل غيرها؟

واذا كانت الحكومة النمسوية قد اضطرت الى الوصول الى هذا المدى ، فذلك لأن القيصر كان سينتهز هذه الفرصة ، ويعود ويفرض مشروعه الخاص بالتدخل الجماعى : فكانت السياسة الروسية تحاول أن تعطى لهذه المسألة شكلها « الأوروبى » .

فهل معنى هذا أن إسكندر كان يخضع لرغبته الخاصة بنشر المبادىء المطلقة ، وأنه كان يرغب فى الظهور كبطل « للنظام » ؟ لا ، إذ أن إهتمامه الأول فى مؤتمر ليباخ كان هو إقتراح يتعلق بمنح مملكة الصقليتين دستوراً متحرراً : ولذلك فإنه كان يعطى « مكافأة » لصانعى ثورة نابولى ! وكان ما يرغب فيه فى الواقع ، وقبل كل شىء ، هو منع النمسا من أن تزيد من حرية عملها فى إيطاليا . وكان منهج المؤتمر ، بالنسبة إليه ، وسيلة للضغط وللمساومة ، فكر فى إستخدامها للحصول على شىء معادل للمصالح الروسية . والواقع أنه لم يتأخر عن التخلى عن مقترحاته الأولى ، وعن ترك أيدى النمسا حرة وكان يكفيه أن يحسب أن ميترنيخ سيظهر من جانبه ، فى نظير ذلك تساهلا فى المسائل البلقانية(١) .

وهكذا كان فى وسع النمسا أن تحقق ، وتحت غطاء « التكليف الأوروبى » الذى لا يضايقها ، التدخل المسلح الذى كانت ترغب فى تنفيذه بنفسها : وأعاد الجيش النمسوى فى نابولى ، عند نهاية فبراير سنة ١٨٢١ ، سلطة فردیناند الأول المطلقة ، وقضى فى أبريل وحسب طلب ملك سردينيا ، على الثورة الحرة فى بيدمونت . وهكذا كان ميترنيخ هو الذى يدير فعلياً ، وأكثر من القيصر ، سياسة التدخل .

وأما بالنسبة لموقف فرنسا ، فإنه كان مرتبطاً بظروف السياسة الداخلية . وبقت الحكومة الفرنسية فى المسألة الإيطالية « على الهامش » : واحتفظ ممثلوها بموقف فى غاية التحفظ فى ترباو وفى ليباخ . كما أنها لم تثر المسألة الإسبانية . واتبع

---

(١) أنظر الفصل السادس من نفس هذا الجزء .

لوى الثامن عشر فى هاتين المناسبتين رأى ديكاز *Decazes* الذى لم يجد مصلحة فى الإصطدام بأصحاب الآراء المتحررة . ولكن حين جاء المتطرفون إلى السلطة، مع وزارة فييل *Villèle* فى أكتوبر سنة ١٨٢١ ، ظهرت الرغبة وفى الأوساط الحكومية « لإعادة قوة فرنسا السياسية » . وكانت هذه هى الوسيلة ، إن لم يكن لإرضاء المصالح العامة للبلاد (ولن تفيد منها كثيراً) فعلى الأقل لإرضاء إتجاهات الرأى العام الذى كان شغوفاً بالمجد ، بعد مصائب سنه ١٨١٥ وذلها . ومنذ يناير سنة ١٨٢٢ أعطت الوزارة الجديدة معونات لفرديناند السابع . فهل كان من اللازم الوصول إلى إعطائه تأييداً مسلحا ؟ كانت صحافة الملكيين المتطرفين والأغلبية البرلمانية تدفع ، صوب التدخل ، حكومة كان رئيسها يتردد فى أن يدخل فرنسا فى سياسة « شيطانية » ويخشى من أن يعوق سياسته الخاصة بالإصلاح المالى . ولكن هذه الحركة كانت تتعلق بالمصالح الفرنسية وحدها ، ولا ترتبط بمبادىء التدخل الجماعى . وحينما عرضت مسألة إسبانيا على مؤتمر ڤيرونا ، وجهت تعليمات الحكومة الفرنسية إلى ممثليها بعدم القيام بأى مجهود ، وبعدم طلب أو حتى قبول أى « تكليف » ، وأن يحتفظوا بحرية العمل لفرنسا ، التى لا توافق على القيام بالحرب بدعوة من دول التحالف المقدس ، والتى ترغب فى البقاء حرة فى قرارها الخاص بضرورة مثل هذا التدخل . حقيقة أن المسألة قد أخذت دوراً آخراً ، نتيجة لمجهودات ماتيو دى مومورانسى *Mathieu de Montmorency* الشخصية ، والتى تعدت التعليمات الصادرة إليه . ولكن الحكومة الفرنسية لم تقبل هذا التكليف من الدول إلا بعد معارضة شديدة . ولم توافق إلا بعد أن شعرت بالحاجة ، أمام مقاومة الحكومة الإنجليزية لهذا التدخل فى إسبانيا ، لضمان أنها لن تبقى فى عزلة فى مثل هذه الحالة . وعلاوة على ذلك فإن الحكومة الفرنسية قد أوضحت تماما أنها هى التى ستقرر بنفسها ميعاد الحملة . وحين أعلن لوى الثامن عشر فى يناير سنة ١٨٢٣ قطع علاقاته الدبلوماسية مع إسبانيا ، لم يشر

حتى إلى الموقف الذى إتخذته دول التحالف المقدس الثلاث . وكان همه الأكبر هو أن يعطى لكل المسألة شكل مشروع « فرنسى » .

وفى هاتين الحالتين والوحيدتين التى طبقت فيهما سياسة التدخل ، تطور الموقف الدولى بشكل متشابه : ففرنسا والنمسا كانتا مستعدتين للعمل لنفسيهما ، وخارج أى قرار جماعى ؛ وكان إجتماع المؤتمر هو نتيجة لمحاولة القيصر ، ومع ذلك فإن النتيجة الفعلية الوحيدة كانت تتمثل فى إعطاء « تكليف أوروبى » للدولتين اللتين كانتا تستعدان لتنفيذ هذا التدخل ، حتى فى حالة عدم وجود هذا التكليف . وكان موقف الواحدة والأخرى متأثراً بالمصالح ، أكثر من تأثره بالمبادىء . فكانت الحكومة النمسوية ترغب فى الإحتفاظ بتفوقها فى إيطاليا . وكانت الحكومة الفرنسية ترغب فى إظهار قدرتها على أخذ « مكانتها العسكرية » فى أوروبا من جديد ، وترغب فى الإفادة من ذلك فى سياستها الداخلية . ولم يحصل القيصر على أى ميزة مباشرة ؛ ولكنه وضع « سوابق » كان يأمل فى أن يتمكن من الإفادة منها فى سياسته البلقانية فيما بعد . وبالإختصار ، وبالنسبة لما إتفق على تسميته بإسم « سياسة التحالف المقدس » ، فإن مبدأ التدخل الجماعى ، رغم تأكيده بطرق علنية ، لم يثر من أجل المبدأ نفسه : فاستخدم كتغطية لتقديرات ومناورات . وفى خلال كل من هذه المؤتمرات لم تكن هناك « مصلحة أوروبية » إلا فى مجرد الكلمات ؛ أما فى الواقع ، فإن المصالح الخاصة للدول كانت هى السائدة .

ولكن فكرة العمل الجماعى خضعت للتساؤل ، نتيجة لموقف الحكومة الإنجليزية . وكان كاسلريه قد أظهر فى أكتوبر سنة ١٨١٥ ، وفى أكتوبر سنة ١٨١٨ ، إعتراضه على المقترحات التى قدمها القيصر وعلى فكرة التدخل فى الشئون الداخلية للدول ؛ وانتصرت وجهة نظره . وحين بدىء فى تنفيذ سياسة التدخل هذه ، نتيجة لتغير موقف النمسا وفرنسا ، لم يوافق على قبولها : وقررت الوزارة

الإنجليزية أن تتخذ موقفاً صريحاً ضد مبادىء التحالف المقدس ، وتقدم هـذه المبادىء التى تطالب بها . وتمثل مذكرتها فى ٥ مايو سنة ١٨٢٠ تاريخاً محدداً فى تطور « النظام الاوروبى » .

وقالت هـذه المذكرة أن التحالف بين الدول الأربع المنتصرة قد انشىء لحماية القارة من المطامع الفرنسية ؛ وأن هدفه لم يكن أبداً هو الوصول الى « اتحاد من أجل انشاء حكومة عالمية ، أو للإشراف على الشئون الداخلية للدول » . وأنه كان يهدف « حماية أوربا من سلطة ثورية لها شكل عسكرى » ، ولم يهدف وضع العقبات أمام نجاح الآراء المتحررة . ولذلك فإن الحكومة الانجليزية لا يمكنها أن تنضم الى المحاولات التى تبتعد عن الأهداف المحددة من أول الأمر. كان هذا هو المبدأ الذى طرحته الحكومة البريطانية . فهل كان هذا مجرد اعلان للرغبات ؟

ففى المسألة الإيطالية رفض كاسلريه المشاركة فى مؤتمرات تروبلو . ليباخ ، واكتفى بمجرد ارسال « مراقب » اليها ، ولكنه أعلن فى مجلس العموم ، فى ٢١ فبراير سنة ١٨٢١ ، أنه يقبل ارسال حملة عسكرية نمسوية ، اذ أن ثورة نابولى قد تحققت عن طريق تمرد *Pronunciamiento* ، وهى وسيلة بذيئة . ولذلك فانه قد حاول أن يعتقد فى أنه لم يتعرض فى هذه الحالة « للمذهب المتحرر » . ومع ذلك فإنه كان لا يرغب فى أن الإشتراك فى تصريح عام قد يعطى تأييداً « معنوياً » لعمل النمسا . وبالاختصار فقد قبل سياسة التدخل ، وعلى أساس ألا تكون عملا جماعياً . وأثار بطبيعة الحال حججاً عامة : فكان عرض القرار على مؤتمر يعنى اقامة نوع من « الحكومة » لأوروبا ، بين أيدى ادارة من الدول العظمى ، ويعنى بالتالى تحطيم فكرة سيادة الدول . ولكن ، ألم يكن فى حقيقة الأمر يبحث عن وسيلة تسمح له بوقف السياسة الروسية ، ودون أن يغضب النمسا ؟

أما فى المسألة الإسبانية فان موقف بريطانيا العظمى كان أشد قوة . فأعلنت

الوزارة البريطانية أنها ضد كل تدخل ، حتى وان كانت فرنسا هى التى اتخذت هذا القرار وحدها . فهل كان ذلك بسبب مجرد استلام كاننج لوزارة الخارجية بعد موت كاسلريه ، وأن الوزير الجديد كان أكثر ميلا من سابقه ، الى مساعدة الحركات « الديمقراطية » ؟ لقد كان ذلك أيضاً ، وبدون أدنى شك ، بسبب أهمية المسألة الاسبانية بالنسبة للمحافظة على الوضع الراهن فى البحر المتوسط ، وامكان مساسها كذلك بمصالح التجارة الانجليزية فى أمريكا الجنوبية : فالغضب الذى أظهره الرأى العام لم يكن له سبب آخر . وهنا أيضاً كانت « المبادىء » تغطى « المصالح » .

وفى سنة ١٨٢٣ ، كان التضامن ، الذى أعلن منذ ثمانية أعوام ، بين الدول العظمى ، والذى كان قد عاش على الأقل من الناحية المظهرية ، قد تفكك بشكل واضح . ورغم أن بريطانيا العظمى لم تكن فى حالة تسمح لها ، ونتيجة لحالة قواتها العسكرية ، أن تقوم عملياً سياسة التدخل ، فانها قد اعترضت عليها . ولذلك فلم يكن هناك أمل فى الاحتفاظ « بالمجموع الأوروبى » بالنسبة لمسائل القارة . وبسبب أقوى ، ظهرت الخلافات أشد مرارة فى مسائل البحر المتوسط ، وفى مسألة المستعمرات الاسبانية فى أمريكا(١) .

---

(١) بالنسبة لهذه المسائل أنظر الفصلين الخامس والسادس من هذا الجزء .

الفصل الرابع

الحركات الثورية فى أوربا

(١٨٣٠ - ١٨٣٢)

كانت الثورة الباريسية فى يوليو سنة ١٨٣٠ ، وسقوط الأسرة التى كانت قد أعيدت فى سنة ١٨١٤ برغبة الحلفاء هي الانشقاق الأول فى النظام الأوروبى الذى أقيم سنة ١٨١٥ . ومن جميع أنحاء أوربا ، نظر أعداء هذا النظام صوب فرنسا ؛ وانتظروا منها أن تأخذ بتقاليد الثورة من جديد . وأيقظت حركات لوى فيليب الأولى — العلم المثلث الألوان ، والحديث عن جيماب *Jemmabes* (١) — هذا الأمل ، وإن كانت سياسة « ملك الفرنسيين » ، قد خيبت هذه الآمال بعد ذلك . وشجعت ، فى جزء كبير من القارة ، حركات ثورية ، اشتركت فيها آمال التحرر السياسى ، مع آمال الحركات القومية . ومع ذلك فإن المدى الدولى لهذه الحركات كان متفاوتاً . ولكى نفهم هذا الاختلاف ، علينا أن نحسب حساب القوى العميقة ، التى أعطت لكل منها شكلها العام .

١ — الازمة البلجيكية :

كانت معاهدات سنة ١٨١٥ قد أنشأت مملكة الأراضى المنخفضة « كحاجز » ضد فرنسا ، وهى المملكة التى جمعت تحت حكم أسرة أورانج ناسو

---

(١) معركة بين قوات الثورة الفرنسية وقوات النمسا قرب إحدى المدن البلجيكية سنة ١٧٩٢ . واجهت فيها القوات الفرنسية قوات النمساويين . وكان دوق شارتر ، والذى أصبح فيما بعد لوى فيليب ، هو القائد الشاب لقلب الجيش الفرنسى . وبعد إشتباك بين الجناحين ، وضرب بالمدفعية ، هجم هذا القائد برجاله ، واستولى على المدينة ، بعد عملية إلتحام بالسلاح الأبيض (المعرب) .

Orange - Nassau الأقاليم البلجيكية التى يسكنها ثلاثة ملايين ونصف مليون من الأهالى ، والأقاليم الهولندية من الأقاليم المتحدة السابقة ، والتى كان عدد سكانها لايزيد عن مليونين ونصف مليون من الأهالى . وكان على الملك وليم الأول أن يحاول جعل الأهالى يعيشون سوياً ، وهم الذين كانت عادتهم وتقاليدهم ودياناتهم مختلفة ، وكان مصيرهم منفصلا ، منذ قرنين من الزمان . فهل كان الدبلوماسيون فى مؤتمر فيينا قد تنبؤا بالصعوبات المتوقعة ؟ لا ، بدون أى شك لقد قال تاليران *Talleyrand* فى سنه ١٨١٥ أنه « ليس هناك بلجيكيون ، بل هنالا فالون وفلامان » ؛ وكان هذا هو الرأى السائد فى ذلك الوقت ، والذى يؤكد الاختلافات بين اللغات وبين البنيان الإجتماعى المجموعتين . ولقد إنهارت مملكة الأراضى المنخفضة فى سنة ١٨٣٠ ، تحت ضغط البلجيكيين ، الذين حصلوا على الإستقلال .

ماهى أسباب هذه الحركة الثورية ؟ وكيف تمكن الفلامان والفالون من الإتحاد ضد الهولنديين ؟ إن نشأة شعور قومى «بلجيكى» هو سبب هذه الأزمة، التى أصبح لها مدى دولى .

أسباب دينية ؟ لم يتقرب الكاثوليك وأنصار كالفن من بعضهم أبدا منذ القرن السادس عشر . ولا شك أن الحكومة الهولندية قد تعهدت بإحترام حرية العبادة والعقيدة ، وأنها قد حافظت على وعدها . ولكن الخضوع لحكومة بروتستانية قد أثار عدم الثقة ، وخاصة فى الفلاندر التى يشتد فيها الشعور الكاثوليكى ، ويتميز فيها نفوذ رجال الدين . ومع ذلك فقد كان هذا العامل أقل قوة فى فالونيا ، حيث كانت أغلبية البورجوازية تميل إلى موقف علمانى ، أو معادى لرجال الدين .

أسباب سياسية ؟ لقدحاولت حكومة وليم الأول أن تضمن تفوق الهولنديين فى الدولة ، بالرغم من أقليتهم العددية ؛ ووضع قانون الإنتخاب بشكل يحتفظ

بنصف المقاعد للدوائر الهولندية؛ كما أن الوظائف العامة كانت مشغولة بالهولنديين فى أربعة أخماسها . واتفق الفلامان والفالون فى شكواهم من هذا التحيز بالنسبة للوظائف العامة ، وطالبوا بتمثيل برلمانى يتمشى مع نسبة عدد السكان . فكيف يمكن للملك أن يوافق على ذلك دون أن يتسبب فى « سحق الهولنديين »؟ ولم تطالب هذه المعارضة بمجرد المبادىء العامه للتحرر السياسى ، بل طالبت كذلك بحق الفلامان والفالون بألا تعهد لهم الدولة بدور ثانوى فقط . ونمت هذه الحركة فى إقليم الفالون بشكل خاص ، إذ أن البورجوازية المتحررة هناك كانت كبيرة العدد ونشيطة ، وكانت أكثر تأثراً من غيرها ، بلغتها وثقافتها الفرنسية . بآراء سنة ١٧٨٩ .

وبين المعارضة العنيدة لرجال الدين الفلامان والإحتجاجات العامة للأحرار الفالون ، لم يظهر أن التحالف أمر سهل ، خاصة وأن الآخيرين كانوا علمانيين ومعادين لرجال الدين . وأقامت مسألة المدارس بنوع خاص حاجزاً بينهما : فكان الاحرار منذ وقت طويل من أنصار إعطاء الدولة حق إحتكار التعليم الأمر الذى كان يرفضه رجال الدين الكاثوليك . ولكن هذه الخلافات قلت منذ سنة ١٨٢٨ : ففى فالونيا نشأ جيل من « الشبان الاحرار » قبل أن يخضع مفضلاته الدينية لمطالبه السياسية ؛ وفى الفلاندر إتجه عدد من رجال الدين ، وتحت تأثير آراء لامينيه *Lamennais* ، صوب الكاثوليكية المتحرره ولذلك فقد أصبح الإتفاق ممكنا بين الأحرار والكاثوليك . وكان هذا هو الإتجاه « الاتحادى » ، وأصبح للمجموعتين بعد ذلك برنامجا مشتركا ، — يتمثل فى حرية التعليم ، وحرية الصحافة ، وإصلاح النظام الإنتخابى الذى يهدف إقامة نظام تمثيلى حقيقى — وذلك فى الوقت الذى أكد فيه الملك وليم حقوق سيادته فى رسالة ١١ ديسمبر سنة ١٨٢٩ .

ولكن . ماهو دور المسائل الإقتصادية والإجتماعية، فى نمو هذه المعارضة؟

لقد كانت التنمية الصناعية إحدى كبار مشغوليات السياسة الملكية ، وكان هذا « التجديد » فى الإنتاج من عمل البلجيكيين بالدرجة الأولى ، ولم يشارك الهولنديون فيه إلا مشاركة بسيطة . ومع أن البورجوازية كانت هى المستفيد الرئيسى من هذا المجهود ، إلا أنها كانت بعيدة عن أن تعترف بذلك الفضل للحكومة الملكية . وعلى العكس من ذلك ، دفعها الدور الذى لعبته فى الحياة الإقتصادية ، إلى المطالبة بدور أكثر نشاطا فى الحياة السياسية ، وذلك لضمان حماية مصالحها المادية بشكل أقرب إلى الكمال . واشتكى رجال الصناعة فى فالونيا ، والذين تعرضوا للمنافسه الإنجليزية ، من النظام الجمركى الذى مارسته مملكة الأراضى الواطئه ، وكانوا، يرغبون فى الحصول على وسيلة لممارسة نفوذ على هذا التشريع الضرائبى . ولذلك فقد كان من طبيعة الأوضاع الإقتصادية أن تشجع فى هذه الأوساط مطالب التحرر السياسى ومعارضة النظام الهولندى . وأصبحت هذه الدوافع أكثر وضوحا فى ربيع سنة ١٨٣٠ حينما قاست صناعة النسيج فى فرفييه وليبيج وتورنيه من أزمة زيادة الإنتاج . ولكن جزءا آخر من نفس هذه البورجوازية ،كان من أنصار الوضع القائم : ففى أنفرس كان التجار يرغبون فى استمرار اتحاد الأقاليم البلجيكية مع هولندا ، إذ أن هذا الاتحاد كان يضمن حرية الحركة عند مصبات الإسكوت؛ وفى جانب تردد كبار رجال الأعمال فى المخاطرة بفقدان السوق الهولندى ، وخاصة أسواق المستعمرات الهولندية . ولا يمكننا أن ننسى أن رجل الأعمال البلجيكى الأكثر نشطا والأكثر قوة،جون كوكريل *John Cockerill* كان منذ سنة ١٨٢٣ « شريك » الحكومة الملكية ، التى سمحت له بالتعامل فى رؤوس أموال ضخمة « نتيجة لتعضيد ميزانية الدولة له ، وتدعيمها لعملياته . ولذلك فسيكون من المبالغ فيه أن ننسب إلى أوساط رجال الأعمال موقفا واحدا : فهذه الأوساط كانت، فى حالات كثيرة ، لا تتمنى إستقلال البلاد البلجيكية ؛ وكانت ترغب فى مجرد الحصول على نظام للإنفصال السياسى والإدارى والمالى ، يمكنه أن يترك ، فى نطاق اتحاد شخصى ،

سيادة ملك الأراضى المنخفضة قائمة ، ويحمى بذلك الوحدة الإقتصادية للاقاليم البلجيكية والهولندية .

وكان من حق عمال الصناعة الحديثة والحرفيين أن يضجوا بالشكوى ، إذ أن أسعار المعيشة قد إرتفعت بشكل واضح من سنة ١٨٢٤ إلى سنة ١٨٣٠ ، فى الوقت التى لم ترتفع فيها المرتبات والأجور . وقاسى الفلاحون، بعد المحصولات الرديئة وفى المجموع ، كان من طبيعة الوضع الإجتماعى أن بجموعه يهدد بقلاقل إتهمت الحكومة بالمسئولية فيها . ومع ذلك فإن حركات المعارضة هذه قد ظلت غير ثورية حتى يوليو سنة ١٨٣٠ ؛ رغم أنه كان لها طابع « قومى » مادامت قد حاولت أن تثير البلجيكيين ضد الهولنديين .

وكانت حوادث يوليو فى فرنسا هى التى فتحت المجال لامكانيات جديدة . ومع ذلك فلم تعلن الثورة مرة واحدة فحوادث العصيان فى بروكسل فى ٢٥ أغسطس سنة ١٨٣٠ ، والتى إنتهت بانسحاب الحامية الهولندية ، لم تكن فى أصلها إلا مظاهرة للإحتجاج الاجتماعى . ولكن المطالب السياسية ظهرت حينما سيطرت البورجوازية بعد أن كانت مترددة ، على هذه الحركة : ومع ذلك فلم يكن الأمر يتعدى مجرد الحصول على إنفصال إدارى وبرلمانى بين المقاطعات البلجيكية والمقاطعات الهولندية . ولم يبدأ الصراع حقيقة إلا حينما رفض الملك نظر مشروع هذا الانفصال ، وأصدر أمره لقواته بإعادة إحتلال بروكسل . وكانت أيام ٢٣ حتى ٢٦ سبتمبر ، التى إصطدمت فيها القوات الهولندية بمقاومة مسلحة وإنتهت بتقهقرها ، تمثل إنتصار الثوار . وأصبح « التحرير الوطنى » هدفا فى حد ذاته . وبشر تشكيل حكومة مؤقتة « بلجيكية » بإعلان الإستقلال ، الذى تم بالفعل فى ٤ أكتوبر . وفى ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٣٠ قرر المجلس التأسيسى أن الدولة الجديدة ستكون ملكية دستورية .

فهل تعترف الدولة بهذا الإستقلال ، بعد أن كانت قد رأت ضرورة انشاء

مملكة الأراضي المنخفضة ؟ ولقد أخذت الأزمة أبعادها الدولية منذ نهاية سبتمبر سنة ١٨٣٠، وحين اتجه وليم الأول الى روسيا وبروسيا والنمسا وبريطانيا العظمى ، وطلب منهم تأييدهم المسلح ، لكى يقضى على « تمرد » البلجيكيين .

وكانت ردود حكومات روسيا وبروسيا على نداء ملك الأراضي المنخفضة مواتية ، من حيث المبدأ . وأعلن القيصر نيكولا الأول فى أول أكتوبر استعداده لإرسال جيش من ٦٠٫٠٠٠ جندى ضد البلجيكيين ، وظهر أن ملك بروسيا ، الذى كان قد بدأ منذ أواخر أغسطس فى تعبئة قواته مستعد للعمل . ومع ذلك فقد أخضع الأول والثانى تدخلهما بشرط عمل جماعى من الدول التى كانت قد تعهدت فى سنة ١٨١٥ « بالمحافظة على مملكة الأراضي المنخفضة » . أما ميترنيخ فرغم أنه كان من أنصار سياسة التدخل ، إلا أنه كان لا يرغب فى أن تشتبك القوات النمساوية فى ميادين بعيدة ، اذ أنه كان قلقا من الموقف فى ايطاليا . وانتهى فى ٢٠ أكتوبر بأن يعد بمجرد « التأييد المعنوى » ، وترك للدول المجاورة للاراضى المنخفضة مسئولية العمل الفعلية . ولذلك فإن تضامن دول القارة لم يعد أمراً فعالا .

ولم تكن بروسيا وروسيا ترغب فى الاشتباك وحدهما . إذ أنهما كانتا تعرفان أن تدخلهما المسلح سيتسبب — بدون أى شك — فى تدخل فرنسا فى صالح البلجيكيين وفى باريس كان لوى فيليب ، المسالم باستعداده الشخصى أكثر من شعوره بالمخاطر ، مضطرا لعمل حساب للرأى العام . وكان هذا الرأى العام مؤيداً للثورة البلجيكية : ؛ فتفكك مملكة الأراضى المنخفضة ، التى كانت قد أنشئت ضد فرنسا ، كان يمثل ارضاءاً لكرامة المنهزمين فى سنة ١٨١٥ . وظهرت الثورة البلجيكية فى بعض الأوساط السياسية من « اليسار » على أنها تمنح الفرصة للانتقام ، اذا مافكرت الدولة الجديدة فى أن تتحد مع فرنسا ، كما حدث فى عهد الثورة ونابليون . ولكن جمهور الوطنيين البلجيكيين لم يفكروا

فى مثل هذا الحل : فرجال الدين الكاثوليك كانوا معادين له ؛ وفى أوساط رجال الأعمال ، كان رجال الصناعة فى لييج وفوفييه ومونس هم المؤيدين وحدهم ، إذ أنهم كانوا يأملون فى الدخول إلى السوق الفرنسى . ومع ذلك فإن بعض ممثلى حكومة بروكسل المؤقتة قد أشاروا إلى أن بلجيكا يمكنها أن ترتمى فى أحضان فرنسا ، فى الحالة التى سيصبح فيها الإستقلال مهدداً بتدخل روسى — بروسى . ولم يكن لوى فيليب يفكر فى مثل هذا « الضم » ، الذى يعرف أنه مرفوض لا من الدول القارية وحدها ، بل وأيضا من بريطانيا العظمى ؛ ومع ذلك فلم يكن فى وسعه أن يترك البلجيكيين يسحقون ، ما دامت أغلبية الرأى العام كانت ترى فى هذه المسألة مسألة « كرامة وطنية » : ولذلك فإن الحكومة الفرنسية أعلنت منذ نهاية أغسطس أنها تفضل سياسة « عدم التدخل » ولن تعطى فرنسا تأييدها للثورة البلجيكية ، ولكن بشرط عدم إعطاء أى دولة أخرى مساعدة لملك الأراضى المنخفضة . ولكن لوى فيليب أعلن أنه فى حالة دخول البروسيين إلى بلجيكا ، « ستكون الحرب : إذ أننا لن نقبل ذلك » .

هل يكفى هذا الموقف لشل رغبات الروسيين والبروسيين ؟ كانت الحكومات تراقب ، من الجانبين ، موقف بريطانيا العظمى وفى سنة ١٨١٥ كانت الحكومة الإنجليزية قد رغبت فى تدعيم الدولة التى تسيطر على مصبات الراين والإسكوت . فهل ستتركها بعد ذلك ؟ ألم يكن الإحتفاظ بهذا « الحاجز » ضرورياً لأمن إنجلترا ؟ ومع ذلك فإن الرأى العام الإنجليزى كان مسالما . ولذلك فإن الحكومة لم تفكر فى تدخل مسلح فى صالح ملك الأراضى المنخفضة . ولم تكن حكومة لندن تقبل بطبيعة الحال ضم فرنسا للأقاليم البلجيكية ؛ إذ أن مسألة أنفرس كانت هامة . ولكن كان فى وسعها أن تتأقلم مع فكرة وجود بلجيكا مستقلة ، إذا كان هذا الإستقلال حقيقياً . وكان عليها أن تتحاشى تدخلا مسلحا من جانب روسيا وبروسيا ، قد يتسبب فى رد فعل فرنسى : فما هى النتائج الممكنة

لمثل هذه الحرب ؟ نصراً فرنسيا أو نصراً روسيا . ولم تكن إنجلترا تتمنى الواحد أو الآخر .

ولذلك فقد كان فى وسع سياسة الوزارة الإنجليزية أن تتقابل مع سياسة لوى فيليب ؛ من أجل الوصول إلى تسوية للمسألة البلجيكية عن طريق مفاوضات بين الدول العظمى . وكان تاليران ، الذى عين سفيراً فى لندن ، هو صانع هذا التقارب ، فى مقابلاته فى نهاية سبتمبر مع ولنجتون ؛ ولكن لوى فيليب كان هو الذى رسم خط السير . وفى ٣ أكتوبر سنة ١٨٣٠ اقترحت الحكومة الإنجليزية الطريقة : وهى إجتماع مؤتمر دولى .

وكان موقف بريطانيا العظمى أساسيا فى هذا القرار ، الذى سار صوب التسوية السلمية . فكانت هناك إمكانية التدخل فى صالح ملك الأراضى المنخفضة فى حالة عدم فرملة الوزارة الإنجليزية لسياسة بروسيا وروسيا . وإذا ماشاركت نفسها فى مثل هذا التدخل ، فماذا يكون موقف فرنسا ، فى مواجهة إعادة بناء تحالف سنة ١٨١٥ ؟ ولكن الحكومة الإنجليزية لم تكن تتمنى نشوب حرب كبرى يمكنها أن تقضى على لوى فيليب . ولذلك يظهر أن حركة الرأى العام فى فرنسا هى التى دفعت ولنجتون إلى إقتراح مفاوضات عامة .

وقبلت الدول ، ببروتوكول ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٣٠ ، الإعتراف بإستقلال الدولة البلجيكية ، إذ أن معارضة روسيا قد شلتها الثورة البولندية فى هذه الفترة ومع ذلك فقد استمرت هذه المسألة فى إثارة العقبات ، وبخاصة بين فرنسا وانجلترا ، سواء أكان ذلك بسبب حدود الدولة الجديدة ، أو بسبب وضعيتها الدولية . وكانت هذه العقبات مرتبطة بظروف السياسة الداخلية الفرنسية ، والتى كان « حزب الحركة » يسيطر فيها على السلطة حتى شهر فبراير سنة ١٨٣١ أكثر من إرتباطها بوصول بلمرستون إلى وزارة الخارجية فى لندن .

وتأثرت محادثات المؤتمر الدولى بالسياسة الإنجليزية بدرجة كبيرة . وفى ٢١ يناير سنة ١٨٣١ قرر المؤتمر أن الدولة البلجيكية الجديدة ستكون دائماً محايدة ، وأن الدول الموقعة على المعاهدة تضمن هذا الحياد : وكان هذا إحتياطا أخذته بريطانيا العظمى ضد فرنسا ، ولكنه كان فى نفس الوقت وسيلة لتهدئة ملك الأراضى المنخفضة . وفى ٢٧ يناير قرر المؤتمر الحدود الإقليمية للدولة ، ورفض ضم لوكسمبورج وليمبورج إليها . وقرر المؤتمر أخيرا الشروط التى سيختار فيها الملك ، والذى يجب أن يؤخذ من خارج الأسر الحاكمة فى الدول العظمى ؛ وكان هذا إحتياطا جديدا يهدف تحاشى ترشيح أمير فرنسى. ولم تتقدم الحكومة الفرنسية بأى إعتراض على هذه الحلول ، ولم تقاومها إلا من الناحية الشكلية : فكانت هذه هى سياسة لوى فيليب وتاليران ، رغم أن الجنرال سيباستيانى — وزير الخارجية فى وزارة لافيت *Laffitte* — قد حاول التهرب من النطاق الذى حدده الملك .

وإذا كان تطبيق هذا القرار قد تهدد فى فترة من الوقت ، فإن ذلك يرجع إلى أن الجمعية التأسيسية البلجيكية قد رفضت الحدود الإقليمية التى حددتها الدول ، وهددت بطلب معونة فرنسا ، حتى تحصل على إعادة النظر فيها : فاعتقدت أنها ستحصل على هذا التأييد — رغم القرارات التى أخذها المؤتمر — فى حالة إختيارها دوق نيمور ، أحد أبناء لوى فيليب ، ملكا عليها . وتمت الإنتخابات فى ٣ فبراير سنة ١٨٣١ . ولا شك فى أن رؤساء « الحزب الفرنسى » كانوا يعلمون جيدا أن لوى فيليب لم يكن من أنصار الحل الذى سيعيد مخاوف إنجلترا ، بفتحه الطريق لضم فرنسا لبلجيكا فى المستقبل ؛ ولكنهم كانوا يأملون فى أن يجبره « حزب الحركة » على ذلك ويضعه أمام الأمر الواقع وكان هذا تجاهلا لتصلب إنجلترا ، ولتصميم لوى فيليب على تجنب إصطداما فرنسيا إنجليزيا . وكان موقف الحكومة الإنجليزية صارماً ، وكتب بلمرستون إلى سفير بريطانيا

العظمى فى باريس : « إننا نفكر رغما عنا فى الحرب . . ولكن ، إذا كان علينا أن نبذل جهدا جديدا ، فإن الفرصة الحالية مشروعة ؛ إننا نرى أنه لا يمكننا قبول إرتقاء دوق نيمور لعرش بلجيكا بدون تهديد لأمن بلادنا ، وبدون تضحية لشرفنا » . واستمر فى تكرار هذا التحذير ، : « إننا لا نستطيع ، نحن ، أن نعتبر المسألة البلجيكية على أنها تافهة » . . . « لا يمكننا أن نسمح بالإتحاد مع فرنسا ، لأن هذا الإتحاد سيعطى لفرنسا إزديادا فى قوتها وبطريق مهدد لأمننا . إننا نعلم أننا سنجبر على محاربة فرنسا بعد مثل هذا الإتحاد ، وسيكون من الأولى أن نحاربها قبله » . ومنذ ١٧ فبراير سنة ١٨٣١ رفض لوى فيليب التاج ، بإسم إبنه . وأبعد الوزير لافيت عن السلطة ، وأتى إليها بكازيمير بربيه *Casimir Perier* ورغم أن الأزمة قد إستمرت بعد ذلك لفترة من الزمن ، وأن الأوساط البرلمانية الفرنسية بقيت ثائرة ، وبحركات عنيفة ، إلا أن الحل المتعقل هو الذى إنتصر فى النهاية : ففى بلجيكا إنهار « الحزب الفرنسى » واصطدمت محاولة بعض أوساط البورجوازية والأرستقراطية التى فكرت فى ذلك الوقت فى منح تاج بلجيكا لأمير أورانج ، إبن ملك الأراضى المنخفضة ، بمقاومة رجال الدين وجماهير الشعب . وفى ٤ يونيو سنة ١٨٣١ قرر المؤتمر الوطنى إستدعاء ليوبولد *Léopold* من آل ساكس كوبورج *Saxe - Cobourg* لتولى العرش . وانتصرت السياسة الإنجليزية ، وظهر أن المسألة قد سويت .

ومع ذلك فعلينا أن نحسب حساب ملك الأراضى المنخفضة ، الذى رفض قرارات المؤتمر الدولى ، وقام بمجهود لإعادة الغزو فى أول أغسطس سنة ١٨٣١ ولكن هذه المحاولة فشلت فى تحطيم الإتفاق الذى كانت الدول العظمى قد وصلت إليه . وحينما إستجاب لوى فيليب لنداء ملك البلجيكيين ، وأرسل حملة ضد الهولنديين ، وتمكن فى بضعة أيام من إنقاذ إستقلال بلجيكا ، ظهر كأنه منفذ للقرارات الدولية ، ولم تعارض الحكومة الإنجليزية فى ذلك . وكانت النتيجة

الواضحة لهذه المغامرة هي حصول مملكة بلجيكا على جزء من لوكسمبرج وجزء من ليمبورج ببروتوكول يشتمل على ٢٤ مادة (١٤ أكتوبر سنة ١٨٣١). وكان من اللازم أن ننتظر وقتاً طويلا قبل أن يوافق ملك الأراضى المنخفضة : ذلك أنه لم يخل أنفرس فى أكتوبر سنة ١٨٣٢ إلا أمام عمل مسلح فرنسى إنجليزى ، ورفض أن يوقع على المعاهدة المشتملة على ٢٤ مادة ؛ ولم يعط موافقته على تسوية المسألة البلجيكية ، ويأخذ الوضع الدولى لبلجيكا شكله القانونى ، إلا فى سنة ١٨٣٩ ولكنها لم تكن إلا مجرد أحداث ثانوية .

والمهم هو أن هذا التغيير الأول للوضع الاقليمى الذى انشىء سنة ١٨١٥ قد حصل على حل سلبى . . وكانت الوزارة الانجيزية واقعية : فتركت فكرة « الحاجز » المقام ضد فرنسا ، وقبلت فكرة الاستقلال البلجيكى ، مع ضمان الحياد . كما أن الدول القارية لم تبذل مجهوداً فعلياً لإعادة اقامة « مجموعة الدول » ولكن لوى فيليب رفض الخضوع لطلبات الرأى العام وانتهاز هذه الفرصة لتعديل معاهدات سنة ١٨١٥ . وهكذا وضع حل من أنصاف حلول واعتقدت الحكومات فى هذه الفترة أنه لن يعيش وإن كان قد استمر . وأصبح هذا الحل الوسط بعد ذلك ، وفى نهاية الأمر ، فرصة لتقارب انجليزى فرنسى .

٢ — الثورة البولندية :

فى بولندا الروسية ، التى كانت قد حصلت فى سنة ١٨١٥ على وضعية متحررة كان القيصر يمارس سيطرته فى ظروف خاصة : فكان الدستور الذى « منحه » إسكندر الأول قد وعد بالإحتفاظ بالمناصب الإدارية للبولنديين ، وبأن يتم التشريع عن طريق مجلس أو دايت منتخب ، وبضمان الحرية الفردية . وحرية الصحافة ، وحرية الشعائر الكاثوليكية ؛ ولم يفرض على الشباب الخدمة العسكرية فى الجيش الروسى ، وفكر فى تنظيم جيش بولندى ، بقيادة ضباط بولنديين .

ولا شك أن القيصر كان قد إتخذ احتياطاته ، بأن احتفظ لممثله ، نائب الملك ، بحق اقتراح القوانين ، وبأن قيد إلى درجة كبيرة سلطات الدايت بالنسبة للميزانية وبأن وضع قائداً روسياً على رأس الجيش البولندى . ولاشك أنه قد انتهك بعد سنة ١٨٢٠ بعضاً من تعهداته ، وأخضع الصحافة للرقابة . ورغم ذلك فإن أهالى بولندا الروسية قد وجدوا أنفسهم تحت نظام سياسى أكثر امتيازاً من بقية شعوب الإمبراطورية . فما هو الداعى لإحتجاجهم ، وما هو سبب وصول هذا الإحتجاج فى سنة ١٨٣٠ إلى الثورة .

يظهر أن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية وحتى الأسباب الدينية لم تلعب دوراً هاماً فى أصول هذه الحركة . ذلك أن الفلاحين الذين كانت لهم أسباب للمطالبة بتغيير النظام الزراعى ، كانوا ساكنين ؛ وكان أعداؤهم من الناحية الاجتماعية ، هم كبار الملاك البولنديون : فالحكم الروسى لم يزد موقفهم سوءاً . وربما كان من مصلحة التجار أن يتخلصوا من نظام جمركى يقوم على أساس الحماية الجمركية ، الذى كان نظام الإمبراطورية الروسية ؛ ومع ذلك ، فأين الدليل على أنه كانت لهم مثل هذه الرغبة ؟ ولم يكن فى وسع رجال الدين الكاثوليك أن يشكوا من الوضع الذى أعطاه لهم دستور سنة ١٨١٥ ، ما دامت حرية العقيدة والعبادة محترمة . ولذلك فإن الرغبة فى الحصول على الاستقلال كانت هى السبب الوحيد للحركة : فالشعور القومى ، والوطنية البولندية ، كانت ترفض حكم الأجانب .

ومع ذلك فإنها لم تكن حركة جماهيرية . فالمجموعات التى كانت ترغب فى الالتجاء للثورة لم تكن تمثل إلا أقلية جمعت بين أعضاء طبقة النبلاء المتوسطة أو طبقة البورجوازية المثقفة ، وكانت تتألف فى غالبيتها من الشبان ، الذين كانوا قد تأثروا بالحركة الرومانتيكية ، وتفتحوا للآراء المتحررة من غرب أوروبا ؛ وكان لهؤلاء المعارضين وسائل عمل ، إذ أنهم يكونون القيادات الصغيرة

فى الجيش البولندى ؛ ولكنهم لم يتمتعوا — إلا فى حالات خاصة — بتأييد كبار ملاك الأراضى ، وتأييد كبار رجال الدين ، وتأييد البورجوازية الكبيرة ، والذين كانوا أكثر علماً بصاحب هذا المشروع ، وكانوا يطالبون الحكومة الروسية بمجرد احترام دستور سنة ١٨١٥ . ولم يكن للثوار أى برنامج عام بالنسبة المستقبل : فكان المثقفون الديموقراطيون ، والذى كان رئيسهم يواكيم ليليويل *Joachim Lelewel* يفكرون فى تقرير الإنتخابات العامة ، وفى القيام بإصلاح زراعى ، يمكنه أن يضمن للحركة تأييد جماهير الفلاحين ؛ ولكن ذلك القطاع من النبلاء ، والذى وافق على فكرة الاستقلال الوطنى ، لم يكن يفكر فى التخلى عن سيطرته الاجتماعية .

واعتقد رؤساء الحركة ، رغم قلتهم العددية ، فى إمكانية نجاحهم فى عملية جريئة ، وفكروا فى التخلص بالقوة من نائب الملك ، ومن السلطات الروسية فى وارسو ، وفى إقامة حكومة بولندية محلهم ، يمكنها أن تعمل بسرعة ، مادامت ستعتمد على إدارة وعلى جيش ؛ وكانوا يأملون فى أن إنشاء هذه الحكومة سيضم كل الخائفين والمترددين للحركة الوطنية . وسنحت الفرصة حين قام القيصر بإعداد الجيش البولندى ، من أجل التدخل فى المسألة البلجيكية . ونفذت الخطة فى أول الأمر دون صعوبات كبيرة : فطردت ثورة ٢١ نوفمبر سنة ١٨٣٠ نائب الملك الذى لم يحاول المقاومة . ومع ذلك تشكلت الحكومة المؤقتة التى جمعت بين رؤساء الثورة وبين بعض العناصر الأكثر إعتدالا ، فى ٣ ديسمبر ، ترددت فى الدخول فى مغامرة خطرة وبدلا من أن تطالب بالإستقلال ، حاولت أن تفاوض : فكانت ترغب فى الحصول على التطبيق الكامل لدستور سنة ١٨١٥ ، وإعادة الأقاليم التى كانت تابعة للدولة البولندية ، قبل سنة ١٧٧٢ ، إلى بولندا ذات الاستقلال الذاتى . ولم يعلن الدايت الاستقلال فى ٢٥ يناير سنة ١٨٣١ إلا بعد رفض القيصر .

ما هى إمكانيات النجاح ؟ فأمام الجيش الروسى الذى كان بقيادة دييبيش *Diebitsch* وكان عدده فى أول فبراير سنة ١٨٣١، ١٠٠٫٠٠٠ رجل ، والذى سيصل عدده بعد ذلك إلى ١٧٠٫٠٠٠ كان فى وسع البولنديين أن يجندوا ما لا يصل إلى ٨٠٫٠٠٠ رجل ، وكان قائدهم العام لا يعتقد فى إمكانية النصر ، وكان يرغب فى مجرد « إنقاذ الشرف » . وكان الأمل الوحيد هو المعونات التى يمكن للحركات الثورية فى أوربا أن تعطيها للثورة البولندية . واعتقد الدايت أن القيصر ، الذى كان مشغولا بالدور الذى يمكن لروسيا أن تلعبه فى المسألة البلجيكية والمسألة الإيطالية ، سيتردد فى الإصطدام بالبولنديين ؛ وكان الدايت يأمل أكثر من ذلك فى أن يحصل على تأييد الشعوب الأجنبية « لكفاح الحرية ضد الطغيان » .

الواقع أن الموقف الأوروبى قد أخر الحملة الروسية الخاصة باعادة الغزو لبعض الوقت فقط . وكان القيصر يعتقد فى خلال الأسابيع الاولى أن « النار ستشتعل فى كل أوربا من لحظة لأخرى » ؛ ولما كان يعتقد فى أن المسألة الإيطالية ستتسبب فى حرب بين النمسا وفرنسا ، فقد كان يرغب فى الاحتفاظ بالوسائل اللازمة للتدخل فى الصدام الاوربى ، وأوصى بالقيام بالعمليات فى بولندا « دون إراقة دماء كثيرة » . ولكنه قرر فى نهاية شهر أبريل ، وبعد ثلاثة أشهر من بدء العمليات ، إنزال قواته الممتازة إلى المعركة ، وهى قوات الحرس الإمبراطورى ومنذ ذلك الوقت تقرر مصير الثورة البولندية ، إلا إذا ماحدث تدخل أجنبى . ولكن من أين يأتى مثل هذا التدخل ؟ لم تكن بروسيا أو النمسا ، والتى كانت لها أراضى بولندية ، تتمنى نجاح هذه الحركة ؛ وكانت هاتين الدولتين قد أقفلتا حدودهما منذ بداية سنة ١٨٣١ ، لكى تمنعا البوسنانيين والغاليسيين من تزويد بولندة روسيا بالأسلحة والمتطوعين . تركيا ؟ لقد حاولت الحكومة الوطنية البولندية بدون جدوى أن تحصل منها على معونة . إنجلترا ؟ كان الرأى

العام فى جانب الحركة البولندية ، إذ أنها تضايق روسيا ؛ ولكن الحكومة كانت رغم ذلك حذرة ، إذ أنها فكرت فى أن نجاح الثورة سينقلب فى صالح النفوذ الفرنسى . ولم يكن بلمرستون يرغب فى المخاطرة برؤية نشأة « مقاطعة فرنسية على نهر الفيستيولا » ؛ وكان من ناحية أخرى لا يتمنى إضعاف روسيا ، التى قد تحتاج إليها بريطانيا العظمى « للمحافظة على النظام » على القارة ، وخاصة فى حالة إنتصار نفوذ الأوساط السياسية اليسارية فى فرنسا .

وفرنسا ؟ كان الوطنيون البولنديون يضعون آمالهم فيها . ولكن الحكومة الفرنسية ، والتى كان « حزب الحركة » هو الذى يتولى السلطة فيها ، أعلنت بوضوح — ومنذ خريف سنة ١٨٣٠ — حدود نياتها : فكانت تأمل فى عدم تدخل الدول فيما وراء حدودهم ، ضد الإضطرابات الثورية الأوربية ؛ وفى حالة عدم إحترام مبدأ عدم التدخل ، فإنها لن تعترض على عمل الدول الأخرى إلا فى المناطق المجاورة لفرنسا . وكان هذا هو التصريح الذى أدلى به سباستيانى لأعضاء السلك الدبلوماسى فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٣٠ . ولذلك فلم يكن هناك أى إتجاه للتدخل بالأسلحة فى صالح البولنديين. وحصلت الحكومه البولندية المؤقتة على تأكيد بذلك ، فى يناير سنة ١٨٣١ . وكانت الحكومة الفرنسية تفكر ، ولكى ترضى الإتجاه « اليسارى » من الرأى العام ، فى مجرد القيام بعمل دبلوماسى يهدف إعطاء القيصر بعض النصائح بالإعتدال ، وهى التى ظلت بدون جدوى . وقال القيصر : « إننا لا نريد تدخلا أو وساطة فى المسائل البولندية ، التى لا تهم سوانا » . وفى يوليو ثم فى أغسطس سنة ١٨٣١ ، وفى الوقت الذى إقترب فيه الجيش الروسى من وارسو ، اقتصر عمل مجلس النواب ، رغم طلب أوديلون بارو *Odilon Barrot* تدخلا عسكرياً ، على مجرد « لفته » : هى صوت بتوجيه العطف لبولندا .

وبقى البولنديون بمفردهم . وقبل أن تختفى الحكومة الوطنية ، ألقت على

الدول الغربية مسئولية هذه الهزيمة : « إننا لا نعتمد بعد ذلك على تأييد الدول التى كانت تقدر ولم ترغب ، والتى لا يزال فى وسعها ، ولا ترغب كذلك فى إنقاذنا ... إن هذه العواطف التى تظهرها لنا فرنسا وإنجلترا ، هى التى تسببت فى تحطيمنا » . ورفض رؤساء الثورة البولندية أن يعترفوا بأنهم قد أعلنوا إستقلالهم ، قبل أن يحصلوا من لندن أو باريس على أقل وعد ، أو حتى على أقل تشجيع .

ورغم إمتناع الدول والهزيمة النهائية ، ودخول القوات الروسية وإستيلائها على وارسو فى ٧ سبتمبر سنة ١٨٣١ ، فقد بقيت هذه الأزمة البولندية حادثة فى غاية الأهمية بالنسبة للعلاقات الدولية . وكان من نتائجها المباشرة شل السياسة الخارجية للقيصر فى سنة ١٨٣١ : فكان فى وسع المسألة البلجيكية بدونها أن تأخذ طوراً آخر . ولم تكن نتائجها البعيدة أقل أهمية بالنسبة لروسيا وبالنسبة لأوروبا . وكان الخوف من ثورة جديدة يسيطر على القيصر باستمرار . ورغم أن نيقولا الأول ألغى دستور سنة ١٨١٥ ، وأخضع المقاطعات البولندية لقسوة « نظام باسكيفيتش » *Paskiévitch* ، وانتقم من النبلاء ، وحاول أن يوقف تكوين طلائع المثقفين بإقفاله جامعات وارسو وڤيلنا ، فإنه كان مضطراً لأن يحسب حساباً ، وفى خلال كل الساعات العصيبة التى مرت بسياسته الخارجية لإمكانية عودة يقظة الحركة القومية البولندية . وأصبح وجود آلاف من المهاجرين السياسيين البولنديين فى دول أوروبا الوسطى والغربية كذلك عاملا جديداً فى العلاقات الدولية . ولا شك أن هذه الهجرة لم تكن تمثل عناصر متجانسة أكثر ماكانت عليه المجموعات الثورية فى سنة ١٨٣١ : فاشتدت المناقشات بين « البيض » الذين استقروا فى باريس مع الأمير آدم كزار توريسكى *Adam Czartoryski* وبين « الحمر » ، الذى كان رئيسهم ليليويل *Lelewel* الذى اتخذ من فرساى ثم من بواتييه مقراً لعمله . . ومع ذلك فقد كان لرجال

هاتين المجموعتين اللتين انتشر أعضاؤهما فى فرنسا وفى انجلترا وفى دول ألمانيا الجنوبية ، وبمناهج مختلفة ، تأثيراً لا يمكن تجاهله . وقام « البيض » بمجهود دعائى كبير لكى يحاولوا كسب الرأى العام إلى جانب بولندا ، وحصلوا على بعض النجاح ، وخاصة فى فرنسا . وكان من بين صفوف « الحمر » كثير من الشبان الذين خدموا كضباط أثناء حرب سنة ١٨٣١ ، والذين كانوا دائماً مستعدين للمشاركة فى الثورة . وكان وجود هؤلاء « العاملين » للثورة فى دول أوروبا الغربية ، واستعدادهم للمشاركة فى أى عمل ، ظرفاً مواتياً لأعداء الوضع القائم .

٣ — الحركات التحررية والقومية فى ايطاليا وفى المانيا (١٨٣١ — ١٨٣٢) :

لم يكن مدى تأثير الثورة الباريسية فى يوليو سنة ١٨٣٠ فى ايطاليا أو فى الإتحاد الجرمانى له نفس مدى تأثيرها فى بلجيكا وفى بولندا .

وقبل سنة ١٨٣٠ فى الدول الايطالية ، كانت معارضة النظام المقام موجه بنوع خاص ضد الشكل المطلق للحكومات ؛ وكانت من عمل الجمعيات السرية ، والتى تعتبر الكاربونارى أكثرها نشاطاً . ولكن ، هل كانت هذه الحركة المتحررة فى نفس الوقت حركة « قومية » ؟ لقد كان هذا بلاشك هو خطة بعض عناصرها الثورية ، علماً بأنهم كانوا لا يعبرون عن أنفسهم إلا نادراً . وحينما شجعت ثورة سنة ١٨٣٠ الفرنسية هذه المعارضة ، كانت الثورة التى نشبت فى شهر فبراير سنة ١٨٣١ فى إقليم رومانا حركة تحررية ، موجهة ضد طرق الإدارة البابوية . واحتفظت بنفس صفاتها ، حين امتدت إلى دوقيات مودينا وبارما : فكانت تمثل مجهوداً للقضاء على سلطة الأمراء المطلقة . وكان لبعض رؤساء الحركة وحدهم هدفاً أكثر اتساعاً يتمثل فى إقامة روابط فيدرالية بين الدول الايطالية .

وأخذت المسألة مدى دولياً بسبب تدخل النمسا . وكان ميترنيخ يرغب

فى القضاء على الحركة الثورية فى دولة البابوية فى سنة ١٨٣١ ، بنفس الشكل الذى قضى به على حركة مماثلة فى سنة ١٨٢١ فى مملكة الصقليتين ، ولنفس الأسباب : فكان يرى أن بقاء نظام مطلق فى الدول الايطالية يتطابق مع مصالح النمسا ، وضرورى للإحتفاظ بسيطرتها ؛ وربما كان يرى كذلك أن إعطاء حمايته المسلحة لسلطة البابا الزمنية ستضمن له نفوذاً فى توجيه السياسة الروحية للكرسى البابوى .

ولكن هذا العمل أقلق الحكومة الفرنسية التى كانت ترغب فى معارضة النفوذ النمسوى فى شبه الجزيرة الإيطالية بنفوذ معادل ونتيجة لتهديد بالتدخل ، حصلت على وعد بسحب الجنود النمسوية بمجرد إستقرار النظام ؛ وحافظت النمسا على هذا الوعد . ولكن الثورة اشتعلت من جديد بعد ستة أشهر ، واحتلت القوات النمسوية بولونيا . وفى هذه المرة قامت الحكومة الفرنسية ، وكانت برئاسة كازمير بيرييه الذى أخذ مكان رؤساء « حزب الحركة » ، بإنزال حملة عسكرية فى أنكونا فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٣٢ ، وأعلنت نيتها فى الإحتفاظ بهذا الإحتلال طوال مدة بقاء الإحتلال النمسوية . واعتقد لوى فيليب أنه قرار متسرع ، وانتقد « خفة » وزرائه . ورغم ذلك فلم تترتب أية نتيجة على هذا التسرع ، إذ أن ميترنيخ لم يقم بأى رد فعل لهذه الحركة .

ولكن تدخل فرنسا أعطى للعناصر الثورية الإيطالية الأمل فى تعضيد خارجى ، وحفز الكاربونارى إلى توسيع أهداف الحركة : فبدلا من أن يقصروا مجهودهم على محاولة إسقاط النظم السياسية المطلقة ، فكروا فى ذلك الوقت فى أن يثيروا ثورة كبرى فى كل شبه الجزيرة ، يمكنها أن تنتهى « بطرد » النمسويين ، وبوحدة الدول الإيطالية « فى جسد واحد للأمة » . فما هى إمكانيات النجاح التى يمكنهم الحصول عليها ؟

مساعدة أحد الملوك الإيطاليين؟ ففى الدولتين اللتين كانتا ، وحدهما ، تمتلكان

جيوشاً ولا تخضع بطريق مباشر للنمسا ، وهي مملكة الصقليتين ومملكة بيدمونت وسردينيا ، كان الملوك يأملون بكل تأكيد في التمكن من ابعاد النفوذ النمسوى من شبه الجزيرة . وفي نابولى كان فرديناند الثانى ، الذى وصل إلى العرش فى سنة ١٨٣٠ ، يرغب فى تأكيد استقلال سياسته الخارجية ؛ أما فى تورينو فإن الملك الجديد شارل البير كان يرغب ، وطبقاً لما قاله للمحيطين به ، فى « تحرير إيطاليا » وربما كان يفكر حتى فى تكوين الوحدة . ولكن هذين الملكين كانا يهتمان بنوع خاص بعدم الاضرار بسلطتهما الملكية ، ويخشيان من الحركات التحررية وبين نارين ، لم يترددوا فى تضحية آمالهم فى الاستقلال ، من أجل مصالحهم الأسروية .

مساعدة إيجابية من فرنسا ؟ كانت الحكومة الفرنسية تتخذ لنفسها هدفاً واحداً وقت إنزال قواتها فى أنكونا ، هو مجرد وقف النفوذ النمسوى فى الدولة البابوية ؛ وبنفس الهدف ، أعلنت استعدادها لتعضيد دولة سردينيا ، إذ ماقررت النمسا تدخلا مسلحاً فى بيدمونت . ولكنها لم تكن تنوى تعضيد حركة إستقلال إيطالى ، تدخلها فى مغامرة كبيرة . وعلاوة على ذلك فكان التدخل الفرنسى سيصطدم بجيش سردينيا ، الذى كان يسيطر على ممرات جبال الألب . ورغم أن شارل البير ذكر فى مذكراته الخاصة « حقده » على النمسا ، فإنه كان يخشى أكثر من ذلك من وجود القوات الفرنسية إلى أنكونا ، إذ أن هذا التدخل كان يشجع « الثوريين » . وحينما علم بطريقة سرية بنيات الكاربونارى أكد فى الحال تصميمه على المقاومة : فكتب فى مذكراته « إن ما هو مؤكد هو أنه لن يكون هناك أى نوع من التنازل مادمت باقياً على قيد الحياة ، وسأعمل بشكل يؤدى إلى موت الحزب الحر عندنا » . وكان واثقاً من أن « المجموعة » الثورية كانت تعتمد على تعضيد فرنسا ؛ ولكى يحمى نفسه من « الخطر الفرنسى » ، قبل طلب التحالف النمسوى ، ووقع على معاهدة سرية

قررت القيام بعمل مشترك للقوات العسكرية فى حالة « الاعتداء الفرنسى » : واعتقد شارل البير أن هذه المعاهدة « مشرفة جداً ومفيدة » إذ أن القوات النمسوية — البيدمونتية ستوضع تحت قيادته ولاشك أن هذا التحالف كان وليد الظروف : فملك سرديفيا ظل فى قرارته عدوا للنمسا ؛ ولكنه كان يحتاط لأقرب الأخطار . ولم يقع ما كان يخشاه وما كان يحتاط له وحتى الآن.

أما فى ألمانيا ، فكانت نتائج الثورة الفرنسية فى يوليو سنة ١٨٣٠ فى أول الأمر أضعف منها فى ايطاليا . وكانت الحركات التحررية فى ساكس وفى برنزويك وفى هيس الانتخابية فى أثناء شهر سبتمبر سنة ١٨٣٠ ، والمظاهرات فى أقاليم بروسيا الرينانية ، وحتى الاضطرابات التى كانت أكثر جدية والتى وقعت فى هانوفر فى بداية شهر يناير سنة ١٨٣١ — كانت كل هذه الحركات غير متناسقة ، وبقيت متفرقة . ولكن المجهود القومى فى بولندا الروسية أيقظ سريعا بين المثقفين الرغبة لتمهيد الطريق للوحده الألمانية . وأصر رانك *Ranke* فى مجموعة من المقالات التى نشرها ابتداء من سنة ١٨٣٢ على فكرة كان قد اقترحها منذ بضعة سنوات كتاب برتولد نيبور *Berthold Niebuhr* « إن النمو التاريخى لأحد الشعوب هو وظيفة نبوغه القومى » وبتطبيق هذه الفكرة على تاريخ الشعوب الجرمانية ، أكد « تمازج القومية الألمانية » وضرورة تحقيق الوحدة السياسية . « علينا واجباً ألمانياً عظيما : خلق الدولة الألمانية الحقيقية التى ستمثل نبوغ الأمة » .

ولأول مرة منذ سنة ١٨١٥ عبر عن هذه الآمال الوطنية فى إحدى المظاهرات العامة . ففى هامباخ فى ٢٧ مايو سنة ١٨٣٢ ، وبمناسبة إحتفال أقيم للمهاجرين البولنديين ، رفع ثلاثون ألفامن الأحرار علم « إتحاد الطلاب » *Burschenschaft* وكان مسيرو هذه المظاهرة يفكرون فى تنظيم « وفاق وطنى » ، أى نوع من الحكومة الألمانية المؤقته ، التى ستكون منافسة للدايت الجرمانى ؛ ولكنهم

عادوا وتخلوا عن هذه الفكرة ، وذكروا أنهم لم يحصلوا على « تفويض شعبي » بذلك . أهى أمانة قانونية ؟ أو شعور بعدم تغلغل الفكرة القومية بعد فى مجموع الرأى العام ؟ وقامت حفنة من الراديكاليين ومن الطلاب والصحفيين وحدها ، باتخاذ قرار لمحاولة الإعتداء على الدايت ؛ وفى ٣ أبريل سنة ١٨٣٣ نشروا نداء فى فرانكفورت « لتخليص ألمانيا » وحاولوا الإستيلاء على مركز الشرطة المركزى ؛ ولكن المسألة سويت فى ساعة واحدة ، ودون أن تجد هذه المحاولة أى صدى لدى الشعب .

فهل كان سكون الجماهير وحده هو الذى عرقل الحركة الوطنية ؟ لقد كان الإفتقار إلى برنامج مسئولا كذلك .

فى سنة ١٨٣١ ، إنتقد فيزر *Pfizer* نظام الحلف الفيدرالى سنة ١٨١٥ ، وأظهر أن وجود الدولتين الكبيرتين — النمسا وبروسيا — داخل الإتحاد الجرمانى يشل عمله ؛ وكان يرى ضرورة إعادة النظر فى النظام الإتحادى ، فى صالح التفوق البروسى ، ولكنه أظهر صعوبة توافق المصالح البروسية والمصالح الألمانية ، دون أن يقترح أى حل . وفى سنة ١٨٢٣ ، حاول فريدريك فون جاجيرن *Friedrich Von Gagern* أن يضع خطوط مشروع لإمبراطورية ألمانيا إتحادية ، ولكن الشرطين الذى أصر عليهما كانا يكفيان لإظهار جسامة العقبات وقال أنه من الواجب أن تكون للدول فى هذا الإتحاد نفس القوة تقريبا ؛ وإلا فإن أكبرها هى التى ستسود ومن اللازم كذلك أن يختار الإمبراطور من خارج الأسر الحاكمة ، إذ يجب ألا تكون له أيه « مصلحة خاصة » . وكان يتمنى بهذه الطريقة أن يتخلص فى نفس الوقت من آل هوهنزلرن *Hohenzollern* وآل هابسبورج *Habsbourg* ، ومن تقسيم بروسيا والنمسا . وكانت هذه مشروعات « أكاديمية » ؛ ووجهات نظر « نظرية » .

ورغم أن هذه الحركة الوطنية كانت من الضعف ومن عدم التماسك بشكل

واضح ، إلا أنها أثارت قلق ميترنيخ ؛ الذى كان يرغب فى القضاء عليها . ونجح المستشار النمسوى فى ذلك بشكل سهولة ، خاصة وأنه إستند إلى معونة ملك بروسيا . وكان فريدريك وليم الثالث ، رغم وجهات نظر وزير خارجيته الذى كان يرغب فى تأكيد « إستقلال » السياسة البروسية ، يخشى من تهديد الحركة المتحررة وبشكل يمنعه من الإنفصال عن النمسا : وفى مايو سنه ١٨٣٢ ، أبعد الملك وزيره . كذلك قام ميترنيخ بدفع الدايت إلى التصويت ، فى ٢٨ يونيو سنة ١٨٣٢ ، على « بروتوكول المواد الستة » ، الذى كان موجها ضد الحركات التحررية والحركات القومية فى نفس الوقت . وأصبح على الحكومات الألمانية ألا توافق على قيام الجمعيات التشريعية ، فى حالة التصويت على الضرائب مثلا ، بأخذ السلطة التنفيذية من أصحاب السلطة الفعلية وألا تقبل كذلك أى إنتقاد يوجه من منصة هذه الجمعيات إلى النظام الإتحادى الذى أنشىء فى سنة ١٨١٥ . وأصبح على الدايت أن يشكل لجنة خاصة « لمراقبة » الجمعيات التشريعية فى الدول. وفى أغسطس سنة ١٨٣٣ ، وبعد محاولة الاعتداء فى فرانكفورت ، زودت لجنة جديدة بسلطة التحقيق ، لكشف نشاط « الثوار » ، وبمساعدة شرطة سرية . وفى ١٢ يونيو سنة ١٨٣٤ ، ونتيجة لإحدى المحاضرات فى فيينا ، قررت الحكومات الألمانية منع الجمعيات التشريعية الخاصة بدولهم من كل مناقشة عن صحة القرارات التى أخذها الدايت ، أو السياسة الخارجية للإتحاد ؛ واتفقت على منع إصدار جرائد جديدة ، وعلى توحيد تعليمات الرقابة ؛ وأخذت إجراءات ضد أعضاء إتحاد الطلاب ، الذين كانوا قد حرموا سابقا منذ سنة ١٨١٩ من الدخول فى الوظائف العامة ، وأصبحوا الآن محرومين حتى من ممارسة المهن الحرة . وكان هذا تأكيدا ومضاعفة لقرارات كارلسباد(١) . وهكذا ضرب ميترنيخ المقاومة الذى كان فى وسع المتحررين أن يستخدموها داخل الجمعيات التشريعية،

(١) راجع الفصل الثالث — القسم الخاص بالاضطرابات الأوروبية وسياسة التدخل .

ويحاولوا بها معارضة تفوق النمسا فى الإتحاد ؛ ونجح فى تدعيم نظام إحتفظ بالمجموعة الألمانية فى حالة من الضعف ، بالنسبة للعلاقات الدولية .

هل كان هذا نجاحا حقيقياً ؟ فى الوقت الذى حصل فيه ميترنيخ على ذلك ترك بروسيا تحقق الوحدة الجمركية بين الدول الألمانية ، طبقا للمشروع الذى وضعه موتز وقبل سنة ١٨٣٠ كانت الحكومة البروسية قد حصلت على دخول الدول الصغيرة فى شمال ألمانيا ودوقية هيس ، فى النظام الجمركى البروسى ؛ ولكن إتحادين جمركيين آخرين تكونا بعد ذلك ، وضم الأول دول الوسط ، وضم الثانى بافاريا وفرتنبرج . وكانت سياسة بروسيا ترغب فى القضاء على مقاومة هاتين المجموعتين . ونجحت ، فى سنة ١٨٣١ ، فى الحصول على إنضمام هيس الإنتخابية ؛ وفى سنة ١٨٣٣ ، على إنضمام بافاريا وفرتنبرج وساكس . واصبح أول يناير سنة ١٨٣٤ هو التاريخ الرسمى لميلاد الزولفرين *Zollverein* الذى لم تشارك النمسا فيه . « ستصبح ألمانيا كلها ، وبإدماج مصالحها الإقتصادية شعباً واحداً ، ووحدة قوية » . ولقد فهم ميترنيخ ذلك : وكتب ، فى يونيو سنة ١٧٣٣ ، الى الامبراطور : ان الدول الألمانية ستكون بعد ذلك « جسما متماسكا تحت ادارة بروسيا » . وستعتبر النمسا على أنها « جسم غريب ، وسيكون لهذا الابعاد المادى نتائج سياسية » . فما هو السبب فى عدم تحركها ؟ لقد كانت محتاجة فى هذا الوقت بالذات للتعاون مع الحكومة البروسية ، حتى تقضى على الاضطرابات السياسية فى ألمانيا ، ولكى يحصل المستشار النمسوى على هذه النتيجة القريبة ، أقفل على النمسا الباب بالنسبة للمستقبل البعيد .

* * *

هذه الحركات الثورية ، رغم التهديد الذى تعنيه للسلم العام ، لم تعد فرصة للصدام بين الدول العظمى . التفسير ؟ من الواجب البحث عنه بشكل خاص فى السياسة الفرنسية ، وفى رغبة لوى فيليب : فالملك — رغم كونه قد إرتفع إلى السلطة بأحزاب أو بمجموعات سياسية كانت تطالب بسياسة خارجية فعالة ،

وكان يأمل فى تحطيم معاهدات سنة ١٨١٥ — لم يخضع لضغط الرأى العام إلا فى بعض نقط من التفاصيل ؛ وفهم أنه لا يمكن لفرنسا أن تواجه أخطار حرب عامة خاصة وأن جزءاً من قواتها المسلحة كان مشغولا فى الجزائر ؛ وحسب حسابا كذلك لمصالحه الأسروية ، التى كانت تجبره بطبيعة الحال على إبعاد المخاوف ، وعلى طمأنة أوروبا .

ومع ذلك فقد نتج عن الهزات التى حدثت بين سنة ١٨٣١ و سنة ١٨٣٤ دفع الملكيات المطلقة الثلاث الكبرى إلى أن تنشىء بينها تعاوناً يحيى ذكرى التحالف المقدس . وفى ٦ سبتمبر سنة ١٨٣٣ ، وفى مقابلة مونشنجراتز *Münchengrätz* طلب ميترنيخ ، وبالاتفاق مع بروسيا ، مساعدة روسيا له فى القضاء على الحركات التحررية فى المانيا ؛ وحصل على ذلك نظير تضحيته المؤقتة بالمصالح النمسوية فى الإمبراطورية العثمانية ، وبوعده للقيصر بمساعدته على الإحتفاظ بالسيطرة الروسية على الأقاليم البولندية . وبذلك أعادت هذه الدول الثلاث تأكيد مبدأ التدخل نفسه .

وفى مواجهة هذه المجموعة من الدول « المحافظة » ، إتخذت الدولتان الدستوريتان فى غرب أوربا ، وفى مناسبات كثيرة ، خط سير مشترك أو متوازى ، فى حدود إمكان سير سياسة لوى فيليب الخارجية فى توافق مع السياسة الإنجليزية فهل كان هذا مجرد تعاون عرضى ؟ لا ؛ بل كانت له أسس أكثر صلابة . فكانت الأوساط الحكومية ، فى باريس وفى لندن تشعر بنفس الخوف من محاولات ميترنيخ . وكان هذا الخوف يقوم على الإختلاف « الإيديولوجى » ، وكذلك على تضارب المصالح : فالحكومة الفرنسية كانت لا ترغب فى ترك شبه الجزيرة الإيطالية للنفوذ النمسوى ؛ وكان بلمرستون يرى أن نمو التحرر السياسى فى الدول الألمانية سيكون مواتيا للتجارة الإنجليزية . وكانت الإتصالات وثيقة بين الأوساط السياسية ، ورجال الأعمال ، والمثقفين فى البلدين . والواقع أن « الوفاق الودى » الإنجليزى — الفرنسى لم يكن إلا موقفاً فعلياً . فهل كان من الممكن إعطائه شكلا

آخر ، وإقراره ، وتوسيعه ؟ لقد فكر تاليران فى تحالف ، منذ سنة ١٨٣١ ، وحين كان سفيرا فى لندن . وفى ديسمبر سنة ١٨٣٣ قدم الدوق دى بروجلى *Broglie* للحكومة الإنجليزية مشروعا بإتفاق دفاعى ولكن الحكومة الإنجليزية لم تكن مستعدة لبحثه . فهل كان ذلك بسبب رفض التقاليد الإنجليزية لكل إرتباط عام ؟ وهل كان ذلك بسبب أن البرلمان الإنجليزى ، الذى كان يهتم بالمصالح الإقتصادية أكثر من بلمرستون ، كان يرغب فى الحصول على خفض تعريفة الرسوم الجمركية الفرنسية ولم ينجح فى ذلك ؟ الواقع أن وزير خارجية إنجلترا قد تحدث عن الحجج السياسية وحدها : « إننا لا نعترض على معاهدات يكون هدفها محدداً ، وواضحاً وسريعاً ؛ ولكننا لا نميل إلى المعاهدات التى تعقد من أجل ظروف غير محددة ولا يمكن التنبؤ بها . اننا نرغب فى البقاء أحرار فى تقديرنا لكل فرصة تسنح ، ونحسب لكل الظروف المتشابهة ؛ ونحن لا نرغب فى أن نرتبط بتعهدات ملزمة فى الوقت الذى نجهل فيه الطبيعة الخاصة للاحداث التى يمكن تطبيقها فيها » . هذا هو الشكل الذى ستأخذه السياسة الإنجليزية حتى سنة ١٩١٤ . ولكن بلمرستون كان يفكر فى « هدفه الرئيسى » هو تكوين « اتحاد من الدول الحرة ، يمكنه أن يوازن الجامعة الشرقية للحكومات المطلقة » فكيف يمكنه الوصول الى ذلك ، مادام يرفض تحمل المسئوليات التى تتطلبها هذه السياسة؟ إن الوفاق الودى سيستمر رغم ذلك لفترة من الزمن ، ولكنه سيتعرض لمناقشات نتجت عن تصادم المصالح فى البحر المتوسط ، وعن التنافس الإقتصادى: فذكرت التايمز أن التاجر الإنجليزى كان يلقى منافسة من التجارة الفرنسية فى افريقية ، وفى اليونان ، وفى ايطاليا الجنوبية ، وفى كل أمريكا اللاتينية ، من لابلاتا حتى خليج كاليفورنيا . وفى سنة ١٨٣٧ أخذت الوزارة الإنجليزية قراراتها ، بالنسبة لهذا الموقف : فامتنعت عن التلميح فى خطاب العرش الى التعاون الفرنسى الإنجليزى لقد عاش « الوفاق الودى » الأول مافيه الكفاية .

الفصل الخامس

استقلال أمريكا اللاتينية

فى الوقت الذى أحترم فيه الوضع الإقليمى الذى أقامته معاهدات سنة ١٨١٥ فى قارة أوروبا — وباستثناء مملكة الأراضى الواطئة — شهدت أمريكا تغيرات كان لها تأثيرا بعيد المدى على مستقبل العالم : فالمستعمرات الأسبانية ، التى كانت الثورة قد بدأت فيها منذ سنة ١٨١٠ ، وكذلك البرازيل مستعمرة البرتغال الكبرى ، تمكنت من الحصول على إستقلالها ؛ وتشكلت فى أمريكا الجنوبية ، وأمريكا الوسطى ، عشرون دولة جديدة ، وساعدت وأثرت على تكوين تيارات تجارية جديدة ، وفتحت مجالات واسعة للسياسة الدولية .

وتطورت حرب إستقلال المستعمرات الإسبانية بنفس سرعة تطور التاريخ الداخلى لإسبانيا فيما بين عامى ١٨١٤ و ١٨٢٤ . وسمحت عودة الملك فريدناند فى مايو سنة ١٨١٤ للملكية الأسبانية بإرسال قوات إلى أمريكا ، وببذل مجهود لإعادة الغزو يعتمد على العناصر « الموالية » . وفى سنة ١٨١٦ ظهر أن هذا المجهود يسير صوب النجاح : وبقيت الأرجنتين وحدها حرة . وسهل وصول الأسلحة والمتطوعين من أقاليم أوروبا عودة هجوم الثوار من جديد . وفى سنة ١٨١٧ ، تمكن سان مارتان *San Martin* من الوصول — من قاعدة عملياته فى الأرجنتين — إلى الآنديز ، ومن طرد القوات الأسبانية من شيلى ؛ وفى سنة ١٨١٩ حرر بوليفار *Bolivar* فنزويلا وكولومبيا من جديد . ومع ذلك فإن الثورة لم تصل إلى بيرو ، مركز المقاومة الأسبانية ، والذى كان المخلطون فيها قد أخذوا موقفا ضد أرستقراطية المتوطنين . وجاءت الثورة الأسبانية فى سنة ١٨٢٠ لكى تفتح أمام ثورة المستعمرات إمكانيات النصر ، وبدأت فى قادس *Cadix*

بحركة تمرد بين القوات المكلفة بالذهاب لإمداد الحاميات الإسبانية فى أمريكا ؛ ولمدة عامين إنشغلت الحكومة « الحرة » التى نتجت عن هذه الثورة مع « الحرب المقدسة » التى شنها الكاثوليك عليها ؛ وفى سنة ١٨٢٣ إستعاد الملك فريدناند سلطته نتيجة للتدخل الفرنسى . وسمحت فترة هذه السنوات الثلاث لثوار أمريكا بإعداد مجهودهم النهائى . وفى سنة ١٨٢٤ ، أكدت هزيمة الجيش الأسبانى فى أقاليم بيرو العليا نجاح حركة الإستقلال .

ولقد شارك تطرف السياسة الأسبانية — المتمثلة فى موقف الكورتيز سنة ١٨٢٠ وموقف الملك فريدناند — إلى درجة بعيدة ، فى الوصول إلى هذه النتيجة : فهى لم تحاول الإفادة من إختلاف وجهات النظر الكبيرة الموجودة بين رؤساء الثوار بالنسبة لمستقبل الدول الجديدة . وإذا كان بوليفار قد فضل منذ سنة ١٨١٥ تكوين جمهوريات ، فإن سان مارتان كان ملكيا ، مثله فى ذلك مثل معظم رؤساء الحركة الثورية فى منطقة ريو دى لابالاتا ، ومثل إيتوربيد *Iturbide* فى المكسيك وكان الملكيون مستعدين لمنح عروش لأمراء من الأسرة الملكية الإسبانية : وهو الحل الذى فكر فيه سان مارتان فى شهر يوليو سنة ١٨٢١ وفى الهدنة التى عقدها مع قائد القوات الإسبانية فى بيرو ؛ وكان كذلك الحل الذى قبله إيتوربيد فى المعاهدة التى وقعها ، فى كوردوفا ، مع نائب الملك الإسبانى ، ولكن كل من الملك فريدناند وحكومة كورتيز الحرة رفض قبول هذا الحل الوسط ، رغم الفرص التى كان فى وسعه أن يتركها ؛ بالنسبة للمستقبل ، لإعادة إقامة الحكم الإسبانى : وظلت « عدم قابلية إنقسام » الإمبراطورية ، عقيدة لهم .

وحدث كذلك الانفصال بين البرازيل والبرتغال فى ظل الاحداث التى وقعت فى الوطن الأم ؛ ولكنه حدث دون إراقة للدماء . كانت الأسرة المالكة البرتغالية قد إلتجأت إلى ريودى جانيرو ، فى سنة ١٨٠٨ ، وقت الغزو الفرنسى ؛

واحتفظت هناك بمقر الحكومة ، حتى بعد سنة ١٨١٤ . وحينما نشبت حركة ثورية فى البرتغال ، فى سنة ١٨٢٠ ، ونتيجة لحوادث إسبانيا ، عاد الأمير جوان الوصى على العرش ، إلى لشبونة ، وترك لإبنه بيدرو أمر إدارة البرازيل . وسار المستوطنون البرتغاليون على طريق المستوطنين الاسبانيين . ولم تكن الحكومة البرتغالية فى وضع يسمح لها بمقاومة مطالب الإستقلال . ولم يجد بيدرو حلا آخر غير أن يرأس بنفسه الحركة ، ويعلن نفسه إمبراطورا فى أكتوبر سنة ١٨٢٢ . وبعد ثلاث سنوات إعترفت حكومة اشبونة بالأمر الواقع .

ومكانة هاتين الحادثتين متباينة فى العلاقات الدولية . فإستقلال البرازيل لا يجذب الأنظار بشكل واضح إلا فى بريطانيا العظمى : فالحكومة الانجليزية التى كانت قد دافعت سنة ١٨١٠ عن البرتغال ضد فرنسا كانت قد استفادت منها ومنحت نفسها ، فى البرازيل ، تعريفة جمركية فى صالح إستيراد السلع المصنوعة ؛ وأمام الأمر الواقع ، فى سنة ١٨٢٢ ، أخذت تفكر فى الإحتفاظ بهذه الميزة ؛ وما أن وافق بيدرو على ذلك ، حتى قامت السياسة الانجليزية بالضغط على الحكومة البرتغالية لكى تجبرها على الاعتراف بإستقلال البرازيل . ولكن إستقلال المستعمرات الإسبانية كان مسألة ذات أبعاد كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة وبالنسبة للدول الأوروبية .

ولا شك فى أن حكومة النمسا وحكومة بروسيا كانتا لا تعطفان على الحركة التى قلقلت سلطة إحدى الحكومات الأوروبية التى عادت فى سنة ١٨١٤ ؛ ومع ذلك فلم يكن لهما فى هذه المسألة مصالح تكفى للتفكير فى إستخدام القوة . روسيا ؟ كان القيصر إسكندر ، وأكثر منه سفراؤه فى باريس ومدريد ، يظهرون نية إعطاء تأييد لاسبانيا . وفى سنة ١٨١٧ — ١٨١٨ فكرت الدبلوماسية الروسية فى « وساطة جماعية » تمارسها الدول العظمى ، ولا تعتمد على الأسلحة ، ولكن على وسائل العقوبات الإقتصادية التى يأخذونها ضد

« المتمردين » ولاشك أنه كان لهذا الإقتراح هدفاً أوربياً أكثر من الأهداف الأمريكية فالقيصر الذى كان مشغولا دائما بالحصول على وسائل ضغط ضد السياسة الإنجليزية ، حاول أن يجذب إسبانيا داخل نظامه الدبلوماسى؛ ولم تكن له مخططات محددة فى أمريكا اللاتينية ، رغم إتهام كاسلريه له بذلك . وعلى أى حال فإنه لم يصر على مقترحاته بمجرد إصطدامها بالعقبات .

ولكن بريطانيا العظمى وفرنسا ، وهى دول تطل على المحيط الأطلسى ، كانت لها مصالح مؤكدة . وكان إهتمام الولايات المتحدة أكثر قوة .

١ ـ المصالح الاقتصادية والسياسية :

كانت الدوافع المؤثرة بالدرجة الأولى فى سياسة هذه الدول الثلاث ، إقتصادية . ، فكان إنهيار السيطرة الإسبانية يمهد لفتح أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى للتجارة الدولية . فكيف يمكن الإفادة من هذه الامكانيات ؟

كانت بريطانيا العظمى فيما بين عامى سنة ١٨٠٨ و ١٨١٤ هى التى تحمى إسبانيا ضد نابليون الأول ؛ وحصلت فى نظير ذلك من حكومة قادس على تصريح بالتجارة مع المستعمرات الإسبانية فى أمريكا طوال مدة الحرب فى أوربا وبعد أن انتهت هذه الحرب كان هدف السياسة الإنجليزية هو الاحتفاظ بهذا السوق : فكان رجال الصناعة ، ورجال السفن ، وكبار رجال المصارف ، يوجهون قرارات الحكومة فى هذا الإتجاه . وضمنت الأوساط الإقتصادية الإنجليزية مكانا متفوقا فى كل المناطق التى عجزت جهودات إعادة الغزو الإسبانى عن الوصول إليها من سنة ١٨١٥ إلى سنة ١٨٢٤ وبلغت صادرات المملكة المتحدة إلى مناطق ريودى لابلاتا، التى كانت الأولى فى التحرر من السيطرة الإسبانية ، ومنذ سنة ١٨١٨ ، ٩٠٨ر٧٣٠ جنيه إسترلينى وبلغت سنة ١٨٢٤ ٥٠٠ر١٠٤ر١ جنيه إسترلينى . أما صوب المكسيك ، التى كانت التجارة الإنجليزية قد بدأت فى الوصول إليها فى سنة ١٨١٨ ، فإن حجم هذه الصادرات

قد تضاعف عشرة مرات فى ٦ سنوات . وأما صوب بيرو ، التى كانت هذه الصادرات إليها لاتذكر (٤١٤٩ جنيه إسترليني) فى سنة ١٨١٨ ، فإنها قد إرتفعت فى سنة ١٨٢٤ إلى ٤٣٠٫٩٥٠ جنيه إسترليني وفى كولومبيا كان الإنجليز هم المسيطرون على السوق فى سنة ١٨٢٢ — سنة ١٨٢٣ ، وكانت سفنهم هى الوحيدة تقريباً التى تتعامل مع موانيها . وكسبت صناعة النسيج بوجه خاص من هذه الحالة ، رغم أن أصحاب رؤوس الأموال الإنجليز كانوا قد بدأوا كذلك فى الإستثمار فى مشروعات المناجم والمشروعات الزراعية : ففى سنة ١٨٢٤ — ١٨٢٥ ، أثارت هذه الإستثمارات لرؤوس الأموال « حماس » أوساط رجال الأعمال . فكيف يمكن لبريطانيا العظمى أن تقبل إعادة فرض السيطرة الإسبانية ، إذا ما كانت هذه السيطرة تعنى إعادة نظام الإحتكار ؟ وكانت إنجلترا تمتلك وسيلة عمل فعاله لحماية مصالحها الإقتصادية :هى السيادة على البحار ؛ وكان فى وسعها أن تمنع كل الدول الأخرى من التدخل فى حرب إستقلال المستعمرات الإسبانية .

ولم تكن المشغوليات الإقتصادية تمثل نفس الأهمية بالنسبة لفرنسا ، حيث لم تكن الصناعة قد وصلت إلى نمو يمكن مقارنته — حتى من بعيد — بنمو بريطانيا العظمى . ومع ذلك فإن سوق أمريكا الجنوبية كان يعطى عموما إمكانيات مواتية لتصدير الحراير والأنبذة . ودرست الحكومة الفرنسية ، وخاصة منذ سنة ١٨٢٠ ، الإمكانيات المقبلة ، ولم تكن ترغب فى ترك بريطانيا تضمن لنفسها إحتكاراً فعلياً . وفى مناسبات ثلاث ، أرسلت فرنسا بعثات إلى موانى أمريكا الجنوبية لدراسة وسائل تنمية التبادل التجارى . وذكر مجلس التجارة فى نوفمبر سنة ١٨٢١ :ستفتح هذه العلاقات لصناعتنا قارة واسعة وستضمن لنا عملاء عددين فى منطقة لاتقوم فيها صناعة » .

أما المصالح التجارية للولايات المتحدة ، التى لم يكن لها بعد نشاط صناعى

هام ، وكانت مجرد مصدرة للمواد الاولية ، فكان لها شكل آخر . ذلك أنه كان فى وسع الاقاليم الاسبانية فى أمريكا أن تمنح سوقا للقطن الخام، وللأخشاب التجارة وللحبوب ، فيما عدا الأرجنتين : فكانت إمكانيات مهمة بالنسبة لمنتجى منطقة الميسيسبى ، الذين كانوا لايفكرون فى ارسال منتجاتهم صوب أوروبا عن طريق نيويورك وبوسطن ، نتيجة لصعوبة المواصلات . وكان فى وسع الأسطول التجارى للإتحاد أن يقوم بدور هام فى الملاحة بين موانى المكسيك، وأمريكا الوسطى ، وفنزويلا ؛ ومع ذلك فكانت أوساط رجال الأعمال فى الشرق ، فى سنة ١٨١٥ ، غير مستقرة بعد على رأى ، خاصة وأن تجارتهم مع إسبانيا كانت أهم من تجارتهم مع المستعمرات الثائرة . مع زيادة تأكيد نمو التجارة الإنجليزية ، زاد قلقهم : وخشيت الولايات المتحدة من أن تضمن بريطانيا العظمى وسيلة لنفوذ سياسى ، عن طريق التفوق الاقتصادى ، وكانت الولايات المتحدة ، حتى ذلك الوقت ، لاتطالب بامتيازات ، ولكنها شعرت بأنه من حقها أن تحصل على معاملة الدولة الأكثر ودا فى الدول الجديدة التى كانت تنشأ فى ذلك الوقت .

ويمكننا أن نضيف الى هذه المنافسة الإقتصادية اختلاف وجهات النظر السياسية ؛ وكانت مرتبطة بموقف كل من الحكومات الثلاث تجاه الملكية الاسبانية ، بخاصة فيما يتعلق بمسألة النظام الذى ستقيمه المستعمرات ، اذا مانجحت فى الوصول الى الاستقلال .

ووجدت الحكومة الفرنسية نفسها بالنسبة لذلك فى موقف خاص ، اذ أن اعادة البوربون إلى فرنسا وفرديناند الى مدريد كان قد أقام ، فى الواقع ، حلفا أسرويا . ولذلك فإن حكومة فرنسا ستطرح ، منذ سنة ١٨١٤ ، مبدأ يتلخص فى أنها لن تقوم بأى شيء لمساعدة المستعمرات الثائرة ، وتعلن حتى أنها تتمنى نجاح اعادة الغزو الاسبانى . فهل تبقى هذه الأمنية أفلاطونية ؟ تتميز السياسة الفرنسية بمفصليات تتمشى مع تغيير الشخصيات الحكومية .

فكان الدوق دى ريشيليه يرغب فى أثناء وزارته الأولى ، وبالتأكيد فى رؤية استقرار « النظام » فى أمريكا الإسبانية ، إذ أنه كان يرى أنه من الخطر على أوربا « ترك الفوضى تنبت فى هذه المناطق » . ألم يكن هناك دائماً « وحدة الشعور » بين الثوار ؟ وكتب فى أحد خطاباته الخاصة ، أنه من الواجب « إخماد هذا البركان » الذى يهدد بأن يلقى على القارة الأوربية « بحمم من الفوضى ومن الثورة » . ومع ذلك فكان لا يعتقد فى إمكانية انضمام المستعمرات إلى الوطن الأم إذا لم تقبل الحكومة الإسبانية تقديم تنازلات . ولماذا لا يفكر فريدناند فى إقامة « مملكة أو مملكتين » فى أمريكا الإسبانية ، ويسلم عروشها « لأمراء من أسرة البربون » ؟ وكانت هذه الاشارة تعنى بربون إسبانيا وحدهم : فحين فهم من تقارير أحد الوكلاء شبه الرسميين ، فى سنة ١٨١٨ ، أن حكومة لابلاتا المؤقتة توافق على ترشيح أمير فرنسى ، أبعد ريشيليه هذه الامكانية التى ستعطى لسياسته ، كما قال « لوناً من الخداع والمؤامرات » .

وكانت هذه هى نفس السياسة التى مارستها وزارة ديسول — ديكاز : فكان يأمل فى إقامة ملكية فى لابلاتا ، دون أن يرغب فى إجبار الحكومة الاسبانية على ذلك ، واقترح ترشيح إما الأمير لوى من آل بوربون بارما ، وإما دوق دى لوك *duc de Lucques* ؛ ولكنه وجد كذلك أن أحسن موقف متعقل بالنسبة لفرنسا هو أن تحتفظ بحيادها .

وعدلت الثورة الاسبانية فى سنة ١٨٢٠ من الامكانيات ، إذ أنها فى نفس الوقت الذى زادت فيه من فرص نجاح الثورة ، حررت الحكومة الفرنسية من « إلتزاماتها المعنوية » التى كانت تربطها بإسبانيا . ولذلك فإن ريشيليه رأى ، فى أثناء وزارته الثانية ، أن إنشاء دول مستقلة قد أصبح أمرا لا يمكن التراجع فيه . وكانت هذه هى الفترة التى أرسلت فيها الحكومة الفرنسية بعثات إلى أمريكا الجنوبية ، درست فيها إمكانية عقد إتفاقيات تجارية مع الدول الجديدة.

ولكن وزارة ڤييل قررت ، بعد مؤتمر ڤيرونا ، تدخلا عسكريا فى إسبانيا وأعادت إقامة ملكية فريدناند المطلقة . ألم يكن فى وسع فرنسا أن تفكر فى التدخل كذلك ضد المستعمرات الثائرة ؟ لقد عاد شاتوبريان ، وزير الخارجية فى تعليماته إلى السفير الفرنسى فى مدريد ، وبإصرار ، إلى الحل الذى اقترح فى سنة ١٨١٨ : اقامه ملكيات كبيرة فى أمريكا الاسبانية تحت حكم أمراء من أسرة البوربون ، يمكن تقديم المعونة لهم . وكانت مشغوليات السياسة الداخلية هى السبب فى ذلك . « ستهلك ملكيات القارة القديمة ، اذا ما أصبح العالم الجديد كله جمهوريا » . ولم يكن هناك تفكير فى ذلك الوقت ، كما كان عليه الحال من قبل فى أمير فرنسى . والجديد فى الموضوع هو أن الحكومة الفرنسية فكرت فى أن تعطى لاسبانيا « معونة حربية » حتى تتمكن من تنفيذ مثل هذا الحل : وفى خطاب من ڤييل ، فى ٣ يوليو سنة ١٨٢٣ ، الى دوق أنجوليم *duc d'Angoulême* ، قائد الجيش الفرنسى فى اسبانيا ، اقترح تقديم قوات بحرية وأموال و « بعض الجنود » نظير بعض الامتيازات التجاريه ، التى ستعطيها الملكيات الأمريكية لفرنسا . ومع ذلك فإنها لم تكن إلا مجرد رغبات : فلم يقترح مشروع التدخل على الحكومة الاسبانية ، وستتخلى عنه حكومة فرنسا ، بمجرد ظهور مقاومة بريطانيا العظمى له .

وكانت الخطوط الرئيسية فى السياسة الانجليزية بسيطة : فرغم أنها كانت قبل سنة ١٨١٤ ، حليفة الاسبانيين ضد نابليون ، فلم يكن لها أى دافع للاحتراس على فرديناند بعد إعادة اقامة الملكية فى إسبانيا . ولاشك أنها كانت تقبل ، من حيث المبدأ ، الاحتفاظ بالسيادة الاسبانية ، إذا ما ضمنت حرية التجارة ؛ ولكن الواقع أن مصالحها الاقتصادية كانت تدفعها إلى أن تتمنى نجاح حركة الاستقلال . ولذلك فإنها اعترضت بصراحة ، منذ سنة ١٨١٧ ، على كل تدخل من جانب إحدى الدول الأوربية فى صالح إسبانيا . ومع ذلك ، فلم يكن كاسلريه

معاديا للحل الملكى : ففكر ، فى سنة ١٨٢٢ ، وقبل موته ، فى أن يقترح على مؤتمر فيرونا « أن يقوم بمجهود يهدف جعل المستوطنين يقبلون أمراء بوربون كرؤساء للدول المستقلة » ، وعمل فى هذا الإتجاه لدى الحكومة الإسبانية . وفى هذا الموقف ، المختلف عن موقف الحكومة الفرنسية ، لم تكن أفضليات المبادىء هى الأساسية : فكان كاسلريه ، وكاننج من بعده ، يرون أنهم إذا ما أتخذت الدول الجديدة نظاما جمهوريا ، فإنها ستكون أكثر تأثراً بنفوذ الولايات المتحدة، ولذلك فإنه كان من الأفضل المساعدة على إقامة ملكيات ، وبشكل يؤدى إلى تجنب « مبدأ الجامعة الأمريكية » الذى سيكون خطراً على المصالح الإنجليزية وفى هذا الميدان ، ألم يكن من الممكن التفكير فى تعاون فرنسا مع بريطانيا العظمى ، رغم إختلاف الدوافع عند الواحدة عنها عن الأخرى ؟ لم تكن هناك إمكانية لذلك ، فى سنة ١٨٢٢ . ولكن ما أن ظهر أن السياسة الفرنسية قد إتجهت صوب تدخل مسلح ، حتى ظهر قلق الحكومة البريطانية فظهر لها أن هذا الحل الملكى مشئوماً ، إذا ما تحقق بمساعدة فرنسا ، التى لن تتراجع عن أن تكسب منه ، على حساب المصالح الإقتصادية لبريطانيا العظمى ؛ ولذلك فإن الحكومة الإنجليزية أخذت موقفا صلبا ضد سياسة ڤييل ، وهزمتها بسهولة . وبعد الحصول على هذه النقطة ، ألم يكن فى وسع بريطانيا أن تستعد لمواصلة المفاوضات ، التى كانت قد بدأت فى سنة ١٨٢٢ ؟ لقد جاءت العقبة من ملك إسبانيا ، الذى كان معاديا لحل لايمكنه ، فى رأيه ، أن يمنع تفكك إمبراطوريته ؛ وكان مثل البرازيل واضحاً لإثبات ذلك . ولذلك فإن السياسة البريطانية قد تراجعت أمام الأحداث وقبلت أن تقيم الدول الجديدة نظاما جمهوريا ، وأظهرت إستعدادها للإعتراف بحكوماتها ؛ ولكنها إستغلت ، فى نفس الوقت ، المخاوف الناتجة عن نيات التدخل الفرنسى ، وحاولت — ونجحت بعض الشىء — أن تظهر بمظهر « المخلص » ،

حتى تحصل على التوقيع على معاهدات تجارة مواتية ، يمكنها أن تعارض بها نفوذ الولايات المتحدة .

وانتهى موقف حكومة الولايات المتحدة بتسهيل نجاح السياسة الإنجليزية . كيف ولماذا ؟ كان تفكك الإمبراطورية الإستعمارية الأسبانية يخدم مصالح الجمهورية الناشئة بشكل واضح ، ويمنحها إمكانيات للتوسع . وفى أول الأمر منحت هذه الأزمة لحكومة واشنطن الفرصة لكى تسوى لصالحها مسألة هامة ، كانت مطروحة وتحتاج لحل منذ إستيلائها على لويزيانا : وهى الوصول إلى ساحل خليج المكسيك . ولم تكن معاهدة سنة ١٨٠٣ قد أعطت الولايات المتحدة إلا واجهة ضيقة على الخليج ، حول دلتا الميسيسبى ؛ ولذلك فإن ولاية الغرب ، وخاصة تينيسى ، طالبت بضرورة توسيع هذه الواجهة . وكانت إسبانيا هى التى تمتلك المنطقة الساحلية ؛ ورفضت أن تتنازل عنها . وكانت ثورة المستعمرات الإسبانية قد سمحت من قبل ، فى سنة ١٨١٠ ، الرئيس ماديسون *Madison* بإعلان ضم جزء من فلوريدا الغربية ، مع مسافة ٥٠ كيلومتراً تقريبا من الساحل ، وميناء موبيل . ومع إستمرار الثورة ، إزداد ضعف الحكم الإسبانى فى هذه الأقاليم ، التى لم تحتل منها الجنود الإسبانية إلا نقطتين أو ثلاث ولم تعد تمارس إشرافا على الأهالى ، الذين كانوا من الهنود الحمر والعبيد الفارين وسمح هذا الضعف بفتح الطريق أمام تدخل الولايات المتحدة ، الذى كان زراع تينيسى يطالبون به . وكانت الحجة هى « الأمن » ؛ الرغبة فى حماية أقاليمهم ضد الغارات التى كان يشنها المغامرون ، وكذلك حجج تتعلق بالمصالح المادية : منع اللاجئين من العبيد من الإلتجاء إلى هذا الإقليم . وسويت هذه المسألة ، فى سنة ١٨١٨ ، بواسطة جاكسون ، قائد القوات الفيدرالية فى الجنوب ؛ وتبرأ الكونجرس من عمليات جاكسون ، ولكن يبدو أن محاولته كانت قد حظيت بموافقة الرئيس مونرو *Monroë* ، وسمحت لحكومة واشنطن بأن تحصل من

الحكومة الإسبانية . فى فبراير سنة ١٨١٩ ، على تنازل عن كل فلوريدا ، وعن طريق الشراء .

أما فيما وراء هذه المسألة ، ألم يكن من صالح الولايات المتحدة أن ترى إنهيار الإمبراطورية الإسبانية ؟ كان إنشاء دول مستقلة ، ستكون ضعيفة، يفتح مجالات جديدة أمام العمل السياسى والإقتصادى للاتحاد .

ولذلك فإن سياسة الاتحاد الأمريكى أخذت خطا رئيسيا وظلت محتفظة به فرفضت السماح بتدخل الدول الأوربية من أجل إعادة إقامة سيطرة إسبانيا على مستعمراتها ، ورفضت المشاركة فى أى مشروع « يقوم أساسا على قاعدة تختلف عن الإستقلال التام » .

وكان هذا الموقف يمثل المبادىء . فهل فكرت الولايات المتحدة فى أن تعارض بالسلاح هذه الإمكانية للتدخل الأوروبى ؟ وهل صممت على عرقلة مجهود إسبانيا لاعادة الغزو ، إذا ما كانت إسبانيا فى وضع يسمح لها بالقيام به، وبوسائلها الذاتية ؟ كانت سياسة حكومة واشنطن حذرة بالنسبة لذلك ، إذ أنه لم تكن لديها الوسائل العسكرية أو البحرية التى تسمح لها بالدخول ، وحدها فى حرب .

وحينما اشتكت الحكومة الاسبانية ، فى سنة ١٨١٧ ، من أن بعض مواطنى الاتحاد كانوا يقومون بمجهودات فردية لتزويد المستعمرين الثائرين بالأسلحة ، صوت الكونجرس على « قانون الحياد » الذى قلل من هذه الحركة . والحقيقة هى أن الولايات المتحدة كانت ترغب ، فى هذه الفترة ، فى عدم اثارة اسبانيا ، اذ أنها كانت تفاوض معها أمر التنازل الودى عن فلوريدا . وبعد أن تمت تسوية هذه المسألة ، أصبحت الولايات المتحدة أكثر حرية فى عملها . فهل ستعترف بالحكومات المؤقتة التى تشكلت فى أمريكا الجنوبية ؟ لم يكن الوقت قد حان بعد . وفى مايو سنة ١٨١٩ ذكر آدمز ، سكرتير الدولة ، لرجال فنزويلا

والارجنتين أن نية الولايات المتحدة، فى هذا الوقت ، هى الاحتفاظ بالحياد التام وفى ديسمبر سنة ١٨١٩ شرح للجنة العلاقات الخارجية فى البرلمان ، أن منح « الاعتراف » يهدد بالتسبب فى حرب مع اسبانيا فمن الأفضل التمهل . ولم يختف هذا الخطر الا بعد الثورة الاسبانية سنة ١٨٢٠ . وكان الاعتقاد قد ساد فى الأوساط السياسية ، فى ذلك الوقت ، بأن الوقت قد حان لاتخاذ موقف ، اذا ماكانوا يرغبون فى تجنب رؤية بريطانيا العظمى تضمن تفوقا فى الحياة الاقتصادية لأمريكا الاسبانية . ولكن الحكومة لم تتقدم الا خطوة بعد خطوة وأشار خطاب الرئيس مونرو الى الكونجرس ، فى ٥ ديسمبر سنة ١٨٢١ ، الى أن اسبانيا غير قادرة بشكل واضح على أن « تجبر مستعمراتها على الطاعة ، بالقوة » ، وأعلن أمله فى أنها ستوافق على قبول استقلالهم . وفى ٦ أبريل سنة ١٨٢٢ ، أبلغ سكرتير الدولة آدمز ، الحكومة الاسبانية ، أن الولايات المتحدة تعترف بوجود دول جديدة وأنها ستدخل معهم فى علاقات دبلوماسية ؛ ولكنه أشار الى أن هذا القرار هو مجرد اعتراف بالواقع ، وأنه لا يؤثر فى شىء فى حق اسبانيا فى « اعادة اقامة الاتحاد بين هذه الأقاليم وبين ممتلكاتها الأخرى اذا ماكانت لديها الوسائل » . وتأكدت سياسة الحكومة بوضوح ابتداء من سنة ١٨٢٣ : ؛ فنصح آدمز حكومات الدول الجديدة رسمياً بأن يبقوا مخلصين للنظام الجمهورى ، وهو الشكل الوحيد المناسب « للمبادىء الأمريكية » ؛ أما فى حالة قبولهم لحل ملكى ، وفى صالح أمراء يحضرون من أوربا ، فإنهم سيكونون « خاضعين للمصالح الاوروبية ، من وجهة النظر السياسية ، ومن وجهة النظر الاقتصادية » . وكانت الحكومة الاتحادية قلقة كذلك فى هذه الفترة ، من امكانية تدخل فرنسى ولكنه كان فى وسعها أن تعتمد على تعاون بريطانيا العظمى ، لكى تمنع هذا الخطر .

٢ — المنازعات :

لم تؤد هذه الخلافات بين مصالح الدول الأطلنطية الثلاث إلا إلى مناقشات دبلوماسية وفى ثلاث مرات فقط ، فى سنة ١٨١٧ ، وفى سنة ١٨١٨ ، وفى سنة ١٨٢٣ ، زادت أهمية هذا الموضوع بالنسبة للعلاقات الدولية ، حينما ظهرت نيات التدخل فى صالح إسبانيا ؛ ورغم ذلك فإنها لم تؤد إلى خطر الصدام المسلح بين الدول العظمى .

كانت المشروعات الأولى ، التى تساند مسألة الإحتفاظ بالسيطرة الإسبانية ، قد جاءت من روسيا . ووضعت هذه السياسة إبتداء من نهاية سنة ١٨١٧ ، حينما إقترح المستشار نسلرود *Nesselrode* ، فى مذكرة وجهها للحكومة الإنجليزية ، وساطة جماعية للدول لإنهاء ثورة المستعمرات : وكان على الحكومة الاسبانية أن تتعهد ، نظير ذلك ، بأن تقيم فى ممتلكاتها الأمريكية نظامادستوريا وبأن تفتح السوق للتجارة الخارجية . ولم يكن هناك تفكير فى فرض هذا المشروع بالقوة : فعلى الدول أن تمارس « الضغط الإقتصادى » على « المتمردين » .

والمحاولة الثانية ، التى بدأت فى صيف سنة ١٨١٨ ، والتى نوقشت فى نوفمبر فى أثناء مؤتمر إكس لاشابيل ، أشركت السياسة الفرنسية مع السياسة الروسية ولكن فى أى إتجاه ؟ لقد ظهر أن الدوق دى ريشيليه قد إنضم إقتراح القيصر الذى كان يرغب فى رؤية الدول تقوم بوساطة بين إسبانيا ومستعمراتها . ولم يكن يفكر فى إعادة إقامة السيادة الإسبانية ، ولكن فى إنشاء دول ملكية يحكمها أمراء إسبانيون . فما الذى يمكن القيام به فى حالة قبول الحكومة الإسبانية لهذه الوساطة ، ورفض المستعمرات لها ؟ كتب ريشيليه أن المسألة لم تكن تعنى أبدا « إستخدام القوة » ضد الثائرين : « فهو أمر » من المستحيل إعلانه » وقد يمكننا أن نفكر فى أنهم قد يصلوا إلى ذلك بعد بدء العملية . ولكنه نصح الحكومة

الإسبانية رسمياً بألا تثير هذه الإمكانية ، إذ أنه كان يعتقد (وتشهد على ذلك خطاباته الشخصية إلى السفير فى لندن) أن الحكومة الإنجليزية لن توافق أبداً على إستخدام وسائل العقوبات ضد الثوار . ولذلك فإن هذه المحاولة كانت ضعيفه ؛ وبقيت بالتالى بدون نتيجة إذ أنها إصطدمت بمعارضة بريطانيا العظمى كما أن ملك إسبانيا كان يعتقد حتى ذلك الوقت فى أنه قادر على اعادة غزو مستعمراته وكان يرفض فكرة الوساطة .

وأخذت المسألة بعداً أكثر خطراً ، فى سنة ١٨٢٣ ، حين ظهر أن ڤييل كان يفكر فى تدخل مسلح فرنسى . وتعرض هذا المشروع لحملة دبلوماسية مشتركة ، أعطت فيها بريطانيا العظمى والولايات المتحدة « ضربة قاضية » للسياسة الفرنسية هناك ، بمجهودات متوازية ، ولكن منفصلة .

ومن هذه المجهودات بقيت واحدة سرية ، وهى المتعلقة بالحكومة الإنجليزية أما الثانية فكانت علنية : وتتمثل فى إعلان « مبدأ — مونرو » . فما هى العلاقات التى يمكن إقامتها بين هذين العملين !

كان التفكير الأول لكاننج هو أن يمنح وفاقا للولايات المتحدة : فاقترح أن ينشر تصريحا مشتركا تعلن فيه الحكومتان رغبتهما فى وقف مشروعات التدخل الفرنسية . ووافق رش *Rush* ، سفير الولايات المتحدة فى لندن ، على هذا المبدأ ؛ ولكنه طلب أن تقوم الحكومة الانجليزية — وقبل أن ينتظر رد حكومته — بقبول الإعتراف بالدول الجديدة ، مع النظام الذى كانوا قد أقاموه بالفعل ؛ أى النظام الجمهورى . ولم يكن كاننج يرغب فى قبول هذا الشرط : فكان يخشى من ألا يوافق الملك وزملاؤه فى الوزارة على ذلك ، وكانوا يرون أن الوقت لم يحن بعد لمنح هذا الإعتراف ؛ وكان يفضل كذلك الإحتفاظ ببعض الفرص ، التى يمكن للحل الملكى أن يحصل عليها .

وأمام الصعوبة التى ظهرت فى طريق الوفاق مع الولايات المتحدة ، قام

كانتج ، وحده ، بإرسال تحذيره للحكومة الفرنسية . وأعلن للسفير بوليقياك *Polignac* ، فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٢٣ ، أن تدخل دولة أجنبية ، بالقوة أو بالتهديد ، فى مشروعات إسبانيا ضد مستعمراتها ، سيدفع بريطانيا العظمى إلى أن تعترف فى التو بإستقلال هذه المستعمرات . وأسرع بولينياك وأكد أن الحكومة الفرنسية لاتفكر فى إستخدام القوة . وعمل كانتج محضراً ، بهذه المحادثة ، وافق عليه قبيل دون كبير صعوبة ، فى ١٤ أكتوبر . وماتت رغبة فرنسا فى التدخل ولكن كانتج أسرع بتوصيل هذه المذكرة إلى الولايات المتحدة وإلى الحكومات المؤقتة فى أمريكا الإسبانية ، حتى يظهر بمظهر بطل الاستقلال . وكان هذا نجاحا دبلوماسيا حصل عليه رجل الدولة الانجليزى بثمن قليل .

وفى خلال ذلك الوقت تشاورت حكومة وشنطن ؛ ولكن معلوماتها كانت ناقصة : فكانت قد إستلمت عرضا بتصريح مشترك ، ولكنها كانت لاتعلم حتى ذلك الوقت أن كانتج قد صمم على العمل بمفرده . وغم إختلاف وجهات النظر الانجليزية والأمريكية على مسألة النظام السياسى للدول الجديدة ، فإن الرئيس مونرو كان يميل إلى قبول الاقتراح الانجليزى . ولكن آدمز ، سكرتير الدولة لم يكن يقبل أن تظهر الولايات المتحدة بمظهر « التابع » لبريطانيا العظمى . وكان يفضل تصريحا « أمريكيا » على تصريح مشترك . فالمسألة مسألة كرامة بلاشك . ولكنها كانت أيضا مسألة حذر : فكانتج باقتراحه هذه المفاوضة ، ألم تكن لديه نية « فرملة » السياسة الأمريكية والحصول ، مثلا ، على وعد من الولايات المتحدة بعدم إستيلائها على كوبا أو على تكساس ؟ ووجد آدمز بعض الصعوبات حتى يجعل نظريته مقبوله . وتساءل زملاؤه فى الوزارة عما إذا كان من الحكمة إتخاذ موقف رسمى بالعزلة . وستصبح الأخطار جسيمة ، إذا ما أصبحت فرنسا « معتدية » وإذا ما أيدتها دول التحالف المقدس فى ذلك . ورد آدمز بأن المسألة لم تكن تعنى الاشتباك فى حرب : فيمكن للولايات المتحدة

فى حالة الأزمة — أن تعتمد على بريطانيا العظمى التى كانت مصالحها متطابقة مع مصالح هذه الولايات ، والتى كان فى وسع قوتها البحرية أن تكفى لإبطال مفعول محاولة التدخل ففى نفس الوقت الذى تنازل فيه عن قبول الدعوة الانجليزية ، إعتمد عليها لكى يكتب الرساله التى وجهها الرئيس مونرو إلى الكونجرس ، فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٢٣ . وقال مونرو أنه مادامت المستعمرات الاسبانية ، قد أعلنت إستقلالها وحافظت عليه ، ومادامت الولايات المتحدة قد إعترفت بهذا الاستقلال ، فانه ، لايمكننا إلا أن نعتبر كل تدخل من أية دولة أوروبية — يهدف إما إخضاع ، أو ممارسة أى عمل على مستقبلها بأى طريقة أخرى — عبارة عن إظهار إستعداد غير ودى تجاه الولايات المتحدة »

وهكذا أعلن « مبدأ مونرو » ، وحسب قول أحد المؤرخين الإنجليز « تحت غطاء الأسطول الإنجليزى » ولكن خطر التدخل الفرنسى لم يكن قائما بعد ، فى اللحظة التى نشرت فيها هذه الرسالة ، مادام فييل قد وقع على مذكرة بوليفياك . ولذلك فإن التصريح الأمريكى لم يجتذب فى هذه اللحظة أنظار أوربا كثيراً .

هل كان معنى ذلك أنه يمكننا أن ننسب دورا أساسياً للسياسة الإنجليزية فى النتائج الأخيرة ؟ وهل من اللازم أن نعتقد أنه كان فى وسع حرب الإستقلال للمستعمرات الإسبانية أن تأخذ ، بدونها شكلا مختلفا ؟ لكى نعتقد ذلك ، علينا أن نجد الدليل الذى يثبت أن خطة فرنسا للتدخل ، لم تكن مجرد تمنيات . ولا يظهر أن فييل قد فكر فى أن يعطى لإسبانيا مساعدة عسكرية لها قيمتها ، ولم يحاول أن يقوم بأقل مقاومة للضغط الذى مارسه كاننج . ولذلك فإنه لم يكن للمناورات الدبلوماسية إلا أهمية ثانوية . ويثبت السير تشارلزوبستر *Cir Charles K, Webeter* المؤرخ الانجليزى لهذه الفترة أن شعوب أمريكا الاسبانية قد حصلت على إستقلالها بمجهوداتها الشخصية ، أكثر من المعونات الخارجية .

ماهى أبعاد هذا الاستقلال بالنسبة للمستقبل ؟

لم تحتفظ إسبانيا فى أمريكا ، فى سنة ١٨٢٤ ، وفى الوقت الذى أنهت فيه هذه المسألة ، إلا بممتلكاتها الواقعة فى جزر بحر الأنتيل ، والتى كانت كوبا أهمها . وكان المعمرون فى هذه الأراضى ، والتى كانت لمزارع قصب السكر فيها دوراً هاما فى الحياة الاقتصادية للعالم ، قد بقوا مخلصين للوطن الأم ، إذ أنهم كانوا يخشون من ثورة عبيدهم . وعلاوة على قيمتها الاقتصادية ، كان لهذه الجزر موقعا إستراتيجيا هاما : فكانت تتحكم فى الطرق البحرية المؤدية الى برزخ أمريكا الوسطى ، حيث بحثت ، منذ سنة ١٨٢٥ ، امكانية انشاء قناة توصل المحيطين . فهل يمكن لاسبانيا أن تحتفظ بعد ذلك بكوبا لفترة طويلة ؟ لقد ظهر أن فى وسع المكسيك أو كولومبيا أن تستولى عليها . ولكن الولايات المتحدة أعلنت ، فى مارس سنة ١٨٢٦ ، أنها لن تقبل هذا الحل . ولم تكن الولايات المتحدة ترغب ، فى هذا الوقت ، فى فتح مسألة كوبا ، اذ أنه كان فى وسع بريطانيا العظمى — سيدة البحار — أن تتدخل فيها ، ولذلك فإن الولايات المتحدة قد فضلت أن تبقى هذه الجزيرة الكبيرة إسبانية ، حتى اللحظة التى يمكنها فيها أن تنزل اليها ، بدون مخاطر .

وعلى أشلاء الامبراطوريات الاسبانية والبرتغالية تكونت عشرين جمهورية(١) وكان بوليفار *Bolivar* لايشارك ميراندا *Miranda* فى أمله ، فى سنة ١٨١٦ فيما يتعلق بامكانية تكوين الأقاليم الاسبانية فى أمريكا لدولة واحدة كبيرة . وكانت اختلاف الظروف المناخية والاقتصادية ، والاختلاف فى نوع السكان والتقاليد التى أنشأها نظام الاستعمار الاسبانى ، الذى كان قد قسم هذه الأراضى الى « نيابات تملك » ، تعتبر عقبات يصعب التغلب عليها . « من الجنون أن

---

(١) كونت أقاليم أمريكا الوسطى فى أول الأمر دولة واحدة ، ولم تنقسم وتتجزأ إلا بعد ذلك .

نفكر فى توحيد كل الإسبانيين فى أمريكا فى دولة واحدة ، . أليس من اللازم علاوة على ذلك ، أن نحسب حسابا للأطماع الشخصية للرؤساء المحليين للثورة ، كإختلافات بشأن النظام السياسى المقبل ؟ ولذلك فإن التقسيم السياسى كان حقيقة واقعة وثارت مسألتان ، فى سنة ١٨٢٥ . فهل سيكون هناك رابط إتحادى بين هذه الدول الجديدة يمكنه أن يضمن إستمرار السلم فى أمريكا اللاتينية ، ويسمح بالقيام بعمل مشترك فى السياسة الخارجية ؟ وماذا ستكون عليه العلاقات بين هذه الدول وبين الولايات المتحدة فى أمريكا الشمالية ، والتى فرضت نفسها كحامية للإستقلال ، برسالة مونرو ؟ .

كان بوليفار يأمل فى إنشاء رباط إتحادى أو فيدرالى بين الجمهوريات الجديدة : وأعلن ذلك فى مراسلاته منذ يناير سنة ١٨٢٥ . واستعد هذا «المحرر» لأن يلعب دور « المنظم » فى كل أمريكا الجنوبية على الأقل . فتحتفظ هذه الدول بنظمها السياسية الخاصة ؛ ولكنها تعد بعضها بتأييد متبادل فى حالة إعتداء من دولة أخرى ، وتقبل أن تعهد لجهاز مشترك بأمر توجيه العلاقات الخارجية للإتحاد، وكذلك بأمر« الإحتفاظ بالنظام الداخلى» داخل كل جمهورية وفكر بوليفار ، فى نهاية سنة ١٨٢٥ ، فى أن يحتفظ لنفسه داخل هذا النظام بدور « عالمى » ، وهو دور رئيس هذا الإتحاد وكان مؤتمر بنما ، الذى كان عليه أن يجمع ممثلى كل الدول الجديدة ، يهدف فى روحه تمهيد الطريق لمثل هذا الاتحاد وكان يفكر حتى فى دعوة ممثلى حكومة الولايات المتحدة لهذا المؤتمر ، وأن ينشىء تضامنا « لجامعة أمريكية » . وفى واشنطون ، وفى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، أعلن الرئيس الجديد ، آدمز ، والذى كان هو واضع رسالة مونرو ، رغبته فى قبول هذه الدعوه : وكان يأمل فى أن يتمكن الأمريكيون من أن يقيموا بينهم روابط سياسية ، إذ أنه كانت لهم جميعا ، مصالح تختلف عن مصالح إسبانيا .

فهل كانوا يسيرون صوب إنشاء جامعة للدول الإمريكية ، تحت إشراف

الولايات المتحدة ؟ لقد أقلق هذا الأمر كانتج : فكان لا يستطيع أن يوافق على قيام حكومة الإتحاد بترأس « الإتحاد الفيدرالى للأمريكتين » ، وكان يوافق على مجرد إنشاء جامعة بين الدول الجديدة ، إن لزم الأمر . ولكن الواقع أن مشروع بوليفار قد فشل ، على مستوى أمريكا اللاتينية ، كما فشل على مستوى الجامعة الأمريكية . ومنذ إفتتاح مؤتمر بنما عرف « المحرر » أن دول دى لابلاتا وشيلى والمكسيك غير مستعدة لإقامة إتحاد فيدرالى بين الجمهوريات الجديدة . أما الأرجنتين والبرازيل فإنها لم تقم حتى بارسال مندوبين عنها إلى المجلس المنعقد فى بنما . وحينما قبل بوليفار مشروعا أكثر تواضعا ، وهو مشروع إتحاد فى أمريكا الجنوبية تدخل فيه كل من كولومبيا وفنزويلا وبيرو ، فشل من جديد . وفى هذه الأحوال ، هل كان مشروع الجامعة الأمريكية هو كذلك ، قد ولد ميتا ؟ لم يحاول مجلس الشيوخ فى الولايات المتحدة إحيائه : فكان يتردد فى أن تسير على الطريق الذى نصح به الرئيس آدمز ؛ وكانت جمهوريات أمريكا الجنوبية قد قررت تحرير العبيد السود ، الأمر الذى كان يهدد بأن يأخذ شكل العدوى . كما أن مثل هذا الوفاق قد يجبر الولايات المتحدة على أن تتراجع عن سياسة التوسع فى بحر الأنتيل . وحينما وافق مجلس الشيوخ أخيرا على قبول طلبات الرئيس ، كانت الفرصة قد أفلتت : فلم يصل مندوبو الولايات المتحدة إلى بنما ، إلا بعد إنتهاء المؤتمر .

وترك هذا الفشل المزدوج — والذى أسلم الدول الجديدة للإنقسام وللمنافسات ، والذى حدد حدود سياسة الولايات المتحدة — الباب مفتوحا أمام نفوذ أوربا فى أمريكا اللاتينية . وكانت بريطانيا العظمى هى الوحيدة المستعمرة لجنى المكاسب ، مادامت الحكومة الفرنسية لم تكن قد قررت بعد الإعتراف بالجمهوريات الجديدة ، ولم تقدم على ذلك إلا بعد عدة سنوات

وكانت بريطانيا العظمى هى التى تمنح الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية منتجاتها المصنوعة ، والتى كان فى وسعها كذلك أن تمنحهم رؤوس الأموال . ومنذ سنة ١٨٢٥ ، بلغت قيمه التجارة الإنجليزية ٨٠ مليون دولار ، أى ثلاثة أضعاف تجارة الولايات المتحدة .

وهكذا حصلت بريطانيا العظمى ، فى هذه الدول الجديدة ، على تفوق إقتصادى ، إحتفظت به لما يقرب من قرن من الزمان .

الفصل السادس

التغيرات فى البحر المتوسط

كانت مسائل البحر المتوسط تحتل المكان الأول فى العلاقات الدولية بين الدول العظمى أكثر من مشكلات أمريكا اللاتينية .وفى هذه المنطقة ،التى كانت تحتل بريطانيا العظمى فيها مركزا مسيطرا ،نتيجة لتفوقها البحرى ، ولإمتلاكها جبل طارق ومالطة والجزر الإيونية منذ سنة ١٨١٥ ، كانت مجهودات التوسع من جانب فرنسا وروسيا تفتح الباب لإمكانيات جديدة ، نتيجة لأزمة الإمبراطورية العثمانية (١)

١ — استقلال اليونان :

تمثل الثورة اليونانية ضد الحكم التركى كل مظاهر « الحركة القومية » ؛ فهى الإحتجاج التلقائى لشعب بقى أجنبياً عن الإمبراطورية العثمانية ، بلغته وبديانته وبذكرياته التاريخية، وبشعوره وبمصالحه الإقتصادية . وكان المثقفون اليونانيون واعين بتفوق ثقافتهم .وكان الفلاحون يقاسون من نظام ضرائبى يفرض ضرائب معينة على المسيحيين ، ومن نظام زراعى يضع ثلثى الأراضى بين أيدى الملاك الأتراك . وكان تجار الموانى وجزر الأرخبيل ، والذين كونوا ثروات من تجارة شرق البحر المتوسط فى أثناء الحروب النابوليونية ، يشكون من أهواء إدارة ظالمة . وشجع هذا الإحتجاج نشاط « مراكز يونانية » فى القسطنطينيه وفى بوخارست، لعبت دوراً هاماً فى الحياة الإقتصادية ؛ كما شجعه الأهالى اليونانيون فى الجزر الأيونية ، الذين إتصلوا ، تحت الحكم الإنجليزى منذ سنة ١٨١٥ ،

(١) راجع الجزء الأخير من الفصل الأول من هذا الجزء

بالآراء المتحررة ؛ وأيد ذلك جماعات المهاجرين اليونانيين، الذين أقاموا فى باريس وفيينا وتريستا وأوديسا.

وظهرت أولى بشائر الحركة القومية فى الوقت الذى تكفل فيه مؤتمر فيينا بعملية « إعادة بناء » أوربا وكانت جمعية الهيتاريا *Hétairie* السرية قد تكونت فى أوديسا فى سنة ١٨١٤ ، وإتخذت لنفسها هدفا يتمثل فى إعادة الإستقلال اليونانى ، أو على الأقل الحصول على الإستقلال الداخلى للأراضى اليونانية تحت حكم أمير مسيحى . وفى اليوم الذى قام فيه إبسيلانتى *Ypsilanti* بعبور الحدود العثمانية ، فى فبراير سنة ١٨٢١ ، بعد أن كان قد كون فى الأراضى الروسية فرقة من بعض مئات من الرجال، ورغم الفشل السريع لهذا الهجوم ، قال ميترنيخ أنها « بداية لثورة كبيرة » .

وطرحت حركة الإستقلال اليونانى هذه ، والتى إكتسحت السيطرة التركية من المورة فيما بين عامى ١٨٢٢ و ١٨٢٥ ، مسألة مبدأ : ففى هذه اللحظة والتى كانت الدول العظمى القارية فيها ، وخاصة تلك التى رغبت فى الإحتفاظ بمبادىء التحالف المقدس ، ترغب فى معارضة كل مجهود ثورى لأية مجموعة من الأهالى ضد صاحب السيادة « الشرعية » ، بدت هذه الحركة كمظهر جديد للغليان الذى يمتد إلى جزء من أوربا ، وكانت على هذا الأساس ، وفى أعين أنظار أنصار الإحتفاظ بالوضع القائم ، غير مشروعة . ومع ذلك ، فمادام الشعب اليونانى مسيحى ، ويعلن الثورة على حكم إسلامى ، فإنها كانت تلقى عموما كثيرا من العطف الذى لم تحصل عليه الحركات الثورية الأخرى ، وحتى لدى ذلك الجزء من الرأى العام الذى كان أكثر من غيره إصراراً على « المحافظة على النظام » ، وإصررا على إحترام الشرعية ولكن مسألة المبدأ هذه لم تلعب دورا أساسياً فى قرارات الحكومات . وكان رد فعل الدول العظمى خاضعا لتأثير مصالح كل منها : فنجاح حركة إستقلال اليونان تستتبع إضعافاً جديدا للإمبراطورية العثمانية ، وربما تفككها . فهل كانوا يتمنون هذه الإمكانية ؟ .

كانت روسيا ترغب فى نجاح الثورة اليونانية .ولم يكن الدوافع الإقتصادية إلا دوراً ثانوياً للغاية فى توجيه هذه السياسة . حقيقة أن التجار والبحارة اليونانيين كانوا ، قبل سنة ١٨٢١ ، الوكلاء الرئيسيين للتجارة الروسية فى البحر الأسود ؛ وكانوا قد أوقفوا نشاطهم منذ بداية الثورة : فتسبب ذلك فى شل العلاقات التجارية الروسية فى هذه المنطقة . وكان هذا سبباً يدفع حكومة القيصر إلى الرغبة فى الوصول إلى حل سريع لهذا الإصطدام . ولكنه كان من الضرورى ، من ناحية أخرى ، أن يكون هذا الحل مطابقاً للمصالح السياسية للإمبراطورية الروسية ؛ وكان إنتصار اليونانيين يخدم هذه المصالح ، مادامت روسيا ستصبح المستفيد الرئيسى من تفكك الإمبراطورية العثمانية .

وكانت الإمكانيات خطيرة بالنسبة للنمسا ، التى لم تكن تقدر على التخلى عن البلقان للنفوذ الروسى . وكانت مقلقة كذلك بالنسبة لبريطانيا العظمى ، التى خشيت من أن يتزعزع سريعاً تفوقها فى البحر المتوسط ، والتى كانت تخشى من تغلغل روسى فى مناطق الشرق الأوسط ، وبالتالى من تهديد أمن الهند . ومع ذلك فقد كان فى وسع بريطانيا العظمى أن تتعود على إضعاف الإمبراطورية العثمانيـة ، إذا ما تمكنت من أن تضمن نفوذاً مسيطراً على اليونان المستقلة . ولذلك فإن المصالح الانجليزية لم تكن تتفق فى كل النقط مع مصالح النمسا .

وكانت هذه الإمكانيات أقل خطراً بالنسبة لفرنسا ، مادامت الوضعية الإقليمية لأوربا قد تقررت سواء بدونها أو ضدها ، وما دام تفكك الامبراطورية العثمانية قد يفتح الطريق لإجراء تعديلات إقليمية ، ولنظام من التعويضات بين الدول العظمى ، يمكن المنهزمين فى سنة ١٨١٥ من الحصول على فرص مواتية ، تسمح بإعادة النظر جزئياً فى المعاهدات .

ولذلك فإن المسألة اليونانية لم تكن هى بذاتها ، ومن طبيعتها ، أن تؤدى إلى صعوبات دولية خطيرة ؛ بل كان ذلك مرتبطا بنتائجها الممكنة والمتوقعة ،

بالنسبة لمستقبل الامبراطورية العثمانية وكان السلطان يعلم ذلك ؛ وكان يحسب — في مقاومته للحركة اليونانية — أن الدول العظمى لن تجرؤ على إتخاذ إجراءات قد تصل إلى تهديد وجود إمبراطوريته ، وأنه إذا ما قامت احدى هذه الدول بالتفكير في ذلك ، فإنها ستصطدم بمقاومة الآخرين . واستند الى الخلافات بين روسيا والنمسا وانجلترا ، والى الرغبة التي قد تكون موجودة لديهم ، لعدم ترك المسألة اليونانية تؤدي إلى حرب عامة .

وبقيت المسألة اليونانية فرصة للمناورات لمدة تزيد على ثماني سنوات ، ورغم اتساع الحركة المؤيدة للهيلينيين ، والتي ظهرت في روسيا وفي فرنسا وفي انجلترا فإن مصالح الثوار ظلت بدون ثقل كبير . وكانت الدوافع الروسية هي التي أثرت في تطور الأزمة ، وهي التي قررت ردود الفعل من الدول الأخرى . فما هو الإتجاه العام لهذا العمل الدبلوماسي المعقد ؟

لم تكن السياسة الروسية ، حتى سنة ١٨٢٥ ، أو حتى موت اسكندر الاول ، ترغب في ارتباطات محددة . ورغم أنها هددت الحكومة العثمانية بالتدخل ، استناداً الى معاهدة قاينارجي ، فلم يظهر أنها كانت تفكر فعلا في البدء في العمل . وكان هذا الحذر ضروريا ، خاصة وأن انجلترا والنمسا أعلنتا ، في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٢١ ، تصميمها على معارضة التدخل الروسي . فهل كان في وسع القيصر أن يحصل على تعضيد فرنسا ، لكي يتغلب وينتصر على هذه المقاومة ؟ لقد فكر في ذلك ، منذ شهر يوليو سنة ١٨٢١ ، وأشار إلى الإمكانيات التي يمكن أن يفتحها انهيار الامبراطورية العثمانية أمام السياسة الفرنسية . ولكن فييل لم يترك نفسه يسير وراء اغراء هذه المشروعات الخاطرة . ولذلك فإن الحكومة الروسية اكتفت بمحاولة لتنظيم عمل دبلوماسي جماعي واقترح مشروعها ، الذي تقدمت به في شهر يناير سنة ١٨٢٤ بدلا من تكوين دولة يونانية مستقلة ، تكوين ثلاث إمارات يونانية ، يعين عليها حكام يونانيون رغم بقائها تحت السيادة

التركية : أى بالاختصار ، وضعية إستقلال داخلى . ورأى اليونانيون أن هذا المشروع غير كاف ، ورفضه الأتراك من جانبهم . وحينما أبعدت كل من النمسا وبريطانيا هذا المشروع ، لم يصر عليه القيصر ، وأعلن فى فبراير سنة ١٨٢٥ أنه لا يرغب فى « الانفصال عن أوربا » وأنه لن يحارب تركيا « إلا اذا ما أرغموه على ذلك تماما » .

وعندئذ بدأت الحكومة العثمانية إعادة غزو المورة ، بمساعدة أسطول وجيش تابعها ، والى مصر . وفى أقل من أربعة أشهر تقطعت أنفاس اليونانيين وقام رؤساؤهم بطلب المدد من إنجلترا ، بعد أن خابت آمالهم فى سياسة القيصر إسكندر الحذرة . وعرضوا ، فى ٢٦ يوليو سنة ١٨٢٥ ، أن يضعوا « الوجود السياسى » للأمة اليونانية « تحت الحماية التامة لبريطانيا العظمى » . ولكن كاننج رفض إعطاء هذا التأييد ولاشك أنه كان فى وسع بريطانيا أن تحصل على مزايا إقتصادية وإستراتيجية ، إذا ما اتحدت مع اليونانيين ؛ ولكن إقامة محمية إنجليزية فى المورة قد تتسبب بكل سهولة فى تدخل عسكرى روسى فى البلقان . ومادامت السياسة الإنجليزية كانت ترغب فى أن تتحاشى إنهيار الإمبراطورية العثمانية ، فكان عليها أن تضحى بالمصالح القريبة التى تعرض نفسها عليها . ولذلك فقد ظهر أن مصير الحركة القومية اليونانية سينتهى سريعاً بالإخماد .

وكان موت إسكندر الأول ، فى ديسمبر سنة ١٨٢٥ ، هو الذى أعاد إثارة الأزمة على النطاق الدولى . وظهر القيصر الجديد ، نيقولا الأول ، على أنه مصمم على مواجهة الأخطار التى كان سلفه قد تراجع أمامها . ولكنه لم يضع المسألة اليونانية فى المكان الأول . وفى إنذاره الذى وجهه إلى الباب العالى ، فى ١٧ مارس سنة ١٨٢٦ ، لم يتحدث إلا عن إمارات الدانوب ، أى عن مسألة لا تمس مصالح بريطانيا العظمى فى البحر المتوسط بطريق مباشر . ورغم ذلك ، فقد

ظهر أن الحرب الروسية التركية أصبحت تمثل تهديداً قريبا ، وأن هذا التهديد يفتح الباب لإمكانيات خطيرة .

وكيفت السياسة الإنجليزية نفسها سريعاً مع هذا الموقف الجديد . وكان كاننج قد أكد « تصميمه على المحافظة على الإمبراطورية العثمانية » ، مادام يعتقد أن فى وسعه القيام بذلك دون الإلتجاء إلى حرب عامة . وكان فى وسعه ، بدون شك، أن يفكر فى تحالف مع النمسا أمام هذا الخطر الذى تأكد الآن ؛ ولكن هذا التحالف كان سيجبر بريطانيا العظمى على تعضيد سياسة النمسا فى ألمانيا وفى إيطاليا وكانت بريطانيا لاتقبل هذه الإمكانية . ولذلك فإنه وجد من الأفضل أن يبحث عن إتفاق مع القيصر ، لكى « يفرمل » السياسة الروسية . وبالإختصار فإنه قد اشترك فى اللعبة .

وانتهت المفاوضات الإنجليزية الروسية ، والتى قامت بها بعثة ويلنجتون ، بالتوقيع على بروتوكول ٤ أبريل سنة ١٨٢٦ ؛ فتقوم بريطانيا العظمى بدور الوسيط بين الحكومة العثمانية والثوار اليونان ، وتوافق روسيا على هذه العملية وتؤيدها . وكان الهدف هو أن يحصلوا لليونان على وضعية إستقلال ذاتى وتصبح هذه الدولة ، التابعة للإمبراطورية العثمانية ، تحت حكم وادارة اليونانيين الذين سيوافق الباب العالى على ترشيحهم .

وهكذا كانت السياسة الإنجليزية تأمل فى أن تكون قد حدت من المطامع الروسية ؛ وكانت لاتعارض العمل التى كانت روسيا ترغب فى القيام به فى مسألة إمارات الدانوب ، ولكنها كانت تحاول ألا يمد القيصر يده صوب اليونان . وكتب كاننج يقول أنه من اللازم « عزل المسألة اليونانية ، والحصول من روسيا على تعهد بعدم أخذ أى شىء من عملية التقسيم » .

وحاولت الحكومة العثمانية أن تفرق بين خصومها . وأرضت روسيا فى مسألة إمارات الدانوب ، فى ٧ أكتوبر سنة ١٨٢٦ ، بإتفاقية آكرمان، ولكنها

عارضت ورفضت فى إقتراح الوساطة فى المسأله اليونانية . وكانت مناورة فاشلة فقررت الحكومات الإنجليزيةوالروسية ، بمعاهدةلندن ، فى ٦ يوليو سنة١٨٢٧ والتى إنضمت إليها فرنسا ، فرض التوقيع على هدنةعلى الأتراك وعلى اليونانيين وعن طريق عملية الحصار . وكان هذا يعنى منع القوات المصرية التركية من إتمام إنتصارها . ولكن هذا العمل كان يفتح الطريق لإمكانيات مواتية أمام السياسة الإنجليزية ، مادام من عمل الأسطول البحرى . وأصبحت عملية محاصرة المورة « مظاهرة بحرية » ، نتيجة لأعمال أمراء البحر ، وقعت فى نفس المكان الذى تجمع فيه أسطول ابراهيم باشا فى خليج ناڤارين ؛ وتطورت « المظاهرة »، يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٢٧ ، الى معركة أغرق فيها هذا الأسطول . وأصبح الجيش المصرى مشلولا بعد أن قطعت خطوط مواصلاته عن قواعده .

وهكذا تطورت « الوساطة السلمية » الى تدخل مسلح ، موجه ضد الحكومة العثمانية وكان هذا هوالخلاص بالنسبةلليونانيين . ولكن النتائج كانت خطيرةفى العلاقات بين الدول العظمى — حقيقة أن الحكومة الروسية قد رحبت برؤية السلطان ينشر نداءاً « للجهاد » اذ أن هذا سيعطيها الفرصة لتدخل جيوشها فى الأراضى العثمانية ، ولكن الحكومة الإنجليزية رأت علىالعكس من ذلك ، وفى اللحظة التى فقدت فيها كاننج (توفى يوم ٨ أغسطس) ، تفتحالإمكانياتالتى حاولت كل سياستها إبعادها ، والتهديد بخطر حرب يمكنها أن تنتهى بإنهيار الإمبراطورية العثمانية ، وكان من الطبيعى أن تصف الرسالة الملكية للبرلمان انتصار ناڤارين بأنه « حادثة مؤسفة » .

وحينما أعلنت روسيا الحرب على تركيا ، فى ربيع سنة ١٨٢٨ ، عادت إمكانياتالصدامالإنجليزى الروسى إلى الظهور من جديد ؛ وفى اللحظةالتى توغلت فيها قوات القيصر فى الأراضى العثمانية ، تدعمت الأساطيل الإنجليزية فى البحر المتوسط ، حتى تتمكن من حماية القسطنطينية ضد هذا التهديد . ولكن ، هل

كان هذا التبرير خطيراً ؟ كانت الوزارة الإنجليزية مشغولة بالمصاعب الداخلية ، التى تفرض عليها ألا تصل إلى أبعد مدى . وخابت آمال القيصر من بطء عمليات جيشه ، وكان لايسيطر على مجموع قواته ، إذ أن روسيا كانت منذ سنة ١٨٢٦ فى حرب مع الفرس ، ولم تكن السياسة الإنجليزية فى طهران بعيدة عن هذا الإصطدام ؛ وكان ضعف وسائله العسكرية يجبره على الحذر . ولم تكن الحكومة الفرنسية تجد صعوبة فى قبول حل وسط ، وخاصة بعد إبعاد الملكيين المتطرفين عن السلطة، ولو مؤقتا . كان مشروع لافيرونيه *La Ferronnays* وزير الخارجية فى الوزارة التى أشرف عليها مارتينياك *Martignac* يقترح على بريطانيا العظمى أن تترك لروسيا حرية العمل فى منطقة الدانوب ، ولكن بشرط إجبارها على التخلى عن المسألة اليونانية ؛ وكان يكفى إرسال حملة فرنسية إنجليزية لإجبار القوات المصرية على إخلاء المورة . وهكذا سيصبح لفرنسا ولبريطانيا العظمى دوراً رئيسيا فى تسوية المسألة اليونانية ، وسيقومان بعمل توازن مع العمل الذى قامت به روسيا فى البلقان . وإذا كان القيصر قد وافق ، فى يوليو سنة ١٨٢٨ ، على هذه الإقتراحات ، فإن هذا كان هو الدليل على أنه لم يكن يشعر بقدرته على فرض رغباته .

وفى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٢٨ ، وبعد أن قام إبراهيم بإخلاء المورة دون أن ينتظر وصول الحملة ، قرر مؤتمر سفراء الدول الثلاث المجتمع فى بوروس *Poros* تكوين دولة يونانية ، يكون أميرها وراثيا ، وتدفع جزية للسلطان ؛ كما حدد الحدود الشمالية لهذه الدولة ، من خليج آرتا إلى خليج فولو . وأكدت الحكومات الثلاث إتفاقها على هذه الأسس ببروتوكول ٢٢ مارس سنة ١٨٢٩ . ولكن الوزارة الإنجليزية رفضت أن تستمر ، حينما تطلب الأمر فرض قبول هذا البروتوكول على الباب العالى بإنذار ، وربما عاد ذلك إلى أنها كانت لاترضى عن رؤية الدولة اليونانية المستقبلة تمتلك الساحل الذى يواجه الجزر الإيونية ؛ أى

القاعدة البحرية الإنجليزية ، فما هى نتائج هذا الإعتراض ؟ كان هذا يعنى ، فى نهاية الأمر ، إعطاء الفرصة للقوات الروسية لكى تعمل بمفردها ؛ وتركت السياسة الإنجليزية القيصر يقوم بدور « حامى » القضية اليونانية .

ولقد قبلت الحكومة الفرنسية القيام بدور إيجابى فى تسوية هذه المسألة ، مادامت عملية المورة ، التى كانت قد رسمت كحملة إنجليزية فرنسية ، قد تمت بالفعل بقوات فرنسا وحدها وكانت الإمكانيات المطروحة أمام السياسة العامة تهمها أكثر من مصير اليونان بكثير . ألم يكن من مصلحتها أن تنسحب من مصاحبة بريطانيا العظمى ، وتبحث عن التحالف الروسى ؟ وكان لافيرونيه قد قام بمبادأة فى هذا الإتجاه ، أثناء مؤتمر بوروس . وتأكد هذا الإتجاه بعد عودة الملكيين المتطرفين إلى السلطة . وحينما هدد الجيش الروسى القسطنطينية ، فى أوائل سبتمبر سنة ١٨٢٩ ، فكر الوزير بولينياك *Polignac* فى مشروع كان بوالكونت *Bois - le - Comte* ، مدير الشئون السياسية قد وضعه ، وهو مشروع لتقسيم الإمبراطورية العثمانية ، ممتزجا بتعديلات إقليمية فى أوربا الوسطى وفى منطقة الراين . وكانت اليونان ستمتد حتى القسطنطينية ، وستحصل على مملكة الأراضى المنخفضة كلك لها ؛ وتأخذ روسيا الأفلاق والبغدان وجزء من آسيا الصغرى ؛ وتحصل النمسا على الصرب والبوسنه . وستقتسم مملكة الأراضى المنخفضة بين بروسيا ، التى ستأخذ القسم الهولندى ، وفرنسا التى ستأخذ الجزء البلجيكى وستضم بروسيا مملكة ساكس ، ولكنها ستترك أراضيها على الضفة اليسرى للراين لكى تكون دولة تخوم تحت سيادة ملك ساكس السابق . أما بريطانيا العظمى فإنها ستحصل على المستعمرات الهولندية . وكان بولينياك يرغب فى أن يكون هو الرجل الذى أعاد النظر فى معاهدات سنة ١٨١٥ : وكان يأمل فى أن يمحو الجنود « البروسية » من معاهدات باريس ، ويحسب حساب المكاسب التى ستعود بها هذه العملية على نفوذ الأسرة الحاكمة . ولكن ، ماهى إمكانيات النجاح أمام

هذه المحاولة التى لاتوافق عليها بروسيا ولا إنجلترا ؟ كان تعضيد روسيا هو الوحيد الذى يعطى ثقلا لهذا المشروع المغامر ولكن ، ماهى المصالح التى سيحصل عليها القيصر من إعطائه البوسفور والدردنيل لدولة ناشئة ، بدلا من تركها فى أيدى تركيا المنهارة ؟ وسينهار هـذا « المشروع العظيم » من أول عمليات جس النبض الدبلوماسية .

والواقع أن مستشارى القيصر رأوا أخطار هـذه المغامرة . ووصلوا إلى التفكير فى أن « الإحتفاظ » بالإمبراطورية العثمانية ، له من المزايا أكثر مما له من المساوىء . وكدولة ضعيفة ،وستبقى دائماضعيفة ، إذ أنها ستكون دائمامهددة بثورات رعاياها المسيحيين ، ستميل هذه الامبراطورية إلى التراجع أمام ضغط السياسة الروسية . وعلى العكس من ذلك فإن « نظاماً جديداً » ، أى التقسيم ، سيضع روسيا فى مواجهة « أعداء خطرين » . ولذلك فإن القيصر سيوقف السفير الفرنسى ، حينما يبدأ فى شرح مشروع بوالكونت له ، ومن الكلمات الأولى .

وسويت المسألة اليونانية بمعاهدة أدرنة ، فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٢٩ ، وطبقاً لشروط بروتوكول ٢٢ مارس ؛ أى طبقاً لتسوية الحل الوسط ، الذى كانت السياسة الإنجليزية قد تقدمت به . ولكنه كان حلا ناقصاً ، وسيكتمل بمنح الإستقلال منذ فبراير سنة ١٨٣٠ . ولكن روسيا حصلت على مزايا هامة فى ميادين أخرى تتمثل فى نزع سلاح الضفة اليمنى للدانوب ، وفى إنشاء « حكومة قومية » فى إمارات الأفلاق والبغدان ، ستبقى نظرياً خاضعة للإمبراطورية العثمانية ، ولكنها ستوضع تحت « ضمانة » ، أى إشراف روسى ، وفى التنازل عن ميناء بوتى على البحر الأسود ، وفى حرية التجارة فى الامبراطورية العثمانية ، وفى الحق فى حرية مرور السفن التجارية الروسية فى المضايق .

وبالإختصار ، فإن أى من روسيا أو بريطانيا العظمى أو فرنسا لم تستمر على سياسة موحدة ، فى خلال هـذه الأزمة الطويلة ، بل كانت سياسة كل منهم.

مهتزة . كما أن القوتين المتعاديتين الكبيرتين ، روسيا وانجلترا ، قد تراجعتا أمام التهديد بخطر حرب عامة ، حقيقة أنه كان فى وسع بريطانيا العظمى أن تهنىء نفسها بأنها قد تحاشت الأشد خطراً من ذلك ، أى تفكك وانهيار الإمبراطورية العثمانية . ولكنها كانت تعلم بالإمكانيات التى تعطيها هذه المعاهدة للسياسة الروسية فى المستقبل .

٢ — غرب البحر المتوسط :

كان التغيير الوحيد الذى وقع فى الجزء الغربى من البحر المتوسط ، هو فرض السيطرة الفرنسية على الجزائر ، فيما بين عامى ١٨٣٠ و ١٨٣٧ . وكان فى وسع ذلك أن يغير « الإشراف » على الطرق البحرية . ولذلك فإن العملية الجزائرية قد ارتبطت بمسألة القواعد البحرية فى المناطق المجاورة ، وخاصة على السواحل الشرقية لإسبانيا .

وفى هذه المسألة الجزائرية ، تستلفت ظاهرتان الإنتباه : هما بطء القرارات الفرنسية ، وتسليم بريطانيا العظمى .

ولم تتحدد المشروعات الفرنسية إلا بعد عمل مجسات طويلة الأمد وفى أول الأمر ، وحينما قررت حكومة شارل العاشر — مستندة إلى ضرورة إنهاء حركة القرصنة المغربية — أن تقوم « بحملة تأديبية » ضد الجزائر ، كانت أسباب السياسة الداخلية عموماً هى التى تدفعها إلى الحركة ؛ فكانت وزارة بوليناك ، مع الصدام الذى واجهها فى مجلس النواب ، فى سنة ١٨٣٠ ، تعتقد أن النجاح الخارجى سيعطى نفوذاً مواتياً على جمهور المنتخبين ، وسيسمح بتجميع كل هؤلاء الذين أخذوا على الملكية العائدة ، منذ سنة ١٨١٥ سياستها الجامدة فى الخارج ، وانضمامهم حول العرش . ولكن الواقع أن إعلان هذا القرار لم يهدىء من العواطف السياسية ، بل إنها تحكم فى المواقف التى اتخذتها الأحزاب حيال حملة الجزائر ؛ ولذلك فإن آمال الحكومة قد خابت . كما أن التطلعات الإقتصادية لم تلعب فى هذه

الحالة إلا دوراً ثانوياً . وكانت أوساط رجال الأعمال في مرسيليا وحدها هي التي أيدت هذا المشروع بوضوح ، ولكنها لم تستند إلى حجج غير ضرورة ضمان أمن الملاحة في البحر المتوسط ضد قراصنة الداي ؛ ولذلك فإنه لايظهر أنهم قد فكروا في أن الإستيلاء على الجزائر سيكون فاتحة لمشروع إستعماري ورغم ذلك فإن رجال الإقتصاد كانوا قد فكروا في هذه الإمكانيات الإستعمارية ، ولكنهم كانوا وباستثناء سيسموندي ، متفقين على أن الإحتلال الدائم سيكون بغير فائدة، إذ أن الجزائر لاتوجد فيها أراضي « خالية » أو أيدي عاملة يمكن إستخدامها ، ولاتصلح لمحاصيل « المستعمرات » . وبالإختصار فإن أحداً لم يشك في أهمية المشروع الذي بدأته فرنسا . ولكن من اللازم ألا تقتصر على هذه المظاهر . وفكر البعض ، في الأوساط القريبة من الحكومة ، وخاصة في أركان حرب البحرية ، في أن حملة الجزائر ستفتح بلاشك الطريق لتوسع فرنسي في البحر المتوسط ؛ ولكنهم تحاشوا إعلان ذلك ، خاصة وأن هذه الإمكانيات كانت غير محددة .

وشهدت مشاورات مجلس الوزراء ، في ٢٩ مايو و٢٣ يونيو سنة ١٨٣٠ ، هذا التردد . وكان بوليناك يفكر — حين عرض على المجلس الحلول الممكنة — في أنها كانت تشتمل على الإحتلال الدائم وعلى الإستعمار ، ولكنه أضاف أن الغزو سيكون صعبا ، ويمكنه أن يتسبب في صعوبات ضخمة مع إنجلترا . وكان الوزراء ، في غالبيتهم ، معادين لإمكانية تظهر لهم في شكل مخاطرة ، أما الملك فإنه كان يؤجل كل قرار خاص بالمستقبل ، حتى بعد الإستيلاء على مدينة الجزائر .

وقررت حكومة يوليو الإحتفاظ بإحتلال الجزائر ، رغم أن أولئك الذين كانوا قد أوصلوها إلى الحكم كانوا ، كلهم تقريبا ، من أعداء ومعارضي هذه الحملة ولم يكن ذلك أمراً مثيراً للدهشة ؛ فالأحرار الذين حاربوا بوليناك ، كانوا

معادين للمشروع الذى كان فى وسعه تدعيم النظام السياسى الذى يكرهونه ؛ وبمجرد إختفاء هذا النظام ، إعتقد نفس هؤلاء الرجال أن التخلى عن النتائج التى وصلوا إليها سيكون خطيراً على كرامة ملكية أورليان . فهل كان إحتلال الجزائر يعنى هدفاً أكثر إتساعا فى تفكير الحكومة ؟ نعم ، وبلاشك . ذلك أن التعليمات التى أعطيت ، فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٣٠ ، إلى الجنرال كلوزيل ذكرت النية لإنشاء « مستعمرة هامة » على الأقل فى المناطق القريبة من المدينة ؛ واعتقد لوى فيليب أن لفرنسا « مصلحة سريعة فى تقليل تفوق إنجلترا » فى البحر المتوسط ولكن المسألة لم تكن تعنى ، فى ذلك الوقت ، غزو الأقاليم الداخلية ، خاصة وأن خطر الإصطدام الأوربى حول المسألة البلجيكية كان يجبره على أن يعيد إلى فرنسا جزءاً من حملته ؛ كما أن أغلبية مجلس النواب كانت معادية لسياسة إستعمار الجزائر إذ أنها كانت ستجبرها على دفع تكاليف ومواجهة أخطار ، ومن أمل فى أرباح سريعة . ولم يصل التفكير فى مد الإحتلال ، وحتى فى إقامة السيطرة الفرنسية ، على كل « نيابة الجزائر » إلا فى يونيو سنة ١٨٣١ ، ومع الوزير كازيمير بيرييه؛ هذا علاوة على أنه لم يعلن نياته . وامتد هذا التردد ؛ ففى سنة ١٨٣٤ ، أعلنت لجنة التحقيق التى شكلتها الحكومة أنها تؤيد الإحتفاظ بالإحتلال ، ولكن على أساس تحديده ببعض النقط على الساحل . وفى سنة ١٨٣٦ أعلنت الحكومة أن الإحتلال الجزئى للمنطقة الساحلية غير ممكن ، وأنها تقبل مبدأ السيطرة الفعلية على الأراضى الداخلية . وكان الإستيلاء على قسطنطينة ، فى سنة ١٨٣٧ ، هو الخطوة الهامة الأولى فى برنامج الغزو .

سبع سنوات من جس النبض . فهل يكفى تردد الرأى البرلمانى ، وعدم الاستقرار الوزارى لشرح هذا البطء ؟ من اللازم أيضاً عمل حساب للموقف الدولى كانت حكومة لوى فيليب محتاجة إلى المحافظة على وفاق مع إنجلترا ، مادامت الإضطرابات الأوربية التالية للحركات الثورية ، فى سنة ١٨٣٠ ، لم

تخمد بعد ؛ ولم تكن اللحظة مواتية للقيام بسياسة قد تهدد المصالح الانجليزية فى المسألة الجزائرية .

ولكن ، لماذا ترضى بريطانيا العظمى بترك فرنسا تحصل على هذه المواقع فى غرب البحر المتوسط ؟ هذه هى المسألة الرئيسية .

كانت الوزارة الإنجليزية قد خشيت ، منذ أول المشروع ، فى فبراير سنة ١٨٣٠ من أن ترى « الحملة التأديبية » تنتهى بعملية إستيلاء . « ستجدون أنفسكم مجرورين إلى أبعد بكثير مما قمتم بإعلانه ، وهذا لا يوافقنا » وأضافت إلى ذلك أن إنشاء دولة « متحدة مع فرنسا » على الساحل الإفريقى يمكنه أن « يهدم » نفوذ وتجارة إنجلترا فى البحر المتوسط. وكان هذا يعنى أنها قد حاولت أن تحصل من بولينياك على وعد بعدم إقامة النفوذ الفرنسى فى الجزائر، وذهبت إلى حد التلميح بخطر صدام مسلح ، ولكى تحاول منع هذه الإمكانية . ولكن بولينياك لم يتراجع ، واكتفى بأن يقول بأن فرنسا لن تقيم نظاماً جديداً ، فى حالة « إقالة » حكومة الداى ، إلا بعد أن تتفاهم مع الدول الأخرى . ولكن التهديد الإنجليزى بقى شفهيا ، وربما كان ذلك بسبب عدم تمكن الوزارة البريطانية من التفكير فى إمكانية حرب ، نتيجة للصعوبات الداخلية ، السياسية والإقتصادية ، وربما كان ذلك أيضاً بسبب تفضيلها رؤية « روح الطموح » الفرنسى تجد مجالا لها فى إفريقية .

وكان من طبيعة تردد ملكية يوليو أن يهدىء بريطانيا العظمى . وكان فى وسع الحكومة الإنجليزية أن تعول على أن فرنسا ستقابل فى الجزائر من الصعوبات بشكل يجبر البرلمان — الذى ظهرت معارضته — على أن يتخذ معارضة رسمية لكل مشروع غزو . وعلاوة على ذلك ، ألم يكن من مصلحتها أن ترعى فرنسا ، خاصة وأن تعاونها كان لازماً لها فى الشئون الأوربية ؟ كانت هذه هى العوامل التى تؤيد سياسة الإنتظار . وحينما قامت المعارضة فى مجلس العموم ،

فى سنة ١٨٣٢ و سنة ١٨٣٣ ، بنقد جمود الحكومة فى المسالة الجزائرية ، إكتفى وزير الخارجيه ببعض التصريحات الأفلاطونية .

ولم يكن من الممكن ، فى سنة ١٨٣٦ ، الإحتفاظ بهذه الأوهام ، مادامت الحكومة الفرنسية قد أعلنت نيتها لاحتلال الأراضى الداخلية. ولكن الإحتجاج الإنجليزى كان مرناً . وما أن إصطدم بلمرستون بالمقاومة المحددة ، حتى تراجع: «إننى لا أرغب فى صدام خطير بيننا . ومن الواجب علينا ألا نعطى لجولاتنا من الأهمية أكثر مما لها » والواقع أنه قد علم أن الرأى العام الفرنسى لايمكنه أن يتحمل ترك المشروع . ولذلك فإنه إنتهى ، فى نوفمبر سنة ١٨٣٧ ، بإعلان نفسه مستعداً لقبول « كل الإجراءات » التى ترغب فرنسا فى إتخاذها فى الجزائر « بشرط واحد ، هوأن تبقى الأراضى التونسية والمغربية سليمة » . وحينما عرض الأمير عبد القادر ، فى ربيع سنة ١٨٤٠ ، على بريطانيا العظمى ، ولكى يحصل على تأييدها ، مزايا تجارية ، وربما قاعدة بحرية على الساحل الجزائرى ، كان الرد الإنجليزى سلبياً .

وبالإختصار فإن بريطانيا العظمى قد إشتركت فى العملية . واكتفت بأن أعلنت رغبتها فى أن تحتفظ « بالإشراف » على مضايق صقلية ، وعلى مضايق جبل طارق ؛ أى أن تحتفظ بالتفوق على طريق البحر المتوسط .

ولكن الموقع الذى حصلت عليه فرنسا فى الجزائر أعطى أهمية جديدة للمسألة الاسبانية ، التى أصبحت ميدان تنافس بين بريطانيا العظمى وفرنسا .

وحينما فتح موت فردينـاند السابع ، فى أكتوبر سنة ١٨٣٣ ، أزمة العرش بين دون كارلوس ، شقيق فرديناند ، ومارى كريستين ، الوصية على إبنتها إيزابيلا ، إعتمد المدعى من ناحية على رجال الدين ، ومن ناحية أخرى على وضعية أقاليم الشمال — بسكاى ونافار — وذلك فى الوقت الذى أيد فيه « الدستوريون » مارى كريستين ولذلك فقد كان للحرب الأهلية الاسبانية

مظهراً أوربياً ، مادامت تتصل بالعداء بين الدول المطلقة ، والدول المتحررة .
وأرسل ميترنيخ أسلحة ومعونات لأعوان دون كارلوس ، وقام بلمرستون بنفس الشيء بالنسبة لحكومة الوصية . وفى هذه العملية ، ما هو الدور الذى سيجتذب فرنسا ؟ رغم أن لوى فيليب قد بدأ بتجمعات للقوات قرب الحدود الإسبانية ، فإنه لم يظهر أنه يفكر فى التدخل فى الحرب الأهلية . ورغم ذلك ، فقد إحتفظت الحكومة الإنجليزية بشكوكها . وفى نفس الوقت تطور فى البرتغال موقفاً مشابهاً لما حدث فى إسبانيا ، بالصراع الذى بدأ بين ميجويل ، مدعى الحق فى العرش ، وبين حكومة بيدرو . وهددت هاتان الأزمتان المتوازيتان بالانضمام إلى بعضها مادامت الوصية الاسبانية قد إستعدت لتدخل مسلح فى الدولة المجاورة . وكان هدف السياسة الانجليزية الأول هو طرد « الحكم المطلق » من شبه الجزيرة الأيبيرية فى شخصى كارلوس وميجويل . والحصول على تعاون فرنسا للوصول إلى هذه النتيجة ، واستعدت حكومة لوى فيليب لذلك فى أول الأمر ، بمعاهدة ٢٢ أبريل سنة ١٨٣٤ ، والتى كان هدفها تسوية المسألة البرتغالية ، ثم بإتفاقية ١٨ أغسطس سنة ١٨٣٤ ، التى أقامت وفاقاً بشأن المسألة الاسبانية ؛ فامتنعت فرنسا عن اعطاء المدد لأعوان دون كارلوس ، وقبلت أن تزود بريطانيا العظمى الدستوريين بالأسلحة

ولم يكن هذا « التحالف » ، فى أبريل سنة ١٨٣٤ ، وهذه الاتفاقية ، فى ١٨ أغسطس ، إلا مرحلة قائمة بذاتها فى تطور المسألة الأيبيرية . وكانت المسألة ، قبل كل شيء ، بالنسبة لبلمرستون ، هى رد على مقابلات مونشنجراتز ، واظهاراً لتضامن الدول الغربية فى وجه الدول « الإستبدادية » ولكن المنافسة بين النفوذ الفرنسى والإنجليزى فى إسبانيا ظهرت فى خلال السنوات التالية ، ورغم الإتفاق الواضح : منافسة إقتصادية وسياسية . أما من وجهة النظر

الإقتصادية ، فقد كان موقف بريطانيا العظمى حسناً ، نتيجة لضمانها بيع الأسلحة لحكومة مدريد . وحاولت أن تحصل على مزايا أكثر من ذلك ؛ مثل معاهدة تجارية تعطى للسلع البريطانية حق الدخول إلى ذلك السوق ، الذى ظل حتى ذلك الوقت خاضعاً لنظام حماية قاسية . ولكن هذه المحاولة فشلت ، بسبب مقاومة فرنسا ، وقلق رجال الصناعة الكتلانيين . أما عن المنافسة السياسة ، فإنها قد ظهرت بوضوح ،وخاصة فى سنة ١٨٣٨؛ ذلك أن فرنسا وجهت الوصية صوب الإعتماد على « الدستوريين الا كثر اعتدالا » ، فى الوقت الذى عملت فيه بريطانيا العظمى على أن توصل « التقدميين » إلى السلطة . وحينما تمت هزيمة أعوان كارلوس فى سنة ١٨٣٩ انتصر النفوذ الإنجليزى فى مدريد، حيث أصبح اسبارتيرو *Espartero* رئيس الوزراء ، فى سنة ١٨٤٠ ، يمالىء بريطانيا العظمى علانية ، ويسمح الشركات الإنجليزية بشراء ممتلكات الجمعيات الدينية التى قرر مصادرتها ، وقبل أن يكون الدفع بسندات دين اسبانى ، فقدت كثيراً من قيمتها .

وفى هذا الصراع على النفوذ ، هل كانت الدوافع الرئيسية هى المصالح الاقتصادية أو المصالح السياسية ؟ وهل كانت مجهودات الحكومة الإنجليزية الخاصة بتوصيل « التقدميين » الى السلطة تخضع للرغبة فى الحصول على ما يعادل المزايا المادية ؟ أو علينا أن نعتقد أن النفوذ الإقتصادى سيؤدى الى فتح الطريق أمام النفوذ السياسى ؟ كان أول اتجاه هو اتجاه السفير جورج ڤيليير (لورد كلارندون فيما بعد) . ولكن الأبحاث الأخيرة(١) أثبتت أن الهدف السياسى كان هو الذى يشغل بلمرستون قبل غيره : ففى الوقت الذى يفتح فيه الوجود الفرنسى فى الجزائر امكانيات جديدة فى البحر المتوسط ، يجب ألا تصبح اسبانيا « تابعة » لفرنسا ، ويظهر أن هذه السياسة قد نجحت فى سنة ١٨٤٠ .

٣ — الازمات المصرية :

اجتازت الإمبراطورية العثمانية أزمة جديدة بمجرد تسوية المسالة اليونانية ؛

---

(١) هى أبحاث Sir Charles K. Webster

وستؤثر هذه الأزمة على المراكز التي حصلت عليها الدول الكبرى في شرق البحر المتوسط ، ولفترة ست سنوات . ووجد السلطان نفسه مشتبكاً مع تابعه القوى ، باشا مصر . وأصبحت الإمبراطورية العثمانية مرة جديدة مهددة بالتفكك فكيف يمكن الإبتعاد عن هذا الخطر ؟ .

كان الدور الذى تلعبه مصر في العلاقات الدولية في هذه الفترة — وهي بلاد يصل تعداد سكانها الى ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ نسمة — هو نتيجة للعمل الشخصي ، ولطموح رجل ، هو محمد على وكان هذا التركي من الروميللي ، وتاجر الطابق في قولة ، قد أصبح قائداً لفرقه عثمانية أرسلت الى مصر في فتره حملة بونابرت . وأصبح منذ سنة ١٨٠٦ باشا لمصر ، وكان يتصرف كرئيس لدولة ، رغم كونه تابعا للسلطان . وعمل بطريقة منهجية لمدة عشرين سنة ، لكي يجعل من مصر دولة « حديثة » ، في نفس الوقت الذى عمل فيه على مد الحدود الإقليمية لسلطته داخل نطاق الدولة العثمانية . ولايمكننا فصل هذين المظهرين لما قام به من أعمال إذ أن التغييرات التي فرضها على مصر لم يكن لها هدف سوى اعطائه وسائل « لسياسة القوة » . وحاول أن يقوم بثورة في الزراعة ، وذلك بشق ترع الري ، وبإدخال مزروعات جديدة تخدم محاصيلها عملية التصدير ؛ وبدأ في انشاء صناعة ، مثل نسج القطن وصناعة النيل ؛ وجهز الموانى ، واستدعى الأجانب لتنفيذ هذا البرنامج . آلاف من اليونانيين ، وحفنة من الفرنسيين . وبطبيعة الحال لم يكن من السهل الوصول الى هذه النتائج الا عن طريق عمل حكومة الباشا ، ولكنه وضع عملية تنمية الحياة الإقتصادية في صالحه ، اذ أن الدولة ، والتي كانت المتصرف الوحيد في التجارة الخارجية ، والمالك الوحيد للأراضى ، فرضت على الفلاحين تخطيط الزراعة ، واشترت منهم المحاصيل ، وبالأسعار التي تحددها . وليس هناك من شك في أن هذا النظام المبني على الارغام وعلى الاحتكار قد زاد من بؤس الفلاحين ، ولكنه ضمن للخزانة المصرية الموارد اللازمة لتنظيم

جيش على نظام أوربى ، وأسطول حرب ، بمساعدة بعض المدربين الفرنسيين . وأعطى هذا الجيش وهذا الأسطول لمحمد على الوسائل لكى يقوم ، فى سنة ١٨١٥ ، بإرسال حملة للحجاز ، ويقوم فيما بين عامى ١٨٢٠ و ١٨٢٢ بغزو سودان وادى النيل ، ويحتل كريت وسمحا له بأن يقوم بدور أساسى بالنسبة لمصير الإمبراطورية العثمانية فى مسألة الأزمة اليونانية . ورغم الفشل النهائى لحملة المورة ، فقد كانت هناك ، فى سنة ١٨٣٠ ، « قوة مصرية » تلفت إنتباه الاوربيين . وأقر المراقبون الاجانب بالنتائج التى وصل إليها محمد على : فقد أنشأ دولة قوية « حيث لم يوجد فيما مضى سوى الطغيان والثورة والحرب الأهلية والفوضى المستمرة » ؛ وبذل مجهوداً للإصلاح فشلت فى القيام به بقية أقاليم العالم الإسلامى ، « وقضى على الحواجز والعقبات التى كانت تفصل حتى ذلك الوقت بين المسلمين والمسيحيين » . والحقيقة ـ التى عرفها عدد من الاوربيين النافذى البصر ـ هو أن قطعة العملة كان لها وجهاً آخر . فكان جمهور الشعب المصرى ، أى الفلاحين ، يقاسون من « التفنن فى الإستغلال » ؛ وكانت سيطرة محمد على تستند إلى الاتراك وحدهم ، والذين كانوا يكونون القيادات بالنسبة للإدارة وللجيش ؛ ولكن الأهداف الأساسية بقيت بعيدة المنال ، خاصة وأن هؤلاء الضباط وكبار الموظفين كانوا غالباً بدون كفاءة ؛ وكان كل ما هو « بعيداً عن أعين محمد على » غير مضمون النجاح . وأخيراً فإن موارد الخزانة كانت مهددة بسوء المحصول . وكان خطر الأزمة المالية يهدد دائماً قرارات الحكومة ورغم ذلك فإن مصر قد ظهرت كقوة جديدة فى تلك الإمبراطورية العثمانية المتداعية .

ففيما كان الباشا يرغب فى إستخدام هذه القوة ؟ لم يخف عن أصدقائه الاوربيين أنه كانت فى رأسه مشروعات كبيرة . وكان هدفه الأول هو الحصول على حق وراثة سلطته ، إذ أنه كان قد بلغ إحدى وستين عاما فى سنة ١٨٣٠ ؛ وكان يرغب بطبيعة الحال فى ترك « الدولة » التى أنشأها لإبنه . وكان يرغب كذلك فى أن

يحصل على اعتراف قانونى *de Jure* بالإستقلال الذى حصل عليه بالفعل *de Facto* وكل ذلك مع علمه بضرورة التحرك بحذر فى هذا الميدان ، إذ أنه قد يغضب كبار موظفيه وضباطه الأتراك . ولكنه كان ينظر إلى أبعد من ذلك: ألم يكن فى وسعه بأخذ سوريا من السلطان أن يحول شرق البحر المتوسط إلى « بحيرة مصرية » ؟ وذكر القنصل الفرنسى أنه كان يعتبر نفسه « أمل الحركة الاسلامية » وإذا ماساعدته الظروف ، فما الذى يمنعه من إحتلال مكان السلطان ، ويصبح مجدد الامبراطوريه العثمانية كلها .

وكانت مطامح باشا مصر تطرح مسائل هامة فى ميدان العلاقات الدولية . فهل كان فى وسع دول البحر المتوسط أن ترحب بأن يصبح طريق السويس ـ والذى زاد إستخدامه بحركة التجارة الأوربية صوب الهند وجنوب شرق آسيا رغم مصاعب التفريغ وإعادة الشحن عبر البرزخ ـ يصبح فى أيدى دولة حديثة وقوية ؟ ألم يكن من الأفضل أن يبقى هذا « الباب » من أبواب البحر المتوسط خاضعاً للدولة العثمانية ، التى كانت ضعيفة ؟ ومن ناحية أخرى ، ألم يكن مصير السلطان يهم كل الدول العظمى ؟ كان تفكك الإمبراطورية العثمانية تحت ضربات محمد على يهدد بالوصول إلى تقسيم سيثير بلا شك عداءاً بين الدول العظمى ؛ ولكن إصلاح محمد على لهذه الإمبراطورية كان سيغير كذلك من عوامل السياسة الدولية .

وأمام هذه الإمكانيات ، ما هو موقف الدول الثلاث العظمى ذات المصالح المباشرة ؟

كان لفرنسا نفوذاً قوياً فى مصر الحديثة : فقام ضباطها بتنظيم الجيش ، وأصبح لخبرائها الفنيين دوراً رئيسياً فى الثورة الإقتصادية ، وقامت بعثاتها التعليمية بإنشاء المدارس التى بلغ عدد التلاميذ فيها ٩٠٠٠ تلميذ . وفكرت الحكومة الفرنسية فى الإفادة من هذا الموقف لتدعيم سياستها فى البحر المتوسط ،

إذا ما تمكنت عن طريق إتفاق مع الباشا أن تجد فى مصر نقطة إرتكاز ضد بريطانيا العظمى . ولكنها لم تكن تأمل فى تفكك الإمبراطورية العثمانية ، الذى سيتسبب فى تعقيدات خطيرة .

وكانت بريطانيا العظمى ترغب فى الإحتفاظ بطريق السويس مفتوحاً ، ولكن الحقيقة أنه لم يظهر أى خطر يهدد هذا الأمن . فما الذى يدفع محمد على إلى معارضة نقل البضائع عبر البرزخ ؟ وإستناداً إلى تفوقها البحرى ، ألم تكن بريطانيا العظمى تضمن حماية مواصلاتها فى شرق البحر المتوسط وفى البحر الأحمر ؟ كانت بريطانيا تخشى أكثر من ذلك من إقامة الحكم المصرى فى سوريا ، إذ أنه قد يكون بداية لإمتداد الدولة المصرية صوب الخليج الفارسى ، الأمر الذى سيهدد أمن الهند . وكانت بريطانيا ترغب قبل كل شىء فى « الإحتفاظ » بالإمبراطورية العثمانية التى كانت تمثل حاجزاً ضد التوغل الروسى فى البحر المتوسط وفى الشرق الأدنى ، ولذلك فإنها لم تكن توافق على أن يخسر السلطان جزءاً من أراضيه ، وفى صالح محمد على . ولكن ألن تصبح الدولة العثمانية - إذا فرضنا أن باشا مصر سيحتل مكان السلطان - قوية وجديدة ، وتصبح حاجزاً أكثر فاعلية أمام تطلعات الروس ؟ ربما . والمهم هو أن الحكومة الإنجليزية لم تكن مستعدة للتفكير فى هذا الحل إذ أنه سيكون متعارضاً مع المصالح الإقتصادية لبريطانيا العظمى . وكان السلطان قد منح لإنجلترا معاهدة تجارة فى صالحها ، وأصبحت الإمبراطورية العثمانية سوقاً هامة للصادرات الإنجليزية . ولاحظ القنصل الإنجليزى فى دمشق أن هذه المزايا ستفقد فى حالة قيام محمد على - بعد أن يسيطر على الإمبراطورية - بتطبيق نظامه لإحتكار التجارة الخارجية وبرنامجه الخاص بالتصنيع ، ولذلك فإن كل مشروعات « الإستقلال الإقتصادى » كانت فى تضارب مباشر مع المصالح الإنجليزية .

أما بالنسبة لروسيا فإن مصير الإمبراطورية العثمانية هو الذى كان يهمها

قبل أى شيء آخر . وكانت الأوساط المسيطرة على روسيا قد قررت ، فى سبتمبر سنة ١٨٢٩ ، أن إستمرار حياة هذه الإمبراطورية ، كان له فى ذلك الوقت من المزايا أكثر مما له من المساوىء . ولكنهم كانوا قد قرروا هذه السياسة وهم يأملون فى بقاء سلطة السلطان ضعيفة ، ومهددة بثورات الشعوب المسيحية ، لأن البـاب العالى لن يتمكن بهذه الطريقة من مقاومة الضغط الدبلوماسى الروسى . وكانت إمكانيةرؤية محمد على يجدد هـذه الإمبراطورية المنهارة يهدد مصالح روسيا التى سترى « جاراً قوياً ومنتصراً يأخذ مكان جار ضعيف مهزوم » كما ذكر نسلرود *Nesselrode* .

ولذلك فإن السياسة المصرية قد إصدمت بعقبات صعبة . ولم يكن محمد على يجهل ذلك . وكان يرى فرصته الوحيدة فى إختلاف المصالح بين الدول العظمى ومنذ سنة ١٨٢٩ - ١٨٣٠ اعتبر أن روسيا هى أخطر أعدائه . ولذلك فانه بحث - ولكن بدون جدوى - لكى يجد سنداً له فى بريطانيا العظمى . وأصبح الطريق الوحيد المفتوح أمامه هو طريق الإتفاق مع فرنسا . فبأى طريقة يمكنه أن يحصل على ذلك ، مادامت الحكومة الفرنسية لاترغب فى تفكك الإمبراطورية العثمانية ؟ وسيكون من الصعب علينا أن نشرح أن الباشا سيقوم بالمغامرة فى مثل هذه الظروف ، إذا لم نعرف حقيقة طبيعة تكوين الرجل : فهو مغامر .

وهناك تاريخان هامان فى هذه المسألة المصرية : سنة ١٨٣٢ حيث هزم الجيش المصرى ، وبعد غزوه لسوريا ، الجيش التركى فى ٢١ ديسمبر فى قونية ، واستعد للزحف على القسطنطينية ؛ وسنة ١٨٣٩ حين حاولت الحكومة العثمانية أخذ سوريا من جديد ، وانهزمت ثانية فى ٢٤ يونيو فى معركة نصيبين ، التى ظهرت وكأنها تضع العاصمة العثمانية تحت رحمة باشا مصر من جديد. وفى الحالتين فشلت مشروعات محمد على ، نتيجة لتصميم إحدى الدول الكبرى .

فى أثناء الأزمة الأولى ، وفى الوقت الذى لم تقرر فيه الحكومة الإنجليزية

الوقوف فى طريق الباشا ، وكانت تعلم أن العمل البحرى سيكون غير كاف ، تدخلت حكومة القيصر فى يناير سنة ١٨٣٣ ، وأرسلت أسطولا ثم حملة نزلت على البوسفور ، وأجبرت محمد على ، على وقف زحفه المنتصر . وإستغلت الدبلوماسية الروسية بسرعة هذا الموقف ، وأغرت المسئولين العثمانيين ، فى خلال المفاوضات التى خضعت لتأثير الحجج « المدوية » ، بأن من مصلحتهم أن يضمنوا تأييد روسيا ضد أى محاولة جديدة ممكنة من جانب الباشا . وأقامت معاهدة أنكيار أسكله سى *Unkiar—Skelessi* (فى ٨ يوليو سنة ١٨٣٣) تحالفاً دفاعياً روسياً تركياً لمدة ثمانية أعوام . وتحدد نوع هذه المعونة المشتركة فى مادة سرية ، ذاعت أخبارها بعد بضعة أسابيع : ففى الوقت الذى تتعهد فيه روسيا بتزويد الإمبراطورية العثمانية بمساعدة مسلحة (وكان فى وسع القوات الروسية حينئذ أن تحتل مضايق البوسفور والدردنيل فى حالة قيام دولة ثالثة بمهاجمة تركيا) ، لن يطلب القيصر إلى الباب العالى مدداً فعلياً إذا ما وجدت الإمبراطورية الروسية نفسها فى حالة حرب مع دولة أخرى ؛ بل يكفى ، فى مثل هذه الحالة ، أن تقوم الحكومة العثمانية « بإقفال » البوسفور والدردنيل ، وتمنع بالتالى عدو روسيا من إدخال أسطول فى البحر الأسود . ولذلك فإن هذه المعاهدة لم تكن تضمن للسياسة الروسية إلا حلا جزئياً لمسألة المضايق ، إذ أنها لا تسمح للأسطول الروسى بالخروج منها ، وبالتالى لا تهدد مراكز بريطانيا العظمى فى البحر المتوسط . ولكنه كان فى وسعها أن تعطى لروسيا نفوذاً متفوقاً فى توجيه السياسة العثمانية ؛ وفى هذه النقطة أصبحت المصالح الإنجليزية مهددة بطريق مباشر .

ورغم ذلك ، فإن الحكومة الإنجليزية قد إكتفت باحتجاج دبلوماسى . وكانت تعلم عدم قدرتها على الذهاب إلى أبعد من ذلك ؛ إذ أنه لم يكن فى وسعها أن تستند إلى فرنسا ، والتى كانت سياستها فى إسبانيا تقلق بريطانيا ؛ ولم يكن

فى وسعها كذلك أن تستند إلى النمسا ، والتى كانت قد وعدت باتفاقية مونشنجراتز (٦ سبتمبر سنة ١٨٣٣) ، وفى نظير وعد بالتعاون فى شئون أوربا الوسطى ، بعدم معارضة السياسة العثمانية لروسيا . وحددت المواد السرية لهذه الإتفاقية أن النمسا ستكون متفقة مع روسيا لمعارضة أية محاولة جديدة من جانب محمد على ، فى حالة ما إذا حاول هذا الباشا الإستيلاء على إحدى الولايات الأوربية للدولة العثمانية . ورغم ذلك ، فإن السياسة الإنجليزية لم تتقاعس عن البحث عن وسائل أخرى تواجه بها عمل روسيا . وفى ٦ ديسمبر سنة ١٨٣٣ ، رسم بلمرستون برنامجه ، الذى يتلخص فى : إظهار مخاطر « التحالف المميت » الروسى التركى للسلطان ، وهو التحالف الذى يضع الإمبراطورية العثمانية تحت إشراف دولة تبقى أهدافها الرئيسية ، فى حقيقتها ، معادية لبقاء هذه الإمبراطورية نفسها ؛ ومنح مساعدة بريطانيا العظمى للباب العالى لكى يعيد تنظيم قواته المسلحة ، ولكن دون أن يعرض عليه تحالف يمكنه أن يعطى الحكومة العثمانية الأمل فى شن حرب إنتقامية ضد مصر ؛ والحصول فى نظير ذلك على مزايا اقتصادية فى الأقاليم التركية ، والتى كانت ثرواتها « لا تنتهى » ، على حد قول « الخبير » اركهارت *Urqhardt* . وبقيت النتائج متواضعة : ففى أغسطس سنة ١٩٣٨ عقدت معاهدة تجارية (إتفاقية بلطة — ليمان) التى حددت الرسوم الجركية التركية بـ ٣ ٪ والتى سمحت كذلك لبريطانيا العظمى بزيادة مشترياتها من المواد الخام ، ومن الزيوت والحبوب ؛ وإتفاق مارس سنة ١٨٣٩ ، الذى أعطى لبعثة من ضباط البحرية الإنجليزية مهمة إعادة تنظيم الأسطول التركى . أما بالنسبة للجيش ، فإن السلطان قد التجأ إلى بعثة من الضباط البروسيين وهكذا أظهرت الحكومة العثمانية رغبتها فى التحرر من الإشراف الروسى .

وهكذا كان الخطر الكامن وراء معاهدة أنكيار أسكاله سى قد أعطى نتائج بعيد المدى . وإن ما يبقى مثيراً للدهشة هو ذلك الحذر الذى أظهرته السياسة

الروسية بعد سنة ١٨٣٣ ، والتى لم تحاول أن تزيد من مصالحها بطريق واضح ولاشك أن موقف النمسا يعطينا التفسير اللازم : فمترنيخ لم يتردد ، بعد أن كان قد أعطى للسياسة الروسية تعهدات فى سبتمبر سنة ١٨٣٣ ، عن أن يتملص منها ، وبمجرد أن إنتهت المصاعب الألمانية . وفى مقابلة تيبلتز *Teplitz* ، فى سبتمبر سنة ١٨٣٥ ، رفض بشكل قاطع الإشتراك فى أية محاولة جديدة يرغب نيقولا الأول فى القيام بها فى الشرق .

وزادت خيبة الأمل هذه من الحذر التقليدى لحكومة روسيا تجاه بريطانيا العظمى : فأمر القيصر بتحصين كرونستاد *Kronstadt* وجزر آلاند *Åland* فى البحر البلطى ، وسباستبول *Sebastopol* ونوفوروزيك *Novorossik* على البحر الأسود ؛ كما أنه وضع برنامجاً للمنشآت البحرية ؛ ومارس ضغطاً على منطقة حدود الهند ، مهدداً للمصالح الأساسية للإمبراطورية البريطانية . وظهر أن العداوة الإنجليزيه الروسية القديمة قد تأكدت من جديد ، وبقوة .

ولذلك فإن المسألة قد أخذت فى المجال الدولى — وحين بدأت الأزمة المصرية الثانية فى سنة ١٨٣٩ نتيجة لتدخل السلطان — شكلا مختلفاً تماماً عن ذلك الذى ظهر مع المرحلة السابقة وكانت بريطانيا العظمى هى التى فرضت نفسها ، هذه المرة ، كحامية للامبراطورية العثمانية ، حتى تتخلى عن عودة أحداث سنة ١٨٣٣ وعمل روسيا ؛ وكانت ترغب فى إجبار باشا مصر على التنازل عن سوريا رغم إنتصاره . وتخلت الحكومة الروسية عن معاهدة انكيار اسكلة سى فى الوقت الذى واتتها الفرصة لإستخدامها ، وأعلنت إستعدادها لتسوية المسائل الشرقية « بالإتفاق مع الدول الأخرى » . وظهرت مقاومة السياسة الإنجليزية فى فرنسا وحدها؛ وبينما كانت الحكومة الفرنسية قد تركت سفيرها فى القسطنطينية يعمل سياسة « موالية للاتراك » فى سنة ١٨٣٢ ، أعطت هذه الحكومة الآن

تأييدها لمصر ، مخاطرة بأن تجد نفسها فى معارضة مع الدول العظمى الأخرى ، ولذلك فإن مركز الإهتمام كان يتمثل فى تغير السياسة الروسية والسياسة الفرنسية .

وكانت الحكومة الروسية حذرة . فكان نيقولا الأول يعرف جيداً أنه ليست له أية فرصة لكى يحصل ودياً من السلطان فى سنة ١٨٤١ على تجديد معاهدة انكيار اسكلة سى ، لأن الباب العالى لم يعقد هذه المعاهدة إلا بسبب ظروف إستثنائية . وبعد محصول سيء ، تسبب فى قلة موارد الضرائب ، أصبحت الخزانة الروسية فى حالة ضعف لاتسمح لحكومة القيصر بالمخاطرة بالحرب . ولكن هذا الحذر كان متأثراً كذلك بأهداف السياسة العامة . ومادام نيقولا الأول كان لايشعر بقدرته على فرض رغبته ، فإنه قد فكر فى أن من مصلحته أن يترك بريطانيا العظمى تعمل ، وحتى فى أن يشجعها ، إذ أنها ستكون الوسيلة لتحطم الوفاق الفرنسى الانجليزى فى أوربا .

وكانت الحكومة الفرنسية غير حذرة . وفكرت حكومة لوى فيليب أن فى وسع الإمبراطورية المصرية أن تصبح نقطة إرتكاز لسياستها فى البحر المتوسط ، مادامت قد صممت على غزو الجزائر . وكان هدف التأييد الذى أعطته الباشا فى المسألة السورية هو تدعيم النفوذ الفرنسى فى مصر . وكانت سياسة متكاملة ومنطقية ، ولكن طوال الفترة التى يمكن فيها الاعتماد على معارضة بين روسيا وبريطانيا العظمى . فما الذى يجعل الحكومة الفرنسية تتشبث بمشروع كبير المخاطرة ، بعد أن تتأكد من إنتهاء هذه المعارضة ؟ الظاهر أنها قد خضعت لحركات الرأى العام ، وخاصة الرأى البرلمانى ، الذى أظهر حساسية كبيرة فى هذه المسألة ؛ وكان معنى التراجع عن تأييد محمد على هو المخاطرة بفقدان النفوذ الذى حصلت عليه فى مصر ، والتخلى عن الامكانيات التى يمنحها إنتاج القطن المصرى لصناعة النسيج ، والانحناء أمام رغبة إنجلترا . وتمكنت المعارضة

فى البرلمان من تسجيل نجاح لها ، فى فبراير سنة ١٨٤٠ ، حين إتهمت الحكومة بالخجل والضعف . وشعر لوى فيليب الذى مست سلطته الشخصية ، بضرورة وضع سياسة « قومية » ، ولأسباب تتعلق بالأسرة الحاكمة . وأرضى الملك هذه الحركة للرأى العام باعطاء السلطة لأدولف تيير Adolphe Thiers الذى كان مؤمناً بأهمية مصالح فرنسا فى البحر المتوسط ، ومن أنصار سياسة خارجية قوية . وكان تيير يرغب فى « رفع الروح المعنوية للأمة » ، وتدعيم أسهم النظام ، بنجاح فى ميدان الكرامة .

ووضحت المواقف منذ هذه اللحظة . فأعلنت الحكومة الانجليزية تصميمها على عدم السماح لفرنسا ، والتى كانت قد سيطرت على الجزائر ، بإعطاء تأييدها للامبراطورية المصرية ، التى ستصبح بالضرورة حليفة لها ، ويمكنها بعد ذلك أن تسيطر على إقليمى تونس وطرابلس . « وبذلك سيصبح كل ساحل إفريقية المطل على البحر المتوسط ، وجزء من ساحل آسيا ، ومن المغرب حتى خليج الاسكندرونه ، فى قبضتكم وتحت نفوذكم وهذ لايوافقنا » وجمع بلمرستون روسيا والنمسا وبروسيا حول بريطانيا العظمى ؛ ومثلت معاهدة ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ إتفاقهم . ولكن هذا الاتفاق كان أبعد مدى من المسألة المصرية ، من وجهة نظر بلمرستون . وقال أنه من اللازم « إعطاء درس لفرنسا وجعلها تفهم عمليا أن كلماتها ورغباتها ليست قانون أوربا » . ولاشك فى أن مصالح بريطانيا فى البحر المتوسط ، وطبيعة وزير الخارجية البريطانية ، كانت كافية لشرح هذا التشبث فى السياسة الانجليزية . أليس من الواجب أن نحسب حساباً كذلك للمخاوف التى أثارتها السياسة الفرنسية فى بلجيكا لدى بلمرستون ؟ ذلك أن الصناعة البلجيكية كانت تبحث عن أسواق لفحمها ومصنوعاتها من الانسجة ، منذ أن فقدت السوق الهولندى ؛ ووجدتها فى فرنسا بنوع خاص . وفكرت

الحكومة الفرنسية ، منذ سنة ١٨٣٦ ، فى الافادة من هذا الموقف لكى تقترح إتحاداً جمركياً : يسهل حركة السلع المعفاة من الضرائب بين الدولتين ، ويضع رسوماً جمركية موحدة فى العلاقات مع الدول الأجنبية . ولكن الحكومة البلجيكية كانت قد رفضت هذه العروض ، خاصة وأن مستشارى الملك كانوا قد إعتقدوا أن هذا الاتحاد الجركى سيضع بلجيكا تحت « رحمة » فرنسا ، وسيظهر « كخطوة صوب إعادة الوحدة » وفتح تيير المسألة من جديد ، ووافق ليوبولد الأول على المفاوضة ، وعلى أساس توحيد التعريفات الجمركية على الأقل . وإنزعج بلمرستون ؛ وأعلن للسفير البلجيكى فى لندن ، فى ١٤ يوليو ، أن هذه المفاوضات « لاتتمشى مع الاستقلال السياسى لبلجيكا » . ويعنى هذا أن أعمال تيير كانت لاتقلقه فى منطقة البحر المتوسط وحدها . وكان هذا سبباً يدعم موقف المغالاة والتصلب للدبلوماسية الانجليزية .

ومع ذلك فإنه تييركان يرغب فى الاصرار ؛ وأعلن فى ٧ أبريل أن فرنسا لن توافق على رؤية الدول « تستخدم القوة » ضد باشا مصر . « وإذا كانت أوربا ترغب فى أن تواجهنا ، فعليها أن تحاول » . وأيقظت هذه التصريحات فى الرأى العام الفرنسى كل الحقد المكبوت ضد معاهدات سنة ١٨١٥ وكتب *Revue des Deux Mondes* « من الواجب على فرنسا أن تتذكر ، أنها قد واجهت أوربا ، وحين كانت بمفردها » . ألم يكن فى وسعها ، كما ذكرت الطان *Le Temps* أن تثير لعبة الثورات الفظيعة ؟ .

وكان هذا التشدد من جانب السياسة الانجليزية ، وإشتعال المشاعر عند الرأى العام الفرنسى ، لايؤديان رغم ذلك إلى صدام عام . لماذا ؟ لأن الرؤساء المسئولين عن السياسة ، فى باريس وفى لندن ، لم يكونوا فى واقع الأمر يتمنون الحرب .

ورغم أن لوى فيليب لم يكن يقدر على التخلى عن وزيره لجأة ،إلا أنه كان مصمماً على « كبحه » فى الوقت المناسب ، وحتى لايقطع علاقاته بأوربا . ولم يكن تيير هو الآخر يرغب فى صدام عام ؛ ولكنه فكر فى أن « الاربعة » لن يجرءوا على الذهاب حتى حرب أوربية ، من أجل المسألة السورية ؛ واعتقد كذلك فى أن محمد على سيتمكن من مواجهتهم بمقاومة عنيفة تتعبهم . أى أنه قد قام بمناورة تخويف بالنسبة للدول العظمى ، وفى صالح شعبيته . ولكن ، ألن يجبر على هذه الحرب ، فى حالة فشل مناورته ؟ الظاهر أنه وافق على هذه الامكانية ، واستعد لها . وربما إعتقد أن الملك سيوقفه عند حده . وهذا هو التفسير الذى توحى به إحدى جمله : « وسأعود بعد أن أبعد ؛ بينما الحرب شيئاً بشعاً لكل الناس » ولذلك فإنه كان يقوم بسياسة « تهويش » ، ومن أجل أهداف شخصية .

وهدد بلمرستون فرنسا بحرب عامة ، ولكنه بقى واثقاً من أنه لن يصل الى ذلك ؛ وكان يعرف أن تيير كان « يهوش » . وكتب الى اللورد ملبورن ، رئيس الوزراء ، أن « الوسيلة الوحيدة لوقف هذه التهديدات هى أن نقول لهم أننا لانخاف ، وأننا الاقوى ، وأنه لهم نقطضعف أكثر مما لنا » . ولكنه وجد صعوبة فى إقناع أغلبيته البرلمانية ، التى كانت تخشى من دفع فرنسا صوب التقاليد الثورية ، واصطدم بمقاومة البلاط الذى قدر أنه سيكون أكثر حكمة أن يحاولوا إعادة فرنسا « إلى المجتمع الاوربى » ، عن طريق بعض التضحيات ، وأجبرته هذه الصعوبات على الإعتدال ؛ ولم يرسل الأسطول الإنجليزى وحملة عسكرية صغيرة إلى سوريا إلا فى نهاية سبتمبر ، أى بعد شهرين ونصف شهر من إتفاق « الاربعة » .

وفى خلال هذه الفترة ، حصل الرأىالعام الفرنسى على الوقت اللازم للتمعن

ولا شك فى أن حركة القومية التى ظهرت فى أثناء الصيف فى دول الاتحادالجرمانى قد ساعدت كثيراً على تهدئة قوة العواطف . وكانت إشارة الصحافة الفرنسية إلى ضرورة إعاده النظر فى معاهدات سنة كافيه لإظهار روح «حرب الخلاص» أى حرب سنه ١٨١٣ ، بعنف أخذ شكل « إنفجار الحقد » كما قال الممثلون الدبلوماسيون الفرنسيون ، فى كل الدول الألمانية ، وخصوصا فى إقليم الراين البروسى ، وفى بادن ، وأعلن ملك بافاريا أمله فى إمكان عودة استراسبورج مدينة المانية . وكان هذا كافياً لخيبة أمل أولئك الذين اعتقدوا ، فى فرنسا ، فى نجاح « النداءات الثورية » . وفهم لوى فيليب بالتأكيد مدى هذه المظاهر . ومن المرجح أنه قد فكر كذلك فى إمكانية استغلال أعداء الأسرة الحاكمة ، وأعداء النظام ، لحركة التطرف الوطنى ؛ وفى أثناء صيف ١٨٤٠ وقعت محاولة لإغتيال لوى فيليب، وبدأت حملة الراديكاليين من أجل إصلاح نظام الانتخابات وأشار الأستاذ شارل بوتاس إلى فرض هـــام ، وهو إمكانية تقدير الملك لتهديد أزمة إقتصادية وإجتماعيه ؛ خاصة وأن خطر الصدام قد أدى إلى ركود الأعمال ، التى ترجمت نتائجها فى شكل إضطرابات بين العمال . وكانت هذه دوافع تتطلب الحكمة .

وأكد حل الأزمة السريع تنبؤات بلمرستون . وحين طلب محمد على المساعدة من فرنسا بعد إخراجه من سوريا ، نتيجة لنزول القوات الانجليزية والتركية ، وكذلك لنتيجة لثورة الأهالى ، قبل تيير فى الواقع أن ينضم ، فى ٨ أكتوبر ، إلى قرارات « الأربعة » ، وكان ذلك راجعاً ، بلاشك ، إلى شعوره بالخطأ فى تقدير مقدرة الباشا على المقاومة . حقيقة أنه قد ندم على تنازله ، بعد أن وقع على هذه المذكره ، ولكنه حين رغب ، فى ٢٠ أكتوبر ، فى أن يضمن خطاب العرش جملة تشتمل على إشارة

إلى إمكانية الحرب ، تسبب الملك هذه المرة فى إقالته ، ودون أن يتحرك الرأى العام هذه المرة .

وهكذا انتصرت المصالح الإنجليزية . ونجح بلمرستون فى منع نمو الامبراطورية المصرية ، وإمتداد النفوذ الفرنسى صوب شرق البحر المتوسط ، وإنهيار الإمبراطورية العثمانية ، فى نفس الوقت الذى حصل فيه من القيصر على ترك معاهدة انكيار أسكلهسى . وحصل على هذا النجاح بعملية جريئة ، ولكنها جرأة مع تدبير . وفهم أن روسيا ، مادامت مصلحتها أن تعارض « تجديد » محمد على للإمبراطورية العثمانية ، لايمكنها أن تتفادى بقائها فى هذه الحالة ، فى مجال السياسة الإنجليزية ؛ وشعر أن لوى فيليب ، وحتى تيير فى حقيقة الأمر ، لم يكن يرغب فى دفع المسألة حتى الحرب ؛ واستغل الميزة التى أعطتها الحركة القومية الألمانية للسياسة الإنجليزية . فكيف يمكننا فى مثل هذه الحالة أن نتجاهل الدور الرئيسى لرجل الدولة ؟

إن مايهمنا ، أبعد من تسوية المسألة المصرية ، هو مستقبل الإمبراطورية العثمانية : وكانت قد خرجت مرة جديدة من أزمة عصيبة ، ولكنها ظلت دائماً مهددة بثورات الأهالى المسيحيين . وجاءت مسألة كريت دليلا جديداً على ذلك فى سنة ١٨٤٨ . وإستمرت السياسة البريطانية تحاول تدعيم هذه الامبراطورية وكتب بلمرستون : « إذا كانت لدى السلطان بعض الإمكانيات ، فيمكنه فى بضعة سنوات أن يصبح مستقلا ، بتنظيم جيشه وماليته وإدارة القضاء جيداً » . ومارست الحكومة الانجليزية نفوذها حيال الباب العالى فى هذا الإتجاه ، ولكن دون أن تصل إلى إعطاء الحكومة العثمانية المعونة المالية اللازمة لهذا العمل التنظيمى .

وكان فى وسع هذه الامبراطورية العثمانية المدعمة أن تخدم مشروعات إنجلترا

وكان أقرب هذه المصالح هو . الإحتفاظ بالتفوق الانجليزى فى البحر المتوسط .
ولكى يضمن هذه النتيجة ، قرر بلمرستون « إقفال » المضايق . ونصت إتفاقية لندن ، المعقودة فى ١٣ يوليو سنة ١٨٤١ ، على أن : « عبور مضايق البوسفور والدردنيل يجب أن يقفل دائماً أمام سفن الحرب الأجنبية ، مادام الباب العالى فى حالة سلم » . وأصبح من واجب الحكومة العثمانية أن ترفض هذا العبور ، وتعهدت الدول العظمى باحترام هذا الوضع . ولكن السلطان لم يقيد بمبدأ « الاغلاق » إذا ماوجد نفسه مشتركا فى حرب ؛ وأصبح من حقه ، فى مثل هذه الحالة ، أن يستدعى أسطول إحدى الدول الصديقة إلى المضايق .

هل تنقص مثل هذه الوضعية من سيادة الباب العالى ؟ نعم ، من حيث المبدأ ، مادام السلطان الذى كان حراً فى الماضى فى فتح وإقفال العبور حسب رغبته ، قد أصبح الآن وفى زمن السلم ، « حارساً للأبواب » تحت إمرة أوربا. ولكن الحكومة العثمانية وجدت فى حقيقة الأمر بعض الميزات فى هذه الوضعية إذ أنها لم تكن تشعر حين كانت حرة بقوة كافية لمنع توغل أى أسطول أجنبى داخل المضايق ، حيث كان وجود هذه السفن الحربية يهدد إستقلال سياستها . وأصبح فى وسعها ، منذ ذلك الوقت ، أن تتهرب بسهولة من مثل هذه الضغوط وتحمى نفسها وراء سلطة أوربا .

وإن مايثير الدهشة من الوهلة الأولى هو رؤية قبول الحكومة الروسية لهذا النظام ، مادام « الإقفال » يحرم أسطولها فى البحر الأسود من الخروج إلى البحر المتوسط : الأمر الذى جعل السياسة الروسية تتنازل عن الضغط الذى كان فى وسعها ممارسته على بريطانيا العظمى . ومع ذلك فإن مدى هذا التنازل كان بسيطاً ، لأن هذا الأسطول لم يكن فى حالة تسمح له بمنازلة الاساطيل الانجليزية . وعلى العكس من ذلك ، نجد أن الإقفال كان يعطى ميزة

لروسيا ، مادام يمنع القوة البحرية الانجليزية من الظهور فى البحر الأسود :
ولذلك فإن الاتفاقية ، وفى هذه النقطة ، تؤكد المادة السرية فى معاهدة
انكيار اسكلهسى .

وبالاختصار فان نظام المضايق هو ضمان أخذته كل من روسيا وبريطانيا
العظمى ، الواحدة ضد الأخرى ، وبرهان على الوفاق الذى عقدوه فى سنة
١٨٣٩ — ١٨٤٠ فى مسألة « المحافظة » على الامبراطورية العثمانية .

خاتمة الباب الأول

ماهى المظاهر العامة للعلاقات الدولية فى سنة ١٨٤٠ ؟

لقد استمر السلم العام فى أوربا ،رغم الاختلافات المريرة وتهديدات الحرب بين الدول العظمى . وفشلت المحاولات التى هدفت تعديل الوضعية الإقليمية فى قلب القارة ، وباستثناء الحركة الوطنية البلجيكية . وإجتازت الامبراطورية العثمانية أزمتين خطيرتين : ورغم أنها فقدت بعض أقاليمها — مثل اليونان التى أصبحت مستقلة ، وإمارات الأفلاق والبغدان التى إحتفظت بسيادة نظرية فانها قد عاشت . ولذلك فإن هذه السنوات الخمسة والعشرين تعطى لنا شعوراً بالاستقرار النسبى الذى يظهر وكأنه مثير للدهشة . فما هو السبب الذى أدى إلى قمع كل قوى الإنفصال فى كل مكان تقريباً ؟

لاشك أن هذا قد رجع إلى أن حركات الاحتجاج فى إيطاليا وفى ألمانيا لم تتمكن من تحريك الجماهير . ولكنه رجع كذلك إلى أن الدول العظمى قد تراجعت أمام إمكانية حرب عامة . وكان من الطبيعى أن تقابل مثل هذا الحذر من جانب امبراطورية النمسا ، وهى دولة « متخمة » و « محافظة » ، ومن جانب بريطانيا العظمى التى لم يكن لديها ماتدافع عنه على القارة ، أكثر من مصالحها الاقتصادية . ولكن ، هل كان الأمر كذلك بالنسبة لروسيا ، التى كان فى وسع توسعها أن يستند الى جيش كبير ، أو بالنسبة لفرنسا ، التى كانت الرغبة فى اعادة النظر فى معاهدات سنة ١٨١٥ تلقى قبولا عند جزء هام من الرأى العام فيها ؟ ورغم ذلك فإن روسيا لم تقم بعمليات كبيرة : فلم تحاول أن تقتحم أبواب أوربا الوسطى ، بل أنها لم تجرؤ على تأييد امتيازاتها فى المسألة العثمانية حتى النقطة التى قد تهدد بنشوب حرب عامة أما فرنسا فانها قد تراجعت فى أزمة سنة ١٨٤٠

أمام تهديد اعادة تكوين تحالف سنة ١٨١٥ ؛ فلم تكن الحركة الوطنية التى تطالب بالانتقام ، والتى استخدمت سياسة تمويه — هى سياسة تيير — الا ناراً فى قش . وبالاختصار فإن الحكومات فى باريس وفى سان بطرسبرج كانت تعلم أن صداماً أوربيا سيتسبب فى إثارة قوى لايمكن لأى رجل دولة أن يتطاول بأن يدعى سيطرته عليها .

ورغم ذلك فان هذه الحالة من التوازن كانت ضعيفة . ألا تظهر قفزات الشعور القومى التى ظهرت فى سنة ١٨٤٠ داخل الاتحاد الجرمانى أن القوى العميقة والتى اعتقد واضعو معاهدات سنة ١٨١٥ فى امكانية تجاهلها أو تجاهل قوتها ، أنها مستعدة دائما لليقظة من جديد ؟ وهذه المشكلة الألمانية ، ألم تكن فى مركز المصالح الأوربية ؟ ولذلك فان الحاجز كان يزداد رقة مع مرور الوقت . حقيقة أن الوفاق بين الدول العظمى المنتصرة فى سنة ١٨١٥ كان قد انتهى منذ سنة ١٨٢٣ . ولكن التعارض بين سياسة بريطانيا العظمى وسياسة الملكيات المطلقة الثلاثة ، والتى كان اتفاقها قد تأكد فى سنة ١٨٣٣ فى مولشنجراتز ، قد أصبح مظهراً واضحاً فى العلاقات الدولية ، منذ وصول وزارة الأحرار الانجليزية الى الحكم فى سنة ١٨٣٢ .

أما فى أمريكا فان الولايات المتحدة لم تكن قد بدأت فى سياسة ضخمة للتوسع الاقليمى : فاقتصرت على البدء فى استعمار وادى المسيسبى ، وفى أن تضمن ملكية سواحل خليج المكسيك ، إلى شرق نيو أورليانز . ولكن حكومتها أصرت — بمبدأ مونرو — على اظهار الاستقلال التام لسياستها ، وتأكيد المبادىء التى ستطالب بتطبيقها ، بعد ذلك ، فى علاقاتها مع أوربا . ورغم احترامها للمستعمرات الأوربية الموجودة ، والتى بقيت كذلك على القارة الأمريكية بعد انهيار الامبراطوريات الاسبانية والبرتغالية ، فان الولايات المتحدة قد أنذرت بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا بأنها لن تسمح باقامة مستعمرات

جديدة . وحسب مبدأ التبادل ، أعلنت نياتها بعدم التدخل فى « الشئون الداخلية للدول الأوربية » ، ولا فى الحروب بين الدول الاوربية . ولم تعارض الدول العظمى فى القارة القديمة فى المبادىء التى اشتملت عليها رسالة منرو ؛ ووافقت الحكومة الروسية ، فى أبريل سنة ١٨٢٤ ، على قصر إدعاءاتها الإقليمية فى القارة الأمريكية على الألسكا . حقيقة أن هذه النظرية تركت الطريق مفتوحاً أمام الاوربيين للتوسع الاقتصادى ؛ فأصبحت أمريكا اللاتينية ميدان عمل هام للتجارة الانجليزية ، وحتى للتجارة الفرنسية ؛ وأصبح لها فى الواقع علاقات أكثر صلة بأوربا الغربية عنها بالولايات المتحدة .

وعلى العكس من ذلك ، فلم يحدث شيئاً جديداً فى آسيا أو جنوبى شرقها . وظلت الصين واليابان دائما مقفلة بطريقة شبه تامة أمام الاتصال بأوربا ؛ ورغم أن هذا الإقفال أصبح كل يوم مهدداً أكثر بمحاولات البحرية الروسية ، والأمريكية والإنجليزية على سواحل اليابان ، وبضغط بريطانيا العظمى على الصين ، فإن عالم الشرق الأقصى قد بقى خارج الحياة الساسية والاقتصادية العامة . ومع ذلك فقد ظهرت بعض دلائل مشروعات جديدة ، من جانب الدول العظمى .

وكانت أولى هذه الدلائل الواضحة هو إهتمام بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة بجزر المحيط الهادى . وكانت الحملات البحرية الانجليزية والفرنسية ، والتى قام بها فى غالب الأحوال ضباط البحرية ، متعددة فى المحيط الكبير فيما بين ١٨١٥ و ١٨٤٠ . وتبعت هذه الحملات ، فى أول الامر ، طريق مضيق ملقا . وبعد سنة ١٨٢٥ ، وحين تم إستقلال المستعمرات الإسبانية ، وزاد تردد الأساطيل الأوربية بانتظام على موانى شيلى ، أخذ طريق كاب هورن أهمية متزايدة ؛ ولذلك فإن البعثات البحرية مدت عملها ، بعد أن تعرفت على الجزر الأكثر قرباً من أستراليا ، صوب جزر *Société* ، وحتى

صوب جزر هاواى ، حيث قابلت السفن الأمريكية . وظهرت البعثات الدينية فى هذه الجزر ؛ مثل البعثات البروتستانتية الإنجليزية ، التى نزلت منذ سنة ١٧٩٦ فى تاهايتى ؛ ومنذ سنة ١٨١٤ فى نيوزيلندة ؛ والبعثات الأمريكية التى أقامت فى جزر هاواى منذ سنة ١٨١٩ ، والبعثات الكاثوليكية الفرنسية التى بدأت فى العمل فى سنة ١٨٢٦ فقط . وتوجه صائدى الحوت الذين بدأت مناطق صيدهم فى المحيط الأطلسى فى ذلك الوقت فى الإتجاه صوب المحيط الهادى . وفكر أصحاب السفن والمصدرون فى الفرص التى يمكن أن يحصلوا عليها فى هذه المناطق ؛ فأقامت الحكومة الفرنسية فى سنة ١٨٣٦ قنصلية فى مانيلا نتيجة لطلب الغرف التجارية .

ودفعت هذه المجهودات الحكومات إلى البحث عن نقط إرتكاز بحرية فى بحار الشرق الأقصى وفى المحيط الهادى . وبطبيعة الحال ، فكرت إنجلترا فى ذلك أما فى فرنسا فإن هذه المشروعات ، التى بقيت غير محددة قبل عام ١٨٣٠ ، قد تشكلت بوضوح منذ سنة ١٨٣٥ . ففى تاهايتى التى فكرت ملكتها Pomaré ، منذ سنة ١٨٢٥ ، فى وضع الجزيرة تحت الحماية الإنجليزية ، قرر برتشارد Prtchard الذى جمع بين واجبات المبشرين وسلطات المندوب السامى البريطانى ، طرد الجزويت فى سنة ١٨٣٦ ؛ ولكن وصول أسطول فرنسى فى سنة ١٨٣٨ أجبره على إلغاء قراره . أما فى أرخبيل هاواى ، والذى كانت الولايات المتحدة تتمتع فيه ، منذ سنة ١٨٢٦ ، بالتفوق الذى تدعمه معاهدة صداقة وتجارة ، فإن بريطانيا العظمى قد حصلت فى سنة ١٨٣٦ ، وفرنسا فى سنة ١٨٣٩ ، بدورهما ، على توقيع على معاهدات .

أما المنطقة الثانية التى بدأت الأطماع تظهر حولها فيما بين عامى ١٨٣٠ و ١٨٤٠ فكانت هى تلك المنطقة من الشرق الأوسط التى تمتد من حدود الهند حتى بحر قزوين: التركستان وفارس وأفغانستان . وكان هناك الوجود الروسى من جانب القوقاز،

والوجود الإنجليزى فى وادى السند . ولم تكن هذه الأقاليم التى تمتد بين الهند والإمبراطورية الروسية تثير كثيراً من الإنتباه فى هذه الفترة من الناحية الإقتصادية ، ولكنها ذات أهمية استراتيجية كبيرة . وكان فى وسع حكومة القيصر لكى تمارس الضغط على السياسة العامة لبريطانيا العظمى أن تفكر فى التوسع فى التركستان ، بشكل يمثل تهديداً للحكم الإنجليزى فى الهند . وعملت فى الفرس ، التى ظهر أن الشاه محمد مرزا قد انضم للنفوذ الروسى سنة ١٨٣٤ . وكان شاغل بريطانيا العظمى الأول هو ضمان حماية الحدود الشمالية الغربية للهند ، أى إقامة حاجز يوقف الروسيين بعيداً : وقال الرجال العسكريون الإنجليز أن الحدود الاستراتيجية للهند هى فى هيرات . ولذلك فإن الأفغانستان قد أصبحت ميداناً للتنافس ، فى سنة ١٨٣٧ ، حينما حاول شاه الفرس ، وبمساعدة الروس ، أن يحتل هيرات . ونجحت بريطانيا العظمى فى الوصول إلى سحب القوات الفارسية ؛ ولكن حينما قررت ، فى نهاية سنة ١٨٣٨ ، فرض نفوذها بالسلاح على الافغانستان إنتهت هذه الحملة العسكرية بكارثة .

وكان هذا الاهتمام الجديد الذى يوجه الأنظار صوب المحيط الهادى وصوب الخليج الفارسى يعطى أهمية متزايدة لنقط الإرتكاز البحرى ، لا فى المحيط الهندى فقط ، بل وأيضاً فى البحر الأحمر ، الذى كانت الملاحة التجارية الأوربية تسير فيه بانتظام ، رغم الصعوبات الناتجة عن نقل البضائع عبر برزخ السويس . واحتفظت بريطانيا العظمى بنقط إرتكاز على الطريق البحرى الذى يمر برأس الرجاء الصالح ، إعترفت لها معاهدات سنة ١٨١٥ بملكيتها . واستقرت فى عدن عند مخرج البحر الأحمر فى سنة ١٨٣٩ .

وفى هذه اللوحة ، ألم يكن المظهر الواضح هو الدور الرئيسى لبريطانيا العظمى ؟ وكانت قد نجحت ، فى أوربا ، فى إبطال عمل فرنسا فى المسألة البلجيكية ، وقاومت الوفاق بين الملكيات « المحافظة » الثلاثة .. وكانت قد أنقذت

الإمبراطورية العثمانية من التهديد الروسى . وحصلت من إستقلال المستعمرات الإسبانية على مكاسب كبيرة . حقيقة أنها قد واجهت فى كل مكان خارج أوربا منافسة فرنسية ، وأنها قد قبلت إحتلال الجزائر فى غرب البحر المتوسط ؛ ولكنها بقيت المسيطرة على كل الطرق البحرية الهامة فى العالم ، وعملت على تنمية صادرات منتجاتها الصناعية . وأكدت الدبلوماسية الإنجليزية تفوقها بوضوح مشروعاتها ومرونتها فى إستخدام الوسائل ؛ وكانت تعرف كيف تفيد من الأسباب العميقة لتفوق بريطانيا العظمى ، وكانت تسهم بفاعلية فى ضمان إستمرارها .

الباب الثاني

١٨٤٠ - ١٨٥١

مقدمة البـاب الثانى

فيما بين عامى ١٨١٥ و ١٨٤٠ وقعت التغيرات الكبيرة ، فى العلاقات الدولية ، خارج أوربا . وفى أثناء العقد التالى ستصبح أوربا ، من جديد ، فى مركز الإهتمام .

وظهرت مقدمات الأزمة الكبرى ، التى هزت القارة ، إبتداء من سنة ١٨٤٠ ، ودون أن يشعر بذلك رجال الدولة فى غالب الأحيان ؛ وفى سنة ١٨٤٨ هدد المد الثورى بقلب الوضعية الإقليمية ، فى كل الجزء الأوسط من أوربا ؛ ولم يقض فشل هذه المحاولات على أسباب الصدام المقبلة – ولذلك فإن ما يهمنا بنوع خاص هو دراسة الأسباب العميقة لهذه الحركات الثورية ، وشرح نجاحها المؤقت ثم إنهيارها . فما هو الدور الذى يمكننا أن ننسبه سواء الحالة الإقتصادية والاجتماعية ، أو التيارات العاطفية ؟ وكيف تمكنت الدول العظمى من أن تفيد من هذه المؤثرات أو تحاربها ، طبقاً لمصالحها السياسية .

ومع ذلك فمن الواجب ألا يصرف مشهد هذه الأزمة الأوربية أنظارنا عن التغيرات الجديدة التى حدثت أو ظهرت دلائلها فى القارات الأخرى . إنها الفترة التى حققت فيها الولايات المتحدة توسعاً إقليمياً كبيراً ، وبدأت فى إبعاد منافسيها الأوربيين عن المناطق القريبة من خليج المكسيك ومن سواحل المحيط الهادى . وكانت هى الفترة كذلك التى أخذ فيها التوسع الأوربى نشاطاً جديداً ، وخاصة فى آسيا : فبحثت الدول العظمى فى غرب أوربا ، وبريطانيا أكثر من غيرها — وفى الوقت الذى رأت فيه تهديد قوة شابة فى أمريكا لمصالحها — عن ميادين عمل جديدة ، فى أجزاء أخرى من العالم .

الفصل السابع

الأحوال الجديدة

إن أزمة سنة ١٨٤٨ ، التى تميز بوضوح توجيه العلاقات الدولية ، ونمو الولايات المتحدة ، وجهود توسع الدول الأوروبية ، فى الصين ، تتصل أشد الإتصال إما بالحياة الإقتصادية والإجتماعية ، وإما بحركة الآراء .

١ – القوى الاقتصادية والروحية :

تغيرت الأحوال المادية للحياة بعمق ، لا بمجرد إستخدام المحرك البخارى وحده ، ولكن بالثورة التى حدثت فى وسائل النقل، حيث تفوق الدافع الإنجليزى هذه المرة كذلك .

وكانت هذه هى الفترة التى بدأ فيها إنشاء السكك الحديدية الكبيرة ، فى أوروبا الغربية والوسطى، وكذلك فى الولايات المتحدة . فقبل سنة ١٨٤٠ كانت بريطانيا العظمى وحدها هى التى أنشأت الخطوط الأولى فى شبكتها . وعلى القارة ، لم تكن السكة الحديدية إلا تجربة ، بقى مداها الفعلى محدوداً جداً على الحياة الإقتصادية والاجتماعية : فإذا كان لها أنصار متحمسين بين رجال الإقتصاد — كوبدين Cobden فى إنجلترا ، وليست List فى ألمانيا ، إنفنتان Enfantin وميشيل شيفالييه Michel Chevalier فى فرنسا — ، فإنها لم تكن قد كسبت بعد المهندسين ، الذين كانوا يشكون فى مزايا النقل بالبخار ، ولا رجال الأموال الذين كانوا يتساءلون أين وكيف يجدون رؤوس الأموال اللازمة . ولكن الفكرة إنتصرت منذ عام ١٨٤٢ — ١٨٤٣ : ففى خلال السنوات التالية أنشئت المواصلات الحديدية فى بريطانيا العظمى ، وفى فرنسا ، وفى الدول الألمانية ،

بين المراكز العمرانية الكبيرة . وفى سنة ١٨٤٨ أصبح لإنجلترا ٦٫٤٠٠ كيلومتراً من السكك الحديدية ، وللولايات المتحدة ١٤٫٥٠٠ ؛ ولفرنسا ١٫٩٣٠ ؛ ولبروسيا ٣٫١٠٠ ؛ وللنمسا ١٫١٥٥ ؛ ولبلجيكا ٦٧٠ . وفى إيطاليا ، إذا كانت الدولة البابوية قد ظلت غير مكترثة ، وإذا كانت توسكانيا أو الصقليتين مترددة ، فإن بيدمونت قد بدأت ، منذ سنة ١٨٤٥ ، فى إقامة شبكة لها . وكانت روسيا وحدها هى المتخلفة : فلم يكن لها فى ذلك الوقت سوى ٤٣٨ كيلو متراً من السكك الحديدية .

وفى كل أوربا الغربية والوسطى ، فتحت هذه التسهيلات الممنوحة لنقل البضائع والمسافرين ، إمكانيات جديدة للتجارة ، لأنها سهلت وصول المواد الأولية ، ووسعت الأسواق ، وسمحت بتركيز أفضل لمراكز الإنتاج . وكان لها تأثيراً مباشراً على نمو الصناعة ، التى أثبتت تقدماً سريعاً فى كل مكان ، بعد فترة أزمة سنة ١٨٢٧ — ١٨٣٩ : فوجدت صناعة الفحم أسواقاً أوسع ، مادام ثمن نقل الفحم قد إنخفض ، فى المجموع ، بمقدار الثلثين ؛ وكانت صناعة التعدين وصناعة المنشآت الميكانيكية بلا شك هى المستفيدة الرئيسية ، مادامت تورد القضبان والمعدات المتحركة ؛ ولكن كان فى وسع صناعة النسيج كذلك ، والتى حصلت على المواد الأولية والوقود بسعر أقل ، أن تنمو ، وأن تزود نفسها بالآلات البخارية .

ففى بريطانيا العظمى ، زاد نشاط المؤسسات التعدينيه الكبرى فى كلايد ، وزاد إزدهار صناعة القطنيات فى لانكشاير . وفى فرنسا « إنطلقت » الصناعة الحديثة إبتداء من سنة ١٨٤٠ : صناعة القطنيات فى الشمال وفى الألزاس ؛ وصناعة التعدين، التى بقيت مع ذلك قاصرة على إنتاج الزهر والحديد ؛ وصناعة السكر ؛ والصناعات الكيميائية التى اتجهت بنوع خاص صوب صناعة الصابون والشموع . وفى ألمانيا ، كانت هذه هى بداية تعدين الفحم فى الرور وفى السار ؛

وازدهار صناعة القطنيات فى سيليزيا وفى ساكس ؛ وإنشاء أولى المنشآت التعدينيه الكبرى ، كروب Krupp فى إسن . وبورسيج Borsig فى برلين ؛ وكذلك صناعة الكيماويات فى منطقة الراين وفى ساكس . وفى النمسا ، وحيث كانت الحكومة قد سمحت ، منذ سنة ١٨٠٩ ، وبتغيير فى النظام التعاونى ، بميلاد صناعة « حرة » ، لم يظهر نشاط المنشآت الحديثة بوضوح إلا بعد سنة ١٨٣٣. فبين عامى ١٨٤٠ و ١٨٤٨ نمت صناعة القطنيات فى بوهيميا وفى النمسا السفلى ، التى كانت أيضاً هى المراكز الرئيسية لصناعه الورق ؛ وتقدمت صناعة التعدين كثيراً وخاصة فى إستيريا وفى كارينثيا ؛ وازدهرت صناعة السكر فى مورافيا . وفى المجر ، على العكس من ذلك ، بقيت الحياة الصناعية ضعيفة جداً ، بإستثناء بعض المشروعات التى كانت تعالج المنتجات الزراعية . وفى ايطاليا ، أصبح لبيدمونت ، التى وجدت فيها حرية التعامل منذ سنة ١٨٤٤ ، صناعة تعدينية الى جوار صناعة النسيج ؛ ونشطت صناعة الحرير فى توسكانيا ، حيث أصبح لكثير من المصانع الكبرى مئات من العمال ؛ وحتى فى الصقليتين نفسها نما التعدين فى نابولى، واستخدمت صناعة القطنيات فى كمبانيا ٦٠٫٠٠٠ عامل فى سنة ١٨٤٦ ، وكانت لاتستخدم سوى ٢٫٥٠٠ قبل ذلك بعشر سنوات .

وفى الولايات المتحده نمت الصناعات ، التى حماها نظام جمركى من المنافسة الانجليزية ، بمعدل سريع . ولاشك فى أن الصناعات « الزراعية » — التقطير والتكرير والتمليح — هى التى احتفظت بالمكان الأول ولكن صناعة القطنيات — التى اشتملت على ألف مصنع فى سنة ١٨٤٠ — احتلت المركز الثالث فى العالم ، بعد انجلترا وفرنسا ، وامتدت صناعة التعدين ، التى كانت محصورة حتى ذلك الوقت فى المنطقة الساحلية إلى بنسلفانيا .

وأخيراً فإن انشاء السكك الحديديه قد غير السوق المالى ، نتيجة لضخامة الإستثمارات اللازمة . فبينما كانت رؤوس الأموال الموجدة تستغل فيما مضى ،

وفى أغلب الأحيان ، فى ممتلكات عقارية ، تعود أصحاب رؤوس الأموال على شراء الأسهم التى تطرحها شركات السكك الحديدية ؛ وصحب هذه التنمية للقيم المنقولة إزدهار فى عمليات البورصة وفى النظام المصرفى . وأخذت الرأسمالية المالية دوراً يزداد نشاطه بإستمرار فى الحياة الإقتصادية ، وغالباً ماطغى على النطاق الوطنى وتجاوزه .

وفى نفس الوقت ساعد تقدم النقل البحرى على تنمية العلاقات التجارية بين القارات . واستخدمت الملاحة البخارية بعد ذلك بطريقة عادية للمواصلات مع الولايات المتحدة ، والهند ، والشرق الأقصى ؛ وبنت الترسانات سفناً حديدية ذات حمولة أكبر من حمولة السفن الخشبية . ومع ذلك فقد ظلت الملاحة بالشراع متفوقة بدرجة واسعة ؛ ولكنها إضطرت إلى أن تلائم نفسها للرحلات الطويلة فى المحيط الأطلنطى : فأخرج صانعو السفن الأمريكية فى سنة ١٨٤٥ طرازاً جديداً من السفن الشراعية السريعة *Clipper* الذى خفض مدة الرحلة من الهافر إلى نيويورك إلى النصف . وأصبح من الممكن الآن إجتياز المحيط بالبخار فى مدة ١٢ إلى ١٥ يوماً ، وفى الـ *Clipper* فى مدة ١٨ إلى عشرين يوما . وزاد حجم الشحنات العالمية بمقدار خمسين فى المائة فى مدة عشر سنوات . وفتحت هذه العلاقات الإقتصادية الطريق أمام حركة رؤوس الأموال بين أوربا الغربية والقارة الأمريكية .

ولكن التغيرات الإقتصادية والمالية لاتغير كثيراً أحوال الحياة فى الريف؛ وحتى فى أوربا الغربية نفسها ، كانت كثافة الشبكة الحديدية حتى ذلك الوقت غير كافية لكى تؤثر بفاعلية على أحوال الإنتاج فى معظم المناطق الزراعية ، حيث بقيت طرق العمل ووسائل الزراعة بدون تغيير كبير . ومع ذلك فإن المواصلات الحديدية قد وسعت من مناطق تموين المدن الكبرى ، وفتحت بذلك إمكانيات جديدة أمام بعض المزارعين .

وفى ميدان الفكر — السياسى ، والإجتماعى ، والدينى — كانت هذه السنوات التالية لعام ١٨٤٠ هى سنوات إزدهار واضح كذلك . ووضح تياران عظيمان : إرتبط الأول بوجه خاص بنقد أحوال الحياة السياسية والإجتماعية ؛ ونمى الثانى آراء جديدة عن الدولة فى علاقتها مع الأمة .

وإحتفظ النقد السياسى والنقد الإجتماعى بنقط إتصال ، رغم أنهما وجدا أمام إمكانيات مختلفة .

فمن وجهة النظر السياسية كان المظهر الواضح هو تقدم الآراء الديمقراطية ، المركزة حول مبدأ سيادة الشعب . وكان المطلب الأساسى هو الانتخابات العامة « يتمثل حل المسألة السياسية فى إصلاح نظام الإنتخابات ، إصلاحاً واسعاً وتاماً » . وكان هذا هو برنامج أنصار الدستور فى إنجلترا ، وبرنامج الراديكاليين من أتباع ليدرو رولان *Ledru-Rollin* فى فرنسا ، وبرنامج جاكوبى *Jacoby* أو أرنولد روج *Arnold Ruge* فى المانيا ؛ وكان كذلك أحد شعارات ماتزينى *Mazzini* فى ايطاليا .

ومن وجهة النظر الإجتماعية ، كان المشهد الذى عرضته نتائج الثورة الصناعية يغرى على البحث عن علاج للمساوىء الأكثر وضوحاً : أزمة الحرفيين الناتجة عن تقدم استخدام الآلات ؛ وبؤس برولیتارية العمال ، بسبب عدم كفاية الأجور ، وأزمات البطالة وأحوال الإسكان فى مناطق الإزدحام العمرانية ؛ وزيادة خطورة عدم المساواة الإجتماعية . وفى أوساط المحافظين نفسها ، اقترح البعض تدخل الدولة لتخفيف أو اصلاح هـذا العذاب والظـلم . واعتمـد الديمقراطيون ، عموما ، على الإنتخابات العامة التى تسمح ، كما يقولون ، بتسوية المشكلة الإجتماعية بإجراءات تشريعية ، ودون التعرض لوجود الملكية الخاصة . وعلى العكس من ذلك ، طالب الإشتراكيون بإصلاح كامل لبنيان المجتمع ؛ ولكن الإقتراحات اختلفت بالنسبة لأهدافها ولوسائلها ، فى هذا التلاحم بين الأفكار

الذى يميز هذه الفترة فى فرنسا ، وفى إنجلترا ، وفى ألمانيا . فهل سيكون مجتمع المستقبل قائماً على فكرة المساواة ، طبقا لرغبات روبرت أوين وكابيت ، أو طبقياً كما كان يأمل السان سيمونيين وأنصار فورييه ؟ وإصلاح البنيان ، أيتحقق عن طريق دولة قوية ، أو عن طريق عمل المجموعات التعاونية ؟ أيكفى الإعتماد على مشاعر الكرم ، والإخاء . التى يثق فيها الإشتراكيون الفرنسيون ، فى غالبيتهم ، أو من الواجب التفكير فى الإضراب العام ، وحتى فى الإستيلاء على السلطة بالقوة والثورة الإجتماعية ، هل ستكون حتمية ، كما أكد كارل ماركس *Karl Marx* ونتيجة القوى الإقتصادية ؟ ولكن هذه المجادلات إحتفظت حتى ذلك الوقت بطبيعة نظرية .

وتأثرت بعض الاوساط الكاثوليكية بهاتين الحركتين الفكريتين . ومع ذلك فلم يكن من طبيعة موقف الكرسى الرسولى أن يشجعهما . فأظهر جريجوار السادس عشر ، خلال الستة عشر عاما لبابويته (١٨٣٠ — ١٨٤٦) التى شهدت نشاطا كبيراً — مؤلفات دينية خصبة ، ودفعا قويا للبعثات التبشيرية فى آسيا وفى إفريقية — جموداً عقائدياً وتطرفاً جعلا منه العدو السافر لجميع أشكال التحرر . ومع ذلك فلم تتمكن هذه الصرامة من القضاء على الحركات الثقافية داخل الكنيسة .

وكان الاتجاه الكاثوليكى « المتحرر » يرغب على مثال لامينيه *Lamennais* فى تحقيق نوع من المصالحة بين الإتجاه التقليدى للكنيسة الكاثوليكية وبين المجتمع الحديث . فحارب « تحالف العرش والمذبح » ، ورأى أنه من الواجب أن تكف الكنيسة عن طلب تأييد الدولة ؛ وكان يأمل أن تنشأ المنظمات السياسية على أساس سيادة الشعب . ورغم أن البابا حرم آراء لامنيه فى سنة ١٨٣١ ، فقد بقيت حركة الآراء التى أثارها ، وعلى الأقل فيما يتعلق بالدفاع عن « حريات الكنيسة » ضد الحكومات ، فى فرنسا ، وفى بلجيكا ، وفى

بولندا ، وفى أيرلندا ، وفى بروسيا الرينانية ، وفى الدول الألمانية الجنوبية .

أما الإتجاه الكاثوليكى « الاجتماعى » فكان إنتشاره أقل . ومع ذلك ، فقد بدأ البعض من بين المثقفين الكاثوليك فى التعرف على المشكلات التى كانت تثيرها الثورة الصناعية . ورأوا فى تحسين الأحوال المعنوية والمادية للطبقة العاملة « هدف المجتمع نفسه » ، ولكنهم ، كأعداء الصراع الطبقى والعنف ، لم يفكروا فى « تغيير البنيان » ولكى يصلوا إلى « تعديل » العلاقات الاجتماعية ، كان يكفيهم اتباع الانجيل ، الذى يتضمن كل شىء وكانت نظريتهم - وهى نظرية بوشيه *Buchez* فى فرنسا ، وكتلر *Ketteler* وكلبنج *Kolping* فى ألمانيا - تميل الى التوفيق بين الطبقات ، إما عن طريق التشريع ، وإما عن طريق عمل إتحادات العمال : وكانت ترغب كذلك فى تقريب الكنيسة من الشعب ، حتى توقظ الشعور الدينى فى أوساط العمال .

وفكرة « القومية » ، التى كانت أسسها العقائدية قد بقيت مهزوزة تماما فى فترة العشرين سنة التى تلت معاهدات سنة ١٨١٥ ، أصبحت الآن فى مركز المشغوليات : ففرنسا هى الدولة العظمى الأوربية الوحيدة التى لم يكن لها تجربة مباشرة مع هذه الصعوبات وكان المبدأ يتلخص فى العمل من أجل تجميع الشعوب التى تنتمى إلى نفس « القومية » فى دولة واحدة ، وأن تصبح هذه المجموعات القومية حرة فى تقرير مصيرها فى الدول التى تتكون شعوبها من « قوميات » مختلفة . ولكن ، ماهى الصفات اللازمة للتعرف على وجود القومية ؟

إعتبرت الفكرة الجرمانية ، والمتصلة بالآراء الأساسية للرومانتيكية الألمانية ، أن الأمة عبارة عن « كائن حى » ينمو تحت تأثير « قوة عليا » . وهذه القوة هى « النبوغ الوطنى » *Volksgeist* . وتتأكد ببعض الصفات الخارجية التى هى وراثية : رابطة اللغة ، والعادات ، والتقاليد . ولذلك فيمكن تأكيد أن الشعوب تنتمى لنفس القومية ، حينما تكون لها نفس الصفات المشتركة ، حتى

إذا لم يعرفوا بوجود هذا الترابط ،ولم يظهروا رغبة فى المعيشة المشتركة .وبالتالى يمكن لهـذه النظرية أن تتفق مع المعتقدات التى كانت ، من وجهة نظر النظم السياسية للدول « هى معتقـدات المحافظين » ، مادامت لا تتطلب معرفة رغبات الشعب .

أما الفكرة اللاتينية فكانت هى التى تقدم بها ماتزينى منـذ سنة ١٨٣٤ « الأمة هى مجموع كل الرجال ، المتجمعين سواء باللغة ، أو ببعض الظروف الجغرافية أو بالدور المعهود لهم به فى التاريخ ، والذين يعترفون بنفس المبـدأ . ويسيرون ، تحت سلطة الحق الموحد ، للحصول على هدف محدد بعينه . . . والوطن هو ، قبل أى شىء ، هو معرفة الوطن » ولذلك فإن الرغبة فى المعيشة المشتركة كانت هى الرباط الأساسى فى هذا التعريف بالقومية . ولا شك أن رباط اللغة ، والعادات ، والتقاليد ، يمكنها أن تتعاون لتشكيل هـذه الرغبة ؛ ولكنها ليست أساسية ، ولا كافية : فعلى الدولة ، بالإختصار ، أن تشتمل على كل أولئك الذين يرغبون فى الاشتراك فيها ، ومهما كان الدافع لرغبتهم . ويتضمن التعبير عن هذه الرغبة أن يحصل كل الأهالى على حق التصويت ، ولذلك فإن هذه النظرية تتمشى مع الإتجاهات الديمقراطية ، ومع فكرة سيادة الشعب .

ولذلك فإن مبـدأ القوميات يكشف عن « سوء تفاهم أساسى » ، مادامت النظريتان تؤديان إلى نتائج مختلفـة ، فى كل الحالات التى لا تتفق فيها الصفات الخارجية مع « حقيقة الشعور » . ومع ذلك فإن المبشرين بحركة القوميات قد تحاشوا عموما ، حتى ذلك الوقت ، إظهار هذه الخلافات بوضوح .

وحركة القوميات تأخذ المكان الأول فى علاقات القوى المادية والمعنوية ؛ وهى التى كانت تهز القارة الأوربية . ولـكن يستحيل فهم نمو الشعور القومى ، فى هذه الأشكال المختلفة ، دون عمل حساب للدفعـة التى تعطيها لمطالبها القوى الإقتصادية أو القوى الدينية .

فتقدم الإنتاج الصناعى يدفع رؤساء المشروعات إلى التفكير فى توسيع أسواقهم . ففى ألمانيا ، زاد هذا التفكير عند رجال الصناعة والتجار فى بروسيا الرينانية ، الذين كانوا قد حصلوا على إرضاءات منذ سنة ١٨٢٤ بإنشاء الزوالفراين Zollverein ؛ وكان وجود هذا الإتحاد الجركى يساعد على تنمية شعور بالتضامن بين الشعوب الألمانية . وظهر تفكير مماثل ، وغير راض بعد ، فى أوساط الصناعة فى بيدمونت وفى لومبارديا والبندقية .

وساعدت الثورة التى حدثت فى وسائل المواصلات البرية ، فى ألمانيا وفى إيطاليا ، على نمو الشعور القومى ، لا لمجرد تقريبها بين المصالح المادية لرجال الصناعة والتجار عبر الحدود السياسية ، ولكن لأنها سهلت الصلات الشخصية وتبادل الآراء ، ونشر الصحف . وفردريك ليست Friedrich List ، حينما بدأ منذ سنة ١٨٣٣ ، حملة فى ألمانيا من أجل إنشاء السكك الحديدية ، ألم يتنبأ بأن حركة الرجال والسلع ستضعف من المشاعر الفردية ، وتفتح الطريق أمام الحركة القومية ؟ وهى نفس الفكرة التى نماها كافور Cavour ، فى مايو سنة ١٨٤٦ فى مقاله فى Revue Nouvelle : فقال أن السكك الحديدية فى إيطاليا ، وحيث لم ينتبه الأهالى بعد للحياة السياسية ، هى سلاح قوى للإنتصار على «القوى المعوقة» ؛ لأنها ، بوصلها بين شعوب الدول المختلفة ، تبعد الأحقاد وتساعد «روح القومية الإيطالية» .

وتلعب المصالح الإقتصادية كذلك ، وبشكل مختلف ، دوراً مؤكداً فى فى طبيعة إستعداد القوميات فى النمسا . فالحركة القومية المجرية تدعمت بالرغبة فى ضمان إستقلال للمنتجات المحلية بالنسبة «للبلاد» النمسوية . ومطالب الأقليات القومية السلافية ، والتى تتكون بشكل خاص من الفلاحين ، مرتبطة بالنظام الزراعى : ففى الوقت الذى خضع فيه هؤلاء الفلاحين للسيطرة الإجتماعية لكبار الملاك الألمان أو المجريين ، كانت حركة التحرر القومى تعرض عليهم إمكانية

الحصول على تحسين أحوالهم . ومع ذلك ، فسيكون من التجاوز الكبير أن ننسب لهذه الأحوال الإقتصادية تأثيراً أساسياً ودائماً . فالمصالح المادية لا تتوافق دائماً مع مطالب الشعور القومى : ففى النمسا نفسها ، هل كان رجال الصناعة التشيكيين مثلا يأملون فى حل سياسى يؤدى إلى إنشاء دولة مستقلة ، ويهدد بأن يجعلهم يفقدون سوق « البلاد » الألمانية ؟

وتميل القوى الدينية ، فى بعض الحالات ، إلى فرملة مطالب الشعور القومى: وهذه هى حالة ألمانيا ، إذ أن الكاثوليك ، وخاصة فى بفاريا ، كانوا يخشون من أن ينضموا فى دولة ألمانية كبيرة يكون للبروتستانتيين فيها السيطرة والتفوق، ولذلك فإن الشعور الدينى يدعم هنا النزعة الطائفية . ولكن هذه القوى تلعب فى صالح الحركات القومية ، فى كل المناطق التى تظهر فيها إحتجاجات مجموعات « الأقليات » . وفى إيرلندا كان الإحتجاج دينياً ، وعلى الأقل بنفس درجة كونه سياسى أو إجتماعى . وفى بولندا الروسية أوفى بولندا البروسية ، كان نفوذ رجال الدين الكاثوليك هو روح المقاومة للسيطرة الأجنبية ، كما كان عليه الحال فى كرواتيا ضد النفوذ المجرى . وفى جزء من الإمبراطورية النمسوية ، وفى الأقاليم البلقانية للامبراطورية العثمانية ، وحيث كان الأهالى يدينون بالمذهب الأرثوذكسى كان عمل رجال الدين فى الحركات القومية ، عاملا أكثر نشاطاً بالتأكيد ، عما كانت عليه الرغبة فى التحرر الإقتصادى والإجتماعى . فهل كان هذا بسبب التضييق على الأقليات القومية فى ممارسة شعائرها ؟ لا : الواقع أن الحرية الدينية كانت مصونة . ومع ذلك فالإنتساب إلى عقيدة دينية تختلف عن تلك التى تنتسب إليها الدولة التى يجبر الأهالى على المعيشة تحت سلطتها ، كانت تعطى دعامة قوية للاحتجاجات الناتجة عن الخضوع الإدارى أو اللغوى . وكان فى وسع رجال الدين بنوع خاص أن يعطوا قيادات للحركة القومية ، إذ أنهم كانوا يمارسون نفوذاً فى الحياة اليومية على جماهير الفلاحين ، ولأنهم كانوا على درجة معينة من التعليم .

ألن يكون من غير المجدى أن نحاول « عزل » إحدى هذه القوى ، أو أن ننسب لها دوراً رئيسيا ؟

٢ — النتائج السياسية :

فى أى مدى تؤثر هذه التغيرات المادية والروحية على العلاقات السياسية الدولية ؟

تتعرض حركة القوميات الوضعية الإقليمية بطريق مباشر . فهى فى بعض الأحيان قوة إنفصالية ، وفى البعض الآخر قوة « بناءة » . قوة إنفصالية فى الدول التى يعيش فيها جنباً إلى جنب أهالى يختلفون عن بعضهم فى اللغات والعادات والتقاليد . وقوة بناءة حين يكون لهذه الحركة هدف يتمثل فى توحيد الأهالى من نفس القومية ، والذين ظلوا منفصلين عن بعضهم بالحدود السياسية ، داخل نطاق دولة بعينها . ولكن الإمكانيات تختلف ، داخل هذا النطاق العام فالقوميات الموضوعة تحت حكم أجنبى ، أتأمل فى الإستقلال ، أو سترضى باستقلال إدارى يضمن لها إحترام لغتها ، وعقائدها الدينية ، وتقاليدها ؟ وإذا كان الأمر يتعلق باتخاذ هدف يتمثل فى توحيد « الأجزاء المقسمة » من نفس القومية ، فهل يعنى ذلك إنشاء دولة وحدوية — يمكنها أن تكون مملكة أو جمهورية — أو مجرد إقامة إتحاد فيدرالى تكون روابطه على درجة معينة من التراخى ؟

وكان البرنامج الأساسى هو برنامج أنصار ماتزينى : فكانوا يرغبون فى إعادة بناء أوربا ، بحيث تتطابق الدولة مع الأمة فى كل مكان . ومن الواجب أن تكون هذه « الدولة القومية » وحدوية ، إذ أن الشكل الفيدرالى سيفرض على الحكومة الضعف ، وسيساعد على إستمرار بقاء منافسات محلية قديمة ؛ وأن تكون جمهورية ، إذ أن السيادة تتمثل فى الشعب ؛ ولكن ألا تكون إشتراكية ، إذ أن الصراع الإقتصادى هو « بدون معنى » . وكون ماتزينى ، منذ سنة ١٨٣٤ ، وفى نطاق مشروعه عن « أوربا الفتاة » ، وإلى جانب لجنته

الإيطالية ، لجانا بولندية وألمانية . وكان يميز من بين شعوب القارة ثلاثة عشر أو أربعة عشر « مجموعة قومية » يجب على كل منها أن تكون دولة . وتختفى الإمبراطورية النمسوية والإمبراطورية العثمانية ؛ ويتجمع السلافيون غير الروسيين فى إتحاد يكون حاجزاً بين « العالم الغربى » وروسيا . ولايبدو أن ماتزينى كان يعلم أن تحقيق التغيير الكامل للخريطة السياسية كان غير ممكناً ، إذ أن المجموعات القومية كانت فى معظم القارة متداخلةفى بعضها ، وكان من الصعب تحديد الحدود اللغوية بينها . كان علاوة على ذلك يزيد من الصعوبات ، مادام يعطى الحركة هدفاً مزدوجاً ، قومى وسياسى ؛ ويبدو أنه لم يكن يفكر فى ذلك .

وكانت للآراء التى إنتشرت بين أوساط البورجوازية المتحررة أفاقاً أقل إتساعاً . واعتقد هؤلاء المتحررون أنه يمكن لحركة القوميات أن تؤدى إلى إنشاء دول أو منظمات سياسية،ستكون هى دول ومنظمات الملكيات الدستورية ولم يفكروا فى البحث عن حل شامل لمشكلة القوميات ، يؤدى إلى التغيير الكامل لخريطة أوربا ، واكتفوا ببحث الحالات التى كان مداها العملى قريباً.

وأخيراً ، فلقد وجدت الأمانى القومية أنصاراً لها كذلك بين الأوساط السياسية المحافظة . لامنطقية ؟ بلاشك ، إذ أليس من المتوقع أن يفكروا فى أن تغيير الخريطة السياسية سيؤدى كذلك إلى تغيير النظام السياسى ؟ ولكن هذه اللامنطقية ليست واضحة دائما .

ولذلك فقد بقى هياج القوميات مضطرباً فى مظهره . ومع ذلك فقد كان يمثل قوة ضخمةوفعالة ، وتهددالتوازن رأساً .

ولاشك فى أن التغيرات الإقتصادية وتيارات الفكر المتصلة بها مباشرة لم يكن لها دوراً أقل فى العلاقات الدولية .

فتقدم الإنتاج الصناعى فرض على دول أوربا الغربيةمشغولية تنمية أسواق

تصديرهم . وكانت صناعة النسيج بوجه خاص هي التي ، في بريطانيا العظمى وحتى في فرنسا (فالصناعة الألمانية لم تكن تعمل في ذلك الوقت إلا للسوق المحلي) تبحث عن أسواق ، سواء صوب البلاد الأوربية التي لم يكن التصنيع قد بدأ فيها بعد ، أو صوب خارج أوربا .

وفي العلاقات بين الدول الأوربية ، تواجه هذه الصادرات للدول العظمى المنتجة عقبات تشكلها الحواجز الجمركية . ففرنسا قد منعت ، حتى سنة ١٨٣٤ ، إستيراد منتجات صناعة النسيج ؛ وسمحت الآن بدخول خيوط الغزل ، ولكنها فرضت عليها رسوماً مرتفعة . وكانت التعريفة الجمركية الروسية تمنع دخول ٣٠٠ سلعة ، وتخضع كل الباقين لضرائب ثقيلة والحكومة النمسوية التي التجأت للمنع مع إعتدال أكثر طبقت هي أيضاً تعريفة جمركية متطرفة في حمايتها . وضاعف الزولفراين البروسي ، في سنة ١٨٤٤ ، ونتيجة لمطالب رجال الصناعة ، الرسوم على المصنوعات المعدنية ، وزاد ، في سنة ١٨٤٦ الرسوم الجمركية على المنسوجات بنسبة ٥٠ ٪ . ولذلك فإن مسائل السياسة التجارية قد إحتلت ، في العلاقات الدولية ، مكاناً تزايدت أهميته ؛ سواء أكان الأمر يتعلق بالعلاقات بين فرنسا وبريطانيا العظمى ، أو بين فرنسا وبلجيكا ، أو بين بريطانيا العظمى وروسيا ، أو بين النمسا والزولفراين .

وكانت بريطانيا العظمى ، بطبيعة الحال ، هي التي تشعر بنوع خاص بنتائج هذه السياسات الجمركية ، مادامت هي المركز الرئيسي لصناعة العالم . ولذلك فقد كانت هي التي إقترحت فكرة جديدة للعلاقات الإقتصادية الدولية . وكانت التجارة الخارجية بالنسبة إليها هي « مسألة قطنية » قبل أي شيء آخر . وفي أوربا ، إتجهت صادرات منتجات النسيج الإنجليزية ، في نصف مجموعها ، صوب ألمانيا ؛ ووصلت عبر الأقاليم الألمانية ، مهربة ، إلى بولندا الروسية وإلى النمسا . ولكن كان من اللازم لتنمية هذه الصادرات ، أن تتمكن الصناعة من أن تنتج

بأثمان أرخص : فتطلب الأمر إذن سياسة خفض المرتبات والأجور ؛ وكانت هذه السياسة ممكنة إذا ما إنخفضت أسعار المعيشة فى بريطانيا العظمى ؛ وكان من الممكن تحقيق هذا الإنخفاض فى أسعار المعيشة عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الزراعية المستوردة من الخارج ، ومن ناحية أخرى ، ولكى تتمكن القارة الأوروبية من شراء المنتجات الإنجليزية المصنوعة ، ألم يكن من الضرورى أن تتمكن من أن تبيع منتجاتها الزراعية لبريطانيا العظمى ؟ وهاتان الحجتان مرتبطتان فى أصلهما . وكونتا موضوع الدعاية التى شنها ريتشاردكوبدن *Richard Cobden* ، إبتداء من سنة ١٨٣٥ ، وفى الوقت الذى إرتفعت فيه أسعار القمح الإنجليزى إرتفاعاً كبيراً . وقال أن الضرائب المفروضة على الحبوب تزيد سعر الخبز بنسبة ٤٠٪ ؛ فهى « الحجر الأساسى فى عقد الإحتكار ، فى صالح ملاك الأراضى ؛ وستؤدى إلى إقفال السوق الانجليزى فى وجه قمح القارة ، وقمح روسيا ، وقمح الألمان ؛ ولكن هذه الدول لا تقدر على شراء المنتجات الانجليزية المصنوعة « إلا بمنتجات زراعاتهم » . ولذلك فإن إلغاء « قانون القمح » سيسمح لبريطانيا العظمى « بتبادل منتجاتها المصنوعة نظير حبوب البلاد الأخرى » . حقيقة أن هذه السياسة كانت تهدد بتحطيم الزراعة الانجليزية ، ولكن النشاط الزراعى لم يشغل إلا ٣٥٪ من الأهالى : فلم يكن لهم لذلك إلا أهمية ثانوية . وكان مايهم هو إزدهار الصناعة وخاصة صناعة المنسوجات : « إن إزدهار مانشستر يمثل رفاهية إنجلترا » . وفى فكر كوبدن ، الذى إلتقى فى هذا الشأن بأتباع آدم سميث *Adam Smith* وريكاردو *Ricardo* لم تكن هذه النظرية الخاصة بحرية التبادل إلا أحد مظاهر سياسة إقتصادية تبعد كل تدخل من جانب الدولة فى تنظيم الإنتاج وفى ظروف العمل : فتؤدى حرية المنافسة الى « كمال وتركيز الإنتاج » كما تؤدى الى « التوفيق بين المصالح » .

وكان على بريطانيا العظمى أن تطبق هذه المبادىء ، دون أن تعمل حساباً لإتجاهات الدول القارية ، ودون أن تحاول عقد إتفاقيات لمعاملة المثل ، وهى التى كانت ستعطل الإصلاح ، وحينما تأخذ بريطانيا الدافع ، كانت ستفتح الطريق الذى ستسير فيه الدول الأخرى بدورها : وحينما يشاهدوا النتائج ، كما قال كوبدن ، « سيتبعون حتما طريقنا » . وبعد معركة برلمانية طويلة ، وإقناع السير روبرت بيل Sir Robert Peel ، رئيس الوزراء ، انتصرت هذه الآراء فى سنة ١٨٤٦ .

ولم تكن المشغوليات الإقتصادية أقل تأثيراً على العلاقات بين أوربا والأجزاء الأخرى من العالم . فكان البحث عن أسواق جديدة لصناعة المنسوجات هو الذى فتح مسألة الشرق الأقصى . فوجود كتلة بشرية ضخمة فى الصين ، يمكنها أن تصبح عميلة لهذه الصناعة ، جذب انتباه الدول الأوربية ، وبخاصة بريطانيا العظمى ، بطبيعة الحال . ومادام قد أصبح من الصعب العثور على أسواق على القارة الأوربية ، ومادامت الولايات المتحدة كانت تحاول أن تحمى صناعتها الناشئة من المنافسة الأوربية ، فقد كان من اللازم ، كما كتب بلمرستون Palmerston ، فى يناير سنة ١٨٤١ ، البحث عن أسواق فى أماكن أخرى : فيجب على السياسة الخارجية الإنجليزية أن « تفتح وتضمن الطريق للتجار » .

واختلاف المصالح بين الدول الأوربية فى المسائل الجمركية ؛ والرغبة فى اجبار حكومة الصين على قبول التوغل الأوربى : هذه فى العلاقات الدولية ، كانت أسباباً ممكنة أو متوقعة للاصطدام .

ولكن هذه المصالح الإقتصادية بدأت كذلك فى عقد روابط مالية بين الرأسماليين من دول مختلفة ، روابط كانت عاملا جديداً فى العلاقات بين الدول .

وكان إنشاء السكك الحديدية من أسباب هذه الحركات الدولية لرؤوس الأموال . ففي فرنسا ، وفي بلجيكا ، انشئت أولى الخطوط الحديدية الكبرى، من سنة ١٨٤٠ الى ١٨٤٧ ، بالمساعدة المالية للانجليز : ففي شركات سكك حديدية عديدة كانت نصف رؤوس الأموال انجليزية ؛ وأخذ ليدرو رولان على جيزو *Guizot* ، في سنة ١٨٤٧ ، هذه المسألة وفي الولايات المتحدة ، باعت شركات السكك الحديدية الأولى جزءاً كبيراً من أسهمها الى انجلترا والى فرنسا . وفي ألمانيا ، التجأت الصناعات الإستخراجية ، والصناعات التحويلية ، التي لم تجد تعضيداً من نظام مصرفي يلائم احتياجاتها ، الى رؤوس الأموال الأجنبية كذلك : رؤوس أموال انجليزية في النسيج في ساكس وفي سيليزيا؛ ومن ليل في منطقة الرور ، ومن مولهاوز في ألمانيا الجنوبية ؛ ورؤوس أموال بلجيكية وهولندية في منطقة الراين . وكانت رؤوس الأموال التي قدمتها بريطانيا العظمى هي التي تحتل المركز الأول في هذه الحركة : ففي سنة ١٨٤٧ أصبحت الإستثمارات الإنجليزيه في الدول الأجنبية أكثر أهمية بضعفين أو بثلاثة أضعاف مما كانت عليه منذ عشرين عاما ؛ وبدأت ، منذ سنة ١٨٤٥ ، في أن تلعب دوراً حتى في أمريكا الجنوبية .

وكانت هذه الإستثمارات، التي تدعم كذلك نفوذ بريطانيا العظمى في الحياة الإقتصادية العامة ، هي نتيجة لمجهودات قامت بها المصارف ورجال الاعمال — وحالة توماس براسي *Thomas Brassey* تعتبر مثلا لذلك — الذين فكروا بطبيعة الحال في ربح مباشر ، ولكن الذين فكروا كذلك في تسهيل توغل السلع والظاهر أن الحكومة ، في هذه الفترة، لم تتدخل كثيراً في هذه العمليات ولكن أصحاب رؤوس الاموال ، الذين قاموا بهذه الاستثمارات لم يجهلوا أن صداماً دولياً سيؤثر في أمنها. فيمكن لهذا أن يكون عاملا من عوامل السلم . ومن الممكن ، مثلا ، أن تكون حكومة لوى فيليب قد فكرت في أن المشتركين الإنجليز في شراء

أسهم السكك الحديدية الفرنسية سيكون من مصلحتهم ممارسة ضغط مهدىء على وزارة الخارجية البريطانية ، فى حالة نشوء خلافات سياسية بين البلدين . ولكن حالة الأبحاث التاريخية لا تسمح حتى الآن بقياس النفوذ السياسى لهذه الصلات المالية .

أما دور العامل الجديد ، الذى يتمثل فى ظهور وإنتشار الفكر الإشتراكى فكان أكثر تواضعاً بكثير ، فى العلاقات بين الدول ، مادامت أعداد المجموعات الإشتراكية كانت بسيطة ؛ وهو كذلك أكثر صعوبة فى تعريفه ، إذ أنه ميدان ندرت فيه الأبحاث . ولاشك فى أنه كانت لهذه النظريات الإشتراكية أفقاً دولياً واسعاً ، مادامت للطبقات الإجتماعية التى تكبتها النظم القائمة ، مصالح مشتركة فى كل البلاد ومع ذلك ، فإن الإتجاهات كانت مختلفة .

ولم يهمل الفكر الماركسى الذى عبر عنه فى «البيان الشيوعى» فى سنة ١٨٤٧ ، أهمية حركة القوميات ، ولكنه إعتبر أن حق الشعوب في تقرير مصيرها ليس هدفاً فى حد ذاته . فبقيت المسألة القومية خاضعة للمسألة الإجتماعية ، وليست لها أهمية إلا فيما يتعلق بتدعيم آراء الثورة العالمية ، أو بالمساعدة على تحطيم العقبات المؤدية إليها ، وحينما أعلن ماركس *Marx* أنه فى صف الحركة القومية البولندية ، رجع ذلك إلى كون هذه الحركة معادية لروسيا ، وإلى أن من طبيعتها أن تسهل على إنجاح « حملة » ضد القيصرية .

وكان للإشتراكيين الفرنسيين بعض المشغوليات المشتركة : فانتصار الإشتراكية سيؤدى إلى القضاء على الحروب بين الدول ؛ وسيسمح بتكتيل كل طاقات ووسائل عمل كل شعوب أوربا ، من وجهة النظر الإقتصادية . وإتفق الجميع كذلك على فضح التهديد الذى يثقل به الإتجاه الأوتوقراطى الروسى على كاهل القارة ولكن الخلافات كانت متعددة ، فكان أتباع السان سيمونيين ينادون بإقامة السلم فى أوربا ؛ وبقوا يؤمنون بأن التعاون بين فرنسا وإنجلترا هو

أحسن وسيلة لضمان الأمن الذى يسمح ، عن طريق سياسة الأشغال العامة الكبرى ، بإقامة تضامن فى الحياة الإقتصادية ؛ ومع ذلك فقد كان هذا الإتجاه السلمى أوربى فقط : فسيكون فى وسع الشعوب المتصالحة أن تقوم بسياسة توسع فى القارات الأخرى ، وهذا التوسع لن يتراجع ، إذا ماتطلب الأمر ، عن إستخدام القوة . وفى فكر برودون — فى ذلك الوقت — كان الإتجاه السلمى، على العكس من ذلك ، أساسياً . ولم يخف برودون *Proudhon* سخريته من « الوطنية السطحية » التى قال أنها وطنية الجمهوريين الفرنسيين ؛ وكان قاسيا بالنسبة لبرنامج ماتزينى ؛ وكان حذراً من مبدأ القوميات ذاته . وأخيراً فإن « الإشتراكيين المسيحيين » ، مثل بوشيه ، كانوا مصبوغين بالقومية إلى درجة كبيرة . وقالوا أن على فرنسا « رسالة » تقوم بها فى العالم ؛ وعليها ألا تتراجع، فى سبيل نشر آرائها ، عن إستخدام الوسائل الثورية ، ولا تتخلى عن الحرب .

فكيف يمكننا إذن أن نرى رباطاً مباشراً بين إنتشار الإشتراكية وإتجاه العلاقات الدولية ؟

حقيقة أن تأثير هذه الحركات الفكرية وتأثير هذه القوى الإقتصادية كان يوحى بفكرة جديدة للعلاقات بين الشعوب وبين الدول ، وفى هذا الشأن عمل المحدثون عموماً على إظهار محاولاتهم على أنها كفيلة بضمان السلم ، وربطوا حتى بينها وبين فكرة وفاق دولى ، وفى خلال السنوات التى تلت عام ١٨٤٠ مباشرة ، ظهرت هذه المشغوليات فى أوساط مختلفة تماما . واتجهت صوب مشروعين : ولايات متحدة أوربية ، أو منظمة عالمية للسلام . وفى هذا التيار الفكرى ، تفرعت الإتجاهات التى كانت تتلاقى فى بعض الحالات ، ولكنها لا تختلط أبداً : وهى إتجاهات المنظمات الدينية ، وإتجاهات أنصار ماتزينى ، وإتجاهات الإقتصاديين من أنصار مبدأ حرية التعامل ، وإتجاهات بعض الاشتراكيين الفرنسيين .

وتأثر الإتجاه الأول بدرجة كبيرة بتأثير الكويكرز الذين أدانوا الحرب، أخلاقيا ، فى الولايات المتحده منذ سنة ١٨٠٨ ، وفى إنجلترا منذ سنة ١٨١٦ ، وإقترحوا نزع السلاح والتحكيم . وفى سنة ١٨٤٠ رسم الأمريكى ويليام لاد *William Ladd* مشروع مؤتمر للدول ، يمكنه أن يضمن المحافظة على السلام ، عن طريق إنشاء روابط فيدرالية ، وقام مندوبو جمعية السلام *Peace Society* الإنجليزية بعرض مشروعات أخرى ، فى باريس وفى جنيف ، هى مشروعات جمعية الأخلاق المسيحية وجمعية السلام ، التى وضعت مسابقة لدراسة « وسائل إصلاح الخلافات بين الأمم » . ووضع كل من رجل القانون السويسرى جوهان سارتوريوس *Johann Sartorius* والفرنسى قسطنطين بيكر *Constantin Pecqueur* اللذين فازا فى هذه المسابقة ، الخطوط العريضة لمشروع إتحاد أوربى *Fédération Européenne*

وتأثر الإتجاه الإشتراكى ، بنوع خاص ، بآراء السان سيمونيين . وكان أحد قدماء السان سيمونيين ، والذى أصبح بعد ذلك من أنصار فورييه، وهو فيكتور كونسيديران *Victor Considérant* ، هو الذى أعطى ، فى سنة ١٨٤٠ ، وفى كتابه « عن السياسة العامة ودور فرنسا فى أوربا» *De la politique générale et du rôle de la France en Europe* الشكل الواضح لهذه الأفكار : فأصر على ضرورة تحديد سيادة الدول فى صالح « سيادة عليا » ، لا يمكن « لأى من الشعوب ، وفيما يتعلق بعلاقاته الخارجية ، أن يقدر أو يرغب فى التخلص منها » ، وكان يعتمد كذلك على ترابط المصالح الإقتصادية فى سبيل نصرة الآراء السلمية : فرأى هذا الاشتراكى فى « عالمية رجال الأعمال » ، أو رجال المصارف إحدى القوى التى يمكنها أن تدعم حدوث السلام .

وكان برنامج ماتزينى ، بالشكل التى عبر عنه ، منذ سنة ١٨٣٤ ، فى « النداء للوطنيين السويسريين » ، يرغب ، بعد إذابته السابقة للخريطة السياسية ،

فى تنظيم أوربا فى « إتحاد جمهوريات » . وفى نطاق كل « دولة قومية » ، ستكون المجالس مختصة بتسوية « المصالح الخاصة ، والشئون المحلية » ؛ ولكن إدارة المصالح العامة سيعهد بها إلى مؤتمر أوربى ، تمثل فيه كل الشعوب « بمساواة تامة » . أما فيما عدا ذلك فإن ماتزينى لم يحاول أبداً أن يحدد شكل هذا الإتحاد الأوربى ، أو توزيع الإختصاصات بين المؤتمر والدول .

وكانت نظرية الإقتصاديين مرتبطة بطريق مباشر بتأثير ريتشارد كوبدن . وقال المبشر بمبدأ حرية التعامل ، أنه يوجد « توافق طبيعى » بين الإقتصادية وبين تنمية العلاقات الدولية . وإذا ماخفضنا الحواجز التجارية ، وإذا ماسمحنا لرأس المال بأن يلعب بحرية دوره فى التقدم الإنسانى ، فإننا سنشاهد نشأة تكامل بين الدول ، يكفى للتغلب على الخلافات السياسية ، ولمنع الحكومات من « إلقاء شعوبها فى الحرب » . « فالدول التجارية العظمى التى تفكر ، من أجل تنمية إنتاجها وسوقها الداخلى ، فى توسيع أقاليمها عن طريق الغزو ، لن تحتاج بعد ذلك للبحث عن هذا التوسع ، فى اليوم الذى ستوجد فيه حرية التعامل فى كل مكان . ومادامت الشعوب « ستتآخى فى الصناعة » فيمكن للحكومات أن تقلل أعبائها العسكرية ، وترصد جزءاً أكثر أهمية فى ميزانياتها لمصروفات « نافعة » . وتحت تأثير كوبدن ، وضع فردريك باستيا *Frédéric Bastiat* وبعض أعضاء آخرين من جمعية حرية التعامل ، فى باريس ، فى سنة ١٨٤٧ ، أسس جمعية أصدقاء السلام ، التى ستتجه صوب فكرة إتحاد أوربى ؛ وفى نفس هذا الوقت قام المحامى فيزينيه *Vésinet* فى روان — وتقريبا فى نفس الوقت الإيطالى كارلو كاتانيو *Carlo Cattaneo* — بنشر شعار « الولايات المتحدة الأوربية » .

ومع ذلك ، فرغم أن هذه الحركات الفكرية كانت غنية ومتعددة ، فقد ظلت النظرية غير متماسكة . وكانت نقطة الإلتقاء الوحيدة هى فكرة التضامن بين

الدول . ولكن هؤلاء الكتاب السياسيين ، الذين أتوا من آفاق مختلفة وخضعوا لدوافع ، فى بعض الحالات ، متعارضة ، لم يحاولوا ، حتى ذلك الوقت مجابهة وجهات نظرهم وحلولهم ببعضها .

فما هى قيمة هذه الآمال بالنسبة للمشاعر التى توقظها حركة القوميات ، وللتهديدات التى تتسبب فيها بالنسبة لسلم أوربا ؟ لاشك فى أن أشد أعوان حركات القوميات حمية — وهم رجال « أوربا الفتاة » — قد أكدوا ، هم أيضاً ، أن تحقيق مثلهم الأعلى سيضمن فى نهاية الأمر السلم بين الشعوب . ولكنهم إقترحوا ، لكى يصلوا إلى ذلك ، البدء بالتغيير العام للحدود وللنظم السياسية . وكيف يمكن لمثل هذا التغيير ألا يتسبب فى نشوب الحرب ؟ .

الفصل الثامن

الحركات القومية

كانت القوى المتبادلة وإمكانيات النجاح ، غير متعادلة فى هذه الحركات الخاصة بالقوميات ،والتى أخذت أهمية كبرى فى العلاقات الدولية . ففى المملكة المتحدة كانت مقاومة القومية الايرلندية للسيطرة الانجليزية قد تنظمت تماماً ، قبل سنة ١٨٤٠ ،وبتوجيه أوكونيل *O' Connell* ، ولكنها بقت إحدى مسائل السياسة الداخلية . وفى روسيا ، لم يكن للحركة الفنلاندية تماسك كبير ، وكانت الحركة البولندية قد سحقت فى سنة ١٨٣١ . ولكن النقط الحساسة كانت موجودة فى ألمانيا وفى إيطاليا ، حيث ظهرت هذه الآمال من قبل فيما بين عامى ١٨١٥ و ١٨٤٠ ، وكذلك فى إمبراطورية النمسا وفى الإمارات الرومانية . ولكن التشابه كان سطحياً بين هذه الحركات : فكان لكل منها صفاتها الخاصة بها .

١ — الحركة القومية الايطالية :

من وجهة النظر السياسية ، لم تكن الدول الإيطالية مرتبطة ببعضها برباط فيدرالى ؛ ومن وجهة النظر الإقتصادية ، لم تكن تعرف تماما الأشكال الجديدة للإنتاج الصناعى ، إلا فى بعض المناطق . وظهرت صلابة قوى المقاومة ، إذ أن النمسا ، فى الوقت الذى لم يكن لها فى ألمانيا إلا مجرد أولوية ،مارست إما نفوذاً مباشراً وإما « إشرافاً »،فى غالبية أنحاء شبه الجزيرة :فكانت تحتفظ بلومبارديا والبندقية ، وكانت تسيطر بالفعل على دوقيات توسكانيا وبارما ، حيث كان الامراءمن أقارب الأسرة المالكة النمسوية وكانوا يعرفون أنه لا يمكنهم الإحتفاظ بعروشهم بدون تأييدها ، وكانت قد عقدت معاهدة تحالف سرية مع ملك

الصقليتين ؛ وكانت لها الحق فى الإحتفاظ بحامية فى الجزء الشمالى من دولة البابوية فى فرارا — « رأس الجسر » الهام على الضفة الجنوبية لنهر بو — وكانت مملكة بيدمونت وسردينيا هى وحدها التى تخرج عن نطاق هذا الضغط المباشر.
وكانت اليقظة القومية من عمل مجموعة محدودة للغاية ، ولا تمثل طبقة إجتماعية ، ولا حزب سياسى : فهؤلاء الرجال ، المختلفين فى أصلهم وفى ظروفهم الإجتماعية كان هدفهم الأول هو إستقلال شبه الجزيرة ، أى إبعاد النفوذ النمسوى عن الدول الإيطالية ، و « تحرير » لومبارديا والبندقية ؛ وكانوا يتمنون ، علاوة على هذا الهدف ، تحقيق الوحدة .

وفى هذا « البعث » *Risorgimento* كان دور الحركة الثقافية أكثر أهمية بكثير من دور المصالح الإقتصادية .

ومنذ سنة ١٨٣٢ ، أظهر رجال الفكر رغبة فى البدء بالعمل : فحاولوا أن يجندوا أنفسهم « فى خدمة التربية القومية »، ويمهدوا بتلك الآراء للمجهود القومى وتعرضت قصائد توسكان جوزيف جوستى *Toscan Giuseppe Giusti* التهكمية ومسرحيات نيكولى *G . B . Nicoll* الغنائية لآمال الاستقلال والوحدة وذكرت القصص التاريخية ، مع فرانشيسكو جيرازى *Franceso Guerrazi* بأحداث الماضى الكبرى ، لكى تعطى منها أمثلة ودروساً بالنسبة للحاضر والمستقبل . وحاول المؤرخون — مثل سيزار كانتو *Cesare Cantu* الذى كتب تاريخ العالم فى خمسة وثلاثين مجلداً ، ولويجى فارينى *Luigi Farini* فى كتابه عن الدولة الرومانية منذ سنة ١٨١٤ ، وكارلو تروجا *Carlo troja* فى كتابه عن تاريخ إيطاليا فى العصور الوسطى — أن يشرحوا أسباب التقسيم السياسى ، وأعادوا ذكرى العصور التى كانت إيطاليا فيها فى مركز الحياة السياسية والإقتصادية للعالم .

وعلاوة على عمل هؤلاء الأدباء والشعراء والمؤرخون ، أليس من الواجب

إضافة جهود الإيطاليين المهاجرين ، الذين كانوا ، فى مرسيليا ، وفى ليون ، وفى باريس ، على إتصال بالفكر الفرنسى ؟ وفى هذه الأوساط الخاصة بالمهاجرين ، كانت الفوارق تمحى ، والشعور القومى يتأكد بدرجة أسرع عنها فى إيطاليا نفسها .

وكان مركز الإهتمام فى هذه الحركة الفكرية هو عمل الكتاب السياسيين ، الذين إقترحوا حلولا للمسألة الإيطالية . وكانت وحدة وجهات النظر غير موجودة بعد ، بين موجهى الحركة القومية فى السنوات التى تلت عام ١٨٤٠ مباشرة .

فكان بعضهم ، وهم الثوار ، مجتمعين حول ماتزينى . وكان ماتزينى ، بعد أن كان قد إنضم فعليا إلى حركة الكاربونارى منذ أن كان له ثلاثة وعشرون عاماً ، يعيش فى المنفى ، منذ سنة ١٨٣١ ، فى مرسيليا ثم فى لندن . وكان فيلسوفاً وعلى الأقل من وجهة نظر نياته ، وله فكرة شخصية عن تقدم الانسانية ، ويحاول بناء نظام للعقائد . وكان يؤمن « بوحدة الجنس البشرى » وبضرورة التعاون بين الشعوب ، ويعتقد أن البشر سيتمكنون من الوصول إلى تحسين مصيرهم ، إذا ما ساروا على هدى مثل أعلى ، وعلى هدى عقيدة تعلمهم « الرغبة فى التضحية » فالمسيحية ، التى كان عليها أن تقيم المساواة والاخاء تناست رسالتها ، على حد قوله . ولذلك فقد كان من اللازم تزويد الانسانية بعقيدة جديدة . وكانت هذه العقيدة التى يبشر بها ماتزينى وأنصاره مبنية على أساس فكرة الواجب الاجتماعى وفكرة المشاركة . فللفرد رسالة يقوم بها حيال إخوانه ، وعليه أن يكون مستعداً للعمل ، دون إنتظار لمكافأة . وفى نطاق نفس الدولة ، سينظم المواطنون أنفسهم للتعاون فى أعمال المصلحة العامة ؛ وستتوج مشاركة المواطنين بالمشاركة بين الأمم . ومن هذا النظام الفكرى يتفرع البرنامج السياسى : فعلى الشعوب أن تحصل على « حرية ممارستها لسيادتها » ، ويمكنها أن تصل إليها إذا

ما تطابقت الدولة مع « القومية »، وإذا ما كانت منظمة طبقاً للمبادىء الجمهورية والديمقراطية ، وإذا كانت يسيرها « مركز دفع » واحد وكان على الايطاليين أن يقوموا بدور كبير فى تحقيق هذا البرنامج : فسيفتحوا الطريق ، إذ أنهم ، باتباع مبادىء ماتزينى :سيوجهون ضربة واحدة لمركزى المقاومة الرئيسيين — الكرسى الرسولى ، الذى أخفق فى رسالته والذى كان يعرقل التقدم الانسانى ؛ وامبراطورية النمسا التى كان وجودها « رمزاً للجمود » و« لسلبية المبدأ القومى». ولكى يؤثر فى الايطاليين لا مجرد المثقفين فحسب بل وكذلك الجماهير ، إعتمد ماتزينى فى أول الأمر على الدعاية ، إذ أن « الشعور وحده هو الذى يحرر الشعوب »؛ أما فى المناطق التى لم يكن النظام البوليسى يسمح فيها بعمل الدعاية ، فكان يعتمد على الثورة ، لا لأنه كان يتوقع نجاحها المباشر ، ولكن لاعتقاده فى ضرورة التعلم من محاولة ، حتى وإن لم تنجح : فعلى الحركة الوحدوية أن تقدم « شهداءها » ، إذ أن روح تضحية هؤلاء الثوار سيكون لها قيمة مثالية عند الجماهير .

وكان ماتزينى يمارس نفوذه ، أكثر من نظريته ، بمواهبه كرئيس ، وبالمجموعات التى كان يحركها ، مثل « إيطاليا الفتاة » و (أوربا الفتاة) . وأثار برنامجه قلق البورجوازية ، ولكنه وجد أعضاء متحمسين فى « جماهير المدن » فى بعض المراكز الكبيرة ، مثل جنوا .

وفى مواجهة هذا التهور الثورى — تهور أحد المهاجرين الذى كان لا يعرف تماماً الأحوال الحقيقية للحياة السياسية فى إيطاليا ، ومبشر مصمم على عدم التنازل عن « خط واحد ومع أى كان » — كانت هناك الفكرة السياسية «للمعتدلين». وكان هؤلاء الأخيرين لا يفكرون فى تحقيق الوحدة إلا فى شكل فيدرالى ، وتحت رئاسة أحد الملوك الايطاليين . ولكن أيهم ؟ لقد فكر البعض فى البابا ، وفكر آخرون فى ملك بيدمونت وسردينيا .

وكان الحصول على تأييد البابوية ورجال الدين الكاثوليك لحركة البعث القومى ، والتوفيق بين « المبدأ الدينى » والفكرة القومية ، منذ سنة ١٨٣٦ ، هو مشروع نيكولو توماسيو *Nicolo Tommaseo* فى كتابه عن « أمل إيطاليا الجديد » . وفى بولندا ، وفى أيرلندا ، ألم يؤثر عمل رجال الدين فى صالح المطالب الوطنية ؟ والبابا ، ألم يكن فى وسعه أن يصبح ، بإعادته تقاليد العصور الوسطى ، « حامى الاستقلال الوطنى » ؟ ولم يأخذ هذا الإتجاه ، إتجاه « الحلف الجديد » ، أهميته إلا إبتداء من سنة ١٨٤٣ ، حينما ظهرت فى بروكسل جريدة مرشد إيطاليا *Primato d' Italia* لجيوبرتى *Gioberti* . وكان جيوبرتى من رجال الدين فى بيدمونت ، واشترك فى سنة ١٨٣٣ فى حركة ماتزينى ، مما أجبره على الذهاب إلى المنفى ؛ ومع ذلك فقد تخلى عن الآراء الماتزينية ، لأنه اعتقد أنه لا يمكن لمنهج الثورات أن يؤدى إلا لتضحيات بدون نتيجة ، وأنه سيكون من طبيعة إنشاء نظام جمهورى أن يفرق بين الوطنيين الإيطاليين . ولكى يصل إلى ضم أكبر عدد ممكن من مواطنيه ، حاول أن يتبع « طريقاً أخلاقياً ، ودينياً إيطالى ... مختلف تماماً عن مشاعر الغوغاء ، مثل إختلافه عن مشاعر الحكام الطغاة » . وشرح فى « المرشد » ، وبلهجة خطابية ومنمقة ، كيف يمكن لإيطاليا أن تجد فى نفسها كل الإمكانيات الخاصة باليقظة القومية ، ولم يجادل فى أنه سيكون على بيدمونت أن تحتل مكاناً هاماً فى تطور الأمة ، إذ أن لها شعباً أكثر ذكاء وأكثر نشاطاً من الدول الأخرى ، ولأنها الوحيدة التى كان لها جيش جدير بهذا الإسم ؛ ومع ذلك فقد احتفظ للبابوية بالدور الرئيسى ، إذ أن الكرسى البابوى كان هو وحده الذى يتمتع بقوة أخلاقية تكفى للقيام بدور الحكم ، وكان هو وحده القادر على ضمان استقرار الوضع الإجتماعى . « يتوقف مصير إيطاليا على إتفاق روما وتورينو » . فما هو هذا المصير ؟ لم يكن جيوبرتى يفكر فى توحيد كل الإيطاليين تحت سلطة واحدة : فستبقى الدول ؛ ولكنها

ستدخل فقط فى إتحاد ، يوضع على رأسه البابا ، ويعاونه « مجلس دولة » يدير المصالح العامة لشبه الجزيرة .

وبالإختصار ، فإن « المرشد » كان يرغب فى التوفيق بين الدين والحرية ؛ واقترح حلا يحسب حساباً لمشاعر الجماهير ، ولكن يمكنه كذلك أن يطمئن كل الرجال الهادئين وأنصار أقل مخاطرة ممكنة : وكان هذا هو السبب الرئيسى لنجاحه . فأصدقاء جيوبرتى الإيطاليين كتبوا له أنهم « يعجبون به ويحترمونه » . ولكن اليسوعيين *Jésuites* ، الأعداء المتشبثين للإتجاه الكاثوليكى المتحرر ، كانوا معادين له . ولم يكن الكردينال لامبروشينى *Lambruschini* ، وزير دولة جريجوار السادس عشر أى ميل لإتجاه « الحلف الجديد » يزيد على ميله لحركة ماتزينى .

وبرنامج « الحلف الجديد » إصطدم باتجاهات « المعتدلين » الأخرى ، والتى كانت ترغب فى وضع ملك بيدمونت وسردينيا على رأس الحركة القومية . وكان هذا الإتجاه قد شرحه ماميانى *Mamiani* منذ سنة ١٨٤١ ؛ وزادت صلابته إبتداء من سنة ١٨٤٥ فى كتابات سيزار بالبو *Cesre Balbo* وماسيمو دازيجليو *Massimo d' Azeglio* ، وكانا من بيدمونت ، وكل منهما يرغب فى الكفاح ضد نجاح « المرشد » . وفى أمل إيطاليا *Speranze d' Italia* أصر بالبو على الوحدة أقل من اصراره على الاستقلال : فما دام أحد أقاليم شبه الجزيرة — وهو لومبارديا والبندقية — لا يزال خاضعاً للحكم الأجنبى ، فلا يبدو من الممكن إقامة الاتحاد ؛ ولذلك فإن تحرير ميلانو والبندقية كان هو « النقطة الرئيسية فى المشروع » . وكان فى وسع « أسرة سافوا ، المجاورة للأقاليم الخاضعة للأجانب ، وحدها إرجاعهم إلى إيطاليا » . ولم يذهب بالبو إلى أبعد من ذلك ؛ ولكن أليس من الواضح ، فى تفكيره ، أن صانع هذا التحرير سيكون من خصائصه أن يصبح الرئيس المقبل للإتحاد ؟ أما بالنسبة لدازيجليو

فإنه هاجم السلطة الزمنية للبابا ، وفضح التناقض الموجود بين الوسائل الإدارية في الدولة البابوية وبين تعاليم الإنجيل ؛ وأوضح أن بقاء هذه السلطة الزمنية هو لمجرد وجود الحامية النمسوية في فرارا ، وجيش صغير من المرتزقة السويسريين في روما . فكيف يمكن الوثوق في البابا حين يرأس الحركة القومية ؟ ولكن دازيجليو لم يشرح بوضوح الشكل الذي يمكن لإيطاليا أن تأخذه في المستقبل . واكتفى ، حتى في عام ١٨٤٧ ، بإقتراح تطبيق دول شبه الجزيرة نفس النظم العسكرية ، ونفس القوانين ، ونفس نظم العملة والنظم الجمركية ، ونفس برامج التعليم .

ولا يمكننا أن نشك في أن هذه الردود على حركة « الحلف الجديد » كانت تهدف تمهيد الطريق أمام سياسة سردينيا: فكان الملك شارل ألبير *Charles--Albert* قد استلم نسخة من مخطوط بالبو ، وكان على اتصال شخصي بدازيجليو ، قبل نشر كتابه مباشرة . ومع ذلك فقد اكتفت الأسرة الحاكمة في سافوا بمحاربة الحل « البابوي » ، دون أن تتقدم بحل آخر من جانبها . وكان شارل ألبير يخاطر ، من وقت لآخر ، بلفتة تهدف إظهاره بمظهر المعادي للنمسا أمام الرأي العام ؛ فأكد ، في مقابلاته الشخصية ، أنه حينما تحين الفرصة المواتية ، سيرأس الكفاح من أجل الاستقلال الوطني ؛ وكلف سكرتيره الخاص الإتصال بأنصار الوحدة الإيطالية التي ستتحقق برئاسة أسرة سافوا ؛ ولكنه امتنع عن إعلان أي برنامج . أكانت انتهازية أم تردد ؟ ربما كان يخشى ، إذا ما أعلن مخططاته قبل الأوان ، من أن يتعرض إلى قطيعة مع النمسا ، ويهدد بذلك أمن دولته ؛ وكان متأثراً كذلك بمعتقداته الأوتوقراطية ، التي تجبره على الحذر من حركة في الرأي العام مستوحاة من الإتجاه الليبيرالي ، ويبدو أنه كان يحذر من فرنسا أكثر من حذره من النمسا .

ورغم هذه الإختلافات ، فإن المناقشة حول « المسألة الايطالية » — وهى الأساس — قد اتسعت إلى أقصى درجة .

ففى السنوات الواقعة بين عامى ١٨٤٥ و ١٨٤٨ ، احتفظت مجموعة من الكتب والنشرات ، ورغم أنها لم تأت بشىء جديد ، بحالة « غليان » لدى الرأى العام . وتم توزيع هذه المطبوعات ، هنا وهناك ، بطرق سرية ؛ ولكن الدعاية على نطاق واسع لم تكن ممكنة فى الدول الايطالية الخاضعة لنظم بوليسية إلا إذا ما سمحت الحكومات بها . وكان موقف هذه الحكومات متبايناً ففى توسكانيا ، قام الدوق بطبيعة الحال بمنع دعاية أنصار ماتزينى ، ولم يوافق على نشر آراء « الحلف الجديد » ، ولكنه لم يتعرض لتداول كتاب دازيجليو . وفى بيدمونت ، لم يضع شارل ألبير عقبة أمام نشر « المرشد » ، رغم أن تفضيله كان يتجه بطبيعة الحال صوب دعاية « الألبيرتيين » . ومنع البوليس النمسوى فى لومبارديا والبندقية كل كتابات الوطنيين ، ولكنه لم ينجح فى وقف تسربها من الحدود السويسرية . وذكر مدير شرطة البندقية ، فى مارس سنة ١٨٤٧ ، أن « سم الدعاية الأدبية ينتشر قطرة بقطرة فى النفوس » .

وعلاوة على هذا التأثير للحركة الفكرية ، ما هو الدور الذى يمكننا أن ننسبه لتأثير المصالح المادية وللتطور الاقتصادى؟

كان هذا التأثير واضحاً فى السياسة الخارجية للدول ، التى كانت التنمية الصناعية فيها قد بدأت فى تعديل البنيان الاجتماعى . ولكن علينا ألا نبالغ فى مدى هذه التعديلات . فكان الدور السياسى للطبقة العمالية ، والذى تمثل على الأكثر ١٥ ٪ من الأهالى ، بسيطاً جداً . وكان من الممكن ، فى سنة ١٨٤٦ فقط ، أن نلاحظ المظاهر الأولى لدعاية إشتراكية ، محددة ببعض المراكز القليلة فى توسكانيا . ولكن البورجوازية الجديدة كانت أكثر نشاطاً : فكان التجار ورجال الصناعة هنا ، وفى أى مكان آخر فى تلك الفترة ، يرغبون ، ولكى

يتمكنوا من تنمية دوافعهم ، من التحرر من التعليمات الادارية المعوقة ؛ وكانوا يطالبون « بالحرية الاقتصادية » ويرون فى التحرر السياسى وسيلة لبلوغ هذا الهدف . وكان هذا هو أحد الموضوعات التى بحثتها الرابطة الزراعية فى بيدمونت والتى كانت تهتم بالمسائل التجارية ، والصناعية والمصرفية ، مثل اهتمامها بالمسائل الزراعية ، والتى ضمت ٢٧٠٠ عضواً فى سنة ١٨٤٤ .

وأسهمت المصالح الاقتصادية بدرجة واسعة كذلك فى مولد شعور بالتضامن بين شعوب دول مختلفة ، وفى إثارة النقد الموجه ضد التقسيم السياسى ، الذى يعوق تنمية التبادل أو انتقال رأس المال . ولم يكن فى وسع الصناعة الجديدة أن تقنع بالأسواق التى وجدتها داخل نطاق كل من الدول . وكانت ترغب فى رؤية تحطيم الحواجز الجمركية ، والتعامل فى سوق « قومى » إيطالى ، تخدمه سكك حديدية . وكانت « الوحدة التجارية » لشبه الجزيرة هى إحدى مشغوليات الرابطة الزراعية . وأثيرت كذلك فى مشاورات « مؤتمر العلوم التطبيقية » الذى كان يجمع سنوياً ، ومنذ سنة ١٨٣٩ ، عدداً من العلماء ، ورجال الاقتصاد والصناعة ، والتجار الذين كانوا يأتون من كل الدول الايطالية : فالمؤتمر الذى عقد فى فلورنسا ، فى سنة ١٨٤١ ، اقترح تنظيم معرض « إيطالى » للمنتجات الصناعية ، وتكوين رابطة « إيطالية » للمزارعين ، وطالب بإنشاء نظام موحد للعملة ، وللأوزان والمقاييس . وفى خطاب ختام هذا المؤتمر أصر كوزيمو ريدولفى *Cosimo Ridolfi* على تضامن المصالح الاقتصادية بين أجزاء إيطاليا المختلفة . ولا شك فى أنه كان من الممكن إقامة هذا التضامن — على المثال الألمانى — باتحاد جمركى . ولكن الحكومات كانت ، فى غالبيتها، إما مترددة أو معادية إذ أنها كانت تخشى من رؤية الوحدة الاقتصادية تمهد الطرق للوحدة السياسية . وحاول البابا جريجوار السادس عشر ، ودوق مودينا ، أن يمنعا رعاياهما من الاشتراك فى مؤتمر العلوم التطبيقية . وقلق مترنيخ كذلك من هذه المحاولات ،

التى يمكن « لخيال الإيطاليين الخصب والمندفع » أن ينقلها بسهولة من فكرة العمل الاقتصادى إلى ميدان العمل السياسى . وشعر المعاصرون بوجود روابط بين نمو الشعور القومى والمشغوليات الجديدة للأوساط الإقتصادية : فالصحف « الوطنية » هى التى كانت تطالب كذلك ببناء شبكة حديدية « إيطالية » وبإنشاء سوق تجارى « إيطالى » ، ولم تتردد مؤتمرات العلوم التطبيقية فى ذكر أن المصالح الإقتصادية للنمسا تتعارض مع المصالح الإقتصادية لإيطاليا .

وكذلك كان المثقفون ، ورؤساء المشروعات الصناعية أو التجارية وبعض كبار الملاك العقاريين ، هم الذين يكونون العناصر الفعالة ، فى هذه اليقظة الإيطالية وبالإختصار ، فهى أقلية تجند نفسها بنوع خاص بين صفوف البورجوازية فى المدن . ولاشك فى أن الشعب لم يكن « غائباً » عن نطاق هذه الحركة : فكان الحرفيين من إقليم رومانا ، وعمال بعض المدن الصناعية أو بعض الموانى ، يزودون عمل الوطنيين ، وبخاصة أنصار ماتزينى ، بتدعيم عارض . ولكن الجماهير — والتى كانت هى الفلاحين — بقيت ساكنة .

وإبتداء من سنة ١٨٤٦ فقط ، بدأت نتائج البعث الثقافى والإقتصادى فى الوضوح فى العمل السياسى . والحدث الجديد الذى كان يفتح إمكانيات غير متوقعة كان هو تولى بيو التاسع الكرسى البابوى . وإذا كان البابا قد ألغى فى دولته وسائل « القمع » التى كان سلفه قد احتفظ بها ، وأعلن اصلاحات إدارية وسياسية ، فإن هذه كانت ظاهرة يفهم متر نيخ أهميتها . وتمتم : « بابا متحرر ، إنه شيء جديد !! » . وظهر حتى أن بيو التاسع كان مستعداً للتخلى عن السياسة الإقتصادية التقليدية : فى سبتمبر سنة ١٨٤٧ فكر فى مشروع « لرابطة جمركية » بين الدول الإيطالية . وأخذ هذا المظهر الجديد للسياسة الزمنية للكرسى البابوى معنى يزيد فى نطاقه عن حدود الدولة البابوية ، ويعدل من المعطيات العامة للمسألة الإيطالية . ألم يكن فى وسعه

أن يوفق بين البابا والمتحرزين ، ويعطى إزدهاراً لإتجاه « الحلف الجديد » ، إتجاه جيوبرتى ؟

٢ – الحركة القومية الالمانية :

فى يقظة الحركة القومية الألمانية ، كانت المؤثرات الإقتصادية والمؤثرات الثقافية متشابكة

فمن وجهة النظر الإقتصادية ، سادت ظاهرتان : وجود الإتحاد الجمركى الذى كان قد تحقق بين معظم الدول الألمانية — ولكن بدون النمسا — وإنشاء شبكة السكك الحديدية..

وكان الزولفراين يشتمل على أقاليم تضم ، فى المجموع ، ستة وعشرين مليونا من السكان ؛ ولكنه كان لايصل إلى بحر الشمالى ، إذ أن هانوفر ، وإمارة أولدنبرج والمدن الهانسية كانت لم تشترك فيه بعد . واجتاز فى سنة ١٨٤٢ فترة عصيبة وقت تجديد الإتفاق الذى كان قد عقد فى سنة ١٨٣٤ لمدة ثمانية أعوام . وفى مؤتمر شتوتجارت واجه أنصار إتجاه حرية التعادل أنصار إتجاه الحماية : فمن ناحية كان هناك كبار التجار والمنتجين الزراعيين المصدرين؛ ومن الناحية الأخرى كان هناك معظم رجال الصناعة ، الذين كانوا يرغبون فى زيادة الرسوم الجمركية لكى يتمكنوا من الوقوف بسهولة فى وجه المنافسة الأجنبية . وكان إتجاه الحماية هو الذى إنتصر فى نهاية الأمر ؛ وكان يساعد على تقدم الصناعات القطنية والتعدينية . وقلل عمل الإتحاد الجمركى من المشاعر الإقليمية ، وعود الدول الألمانية على التعاون سويا تحت إشراف بروسيا .

وسمحت تنمية السكك الحديدية ، التى سهلها إلغاء الحواجز الجمركية ، بإقامة تيارات للتبادل بين المناطق الإقتصادية الألمانية . ونشأت الخطوط فى أول الأمر دون خطة شاملة ، ووفقاً لدوافع المجموعات التجارية أو الصناعية التى ضمنت

تمويلها، ولكن الحكومة البروسية أنشأت فى سنة ١٨٤٧ « إتحاد السكك الحديدية الألمانية » الذى كان عليه ، فى فكرها ، أن يكمل عمل الزولفراين .

ونتيجة للاتحاد الجركى وللسكك الحديدية نشأت فكرة « ألمانية » ونمت ، وخاصة لدى البورجوازية الكبرى، التى كانت الأولى فى فهم أهمية هذه المخترعات بالنسبة لإزدهار الحياة الإقتصادية ، والتى كانت كذلك المستفيدة الأساسية من هذا التضامن بين المصالح .

وليس هناك شك فى أن هذه الظروف الإقتصادية الجديدة ، ومن حيث كونها تسهل نشر الفكر ، كان من طبيعتها أن تلائم نمو تفكير مشترك بالنسبة للشعوب الألمانية المختلفة . ومع ذلك ، فقد كان للحركة الفكرية مواردها الخاصة ، التى لم تعتمد فى أى شىء على هذه المؤثرات للمصالح المادية : فقبل إنشاء الإتحاد الجركى ، وقبل انشاء أول سكة حديدية كان الفكر الالمانى قد أظهر فلسفة التاريخ — هى فلسفة فيشته *Fichte* ، وفلسفة هيجل *Hegel* وفلسفة رانكة *Ranke* — والتى استمرت فى تنشيط الحركة الثقافية .

وفيما بين عام ١٨٤٠ و ١٨٤٨ اتجهت هذه الحركة الثقافية بوضوح صوب أهداف « قومية » . وفى مؤلفات مؤرخى القانون أو مؤرخى اللغة ، مثل سافينى *Savigny* أو جاكوب جريم *Jacob Grimm* ، كانت المشغوليات هى نفس المشغوليات الموجودة فى كتب التاريخ السياسى : البحث عن السوابق التى تسمح بإظهار القرابة الوثيقة بين الشعوب الجرمانية . وكان نشر *Monumenta germanie historica* فى نفسه مستوحى من مخطط وطنى ، وكان العلماء الذين يشرفون عليه يرغبون فى اظهار وجود «وحدة ثقافية»، منذ العصور الوسطى « بين الفروع » المختلفة للشعب الألمانى. ولكن النيه لم يقتصر ظهورها على مجرد التلميح: ففى كتابات درويسن *Droysen* أو دالمان *Dahlmann* مثلا ، يظهر الهدف السياسى فى المجال الأول ؛ وكان الأمر يتعلق بالعثور

فى التاريخ على دروس نافعة للتعليم السياسى للشعب الألمانى ، وعن « أسلحة » لخدمة مخططات الحركة القومية وكانت العلوم الألمانية ترغب فى أن تخدم الحاضر . وحمل الادب طبيعة نفس النيات . فكان هنرى هين *Henri Heine* هو الذى أدار بشكل مخل ذكريات بروسيا وباڤاريا لكى يحطم العقبات التى وضعتها الإنعزالية الاسروية على طريق الفكرة القومية ؛ وكان فريليجرات *Freiligrath* هو الذى حيي ، فى سنة ١٨٤٣ ، الإنتصار المقبل للعلم « الاحمر والاسود والذهبى » لألمانيا المتحدة ؛ وكان هيرفيج *Herwegh* هو الذى وجه نداء حماسياً للشعب الألمانى : « أنت الشعب الذى يحمل أمل العالم . . . . وعليك أن تكسب العالم » .

وكانت الجامعات هى المسئولة على انتشار هذه الطريقة لكتابة التاريخ وعن هذه المادة . وفى المدن الالمانية ، احتفظ الاستاذ ، رغم التقاليد البوليسية ، بنوع من الحرية ، لان حكومات الدول الصغيرة كانت تزهو برؤيته يجمع الشباب حول كرسيه ؛ فكان « سيداً » تحيط به زمرة من الاتباع المخلصين . وهكذا تكونت فى البورجوازية الالمانية حركة فكرية كبيرة : فالوحدة مطابقة لمعطيات التاريخ ، كما هى مطابقة للمنطق ؛ وهى ضرورية لكى تسمح للشعب الالمانى بالحصول على « القوة » .

وظهر تقدم هذه الحركة الفكرية عن طريق مشروعات اصلاح الإتحاد الجرمانى . وبعد الازمة الدولية لسنة ١٨٤٠ ، التى استيقظ فيها الشعور القومى ضد فرنسا ، بدأ غالبية الجمهور فى الإهتمام بنشاط بمؤلفات الكتاب السياسيين ، وزاد عدد الكتب والنشرات . وفى سنة ١٨٤٦ ظهرت محاولتان كبيرتان . كانت الاولى هى انشاء جريدة ديوتش زيتونج *Deutsche Zeitung* فى مانهايم ، وهى التى تحدثت الى كل « الامة الالمانية » وجمعت كتابها من بين المتحررين فى ألمانيا الجنوبية ومن غرب المانيا . وكانت الثانية هى عقد اجتماع فى فرانكفورت ،

ونتيجة لمحاولة رايشر *Reyscher* — من أسرة سواب فى وسط ألمانيا — لمجلس للأساتذة الذين ناقشوا ، تحت غطاء المناظرات « العلمية » ، مسائل الاحداث السياسية ، والذى أخذ شكل « المجلس الثقافى للشعب الالمانى » حسب قول صاحب فكرته .

ومع ذلك فلم يكن أنصار الوحدة متفقين على الشكل الواجب إعطائه للدولة الألمانية المقبلة . وكانوا موزعين بين ثلاثة إتجاهات فكان المحافظون ينوون تحقيق الوحدة دون أن يتعرضوا لحقوق الملوك؛ ولذلك فإنهم لم يفكروا إلا فى إتحاد كونفيديرالى للدول ، ولكن مع تغيير وضعية سنة ١٨١٥ بدرجة كبيرة لكى يضمنوا توافقاً فى السياسة الخارجية وفى السياسة العسكرية . وكان الليبيراليون يفكرون فى دولة إتحادية (فيديرالية) يكون على رأسها إمبراطوراً ، ولكنها تترك الأسرة الحاكمة باقية ، فى نفس الوقت الذى تحدد فيه سلطات الملوك لدرجة بعيدة : وكان من الممكن الوصول إلى هذا الحل عن طريق المفاوضة ، اذا ماوافق رؤساء الدول على ذلك أما الديمقراطيون فكانوا يرغبون فى « كنس » الامراء والقضاء على كل آثار « المانيا القديمة » ؛ وكانوا مستعدين لاستخدام القوة للوصول الى ذلك .

ومع ذلك فلم يجد كل هذا الهياج فى الرأى العام أى صدى لدى الدايت الجرمانى، الذى بقى « مركزاً لعدم المبالاة » حسب قول تريتشكه *Treitschke* .

ولكن الحركة القومية الألمانية لم تقصر آمالها على مجرد اقامة شكل من أشكال الوحدة السياسية بين الدول الألمانية : فكانت تنظر صوب الشعوب الألمانية التى كانت خاضعة لحكم أجنبى . والحقيقة هى أن الجمهوريين قد أكدوا اتجاههم السلمى فى العلاقات مع الدول الأخرى ؛ ولكن الاتجاهات المتحررة والمحافظة كانت موجهة « بالرغبة فى استخدام القوة » . وظهر هذا الإتجاه بوضوح فى مسألة الدوقيات الدنمركية .

وفى هذه الدوقيات — شليزفيج ، وهولشتاين ولوينبرج ، التى كان عـدد سكانها يقل عن المليون نسمة — كان الأهالى يتحدثون اللغة الألمانية ، فيما عدا الجزء الشمالى من شليزفيج ، حيث عاش ما يقرب من مائة وخمسين ألف شخص يتحدثون الدانمركية . ومنذ سنة ١٧٢١ كانت هذه الأقاليم قد إنضمت للتاج الدانمركى عن طريق الاتحاد الشخصى . وكان لها نظام إدارى خاص، ولها دايت. ونمت بين الأهالى الألمان ، وخاصة فى هولشتاين التى كونت منذ سنة ١٨١٥ جزءاً من الاتحاد الجرمانى ، حركة للإحتجاج ضد السيادة الدانمركية . وكان لورنسن *Lornsen* باعث هذه الحركة ،قد أثار منذ سنة ١٨٣٢ حق القوميات وقبل بالتالى أن من حق أهالى شليزفيج الشمالية أن يحتفظوا بإنتمائهم للدولة الدانمركية . ولكن فقهاء القانون فى جامعة كييل وضعوا « الحق التاريخى » فوق « مبدأ القوميات » : وقالوا أن هذه الدوقيات « لا يحق فصلها » ؛ ففى اليوم التى تحصل فيه على الإستقلال ، لن يكون من الممكن الموافقة على تقسيم شليزفيج . وتعقد موقف الحكومة الدانمركية الصعب نتيجة لمسألة الوراثة ، إذ أن الملك فردريك السابع ، الذى كان قد اعتلى العرش فى يناير سنة ١٨٤٨ ؛ لم يكن له إبن وكان الوريث المتوقع ، كريستيان دى جلوكسبورج هو إبن عمته ، أى إبناً للبطون ، ولكن تقاليد الوراثة فى الدوقيات كانت مختلفة عن قوانين وراثة الدانمرك : فكانت تحتفظ بالميراث لأبناء الظهور ، والتى كان يمثلها دوق أوجستنبورج ،إبن عم الملك وكانت مجرد فرصة . بالنسبة لدعاة الحركة الألمانية فى الدوقيات ، يتسببون بها فى الإنفصال . ولكن ملك الدانمرك الجديد أظهر بعد ذلك رغبته فى الإحتفاظ بسلامة دولته ، وقرر عن طريق دستور ٢٨ يناير سنة ١٨٤٨ جمع مجلس تشريعى يجلس فيه جنباً إلى جنب ممثلو الدانمرك والدوقيات وحيث ستكون الأغلبية بالتالى للدانمركيين . وطبيعة الحال إعترض دايت الدوقيات على هذا الحل . وفى هذا الصدام تدخل أنصار الحركة الوحدوية

الألمانية : حملة صحفية متحررة ؛ وكتابات متعاطفة أرسلتها جامعات عديدة إلى جامعة كييل . وبدخولها فى العملية ، هددت الحركة القومية الألمانية بتقسيم دولة مجاورة .

٣ — الحركة القومية فى الامارات الرومانية :

كانت الأقاليم التى يعيش فيها أهالى يتحدثون اللغة الرومانية مقسمة بين الإمبراطورية الروسية ، والإمبراطورية النمسوية ، والإمبراطورية العثمانية . وفى بسارابيا ، الإقليم الروسى ، كان الرومانيون ، وهم وحدهم تقريبا الذين كانوا يحتلون الأراضى قبل سنة ١٨١٢ ،قد أخذوا يفقدون تفوقهم العددى أمام الهجرة الروسية ؛ وخضعوا ، منذ سنة ١٨٢٨ ، لسياسة صبغهم بالصبغة الروسية . وفى ترانسلفانيا وفى بوكوفين وفى نيابة تلمسفار ، الأقاليم النمسوية ، كان الرومانيون مختلطين فى كل مكان بشعوب أخرى ، مجريين وساكسون وروثيين وصرب ، ومع ذلك فقد بدأوا ، وعلى الأقل فى ترانسلفانيا حيث كانوا يمثلون الأغلبية ، فى تأكيد شعورهم القومى . وفى إمارات الأفلاق والبغدان ، كان السكان كلهم تقريباً من الرومانيين ، وبإستثناء المدن الرئيسية حيث كانت التجارة جزئياً فى أيدى بعض اليهود أو اليونانيين . ومنذ سنة ١٨٢٩ ، وضعت هذه الإمارات ، رغم كونها قانوناً جزءا من الامبراطورية العثمانية ، بالفعل تحت حماية روسيا ، التى نظمت حكومتها « بالتنظيمات الاساسية » لعام ١٨٣١ — ١٨٣٢ : فأصبح لكل من الامارتين أميرها — وهو رومانى — والذى كانت سلطته محددة بمجلس تشريعى يتشكل من الملاك العقاريين،وكبار رجال الكنيسة الأرثوذكسية وكان القيصر يعتمد على التعارض بين المجالس والأمراء لكى يحتفظ بنفوذه . ولكن شعورا قومياً رومانياً بدأ فى التأكد ضد هذا النفوذ الروسى ،وذلك منذ أن بدأ كبار ملاك الأراضى فى إرسال أبنائهم للتعلم فى الجامعات الأجنبية ، وخاصة إلى باريس،ومنذ أن بدأ الأساتذة الأجانب ، وغالبيتهم من الفرنسيين، فى المجىء للتدريس فى المنشآت التعليمية للإمارتين .

وأخذت اليقظة شكلا مشابها لما كانت تمثله الحركات القومية الأخرى : جهود لخلق أدب ولغة رومانية ، ولدراسة تاريخ الرومانيين . وفيما بين عامى ١٨٤٠ و١٨٤٥ نشر كوجالنيسونو *Kogalniceanu* مجلته *Archiva Romineasca*؛ وفى سنة ١٨٤٥ إبتدأ نيكولاس بالسيسكو *Nicolas Bâlcescu* فى نشر حولياته عن التاريخ الرومانى وهذه المجموعة من المثقفين الشبان أكدت رغبتها فى توحيد الإمارتين تحت حكم نفس الأمير . وفى المجالس التشريعية إشتكى كبار الملاك من تدخل القناصل الروس . وكان مركز الحركة السياسية التى بدأت هى جمعية محبى التضامن ، التى شارك فيها المثقفون مع الضباط .

، ومع ذلك فلم يكن برنامج العمل قد اتضح بعد وأخذت المقاومة على الأمراء خضوعهم السهل للنفوذ الروسى ؛ ولكنها لم تذكر وسيلة تفاديه . وفى هذه البلاد حيث كانت بورجوازية المدن فقيرة وممتزجة بكثير من الأجانب ، وليس لها نفوذ إقتصادى ولا شعور سياسى ، لم تجد الحركة القومية التأييد الذى يضمن لها ، فى أوربا الوسطى أو فى إيطاليا ، المصالح الاقتصادية . وكان الفلاحون ساكنين .

٤ ـ مسألة القوميات فى الامبراطورية النمسوية :

بدت المظاهر الأولى لليقظة القومية فيما بين عامى ١٨٤٠ و ١٨٤٨ بين غالبية الشعوب المختلفة التى تسكن الامبراطورية النمسوية ، لا بين الايطاليين فى لومبارديا والبندقية وحدهم ، ولكن كذلك بين الأهالى الذين يتكلمون اللغات السلافية والذين يكونون أكثر من نصف مجموع سكان الامبراطورية ، وبين المجريين .

وبإستثناء بولندى غاليسيا ، لم يظهر أن المجموعات السلافية فى النمسا والمجر قد حافظت ، فى أوائل القرن التاسع عشر ، على شعور إيجابى بشخصيتهم القومية والواقع أن العناصر القادرة على القيام بدور سياسى ـ النبلاء والبورجوازيين ـ كانت قد قبلت الثقافة الألمانية وتخلت عن إستخدام لغتها القومية . وكان الشيء

الجديد ، منذ سنة ١٨٣٠ ، هو « النهضة اللغوية » . وكانت من صنع أقلية صغيرة ، من المثقفين ورجال الدين الذين رأوا فى هذه المحالات فرصة لتأكيد صفات « أمتهم » ، والوسيلة لاعادة إحياء الارتباط بالتقاليد المحلية وذكرى ماض كانت فيه للمجموعات الوطنية حياة سياسية مستقلة . وبطبيعة الحال كانت هذه الحركة الثقافية قد تأثرت بأمثلة البلاد المجاورة ، وخاصة بيقظة القوميات الايطالية والألمانية ؛ ومع ذلك فقد كانت لها خصائصها المميزة .

ففى الأقاليم التشيكية ، أى فى غالبية بوهيميا ، وفى جزء من مورافيا ومن سيليزيا ، كان دبروفسكى *Dobrovsky* قد نشر منذ سنة ١٨٠٩ « القواعد العلمية للغة التشيكية » ، ونشر جونجمان *Jungmann* فى سنة ١٨٢٥ « تاريخ الأدب التشيكى » ؛ ولكن هذه المحاولات الأولى لم يكن لها إشعاع كبير . وكانت الاشعار الغنائية التى روى فيها كولار *Kollar* فى سنة ١٨٢٤ بؤس السلاف الذين كبتهم الألمان قد لقيت نجاحاً أكبر فى أوساط الشباب المثقف . ولكن اليقظة التشيكية لم تبدأ حقيقة إلا بعد سنة ١٨٣١ ، وتحت تأثير الثورة القومية فى بولندا الروسية . وكان شفاريك *Chafarik* ، البرتستانتى ومن أصل سلوفاكى طالبا فى جامعة إينا أحد مراكز الحركة القومية الألمانية ؛ وكان عالما ، وفى أبحاثه عن أصل وإثنوغرافية السلاف ذكر التشيك بأنهم ينتسبون إلى أسرة كبيرة للشعوب من الواجب إقامة تضامن بينها ؛ ولكنه رغم تفكيره فى ضرورة إعطاء الثقة لمواطنيه بالنسبة لمصير مجموعتهم القومية ، لم يحاول قبل سنة ١٤٤٨ أن يعطى إستنتاجات سياسية . وعلى العكس من ذلك ، كان لبلاتسكى *Falatsky* ، بمجرد بدئه فى سنة ١٩٣٦ فى نشر كتابه عن « تاريخ بوهيميا » ، هدفا سياسيا . إظهار أن هذا التاريخ قد خضع للصراع بين الألمان والتشيك ؛ وإعطاء مواطنيه الشعور « بحقهم التاريخى » ، وحضهم على المطالبة بحريتهم السياسية ، كشرط ضرورى للحصول على إرضاء هذا الحق وكان هو الرئيس

غير المنازع لهذه الحركة الثقافية ؛ ولـكن إذا ما كان قد إهتم بكسب طبقة النبلاء والبورجوازية إلى المطالب التشيكية ، فإنه قد أهمل العناصر الشعبية التى رأى أنها على درجة من الجهل لاتسمح لها بالقيام بأى دور . وكان هافليتشيك *Havlitchek* الذى عاد إلى براغ ، فى سنة ١٨٤٤ ، بعد إقامة فى روسيا ، صحفياً يتجه صوب الطرق العملية ، وكان يرغب فى تحرير التشيك من إهتمامهم الذى يوجهونه صوب العناصر الالمانية ويحول الوطنية « من اللسان إلى اليد » ، أى من مجرد الـكلمات إلى نطاق الافعال ولـكن أحداً منهم لم يطالب بالاستقلال فـكانوا يعتقدون فى أن وجود الإمبراطورية النمسوية لايزال ضرورياً ، وإكتفوا بأن يطالبوا بحصول « الامة » التشيكية من جديد ، وبعد أن قاست خلال أكثر من قرنين من نظام ظالم ، على المـكان الذى من حقها أن تحصل عليه فى الدولة . وبالإختصار فقد كانوا مستعدين لان يتلاءموا مع إصلاح سياسى ينقل من إختصاصات حكومة ڤينا ويعطى « لبلاد » الإمبراطورية وضعية إستقلال ذاتى ، فى نطاق اتحادى . ولـكن « البلاد » التشيكية لم تـكن ، فى تفكيرهم ، هى مجرد المنطقة التى يعيش فيها الاهالى الذين يتحدثون اللغـة التشيكية فى مجموعات متماسكة : بل إنها تمتد الى كل الاقاليم التى كانت خاضعة لتاج القديس ڤانسسلاس *Saint—Venceslas* ، أى الى بوهيميا ، ومورافيا وسيليزيا ، رغم وجود شعوب تتحدث اللغة الالمانية فى هذه المناطق ، ومتجاورة مع الاهالى التشيك : ففكرة « الحق التاريخى » تلغى فـكرة « حق القوميات » .

وفى بلاد « السلاف الجنوبيين » ظهرت اليقظة القومية بنوع خاص بين مجموعة الـكروات ، وكانت موجهة ضد العناصر المجرية أكثر من إتجاهها ضد الألمان . وهنا أيضاً ، كان جمهور الفلاحين ، وهم الذين يمثلون ٩٠٪ من الأهالى ، باقين بدون حركة ؛ وهنا أيضا كان كبار الملاك من النبلاء قد فقدوا . فى حالات

كثيرة ، الشعور القوى . أما البورجوازية ، والتى كانت تقل فى عددها كثيراً عن البورجوازية التشيكية ، فكانت مخلطة إلى درجة بعيدة فكان : التجار ، والصناع غالباً ، من أصل ألمانى . ولم تكن اللغة الألمانية هى مجرد لغة الإدارة وحدها ، ولكنها كانت كذلك لغة التعليم ؛ وكانت الكتب والصحف تنشر باللغة الألمانية . ولكن رجال الدين كانوا ، فى هذه البلاد الكاثوليكية ، ذوى نفوذ هام ؛ فكانوا يحتفظون ، أكثر من عناصر الشعب الأخرى ، بمعنى الشخصية القومية .

وعاد الدافع إلى لوى جاج *Louis Gaj* . وكان إبناً لطبيب من منطقة زغرب ودرس الحقوق فى جراتز وفى ڤينا ؛ وكان على صلات مع باعثى الحركة الثقافية التشيكية ، وحاول على طريقتهم أن يعيد بعث إستخدام اللغة « القومية » . ولكن هذه اللغة كانت قد إندثرت : فكان الفلاحون يتحدثون لهجات مختلفة ، من منطقة لأخرى . فإختار جاج إحدى هذه اللهجات المحلية — « الاستوكاڤية » — وقرر أن يجعلها اللغة المكتوبة المشتركة . وأنشأ جمعية للنشر ، وجمعية للقراءة ، ومكتبة عامة ؛ ونجح فى إحياء حركة ثقافية كرواتية ، بعض الشىء ، فى أوساط البورجوازية والنبلاء . ولكن ذلك لم يكن ، بالنسبة إليه ، إلا مقدمة للعمل السياسى . فكان فى وسع بعث « القوى الروحية » أن يسمح للكروات بتأكيد شخصيتهم بالنسبة للشعوب الأخرى فى الإمبراطورية ، وتأكيد حقهم فى الحصول على إستقلال ذاتى . وهذه الحركة الكرواتية ، ألم يكن فى مقدورها أن تتسع وتشمل مجموع السلاف الجنوبيين ، أى الصرب وسكان البوسنة وربما السلوڤين ؟ كانت هذه هى رغبة جاج : « وعندئذ ، لن يكون هناك إلا وطن واحد . . . إلليريا ، التى تبعث من جديد » . ولكن ، كيف يمكن التقريب بين الصرب الأرثوذكسيين وبين الكروات الكاثوليكيين ؟ ولم تتعد الحركة الإلليرية مرحلة المظاهر الأدبية .

وبقى الشعور القومى البولندى فعالا فى غاليسيا ، حيث كان النبلاء قد حاولوا فى سنة ١٨٣١ ، أن يعطوا معونة لثورة بولندا الروسية . وعملت الحكومة النمسوية ، منذ ذلك الوقت ، على « محو الإتجاه البولندى » ، وعملت على نشر إستخدام اللغة الألمانية وعلى « ألمنة » منشآت التعليم الثانوى والعالى ؛ ومع ذلك فقد فشلت فى القضاء على الدعاية البولندية التى كان مركزها الرئيسى موجوداً فى جمهورية كراكوفيا المستقلة ، بعيداً عن سلطة الشرطة النمسوية . ولكن هذه المقاومة كانت بقيادة أرستقراطية الأرض بنوع خاص. ولكى يجذبوا الفلاحين البولنديين إلى داخل الحركة ، كان من الضرورى الربط بين المسألة القومية والمسألة الزراعية ، وبالتالى إعطاء وعد بتغيير البنيان الإجتماعى : وكان هذا هو برنامج الديمقراطيين ؛ المهاجرين من بولندا الروسية . ولذلك فلم يكن من الغريب أن تتردد طبقة النبلاء .

وأخيراً ، فقد ظهرت كذلك فى هذه الفترة ، المظاهر الأولى ، وإن كانت متواضعة ، ليقظة قومية لدى مجموعتى السلاف الأقل تطوراً من وجهة النظر الثقافية ومن وجهة النظر الإقتصادية ؛ وهم السلوفاك فى شمال غرب المجر ؛ والروثين غاليسيا الجنوبية وشمال المجر . وأعاد لوى ستور *Louis Stour* ، فى سنة ١٨٤٤ ، إثارة إستخدام اللغة السلوفاكية فى الأدب ؛ ونشر ساشكيفيتش *Sachklevitch* ، رجل الدين الذى كان على إتصال بشافاريك ، سنة ١٨٤٣ ، مجموعة من الأغانى الشعبية الروثينية .

وفى بلاد المجر ، لم تكن العناصر المجرية تكون غالبية السكان : فلم يكونوا إلا خمسة ملايين تقريباً أمام ستة ملايين ونصف مليون من العناصر المختلطة — رومانيين من ترانسلفانيا ، وروثيين، وسلوفاك ، وصرب وكروات ومجموعات ألمانية . ولقد ظهر بين العناصر المجرية داخل نطاق طبقة النبلاء الكبيرة — ٥٥٠،٠٠٠ فى سنة ١٨٤٠ — تقليد قوى لمقاومة « الألمنة » : رغبة

فى تنمية « ثقافة » مجرية ؛ ورغبة فى تحرير الحياة الإقتصادية من النفوذ الألمانى وبالنسبة لخطط المستقبل . كان لمسيرى هـــذه اليقظة آراء مختلفه . فالكونت زيشنى *Szechenyi* ، من الأساقفة ، كان يكتفى بتأكيد شخصية المجموعة المجرية من وجهة النظر اللغوية أو الثقافية ويحتفظ بالولاء للأسرة الإمبراطورية ولكن لوى كوشوط *Louis Kossuth* المحامى ، والذى كان ينتسب إلى طبقة صغار النبلاء ، وكان يحاول أن يحصل كذلك على تأييد الأوساط المثقفة ، فإنه كان يرغب فى إعطاء مظهر سياسى للحركة ؛ ففى نفس الوقت الذى أكد فيه أنه « ديمقراطى » ، أى أنه يقف ضد سيطرة كبار ملاك الأراضى ، أصر على حقوق المجر فى الحصول على إعادة نظر عميقـة فى علاقاتها مع الحكومة الإمبراطورية . إستقلال إقتصادى ، يضمنه إنشاء صناعة مجرية تساعد على نمو طبقة بورجوازية ؛ وكذلك الرغبة فى إعطاء المجر حياة سياسية خاصة بهـا ، وذلك بإتباع النظام القديم الخاص « بمجالس الكونتيات » ، حيث كانت طبقة صغار النبلاء تسود وتغلب ، كأساس للعملية ولكن برنامج كوشوط هذا رفضه كل من جوزيف إيوتفوس *Josef Eotvos* وفرانز ديك *Franz Deak* ، اللذان رأيا فى الإستقلال الإقتصادى مشروعاً خيالياً ، وخشيا من ضيق تفكير « مجالس الكونتيات » ؛ وكانا يرغبان فى عمل تمثيل وطنى فى المجر ، يستوحى من الطرق البرلمانية فى غرب أوربا .

ولكن هذه الحركات القومية لم تكن منسقة فيما بينها ؛ وغالباً ما كانت مجموعات « الأقليات » أكثر عداوة الواحدة من الأخرى . عنها بالنسبة للإدارة الألمانية . وفسرت العناصر المجرية ، فى غالبيتها ، الفكرة القومية وفقا لمصالحها فرأوا ، نتيجة لشعورهم بتفوقهم الإجتماعى ، أن عليهم أن يحكموا ويسيطروا ، فى كل أقاليم تاج القديس إتيين القديم ، على كل الشعوب المختلفة ، ولم يقبلوا أن تتمكن هـذه الشعوب كذلك من أن تطالب بحق القوميات . وكانت الحركة

الكرواتية موجهة بشكل خاص ضد العناصر المجرية ؛ وظل الفلاحون الروثين في غاليسيا غرباء عن الأهالي المزارعين البولنديين ، وذلك بسبب الإختلافات الدينية ، وكانوا في صراع مع كبار الملاك البولنديين ؛ وكان السلوفاك ، رغم أنهم كانوا مهددين من جانب العناصر المجرية ، يرغبون في تناسى أن مثقفيهم كانوا يكتبون باللغة التشيكية في القرن الثامن عشر ، ورفض السلوفين الإنضمام إلى الحركة « الإلليرية » . وعلاوة على ذلك فلم يكن لهذه الإحتجاجات خطورة متساوية ، بالنسبة لوجود الإمبراطورية . فكان إيطاليو لمبارديا والبندقية هم الذين يتسببون في أكبر قلق ، ولكن هذه الأقاليم الإيطالية كانت لها وضعية خاصة ، وبالتالي ، فإذا ما كانت امكانية انفصالها خطيرة بالنسبة للنفوذ النمسوى في ايطاليا ، الا أنها لم تكن كذلك بالنسبة لمستقبل المملكة الدانوبية نفسها . ولم تكن بقية الحركات تشتمل حتى ذلك الوقت على تهديد بتفكك الدولة ، مادام المجر أو التشيك أو الكروات لم يطالبوا بالإستقلال السياسى ، ولم يكن في وسع بولنديي غاليسيا أن يقوموا بأى شيء بدون بولنديي روسيا .

وتساعد هذه الظروف على شرح موقف الحكومة النمسوية . فالحركة التشيكية كانت لاتثير قلق مترنيخ من الوهلة الاولى ، إذ أنها ظهرت له على أنها مجرد حركة « ثقافية » . ولم يبدأ في الإنشغال باتجاهات بالاتسكى إلا حوالى سنة ١٨٤٣ فقط . وظهرت الحركة القومية الكرواتية على أن من طبيعتها خدمة أهدف الحكومة الإمبراطورية ، مادامت تعارض العناصر المجرية . أما بالنسبة للحركة « الإلليرية » ، فإنها كانت ، حسب وجهة نظر مترنيخ ؛ أشد اثارة للقلق ، ولذلك فإن الحكومة قد أوقفت نشاطها ، إبتداء من سنة ١٨٤٣ . ولكن النقطتين الحساستين كانتا تتمثلان في الحركة البولندية في غاليسيا وفي الحركة المجرية في المجر وفي غاليسيا ، لاشك في أن الحكومة لم تكن غريبة عن « أحاديث » الفلاحين الروثين ، في فبراير سنة ١٨٤٦ ، ضد الملاك البولنديين : وحصلت الحكومة ،

فى نوفمبر سنة ١٨٤٦ ،من روسياوبروسيا ، ولكى تخمد الحركة القومية البولندية على تصريح يضم جمهورية كراكوفيا ،آخر آثار بولندا المستقلة . وفى المجر ، لم يهمل مترنيخ الإعتراف بخطورة الحركة القومية المجرية : فكتب فى سنة ١٨٤٦ يقول أن هذه البلاد كانت « تتوقع الثورة » . ومع ذلك فقد رأى ،فى المذكرة التى رفعها للإمبراطور ، أنه يجب ألا يحاولوا إخماد هذه الحركة بالسلاح ،إلا فى حالة الضرورة القصوى . ومن الأفضل محاولة العثور على « تحويل للأنظار » بإعطاء ترضيات للمطالب ذات الشكل الإقتصادى ، بسياسة للأشغال العامة . وبتعديل النظام الإنتخابى للدايت ، بطريقة تعطى تمثيلا أكثر عدداً لسكان المدن الذين كانوا غالباً من أصل ألمانى ، ولا يشاركون مشاعر النبلاء الوراعيين ، الذين كانوا متحمسين لتأييد القومية المجرية . وبالإختصار ، فقد كان مستعداً لقبول تعاون مع المصلحين الأكثر إعتدالا ، وهم الذين كانوا يتبعون الكونت زيشنى .

ولكنه كان من الضرورى ، لإرضاء مطالب هذه القوميات المتعارضة . وحتى بدرجة محدودة ، التمكن من القيام بعملية صهر سياسى للدولة . فهل كان ذلك ممكنا ؟ كان هارتيج *Hartig* أحد أعضاء « المؤتمر الوزارى » ، أى من النطاق الأساسى فى التنظيم السياسى ، قد رأى قبل ذلك فى سنة ١٨٣٦ « إن الدولة تدار ، ولكنها ليست محكومة » . ولم يتغير الحال عن ذلك كثيراً بعد عشرة سنوات : « فالشئون العادية » كانت تلقى حلا ، وغالباً ما يكون مدروساً تماماً ؛ ولكن الإجراءات التى تتطلب قرارات لها صفة عامة كانت تبقى « مؤجلة » لأن أجهزة الحكومة المركزية كانت معقدة ، ومتداخلة فى بعضها ، ومع عدم وجود إمبراطور (كان فرديناند الأول الذى يحكم منذ سنة ١٨٣٥ مريضاً وتنتابه نوبات صرع وضعيف التفكير) لم يكن لأى فرد أية صفة لإعطاء الدافع . ولم يكن مترنيخ رئيساً للوزراء ، وكان مجبراً على أن يتحمل ،

فى الشئون الداخلية ، التعاون مع منافسه كولورات *Kolowrat* وسيقول المستشار فيما بعد : « ربما أكون قد أدرت غالبا شئون أوربا ، ولكنى لم أسير شئون النمسا أبداً » . وإذا كان قد أدارها بالفعل ، فهل كان فى وسعه أن يقوم بعملية « إعادة بناء » ؟ كان يرفض تماما كل نظام من النوع الإتحادى ، لأنه ظهر له أن من طبيعة هذا النظام أن يؤثر فى صلابة الدولة ؛ ولم يوافق على إنشاء برلمان للإمبراطورية ، واعتقد أن التناقضات بين المجموعات القومية لن تتأخر عن الظهور فى نطاقه . وكان كل مايفكر فيه هو بذل مجهود لتنظيم الأدوات الحكومية بشكل أفضل ، دون ان يغير شيئاً فى بنيان الدولة . ولا يمكننا أن نعتقد فى إمكانية فاعلية مثل هذه الإجراءات .

الفصل التاسع

سياسة الحكومات الأوربية

أمام الإمكانيات التى كانت تعنيها هذه الحركات القومية ، ما هو موقف حكومات الدول العظمى ؟ إنه مرتبط لا بمجرد الظروف الجديدة والقوى العميقة التى تظهر ، ولكن كذلك بالفكر الشخصى لرجال الدول .

١ — الدول « المحافظة » :

كانت مملكة النمسا هى المهددة بطريق مباشر ، أكثر من كل الدول العظمى الأخرى ، بحركة القوميات . وحتى فى سنة ١٨٤٧ لم يكن مترنيخ يدرى تماماً مدى هذه الحركة ، حتى وإن كانت تشغله . وكانت المواجهة التى يفكر بطبيعة الحال فيها هى تأكيد تضامن بين الدول العظمى « المحافظة » ، النمسا وروسيا وبروسيا فى الطريق الذى كانت إتفاقيات سنة ١٨٣٣ — ١٨٣٤ قد رسمته . فما هى فرصه للإحتفاظ بهذا التضامن ؟

كانت سياسة روسيا ، أثناء مقابلة مونشنجراتز ، قد ساعدت النمسا على المحافظة على الوضع القائم فى أوربا الوسطى وعلى القضاء على المظاهر الأولى لحركة « هدامة » . وبالنسبة لذلك ، لم تتغير وجهات النظر الشخصية للقيصر نيقولا الأول : فبقى العدو العنيد للحركات الثورية فى أوربا الوسطى ، لا لمجرد أن نجاحها سيهدد ، فى روسيا ، وجود النظام الأتوقراطى ، ولكن كذلك لأن انتصار القوميات سيتسبب ، بالتأكيد ، فى بعث الثورة فى بولندا الروسية . وكان هذا هو السبب فى أنه ، فى نفس الوقت الذى كان يظهر فيه عطفاً شفهياً على حركة النهضة الثقافية السلافية ، كان يحترس من تشجيع حركة الجامعة السلافية السياسية ،

التى ظهرت له على أن لها « لوناً ثورياً » . وقد أكد بقوة وفى محادثاته الشخصية، هذه الرغبة فى مقاومة قوى التغيير : « علينا إذن أن نقرر ، وفى مصلحتنا بطبيعة الحال ، أن نسير بثبات لمقابلة الشر الذى يهددنا أنفسنا ، ونضم إلى صفوفنا كل من يبقى من أصدقاء مستعدين للمعاونة . إن هذا الدور يوافق روسيا ؛ وإنى لأقبله : سأتقدم لملاقاة الخطر ، معتمداً على حق التـام ، وواضعاً ثقتى فى الله » . وهذه حالة تفكير ستقوده حتماً إلى إعطاء تأييده للنمسا . ومع ذلك فقد تهرب، فى سنة ١٨٤٧ ، من مطالب مترنيخ ، وجعله يفهم أنه لا يقدر على أخذ تعهدات حيال دولة مهددة بالتفكك : فقال للمستشار العجوز « ستعيش الإمبراطورية ما دمنا نعيش ، ولـكن ماذا يحدث بعد ذلك » ؟ موقف غريب : فإذا كان يرغب فى إقفال الطريق فى وجه الثورة ، ألم يـكن من الواجب أن يبذل مجهوداً لمنع هذا « التفكك » لإمبراطورية النمسا ؟ ولاشك فى أن مشغوليات سياسته العثمانية هى التى تفسر هذا التناقض . فكان القيصر ، فى سنة ١٨٣٣ ، قد حسب ، ونظير تدخله الدبلوماسى فى صالح الوضع القائم فى أوربا الوسطى ، تساهل النمسا فى المسائل البلقانية ؛ وكانت هذه السياسة قد أثارت ضجة كبيرة ، واضطرت روسيا إلى التخلى عن دفع إمتيازاتها على حساب السلطان . ولـكن نيقولا الأول لم يتخل عن إتخاذ سياسة توسع صوب « البحر الحر » . وفى أول يونيو سنة ١٨٤٤ ، وفى أثناء زيارته للندن ، حاول أن يتحسس استعدادات الحكومة الإنجليزية : « إن تركيا تحتضر . يمكننا أن نبذل جهدنا لـكى نحافظ على حياتها . ولـكنها ستموت ويجب أن تموت : وستـكون هذه لحظة عصيبة » ؛ ولمح بطريق خفى لإمكانية التقسيم . وكان هذا الجس هو الدليل على أنه يفكر فى إثارة المسألة العثمانية ، فى أول فرصة مناسبة . وكان فى وسع أزمة فى أوربا الوسطى أن تمنح الفرصة ، ما دامت ستشل السياسة النمسوية فى البلقان ، وما دامت ستمنع بريطانيا العظمى من الإعتماد ، فى هذه الحالة ، على مساعدة النمسا . ألم تـكن

من مصلحة القيصر أن يرى خضوع السياسة النمسوية لثقل مصاعب تؤدى إلى إضعافها ؟

وكانت السياسةالبروسية موجهة ، منذ يونيو سنة ١٨٤٠ ، بملك جديد ، هو فردريك غليومالرابع *Frédéric - Guillaume IV* . وكانت للملك مزايا ثقافية واضحة : فضول فكرى متسع ، ودقة نظر ، وذوق الآراء العامة . وكان ينشر فى محادثاته وسط دائرة أصدقائه « فيضاً من الآراء » . وكانت له ، فى مراسلاته العديدة ، تعبيرات منتقاة ، وله حتى مواهب . وكانت لخطبه صيغة شخصية أصيلة بغنى تصويراتها ، ولهجة عقيدتها . وعلاوة على سحر صفاته الفكرية ، كان يضيف شعوراً بالواجب ، يؤكده شعور دينى عميق ، وشعوراً بالمسئولية بالنسبة لشعبه وبالنسبة لله ، ورغبة فى « خدمةالرب » ، عقائد يميل إلىأن يخضع لها حجج المصالح أو الفرص . ولكن وجهات نظره السياسية كانت غير واضحة .

وفى فكرته عن الدولة ، كان الملك ، ما دام قد استلم « رسالة » مقدسة ، وما دام حتى يمتلك « هبة ربانيه خاصة » ، الحق فى فرض رغبته كاملة . ولكن كان على هذا الإتجاه المطلق أن يحسب حساباً لحقوق الفرد الإنسانى : ففردريك غليوم الرابع كان يكره تحكم البيروقراطية والشرطة ؛ وكان يميل إلى تحديد سلطة الموظفين ، وبالتالى إلى « تخفيف » نظام الكبت ، وحتى إلى أن يقبل فى الصحافة حرية النقد اللازمة لفضح إنحرافات السلطة التى يرتكبها صغار الموظفين وهذا هو السبب فى أنه قد حصل ، وقت إستلامه السلطة ، على سمعة بأنه « متحرر » . ولكنها كانت سمعة تتعارض مع كل معتقداته . فإذا كان يقبل تحديد سلطات موظفيه ، فإنه كان لا يقبل أن تعرقل ممارسة الحقوق « الشرعية » للملك عن طريق تعاقد دستورى وتخضع لرغبة تمثيل وطنى حقيقى . وفى فكرته عن العلاقات الاجتماعية ، كان كذلك موزعاً بين مشاعر متضاربة : فكان يهتم

بمصير « الجماهير » ، مع عطف أكثر من ذلك الذى كان عند مستشاريه ؛ ولكنه كان فى نفس الوقت يخشى الحركات الشعبية ، التى كان يشعر بحقد حقيقى عليها . ولكى يقفل الطريق فى وجه هذه « الثورة الشعبية » ، كان يعتمد على القوى الدينية ؛ وكان ورعه الحقيقى لا يستبعد رغبته فى التوفيق بين الكاثوليك والبروتستانت ، الأمر الذى يسمح بإقامة « جبهة مسيحية محافظة » .

وفى السياسة الخارجية ، لم تكن وجهات نظره أكثر وضوحاً : فمن ناحية كان قد احتفظ بذكرى « حرب الخلاص » التى كان قد شارك فيها فى سنة ١٨١٣ ، ويرغب إذن فى « إعادة إظهار لهب » الفكرة القومية الألمانية ؛ ومن ناحية أخرى كان يرفض إبعاد النمسا بالقوة ، إذ أن « ألمانيا بدون تريستا ، والتيرول ، والدوقية الموروثة ستكون أكثر قبحاً من وجه بدون أنف » . وكانت له وجهة نظر « رومانتيكية » عن هذه المسألة الألمانية ، ولكن دون أن ينجح فى وضع برنامج لها . وكان بالإختصار ، فكراً معقداً ، ومثيراً للقلق فى الغالب ، وشخصية حالمة .

وهذه الإتجاهات الخاصة بالملك الجديد تسببت فى عدم ثبات العلاقات بين النمسا وبروسيا . وكان مترنيخ يخشى من أن يقوم فردريك غليوم الرابع فى بروسيا بتحقيق إصلاح للنظم السياسية ، يعطى للأحرار إرضاءات جزئية ، ويكون بموافقته مثالا خطيراً ؛ ولذلك فإنه قد قابل بحذر فى برلين ، وفى فبراير سنة ١٨٤٧ ، الإجراءات التى إتخذت فى هذا الإتجاه . ولكن المستشار كان يخشى كذلك المحاولات التى يمكن لملك بروسيا أن يقوم بها فى المسألة الألمانية. وحينما إقترح فردريك غليوم الرابع على الحكومة النمسوية ، فى صيف سنة ١٨٤٥ ، أن تدرس مشروع « تقوية » الإتحاد الجرمانى من وجهة نظر التنظيم العسكرى — وهو مشروع متواضع ، يحترم سيادة الدول الأعضاء ويبقى فى نطاق المعاهدة العامة لسنة ١٨١٥ أجاب مترنيخ بالرفض .

وكان موقف النمسا الدولى أكثر زعزعة من ذلك بسبب موقف بريطانيا العظمى ، وعلى الأقل حينما كانت السياسة الإنجليزية هى سياسة بلمرستون . ولم يكن مترنيخ يخشى من إجراءات مضايقة من جانب وزارة المحافظين التى كانت فى السلطة فى لندن من سنة ١٨٤١ حتى سنة ١٨٤٦ ، والتى كانت مشغولة بهياج أنصار الميثاق والأزمة الأيرلندية ، لأن أبردين *Aberdeen* كان يرغب فى الإحتفاظ « بالنظام الأوربى » الذى وضع فى سنة ١٨١٥ . ولكن الأمر إختلف عن ذلك حينما تسبب الانفصال الذى حدث فى داخل حزب المحافظين الإنجليزى ، حول مسألة حرية التعامل ، فى مجىء الأحرار إلى السلطة : فوجد المستشار النمسوى فى مواجهته خصم قديم ، وأقوى من أى وقت مضى . فما هو سبب هذه المعارضة التى أظهرها بلمرستون حيال السياسة النمسوية ؟ أهو الإختلاف بين فكرة النظام السياسى ؟ كان رجل الدولة الانجليزى يؤمن بصدق فى أن النظام السياسى الانجليزى هو الجوهر « الأعلى » وأن من واجب كل دول القارة ، ولمصلحة شعوبها ، إتخاذ نظام دستورى ومتحرر . ولكن هذا لم يكن بلاشك مجرد تفضيل عقائدى : فبلمرستون كان يعلم أنه ، بإعطائه تشجيعاً للحركات المتحررة ، كان يخدم المصالح العامة لبلاده . وكانت بريطانيا العظمى هى أكبر دولة مصدرة ، نتيجة للمزايا التى كانت قد حصلت عليها فى ميدان التقنية الصناعية . ولكى تزيد مبيعاتها فى الخارج ، كانت ترغب فى الإحتفاظ بالسلم على القارة الأوربية . وفى هذا الشأن ، كانت إقامة النظم الدستورية هى الضمان : فوجود مجلس تمثيلى ، يمكنه ممارسة إشراف على السياسة الخارجية ، يوقف المحاولات المغامرة التى يمكن لاية حكومة أن تقوم بها ، إذا ما كانت لها سلطة مطلقة ؛ ويسمح كذلك ، فى نطاق إعطائه إرضاءات للمطالب المتحررة ، بتفادى الإضطرابات الداخلية ، والحركات الثورية ، التى تصبح فرصة لصعوبات دولية . وربما كان فى وسع بريطانيا العظمى نفسها أن تحسب ميزة أخرى : وهى الحصول على خفض الحواجز الجمركية التى رفعتها الدول الأجنبية .

وإذا ماكانت السياسة الجمركية لهذه الدول ، بدلا من أن تسيرها بيروقراطية تجمع غالباً فى أوساط الملاك العقاريين ، توجه بمجلس منتخب ، حيث يمكن لمصالح البورجوازية أن تتفوق ، ألن يصبح تخفيف نظام الحماية الجمركية أمراً متوقعاً ؟ ولن تتأخر السياسة الانجليزية كثيراً عن ملاحظة وجود قطاع كبير للخيالات فى هذه الإمكانيات : فالمجلس المنتخب لن يعالج المسائل الجمركية بوجهات نظر أكثر إتساعاً عن وجهات نظر مكاتب إحدى الوزارات . ولقد كان هذا هو أمل كوبدن ، والظاهر أن بلمرستون قد عرف ذلك .

٢ ـ الدول الغربية :

أعطى إزدياد العداوة النمسوية الإنجليزية أهمية متزايدة لموقف حكومة لوى فيليب . وبعد أزمة سنة ١٨٤٠ وسقوط تيير ، حاولت السياسة الخارجية الفرنسية ، والتى كان الملك قد عهد بإدارتها إلى جيزو ، أن تقيم بسرعة مع بريطانيا العظمى « الوفاق الودى » ، وظهر أن وصول وزارة المحافظين إلى السلطة فى لندن ، فى سنة ١٨٤١ ، وبالتالى الإختفاء المؤقت لبلمرستون — الذى إعتبره الرأى العام الفرنسى مسئولا عن الهزيمة التى أصابت فرنسا فى المسألة المصرية — يساعد على هذا الإتجاه . وكان كل من بيل *Peel* وأبردين *Aberdeen* قد وافق ، مع تحفظ وتمنع ، على إقامة تعاون بين الدولتين . وكان لهذا « الوفاق » حياة صاخبة فى الغالب . ومع ذلك فقد إحتفظ به ، وعلى الأقل من الناحية الشكلية ، مادامت وزارة المحافظين باقية فى السلطة . ولكنه إنهار حينما عاد بلمرستون لوزارة الخارجية البريطانية فى سنة ١٨٤٦ . واعترف لوى فيليب علناً بهذه القطيعة فى خطاب العرش فى أوائل عام ١٨٤٧ . وإن ما يثير الدهشة هو أن تتنازل الحكومة الإنجليزية عن أن تجد فى فرنسا نقطة إرتكاز ، فى نفس الوقت الذى كانت ترغب فيه ، وأكثر من أى وقت مضى ، فى وقف سياسة الدول « المحافظة » ، وأن تتخلى الحكومة الفرنسية عن الطريق الذى كانت

قد سارت فيه ، وباستمرار تقريباً ، منذ سنة ١٨٣٠ . فأين نجد التفسير ؟

كان سبب قطيعة « الوفاق الودى » المباشر هو التنافس الفرنسى الإنجليزى فى إسبانيا .

وفى هذا التنافس ، الذى كان قد ظهر من قبل وقت حرب دون كارلوس ، كان للمصالح الإقتصادية بالتأكيد نصيبها : فكان مصدرى البلدين يحاولون أن يضمنوا ميزات فى السوق الإسبانى ، وكل على حساب الآخر ، ولكن المصالح السياسية والإستراتيجية كانت لها أهمية مختلفة تماماً ، لأن فرنسا ، التى كانت تسيطر على الجزائر ، كان فى وسعها ، إذا ما حصلت فى إسبانيا على نفوذ متفوق أن تسيطر على البحر المتوسط الغربى . وهذه المصالح هى التى تشرح المؤامرات التى وقعت ، منذ سنة ١٨٤٣ ، حول مسألة « الزواج الاسبانى » التافهة والمبالغ فيها ، والتى أعطتها حكومات باريس ولندن عناية كبيرة . فهل تتزوج إيزابيلا ملكة إسبانيا الصغيرة أحد أمراء آل كوبورج *Cobourg* — إبن عم الأمير ألبرت ، زوج الملكة فيكتوريا — أو أحد أبناء لوى فيليب ؟ ولقد كان وعد « التنازل المتبادل » بين لوى فيليب وفيكتوريا ،فى مقابلتهما فى أو *Eu* فى سبتمبر سنة ١٨٤٣ ، هو إحدى مظاهر الوفاق الودى . ولكن الحكومة الفرنسية ظهرت على أنها أعادت النظر فى هذا التنازل حينما فكرت ، فى خريف سنة ١٨٤٤ ، فى زواج دوق منبنسيه *Montpensier* بأخت إيزابيلا : فقالت الحكومة الانجليزية أنها كانت محاولة لوضع أمير فرنسى « على الدرجات الأولى للعرش » . وبمجرد عودة بلمرستون للسلطة ، إنتهز فرصة هذه المحاولة الفرنسية لكى يتقدم بترشيح آل كوبورج . ونجحت الدبلوماسية الفرنسية فى إبعاد هذا الترشيح : وستتزوج إيزابيلا إبن عمها ، دوق قادس . ولكن لوى فيليب لم يتخل عن مشروع « زواج مونبنسيه » بأخت الملكة : وفى ٤ سبتمبر سنة ١٨٤٦ ، أعلن خبر هذا الزواج . ورد بلمرستون بمرارة وفضح « الطموح دون وازع » لدى الحكومة

الفرنسية ، التى « تحاول إقامة نفوذ ، بوسائل غير مشروعة ، على دولة أخرى » وتعرض لذكريات الاصطدامات الانجليزية الفرنسية الكبرى ، فى عهد لوى الرابع عشر ونابليون ، وطلب حق التصويت على الميزانية اللازمة لا كمال الدفاع عن الجزر البريطانية ضد الخطر الفرنسى ومع ذلك فقد بقى النجاح الدبلوماسى الذى حصل عليه جيزو بدون نتيجة ، إذ أن إيزابيلا لن تنتظر كثيراً إنجاب إبن لها ، ولذلك فقد إنتهى الخلاف الفرنسى الانجليزى العنيف فى شكل مباراة متعادلة .

فلماذا أدت هذه المؤامرات الطويلة والفاشلة إذن إلى قطيعة بالنسبة للوفاق الفرنسى الانجليزى ؟ أيكفى إظهار المشغوليات الأسروية للوى فيليب الذى حاول أن يحصل لابنه على زواج كبير ؟ أو التفكير فى شخصية بلمرستون ، المتحكم ، المغرور ، وغير القادر على تحمل هزيمة دون أن يرد عليها ؟ ولاشك فى أنه لا يمكن تجاهل هذه المشغوليات الشخصية . ومع ذلك ، فلا تأخذ المسألة الاسبانية معناها إلا إذا ما عالجناها فى النطاق العام للعلاقات الفرنسية الانجليزية .

لم تكن الحكومة الفرنسية راضية عن طريقة سير الوفاق الودى . فمنذ سنة ١٨٤١ كانت بريطانيا تعرقل كل مشروعاتها ، وفى جميع أنحاء العالم . ففى المحيط الهادى ، وحيث كان جيزو يرغب فى إقامة « نقط إرتكاز » على الطرق البحرية ، وكان قد حدد رغباته فى تاهاياتى ، تسببت حادثة بيتشارد(١) فى سنة ١٨٤٣ فى حادث حاد : والحقيقة أن السياسة الفرنسية قد كسبت المسألة ، ومع ذلك فقد قبل جيزو أن يدفع تعويض لبيتشارد . وفى البحر المتوسط ، كانت الصعوبات أشد خطراً فشجعت الدبلوماسية الانجليزية الباب العالى العثمانى على إقامة سيادته الفعلية على تونس ، لكى توقف تزايد النفوذ الفرنسى ، ومع ذلك فلم تحصل على نجاح كبير ، ما دام باى تونس قد قبل أن يحضر فى زيارة إلى باريس فى سنة

---

(١) أنظر الفصل الحادى عشر

١٨٤٦ . ولكن السياسة البريطانية أعطت « ضربة قاضية » وبكل نشاط ، حينما قررت الحكومات الفرنسية ، ولكى تنهى المعونة التى كان سلطان المغرب يعطيها للأمير عبد القادر ، القيام بعمل عسكرى وبحرى : فكانت معركة إيسلى، وضرب طنجة بمدفعية أسطول الأمير جوانفيل *Joinville* ؛ فنى هذه المناسبة ، التى كانت تهدد بعض المصالح التجارية الانجليزية (كان المغرب يشترى مصنوعات معدنية ومنسوجات) وكانت تتعرض بوجه خاص لمسألة «الاشراف» على مضيق جبل طارق؛أعلنت الحكومة الانجليزية أن إحتلال القوات الفرنسية الدائم لاحدى نقط الساحل المغربى سيكون « سبباً فى إعلان الحرب ». وتراجعت الحكومة الفرنسية : فرفض لوى فيليب الموافقة على مسألة الزحف صوب فاس، التى كان بيجو *Bugeaud* قد نصح بها ، وسوى المسألة بمعاهدة للامغنية فى ١٠ سبتمبر سنة ١٨٤٤ ، دون أن يحتفظ بأى جزء من الأراضى المغربية . أى أن الحكومة الفرنسية قد اضطرت إلى التنازل عن النتائج التى كانت فى متناول يدها ، لكى تحسب حساباً للمصالح الإنجليزية ، وتحافظ على الوفاق الودى . واعتقد لوى فيليب وجيزو فى ضرورة قبولهم لذلك . ولكن المعارضة البرلمانية إنتقدت عليهم بمرارة هذا الإحتراس : فلماذا يبقون مسيرين فى ركاب بريطانيا العظمى ؟ وربما كان هذا سبباً كافياً لشرح إصرار لوى فيليب وجيزو فى المسألة الإسبانية ، إذ أنهما كانا فى حاجة إلى نجاح يتعلق بالكرامة ، حتى ينزعا سلاح نقد هذه المعارضة .

ولكن الحكومة الإنجليزية لم تكن راضية كذلك ، رغم أنها كانت قد أوقفت ، فى البحر المتوسط ، المحاولة الفرنسية التى كانت تهدد مصالحها بطريق مباشر .

وكانت الحكومة الانجليزية تهاجم ، أولا ، سياسة فرنسا الإقتصادية . فكانت إنجلترا تأمل ، لكى تنمى صادراتها من المنتجات الصناعية ، فى الحصول

على خفض الرسوم الجمركية الفرنسية على منتجات النسيج وعلى أدوات السكك الحديدية . فكيف يمكن لحكومة لوى فيليب أن توافق على ذلك ، وكانت الغالبية البرلمانية فى بلادها تتألف من ممثلى المصالح الصناعية ، الذين يخشون من المنافسة الإنجليزية ، والذين كانوا بالتالى مصممين على المحافظة على سياسة حماية جمركية ؟ هذا علاوة على أن هذه المصالح لأصحاب المشروعات لم تكن هى وحدها المشغولة ، إذ أنه إذا كان العمال ، وبصفتهم من المستهلكين ، قد يأملون فى خفض الرسوم الجمركية ، فقد كانوا يخشون ، فى حالة المنافسة الإنجليزية ، من البطالة .

ومن ناحية أخرى ، كانت المصالح الإنجليزية مهددة بمشروعات إتحاد جمركى فرنسى بلجيكى ، أعيد التفاوض بشأنه من جديد فى سنة ١٨٤٢ : فأعلنت الحكومة الإنجليزية ، وباتفاق تام مع بروسيا والنمسا ، أنها ، لكى تمنع هذا الاتحاد الجمركى ، ستصل الدول الثلاث ، إذا ما لزم الأمر ، حتى الحرب ، وأجبرت الملك ليوبولد ، فى يناير سنة ١٨٤٣ ، على التخلى عن المشروع . ومع ذلك فقد جعل جيزو البرلمان الفرنسى يفهم ، بعد مرور شهرين ، أن المسألة لم تنته . وقال أنه إذا ما هددت أزمة إقتصادية إستقرار بلجيكا ، ألا يجب على فرنسا أن تحاول علاج ذلك ؟ لأن « أمن بلجيكا . . . هو سلام أوربا » ؟ وأضاف رئيس مجلس الوزراء الفرنسى : « إسمحوا لى أن أقول أن الصعوبات الخارجية هى أقل الصعوبات » . وبقيامه بمعالجة المعارضة الإنجليزية بدون تعمق ، إحتفظ فى لندن بشكوك حية .

ولقد كان الإحتفاظ بالوفاق الودى « معجزة مستمرة » ، بعد أن إخترقه تعارض المصالح ، وهذا القلق المتبادل ، وهذه الأحداث المتكررة . وإذا كانت مسألة الزواج الإسبانى ، والتى كان مداها العملى يظهر مع ذلك على أنه محدود الغاية ، كافية للإنهاء عليه ، فإن ذلك كان يرجع إلى أن هذا التعاون كان قد أصبح هيكلا خاوياً من داخله . وذلك هو التفسير الذى يبدو على أنه ملائم .

ومع ذلك فهل يكفى ؟ إنه يهمل شرح إحدى كلمات جيزو ، التى تستحق الإلتفات . ففى الوقت الذى إعتقد فيه أنه حقق نجاحاً فى مفاوضات « الزواج » شرح رجل الدولة الفرنسى ، فى أحد خطاباته الشخصيـة ، مدى الفشل الذى ستحظى به بريطانيا العظمى . « لقد هزمت فى هذه المسألة الكبرى على إسبانيا » مسألة كبرى ! إذن فهى مسألة تختلف تماماً عن مجرد مسألة عائلية أو أسروية. ربما لم تكن السياسة الفرنسية فى إسبانيا ، فى فكر جيزو، إلا جزء من مشروع كبير يتعلق بالبحر المتوسط : تكوين « رابطة بوربون » بين باريس ، ومدريد، ونابولى ، يمكنها تشكيل مجموعـة من دول البحر المتوسط تهدف وقف النفوذ النمسوى فى إيطاليا ، وضمان إستقلال أكثر للسياسة الفرنسية بالنسبة لبريطانيا العظمى. ومن الممكن أن يكون عقد معاهدة تجارة مع مملكة بيدمونت وسردينيا، فى أغسطس سنة ١٨٤٣ ، مظهراً آخر لنفس هذه السياسة . وهو تفسير مغرى، ولكنه لا يزيد عن مجرد فرض ، فى الحالة الراهنة للأبحاث التاريخية .

وظهر أن تصدع «الوفاق الودى الفرنسى الإنجليزى » يفتح إمكانيات جديدة فى العلاقات بين الدول العظمى الأوربية . وكان من مصلحة الحكومة الفرنسية بعد ذلك أن تتقرب من النمسا ؛ وكان فى وسع الحكومة النمسوية أن تفكر فى الإفادة من هذا الموقف: فجذب فرنسا داخل مجالها سيكون معناه تدعيم المقاومة التى تحاول القيام بها ضد تقدم الحركات المتحررة والقومية ؛ وسيكون معناه فرملة ، وربما شل ، سياسة بلمرستون ، بإنشاء « جبهة » من الدول العظمى على القارة ، فى مواجهة بريطانيا العظمى . وكان هذا التقارب الفرنسى النمسوى على جدول الاعمال ، فى سنة ١٨٤٧ . وفى مارس ، لفت ميترنيخ إنتباه جيزو إلى الخطر الذى يمكن أن تعنيه لكل من فرنسا والنمسا ، السياسة الألمانية لبروسيا. وأجاب جيزو بأن فردريك غليوم الرابع يبدو أنه « يستحوذ على الوحدة الجرمانية وعلى الفكر المتحرر » وأن هذه الحالة الجديدة « تشغله للغاية » ؛

وأمر بأن يذكر لمترنيخ كذلك أن الحكومة الفرنسية ترغب فى رؤية الإحتفاظ فى إيطاليا بالوضع الإقليمى وحتى بالنظم السياسية الموجودة ، وبشرط إدخال بعض الإصلاحات الإدارية . وكانت هذه هى أسس الإتفاق . ومع ذلك فقد بقى الوفاق فى حالة هيكلية . لماذا ؟ كان لوى فيليب وجيزو ، رغم أنهما كانا مشتبكين مع المعارضة التى تشتد حدتها باستمرار لأحرار « اليسار » ، والديمقراطيين ، والإشتراكيين ، يترددان فى البحث عن نقطة ارتكاز لدى الدول الأجنبية التى تمثل الاحتفاظ بمعاهدات سنة ١٨١٥ ؛ فالرأى العام الفرنسى لا يمكنه أن يفهم هذا التطور . وكان مترنيخ ، من ناحيته ، يرى أنه من الحكمة ألا يرتبط ، بسبب عدم ثبات الوضع الداخلى فى فرنسا : « لا يمكننا أن نسير مع فرنسا ، إذ أنها لا تقدر على إتخاذ خطوة مضمونة » . ولم تكن له ثقة فى وزارة جيزو ، الذى كان محافظاً بالتأكيد ، ولكنه كان متردداً ؛ فكانت هذه الوزارة ، فى رأيه وزارة « الوسط تماماً » ، وتعتمد « على مجموعة من السلبيات » . وكان يحتقر النظام البرلمانى ، الذى يعنى بالنسبة إليه « الفساد » والذى قال عنه أنه يترك « لآل روتشيلد » أهمية سيطرة على تصريف الشئون الخارجية . ولا شك فى أنه قد رأى ، فى العزلة الدبلوماسية ، التى وجدت فيها بريطانيا العظمى ، ضماناً كافياً ، بالنسبة للنمسا .

٣ — بوادر الازمة :

أخذت ملامح الحالة السياسية الدولية كلها شكلها البارز بمناسبة الحرب الأهلية فى سويسرا ، وهى حرب *Sonder bund* فى نوفمبر سنة ١٨٤٧ . ومع ذلك فقد كانت أسباب هذا الصراع مرتبطة تماماً بالشئون السويسرية : عدم تكامل النظم السياسية بين الكانتونات ، التى كان بعضها ، والأكثر سكانا ، قد إتخذ منذ سنة ١٨٣٠ دساتير حرة ، فى الوقت الذى بقى فيه الآخرون خاضعين للسيطرة التقليدية لإحدى الأوليجاركيات ؛ وعداوة هادئة ، ثم مشتعلة بين

البروتستانتيين والكاثوليك ؛ وعدم توافق نظام إتحاد الدول مع المتطلبات الجديدة للحياة الإقتصادية ، التى لم تكن فى وسعها أن تعود نفسها على إحترام سيادة الكانتونات . ومع ذلك فقد كان لهذه الأزمة الداخلية مدى دوليا كبيراً، إذ أنها أخذت شكل « صراع بين المواقع الامامية » . فحرب الخمسة عشر يوما التى إنهارت فيها رابطة الكانتونات الكاثوليكية كانت ، حسب قول الجنرال دوفور *Gl. Dufour* ، قائد الجيش الفيدرالى السويسرى « حربا بين مبادىء كانت ، منذ وقت بعيد ، تقسم أوربا إلى معسكرين » : فإنتصار «الراديكاليين» السويسريين سيسمح لهم بتغيير إتحاد الدول إلى دولة إتحادية ، وبفرض نظام ديمقراطى على كل الكانتونات .

وكان المعاصرون مجمعين على الإعتقاد فى أن هذا الصدام ، فى أوربا التى هيجتها الحركات المتحررة والقومية ، كانت له قيمة مثالية . « وكان الجمهوريون الألمان ، والقوميون الإيطاليون ، والمصلحون الفرنسيون ، والاشتراكيون من كل البلاد يتتبعون أحداث سويسرا بإنتباه محموم(كما لاحظ وزير فرنسا فى بيرن ، الذى كان ، حقيقة الأمر ، مدافعا متطرفا عن المبادىء المحافظة وعن المصالح الكاثوليكية ؛ وأضاف أن الجميع كانوا يرون فيها « المرحلة الأولى لثورة عامة للشعوب المهضومة الحقوق ، وصراع الحرية ضد نظام الحكم المطلق وكانوا يعتبرون أن إنتصار الراديكاليين السويسريين هو « الإنتصار الأول لفكرة سيادة الشعب » وكانت هذه هى كذلك وجهة نظر فردريك غليوم الرابع . « إن الأمر لا يتعلق باليسوعيين ، ولا بالبروتستانت ؛ ولا بمعرفة ما إذا كان دستور سنة ١٨١٥ مهدد بهؤلاء أو يساء تفسيره بأولئك . إنه يتعلق فقط بهذا : أسيتمكن الاتجاه الراديكالى ، بالقوة ، والدم والدموع ، من الحصول على تفوق فى سويسرا ، وبشكل يهدد كل أوربا ؟ » أما بالنسبة لمترنيخ فإنه كان يخشى من الصدى الذى يمكن لانتصار الديمقراطيين السويسريين أن يثيره

فى ألمانيا أو فى لومبارديا والبندقية ؛ ورأى المستشار فى هذا الإتحاد السويسرى وحيث كان حق الحماية فى صالح اللاجئين السياسيين — من أنصار ماتزينى ، ومن البولنديين ، ومن الإشتراكيين الألمان — قد مارسوه على نطاق واسع ، مركزاً للدعاية الثورية : « كل ما فى أوربا من متطرفين ، ومن مغامرين ، ومن رجال الثورة الإجتماعية قد وجد ملاذاً فى هذه البلاد » . ولذلك فقد كانت حرب الـ *Sonderbund* هذه ، كما قال « صراع بين التعقل والفوضوية » .

وهذا هو ما يسمح لنا بفهم ردود فعل الدول العظمى أمام إقتراب الأزمة .

كان مترنيخ ، الذى يعتقد فى أن إنتصار الراديكاليين السويسريين سيكون نجاحاً لخصوم النمسا ، يفكر ، طبقاً لمنطق سياسته ، فى تدخل مسلح من جانب الدول لكى يتحاشى هزيمة رابطة الكانتونات السويسرية . ولكن بلمرستون ، رغم أنه كان يزن أخطار التعقيدات الدولية ، أخذ خطوة معارضة ، إذ أنه كان يرى فى ذلك فرصة لهزيمة « نظام مترنيخ » ؛ وكان نجاح الراديكاليين مؤكداً ، إذا ما إمتنعت كل الدول الاجنبية عن إعتراض طريقهم . ولذلك فإن السياسة الإنجليزية قد نادت بمبدأ « عدم التدخل » ، واستخدمت كل مواردها فى الدبلوماسية لكسب الوقت . ولكن نجاح هذا التكتيك الملتوى كان يعتمد ، فى نطاق كبير ، على موقف الحكومة الفرنسية : فإذا ما إنضمت إلى السياسة النمسوية الخاصة بالتدخل ، فما هى وسائل بريطانيا العظمى لمعارضة ذلك ؟ وفى أول الأمر ، كان جيزو ، رغم أنه كان لا يتمنى بطبيعة الحال نجاح الراديكاليين السويسريين ، الذين كانوا خطيرين بالنسبة لكل الحكومات المحافظة ، لا يرغب فى إتخاذ موقف ، ولا فى المشاركة : فكان يعرف أن التدخل المسلح سيثير ، فى فرنسا ، « إستنكار الرأى العام » ، وكان يفضل لذلك أن يبقى بعيداً عن مسألة جعلتها العداوة الإنجليزية النمسوية شائكة . حقيقة أنه بعد فترة من الزمن ، وتحت تأثير الشعور بالخطر الذى كانت تمثله ، بالنسبة للنظام السياسى الفرنسى ،

« حملة خطب الإحتفالات » ، قد وافق على أن يقترب من السياسة النمسوية ؛ ولكن هذه الرغبات إقتصرت على بعض شحنات من الأسلحة لكانتونات الرابطة الكاثوليكية : فشروع المظاهرة العسكرية قرب حدود سويسرا رفضه لوى فيليب ، أما بالنسبة للموافقة التى أعطتها الحكومة الفرنسية ، فى يناير سنة ١٨٤٨ ، على « المذكرة الجماعية » التى حاولت الدول المحافظة فيها أن ترهب الراديكاليين السويسريين ، لكى تمنعهم من تحويل إتحاد الدول إلى دولة إتحادية، فإن ذلك لم يكن إلا لفتة ، مادامت هذه المذكرة لم تكن مصحوبة بتهديد بإستخدام العقوبات . وهكذا يبدو واضحاً أنه لم يكن فى وسع النمسا أن تعتمد ، وفى عداوتها مع بريطانيا العظمى ، على تأييد فرنسى فعال .

وعند نهاية سنة ١٨٤٧ ، وفى الوقت الذى إنتهت فيه الحرب الأهلية السويسرية ، كانت بوادر الحركات الثورية فى أوربا الوسطى قد ظهرتْ : ففى بروسيا ، أجبر هياج المتحررين فردريك غليوم الرابع على إنشاء نوع من التمثيل الوطنى ، اللاندتاج المتحد *Landtag* ، والذى كان وجوده وحده يثير مخاوف مترنيخ تجاه الملك ؛ وفى إيطاليا ، كانت الإضطرابات السياسية تهدد النظام المطلق فى مملكة الصقليتين وفى دوقية توسكانيا الكبرى ، وذلك فى نفس الوقت الذى وقعت فية مظاهرات المتحررين فى تورينو ، وفى إمبراطورية النمسا ، أثار دايت المجر مسألة « الحريات » المجرية ضد الحكومة الإمبراطورية وكانت هذه حركات تهدف بمجرد الحصول على تحويل وتغيير النظم السياسية . ولكن قادة هذه الحركات كانوا كذلك أنصاراً نشطين لحركة القوميات . فإنتصار الإتجاه الليبيرالى سيفتح إذن الطريق لقوى التغيير التى تهدد الوضع الإقليمى القائم .

لماذا تأخذ هذه المظاهر لعدم الاستقرار السياسى ، فى ذلك الوقت ، شكلا له فاعليته ؟ لاشك فى أن الأزمة الإقتصادية الأوربية ، التى كانت قد بدأت فى سنة ١٨٤٦ ، كانت من بين الأسباب . أزمة زراعية ، إذ أنه بعد المرض

الذى أصاب البطاطس ، تأثر محصول الحبوب بالجفاف ؛ ومنذ ربيع سنة١٨٤٧ قاست أوربا الوسطى والغربية من ندرة المواد الغذائية وتسبب الإرتفاع الكبير فى أسعار الخبز فى إضطرابات فى إقليم الراين ، وفى النمسا ، وفى رومانا ، وفى لومبارديا ، وفى توسكانا . وأزمة مالية ، لأن ضرورة شراء حبوب من البلاد التى كان محصولها طبيعياً — الولايات المتحدة وروسيا — تسبب فى خروج العملة وأجبر المصارف المركزية ، لكى يدفعوا عن إحتياطيهم ، على رفع نسبة عمولتهم . وأخيراً أزمة صناعية ، وهى التى كانت نتيجة للأزمتين الأخرتين : فبسبب رفع أسعار المواد الغذائية ، قلل الفلاحون والعمال مشترياتهم من السلع المصنوعة ؛ وبسبب المصاعب المالية ، لم يعد فى وسع رجال الصناعة ، الذين ضايقتهم مخزوناتهم من السلع غير المباعة ، أن ينتظروا من المصارف التأييد الذى قد يكون فى وسعها إعطائه لهم فى ظروف مختلفة . فقللوا من إنتاجهم ، وحولوا جزء من عمالهم إلى البطالة . ودون أن يكون من الضرورى دائماً إقامة علاقة العلة والمعلول بين الصعوبات الإقتصادية والأزمات السياسية ، مادامت بريطانيا العظمى ، مثلا ، قد قاست من الأزمة الإقتصادية دون أن تصيبها فى سنة ١٨٤٨ الحركة الثورية ، فمن المؤكد أنه فى كثير من الحالات كانت المقاساة والبؤس أسبابا أدت إلى يأس ساعد على نشوب الفوضى .

ولقد كانت الحكومات بطيئة فى فهم مدى الحركات الإقتصادية، والإجتماعية والسياسية والتى كانت أوربا مسرحاً لها فى خلال السنوات السابقة . ولكنها شعرت ، فى سنة ١٨٤٧ ، بأن إستقرار النظم السياسية قد أصبح مهدداً ، وبدأت فى رؤية إمكانية تهديد الوضع الإقليمى القائم كذلك ، نتيجة لثبات حركة القوميات .

وأضحى مترنيخ متشائماً . وكتب إلى أبونى *Apponyi* منذ ١٠ مارس سنة ١٨٤٧ : «ان العالم مريض للغاية ، وفى كل يوم يزيد اتساع الأماكن الموبوءة،

وفضح ، فى خطاباته الى وكلائه الدبلوماسيين « الروح الهدامة التى يسهل التنبؤ بنتائجها » ؛ وقدر أن « المرحلة التى توجد فيها أوربا اليوم هى الأكثر خطراً بالنسبة لما كان على الجسم الإجتماعى أن يجتازه فى خلال الستين عاماً الماضية » (أى منذ بداية الثورة الفرنسية) . وقال ، فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٤٧ ، للسفير البروسى فى فينا : « انى طبيب قديم ... ويمكننى أن أميز بين الأمراض العارضة والأمراض المميتة : ونحن مع هذه الأخيرة » ، وفى ايطاليا ، اتخذت السياسة النمسوية اجراءات للحيطة : احتلال فرارا ، لمدة ستة أشهر (يوليو - ديسمبر ١٨٤٧) لكى تضغط على البابا وتمنعه من أن يسير « على الطرق ذات المنحدرات المنزلقة » ، والمعاهدات السرية فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٤٧ مع دوقيات بارما ومودينا ، والتى أعطت للجيش النمسوى الحق فى احتلال هذه الدوقيات ، فى حالة قيام « عدو خارجى » بمهاجمة لومبارديا والبندقية . وفى المانيا ، أخذت موقف الدفاع ، واقتصرت على افشال محاولات فردريك غليوم الرابع ، حينما قام ملك بروسيا ، فى آخر نوفمبر سنة ١٨٤٧ ، بأخذ واكمال مشروع اصلاح الإتحاد ، الذى كان قد رسم خطوطه العريضة سابقا ، سنة ١٨٤٥ .

وأفاد بلمرستون من هذه الصعوبات لكى يزيد من ضغطه على « نظام مترنيخ » وكما كان قد شجع الراديكاليين فى سويسرا ، فإنه قد أعطى « تأييداً معنوياً » للحركات المتحررة فى ايطاليا . وارسل لورد منتو *Lord Minto* ، عضو الوزارة فى مهمة فى تورينو ، وفلورنسا ، وروما ، لكى ينصح الأمراء بمنح اصلاحات لكى يمنعوا الثورة . وفى أوائل فبراير سنة ١٨٤٨ عمل بلمرستون على أن يوصل لمترنيخ على لسانه ، أنه يجب على النمسا أن تتخلى عن التدخل فى الشئون الداخلية للدول الإيطالية : واذا لم تستمع لهذا الرأى فستكون الحرب حتميه ، وستمتد الى كل أوربا ؛ وفى هذه الحرب ستتدخل فرنسا ، مهما كان فى وسع جيزو أن يقول ، اذ أن فرنسا ترغب فى الإفادة منها لكى تقلقل معاهدات سنة ١٨١٥ ،

وان تكون انجلترا « فى نفس الجانب » مع النمسا . ولكن وجهات نظره كانت انتهازية بالنسبة للحركات القومية . ففى الوقت الذى لم يظهر فيه أى ميل لتكوين الوحدة الإيطالية ، التى ستعدل من الأحوال السياسية فى البحر المتوسط ويمكنها أن تضر بالتفوق الذى كان لإنجلترا ، وافق شاكراً ، فى مذكرة فى شهر سبتمبر سنة ١٨٤٧ ، على التفكير فى تعديل وضعية الاتحاد الجرمانى : ورأى أن بريطانيا العظمى وألمانيا كانتا مهددتين بنفس الخطر ، أى « اعتداء من فرنسا ومن روسيا منفصلتين ، أو من فرنسا وروسيا متحدتين » ، ونتيجة لذلك فإن « إنجلترا وألمانيا لهما بطبيعة الحال مصلحة مباشرة فى مساعدة الواحدة الأخرى فى أن تصبحا غنيتين ، وصديقتين ، وقويتين » . ولكن بلمرستون لم يتجاهل المصالح الإقتصادية ؛ كما أنه لم يكن يتمنى توحيد ألمانيا « على أساس الزولفراين » ، والذى كانت رسومه الجركية تعرقل تصدير المنتجات الإنجليزية المصنوعة . ولذلك فيبدو أن تحقيق الوحدة الألمانية « تحت قيادة بروسيا » لم تكن فى برنامجه . وسيكتفى بلاشك بتدعيم معاهدة الإتحاد ، فى نفس إتجاه المشروع الذى أعده فردريك غليوم الرابع .

ووجهات نظره هذه ، مهما كانت معتدلة ، كانت مع ذلك كافية لأن تعطى لرجل الدولة الإنجليزى مظهر « الشريك » فى نظر الأوساط المتحررة على القارة وكذلك فإن مترنيخ قد نظر إليه ، وأكثر من أى وقت مضى ، على أنه خصم خطير : وفى خطاب عصبى ، فضح المستشار « سخافات لورد بلمرستون المثيرة » .

وإذا ما كان الموقف مثيراً للقلق ، فلم يبد مع ذلك على أنه يعنى خطراً قريباً . وكان العامل المطمئن هو موقف الحكومة الفرنسية . فكان لوى فيليب وجيزو يفرملون نفاذ صبر خصوم معاهدات سنة ١٨١٥ والمعارضة البرلمانية التى كانت تتهمهم ، على لسان لامارتين *Lamartine* وتيير *Thiers* وفكتور هيجو *Victor Hugo* بالسير على سياسة خارجية « رجعية » . وكان ذلك حذراً من

لوى فيليب الذى بقى منذ ثمانية عشرة سنة يؤمن بأن من مصلحة فرنسا الإحتفاظ بالسلم ؛ وإيماناً من جيزو الذى رأى فى إنشاء الوحدة الإيطالية ، وأكثر من ذلك فى إنشاء الوحدة الألمانية ، أخطاراً جسيمة بالنسبة للمستقبل . وكان هذا الحذر ، فى أعين الملوك الآخرين ، هو ضمان أساسى للإستقرار بالنسبة لمجموع أوربا ، إذ أن مجىء إشارة ثورية من فرنسا سيكون له صدى سريعاً فى كل مكان. وكتب الملك فردريك غليوم الرابع إلى لوى فيليب قائلا : « إنكم درع الملوك الأوربيين » .

وبعد ثلاثة أسابيع ، سقط هذا الدرع .

الفصل العاشر

المدى الدولى للحركات الثورية الأوربية

كانت « أيام فبراير » سنة ١٨٤٨ فى فرنسا هى التى أعطت للهياج المتحرر والقومى ، فى إيطاليا ، وفى ألمانيا ، وفى النمسا ، مظهراً ثورياً . ومنذ وصول نبأ سقوط لوى فيليب ، شعر مترنيخ بذلك . وقال للقائم بأعمال روسيا : «هكذا ياعزيزى ، إنتهى كل شىء ! » . « لقد عادت اوربا إلى سنة ١٧٩١ و ١٧٩٢ . فهل سنفلت من سنة ١٧٩٣ ؟ » . وكان يعرف أن النمسا مهددة بطريق مباشر أكثر من كل الدول الأخرى . فهل سيحاول ، لإسكات المعارضة ، أن يحقق بسرعة مشروع إصلاح سياسى ؟ وفى سن خمسة وسبعين عاماً ، كان يشعر بعدم قدرته على ذلك . وقال : « إن الدار قديمة ، وليست من القوة بدرجة تسمح بفتح أبواب ونوافذ فى الحوائط . ومن اللازم بناية دار أخرى . ولهذا الأمر، ليست الآراء هى التى تعوزنى . ولكن تعوزنى القوة والوقت » . وأمام مطالب الدايت المجرى (٣مارس) ، والتماس المثقفين التشيكيين (١١ مارس)، وهياج دايت النمسا السفلى ، إتخذ موقفاً سلبياً تماماً ، بإعتماده على الشرطة ، وإن لزم الأمر على الجيش . ولكن الجيش لم يقم بدوره كاملا أثناء حركة العصيان التى وقعت فى ١٣ مارس فى فينا ، إذ أن الأرشيدوق وكولورات ، زميل وخصم المستشار، كانا يأملان فى تنحى مترنيخ ، الأمر الذى إعتقدا فى أنه يكفى لإرضاء المعارضة ولذلك فإن نجاح الحركة الثورية قد ساعد عليها — كما أظهرت ذلك دراسات سبريك *Sbrik* — « ثورة فى القصر » و « تخلى عن السلطة » .

وأدى إنهيار « نظام مترنيخ » ، أكثر من ثورة باريس ، إلى إعطاء دفعة لقوى التغيير وإلى تثبيط هزيمة المقاومة .

وفى خلال أربعة أشهر — حتى يونيو سنة ١٨٤٨ — إنتشرت حركة « المد الثورى » دون أن تلقى تقريباً أية عقبة . أمام الهجوم الذى شنته على النظم السياسية كل قوى المعارضة — الليبيراليون والديمقراطيون والإشتراكيون — كان فشل القوى التقليدية كاملا . وكان ملك بروسيا هو الوحيد الذى خطط ، فى ١٨ مارس ، لعملية مقاومة ، وإن كانت قد إنهارت فى أربعة وعشرين ساعة. وكان نجاح الحركات المتحررة والديمقراطية يفتح الطريق أمام الحركات القومية التى كانت تهدد بتغيير الخريطة السياسية لأوروبا . وفى ألمانيا ، طالبت مجموعة من المتحررين فى ألمانيا الجنوبية ، منذ ٥ مارس ، بتكوين مجلس وطنى منتخب، يحل محل دايت الإتحاد ؛ وهذا المجلس الذى سيمهد لإجتماعه « مجلس أعيان » *Vorparlament* ، سيجتمع فى ٢٨ مايو فى فرانكفورت ويشكل حكومة ألمانية مؤقتة . وفى إيطاليا ، نشبت الثورة فى لومبارديا والبندقية ضد الحكم النمسوى فى ١٨ مارس ؛ وحصلت على تأييد مسلح من شارل ألبير ، ملك سردينيا ، الذى أذاع ، فى ٢٥ مارس ، نداء من أجل « الوطن الإيطالى » و« إتحاد الإيطاليين»، ودون أن يتقدم بأى برنامج محدد ؛ ولكن الحكومة البابوية وحكومة نابولى ، بعد أن كانت قد قدمت معونة مترددة ، تراجعتا ، وبقى شارل ألبير بمفرده فى مواجهة النمسا . وفى إمبراطورية آل هابسبورج تأكدت القومية المجرية والقومية التشيكية فى نهاية شهر مايو : صدام بين الوزراء المجريين والأسرة المالكة بشأن النظام « الثنائى » ؛ ومحاولة لتكوين حكومة مؤقتة فى براغ . وأخيراً فى الأفلاق بدأ رجال « رومانيا الفتاة » فى التحرك وفكر الثوار فى تكوين حكومة مؤقتة .

ولكن الدفع الثورى خف ، فيما بين يونيو ونوفمبر سنة ١٨٤٨ ، لأن التحالف الفعلى الذى كان يجمع بين البورجوازيين المعتدلين أو النبلاء المتحررين وبين الديمقراطيين والإشتراكيين إنفرط عقده : فنتيجة لتهديدهم بأن يطغى عليهم

« المتطرفون » ويفقدوا تفوقهم الإجتماعى ، بدأ المعتدلون فى العمل، وإستخدموا القوة ، وكان المثال الفرنسى ، من جديد ، هو الذى إتبع : ففى فرنسا ، وفى أيام يونيو سنة ١٨٤٨ سحق الجيش والحرس الوطنى ثورة العمال ؛ وفى فيينا ، فى ٢١ أغسطس ، قضى الحرس الوطنى البورجوازى على ثورة عمال فى البطالة؛ وفى برلين ، سحقت محاولة لثورة الديمقراطيين ، وفى فرانكفورت ، فشلت محاولة إعتداء « الراديكاليين » فى سبتمبر على المجلس الوطنى ، وفى بوخارست حدث صدام بين الملاك العقاريين والحكومة المؤقتة التى كانت قد وعدت الفلاحين بإصلاح زراعى . ومع ذلك فإن هذا الإنفصال بين القوى الثورية — الخطير جداً بالنسبة للمستقبل — لم يقض مرة واحدة على الحركات القومية .

وفى ألمانيا ، حاول المجلس الوطنى فى فرانكفورت أن يضع دستوراً ، وبعد القطيعة بين الأحرار والديمقراطيين ، أبعد الحل الجمهورى واتجه صوب انشاء جمهورية اتحادية ، حيث قرر أن يقبل فيها الدول أعضاء الإتحاد القديم ، بإستثناء النمسا ، ولذلك فإن مشروع المانيا الصغرى هو الذى انتصر على مشروع ألمانيا الكبرى . وفى إيطاليا ، ورغم أن شارل ألبير كان قد انهزم ، فى ٢٥ يوليو ، أمام الجيش النمسوى ، فى كوستوزا ، بدا أن الحركة الوحدوية قد قويت شيئاً ما بسبب عودة التهديد النمسوى : ففى أغسطس ، مشروع سردينى لانشاء رابطة أو جامعة بين الملوك الايطاليين ؛ وفى سبتمبر، مشروع بإتحاد دول، وضعه جيوبيرتى، الذى أصبح رئيساً لمجلس وزراء تورينو؛ وفى أكتوبر فكرة الديمقراطى التوسكانى مونتانيللى *Montanelli* بإقتراح جمع جمعية تأسيسية إيطالية . وأثارت هذه المشروعات ضجة كبيرة ، لأن الملوك والامراء الذين أجمعوا على ابعاد فكرة جمعية تأسيسية لم يتمكنوا من الاتفاق على إنشاء اتحاد دول: فى روما وفى نابولى لم تكن الحكومات ترغب فى الموافقة على حل يضمن لدولة سردينيا تفوقاً . ولكن الديمقراطيين استغلوا هذا الفشل وهذه الخيبة للآمال . ومادام الملوك والأمراء لم يعرفوا أولم يرغبوا فى ارضاء الشعور القومى ، فلماذا لايحاولون العمل بدونهم؟

وفى روما ، وأمام الثورة ، ترك بيو التاسع دولته ، وأنشأ ماتزينى جمهورية روما ؛ وفى فلورنسا اضطر الغراندوق الى الفرار . وفى النمسا ، أصبح وجود الامبراطوريه نفسه مهدداً بحركات القوميين : فسيطرت الحكومة ؛ فى يونيو ؛ على ثورة براغ ؛ ولكنها وجدت نفسها ، فى شهر أكتوبر ، فى مواجهة تهديد مجرى بالانفصال .

وأخيراً ، فى أثناء سنة ١٨٤٩ ، تحطمت الحركات الثورية ، ولكن بعد انتفاضات جديدة . وفى مركز المشغوليات ، كان مصير المملكة النمسوية هو الذى يجذب الأنظار أكثر من أى وقت آخر . وكان شفارزنبرج *Schwarzenberg* رئيس مجلس الوزراء الجديد قد بدأ ، فى خلال شتاء ١٨٤٨ — ١٨٤٩ سياسة « تدعيم » . وكان معه بطاقتان رابحتان : موقف جماهير الفلاحين ، والحذر الموجود بين المجموعات القومية . وكان الفلاحون قد أصبحوا غير مبالين تجاه المسألة الثورية منذ أن أرضت الاصلاحات الزراعية مصالحهم القريبة ، واعطى الكرواتيون تأييدهم للأسرة المالكة ضد المجريين؛ واحتج رومانيو ترانسلفانيا ، المثقفون ورجال الدين الارثوذكس ، ضد « الاتحاد » مع المجر ، ورفض التشيك تأييد حركة انفصالية مجرية . وفى ٤ مارس سنة ١٨٤٩ ، اعتقد شفارزنبرج ان له من القوة ما يسمح له بالقيام بعمل من جديد : فمنح دستوراً له شكل « مركزى » واظهر الرغبة فى المحافظة على الدولة النمسوية ، ضد مطالب الأقليات القومية ، وكذلك ضد الاتجاهات الوحدوية للألمانيين أو للايطاليين فى نفس الوقت ، ولكن التهديد ظهر من كل ناحية : ففى ١٢ مارس ، خضع ملك سردينيا لضغط الديمقراطيين الذين طالبوا بالعودة الى محاربة النمسا ؛ وفى ٢٣ مارس ، قرر المجلس الوطنى فى فرانكفورت انشاء امبراطورية ألمانية وعرض التاج الامبراطورى على ملك بروسيا ؛ وفى ٤ أبريل ، أعلن كوشوط والمتطرفون المجريون استقلال المجر ، فى « حدودها التاريخية » ، أى دون التفات لرغبة الكروات أو الرومانيين .

فكيف تغلبوا على هذه الأزمة الثلاثية ؟ كانت لدى النمسا قوات عسكرية كافية للقضاء فى إيطالية على محاولة شارل ألبير : ففى ٢٣ مارس سنة ١٨٤٩ إنهزم جيش سردينيا فى نوفارا . وفى المانيا، خدم السياسة النمسوية « تراجع » فردريك غليوم الرابع : ففى ٢ أبريل رفض ملك بروسيا لقب الامبراطور ؛ وقال أنه لا يرغب فى لبس تاج « صنعه مجلس نتج عن أصل ثورى » ؛ وكان يخشى كذلك معارضة الأمراء الألمان ، وربما حتى معارضة الدول العظمى .

وانفض المجلس الوطنى ، الذى خاب أمله ؛ ورغب الأعضاء الديمقراطيون وحدهم فى الإستمرار فى الإجتماع ، وحاولوا أن يجتمعوا فى شتوتجارت ، حيث طردتهم القوات البروسية وبقيت المسألة المجرية ؛ وكانت هى التى تحتفظ لشفارزنبرج بأكبر الصعوبات ، إذ أنه كان غير قادر على القضاء على الثورة المجرية ، لأنه كان مضطراً إلى الإستمرار فى مراقبة المسائل الإيطالية والألمانية. ولكى يقضى عليها كان محتاجا إلى طلب مساعدة القوات الروسية ، التى إضطر جيش كوشوط ، بعد هزيمة تمسفار . إلى التسليم أمامها ، فى ١٣ أغسطس سنة ١٨٤٩ عند فلاجوس .

ومنذ ذلك الوقت ؛ أصبح فى وسع حكومة فينا أن تقوم بإعادة البناء الداخلى للدولة ، وأن تأخذ دوراً أوربياً من جديد . وأقام شفارزنبرج فى النمسا نظاماً إستبدادياً ، أخضع له المجر كذلك ؛ ولكن الأمر لم يكن عبارة عن مجرد العودة إلى وسائل مترنيخ . وفى إيطاليا ، حاول أن يعيد تدعيم النفوذ النمسوى ، سواء أكان الأمر يتعلق بشروط الصلح التى تفرض على دولة سردينيا ، أو بمصير البندقية وتوسكانيا . وفى المانيا ، كان يرغب فى إفشال سياسة فردريك غليوم الرابع الذى ، بعد أن كان قد رفض التاج الإمبراطورى ، حاول مع ذلك أن يحى لصالحه ، وهذه المرة عن طريق مفاوضته مع الأمراء ، مشروعاً لإتحاد الدول الألمانية .

وفى هذا التشابك من الأحداث التى هددت بتغيير الخريطة السياسية لأوربا ومصائر القارة ، لايتعلق الأمر هنا بتتبع الإصطدامات التى حدثت بين القوى السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، داخل الدول التى أصابها المد الثورى . وإن مايهم دراسته ، من وجهة نظر العلاقات الدولية ، هو الدور الذى لعبته، فى نمو وفى حل هذه الأزمة ، الدول العظمى الأخرى ، التى لم يكن فى وسع إمكانيات التغيير أن تتركها غير مبالية .

١ — المد الثورى :

فى الوقت الذى زاد فيه المد الثورى بدون عقبات ، بين فبراير ويونيو سنة ١٨٤٨ ، لم تظهر الحركات القومية بعد على أنها تهدد وجود الدولة النمسوية ، التى كان يمكنها أن تأمل فى تهدئة قوى التفكك ، عن طريق إصلاح البنيان الداخلى. وكانت المسائل الألمانية والإيطالية هى التى تحتل المقام الأول .

ففى إيطاليا ، كان على الحرب النمسوية السردينية أن تؤدى ، فى حالة إنتصار سردينيا ، إلى إنشاء مملكة فى إيطاليا العليا ، وفى صالح أسرة سافوا . وكان شارل ألبير قد رغب فى أن يعمل بمفرده ، ودون أن يطلب معونة خارجية ، التى لن تكون إلا معونة فرنسا : فكان يخشى من « عدوى الآراء الجمهورية » ومن إمكانية طلب بعض التعويضات . ولذلك فإن الصدام قد إقتصر على النمسا وبيدمونت وسردينيا . ولكن ، لأى فترة من الزمن .

وكانت مسألة حدود ألمانيا المستقبلة تطرح مشكلتان سريعتان : مشكلة الدوقيات الدانمركية ، ومشكلة بولندى بروسيا . فهل كان فى وسع دوقيات شليزفيج وهولشتاين أن تنضم إلى الحركة القومية الألمانية ؟ كانت الحكومة المؤقتة التى تشكلت فى كييل برؤساء الحركة الألمانية فى الدوقيات مؤيدة ببروسيا التى حصلت على تفويض من الدايت الجرمانى ، أى من الأمراء الألمان ، ووافق على ذلك إجماع الرأى العام الألمانى ولكن الحرب الألمانية — الدانمركية

كانت تؤثر على المصالح الروسية والإنجليزية . فهل كان فى وسع روسيا أن تتمنى رؤية بروسيا تحتل ميناء كييل وتصبح دولة بحرية عظمى فى البحر البلطى ! وهل يمكن لبريطانيا العظمى أن تفكر فى إنهيار الدولة الدانمركية ، حارسة مضايق سكاجراك والسوند ؟ ومن ناحية أخرى ، فالأقاليم البولندية لبروسيا ، والتى لم تدخل فى الإتحاد الجرمانى لعام ١٨١٥ ، هل ستدخل فى نطاق ألمانيا المقبلة ! وكان الأهالى البولنديين فى بوسنانيا يطالبون ، فى هذه الحالة ، بوضعية إستقلال ذاتى ، وظهر أن الحكومة البروسية كانت فى أول الأمر تميل إلى قبول هذا الحل ؛ ولكن « الأقلية » الالمانية فى الإقليم كانت ترفض ذلك ، وكان الرأى العام البروسى ، « الذى كان يشعر بمزيج من الشفقة والنفور تجاه الطبيعة السلافية » يرى أن كل تنازل يعطى للبولنديين لن يكون إلا « خطورة حية» . ولذلك فإن فردريك غليوم الرابع قد رفض الإستقلال الذاتى .

ومع هذه الإمكانيات ، ماهو موقف الدول العظمى المجاورة ؟ .

كان فى وسع القيصر أن يمد يده الى مترنيخ ، فى اليوم التالى لسقوط لوى فيليب ؛ ولكنه لم يقم بذلك ، وربما لانه كان قد أساء تقدير مدى الحركات الثورية . وأمام نجاح هذه الحركات ، وجد أن الملوك ، فى إيطاليا وفى ألمانيا وفى النمسا ، كانوا « جبناء » ، ماداموا قد امتنعوا ، جميعهم تقريباً ، عن المقاومة وماداموا قد قبلوا هيئات تمثيلية وحتى اصلاحات ديمقراطية . ولكن الامر الذى كان يقلقه كان هو امكانية حدوث تغييرات اقليمية كبيرة . ان مبدأ القوميات ، حسب رأى نسلرود ، كان هو « سلبية التاريخ » ، مادام يهدد بقلب الاوضاع فى كل الدول العظمى تقريباً . وهل يمكننا أن ننسى أنه كان يعيش على أراضى امبراطورية القياصرة ، مجموعات لقوميات مختلفة ! وفى ايطاليا ، أعلنت الحكومة الروسية تصميمها ، منذ ٢٤ فبراير سنة ١٨٤٨ ، على حماية « حالة الممتلكات المعهود بها الى الدول الإيطالية المختلفة بالإرتباطات التى تضمن ذلك » ، وبالتالى

على اعطاء النمسا « تأييدها المعنوى » ؛ ولكن روسيا ، فى حالة ما إذا تدخلت دولة ثالثة (فرنسا) فى الشئون الإيطالية ، سترى فى ذلك « حالة حرب أوربية » وستضع « كل قواتها » للدفاع عن النمسا . وفى أوربا الوسطى ، لم تكن روسيا بطبيعة الحال تتمنى لنشوء دولة كبرى ، تكون « جاراً ضخماً » ، ولكن ما كان يبدو لها خطيراً بنوع خاص ، كان هو امكانية نشوء ألمانيا جمهورية ؛ ففى مثل هذه الحالة قال القيصر أنه سيصل الى التدخل المسلح . ولكنه ، رغم هذه التأكيدات التى تتعلق بالمبدأ ، قد تردد مع ذلك فى أن يتدخل وحتى النهاية ، ولاشك فى أن ذلك كان يرجع الى شعوره بأن الموقف الداخلى فى الامبراطورية الروسية لم يكن تام الصلابة : ألم تكن تواجهه صعوبات كثيرة ، نتيجة لقلة موارده المالية ، من أجل الاحتفاظ فى الجيش بالاحتياطيين الذين كان قد قام باستدعائهم ؟ وكان يأسف بنوع خاص للسرعة التى انتشرت بها « الموجة الثورية » . فكان فى بعض الاحيان يكتفى بمشرع لاقامة « سور صينى حقيقى بين روسيا وأوربا » ، وفى أحيان أخرى يعلن : « لا يمكننى أن أتحمل أبداً ، وبأى شكل من الاشكال ، نشوء موطن ثورى على بابى وفى اتصال بأصدقائى البولنديين » وبالاختصار ، فإنه لم يكن يشعر بقدرة على العمل .

وكان فى وسع السياسية الانجليزية أن تكون راضية عن أحداث شهر مارس سنة ١٨٤٨ ، مادامت قد تسببت فى سقوط « نظام مترنيخ » . ومع ذلك فقد كان بلمرستون يخشى من رؤية هذه الاحداث تزيد عن نطاقها ، وبدأ فى الحذر من النتائج الممكنة . وتشهد تعليماته فى ٢٥ مارس سنة ١٨٤٨ الى الممثل الدبلوماسى الانجليزى فى فرانكفورت بتحفظاته . فأعلن أنه يوافق على كل تسوية ، تهدف توحيد وتدعيم الدول المنفصلة التى تكوّن ألمانيا » ومعنى ذلك أنه كان لا يأمل فى انشاء دولة ألمانية وحدوية ، ولكنه كان يفكر فى مجرد تقوية الروابط الفيدرالية ، دون أن تخضع الدولة لحكومة مركزية .

وفى المسألة الإيطالية حدد موقفه « فى علاقته مع فرنسا » بنوع خاص . فلم يكن بطبيعة الحال يرى أى إعتراض على « تحرير » إيطاليا — أى على إبعاد النفوذ النمسوى — ولكنه لم يكن يرغب فى أن يكون هذا التحرير عملا فرنسياً . ولذلك فإنه قد حاول ، بدون جدوى ، أن يمنع شارل ألبير من الدخول فى حرب ضد النمسا ، إذ أنه كان فى وسع هذا الصراع أن يفتح الطريق أمام تدخل فرنسا . وما أن بدأت هذه الحرب النمسوية السردينية ، حتى عرض على حكومة تورينو أن يضمن لها ، فى حالة الهزيمة ، سلامة أراضيها ، وبشرط ألا يطلب الملك ولا يقبل معونة فرنسية . واطمأن حينما وجد أن شارل ألبير لم يطلب مثل هذه المعونة : فمنذ ذلك الوقت إستعد لقبول ضم لومباردیا والبندقية إلى مملكة بيدمونت وسردينيا على أنها حل معقول . « ستقع تغييرات كبرى فى أوربا . ولن آسف أن يكون إنشاء دولة محترمة فى شمال إيطاليا هو إحدى هذه التغييرات » . فيمكن لهذه الدولة ، إذا لم تخضع للنفوذ الفرنسى ، أن تقوم بدور « الحاجز » وتصبح سوقاً للصادرات الإنجليزية . ولذلك فإن الحكومة الإنجليزية كانت ترغب ، فى شهر أبريل ، فى إقناع الحكومة النمسوية « بأن تتخلى بهدوء وبسرعة عن ممتلكاتها الإيطالية التى ، بدلا من أن تقوى الإمبراطورية ، تتسبب فى إضعافها » . ولكنه كان بعيداً تماماً عن أن يأمل فى تفكك النمسا ، التى كان وجودها ضرورياً ، فى رأيه ، لكى يمثل قوة موازنة ، فى أوربا البلقانية ، أمام قوة روسيا . ولذلك فإن هذه السياسة البريطانية قد حاولت إذن حلولا من نوع الحلول الوسط . وكانت ، فى خطوطها العامة ، سلبية ، خاصة وأن السلام على القارة كان يتمشى مع مصالح التجارة الخارجية الإنجليزية .

وبالنسبة لبريطانيا العظمى وكذلك بالنسبة لروسيا ، اللتين كانتا ترغبان فى إبعاد خطر صدام أوربى ، كان موقف الحكومة الفرنسية المؤقتة إذن هو الذى يهمهما مراقبته . وكان لامارتين ، وزير الشئون الخارجية للحكومة المؤقتة قد

أعلن في بيانه ، فى ٤ مارس سنة ١٨٤٨ ، أن فرنسا الجمهورية لا ترغب فى « تقطيع خريطة أوربا » ؛ ولكن هذه الحكومة المؤقتة ، التى لم تكن سلطتها مضمونة تماما ، ألن تخضع لضغط الديمقراطيين الذين كانوا قد أظهروا عداءهم لسياسة لوى فيليب الخارجية ، والذين أثاروا ذكريات الثورة الفرنسية ؟ وإذا ما ألقت فرنسا بنفسها فى المعمعة ، وإذا ما أعطت تأييدها للحركات الثورية فى إيطاليا أو فى ألمانيا ، فكيف يمكن منع حرب عامة يمكنها أن تتسبب فى قلب الأوضاع فى القارة الأوربية ؟ وكانت هذه الإمكانية تسود الموقف الدولى ، فى مارس وفى أبريل سنة ١٨٤٨ . ولكن مسيرى السياسة الفرنسية ، والذين كانوا كلهم رغبة فى محو « إذلال سنة ١٨١٥ » وفى أن يعيدوا العمل « بحقوق الشعوب » ، كانوا من الحذر بدرجة تمنعهم من الخضوع للمطالب الداخلية : فكانوا يعرفون أن تدخلا فى صالح الحركات الثورية سيؤدى إلى حرب عامة ، ستكون فرنسا فيها بمفردها فى مواجهة النمسا ، وروسيا ، وربما حتى إنجلترا ؛ وكانوا يفكرون فى أن الجيش الفرنسى ، الذى أثرت حملة الجزائر على تنظيمه ، لم يكن فى حالة يمكنه فيها أن يواجه هذا الصدام ؛ وكانوا يتساءلون كذلك عن مدى توافق الحركات القومية بالفعل مع مصالح ومع أمن فرنسا . ومع ذلك فلم يكن موقف لامارتين بالنسبة للمسألة الإيطالية هو نفس موقفه من المسألة الألمانية . أما بالنسبة للقضية الإيطالية ، فكان قد أكد عواطفه . . ل ثورة فبراير ، مع درجة من الوضوح لا يمكنه أن يفكر فى تعدي . ، لكن إذا ما كان يعرف رغبات الميلانيين وأهالى البندقية ، والمواتية لتدخل فرنسى ، فقد كان يعرف أيضاً أن شارل ألبير كان بعيداً كل البعد عن أن يوافق على مثل هذا الحل . ولذلك فإنه قد أكد أنه ، فى حالة ما إذا أصدر الإيطاليون « صرخة نداء » ، فإن الجمهورية ستسمعها ، ولكن « فرنسا ستتدخل فقط فى حالة نداء إيطاليا لها » . ومادام شارل ألبير كان يرغب فى أن يعمل بمفرده ، فقد أبعدت الإمكانية ، فى ذلك الوقت . أما فى المسألة

الألمانية ، فإن الحكومة كانت ، فى المجموع ، أكثر حذراً ، وبكثير . فرغم أن الديمقراطيين والإشتراكيين الفرنسيين كانوا قد أعلنوا إعتقادهم فى أن من مصلحة فرنسا أى ترى جمهورية ألمانية كجارة لها ، لكى تحمى نفسها ضد « الخطر الروسى » ، كان لامارتين حذراً من إتجاهات الحركة القومية الألمانية ؛ وبذلك يكون قد إقترب من إتجاهات اليمين ، التى رأت فى الوحدة الألمانية خطراً على فرنسا .

وكان من طبيعة التجربة التى وقعت بالنسبة لبولندى بوسنانيا أن تزيد من هذا الحذر . وكان لامارتين قد إعتمد فى أول الأمر على أن الحكومة البروسية ستوافق على إعطاء إستقلال ذاتى لبولندا البروسية ؛ وإعتقد أنه يمكن لذلك أن يكون خطوة صوب إنشاء بولندا مستقلة — وهو حل يتطابق مع « حقوق الشعوب » — وفكر فى تعاون فرنسى ألمانى للوصول إلى هذا الهدف . ولكن أمله خاب بسرعة . وحينما أعلن تغيير موقف الحكومة البروسية ، طلب إلى فردريك غليوم ، فى ٧ مايو سنة ١٨٤٨ ، ألا يتخلى عن « مبادئه العامة » ، وألا يحتفظ بحالة تتعارض مع حقوق الشعب البولندى . ورغم أن هذا الطلب قد بقى بدون جدوى ، فإنه لم يصر عليه ، مادام لا يرغب فى أن يخاطر بالحرب .

وباعتراضها على ضغوط السياسة الداخلية الفرنسية ، إحتفظت الحكومة المؤقتة بالسلم على القارة . ولكنها فهمت ، فى فرنسا وفى أوروبا الوسطى ، مصير هذه الثورات .

٢ — الانقسام بين القوى الثورية :

فى أثناء صيف سنة ١٨٤٨ — أى فى الوقت الذى ظهر فيه الإنقسام بين القوى الثورية — فى أى شىء تغير موقف الدول العظمى ؟

بالنسبة للوحدة الألمانية ، إحتفظت روسيا وبريطانيا العظمى تقريباً بنفس الموقف .

ولقد ظل نيقولا الأول غير مطمئن . وكان معاديا للإتجاهات « الثورية » للمجلس الوطنى فى فرانكفورت ، وكان معاد كذلك للمشروع البروسى ، الذى يهدف إستبعاد النمسا . فهل معنى ذلك أنه كان يقبل بسهولة أكبر ، مشروع ألمانيا الكبرى ؟ لا ، بالتأكيد : فإنشاء إمبراطورية من سبعين مليون من السكان فى وسط أوربا لم يكن أمراً يسره . وكان كل ما يمكنه أن يسمح به ، هو تدعيم الروابط الإتحادية ، دون أن تخضع الدول الألمانية مع ذلك لحكومة مشتركة . وكان فى الواقع يرغب فى الإحتفاظ بنوع من التوازن، يزيد أو يقل فى ضعفه بين النفوذ النمسوى والنفوذ البروسى . ولكنه كان يأمل فى قمع الحركات الديمقراطية فى النمسا وفى بروسيا : وإستمد ثقته فى هذا الشأن ، منذ أيام يونيو سنة ١٨٤٨ ؛ وفى الخريف ، نصح فينا وبرلين بإتباع سياسة « تشدد » فى الشئون الداخلية .

وكانت الأوساط السياسية الانجليزية منقسمة على نفسها . فإذا كان كوبدن يوافق على الوحدة الألمانية ، وإذا كان الامير زوج الملكة كذلك (ولكن بشرط ألا يكون هذا فى صالح بروسيا) ، فإن دزرائيلى *Disraëli* زعيم المحافظين قد إعتبر ذلك على أنه « لا معقول خطير » . وكان بلمرستون ، مع إستمراره فى إظهار تعاطف شفهى ، قد زاد فى حذره : فتأخر فى الإعتراف بالحكومة المؤقتة فى فرانكفورت ، لا لمجرد أن المجلس الوطنى الألمانى لم يظهر إستعداده لارضاء رغبات التجارة الانجليزية فى المسائل الجمركية ، ولكن كذلك لأن « ثرثرة » النواب جعلته يشعر بالاحتقار . وكان يكتفى ، مثل القيصر ، برؤية الحركة القومية الألمانية تنتهى إلى مجرد تدعيم النظام الاتحادى . ويظهر هذا التماثل بالنسبة لمسألة الدوقيات الدانمركية ، حيث كان من مصلحة الدولتين أن تتجنبا انهيار الدانمرك ونمو قوة بحرية بروسية فى البحر البلطى ؛ ومع ذلك، فلم يفكر الواحد منهم أو الآخر فى الذهاب الى أبعد من القيام بالضغط الدبلوماسى .

وهذا الضغط ، الذى مارسته كل من الدولتين بمفردها ، دفع ملك بروسيا إلى أن يوقع فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٤٨ ،على هدنة مع الدانمرك ،وتخلى عن المطالبة بشليزفيج الشمالية . ولكن رغم ظهور بعض التوازى بين السياستين ، فلم يكن الأمر يتعلق بإقامة نوع من التعاون ، حتى فيما يتعلق بالمسألة الدانمركية ، لأن بلمرستون قد احتفظ بعدم ثقة عميقة تجاه روسيا .

وفى فرنسا ، وحيث كانت الأوساط السياسية اليمينية ، فى مجموعها ، معادية للوحدة الألمانية ، فى الوقت الذى كانت فيه مجموعات اليسار المتطرف ترحب بها ، كانت التغيرات التى حدثت فى الحالة الداخلية تؤثر على السياسة الخارجية . وتخلصت الحكومة المؤقته ، التى أحياها وأدارها ساڤينياك *Cavaignac* ، ومن ضغط العناصر الديمقراطية عليها : فكانت المصالح ، لا التأثير « الايديولوجى » هى التى تسود . وأعلن تيير ومونتالمبير *Montalembert* فى يونيو سنة ١٨٤٨ أنهما ضد الوحده الألمانية . ورأى الممثل الدبلوماسى لفرنسا فى فرانكفورت أن ألمانيا الموحدة ستصبح « غازية » ولها إتجاه الجامعة الجرمانية . ولم يخف باستيد *Bastide* وزير الشئون الخارجية الجديد ، والذى خلف لامارتين فى ١٢ مايو ، حذره بالنسبة « للديمقراطيين الألمان ، الذين كانوا قد بدأوا ، فى فرانكفورت ، بخلق إمبراطور » ، ومن حركات « الاجناس التى أثارتها الرغبة المغرورة فى إنشاء ـ على حساب الضعفاء ـ دول شعبية تؤسس على القوة والغزو » : وكان يراقب مظاهر القومية الألمانية : وكانت ، بطبيعة الحال ، مسألة الالزاس هى التى تشغله بطريق مباشر ؛ ولكنه إتخذ كذلك ، فى المسألة البولندية ، وفى مسألة الدوقيات الدانمركية ، موقفاً ضد المطالب الألمانية ، دون أن يرغب مع ذلك فى الذهاب إلى أبعد من إظهار المبادىء بالنسبة للمسألة التى كانت ثانوية ، من وجهة نظر المصالح الفرنسية .

وبالإجمال ، فإن الحركة القومية الألمانية لم تجد تعاطفاً إيجابياً فى أى مكان .

ولكنها لم تجد كذلك مقاومة عنيدة ، رغم أنها كانت تثير عدم الثقة . والحقيقة هى أن الموقف قد ظل غير مؤكد، وحتى فى فرانكفورت نفسها، وبشكل لايجعل الدول العظمى المجاورة تشعر بأنها مضطرة الى اتخاذ موقف بسرعة .

وكانت المسألة الإيطالية عاجلة بشكل أكثر . وكان الأمر يتعلق بمعرفة إذا ماكانت النمسا ، بعد إنتصارها على جيش سردينيا ، ستقوم باستعادة مركز متفوق فى شبه الجزيرة ، وإذا ماكانت الحكومة الفرنسية ، لكى تعرقل ذلك » ستجيب على النداء الذى كان شارل ألبير ، المهزوم ، يفكر فى إعلانه .

ولم يكن باستيد يفكر فى تدخل مسلح ، يؤدى لا إلى مجرد حرب ضد النمسا ، ولكن ربما إلى حرب عامة ، إذ أنه فى وسع الحركة القومية الألمانية ، فى مثل هذه الفرصة ، أن تقوم بالإلتفاف ضد فرنسا، وكانت السياسة الإنجليزية نفسها معادية لتزايد النفوذ الفرنسى فى إيطاليا . وقال وزير الشئون الخارجية أن الخطر كان « عظيما » ، ولا يمكن لفرنسا أن تخاطر بأن « تأخذ مسئولية أوروبا كلها » . وحتى فى حالة النصر ، فماذا سيكون الربح ؟ ولم يكن باستيد يرغب فى « تكوين مملكة إيطالية » : ففى رأيه سيكون إتحاد لومبارديا والبندقية مع بيدمونت وسردينيا فى نفسه خطيراً ؛ وستكون وحدة شبه الجزيره أشد خطراً منه . ولاشك فى أنه كان من مصلحة فرنسا أن ترى تحرر الدول الإيطالية من النفوذ النمسوى وترى تأكيد إستقلالها ؛ ولكن لا فى رؤيتها تتحد تحت إدارة أسرة سافوا . وأقصى ما يمكنها أن تسمح به هو « إتحاد فيدرالى بين الدول ذات السيادة » . وكانت هذه هى وجهة نظر سافينياك أيضا . ولكن القضية الإيطالية كانت تحظى ، لدى الرأى العام والأوساط البرلمانية ، بعطف كبير النشاط : فهــل يمكن للحكومة ، مع مرور الوقت : أن تقاوم هذا « الضغط المعنوى » ؟ .

وكانت الحكومة الإنجليزية تخشى من تدخل فرنسى . ولكى تتفاداه ،

وافقت على أن تقوم ، بالإشتراك مع فرنسا بوساطة ، دبلوماسية بين بيدمونت وسردينيا وبين النمسا : فتحتفظ النمسا بالبندقية ؛ ولكن دولة سردينيا ستحصل، رغم هزيمتها فى كوستوزا ، على لومبارديا . وكان هذا يعنى مضاربة واسعة على حساب الصعوبات النمسوية الداخلية . وفى أول سبتمبر سنة ١٨٤٨ ، رفضت حكومة النمسا عرض الوساطة . وفى ٢ سبتمبر صوت المجلس التأسيسى الفرنسى على قرار فى صالح تدخل مسلح ، ولفتت الحكومة نظر الوزارة البريطانية إلى أن المسألة قد خرجت من أيديها ، وأبلغت فينا أنها ستتخذ الإجراءات «اللازمة بالنسبة لمصالحها » وهددت حتى النمسا « بإشعال كل مراكز الحريق الموجودة فى أوربا » . فهل نسير صوب حرب ، كان باستيد مع ذلك لا يرغب فى الإلتجاء إليها إلا فى « حالة فقدان الأمل » ؟ لا ، إذ أن الحكومة النمسوية وافقت ، فى ٣ سبتمبر ، وتحت ضغط بلمرستون ، على قبول مبدأ الوساطة ، فى نفس الوقت الذى احتفظت فيه لنفسها بحق مناقشة الشروط . وكان هذا مجرد تنازل شكلى ؛ ففى الواقع ، كانت النمسا ترفض باستمرار التنازل عن لومبارديا . وعندئذ هددت حكومة سردينيا ، مدفوعة فى ذلك بالديمقراطيين ، بالعودة إلى العمليات الحربية ، وقالت الحكومة الفرنسية أنها تفكر (وربما بدون نية صادقة) فى القيام بعملية إنزال قوات قرب البندقية . وضاعف بلمرستون من مجهوداته للتوفيق ، وحذر فرنسا من أخطار عملية التدخل ، وثبط عزيمة الملك شارل ألبير على القيام بمشروع « غير معقول » ، وحاول أن يقنع النمسا بالتخلى عن لومبارديا التى تمثل ملكيتها لها «منبع خطر مستمر» . وإذا كان قد نجح فى باريس وفى تورينو ، حيث كانت الحكومات ، فى حقيقة الأمر ، ترغب فى تفادى المغامرة ، إلا أنه فشل فى التغلب على المقاومة النمسوية : فحينما إستلم شفارزنبرج السلطة ، فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٤٨ ، تأكد من أن النمسا لن توافق بعد ذلك . فهل معنى ذلك أن نقول أن الوساطة الفرنسية الإنجليزية كانت بدون

أى جدوى ؟ لقد حمت دولة سردينيا من المطالب المتشردة التى كان من الممكن أن تفرض عليها .

وعن المسألة النمسوية ؟ كانت مسألة التهديد بحركة إنفصالية مجرية هى مركز الأزمة . فلم تكن روسيا ، ولا بريطانيا العظمى ، ولا فرنسا ، ترغب فى تفكك الإمبراطورية النمسوية ، والتى سيكون من الصعب قياس نتائجه على التوازن الأوربى . ولكن الدوافع والنيات كانت تختلف عن بعضها . فالحكومة الروسية إعتقدت أن من مصلحتها وجود النمسا ، لا لمجرد أنها كانت خط دفاع ضد إمتداد الحركات الثورية ، ولكن لأنها كانت ، فى المسألة الألمانية ، قوة موازنة ضرورية أمام قوة بروسيا . والحكومة الفرنسية ، رغم العطف الذى كان يظهره الرأى العام ، فى أحزاب اليسار ، بالنسبة للتشيك والسلاف الجنوبيين (وكان أكثر ترددأ بالنسبة للمجر) ، كانت تخشى من أن يؤدى تفكك النمسا إلى فتح الطريق فى أوربا الدانوبية أمام السيطرة الروسية . أما بالنسبه للحكومة الإنجليزية ، فانها قد احتفظت بوجهة النظر التى كانت قد إتخذتها منذ أول الأزمة الأوربية : فمن الواجب « الإحتفاظ بإمبراطورية النمسا متحدة وقوية إلى أقصى درجة » ، كما كتب بلمرستون ولذلك فإنه إستبعد طلبات الوزارة المجرية التى كانت ترغب فى الإتصال ببريطانيا العظمى .

وفى الواقع تراجعت الدول العظمى الثلاث أمام إمكانية نشوب حرب عامة ، سواء أكان ذلك بشأن الدوقيات الدانمركية ، أو بشأن لومبارديا والبندقية ، أو أكثر من ذلك بشأن إمكانية إنهيار المملكة الدانوبية . وكانت سياستهم هى سياسة الإنتظار .

٣ — الفشل :

فى المرحلة الأخيرة من الأزمة ، أصبح دور الدول العظمى المشاهدة لها هاماً : فإعلان إستقلال المجر ، فى أبريل سنة ١٨٤٩ ، الذى قسم المملكة

الدانوبية إلى قسمين ، كان هاماً بالنسبة للتوازن الأوربى . فلماذا إعتقد القيصر فى أنه من الضرورى مساعدة حكومة النمسا على قمع الحركة القومية المجرية ؟ ولماذا لم تلق هذه السياسة الروسية عقبات من ناحية الدول الغربية ؟ وهل كان إعادة النفوذ النمسوى الى ايطاليا يتفق مع مصالح فرنسا ، ومع أهداف السياسة الإنجليزية ؟ وأخيراً ، وفى هذا الصراع بين الدولتين الألمانيتين ، هل ستحاول روسيا ، وفرنسا ، وبريطانيا العظمى أن ترجح احدى الكفتين ؟ .

كانت الدول العظمى قد أظهرت ، فى أثناء المراحل السابقة من الأزمة ، الطرق التى تتجه اليها أفضلياتها ، ولكن ، هل بقيت وجهات نظرهم ثابتة ؟ ففى روسيا ، وحيث عادت ادارة السياسة الخارجية للقيصر وحده ، كانت المشغوليات فى سنة ١٨٤٩ — ١٨٥٠ هى نفسها فى سنة ١٨٤٨ : تجنب تغيير الوضعية الإقليمية فى أوربا الوسطى ، والإستعداد بنوع خاص لمواجهة خطر ثورة بولندية يمكنها أن تكون نتيجة لإنتصار « القوميات » . وفى بريطانيا العظمى ، كان بلمرستون لايزال فى السلطة ؛ ولكن سياسته أصبحت تناقش أكثر عن ذى قبل ، سواء فى البلاط حيث كان للأمير ألبرت — من آل ساكس كوبورج — وجهات نظر شخصية فى السياسة الألمانية ، أو عن طريق رؤساء حزب المحافظين ؛ وكان الرأى العام منقسماً على نفسه ، وواجه وزير الخارجية مقاومة حتى بين أعضاء رجال السلك الدبلوماسى نفسه ؛ ولذلك فإن السياسة الانجليزية الخارجية كانت مقلقلة وغير صلبة . وفى فرنسا ، كان إنتخاب لوى — نابليون *Louis—Napolion* لرئاسة الجمهورية ، فى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٤٨ ، قد وضع على رأس الدولة رجلا له خيال مغامر ، ولايتردد عن تنفيذ سياسة شخصية عن طريق مفاوضات سرية ، وإنتقلت الأغلبية البرلمانية ، التى كانت فى المجلس التأسيسى للجمهوريين المعتدلين ، فى مايو سنة ١٨٤٩ ، بعد انتخابات المجلس الشريعى ، الى حزب « النظام » ، وهو جبهة من المحافظين الكاثوليكيين ، وأنصار

آل أورليان ، وأنصار الشرعية . ولم تعد الجمهورية فى أيدى الجمهوريين ، ولم يعد فى وسع الديمقراطيين بعد ذلك أن يعملوا إلا عن طريق محاولات استخدام العنف ، وبلا أمل . ولاشك فى أنه لم يكن هناك أى تفكير فى أن تقوم فرنسا بحرب « دعاية جمهورية » : فكانت أوربا مطمئنة بهذا الشأن . ولكن وجود لوى نابليون كان يثير القلق ، لأن ابن أخ الإمبراطور الكبير كان بالضرورة عدواً لمعاهدات سنة ١٨١٥ . ومع ذلك ، فلم يكن رئيس الجمهورية قد أصبح سيد الموقف بعد : فآراءه ، فى المسألة الايطالية وفى المسألة الالمانية ، لم تكن هى آراء أحزاب اليمين التى تكون الاغلبية البرلمانية . ولذلك فإن السياسة الدولية لفرنسا كانت نشطة ، وبناءة ، ولكنها كانت فى غالب الأحيان غير واضحة ، لأنها كانت تخضع لمؤثرات مختلفة .

وفى مسألة المجر ، كان للسياسة الروسية التأثير الأول . فحينما طلب شفارزنبرج ، فى مايو سنة ١٨٤٩ ، تأييد روسيا ، لم يقرر القيام بذلك الا بعد تردد كبير : ألا يهدد ذلك بأن يتقدم نيقولا الأول بطلب تعويض ؟ ومع ذلك فإن حكومة روسيا لم تطلب أى شىء ؛ وأرسلت جيشاً من ١٥٠٫٠٠٠ رجل دون أن تطالب ببديل وكان هذا اختياراً هاماً ، اذ كان فى وسعها أن تفكر ، على العكس من ذلك ، فى ترك النمسا تنهار ، لكى تأخذ حرية عمل أكبر فى البلقان . فهل كان قرارها متأثراً بمجرد الرغبة فى المحافظة على « الوضعية الأوروبية » لسنة ١٨١٥ ، والتى كان وجود امبراطورية النمسا جزءاً هاماً فيها ؟ لقد تأثر قبل أى شىء آخر بالخوف من امتداد الثورة المجرية الى بولندا الروسية : فمثل كل فرصة سنحت منذ سنة ١٨٣١ ، أتى المهاجرون البولنديون الذين كانوا موزعين فى أوربا وعرضوا خدماتهم على الثورة ، وأصبح جيش كوشوط يجمع بين صفوفه فرقة بولندية من عشرة آلاف رجل . بقيادة دامبينسكى *Dembinski* ؛ وسيكون للانتصار المجرى بهذا الشكل صدى خطيراً فى الأقاليم البولندية للامبراطورية

الروسية. وكانت الحملة الروسية على المجر . والتى سبقتها حملة قصيرة على الأفلاق كمقدمة لها (وبقضائه على حكومة بوخارست المؤقتة كان القيصر يهدف بشكل خاص الى « عزل » المجر) ، هى بذلك اجراءاً وقائياً .

وحاولت الحكومة المجرية مواجهة هذه الصدمة ، بتوجيه نداء الى فرنسا وخاصة الى بريطانيا العظمى . فما هو السبب فى بقاء هذا المجهود بلاجدى؟

منذ إنتخاب لوى نابليون للرئاسة ، رفضت الحكومة الفرنسية مقابلة الممثلين الذين كانت المجر قد أرسلتهم إلى باريس ، حتى بصفة شبه رسمية . وفى تعليماته التى أرسلها إلى السفير الفرنسى فى روسيا ، لم يظهر توكفيل *Tocqueville* وزير الشئون الخارجية إلا « إهتماماً حزيناً » بمسألة لم يكن فى وسع فرنسا أن تقوم فيها إلا بدور سلبى . « فنص المعاهدات وروحها لاتسمح لنا بأى تدخل وعلاوة على ذلك ، فإن المسافة الكبيرة التى تفصلنا عن مكان الحرب تفرض علينا حذراً معيناً ، فى حالة أوربا الحالية » . وإكتفت الحكومة الفرنسية بإرسال بعض التوصيات لشفارزنبرج : فإذا ماعاملت الحكومة الإمبراطورية المجر بكثير من الشدة ، فإنها تخاطر بتكرار هياج مضايق بالنسبة للمستقبل . ولكن شفارزنبرج كان لايحتاج لهذه التوصيات .

وفى لندن ، قامت حكومة كوشوظ بمجهود أقوى : فحاولت ، عن طريق وكلائها ، أن تثير الرأى العام . وكانت هذه الدعاية تلوح بالمكاسب التجارية . « فيمكن للمجر ، بموقعها الجغرافى ، وبكمية منتجاتها وتعددها ، أن تمثل مزايا واسعة للصناعة الإنجليزية » ؛ فإذا ما فشلت حركة الإستقلال ، ستستمر النمسا فى إحتكار السوق ! وحينما تأكد خطر التدخل الروسى ، تحول المجريون إلى التوسل ؛ فعرضوا إعطاء بريطانيا العظمى موانى بوكارى على البحر الإدرياتى ، وسملين على الدانوب ؛ وكانوا حتى متسعدين للتخلى عن الجمهورية ، وقبول الملك الذى تختاره الحكومة البريطانية لهم . وكان مجهوداً بدون جدوى.

فبقى بلمرستون أصماً عن سماع هذه المطالب . ومع ذلك ، فقد كتب فى مراسلاته الخاصة أن « الحق والعدالة » كانت فى صف المجريين ، وأظهر « إشمتزازه » من سياسة شفارزنبرج : « أن النمسويين فى الحقيقة أكثر المتوحشين الذين نعتوا أنفسهم بلا جدارة بأنهم رجال متحضرين » . ولكنه إستشهد بكلمة بالاتسكى *Palatsky* : « إذا لم تكن النمسا موجودة ، فمن اللازم إنشاءها » . وفى نطاق النظام الأوروبى ، قال أنه « سيكون من المستحيل إحلال الدول الصغيرة محل النمسا » . فكيف يمكن لإمبراطورية آل هابسبورج أن تعيش إذا مافقدت المجر ؟ ستأكل ألمانيا سريعاً « البلاد » النمسوية . وفى ذلك الوقت ، لن تكون هناك قوة توازن التوسع الروسى فى البلقان ! ولذلك فإن بريطانيا العظمى تخلت ، مثل فرنسا ، عن المجر ، وأصبح الطريق مفتوحاً أمام السياسة الروسية .

وفى « تصفية » المسائل الإيطالية ، لم يكن لهذه السياسة الروسية دوراً إيجابياً . فكان أمر تحمل المسئوليات يعود إلى فرنسا وبريطانيا العظمى . وكان فى وسعها أن يقوما بذلك ، وبدون خطر ، وفى أثناء كل الفترة المتددة من أبريل إلى أغسطس سنة ١٨٤٩ ، حيث كانت الحكومة النمسوية مشغولة بحرب المجر .

وبعد هزيمة نوفارا ، التى كان من نتائجها تنحى شارل ألبير ، طالبت النمسا حكومة سردينيا ، علاوة على غرامة الحرب وعقد إتفاقية تجارية ، بحق إحتلال قلعة ألكساندريا : فأصبحت بيدمونت بهذا الشكل مهددة فى إستقلالها . فهل كان فى وسعها أن تعتمد على تأييد ؟ لقد اقتصرت الحكومة الإنجليزية على أن تعطى للنمسا نصائح بالإعتدال . ولكن فرنسا كانت لها مصلحة مباشرة أكثر من إنجلترا فى تفادى إمتداد النفوذ النمسوى فى كل شمال إيطاليا . فمنذ ٣١ مارس سنة ١٨٤٩ ، أى ثمانية أيام بعد نوفارا ، صوت المجلس على جدول أعمال يسمح للسلطة

التنفيذية » بضمان أراضى بيدمونت عن طريق مفاوضات وإن لزم الأمر بتأييد إحتلال جزئى ومؤقت لإيطاليا » ؛ وفى نهاية أبريل ، فكروا فى إرسال جيش إحتلال فرنسى إلى جنوا ، فى حالة إحتفاظ النمسا بمطالبتها بألكسندريا . وكان هذا التهديد فعالا . فتنازلت الحكومة النمسوية ، بالمعاهدة النمسوية السردينية فى ٦ أغسطس سنة ١٨٤٩ ، عن الإحتلال الإقليمى . ولم تعارض فرنساولا إنجلترا مع ذلك فى حق النمسا المنتصرة فى الإحتفاظ بلومبارديا والبندقية : ولم يتركا أى أمل لمانان *Manin* حينما أطال مقاومة البندقية حتى نهاية شهر أغسطس . ولم يعارضنا أكثر من ذلك فى إعادة إقامة النفوذ النمسوى فى توسكانيا ، حيث مهد لعودة الغراندوق ، فى ٢٥ مايو ، بعملية تدخل مسلح .

ولكن تعارض المصالح الفرنسية والمصالح النمسوية عاد إلى الظهور من جديد بشأن « مسألة روما » . وكان من الواضح أن الجمهورية الماتزينية التى أنشئت فى روما مقضى عليها ، منذ حركة نوفارا . وكان السؤال الوحيد هو معرفة ما إذا كانت إعادة السلطة البابوية ستكون من عمل النمسا ، وستحدث بالتالى فى صالح النفوذ النمسوى . وكان من الطبيعى أن تحاول الحكومة الفرنسية وضع عقبات فى سبيل ذلك ، كما كان لوى فيليب عمل فى سنة ١٨٣٢ ، وبهذه الفكرة قرر لوى نابليون ، فى ٢٢ أبريل سنة ١٨٤٩ ، إرسال حملة . وكان الموضوع ، من أول الأمر ، لا يتعلق بتحطيم جمهورية روما بالسلاح ، ولكن بالتمهيد لحل وسط : فالبابا ، بعودته إلى روما ، سينشىء فيها منظمات سياسية متحررة ؛ وسيوافق أهالى روما ، الذين يطمئنهم وجود القوات الفرنسية من خطر رد فعل وحشى ، على هذه العودة . وفشلت هذه السياسية ، لأن البابا ورؤساء جمهورية روما كانوا غير مستعدين للتفاهم . فهل كان من الحكمة التخلى عن الموضوع ؟ لقد رأى الممثل الدبلوماسى الفرنسى لدى الكرسى البابوى : « من اللازم أن ننسحب ، ولكن هناك النمسا ! » ، ولذلك فقد إحتفظت فرنسا بالحملة » ؛ ولكنها تحولت

عن هدفها الأول : فالحكومة الفرنسية ، رغم أنها كانت لاتزال تحاول أن تصل ، عن طريق بعثة فرديناند دى ليسبس *Ferdinand de Lesseps* ، إلى حل يتمشى مع « حق الشعوب » — إستفتاء يسمح لأهالى روما بالاختيار بين الجمهورية وإعادة السلطة البابوية — كانت مضطرة إلى الانحناء أمام رغبة المجلس الذى نتج عن انتخابات مايو سنة ١٨٤٩ ، حيث سيطر الكاثوليكيون ، فقررت المحافظة على السلطة الزمنية للكرسى البابوى . وفى ٣٠ يونيو احتلت القوات الفرنسية روما وأعادت هذه السلطة الزمنية بدون أى قيد .

ماهو الحساب النهائى ؟ لقد تحطم مجهود أنصار ماتزينى ، ولكن النظام البابوى لم يكن فى وسعه أن يحتفظ بالسلطة الا نتيجة لوجود الحملة الفرنسية ؛ ولذلك فإنه كان لا يتمتع بثقة الوطنيين الايطاليين ، وحتى الأكثر اعتدالا من بينهم : فكانت هزيمة لحزب « الحلف الجديد » . وحينما نشر جيوبرتى فى سنة ١٨٥١ مؤلفه الجديد *Rinnòvamento civile d'Italia* ، تخلى عن خططه السابقة . وسيكون لأسرة سافوا وحدها ، ورغم الهزيمة الثنائية التى كانت قد لحقت بها فى الكفاح ضد النمسا ، صفة تجسيد الحركة القومية . وبالنسبة للتطور المقبل للمسألة الايطالية ، كانت هذه الهزيمة المعنوية للبابا لا تقل أهمية عن الهزيمة التى لحقت بالجمهوريين على أيدى الحملة الفرنسية . ولكن ، ما هى المكاسب بالنسبة للمصالح الفرنسية ! لقد أصبحت الحكومة الفرنسية ، ودون أن تأمل فى ذلك ، حامية الدولة البابوية ؛ ولذلك فإنها قد حصلت على دور تحكيم ، ما دام انشاء الوحدة الايطالية غير ممكن بدون الوصول الى حل بشأن « مسألة روما » ؛ ولكنها لم تكن حرة فى ممارسة هذا التحكيم ، اذ أنها كانت مضطرة الى عمل حساب لرغبة الكاثوليكيين الفرنسيين ، والواقع أن وجود الحملة الفرنسية فى روما كان ضربة للتأثير المعنوى الذى كانت فرنسا قد احتفظت به ، حتى ذلك الوقت ، على تفكير الايطاليين الأحرار . ولم يكن فى وسع الحكومة البريطانية

إلا أن تغتبط من ذلك . فبينما كانت فى العام الماضى قد عارضت تدخلا فرنسافى بيدمونت ، إمتنعت تماماً عن تقديم أى اعتراض على حملة روما ، لأنها إعتقدت أن فرنسا ، بمجيئها لمعاونة القوى « الرجعية » ، ستؤثر على شعبيتها فى إيطاليا . وأكدت الأحداث هذا التفكير .

أما المسائل الألمانية فكانت أكثر تعقيداً . وكانت كذلك الأشد خطراً . فبينما كانت الحركة الوحدوية الإيطالية ، ودون أن تنجح فى أخذ شكل معين ، قد تحطمت ، لفترة من الزمن ، منذ سنة ١٨٤٩ ، بقيت وضعية أوروبا الوسطى موضوع مناقشات حادة حتى نهاية سنة ١٨٥٠ . فكان المشروع البروسى ، الذى كان رادويتز *Radowitz* قد أوحى به إلى فردريك غليوم الرابع ، يعود إلى مشروع الدولة الإتحادية ، الذى لم يكن المجلس الوطنى فى فرانكفورت قد تمكن من السير به بنجاح ؛ ولكنه حاول أن يحققه الآن بموافقة الأمراء : فستكون هذه الدولة الفيديرالية مشكلة تحت إدارة بروسيا ،حسب برنامج ألمانيا الصغرى . وكان المشروع النمسوى — وهو مشروع شفارزنبرج — هو مشروع ألمانيا الكبرى ، التى ستدخل فيها أجزاء من أقاليم إمبراطورية النمسا ، وسيعهد بإدارة الشئون المشتركة إلى حكومة إدارة *Directoire* تتكون من ممثلين عن النمسا وبروسيا والدول « المتوسطة » ، التى كان من مصلحتها الإحتفاظ بثنائية نمسوية — ألمانية ، ترى فيها أحسن ضمان لإستقلالها .

ومنذ أن تحطمت القوى الأكثر فاعلية للحركة القومية ، أخذت إرتباطات الدبلوماسيين دوراً هاماً من جديد . فأفادت الحكومة البروسية فى أول الأمر من حرب المجر ، التى كانت تشل المقاومة النمسوية ، لكى تزيد من ميزاتها : فاقترحت ، فى ٢٨ يونيو سنة ١٨٤٩ قيام مؤتمر للأمراء بوضع دستور للإمبراطورية الألمانية وبقيت بافاريا وحدها بعيدة عن هذا المشروع ، وكان رجال الدين الكاثوليك ورجال الأعمال فيها فى غاية التحفظ . ولكن ، ما أن

قامت النمسا ، وبمعونة روسيا ، بتسوية المسألة المجرية ، حتى شعرت هانوفر وساكس بالشجاعة الكافية للتخلى عن بروسيا . ففشل مشروع ألمانيا الصغرى ومع ذلك فقد إستمر عناد فردريك غليوم الرابع ورادويتز : فبعد فشل مشروعهم الأول ، حاولوا على الأقل أن يقيموا « إتحاد على نطاق ضيق » ، تجمع فيه بروسيا تحت إدارتها الدول الصغرى فى ألمانيا الوسطى ؛ وأعدوا ، فى يناير سنة ١٨٥٠ ، إجتماعاً لمجلس دستورى ، كان عليه أن يجتمع فى إيرفورت . وعارض شفارزنبرج هذا المشروع بمشروعه هو ، والذى حصل على موافقة هانوفر وساكس وفرتنبرج وباڤاريا . وهكذا إنقسمت ألمانيا إلى معسكرين . ففى الوقت الذى إجتمع فيه المجلس الدستورى فى إيرفورت ، جمعت الحكومة النمسوية فى فرانكفورت ممثلى الدول « المتوسطة » ، الذين إنضم إليهم ممثلو هيس — كاسل وهيس دارمشتاد . وإنحلت الأزمة فى نوفمبر سنة ١٨٥٠ ، حينما وقعت حادثة فى هيس كاسل أثارت تهديداً مباشراً بالحرب . وإجابة على أمر تعبئة الجيش البروسى ، الذى كان يدل على الخوف أكثر من دلالته على القوة ، قدم شفارزنبرج إنذاراً ؛ فإنهارت السياسة البروسية . وفى ٢٩ نوفمبر قبلت حكومة بروسيا ، والتى كان رادويتز قد ترك مكانه فيها لمانتوفل *Manteuffel* ، أن توقع على « نقاط أولمتز » *Olmütz* : فسحبت أمرها الصادر بالتعبئة ، وتخلت عن مشروع « الإتحاد على نطاق ضيق » ، وقبلت إجتماع مؤتمر عام للدول أعضاء الإتحاد الجرمانى ، الذى سيعهد إليه بعملية « إعادة بناء » هذا الإتحاد *Bund* .

وهذا التراجع البروسى أمام النمسا ، إلى أى مدى كانت سياسة الدول العظمى غير الألمانية قد أسهمت فيه ؟

لم يكن لبريطانيا العظمى دوراً فعالا . ومع ذلك فقد كانت الحكومة ، فى المجموع ، تفضل المشروع البروسى على المشروع النمسوى . وفى أوائل سنة ١٨٤٩ وحينما عرض المجلس الوطنى الألمانى على فردريك غليوم الرابع التاج الإمبراطورى

كان المحافظون الإنجليز قد أظهروا عدم ثقتهم ؛ ولكن بلمرستون لم يقدم أى إعتراض على المبدأ وأعلن أنه مستعد للإعتراف بالحكومة الإمبراطورية الألمانية ، وإن كان قد إشترطها بشرط لا يمكن تحقيقه : موافقة الملوك الألمان وبعد إختفاء المجلس الوطنى ، إعتقد أن المشروع البروسى هو الحل الأقل سوءاً « فاتحاد أكثر ترابطاً » بين الدول الألمانية باشراف بروسيا سيكون « حاجزاً قوياً » ؛ وكان هذا الحل مفضلا كذلك ، من وجهة نظر المصالح الإقتصادية الإنجليزية ، على مشروع ألمانيا الكبرى لشفارزنبرج. ولكنه أصبح أكثر ترددأ حينما أثارت بروسيا مسألة الدوقيات وبدأت العمليات العدوانية ضد الدانمرك من جديد ؛ وكان الضغط الذى مارسه على حكومة برلين لكى يدفعها إلى وقف العمليات العدوانية فعالا . ولما كان قد شعر بالرضى فى هذا الشأن لأنه حافظ على مصالح بريطانيا العظمى ، فلم تعترض على بروسيا فى مسألة « الاتحاد على نطاق ضيق » . ولكن حينما جرت الأزمة ، فى خريف سنة ١٨٥٠ ، تهديداً واضحاً بصدام مسلح ،أظهر بوضوح رغبته فى تجنب حرب لن تبقى بطبيعة الحال محدودة ويمكنها أن تؤدى إما إلى تدخل روسى فى أوربا الوسطى، وإما إلى تدخل فرنسى على الراين . وبدون جدوى أرسل فردريك غليوم الرابع رادويتز إلى لندن ، فى أوائل نوفمبر ، لكى يحاول الحصول على تحالف ؛ وعرض بدون جدوى أن « يضحى بالمسائل الإقتصادية فى سبيل المسائل السياسية » ، أى تعديل التعريفة الجمركية للزولفراين فى صالح التجارة الإنجليزية : فأخضعت الحكومة الانجليزية المصالح الإقتصادية للرغبة فى المحافظة على التوازن الموجود على القارة .

أما السياسة الفرنسية فإنها لم تعد تمثل وحدة، إبتداء من إنتخاب لوى نابليون لرئاسة الجمهورية . وكان حزب « النظام » معادياً بشكل عام للسياسة البروسية : وعلى صفحات الجرائد ، هاجم فى مارس سنة ١٨٤٩ ، الحل الامبراطورى ؛

وفى خريف سنة ١٨٥٠ أكد تيير من منصة المجلس التشريعى عطفه على وجهة النظر النمسوية . وكانت وزارة الخارجية لاتزال ، هى أيضاً ، فى مخططات رادويتز وفردريك غليوم الرابع . وظهر أن دروين دى لويس Drouyn de Lhuys قد وافق فى ربيع سنة ١٨٤٩ على تفوق بروسيا إلى الشمال من المين، ولكن ليس على وحدة ألمانيا الصغرى التى تشتمل على دول الجنوب . وكان توكفيل ، رغم أنه كان ، من حيث المبدأ ، يرحب بتدعيم الإتحاد الجرمانى ، لأنه كان يخشى من قوة روسيا ، لايتمنى أكثر من سابقه سيطرة بروسيا . ولكن لوى نابليون كانت له سياسته الشخصية، التى كانت تسيطر عليها الرغبة فى الحصول على مراجعة لمعاهدات سنة ١٨١٥ . ومنذ شهر مارس سنة ١٨٤٦ ،لمح فى الصحف إلى إمكانية قيام تحالف مع بروسيا ، وبشرط حصول فرنسا على « تعويض » على الضفة اليسرى للراين ؛ وفى خريف نفس السنة قام بعملية لتحسس الميدان من نواحى مختلفة : ففى الوقت الذى أرسل فيه برسينى Persigny إلى بروسيا ، وكلفه بتقديم عروض التقرب ، أرسل بمقترحات إلى بافاريا؛ ولكن هذه الإقتراحات رفضت فى كل من برلين وميونيخ ، لأن الحكومات شكت فى « الأهداف الرينانية » لفرنسا . وتأكدت هذه السياسة فى سنة ١٨٥٠ : فبعد بعثة جديدة لبرسينى إلى برلين . قرر لوى نابليون أن يعرض على بروسيا ، فى ١٥ يونيو، تحالف فرنسا فى حالة نشوب حرب نمسوية بروسية ، وطالب بوضوح ، وكتعويض ، على حق ضم جزء من بافاريا ؛ ولكن الوزير البروسى فى باريس أبعد هذا الإقتراح فكيف يمكن لبروسيا ، التى تستند فى سياستها الألمانية إلى الشعور القومى ، أن تعمل ضده ، بقبولها التنازل عن أقاليم ألمانية ؟ ولذلك فإن رئيس الجمهورية قد أعلن ، حينما نشبت أزمة نوفمبر سنه ١٨٥٠ ، وفى نفس الوقت الذى أخذ فيه إحتياطات عسكرية فى الألزاس ، أن فرنسا ستبقى على الحياد فى حالة نشوب حرب نمسوية بروسية ، ما دامت مصالحها لن تهددها عملية «القضاء على التوازن»

فنى حالة إفتراض وقوع أى شىء كان يفكر فى التدخل ؟ لاشك فى أنه كان يرى، أنه فى حالة إعطاء روسيا للنمسا تأييداً مسلحاً ، يجب على فرنسا أن تؤيد بروسيا : فكانت هذه هى النظرية التى عرضها فى ١٧ نوفمبر فى جريدة الوطن *La Patrie*. ولكن ، كيف كان فى وسعه أن يواصل السير فى هذا الطريق أمام إحتجاجات الأغلبية البرلمانية ، وحتى وزير شئونه الخارجية ؟ ولذلك فإن نياته ظلت إذن بدون مدى عملى .

كان لروسيا وحدها ، وحيث لم يكن على الحكومة أن تحسب حساباً للرأى العام ، عملا هاماً فى حل هذه المسألة الألمانية . وكان القيصر معاديه ، فى مارس سنة ١٨٤٩ ، للحل الامبراطورى ، وكان معادياً كذلك فى مايو سنة ١٨٤٩ لمشروع رادويتز ؛ ولكنه لم يكن يرغب أكثر من ذلك فى تأييد تفوق نمسوى على مجموع الدول الألمانية . فكان من مصلحة روسيا أن تحتفظ بحالة التوازن بين بروسيا والنمسا : فكان فى وسع بروسيا أن تسيطر على ألمانيا الشمالية ، بشرط دخول الدول الألمانية الجنوبية فى منطقة نفوذ النمسا . ومع ذلك ، فحينما تخلى فردريك غليوم الرابع عن مشروعه الاول، واكتفى « بالاتحاد على نطاق ضيق » الذى بدا على أنه يتمشى مع وجهات نظر الحكومة الروسية ، بقى نيقولا الأول غير مطمئن ، لأنه لم ير فى هذا التراجع إلا تكتيكا مؤقتا ؛ ولكنه تفادى أمر إتخاذ موقف ، لأنه كان يخشى من دفع بروسيا بين أحضان فرنسا . وأجبرته أزمة سنة ١٨٥٠ أخيراً على أن يقرر موقفه إذ أنه قد طلب منه ذلك ، مرتين، فى نهاية مايو ، ثم فى نهاية أكتوبر ، وبطريقة مباشرة ، ومن الخصمين .

ففى أى إتجاه سيمارس هذا التحكيم ؟ فى ٣١ مارس ، أعلن القيصر (وكتب ذلك إلى فردريك غليوم الرابع) وبوضوح أنه لا يرغب فى نشوب حرب بين النمسا وبروسيا ، وهدد بالتدخل ضد هذه الدولة التى ستكون معتدية من بينهما . ولكنه أضاف أنه ليس من الضرورى أن يكون المعتدى هو الذى يبدأ العمليات

العسكرية ؛ بل إنه هو الذى يخلق حالة الصدام. ولذلك فإنه قد إعتبر « كمعتدى » السياسة البروسية التى ستدعى لنفسها حق تعديل وضعية الإتحاد الجرمانى دون موافقة الأعضاء الآخرين فى هذا الاتحاد : فكان هذا تهديداً واضحاً موجهاً إلى الحكومة البروسية . ومع ذلك ، فحينما حاول شفارزنبرج أن يحصل من روسيا على وعد بالتأييد المسلح فى حالة نشوب حرب نمسوية — بروسية ، تهرب نيقولا الأول ، لأنه لم يكن يرغب فى تشجيع الحكومة النمسوية على التشدد . وبهذه المناورة الثنائية ، كان يأمل فى أن يوجه محادثاه الإثنان صوب التفاوض للوصول إلى تسوية سلمية . ولكن بعد خمسة أشهر ، وحينما وصلت بروسيا والنمسا إلى « قياس القوة » ، بمناسبة مسألة هيس ، زاد القيصر من ضغطه على بروسيا : فهدد فى ١٧ أكتوبر بالتدخل إلى جانب النمسا ؛ ورغم أنه لم يعد ، فى ٢٨ أكتوبر ، شفارزنبرج إلا « بتأييد معنوى » ، فإن الإجراءات العسكرية التى اتخذها قرب الحدود البروسية كانت تحمل معنى أنه كان مستعدا للقيام بعمل مسلح .

وكان هذا الضغط الذى مارسه القيصر فعالا . ولاشك فى أنه كان لفردريك غليوم الرابع كذلك أسباباً أخرى تدفعه إلى تفادى الحرب : نفور من الدخول فى صراع « أخوى » ضد النمسا ؛ وقلق أمام إمكانية القيام بتنفيذ سياسة ثورية ، بمده أيديه إلى « الأقليات القومية » فى النمسا ؛ وخوف ، فى حالة الفشل ، من رؤية عرشه مهدداً بحركة ديمقراطية ؛ وعدم ثقة بالنسبة لمخططات لوى نابليون . ولكن تهديد روسيا بتدخل مسلح كان هو الدافع المقرر .

ومع ذلك فقد كان موقف القيصر هو الذى منع النمسا كذلك من أن تستغل إنتصارها الدبلوماسى حتى النهاية فلم يكن شفارزنبرج قد تجرأ على إنتهاز الفرصة لكى يسوى ، بالسلاح ، الصدام النمسوى البروسى ، لأنه لم يكن متأكدا من أن روسيا ستتدخل ، وأنه ، حتى مع أحسن فرض ، لن يكون لهذا التدخل

فاعلية بسبب الشتاء فى روسيا ، قبل أربعة أو خمسة أشهر ؛ ولم يحاول كذلك أن يدخل فى نقاط أولمتز برنامجه عن ألمانيا الكبرى ، لأن القيصر ، فى نفس الوقت الذى كان يفضل فيه توجيه ضربة لبروسيا ، لم يكن يرغب فى أن تفيد منها الحكومة النمسوية لكى تفرض على خصمها شروطا « قاسية » .

وترك إستسلام بروسيا مسألة إعادة تنظيم الإتحاد مفتوحة . واستمرت مناقشتها فى مؤتمر الأمراء الألمان ، الذى إنعقد فى درسدن فى بداية عام ١٨٥١ ولا شك فى أن شفارزنبرج قد حاول أن يعيد مشروعه من جديد ، وأن يحصل على قبول إمبراطورية النمسا كلها فى الإتحاد وفى الزولفراين . ولكن بروسيا لم تجد صعوبات كبيرة فى إبعاد هذه المطالب ، والتى لم تكن أى واحدة من الدول العظمى « غير الألمانية » تتمنى نجاحها ، فلم تكن بريطانيا العظمى ترغب فى إزدياد قوة النمسا ، ولا فى تكوين إتحاد جمركى بين كل دول أوربا الوسطى ووقفت الحكومة الفرنسية تدافع عن إستقلال الدول الألمانية الصغرى وأخيراً فإن القيصر قد لفت أنظار شفارزنبرج ، فى مارس سنة ١٨٥١ ، إلى أن روسيا ستبقى على الحياد فى حالة قيام فرنسا ، بالسلاح بمعارضة تحقيق المشروع النمسوى . ولذلك فإن المؤتمر قد إقتصر إذن على أن يعيد الوضعية الإتحادية ، كما كانت عليه فيما بين عامى ١٨١٥ و ١٨٤٨ .

* * *

وفى الهزيمة النهائية للحركات الثورية ، ماهو الدور الذى يمكننا أن ننسبه للأسباب الداخلية ، أى لعملية القوى السياسية والإجتماعية داخل كل من الدول أو مجموعات الدول التى ظهرت فيها الحركات الثورية ؟ وأى دور ننسبه للأسباب « الخارجية » ، أى لموقف الدول العظمى المجاورة ؟

ليس هناك من شك فى أن الأسباب « الداخلية » كانت متفوقة ، وبكثير . وكان الإنقسام الذى حدث بين القوى الثورية بوجه خاص هو الذى قرر الأمر

فى أثناء صيف سنة ١٨٤٨ : فالإختلاف بين الأهداف السياسية أو المصالح الإقتصادية والإجتماعية للمعتدلين والديمقراطيين قد تأكد ، فى نفس الوقت الذى قامت فيه جماهير الفلاحين ، فى النمسا ، بالتخلى عن الثورة . ولكن عدم الثقة أو الصدامات بين القوميات أسهم كذلك فى عملية شل الحركات الثورية: فلم تجد الأسرة المالكة النمسوية نفسها ، فى أية لحظة ، أمام ثورة مركزة « للأقليات القومية » ، وتمكنت حتى من أن تصدم الواحدة بالأخرى ، وفى المسألة الألمانية ، تسببت العداوة بين الألمان والبولنديين فى بوسنانيا أو بين الدانمركيين والألمان فى شليزفيج ، ورفض التشيك فى إرسال ممثلين إلى مجلس فرانكفورت — تسببت فى صعوبات لانهاية لها .ولم تحاول الحركات القومية والتى كانت تنمو داخل إطار الدول المختلفة ، فى أية لحظة كذلك ، أن تتفق مع بعضها . وكان المثل الأعلى الماتزينى قد إعتقد أن التفاهم سيكون سهلا بين أمانى المجموعات القومية . ولكن فشل هذا الأمل كان تاما . فلقد أظهرت الإتجاهات القومية ، وفى كل مكان تقريبا ، نفس التعصب . فى نفس الوقت الذى كانت فيه كل مجموعة تطالب « بحقها القومى » فى الحكم الذاتى أو الاستقلال ،كانت تطالب« بحقها التاريخى» لكى تفرض رغباتها على مجموعات أخرى ، ورغم مبادىء القوميات : وكان هذا ، فى المجر ، هو موقف المجريين؛ وفى بوهيميا ، موقف التشيك ؛ وفى شليزفيج هو موقف الألمان . وكان التداخل بين القوميات يطرح مشكلات لم يفكر فيها المبشرون « بحقوق الشعوب» أو لم يرغبوا فى التفكير فيها . وأخيراً ، فإن مقاومة المصالح الأسروية ، والتى يدعمها إستمرار المشاعر الإقليمية ،كانت أمراً لا يمكن تجاهله ، سواء فى ألمانيا أو فى إيطاليا .

وهذه الملاحظات ، رغم كونها أساسية ، لا تكفى مع ذلك لإعطاء تفسير . فلا شك فى أنه إذا ماكان موقف الحكومة الفرنسية المؤقتة مختلفا عما كان

عليه ، فى خلال الأسابيع الأولى للأزمة الثورية ، لكان فى وسع هذا العمل الفرنسى أن يؤدى الى تغيير عام . وإذا لم تكن روسيا ، فى سنة ١٨٤٩ ، قد تدخلت بالسلاح القضاء على الجمهورية المجرية ، فهل كان من الممكن إعادة أوضاع النمسا إلى ما كانت عليه ؟ كانت ستصبح ، على أى حال ، أكثر بطئا ، وأكثر صعوبة ، وكان فى وسع المسألة الألمانية أن تأخذ اتجاها مختلفا تماما : فنتيجة للإنتصار السريع فى المجر هى أن تمكنت السياسة النمسوية ، فى خريف سنة ١٨٤٩ ، من هزيمة المشروع البروسى . ولذلك فإن الأسباب الخارجية ، قد أسهمت كثيراً فى تقرير فشل الحركات الثورية . ولم يكن هذا الموقف من جانب فرنسا ، وهذا الموقف من جانب روسيا قد تقرر نتيجة النفسية الجماعية ، ولا نتيجة للمصالح الإقتصادية ، بل كان ذلك قد تقرر نتيجة للدوافع السياسية وحدها .

الفصل الحادي عشر

إفتتاح الصين

كانت السنوات التى إهتزت فيها القارة الأوربية بحركة القوميات هى أيضا السنوات التى إنتبه فيها الشرق الأقصى للحياة العامة العالم. فحكومة الإمبراطورية الصينية، التى لم تسمح بالتجارة الأجنبية إلا فى ميناء واحد — كانتون — والتى حاولت أن تمنع كل علاقات مباشرة بين الأجانب والأهالى فى كانتون أجبرت، فى سنة ١٨٤٢، على التخلى عن سياسة «الإنغلاق» هذه؛ وستصبح الصين ميدان توسع لأوربا وللولايات المتحدة. والإتصال الذى سيقوم بين الحضارة «الغربية» والحضارة الصينية سيفتح الطريق لنمو قوى جديدة ستعمل، فى أثناء النصف الثانى من القرن التاسع عشر، على تغيير كل آسيا الشرقية.

١ — المصالح الاوربية

كانت المطالب الخاصة بالمصالح الإقتصادية — الرغبة فى الحصول على منفذ «السوق الصينى» — هى التى تسببت فى عمل الدول العظمى الأوربية وفى عمل الولايات المتحدة وكان وجود كتلة بشرية ضخمة فى إمبراطورية الصين (لا يمكن لأى فرد، فى هذه الفترة، تقديرها، حتى بطريقة تقريبية: فيمكننا إفتراض أنها كانت ثلاثمائة مليون نسمة؛ وربما أكثر من ذلك) يعطى الأمل فى أنه يمكن لهؤلاء الأهالى أن يكونوا زبائن لمصدرى المواد المصنوعة، وبخاصة المنسوجات. ولاشك فى أنه لم يكن من الممكن حساب أن المكاسب التجارية السريعة ستكون هامة، إذ أن الغالبية العظمى لهذه الكتلة البشرية كانت فى غاية الفقر؛ ولكن، مع إفتتاح الصين أمام النفوذ الأجنبى ومع تنمية الموارد الطبيعية

البلاد ، ستزداد قدرة الأهالى على الشراء ، وتحصل تجارة « الغربيين » على إزدهار كبير .

وكانت بريطانيا العظمى هى الأولى فى رؤية هذه الإمكانيات . و كانت هى وحدها التى كان لها ، قبل سنة ١٨٤٠ ، عدداً كبيراً من التجار فى كانتون — حوالى ٣٥٠ — والذين كانوا يبيعون للصينيين بنوع خاص الأفيون الذى كان يرد من الهند ومن فارس ، والذين كانوا يشترون الشاى والحرير الخام . ومع ذلك فقد بدأ رجال الصناعة فى لانكشاير فى أن يرسلوا لكانتون منتجات من المنسوجات ، وبخاصة من منسوجات القطن الذى كان يمكنه ، نتيجة لوسائل الصناعة الحديثة ، أن يباع فى الصين ، رغم نفقات النقل ، بسعر أقل من سعر المواد المماثلة التى يصنعها الحرفيون الصينيون . وكان ما ترغب المصالح الإقتصادية والمالية ، المتجمعة فى لندن فى رابطة الصين *China Association* فى الحصول عليه هو إلغاء الحواجز التى كانت الحكومة الصينية قد وضعتها أمام توغل المنتجات الأجنبية : فرض ضريبة خاصة على السلع المستوردة ؛ وإجبار التجار الأجانب المقيمين فى كانتون على التعامل عن طريق وساطة رابطة التجار الصينيين أو الكوهونج *Co-Hong* . التى كانت تحتكر التجارة : ومنع الأجانب من الخروج عن نطاق حى المنشآت التجارية ، حيث كانوا يخضعون لرقابة دقيقة . وكانت الأهداف تتمثل فى العمل من أجل عدم قصر العلاقات التجارية على ميناء كانتون وحدها ؛ وفى عقد معاهدة تجارية مع الحكومة الصينية تقيم هذه العلاقات على أساس تعاقدى ، بدلا من قبول إملاء الصين نفسها للشروط التى تسمح فيها بالتبادل ؛ وفى ضمان حق التجار الإنجليز فى الدخول فى علاقات مباشرة مع الزبائن الصينيين ، وبالتالى إلغاء « الكوهونج » . وبدت الصين على أنها أرض الكنوز التجارية أمام رجال الصناعة الإنجليز .

ولم تهتم فرنسا أو الولايات المتحدة أو روسيا ، قبل سنة ١٨٤٠ ، بهـــذا

السوق الصينى عن قرب . ومع ذلك فإن هذه الحكومات كانت بعيدة عن اللامبالاة .

وكان التجار الأمريكيون قد أفادوا من فترة الحروب النابليونية لكي يحاولوا أخذ مكان الإنجليز ، وكانوا قد حصلوا على نجاح مؤقت . ولكنهم خسروا ، منذ سنة ١٨١٥ ، جزءاً كبيراً مما حصلوا عليه . ومع ذلك ، فقد إحتفظوا ، فى كانتون ، بنصيب هام فى الحركة البحرية — ٢٥ فى المائة تقريبا ، فى الوقت الذى كان فيه نصيب الإنجليز هو ٦٠٪ . وكانت المصالح الإقتصادية الفرنسية أقل من ذلك بكثير : ففى سنة ١٨٣٨ لم يكن فى وسع التاجرين المقيمين فى حى المنشآت التجارية فى كانتون أن يعتمدا حتى على التأييد الفعلى لوكيل قنصلى ، إذ أن الحكومة كانت قد رأت أنه يكفى إعطاء هذا المركز لأحد الإنجليز . ولكن اللاعزاريين *Lazaristes* كانوا قد احتفظوا ببعثة تبشيرية فى الصين ، حيث كان عليهم وحدهم ، وفى أصعب الظروف ، أن يواصلوا رسالتهم فى هذا الوقت ؛ وكان رجال التبشير هؤلاء ، فرنسيين . وقررت الحكومة ، إبتداء من سنة ١٨٣٦ ونتيجة لطلب الغرف التجارية ، أن تراقب الإمكانيات الجديدة : فأنشأت قنصلية فى مانيلا ، وعينت فيها تيوفيل بارو *Théophile Barrot* الذى كان على إتصال بالأوساط السياسية . وكان على هذا المركز القنصلى أن يهتم لا بالفلبين وحدها ، ولكن بكل الشرق الأقصى . وأخيراً فقد كان للتجار الروس فى سيبيريا وإقليم آمور علاقات مع الصين بالطريق البرى : « طريق قوافل » كياختا فى منغوليا . ووجدت حكومة القيصر أن هذا الطريق كان طويلا وبطيئاً وغير كاف ؟ ففكرت فى إستخدام الطريق البحرى ، الذى يبدأ من سيبيريا الشرقية لكى يشارك فى تجارة كانتون . ولكن هذا لم يكن أكثر من مجرد رغبات ، ففى الواقع لن تمر الدول إلا فى ركاب بريطانيا العظمى ، وبعد أن تكون هذه الدولة قد فتحت فجوة فى الأسوار .

وبدأت كذلك مشكلة طرق الوصول إلى الإمبراطورية الصينية فى جذب إنتباه الدول العظمى . ولم تكن « مسألة المحيط الهادى » فى واقع الأمر إلا أحد مظاهر الاطماع التى أثيرت حول السوق الصينى . ولم يكن فى وسع أرخبيلات المحيط الهادى — وباستثناء الفلبين واليابان وحدها — أن تكون أسواقاً للتصدير . ولكنها كانت تمثل نقط إرتكاز على الطرق البحرية التى توصل إلى الصين : فعلى هذا الأساس نظر الأمريكيون والأووربيون صوب جزر هاواى وأرخبيل اليابان . أما بالنسبة للطرق البرية فإنها كانت تهم فيما يتعلق بإمكانية وصولها إلى مناطق الصين الداخلية التى بقيت ، حتى فى حالة فتح الموانى للتجارة لا يمكن الوصول إليها عملياً ، نتيجة لعدم توفر وسائل المواصلات : فكان التوغل التجارى ممكنا ، إبتداء من الموانى ، فى كل المنطقة التى يوصل إليها الطريق النهرى الكبير مع يانج تسى ؛ ولكن الأمر كان مختلفا عن ذلك بالنسبة لمقاطعات الجنوب الغربى ، ولمقاطعات الشمال الغربى .

٢ — حرب الافيون :

كيف ستنجح محاولة بريطانيا العظمى لاقتحام باب الإمبراطورية الصينية ؟

كانت الأزمة موجودة منذ سنة ١٨٣٣ . وحتى هذا التاريخ ، كانت التجارة البريطانية فى كانتون فى أيدى شركة الهند ، التى كان لها حق إحتكارها فكانت العلاقات التجارية القائمة مع رابطة التجار الصينيين إذن ، ومن حيث المبدأ ، ميدان نشاط للرابطتين التجاريتين ، وبعيداً عن أية مشاركة من جانب وكلاء الحكومة . ولكن البرلمان الإنجليزى رفض ، فى سنة ١٨٣٣ ، تجديد عقد إمتياز شركة الهند . ولذلك فإن الحكومة أرسلت إلى كانتون وكيلا دبلوماسياً ، مكلفاً بمراقبة العلاقات التجارية وبطبيعة الحال ، أعلن هذا الوكيل أنه لن يدخل فى علاقة مع مجرد رابطة التجار الصينيين ، وأنه يرغب فى الإتصال بممثلى الحكومة . ولكن نائب الملك فى كانتون رفض مقابلته . وبعد محاولتين ،

احتفظت الحكومة الإنجليزية بفشلها. فهل يمكننا البقاء فى هذا الوضع؟ لا يمكن، كما قالت الصحافة الإنجليزية: فهى مسألة كرامة! ومع ذلك، فلم يكن الأمر يتعلق بمجرد الكرامة، بل يتعلق بمعرفة ما إذا كانت بريطانيا العظمى ستنجح أو لا تنجح فى الدخول فى مفاوضات مع السلطات الصينية بشأن العلاقات الإقتصادية والحصول على « توسيع شروط التجارة ». فظهر الصدام.

ولم تكن الحادثة التى وقعت فى سنة ١٨٣٩ بشأن مسألة الأفيون إلا فرصة لذلك. فالحكومة الصينية التى كانت قد منعت، منذ قرن مضى، إستيراد الأفيون، ولكن لم تحترم هذا المنع، قررت بعد ذلك إلغاء هذه التجارة المهربة، والتى لم تكن رابطة التجار الصينيين ولا الموظفين الصينيين المحليين غرباء عنها. فهل كانت هذه مشغولية تتعلق بالصحة الإجتماعية؟ فى جزء منها. ولكنها كانت قبل أى شيء مشغولية مالية، إذ أن هذه التجارة كانت تتسبب فى خروج العملة. ولاشك فى أنه كان من حق حكومة الصين إتخاذ هذا الإجراء. ولكن لين *Lin* المندوب الذى أرسل إلى كانتون لتطبيقه إستخدم وسائل وحشية: فلما كان يفتقر إلى الوسائل البحرية اللازمة لوقف السفن التى تقوم بهذا التهريب قبل دخولها الى كانتون، فإنه فرض حصاراً على المنشآت الأجنبية، وحتى يحصل على تسليم المخزون لديها من الأفيون، وقام بإعدامه. وباتخاذ هذه الوسائل وبتنفيذها بدون تمييز على كل التجار الإنجليز، سواء أكانوا مسئولين أو غير مسئولين عن التهريب، أعطت الإدارة الصينية للوزارة الانجليزية موضوعاً دبلوماسياً مواتياً. وأعلن بلمرستون فى مجلس العموم، فى ١٩ مارس سنة ١٨٤٠، أن الاجراءات الصينية لا يمكن تحملها، وأنه من اللازم التدخل، بالسلاح، من أجل « ضمان الأمن المقبل للتجارة البريطانية ».

وفى الحقيقة كانت « حرب الافيون » حرباً لافتتاح الصين للتجارة الانجليزية: فلم يكن الامر يتعلق بإجبار الحكومة الصينية على قبول استيراد الافيون؛ ولكنه كان يتعلق بفرض توسيع التبادل التجارى عليها، وطبقاً للبرامج المحدد منذ

سنة ١٨٣٤ . ومع ذلك فقد أضافت الحكومة الانجليزية لهذا البرنامج مطلباً جديداً ، هو التنازل لها عن جزيرة ، قريبة من السواحل الصينية، لكى تتخذها « مكاناً للتجارة » للرعايا البريطانيين

ولكى يفرضوا رغبتهم ، لم يكن لدى الإنجليز إلا وسائل محدودة : عمل أسطولهم الذى ضرب بضع نقط من الساحل الصينى ، وإنزال حملة صغيرة فى منطقة يانج تسى . ومع ذلك فقد ظلت المقاومة الصينية بدون فاعلية . وإن أسباب هذا الضعف هى الجديرة بالشرح .

كانت أسرة المانشو ، التى تحكم فى بكين منذ سنة ١٦٤٤ ، هى مجرد «غطاء» للنظم السياسية والإجتماعية والإدارية الصينية ، ولا تمارس أى إشراف عليها ؛ ولم تعط للامبراطورية « تسليحاً » ولا يبدو أنها فكرت فى ذلك . وكان هذا الحكم لأسرة المانشو مهدداً ، وخاصة منذ نهاية القرن الثامن عشر ، بعمل الجمعيات السرية الصينية ، التى تسببت فى ثورات محلية إزدادت ظهوراً مع الأيام . ولاشك فى أن هذه الحركات لم تكن إلا عمل أقلية صغيرة . ولكن جمهور الفلاحين الصينيين ، مهما كان لايبالى ، فى الأوقات العادية ، بالمسائل السياسية وحتى بالمسائل الوطنية ، كان فى وسعه ، فى وقت الأزمة ، أن يتأثر بنفوذ الجمعيات السرية ويصبح قادراً على ردود فعل عنيفة . ولذلك فإن الحكومة كانت تخشى ، فى خلال كل فترة حرب الأفيون ، من الحركات المعادية للأسرة الحاكمة ؛ واستمرت فى مراقبة حالة الرأى العام ، وقلقت من إنتشار العصابات ، وخشيت من إمكانية قيام « تعاون » بين بعض الموظفين الصينيين وبين الأعداء . وتشهد وثائق دور المحفوظات التاريخية فى بكين بهذا القلق لدى الإمبراطور ، وبهذا الضعف للنظام : فكان مستشارى الإمبراطور مشغولين بالنتائج الداخلية للحرب أكثر من إنشغالهم بالعمليات الحربية .

ومع ذلك فلم يكن في وسع أحد أن يعقد أى أمل على هذه العمليات الحربية. وكان من الطبيعى أن تعجز « السفن الشراعية المسلحة » عن القيام بأى شىء أمام الأسطول البريطانى. ولكن القوات البرية الامبراطورية عجزت كذلك ضد الحملة البريطانية الصغيرة التى نزلت فى منطقة يانج تسى السفلى. ومع ذلك فقد كان للصين جيشين؛ جيش من المتطوعين، يتكون فى نطاق المقاطعات ويجند فيه الصينيون، وجيش من المانشو، وهو القوة الوحيدة المنظمة، والتى بلغ عددها، على الورق، ٣٠٠٫٠٠٠ رجل. ولكن الحكومة ترددت فى إستخدام المتطوعين الإقليميين، إذ أنه كان فى وسعهم أن يصبحوا، وبين يدى حاكم غير مخلص، مصدر خطر للسلطة المركزية. أما فيما يتعلق بالجيش النظامى والذى كان ولاءه مضموناً، فلم يكن مسلحاً إلا ببنادق بفتيل. كما أنه لم يكن فى وسع الحكومة أن تستخدم مجموع قواتها فى منطقة يانج تسى، إذا أنها كانت تخشى بشكل خاص من هجوم يمكن توجيهه ضد بكين عن طريق ساحل خليج بى تشيلى، وكان هذا الخوف يشل حركتها. ولم تكن الأسرة الحاكمة فى أول الأمر على علم بهذا الضعف؛ ولكن تجربة المعارك الاولى فتحت أعينها إلى ذلك.

ومادامت الحكومة قد علمت بضعفها العسكرى وبالأخطار التى تتسبب فيها الحرب بالنسبة لمصير الأسرة الحاكمة نفسها، فما هو الداعى لإطالة المقاومة لمدة ثمانية عشرة شهراً؟ يبدو أنها كانت قد نسبت، فى أول الحرب، لبريطانيا العظمى خطة غزو الصين، كما كانت هذه الدوله قد غزت الهند؛ فكان صراعاً من أجل الحياة: فكان من اللازم إذن مواصلته، مهما كان الأمل فى إنهاك الخصم ضعيفاً. ولكن حينما حاول البلاط الإمبراطورى أن يفاوض، فى شهر مارس سنة ١٨٤١، وجد أن بريطانيا العظمى كانت تفكر فى مجرد إرضاء مصالحها الإقتصادية. وإذا كان فى وسع هذا التوغل للنفوذ الأجنبى أن يصبح خطراً فى المستقبل، فمعنى ذلك أن الخطر السريع قد أبعد. ومنذ هذه اللحظة

أصبح للسلم أنصار بين كبار الموظفين . ومع ذلك فقد تردد البلاط لمدة طويلة، لأنه كان يتساءل عما إذا لم يكن أنصار السلم من « الخائنين » . ولكى يقرر قبول الشروط الانجليزية إنتظر البلاط حصوله على الدليل الواضح الذى يثبت عدم قدرة جيشه لإلقاء الحملة الإنجليزية فى البحر: فكانت تلك هى كارثة نينبوو Ningpo (٢٣ مارس سنة ١٨٤٢) ، التى تمكن فيها الإنجليز ، ودون أن يخسروا رجلا واحداً ، من هزيمة ٨,٠٠٠ مانشو ، والتى أجبرت الإمبراطور على العودة إلى المفاوضات والتوقيع على الصلح .

٣ – الاحوال الجديدة للتجارة الاجنبية :

أعطت معاهدة نانكين ، فى ٢٩ أغسطس سنة ١٨٤٢ ، إرضاء كاملا تقريباً لمطالب بريطانيا العظمى . فلم يعد ميدان التجارة الإنجليزية مقتصراً بعد ذلك على ميناء كانتون وحدها ؛ وستفتح بعد ذلك أربعة موانى أخرى ، فى الصين الوسطى والصين الجنوبية لهذه التجارة ، وسيكون من بينها شنغهاى ، التى توصل إلى الطريق النهرى الكبير يانج تسى . وسيتمكن الإنجليز فى هذه الموانى « المفتوحة » ، من الإقامة ، ويبقون خاضعين فى الشئون القضائية الجنائية ، لمحاكمهم القنصلية ؛ وسيكون لهم الحق فى الدخول فى علاقات تجارية مباشرة مع الزبائن الصينيين . وستحدد الرسوم الجركية بحوالى خمسة فى المائة من قيمة السلع المستوردة . وهكذا تكون الصين قد فقدت استقلالها الضرائبى ، وقبلت البدء بنظام الإمتيازات الأجنبية . ومن ناحية أخرى ، أصبح فى قدرة الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين الإنجليز الإتصال بالموظفين الصينيين ، الذين أصبح عليهم أن يعاملوهم معاملة الند للند . وأخيراً ، أصبحت جزيرة هونج كونج ، القريبة من كانتون ، مستعمرة بريطانية : فكانت بطبيعة الحال مركزاً تجارياً ، ولكنها كانت أيضاً قاعدة بحرية تسمح بضمان حماية المصالح الإنجليزية . ولاشك فى أن الصين الداخلية بقيت ، من حيث المبدأ ، مقفلة فى وجه الأجانب ولا شك كذلك فى أن الأمر لم يكن يتعلق بالسماح بحضور هيئة تمثيلية

دبلوماسية إلى بكين . ومع ذلك فكانت هذه المعاهدة ، كما قال عنها بوتنجر *Pottinger* الوزير المفوض الانجليزى ، « تفتح عهداً جديداً فى هذه المنطقة من العالم » .

وسرعان ماعملت فرنسا والولايات المتحدة ، التى كانت تشعر بذلك ، ودون أن تلقى أقل عقبة من جانب بريطانيا العظمى . واكتفت الحكومة الانجليزية، باتفاقية ٨ أكتوبر سنة ١٨٤٣ ، بالحصول من الحكومة الصينية على وعد بأن كل « ميزة » تعطى لدولة أخرى سيعترف بها بطريقة تلقائية للرعايا الإنجليز : فكان التفوق التجارى لانجلترا على درجة من القوة بشكل يجعله يوافق على وجود المنافسين .

وكانت الحكومة الفرنسية قد أرسلت على سواحل الصين فى أوائل الحرب الإنجليزية الصينية ، بعثة بحرية ، هى بعثة الأميرال سيسل *Cécille* ؛ ثم أرسلت بعثة سياسية إلى كانتون ، فى أوائل سنة ١٨٤٢ ، عهدت بها إلى الكولونيل السابق ديبوا دى جانسينى *Dubois de Jancigny* الذى إعتبر على أنه يعرف الشرق الأقصى ، نتيجة لمعيشته فى الهند الهولندية . وكان هذان الوكيلان قد إتصلا بالسلطات الصينية ، وعرضا عليها أمر القيام بوساطة فرنسية لإنهاء الحرب ؛ ولكن قبل أن تتمكن الحكومة فى باريس من بحث هذا الإقتراح (وكان يلزم أربعة شهور لوصول تقرير من الصين إلى فرنسا) ، كانت الأسرة الحاكمة فى الصين قد قررت وقف القتال . ومنذ التوقيع على معاهدة نانكين ، ظهرت الإتجاهات ، فى الأوساط الرسمية الفرنسية ، للحصول ، فى الميدان الاقتصادى ، على ميزات مماثلة لتلك التى حصلت عليها بريطانيا العظمى ؛ ولكن إتجاهان آخران ظهرا كذلك : الرغبة فى حماية رجال بعثات التبشير ، والتى كان موقفها قد إزداد دقة ، فى أثناء « حرب الأفيون » نتيجة لأن حكومة الصين رأت فى هذه المجموعات الصغيرة من المسيحيين من الأهالى عملاء لتوغل

النفوذ الأجنبى ؛ والرغبة — وهذا هو برنامج رجال البحرية — فى الحصول على نقطة إرتكاز قريبة من الصين . وتقرر فى أبريل سنة ١٨٤٣ إرسال بعثة لاجرينيه *Lagrene*؛ وكانت تضم بين أعضائها عديداً من «الملحقين التجاريين» الذين حملوا سلعاً من أجل معرض للعينات — منسوجات قطنية ، وفضيات وأجهزة بصرية — والذين كانوا مكلفين بالتفاوض بشأن معاهدة تجارية وعقدها فى شكل سليم .

وعينت الحكومة الأمريكية كالب كاشنج *Caleb Cushing* مندوباً عنها فى الصين . وكان هدف البعثة هو مجرد هدف تجارى . ولكن الوزير المفوض عقد مهمته بمحاولته الحصول على تصريح بالذهاب للقيام بالمفاوضات فى بكين . وكانت هذه هى الامكانية التى تخشاها الحكومة الصينية أكثر من غيرها : ألم يكن هذا الأمريكى يرغب فى «سبق الانجليز» ؟ ولكن كالب كاشنج لم يصر أمام الرفض ، إذ أنه لم يكن للولايات المتحدة فى الشرق الأقصى القوات البحرية الكافية لارهاب الصينيين .

ولماذا وافقت حكومة إمبراطورية الصين بدون صعوبة على التفاوض مع البعثات الفرنسية والأمريكية ، وبشرط واحد هو وقوع المحادثات فى كانتون ؟ لاشك فى أنها كانت لاترغب ولا تقدر على المخاطرة بحرب مع هؤلاء القادمين الجدد ، مع أنهم كانوا قد ظهروا لها على أنهم أقل خطراً من الانجليز ، مادامو لم يطالبوا بإمتيازات إقليمية ؛ ولكنها كانت تعتمد كذلك على أنه سينشأ بين هذه الدول الأجنبية وبعضها منافسات يمكن السياسة الصينية أن تفيد منها . وكررت معاهدات وانجيا *Wanghia* الموقع عليها فى ٣ يوليو سنة ١٨٤٤ مع الولايات المتحده، ووامبوا *Whampoa* الموقع عليها فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٤٤ مع فرنسا ، تقريبا الشروط التجارية الموجودة فى معاهدة نانكين . وحصلت الدولتان ، علاوة على ذلك ، على إمكانيات لنفوذ «ثقافى» ودينى .

وأصبح للامريكيين الحق فى أن يعينوا فى خدمتهم « متعلمين » ، لكى يدرسوا اللغة الصينية ، وأن يبنوا فى الموانى « المفتوحة » مؤسسات دينية وأن يبيعوا الكتب للصينيين . وحصلت فرنسا ، بمرسوم إمبراطورى ، على الاعتراف للبعثات الكاثوليكية ، بحرية التبشير؛ وحصلت على وعد بعدم تعرض الصينيين الذين تحولوا للمسيحية لعقوبات جنائية ، ورغم أن رجال التبشير لم يسمح لهم صراحة بالتوغل فى داخل البلاد ، فقد قامت طوائفهم بعد ذلك بمجهود ، أعطى له جريجوار السادس عشر ، « البابا المبشر » الكبير ، دفعة قوية .

وهكذا أصبحت الصين مفتوحة ، وعلى الأقل جزئياً ، أمام المؤثرات الأجنبية. ولكن ، هل ستعيش هذه النتائج لفترة طويلة ؟ والحكومة الصينية، هل ستحترم إرتباطاتها ، بعد أن كانت قد وقعت على معاهدة نانكين تحت الارغام ؟

كان بوتنجر يشك فى ذلك منذ سنة ١٨٤٣ . ولم يكن مخطئاً ، إذ أن الأوساط الصينية الرسمية قد فكرت فى التخلص من هذه المعاهدة بمجرد التوقيع عليها . وكانت الاشتراطات الخاصة بإقامة الأجانب فى « الموانى المفتوحة » هى التى تظهر لهم على أنها أشد خطورة من الفقرات الخاصة بالرسوم أو المتعلقة بالتجارة نفسها : فالاتصال الذى سيقع بين الصينيين والأجانب سيسمح بتوغل الآراء « الغربية » . ولذلك فإن الحكومة لم تفكر أبداً فى أن تلائم نفسها مع هذه الأوضاع الجديدة ، وتنشىء علاقات ودية مع هؤلاء الاجانب . وكانت ترغب فى الاحتفاظ بهم بعيدين إلى أقصى درجة ، وتحصرهم فى المناطق البعيدة عن العاصمة ، ولكنها لم تفكر فى القيام بهذه المقاومة ، فى ذلك الوقت ، إلا بالطرق السلمية ، إذ أنها كانت قد جربت ضعفها العسكرى . وفى هذا الصراع الأصم الذى قررت القيام به ، كانت تحاول أن تتهرب بوجه خاص من وسائل الضغط المباشرة ؛ وكان هذا هو السبب فى عقدها أهمية كبيرة على تفادى حضور البعثات الدبلوماسية الأجنبيه إلى بكين : فإذا ما كانت العلاقات مع الوكلاء الاجانب تقوم عن طريق وساطة أحد كبار الموظفين وحدها ، فيمكنها أن

تؤخر الحلول وتقلل من الصدمات . وكان هذا هو التكتيك المستخدم ، وخاصة فى كانتون وبطبيعة الحال كان كبار الموظفين وكذلك أعضاء الكوهونج ، التى حلت ، مستعدين لتأييد سياسة مقاومة حية ، ماداموا هم المستفيدين من النظام القديم . وأظهر أهالى « الموانى المفتوحة » أنفسهم تطرفاً . خاصة وأن البحارة الاجانب لم يكن لهم دائماً سلوكاً مثالياً وأن التجار المقيمين فى هذه الموانى كانوا يميلون إلى إساءة إستخدام إمتيازاتهم . وظهرت العداوة بشكل خاص ضد الإنجليز ، والذين كانوا قد بقوا الأكثر عدداً ، وبكثير ، من بين الأجانب المقيمين فى الصين (وسرعان ما شعر الفرنسيون بخيبة لآمالهم ، نتيجة لعدم تمكنهم من أن يواصلوا التنافس مع البضائع الإنجليزية على السوق الصينى). ومع ذلك ، لحتى سنة ١٨٤٨ ، ظلت الحوادث — الإعتداء والهياج — بدون نتيجة خطيرة على العلاقات الإنجليزية الصينية ، إذ أن كييينج *Kiying* نائب الملك فى كانتون — الذى فاوض معاهدة نانكين — كان معتدلا ويهتم بتهدئة الأهالى . ولكن الأمر تغير عن ذلك بعد إعتلاء الإمبراطور هين فونج *Hein-Fong* العرش : فأبعد الإمبراطور الجديد كبار الموظفين الذين كانوا قد شاركوا فى مفاوضات صلح سنة ١٨٤٢ ، واختار مستشاريه من بين أنصار المقاومة الفعالة .

فما هو سبب هذا « التشدد » للسياسة الصينية ؟ كانت المشغوليات الأسروية هى المقررة لذلك كان هين فونج يعلم أن معاهدة نانكين قد وجهت ضربة عنيفة للكرامة الإمبراطورية ، إذ أنه وقع عليها تحت ضغط القوة . وكانت الحكومة مهددة ، إذا ما اعتنت بالأجانب ، برؤية « الشعب » ينفصل عن الأسرة الحاكمة . فهل كان فى وسعها أن تعتمد على الدول الأجنبية لكى تعاونها على الإحتفاظ بسلطتها ؟ ولذلك فقد كان من الأفضل أن تعارض « الإعتداءات » الأجنبية : فهذه السياسة ، رغم الخطر الذى تشتمل عليه ، سيكون لها على الأقل ميزة إرضاء الرأى العام الصينى وتدعيم

مركز الأسرة الحاكمة . وذكر الأب هاك *Huc* المبشر الفرنسى أنه « من الواضح لأقل الناس بصراً أن هدف حكومة المانشو هو إثارة إشمئزاز الاوربيين وقطع علاقاتها بهم » . ووجد بلمرستون أن اللحظة قد حانت من أجل « توجيه ضربة جديدة » .

وكانت نتائج إفتتاح الصين واضحة بعد ذلك المحيط الهادى فكانت البعثات العلمية (أو التى ادعت ذلك) والبعثات الدينية وصائدى الحوت قد قطعت ، قبل سنة ١٨٤٠ ، المحيط الكبير ، وزارت الأرخبيلات . وكان للمشغوليات الوطنية مكانها فى هذا النشاط ؛ ومع ذلك فلم تقم الحكومات بدوافع صريحة إلا فى النادر . ولكن ما أن بدأت « حرب الأفيون » ، حتى أظهرت بريطانيا العظمى ، وفرنسا ، والولايات المتحدة — وبإستثناء إسبانيا التى إحتفظت ببعض الممتلكات ولكن لم تعد لها قوة التوسع — إهتماماً مباشراً للحصول على نقط إرتكاز على الطرق البحرية التى توصل إلى « السوق الصينى » عبر المحيط الهادئ ، لأن الملاحة الشراعية كانت تفضل غالباً طريق رأس هورن على طريق رأس الرجاء الصالح ، وحتى على طريق البحر الأحمر الذى كان يتطلب نقل البضائع عبر برزخ السويس .

ففى زيلندا الجديدة ، والتى كانت بريطانيا العظمى قد رفضت أن تقرر أمر ضمها منذ بضعة سنوات ، ظهرت محاولة فرنسية : هى محاولة البارون تييرى *Thierry* أحد المغامرين والذى كان مشروعه يتلخص فى أن يقيم فى الجزيرة عدداً من المتوطنين ، كزارعين . وحصل تييرى من الحكومة على وعد بالتأييد ، بعد أن أيدته البعثات الدينية ، ومصدرى المانو . ولكن الحكومة الإنجليزية أسرعت ووضعت فرنسا أمام الأمر الواقع .

وأعطى جيزو فى سنة ١٨٤٢ الأمر للأميرال ديبيتى توار *Dupetit-Thouars*

بإحتلال جزر سوسيتى *Sociétéo* على سبيل التعويض . ولكن رجال التبشير الانجليز إحتجوا ودفعوا الملكة بومارية *Pomaré* إلى التخلص من السيطرة الفرنسية . وحينما قام الأميرال بطرد بريتشارد *Pritchard* المبشر الانجليزى ، وأعلن ضم الجزيرة ، تسببت الحادثة فى شقاق عنيف بين فرنسا وبريطانيا العظمى . ولكى يهدئه ، إعتقد جيزو أنه من الضرورى أن يتنصل من الضم ويدفع غرامة لبريتشارد ؛ ولكنه لم يتخل عن الحماية .

وفكرت الحكومة الفرنسية فى نفس هذا الوقت فى الحصول على نقطة إرتكاز عند مدخل المحيط الهادى . واستقر إختيارها على جزيرة باسيلان فى أرخبيل سولو ، إلى الشمال من بورنيو ، فكان لها خليجاً ممتازاً ، قال لاجرينيه أنه يمكنه أن يسمح بإنشاء قاعدة بحرية تشبه فى قوتها قوة قاعدة هونج كونج . واعترضت الحكومة الإسبانية على ذلك : فأثارت الحقوق التى يعطيها لها إحتلال مؤقت للجزيرة ، حدث فى القرن السابع عشر ، وعقد معاهدة حماية ، فى سنة ١٨٣٦ ، مع سلطان سولو . ولكن هذه العقبة لم توقف الوكلاء الفرنسيين . الذين عقدوا إتفاقية مع الرؤساء الوطنيين ، الذين كانوا معادين للاسبانيين . ولكن جيزو تراجع ، فى سنة ١٨٤٥ ، عن التصديق على هذه الاتفاقية . فهل كان ذلك للمحافظة على المصالح الاسبانية ؟ لقد رجع ذلك بنوع خاص إلى خوفه من إثارة صعوبات جديدة مع بريطانيا العظمى .

وفى أرخبيل هاواى ، كانت الحكومة الوطنية قد وقعت على معاهدات تجارة مع الولايات المتحدة فى سنة ١٨٢٦ ، ومع بريطانيا العظمى فى سنة ١٨٣٦ ، ومع فرنسا فى سنة ١٨٣٩ . ولقد وجد ضباط البحرية الانجليزية فى سنة ١٨٤٣ ثم ضباط البحرية الفرنسية فى سنة ١٨٥٠ ، الفرصة لمحاولة القيام بتدخل مسلح . ولكن الولايات المتحدة فرضت نفسها على أنها هى حامية

« إستقلال » الأرخبيل ، وحيث كان المزارعون الأمريكيون قد حصلوا على مركز متفوق من وجهة النظر الاقتصادية . والواقع أن حكومة واشنطون كانت مستعدة لكى تحقق فى صالحها الضم الذى كانت قد منعت الأوروبيين من إتمامه ؛ ولكن مجلس شيوخ الولايات المتحدة أبعد حلا سيكون متعارضاً مع التقاليد الأمريكية . ومع ذلك فقد بقى الأرخبيل « أرضا للصيد الخاص » .

ولاشك فى أنه سيكون من المبالغ فيه التحدث عن « تقسيم المحيط الهادى » فى هذه الفترة ، إذ أن مجهودات التوسع لم تكن قد لمست إلا بعضا من الجزر . ولكن المواقع كانت قد إحتلت :

الفصل الثاني عشر

التوسع الاقليمي للولايات المتحدة

كانت هذه هي كذلك الفترة التي حققت فيها الولايات المتحدة توسعها الإقليمي الكبير . وكانت ثورة المستعمرات الإسبانية قد سمحت لها ، قبل ذلك ، بضم فلوريدا في سنة ١٨١٩ (١) . ونمت سياسة التوسع بسرعة، إبتداء من سنة ١٨٣٨. وفي مدة عشر سنوات ؛ إمتد الإتحاد الأمريكي صوب خليج المكسيك وصوب المحيط الهادي ، في المناطق التي كانت تابعة لإسبانيا ، والتي كانت قد كونت ، منذ سنة ١٨٢٤ ، دولة المكسيك الجديدة . وما أن وصلت إلى ساحل المحيط الهادي ، حتى لفت مشروع القناة الموصلة بين المحيطين الإنتباه . فدخلت أمريكا الوسطى ، بدورها ، في ميدان المناقشات الدولية .

ولا شك في أن دوافع هذا الإتجاه التوسعي للولايات المتحدة كانت مرتبطة بالمصالح الإقتصادية ، وكذلك بمشغوليات السياسة الداخلية ، وبالتيارات العميقة النفسية الجماعية .

ضرورات إقتصادية ؟ في سنة ١٨٤٠ كان مجموع أهالي الولايات المتحدة ١٧ مليون نسمة . وإزداد في خلال العشرة سنوات التالية بمقدار ٣٦ في المائة ، ورجع ذلك جزئياً إلى الهجرة : فبينما لم يزد مجموع عدد المهاجرين فيما بين ١٨٢٠ — ١٨٣٠ على ١٥٠,٠٠٠ ، رأى الإتحاد فيما بين عامى ١٨٤٥ — ١٨٥٠ دخول مليون ونصف مليون أوربي إليه — من الأيرلنديين الذين طردتهم مجاعة سنة ١٨٤٦ ، ومن الألمان الذين ضايقهم فشل الحركات الثورية . وكان إستصلاح الاراضي البكر

---

(١) راجع الفصل الخامس .

الموجودة فى السهول الوسطى الكبيرة للولايات المتحدة ، وبالتالى تغيير مكان « الحدود » ، على صلة مباشرة بهذا التزاحم .

مشغوليات للسياسة الداخلية ؟ فى سنة ١٨٤١ توازنت تقريبا قوى ولايات الجنوب وولايات الشمال داخل نطاق الإتحاد : ثلاثة عشرة ولاية من هذا الجانب ومن ذاك . ولكن هذا التوازن كان مهدداً بالإنتهاء ، مع زيادة الهجرة، التى كانت ولايات الشمال تحصل على غالبيتها ، ومع بدء فلاحى إنجلترا الجديدة فى الإنتشار صوب المناطق الواقعة إلى جنوب البحيرات العظمى . ولذلك فإن الجنوبيين قد إضطروا كذلك إلى البحث عن توسع صوب الغرب، حتى يحافظوا على المكانة التى كانوا يحتلونها فى الإتحاد ، ويقاوموا الضغط الذى كان يمارسه أنصار تحرير العبيد فى مجلس الشيوخ .

وربما كان الدافع الاساسى فى إزدهار هذه الحركة هو العقلية الجماعية : روح « الاقدام » عند المزارع الامريكى ، الذى كان يحب المغامرة ، ولا يتردد أبداً فى ترك أرضه لكى يجد فرصته فى المجالات الواسعة فى الغرب ؛ والإعتقاد فى أن « الرجل الابيض » يؤدى « رسالته الحضارية » حينما يطرد قبائل الهنود ، والعزيمة على مد أقاليم الإتحاد ، لان هذا الهدف يتطابق مع « مصير » الامة الامريكية . وبدأت عبارة بيان المصير *Manifest Destiny* فى الانتشار فى سنة ١٨٤٥ فى كتابات الكتاب السياسيين وفى مناقشات الكونجرس . وأكد *Democratic Review* أن للولايات المتحدة الإستعداد الطبيعى لمد سيطرتها على كل القارة ، مبتدئة بأمريكا الشمالية ، وموجهة مجهودها الأول صوب الاقاليم التى إستقر فيها القادمون الجدد ، الذين أتوا من الإتحاد .

ومع ذلك فلم يكن الأمر يتعلق بالتفكير فى توسع ، وبالقوة ، على حساب كندا . فلم يظهر أن أكثر « التوسعيين » تشبثاً قد فكروا فى حرب مع بريطانيا العظمى ، واكتفوا بالامل فى أن قوة « جذب النظام السياسى للولايات المتحدة»

ستكفى للوصول ، فى يوم من الأيام ، إلى حل ؛ وكان فى وسعهم حتى الإعتماد على الجذب الإقتصادى ، لأن منتجى القمح الكنديين كانوا سيفقدون ، مع إنتصار مبدأ حرية التعامل فى بريطانيا العظمى ، المركز المتفوق الذى كان لهم فى السوق الإنجليزى ، وكانوا سيأملون بالتالى فى أن يجدوا أسواقاً لهم فى الولايات المتحدة . وهذه الحالة من التفكير تشرح المظهر الذى أخذته المناقشات الطويلة الخاصة بتحديد الحدود : ولقد سويت بحل وسط فى المين فى سنة ١٨٤٢ ، وفى الأوريجون فى سنة ١٨٤٦ .

و كانت الأنظار تتجه بنوع خاص صوب تكساس ، وكاليفورنيا وأمريكا الوسطى . واصطدمت مصالح الولايات المتحدة ، فى هذه المناطق ، بالمصالح الاوربية ، مصالح بريطانيا العظمى بنوع خاص ، وكذلك مصالح فرنسا فى بعض الحالات

١ — مسألة تكساس :

حينما كانت الولايات المتحدة قد حصلت من فرنسا ، فى سنة ١٨٠٣ ، على التنازل عن لويزيانا ، لم تكن حدود هذا الاقليم ، من ناحية الجنوب الغربى ، قد تحددت بعد . فهل كان من الواجب تحديدها بنهر سابين أو بنهر ريوجراند؟ ولم تكن الحكومة الفرنسية ، خلال الفترة القصيرة التى كانت فيها صاحبة لويزيانا ، قد مارست الملكية الفعلية فى المنطقة الواقعة بين هذين النهرين ، أى فى تكساس . وفى سنة ١٨١٩ ، وفى وقت الحصول على فلوريدا ، فكر آدمز ، سكرتير الدولة ، فى جعل إسبانيا تعترف بحقوق الولايات المتحدة على هذا الاقليم ، الصالح لزراعة القطن ؛ ولكن الرئيس منرو لم يوافقه على ذلك ، لأنه كان يخشى من التسبب فى صعوبات داخلية إذا ما أدخل فى الاتحاد منطقة لن يتردد المزارعون فيها فى إستخدام العبيد السود . ولذلك فإن المعاهدة الإسبانية الامريكية قد حددت حدود الولايات المتحدة بنهر سابين . وبعد خمس سنوات

كان الحكم الإسبانى قد إختفى من « نيابة علكة المكسيك » وأدخلت حكومة الدولة المكسيكية الجديدة تكساس فى نطاقها . وفى سنة ١٨٢٨ وقعت الولايات المتحدة على معاهدة إعترفت بذلك بالفعل ولكن سرعان ماحدث بعد ذلك ، ونتيجة لجهود صامويل هوستون Samuel Houston حاكم ولاية تنيسى ، وربما كان ذلك بموافقة الرئيس جاكسون Jackson ، أن أتى المعمرون الامريكيون وأقاموا فى تكساس ، ودون أن تواجههم أية عقبة : فلم تفكر الحكومة المكسيكية ، وكانت مشغولة بالإضطرابات الثورية فى عاصمتها ، وعلى الأقل حتى سنة ١٨٣٤ ، فى منع هذه الهجرة . وفى مارس سنة ١٨٣٦ كان هذا « الإستعمار » قد نما بشكل جعل الأمريكيين يكونون غالبية الأهالى ؛ ولذلك فإنهم قد تمكنوا من جمع مجلس أعلن إستقلال الإقليم ، وقرر فى نفس الوقت إباحة الرق الذى كان القانون المكسيكى قد ألغاه . وهذا الحل بقى مع ذلك ضعيفاً ، لأن الدولة المستقلة كانت تخشى من عودة هجوم المكسيكيين .

ولكى تواجه هذا الخطر وتواجه النتائج الإجتماعية التى تنتج عنه — أى إلغاء الرق — كانت الوسيلة الوحيدة هى طلب إنضمام الإقليم للإتحاد الأمريكى: وتم هذا الأمر منذ سبتمبر سنة ١٨٣٦ . ولكن حكومة الولايات المتحدة إكتفت بالإعتراف بإستقلال الدولة الجديدة ، دون أن تقبل العرض الخاص بالضم . وأعلنت أنها لم تقم أبداً بتحقيق التوسع الإقليمى إلا بطريق التنازل السلمى ؛ ولكن الحكومة المكسيكية لم تكن لديها النية ، فى هذه الحالة ، فى التنازل عن حقوقها . وكان الدافع الحقيقى لهذا الإمتناع الأمريكى هو الإنقسام الذى كان قد ظهر فى الرأى العام : فكانت ولايات الجنوب توافق على هذا الضم الذى سيدخل فى الإتحاد إقليماً كانت حياته الإقتصادية وبنيانه الإجتماعى مشابهة لحياتهم ولبنيانهم ؛ ولنفس هذا السبب ، أخذت ولايات الشمال موقفاً معارضاً إذ أنها لم تكن ترغب فى زيادة عدد الولايات « ذات العبيد » . ولذلك فقد

أصبحت مسألة تكساس إذن مرحلة من مراحل الصراع بين « أقسام » الإتحاد ولم تكن الحكومة ترغب فى إثارة المشاعر .

وأمام الرفض الذى لقوه ، لم يصر رجال تكساس أكثر من ذلك ، خاصة وأن التهديد المكسيكى لم يكن قد تحدد بعد : وفى ١٢ أكتوبر سنة ١٨٣٨ قام وزير تكساس فى واشنطون بسحب عرض « الإنضمام » . ولذلك فإن تكساس ستحاول أن يكون لها وجوداً مستقلا . ومهما كان من الواضح أن هذا الحل لن يكون مضموناً — وكيف يمكن الإعتقاد فى أن رفض الولايات المتحدة سيكون نهائياً ؟ — فقد حاولت حكومة الدولة الصغيرة مع ذلك ، ولمدة بضعة سنوات ، أن تتشبث به ، إذ أنها وجدت فيه ميزة لبقائها مسيطرة على رسومها الجمركية . ولكن ، هل كان فى وسعها أن تعيش بدون معونة خارجية ؟ لقد كانت تحتاج إلى مستوطنين وإلى رؤوس أموال . ولقد قامت بطلبهم من بريطانيا العظمى ومن فرنسا : ومنذ ذلك الوقت ، خرجت مسألة تكساس خارج النطاق الأمريكى .

فهل يمكننا أن نتحدث ، فى هذه الظروف ، عن سياسة إنجليزية أو سياسة فرنسية ؟ بالتأكيد ، فكانت بعض الأوساط فى هاتين الدولتين الأوربيتين تهتم بهذه المسألة ، لأنه كان فى وسع تكساس أن تصبح سوقاً للتصدير ، وخاصة لأنها كانت مورداً للقطن الخام . فهل كان من الممكن مع ذلك المخاطرة ، مع الإعتراف باستقلال الدولة الجديدة . بالاصطدام بحقوق المكسيك أو بمصالح الولايات المتحدة ؟

فى لندن ، كان بلمرستون فى أول الأمر متحفظاً للغاية : فكان يرغب فى إظهار إهتمامه بشئون المكسيك ، وربما كان ذلك تحت تأثير الأوساط المالية التى كانت قد شاركت فى القروض المكسيكية . وفى باريس ، لم تكن هذه المشغولية موجودة ، لأن علاقات فرنسا مع المكسيك كانت قد تدهورت ،

نتيجة للحادثة التى كانت قد تسببت فى مظاهرة بحرية أمام ڤيرا كروز ؛ ولذلك فإن وزارة موليه *Molé* قد فكرت فى الإفادة من الظروف لكى تضمن ميزة على بريطانيا العظمى : فوافقت على عقد إتفاق تجارى مؤقت مع تكساس ، على أساس معاملة الدولة الأكثر وداً ، .وكلفت سكرتيراً شاباً فى سفارة فرنسا فى واشنطون بالذهاب لعمل تحقيق فى الاقليم ؛ ونتيجة للتقرير المتفائل لهذا الوكيل ، وقعت الحكومة الفرنسية ، فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٣٩ ، على معاهدة صداقة ومعاهدة تجارة فى صالح إستيراد الأنبذة والحرائر إلى تكساس . وكان هذا سبباً كافياً لكى تقوم بريطانيا العظمى — وخاصة فى هذا الوقت الذى كانت المحاولات الفرنسية فيه فى المسألة المصرية تثير قلقها(١) — بإعادة النظر فى موقفها . وقام بلمرستون ، الذى كان قد رأى فى خلال ذلك الوقت ، عدم قدرة المكسيك على إعادة فرض سلطتها على تكساس ، بالتوقيع بدوره على معاهدة تجارة ، فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٤٠ ، وعرض وساطته من أجل الحصول من حكومة المكسيك على الاعتراف بالاستقلال . ولكن حكومة تكساس كانت ترغب فى الحصول على تأييد مالى قبل أى شىء آخر . وفى سنة ١٨٤١ بحثت هذه الحكومة عن قرض فى باريس ، ثم فى لندن ، وحتى فى بروكسل ، وعرضت فى مقابل ذلك ميزات تجارية ؛ ولكن هذا المجهود بدون جدوى ، إذ أن أحداً فى أوربا لم يظهر على أنه يثق فى مستقبل الدولة الصغيرة . وتسببت الصعوبات المالية فى تكساس فى إضطرابات داخلية ، أفادت منها الحكومة المكسيكية ، فى سنة ١٨٤٢ ، لكى تحاول ، بلا نجاح ، القيام بعملية الغزو . فهل يثير الدهشة أن يقوم المزارعون فى تكساس ، ما داموا لا يقدرون على الاعتماد على تأييد أوربى ، بالعودة من جديد للأمل فى الانضمام إلى الولايات المتحدة ؟

(١) راجع الفصل السادس .

ومع ذلك فقد قامت الحكومة الانجليزية ، فى صيف سنة ١٨٤٣ ، والتى أخذ فيها أبردين مكان بلمرستون ، بتغيير موقفها . ولما كانت مسألة رسم حدود واضحة بين الأقاليم الكندية والولايات المتحدة تتسبب فى ذلك الوقت فى بعض الصعوبات ، فقد بدا له من الأفضل ، وبصفتها وسيلة ضغط . إثارة قلق الولايات المتحدة على حدودها الجنوبية ولذلك فإنه قرر أن يرسل إلى تكساس شارل إليوت *Charles Elliott* القائم بأعمال ، ويمنح قرضاً ؛ ولكنه طلب إلى حكومة تكساس إلغاء الرق : فكان هذا إرضاء ، يطالب به الرأى العام الانجليزى ، ما دام الرق كان قد ألغى من المستعمرات البريطانية .

وساعدت هذه المحاولة من جانب بريطانيا العظمى مخططات أنصار الضم فى الأوساط السياسية للولايات المتحدة . وأدت وفاة الرئيس هاريستون *W. Hprrison* إلى وصول جون تايلر *John Tyler* ، أحد أبناء فرجينيا ، والذى كان يتمنى منذ وقت طويل ضم تكساس، إلى الرئاسة . وأعطت له المحاولة التى قامت بها الدبلوماسية الإنجليزية الحجج الضرورية لكى يؤثر على الرأى العام وعلى الكونجرس . وتساءل عما إذا لم يكن من اللازم الخوف من أن تقوم حكومة تكساس ، والتى كانت مواردها المالية تنضب ، بقبول الشروط التى فرضتها الحكومة الإنجليزية وقام سام هوستن *Sam Honston* رئيس تكساس — وربما كان ذلك لمجرد رغبته فى إثارة قلق الرأى العام الأمريكى — بجعلهم يفهمون أن هذه الإمكانية متوقعة . فإذا ما وقعت تكساس تحت النفوذ البريطانى ، فماذا تكون النتائج الإقتصادية ؟ سينافس قطن تكساس قطن الولايات المتحدة على السوق الإنجليزى ، وستبعد المنتجات الصناعية الإنجليزية ، من سوق تكساس ، المنتجات الصناعية الأمريكية ، وربما تتوغل ، عن طريق التهريب ، إلى داخل السوق الأمريكى عن طريق حدود برية لا يمكن مراقبتها . أليس من الضرورى التفكير فى أن إلغاء الرق فى تكساس هو، فى تفكير الحكومة الانجليزية ، مقدمة

« لمشروع عام » يسعى إلى إلغاء الرق « فى كل القارة الأمريكية »؟ وكيف يمكن الإصرار على ضرورة الإحتفاظ بأيدى عاملة من العبيد فى مناطق زراعة القطن فى الولايات المتحدة ، إذا ما تخلى المزارعون فى منطقة زراعة القطن المجاورة — تكساس المستقلة — عن هذا النوع من الأيدى العاملة ؟ وكيف يمكن تفادى هروب العبيد ، ما دام فى وسع الفارين أن يجدوا لنفسهم ملجئاً فى هذا الإقليم ؟ وكتب وزير الدولة أوبشار *Upshar* فى ٨ أغسطس سنة ١٨٤٣ : « لن تكون هناك مصيبة أكبر بالنسبة لبلادنا من إقامة نفوذ إنجليزى متفوق فى تكساس ، وإلغاء الرق فى هذه الدولة » .

وقرر رئيس الولايات المتحدة بسرعة أن يسبق الأحداث . وفى ١٢ أبريل سنة ١٨٤٤ حصل من حكومة تكساس على معاهدة بالضم . ولكن ، هل سيوافق الكونجرس ويصدق عليها ؟ فدوافع السياسة الداخلية التى كانت قد أجبرت الولايات المتحدة ، فى سنة ١٨٣٦ ، على رفض دخول تكساس فى الاتحاد ، لم تكن قد فقدت أى شىء من قيمتها . ولذلك ، فقد كان من المستحيل الحصول فى مجلس الشيوخ على أغلبية الثلثين ، اللازمة للتصديق . ومع ذلك فقد إنتخب ، فى إنتخابات الرئاسة فى نوفمبر سنة ١٨٤٤ ، المرشح الديمقراطى بولك *Polk* ، إنتخب بالكاد ، وكان من أنصار الضم ، وذلك نتيجة للأغلبية التى حصل عليها فى ستة ولايات « بدون عبيد » ، وحيث كانت الرغبة فى التوسع أقوى من الشعور « المعادى للرق » . وفى فبراير سنة ١٨٤٥ ، قام الكونجرس ، بقرار مشترك من المجلسين ، بالتصديق على الضم ، الذى قبله أهالى تكساس ، مجتمعين بدورهم فى مجلسهم ، بعد خمسة أشهر ، وبتصويت شبه إجماعى .

وانتهت الحكومة الإنجليزية بأن وافقت . وكانت قد فكرت ، مع ذلك ، فى يناير سنة ١٨٤٤ ، فى حماية إستقلال تكساس ، وطلبت إلى الحكومة الفرنسية — فى نطاق الوفاق الودى الذى أنشأه جيزو — أن تشارك معها

فى تقديم طلب دبلوماسى للحكومة الأمريكية ؛ وكانت حتى قد فكرت ، فى يونيو ، فى ضمان الإستقلال . ولكن السفير الإنجليزى فى واشنطون لفت نظر أبردين إلى أن هذا المشروع سيصطدم ، من جانب الولايات المتحدة ، « بأقصى مقاومة متطرفة » ، وأعلن جيزو ، بعد إنتخابات الرئاسة الامريكية ، الحكومة الانجليزية ، فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٤٤ ، أن المسألة لم تكن على درجة من الأهمية تبرر « الالتجاء إلى السلاح » . فاضطر أبردين إلى التراجع .

ولذلك فإن الرئيس بولك ، دون التعرض لأقل خطر ، أضاف فى رسالته إلى الكونجرس ، فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٤٥ ، وبمناسبة مسألة تكساس ، نتيجة « بديهية » لمبدأ منرو . « إذا ما اقترح جزء من شعب من شعوب هذه القارة ، الذى يكون دولة مستقلة ، أن يتحد مع إتحادنا ، فإنها تكون مسألة تسوى بينه وبيننا ، دون تدخل أجنبى . إننا لا نوافق بتاتا ، على تدخل الدول الأوروبية لكى تمنع مثل هذا الإتحاد ، بدعوى تعارضه مع التوازن الذى ترغب فى المحافظة عليه فى هذه القارة » .

٢ — الحرب بين الولايات المتحدة والمكسيك :

حصلت الولايات المتحدة ، بضمها فلوريدا ثم تكساس ، على كل الساحل الشمالى لبحر الأنتيل ؛ وكانت فى نفس الوقت قد بدأت فى إستعمار لويزيانا القديمة فوصلت أراضى الإتحاد إلى جبال روكى . أما فيما وراء ذلك ، فقد إصطدم التوسع صوب المنطقة الأكثر إغراء من ساحل المحيط الهادى — ساحل كاليفورنيا — بحقوق المكسيك وبمصالحها .

ففى كاليفورنيا ، كانت الأزمات الداخلية والصعوبات الخارجية التى إجتازتها حكومة المكسيك قد فتحت الطريق ، فى نهاية سنة ١٨٤٤ ، لعملية هياج من أجل « الإستقلال الذاتى » هددت بأن تأخذ شكل حركة إنفصالية : فطرد ممثل السلطة المركزية ، ووجد الإقليم نفسه خاضعاً ، بالفعل ، لسلطة حكومة

مؤقتة . وفى خريف سنة ١٨٤٥ ، أعدت الحكومة المكسيكية حملة عسكرية لإعادة إقامة سيطرتها . ولذلك فإن الموقف قد أعطى بعض أوجه التشابه الواضحة مع الموقف الذى كان قد حدث فى تكساس ؛ ولكن مع إختلاف هام ، وهو أن طلائع المعمرين القادمين من الإتحاد كانوا قليلين فى كاليفورنيا .

وفى واشنطون ، كانت الحكومة تراقب مسألة كاليفورنيا باهتمام كبير : منطقة غنية يمكن للولايات المتحدة « وحدها » أن تقوم بتنميتها ، وعلى وجه الخصوص ميناء — سان فرانسسكو — قدر بوشنان *Buchanan* ، سكرتير الدولة ، أهميته بالنسبة للمستقبل . وفى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٤٥ ، قامت حكومة الولايات المتحدة ، فى نفس الوقت الذى عرضت فيه على المكسيك ، إعادة العلاقات الدبلوماسية ، المقطوعة منذ ضم تكساس ، ودفع تعويض لها نظير فقد هذا الإقليم ، قامت بتكليف ممثلها الدبلوماسى بأن يحصل من الحكومة المكسيكية على تنازل عن كاليفورنيا ، أو على الأقل ، عن خليج سان فرانسسكو فقط ، وذلك نظير تعويض مالى من عشرين إلى ثلاثين مليون دولار . فلم هذه السرعة؟ كان الدافع الذى ذكره بوشنان فى تعليماته هو الخوف من أن تقوم بريطانيا العظمى بسبق الولايات المتحدة : فقال أنه لا يمكن الموافقة على وقوع سان فرانسسكو بين أيدى « منافسنا التجارى الرئيسى » . فهل كانت هذه الإمكانية أمراً جاداً ؟ حقيقة أن تقارير الوكيل الأمريكى فى كاليفورنيا كانت قد لمحت لهذا « الخطر الإنجليزى » ، إلا أن الظواهر التى جمعت كانت غير محددة ، بل كانت حتى متضاربة : ففى يوليو سنة ١٨٤٥ ، إعتقد هذا الوكيل أن نائب قنصل إنجلترا (وهو موظف فى شركة خليج هدسون) كان يعطى أموال لحكومة كاليفورنيا المؤقتة ؛ ولكنه أعلن بعد بضعة أسابيع أنه يعتقد أن الإنجليز كانوا يفضلون إعادة سلطة الحكومة المكسيكية على الإقليم ! فالظاهر أن القلق الذى ابدته الحكومة الأمريكية لم يكن إلا مبرراً لتأكيد مطالبها .

ولم توافق الحكومة المكسيكية على الدخول فى مفاوضات ستوصلها لا لمجرد الإعتراف بالأمر الواقع فى تكساس ، ولكن كذلك إلى التخلى عن كاليفورنيا . فهل كانت تعقد الآمال على قدرتها على المقاومة ؟ كان هذا ممكناً ، مادامت قد جمعت قواتها قرب ريو جراند . وكانت حادثة الحدود ، التى وقعت فى ٢٤ أبريل سنة ١٨٤٦ ، فرصة للصدام المتوقع والمنتظر؛ وفى ١٣ مايو بدأت الحرب بين المكسيك والولايات المتحدة . ولم تكتف أركان الحرب الأمريكية باحتلال كاليفورنيا ؛ بل قامت بهجوم صوب مدينة المكسيك . فاضطرت الحكومة المكسيكية عندئذ إلى طلب الصلح .

ألم يكن من الممكن أن تنتهز الولايات المتحدة فرصة إنتصارها لكى تضم كل الأراضى المكسيكية ؟ كان هناك أنصار لهذا الحل داخل الوزارة فى واشنطن . وكان لها أنصار كذلك فى قطاع من الرأى العام ، وهو الذى تحدث عن واجب مد « نسيم الحرية » ، أى إعطاء الشعوب غير القادرة على حكم نفسها نظم الإتحاد الأمريكى ، وكذلك أن يضمنوا لها « مزايا » الحرية الإقتصادية . وكان موضوع الدعاية هو بعث شعب متخلف هرم « وحقنه بالحياة » . ولكن الرئيس بولك *Polk* تفادى الإنزلاق فى هذا الطريق ، إذ أنه كان يعرف المصاعب الداخلية التى ستنتج عنه : فكان أنصار تحرير العبيد يخشون من أن يقوم مزارعى الجنوب ، فى حالة ضم المكسيك ، بإباحة الرق هناك ؛ واعتقد أهالى إنجلترا الجديدة أن مثل هذا التوسع الإقليمى الكبير سيقلل من نفوذ الشمال داخل نطاق الإتحاد الأمريكى . ولذلك فإن الولايات المتحدة قد رضيت فى معاهدة جوادالوب — هيدالجو *Guadalupe – Hidalgo* (٢ فبراير سنة ١٨٤٨) بالحصول على الأراضى المكسيكيه الواقعة إلى الشمال من ريو جراند ومن نهر جيلا : وهى المكسيك الجديدة ، وكاليفورنيا ، والمنطقة الجنوبية من جبال روكى ، أى أوتا ، ونيفادا ، وأريزونا .

واحتفظت بريطانيا العظمى بموقف المتفرج أمام هـذا الصدام ؛ وأفادت منه فقط فى الحصول على تسوية للخلاف الخاص بأوريجون . فبإعلانها أنه ، نتيجة لعدم وجود حل لهذا الخلاف ، يمكنها أن تعطى مساعدة للمكسيك ، حصلت على تقسيم للاقليم موضوع النزاع ، ترك لها الجزء الشمالى منه ، — كولومبيا البريطانية .

٣ — أمريكا الوسطى :

أعاد ضم الولايات المتحدة لساحل المحيط الهادى مشروع إنشاء قناة تصل بين المحيطين إلى نطاق المشغوليات ، إذ أن المواصلات البرية بين كاليفورنيا والولايات الأمريكية فى الشرق كانت غير ممكنة عملياً ، وستظل كذلك مالم تنشأ سكة حديدية عبر القارة . وكانت مسألة القناة هذه منذ أن كانت قد عرضت فى مؤتمر بنما فى سنة ١٨٢٦ ، قد خضعت لدراسات عديدة ، قام بها إما الأوربيون (وخاصة إحدى الشركات البلجيكية) وإما الأمريكيون فى سنة ١٨٣٧ — ١٨٣٨ : فكان هؤلاء وأولئك قد فكروا فى إنشاء القناة فى أراضى نيكاراجوا ، حيث منح وادى نهر سان جوان خطاً مواتياً . ولكن الموقف الداخلى فى نيكاراجوا ، حيث تعددت الإضطرابات الثورية ، لم يكن يشجع كثيراً على إستغلال رؤوس الأموال الخاصة . ومع ذلك فقد كان من السهل التغلب على هذه الصعوبة ، إذا ماقبلت حكومة الولايات المتحدة القيام بالمجهود اللازم للتمويل .

ولكن بريطانيا العظمى كانت تحتفظ فى هذه المناطق ، علاوة على ممتلكاتها فى الأنتيل ، بالمواقع التى حرصت منذ سنة ١٨٣٢ على تدعيمها . فكانت قد إحتلت فى سنة ١٨٣٩ جزيرة رواتان ، وأقامت فى سنة ١٨٤١ محمية على ساحل موسكيتوس ، إلى الجنوب من مصب نهر سان جوان ، وأنشأت قاعدة بحرية فى بليز ، على ساحل جواتيمالا . وفى الوقت الذى إنتهت فيه الحرب بين المكسيك والولايات المتحدة ، إحتلت فى يناير سنة ١٨٤٨ ، ورغم إحتجاجات نيكاراجوا ورغم المبادىء

التى وضعها مبدأ منرو ، مصب نهر سان جوان ، حيث أصبح إسم ميناء سان جوان هو جراى تاون . وهكذا ضمنت « الإشراف » على مدخل القناة المقترحة . وذكر الرئيس بولك أنه « من الواضح أن هدف بريطانيا العظمى يتطابق مع السياسية التى سارت عليها طوال تاريخها : الإستيلاء على كل نقطة هامة بالنسبة للتجارة »

وعملت حكومة الولايات المتحدة ، التى لم تكن قد تمكنت من الردمادامت مشتبكة مع المكسيك ، وبمجرد التوقيع على معاهدة جواد الوب — هيدالجو ، على مواجهة هذه « الإعتداءات البريطانية » : فحصلت من حكومة غرناطة الجديدة (كولومبيا) بمعاهدة ١٠ يونيو سنة ١٨٤٨ ، على الحق فى بناء سكة حديدية أو إنشاء قناة عبر برزخ بنما ، وضمنت فى نفس الوقت لحكومة بوجوتا إمتلاك البرزخ فى حالة قيام دولة ثالثة بمهاجمته . وفى العام التالى عقدت مع حكومة نيكاراجوا إتفاقية من أجل إقامة « طريق ترانسيت » عبر أراضيها ؛ ولكنها لم تعرض هذه الاتفاقية فى التو لتصديق مجلس الشيوخ عليها ، إذ أنها كانت لاترغب فى دفع بريطانيا العظمى حتى النهاية . ومع ذلك فقد أخذ هذا التنافس الانجليزى — الأمريكى شكلا خطيراً ، حينما حاول الإنجليز ، الذين كانوا غير قانعين بالإستيلاء على مصب نهرسان جوان ، ضمان ملكية جزيرة تايجر ، الواقعة فى خليج فونسيكا ، وعند الطرف الآخر للقناة المقترحة : ففى الوقت الذى حصلت فيه الولايات المتحدة من نيكاراجوا ؛ ولكى تسبق بريطانيا العظمى ؛ على الحق ، فى سبتمبر سنة ١٨٤٩ ، فى إنشاء محطة بحرية فى الجزيرة ، أنزل الأسطول الانجليزى إلى البر قوة عسكرية ، ووضع الولايات المتحدة أمام الأمر الواقع .

ولم تفكر الحكومة الأمريكية فى الوصول إلى مرحلة الصدام المسلح : فعرضت على إنجلترا التفاوض بشأن تسوية عامة لهذه المسائل المتعلقة بأمريكا

الوسطى . ووافق بلمرستون على ذلك بشكل ترحيب ، إذ انه كان مشغولا للغاية بالأزمة الأوروبية فى نهاية سنة ١٨٤٩ هذه . وتعرضت المعاهدة التى وقع عليها سكرتير الدولة كلايتون Clayton والسير هنرى بولوار Sir Henry Bulwer فى ١٩ أبريل سنة ١٨٥٠ لمسألة إنشاء قناة تصل بين المحيطين بواسطة شركة إنجلو-أمريكية ؛ وعلاوة على ذلك فقد تبادلت الحكومتان الوعود : فلن تحاولا الحصول على « إشراف منفرد » على القناة المقترحة ، التى ستكون محايدة ، ولا أن تقيما تحصينات على ضفافها ؛ وتتنازلان عن إحتلال جزيرة تايجر وعن إحتلال مصب نهر سان جوان ؛ وتتعهدان بعدم ممارسة أية سيطرة ، بأى شكل من الأشكال ، على نيكاراجوا أو على كوستاريكا . فهل معنى ذلك أنه قد أصبح على الإنجليز أن يتخلوا عن المواقع التى كانوا قد احتلوها فى خلال السنوات الأخيرة على ساحل موسكيتوس ؟ إن النص غير محدد بالنسبة لهذه النقطة الهامة ، التى تتعرض لمبدأ منرو بطريق مباشر؛ ولكن مذكرة ملحقة بالمعاهدة حددت أنه يمكن لبريطانيا العظمى الاحتفاظ بقاعدة بليز البحرية .

وكان مجلس الشيوخ الأمريكى قلقا ؛ فتصديقه على المعاهدة كان يرجع إلى أن المتحدث بإسم الحكومة قد أكد تفسيراً متفائلا: فإنسحاب الإحتلال الإنجليزى كان أمراً مؤكداً ! ولكن الحكومة البريطانية لم تكن تفكر فى أى شىء من هذا النوع . وحاول كلايتون ، سكرتير الدولة ، والذى كان يعلم الأمر جيداً ، أن يخفى تراجعه بآمال غير محددة .

ولذلك ، فمنذ تطبيق المعاهدة ، أدى تفسير فقراتها إلى وقوع خلافات وإلى وقوع حوادث ، سواء حينما قامت الحكومة الانجليزية بانشاء « مستعمرة التاج » فى جزر الخليج ، إلى الشمال من ساحل موسكيتوس (يوليو سنة ١٨٥٢) ، أو حينما قام أسطول أمريكى ، نتيجة لاشتباك بين البحارة والوطنيين ، بضرب ميناء جراى تاون بالمدفعية (يوليو سنة ١٨٥٤) . ولكى تضع حداً لهذه

الصعوبات، طلبت حكومة الولايات المتحدة إلى بريطانيا العظمى ، فى سنة ١٨٥٦ التفاوض من أجل عقد معاهدة تحل محل معاهدة سنة ١٨٥٠ ؛ ولم توافق الحكومة الانجليزية على ذلك ، ولكنها حاولت مع ذلك أن تسوى هذه الصعوبات بطريق آخر : فبعثة وايك *Wyke* التى أرسلتها إلى أمريكا الوسطى تفاوضت من أجل عقد معاهدات مع الحكومات المحلية . وفى المعاهدة التى عقدتها مع هندوراس ، تنازلت بريطانيا العظمى عن جزر الخليج ، بشرط عدم إستيلاء أية دولة أخرى عليها ، وبمعاهدتها مع نيكاراجوا تنازلت عن حمايتها على ساحل موسكيتوس ، بشرط بقاء ميناء جراى تاون مفتوحاً لتجارتها . ولكن المعاهدة المعقودة مع جواتيمالا أكدت حقوق إنجلترا على بليز . وأعلن رئيس الولايات المتحدة رضاءه فى خطابه إلى الكونجرس فى ديسمبر سنة ١٨٥٦ : فالعلاقات الأنجلو أمريكية فى أمريكا الوسطى قد وضعت على أساس سيبقى ثابتاً خلال أربعين عاماً .

ماهو مدى هذا الخلاف الطويل الذى شارك فيه كل من رجال الدبلوماسية ورجال البحرية بعمليات لها خطورتها .

كانت بريطانيا العظمى قد حصلت فى هذه الجهات على أراضى جديدة متجاهلة بذلك مبدأ منرو ؛ ولكنها ، فى نهاية الأمر ، تخلت عنها كلها تقريباً . وربحت الولايات المتحدة بالنسبة لهذه النقطة ، التى كان الرأى البرلمانى الأمريكى يعلق عليها أهمية خاصة ، إذ أنها كانت تتعلق بكرامة الولايات المتحدة ، وباحترام المبادىء التى كان الرأى العام قد بدأ فى إعطائها أهمية عقائدية ولكن هل كان الأمر كذلك بالنسبة لمسألة القناة الموصلة بين المحيطين ؟ لا بكل تأكيد . فلم يكن لبريطانيا العظمى أى دافع لكى تتمنى إنشاء القناة التى لا يمكن ، بأية حال من الأحوال ، أن توضع تحت الإشراف الإنجليزى . وكانت ما ترغب فيه هو أن تمنع الولايات المتحدة من أن تنشىء هذا الطريق العالمى لمصلحتها وحدها . ونجحت فى ذلك ، لفترة من الزمن : فالقناة ، فى حالة إنشائها ، يجب أن يقوم

بشقها بجهود أنجلو أمريكى مشترك . ولا شك فى أن هذا الحل كان يمثل إغراء أقل بالنسبة للولايات المتحدة ولذلك فقد كان من طبيعة معاهدة كلايتون ــ بولوار أن تتسبب فى تأجيل المشروع . وهذه إمكانية نظرت إليها الحكومة الإنجليزية بدون أى أسف . وكان الشىء الأساسى ، بالنسبة لهم ، هو أنهم قد وضعوا عقبة فى سبيل توسع الولايات المتحدة فى أمريكا الوسطى ، وأنهم قد منعوا وقوع « حادث تكساس جديد » .

ولكن « مسألة البرزخ » لم تكن هى وحدها التى تجذب الإنتباه فى أمريكا الوسطى ؛ بل كذلك مصير كوبا ، مركز الإمبراطورية الإسبانية فى أمريكا . وكان على الجزيرة أن تحصل على أهمية كبيرة من وجهة النظر الإستراتيجية ، فى اليوم الذى تنشىء فيه قناة تصل بين المحيطين ؛ وكانت أرضاً ممتازة بالنسبة لمزارع قصب السكر ، أى بالنسبة لإنتاج إحدى المواد الغذائية التى تستوردها الولايات المتحدة .ولكن الحكم الإسبانى فيها كان مهدداً بثورة العبيد وكانت حكومة واشنطون قد بحثت قبل ذلك مسألة كوبا ، ولكن دون أن تفكر فى ضمها .(١) فهل كانت ستقرر ذلك فى الوقت الذى إحتلت فيه مشكلات أمريكا الوسطى المكان الأول بالنسبة للأحداث ؟ كانت السياسة التى سارت عليها مترددة . ففى سنة ١٨٤٨ إقترحت ، وبدون نجاح ، على إسبانيا أن تشترى الجزيرة منها ؛ وبعد بضعة أشهر فضحت ـــ وعلى الأقل رسمياً ـــ محاولة أحد المغامرين من فنزويلا الذى حاول بلا جدوى أن يتسبب فى إحداث ثورة فى كوبا ؛ ومن ناحية أخرى ، حينما طالبت الحكومة الإسبانية بأن توضع وضعية الجزيرة ، أى ملكيتها لإسبانيا ، تحت الضمانة المشتركة لإنجلترا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة ، رفضت الحكومة الأمريكية ذلك ، ولا شك فى أنه كان بسبب رغبتها فى الإحتفاظ بالطريق خالياً أمامها : فلم يتردد سكرتير الدولة

---

(١) راجع الفصل الخامس

فى أن يعلن أن «بيان مصير» كل المستعمرات الاوروبية فى أمريكا هو أن تقع تحت سيطرة الولايات المتحدة . ومع ذلك فإن السياسة الأمريكية ، فى نفس الوقت الذى أكدت فيه وجهات نظرها بالنسبة للمستقبل ، إمتنعت ، فى ذلك الوقت، عن القيام بأى عمل ، إذ أنها كانت تخشى من أن تصطدم بمقاومة بريطانيا العظمى وبمقاومة فرنسا . ولكن ، فى سنة ١٩٥٤ ، شلت حرب القرم ردود فعل هاتين الدولتين ؛ وستصبح الفرصة مواتية — حسب وجهة نظر الوكلاء الدبلوماسيين الأمريكيين الرئيسيين — للإستيلاء على كوبا بالقوة ؛ ولكن حكومة واشنطون لم تنتهزها لماذا ؟ كانت دوافع السياسة الداخلية هى التى تجبرها دائماً على الحذر : فإمكانية ضم كوبا كانت تتمناها ولايات الجنوب ، ولكنها كانت مرفوضة من ولايات الشمال ، التى لم تكن ترغب فى دخول أقاليم « العبيد » فى الاتحاد .

وهكذا إنتصر إتجاه التوسع ، حينما إصطدم بمصالح الدول العظمى ، وانتصر فى كل مكان تقريبا ، وبدون صعوبة : فكانت الصعوبات الحقيقية هى تلك الناتجة عن عدم إتفاق ولايات الإتحاد مع بعضها ولم تكن فرنسا ولا بريطانيا العظمى نفسها تمثل مقاومة عنيفة . فما هو السبب الذى دفعهم إلى الإعتقاد فى ضرورة هذا التخلى ؟

فى بريطانيا العظمى ، لم يكن للأوساط السياسة ، وباستثناء الراديكاليين ، إلا الإحتقار بالنسبة للنظام السياسى الأمريكى — ديمقراطية « فاسدة وتقوم على العنف » — ووجد بلمرستون ، المسيطر الأكبر على السياسة الخارجية ،أن « الأمريكيين ثقال الظل للغاية » : ولذلك فلم يكن فى وسع العواطف الجماعية أو الفردية أن تعطى تفسيراً . ولكن المصالح الإقتصادية والمالية كانت تلعب فى صالح التوفيق بين البلدين فتجارة الولايات المتحدة — سوق للتصدير بالنسبة للمنتجات الصناعية ومورد للتموين بالنسبة للمواد الأولية — كانت من الأهمية

بالنسبة للصناعة الإنجليزية بدرجة لا يمكن معها التفكير جدياً فى وقوع صدام ؛ ومن ناحية أخرى، كانت الولايات المتحدة فى مسيس الحاجة إلى رؤوس الأموال الانجليزية ، ودفعت أهمية هذه الإستثمارات أوساط رجال الأعمال الإنجليز إلى تمنى تهدئة الصعوبات السياسية : فكان أشبرتون *Ashburton* مدير مصرف بارنج *Baring* والذى كان دوره رئيسياً فى هذه العلاقات المالية ، هو الذى فاوض تسوية سنة ١٨٤٢ بشأن حدود مين . وفى سنة ١٨٤٦ ، ووقت وقوع الخلاف الخاص بأوريجون ، أرضى إلغاء الرسوم الجمركية الإنجليزية على القمح المصدرين الأمريكيين ، وهذه الميزة دفعت حكومة الولايات المتحدة إلى قبول تعديل تعريفتها الجمركية الخاصة بها . ومع ذلك ، ودون إهمال أهمية هذه العوامل الإقتصادية ، فعلينا أن ننسب الأولوية بلاشك للتفسير النفسانى: فكان الإنجليز يعترفون ، وطبقاً لكلمات دزرائيلى ، بأن إزدهار قوة الولايات المتحدة كانت « حتمية » .

وفى فرنسا ، وحيث لم تمثل المسائل الإقتصادية ، فى العلاقات مع الولايات المتحدة ، أهمية مماثلة ، كانت العقلية الجماعية هى ذات الأهمية بنوع خاص . وعرفت فرنسا لوى فيليب، خلال سنوات عديدة، موجة من « الميل إلى أمريكا» قواها ، إبتداء من سنة ١٨٣٤ ، نجاح كتاب توكفيل *Tocqueville* الكبير عن « الديمقراطية فى أمريكا » : فالولايات المتحدة توحى بصورة الحرية ، والشباب ، والثروة ؛ وهى « قارة المستقبل » ، ولأنها تعتبر ، من وجهة النظر الإجتماعية والسياسية ، « كأرض تجارب » فإنها كانت تثير الحماس فى أوساط المثقفين . وفى الأحزاب السياسية ، كانت وجهات النظر ، فى حقيقة الأمر ، أكثر إعتدالا . وكانت المعارضة الخاصة بأنصار الحقوق الشرعية لا تقدر التجربة الأمريكية التى كانت مناقضة لمشاعرها ولوجهات نظرها بالنسبة للمجتمع. وكانت معارضة اليسار ، على العكس من ذلك ، تعتقد ، حسب شهادة توكفيل

فى أن كل ولايات الإتحاد قد وافقت على مبدأ الانتخابات العـامة ، وتعجب بالتنظيم السياسى الأمريكى ، حيث ترى فيه « تجربة كبرى للجمهورية الديمقراطية » ومثل « للتحقيق الحى للازدهار الإجتماعى » . وكان توكفيل ، من ناحيته ، لا يعتقد فى إمكانية نقل النظام السياسى الأمريكى إلى أوربا. ولـكن رسالته إلتقت مع رسالة دزرائيلي حينما تحدث عن مستقبل الإتحاد : فكتب يقول أن الولايات المتحدة ستصبح « الدولة البحرية الأولى فى العالم » ؛ وسيكون لها ، فى مدى قرن ، مائة مليون من السكان ، وستسيطر ، من وجهة النظر الإقتصادية على كل القارة الأمريكية وأخيراً ، فى يوم من الأيام ، ستقتسم الولايات المتحدة العالم ، مع روسيا .

واعتقدت الولايات المتحدة ، من ناحيتها ، فى أفضليـة تحديد مشروعات توسعها بمنطقة مصالحها المباشرة ، وفى تفادى كل طموح «للجامعة الأمريكية» فى ذلك الوقت . وكانت مسألة . ريو دى لابلاتا ، حيث دخل الدكتاتور الأرجنتينى روزاس *Rosas* فى صدام مع فرنسا ، ثم مع بريطانيا العظمى ،حالة تمثل هذا الحذر بوضوح . وإعتمد روزاس على الجوشوس *Gauchos* فى منطقة بامبا *Pampa* الذين كانوا ، فى البادية ، يحتقرون النشاط التجارى ،حيث كان للمهاجرين الأوربيين — من الباسك ، والإيطاليين ، والإنجليز ، والألمان — دوراً هاماً ؛ وعندما هدده خطر حرب أهلية ، قرر تجنيد المهاجرين الفرنسيين فى جيش الحكومة . وانتهزت حكومة لوى فيليب بسرعة هذه الفرصة للتدخل فى الصراع الأرجنتينى الداخلى : وكانت قد أعطت فى سنة ١٨٣٩ تأييدها لرئيس الثوار ، وفرضت على مصب ريو دى لابلاتا حصاراً بحرياً ، غير فعال فى الواقع ضد الجوشوس. واشتكت بريطانيا العظمى، التى كانت لها مصالح إقتصادية هامة فى الأرجنتين ، من ناحيتها ، تارة من الفوضى المالية وإنخفاض سعر العملة — الناتجة عن الحرب الأهلية — وتارة من وسائل القمع التى إستخدمها روزاس

ضد الملاحة الأجنبية . وفى سنة ١٨٤٥ ،إنتهت فرنسا وبريطانيا العظمى بوضع مشروع مشترك لتدخل مسلح .

ولا شك فى أنها كانت ، بالنسبة للولايات المتحدة ، فرصة لإثارة مبدأ منرو. ولم تسكت الصحافة الأمريكية :أستترك أوربا « تقيم وتسقط » حكومات الدول ، فى القارة الأمريكية ؟ ولكن الرئيس بولك كان أكثر إعتدالا . وفى رسالته ، فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٤٥ ، ميز بين الحالة التى يكون هدف الدافع الأوربى فيها « التوسع الإقليمى » وبين الحالة التى يعتدى فيها على سيادة دولة أمريكية . فى الحالة الأولى ، يجب على الولايات المتحدة ، ومهما كان الثمن ، أن تعمل من أجل منعها ،وفى الحالة الثانية« لن تبقى الولايات المتحدة غير مبالية». والواقع أن سكرتير الدولة قد أبلغ السفير الإنجليزى أن الولايات المتحدة لن تتدخل فى مسألة الأرجنتين . وكان هذا الموقف يتعارض مع ذلك الذى اتخذته حكومة واشنطون فى نفس الوقت فى مسألة تكساس . أيكفى ، لشرح هذا اللامبالاة ، أن نذكر أن المصالح الإقتصادية للولايات المتحدة فى الأرجنتين، كانت ، فى ذلك الوقت ، ضعيفة جداً ، وأن إمكانية وقوع تدخل فرنسى إنجليزى كانت بالتالى لاتضايقها كثيراً ؟ لا . الواقع هو أن الرئيس بولك ، فى الوقت الذى إنشغل فيه بمسائل تكساس والمكسيك ، علاوة على مسألة أوريجون ، لم يكن يجرؤ على مواجهة أخطار أخرى:فحدد عمداً مجال تطبيق مبدأ منرو على المناطق التى تكون فيها « مصالح حيوية » للاتحاد ، وإذا كان هذا « الانسحاب » قد بقى بدون مضايقات لمصالح الولايات المتحدة ، فإن ذلك كان يرجع إلى ظرف غير متوقع : فبريطانيا العظمى إمتنعت ، منذ سنة ١٨٤٦ ،وفى الوقت الذى إنحل فيه الوفاق الودى الفرنسى الانجليزى فى أوربا ، عن دفع مسألة الأرجنتين إلى أبعد من ذلك .

خاتمة الباب الثانى

عند نهاية سنة ١٨٥١ ، وفى الوقت الذى إنحسرت فيه الموجة الثورية التى كادت أن تطغى على أوربا الوسطى وشبه الجزيرة الإيطالية ، والذى كانت فيه القوى الرجعية فى كامل إنتصارها ، ماهو الحساب الختامى بالنسبة للعلاقات الدولية ؟

الخريطة السياسية لأوربا لم تتغير . وبقيت نفس الدول بنفس الحدود . وانتصرت السلطات التقليدية فى كل مكان . حقيقة أن النظم السياسية لم تجد فى كل مكان نفس الأشكال التى كانت لها قبل الأزمة : ففى إيطاليا ، إذا كانت الرجعية تامة وعنيفة فى مملكة الصقليتين وفى الدولة البابوية ، فإن مملكة بيدمونت سردينيا قد إحتفظت بالدستور الذى كانت قد حصلت عليه فى مارس سنة ١٨٤٨ ؛ وفى بروسيا أعاد الملك ، فى يناير سنة ١٨٥٠ ، تعديل الدستور الذى كان قد صدر عند نهاية سنة ١٨٤٨ ، ولكنه ترك مع ذلك مجلساً تشريعياً ظل موجوداً وفى النمسا ، كان نظام شفارزنبرج المطلق ، والذى زاد من مساوئه إسكندر باخ *Alexandre Bach* ، يختلف عن نظام مترنيخ ، إذ أنه حطم الإمتيازات المحلية ولكن النتائج الأساسية كانت متشابهة بين الدول وبعضها . ففى ألمانيا وفى إيطاليا كان العمال والفلاحون وحتى رجال البورجوازية الصغيرة ، مبعدين عن الحياة السياسية : فحيث كان حق التصويت موجوداً ، كان موضوعاً فى صالح رأس المال فى بروسيا عن طريق « النظام الطبقى » ، وفى بيدمونت وسردينيا عن طريق الإستفتاء بين دافعى الأموال العقارية ؛ واعتمدت النظم السياسية العائدة ، وفى كل مكان ، على البيروقراطية وعلى الجيش . وكان الرجال الذين أشرفوا على الحركات الثورية قد بحثوا عن ملجأ فى الخارج : فكان ماتزينى فى لندن ،

وغاريبالدى فى أمريكا الجنوبية . ومن ألمانيا حضر القادة الديمقراطيون أو الجمهوريون إلى لندن ، وباريس أو إلى الولايات المتحدة ؛ ووجد بعض أفراد منهم فقط ملجئاً لدى أمير ساكس كوبورج جوتا ، والذى أصبحت دولته الصغيرة ملجئاً للكتاب المتحررين ، وكان كوشوط فى تركيا . وأخيراً إختفى الأمل الذى كان يلهم الرجال فى سنة ١٨٤٨ : ولم يعد هناك مجال لمحاولة وضع قواعد لتنظيم جديد للعلاقات الدولية . وفى سنة ١٨٥٠ لم تعد فكرة « الولايات المتحدة الأوربية » إلا مجرد أمل تعيش عليه « الجمعية المركزية الديمقراطية » ، والتى كانت تجمع بين أنصار ماتزينى وبين الجمهوريين الألمان وبعض « الراديكاليين » الفرنسيين ، أى بإختصار ، كانت تجمع بين المنهزمين .

وإعادة هذه الوضعية السابقة ، أكان فى وسعها أن تدوم ؟ ففى النمسا ، لأى وقت سيضمن النظام المطلق الإستقرار الداخلى ؟ كانت المعارضة المجرية قد هزمت مؤقتا ، بوسائل البطش ؛ ومع ذلك فإن أحداً لم يفكر فى أنها قد روضت لفترة طويلة . وفى ألمانيا ، كانت المحاولة التى قام بها المجلس الوطنى قد تركت آثاراً عميقة فى الرأى العام : فكانت البورجوازية تعرف أن تحقيق الوحدة الألمانية قد أرجىء فقط ، وأنه من الواجب العثور على الحل فى الطريق الذى إختاروه فى سنة ١٨٤٩ — طريق « ألمانيا الصغرى » تحت إدارة بروسيا . وفى إيطاليا ، بقيت أسرة سافوا ، بعد إبعاد الجمهوريين وإختفاء « الحلف الجديد » ، هى أمل أولئك الذين احتفظوا بالولاء للفكرة القومية .

ولكن إمكانيات يقظة الحركات القومية كانت متوقفه إلى حد بعيد على الإرتباطات الدولية . وكانت التجربة قد أظهرت عدم جدوى الإعتماد على مجرد القوى المعنوية ، وأنه من اللازم عمل حساب للقوى المادية للدول . « فالسياسة الرومانتيكية » ، كما لاحظ فردريك شابو *M. Ferderico Chabod* فقدت فاعليتها .

وكان الإهتزاز الثورى قد عدل من قوى كل من الدول الأوروبية العظمى .

فإمبراطورية النمسا ، رغم أنها قد تغلبت على هذه الأزمة التى كادت أن تقضى عليها ، ظلت مهددة ، ولم تكن الحكومة تجهل أن فى وسع أزمة خارجية أن تعطى للقوى الثورية فرصة لليقظة ؛ وكان هذا الخوف يخيم على الموقف الدولى للإمبراطورية .

وإمبراطورية روسيا ، كانت على العكس من ذلك ، قد إستعادت مكانة من الدرجة الأولى ، نتيجة لهزات سنة ١٨٤٨ — ١٨٤٩ . ولم تكن الحركات الثورية قد ظهرت فيها ؛ وحتى فى أقاليمها البولندية نفسها إحتفظ بالهدوء تجاه أية محاولة . وكانت قد لعبت دوراً هاماً فى قمع هذه الحركات فى أوروبا الوسطى ، بتدخلها العسكرى فى المجر ، الذى أسهم إلى حد بعيد فى إنقاذ إمبراطورية النمسا من خطر التفكك ، وكانت قد تسببت ، بتدخلها الدبلوماسى فى الخلاف النمسوى البروسى ، فى « تراجع أولمتز » ، وتسببت فى فشل مشروع الإتحاد الجزئى للدول الألمانية تحت إشراف بروسيا . وكان نيقولا الأول يعلم أن له قوة مسيطرة على القارة الأوروبية .

وفرنسا فى سنة ١٨٤٨ لم تجرؤ على أن تصبح فى أوروبا قوة ثورية كبرى من جديد . ومع وصول لوى نابليون إلى السلطة ، أخذت فرنسا فى كل مكان ، وفى العلاقات الدولية ، دوراً أكثر إيجابية ، دون أن تأخذ هذه السياسة خط سير موحد : ففى إيطاليا ، مارست التدخل العسكرى ، فى روما «ضد الثورة» ؛ وفى ألمانيا إتجهت المحاولات الدبلوماسية فى صالح تعاون مع بروسيا ، خصم الوضع القائم . وفى هذا العمل غير الواضح ، كانت المشغولية الوحيدة الظاهرة هى الرغبة فى محاربة النفوذ النمسوى ؛ ومع ذلك فالواقع أن هذه السياسة قد أظهرت فكرة الإفادة من الأزمة الأوروبية للقيام بعملية إعادة نظر فى معاهدات سنة ١٨١٥ ، ولم يكن فى وسع لوى نابليون أن يدفع محاولاته إلى حد بعيد ،

نتيجة لإضطراره ، فى سنة ١٨٥٠ ، إلى أن يحسب حسابا للأغلبية البرلمانية ، والتى كانت تسيطر عليها البورجوازية المحافظة، التى ترددت كثيراً بالنسبة للمغامرات الخارجية . ولكنه أصبح سيد الموقف ، بعد ٢ ديسمبر سنة ١٨٥١ . فالإنقلاب الذى بدا على أنه يمثل النجاح النهائى للقوى « الرجعية » فى تنظيم النظم السياسة الأوربية ، كان له ، فى ميدان العلاقات الدولية ، معنى مختلفاً تماماً ، إذ أنه أوحى بوجود محاولات خطيرة بالنسبة للوضع القائم .

وعلى المستوى العالمى ، لم يكن بالتأكيد من السهل تجاهل نتائج الأزمة الأوربية . فإزدهار الولايات المتحدة ، الذى ساعدته الظروف التى كانت قد أجبرت الحكومة الإنجليزية ، من سنة ١٨٤٨ إلى سنة ١٨٥١ ، على الإتجاه بانظارها بوجه خاص صوب القارة الأوربية ، حصل على قوة دفع جديدة ، نتيجة لتيارات الهجرة التى تسببت الأزمة الثورية فيها . وسايرت الإضطرابات السياسية صعوبات إقتصادية ، إذ أن قلق الطبقات المالكة قد تسببت فى بطء الأعمال . وبالنسبة للحرفيين أو العمال الذين قاسوا من البطالة ، كانت الهجرة صوب القارة الجديدة ، وخاصة صوب الولايات المتحدة ، عبارة عن مخرج . ومن ناحية أخرى، فبعد القضاء على الحركات الثورية وإعادة نظم القمع والكبت فكر كثير من المناضلين الجمهوريين أو الديمقراطيين — وبخاصة من المثقفين — فى أنه لايمكن لأوربا بعد ذلك أن تمنحهم إلا إمكانيات مثبطة للعزائم : ففى الدول الألمانية مثلا ، كان عدد المهاجرين ١٦٢٫٠٠٠ فى سنة ١٨٥٢ ؛ وبلغ ٣٠٠٫٠٠٠ فى سنة ١٨٥٣ . وكانت هذه الهجرة تتجه بنوع خاص صوب أمريكا الشمالية : فبعد أن كانت ولايات الإتحاد قد أخذت، فيما بين عامى ١٨٤٠ و ١٨٤٨ ، مالايزيد عن ٢٠٠٫٠٠٠ مهاجر أوربى فى العام ، أخذت فى سنة ١٨٥١ عدد ٢٢٥٫٠٠٠ أيرلندى و ١٤٥٫٠٠٠ ألمانى ؛ ورأت فى سنة ١٨٥٤ دخول ٤٢٧٫٠٠٠ أوربى ، وهو رقم لم تشهد مثله من قبل . وهذا

المجيء بالجملة أعطى الحياة الإقتصادية الأمريكية ، لا مجرد تجديد للأيدى العاملة اللازمة للصناعة والزراعة ، ولكن كذلك خبرة التقنيين ؛ وسيوجد كذلك بين هؤلاء القادمين الجدد بعض رجال ، سرعان مايصبح دورهم هاماً فى الحيـــاة السياسية للإتحاد .

وأخذت « مسألة الشرق الأقصى » هى أيضا ، مظهراً جديداً . فبينما كانت الدوافع الانجليزية وحدها ، قبل سنة ١٨٤٨ ، هى المسيطرة ، ظهرت روسيا والولايات المتحدة الآن على أنها منافسة لبريطانيا العظمى .

وفى سنة ١٨٤٨ ، دخلت روسيا فى الصف . فقرر نيقولا الأول ، الذى كان قلقاً من نتائج حرب الأفيون ومن وجود أسطول بريطانى فى بحار الصين ، « تغطية » الممتلكات الروسية فى سيبيريا بإنشاء قاعدة بحرية على ساحل المحيط الهادى ؛ ووضع على رأس حكومة سيبيريا الشرقية رجلا نشطاً وفعالا ، هو مورافييف *Mouravieff* ، الذى أرسل فى سنة ١٨٥١ — وفى الوقت الذى أكدت فيه القوة الروسية سيطرتها فى أوربا — بعثة إلى جزيرة سخالين ، وفكر فى إقتحام أبواب اليابان .

وأظهرت الولايات المتحدة أيضا ، منذ أن حصلت على كاليفورنيا وبدأت فى إسكان الأهالى فى واجهتها المطلة على المحيط الهادى ، إلتفاتاً أكثر نشاطاً لآسيا الشرقية . وقررت الحكومة ، فى سنة ١٨٥١ ، ونتيجة للمحاولة التى قام بها الكونجرس ، أن تحصل من اليابان على التوقيع على معاهدة تجارة ، وأن تستخدم القوة وسيلة للوصول إلى ذلك إن لزم الأمر . وفى سنة ١٨٥٢ ، وفى المناقشات الجديدة فى الكونجرس ، أصر نواب وشيوخ كاليفورنيا ، وكذلك نواب وشيوخ ڤرجينيا ، على الدور الذى يمكن ويجب على الولايات المتحدة أن تقوم به فى بلاد الشرق الأقصى التى تفتح « ميدان عمل جديد أمام النشاط الإقتصادى للعالم » : فتصدير القطن الأمريكى ، وإستيراد الشاى والحرير

الخام ، ستكون الأسس الأولى لهذه التجارة مع الصين واليابان . وصوّت الكونجرس على معونة من أجل إنشاء ملاحة من سان فرانسسكو إلى شنغهاى ، مع محطة وقوف فى جزر هاواى . وأعلن ماكدوجال *Mac Dougall* عضو مجلس الشيوخ : « يمكننا أن نحكم كل الشرق الأقصى » .

وهذا الظهور للإتجاهات التسلطية الجديدة ، الروسية والأمريكية ، ألم يكن على صلة بالأزمة الثورية الكبرى التى كانت قد هزت القارة الأوربية ؟

الباب الثالث

من ١٨٥١ إلى ١٨٧١

مقدمة الباب الثالث

الفترة الواقعة فيما بين عامى ١٨٥٤ و ١٨٧٠ هى التى وقعت فيها التغيرات الأساسية فى العلاقات الدولية . ففى القارة الأوربية ، وحيث لم تخضع الوضعية الإقليمية التى أقامتها معاهدات سنة ١٨١٥ إلا لبعض تعديلات ثانوية ، تغيرت الخريطة السياسية بعمق ، فى نفس الوقت الذى تغير فيه توازن القوى المادية والمعنوية : فإنشاء الدول العظمى — المملكة الإيطالية والإمبراطورية الألمانية — فى الجزء الأوسط من القارة ، حيث كانت المشاعر الإقليمية والمصالح الأسروية قد حافظت على التفتيت السياسى ، تم عن طريق ثلاث حروب كبيرة . ولكن أمريكا وآسيا الشرقية إهتزت ، هى أيضاً ، بأزمات خطيرة — الحرب الأهلية فى الولايات المتحدة ؛ والحرب الأهلية فى الصين ؛ والثورة فى اليابان — ورغماً عن أنها لم تغير الوضعية الإقليمية ، فقد كان لهذه الأزمات مدى بعيداً بالنسبة لمستقبل العلاقات بين القارات : فمن الحرب الأهلية ستخرج الولايات المتحدة، بعد فترة نقاهة ، أكثر قوة ، وأكثر قدرة على القيام بدور على المستوى العالمى؛ وستمنح إمبراطورية الصين ، التى ضعفت ، إغراءات جديدة للتوسع الأوربى ؛ وستبدأ اليابان ، بعد أكثر من عشرة سنوات من الغليان ، فى أخذ شكل الدولة « الحديثة » .

الفصل الثاني عشر

المعطيات الجديدة

١ — في اوربا :

كانت الأزمة الأوربية في سنة ١٨٤٨ ، والتي كانت قد أظهرت قوة حركة القوميات ، قد إنتهت بهزيمة بدت على أنها كاملة . فلماذا أضحت اليقظة ممكنة من جديد بعد بضعة سنوات ؟

كانت القوى العميقة هي تلك التي كانت قد تسببت من قبل في الحركات الثورية في سنة ١٨٤٨ : إزدياد المشاعر القومية والتغيرات الإقتصادية .

وعرفت حركة القوميات في أول الأمر بضع سنوات من الشلل وبعد هزائم سنة ١٨٤٩ ، فقدت جزءاً من قياداتها ومناضليها ، الذين لم يتمكنوا من تحمل ظروف الحياة السياسية في الدول التي سادت فيها الرجعية ، وهاجروا بأعداد كبيرة . ومع ذلك فقد ظهرت اليقظة ، مع تهيئة الأزمات الدولية لظروف مواتية فأفاد الرومانيون في الأفلاق والبغدان من حرب القرم لكي يحققوا إتحاد هاتين الإمارتين تحت حكومة لها إستقلال داخلي . وإستعادت الحركة القومية الإيطالية قوتها إبتداء من سنة ١٨٥٧ ؛ وعاد إشتعال الحركة القومية الألمانية في سنة ١٨٥٩ في الوقت الذي تمت فيه حرب إستقلال إيطاليا . وثار اليونانيون ، الذين كانوا يكونون أغلبية سكان كريت ، ضد الحكم العثماني . وتأكدت المطالب القومية البولندية مرة جديدة في ثورة سنة ١٨٦٣ . وفي إيرلندا ، بدأت الإحتجاجات ضد الحكم الإنجليزي في الظهور ، ولكن دون أن يكون لها نتائج سريعة على العلاقات الدولية .

وفى تفكير بعض أصحاب النظريات السياسية ، أعطت هذه الحركات لوناً جديداً ، إذ أنها ، بدلا من أن تقتصر على إثارة وحدة اللغة أو « حالة الشعور » إعتمدت كذلك على فكرة « الجنس » أو « العرق » . فالفترة الواقعة فيما بين عامى ١٨٥٣ و ١٨٥٥ هى التى لشر فيها جوبينو *Gobineau* مجلداته الأربعة عن « مقالة عن عدم مساواة الاجناس البشرية » حيث ذكر أن « مسألة أصل الاجناس تسيطر على كل المشاكل الأخرى عبر التاريخ » ، وأن « عدم مساواة الاجناس .... تكفى لشرح كل ترابط مصائر الشعوب » وفى نطاق الجنس الأبيض — الجنس المتفوق — أكد سمو الجرمان ، فى الوقت الذى كان فيه اللاتينيون فى تقهقر . وهذه النظرية ، التى حاربها توكفيل *Tocqueville* وميشليه *Michelet* ورينان *Renan* لم تكد تجد أى صدى لها فى فرنسا ؛ ولكنها حصلت على صدى فى ألمانيا .

وربما يمكننا أن ننسب لهذه الفكرة الخاصة بالاجناس ، العداوة التى إزدادت حدة ظهورها بين القوميات ، فى المناطق التى إختلطت فيها شعوب تختلف عن بعضها فى لغاتها وعاداتها وتقاليدها ومشاعرها . وكانت هذه العداوة حادة بشكل خاص : فى شليزفيج ، حيث يعيش الدانمركيون والالمان جنباً إلى جنب ؛ وفى ترانسلفانيا حيث تختلط « المراكز » المجرية والألمانية بالرومانيين ، الذين يشكلون غالبية السكان ؛ وفى التيرول الجنوبى المقتسم بين الأهالى الألمان والأهالى الإيطاليين . وعند القوميات الأكثر قوة من حيث العدد ، كانت مسألة تفوق الجنس تثار لتأييد سياسة ضغط ، تمارس ضد القوميات الأكثر ضعفاً : وكانت هذه هى طبيعة الألمان بالنسبة للدانمركيين وبالنسبة للبولنديين .

وفى الحياة الإقتصادية لأوربا ، تميزت هذه السنوات العشرون بنمو كبير فى الإنتاج وفى التبادل ، وبتوسع الرأسمالية الكبرى . ورغم أزمتين قصيرتين ، الواحدة فى سنة ١٨٥٧ ، والأخرى فى سنة ١٨٦٦ ، كانت هذه الفترة فى مجموعها

فترة رخاء . ولم يرجع هذا الإزدهار إلى مجرد التقدم التقنى ، وخاصة فى طرق إستخراج الفحم وفى صناعـة الصلب ؛ بل كان مرتبطاً بالتنمية السريعة للنقل بالسكك الحديدية ، وبتنظيم رأس المال وتزايد وسائل التعامل المالى . وامتد إنشاء السكك الحديدية بنشاط كبير فى فرنسا ، وفى دول أوربا الوسطى ، وفى شمال إيطاليا ؛ وغير كل ظروف الحياة الإقتصادية بخفضه أسعار النقل أكثر من تميزه بسرعة النقل : فالتسهيلات التى منحتها السكك الحديدية لنقل الفحم صوب مناطق إستخراج المعادن فتحت آفاقا جديدة لصناعة التعدين ، وأفادت التجارة من توسيع نطاق زبائنها ؛ والزراعة ، من التقريب بين مراكز الإنتاج ومراكز الإستهلاك . وسهل إنشاء شكل جديد لمؤسسات الإئتمان ، إستثمار رؤوس الأموال فى النشاط الصناعى : ففيما بين سنة ١٨٥٢ وسنة ١٨٥٤ ظهر فى فرنسا مصرف الإئتمان للمنقولات ، وفى ألمانيا مصرف دارمشتاد *Darmstadt* التجارى والصناعى وفى النمسا مصرف *Kreditanstalt* ؛ وهذه التنمية للتنظيم المصرفى توسعت أكثر من ذلك فيما بين عامى ١٨٦٠ و ١٨٧٠ . وأخيراً ، كان من بين نتائج إستغلال مناجم أستراليا ، فى سنة ١٨٥٧ ، ومناجم كاليفورنيا ، فى سنة ١٨٥١ ، تزايد كميات الذهب ، التى تسببت فى رفع الاسعار ، وفى دفع الإنتاج والتجارة .

ولاشك فى أننا نحتاج إلى زيادة إظهار معالم هذه الصورة . فهذا الإزدهار ، الذى لم يؤثر فى تفوق بريطانيا العظمى ، لم يغير البنيان الاقتصادى إلا فى الدول العظمى فى وسط أوربا . ومع ذلك فقد إمتد عصر التصنيع كذلك إلى مناطق من القارة لم تكن التقنية الحديثة قد وصلت إليها حتى ذلك الوقت : فهذه هى الفترة التى بدأ فيها استغلال مناجم خام الحديد السويدية ، ومصادر الثروة المعدنية فى إسبانيا ، وفى سنة ١٨٦٣ ، آبار بترول باكو . والزراعة ، التى كانت وسائلها قد ظلت كما هى خلال القسم الاول من القرن ، أفادت من تقدم الكيمياء والوسائل الآلية : فإستخدام الاسمدة الآزوتية أو البوتاسية سمح بتحسين الارض ،

وبزراعة أراضى مستصلحة، وبتقليل مساحة الأراضى البور ، واستخدمت طريقة تعفير الكروم بالكبريت إبتداء من سنة ١٨٥٠ ؛ والآلات الزراعية ، التى كانت مستخدمة قبل سنة ١٨٤٨ فى الولايات المتحدة وفى بريطانيا العظمى ، بدء فى إستخدامها فى فرنسا وفى ألمانيا فى سنة ١٨٥٢ — ١٨٥٣ . وبفضل هذا التقدم التقنى ، زادت غلة الهكتار .

وسار هذا التقدم للنشاط الصناعى ، والتنظيم المصرفى، وهذه التنمية لوسائل النقل ، مع زيادة التبادل التجارى بين الدول الأوربية وفى هذا التبادل ، إحتفظت بريطانيا العظمى بتفوقها غير المنازع ، ولكن فرنسا كانت هى الدولة التى جاءت بعدها مباشرة ، طوال هذه الفترة .

وكان لتغيرات الحياة الإقتصادية تأثيراً مباشراً على العلاقات الدولية . فأصبحت الصناعات الحديثة تنظر بإستمرار إلى ما وراء النطاق الوطنى . لكى تحصل على المواد الاولية ولكى تجد الأسواق ؛ وأصبحت مؤسسات الإئتمان تبحث عن فرصة تنمية رؤوس أموالها فى الخارج ؛ وأصبحت الزراعة تحصل على الأسمدة البوتاسية التى تستورد من بعيد . وإتسعت قيمة التبادل التجارى بين الدول مع بدء إنشاء المواصلات الحديدية المباشرة بين روسيا وأوربا الوسطى ، وبين إيطاليا وجيرانها، فرنسا والنمسا ولذلك فقد أجبرت الحكومات على أن تزيد إهتمامها بإستمرار بعلاقاتها الإقتصادية الخارجية . والتركيز الإقتصادى والمالى ، الذى أعطى لكبار رجال الأعمال وسائل عمل قوية فى تنظيم الإنتاج والتبادل ، منحهم كذلك نفوذاً متزايداً على السلطات العامة وعلى الصحافة . وكانت هذه المشغوليات الاقتصادية والمالية ، من وجهات نظر ثلاث — سياسة السكك الحديد ، والسياسة الجمركية وسياسة إستثمار رؤوس الأموال — مرتبطة تماماً بالعمل الدبلوماسى ، والذى كان إما دافعاً وإما وسيلة لها .

وأصبح إنشاء السكك الحديدية ، فى البلاد التى ليست لها موارد كافية ، ميدان

تنافس بين المجموعات المالية الإنجليزية والفرنسية والبلجيكية التى كانت تعرض رؤوس أموالها وكان لهذه الدوافع لرجال الأعمال ، فى معظم الحالات ، مدى يزيد على نطاق مجرد عملية مالية ، مادام رسم الشبكة كان يعدل من إتجاهات التيارات التجارية ويمكنه أن يمثل أهمية إستراتيجية معينة وغالباً ماكانت العلاقات وثيقة بين السياسة الخارجية للحكومات وبين مشغوليات هذه المجموعات المالية ؛ ولكن شكل هذه العلاقات لم يكن موحداً ، وكان المدى العملى لها مختلفاً تماماً . ففى بعض الحالات كان رجال الأعمال هم الذين يطلبون ، من أجل نجاح عملياتهم ، التأييد الدبلوماسى لحكوماتهم ؛ وفى حالات أخرى كانت الحكومات هى التى تدفع المجموعات المالية إلى الأمام ، مادامت تعتقد أن فى وسع هذه المجهودات أن تمهد الطريق أمام النفوذ الإقتصادى أو حتى النفوذ السياسى .

وفى أول الأمر بقى نمو التبادل التجارى بين الدول معرقلا بنظام الحماية الجمركية ، إذ أن أحداً على القارة ، وحتى سنة ١٨٦٠ ، لم يقلد المثل الذى كانت بريطانيا العظمى قد أعطته فى سنة ١٨٤٦ . ولكن إتجاه الحماية قلت حدته بعد ذلك نتيجة لمحاولة فرنسا: فمعاهدة التجارة الفرنسية الإنجليزية فى يناير سنة ١٨٦٠ خفضت من الرسوم المفروضة على إستيراد المواد الأولية والفحم ، وحتى على إستيراد المنتجات المصنوعة ، وخاصة أدوات السكك الحديدية والمنسوجات ، إلى فرنسا . وتبع هذه الإتفاقية مجموعة من المعاهدات المماثلة ، عقدتها الحكومة الفرنسية : فى سنة ١٨٦١ مع بلجيكا ومع تركيا؛ وفى سنة ١٨٦٢ مع الزولفراين؛ وفى سنة ١٨٦٣ مع إيطاليا؛ وفى سنة ١٨٦٥ مع السويد ومع الأراضى المنخفضة ؛ وفى سنة ١٨٦٦ مع النمسا . وبفقرة الدولة الأكثر وداً ، إمتد هذا « التحرر فى التبادل » إلى القسم الأكبر من القارة . وإحتفظت روسيا وحدها ، من بين كل الدول العظمى الأوربية ، بنظام حماية جمركية ، قللت من حدته قليلا ، فى سنة ١٨٦٣ ، ببعض تخفيضات لبعض الرسوم . ولذلك فقد كان للمحاولة الفرنسية

فى سنة ١٨٦٠ مدى بعيداً . فما هو هدفها ؟ لا شك فى أن المشغوليات الاقتصادية كانت هى الرئيسية : فكان نابليون الثالث ، تبعاً لنصائح ميشيل شيڤالييه *Michel Chevalier* ، يأمل فى توسيع سوق الصادرات الفرنسية — صادرات الانبذة ، والحراير ، وأدوات باريس — صوب بريطانيا العظمى، والزولڤراين وبلجيكا ، وكذلك سوق صادرات المنسوجات الرفيعة صوب الدول الألمانية ؛ وكان يرغب كذلك فى إجبار رجال الصناعة الفرنسيين فى ميادين التعدين والنسيج، بفرض منافسة المنتجات الأنجليزية لهم ، على تجديد آلاتهم وطرق صناعتهم . ولكن المصالح المادية لم تكن هى وحدها المسئولة : فالدوافع السياسية كانت ثابتة فبإعطاء بريطانيا العظمى الإرضاءات التى كانت ترغب فى الحصول عليها من وجهة النظر التجارية ، كان نابليون الثالث يرغب فى القضاء على العداوة التى أظهرتها الحكومة الإنجليزية لضم سافوا لفرنسا ، وتدعيم الوفاق مع إنجلترا ، والذى كان يرى فى ذلك الوقت أنه ضرورى . وكان للتوقيع على معاهدة التجارة فى سنة ١٨٦٢ ، هو أيضا ، مدى سياسياً : فكان يعرقل مجهودات الحكومة النمسوية ، للدخول فى الزولفراين ، أو لتحطيمه .

وظهرت الحركة الدولية لرؤوس الأموال بملامح جديدة. فإستثمارات رؤوس الأموال الإنجليزية فى الخارج، والتى ظلت ضخمة — ٣٥٠ مليون تقريباً خلال العقد الواقع بين سنة ١٨٦٠ — ١٨٧٠ ، غيرت من إتجاهها : فدون أن تهمل تماماً أوربا القارية (فسوق لندن المالى قد غطى بعض القروض الفرنسية ، وكذلك بعض القروض الروسية والإيطالية لبناء السكك الحديدية) ، فضلت الإتجاه صوب الإمبراطورية البريطانية ، والمناطق الآسيوية من الإمبراطورية العثمانية ، ومصر ، والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية ؛وكانت هذه المجهودات هى مجهودات الخاصة ومجهودات المصارف ، ولم تحاول الحكومة أن توجهها ، إلا حينما كان الأمر يتعلق بتركيا، التى كانت السياسة البريطانية ترغب فى تدعيمها

وهذا الشكل الجديد لهذه الإستثمارات الإنجليزية ترك الميدان خالياً ، فى أوربا ، أمام مجهودات البلجيكيين والفرنسيين : فأصبح المصرف الفرنسى العالى بنوع خاص، والذى لم يكن قد اهتم كثيراً حتى ذلك الوقت إلا بالقروض التى تطرحها الدول الأجنبية ، « المورّد الرئيسى » لعديد من المشروعات الخاصة ، المتعلقة بالسكك الحديدية أو الصناعة ، فى لكسمبورج ، وفى إيطاليا وفى روسيا ، على سبيل المثال ، وشجعت الحكومة هذه الاستثمارات لأنه كان من طبيعتها أن تسهل تصدير منتجات التعدين والآلات، ولا يعنى ذلك بطبيعة الحال أنها كانت تهمل أمر التأييد الذى يمكن لمثل هذه الإستثمارات إعطاءه لسياستها الخارجية .

ولذلك فيبدو أن الصلة بين السياسة والإقتصاد قد أصبحت أكثر إرتباطاً ، فى العلاقات بين الشعوب ، عما كانت عليه فيما مضى : فتوسيع التبادل ، والدور الذى تقوم به مجموعات ذوى المصالح التى تتكون فى نطاق توسع الرأسمالية الكبرى ، كانت تؤدى منطقياً إلى هذه النتيجة . فهل كان هذا عاملا من عوامل السلم ، أو سبباً للمنافسات والإصطدامات بين الدول؟ كان المبشرون بحرية التبادل قد فكروا فى أن إقامة العلاقات الإقتصادية ستدعم الاتجاهات السلمية ، مادامت ستقيم تضامناً بين المنتجين ؛ ولكنهم كانوا قد أهملوا التأثير الذى يمكن للمنافسة ممارسته ، فى إتجاه مخالف ، من أجل غزو الأسواق ؛ وهذه المنافسة ، فى حقيقة الأمر، لا تبدو على أنها كانت قد أصبحت شديدة المرارة بعد ، فى هذه الفترة . ولكن ، من وجهة نظر أخرى ، أعطت هذه المصالح الإقتصادية تأثيراً مباشراً على الإرتباطات السياسية ، إذ أنها كانت تسهل ، بالنسبة لحركة القوميات ، الإتجاهات التى كانت تمثل القوة الكبرى لتغيير الأوضاع الإقليمية .

وارتبطت القوى الإقتصادية وآمال المشاعر القومية ، وتكاملت ، فى الأقاليم الألمانية بنوع خاص ، وكذلك فى إيطاليا : فالتضامن بين المصالح المادية لرجال الصناعة أو للتجار الذين ينتسبون لدول مختلفة، والتناقض الذى يزداد وضوحاً بين هذه المطالب ووجود تقسيم سياسى ، كانا يساعدان الحركة الوحدوية .

ومع ذلك ، فهل كانت هذه القوى العميقة عاملا مقرراً ؟ ألم يكن تأثيرها محسوسا قبل وقت الحركات الثورية فى سنة ١٨٤٨ ؟ كانت قد بقت بلا جدوى ، لأن الأمانى القومية لم تكن قد وجدت ، لا فى ألمانيا ولا فى إيطاليا ، الرجل القادر على تسييرها ؛ ولأن الحكومة الفرنسية لم تكن قد رغبت ، أو لم تكن قد تجرأت على تأييد تغيير الوضع الإقليمى ؛ وأخيراً لأن القيصر كان قد وجد من الضرورى تحطيم الحركات « الهدامة » . ومن وجهة النظر هذه — موقف رجال الدولة — ظهرت تغيرات هامة فيما بين عامى ١٨٥١ و ١٨٧٠ . وكانت العوامل المؤثرة فى العلاقات الدولية فى أوربا ، أن حكومة كل من المملكتين اللتين كانتا قد رشحت نفسها فى سنة ١٨٤٨ لرئاسة الحركة القومية فى إيطاليا وفى المانيا حصلت على دافع من عزيمة شخصية قوية ومستنيرة ؛ وأن القيصر بإرتكابه خطأ « إعادة فتح » المسأله العثمانية ، فقد وسيلة التحكم فى مسائل أوربا الوسطى ؛ وأن السياسة الفرنسية أيدت منذ ذلك الوقت تغيير الوضع القائم . وكل ذلك كان مرتبطاً بآراء وبطبيعة أحد الرجال .

كان كافور قد أصبح ، وله من العمر إثنين وأربعين عاماً ، رئيساً لوزراء مملكة بيدمونت سردينيا ، فى نوفمبر سنة ١٨٥٢ . وكان ينتسب عن طريق أصل أسرته إلى طبقة نبلاء بيدمونت؛ وتأثر ، عن طريق والدته التى كانت من جنيف بمؤثرات إختلفت عن مؤثرات هذا الوسط التقليدى . ولمدة تزيد عن خمسة عشر سنة ، بعد فترة قصيرة فى الجيش حيث خدم كضابط مهندس ، عاش حياة كبار ملاك الأراضى ؛ ولكن رحلاته إلى الخارج ، إلى جنيف ، وإلى باريس ، وإلى لندن ، وسعت أفقه الثقافى من وقت مبكر . وفى أثناء هذه الفترة من حياته كان يهتم بوجه خاص بالمسائل الإقتصادية . فلم يقتصر على الإهتمام بتحسين وسائل الإنتاج الزراعى فى أملاك الأسرة ، بل حاول كذلك أن يقوم بنشاط صناعى بإنشائه معملا للتكرير ، ودخل كذلك فى الأعمال الكبيرة : فكان أحد

الأوائل ، فى إيطاليا ، الذين إهتموا ببناء السكك الحديدية : وعرف الدور الأساسى الذى يؤديه التنظيم المصرفى . وكان أول ما نقله من إقامته فى الخارج هو الملاحظات الخاصة بالحياة الإقتصادية : وتشهد على ذلك ، فى «المكتبة العالمية» *Bibliothèque universelle* فى جنيف ، مقالاته عن مسألة القمح فى إنجلترا وعن سياسة حرية التبادل . ولذلك فإنه قد بدأ فى أول الأمر على أنه تقنى لنشط ورجل أعمال قبل أى شىء آخر . وحاول ألا تكون له مشغوليات أخرى : «أما عن السياسة ، فإنى أغض الطرف» كما كتب إلى أحد أصدقائه السويسريين ومع ذلك فقد دخل ، فى سنة ١٨٤٧ ، فى الحياة السياسية وكان أحد منشىء جريدة *Risorgimento* والتى كان برنامجها «إستقلال» إيطاليا ، وفى نفس الوقت إنشاء نظام سياسى متحرر وبرلمانى فى دولة سردينيا ؛ ولكنه لم يقم فى أثناء أزمة سنة ١٨٤٨ — ١٨٤٩ بتحمل مسئولية مباشرة : فعاش هذه الأحداث بصفته مجرد صحفى ، وإن كانت الحقيقة أن نفوذه قد إزداد بإستمرار ، كصحفى . ولذلك فقد ظهر على أنه رجل جديد بين رجال السياسة ، حينما وصل إلى السلطة .

ولم يكن هدفه القومى مجرد طموح وزير يرغب فى «توسيع بلاد مليكه» . فكان يشعر ، منذ صباه ، بأن الشعب الإيطالى كان ، بسبب التقسيم السياسى ، فى حالة لاتقبل من الضعف ، وأعلن إيمانه بضرورة «بعث» إيطاليا و «إخراجها من الوحل» . وأعلن فى إحدى مقالاته فى الـ *Risorgimento* ، فى مارس سنة ١٨٤٨ ، أن أوربا «ستشهد قيام دولة عظمى جديدة . . . الدولة الإيطالية ، إيطاليا الدستورية والحرة» وأقنعته تجربة سنة ١٨١٨ — ١٨٤٩ بأنه لايمكن الوصول إلى هذه الأهداف بدون مساعدة إحدى الدول العظمى الغربية .

ومع ذلك فقد ظلت هذه المشغولية «الإيطالية» مرتبطة تماما فى فكره بالمشكلات السياسية والإقتصادية لدولة سردينيا . وكان يرغب فى ممارسة نظام

متحرر ، لا لمجرد أنه كان « غربياً » بثقافته ، وبكل ملامح تكوينه الثقافى ، بل أيضاً لأنه كان يعتقد فى أن الدولة تحصل على قوة حقيقية إضافية حينما تستند إلى الرأى العام . وكان يؤمن كذلك بأن المسائل الإقتصادية كانت « قناعا السياسة » : فالتقدم فى تنظيم الإنتاج والتبادل يجب أن يمهد الطرق لتحقيق مخططاته وأهدافه ، وكان عقد معاهدات التجارة مع فرنسا وبريطانيا العظمى ، بعد سنة ١٨٥٠ ، وسيلة فى فكره للحصول على عطف هذه الدول . ولذلك فقد بدا له أن التحرر السياسى والتحرر الإقتصادى هى وسائل لتحقيق المثل الأعلى القومى .

فهل معنى ذلك أن نقول أنه كان له مسبقاً ، فى هذا الشأن ، برنامجاً محدداً ، وأنه كان قد فكر فى خطواته ؟ لايبدو الأمر كذلك . فحتى فى سنة ١٨٥٨ ، كان يأمل، ولكنه كان يخشى ومع ذلك فقد كان مستعداً للإفاده من الظروف المواتية فى الحال ، وعمل من أجل خلق هذه الظروف .

وبالإختصار ، فربما لم يكن كافور مدفوعاً بعاطفة قوية؛ ولكنه كان برلمانيا كبيراً ، ودبلوماسياً عظيماً . وكان يحسب بهدوء ، وكرجل واقعى ؛ ولم يكن مرتبطاً بأى نظام . ولابأية نظرية . وكان يلائم نفسه مع إمكانيات أى وقت ومع الضرورات العملية ، بإصرار وبرقة ، ولكن بحذر كذلك . وكان يتميز بوضوح الرؤية وبملكة التنبوء بالتسلسل الممكن للأحداث ، وكان يظهر فى العمل شجاعة ، وقوة عزيمة ، وسرعة وشجاعة فى إتخاذ القرارات ، ودأب ملحوظ .

ولم يصل بسمارك الى السلطة إلا فى سبتمبر سنة ١٨٦٢ . وكان قد شغل خلال العشر سنوات السابقة مراكز دبلوماسية من الدرجة الأولى ، كمندوب لبروسيا فى الدايت الجرمانى، ثم كسفير فى سان بطرسبرج وفى باريس ؛ ولذلك فإنه قد اتصل بالمشكلات الدولية الكبيرة . وكان هذا الإتصال ضرورياً للغاية،

اذا ما فكرنا فى الدور الذى كان قد قام به من سنة ١٨٤٨ الى سنة ١٨٥٠ فى السياسة البروسية الداخلية ، حيث كان أحد الرجال الأكثر نشاطاً والأكثر تطرفاً فى أقصى اليمين ، والذى كان له أفقاً بروسياً تماماً : ألم يكن من بين أولئك الذين كانوا يخشون من أن تفقد دولة آل هوهنزلرن *Hohenzollern* شكلها وقوتها اذا ما أصبحت جزءاً من دولة ألمانيه كبيرة ، وألم يوافق على رفض فردريك غليوم الرابع للتاج الإمبراطورى ؟ ولكن المسئوليات التى تحملها بعد ذلك فى الحياة الدبلوماسية وسعت من أفقه ففى فرانكفورت عرف المعطيات الأساسية للمشكلة الالمانية ، وأصبح يفكر فى أن الصراع ضد النمسا قد أصبح محتوما . وفى بطرسبرج ، قاس ضعف امبراطورية روسيا ، وتمكن فى باريس من أن يقترب من نابليون الثالث ، ومن تقييمه . ومع ذلك، فالملك حينما استدعاه ، فى سبتمبر سنة ١٨٦٢ ، لرئاسة مجلس الوزراء ، كان لايزال يرى فيه زعيم اليمين المتطرف ، والرجل ذا القبضة الحديدية ، أكثر من الدبلوماسى : فأعطاه السلطة ، ومع شىء من القلق ، لكى يحل أزمة داخلية ، تمثلت فى الصدام بين الحكومة والأغلبية البرلمانية ، بشأن القوانين المتعلقة بإعادة تنظيم الجيش . ولقد أبدى بسمارك ، من أول أعماله ، قوة مخططاته واتساعها . فلم يكن إسكات البرلمان ، والعمل على إصلاح الجيش إلا مقدمة للعمل الخارجى ، بالنسبة اليه . وطرح فى احدى مقابلاته مع سفير النمسا ، وبألفاظ محددة ، مسألة مستقبل ألمانيا : فعلى دولة آل هابسبورج *Habsbourg* أن ترضى طوعاً أو كرهاً ، بالتخلى عن الدور الذى كانت تمارسه فى الشئون الالمانية ، و « تحول مركز ثقلها الى بست » .

ومنذ هذه اللحظة ، تأكد شكل بسمارك (وكان له سبعة وأربعين عاما فى سنة ١٨٦٢) مع الملامح التى ستصبح « كلاسيكية » بعد قليل الرغبة فى السيطرة، وحدة وجهات النظر ، وخصوبة الفكر السياسى ، والعزيمة الصلبة . ومع ذلك ، كان يدأب على تأييد السمعة التى كان قد حصل عليها منذ كان يجلس فى الدايت

الجرمانى : فكان يحب ترك من يحدثه يصدع بجفاف نغمته ، ووحشية عباراته، وإظهار الإحتقار بالنسبة لأسس القانون ؛ وكان يهمل الأسلوب الرقيق للدبلوماسية التقليدية ؛ ويستخدم التهكم ، وفى بعض الحالات السخرية ، ويضيف إليها ألواناً من الإحتقار . وكانت هذه هى الوسائل التى يتغلب بها على من يتحدث إليه . ولكن هذا القناع الصلب كان يخفى طبيعة عصبية ، وعاطفية ، وغير راضية ، وحذرة ، وحقودة ، حتى بالنسبة لخصومه الألمان أو منافسيه الممكنين : وكان فى وسع قوة العزيمة وحدها أن تسيطر على هذه المشاعر الصاخبة . ولم يلبث معاصروه أن إعترفوا سريعاً بسيطرته . ومع ذلك فلم يكن فكره ذا ثقافة واسعة : فلم يكن له ذوق فنى ولا إحساس موسيقى ؛ ولم يكن يهتم كثيراً بالشئون العلمية ، ولا حتى بالدراسات التاريخية مع قربها الشديد من مشغولياته السياسية اليومية ؛ ولكنه كان يتمتع بهبات رجل الدولة : الوضوح القوى ، غير المختلط بأى تقليد ، أو بأية نظرية ، ولا بأية عاطفة مسبقة ؛ والإستعداد لرؤية المصالح المؤثرة وتقدير القوى الموجودة ؛ والحكمة فى إستخدام أكثر من سلاح ؛ والدقة فى الملاحظة النفسية ، التى سمحت له بأن يقدر حالة تفكير الخصم ويرى نقط ضعفه ؛ والفراسة والنفاذ فى تقديراته البعيدة المدى ، أى إلى مدى ثلاث سنوات (إذ أنه قال أن العمليات الحسابية تكون غير مضمونة أبداً لفترة أطول من ذلك) ؛ والشجاعة الفائقة التى تدفعه إلى التدخل بكل إمكانياته ، حينما يبدو له أن الفرصة قد أصبحت سانحة

وقوة العزيمة هذه ، ووضوح الرؤية هذه ، سواء عند كافور أو عند بسمارك ، هل كانت تنتصر مع ذلك ، إذا لم يكن المظهر الجديد للسياسة الخارجية الفرنسية قد خدم مخططاتها ؟ وإذا كانت فرنسا قد أصبحت من جديد قوة لتغيير التوازن ، فإن هذا كان حدثاً هاماً يسيطر على العلاقات الدولية .

ولم تكن المصالح الإقتصادية أو تيارات المشاعر القومية هي التي تتمكن من إعطاء التفسير لمثل هذا التغير .

تأثير المصالح الاقتصادية ؟ لاشك فى أن إزدهار الصناعة الفرنسية كان يدفعها إلى البحث عن أسواق خارجية . ولكن إلى أى مدى كان فى وسع تغيير الوضع الإقليمى أن يخدم هذه الأهداف ؟ كان فى وسع فرنسا ، لكى تفتح أمام صادراتها السوق الألمانى ، أن تعقد معاهدة تجارة مع الزولفراين : فإنشاء الوحدة الألمانية لايغير من الأمر شيئاً ، بل أن من طبيعتها حتى أن تجعل عقد الإتفاق أمراً أكثر صعوبة ، إذ أن المفاوض سيصبح أكثر تشدداً مادام قد أصبح أكثر قوة . أما بالنسبة للسوق الإيطالى ، فإنه كان بطبيعة الحال يمثل مصلحة للمصدرين الفرنسيين ؛ وكان فى وسع التأييد الذى يعطى للحركة القومية أن يجد نظيراً له فى معاهدة تجارة تعطى ميزات ؛ وربما كان هذا الأمل موجوداً عند بعض أوساط رجال الأعمال — رغم أن الحالة الراهنة للأبحاث التاريخية لاتسمح لنا بتأكيده . وكان من المؤكد من ناحية أخرى أن رجال الأعمال ، الذين كانوا يديرون مشروعات السكك الحديدية ، كانوا يعقدون أهمية كبرى على منح إمتيازات السكك الحديدية : فكان فى وسع ذلك أن يكون سبباً من طبيعته تشجيع سياسة فرنسية فى إيطاليا . ومع ذلك أليس علينا أن نقرر أن أوساط رجال الأعمال هذه إحتفظت بموقف فى منتهى الحذر ، وحتى عدائى فى كثير من الأحيان ، بالنسبة للمشروعات الواسعة للنظام الإمبراطورى ؟ وإذا كانت دوافع مورنى *Morny* قد أيدتها إمكانيات بيرير *Pereire* فى حالة المكسيك فقد كان آل روتشيلد *Les Rothschild* معادين لحرب الاستقلال الايطالية ، وفى سنة ١٨٦٣ أعلن ممثلو المصالح الاقتصادية الكبيرة أنهم كانوا بالإجماع ضد المغامرة البولندية : فقال عندئذ دزرائيلى أن السلم قد « أنقذه الرأسماليون » .

تأثير التيارات العاطفية ؟ لايمكننا أن نشك فى أن قطاعاً كبيراً من الرأى العام كان قد إحتفظ بالرغبة فى رؤية فرنسا تعود إلى سياسة خارجية إيجابية ، وكان قد أسف « لسلبية » لوى فيليب . وإذا كان هذا الاتجاه قد ظهر بنوع خاص بين الأوساط السياسية اليسار ، فلم يكن جمهور الفرنسيين بالتأكيدلا يبالى بالمجهودات التى كان فى وسعها أن تنعش العزة القومية . ولكن ، هل كان الرأى العام يقدم مطالب مباشرة من أجل إعادة النظر فى المعاهدات ؟ الحقيقة هى أننا لانلمح آثاراً لمثل هذا التأثير .

والسبب المؤكد الوحيد لهذا الاتجاه الجديد للسياسة الخارجية الفرنسية نجده يتمثل فى نظرة نابليون الثالث الشخصية .

كانت للإمبراطور مواهب ثقافية — ، إتساع وجهات النظر ، والميل إلى الآراء ، وخصوبة الخيال ، رغم أن هذا الخيال لم يكن « خلاقا » واقتصر فى غالب الأحيان على العمل فى نطاق إقتراحات مستعارة وفى الحياة السياسية الداخلية ، كانت مشغولياته جديدة : فكان يفهم أهمية التيارات العاطفية ؛ ويهتم بالمسائل التى تطرحها التنمية الإقتصادية ويرغب لا فى مجرد وضع خطة « للإستعمار الزراعى » ، ولكن أيضا فى ضمان « عمالة كاملة » ، عن طريق إستثمار رؤوس الأموال فى الصناعة ؛ وأخيراً ، فقد كان له إهتمام خاص بالمشكلات الاجتماعية . وفى السياسة الخارجية ، لم يكن ينظر إلى الأحداث من وجهة نظر قومية ضيقة : بل كان أفقه أوربيا ، وحتى عالمياً ؛ وإعتقد علاوة على ذلك فى أن على رجل الدولة أن يتخطى الإطارات التى تعود عليها فى عمله ، ويكون له مثلا أعلى .

وأيدت هذه المواهب الفكرية سهولة التعبير وسحره : ففى الحديث ، كان له إغراء وحتى « قوة سحر حقيقية » ، كما قالت عنه الملكة فيكتوريا . ومع ذلك فقد كانت هذه المواهب ناقصة : وكان ماينقص هذا الذكاء هو فهم الحقائق

والإستعداد للإستقناد إلى دراسة المشكلات وقياس وسائل التنفيذ بدقة وكانت آراءه واسعة ، وفى بعض الأحيان جريئة ؛ ولكنها كانت معقدة ، وغالباً ما كانت حساسة وظلت غير واضحة : فلم يكن الإمبراطور يشعر بضرورة تحديد فكره ، وإعطائه شكلا واضحاً . وحينما يتعلق الامر بالتنفيذ ، فإنه يكون فى أول الامر ممتلئاً بالثقة ، لأنه يعتقد فى « رسالته » ، ولأنه كان يعتبر بسهولة الفروض التى كان قد صاغها على أنها حقائق ثابتة ؛ ومع ذلك فسرعان ما يسترخى أو يتردد ، وكان يميل إلى ترك الأمور تنضج ، وإلى إطالة فترة تأملاته ، وإنتظار أن توحى له الظروف بأحد الحلول . وكان الخيال عنده يغطى على الشخصية ، ويغطى على العزيمة .

ورغم أنه كان يحب زيادة معلوماته ، ويستفسر ، فلم يكن هو الرجل الذى يتبع ، بطريقة مستديمة ، خط سلوك يقترحه عليه أولئك الذين يخدمونه أو يحيطون به . وكانت طريقته فى الحكم تشتمل حتى على وضع معاونيه الواحد ضد الآخر . وفى السياسة الخارجية بنوع خاص ، كان يرغب فى أن يمارس بمفرده إدارتها ، إذ أن المسئولية ، كما قال ، كانت تقع على كاهله . ولم يكن وزراء شئون خارجيته ، فى أغلب الأحيان ، إلا منفذين ، ولا يحيطهم علماً بكل مخططاته . ودون أن يبلغهم ، « حتى من ناحية الشكل » ، كان يأمر بكتابة مقالات صحفية ، أو يدخل بعض الفقرات فى جريدة *Le Moniteur* . ورغماً عنهم ، كان يدير المفاوضات عن طريق ممثلين سريين . وكتب والوسكى *Walewski* إلى الإمبراطور ، فى ٢٢ أغسطس سنة ١٨٥٩ : « إن السفراء ، حين وجدوا الباب الجانبى مفتوحاً ، يمرون من فوق رأسى ، ويعتقدون أن من واجبهم ، فى الظروف الدقيقة ، أن يتصلوا بالإمبراطور مباشرة ؛ ووكلاؤنا الدبلوماسيون أنفسهم يترددون ؛ وهم غير متأكدين من أنهم على صواب إذا ما إتبعوا تعليماتى » .

ولذلك فإنها سياسة شخصية ، بكل معنى الكلمة ، تلك التى كان يرغب فى السير عليها ، والتى نفذها .

ومحاولة تحديد إتجاهاته فى مسألة العلاقات الدولية ، هى عمليه عشوائية ، لأن الإمبراطور هو «سر» ؛ ولا يقدم ما يدور فى فكره ، وحتى فى محادثاته الخاصة ، ولا يناقش أمام شهود ، ولا يقيد أبداً بالكتابة إنطباعاته أو نياته ، مادام قد أصبح سيد فرنسا ولذلك فإن سياسته الخارجية موضوع تقديرات مختلفة كل الإختلاف ، من جانب المعاصرين ، وكذلك من جانب المؤرخين . ومن اللازم ، من أجل تفسير هذه السياسة الخارجية ، عمل حساب بلاشك ، لوجهات النظر التى عبر عنها قبل وصوله للسلطة ، فى الكتابات والمقالات ، وملاحظة أفعاله بنوع خاص .

فكان قد أعطى فى « الأفكار النابليونية » *Idées Napoléoniennes* فى سنة ١٨٣٩ ، أى عشرة سنوات تقريباً قبل أخذه مسئولية إدارة الشئون العامة ، الخطوط العريضة لأمانيه . وتحت شعار إثارته ما إدعى أنه كان سياسة عمه ، أصر على « الرسالة الأوربية » لفرنسا ، وعلى ضرورة إقامة « منظمة عامة » لأوربا ولكى يصل إلى تكوين هذه « الرابطة الأوربية » ، كان من اللازم إرضاء أمانى القوميات والقضاء بذلك على الأسباب العميقة للإضطرابات التى كانت تهيج القارة . وكان من اللازم أن تقوم فرنسا ، فى هذا التغير للعلاقات الدولية ، بتحمل الإشراف المعنوى . ولكن ما هى القيمة التى يمكننا أن ننسبها لآراء هذا المطالب بالعرش ؟ ولا شك فى أنها لم تكن إلا مجرد وسيله دعاية فى مثل هذا الوقت وفى مثل هذه الظروف التى ظهرت فيها . ففكرة « منظمة » لازمة لأوربا كانت إحدى الموضوعات المحببة إلى أوساط السان سيمونيين ، وأنصار ماتزينى ، وأنصار السلام من الأنجلوسكسونيين فيما بين ١٨٣٠ و ١٨٤٠ . يمكن أن يكون لوى نابليون قد أغراه أن يظهر أنه كان يسير فى نفس إتجاه « المصلحين »

وأنه كان مشتركاً معهم فى مثلهم الأعلى ؛ وفى نفس الوقت يمكن أن يكون قد رغب فى طمأنة أوربا ، بجعلها تفهم أن إمكانية إقامة السلطة الإمبراطورية فى فرنسا ستقنع تحت شعار السلام .

فإلى أى مدى ظل الامبراطور مرتبطاً بهذا البرنامج ؟ لقد إحتفظ منه بمظهرين : ضرورة إعادة النظر فى الوضع الإقليمى لسنة ١٨١٥ وتعديل الخريطة السياسية لأوربا بعمق ؛ والرغبة فى بناء هذه التعديلات على مبدأ القوميات ، دون أن يرتبط مع ذلك كل الإرتباط بتطبيق هذا المبدأ ، الذى أهمله فى حالات كثيرة .

ولكن إلى جانب هذه الإتجاهات ، التى تدعى إرتباطها بأحد المثل العليا ، كان للطموح الشخصى والرغبة فى تدعيم الأسرة نصيبهما كذلك . وكما ذكر ألبير سوريل *Albert Sorel* «كان نابليون الثالث مضطراً ، بسبب أصله ، إلى أن يبهر فرنسا» . وكانت الرغبة فى رد فعل ضد السياسة الخارجية المنطفئة و «الضعيفة» للوى فيليب ، والتصميم على إظهار ما يمثله نابليون بالنسبة لعظمة البلاد ، هما الملامح الدائمة لتفكيره . فإعطاء فرنسا دور «الإشراف المعنوى» فى أوربا ، ألم يكن فى ذلك ماينعش الكرامة القومية ؟ ولكن كان من اللازم أن يضيف إلى ذلك نجاحاً أكثر إقناعاً . فنى التعديلات الإقليمية التى كان يفكر فيها ، كان الإمبراطور يأمل اذن فى أن تجد فرنسا ربحاً مباشراً ، فى شكل «تعويضات» . وهذا ارضاء بدا له على أنه من الضرورى اعطاءه للرأى العام ولمصلحة الدولة .

فبأى وسائل فكر فى الوصول إلى هذا الهدف الثنائى ، الأوربى والفرنسى؟ إن الطريقة التى أشار بها هى طريقة المؤتمرات الدولية : فكان يعود إلى هذه الفكرة فى كل خطوة هامة من خطوات سياسته الخارجية . وبهذه الطريقة أعلن فى مجلس الشيوخ ، فى ٢١ نوفمبر سنة ١٨٦٣ : «إننى آمل من كل قلبى أن يأتى اليوم التى

يمكن للمسائل الكبرى ، التي تفرق بين الحكومات والشعوب ، أن تسوى فيه بالسلم ، عن طريق محكمة أوربية » . وفى إحدى خطبه فى سنة ١٨٦٧ ذهب حتى إلى حد التلميح إلى الرغبة فى إنشاء « ولايات متحدة فى أوربا » . ومع ذلك ، فإن مخططاته السلمية كانت تكذب باستمرار : لحارب فى القرم ، وفى إيطاليا وفى المكسيك ، دون أن يجبر على ذلك فهل من اللازم أن نعتقد فى أنه ، حينما أعلن ، فى سنة ١٨٥٢ ، فى خطابه فى بوردو : « إن الإمبراطورية هى السلم » أنه كان يحاول بمجرد إعطاء بديل ، وأنه تحت تأثير رغبته فى جعل فرنسا تنسى ، بنجاح خارجى ، حريتها المفقودة ، قد فكر فى وسائل القوة ؟ لاشك فى أن هذا التفسير عام للغاية . ويمكننا أن نعتقد فى صدق تأكيداته ، إذ أنه كان لا يحب الحرب (فكان منظر ميدان القتال يخيفه تماماً) وربما كان يشعر بعدم إمتلاكه قوة الشخصية ، والفكر المحدد اللازم لقائد جيش . ولكن والسلم الذى كان يأمل فيه لم يكن سلماً مع الأوضاع القائمة . ولكى يحصل على النتائج التى رأى أنها ضرورية بالنسبة « لشرف » فرنسا و « عزتها » ، وكذلك بالنسبة لمصالح الأسرة ، فإنه قد وصل إلى الحرب ، لأنه وجد أن الوسائل « السلمية » لا يمكنها أن تسمح له بالوصول إلى أهدافه .

كيف لم يفهم أن إنهاء الوضع القائم يمكن أن تكون له نتائج خطيرة بالنسبة لحالة فرنسا فى أوربا ، وأن « العظمى شيء نسبى » ، حسب قول تيير *Thiers* ؟ لم يكن فى وسعه أن يجهل مدى الوحدة الإيطالية والوحدة الألمانية . ولكنه إعتقد أن فى وسعه الإحتفاظ بالسيطرة على الحوادث : فيعطى للحركات القومية إرضاءات جزئية ، ويوقفها فى الوقت اللازم — قبل أن تصبح خطرة — ؛ وكان هذا هو الخيال الذى إحتفظ به

وهكذا ، كانت التناقضات صارخة بين آماله وأفعاله . وبالنسبة لنقطتين فقط ، ظل مخلصاً ، وعلى الأقل خلال الجزء الأكبر من حكمه ، لخط سلوك ثابت : الإحتفاظ ببريطانيا العظمى ، التى عرفت كيف تهزم عمه ؛ وتحطيم جبهة

« الدول المحافظة » . أما فيما عدا ذلك ، فكما يقول أحد الدبلوماسيين الأجانب الذين عرفوه جيداً ، « فقد كان كل شيء ، فى أفعاله وحتى فى قرارة نفسه ، متناقضاً » . تناقض بين وجهات نظره « الأوربية » وبين رغبته فى إرضاء الكرامة القومية . وتناقض بين الوسائل التى يفكر فيها وبين تلك التى يستخدمها . وتناقض بين جرأة الفكر وبين الخجل المتكرر فى العمل .

وكان المتحدثون معه من الأجانب يقيسون ضعفه بسرعة . فكتب ريتشارد دى مترنيخ *Richard de Metternich* سفير النمسا فى باريس ، فى سنة ١٨٦٠ : « إن له فترات من الصفاء الذهنى جديرة بأحد العباقرة وقصور نظر مخل لا يمكن لحجة بديهية أن تصل إليه » . وكان يرغب فى « إدارة كل شيء » ، ولكنه ، كما قال أحد الدبلوماسيين الانجليز ، كان غير قادر على ذلك « إما بسبب كسله الفكرى وإما بسبب جهله » وقال عنه بسمارك : « إن له تسلسلا من الأفكار الثابتة ، ولا يدرى أبداً إلى أين تقوده . فكأنه قد فكر فيها طويلا ويسير بها إلى ما يرغب . ولكنه ، عند تنفيذها ، يكشف عن كل مواطن ضعف ما أعده ، وكأنه قد استيقظ فجأة ، ليجد نفسه على قاطرة لا يعرف كيف يديرها . . . . إنه لا يثير القلق ، ولكنه غير ثابت فقط » .

فكيف يقدر الإمبراطور على السيطرة على كافور أو على بسمارك ؟

٢ — فى آسيا وفى امريكا :

كانت المشغوليات المسيطرة ، فى العلاقات بين أوربا والقارات الأخرى ، مرتبطة بالمصالح الإقتصادية : فكانت دول أوربا الغربية « حيث كانت تنمو الصناعة الضخمة ، فى حاجة إلى أن تجد أسواقاً لمنتجاتها المصنوعة وللمواد الأولية . وسهل هذا التوسع التجارى تقدم وسائل المواصلات البحرية . فأصبحت السفن البخارية الآن تعمل على كل خطوط الملاحة الكبرى التى تصل الموانى الأوربية بأمريكا وبالشرق الأقصى ؛ وتضمن رحلات أكثر سرعة

وحركة أكثر إنتظاماً . وتقدم فن العمل فى الترسانات البحرية : فزاد متوسط حمولة السفن ، ومدة عملها ، نتيجة لإستخدام الحديد بدلا من الخشب فى بناء هياكل السفن ؛ وكان خفض أسعار النقل هو نتيجة لهذا التقدم التقنى . وسمح إنشاء شركات الملاحة الكبيرة ، التى تعتمد على رؤوس أموال ضخمة ، بزيادة سرعة تطبيق هذه الطرق التقنية الجديدة ، وبعمل تنظيم أكثر فاعلية للحركة . وفى نفس الوقت ، سهل إنشاء خطوط الأسلاك التلغرافية تحت البحر الصفقات التجارية أو المالية ، وجعل الأوربيين يحصلون بسرعة على معلومات عن حالة الأسواق الواقعة خارج أوربا ؛ ومنح كذلك حكومات الدول العظمى وسيلة الإشراف على عمل وكلائهم فى البلاد البعيدة ، أو توجيهها بطريقة أكثر فاعلية . وهذه الظروف الجديدة . ساعدت التوسع الإستعمارى لأوربا ، هذا التوسع الذى كان فى وسعه ، سواء فى تفكير فيكتور هيجو *Victor Hugo* أو لا مارتين *Lamartine* أو فى تفكير السان سيمونيين ، أن يعطى للدول العظمى « بديلا » عن منافساتهم على القارة.

ومع ذلك فلم يكن التوسع الإستعمارى هو الذى يحتل مركز الإهتمام ، فى هذه الفترة ، إذا أن العمليات الفرنسية فى الهند الصينية ، وفى السنغال ، وفى مدغشقر ، وكذلك المحاولات البريطانية فى بورما ، لم تكن قد إتسعت بعد . وإن ما يهمنا هو الهزات العنيفة التى حدثت فى الشرق الأقصى وفى الولايات المتحدة .

ورغم أنه من الممكن أن نلاحظ ، كما هو الحال تقريباً فى كل التغيرات العميقة التى تحرك المجتمعات الإنسانية ، عند أسباب هذه الهزات ، تأثير العوامل الإقتصادية أو الإجتماعية وتيارات المشاعر ، فسيكون من الخطأ الواضح أن نحاول إقامة علاقة توازى بين الواحدة والأخرى . فالبنيان الإجتماعى ، والعقليات ، والمشغوليات الجماعية مختلفة كل الإختلاف .

ففي الشرق الأقصى وقعت أزمتان متتاليتان ؛ هزت الأولى الإمبراطورية الصينية ، وهزت الثانية اليابان .

وبدأت الحرب الأهلية الصينية — « ثورة » تايبنج *Taïpings* — في سنة ١٨٥١ وإستمرت ما يقرب من خمسة عشر عاماً . وأصول هذه الثورة ، رغم أنها كانت موضوع أبحاث تاريخية عديدة ، لم تتضح بعد تماماً . ومع ذلك فمن الممكن ملاحظة إلتقاء حركتين ، الأولى سياسية ، والثانية دينية ؛ كانت كل منهما موجودة في الصين الجنوبية . وكان يحرك الحركة السياسية عدد من الجمعيات السرية (وأهمها جمعية ترياد *Triade*) والتي كان أعضاؤها يرغبون في تخليص الصين من الحكم المانشو وفي تسليم الحكم لأسرة صينية : ولا شك في أن هذا الإظهار للشعور القومي قد شجعته نتائج حرب الأفيون ، التي كانت قد وجهت ضربة قوية للهيبة الإمبراطورية . وكانت الحركة الدينية من عمل طائفة عباد الرب ، والتي كان رئيسها هونج سيو تيوان *Hong Sieou t'iuan* نصف عالم وكان على علاقة ببعثات التبشير الأوربية : فكانت الطائفة ترغب في إعادة بعث الصين ، وذلك بالتبشير بعقيدة جديدة كانت قد خلطت فيها بين التعاليم المأخوذة عن كونفوشيوس وبين بعض سمات مسيحية ، وحاولت فيها أن تجمع بين الإنجيل وبين الكتابات الصينية « الكلاسيكية » . فكيف تمكنوا من الوصول إلى تعاون بين هاتين الحركتين ذات الأصول المختلفة ؟ لقد كان ذلك نتيجة إتصالات طويلة ، يبدوا أنها قد بدأت ، منذ سنة ١٨٤٧ ، بين رؤساء جمعية ترياد وبين مؤسس طائفة عباد الرب . وتفاصيل هذه الإتصالات لم تتضح بعد : فلا شك في أن جمعية ترياد حاولت إستخدام الحركة الدينية لتحقيق أهدافها هي ؛ ولكن ربما كان لدى هونج من أول الأمر خطة إسقاط أسرة المانشو . وعلى أي حال ، فالخطة السياسية هي التي إحتلت المكان الأول في هذا الإتفاق الذي توصلوا إليه : فأصبح على هونج أن يكون ، بمساعدة جمعية ترياد ، حكومة ثورية .

ويبدو أن الأحوال الإقتصادية والإجتماعية لم يكن لها ، فى أصول هذه الأزمة ، إلا دوراً محدوداً ؛ وإن كان من الصعب تجاهله . فمنذ أن أجبرت الصين على توسيع إتصالاتها بالغربيين، أصبح للتوغل التجارى نتائج تؤثر على الإستقرار الإجتماعى . فإستيراد السلع الأجنبية — وخاصة منتجات النسيج التى كان فى وسعها ، نظراً لصنعها بالآلات ، أن تنزل إلى الأسواق بأسعار أرخص من أسعار الأقمشة من الصناعة الوطنية — ، قد أدى إلى خراب بعض الحرفيين فى الصين . وتسبب كذلك فى إضطراب فيما يتعلق بالعملة : فبين نوعى العملة التى كانت مستخدمة — قطع الذهب وقطع الفضة — تغيرت العلاقة ، إذ أن التجار الأجانب لم يقبلوا فى المدفوعات إلا العملة الذهب ، الأمر الذى أدى بالتالى إلى إرتفاع أسعار هذه العملة ، فى الوقت الذى تدهورت فيه قيمة العملة الفضية . وكان هذا يعنى ، بالنسبة للفلاح الصينى الذى لم يكن يعرف بالفعل إلا العملة الفضية ، إنخفاضاً واضحاً فى قوة الشراء . ومن الممكن أن تسهل هذه الأسباب لعدم الرضاء عملية إنتشار دعاية ثورية . ومع ذلك فهذا التفسير يترك مكاناً كبيراً للفروض .

ونقطة بداية الثورة على إتصال مباشر بالظروف الطارئة : محصول سىء فى إقليم كوانج سى يتسبب فى مجاعة . ولكى يدافعوا عن أنفسهم أمام العصابات التى قامت بالسلب والنهب، شكل الفلاحون ميليشيا . وسرعان ما أفاد المتآمرون — رجال جمعية ترياد وطائفة عباد الرب — من ذلك ، لكى يزيدوا من دعايتهم بين هؤلاء الجنود الإقليميين ، والذين أصبحوا يمثلون المراكز الأولى للثورة . وحصلت الثورة ، فى أغسطس سنة ١٨٥١ ، على أول نجاح لها : الإستيلاء على يوانج تشيو ، فى إقليم هونان ومع ذلك فلم يتم هونج تنظيم جيشه ويقوم بالهجوم فى وادى يانج تسى إلا فى سنة ١٨٥٣ . واستولى فى بضعة أسابيع على هانكيو ، و أوتشانج . و نانكين ، ووجه هجمات صوب الشمال ، ولكن

دون أن يتمكن ، نتيجة لنقص الفرسان، من تهديد بكين . وأقام عاصمته في نانكين، بعد أن إتخذ لنفسه لقب الإمبراطور . ومع ذلك فإن أسرة المانشو لم تسقط ، إذ أنها حصلت على تأييد الموظفين الصينيين الذين لم يقبلوا برنامج هونج الديني ولا إحتقاره لنفس جوهر الحضارة الصينية . ونجح الهجوم المضاد للقوات الإمبراطورية في إعادة الإستيلاء على هانكيو و أوتشانج ، ولكنه فشل أمام نانكين . وشجع نجاح التايبنج ثورات أخرى ، في شانتونج ، وفي يوننان — حيث كان الثوار يجمعون من بين الأهالي المسلمين ، والذين كان لهم إتجاه إنفصالي — ، وكذلك في الأحياء الصينية في شنغهاي .

وفي سنة ١٨٥٥ ، ورغم أن حكومة نانكين كان قد أضعفها خروج رؤساء جمعية الترياد عليها ، ظل الجيش الإمبراطوري عاجزاً عن إسقاطها ، وعاشت مدة تقرب من عشر سنوات بعد ذلك ، وهكذا خرجت ثلثا الأراضي من سلطة أسرة المانشو . وفي هذه الاقاليم — وخصوصاً أقاليم يانج تسي — حافظت الحكومة الثورية على النظام ، ولكن عن طريق تنظيم عسكري تماماً ، كان يحكم بالإعدام . وعلى حدود المنطقة « الإمبراطورية » والمنطقة « الثورية » خرب الصراع بين الجيشين أكثر أقاليم البلاد ثروة . وأصبحت الصين مهددة بالتفكك .

وتمثل الأزمة اليابانية خصائص مختلفة كل الإختلاف فإمبراطورية اليابان التي كانت حكومتها قد أقفلتها تقريباً بشكل تام منذ سنة ١٦٣٧ في وجه الإتصال بالخارج ، إحتفظت — نتيجة لهذا « الإنغلاق » — ببنيان إقطاعي . وكان النبلاء العسكريون — وهم ٢٨٧ دايميو وأتباعهم حوالي ٥٠٠,٠٠٠ ساموري — يكونون طبقة إجتماعية لها إمتيازاتها . وأمام الدايميو ، الذين كانوا يمارسون حقوق سيادة في أقاليمهم ، كان الإمبراطور قد فقد ، منذ القرن الثاني عشر ، كل سلطته السياسية وأصبح دوره يقتصر على مجرد دور رئيس ديني . ولكن هذا النظام الإقطاعي كان قد بدأ في التفكك ، منذ القرن السادس عشر . وهذا التفكك ، أي مرحلة بلغ عند منتصف القرن التاسع عشر ؟

كانت سلطة الدايميو الأكثر قوة هي التي حلت محل السلطة الإمبراطورية . وتمكنت أسرة توجوكاوا *Togukuwa* ، نتيجة لإتساع إقطاعها – ثلاثة أرباع جزيرة هوندو ، حيث إحتفظت بـ ٥٠٠٠٠ ساموري – ، من أن تفرض رغباتها . وبعد أن حصل رئيس الأسره من الإمبراطور على لقب « شاجون » ، أي القائد العام ، أخضع الدايميو الآخرين وأنزلهم إلى مستوى التابعين. ولا شك في أن الدايميو قد إحتفظ في إقطاعه بحق جمع الضرائب، وصك العملة والإحتفاظ بجيش صغير من الساموري . ولكنه إضطر إلى أن يقضي عاماً من كل عامين في بلاط الشاجون ، وإلى أن يترك أفراد أسرته رهينة هناك عندما يسافر . وأصبح عليه في واقع الأمر أن يستوحي الإجراءات الإدارية التي يتخذها في إقطاعه من تشريعات الشاجون ولذلك فقد تطور التنظيم السياسي الإمبراطورية صوب مركزية السلطة .

وكان التنظيم الإجتماعي ، قد تزعزع كذلك ، منذ أوائل القرن الثامن عشر. ففي الأوساط الزراعية ، كان النظام التقليدي قد أعاد توزيع الأرض بين الفلاحين ، الذين كان الدايميو قد منحهم قطعة من الأرض بصفة حيازة دائمة . ولكن ، رغم مجهودات حكومة الشاجون ، التي منعت الفلاحين من التنازل عن حيازاتهم ، لكي تضمن إستقرار الحياة الإجتماعية ، نجح المستغلون الزراعيون، الأكثر ذكاء أو الأكثر حظاً ، في الإلتفاف حول القانون وفي زيادة مساحة أراضيهم على حساب الآخرين . ولذلك فقد وجدت ، في أوائل القرن التاسع عشر ، طبقة من أعيان الفلاحين ، وشبه مالكة ، ولها تفوق في حياة أبناء القرى. وفي أوساط المدن حدث تغير آخر ، كان مداه أكثر أهمية فكان الحرفيون ، المتجمعون في نقابات ، قد حصلوا من حكومة الشاجون على وضعية لها ميزاتها وتسمح لهم بعمل تنظيم لمهنتهم وبالمحافظة على الأسعار . وحصل رؤساء هذه الطوائف أو النقابات على سلطة فعلية في الحياة الإقتصادية للبلاد . وإستخدم

التجار نفس الوسائل فق ييدو، عاصمة الشاجون ، وفى كيوتو، المقر الإمبراطورى وفى أوساكا ، المركز الكبير للملاحة التجاريه، والمركز الوحيد الذى سمح القانون بوجودة ، وفى نجازاكى ، الميناء الذى كان ، بإستثناء نظام « الإنغلاق » ، قد وصل إليه بعض التجار الهولنديين — فى كل هذه المراكز تكونت مجموعات من التجار الذين كدسوا رؤوس الأموال ؛ وأنشأ أكثرهم ثروة بيوتاً مصرفية لكى تقوم بتبديل العملة ، ولكى تقدم القروض للدايميو والساموورى . وهذه النشأة « لبورجوازية زراعية » وهذا النمو لرأسمالية تجارية تمكنت تقريباً من « نخر » المجتمع الإقطاعى . وبالإحتفاظ بسياسة « إنغلاق » البلاد أمام النفوذ الأجنبى ، كانت حكومة الشاجون ترغب فى الإحتفاظ بالإستقرار الإجتماعى : ولكنها لم تنجح إلا فى تأجيل التطور وتأخيره ، دون أن تتمكن من منعه .

وأخيراً ، فى الحياة الثقافية ، ساعدت تيارات جديدة للفكر على تهديد الأشكال السياسية والإجتماعية . وكان أحد هذه التيارات يرجع فى أصوله إلى التقاليد اليابانية القديمة ، الفلسفية والدينية ، والتى كان نظام الشاجون متهماً بإهمالها : فكان يؤكد حق الإمبراطور فى إستعادة إختصاصات السيادة السياسية. وكان التيار الثانى يستوحى من الحضارة الأوربية : فمن طريق النافذة الضيقة المفتوحة ، فى نجازاكى ، على العالم الخارجى ، بدأت المؤثرات « الغربية » فى التسرب ، ثم التوغل ، منذ أن قام بعض المثقفين اليابانيين بتعلم اللغة الهولندية ، وتمكنوا من قراءة الكتب التى يحضرها التجار ، — مؤلفات تقنية فى أول الأمر ولكن كذلك بعض المؤلفات التاريخية . وأصبح مكتب المترجمين الذى كانت الحكومة قد سمحت بإنشائه مركز حركة فكرية نمت منذ سنة ١٨٢٠ . ولم يتردد هؤلاء المجددون فى أن يقولوا بأن على اليابان أن تتخلى عن سياسة « الإنغلاق » وتقيم صلات مع « الغربيين » ، وأن تبدأ ، دون التخلى عن تقاليد الحضارة اليابانية ، فى التعلم منهم فى ميادين الإنتاج الإقتصادى ؛ وذهب بعضهم حتى إلى

حد كتابة أن على الحكومة اليابانية أن تستوحى من النظم السياسية الأوربية .

ولم تجهل حكومة الشاجون أخطار هذا الموقف . فمنعت نشر الآراء الجديدة، بوسائل الشرطة وإصدار الأحكام وحاولت ، فى سنة ١٨٤١ — ١٨٤٢ ، أن تعمل ضد القوة التى حصلت عليها الرأسمالية المتاجرة وتعيد إقامة الحالة الإجتماعية للنبلاء الإقطاعيين . وبقيت محاولاتها بلا جدوى . ومع ذلك فإن حالة الأزمة الكامنة لم تكن تعنى خطراً سريعاً، ما دام فى وسع الشاجون أن يحتفظ بسيطرته على الإدارة وعلى الدايميو ، ومادام فى وسعه أن يظل بعيداً عن أطماع الدول الأجنبية . ولكن البنيان كان قد نخره السوس : فيكفى ضغط خارجى لهدمه .

وفى الوقت الذى إهتز فيه الشرق الأقصى بثورة تايبنج وبالأزمة اليابانية ، هددت الحرب الأهلية وجود الولايات المتحدة . ففى فبراير سنة ١٨٦١ ، قرر ممثلو إحدى عشر ولاية جنوبية ، مجتمعين فى مؤتمر فى مونتجومرى، ترك الإتحاد الأمريكى ، وتكوين إتحاد تعاهدى *Confédération* مستقل . وفى أبريل، تمت القطيعة بين الجنوبين والشماليين : وستستمر العمليات الحربية التى بدأت بينهما ، بكل عنف ، فى الميدان الإقتصادى وفى الميدان العسكرى . وإحتاج الشماليون لأربع سنوات لكى يقضوا على مقاومة الجنوبيين ، وإجبار « الولايات المتعاهدة » على أن تأخذ مكانها فى الإتحاد من جديد .

وكانت الأسباب العميقة لهذه الأزمة إقتصادية ففى ولايات الجنوب ،كان الإقتصاد الذى يعتمد أساساً على الزراعة قد لاءم نفسه مع المناخ المدارى ؛ وكمنتجين للأرز ، والطباق والنيلة منذ القرن الثامن عشر ،كانت هذه الولايات قد أصبحت أيضاً ، بعد حرب الإستقلال ، منتجة للقطن ؛ ومنذ أن سمح إنتشار آلة ويتنى *whitney* فى سنة ١٨٢٠ بتنظيف الوبر بسرعة ، تقدمت زراعة القطن بسرعة فى كارولينا الجنوبية ، وفى جورجيا ، وفى ألاباما ، ثم فى تنيسى وفى تكساس : ففى سنة ١٨٦٠ إمتدت منطقة زراعة القطن مسافة ١٦٠٠ كيلومتر

بين شرق وغرب ومسافة ألف كيلو متر بين شمال وجنوب ؛ وتضاعف الإنتاج عشر مرات ، فى أربعين سنة . وفى « مملكة القطن » هذه ، وحيث إنتظم الإنتاج فى كل مكان منها تقريبا فى نطاق مزارع واسعة ، إستخدمت أرستقراطية كبار الملاك ثلاثة ملايين من العبيد السود. وكانت مناطق الحدود وحدها ، فى كارولينا الشمالية وفى كنتكى ، وهى التى لم تكن قد وصلت بعد إلى إحتكار الزراعة ، لها سكان من نوع مختلف : فكان هناك فى هذه الولايات أهالى من البيض من صغار ومتوسطى المزارعين . وفى ولايات الشمال ، وحيث اعتمد الاقتصاد الزراعى على إنتاج الحبوب وتربية المواشى ، كان المشتغلون ، فى غالبيتهم ، من صغار الملاك ، الذين كانوا لا يترددون ، عندما تسنح لهم الفرصة ، فى الذهاب والبحث عن أراضى عذراء فى الاقاليم الجديدة فى الغرب . ولذلك فقد كان هناك ، من ناحية ، مجتمع طبقى ، يخضع لكبار المزارعين ؛ ومن ناحية أخرى ، ديمقراطية زراعية . ويمكننا أن نضيف تناقض آخر ، زيادة على هذا التناقض . فمنذ الحرب الأنجلو ــ أمريكية فى سنة ١٨١٢ ، بدأ النشاط الصناعى فى النمو فى ولايات الشمال ، نتيجة أولا لاستخدام مساقط المياه ثم ، فى وقت إنتشار إستخدام الآلة التجارية حول سنة ١٨٤٠ ، نتيجة لاستغلال مناجم الفحم : مثل صناعة القطنيات والأصواف فى إنجلترا الجديدة ؛ وصناعة التعدين فى بنسلفانيا . وفى ولايات الجنوب ، كان المزارعون ، التى كانت كل رؤوس أموالهم مشغولة فى شراء الايدى العاملة السوداء ، والتى كانت رفاهيتهم مضمونة إلى حد بعيد ببيع القطن ، لا يهتمون بإستغلال موارد ما تحت الأرض ، حيث توجد (فى الاباما مثلا) أو بإنشاء الصناعات : فمنذ سنة ١٨٤٥ فقط ، لم تظهر إلا بضع مصانع ، وبطبيعة الحال كانت هذه المنشآت تقتصر على مجرد غزل أو نسج القطن . وأخيراً ، فقد تركز النشاط المصرفى ، وكذلك شركات الملاحة فى ولايات الشمال ، إذ أن مزارعى الجنوب لم يروا ضرورة إنشاء وسائل عمل خاص بهم ، لمعاملاتهم أو لنقل القطن الخام صوب أوروبا .

وتسببت هذه الإختلافات بين البنيان الإقتصادى والإجتماعى فى صراع خفى داخل الإتحاد الأمريكى ، عادت مظاهره الأولى إلى أربعين سنة سابقة : إختلاف بين المصالح المادية يظهر فى توجيه السياسة الإقتصادية ؛ واختلاف بين الآراء الإجتماعية ، وأشكال الحضارة ، وفكرة حقوق الفرد وواجباته .

ففى السياسة الإقتصادية ، كانت ولايات الشمال ترغب ، منذ بداية التصنيع ، فى وضع نظام حماية جمركية لكى تحمى منتجيها من المنافسة الإنجليزية ؛ وكانت ترغب كذلك فى إقامة طرق مواصلات بين الشرق والغرب — القنوات المائية قبل سنة ١٨٤٠ ، والسكك الحديدية بعد سنة ١٨٤٠ — وذلك إما لخدمة المناطق الصناعية ، وإما للسماح للمناطق الزراعية الجديدة ، التى كانت تنمو فى وادى أوهيو وفى جنوب البحيرات العظمى ، بإرسال منتجاتها صوب ساحل الأطلنطى . ولقد كانت الولايات الجنوبية ، منذ البداية ، معادية لنظام الحماية الجمركية ، ما دامت لم تكن لها صناعة ، وما دام كبار مصدرى القطن الخام كانوا يخشون من ردود فعل زبائنهم الأوربيين ، كإنتقام من رفع التعريفة الجمركية الأمريكية ؛ وحاربوا سياسة القنوات المائية لأنها تتسبب فى أعباء مالية ثقيلة بالنسبة للميزانية الإتحادية ، التى كان رجال الجنوب يتحملون جزءاً من أعبائها ، دون أن يفيدوا من ذلك .

وهذه الإختلافات بين المصالح المادية وأشكال الحضارة أعطت كل حدتها للصراع بين طبيعة المثل الإجتماعية ، والتى كانت مسألة الرق مظهرها الأساسى . ولا شك فى أن الدوافع الوحيدة التى كانت موجودة عند المبشرين بالحملة الخاصة بتحرير العبيد ، والتى بدأها جاريسون *Garrison* فى سنة ١٨٣١ ، كانت هى المشاعر الإنسانية والإعتقاد فى أن الإتحاد الأمريكى ، بقبوله نظام الرق ، لم يكن يحترم « قوانين الرب » . ولكن إذا كان الرأى العام فى ولايات الشمال ، بعد أن كان فى أول الأمر لا يبالى بمصير العبيد السود ، قد إنضم بسرعة لحركة « إلغاء

الرق » ، ألم يرجع ذلك إلى أنه قد وجد فى هذا الموضوع وسيلة القضاء على أرستقراطية كبار المزارعين ؟

ولم تكن المناقشات السياسية المرة ، التى كانت قد تركزت ، منذ ثلاثين سنة ، حول حقوق الولايات بالنسبة للسلطة الفيديرالية ، إلا نتيجة لهذا الصدام الإقتصادى والإجتماعى والأخلاقى . فهل ستتمكن ولايات الجنوب من الإحتفاظ بالمكانة التى كانت لها ، فى الأصل ، فى حكومة الإتحاد الأمريكى ؟ كانت المعطيات الديموغرافية فى غير صالحهم منذ أن إزدادت حركة الهجرة الأوروبية . إذ أن هؤلاء المهاجرين (٨٥٫٠٠٠ فى المتوسط فى العام ، فيما بين عامى ١٨٤٠ و ١٨٥٠ ، و ٢٥٠٫٠٠٠ فى العام ، فيما بين عامى ١٨٥٠ و ١٨٦٠) كانوا يستوطنون ولايات الشمال وحدها تقريباً ، حيث كانوا يجدون ظروفاً مناخية مواتية ، وأراضى وفيرة ، وفرص للعمل . وفى سنة ١٨٦٠ أصبح سكان « الجنوب » ، بعد أن كانوا متساوين تقريبا منذ نصف قرن سابق مع سكان « الشمال » ، لا يمثلون إلا ثلث مجموع السكان . ولذلك فقد سيطرت مصالح الشماليين بدرجة واضحة فى مجلس النواب ، حيث كان عدد المقاعد المخصص لكل ولاية يتناسب مع عدد سكانها . وكان هذا سبباً إضافياً يدفع ولايات الجنوب إلى الإحتفاظ بموقفها فى مجلس الشيوخ ، حيث كان لكل دولة ممثلين ، مهما كان عدد سكانها وفى سنة ١٨٢٠ ، وحين بلغ عدد ولايات الإتحاد إثنتين وعشرين ولاية ، كانت إحدى عشرة ولاية من بينها تسمح بالرق ؛ ولذلك فإن التوازن كان موجوداً فى مجلس الشيوخ . ومنذ هذا الوقت ، ومع توطين الأهالى فى أراضى السهول الوسطى وغزو الأراضى المكسيكية ، دخلت تسع ولايات جديدة فى الإتحاد ، وتسبب قبول كل واحدة منها فى نفس الصعوبة : فهل يسمح تشريع الولاية الجديدة أو لا يسمح بنظام الرق ؟ وسويت هذه الصعوبة ، حتى سنة ١٨٥٤ ، عن طريق حلول وسط ، إحتفظت بالتوازن ؛ ولكن الشمال حصل على ميزة ، فى هذه السنة ، وقت ضم كانساس .

فلم أصبح هذا الصدام الخفى حاداً ؟ لقد زاد التوتر وقت إنشاء الحزب «الجمهورى» فى سنة ١٨٥٦، وهو الحزب الذى وضع مسألة إلغاء الرق فى برنامجه وفكر كبار مزارعى الجنوب ، الذين إعتقدوا أن إستخدام الأيدى العاملة المشتراة كان ضروريا للمحافظة على رفاهيتهم ، فى أن يردوا على إمكانية هذا الإرغام بحركة إنفصالية . وكانت الطريقة التى سارت بها حملة إنتخابات الرئاسة سنة ١٨٦٠ وإنتصار إبراهام لنكولن *Ibraham Lincoln* المرشح الجمهورى ، والنصير المعلن لإلغاء الرق ، هى التى دفعت كاروليناالجنوبية ، الدولة المنتجة القطن ، إلى أن تجمع قوات الجنوبيين وتنظم الإنفصال .

ولذلك فإن أوربا لم تقم بأى دورفى أصول هذه الأزمة الأمريكية . ولاشك فى أن القائمين على حركة إلغاء الرق قد إستمدوا حججهم من القانون الإنجليزى لسنة ١٨٣٤ ، الذى ألغى الرق فى المستعمرات البريطانية ؛ ولا شك كذلك فى أن الحركة التلقائية للهجرة الأوربية صوب الولايات المتحدة قد أسهمت فى زيادة حدة عدم التوازن بين الشماليين والجنوبيين . ولكن لا يمكننا أن نرى ، لا فى سياسة الحكومات ولا فى الرأى العام، وسواء أكان ذلك فى فرنسا أو فى بريطانيا العظمى ، أقل دليل على عمل يهدف زيادة خطورة الصعوبات الداخلية للإتحاد الأمريكى ، والذى إقتصر المراقبون الأوربيون على ملاحظة مظاهره الأكثر وضوحاً . ولم يظهر المدى الدولى للأزمة إلا فى الوقت الذى بدأت فيه الحرب الأهلية .

وفى العلاقات بين القارات ، ما هو مكان أزمات الشرق الأقصى وهذه الحرب الأمريكية ؟

الحرب الأهلية الصينية التى كانت ، على الأقل من أحد جوانبها ، نتيجة لحرب الأفيون ، أعطت فرصة للدول الأوربية لزيادة إمتيازاتها : فأصبحت أسرة المانشو ، التى هددتها ثورة تايبنج بالسقوط، فى حالة لا تسمح لها بأن تقاوم

جدياً ضغطاً جديداً من الغربيين وهذه ظروف لن تهملها بريطانيا العظمى وفرنسا وهل يمكننا أن نعتبر أن التوافق الزمنى ، بين بداية هذه الأزمة الصينية والقرار الذى إتخذته الولايات المتحدة لإقتحام أبواب اليابان ، هو مجرد صدفة عابرة ؟ لقد فكر الغربيون ، فى هذه الفترة ، فى المسألة اليابانية ، فى علاقة مع « سوق الصين » فسواحل الأرخبيل اليابانى كانت تشتمل على موانى للرسو تقع على الطرق البحرية التى توصل إلى الصين . وأخيراً ، فإن الحرب الأهلية الأمريكية قد أوقفت الاتجاه التوسعى للولايات المتحدة لفترة من الزمن ؛ وشلت السياسة الخارجية للحكومة الفيديرالية : وتزعزع مبدأ منرو . وهنا أيضاً ، كانت هذه فرصة تعرض نفسها أمام محاولات العمل الأوروبية .

وهذه الحركات العميقة ، وهذه الدوافع لرجال الدولة ، إشتركت وإرتبطت مع بعضها ، لكى تتسبب فى التغيرات الكبيرة التى ستقع فى أوروبا وفى العالم ، فى خلال عشرين سنة . ولكى نقدر مداها ، ونفهم توافق حدوثها ، علينا أن نتبعها مع تطورها الزمنى .

الفصل الرابع عشر

تدعيم الإمبراطوريه العثمانية

أولى الملامح الواضحة، فى تطور العلاقات الدولية ، هى تدعيم الامبراطورية العثمانية . ومنذ أكثر من ثلاثين سنة ، كان وجود الامبراطورية نفسه قد أصبح مهدداً بمجموعة من الأزمات الداخلية التى كانت قد فتحت الطريق أمام السياسة الروسية للتوسع ؛ وكانت بريطانيا العظمى قد بذلت مجهوداً كبيراً لعرقلة هذه السياسة الروسية ؛ ولكن ضعف الدولة إستمر ، لأنه إذا كانت محاولات الإصلاح التى وقعت منذ سنة ١٨٤٠ — فترة التنظيمات — قد حسنت وسائل الإدارة ، إلا أنها لم تتعرض للمسألة الأساسية ، أى لمصير المسيحيين رعايا الإمبراطورية وفى سنة ١٨٥٣ عاد التهديد الروسى للظهور ؛ ولكنه حصل هذه المرة على ضربة قاضية سمحت بضمان بعض الإستقرار للباب العالى لمدة عشرين سنة .

فلماذا قررت الحكومة الروسية أخذ مواقف متطرفة ، فى الأزمة العثمانية ، بعد أن كانت قد تراجعت عنها فى سنة ١٨٢٩ وفى سنة ١٨٣٩ ؟ ولماذا إصطدمت لا بمجرد مقاومة بريطانيا العظمى ، ولكن كذلك بمقاومة فرنسا ؟ ولماذا إعترفت بهزيمتها ، فى حرب القرم هذه ؟

١ — دوافع السياسة الروسية :

كان القيصر قد حاول ، فى سنة ١٨٤٤ ، أن يعرف نيات حكومة المحافظين الإنجليزية . وكان قد أثار موضوع إمكانية إنهيار الإمبراطورية العثمانية ، ولمح لإمكانية وقوع تقسيم ، فى نفس الوقت الذى أكد فيه أنه لن يقوم بأى شىء للتسبب فيه . وأسرعت الحكومة الإنجليزية وأخذت علماً بمجرد التأكيد

السلمى . وعلى هذا الأساس — أى تأجيل المشكلة — كان أمر الإتفاق سهلا . ولكن هل من الممكن أن يستمر هذا الإتفاق لفترة طويلة ؟ لا ، لأن السياسة العثمانية لروسيا ظلت نشطة للغاية .

نشاط إقتصادى . — كانت روسيا منذ سنة ١٨٣٠ قد نمت تجارتها عن طريق موانى البحر الأسود ، وخاصة أوديسا . وفيما بين عامى ١٨٣٢ و ١٨٤٠ كان تصدير القمح قد زاد بمقدار ٥٦٪ . وفى سنة ١٨٤٤ شكل القيصر لجنة خاصة لدراسة الوسائل المتعلقة بزيادة هذه التجارة ؛ وكانت إحدى وسائله فى العمل هى إعاقة تصدير الحبوب المنتجة فى الإمارات الرومانية ، والتى كانت تنافس الحبوب الروسية ؛ وكان النفوذ المسيطر الذى حصلت عليه السياسة الروسية فى إدارة هذه الإمارات منذ سنة ١٨٢٩ تسهل وسائل عمله .

ونشاط دينى . — فكانت حكومة القيصر قد عملت على عقد صلات مع الكنائس الأرثوذكسية ، والتى كان لها عليها ، طبقاً لمعاهدة فيناريدجى حق حماية غير محددة : فكان المجمع الدينى فى سان بطرسبرج قد استدعى عدداً من الباحثين فى شئون الدين من الصرب والبلغار ؛ وكان قد أرسل ، فى سنة ١٨٤٣ ، بعثة إلى سوريا وإلى فلسطين لكى تدرس فيها حالة الأرثوذكسيين ، وإمكانية تنمية مؤسسات التعليم الدينى فى دمشق أو فى بيروت .

ونشاط سياسى . — فالسياسة الروسية لم تحرم نفسها ، كلما حانت الفرصة من التدخل فى الشئون الداخلية للإمبراطورية العثمانية . فحينما حاول ملاك الأراضى الشبان المتحررين فى الأفلاق والبغدان ، فى سنة ١٨٤٨ ، أن يخرجوا على السيادة العثمانية ، وينشئوا دولة رومانية مستقلة ، قامت القوات الروسية بالقضاء على هذه الحركة الثورية . فهل كانت هذه خدمة قدمتها للسلطان ؟ فى الظاهر . ولكنها كانت تهدف بنوع خاص حماية المصالح الروسية ، مادامت السيادة النظرية للباب العالى كانت تترك فعلا الباب مفتوحاً « لإشراف » روسى

على هاتين الإمارتين . وحينما رغبت حكومة النمسا ، فى خريف سنة ١٨٤٩ ،فى أن تسلمها الحكومة العثمانية اللاجئين السياسيين المجريين ، تدخلت الدبلوماسية الروسية فى صالح المطالب النمسوية ؛ وهذا الضغط وصل إلى مرحلة التهديد بالقطيعة .

وكل هذه المحاولات ، ألا تظهر بوضوح أن القيصر كان يقوم بأكثر من عملية ؟ وأدى ذلك إلى وضوح شكل المقاومة .

كانت مشغولية بريطانيا العظمى السريعة هى الإحتفاظ بوضعية المضايق ووقت التهديد بالقطيعة بين روسيا وتركيا ، دخل الأسطول الإنجليزى الدردنيل ؛ وحينما إنسحب ، عرضت الحكومة الإنجليزية على الباب العالى معاهدة تحالف لم يجرؤ السلطان على قبولها .

وفرنسا ، التى كانت حكومتها ترغب فى إرضاء الأوساط الكاثوليكية ، طعنت ، فى مايو سنة ١٨٥٠ ، فى المكاسب التى كان الأرثوذكسيين قد حصلوا عليها فى فلسطين ، وحاولت أن تمارس ، وعلى أوسع نطاق ، الحقوق التى كانت تضمنها لها حمايتها الدينية على الكاثوليكيين فى الإمبراطوريه العثمانية . وفى تلك السلسلة من الأحداث الصغيرة التى وقعت بين الرهبان اللاتين والرهبان الأرثوذكس بشأن حراسة الاماكن المقدسة فى القدس وفى بيت لحم ، كانت السياسة الروسية فى أول الأمر متحفظة إلى حد بعيد . ومع ذلك ، فقد أبلغ القيصر السلطان ، فى سنة ١٨٥١ ، أنه يمكنه ، فى حالة رفضه الإدعاءات الفرنسية ، أن يعتمد على التأييد « المعنوى والمادى » لروسيا .

ورغم هذه المقاومة ، فإن حكومة روسيا قد إستمرت فى عملها : وعاد نيقولا الأول ، فى أبريل سنة ١٨٥٢ ، إلى موضوع « الرجل المريض » ، كما حدث من قبل فى سنة ١٨٤٤ .

إلى أى هدف كانت هذه السياسة ترغب فى الوصول ؟ الواقع أنها كانت تهدف التسبب فى إنهيار الحكم العثمانى . وبطبيعة الحال كانت تفضل الوصول

إلى هذه النتيجة دون أن تتعرض لأخطار جسيمة ، أى الحصول على الموافقة « الودية » على الأقل لإحدى الدول العظمى التى كانت مصالحها تتعارض مع مصالحها هى . وفى المذكرة التى كتبها القيصر لنفسه ، فى أوائل سنة ١٨٥٣ ، ذكر خطته : فإذا ما وافقت الحكومة العثمانية ، فسيكون لروسيا الوسيلة لكى تمارس فى تركيا نفوذاً متفوقاً وستقنع بهذه النتيجة ؛ وإذا لم توافق ، فستقوم روسيا بالحرب ، وتستولى على المضايق وتقضى على الإمبراطورية العثمانية . فما الذى يقوم مكانها ؟ هل من اللازم إنشاء دول مستقلة على حطام هذه الإمبراطورية ؟ أو إنشاء إمبراطورية بيزنطية ، بالإتفاق مع اليونان ؟ لا ، فالحل « الأقل سوءاً » سيكون هو ترك الحكم العثمانى باقياً فى الأقاليم الآسيوية ، وتقسيم أقاليم تركية أوربا : فيعطى الإستقلال لامارة الصرب ، وتنشأ دولة بلغارية ، ويقسم الباقى بين الدول العظمى ، باعطاء روسيا البوسفور ، وإعطاء النمسا الدردنيل . وستكون النتيجة هى إقامة نفوذ مسيطر لروسيا فى شبه جزيرة البلقان ، عن طريق إنشاء دول خاضعة وعن طريق « الاشراف » على البوسفور دون أن تطرح مسألة الوصول للبحر المتوسط بطريقة مباشرة . ومع ذلك ، ففى المقابلة الجديدة مع السفير الانجليزى اللوردسيمور *Lord Seymour* ، فى ٢١ فبراير سنة ١٨٥٣ ، لم يذكر القيصر أبداً كلمة القسطنطينية أو المضايق ؛ ولكنه عرض على بريطانيا العظمى مصر وكريت . وأخيراً ، فإنه عاد ، فى يوليو سنة ١٨٥٣ ، لفكرة تقسيم المضايق بين النمسا وروسيا ، واقترح ، لكى يحاول إرضاء الحكومة النمسوية ، انشاء « حماية مشتركة » على البلقان ؛ فتخلى بالتالى عن أن ينشىء فيه منطقة نفوذ روسى متفوق

وفى هذا التعديل المستمر للمشروع الروسى ، ليس هناك مايدل على تفكير يقظ أو على رغبة مستنيرة فالقيصر يتحسس . ومع ذلك فإنه لايتخلى عن ما بدأه ، إذ أنه قد أدخل كرامته فى الموضوع . وفى ٢٨ فبراير سنة ١٨٥٣ ،

أرسل إلى القسطنطينية السفير منشيكوف *Menchikoff* الذى طالب السلطان بتسوية مسألة الأماكن المقدسة وبإتفاقية تعترف « بالحماية الدينية » الروسية على الأهالى الأرثوذكسيين فى الإمبراطورية العثمانية ؛ ووصل حتى ، فى ١٣ مايو سنة ١٨٥٣ ، إلى حد الرغبة فى أن يفرض ، عن طريق إنذار ، معاهدة تحالف على الدولة العثمانية .

فلماذا قرر القيصر ، رغم هذه العقبات ، أن يمارس هذا الضغط المباشر على الحكومة العثمانية ؟

لايبدو أن الدوافع الإقتصادية كانت هى التى قررت سياسته . فلاشك فى أن الحكومة الروسية كانت لديها الرغبة فى زيادة صادراتها من المنتجات الزراعية لكى تحسن أحوال معيشة الفلاح الروسى ولكى تضمن كذلك الإيرادات من الضرائب ولكن ، هل كان من مصلحتها أن تخاطر بصدام مع بريطانيا العظمى التى كانت أكبر مشترى الحبوب منها ، والتى كانت تورد لها الآلات والمواد الأولية ؟

ولم يكن للمشغوليات الدينية دوراً أكثر إيجابية . فلاشك فى أن الشعب الروسى ، فى مجموعه ، كان حساساً بالنسبة لهذه المسائل الدينية ، وكان يعتقد فى « رسالة » روسيا بصفتها حامية المذهب الأرثوذكسى ؛ ولكن الحكومة الروسية حصلت ، فى ٤ مايو سنة ١٨٥٣ ، وحتى قبل إنذار منشيكوف ، على وعد بأن يعطى السلطان ميزات متشابهة لليونانيين وللاتين : فمطالبه كانت قد أرضيت بالنسبة لهذه النقطة .

ولذلك فإن التفسير المقبول الوحيد يرجع لطبيعة تفكير القيصر ولحسابه السياسى فكان نيقولا الأول يشعر ، منذ الدور الذى كان قد قام به فى القضاء على الحركات الثورية فى سنة ١٨٤٨ ، بأن قوة روسيا مسيطرة . وكان لايسيؤه أبداً — كما أثبت ذلك أبحاث إيوجين تارليه *Eugéne Tarlé* — أن يواجه

العالم بنوع من التحدى ، ويفرض نفسه على أنه حامى حمى المسيحية ضد الإسلام ألم يكن علاوة على ذلك مقتنعاً ، منذ زمن بعيد ، بأنه على قوة توسع روسيا أن تمارس عملها صوب الجنوب : وأنه على «الستارة » التى تمثلها الامبراطورية العثمانية أن تختفى ؟ ولم يكن قد تمكن ، فى فرصتين سابقتين ، من تحقيق هذا الهدف ، لأن الأخطار كانت جسيمة . ولكنه وجد الآن أن المشروع قد أصبح ممكناً ، إذ أنه قد بدا أن خطر التكتل قد ابتعد . ورغم أن مصالح روسيا ، فى الإمبراطورية العثمانية ، كانت تصطدم ، فى نفس الوقت ، بالمصالح الإنجليزية ، وفى المجال الدينى ، بالمصالح الفرنسية ، فإن حكومة روسيا إعتقدت أن التعاون الفرنسى الإنجليزى كان غير متوقعاً ، إذ أن إنقلاب ٢ ديسمبر سنة ١٨٥١ وإعلان الإمبراطورية كانا قد أثارا قلقاً حاداً لدى الرأى العام الإنجليزى فإذا ما إعتمدت بريطانيا العظمى على مجرد قواتها وحدها ، كيف يمكنها معارضة السياسة الروسية ؟

٢ — المقاومة الفرنسية الانجليزية :

على عكس توقعات القيصر . لقيت السياسة الروسية مقاومة مشتركة من جانب بريطانيا العظمى وفرنسا .

فالحكومة الإنجليزية ، رغم عدم الاستقرار السياسى (جاءت بعد وزارة أبردين المحافظة ، التى كانت قد أظهرت التودد تجاه روسيا ، فى نوفمبر سنة ١٨٥٢ وزارة جبهة أبردين — راسل . ثم فى فبراير سنة ١٨٥٣ ، وزارة كلارندون *Clarendon*) . كانت قد رفضت بإستمرار أن تفكر فى « إختفاء » وفى تقسيم الإمبراطورية العثمانية . فهل ستوافق مع ذلك على أن تترك روسيا تحصل على نفوذ متفوق فى هذه الإمبراطورية العثمانية ، وعلى الأسس التى وضعتها بعثة منشيكوف ؟ ليس أكثر من ذلك . إن أقصى مايمكنها القيام به هو أن تفتح للقيصر طريق الإنسحاب « المشرف » ، وذلك بالسماح له بالحصول

من الباب العالى على بعض إرضاءات شكلية . ولكنها أظهرت أنها لن توافق على تقديم أية تنازلات ، فيما يتعلق بالمسألة الأساسية ، رغم أنها لم تكن تعلم بعد ، فى أبريل سنة ١٨٥٣ ، الوسائل التى ستتمكن بها من قطع الطريق .

ولاشك فى أن المصالح الإقتصادية كان لها دوراً فى هذا التشدد . فكان رجال الصناعة الإنجليز غير راضين عن سياسة الجمارك الروسية ، التى قامت ، من أجل حماية صناعة نسيج كانت لاتزال فى بدايتها ، بفرض ضرائب على القطنيات المستوردة زادت ثلاثة أو أربعة أضعاف على الرسوم النمسوية أو رسوم الزولفراين . ومن ناحية أخرى ، كانت الامبراطورية العثمانية قد أصبحت ، بالنسبة لبريطانيا العظمى ، ومنذ معاهدة التجارة فى سنة ١٨٣٨ ، مشترى جيد للمنتجات المصنوعة ومورد جيد للحبوب : فالصادرات الإنجليزية لتركيا ، والتى كانت قيمتها ٠٠٠ر٢٩٤ر١ جنيه فى سنة ١٨٢٩ ارتفعت إلى ٠٠٠ر٦١٩ر٧ جنيه فى سنة ١٨٤٧ ، وإلى ١١٫٨١٦٫٠٠٠ فى سنة ١٨٤٨ ، ولم يتردد بلمرستون ، فى مارس سنة ١٨٤٩ ، فى أن يظهر ، أمام مجلس العموم ، أهمية هذه المسائل الإقتصادية ، ويصر على النتائج التى يجب أن تترتب ، بهذا الخصوص ، على سياسته المتعلقة « بالمحافظة على الامبراطورية العثمانية » . ولكن ، إذا كانت هذه المشغوليات قد تمكنت من الاسهام فى تكوين تيار ، فى الرأى العام الانجليزى ، فى صالح تركيا ومعادى لروسيا ، فإنه من الصعب الاعتقاد فى أنها كانت هى المقررة . فهل يمكننا أن ننسى أن كوبدن قد عارض حجج بلمرستون بمرارة ؟ لقد كانت المصالح السياسية والاستراتيجية هى التى ظلت مقررة ، كما كان عليه الحال فى الماضى : مشغولية المحافظة على التفوق الانجليزى على الطرق الملاحية فى البحر المتوسط ؛ وبالتالى الرغبة فى الاحتفاظ « بالستارة » التى تمثلها الامبراطورية العثمانية أمام التوسع الروسى وفى منع القوى البحرية الروسية من عبور المضايق .

وكان موقف الحكومة الفرنسية يعضد المقاومة الانجليزية : ففى ٢٤ مايو سنة ١٨٥٣ عرض نابليون الثالث على بريطانيا العظمى وفاقاً ضد روسيا . أكان هدفه إرضاء الأوساط الكاثوليكية ، بإبعاد نفوذ الأرثوذكسيين من شرق البحر المتوسط فى صالح نفوذ رجال المذهب اللاتينى ؟ كان هذا الأمر غير متوقع إلى درجة كبيرة ، مادام قد قبل ، منذ ثلاثة أسابيع مضت ، تسوية مسألة الأماكن المقدسة . حقيقة أن توفينيل *Thouvenel* قد ذكر ، فى سبتمبر سنة ١٨٥٣ ، أن إنشاء « سلطة مسيحية » فى القسطنطينية ، ولكن من مذهب آخر ، كانت تعتبر تهديداً بالنسبة للكرسى البابوى : « وهذه وجهة نظر علينا ألا نهملها » . ومع ذلك فيصعب علينا أن نستخرج نتائج لها قيمتها من هذا الكلام العادى . — وهل كان الامبراطور يرغب ، هو أيضاً ، فى أن يقفل على روسيا طريق الوصول للبحر المتوسط ؟ كان هذا ممكناً . ولكن هذا الفرض لا يستند إلى أية حقيقة محدده . — وهل كان يفكر فى مكاسب بالنسبة للتجارة الفرنسية ؟ لا يبدو أنه قد فكر فى ذلك . وليست أية واحدة من هذه التفسيرات مرضية ؛ وليست أى منها مؤكدة بالوثائق القليلة التى تسمح بتخمين إتجاهات تفكير الإمبراطور . وكانت المشغولية الأساسية مرتبطة بالسياسة العامة . فكان نابليون الثالث يرغب ، كمقدمة لمشروعاته الأوروبية الكبرى التى كان يفكر فيها ، فى « تحييد » بريطانيا العظمى ؛ وكان لا ينسى ، ولن ينسى أبداً إلا فى سنة ١٨٦٩ ، هذه المشغولية الكبرى . وكان الهدف الأول الذى يقترحه يتمثل فى أن يعرض على الوزارة الانجليزية مساعدة الجيش الفرنسى ، ويعطيها الوسيلة لوقف روسيا ، ويمحو بذلك المشاعر غير المواتية التى كان إنقلاب ٢ ديسمبر قد أثارها ، وربما يتمكن فى هذه الفرصة من الحصول على تحالف مع إنجلترا . وكان يعرف تماماً أن هذا العرض قد يصل إلى حالة حرب مع روسيا ، ويعرف كذلك أن هذه الحرب ، التى سيقوم بها من أجل « المصالح الإنجليزية » ،

كانت تهدد بألا تلقى شعبية فى فرنسا ، ومع ذلك فقد وافق على هذه الإمكانية ، إذا أنه رأى فيها الوسيلة اللازمة لتوجيه العلاقات الفرنسية الإنجليزية فى طريق جديد . وكتب إلى سفيره فى لندن ، فى ٢٥ مايو سنة ١٨٣٥ : « إننى أريد السلم إن كان ذلك ممكناً ، ولكن بالوقوف المشترك مع إنجلترا » . وكرر ، فى سبتمبر ، أنه سيوفى بتعهداته ، إذا أنه يرغب فى المحافظة على « التحالف الإنجليزى » .

وحينما إنعقد هذا الوفاق الفرنسى الإنجليزى ، لأى سبب لم يتراجع القيصر ، الذى كانت تنبؤاته قد فشلت ؟ ولماذا قام ، فى يوليو سنة ١٨٥٣ ، باحتلال الإمارات الدانوبية ، وهو قرار فى غاية الخطورة مادام يهدد بالتسبب فى إحتجاجات النمسا ؟ مسألة كرامة ، بلا شك ؛ ولكنها كذلك مجرد أمل فى أن « التكتل » الفرنسى الإنجليزى لن يعمر والواقع أن الحكومات لم تبد ، فى لندن أو فى باريس ، على أنها قد صممت بعد على الوصول حتى الحرب : ففى إنجلترا ، ورغم أن أوساط رجال الأعمال كانت فى جانب التعاون الفرنسى الإنجليزى ، الذى كانوا يتوقعون منه مكاسب إقتصادية ، كان الأمير زوج الملكة يفرمل سياسة بلمرستون ؛ وفى فرنسا ، وحيث كان المحصول سيئاً ، إجتازت الحكومة صعوبات مالية ، إذ أنها قد اضطرت لإعطاء معونات من أجل خفض أسعار الخبز . ولكن سياسة ستراد فورد كاننج *Stratford Canning* السفير الأنجليزى فى القسطنطينية ، حاولت أن تجعل هذه الحرب أمراً محتوماً . فكان ستراد فورد كاننج هو الذى نصح الباب العالى — كما أعطت على ذلك الدليل أبحاث هارولد تمبرلى *Harold Temperley* بأن يرد برفض مطلق على مطالب منشيكوف ؛ وكان هو الذى حمل الحكومة العثمانية على إبعاد حل وسط كانت حكومة النمسا قد إقترحته . واستغلت هذه السياسة قلة حذر القيصر وسوء تصرفه إلى أبعد مدى . وخطوة بخطوة نصل صوب حرب لم يكن أحد من المتعادين يأمل حقيقة فى الوصول

إليها . وطالبت الحكومة العثمانية،فى ٤ أكتوبر ، إخلاء الإمارات ؛ وحصلت على مجىء الأساطيل الانجليزية والفرنسية إلى القسطنطينية . وحينما بدأت العمليات الحربية بين تركيا وروسيا ، فتح دخول هذه الأساطيل إلى البحر الأسود الصدام المسلح بين الدول العظمى .

٣ — الهزيمة الروسية :

فى هذه الحرب ، كان العمليات الحربية والبحرية مدى أقل من العمل السياسى. وكانت الصعوبة الأساسية التى إصطدم بها الأنجلو فرنسيين هى إختيار ميدان هجوم له فاعليته . طرد الروس من الإمارات الدانوبية والتوغل فى بسارابيا ؟ لقد بدأ الحلفاء فى تحقيق هـذه الخطة ، ولـكنهم تخلوا عنها بسبب تفشى وباء الـكوليرا بين قوات الحملة . إحتلال جزر آلاند فى بحر البلطيق، لـكى يهددوا — من بعيد — سان بطرسبرج ؟لقد قام الإنجليز بمحاولة لذلك ولـكنهم فشلوا فيها، ولم يتمكنوا من الإستمرار فى هذه المغامرة . وفى نهاية الأمر، إتخذوا قراراً بأن يهاجموا ، فى القرم ، قاعدة سباستبول البحرية . وكان إختيار هذا الهدف يتطابق مع « أهداف الحرب » للتسكتلين : فلحماية الامبراطورية العثمانية ، ألم يـكن من اللازم حرمان روسيا من وسائل عملها فى البحر الأسود ؟ ولـكنها كانت عمليات حصار ، بطيئة ومملة . وحتى الاستيلاء على سباستبول نفسها ، أيـكفى لارغام روسيا على السلم؟وكان غزو القرم هو مجرد « خزق عين للدب الروسى»، وإذا ما رغبت حـكومة القيصر فى الاستمرار فى المقاومة ، فإن الأمر لم يـكن يعنى أن تحاول قوات الخصوم التوغل بعمق فى الأراضى الروسية . ولذلك فإن بريطانيا العظمى وفرنسا لن يتأخرا فى معرفة أن الحرب تهدد بأن تـكون طويلة؛ وكان لـكل منهما من الأسباب الملحة التى تجعله يأمل فى أن تـكون الحرب قصيرة المدى : فـكان نابليون الثالث يخشى ، فى حالة تأخر النجاح ، من إنصراف الرأى العام ومن عدم رضاء أوساط رجال الأعمال ، خاصة وأن فرنسا لم تـكن تدافع

عن مصالح أساسية فى هـذا الصدام ؛ أما الحكومة الانجليزية ، التى كانت لها أهداف حرب محددة ، فإنها كانت تعرف جيداً أنه ، نتيجة لافتقارها إلى جيش كاف ، لن تتمكن من الانتصار فى حالة إنسحاب فرنسا . ولذلك فقـد كانت المشغولية الدائمة للحكومتين هى توسيع نطاق التكتل ، وبطريقة تجعل حكومة روسيا تشعر بأنها مهددة بدرجة خطيرة ، تجبرها على أن توافق على السلم

ولكن ، ما هى الامكانيات ، فى هذا البحث عن تحالفات ؟ فالسويد ، إذا ما وافقت على دخول الحرب ، يمكنها أن تمنح قاعدة فعالة للعمليات ؛ ولكنها لم توافق على طلبات بريطانيا العظمى ، إذ أنها كانت من الحكمة بدرجة جعلتها تفكر فى أنها اذا ما أخذت موقفا ضد روسيا ، فإنها ستهدد مستقبلها : فإذا ما افترضنا أن النصر سيسمح لها بإعادة احتلال فنلندا ، فإلى أى وقت يمكنها أن تحتفظ بها ؟ وألم يكن عليها أن تخشى كذلك من امكانية انتقام روسى ؟ وبيدمونت سردينيا ، حيث كان كافور ، منذ أن أصبح رئيساً للوزراء ، ينتظر للحصول على صداقات خارجية ، كان فى وسعها أن تجد أن من مصلحتها أن تعرض معونتها (وفكر كافور فى ذلك منذ يناير سنة ١٨٥٤) ؛ ولكن هذا التحالف كان سيعطى مجرد زيادة بسيطة لعدد القوات ؛ ولم يكن فى وسعه بأى حال من الاحوال أن يؤدى الى حل ، من الناحية العسكرية . وكانت للدولتين العظمتين المجاورتين لروسيا — النمسا وبروسيا — أهمية فائقة ، مادام غزو الأراضى الروسية لن يكون ممكناً الا بمساعدتهما . وكان القيصر قد اعترف بنفسه بذلك ، فى سنة ١٨٥٣ ، فى مقابلة مع سفير فرنسا : « رباعياً يمكنكم أن تفرضوا على شروطكم » . ولكن نيقولا الأول أضاف : « ان ذلك لن يحدث أبداً ، اذ أننى متأكد من النمسا ومن بروسيا » . وكان لمجهود روسيا من أجل ضمان حياد « دول الوسط » ، ولمجهود بريطانيا العظمى وفرنسا

من أجل جر احدهما على الأقل الى الحرب ، وبالنسبة لسير الحرب ، أهمية أكثر من أهمية المعارك البشعة التى وقعت حول سباستبول .

وبطبيعة الحال كان موقف كل من دولتى الوسط مختلفا تماماً عن موقف الأخرى ، ما دامت أحداهما كانت لها مصالح بلقانية ، في الوقت الذى لم تكن فيه للأخرى مثل هذه المصالح .

فكانت النمسا تأمل فى أن تحصل سياسة روسيا العثمانية على « ضربة قاضية» وكانت مطالب منشيكوف ، والرغبة التى أكدتها روسيا لإستخدام حمايتها الدينية على الأرثوذكسيين إلى أبعد مدى ، قد ظهرت لها على أنها خطيرة . وأثار قلقها أكثر من ذلك إحتلال القوات الروسية للإمارات الدانوبية ، إذ أن حرية الملاحة عند مصبات الدانوب كانت ضرورية بالنسبة لتجارتها الخارجية (فكانت الشركة النمسوية للملاحة فى الدانوب ، فى سنة ١٨٥٣ ، ثلاثة وخمسين سفينة فى البحر الأسود) ولذلك فقد كان من حق حكومة فينا أن ترى أن الفرصة كانت مواتية « لكسر » السياسة الروسية ، وبالإتفاق مع الدول الغربية . وكان هذا هو رأى إسكندر باخ ؛ *Alexandre B* رئيس الوزراء . ومع ذلك ، فقد إنتقدت هذه السياسة ، فى الأوساط الحاكمة ، وعن طريق رجال كانت لهم سلطة كبيرة ، مثل الماريشال ر.تسكى *Radetsky* على وجه الخصوص . وكان لاينسى المعونة التى كانت السياسة الروسية قد أعطتها النمسا فى سنة ١٨٤٩ وفى سنة ١٨٥٠ ؛ ولذلك فإنه كان يعتقد فى ضرورة عدم القيام بأى شىء يمكنه أن يجدد الخلافات والضغائن . وكان يخشى كذلك ، فى حالة دخوله فى حرب مع روسيا « من إعطاء فرصة مواتية لخصوم النمسا من الإيطاليين ومن الألمان . وكان هدفهم هو الإفادة من حرب القرم لكى يفاوضوا روسيا فى أمر تقسيم مناطق النفوذ فى البلقان . أما بالنسبة لوزير الخارجية ، بول *Buol* ، فقد وجد أنه من الضرورى تهديد روسيا بالتدخل ، وأن يصلوا إن لزم الأمر حتى

إلى حد إتخاذ إجراءات بشأن التعبئة؛ ولكنه كان لا يرغب في الإشتراك في الحرب: فكان التهديد يكفي لإجبار حكومة روسيا على التخلي عن مشروعاتها البلقانية وعلى إخلاء الإمارات الدانوبية ؛ وهكذا لن يكون على النمسا أن تتخلى عن الحياد .

وكان موقف بروسيا خاضعاً لسياستها الألمانية وحدها ، فهل كان من مصلحتها أن تضعف روسيا ، التي كانت قد ساهمت بدرجة كبيرة في التسبب في « تقهقر » سنة ١٨٥٠ ؟ وهل كان من الواجب عليها ، مع هذا الإفتراض ، أن تقوم بعمل مشترك مع النمسا ؟ كان الوسط الذي يحيط بالملك ، رغم ذكريات أولمتز ، لا يرغب في الإشتراك في عمل موجه ضد روسيا ؛ وكان يخضع في ذلك لمشغوليات السياسه الداخلية : الرغبة في الإحتفاظ بالتضامن بين القوى « المحافظة » ولكن بسمارك ، الذي كان يمثل في ذلك الوقت حكومته لدى الدايت الجرماني ، وجد أن في وسع بروسيا أن تنتهز الفرصة وتحصل على سلطة معنوية على الدول الألمانية ، إذا ما أظهرت ، بمناسبة هذا الصدام الدولي ، أنها قادرة على أن تكون لها سياسة خاصة بها ، بدلا من أن تسير « في ركاب » النمسا .

ولذلك فإن الدول الغربية قد لقيت صعوبات دبلوماسية كبيرة . ولم تكن تأمل في جر بروسيا داخل الصراع ، ولكنها كانت تأمل في جر النمسا ، وذلك لتقصير مدى الحرب ولكي يتسببوا في إنهيار « الجبهة » المقامة بين الملكيات المطلقة . ولكن ، هل كان من الممكن الحصول على مساعدة الواحدة دون الأخرى ؟ لم تكن الحكومة النمسوية ترغب ، بالنسبة لمصلحة سياستها الألمانية في خلق موقف يسمح بأن تهدد فيه الدول الألمانية « المتوسطة » بالإبتعاد عن نفوذها وبالموافقة على الإقتراحات البروسية . وأدى هذا التشابك للمصالح إلى تغييرات مفاجئة في المواقف ، وفي الوقت الذي إستمرت فيه الحرب .

وفي ٨ أغسطس سنة ١٨٥٤ وافقت حكومة النمسا على عقد إتفاق مع الدول الغربية لكي يحددوا ما يجب أن تكون عليه « شروط السلم » . وكانت

هذه هى « النقط الاربع » التى إتفق عليها فى ڤينا . فيجب على روسيا أن تتنازل عن نفوذها المتفوق فى الإمارات الرومانية ، وتتخلى عن إدعاءاتها لممارسة حمايتها الدينية على الرعايا الأرثوذكسيين فى الإمبراطورية العثمانية ؛ وبدلا من هذه الإمتيازات الروسية سيكون هناك ضمان جماعى تمنحه الدول العظمى . وستضمن حرية الملاحة عند مصبات الدانوب بإتفاقية دولية . وأخيراً ، سيعاد النظر فى الإتفاقية الخاصة بالمضايق لسنة ١٨٤١ ، وبطبيعة الحال فى إتجاه غير موات للمصالح الروسية .

ولكن فرنسا وبريطانيا كانتا ترغبان فى الحصول على أكثر من ذلك : فيجب على الحكومة النمسوية أن تعد ، إذ لم يتراجع القيصر فى فترة الشهرين التاليين ، بأن تتفاهم مع الدول الغربية من أجل فرض « النقط الاربع » على روسيا ؛ وهكذا ستقبل النمسا ، وإن كان بعد فترة ، وآجلا ، التفكير فى تعاون مسلح . وحاولت الأوساط النمسوية الحاكمة أن تتهرب ، ولكن الضغط الانجلوا فرنسى كان قوياً : « تحالف أو قطيعة » . وجعلهم نابليون الثالث يفهمون أنه فى حالة الرفض « سيثير » المسألة البولندية . وتمكن بول من التغلب على مقاومة الإمبراطور فرانسوا جوزيف حينما هدد بالإستقالة ، ووقع ، فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٥٤ ، على التعهد الذى طلب منه ؛ وفى نظير ذلك وعدت فرنسا وبريطانيا العظمى بألا تسمح ، خلال فترة الحرب النمسوية الروسية المتوقعة ، بنشوب حركة ثورية فى إيطاليا ؛ وقبلتا كذلك إخضاع تنفيذ الإتفاقية للمساعدة المسلحة التى يمنحها الإتحاد الجرمانى .

ولكن هذا الشرط الاساسى لم يتحقق حينما جاء وقته . فأى مصلحة لبروسيا فى المساعدة على نجاح نمسوى فى أوروبا الشرقية؟ وبتحريض من بسمارك ، رفض الدايت الجرمانى ، فى ٨ فبراير سنة ١٨٥٥ ، تعبئة القوات الفيدرالية ولذلك فان إتفاقية ٢ ديسمبر سنة ١٨٥٤ قد بقيت بدون تنفيذ .

ولكى ترغما النمسا ، إستخدمت الدولتان الغربيتان — وبدافع من فرنسا — سياسة ضغط حيالها : فوافقتا على المفاوضات التى كان كافور قد إقترحها عليهما منذ فترة . وبمعاهدة ٢٨ يناير سنة ١٨٥٥ ، تعهدت حكومة سردينيا بالتدخل فى حرب القرم ؛ وفى نظير ذلك ، أعلنت الدولتان الغربيتان إستعدادهما لمنح سياسة سردينيا تأييدهما فى المسألة الإيطالية . ولاشك فى أن فرنسا وبريطانيا إنتظرتا ، من هذه المعاهدة ، ميزة مباشرة ، تتمثل فى معونة حملة من سردينيا فى العمليات أمام سباستبول ؛ ولكنهما عملا حساباً خاصاً للتأثير الذى يمكن أن تحدثه ، فى ڤينا ، إمكانية تدخلهما الدبلوماسى فى الشئون الإيطالية : فهى « طلقة مسدس فى أذن النمسا » . ومع ذلك ، فقد ترددتا لفترة فى إستخدام وسيلة الضغط هذه حتى أقصاها . ولذلك فإنهما قد أفهما ڤينا ، بعد ذلك مباشرة ، أنهما سيعارضان محاولة دولة سردينيا فى إيطاليا ، فى حالة موافقة المملكة الدانوبية على تأييدهما ضد روسيا . ولم يقم نابليون الثالث الذى كان مضطراً لانهاء المسألة باعلان زيارة الملك فيكتور إيمانويل المقبلة لباريس ، إلا فى خريف سنة ١٨٥٥ ، وبعد الإستيلاء على سباستبول . وعندئذ قامت الحكومة النمسوية ، فى ١٦ ديسمبر ، بتوجيه إنذار لروسيا : وبعد شهر من ذلك ، وافق القيصر الجديد اسكندر الثانى (الذى تولى العرش فى شهر مارس بعد نيقولا) على قبول « النقط الأربع » .

ولذلك فقد كان التهديد بتدخل مسلح نمسوى هو الذى أنهى مقاومة روسيا .

وفى المسألة العثمانية ، كانت نتائج هزيمة روسيا مهمة . فبمعاهدة باريس ، فى ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ . خسرت روسيا المزا ت التى كانت قد حصلت عليها منذ قرن ، فى وقت معاهدة ڤاينارجى (الحماية على الأرثوذكسيين) ووقت

معاهدة أدرنة (نفوذ متفوق فى الإمارات الدانوبية) ، إذ أن هذه المعاهدة الجديدة وضعت الإمبراطورية العثمانية تحت الضمانة الجماعية للدول الموقعة عليها ولكن الخطير بشكل خاص بالنسبة لروسيا ، كان هو تنازلها — من حيث المبدأ — عن الأمل فى الحصول على ميزات من جديد . وبتفسير واسع « النقطة الثالثة » من نقط ڤينا — تلك التى تتعلق بإعادة النظر فى إتفاقية سنة ١٨٤١ ، فرضت . المادة الثانية من الإتفاقية العامة لمؤتمر باريس على روسيا وعلى الدول الأخرى المجاورة ، حياد البحر الأسود ، أى منع الإحتفاظ فيه بأسطول حرب أو إقامة ترسانات ، وكانت هذه مادة أساسية ، إذ أنها كانت تحرم إمبراطورية روسيا من وسيلة إنتهاك « إقفال » المضايق ، وحتى ممارسة ضغط مباشر على الحكومة العثمانية . وكان هذا المطلب ، الذى فرضه بلمرستون ووافق عليه نابليون الثالث ضد وجهة نظر دروين دى لويس *Drouyn de Lhuys* ، هو الذى أطال فترة الحرب ؛ وبدونه ، كان القيصر سيوافق منذ ثمانية أشهر قبل ذلك . وكان حياد البحر الأسود نجاحاً كبيراً للسياسة الإنجليزية .

ولاشك فى أن مؤتمر باريس لم يقصر إهتمامه على مجرد الشئون العثمانية . فقرر ، فى صالح السويد، أنه يجب على روسيا ألا تعمل على تحصين جزر آيلاند فى بحر البلطيق ؛ وأقام — طبقاً لرغبة النمسا — حرية الملاحة على مصبات الدانوب ، تحت إشراف لجنة دولية ؛ ووعد الإمارات الدانوبية ، التى تحررت من إشراف روسيا ، « بإدارة مستقلة وقومية » فى نطاق الإمبراطورية العثمانية ؛ وحدد قواعد القانون البحرى فى وقت الحرب : الحصار والغنائم ؛ وأخيراً فإنه أعطى لكافور الفرصة لكى يفاوض أمام الرأى العام الدولى ، وبموافقة نابليون الثالث ، مظهرين من مظاهر الشئون الإيطالية — حالة الدولة البابوية وحالة مملكة الصقليتين — ويضمن بهذا الشكل ميزة معنوية من وجهة نظر الوطنيين الإيطاليين. ولاشك فى أن كل ذلك كانت له قيمة لايمكن أهمالها بالنسبة للمستقبل

وعلاوة على ذلك فلم يكن أمراً عادياً ، بالنسبة لنفوذ إمبراطور الفرنسيين ، وبالنسبة لمستقبل السياسة الإمبراطورية ، أن ينعقد المؤتمر فى باريس وأنه ، بعد خمسين سنة من معاهدات سنة ١٨١٥ ، تكون فرنسا قد إستعادت دوراً من الدرجة الأولى فى العلاقات الدولية . ومع ذلك فقد كانت بريطانيا العظمى هى التى حصلت فى الحال على ميزات فعالة . وكان بلمرستون ، فى حقيقة الأمر ، لا يعقد آمالا كبيرة على مداها : فكان يعتقد أن حكومة روسيا ستتحرر ، عند أول فرصة مواتية ، من حياد البحر الأسود ، وكان يأمل فقط فى أنه قد حصل على مجرد « عشرة سنوات » من الهدوء بالنسبة لمسألة المضايق .

ولكن نتائج هذه الحرب إمتدت إلى مدى أبعد بكثير من نطاق « المسألة الشرقية » . فمن ناحية ، تخلت النمسا ، تحت ضغط فرنسا وبريطانيا العظمى ، عن سياسة الوفاق التى كانت قد سارت عليها منذ سنة ١٨٢٣ تجاه روسيا ، وحكمت على نفسها بعزلة أضعفتها . ومن ناحيه أخرى ، أظهرت الهزيمة لحكومة القيصر ضرورة القيام بإصلاحات لها مدى بعيد فى البنيان الإدارى ، وتنظيم النقل والحياة الإجتماعية : مثل إنشاء الـ *Zemttvos* ، وبناء السكك الحديدية ، وخاصة إلغاء العبودية . وكان هذا عملا يتطلب وقتاً طويلا ، وإمتدت مراحله الرئيسية طوال العشرة سنوات التالية . وفى الوقت الذى قامت فيه حكومة روسيا بهذا المجهود للاصلاح الداخلى ، لم يكن فى وسعها أن تفكر فى الدخول فى عمل خارجى له أهميته . وهكذا لم يعد فى وسع السياسة القيصرية أن تلعب ، فى صالح المحافظة على الوضع القائم ، نفس الدور الذى كانت قد لعبته فى عام ١٨٤٨ — ١٨٤٩ : فأصبحت مضطرة الى مشاهدة الأحداث ، وبصفتها متفرجة ، وبعدست سنوات من مؤتمر باريس ، قرر الملحق العسكرى الفرنسى فى سان بطرسبرج أن الجيش الروسى ، رغم ضخامة عدد قواته (فيمكنها أن تصل فى عددها ، وقت الحرب ، إلى ٨٧٠و٠٠٠ رجل ، بما فيها تشكيلات الإحتياطى) لم تكن له « قيمة

هجومية » ؛ وقد يتمكن بالكاد ، فى حاله حرب عامة ، من إرسال ١٠٠,٠٠٠ رجل إلى أوربا الوسطى ، إذ أنه لم يكن فى وسعه أن يستخدم فى عمليات نظامية قواته الإحتياطية التى لم تكن حسنة التدريب ولا حسنة التنظيم ، وأيضاً لأنه سيضطر الى مراقبة البولنديين ، وحراسة حدود القوقاز ، والى أن يترك « فى الداخل » مالا يقل عن ١٥٠,٠٠٠ رجل نظامى ، « وذلك بسبب هياج المشاعر التى نتجت عن تحرير عبيد الأرض » .

وسيكون لخسوف روسيا والقطيعة التى حدثت فى جبهة الممالك المحافظة الكبرى آثار فى فتح امكانيات مواتية أمام سياسة « إعادة النظر » ، التى كانت هى سياسة نابليون الثالث .

الفصل الخامس عشر

التغيرات فى الشرق الأقصى

كانت هذه السنوات تمثل مرحلة هامة فى بلاد الشرق الأقصى . ففيما بين عامى ١٨٥٤ و ١٨٦٠ أرغمت اليابان على الخضوع لنفوذ « الغربيين » ، وبدأ الغزو الإستعمارى فى الهند الصينية ؛ فى نفس الوقت الذى انفتح فيه السوق الصينى بدرجة أكبر مما كان عليه الحال فى سنة ١٨٤٢ . وسيتسبب نشر الوسائل التقنية الأوربية فى تغييرات عميقة فى مجتمعات الشرق الأقصى .

١ — انفتاح اليابان :

منذ أن أجبرت الصين ، بعد حرب الأفيون ، على التخلى عن سياسة « الإنغلاق » ، فكرت الدول الغربية فى الحصول على ميزات مشابهة من اليابان: إتفاقيات تجارية وبنوع خاص إمكانية رسو السفن فى الموانى اليابانية . وبطبيعة الحال ، كانت دول شمال المحيط الهادى — الولايات المتحدة وروسيا — هى الأولى التى أظهرت إهتماماً بهذه المسألة . وأقنعت نفسها بأن الحكومة اليابانية لن توافق على الدخول فى مفاوضات . ولذلك فإنها قد فكرت ، الواحدة والأخرى ، وإبتداء من سنة ١٨٤٨ ، فى ممارسة ضغط عليها .

وهل يمكننا أن ننسى أن الولايات المتحدة ، بعد حربها مع المكسيك، كانت قد أصبحت دولة من دول المحيط الهادى ، وأن روسيا كانت قد أنشأت ، وتحت ضغط مورافييف *Mouravieff* الحاكم العام لسيبيريا ، ميناءاً حربياً فى بيتروبافلوسك على ساحل المحيط الهادى ، فى نفس الوقت الذى إحتلت فيه مصب نهر آمور ؟

ولم تكن اليابان فى حالة تسمح لها بمقاومة هذا الضغط ، لا لمجرد أنها كانت

تجتاز أزمة داخلية، ولكن كذلك لأن نبلاءها العسكريين العديدين -- ٠٠٠ر٥٠٠ ساموروى -- ، رغم تسلحهم بشعور وطنى عميق وبروح تضحية نشطة، لم يكونوا يمثلون قوة مسلحة لها خطورتها . وبسبب سياسة « الإنغلاق » عجزت هذه الطائفة العسكرية عن معرفة الوسائل التقنية الأوربية : فمنذ سنة ١٨٣٠ فقط كان بعض الدايميو قد بدأ فى شراء بعض البنادق والمدافع من التجار الهولنديين ؛ ولكن حالة التسليح اليابانى ، رغم هذه الاستثناءات ، بقيت كما كانت عليه عند مطلع القرن السابع عشر . ولذلك فقد كان من المستحيل على حكومة الشاجون أن تقف فى وجه محاولة لإنزال جنود على السواحل

وأخذ قرار الإتجاه إلى تهديد مسلح بطريقة تلقائية تقريباً فى سنة ١٨٥١ فى واشنطون وفى سان بطرسبرج. وكان الأمريكيون هم الذين سبقوا فى الإستعداد: فسبق أسطول الكومودور بيرى *Perry* ، على السواحل اليابانية ، وفى يوليو سنة ١٩٥٣ ، أسطول بوتيانين *Poutianine* الروسى الذى أتى من بحر البلطيق . ولكن بيرى كان قد إستلم تعليمات بعدم إستخدام القوة إلا فى حالة الدفاع عن النفس ؛ واكتفى بتسليم خطاب الحكومة اليابانية ، معلناً أنه سيعود لأخذ الرد فى العام التالى . وفى رحلته الثانية ، فى مارس سنة ١٨٥٤ ، حصل بسهولة على فتح باب المحادثات . وأعطت معاهدة كانا واجا ، المعقودة فى ٣١ مارس سنة ١٨٥٤ ، للأمريكيين ، وفى مينائين من موانى الدرجة الثانية ، الحق فى الرسو ، والإقامة ، وبيع وشراء السلع ، وإن كان ذلك عن طريق وساطة الموظفين اليابانيين . وفى سنة ١٨٥٨ ، وفى الوقت الذى أظهرت فيه أحداث الصين لليابانيين الأخطار التى قد تنتج عن الرفض، زاد إتساع هذه الاستعدادات: ففتحت خمسة موانى جديدة ، ومن بينها يوكوهاما ؛ هذا علاوة على أن الأمريكيين قد حصلوا على حق الدخول فى علاقات تجارية مباشرة مع الأهالى وأيضاً على مزايا الإمتيازات الأجنبية؛ وأخيراً أصبح فى وسعهم الإحتفاظ بتمثيل

دبلوماسى لدى الحكومة اليابانية . وحصلت إنجلترا ، وروسيا ، وفرنسا ، وهولندا على إتفاقيات مشابهة . وهكذا إنفتحت اليابان ، وفى فترة أربعة سنوات ، أمام النفوذ الغربى ؛ وتخلت عن سياسة العزلة التى كانت قد سارت عليها منذ قرنيين من الزمان .

وعلى العكس من حكومة الصين ، لم تقم الحكومة اليابانية — أى حكومة الشاجون — بمقابلة المطالب الأجنبية بمقاومة مسلحة . ومع ذلك فحينما قام الشاجون ، فى الفترة الواقعة بين « زيارتى » بيرى ، بإستشارة كبار السادة الإقطاعيين ، كان رأيهم فى غالبيته ، هو رفض المطالب الأمريكية . واعتقدوا أن اليابان كانت مهددة ، فى حالة «فتحها الأبواب » بأن يطالبها الأجانب بالتنازل لهم عن قواعد بحرية : ألم تكن الصين قد فقدت هونج كونج ؟ وربما يذهب هؤلاء الأجانب حتى إلى تهديد إستقلال اليابان . وحتى إذا لم يكن الأمر كذلك ، فإن مجرد السماح بالتجارة سيكون خطيراً ، لأن التصدير سيحرم الإهالى اليابانيين من المواد الغذائية أو من المواد الأولية اللازمة لحياتهم اليومية ، وفى نفس الوقت لن يقدم الإستيراد إلا بعض المواد « غير النافعة » . ولكن ، هل كانت سياسة المقاومة هـــذه ممكنة ؟ هل يعتقد فى ذلك أبى ماساهيرو *Abe Masahiro* رئيس مجلس الشاجون الكبير، ولا دايميوا ساتسوما *Satsuma* الذى كان قد أدخل فى إقطاعاته بعض مستحدثات التقنية الغربية . فكيف يمكن للساموري أن « يثبتوا » أمام المدفعية الأمريكية ؟ ألم يتسبب مجرد ظهور أسطول بيرى فى حركة ذعر فى المنطقة الساحلية ؟ وذكرت مذكرة كتبها الشاجون أن « فن الملاحة والوسائل الحربية والبحرية قد بلغت ، فى الدول العظمى الأجنبية ، أقصى نموها . وربما تنتهى حرب ندخل فيها ضدهم إلى نجاح مؤقت ، ولكننا ، حينما تهاجم أسلحتهم بلادنا ، سنخضع للنتائج التى يسمح لنا مثل الصين بتخمينها » . ورغم وجهة نظر أغلبية الديميو ، قرر

مستشارو الشاجون أن يوافقوا على مالا يمكن تفاديه ، وأخذوا مجرد احتياطات لعدم تصدير الأرز والحبوب .

وكان الحدث الرئيسى أنه ، بينما حاولت الحكومة الصينية ، حتى بعد استسلامها ، أن تحتفظ بحياة البلاد على نفس الطرق التقليدية ، فهمت الحكومة اليابانية من أول الأمر ما يمكنها أن تكسبه من الموقف الذى كان قد فرض عليها وفى مذكرة بتاريخ مارس سنة ١٨٥٨ ، ذكر الشاجون — ولا شك فى أن ذلك كان يطلب المحيطين به — أن على البلاد بعد ذلك أن تسير فى طريق جديد ، وتستوحى طرق الغربيين ووسائلهم التقنية ؛ وأن تنمى مثلهم مواردها الاقتصادية وقواتها العسكرية . « فيمكننا عندئذ أن ندخل مجموعة الأمم ونتصل بالدول التى تتطابق مبادئها مع مبادئنا » ؛ ويمكن لليابان أن تلعب دورا هاماً فى العالم وتصل الى « مستقبل كبير » . ولذلك فقد كان الحرص على المصلحة الوطنية هو الذى دفع بعض اليابانيين ، والذين كانوا لايزالون قلة ، الى التفكير فى تغيير عميق للحياة الاقتصادية والاجتماعية .

ومع ذلك ، فإذا كانت حكومة الشاجون قد وافقت على سياسة « الإنفتاح » فهل كانت ستنجح فى جعل الأهالى اليابانيين يقبلونها ؟ ولم يكن هذا القرار قد أخذ ، ضد وجهة نظر معظم السادة الاقطاعيين وحدهم ، بل كان قد أخذ كذلك ضد وجهة نظر الامبراطور الذى ، بعد أن كان قد فقد منذ قرنين السلطة الحقيقية إستشير بطريقة إستثنائية ، ورفض الموافقة ، مستنداً إلى « الكرامة الوطنية » . ولذلك فإن نظام الشاجون قد وجد نفسه مهدداً بأنصار إعادة السلطة الامبراطورية ومن ناحية أخرى ، كان هناك الكثيرين من بين الساموراى ، الذين حافظوا على التقاليد العسكرية ، ورفضوا الموافقة على سياسة الاستسلام ، وشعروا بالاذلال وأخيرا شعرت جماهير الشعب ، فى حياتها اليومية ، بمساوىء « الانفتاح » التى تسببت ، فى خلال السنوات الأولى ، فى صعوبات إقتصادية ومالية : إرتفاع

الأسعار ، لأن عمليات الشراء التي قام بها الأجانب قللت من توفر المواد الأولية ؛ وإختفاء قطع العملة الذهبية لأن الأجانب اشتروا قطع الذهب ، لكي يعيدوا بيعها في الولايات المتحدة وفي أوربا بربح وصل إلى ٥٠ ٪ والتقت العوامل العاطفية والمصالح المادية بهذا الشكل ، وتسببت في حركة حادة معادية للأجانب : وكان شعارها هو « طرد الأجانب » . وفي أول الأمر كانت هذه الحركة موجهة ضد حكومة الشاجون ، التي كانت قد هددت الاستقلال الوطني ؛ واتجهت حوادث الإغتيال السياسي صوب الوزراء ومساعديهم . وسرعان ما اتجهت صوب الأجانب : فوقعت إثنتي عشرة عملية إغتيال فيما بين عامي ١٨٥٩ و ١٨٦٢ ؛ مع حرق سفارتين . وأخيرا أعطى الامبراطور ، في ٥ يونيو سنة ١٨٦٣ ، أمره للشاجون « بطرد البرابرة » وحدد للتنفيذ يوم ٢٥ يونيو .

ولذلك فقد إضطرت الدول « الغربية » إلى التدخل . ولا شك في أنها كانت تعرف ، عن طريق إتصال شخصي من الشاجون ، أن الحكومة لن تقوم بأي شيء لتطبيق مرسوم الطرد : ولكنها كانت تعلم أن هذه الحكومة كانت عاجزة عن ضمان احترام المعاهدات ولذلك فإنها قررت أن تنهي هذه الأزمة عن طريق القوة . فقام الأسطول الانجليزي بضرب مدينة كاجوشيما بمدفعيته لأن دايميو ساتسوما كان قد رفض معاقبة قتلة أحد الانجليز ؛ وتوغلت الأساطيل الفرنسية والأمريكية في مضيق سيمونوسيكي ، والذي كان المرور فيه قد منع على السفن التجارية الأجنبية ، وحطمت القلاع . وهذه المظاهرات أجبرت الامبراطور ، الذي شعر عندئذ بالنتائج التي يمكن أن تترتب على حرب مع الدول العظمى ، على الانفصال عن رؤساء الحركة المعادية للاجانب ، وعلى أن يلغي في ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٦٣ مرسوم الطرد . ومع ذلك فقد رفض الامبراطور حتى ذلك الوقت التصديق على معاهدات سنة ١٨٥٨ : ولكي يرغموه على ذلك ، قرر ممثلو الدول القيام بمظاهرة بحرية جديدة ، وهذه المرة أمام أوساكا ، أقرب الموانى

إلى كيوتو ، ووجهوا إليه إنذاراً . وحصلوا فى ٢٤ نوفبر سنة ١٨٦٤ على التصديق على المعاهدات : وأجبر الإمبراطور حتى على قبول إضافة للمعاهدات : فتعهدت اليابان بأن تحدد الرسوم الجمركية بـ ٥ ٪ من قيمة السلع . وهكذا سويت المسألة من وجهة النظر الدولية ، مادامت السياسة الخارجية للبلاط الإمبراطورى قد سارت على نهج السياسة الخارجية لحكومة الشاجون . ولم تنتهى الحركة المعادية للاجانب تماماً ، ولكن لم تعد لها إلا مظاهر متفرقة . ولذلك فإن الدول الغربية تركت الأزمة الداخلية اليابانية فى سنة ١٨٦٧ — ١٨٦٨ تستمر دون أن تتدخل فيها ؛ وهى تتمثل فى ذلك الصراع الذى نشب بين نظام الشاجون وبين السلطة الإمبراطورية . ومع ذلك ألم تكن حكومة الشاجون هى التى قد وافقت على « إنفتاح » اليابان ؟ ولكن وصول الإمبراطور الشاب موتسوهيتو *Mutsuhito* إلى العرش فى ٣٠ يناير سنة ١٨٦٧ — والذى كان مستشاروه من الساموراى المصلحين ، والذين يرغبون فى إعادة تنظيم الحكومة والإدارة على أسس «حديثة» قد طمأن بعثات التمثيل الأجنبية . وبالفعل ، وبعد إنقلاب ٣ يناير سنة ١٨٦٨ مباشرة ، وهو الإنقلاب الذى ألغى نظام الشاجون ، أمر مرسوم إمبراطورى الشعب اليابانى بالإعتراف بالحقوق وبالإمتيازات التى منحت للاجانب .

وهذه الخلاصة وحدها لاتكفى مع ذلك لشرح هذه الأحداث ، والتى كانت أهميتها كبيرة جداً بالنسبة لتاريخ العالم . فلماذا إنضم أنصار إعادة السلطة الإمبراطورية فى أول الأمر للحركة « المعادية للاجانب » ثم قاموا بعد ذلك بتغيير مراكزهم ؟ من الممكن أن تكون مجموعة الساموراى المصلحين — أوكوبو وسايجو ، وجوتو ، الذين كونوا فى سنة ١٨٦٧ الوسط الذى أحاط بالإمبراطور الجديد — قد اقتنعت منذ سنة ١٨٥٨ بسياسة « إنفتاح » اليابان ، وأنهم قد إنضموا ، فيما بين عامى ١٨٥٩ و ١٨٦٥ ، للحركة المعادية للاجانب كمجرد عملية إنتهازية إذ أنهم قد رأوا فى هذا التكتيك أحسن وسيلة لزعزعة سلطة الشاجون . وحينما

حصلوا على النتيجة التى كانوا يأملونها ، واستلموا السلطة ، تخلى هؤلاء المصلحون بلا أسف عن سياسة مقاومة التوغل الأجنبى ، التى لم تكن بالنسبة لهم إلا مجرد وسيلة . ولا شك أن هذا تفسير معقول ، ولكنه لا يستند إلى دليل مؤكد . وكيف يمكننا أن نفسر موقف جماهير الشعب اليابانى التى ، بعد أن كانت قد هزتها موجة عارمة من الشعور المعادى للاجانب ، قبلت بهدوء بعد بضع سنوات ، الإتصال بالأجانب ؟ لاشك فى أن الإمبراطور قد تحدث ، وكان لدى الشعب اليابانى شعور بالنظام ، وإحترام للسلطة . ولكن ، هل كان فى وسع النفوذ الإمبراطورى أن يمارس عملا مقرراً فجأة ، بعد قرنين من الضعف ؟ وأخيراً فإنه من الصعب تفسير دور كبار الدايميو فى الجنوب الغربى : فكانت الدول قد أجبرت فى سنة ١٨٦٣ على القيام بالمظاهرات البحرية ضدهم ، ومع ذلك فقد كانوا هم كذلك الذين أسهموا ، فى سنة ١٨٦٨ ، فى القضاء على نظام الشاجون ، وفى صالح الإمبراطور الذى وافق مستشاروه على سياسة « الإنفتاح » ! ولا شك فى أنهم قد فهموا ، خلال ذلك الوقت عدم جدوى سياسة مقاومة الغربيين ولكن ، ألم يكن عليهم كذلك أن يفهموا أن الإتصال بالأجانب كان يهدد بالتسبب فى إختفاء النظام الإقطاعى ؟

ومع ذلك . فإن عدم التأكيد هذا فى التفسير ، مهما كانت أهميته بالنسبة لدراسة تاريخ اليابان . هو ثانوى بالنسبة لتاريخ العلاقات الدولية ، إذ أن نتائج هذه الأزمة ، وحدها هى التى تهم العلاقات الدولية : فالرجال الذين كانوا يحكمون اليابان قد وافقوا على أن يتعلموا على أيدى الغرب ؛ وكانوا يرغبون فى ذلك لأنهم رأوا فيه وسيلة لإعطاء القوة لبلادهم .

٢ — حملة الصين فى سنة ١٨٥٨ — ١٨٦٠ :

لم يكن « لإنفتاح » الصين الذى حدث فى سنة ١٨٤٢ نتيجة لجهود بريطانيا العظمى إلا نتائج محدودة ، إذ أن تطبيق المعاهدات قد عاقته المقاومة السلبية

للاهالى الصينيين وللحكومة الامبراطورية . ومنذ سنة ١٨٥٠ كان بلمرستون قد فكر فى تحطيم هذه المعوقات ، ولكنه لم يستمر فى هذا المخطط ، ولا شك فى أن ذلك كان بسبب الأزمة الاوروبية . ولكن الحرب الأهلية الصينية ، التى بدأت فى سنة ١٨٥٣ فتحت أمام سياسة الدول الغربية إمكانيات مواتية : ففى فبراير سنة ١٨٥٤ إقترحت الحكومة الانجليزية على فرنسا « الافادة » من هذه الحرب الأهلية « لعقد صلات أكثر توطداً مع إمبراطورية الصين »؛ وظهر أن الوقت مناسب لكى يطلبوا من حكومة الصين ، « وباستخدام القوة » ، تطبيق فعلى لمعاهدات سنة ١٨٤٢ / ١٨٤٤ . وحتى ، لم لا يفيدوا من ذلك لكى يحصلوا على مدخل أكثر إتساعاً للسوق الصينى ؟ وكان الغربيون يرغبون فى مد نشاطهم خارج « الموانى الخمسة »، وفى الحصول على حق التوغل داخل البلاد وفى إستخدام طريق يانج تسى الصالح للملاحة بنوع خاص ، وهو « الشريان الرئيسى للتجارة» ولذلك فقد كانت الدوافع الاقتصادية هى التى توجه بدون أدنى شك هذه القرارات وعلى هذه الأسس عملت بريطانيا العظمى على إقامة تعاون مع فرنسا والولايات المتحدة . ودفعت المفاوضات بنشاط زائد خاصة وأنها كانت تخشى من أن تحاول روسيا ، بعد هزيمتها فى القرم ، أن تبحث عن ميدان عمل لها فى آسيا الشرقية . وكانت هذه المواقف قد ثبتت حينما وقعت ، فى سنة ١٨٥٦ ، الحوادث التى إستخدمتها الحكومات لدى الرأى العام فى بلادها ، لكى تبرر التدخل : مقتل الأب شابديلان *Chapdelaine* رجل التبشير الفرنسى ، الذى كان قد توغل فى داخل الصين ، وإلقاء البوليس الصينى القبض على بعض بحارة سفينة تجارية صغيرة تحت العلم البريطانى .

وبدأ هذا المجهود الجديد « للضغط المسلح » على الحكومة الصينية فى ربيع سنة ١٨٥٧ . وحصلت بريطانيا العظمى على مشاركة فرنسا فى حملة صغيرة ، ولكن الولايات المتحدة رفضت إتخاذ إجراءات عسكرية واكتفت بإعطاء

المشروع تأييدا دبلوماسياً . وفى تفكير الحكومة الانجليزية لم تكن هذه المظاهرة إلا وسيلة للتهديد . ولكن، مادامت حكومة الصين قد رفضت التفاوض رغم خطورة الموقف الداخلى فى الامبراطورية ، فقد كان من اللازم إستخدام القوة . ومع ذلك فقد احتاط الانجلو فرنسيين من أن يسيروا حتى النهاية : فاكتفوا ، فى مايو سنة ١٨٥٨ ، بالاستيلاء على بعض القلاع ، عند مصب بى هو ، وبفرض التوقيع على اتفاقيات ، دون أن يطلبوا التصديق عليها فى الحال . وفى يونيو سنة ١٨٥٩ ،رفض الصينيون التصديق واستقبلوا المفاوضين بطلقات الرصاص . وقررت الحكومات الغربية ، التى أصبحت مهددة فى حالة بقائها عند هذا الفشل بخسارة كل نفوذها فى الصين ،بإعداد حملة حقيقية ، وهى التى حصلت ، فى أكتوبر سنة ١٨٦٠ ، على انتصار باليكاو ،واستولت على بكين وفى ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٦٠ حددت معاهدة بكين الوضعية الجديدة للاجانب فى الصين : فتح احدى عشرة ميناءاً بحرياً أو نهرياً جديداً للتجارة ،وبينها تيان تسين ونانكين ؛ والتصريح للسفن التجارية بالصعود فى يانج تسى حتى هانكيو ، بمجرد التمكن من اخضاع « ثورة » التايبنج ؛ وحق الأجانب فى السفر فى داخل الصين ، ولكن دون أن ينشئوا مراكز اقامة دائمة (وحصل رجال التبشير وحدهم على هذا الحق للاقامة) ؛ وامتياز نظام التقاضى الذى أخرج الأجانب عن نطاق اختصاص المحاكم الصينية ، لا فى مجرد المسائل الجنائية ، ولكن حتى فى الشئون المدنيـة حين يكونوا متهمين ؛ ووجود دائم للمندوبين الدبلوماسيين الأجانب فى بكين ، ونفذ البرنامج البريطانى بأكمله .

ومع ذلك فقد إستمر وجود عقبة كان من الواجب التغلب عليها، إذ أن ثورة تايبنج كانت تشل التبادل التجارى فى الصين الداخلية ، وكان وجود حكومة هونج فى نانكين يقفل طريق الوصول إلى الأسواق الكبرى فى وادى يانج تسى . وإنتهى الإنجليز والفرنسيون ، والذين كان كل منهم يراقب محاولات الآخرين

عن قرب ، ويشك كل منهم فى أن الآخر يحاول أن يحصل على نفوذ متفوق فى بكين ، إلى أن فكروا فى أن من مصلحتهم ، ما دامت الحكومة الإمبراطورية قد وافقت على سياسة « الانفتاح » ، أن يعطوها معونة بحرية وعسكرية للقضاء على الثورة . وهذه المساعدة أسرعت بانتصار الإمبراطوريين : وفى يوليو سنة ١٨٦٤ إنهارت حكومة التايبنج .

وفى هذه السنوات العصيبة التى قررت مصير الصين لأكثر من نصف قرن ، كانت سياسة الدول الأوربية مترددة . فنى نفس الوقت الذى حاربت فيه إنجلترا وفرنسا الحكومة الإمبراطورية ، عملتا على الحفاظ عليها : وإذا كانتا قد تأخرتا ، لمدة عامين ، عن البدء فى عمليات حربية كبيرة ، فإن ذلك كان يرجع إلى خوفهما من التسبب فى « إختفاء » إمبراطورية الصين ، وهى إمكانية كانا يخشيانها . وبمجرد أن سلمت أسرة المانشو أمام الحملة العسكرية ، لم يتردد الأنجلو فرنسيين كثيراً فى تدعيمها ، بإعطائها معونة أسلحتهم ضد التايبنج .

فهل ارتكبت الحكومات الإنجليزية والفرنسية خطأ ؟ ألم يكن فى وسعهم أن يعطوا ، على العكس من ذلك ، تأييداً للتايبنج ، الذين أعلنوا أنهم يرغبون فى « إعادة بعث » الصين وحتى فى صبغها بالصبغة الغربية ؟ وكان كثيرون من بين المندوبين الإنجليز والفرنسيين فى الصين قد اقترحوا هذه السياسة عند بداية الثورة . وقدر ممثل بريطانيا العظمى فى سنة ١٨٥٣ أنه من الممكن أن يحصل الإنجليز « من الثوار على ميزات سياسية وتجارية أكثر مما سيحصلون عليه فى أى وقت من الإمبراطوريين » . ولكن الإتصالات التى حدثت مع حكومة نانكين قد أظهرت أن قادة التايبنج إذا ما كانوا قادرين على إقامة تنظيم عسكرى بحت ، فإنهم كانوا لا يفكرون فى تنظيم الحياة الإقتصادية ولا يشغلون أنفسهم كثيراً بإحترام مصالح التجارة الأجنبية . ولذلك فقد ظهر أنه من الحكمة الإحتفاظ فى أول الأمر بالحياد فى هذه الحرب الأهلية ، والإقتصار على حماية الأحياء التى يسكنها الأوربيون ،

عند زحف التايبنج على شنغهاى . وفى سنة ١٨٦٠ فقط ، وأثناء الحملة على بكين ، فكر القوميسيير العالى الإنجليزى ، وهو اللورد إيلجن Lord Elgin ، فى إحدى اللحظات فى « جعل رجال نانكين ينتصرون » لكى يقضى على مقاومة الحكومة الإمبراطورية ؛ ولكن البارون جرو Gros ، زميله الفرنسى ، رأى فى ذلك تعقيداً بلا داع ، وخطير فى نفس الوقت . وبمساعدة الحكومة الامبراطورية أخيراً ، إبتداء من سنة ١٨٦٢ ، على إقامة سلطتها فى وادى يانج تسى ، حصلت الدول على النتيجة التى كانت تهمها أكثر من غيرها : الوصول إلى المراكز التجارية الكبرى للاقاليم الصينية .

وبعد عشرين عاماً من الصعوبات ، أصبح انفتاح الصين حقيقة ثابتة . فنى صالح من كان ذلك ؟ بريطانيا العظمى ، التى كانت تمتلك وحدها قاعدة بحرية على الساحل الصينى ، احتلت فى السوق الصينى مركزاً يتفوق كثيراً على مراكز الدول الأخرى : فكان لها وحدها ٨٥ ٪ من مجموع التجارة الخارجية ؛ وكان تجارها ورجال مصارفها قد استثمروا فى « الموانى المفتوحة » رؤوس أموال هامة (٤٠ مليون جنيه ، منذ سنة ١٨٥٦) وذلك فى شرائهم للأراضى وفى بناء العمارات وكذلك فى تخزينهم للسلع . ولم تر مانعاً فى ترك الدول الأخرى تشارك فى استغلال هذا السوق ، وان كانت قد صممت على أن تحتفظ لنفسها بالتفوق . فمن أين يمكن أن تأتى المنافسة ؟

روسيا ، لكى « تغطى » ممتلكاتها الروسية فى سيبيريا ، كانت قد استعمرت منطقة أوسورى ، وأحضرت لها فلاحين روسيين ؛ وكانت تمتلك ، منذ سنة ١٨٦٠ ، قاعدة بحرية على ساحل المحيط الهادى ، فى فلاديفوستك . وكان التجار الروس قد حصلوا ، فى نفس الوقت ، على حق انشاء مخازن على طول طرق القوافل من منغوليا الى التركستان — فى أورجا وفى كالجان — وللحضور للاتجار فى بكين . وكان الروس يتهمون الانجليز بالرغبة فى الحصول

فى بحار الصين على سيطرة فعلية ، تكون خطيرة للمصالح الروسية فى منطقة آمور ، — فى الوقت الذى خشى فيه الإنجليز من أن يقوم الروس ، جيران إمبراطورية الصين المباشرين ، بممارسة ضغط على أسرة المانشو . ولم يكن الأمر يتعلق فى ذلك الوقت بمنافسة تجارية ، إذ أن التفوق الإنجليزى كان فى هذا المجال ساحقاً. ولكن ، لكى تحتفظ بريطانيا العظمى بالمركز الذى كانت قد حصلت عليه من وجهة النظر الإقتصادية ، كانت محتاجة إلى أن يكون لها فى بكين ، وفى الأوساط الحكومية ، نفوذاً كان فى وسع روسيا أن تنازعها إياه .

وفرنسا لم يكن لها إلا نصيباً متواضعاً فى التجارة الخارجية للصين ؛ ولكنها كانت تمارس « حماية » على مجموع البعثات الكاثوليكية المقيمة فى البلاد ، فكان لها نفوذاً بهذه الطريقة . ولا شك فى أن الدور الذى كانت قد لعبته فيما بين عامى ١٨٥٨ و ١٨٦٠ إلى جانب إنجلترا أظهر أن حكومتها كانت تأمل فى أن تضمن ميزات مباشرة فى الصين : فمنذ بداية سنة ١٨٥٨ كان نابليون الثالث قد فكر فى أن يحصل — باتباع المثل الذى أعطاه الإنجليز فى هونج كونج — على ملكية نقطة إرتكاز بحرية على ساحل الصين ، وكان قد وقع إختياره على جزر شوسان القريبة من مصب يانج تسى . ولقد إحتلت فرقة إنزال فرنسية صغيرة هذه الجزر ، وذلك بمناسبة العمليات التى وقعت ضد حكومة بكين . ولكن إنجلترا إحتجت بمجرد إنتهاء الحرب ، واضطر نابليون الثالث ، الذى لم يكن يرغب فى أن يخاطر بالتأثير على العلاقات الفرنسية الإنجليزية فى السياسة العامة ، إلى أن يقرر إخلاء الجزر . ومنذ ذلك الوقت تحولت أنظاره صوب الهند الصينية . وتركت السياسة الفرنسية إذن بالفعل الميدان خالياً لبريطانيا العظمى فى الصين .

وكانت الولايات المتحدة ، من وجهة النظر الإقتصادية هى أكثر منافسى الإنجليز نشاطاً . وأعلنت بعض أوساط رجال الأعمال ، والمتحدثين بإسمهم فى الكونجرس أن الأمريكيين كانوا فى موقف أحسن من الأوربيين لكى يحصلوا

على نصيب كبير فى إستغلال السوق الصينى : كانت أسس هذه التجارة هى تصدير القطن الأمريكي ، وإستيراد الشاى والحرير ؛ وكان هناك تفكير كذلك فى إستغلال موارد الصين من الفحم والمعادن . ولكن حكومة واشنطون لم تكن ترغب فى إستخدام وسائل العنف مع حكومة بكين : ففى نفس الوقت الذى وافقت فيه على أهداف الحملة الأنجلو فرنسية فى سنة ١٨٥٨ —١٨٦٠ ، رفضت أن تشارك فيها — وإن كان ذلك لم يمنعها من أن تحصل ، فى وقت معاهدة بكين ، على نفس الميزات مثل بقية الأوربيين . وبظهورها بمظهر « صديقة » الصين ، ورفضها كل مطالب إقليمية ، ألم تكن تحاول أن تضمن مركزاً معنوياً متفوقاً ، وتأمل فى أن تحصل فى بلاط بكين على مركز ممتاز ، على حساب بريطانيا العظمى ؟

وهكذا أصبحت إمبراطورية الصين ميدان تنافس إقتصادى بين الدول العظمى . ولكن التوسع الغربى كان بطيئاً فى توغله فى البلاد إذ أنه إصطدم بمقاومة سلبية : فالأسرة الحاكمة كانت على علم بالمخاطر التى تمثلها ، بالنسبة إليها ، حركة « التجديد » ؛ والمتعلمون ، الذين كانوا يزودون الدولة بالموظفين، إستمروا على المعيشة فى ظل إحترام التقاليد، وإحتقار العلوم التجريبية ،والإعتقاد فى تفوق وجهات نظر الثقافة الصينية؛ وكانت جماهير الشعب لاتثق فى الأجانب، فى نفس الوقت الذى تحتقرهم فيه .

٣ — انفتاح الهند الصينية :

كان « إنفتاح » الهند الصينية ، بالعمل شبه المتوافق زمنياً لفرنسا ولبريطانيا العظمى ، أحد نتائج أحداث الصين . ولا شك فى أن هذا المخطط لم يعلن عنه بوضوح فى أول الأمر . ولكن ارتباطاً عملياً قام بين مراحل المسألة الصينية وبين مراحل التوغل فى الهند الصينية .

والظروف التى حدث فيها هذا التوغل مختلفة تماما عن تلك التى وجدت

فى نفس الفترة فى الصين أو فى اليابان ، اذ أنه لم يكن فى وسع سوق الهندالصينية أن يمنح لتصدير المنتجات الصناعية الاوروبية إلا مكاسب محددة وكان العامل المقرر لعمل الدول الأوروبية بنوع خاص هو الرغبة فى الحصول ، على جوانب امبراطورية الصين ، على طرق مرور — وديان أنهار الهند الصينية — تسمح للتجارة بالتوغل داخل الأقاليم الجنوبية من هذه الإمبراطورية . ولكى ينفذوا هذا البرنامج ، كان من اللازم احتلال قواعد انطلاق فى شبه الجزيرة ، وبالتالى القيام بغزو اقليمى ، فى الوقت الذى فكرت فيه الدول الغربية بالنسبة للصين ، وعلى الأكثر ، فى الإستيلاء على بعض جزر قريبة من الساحل ، وبالنسبة لليابان لم تحاول الحصول على أية توسعات اقليمية فى الأرخبيل اليابانى نفسه . وهذا المشروع للغزو كان سهلا نسبياً ، لأن الهند الصينية لم تكن لها وحدة حضارية ولا وحدة سياسية . فبين الأهالى ، كان البعض ، وهم سكان كمبوديا على وجه الخصوص ، قد تشكلوا تحت تأثير الحضارة الهندية ؛ وكان الآخرون، فى سيام وفى أنام ، من أصل صينى ؛ وأخيراً كانت القبائل الجبلية ، فى مناطق الإيروادى وسالوان من أصل تبتى . واذا ما أهملنا الإمارات الصغيرة التى تقتسم وادى ميكونج الأوسط والأعلى ، وسلطنات ماليزيا فى الجزء الجنوبى من شبه جزيرة ملقا ، نجد أن شبه جزيرة الهند الصينية كانت تنقسم الى أربع دول رئيسية : كمبوديا ، وهى مملكة « تحتضر » وليس لها جيش دائم ؛ وسيام ، التى كان سكانها الذين يبلغون ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة يخضعون لتنظيم سياسى وادارى بدائى ، والتى كان جيشها ، رغم أنه كان مزوداً بأسلحة نارية مستوردة من أوربا ، لا يمثل قوة نظامية ؛ وبورما التى كانت، مع شعبها الذى كان يقارب فى عدده شعب سيام ، تفتقر الى جيش نظامى ؛ وأخيراً أنام ، التى كانت الدولة الأكثر سكاناً ، والأكثر قوة ، والتى كان لها تنظيم سياسى وادارى يشبه تنظيم الصين. ومن هذه الدول ، كانت أنام هى الوحيدة التى تبدو

على أنها دولة يمكنها أن تقوم بمقاومة جدية أمام توغل البيض : فقرر ملكها ، فى سنة ١٨٢١ ، أن يطرد ذلك العدد البسيط من الأوروبيين الذين كانوا يقيمون فى البلاد ، ولما كان المبشرون الفرنسيون والإسبانيون قد احتفظوا ، رغم هذا الأمر بالطرد ، بنشاط سرى ، فإنه بدأ ضدهم ، ومنذ سنة ١٨٣٣ ، عمليات إضطهادية . ولكن الدول الأوربية لم تكن تخشى من أن تكون هذه المقاومة الأنامية مؤيدة بالدول الأخرى ، إذ أن أنام وسيام كانتا فى تنافس فى منطقة ميكونج الوسطى ، حيث إدعت كل منهما نفوذاً على إمارة ڤيين — تيان ، وفى منطقة ميكونج السفلى ، حيث ظهر أن كمبوديا ستختفى فى صالح إحدى جارتيها ؛ وأخيراً فقد كانت سيام وبورما فى صراع طويل فى القرن الثامن عشر . ولذلك فقد كان الميدان مواتياً للمحاولات الأوربية .

واتجهت أنظار بريطانيا العظمى صوب بورما وسيام . وفى سنة ١٨٢٦ ، ولكى يبطلوا التهديدات التى وجهها ملك بورما ضد شيتاجونج Chittagong — وهى منشأة إنجليزية على الساحل الشرقى لخليج البنغال — أرسل الإنجليز فى دلتا نهر الإيروادى حملة عسكرية وحصلوا على عقد تنازل عن أراكان ، فى المنطقة الساحلية . وفى سنة ١٨٥٢ ، وبمناسبة حادثة ثانوية (إلقاء القبض على قائدين من قادة السفن التجارية البريطانية) ، إستولت حملة إنجليزية جديدة على دلتا الإيروادى وعلى ميناء رانجون . وهذا الضم حرم مملكة بورما من مخرجها إلى البحر : فأصبحت السياسة الإنجليزية إذن تمتلك وسيلة ضغط تسمح لها بأن تقيم ، إن آجلا أو عاجلا ، تفوقها التجارى ونفوذها فى هذه الدولة . وكان من الممكن أن تحصل على ممر ، عن طريق وادى الإيروادى الأعلى ، إلى الأقاليم الصينية . وهذا النجاح أغرى الحكومة الانجليزية على الحصول على ميزات جديدة ، على حساب سيام هذه المرة . وتحت تهديد مظاهرة بحرية ، قبل ملك سيام ، الذى اعتقد فى عدم جدوى أية مقاومة ، أن يتفاوض . واشتملت معاهدة ١٨ أبريل سنة ١٨٥٥

على شروط مشابهة لتلك التى كانت قد فرضت سواء على الصين ، أو على اليابان :
حق الإقامة فى بعض المدن ؛ ومميزات الإمتيازات القضائية ، وتحديد الرسوم
الجمركية بنسبة منخفضة جداً (٣٪) . وكما فعلت الصين ، منحت سيام ، فى
خلال السنوات التالية ، نفس الميزات للولايات المتحدة ، ولفرنسا ، وللدول
الألمانية أعضاء الزولفراين : وكانت تأمل بهذه الطريقة فى أن « توازن » بين
النفوذ الأجنبى وبعضه .

واتجهت أنظار الحكومة الفرنسية فى أول الأمر صوب أنام . وعلاوة على
الدوافع الإقتصادية تضيف ، كما هو الحال بالنسبة للمسألة الصينية ، دوافع دينية
واستراتيجية : الرغبة فى حماية البعثات الدينية المضطهدة ؛ والرغبة فى الحصول
على قاعدة بحرية . وبعد أن أرسل بلا جدوى مونتينى *Montigny* كمفاوض ،
للحصول على حرية التبشير الدينى وحرية التجارة ، نفذ نابليون الثالث ، رغم
معارضة وزرائه ، فى صيف سنة ١٨٥٨ ، مظاهرة بحرية أمام توران ، ثم عملية
إنزال جنود فى سايجون (فبراير سنة ١٨٥٩) ، دون أن يؤدى هذا الضغط إلى
إجبار إمبراطور أنام على الدخول فى مفاوضات . وعند نهاية سنة ١٨٦٠ ، وحينما
أصبحت الحملة التى كانت قد إشتركت فى الزحف على بكين مستعدة لعمليات أخرى ،
قررت الحكومة إستخدامها فى عملية فى كوشنصين : ومنذ هذه اللحظة أخذ
شاسلوب لوبا *Chasseloup—Laubat* وزير المستعمرات ، وأمراء البحر فى
التفكير فى منشأة ثابتة ، لأنهم حسبوا الأهمية التى يمكن أن يمثلها ، من وجهة نظر
العلاقات التجارية مع الصين ، طريق ميكونج النهرى . وسمحت هذه العمليات
الحربية بغزو المقاطعات الثلاث الجنوبية من أنام . وفتحت معاهدة ٥ يونيو
سنة ١٨٦٢ ، التى دعمت هذا الغزو ، ثلاث موانى أنامية كذلك ، ومنها توران ،
للتجارة ، وإعترفت لرجال البعثات الدينية بحرية التبشير ؛ وبعد خمس سنوات
إمتد الإحتلال الفرنسى إلى الكوشنصين الغربية . وكانت الكوشنصين تمم

الحكومة الفرنسية بنوع خاص لأنها كانت مخرج ميكونج ، ولأنه كان في وسع هذا الطريق أن يسمح بالوصول إلى الأقاليم الصينية . ولكن كمبوديا كانت تسد الطريق . ولذلك فإن دودار دى لاجريه *Doudart de Lagrée* قد أرسل إلى هذه المملكة الصغيرة فى أغسطس سنة ١٨٦٣ : وحصل بسهولة على التوقيع على معاهدة حماية، إذ أن ملك كمبوديا كان يخشى من غزو سيام لبلاده . وهكذا أصبح طريق ميكونج مفتوحاً . ومنذ سنة ١٨٦٥ ، كان أمير البحر دى لاجرانديير *de la Grandière* حاكم الكوشنصين يأمل فى أن يجذب تجارة المناطق الداخلية من الصين الجنوبية صوب سايجون . ولم يتجه البحث عن السوق الصينى صوب النهر الأحمر إلا بعد سنة ١٨٦٨ ، وحينما وجدت البعثة التى قام بها دودار دى لاجريه وفرانسيس جارنيه *Francis Garnier* صعوبة إستخدام ميكونج . وعندئذ طرحت مسألة تونكين نفسها

وحصلت الدول الأوربية العظمى والولايات المتحدة ، فى بضع سنوات ، على دور متفوق فى الشرق الأقصى ، وهو الدور الذى لن ينازعهم فيه منازع لمدة نصف قرن .

الفصل السادس عشر

مسائل البحر المتوسط

فيما بين عامى ١٨٥٨ و ١٨٦٣ — وفى الوقت الذى نمت فيه سياسة توسع الدول العظمى فى الشرق الأقصى — كانت مسائل البحر المتوسط فى مركز السياسة الدولية فى أوربا . ونجحت دولة سردينيا ، نتيجة لتأييد نابليون الثالث ، فى وضع كل شبه الجزيرة الإيطالية تقريباً تحت شعار أسرة سافوا ، وفتح ظهور مملكة إيطاليا الشابة إمكانيات جديدة بالنسبة لمستقبل البحر المتوسط وفى نفس الوقت أعطى شق قناة السويس لخطوط ملاحة هذا البحر الداخلى الكبير أهمية متفوقة فى حياة العالم الإقتصادية . وفى كل من هاتين الحالتين كانت أعمال فرنسا مقررة : وهددت مصالح بريطانيا العظمى ، التى اضطرت مع ذلك إلى التراجع أمامها .

١ — انشاء مملكة ايطاليا :

إن الخطوات معروفة بدرجة لا تجعل من الضرورى رواية التفاصيل . ووضعت مقابلة بلومبيير *Plombières* ، فى يوليو سنة ١٨٥٨ ، أسس عمل فرنسى سردينى ضد النمسا ، تحددت شروطه ، فى يناير سنة ١٨٥٩ ، فى معاهدة سرية : ولم يكن الأمر يتعلق حتى ذلك الوقت إلا بإنشاء مملكة لإيطاليا العليا؛ وبدأت حرب الإستقلال الإيطالية فى مايو سنة ١٨٥٩ ، ولكن نابليون الثالث أوقفها فى ١١ يوليو ، بهدنة فيلا فرانكا ، قبل أن يحقق كل وعوده ؛ ومع ذلك فإن سياسة سردينيا لم تتخل عن أهدافها : وحصل إصرارها فى بعض الأحيان على موافقه الإمبراطور الضمنية وفى أحيان أخرى على رضائه العلنى على ضم

دوقيات إيطاليا الوسطى وروماتا . وسرعان ما أخذت حكومة سردينيا فى تنفيذ المرحلة الثانية من برنامجها : فحققت فى سنة ١٨٦٠ ضم مملكة الصقليتين ، ثم منطقة مارشا ومنطقة أومبريا . وحينما إتخذ فيكتور إيمانويل لقب ملك إيطاليا فى سنة ١٨٦١ كانت الوحدة قد تحققت إلى حد بعيد ؛ ولكن إقليم البندقية ، والترنتينو ودولة الكرسى الرسولى التى إنحصرت فى روما وفى إقليم صغير ، كانت لم تضم بعد .

وفى تفسير هذه الأزمة الإيطالية ، تثير أسئلة ثلاث الإنتباه : الأسس القومية لسياسة سردينيا ؛ ودور نابليون الثالث ، وموقف بريطانيا العظمى .

لم تكن الحركة القومية الإيطالية فى سنة ١٨٥٩ حركة جماهيرية أكثر مما كانت عليه فى سنة ١٨٤٨ . وكانت أوساط الفلاحين ، التى تكون غالبية الأهالى قد ظلت بلا حركة . وكان الوطنيون الإيطاليون — الأنصار الفعليون للوحدة يجندون من بين المثقفين الذين كان لديهم شعور بالمصير القومى والذين كانت تدفعهم ذكريات تاريخية ؛ ومن بين رجال الأعمال ، ورجال الصناعة الذين كان من مصلحتهم خلق « سوق » إيطالى ، والتجار الذين رأوا تفتح إمكانيات جديدة مع تزايد بناء السكك الحديدية فى الدول المختلفة فى شبه الجزيرة ؛ وأخيراً من بين العمال والحرفيين الذين تأثروا بدعاية ماتزينى وليس من الصعب تقدير الدور الخاص بالقوى العاطفية وبالمصالح المادية . ولكن علينا ألا ننسى أنه إذا ما كان نمو الحياة الإقتصادية سريعاً فى بيدمونت وفى لومبارديا ، فقد كان بطيئاً فى توسكانيا ، وفى دولة البابوية ، وفى مملكة الصقليتين . ألن يكون من التحيز الواضح أن ننسب للتأثير الإقتصادى نصيباً هاماً ؟

ونمت الدعاية « القومية » فى ظروف مواتية أكثر مما كان عليه الحال قبل سنة ١٨٤٨ ، إذ أنه يبدو أن المناضلين الآن قد إتفقوا على الحل الذى يسعون إليه : الوحدة تحت أسرة آل سافوا . وكانت دولة سردينيا هى الوحيدة التى

شاركت مشاركة فعالة ، فى سنة ١٨٤٨ — ١٨٤٩ ، فى المجهود القومى والتى خاطرت فى ذلك بوجودها ؛ وكانت الوحيدة التى إحتفظت ، بعد الهزيمة ، بنظام دستورى كان يضمن لها عطف المتحررين فى كل شبه الجزيرة ؛ وكانت كذلك ، بالنسبة للمنفيين السياسيين من الدول الإيطالية الأخرى ، مكان الإلتجاء. وقبل سنة ١٨٤٨ ، كان هذا الحل الخاص بسردينيا ، قد لقى منافسة : مشروع « الحلف الجديد » والبرنامج الجمهورى . ولكن هذه العقبات أزيلت بعد ذلك فإنصرف الناس عن « الحلف الجديد » منذ أن تخلى بيوس التاسع فى سنة ١٨٤٩ عن القضية الوطنية . وفى سنة ١٨٥٥ ، ظهر أن العقبة الجمهورية قد إنمحت بدورها : فاعترف ماتزينى بأن آل سافوا يمكنهم ، وحدهم ، أن تكون لهم فرصة تحقيق الوحدة . ولذلك فإن تجميع القوى الوطنية قد تم حول الأسرة المالكة السردينية .

ولكن الحركة الوحدوية ظلت تلقى مقاومة من مشاعر إنفصالية ، كانت دائماً تثور فى هذه البلاد التى ظهرت فيها « وطنية المدن » منذ زمن بعيد ، والتى كان البنيان الإجتماعى يختلف فيها تماماً من منطقة لأخرى ؛ وتلقى مقاومة كذلك من مصالح الأمراء والملوك ، والذين كانت دولهم مهددة بأن تحتويها مملكة سردينيا . ومع ذلك فقد كانت هذه المقاومة غير متساوية . ففى مملكة الصقليتين أصبح الأهالى لايثقون فى الملك . وفى دوقيات إيطاليا الوسطى ، لم يستمد الأمراء ؛ الذين كانوا قد سقطوا بسهولة فى هزات سنة ١٨٤٨ ، إلا سلطة ضعيفة . وكانت العقبة الأكبر هى وجود الدولة البابوية . ورغم أن هذه الدولة كانت لها إدارة سيئة ، وأن المعارضة المتحررة كانت متوغلة فيها ، وخاصة فى إقليم رومانا ، وأنها كانت عاجزة حتى عن تجنيد قواتها المسلحة من بين أهاليها ، فقد احتفظ البابا ببعض الامكانيات ، مادام الأمر يتعلق بالسلطة الزمنية . ولكى يدافع عن هذا المبدأ ، كان فى وسعه أن يعتمد على تأييد كبار رجال الدين.

فى كل إيطاليا ، وعلى النفوذ الذى يمارسه كل رجال الكنيسة على جماهير الشعب ، الذى كان شديد التمسك بالتقاليد الدينية ؛ وكان فى وسعه أن يعتمد أكثر من ذلك على وجود الحملة الفرنسية ، والتى كانت قد بقت فى روما منذ سنة ١٨٤٩ . وكذلك وجد إتجاه ، فى الأوساط المحافظة وفى قطاع من رجال الدين ، إتخذ موقفاً سلبياً تجاه أحداث سنة ١٨٤٩ ؛ وكان لهذا الإتجاه « جذور عميقة » فى البلاد .

فما هى حالة تفكير كافور خلال سنوات الانتظار هذه ؟ كانت أفكاره فى أول الأمر غير مؤكدة فكان قد فكر فى سنة ١٨٥٦ ، فى ممارسة سياسة ضم جزئى، فى صالح دولة سردينيا : ففكرة تنظيم « حزب بيدمونتى » فى صقلية يمهد لقيام ثورة ، وحرب أهلية ثم إنضمام إلى بيدمونت ، ظهرت له على أنها « متهورة » ، وليس على أنها « غير معقولة » ؛ وإمكانية ضم دوقية بارما كانت قد لفتت إنتباهه كذلك . ولم يظهر ، فى هذا الوقت ، على أنه يعتقد فى أن حلا شاملا للمشكلة الإيطالية سيكون ممكناً . فى خطاب إلى راتازى *Rattazzi* إعتبر مانين *Manin* على أنه خيالى يرغب فى « وحدة إيطاليا وأحلام أخرى » ، إذ أنه لم يكن يعتقد فى أن الأهالى الايطاليين قد « نضجوا » من أجل الوحدة وظلت وجهات نظره غير مؤكد كذلك فيما يتعلق بالشكل التى يمكن إيطاليا هذه أن تأخذه : دولة إتحادية ؟ أو تعاهدية ؟ ولم يعلن إلا فى سنة ١٨٥٧ : « إننى أثق فى أن إيطاليا ستكون دولة واحدة وستكون روما عاصمتها » . ولكى يتغلب كافور على هذا التردد فإنه عمل على تنظيم دعاية . فالجمعية القومية *Société nationale* التى أنشئت بدافع منه ، فى أول أغسطس سنة ١٨٥٧ ، كان برنامجها هو « إيطاليا وفيكتور إيمانويل » ؛ وضمت بين أعضائها عدداً من الجمهوريين — مانين وغاريبالدى ولافارينا *La Farina* ، الذى كان سكرتيرها العام . ورغم أن الجمعية لم تكن لها صلات رسمية ، فإن لافارينا

كان على إتصال دائم بكافور ، وأيدت دبلوماسية سردينيا هذا العمل فى بقية الدول الإيطالية .

واذا كان الهدف النهائى قد بقى غير مؤكد خلال عدة سنوات ، فإن الطرق السياسية كانت ، على العكس من ذلك ، محددة بوضوح منذ سنة ١٨٥٢ . فكان كافور يعلم أن تحقيق برنامجه ، حتى جزئياً ، لم يكن ممكناً بدون مساعدة دولة أجنبية ؛ وكان يأمل فى أن يحظى بهذا التأييد من جانب فرنسا أو بريطانيا العظمى « من بين الدول الغربية : فهى رغبة تتمشى مع اتجاهات فكره ، ولكن الظروف كانت هى التى فرضتها عليه بشكل خاص ؛ فأين يمكنه خلاف ذلك أن يجد من يعينه ؟ وبين بريطانيا العظمى وفرنسا ، كانت تفضيلاته الخاصة تتجه صوب بريطانيا العظمى ؛ ومع ذلك فلم يكن يعقد آمالا على السياسة الإنجليزية ، الحذرة والواقعية ، ولا على القيمة الفعلية التى يمكن أن تكون لعملية تدخل مسلح ، والتى ستقتصر على عمل بحرى. وكان فى وسع فرنسا ، على عكس ذلك ؛ أن تعطيه ثقل القوة الحربية . وكان كافور قد فهم ، منذ سنة ١٨٥٢ ، أن نابليون الثالث سينتهج سياسة شخصية ، توجهها الرغبه فى إعادة نفوذ فرنسا ، وأن هذه السياسة يمكنها أن تخدم أهداف ايطاليا . وكتب الى أحد أصدقائه السياسيين : « ان مصائرنا تتوقف على فرنسا » . « وبرضانا أو رغماً عنا ، علينا أن نكون رفقاءها فى العملية الكبرى التى ستقع قريباً فى أوربا » . ومع ذلك فإنه لم يكن يجهل المخاطر : فلم يكن الأمر يقتصر على مجرد تعرضه للنقد العنيف من جانب أنصار ماتزينى ، الذين إعتبروا كل طلب لمساعدة خارجية على أنه خيانة ولكنه كان ينتظر أن تقوم فرنسا بطلب تعويض من حكومة سردينيا .

وكان تأييد فرنسا مقرراً ، فى عامى ١٨٥٨ و ١٨٥٩ . ومع ذلك فقد كان الرأى العام الفرنسى متردداً ؛ وكان حتى معادياً ، فى بعض الأوساط الهامة : فكان الكاثوليكيون يخشون من أن تؤدى الحركة القومية الإيطالية إلى إختفاء

السلطة الزمنية ؛ ورأت أوساط رجال الأعمال ، عموماً ، أن هذه المغامرة كانت بلامبرر. وحاول مورنى Morny وبرسينى Persigny أقدم أصدقاء الإمبراطور، أن يثنوه عن عزمه ؛ وكرر والويسكى Walewski وزير الخارجية إعتراضاته وكان العسكريون ، وحتى دخول الحرب ، فى غاية التحفظ . وكانت العزيمة الشخصية للإمبراطور هى التى تغلبت على هذه الإعتراضات . فلأى سبب كان نابليون الثالث يرغب فى مساعدة الوحدة الإيطالية ؛ وكيف كان يتصورها ؟ ولم لم يواصل العملية حتى النهاية بعد أن كان قد بدأها ؟ علينا أن نحاول تتبع سير التفكير الإمبراطورى .

كان لنابليون بكل تأكيد ، منذ صباه ، عطفاً على القضية الإيطالية . وحينما أصبح إمبراطوراً ، لم يكن قد نسى الدور الذى قام به ، فى سنة ١٨٣١ — ١٨٣٢ فى عملية الهياج الثورى فى الدولة البابوية ، والصلات التى كان قد عقدها فى لندن مع المهاجرين الإيطاليين ، بما فيهم أنصار ماتزينى . ومنذ سبتمبر سنة ١٨٥٢ قال أمام لامارمورا La Marmora : « إننى مصمم على أن أفعل شيئاً من أجل إيطاليا التى أحبها بصفتها وطنى الثانى » . وفى محادثة أخرى مع ڤيلامارينا Villamarina سفير سردينيا ، فى مارس سنة ١٨٥٣ ، أشار إلى الحركات الكبرى التى يمكنها أن « تعيد إحياء القوميات » ، وخصوصاً القومية الإيطالية . وهذا العطف تأكد بوضوح حينما دعا كافور ، فى ديسمبر سنة ١٨٥٥ ، لكى يشرح له أية خدمات يمكن لحكومة فرنسا أن تقدمها لإيطاليا . وكتب إلى والويسكى ، وزير خارجيته أن « بيدمونت حليف طبيعى لفرنسا » التى عليها أن تؤيدها فى حالة نشوب حرب ضد النمسا . ولذلك ، فإنه كان يتوقع ، منذ هذا الوقت ، نشوب حرب فرنسية — نمسوية بشأن المسألة الإيطالية وهذه الإمكانية تشرح ، جزئياً ، الموقف الذى إتخذه فى مسألة الإمارات الرومانية ؛ فإذا ما كان قد أيد علناً ، منذ فبراير سنة ١٨٥٧ ، إتحاد الأفلاق والبغدان ،

وإذا ما كان قد عمل لفترة عامين للوصول إلى هذه النتيجة ، رغم عدم رضاء إنجلترا ، فإن ذلك كان قبل كل شيء من أجل إثارة قلق النمسا ، التي لم تكن توافق على إنشاء دولة لها خمسة ملايين من الأهالي على الدانوب الأسفل — الطريق الرئيسي للتجارة النمسوية — والتي كانت تخشى من أن تشجع وحدة الأفلاق والبغدان المطالب القومية للرومانيين في ترانسلفانيا . وفي فترة معينة ، فكر الإمبراطور حتى في أن يضع على رأس هذه الأفلاق والبغدان أمير بارما ، الذي يمكن لدولته عندئذ أن تضم لمملكة بيدمونت ولذلك فإن مبدأ القوميات الذي يثيره لم يكن إلا « غطاء » لمناورة هدفها تسهيل سياسته الإيطالية . ومع ذلك ، فإن الإمبراطور لم يكن قد قرر بعد أن يقوم بعمل فعال : « علينا أن نعرف كيف نصبر » كما نصح لكافور في يوليو سنة ١٨٥٧ . لماذا ؟ لاشك لأنه كان لا يجهل أن الدول العظمى كانت ، في غالبيتها ، معادية للتغييرات الإقليمية ؛ ولكن أيضاً لأنه كان يتردد في إثارة الرأي العام للأوساط الكاثوليكية الفرنسية ، والتي كان تأييدها ضرورياً لإستقرار النظام . ومع ذلك فقد قرر ، في ٢٠ فبراير سنة ١٨٥٨ ، أن يأخذ خطوة هامة : فأبلغ فيكتور إيمانويل أنه مستعد ، في حالة نشوب حرب نمسوية — سردينية ، لكي يمنح المملكة الصغيرة تأييد فرنسا العسكري .

وبين هذا القرار ومحاولة الإغتيال التي وجهها أورسيني *Orsini* ضد الإمبراطور ، قبل ذلك بخمسة أسابيع ، يرجح وجود علاقة مباشرة . ولكن ، أي علاقة ؟ هل من الضروري أن نعتقد أن الإمبراطور قد تأثر بالإنذار وبالنداء التي وجهها إليه من حاول القيام بعملية الإغتيال ، في ١١ فبراير ، في اليوم السابق لمحاكمته : « مادامت إيطاليا ستظل غير مستقلة ، فإن هدوء أوربا وهدوء جلالتكم لن يكونا إلا خيالا . فلتقرروا جلالتكم ألا ترفضوا الأمل الأعلى لوطني يقف تحت المقصلة ، ولتقرروا إنقاذ وطني » ؟ والظاهر أن هذا الخطاب

قد تسبب ، طبقاً لأغلبية المؤرخين ، فى « صدمة نفسانية » بإثارته نوعا من التأنيب لدى الإمبراطور. ومع ذلك ، فإذا ما كان هذاالتفسيرحقيقيا ، فسيكون مما يثير الدهشة تماماً أن يقوم نابليون الثالث بنشر خطاب أورسينى حيث تساعد إشارته « لهدوئه » الشخصى على التفكير فى أنه كان يحاول بوجه خاص، بإعطاء تأييده القضية الإيطالية ، أن يتجنب محاولة إغتيال جديدة . وإن ماهو مرجح أكثر من ذلك هو أن فعل أورسينى قدخدمه وساعده على التخلص من إعتراضات الوسط المحيط به ، وخاصة إعتراضات الإمبراطورة وإعتراضات والويسكى ، الذين كانوا يحاولون الدفاع عن المصالح الكاثوليكية . وفى هذا التفسير نجد شرحاً أكثر إرضاء لعملية نشر خطاب أورسينى -: فالإمبراطور ، ألم يكن يرغب فى وضع الخصوم الفرنسيين لسياسته الإيطالية أمام مسئولياتهم بتذكيرهم بالأخطار التى يعرضونه لها ؟ وعلينا أن نتفق على أن هذا هو مجرد إفتراض .

وفى هذا القرار الإمبراطورى ، لم يكن العطف الشخصى للإمبراطور على القضية الإيطالية ، والذى دعمه إبن عمه نابليون جيروم *Napoléon – Jérôme* وطبيبه الدكتور كونو *Conneau* هو السبب الوحيد . فنابليون الثالث وجد كذلك فى التأييد المسلح الذى أعطاه لبيدمونت وسيلة تخدم المصالح الفرنسية : فكان يرغب فى إضعاف النمسا ، التى كانت ، فى أساسها ، الدولة « المحافظه » على الأوضاع القائمة ويفتح فى التسوية الإقليمية التى وضعت فى سنة ١٨٠٥ ثغرة يمكن توسيعها فيما بعد ، إذ أنه إعتقد أن فى وسع إنتصاره فى ايطاليا أن يدفع بلجيكا والدول الألمانية الى التحالف مع فرنسا ؛ وكان يعتقد فى أن تدخله المسلح سيعطيه تعويضاً إقليمياً ، ويأمل أخيراً فى أن تصبح ايطاليا « تابعة » *Satellite* لفرنسا .

ولا شك فى أنه كان من أجل الإحتياط ضد أى خطر لتنافس ضد المصالح الفرنسية أن قام نابليون الثالث بإبعاد إمكانية الدولة الإيطالية الوحدوية ولم

يتصور إيطاليا المستقبل إلا فى شكل إتحاد دول ، مشابه للإتحاد الجرمانى ، وضعيف كذلك مثله . وكان هذا الحل يعطى ميزة أخرى : فهو يتفادى أمر طرح مسألة السلطة الزمنية فى التو ، ما دامت الدولة البابوية ستوجد داخل نطاق الإطار الكونفيدرالى ؛ وهو يتطابق كذلك مع آمال هؤلاء الإيطاليين الذين كانوا يخشون من سيطرة بيدمونت ولا يمكننا الإحتفاظ بأى شك فيما يتعلق بهذا المظهر من برنامج الإمبراطور : فمنذ يناير سنة ١٨٥٦ كان الحل الخاص بإتحاد الدول *Confèdèration d'Etats* هو الذى ذكره لوزير خارجية سردينيا لامارمورا ؛ وكان هو كذلك ، فى يوليو سنة ١٨٥٨ ، الموضوع الرئيسى فى مقابلات بلومبيير ، حيث قبل كافور أن تصبح الأقاليم الإيطاليـة المتجمعة فى أربع دول ، تحت رئاسة البابا ، ولكن تحت الادارة الفعلية لأسرة سافوا . ولا شك فى أنه ، فى معاهدة التحالف الموقع عليها فى ٢٨ يناير سنة ١٨٥٩ — والتى عالجت مسألة تحرير لومبارديا والبندقية ، وإنشاء « مملكة لايطاليـا العليا من أحد عشر مليونا من السكان تقريبا » — لم تتحدد الوضعية المستقبلة لإيطاليا فى شبه الجزيرة ، والأرجح أن ذلك قد رجع إلى أن الطرفين قد وجدا من الحكمة عدم التقدم بأى شىء مكتوب ؛ وإن كانت شهادة الماريشال ڤييان *Vaillant* تدل على أن وجهات نظر الامبراطور بقيت على ما كانت عليه فى هذا الوقت .

ومع ذلك ،فلقد تردد نابليون الثالث،فى الوقت الذى بدأ فيه فى تنفيذ خطته. فحاول أن يؤجل الحرب ، ووصل فى مارس سنة ١٨٥٩ حتى إلى إقتراح حل للمسألة الايطالية مختلفاً تماماًعن ذلك الحل الذى كان قد وعد كافور به : فالاتحاد الايطالى لن يضم لرمبارديا والبندقية التى ستظل إقليما نمسوياً . وهذه التحولات مرتبطة بالمواقف الدولية .

ففى ديسمبر سنة ١٨٥٨ ، وقبيل المعاهدة الفرنسية السردينية ، كان نابليون الثالث قد قدر أن الخصم سيبقى منعزلا فى اللحظة الحرجة : فلا يمكن لبروسيا ،

كما كتب لواليسكى وزير خارجيته ، إلا أن تؤمل فى إضعاف المملكة الدانوبية؛ وستفيد روسيا من هذه الفرصة لكى تهدد النمسا التى أسهمت سياستها فى هزيمتها سنة ١٨٥٦ ؛ وسيكون لبريطانيا العظمى « خوفاً فظيعاً من الحرب » ، إذ أنها كانت قد نفضت أيديها بالكاد من التغلب على ثورة الهند، وكانت لاتزال مضطرة إلى الإحتفاظ بمعظم قواتها المسلحة هناك. ولكن هذه التنبؤات المتفائلة لم تصدق: فقبل القيصر ، بمعاهدة ٣ مارس سنة ١٨٥٩ ، مجرد إعطاء وعد « بحياد مشرب بالود » فى حالة نشوب حرب نمسوية سردينية ، ولكنه رفض التحالف ، رغم أن نابليون قد جعله يأمل فى إعادة النظر فى معاهدة باريس وحتى فى غزو غاليسيا؛ وحكومة بروسيا رفضت ، رغم إلتماسات كافور ، أن تتخذ موقفاً ، إذ أنها كانت تخشى ، فى حالة تأييدها لإعادة النظر الجزئية فى معاهدات سنة ١٨١٥ ، من أن تثير فرنسا مسألة الراين فيما بعد ؛ وبريطانيا العظمى أخيراً ، وحيث تولت السلطة فيها وزارة محافظين ، فى فبراير سنة ١٨٥٨ ، بدلا من وزارة الأحرار ، فإنها قد أعلنت أنها ضد التغييرات الإقليمية فى إيطاليا، لأنها قد تحتاج للنمسا إذا ما حاولت روسيا الإنتقام ، ولأنها لاتوافق على وجود نفوذ فرنسى مسيطر فى شبه الجزيرة ، وأخيراً لأنها وجدت فى الإحتفاظ بالوضعية الإقليمية لسنة ١٨١٥ أحسن ضمان لتوازن القارة .

وهذه العقبات — أكثر من معارضة والويسكى — تشرح تردد الإمبراطور: فقال أنه لا يمكن لفرنسا أن تخاطر بأن تجد « كل أوربا ضدها » . ولذلك فإنه قبل ، وفى وسط أبريل سنة ١٨٥٩ ، الاقتراح الانجليزى بنزع سلاح عام وتلقائى. واعتقد كافور أن « الإمبراطور قد غرر به ، أو أنه خائن » . وكان تطرف الحكومة النمسوية غير المتعقل — الإنذار الموجه لدولة سردينيا فى ٢٣ أبريل — هو الذى قلب الموقف الدبلوماسى وثبط عزيمة الوساطة الإنجليزية وجعل نابليون الثالث يترك سياسة كافور تفرض نفسها عليه .

فلماذا قرر نابليون الثالث ، بعد إنتصاره فى سولفرينو ، ورغم كافور ، عقد صلح « سابق لأوانه » ؟

عامل عسكرى : فالإمبراطور ، رغم إنتصاره،لم يكن قد أصبح سيد الموقف بعد ، إذ أن الجيش النمسوى كان قد إنسحب ، بعد سولفرينو ، إلى الجنوب من ڤيرونا ، وفى مواقع حصينة ؛ وكان على القوات الفرنسية أن تبذل جهوداً كبيراً لإخراجه من هذه المواقع .

وعامل سياسى : فالإمبراطور قد أوضح ، منذ مقابلة بلومبيير ، أنه لا يرغب فى رؤية الحرب تأخذ طابعاً « ثورياً » ، وأنه لا يوافق كذلك على العمل من أجل إنشاء دولة إيطالية وحدوية . ولكن كافور تخطى حدود هذا البرنامج فى أثناء العمليات الحربية . فمن ناحية ، لم يكن قانعاً بإثارة حركات « قومية » فى بارما ، ومودينا ، وفى روماتا (وهى الحالة التى بحثت فى بلومبيير) بل أرسل كذلك قومسييراً من سردينيا إلى توسكانيا ، بعد فرار الغراندوق ؛ ولكن توسكانيا كانت ، طبقاً لمحادثات بلومبيير ، ستكوّن نواة لدولة إيطاليا الوسطى . ولذلك فقد أظهرت هذه المسألة أن سياسة سردينيا تعمل،فى صالح حكم أسرة آل سافوا على تحقيق برنامج ضم سيقضى على فكرة الإتحاد الكونفيديرالى . وأعلن الامبراطور فى ١٥ يوليو للكونت بيبولى *Pepoli* : « إننى لا أريد الوحدة ، ولكن الاستقلال . فالوحدة ستثير لى صعوبات فى فرنسا، بسبب مسألة روما ؛ وفرنسا ان تنظر بعين الارتياح الى نشوء أمة كبيرة الىجوارها ، يمكنها أن تقلل من درجة سيطرتها » . ومن ناحية أخرى ، حاول كافور ، بمفاوضاته مع كوشوط *Kossuth* ، أن يتسبب فى نشوب ثورة فى المجر . وكانت امكانية التحالف مع العناصر الثورية غير مقبولة من الامبراطور ، خاصة وأنها كانت ستثير اعتراضات حكومة روسيا .

وعامل دولى : الخوف من تدخل بروسى فكانت الحكومة البروسية ترى

فى حرب الاستقلال الايطالية مقدمة ممكنة لتغيير إقليمى يمكنه أن يمتد الى منطقة الراين؛ ولكنها كانت، فى نفس الوقت، ترغب فى الإفادة من مشكلات النمسا لكى تدعم مركزها فى المسألة الالمانية. وكانت، منذ مايو سنة ١٨٥٩، قد دخلت فى مفاوضات مع النمسا، واقترحت أن تمارس «وساطة مسلحة»؛ وهذه المفاوضات لم تصل الى نتيجة، فى أول الأمر، لأن بروسيا طالبت بأن تسند إليها قيادة قوات الاتحاد الجرمانى فى حالة التعبئة، ولأنها رفضت عقد معاهدة تحالف. ولكى تظهر للنمسا أنها كانت جادة فى نياتها، قررت حكومة بروسيا مع ذلك، فى ١٢ يونيو، تعبئة ستة فيالق؛ الأمر الذى أدى إلى إستئناف المفاوضات النمسوية البروسية. ولم يبد على الحكومة النمسوية أنها توافق على أن تتخلى لبروسيا عن دور مسيطر فى الاتحاد الجرمانى؛ ولكن، ألم يكن فى وسعها أن تفضل هذا التخلى على فقد إقليم البندقية؟ وحكومة بروسيا، مع أنها، رغم وجهة نظر الوصى على العرش، كانت تتردد دائماً فى أمر تحالفها مع النمسا، فإنها قد وجهت تحذيراً لفرنسا ولسردينيا: ففى نفس الوقت الذى أكدت فيه عدم وجود نيات عدائية لديها، أظهرت بوضوح أنها كانت تخشى من النتائج التى يمكنها أن تترتب على حرب ايطاليا، وأنها كانت ترغب فى أن «تخمن القرار الاخير للامبراطور»، وأنها كانت تأمل فى أن يوقف الفرنسيون والسردينيون عملياتهم العسكرية عند خط مينشو. ولم يظهر أى تهديد محدد، ولكن «التهديد الفعلى» كان من الممكن أن يصبح خطيراً فجأة، فى حالة اذا ما تحقق الاتفاق النمسوى البروسى فى آخر الأمر. وطبقاً للتقارير التى استلمتها من وكلائها فى ألمانيا، كانت الحكومة الفرنسية تتوقع «أزمة خطيرة» فى حالة عدم استماعها الى التحذير البروسى وقيامها بغزو اقليم البندقية. ولقد ذكر نابليون لكافور فى ١٠ يوليو: «فى حالة التنظيم الحالى للقوات، لا يمكن لفرنسا أن تقوم بحرب مزدوجة، على الراين وعلى الأديج».

وباستمراره الحرب، كان الإمبراطور إذن سيعرض فرنسا لأخطار جسيمة،

وربما يصبح مهدداً ، حتى فى حالة النصر ، بأن تحصل المسألة الإيطالية على حل لا يتطابق مع مصالحه . وفى هذا ما يكفى لشرح قراره الخاص بالتوقيع على الهدنة: ودل ذلك على أنه قد تخلى عن هدفه « الإيطالى »، وكذلك عن أهدافه « الفرنسية» فتخلى عن « التعويض » ، ما دام لم ينفذ الوعد الموجود فى المعاهدة الفرنسية السردينية ؛ ولم يبعد النفوذ النمسوى تماماً من شبه الجزيرة ، لأن مندوبى الصلح قبلوا إشتراك النمسا فى الإتحاد الكونفيديرالى الإيطالى ؛ وأخيراً ، كيف كان فى وسعه أن يفكر فى إيطاليا « تابعة » ، ما دام قد خيب تماماً آمال الوطنيين الايطاليين ، بتخليه عن العملية قبل إتمامها ؟

والواقع أن الحل الذى حاولت محادثات فيلا فرانكا أن تصل إليه سيبقى بدون تنفيذ . وفى مدة خمسة عشر شهراً ، من أغسطس سنة ١٨٥٩ إلى أكتوبر سنة ١٨٦٠ ، ستتطور مراحل إنشاء مملكة إيطاليا بسرعة زائدة . وفى هذه المرحلة الجديدة من مراحل المسألة الايطالية ، ما هو الدور الذى يمكننا أن ننسبه للمجهودات الايطالية ، والدور الذى يمكننا أن ننسبه لسياسة فرنسا أو لسياسة بريطانيا العظمى ؟ .

وفى إيطاليا ، لم تكن العزيمة « القومية » دائماً إجماعية فالمقاومة التى كانت قد أثارت قلق كافور فى سنة ١٨٥٧ ، كانت قد أصبحت أكثر إعتدالا ، إذ أن النجاح الأول لسياسة سردينيا قد تسبب ، بطبيعة الحال ، فى إنضمام والتفاف عناصر حول أسرة آل سافوا ؛ ومع ذلك فقد ظلت موجودة . ففى توسكانيا ، وفى الوقت الذى ترك فيه الغراندوق ، وهو أمير نمسوى ، فلورنسا ، إصطدم أنصار الاتحاد مع دولة سردينيا بعقبتين : فكان قطاع من الرأى العام يأمل فى المحافظة على الاستقلال ، سواء تحت شعار أسرة اللورين ، أو تحت شعار أسرة حاكمة جديدة(الأمير نابليون جيروم *Napoléon — Jérôme*) ؛ وكان قطاع آخر يأمل فى الوحدة ، ولكنه يفضل الجمهورية على الأسرة الحاكمة فى سردينيا .

وفى صقلية ، وحيث كانت لحركة أبريل سنة ١٨٦٠ الثورية الموجهة ضد الأسرة الحاكمة فى نابولى ، أسباباً إقتصادية وإجتماعية كما كانت لها أسباباً سياسية ، فإن الثوريين لم يكونوا متفقين إلا على الانفصال ؛ ولكنهم كانوا منقسمين إلى مجموعات ثلاث : أنصار ماتزينى ، وأعضاء الجمعية القومية ، وأنصار مورا . وفى الدولة البابوية — مع ترك جانباً إقليم رومانا الذى كان موطناً للمعارضة منذ وقت بعيد — لم تظهر أغلبية السكان أى شغف بالدخول سريعاً فى نطاق دولة إيطاليـة .

والواقع أن « الحركات القومية » كانت فى كل مكان تدعم وتنظم عن طريق مجهودات خارجية : مثل مجهودات كافور ومندوبى سردينيا أو مجهودات غاريبالدى . ففى دوقيات إيطاليا الوسطى كانت مجهودات سردينيا ، فى أغسطس وسبتمبر سنة ١٨٥٩ ، هى التى نشرت شعارات الثورة ضد الأسر الحاكمة المحلية وهى التى تسببت فى إجتماع المجالس الدستورية التى عبرت عن « عزيمة الشعوب » . وفى مملـكة الصقليتين ، كان غاريبالدى هو الذى أعطى ، وأسرع مما كان يأمل فيه كافور ، تأييداً مسلحاً لحركة كان قد أعد لها أنصار ماتزينى . وكانت هذه المجهودات ، رغم أنه كان من الممكن تكاملها ، متنافسة فيما بينها فى حقيقة الأمر . وحينما تركت حملة « الألف » جنوا فى ٦ مايو سنة ١٨٦٠ لـكى تسافر إلى صقلية ، لعب كافور لعبة مزدوجة بالنسبة لغاريبالدى : فشجع سراً الحملة — التى لم يقم بإعدادها — ، ولـكنه راقبها بشكل يؤدى بها إلى أن تتحول الى صالح أسرة سافوا ، وليس لصالح أنصار ماتزينى . وحينما قام غاريبالدى ، من نفسه ، بعبور مضيق مسينا ، فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٦٠ ، وزحف على نابولى ، زادت سياسة سردينيا من الاصرار على نفس التكتيك ؛ فكتب الملك الى غاريبالدى لكى يوافق — سراً — على الحملة ، ولـكن حكومة تورينو حاولت أن تسبق حملة غاريبالدى سواء بإرسال أسطول بيدمونت لاحتلال موانى سواحل نابولى ، أو

بمحاولة التسبب ، فى نابولى ، وباشتراك قائد الشرطة ، فى « ثورة بمعنى الكلمة » قبل وصول حملة « الألف » . وكان كافور يخشى من أن يتجاوزه رجل قد يصبح أداة فى يد ما تزينى ، سواء أكان ذلك عن علم أو عن جهل منه . « سيفقد الملك كل نفوذه ؛ ولن يصبح ، فى نظر الايطاليين ، الا صديق غاريبالدى ! » وأخيرا ، حينما وجدت الدولة البابوية نفسها ، فى سبتمبر سنة ١٨٦٠ ، فى انتظار غزو أعده أنصار غاريبالدى وأنصار ما تزينى ، الذين ظهروا ، هذه المرة ، على أنهم قد اتفقوا فيما بينهم ، أمر كافور بدخول قوات سردينيا فى أومبريا ، وهى القوات التى قامت ، فى نفس الوقت الذى حاربت فيه جيش متطوعى البابا فى كاستلفيداردو ، بإبعاد التهديد الذى كانت تمثله مجهودات الجمهوريين على مصالح أسرة سافوا . والحقيقة هى أن هذا التنافس ، الذى كان خفياً ثم أصبح علنياً ، بين الحل الماتزينى وحل سردينيا ، هو الذى أسرع بسير وتطور الأحداث . ومن هذا الجانب ومن ذاك ، كان عمل الرؤساء أكثر أهمية من تأثير التيارات العميقة . وعلينا ألا نخدع بالأصوات التى أعطيت فى أثناء الاستفتاء : فالواقع أنه ، فى مناطق عديدة ، كان الأهالى قد « دخلوا بطريقة خاملة » ، حسب قول جياشينو ڤولبى *Giacchino Volpe* ، فى الدولة الجديدة ، وكانت قيادات المجتمع بعيدة عن الموافقة على الحل الوحدوى .

ولم يكن فى وسع هذه المجهودات أن تصل الى النجاح ، إذا لم تكن حكومة سردينيا قد حصلت على موافقة فرنسا ، وعلى الأقل بطريقة ضمنية . ووصلت إلى هذه النتيجة عن طريق الافادة من المنافسة الفرنسية الانجليزية .

وكانت السياسة الفرنسية ، فى فيلا فرانكا ، قد بدت على أنها قد تخلت عن القضية الايطالية . وكان كافور يعلم مع ذلك أن الامبراطور كان يحتفظ بمشاعره الشخصية من أجل ايطاليا ، وكان يحتفظ كذلك بالرغبة ، ولكى يبرر أمام الرأى العام الحملة « غير المجدية » لسنة ١٨٥٩ ، فى الحصول على امتيازات

اقليمية لفرنسا . وكان فى وسعه اذن أن يعتقد فى أن الأمر لم تتنه تسويته بعد . ولكن كيف يمكنه أن يجعل نابليون الثالث يوافق على حل للمسألة الايطالية — الدولة الوحدوية — يتخطى مداه تلك الخطة التى كانت قد رسمت فى بلومبيير والذى يمكن أن يكون مناقضاً للمصالح الفرنسية ؟

وكانت السياسة البريطانية مترددة للغاية فى المسألة الإيطالية ، مادامت المجهودات الفرنسية كانت فعالة . وكانت الحكومة الإنجليزية قد خافت من أن تصبح إيطاليا « تابعة » لفرنسا . وكانت لاتزال تخشى من ذلك . وكتب جون راسل *John Russell* إلى الملكة : « لقد حكمت النمسا إيطاليا منذ سنة ١٨١٥ حتى سنة ١٨٥٩ . وإذا كان لدى الإيطاليين أسباباً للشكوى ، فلم يكن لإنجلترا أى سبب للخوف من إستخدام هذا النفوذ النمسوى ضد المصالح البريطانية . ولكن إذا ماسيطرت فرنسا على الأساطيل المتحدة لجنوا ونابولى ، فربما تضطر بريطانيا إلى الدفاع عن ممتلكاتها فى مالطة وكورفو وجبل طارق » . ومنذ أن أنهى نابليون الحرب ضد النمسا « قبل الأوان » ، حانت الفرصة أمام بريطانيا العظمى لأخذ الدافع؛ فعرضت على حكومة سردينيا وساطتها ، ودون أن تعدها بمساعدة مسلحة ، لم يكن فى وسعها أن تمنحها لها ، منحتها تأييداً دبلوماسياً : ففى نفس الوقت الذى أعلنت فيه أنها من أنصار مبدأ « عدم التدخل » ، أظهرت رغبتها فى إبطال أية محاولة نمسوية للإنتقام . ومع ذلك فإن الحكومة الإنجليزية، رغم أنها كانت توافق ، كما كان عليه الحال فى سنة ١٨٤٨ ، على إنشاء مملكة فى شمال إيطاليا ، لم تكن تأمل فى الوحدة الإيطالية ، التى كانت ستعدل من معطيات مسألة البحر المتوسط . وكان هدفها هو إبدال النفوذ الفرنسى فى تورينو بالنفوذ الإنجليزى

وتمكنت مواهب كافور من الإفادة من هذا الموقف . فلعب ، أو تمكن من أن يلعب ، بالبطاقة البريطانية : « لقد جاء دور إنجلترا لكى تعمل من أجل

القضية الإيطالية » ؛ ولكنه رأى فى ذلك قبل أى شىء وسيلة لإثارة قلق نابليون الثالث ولاجتذابه إليه .

وفى مسألة إيطاليا الوسطى — پارما ، ومودينا ، وتوسكانيا وروماتا — حصل كافور فى أول الأمر على موافقة بريطانيا العظمى ، فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٥٩ فلماذا تتردد الحكومة الانجليزية فى منحه هذه الموافقة ، مادامت قد قبلت فكرة توسع دولة سردينيا ولم تكن تأبه كثيراً بأمر الكرسى البابوى ؟ وهذا الموقف الإنجليزى أسهم كثيراً فى جعل نابليون الثالث يقرر ، فى ديسمبر ، الإعتراف بالأمر الواقع ، وحتى فى إقليم روماتا : فالإمبراطور ، رغم الصعوبات الجسيمة التى ستترتب على هذا القرار من وجهة نظر سياسته الداخلية ، لم يكن يرغب فى المخاطرة برؤية إقامة تعاون إنجليزى — سردينى . ولكنه كان على كافور ، فى نظير هذه الموافقة ، أن يعطى لفرنسا التعويض الذى كان قد وعد به : نيس وساڤوا ؛ وأثار هذا القرار شعوراً قوياً بعدم الرضاء فى بريطانيا العظمى ، حيث ظهر إتساع الاقاليم الفرنسية على أنه مقدمة لتعديلات مقبلة ، وعلى أنه تهديد لإستقرار أوربا ؛ ومع ذلك فإن حذر بريطانيا لم يظهر إلا تجاه السياسة الفرنسية وحدها ، وليس ضد سياسة سردينيا .

وفى مسألة ايطاليا الجنوبية ، لم يصل كافور الى أهدافه الا بلعبه على عدم التوافق الفرنسى الإنجليزى وفى هذه المسألة عرقل نابليون الثالث سياسة سردينيا ففى يونيو سنة ١٨٦٠ إقترح وساطة كان هدفها هو انقاذ الأسرة الحاكمة فى نابولى : فتصبح صقلية دولة مستقلة ، ولكن تحت حكم فرع من الأسرة الحاكمة فى نابولى » ؛ وتوقع دولة سردينيا على معاهدة تحالف مع مملكة نابولى ومع مملكة صقلية الجديدة ، وبالتالى ، تمنع نفسها من أن تقوم بضمهما . ولم يكن هذا الإقتراح يمثل مرحلة قائمة بذاتها ؛ بل كان الإمبراطور يعتبره — كما أثبتت ذلك أبحاث الاستاذ شارل بوتاس *Charles Pouthas* — على أنه مسألة مؤقتة

الاهمية : فنابليون الثالث كان يخشى من مخططات بيدمونت، التى كانت ترغب، كما ذكر ثوفينيل *Thouvenel* فى « أن تلعب دور بطل الوحدة الإيطالية » ؛ وبقى مصراً على فكرته الاولى ، وهى فكرة إيطاليا الإتحادية أو الفيديرالية . ولذلك فإنه اقترح ، فى يوليو ، اتخاذ اجراءات بحرية لمنع قوات غاريبالدى من عبور مضيق مسينا . ولم تفشل هذه المجهودات الفرنسية الا أمام مقاومة بريطانيا العظمى. فهل معنىذلك أن السياسة الانجليزية كانت تأمل فى رؤية دولة سردينيا تقوم بضم ايطاليا الجنوبية ؟ لا ، بالتأكيد . فسيكون بطبيعة الحال من الأفضل الاحتفاظ بوجود دولة منفصلة ، ستضع نفسها ، كما كتب بلمرستون الى الملكة ، « فى مدار » الدولة البحرية الاقوى ، أى بريطانيا العظمى ولكن هذه الدولة لم تظهر على أنها ستعيش طويلا ، مادامت حكومتها فاسدة . وكان انهيارها يهدد بفتح الطريق أمام حل كان فى وسع نابليون الثالث أن يفكر فيه بإستناده الى أنصار مورا : « فوجودأمير من أسرة نابليون على عرش نابولى سيكون إمكانية مثيرة للقلق أكثر من غيرها » . وذلك فقد رأى بلمرستون أنه من الافضل أن توافق بريطانيا العظمى على الحل الذى اقترحته سردينيا : وبعد كل هذا فقد كان فى وسع ايطاليا المتحدة هذه أن توازن فرنسا فى البحر المتوسط !

فكيف يمكننا أن نتجاهل ، فى هاتين المسألتين ، فاعلية المناورات الدبلوماسية وحدها ؟ .

ولكن هذه البراعة فى المناورة لاتشرح كل شيء . ففى مسألة الدولة البابوية — وكانت الأكثر خطورة ، لأنها كانت فرصة تسمح للنمسا بأن تهدد دولة سردينيا بحرب انتقامية — لم يكن التأييد الدبلوماسى الذى وعدت به بريطانيا العظمى كافيا لضمان حماية فعالة لسياسة سردينيا . وكان موقف فرنسا ، من جديد ، هو الأساسى . فنابليون الثالث ، رغم قيامه رسميا بالاحتجاج ، ترك الأمور تأخذ مجراها ؛ ولم يقتصر الأمر على مجرد ذلك : فأكد الأمير نابليون

جيروم *Napoléon — Jérôme* لـكافور أن الإمبراطور مصمم على «انقاذ» إيطاليا ، فى حالة ما اذا قامت النمسا بمحاولة للإنتقام . فلماذا يوافق نابليون الثالث على استئصال أجزاء جديدة من الدولة البابوية، وكان ذلك يعنى بالنسبة له معارضة رجال الدين الـكاثوليك فى فرنسا ؟ ووجد أن أسوأ حل سيكون هو ذلك الذى يمثل اشتباكاً بين قوات الحملة الفرنسيةفى روما وبين الإيطاليين، إذ أنه سيهدد بالقضاء على الأمل فى الاحتفاظ بصلات ود مع الايطاليين .

وفى هذه المرحلة الأخيرة من إنشاء مملـكة ايطاليا ، كان دور الرجال اذن — كافور ونابليون الثالث — هو الذى يعطى تفسيرات نهائية . ولاشك فى أنه كان فى وسع «القوى العميقة» أن تصل الى تحقيق الوحدة ، بعد فترة من الزمن. ولـكن اليس الأمر مختلفاً أن يتحقق فى هذا الوقت ؟

وهكذا ، كان دور فرنسا أساسيا ، وعلى طول الخط وترك نابليون الثالث أخيراً الوحدة الايطالية تتحقق فى شكل يختلف تماماً عن ذلك الذى كان قد فكر فيه فى سنه ١٨٥٨ . وهذا التحول فى برنامجه المبدئى ، هل يكفى لشرحه أن نشير الى قوة الأمر الواقع ، وأن نقول أن الامبراطور ، بعد أن كان قد أيد القضية الايطالية ، لم يكن فى وسعه أن يصبح عدواً لها ، دون أن يفقد منزلته ؟ ودون أن نهمل دور هذه الاعتبارات الشخصية والأسروية ، يمكننا أن نعتقد فى أن سياسة الامبراطور كانت لها أهداف أخرى كذلك . فباشتراكه فى هذه المسألة الايطالية ، كان قد فكر فى أن ايطاليا ستصبح «تابعة» بالنسبة لفرنسا: فوضع عقبة أمام سياسة كافور كان يعنى فقد هذا الأمل ؛ وترك هذه السياسة تتحقق ، ربما كان يعنى الاحتفاظ بوسيلة لتحقيق ذلك .

ولـكن إحدى العقبات كانت تعترض طريق هـذه الفـكرة عن إيطاليا «التابعة» : فـكانت مسألة روما تهدد مستقبل العلاقات الفرنسية الإيطالية. فـكيف يمكننا أن نتصور مملـكة إيطالية لن تـكون روما عاصمة لهـا ؟ وكيف

يمكننا أن نعتقد أن نابليون الثالث ، رغم مشاعره الشخصية ، كان يمكنه ، وبإثارته غضب الكاثوليكيين الفرنسيين ، السماح للحكومة الإيطالية بضم هذه المدينة ؟ ولم ير الإمبراطور فى ذلك إلا تسوية مؤقتة ، تهدف تهدئة ثائرة الرأى العام وكان من اللازم ، كما ذكر الكونت بيبولى *Pepoli* « العثور على حل يسمح لى بأن أظهر أنكم قد تخليتم عن روما ، وعليكم أن تظهروا أنكم لم تتخلوا عنها » . وستقوم الحكومة الفرنسية بسحب قوات إحتلالها ، ولكن الحكومة الإيطالية ستتعهد بعدم مهاجمة روما وبعدم ترك غاريبالدى يحتل المدينة . وعلى هذا الأساس بدأت المفاوضات منذ بداية سنة ١٨٦١ ؛ وبعد تأخرها نتيجة لوفاة كافور فى يوليو سنة ١٨٦١ ، ثم نتيجة لمعارضة الأوساط الكاثوليكية الفرنسية ، إنتهت فى سنة ١٨٦٤ « بإتفاقية سبتمبر » وكان حلا وسطا ضعيفا ، ولم يكن أحد يعتقد فى أنه سيعيش لفترة طويلة . والواقع أن نابليون ، الذى كان موزعاً بين مطالب سياسته الداخلية والرغبة فى عدم التضحية بالصداقات التى كان لا يزال يعتقد فى أن فى وسعه أن يحتفظ بها فى إيطاليا ، لم يحاول إلا أن يكسب الوقت وينتظر اليوم الذى يمكن فيه لموت بيوس التاسع أن يوصل إلى الكرسى الرسولى أحد البابوات الذين يمكنهم أن يقبلوا أمر تحديد السيادة الإقليمية للدولة البابوية بحدود قصر الفاتيكان . فسياسة فرنسا الإيطالية كانت مجرد رسم ظاهرى ، بدون عمق أو تنفيذ .

وبالنسبة لمجال السياسة الأوروبية عموماً ، حصل الإمبراطور على نتيجتين : فتسبب فى مراجعة أولى لمعاهدات سنة ١٨١٥ ، وأضعف إمبراطورية النمسا التى كانت ، فى جوهرها ، تدافع عن الوضع القائم . وهكذا فتح الطريق إذن أمام هذه التعديلات الأكثر إتساعاً والتى لم تتخل السياسة النابليونية عن أمر إعدادها .

٢ - قناة السويس :

بحفر برزخ السويس ، أصبح البحر المتوسط الطريق الرئيسى للتجارة الدولية ، ليس مع الشرق الأقصى وحده ، ولكن كذلك مع الهند وأرخبيل جنوب شرق آسيا الكبير .

وفى هذا الحدث ، الذى كان مداه كبيراً بالنسبة لتاريخ العالم ، كان نصيب الدوافع الشخصية متفوقاً . ولا شك فى أن السان سيمونيين كانوا ، منذ سنة ١٨٣ ، قد أصروا على مدى مشروع كان كولبير *Colbert* قد رأى أهميته فى الماضى . ومع ذلك فإن مقالات ميشيل شيڤاليه *Michel Chevalier* فى جريدة *Le Globe* فى فبراير سنة ١٨٣٢ ، والدراسات التى بدأها فى سنة ١٨٣٣ فورنيل *Fournel* مهندس المناجم ، ووجهات النظر التى نماها أنفانتان *Enfantin* ، لم تؤد إلى نتيجة ، لأن محمد على قد فهم أن هذه القناة ستثير إهتمام « العالم أجمع » وستكون فرصة للتدخل الأجنبى فى مصر . ولكن هذا الحذر من جانب الحكومة المصرية طرح جانباً حينما أصبح محمد سعيد والياً : فنجح فرديناند دى ليسبس *Ferdinand de Lesseps* ، الذى كان منذ إثنتى عشرة سنة نائب قنصل فرنسا فى الإسكندرية ، فى إقناع الوالى الجديد بأن حفر القناة سيزيد من رخاء بلاده ؛ وحصل ، فى نوفمبر سنة ١٨٥٤ ، على عقد إمتياز . وكان على شركة السويس ، التى تسجلت طبقا للقانون المصرى ، أن تشكل لها مجلس إدارة دولى ، يختار رئيسه من بين رعايا الدول التى ستقدم النصيب الأكبر من رأس المال . ولم يكن المشروع فى ذلك الوقت إلا مجرد مشروع « خاص » قام به دى ليسبس دون أن يخطر الحكومة الفرنسية . ولكنه سيدخل بعد ذلك مباشرة فى نطاق السياسة الدولية ، لأن الخديو ، الخاضع للسلطان ، كان فى حاجة للحصول على موافقة الباب العالى : فكانت هذه فرصة لظهور المصالح المتنافسة . ومنذ ذلك الوقت أصبحت مسألة القناة ميدان تنافس بين فرنسا وبريطانيا العظمى .

ولقد كان بلمرستون معادياً للمشروع ، حتى قبل منح الإمتياز . ورأى ، منذ سنة ١٨٤٧ ، أن القناة ستصبح « بوسفوراً ثانياً » أو « جبل طارق مصرى » . واستمر هذا العداء بعد سنة ١٨٥٤ ، رغم أن بعض أوساط رجال الأعمال الإنجليز إعتبروا المشروع على أنه يساعد المصالح الإقتصادية لبريطانيا العظمى . وحتى ثورة الهند نفسها ، وحيث تأخر وصول الإمدادات الإنجليزية المرسلة صوب الهند نتيجة لبطء المواصلات ، فإنها لم تغير من موقف رجال الدولة الإنجليز . والواقع أن بلمرستون قد فكر فى أن الحكومة الفرنسية كانت تسعى لكى تقوم ، وكما حدث فى سنة ١٨٣٩ — ١٨٤٠ ، بسياسة مصرية . وكانت هذه إمكانية تكفى لإثارة القلق . ولذلك فإنهم كلفوا السفير الإنجليزى فى القسطنطينية بأن يضغط على السلطان حتى يرفض التصديق على عقد الإمتياز .

وكان نابليون الثالث ، فى أول الأمر ، شديد التحفظ ؛ فأعطى ، فى يناير سنة ١٨٥٥ موافقة شخصية ، ولكنه كان لا يرغب فى أخذ مسئولية إعطاء تأييد دبلوماسى : « فسيكون هذا هو الحرب مع إنجلترا » كما أعلن لدى ليسبس . وكان من المنطقى أن يحاول تفادى الصعوبات الفرنسية — الإنجليزية ، فى هذا الوقت الذى لم تكن حرب القرم قد إنتهت فيه بعد . ومع ذلك فقد جعله يفهم أن هذا التحفظ كان مؤقتاً : فحينما « تشترك رؤوس الأموال » فى العملية ، ستختفى المقاومة .

وفى هذه الظروف قام دى ليسبس ، فى نوفمبر سنة ١٨٥٨ ، بطرح ٤٠٠,٠٠٠ سهم ، منها ٥٤,٠٠٠ سلمت للخديو شخصياً و ٣٢,٠٠٠ إحتجزت للمصريين ؛ أما الباقى فقد طرح فى بقية الأسواق المالية وهذه الـ ٣١٤,٠٠٠ سهم الخاصة « بالأجانب » طرحت فى لندن ، وفى بروكسل ، وفى ڤينا ، وفى سان بطرسبرج ،

وفى نيويورك وفى باريس ؛ ولم يشتر منها إلا ٢١٩٫٠٠٠ سهم فقط(١) ولم تتقدم بريطانيا العظمى ، ولا روسيا ، ولا النمسا ، مشترين للأسهم ، فى الوقت الذى إستوعب فيه السوق المالى الفرنسى ٢٠٧٫٠٠٠ سهم ، موزعة بين ٢١٫٠٠٠ مشترى ولذلك فإن رأسمال شركة السويس كان فرنسيا فى غالبيته ، وسيكون رئيس مجلس إدارتها دائماً فرنسياً . وبقى الإشراف على طريق المواصلات الكبير هذا، والذى قامت به الدوافع الفرنسية ، بين أيدى فرنسية . ووجد بلمرستون ، الذى كان قد نصح أصحاب رؤوس الأموال الإنجليز بالإمتناع عن شراء الأسهم ، بأمل عدم تمكن الشركة من تجميع الموارد اللازمة ، أن تكتيكه قد تحول ضد مصالح بريطانيا العظمى .

ومنذ أن بدأ العمل فى حفر القناة أخذت المسألة مظهراً جديداً . ففى ١٩ أكتوبر سنة ١٨٥٩ — وفى نفس الوقت الذى إحتلت فيه المسألة الإيطالية المكان الأول بين « الأحداث الدولية » — وعد نابليون الثالث دى ليسبس بالتأييد . ولكن الحكومة الإنجليزية زادت من حدة مقاومتها : فشجعت ، فى ديسمبر سنة ١٨٥٩ ، حملة صحفية كان هدفها هو زعزعة الثقة فى الشركة ؛ واحتجت ضد وسائل « أعمال السخرة » التى إستخدمت ، كما قالت ، لجمع ٦٠٫٠٠٠ عامل مصرى ألحقوا بالمشروع ؛ وذكرت للسلطان أن مصر ، بعد أن تتم القناة ، ستتخلى عن الروابط التى كانت لا تزال تربطها بالإمبراطورية العثمانية وحصلت على أمر من الباب العالى بوقف الأشغال . ومع ذلك ، ورغم تردد الخديو ، الذى خضع لفترة من الوقت لضغط السلطان ، فقد تمكن دى ليسبس من التغلب على الصعاب .

وفى نوفمبر سنة ١٨٦٢ ، وبعد أن قامت الحكومة البريطانية بإرسال أحد

---

(١) عدد الـ ٩٥٫٠٠٠ سهم التى لم تشتر فى أول الأمر أخذها ، فى مايو سنة ١٨٦٠ ، الخديو ، الذى أصبح مالكاً لـ ١٤٩٫٠٠٠ سهم .

المحققين إلى مكان العمل ، تحققت فى آخر الأمر من أن العمل سيتم؛ فتراجعت عندئذ أمام المحتوم ، وحاولت أن تحصل ، عن طريق مفاوضات مع الحكومة الفرنسية ، على « ترضيات » : ففى يناير سنة ١٨٦٤ ، طلب السير هنرى بولوار *Sir Henry Bulwer* إلى نابليون الثالث أن تتعهد شركة السويس بألا تنشىء « مستعمرة أجنبية » فى منطقة القناة ، وبألا تحوّل ترساناتها البحرية إلى « قلاع حربية مقنعة » . وبالإختصار ، فإن بريطانيا قد تخلت عن معارضتها ، ولكن بشرط أن يكون « الإشراف » الذى تمارسه فرنسا على المشروع مجرد إشراف مالى . وفى نظير ذلك ، قامت الحكومة الإنجليزية بما يلزم لكى تعطى الحكومة العثمانية ، فى ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ ، موافقتها على عقد الإمتياز .

ومنذ أن رفعت الصعوبات السياسية ، قامت الشركة بإعطاء دفعة للأشغال بسرعة أكبر ووجدت بسهولة الرسائل المالية اللازمة لتغطية الفرق (ويبلغ حوالى ١٨٠ مليون فرنك) الموجود بين التقدير الموضوع فى سنة ١٨٥٨ ، وبين التكاليف الفعلية . وافتتحت القناة فى نوفمبر سنة ١٨٦٩ .

وكان هذا نجاحاً مؤكداً للسياسة الفرنسية . والحقيقة أن هذا النجاح لم يحصلوا عليه إلا بعد تردد كبير : فنابليون الثالث ، فى نفس الوقت الذى كان قد وعد فيه بإعطاء تأييده للمشروع ، لم يكن يرغب فى إثارة عدم الرضاء الإنجليزى ؛ وحاول أن يجد كل الفرص الممكنة لكى يسوى الخلاف عن طريق المفاوضات . وكان لإصرار فرديناند دى ليسبس ، فى النتيجة النهائية ، نصيباً أكبر من رغبة الإمبراطور .

ولكن إمكانية إفتتاح القناة جذبت إنتباه الحكومات ، ومن بداية العمل فى الحفر ، صوب شرق البحر المتوسط وصوب البحر الأحمر : فإمتلاك نقط إرتكاز على جانبى الطريق البحرى الجديد ، كان بطبيعة الحال هو ما تفكر فيه دول البحر المتوسط . فبريطانيا العظمى ، التى كانت تحتل عدن ، لم تجد صعوبة فى إتمام ذلك ؛ ومع ذلك فقد بدأت ، ومنذ سنة ١٨٦٢ ، فى بناء ميناء جديد

وقلاع جديدة فى مالطة ، لتدعيم تفوقها الإستراتيجى فى هذا البحر المتوسط الذى سيصبح طريق مواصلات « عالمية » . أما فرنسا ومملكة إيطاليا الحديثة فقد كان عليهما ، على العكس من ذلك ، أن يقوما بعمل كل شىء .

وفى شرق البحر المتوسط ، كانت السياسة الفرنسية تهتم بنشاط ، فى سنة ١٨٦٠ ، بالمسألة السورية . أكانت عوامل دينية ؟ كانت فرنسا تمارس ، منذ زمن بعيد ، الحماية الدينية على المارونيين الكاثوليك ، الذين كانوا يعيشون جنباً إلى جنب مع بقية العرب ومع الدروز ؛ وعلاوة على ذلك كانت مدارس اليسوعيين *Jésuttes* واللاعزاريين *Lazaristes* تخدم النفوذ الثقافى الفرنسى . وحينما إنتهت المنافسة القديمة بين الدروز والمارونيين ، والتى شجعتها الإدارة التركية ، فى مايو سنة ١٨٦٠ ، إلى مذبحة قتل فيها ستة آلاف مارونى ورجلان من رجال الدين ، وقتل العرب بعد شهرين ، فى دمشق ، خمسة آلاف مسيحى ، أصبح للحكومة الفرنسية إذن دوافع قوية للمجىء لمعونة الضحايا ؛ وأسرعت بإعلان أنها تقترح إرسال حملة من أجل « إعادة إقامة النظام » . وعلاوة على المشغوليات الانسانية ، والرغبة فى تدعيم تقاليد السياسة الفرنسية فى شرق البحر المتوسط يمكننا أن نضيف دوافع السياسة الداخلية : فحماية المصالح الكاثوليكية فى سوريا ، مثل حمايتها فى العام التالى فى المكسيك ، كانت بديلا عن « مسألة روما » ومع ذلك فمن الغريب أن نلاحظ أن الصحافة الدينية الفرنسية لم تهتم كثيراً ، فى الأيام السابقة للحملة ، بمذابح دمشق ، وأنها إعتقدت أنها ترى فى دوافع الحكومة مناورة تهدف تحويل إنتباه الكاثوليك الفرنسيين بعيداً عن المسائل الايطالية . أما بالنسبة لدور الدوافع الاقتصادية ، فهو ممكن ، ولكنه ليس مؤكداً . ولا شك فى أن رجال صناعة النسيج كانوا يبحثون عن مواد أولية : فكان لبنان ينتج الحرير الخام وربما يمكنه أن يصبح منتجاً للقطن . ومع ذلك فإنه لا توجد دلائل على أن رجال الصناعة هؤلاء قد ضغطوا على الحكومة لكى تعمل .

ولا شك فى أن الدافع الحقيق للحملة كان هو مسألة قناة السويس . ففى هذا الوقت ، الذى كان فيه السلطان ، وبتحريض من إنجلترا ، يرفض الموافقة على عقد الامتياز الذى منحه الخديو ، كانت الحكومة الفرنسية ترغب فى ممارسة ضغط على الباب العالى ، بتهديده بتأييدها لاستقلال سوريا ولبنان ؛ وفكرت حتى فى أن تنشىء هناك « إمبراطورية عربية » ، يمكن وضع الأمير عبد القادر على رأسها .

وبطبيعة الحال قلقت الحكومة الانجليزية من هذه الامكانية وخشيت من أن تتمكن فرنسا من فرض حمايتها على سوريا . أما حكومة روسيا فإنها قد وافقت ، على عكس ذلك ، على تدخل فرنسى ، ولكن بشرط امكانية تطبيق نفس هذا المبدأ الخاص بالتدخل ، فى المستقبل ، فى صالح الأرثوذكسيين ، كما يطبق فى صالح الكاثوليك: فكانت هذه وسيلة لاثارة مسألة توازن الامبراطورية العثمانية ، الذى كان دائماً غير مستقراً ؛ وبطبيعة الحال ، عارضت بريطانيا العظمى ، طبقاً لسياستها التقليدية، هذا الاتجاه ونجحت هذه السياسة البريطانية فى الوصول الى أهدافها. فاقترحت عقد مؤتمر دولى، وهو الذى استبعد الاقتراحات الروسية ، والذى قرر، فى نفس الوقت الذى منح فيه فرنسا « تفويضا بالتدخل» باسم الدول العظمى الأوربية ، أنه لا يمكن للإحتلال الفرنسى أن يمتد الى أكثر من فترة ستة أشهر . والواقع أن الحملة العسكرية التى نزلت فى أغسطس سنة ١٨٦٠ سحبت من هناك فى يونيو سنة ١٨٦١ . وحصلت السياسة الفرنسية فقط على منح الحكومة العثمانية لبنان وضعية ادارية ووعدت بتعيين حاكم مسيحى وبتشكيل مجالس ينتخبها الاهالى .وكان ذلك كافياً لارضاء المصالح الكاثوليكية ولتأكيد النفوذ الثقافى الفرنسى . ولكن الهدف الأكثر أهمية لم يصلوا اليه . فنابليون الثالث ، فى هذه المناسبة مثله فى ذلك مثل مناسبات أخرى ، لم يجرؤ على المخاطرة بتهديد العلاقات الفرنسية الانجليزية تهديداً قوياً

وفى البحر الأحمر ، لم يقتصر الدافع على فرنسا وحدها ، ولكنه وجد عند ايطاليا كذلك . ففى سنة ١٨٥٩ ، وبمناسبة مقتل نائبها القنصلى فى عدن ، حصلت الحكومة الفرنسية من سلطان تاجورة على تنازل ، بطريق الشراء ، عن خليج أوبوك . وتمت عملية الاستلام فى سنة ١٨٦٢ . وهكذا ضمنت فرنسا ، عند المدخل الجنوبى لمضيق باب المندب ، نقطة ارتكاز على الطريق البحرى الذى سيصبح ، بعد افتتاح قناة السويس ، الممر الرئيسى صوب المحيط الهندى . وقامت الحكومة الايطالية ، ونتيجة لجهود أحد رجال التبشير اللاعزاريين ، الذى أظهر ، فى مؤتمر الغرف التجارية ، أهمية الحصول على نقطة ارتكاز فى البحر الأحمر ، بتحديد رغبتها فى خليج عصب ، عند المدخل الشمالى للمضيق ؛ واستولت عليه دون أن تحاول أن تقيم فيه مستعمرة حقيقية . وأصبحت فرنسا وايطاليا اذن على اتصال بامبراطورية إثيوبيا ، وكانتا تسيطران على مخارجها الى البحر : فظهرت مسألة شرق إفريقية على الأفق .

هل يمكننا أن نفكر فى أن نابليون الثالث كان له ، من بين « مشروعاته الكبيرة » العديدة ، وفى مسائل البحر المتوسط ، سياسة لها مدى واسع ؟ لقد عبر عن هذه النية . ففى أبريل سنة ١٨٥٧ ، وفى مقابلة مع بسمارك ، الذى كان فى ذلك الوقت سفيراً فى باريس ، ذكر أن مصير البحر المتوسط هو أن يصبح « بحيرة فرنسية تقريبا » . واذا ما قربنا بين كل هذه المحاولات ـــ التأييد الذى وعد به دى ليسبس فى سنة ١٨٥٩ ، وحملة سوريا التى حدثت فى سنة ١٨٦٠ وفى نفس وقت مشروعات تدخله البحرى فى ايطاليا الجنوبية ، وسياسته العربية فى الجزائر ، والمحاولات التى قام بها لدى باى تونس ـــ يتأكد الاعتقاد بأن هذه الكلمات كان لها ما وراءها . ومع ذلك فلا يمكننا ، مع افتقارنا الى دراسة ناقدة أصيلة ، أن نقدر المكان الحقيقى الذى احتلته المشغوليات الخاصة بالبحر المتوسط فى تفكير الامبراطور : عناصر خطة عامة ، أو محاولات

مباشرة ؟ وعلينا كذلك أن نلاحظ أن الامبراطور لم يكن يصر على موقفه، فى كل مناسبة كان يقابل فيها المقاومة الثابتة لبريطانيا العظمى فى مجال البحر المتوسط هذا . وكان هذا الحذر ضروريا ، ما دام يحرص على المحافظة على المصالح الانجليزية فى الخطوط العامة لسياسته . ولكن هذا الحذر كان يدل كذلك على حدود مخططه : فهل يمكنه أن يقوم بتنفيذ « سياسة كبرى » فى البحر المتوسط ، دون أن يثير العداء الواضح لبريطانيا العظمى ؟

الفصل السابع عشر

النتائج الدولية للأزمات الأمريكية

كانت هذه كذلك هي الفترة التي هيأت فيها الحرب الأهلية الأمريكية أمام أوربا إمكانية القيام بدور إيجابي من جديد على القارة الأمريكية ، وكان تطبيق مبدأ منرو قد أصابه الشلل . وحتى وجود الجمهورية الأمريكية نفسه أصبح مهدداً . وقال أحد أعضاء الوزارة الإنجليزية لزملائه إنها « أكبر حدث يقع في السياسة العالمية منذ سقوط نابليون الأول » .

١ - الحرب الاهلية واوربا :

تسببت الحرب الأهلية الأمريكية ، وبالنسبة للحياة الإقتصادية والإجتماعية للدول الصناعية ، وبخاصة بريطانيا العظمى وفرنسا ، في نتائج سريعة وخطيرة : فالحصار الذي فرضه الشماليون على موانى الجنوبيين منع المنتجين الأمريكيين من تصدير القطن الخام صوب أوربا ؛ ولذلك فإن صناعة القطنيات الأوربية قد حرمت من مصدر تموينها الرئيسي بالمواد الخام ، ولم يكن في وسع المجهودات التي بذلت لكي تجد ، في مصر مثلاً ، ما يعالج هذه الحالة ، إلا أن تكون مؤقتة ؛ « فمجاعة القطن » أجبرت المصانع على تحديد إنتاجها وتسببت في البطالة .

وكانت صناعة القطنيات الإنجليزية مركزة في لانكشاير ، والتي كان إنتاجها يعادل إنتاج كل مصانع القطنيات على القارة . وكانت هذه الصناعة قبل سنة ١٨٦٠ تستورد من الولايات المتحدة نسبة ٧٢٪ من المواد الأولية اللازمة لها . ورغم أنها حاولت ، لكي تعوض الواردات الأمريكية ، أن تتجه بدرجة أكبر

صوب موارد الهند ، فإنها لم تحصل ، فيما بين عامى ١٨٦٢ و ١٨٦٥ إلا على نصف ماكانت تحتاجه فى عام ١٨٥٩ — ١٨٦٠ . ولذلك فإن منشآت لانكشاير قد حرمت من القطن الخام ، أو دفعت فيه أربعة أضعاف ثمنه فى الأوقات العادية . وتسبب نقص الإنتاج فى تحويل ٢٤٧٫٠٠٠ عامل إلى البطالة التامة و ١٦٥٫٠٠٠ عامل إلى البطالة الجزئية . ولكن هذه الأزمة الإقتصادية والإجتماعية أصابت صناعة القطنيات وحدها : فكانت الصناعات الأخرى مزدهرة ، خاصة وأن معاهدة تجارة سنة ١٨٦٠ فتحت أمامها أبواباً جديدة صوب السوق الفرنسى .

وفى صناعة القطنيات الفرنسية — والتى كانت تستخدم أكثر من ٣٥٠٫٠٠٠ عامل فى سنة ١٨٦٠ — إرتفع ثمن المواد الأولية بنسبة ٣٠٪ فى أوائل سنة ١٨٦٢ ، وبنسبة ٥٠٪ فى أواسط العام . وكانت المنطقة الرئيسية فى الإنتاج ، نورماندى ، هى كذلك أكثر الجهات تأثراً : فأصابت البطالة التامة على الأقل ثلث الأيدى العاملة ؛ وتأثرت منطقة الشمال بدرجة أقل ، إذ أنه كانت لها صناعات صوفية وتيلية قوية أفادت كثيراً من صعوبات الصناعة القطنية ؛ وكانت الالزاس هى أقل من تأثر فى أول الأمر ، لأن رجال الصناعة فيها كانت لديهم مخزونات كبيرة من المواد الأولية ؛ ومع ذلك فقد كان العمال يتعطلون ثلاثة أيام فى الأسبوع فى بلفور *Belfort* فى سنة ١٨٦٢ . وكان رجال الصناعة يترددون غالباً فى إستخدام قطن الهند ، إذ أنه كان يتطلب تعديل الآلات . وهذه الأزمة شغلت الحكومة الإمبراطورية كثيراً : فكتب توفينيل ، وزير الشئون الخارجية الفرنسية ، ١٣ مارس سنة ١٨٦٢ : « إن صناعتنا تقاسى بشدة ، ولأسباب عديدة ، لا يتركنا ضيق طبقاتنا العاملة فى نفس درجة برود جيراننا » . وذكر السفير الإنجليزى أن الأوساط الحاكمة الفرنسية كانت ترغب فى الحصول على القطن الخام « بأية وسيلة » .

ولذلك فقد كان للحكومتين الأنجليزية والفرنسية مصلحة مباشرة وسريعة في الحصول على تخفيف لنظام الحصار ؛ وكانت هذه الإجراءات التي إتخذها الشماليون بشأن التجارة البحرية مع الدول المحايدة تثير عديداً من التساؤلات المتعلقة بالمبادىء المرتبطة بمشكلة « حرية البحار » ؛ وكان من السهل إثارة مناقشات قانونية ، يمكن الإفادة منها لممارسة ضغط على حكومة لنكولن . وكان هذا هو أمل الحكومة « الكونفيدرالية » ؛ ولذلك فإنها ، منذ بداية الحرب الإهلية ، وفي الوقت الذي لم يكن الحصار قد أصبح فيه فعالا بعد ، قررت بنفسها تقليل صادرات القطن الخام ، حتى تتسبب في أوروبا الغربية في صعوبات إقتصادية يمكنها أن تدفع الحكومات إلى التدخل .

ولكنه كان في وسع الأزمة الأمريكية أن يكون لها ، في المجال السياسي ، مدى أكثر إتساعاً . فهل كان لبريطانيا العظمى أو لفرنسا ، كدول عظمى أطلنطية ، من الأسباب ما يجعلها ترغب في وقوع إنفصال نهائي في الإتحاد الأمريكي؟ وكان فشل الحكومة في إخضاع الكونفيدراليين الجنوبيين إمكانية يمكن توقعها في خلال العامين الأولين من الحرب الأهلية ، مادامت ولايات الشمال ، رغم تفوق مواردها في عدد الرجال وفي التسليح ، لم تظهر على أنها قادرة على الحصول على نتيجة عسكرية ، وكان تقسيم الإقليم المتحد بين دولتين يمثل نهاية هذه القوة الأمريكية التي كان توكفيل *Tocqueville* قد تنبأ بإزدهارها . فهل كان من المتوقع أن يأملوا في مثل هذه الإمكانية ؟ إن الحكومة الإنجليزية والفرنسية ، إذا ما فكرت في أن الولايات المتحدة ستصبح يوماً منافساً للدول العظمى الأوروبية من وجهة النظر الإقتصادية ومن وجهة نظر البحرية ، وإذا ما اعتقدت كذلك في أن التفوق الذي سيمارسه الاتحاد ، على مجموع القارة الأمريكية على الأقل ، سيكون على حساب المصالح الأوروبية ، فإنه يمكنها أن تجد أن الحالة الفعلية — الانفصال — كانت تتطابق مع مصالحها . وفي هذه الحالة ، هل كان من الضروري أن

يحاولوا ، عن طريق عمل دبلوماسى ، الإحتفاظ بهذه النتيجة ؟ وهل كانوا يعتقدون ، على عكس ذلك ، فى أن الإنفصال النهائى سيكون سبباً للاضطرابات فى العلاقات الإقتصادية وفى السياسة الدولية ، وسيكون بالتالى تهديداً للسلم العام ؟ حقيقة أنها كانت نظرات بعيدة للغاية : فهل كان من عادة رجال الدولة أن يقوموا بتنبؤات بعيدة تمثل هذه الدرجة ؟ .

الواقع أن النظرات للمستقبل ، فى كل من لندن وباريس ، لم تكن محددة ولا متمازجة .

كانت الحكومة الإنجليزيه منقسمة على نفسها ، فى أشد الأوقات تأزماً . ففى الوقت الذى كان جلادستون *Gladstone* وزير الحقانية يأمل فيه فى أن تقوم بريطانيا العظمى بدور الوسيط ، وربما كان ذلك راجعاً إلى أنه كان أكثر تأثراً من زملائه بمايقاسيه العمال فى البطالة ، وكذلك لأنه لم يكن يعتقد فى إمكانية إعادة إقامة الإتحاد الأمريكى عن طريق القوة ، فى نفس هذا الوقت كان رئيس الوزاره — بلمرستون — ورأسل وزير الخارجية أكثر تحفظاً من ذلك بكثير . وكان البلاط ضد القيام بأية محاولة لها صفة المغامرة . والواقع أنه لم يكن فى وسع الحكومة البريطانية أن تنسى أن كندا كانت « مهددة » : فكيف كان فى وسعها أن تقوم ، فى حالة وقوع صدام بين الشماليين ، بحماية هذا الجزء من أجزاء الإمبراطورية ؟ وألم يكن فى وسعها كذلك أن تفكر فى أنه ، فى حالة ما إذا أصبح الإنفصال نهائيا ، سيكون فى وسع الشماليين ، الذين لن تعرقلهم غيرة الجنوبيين فى عملية توسعهم الإقليمى ، أن يحاولوا الحصول على ما يعوضهم عن هزيمتهم بضم كندا ؟

وأفادت الحكومة الفرنسية من الحرب الأهلية لكى تقوم فى المكسيك بتنفيذ سياسة توسع « متجاهلة فيها مبدأ منرو » ؛ ولم يكن فى وسعها أن تتناسى أن حكومة لنكولن ، فى حالة إنتصارها فى الحرب الأهلية ، ستضع العقبات

فى وجه هذا المشروع. ولذلك فإن مصالح السياسة الفرنسية كانت إذن متناقضة: فإطالة مدة الحرب الأهلية كانت تضعها أمام صعوبات إقتصادية وإجتماعية، ولكنها كانت تساعد المشروع المكسيكى باعطاء الوقت اللازم للوصول إلى الأمر الواقع. وكانت المسألة المكسيكية هى الأكثر أهمية من وجهة نظر الإمبراطور. ولذلك فقد كان إتجاه نابليون الثالث هو توجيه سياسته فى الحرب الأهلية الأمريكية بطريقة مرتبطة بهذه المشغولية الرئيسية؛ وكان عليه أن يحسب المزايا التى كان يمثلها، بهذا الشأن، إنفصال نهائى بين دول الإتحاد الأمريكى، وأن ينتهز حتى الفرصة لكى يحصل لحملة المكسيك على موافقة الكونفيدراليين. ولكن توفينيل *Thouvenel* وزير الخارجية كان ينفر من هذه النيات فى أثناء الجزء الأول من الحرب الأهلية؛ ووضع نفسه مع وجهة نظر مختلفة، هى وجهة نظر السياسة العامة: فالإحتفاظ بالإتحاد الأمريكى كان أمراً يؤمل فيه، إذ أن الولايات المتحدة ستصبح دولة بحرية، يمكنها أن توازن بريطانيا العظمى.

وكانت كل هذه المشغوليات المتلاقية موجودة فى فكر رجال الحكم؛ وعبروا عنها فى التعليمات الدبلوماسية التى وقعوا عليها وفى المذكرات السرية التى كانوا يتبادلونها. ولكن كل ذلك لم يكن إلا مجرد رغبات. ومن الناحية العملية، كان العمل السياسى يحسب حساباً بوجه خاص لحدود الحرب الأهلية، ولإمكانيات الإنتصار التى يبدو أن الشماليين أو الكونفيدراليين سيحصلون عليها.

وفى بداية الصدام، الذى تميز بنجاح جيش الجنوبيين، إكتفت الحكومتان الفرنسية والانجليزية بالمراقبة وبالإنتظار. وكان مرسييه دى لوستاند *Mercier de Lostende* سفير فرنسا فى واشنطون، والذى كانت عواطفه الشخصية مع كبار مزارعى الجنوب أكثر مما كانت مع ديموقراطيي الشمال، قد أظهر أنه من المتوقع نجاح الانفصال، فى الوقت الذى كان فيه زميله الانجليزى أكثر تحفظاً، وبكثير. ورغم أن المعارك الأولى قد بدت على أنها تؤكد تنبؤات مرسييه دى

لوستاند ، فقد كان من الحكمة أن يحتفظ بحكمه ، إذ أن القوات المسلحة الشمالية لم تكن قد إستعدت بعد . ولذلك فإن فرنسا قد أعلنت حيادها ، مثلها فى ذلك مثل إنجلترا . وحينما حاولت حكومة الكونفيدراليين ،فى أثناء صيف سنة ١٨٦١ أن تحصل على إعطاء الدول العظمى الأوروبية لها « الاعتراف » بها ، رفضت الحكومة الانجليزية ذلك ، وقامت السياسة الفرنسية ، التى لم تكن قد تدخلت نهائيا بعد فى المسألة المكسيكية ، بإتخاذ نفس موقف السياسة البريطانية . ولم تقم الحكومة الانجليزية بالاحتجاج على فرض الحصار على سواحل الجنوبيين ، لأنها رأت فى ذلك بلا شك سابقة يمكنها فى أحد الأيام أن تطلب الافادة منها فى صالحها. ولذلك فإن هذا الحياد كان بالفعل فى مصلحة الشماليين .

ومع ذلك فلقد تسببت حادثه ترنت *Trent* فى أزمة فى ديسمبر سنة ١٨٦١ : فقام قبودان سفينة حربية شمالية بتفتيش سفينة تجارية إنجليزية وأسر مندوبين الحكومة الجنوبية من على ظهرها . فاشتد رد فعل الرأى العام الانجليزى، لا لمجرد أنه كان شديد الحساسية بالنسبة لكل إعتداء يقع على حق الملاحة فى أعالى البحار ، ولكن كذلك لأنه كان قد بدأ فى الشعور بالقلق من أجل (مجاعة القطن) . وفى واشنطون ، ردت الصحافة بلهجة مهددة . ورغم أن قائد المدمرة كان قد عمل على مسئوليته هو ، ورغم أن الأوساط الرسمية الانجليزية كانت تعتقد فى أنه ، فى مثل هذه الظروف ، يمكن للشماليين أن يثيروا حججاً قانونية سليمة ، فإن الحكومتين ، اللتين طغت عليهما حركة الرأى العام ، قد إضطرتا إلى إتخاذ مواقف متعادية : فطالبت الحكومة الانجليزية بتقديم إعتذار لها ، وبفك أسر الأسيرين ، وتردد لنكولن فى التنصل من عملية كان يأسف لها . وقامت الحكومة الفرنسية بالاشتراك مع الحكومة الانجليزية فى طلبها ، وكان هذا التأكيد لهذا التضامن الفرنسى الانجليزى هو الذى أجبر سكرتير الدولة سيوارد *Seward* على التراجع : فاطلق سراح مندوبى الجنوب . وكانت لهذه

المسألة دلالتها من حيث كونها تظهر أن حكومة الشمال قد إضطرت إلى التراجع حينما وجدت أن الدولتين الغربيتين كانتا متفقتين .

فهل سيحتفظ بهذا الاتفاق حينما تمر الحرب الأهلية، فى سنة ١٨٦٢ ، بمرحلتها الأكثر دقة ؟ فرغم أن الشماليين كان لهم الوقت الكافى ، خلال ثمانية عشرة شهرا ، لتنظيم جيشهم ، فإنهم قد انتقلوا من فشل إلى فشل . وكان فى وسع ذلك أن يدفع فرنسا وبريطانيا العظمى إلى أن يحسنا مقابلة مندوبى الجنوب .

وبدت الحكومة الفرنسية فى ذلك الوقت على أنها تنظر برضاء إلى امكانية إنفصال نهائى . وتقلقل توفينيل وزير خارجيتها نفسه . وكتب فى فبراير سنة ١٨٦٢ : « إن الموارد المالية للشمال قد أخذت تنضب ، وربما تأتى اللحظة التى لن تثيرنا فيها فكرة التوسط . وستكون الصعوبة الكبرى هى المتعلقة بالحدود » وفى أبريل سنة ١٨٦٢ إستمع نابليون الثالث لاقتراحات سليدل *Slidell* مندوب الجنوبيين : فسيورد الاتحاديون للصناعة الفرنسية القطن الخام، فى نظير المنتجات الصناعية التى ستفيد من إعفاء من الرسوم الجركية . وأعلن كل من برسينى *Persigny* ، و والويسكى *Walewski* ، و رويه *Rouher* أنهم يوافقون على منح الاعتراف للحكومة الجنوبية . وفكر الامبراطور فى أن يرسل إلى نيو أورليانز أسطولا تكون مهمته هى « فك الحصار » . ومع ذلك فلم يكن الأمر يتعلق بالوصول الى هذا الحد دون الحصول على موافقة بريطانيا العظمى . فهل ستوافق الحكومة الانجليزية على أن تقوم على الاقل بعمل دبلوماسى يكون هدفه هو وقف الحرب الأهلية الأمريكية ، عن طريق تدعيم الحالة الفعلية ، أى الانفصال ؟ وبعد فترة من التردد ، استبعدت الحكومة البريطانية هذا الاقتراح واحتفظت بقرارها ، فى شهر أغسطس ؛ ولم تجرؤ الحكومة الفرنسية ، رغم أن كل أعضائها ، بإستثناء توفينيل ، كانوا من أنصار الجنوبيين ، على أن تنفصل عن بريطانيا العظمى .

ومع ذلك فقد بدا أن السياسة الانجليزية كانت مستعدة ، بعد شهر واحد من ذلك ، لكى توافق على المقترحات الفرنسية . فمع وصول أنباء النجاح الذى أحرزته جيوش الجنوبيين ــ انتصار بول رن *Bull-Runn* الذى بدا على أنه يعلن استيلاء الجنوبيين على واشنطون ــ تساءل بلمرستون وراسل ،فى أواسط سبتمبر سنة ١٨٦٢ ، ورغم معارضة الملكة ، عما اذا لم يكن الوقت قد حان لاقتراح وساطة ، بالاشتراك مع فرنسا ، وفكرا فى « اقتراح تسوية ، على أساس الانفصال » ، وفى حالة الرفض ، فى « الاعتراف باستقلال الكونفيدراليين » . وكان هذا التدخل سيحدث فى الوقت الذى يستولى فيه جيش الجنوب على عاصمة الاتحاد . ولكن امكانيات غزو الجنوبيين لواشنطون إنهارت:واستولت القوات الاتحادية بانتصار أنتيتام *Antietam* (١٨ سبتمبر) على بنسلفانيا من الكونفيدراليين . ومنذ ذلك الوقت ، تخلى المسئولون عن السياسة الانجليزية عن مشروعهم . ولا شك فى أن جلادستون قد اتخذ بعد ذلك موقفاً ، فى الخطاب الذى ألقاه فى نيوكاسل فى ٧ أكتوبر ، فى صالح تدخل دبلوماسى : « لقد أنشأ جيفرسون دافيز *Jefferson Davis* وقادة الجنوب الآخرون أمة . يمكننا أن نعتبر نجاح ولايات الجنوب على أنه مؤكد مع ما يعنيه ذلك من انفصالهم عن الشمال » . ولكن رئيس الوزراء تنصل منه ، ولم يؤيده زعماء المعارضه ، دربى ودزرائيلى . وفى اجتماع شبه رسمى لأعضاء الوزارة ، فى ٢٣ أكتوبر ، كان جلادستون وراسل وحدهما هما اللذان أصرا على ضرورة التوسط ، ورفض زملاؤهم اتباعهم واحتفظوا بخط سلوكهم الحذر الذى كانوا قد تمسكوا به منذ بداية الحرب الأهلية .

فهل ستقرر الحكومة الفرنسيه أن تعمل ، دون أن تحصل على تأييد بريطانيا العظمى ؟

رغم أن التأثير المهدىء ، الذى كان توفينيل قد مارسه ، قد اختفى (إستقال

وزير الخارجية ، فى ١٥ أكتوبر ، إذ أنه كان على عدم وفاق مع الإمبراطور بشأن المسألة الإيطالية) ، فإن نابليون الثالث لم يجرؤ على أن يقوم وحده بالمغامرة : وفى ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٦٢ لم يعط لسليدل إلا بعض الألفاظ المنمقة . حقيقة أنه كان يفكر ، نتيجة لعدم وجود تعاون إنجليزى ، فى أثناء فترة من الزمن ، فى الحصول على تأييد روسيا لكى يمارس وساطة فى الحرب الأهلية الأمريكية . ولكن حكومة روسيا إعتذرت عن قبول هذا الإقتراح . فلماذا تشترك فى مسألة ليس لها فيها مصلحة مباشرة ؟ وما دام القيصر قد تهرب فلم يعد لدى الحكومة الإنجليزية أية دافع قوى لكى تعيد النظر فى سياستها الخاصة بالإمتناع . ومع ذلك فقد قام راسل، وبتأييد من جلادستون بإعادة فتح مناقشة الموضوع فى مجلس الوزراء فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٦٢ وتساءل عن إمكانية التفكير فى حالة قيام روسيا بالتراجع عن رفضها لقد كان من الممكن أن يقوم القيصر ، فى حالة إبعاد بريطانيا العظمى الاقتراح الفرنسى ، بتغيير مواجهته ويقرر تأييد محاولة نابليون الثالث ، — كمناورة قد يكون من بين أهدافها ، وربما من بين نتائجها ، تحطيم الوفاق الفرنسى الإنجليزى . ولكن هذه الحجج لم تغير من وجهة نظر الحكومة . وظلت بريطانيا العظمى مصممة تماماً على البقاء بعيداً .

وكان من الواجب أن يكفى موقف الحكومة البريطانية لتثبيط تطلعات نابليون الثالث . ألم يكن قد أعتبر حتى ذلك الوقت ، أنه كان فى حاجة ، فى هذه المسألة ، أكثر من أية مسألة أخرى ، للمحافظة على تعاون فرنسى — إنجليزى ؟ ومع ذلك ، فإنه لم يتراجع . فلم هذا التشبث؟ علينا أن نحاول العثور على تفسيرات لذلك فى السياسة المكسيكيه للامبراطور . وفى يناير سنة ١٨٦٣ قررت الحكومة الفرنسية أن تعرض ، وحدها، وساطتها على لنكولن وجيفرسون دافيز وكان الفشل سريعا : فقام سيوارد ، سكرتير الدولة ، برفض الإقتراح الفرنسى،

بالفاظ قاطعة . وأعلن الكونجرس ، فى قرار صوت عليه فى شهر مارس ، أن كل محاولة جديدة للتوسط ، ستعتبر على أنها عمل « غير ودى » وكان هذا التحذير قاطعاً .

وتقررت المسألة الأساسية منذ ذلك الوقت : فلن يفكروا فى إمكانية تدخل دبلوماسى للدول الأوربية الأطلنطية . ومع ذلك فإن الصعوبات لم تكن كلها قد سويت ، إذ أن ممارسة الحياد كان قد أدى إلى مشكلات جديدة بين بريطانيا العظمى والشماليين إرتبطت فيها المعارضات القضائية عن قرب بالمصالح الإقتصادية . فهل الحكومة الانجليزية الحق، مادامت محايدة فى الحرب الأهلية الأمريكية ، فى أن تترك فى موانيها تبنى أو تجهز ، ولحساب حكومة الجنوبيين ، سفناً ستقوم فى المحيط الأطلنطى بشن حرب قرصنة ضد البحرية التجارية الشمالية ؟ ولكن الحكومة الانجليزية تراجعت حينما أخذت هذه المناقشات ، فى سبتمبر سنة ١٨٦٣ ، لهجة حادة وتشتمل على معانى التهديد .

ومن فحص الوثائق الدبلوماسية أو الروايات — وفى المدى ، الذى لا يزال غير كامل ، والذى حاول فيه النقد التاريخى دراستها — يمكننا أن نستنتج أنه لم يكن لبريطانيا العظمى ولا لفرنسا ، وفى أثناء السنوات الأربع الخاصة بالحرب الأهلية الأمريكية ، خطة عمل ثابتة . فلم يظهر أن الرجال المسئولين عن السلطة ، وفى البلدين ، قد نظروا ، فى أية لحظة ، لمجموع المشكلة الامريكية . وفى البلدين ، عالجوا المسألة من يوم لآخر ، واقتصرت مشغوليتهم على مجرد تسوية الصعوبات السريعة . ورغم أنهم كانوا ، فى حالات عديدة ، مختلفين على خط السلوك الواجب إتباعه ، فانهم لم يقوموا بأى رد فعل على حصار موانى الجنوبيين، الذى كان مع ذلك قد تسبب لهم فى صعوبات إقتصادية وإجتماعية كبيرة ولذلك فإن موقفهما كان فى منتهى الحذر . وكان الحذر ضرورياً من جانب بريطانيا العظمى، التى كانت مشغولة بمصير كندا . ولكن هذا الحذر لم يكن مفروضاً بنفس الدرجة فيما يتعلق بفرنسا ، وكان شهر سبتمبر سنة

١٨٦٢ هو الفترة الوحيدة التى تعرض فيها خط السلوك هذا للتساؤل بشدة ، وفى البلدين ، والتى ظهرت فيها فكرة الوساطة على أنها ستنتصر . ولم يكن من مجرد الصدفة أن تتوافق هذه اللحظة الحرجة مع الوقت الذى كانت فيه الحالة العسكرية للشماليين فى أشد صعوبة . وهذه الحقيقة قد تدفعنا إلى التفكير فى أن بريطانيا العظمى ، وكذلك فرنسا ،كانت سترحب بإنتهاز الفرصة لتدعيم الحالة الفعلية — الإنفصال — إذا ماظهرت حكومة لنكولن على أنها غير قادرة ، فى هذا الوقت، على القضاء على هجوم الكونفيدراليين ولم تقم دبلوماسية الدول — كما ظهر ذلك فى حالات عديدة — إلا بتتبع مصير الجيوش الأمريكية ، وبمواءمة نفسها معه بطريقة أو بأخرى .

٢ — المغامرة المكسيكية :

كانت الحرب الأهلية هى التى قد سمحت بوقوع المسألة المكسيكية ، وذلك بإصابتها الولايات المتحدة بالشلل المؤقت .

ومنذ الصراع الخاسر ، الذى كانت قد واصلته فى سنة ١٨٤٨ ضد الولايات المتحدة ، كانت المكسيك فى أحوال صعبة . وفى سنة ١٨٥٥ نشب صراع للوصول إلى السلطة بين « الأحرار » العلمانيين الذين إتبعوا جواريز *Juarez* ، وبين « المحافظين » الكاثوليك . وكانت علمانية الحالة المدنية ، وطرد اليسوعيين مدرجة فى برنامج الأحرار ؛ ولكن الموضوع الحقيقى كان هو الإستيلاء على الأملاك الشاسعة التى كانت لرجال الدين فكانت هذه مسألة هامة من وجهة النظر الإجتماعية والإقتصادية . وكانت حكومة ميرامون *Miramon* المحافظة ، التى شكلت فى سنة ١٨٥٨ بعد إنقلاب . قد أسقطها جواريز فى ديسمبر سنة ١٨٦٠ وفى أوربا ، فكر بعض المهاجرين المكسيكيين ، ومن أجل إنهاء الحرب الأهلية ، فى حل ملكى وحاولوا الحصول على تأييد الدول العظمى الأوربية فى هذا السبيل.

وكانت المكسيك تمثل أمام الأوربيين ميدان عمل ملمت للنظر ، إذ أنه كانت لها

موارد منجمية فائقة الأهمية ، وكان عدم الاستقرار السياسى وحده هو المسئول عن عرقلة إستغلالها . وطرح إدعاء التدخل نفسه بكل سهولة : فالأوروبيين المقيمين فى المكسيك — وكانوا فى غالبيتهم من الإسبانيين، وكذلك من الفرنسيين والإنجليز — قد أصابتهم ، من الحرب الأهلية ، أضرار وخسائر ، وطلبوا إلى حكوماتهم تأييد طلباتهم للحصول على تعويضات ؛ ومن ناحية أخرى ، كانت الدولة المكسيكية قد عقدت قروضاً فى الخارج ، وكان مصير هذه الديون غير مؤكد ، إذ أن جواريز رفض الإعتراف بالديون التى ارتبط بها ميرامون .

وهذا التدخل ، كان من العمل الشخصى لنابليون الثالث وكانت المطالب التى دفعت به إلى الحركة ، مختلفة .

مصالح دينية : فرجال الدين المكسيكيين ، والذين قام جواريز بمصادرة أملاكهم ، حاولوا أن يحصلوا على تأييد الحكومة الفرنسية التى كانت ، فى ذلك الوقت ، تفرض نفسها على أنها حامية الكاثوليك فى سوريا ، وفى أنام ، وفى الصين ونجحت الإتصالات التى قام بها ألمونت *Almonte* ، مندوب ميرامون فى باريس فى لفت نظر الإمبراطورة لهذه المسألة . أما بالنسبة للإمبراطور ، فربما يكون قد رأى فى هذه المسألة فرصة لإعطاء الأوساط الكاثوليكية الفرنسية نوعاً من التعويض عن خيبة الأمل التى كانت قد أصابتها فى المسألة الايطالية . ومع ذلك فليس لدينا دليل على أن هذه الحجة كان لها ، فى تفكيره ، دوراً أساسيا .

مصالح دائنى المكسيك من الفرنسيين ؟ كان من المنطق أن تساعد الحكومة الفرنسية رعاياها فى الحصول على مايستحقون ؛ ولكن مايثير الدهشة هو أن نجد ، فى قائمة هذه المطالب ، أحد الدائنين السويسريين ، سندات جيكر *bons Jecker* ، التى كتبها مورنى *Morny* فى القائمة الفرنسية نتيجة لحصوله من جيكر على عمولة ٣٠ ٪ نظير هذا الترتيب . ولذلك فإن المسألة المكسيكية كانت مرتبطة ، فى الوسط المحيط بالإمبراطور ، بترتيبات مالية لها مظهر غير

سليم . وإذا وصلنا من ذلك إلى إستنتاج أن هذا الوسط قد دفع نابليون الثالث إلى التدخل ، فإن مثل هذا الاستنتاج سيكون طبيعيا . ولكننا نفتقر إلى الوسائل اللازمة لمعرفة إلى أى مدى كان هذا العامل فعالا .

وأخيراً مصالح إقتصادية . وهناك شواهد كثيرة تدفعنا إلى الاعتقاد فى أن هذه الحجة كانت أساسية بالنسبة لنابليون الثالث . فكان الإمبراطور قد إهتم منذ وقت بعيد (منذ أسره فى هان) بدراسة مسائل أمريكا الوسطى : القناة الموصلة بين المحيطين ، وإستغلال الموارد المنجمية ، وسوق التصدير للمنتجات الصناعية الفرنسية . ولذلك فقد كانت الفرصة المكسيكية تلفت إنتباهه . ولكن كيف يمكن تنظيم الاستغلال الاقتصادى للمكسيك دون البدء بتوفير الاستقرار السياسى فى هذه البلاد ؟ لقد اقتنع الامبراطور ، بعد مقابلاته مع المهاجر المكسيكى جوتيريز *Gutierrez* ، والتى لا يعرف تماماً مادار فيها ، بأن الحل الملكى سيضمن مثل هذا الاستقرار . ولم يفكر فى أن ينصب أميراً فرنسيا فى مكسيكو ؛ ولكنه اعتقد فى أن حكومة ملكية ، تنشأ بتأييد من فرنسا ، يمكنها أن تعطى للمشروعات الفرنسية مكاناً متفوقاً فى إستثمار الموارد المكسيكية ، وكذلك فى العلاقات التجارية . فلم تكن السياسة التى يفكر فيها إذن هى سياسة غزو استعمارى ، ولكنها كانت سياسة إنشاء « منطقة نفوذ » . ولكى يصل الى هذا الهدف ، كان من الضرورى بطبيعة الحال أن يفيد من اللحظة التى كانت الحرب الأهلية قد قطعت فيها أوصال الولايات المتحدة .

وهذه المسألة أدارها نابليون الثالث شخصياً ، وفى غالب الأحيان عن طريق أعوانه المقربين .

وفى أول الأمر ؛ فى سنة ١٨٦١ ، وجد الامبراطور أنه من الحكمة أن يشرك فى مشروعه إسبانيا وانجلترا ، اللذين كان لكل منهما رعايا فى المكسيك وديون على الدولة المكسيكية : وكان فى سياسته العامة لا [illegible] أن يثير سوء

تفاهم مع بريطانيا العظمى ، وكان يرغب فى إقامة وفاق مع إسبانيا ؛ ولاشك فى أنه كان يفكر كذلك فى أن تدخل « ثلاثة » سيسمح بمواجهة احتجاج الولايات المتحدة ، فى حالة ما إذا انتهت الحرب الأهلية الأمريكية قبل الوقت المتوقع لها . ولكن « شركاء » الحكومة الفرنسية أدخلوا على المسألة وجهات نظر تختلف عن وجهات نظرها : فلم تكن الحكومة الاسبانية تقدر على أن تنسى أنها كانت صاحبة المكسيك ، ولاشك فى أنها كانت تفضل أن يتم اعادة النظام الملكى فى صالح أمير من الأسرة الملكية الاسبانيّة ؛ وكانت الحكومة الانجليزية تأمل فى سقوط جوارز ، الذى كان قد تفاهم فى سنة ١٨٥٩ مع الولايات المتحدة ، وترغب فى ضمان حصول رعاياها على دفع ديونهم ، ولكنها لم تكن ترغب فى الدفاع عن مصالح رجال الدين المكسيكيين ولا فى تأييد نظام ملكى . ولذلك فإن نابليون الثالث لم ينجح فى فرض برنامجه : وقرر الاتفاق الفرنسى — الانجليزى — الاسبانى فى ٣١ أكتوبر سنة ١٨٦١ مجرد ارسال حملة لإجبار الحكومة المكسيكية على احترام ممتلكات الأجانب . ولكن الامبراطور كان يأمل فى إظهار وجهات نظره بعد البدء فى تنفيذ العملية . وزال عدم التحديد بمجرد نزول الحملة العسكرية للدول الثلاث فى المكسيك : اختلاف بشأن وضع سندات جيكر فى قائمة المطالب الفرنسية ؛ واختلاف بشأن اعادة النظام الملكى . وعندئذ سحبت الحكومتان الانجليزية والاسبانية قواتهما

وهكذا أصبحت حملة المكسيك مجرد مسألة فرنسية . واعتقد نابليون ، مادام زملاءه قد تخلوا عن العملية ، ولم يعارضوا سياسته علناً ، أن الطريق مفتوح أمامه : فقرر تنصيب الأرشيدوق مكسمليان *Maximilien* النمسوى على عرش المكسيك وبعد استيلاء الحملة على بويبلا (١٧ مايو سنة ١٨٦٣)وعلى مكسيكو (٧ يونيو سنة ١٨٦٣) ، منح « مجلس الأعيان » الذى اجتمع تحت

بإشراف القيادة الفرنسية التاج لمكسمليان . وخلال عامين ، حاول إمبراطور المكسيك الجديد أن يحكم ؛ ولكنه كان لايسيطر إلا على الجزء الأوسط من البلاد ، والذى بقى شماله وجنوبه فى أيدى أعوان جواريز ؛ وكان يعلم بضعف الحكم الملكى الذى كان يأمل فى الحصول على تأييده ، فلم يجرؤ أن يقرر، خوفاً من أن يزيد من خطورة المعارضة ، إعادة أملاك رجال الدين المصادرة، مما أدى إلى تغيير موقفهم منه . وكانت نقطة الإرتكاز الوحيدة التى يمتلكها هى الحملة الحربية الفرنسية — ٣٠٫٠٠٠ جندى — والتى كان نابليون الثالث قد وعده ، بخطاب فى ٣٠ يناير سنة ١٨٦٤ ، بأن يتركها هناك طوال الوقت اللازم لضمان « وجود الحكومة الجديدة » .

ولكن الحرب الأهلية انتهت فى مايو سنة ١٨٦٥ . وعندئذ أظهرت حكومة الولايات المتحدة موقفها بوضوح . فرفضت الاعتراف بمكسمليان وطلبت ، بإسم مبدأ منرو ، سحب الحملة الفرنسية . فكيف كان فى وسع فرنسا أن تخاطر بالدخول فى صدام مع الولايات المتحدة ؟ وفى ١٥ ينايرسنة ١٨٦٦ أبلغ نابليون الثالث الإمبراطور مكسمليان أنه سيكون مضطراً لاستدعاء قواته « على دفعات » . ومنذ هذا الوقت تحدد مصير النظام المكسيكى الجديد . ولم تتمكن توسلات مكسمليان ، ورحلة الإمبراطورة شارلوت إلى باريس ، فى أغسطس سنة ١٨٦٦ من أن تغير من الأمر شيئاً . وستقع مأساة كيريتارو *Queretaro* فى مايو سنة ١٨٦٧ ، بعد انسحاب آخر القوات الفرنسية .

وكانت هذه الهزيمة شديدة على نفوذ نابليون . وكانت المعارضة ، فى المجلس التشريعى ، قد انتقدت بمرارة هذه السياسة المغامرة وكررت أن حملة المكسيك، التى أرسلت ، كما قال جول فور *Jules Favre* « من أجل أمير أجنبى ورجل أموال سويسرى » ، كانت لاتمثل المصالح الفرنسية : وكانت هذه الإعتراضات قد وجدت صدى لها لدى الرأى العام . وأعطت الهزيمة المحزنة لهذا المشروع حقاً

لرجال المعارضة : وكان الامبراطور قد دخل فى هذه العملية دون أن يعرف حالة تفكير المكسيكيين ، ودون أن يحاول أن يقيس بدقة إمكانيات قبولهم الحل الملكى ؛ ولم يجد رداً مقنعاً يوجهه لانتقادات جول فور ، ولاشك فى أن ذلك قد رجع الى أنه لم يجد من الضرورى الاصرار على الأهداف الاقتصادية للمشروع ، حتى لا يثير قلق الانجليز أكثر من ذلك ؛ واعتقد أن فى وسعه أن يصل الى حالة أمر واقع قبل انتهاء الحرب الأهلية . ولقد ظلت خططه غامضة بالنسبة للرأى العام ، وكان الخطأ فى تقديره ثقيلا . ولكن المسألة المكسيكية أضعفت كذلك مركز فرنسا الأوربى : فإرسال حملة من ٣٠٫٠٠٠ رجل — على الأقل خمس الاجمالى الحقيقى للجيش العامل — إلى ميدان عمليات على مثل هذا البعد ، جعل تعبئة القوات الفرنسية أكثر بطئاً وأكثر صعوبة فى حالة وقوع أزمة على القارة.

الفصل الثامن عشر

الهزيمة النمسوية

منذ سنة ١٨٦٣ عادت مسألة أوربا الوسطى إلى المكان الأول . وثارت من جديد المنافسة التى كانت ، فى سنة ١٨٤٨ — ١٨٥٠ ، قد وضعت بروسيا فى مواجهة النمسا : وكان أساسها هو التفوق فى ألمانيا . وفى هذه المرة قررتها الحرب . وفى المنازعتين اللتين كانتا موضوع الصدام — مصير الدوقيات الدانمركية وإصلاح الإتحاد الجرمانى — تخلت النمسا ، بعد هزيمتها ، عن مواصلتها: فتركت بروسيا تستولى على الدوقيات وتخلت عن القيام بدور فى ألمانيا ، حيث قامت الحكومة البروسية ، بعد ضمها لبعض الدول الثانوية ، بتنظيم إتحاد ألمانيا الشمالية تحت إشرافها .

فأى نصيب يمكننا أن ننسبه ، فى أصول هذا الصدام النمسوى البروسى ، للقوى التى توجه الحركة القومية الألمانية ، وأى نصيب يمكننا أن ننسبه لتصميم رجال الدولة ؟ ولماذا ، وأمام مثل هذا التغيير الخطير للتوازن الأوربى ، قصرت الدول العظمى الأوربية الأخرى دورها على دور المتفرج ، أو دور « الوساطة » الودية ؟

١ — الصدام النمسوى البروسى :

فى هذا الصراع من أجل التفوق فى ألمانيا ، حاولت الحكومة النمسوية فى سنة ١٨٦٣ ، أن تسبق السياسة البروسية : فحاولت أن تحقق ، بدون بروسيا وضدها ، إصلاحاً للإتحاد الجرمانى وأن تعمل على تصديع الزولفراين .

وفى هاتين الحالتين أخذت السياسة البروسية موقف الدفاع ، ولكنها نجحت فى أن تنزل بالخصم هزيمة مزدوجة .

وسنحت الفرصة أمام بروسيا لكى تأخذ الدافع ، حينما فتح موت فردريك السابع ، ملك الدانمرك ، فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٦٣ ، إمكانيات جديدة فى مسألة دوقيات شليزفيج وهولشتاين . فهذه الدوقيات ، أستظل ملحقة بالتاج الدانمركى الذى كان وارثه هو كريستيان دى جلوكسبورج *Christian de Glücksbourg* أو تكون دولة منفصلة ، تخضع لفردريك دى أوجستنبورج *Frédéric d'Augustenbourg* ورغم أن بروسيا كانت قد وقعت ، فى سنة ١٨٥٢ ، على معاهدة لندن التى إعترف فيها بحقوق جلوكسبورج ، فإن بسمارك قد إنحاز فى صالح « الإنفصال » الذى كان يتمشى مع رغبات كل مناضلى الحركة القومية الألمانية . ولكن الحكومة النمسوية لم تكن ترغب فى ترك بروسيا تضمن لنفسها وحدها المزايا المعنوية لهذا التدخل ؛ فإنضمت إلى السياسة البروسية وشاركت فى حرب الدوقيات . فهو إذن تعاون فعلى ينشأ لفترة من الزمن بين خصمين .

ولكن ما أن تمت الهزيمة الدانمركية ، وما أن سلمت معاهدة براغ (أكتوبر سنة ١٨٦٤) مصير الدوقيات للدولتين العظمتين الألمانيتين ، حتى عادت الخصومة إلى الظهور . وكان بسمارك يرغب فى أن يوقع فردريك دى أوجستنبورج مع بروسيا على إتفاقية عسكرية ويوافق على إنشاء قاعدة بحرية بروسية فى كييل — أى بالإختصار وضعية خضوع . وعارضت النمسا ذلك . وفى أبريل سنة ١٨٦٥ ، ظهرت القطيعة النمسوية البروسية على أنها متوقعة ؛ وفى يوليو بدت على أنها وشيكة الوقوع . ومع ذلك ، فقد استؤنفت المفاوضات : ففى ١٤ أغسطس سنة ١٨٦٥ ، عملت إتفاقية جاستين حلا وسطاً مؤقتاً ، وضع شليزفيج وميناء كييل تحت الإدارة البروسية ، وهولشتاين تحت إدارة النمسا . وكان هذا مجرد إستراحة مؤقتة ، إذ أن أوجستنبورج لم يكن قد وافق على أمر

إبعاده ، وواصل ، من أجل إنشاء دولة تضم شليزفيج وهولشتاين ، القيام بدعاية قامت بروسيا بالقضاء عليها فى شليزفيج ، بينما تركتها النمسا تنمو فى هولشتاين . ولذلك فإن الخلاف النمسوى البروسى قد بدأ فى التبلور من جديد .

ثم قامت السياسة البسماركية بنقل مكان المناقشة . وقال بسمارك أن السبب العميق للخلاف النمسوى البروسى فى هذه المسألة المتعلقة بالدوقيات ، هو الموقف الخاص بكل من هاتين الدولتين فى الإتحاد الجرمانى . فالإتفاقية الخاصة بالاتحاد فى سنة ١٨١٥ هى التى تحتاج إذن لتعديل . وفى ٩ أبريل سنة ١٨٦٦ وضع أمام الدايت مشروع إصلاح كان يعلم أنه غير مقبول من الحكومة النمسوية . وهذه الحكومة الأخيرة ردت مقترحة أن تقدم للدايت حلا لمسألة الدوقيات . وفى ١٤ يونيو سنة ١٨٦٦ كانت القطيعة . وفى هذه الحرب كانت النمسا تعتمد على تأييد الدول الألمانية « المتوسطة » ، ولكن إيطاليا تدخلت إلى جانب بروسيا . ونتيجة لاضطرارها إلى مواجهة حرب على جبهتين ، إنهزمت النمسا : ففى سادوا ، فى ٣ يوليو ، ضمن تفوق القيادة ، وتفوق التسلح وتفوق التدريبات التكتيكية ، للجيش البروسى ، نصراً ساحقاً ، رغم إقتراب عدده من عدد الجيش النمسوى . وصرح القائد العام النمسوى لحكومته بأن الهزيمة تهدد بأن تتحول إلى « كارثة » .

وفى هذه الأزمة النمسوية البروسية كانت الإمكانيات التى تمتلكها كل من بروسيا والنمسا ، ومدى الخلافات التى قام حولها الصدام ، وأخيراً السياسة التى سارت عليها كل من الدولتين ، هى التى تجذب الإنتباه .

فى المنافسة الموجودة بين الدولتين العظمتين الألمانيتين ، كان فى وسع بروسيا أن تعتمد على الدعاية القومية وعلى المصالح الإقتصادية ، فى الوقت الذى إعتمدت فيه النمسا على المصالح الأسروية وعلى بقاء الإتجاهات الاقليمية

الانفصالية . ولذلك فإن القوى الفعالة ــ المادية والمعنوية ــ كانت تعمل في صالح بروسيا .

وفي الدول الألمانية ، كانت الدعاية القومية ، التي كانت قد فقدت كل نشاطها بعد الهزائم التي لحقت بها في سنة ١٨٥٠ ، قد عادت إلى الانبعاث من جديد إبتداء من سنة ١٨٥٩ ، وفي وقت الأزمة الدولية التي نتجت عن حرب الاستقلال الايطالية . وظهرت من جديد الاتجاهات المختلفة التي كانت قد انتشرت في سنة ١٨٤٨ ؛ مثل « ألمانيا الصغرى » و « ألمانيا الكبرى » (التي تضم النمسا الألمانية) و « وسط أوربا » *Mitteleuropa* . ولكن أنصار الحل البروسي بدءوا في تنظيم أنفسهم . فعلى مثال « الجمعية القومية » الايطالية ، أنشئ الاتحاد القومي *Nationalverein* في سبتمبر سنة ١٨٥٩ . وكان هذا الاتحاد ، الذي كان رؤساؤه من كبار البورجوازية البروتستانتية ، يشتمل مع ذلك على إتجاهات مختلفة ، إذ أن بنيجسن *Bennigsen* كان يفكر في دولة إتحادية ، بينما كان ميكل *Miquel* يفكر في دولة وحدوية . ورغم هذه الخلافات فان هذه الرابطة قد ارتفع شأنها بسرعة ، إذ أنها كانت الوحيدة التي لها برنامج ، وبخاصة لأنها قد أثارت شعوراً عميقا : وهو الاعتقاد في أن الوحدة السياسية كانت ضرورية لكي تسمح للألمان بأن يؤدوا في أوربا الدور الذي يرشحهم له شعورهم بالتنظيم وعزيمتهم على الوصول إلى القوة .

ولكن كيف يمكننا أن نتجاهل التأييد الذي يمكن للمصالح المادية أن تعطيه لهذه الدعاية القومية الألمانية ؟ فبين المنتجين أو التجار في الدول الألمانية كان الزولفراين ، والذي كان إنشاؤه قد تم في سنة ١٨٥٢ بانضمام الدول المطلة على بحر الشمال إليه ، قد أنشأ نوعاً من التضامن . فمن وجهة النظر الاقتصادية كانت هناك ألمانيا موجودة بالفعل . وفي جميع أنحاء ألمانيا هذه ، نمت الشبكة الحديدية ، فيما بين سنة ١٨٥٠ و ١٨٦٠ بسرعة إستثنائية : ففي سنة ١٨٥١ تم

الخط من ميونيخ إلى برلين عن طريق ليبزيج ؛ وفى سنة ١٨٥٩ إفتتحت السكة الحديدية الكبرى التى ربطت ألمانيا الجنوبية بكولونيا على طول الراين؛ والمواصلات الحديدية مع الدول الأجنبية ، والتى كانت قد تمت قبل سنة ١٨٤٨ صوب النمسا وصوب بلجيكا ، تمت فى سنة ١٨٥٢ مع فرنسا ، وفى سنة ١٨٥٨ مع سويسرا وفى سنة ١٨٦١ مع روسيا . وزادت هذه السهولة فى المواصلات من التضامن بين أعضاء الزولفراين وغيرت من إتجاه الحياة التجارية للدول الألمانية الجنوبية : فالنقل أصبح أكثر سرعة من ميونيخ إلى هامبورج عنه من ميونيخ إلى فينا ؛ ومالت بافاريا وفرتنبورج إلى أن تصبح من « مجال بحر الشمال » أكثر من كونها من المجال الدانوبى ونما إستغلال موارد الفحم بسرعة ، لا فى مجرد حوض الراين ووستفاليا ، ولكن كذلك فى منطقة السار ، وفى ساكس ، وفى منطقة سيليزيا العليا ؛ ومنذ سنة ١٨٥٠ أصبح الانتاج الألمانى للفحم هو أكبر إنتاج على القارة الاوروبية . وفى عشر سنوات ، تضاعف التجهيز الآلى خمسة أضعاف فى صناعة الأصواف ، وثلاثة مرات فى صناعة القطنيات ؛ وفى صناعة بناء الآلات تضاعف عدد الأيدى العاملة ثلاثة أضعاف فى إثنى عشرة سنة ؛ وفى صناعة السكر إزداد عدد المصانع من ٩٦ إلى ٢٤٧ فى ثلاثة عشر سنة وبدأت هذه الصناعات الألمانية فى أن تصدر ، وفى أن تنافس المنتجات الانجليزية والفرنسية . فهل كان فى وسع أهالى هانوفر ، وبفاريا ، وسكسونيا أن يفكروا فى قطع الصلات الاقتصادية التى كان إزدهارهم يعتمد عليها ؟

لقد ظهرت قوة هذه الصلات بوضوح فى سنة ١٨٦٢ — ١٨٦٣ . فشعرت الحكومة النمسوية بالميزة الكبيرة التى يعطيها لبروسيا فى « الصراع من أجل التفوق ، تضامن المصالح الاقتصادية » . ورغم قلق صناعتها ، التى كانت تخشى من عدم تمكنها من الصمود فى وجه منافسة الصناعة الألمانية ، فإنها كانت تأمل فى إنشاء اتحاد جمركى بين امبراطورية آل هابسبورج وبين الزولفراين ولكن

حكومة بروسيا أفسدت هذا التكتيك بعقدها مع فرنسا ، فى ٢٩ مارس سنة ١٨٦٢ ، معاهدة تجارية ، نصت على التخفيض المتبادل للرسوم الجمركية ، وزادت من الفارق الموجود بين تعريفة الزولفراين والتعريفة النمسوية ، التى كانت تطبق مبدأ الحماية إلى درجه بعيدة . فكيف يمكن للنمسا ، بعد هذا أن تطلب إنضمامها إلى الزولفراين ، إلا على حساب خراب صناعتها هى ؟ وكان الطريق الوحيد الذى ظل مفتوحاً أمام السياسة النمسوية هو أن تعرقل تصديق الدول الألمانية على معاهدة التجارة هذه ، وذلك بمحاولتها إقناع بافاريا وفيرتمبورج وهانوفر بأن من مصلحتها ترك الإتحاد الجمركى البروسى وعقد وفاق اقتصادى مع المملكة الدانوبية . ولذلك فإن التصديق على معاهدة التجارة الفرنسية البروسية قد أصبح رمزاً للحل « البروسى » للمشكلة الألمانية .

وفى الدول الألمانية الوسطى ، كانت المصالح الاقتصادية تلعب فى صالح بروسيا . ففى بافاريا ، وقت الانتخابات التشريعية ، لم يجرؤ أى مرشح على أن يعلن أنه ضد المعاهدة ؛ وفى هيس — درمشتاد أعلنت البلديات أن المحافظة على الزولفراين هى مسألة « حياة أو موت » ؛ وفى ساكس كانت ردود فعل الغرف التجارية للمناطق الصناعية مشابهة . ولذلك فقد كان الموقف فى صالح بسمارك : فألغى ، فى ديسمبر سنة ١٨٦٣ ، الاتحاد الجمركى ، وأعلن استعداده لتجديده مع الدول التى ستقبل معاهدة التجارة الفرنسية البروسية ، ومع هذه الدول وحدها . فانتهى الجميع بالموافقة . وأظهرت هذه الأزمة كل القوة التى كانت لبروسيا ، حينما تشير الى المصالح المادية . وأعلن أحد أعضاء الوزارة البافارية فى أغسطس سنة ١٨٦٤ : « أننا لن ننتهى أبداً من المطالب التى تدعى فرضها علينا . . . بتهديدنا بمقاطعة الزولفراين ؛ ان سيف ديموقليدس هذا الذى تضعه باستمرار معلقاً على رؤوسنا يعنى افتئاتاً حقيقيا على استقلالنا » .

ومع ذلك ، فهل كانت قيمة هذه البطاقات الموجودة فى أيدى السياسة البروسية مؤكدة ؟ .

وكانت رعاية الإتحاد القومى *Nationalverein* توجهها بورجوازية متحررة. وكان ممثلو هـذه البورجوازية قـد دخلوا فى صدام ، فى البرلمان البروسى ، مـع بسمارك فلـكى يصل إلى إمتلاك الوسيلة التى تحقق له سياسته ، كان الملك قـد رغب فى أن يحقق إصلاح الجيش ، الأمر الذى أظهر مجلس النواب ، منذ سنة ١٨٦١ ، معارضته له ، حتى يتفادى زيادة الاعباء الضرائبية. وكان قد سلم السلطة لبسمارك حتى يحطم هذه المعارضة البرلمانية . وكان موضوع الصراع ، فى أساسه، هو مسألة معرفة ما إذا كانت أغلبية مجلس النواب ستتوصل إلى أن تفرض نظاماً دستورياً على التاج . وخلال ثلاث سنوات حكم بسمارك دون أى إلتفات للدستور. وقبيل الحرب النمسوية البروسية ، كان الموضوع الرئيسى لحملة المعارضة المتحررة هو رفض التصويت على الميزانيات اللازمة للتعبئة ، ما دام رئيس الوزراء باقياً فى السلطة وفى ١٤ يونيو سنة ١٨٦٦ ، أى فى نفس يوم القطيعة ، كتبت صحيفة « الإتحاد القومى »: « من ، من بيننا ، يمكنه أن يعتقد أن بروسيا، تحت هذه الإدارة ،وفى الظروف الداخلية الموجودة فيها ، وضعيفة كما هى نتيجة لعدم الرضاء العميق لشعبها ... يمكنها أن تخرج منتصرة من هذا الصراع الفظيع؟ وليس بإسم مصلحة حزب .... ولـكن بإسم مصلحة بروسيا وإنتصارها ، فإننا نطالب،وكشرط مسبق ، بالتخلى عن هذا النظام، وعن ذلك الذى يتقمصه». فـكيف يمـكننا أن ننسب ، فى مثل هـذه الظروف ، للرأى العام الألمانى دوراً أساسياً ؟ فهذا الرأى العام لم يتفق إلا على نقطة واحدة : هى الخوف من تدخل أجنبى . ولـكنه كان لا يأمل فى وقوع حرب بين أبناء القومية الواحدة .

أما بالنسبة لضغط المصالح الإقتصادية ،والتى كانت فعالة تماما فى سنة ١٨٦٣، فإنها قد فقدت هذه الفاعلية فى سنة ١٨٦٦ . فتضامن المصالح المادية الذى توثقت

عراه فى نطاق الزولفراين لم يمنع الدول الألمانية « المتوسطة » من أن تتخذ موقفاً ضد بروسيا .

ولذلك فإن كل من التيارات العاطفية والمطالب الإقتصادية لم تمارس قوة دفع فاصلة . بل إن عزيمة رجل من الرجال هى التى كانت مسيطرة .

ففى المناقشة الدبلوماسية التى نمت ، إبتداء من خريف سنة ١٨٦٤ ، حول مصير الدوقيات الدانمركية وإصلاح الإتحاد الجرمانى ، كان مدى كل من هاتين المسألتين مختلفاً عن مدى الأخرى .

وكانت مسألة الدوقيات هامة بالنسبة لبروسيا التى سيكون لها ، عن طريق إنشاء قاعدة بحرية فى كييل ، وسيلة للحصول على مركز قوى فى بحر البلطيق . وفى برلين ، قدر مجلس التاج أن « إمتلاك الدوقيات يستحق حرباً » . ولكن هذا المطلب قد تناسى حقوق فردريك دى أوجستنبورج ، وهى الحقوق التى كانت السياسة البروسية قد استندت إليها فى سنة ١٨٦٤ وقت إعلان الحرب على الدانمرك؛ وكان كذلك يتعارض مع الرغبة التى كانت قد أبدتها أغلبية الوطنيين الألمان ، والذين كانوا يأملون فى أن تكون شليزفيج وهولشتاين دولة جديدة فى نطاق الإتحاد الجرمانى . وفى أكتوبر سنة ١٨٦٤ ، إنقسم « الإتحاد القومى » على نفسه : وبعد مناقشة شديدة الحدة، وافق مؤتمر هذه الرابطة على تقرير أعلن فيه أنه ضد ضم بروسيا لهذه الدوقيات . ولذلك فان بسمارك ، بادعائه فرض الحل الذى رآه هو ، يكون قد نفذ سياسة « بروسية » ، لا سياسة « ألمانية » ، وتسبب بذلك فى قلقلة عنيفة بين أنصار الوحدة القومية . و كانت هذه هى الحالة التى حاولت سياسة حكومة فيينا أن تستغلها . وفى هذه المسألة ، لم يكن للنمسا مصالح مباشرة ، فلم يثر قلقها من إنشاء القاعدة البحرية فى كييل ؟ بل كان فى وسع هذه المحاولة البسماركية أن تحسن وضع دبلوماسية المملكة الدانوبية، ما دام فى وسع وجود هذه القاعدة البحرية أن يثير قلق روسيا . وما هو الدافع

القوى الذى يدفع المملكة الدانوبية إلى الرغبة فى الإحتفاظ بهولشتاين ؟ وإذا كانت قد عارضت الدوافع البروسية ، فان ذلك كان يرجع قبل كل شىء إلى أن هذه المقاومة كانت ستمنحها صداقات بين الوطنيين الألمان . وبالإجمال ، فإنها كانت تبحث عن ميدان صالح ، يمكنها أن تظهر فيه على أنها المدافعة عن مصالح « الأمة » الجرمانية ضد المطالب البروسية فهى مجرد مسألة تكتيك .

وكانت مسألة إصلاح الإتحاد الجرمانى ، على عكس ذلك ، فى مركز المشكلة الألمانية نفسها. وكانت تثير قلق الأمراء ، وبخاصة سادة الدول الألمانية « المتوسطة » الذين كانت لهم مصالح فى المحافظة على نظام — هو الميثاق الإتحادى لسنة ١٨١٥ — إشتمل على تنافس من أجل النفوذ بين النمسا وبروسيا سمح لهم حتى ذلك الوقت بعدم الخضوع لأى تفوق وبالاحتفاظ بإستقلالهم . ولكنها كانت تعبر عن رغبات جزء كبير من الرأى العام ، كان يأسف لضعف التنظيم الإتحادى وكان يأمل فى أن يعطى « للأمة الألمانية » وسيلة القيام بدور أكثر أهمية فى حياة أوربا . ولذلك فقد كان من الطبيعى إذن أن يحاول بسمارك ، فى هذا الميدان ، أن يحصل على تفوق وأن يحظى بموافقة الحركة القومية . وباقتراحه ، فى ٩ أبريل سنة ١٨٦٦ ، تشكيل برلمان ألمانى يختار أعضاؤه عن طريق الإنتخابات العامة ، كان يعرف أنه لا يمكن للنمسا أن تتبعه فى هذا الطريق . ولكن هذا الاقتراح ، هل كان يرغب حقيقة فى رؤية تنفيذه ؟ وفى الوقت الذى إنشغل فيه ، فى بروسيا ، فى صراع عنيف ضد النظام الدستورى ، كيف كان يمكنه أن يفكر جدياً فى إنشاء مجلس برلمانى ألمانى ؟ لا شك فى أن هذين المظهرين من مظاهر إستعداده لم يكونا مما يصعب التوفيق بينهما . فكان يحارب ، فى بروسيا ، أغلبية برلمانية جمعها نظام إنتخابى وضع فى صالح أكبر الطبقات ثروة وتتشكل من ممثلى البورجوازية ؛ فكان يمكنه إذن أن يهتم ، من أجل التغلب على هذه المقاومة ، بالحصول على تأييد الجماهير الشعبية

أو على الأقل بإشهار هذا الخطر فوق رؤوس أعدائه . ومع ذلك ، فهل كان من المؤكد أن تعطيه هذه « الجماهير » مثل هذا التأييد ؟ لقد كان اقتراحه ، طبقاً لكل الشواهد ، هو مجرد مناورة فى عملية مزايدة .

ولذلك فإن الجدال الدبلوماسى ، الذى استمر خلال فترة ثمانية عشر شهراً كان خاضعاً لمشغوليات متصلة بالتكتيك وحاول الخصمان نقل هذه المناظرة إلى الميدان الذى بدا لهم أنه الأصلح بالنسبة لدعايتهم .

وإن ما يهم أكثر من ذلك،هو خط السلوك الذى إتبعته كل من الحكومتين؛ وكان متأثراً ، إلى حد بعيد ، بالظروف العامة للسياسة الدولية .

وكان المخطط البروسى هجومياً ؛ فليس هناك شك فى أن بسمارك كان يبحث عن الحرب وكان يرغب فى فرضها على الخصم . فلم تباطأ إذن خلال ثمانية عشر شهراً ؟ التفسير ، علينا ألا نبحث عنه فى المسائل الألمانية وحدها ، ولكن كذلك فى الإمكانيات الإستراتيجية فكانت هيئة أركان الحرب البروسية ترغب فى أن تفرض على النمسا حرباً « على جبهتين » : كشرط ضرورى ، كما أعلن مولتكه *Moltke* فى مجلس التاج . فكان من اللازم إذن أن يحصلوا على تحالف مع إيطاليا ، التى كانت تنتظر فرصه غزو إقليم البندقية ، والذى كان قد ترك لمصيره فى سنة ١٨٥٩ . وأن تتبع خطوات المفاوضات بين بروسيا وإيطاليا يعنى فحص المظهر الأساسى لهذه السياسة البروسية .

فى ٢٩ مايو سنة ١٩٦٥ ، أعلن بسمارك فى مجلس التاج أنه من اللازم ضم الدوقيات ، ورفض كل تعويض لحكومة النمسا ، وإذا ما تطلب الأمر ، الوصول إلى حد الصدام المسلح . ولكن سياسته لقيت معارضة فى الأسرة المالكة ، حيث أعلن ولى العهد أنه ضد حرب يمكنها أن تضع الدول الألمانية تحت رحمة تدخل أجنبى . وتردد الملك غليوم : فكان يرغب فى عدم « فقد » الدوقيات ، وكان يخشى مع ذلك الدخول فى مغامرة . وفى نهاية يوليو ، بدا أن بسمارك قد إنتصر ؛

وحصل من مجلس الوزراء على إرسال مذكرة للنمسا تنذر بالقطيعة . ولكن ، فى خلال الأيام التالية ، أشارت الأخبار التى أتت من الخارج بضرورة إتباع الحذر : فالحكومة الإيطالية قد أعلنت أنه لا يمكنها أن تعد بإعطاء تأييدها ما لم تعط فرنسا موافقتها ، وأعلن السفير البروسى فى باريس ، بعد مقابلة مع الإمبراطورة يوجينى *Eugénie* ، أن الحكومة الفرنسية لن تتعهد بالوقوف على الحياد فكان من الأفضل إذن عدم المخاطرة بالحرب . ولذلك فان بسمارك قد وافق ، فى ١٤ أغسطس سنة ١٨٦٥ ، على إعادة الدخول فى مفاوضات مع النمسا ووقع على إتفاقية جاستين .

ولكن الجو صفا فى أكتوبر سنة ١٩٦٥ ، بعد مقابلة بسمارك ونابليون الثالث فى بياريتز . وعاد بسمارك من هذه المقابلة بدلائل مطمئنة ، إذ أن الإمبراطور قد أظهر إهتماماً شديداً بإتمام الوحدة الإيطالية ، وأعلن أن قيام تحالف بين فرنسا والنمسا كان أمراً «غير ممكن» . وكان ذلك مجرد عملية «جس» : فنابليون لم يقدم أى تعهد . وكان فى وسع الحكومة البروسية مع ذلك أن تأمل فى أن السياسة الإمبراطورية ، مع رغبتها فى حل مسألة البندقية ، لن تعارض قيام تحالف بين إيطاليا وبروسيا

وتحقق هذا الأمل . فحينما بدأت المفاوضات من جديد بين الحكومة البروسية والحكومة الإيطالية ، فى مارس سنة ١٨٦٦ ، واصطدمت بصعوبات كبيرة ، جاء الحل من باريس : فترددت إيطاليا فى الإرتباط ، إذ أنها شكت فى أن بسمارك كان يرغب فى إستخدام معاهدة التحالف كوسيلة لتخويف النمسا والحصول ، بدون حرب ، على ضم الدوقيات ؛ وتصبح إيطاليا فى النهاية مهددة بأن تجد نفسها بمفردها فى مواجهة النمسا ؛ ولكن نابليون الثالث وعد إيطاليا بضمان من جانبه ، فى حالة ما إذا أخلت بروسيا بتعهداتها . وعلى أساس هذا التأكيد ، وقعت إيطاليا ، فى ٨ أبريل سنة ١٨٦٦ ، على معاهدة التحالف

ووعدت بمعونة مسلحة ، إذا ما قامت بروسيا ، فى خلال الثلاثة أشهر التالية بالمبادأة بإعلان الحرب .

أما بالنسبة للسياسة النمسوية، فإنها كانت مترددة . وكانت الحكومة تتساءل عما اذا كان واجبها هو العمل على تأخير الصدام أو الموافقة عليه .

وفى صيف ١٨٦٤ ، حاول رشبيرج *Rechberg* ، وزير الخارجية ، والذى كان واثقا من أن النمسا لم تكن فى حالة تسمح لها بالقيام بحرب ، أن يسوى مسألة الدوقيات عن طريق التفاوض مع بروسيا : واقترح أن يتخلى لها عن هذه الأقاليم فى نظير تعويض . من أى نوع ؟ لقد فكر رشبيرج فى أول الأمر فى تعويض اقليمى : الحصول من بروسيا عن التنازل عن كونتية جلاتز، فى سيليزيا ؛ ولكنه اصطدم برفض تام . فطلب بعدئذ ، ودون نجاح كذلك عقد تحالف نمسوى بروسى ، يكون هدفه أن يضمن للنمسا ملكية اقليم البندقية والترنتينو. وحاول أخيرا أن يفاوض مرة أخرى أمر دخول النمسا فى الزولفراين وتركهم يفهمون أنه يمكنه ، فى حالة فشل هذا الحل ، أن يعقد اتحاداً جمركيا مع الدول الألمانية الجنوبية ؛ ولكنه لم ينجح سواء فى الحصول على موافقة الحكومة البروسية أو فى جعل بافاريا وفيرتنبورج تتخلى عن صلاتها الإقتصادية مع بروسيا . وبعد هذه السلسلة من الهزائم ، تبرأ مجلس الوزراء النمسوى من سياسة رشبيرج الذى استقال فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٦٤ . وهكذا فشلت محاولة التعاون النمسوية البروسية . ولكن الحكومة النمسوية خسرت الميزة المعنوية التى كان فى وسعها أن تضمنها حيال الوطنيين الالمان ، بمحاولتها الحصول على مكسب مباشر ، و « تثمين » موافقتها على الحل البروسى لمسألة الدوقيات .

وبعد هذه الكبوة ، بدا أن السياسة النمسوية قد إنتهجت طريق المقاومة : فأعلن وزير الخارجية الجديد منسدورف بويللى *Mensdorff - Fouilly* تحت

تأثير مساعده الرئيسى بيجليبن *Biegeleben* ، أنه لن يوافق على أن تصبح الدوقيات خاضعة لبروسيا . وأعطاه إتفاق جاستين ، فى أغسطس سنة ١٨٦٥ ، حقاً بالنسبة لهذه النقطة ، ما دام هذا الإتفاق قد منع بروسيا من أن تستولى فى الحال على هولشتاين . ولكن الحكومة النمسوية ، بتوقيعها على هذا الحل الوسط الضعيف ، ودون أن تستشير بقية الملوك الآخرين ، وبتخليها عن تأييد مسألة إنشاء دولة ألمانية للدوقيتين ، سقطت فى الفخ : خيبت آمال الوطنيين الألمان .

وستعرف أن هذه التسوية كانت بلا قيمة حينما تقوم بروسيا ، فى الربيع التالى ، بوضعها فى مأزق ، وذلك بإثارتها مسألة إصلاح الإتحاد الجرمانى ومنذ ٢٥ أبريل سنة ١٨٦٦ أعلن فرانسوا جوزيف لوزرائه أن التراجع لم يعد ممكناً. «فكيف يمكن تفادى الحرب ، إذا كان الآخرون يرغبون فيها ؟ إن الموقف قد بلغ مرحلة تجعل الحرب حتمية » . ومنذ ذلك الوقت ، إتجهت كل مجهودات الدبلوماسية النمسوية صوب محاولة تحطيم التحالف الإيطالى البروسى ؛ ولكن بلا جدوى . ونجحت فقط فى الحصول على وعد بالحياد من فرنسا ؛ ولكن كان عليها أن تتعهد بأن تتخلى ، فى كل حالة من الأحوال ، عن إقليم البندقية . وفى هذه الحرب، كانت المملكة الدانوبية إذن متأكدة من أنها، بمجرد دخولها المباراة ، ستفقد أحد أقاليمها ، ويمكنها فقط أن تحتفظ بمجرد أمل فى الحصول ، فى حالة إنتصارها ، على ميزات إقليمية فى ألمانيا . ولذلك فإن الحكومة لم تلق بنفسها فى هذه المغامرة إلا رغماً عنها . ومع ذلك ، ألم تكن النمسا هى الأولى التى تحملت مسئولية إعلان تعبئة جيشها ، ونفذت بذلك لعبة بسمارك ؟ ولكنها لم تقم باتخاذ هذا القرار إلا لسببين فنيين : فهيئة أركان الحرب إدعت أن التعبئة النمسوية ، التى كانت أكثر بطئاً من التعبئة البروسية ، كانت أمراً لا يمكن تأجيله ، إذا ما كانوا يعتبرون أن الحرب كانت مؤكدة . والحكومة وجدت نفسها ، فى الواقع ، مدفوعة إلى صراع كانت ترغب فى تفاديه : ففى مجلس

الوزراء ، فى ١٢ يونيو سنة ١٨٦٦ ، أعلن فرانسوا جوزيف أنه كان يشعر « بمسدس موجه إلى صدره » .

وكتب مولتكه : « حرب سنة ١٨٦٦ . . . . لم يكن الرأى العام وصوت الشعب قد طالب بها . بل كانت حرباً اعترفت الوزارة بأنها لازمة ، وصراعا تنبأوا به من وقت طويل ، واستعدوا له بكل هدوء : ولم يكن هدفها هو الغزو ، والتوسع الإقليمى أو ميزات مادية — بل كان هدفها مثل أعلى : هو زيادة القوة » .

٣ — موقف الدول العظمى :

لم يكن الإنتصار البروسى ممكناً إلا نتيجة لسلبيةالدول العظمى غير الألمانية. ولم يتوقف موقف هذه الدول العظمى على مجرد الرأى الذى كانت كل منها قد كونته عن « المشكلة الألمانية » ؛ ولكن وجهته كذلك علاقاتها المتبادلة . ولذلك فسيكون مما لا جدوى فيه أن نحاول شرح سياستها دون عمل حساب التواريخ والظروف .

ففيما بين سنة ١٨٦٣ وسنة ١٨٦٥ كانت مسألة الدوقيات الدانمركية هى التى بدا بوجه خاص ، وعلى المستوى الدولى ، أن من طبيعتها أن تؤثر فى قرارات هذه الدول العظمى بالنسبة للمشكلة الألمانية . وكانت روسيا وبريطانيا العظمى قد وضعت عقبة ، فى سنة ١٨٤٨ — ١٨٤٩،وبعمل دبلوماسى ، أمام المخططات البروسية فلماذا تركا ، هذه المرة ، الأمور تسير بهذه الطريقة ؟ ولماذا وافق نابليون الثالث ، الذى أعلن أنه يبنى سياسته الخارجية على مبدأ القوميات ، على أن تقوم بروسيا بنقض هذا المبدأ ، حينما إستولت على الجزء الجنوبى من شليزفيج من الدانمرك ؟ .

وإستعداد هذه الدول العظمى كان نتيجة لعدم ثقتهم المتبادلة ، والتى كانت مرتبطة بظرف مستقل عن المسألة الألمانية : الثورة الجديدة فى بولندا الروسية .

وهذه الثورة البولندية ، التى بدأت فى ٢٢ يناير سنة ١٨٦٣ ، كانت فرصة لتعاون فيما بين روسيا وبروسيا — اتفاقية ألفنسلبين *Alvensleben* — وكان فى وسعه أن يصبح ، كما ذكر جورتشاكوف ، نقطة بداية لوفاق بين الدولتين ، « فى كل الإتجاهات » . وانتهت كذلك بالتخلى عن التقرب الفرنسى الروسى ، الذى أنشىء فى سنة ١٨٥٨ — ١٨٥٩ ، والذى كان فى وسعه أن يكون بداية « لتحالف حالف » . فكيف وصلوا إلى ذلك ؟ لأن نابليون الثالث لم يكتف بتوجيه « تحذير » لروسيا ، ولكنه طالب علناً بوضعية إستقلال ذاتى للبولنديين فى نطاق الإمبراطورية الروسية ، ووصل ، فى محادثاته ، إلى حد التفكير فى إنشاء بولندا مستقلة وجعلهم حتى يفهمون أنه سيصل ، إذا ما تطلب الأمر ، إلى حد محاربة روسيا؛ ولكن هذا التهديد لم يكن على الأرجح إلا مجرد «تهويش» يهدف إثارة قلق بريطانيا العظمى التى أمل الإمبراطور فى أنها ، لكى تتجنب هذا الصدام ، ستنضم إلى عملية ضغط دبلوماسى على الحكومة الروسية .ولا شك فى أنه قد إعتقد فى أنه يرضى بهذه الطريقة « الرأى العام الفرنسى » . ولكن ، هل كان مع ذلك واثقاً تماماً من عملية تفسيره لإتجاهات هذا الرأى العام ؟ لا شك فى أن الكاثوليك الأحرار مع مونتالمبير *Montalembert* ، وأعضاء المعارضة الجمهورية فى الهيئة التشريعية مع جول فور، والبونابرتيين « اليساريين » والذين كان الأمير نابليون — جيروم هو المتحدث بإسمهم ، كانوا يقومون بحملة فى صالح البولنديين . ولكن أوساط رجال الأعمال كانت معادية لكل محاولة يمكنها أن تتسبب فى صدام فرنسى روسى ، وكانت جماهير الشعب ترفض السير وراء سياسة مغامرة . وبتحديد موقفه ، وبدون أى عمق ، فى هذه المسألة البولندية، إعتقد الإمبراطور أنه يعمل من أجل زيادة نفوذه، ولكنه لم يصل إلا إلى فشل تام . وليس أقل من ذلك أهمية أن هذه المقاومة الفرنسية للسياسة الروسية قد أجبرت القيصر بطبيعة الحال على المحافظة على الرباط الذى كان قد أقامه مع

بروسيا : وفى هذا ما يكفى لشرح إمتناع روسيا عن إتخاذ موقف فى مسألة الدوقيات الدانمركية .

ولكن المسألة البولندية تسببت كذلك فى شقاق بين فرنسا وبريطانيا العظمى.
فنى الضغط الدبلوماسى الذى مارسه على روسيا ، إعتقد الإمبراطور أن فى وسعه أن يعتمد على تأييد بريطانيا العظمى ؛ ولكنه لم يحصل إلا على مساعدة مترددة ، إذ أن الحكومة الإنجليزية ، فى سنة ١٨٦٣ ، كما كانت سابقاً فى سنة ١٨٣١ ، لم تكن تأمل فى أن تنشأ فى أوربا الشرقية دولة كاثوليكية يمكنها أن تصبح عميلا لفرنسا . وهذا التمنع الإنجليزى ،أشار إليه الإمبراطور فى العام التالى، حينما أصبحت حكومة لندن تأمل فى الوصول إلى عقد إتفاق مع فرنسا لكى تعمل على التسبب فى فشل السياسة البروسية فى مسألة الدوقيات. وكانت بريطانيا العظمى ترغب فى حماية وجود الدولة الدانمركية ،التى كانت تمسك بمفاتيح بحر البلطيق ؛ وكانت ترغب كذلك فى تجنب إنشاء قاعدة بحرية بروسية فى كييل ؛ ولم يكن فى وسعها أن تفكر فى العمل بمفردها ؛ إذ أنها كانت لا تستند إلا على وسائل عمل بحرية ؛ ولذلك فإنها قد فكرت فى وساطة فرنسية — إنجليزية ، ووساطة حربية : فيدخل أسطول إنجليزى فى بحر البلطيق فى نفس الوقت الذى يحشد فيه جيش فرنسى على الراين . ورفض نابليون الثالث ، مذكراً بأنه لم يحصل من إنجلترا على تأييد كاف فى وقت الأزمة البولندية .

وظلت الحكومة الانجليزية ، من ناحيتها ، قلقة ، إذ أن نابليون الثالث كان قد أظهر مخططات « لإعادة النظر » ، فى وقت هذه الأزمة البولندية . وبالنسبة لمستقبل العلاقات بين الدولتين ، كان هذا المظهر العام للسياسة الفرنسية هو الحدث الهام ، وأكثر من عدم التفاهم الدبلوماسى بمراحل . فعلى أى أساس إرتكزت هذه المخاوف الإنجليزية ؟

وفى فبراير سنة ١٨٦٣ ، إستقدت الإمبراطورة يوجينى ، فى مقابلتها مع

ريتشارد دى مترنيخ Richard de Metternich سفير النمسا، إلى المسألة البولندية لـكى ترسم الخطوط العامة فى لوحة للتغييرات فى خريطة أوربا السياسية : فبولندا التى سيعاد بناؤها سيكون ملكها إما ملك ساكس . وإما أرشيدوق نمسوى ؛ وروسيا ، التى ستفقد بوسنانيا، ستتنازل كذلك عن سيليزيا ، ولكنها ستأخذ ساكس وهانوفر ؛ والنمسا ، التى ستفقد غاليسيا ، ستتنازل لمملكة إيطاليا عن البندقية ، ولكنها ستضم سيليزيا والدول الألمانية الجنوبية ؛ وروسيا ستجد تعويضات واسعة فى تركية آسيا ، دون أن تحصل على القسطنطينية ، التى ترغب فيها اليونان ؛ وسيكون لفرنسا فى هذه العملية أقاليم الضفة اليسرى للراين وربما يمكنها أيضاً أن تقتسم بلجيكا مع إنجلترا . وعلينا بلا شك ألا ننظر لذلك على أنه خطة فعلية : فالإمبراطورة نفسها أعلنت أنها لم تكن إلا نظرات من أعلى، وأنها تذهب « أبعد من الإمبراطور بكثير » . ولكن ريتشارد دى مترنيخ فى نفس الوقت الذى انتقدفيه بشدة هذه « الأحلام السياسية » ، قدر أن المسألة ليست « مزاحاً » ، ورأى فيها دلالة على الإتجاه الذى يتجه إليه تفكير نابليون الثالث .

وفى مارس سنة ١٨٦٣ ، قامت الحكومة الفرنسية بجس الأرض ، وفى هذه المرة بالطريق الدبلوماسى . فعرضت وجهات نظرها سراً على الحكومة النمسوية: إعادة بناء بولندا — ولكن بدون بوسنانيا — تحت حكم أرشيدوق نمسوى ؛ والتنازل عن البندقية لإيطاليا، وتحصل النمسا فى نظير ذلك على إمارات الأفلاق والبغدان ، الذى كان نابليون الثالث نفسه قد نظم عملية إتحادهما منذ أربعة أعوام ؛ وضم بروسيا لهانوفر ؛ وتقسيم بلجيكا بين فرنسا ومملكة الأراضى المنخفضة ؛ وإنشاء «دولة تخوم» على الضفة اليسرى للراين فيما بين فرنسا وبروسيا وكانت هذه الخطة تختلف عن الخطوط العامة التى رسمتها الإمبراطورة فى أنها تحاشت مواجهة النمسا وبروسيا ولم تفكر فى أى تعويض لروسيا . ولكن

الحكومة النمسوية لم توافق على الدخول فى محادثات . فقال ريشبيرج أن المملكة الدانوبية كانت فى حاجة إلى الراحة وليست من مصلحتها أن تشجع سياسة « يمكن أن يكون من بين نتائجها المباشرة وقوع تغييرات كبيرة فى أوربا » .

ومع ذلك فقد أكد الإمبراطور من جديد ، وعلناً فى هذه المرة ، هذا المخطط المتعلق « بإعادة النظر » . فأعلن فى ٦ مايو ، وفى خطاب فى أوكسير ، أنه « يكره » معاهدات سنة ١٨١٥ . وذكر فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٦٣ ، وفى خطاب دورى موجه لكل الدول العظمى أن « البنيان السياسى » الذى أنشىء فى سنة ١٨١٥ كان فى طريقه إلى الإنهيار ، تحت ضغط الحركات القومية . « وعلى كل النقط تقريباً ، كانت معاهدات فينا قد تحطمت ، أو تعدلت ، أو لم يعترف بها أو أصبحت فى وضع مهدد » . ويمكن لهذه الحالة أن تستدرج الدول العظمى « فى إتجاهات معاكسة » . ولمنع مثل هذا الخطر ، كان من اللازم جمع مؤتمر تناقش فيه كل المسائل التى « تقلق أو تضايق » العلاقات الدولية . وقدم نابليون الثالث إذن هذه المحاولة كهدف للمحافظة على السلم . ولكنه فكر فى عملية تغيير كبرى لخريطة أوربا السياسية حتى يصل إليها : وبعرض كل المسائل فى نفس الوقت وبجعل « المصالح المختلفة تماما » تواجه بعضها ، كان فى وسع هذا المؤتمر أن يحصل على « مواد للمساومة » . وكان هذا بالذات هو السبب فى أن قبل المشروع الفرنسى برفض عام .

وحينما أكدت السياسة الإمبراطورية آراءها الخاصة بالمراجعة وإعادة النظر ، والتى كانت تعبر عن مشغوليات نابليون الثالث العميقة ، أثارت القلق فى كل مكان . قلق الحكومة الروسية ، التى كانت المشروعات الفرنسية موجهة ضدها . وقلق النمسا ، التى كانت ستخسر ، وفى كل شىء وقلق بريطانيا العظمى بوجه خاص : فكانت تخشى من السيطرة الفرنسية على القارة (فى سنة ١٨٦٠ ، كان كلاراندون *Clarendon* قد قلق من ضم سافوا ، لأنه رأى فى ذلك الخطوة

الأولى صوب « تعديل الخريطة » ؛ وجاءت المسألة البولندية لكى تؤكد تشخيصاته) ؛ وكانت تخشى كذلك من المنافسه الفرنسية خارج أوربا ، وبخاصة منذ أن زادت الحكومة الإمبراطورية من قوة بحريتها الحربية ، وتوصلت إلى أن تستخدم ، فى سنة ١٨٥٩ ، وقبل بريطانيا العظمى بفترة عام ، أول سفينة مدرعة وأخذت بذلك الدافع للقيام « بثورة بحرية » حقيقية .

وعدم الثقة العميقة هذه ، والتى أثارتها فى لندن مشروعات نابليون الثالث ، سيطرت على ردود فعل الأوساط الحكومية الإنجليزية فى المسألة الألمانية . ولا شك فى أن الحكومة لم تكن تأمل فى نشوب حرب نمسوية بروسية : فستكون ، كما قال اللورد نابيير *Napier* لبسمارك فى مايو سنه ١٨٦٥ « الشىء الأكثر مضايقة الذى يمكنه أن يحدث لإنجلترا » . ولكن بريطانيا العظمى كانت تأمل فى أن ترى « ألمانيا قوية » حتى توقف السيطرة الفرنسية عند حدها : وكانت هذه هى مشغولية بلمرستون وكذلك مشغولية الملكة . وكتب وزير الخارجية : « بالنسبة للمستقبل ، إننا نأمل فى أن ألمانيا ، فى مجموعها ، تكون قوية ، بشكل يمكنها من أن تكبح جماح هاتين الدولتين الطموحتين والمشاغبتين — فرنسا وروسيا — واللتين تضغطان علينا من الغرب ومن الشرق ... ويجب أن تكون ألمانيا قوية . وإذا ما كان ذلك واجبا ، فمن الحتمى أن تكون بروسيا قوية » . ولم يكن للمصالح الإقتصادية أى تأثير على هذا الموقف ، إذ أنه كان من الممكن لبريطانيا أن تتوقع فى علاقاتها التجارية مع الزولفراين حتى صعوبات متزايدة ، كلما تأكدت القوة الألمانية . وكانت المشغوليات السياسية هى المسيطرة .

فلم يكن مثيراً للدهشة إذن أن نرى روسيا وبريطانيا العظمى ، حينما يعلن الصدام النمسوى البروسى ، تتركان الأحداث تسير فى طريقها . ولم تكن الحكومة الروسية تأمل فى نشوب حرب ، إذ أنه كان فى وسع كل صدام كبير أن يوقظ « مشاعر ثورية » فى أوربا ؛ ولكنها كانت تفضل إنتصار بروسيا أكثر

من إنتصار النمسا ، إذ أنه فى وسع إضعاف النمسا أن يسهل على روسيا العودة إلى سياسة بلقانية ، دون أن يمثل نجاح بروسيا خطراً كبيراً للامبراطورية . وكتب نسلرود *Nesselrode* فى سنة ١٨٦٤ : « ليس لدينا أى دافع لوضع عقبات أمام توسعاتها، ما دامت هذه التوسعات لا تهدد مصالحنا المباشرة » . واكتفت الحكومة الإنجليزية ، والتى كان كلارندون يوجه السياسة الخارجية فيها منذ موت بلمرستون فى أكتوبر سنة ١٨٦٥ ، بأن تعبر عن أمنياتها فى صالح المحافظة على السلم ؛ ولكنه لم يكن فى وسع نصائحه أن تجد إلا فاعلية محدودة ، ما دام قد أعلن ، منذ فبراير سنة ١٨٦٦ ، نيته فى البقاء على الحياد . وكان فى واقع الأمر يراقب السياسة الفرنسية أكثر من مراقبته الصدام الجرمانى . وحينما فكروا ، فى بداية شهر مارس سنه ١٨٦٦ ، فى عقد مؤتمر ، لمحاولة دفع النمسا وبروسيا صوب حل وسط أسرع « بنسف » هذا المشروع ، الذى كان فى وسعه أن يكون فرصة بالنسبة لفرنسا لإقتراح تعديلات إقليمية كبيرة . ولذلك فإن بريطانيا كانت غير فعالة فى المسألة الألمانية .

ولكن موقف الحكومة الفرنسية كان أساسياً ، إذ أن الإمبراطور قد سهل أمر التحالف الإيطالى البروسى ، والذى إعتقدت الحكومة البروسية أنه من غير الممكن القيام بشن حرب بدونه فكيف يمكننا تفسير هذه السياسة الإمبراطورية ؟

كانت المشغولية الإيطالية دوراً ثابتاً فى استعدادات نابليون الثالث . وكان قد ساعد على قيام التحالف حتى يعطى لمملكة ايطاليا الفرصة لكى تحصل على البندقية . وهذه الرغبة فى تسوية مسألة البندقية ، كان قد ذكرها لبسمارك بنفسه ، فى أكتوبر سنة ١٨٦٥ ، فى مقابلة بياريتز . فلم كان يعلق مثل هذه الأهمية على هذه المسألة ؟ أكان ذلك ولاءاً منه « لمبدأ القوميات » ؟ إن هذا الإفتراض قليل فى ترجيحه ، إذ أنه كان فى وسع تطبيق هذا المبدأ أن يدفعه

إلى أن يضمن لإيطاليا كذلك ملكية الترنتينو الجنوبى ؛ ولكنه لم يقم بأى شىء فى سبيل ذلك . ولذلك فقد كانت لديه دوافع أخرى . لا شك فى أنه كان يفكر فى أن يجد بهذه الطريقة ، ولدى الرأى العام الإيطالى ، تلك العواطف التى كان قد فقدها بهدنة ڤيللا فرانكا ، إذ أنه لم يكن قد تخلى عن الأمل فى جعل إيطاليا دولة تابعة . ولكنه كان يبحث بوجه خاص عن ميزة مباشرة : فإذا ما حصلت الكرامة الإيطالية على إرضاء فى هذه المسألة الخاصة بالبندقية ، فإن إنتباه الإيطاليين سيتحول ، لفترة من الزمن ، بعيداً عن مسألة روما : وسيؤدى ذلك إلى إحترام إتفاقية سبتمبر سنة ١٨٦٤ .ولم يتردد الإمبراطور، من أجل الحصول على هذه التسوية لمسألة البندقية ، فى الموافقة على نشوب حرب نمسوية بروسية. فكيف يمكنه إذن أن يتصور موقف فرنسا من هذا الصدام ؟

الواقع أنه قام ، فى الثلاثة أشهر التى سبقت الحرب ، بمفاوضات متبادلة مع النمسا ومع بروسيا ، وكانت أهدافها متماثلة : منح وعد بالحياد و « تثمين » هذا الوعد .

والمفاوضات النمسوية الفرنسية بدأت بدافع من النمسا ، التى لم تكن تجهل التحالف الإيطالى البروسى وكانت ترغب فى تفادى « حرب على جبهتين » . وطلبت حكومة ڤيينا من الإمبراطور أن يتدخل كوسيط بين إيطاليا والنمسا ويعمل من أجل عدم وفاء الحكومة الإيطالية بالوعود التى أعطتها لبروسيا . ماداموا قد تفاهموا على أن تستلم فرنسا البندقية لكى تعطيها لمملكة إيطاليا . وكان نابليون الثالث يوافق على هذا الحل ؛ ولكن الحكومة الإيطالية لم تكن ترغب فى إستلام البندقية من أيدى فرنسا ،إذ أنه كان من اللازم عليها ، فى مثل هذه الحالة ، أن تأخذ حيال نابليون الثالث تعهداً رسمياً بشأن مسألة روما . ولم يكن الامبراطور يرغب ، فى أول الأمر ، فى إرغام الإيطاليين . ومع ذلك فقد وافق ، فى نهاية شهر مايو سنة ١٨٦٦ — وبسبب الصعوبات التى لقيها

فى مفاوضاته مع بروسيا — على أن يستأنف المفاوضات مع النمسا ، دون طلب موافقة إيطاليا . « إذا ما تأكدت من حصولى على البندقية فى يوم من الأيام ، وإذا ما أمكننى أن أنام بهدوء ، وأنا أعرف أنكم لن تتعرضوا لشرف الجيش الفرنسى والبلاد كلها بمحاولة محو كل نتائج حرب سنة ١٨٥٩ ، فإننى لا أطلب شيئاً أكثر من هزيمتكم للايطاليين إذا ما قاموا بمهاجمتكم » . ولذلك فقد كان مستعداً لكى يعد النمسا بحياد فرنسا ، نظير تعهد بإستلام البندقية بعد الحرب . وحصل على هذا التعهد ، بإتفاقية سرية ، فى ١٢ يونيو .

والمفاوضات بين فرنسا وبروسيا بدأت بدافع من جانب فرنسا . فنابليون الثالث عرض على بسمارك إتفاقية : فيمكن لبروسيا أن تحقق ، فى حالة إنتصارها على النمسا ، توسعات إقليمية على حساب الدول الألمانية الأخرى ، ولكن بشرط إستلام فرنسا لتعويضات فى الأراضى الألمانية . « إن أنظار بلادى مثبتة على الراين » . وتكرر العرض ثلاث مرات دون نجاح . وانتهى بسمارك بأن أجاب فى أوائل يونيو سنة ١٨٦٦ ، بأنه ليس من الممكن التفكير فى تقديم تعويضات من الأراضى الألمانية .

ولذلك فإن المخطط الامبراطورى لم يصل إلا لنجاح جزئى ، مادام بسمارك قد رفض دفع ثمن وعد فرنسى بالحياد .

وهكذا كانت الحكومة الفرنسية هى الحكم فى الموقف ، ومع ذلك فإنها لم تبذل مجهودها إلا صوب مساومة بسيطة . فهل معنى ذلك أن نقول أن الإمبراطور كان يحدد أفقه بمثل هذا الحد ؟ لا ، بالتأكيد . إنه كان لا يقلل من أهمية المشكلة الألمانية ؛ ولكنه إعتقد أن من مصلحته أن يترك هذه الحرب النمسوية البروسية تنشب ، وحتى أن يساعد على نشوبها ، إذ أنه كان يعتقد أن هذا الصراع سيكون طويلا وغير مؤكد فى عواقبه : فيمكن لفرنسا إذن أن تمارس « تحكيما ملكيا » وبشكل يؤدى إلى أن يكون الحل الذى يعطى للمسألة الألمانية يحترم توازن القوى

الموجودة على القارة . فما سيكون هذا الحل ؟ كان الامبراطور يفكر فى « سياسة القطاعات الثلاث » . فالأقاليم التى كانت للاتحاد الجرمانى منذ سنة ١٨١٥ ستكون فى المستقبل ثلاثة مجموعات : فيمكن لبروسيا أن تحقق ، فى صالحها ، وحدة « ألمانيا الشمالية » ، أى التى تتكون من كل الأقاليم الواقعة إلى الشمال من « خط الماين » ؛ ويمكن للنمسا أن تحتفظ بأقاليمها الألمانية ؛ وبين الإثنين ، تبقى الدول الألمانية الجنوبية مستقلة ، أى مفتوحة للنفوذ الفرنسى . ولكى لا تقضى زيادة القوة البروسيه على هذا التوازن ، يمكن للنمسا أن تحصل على توسعات إقليمية فى منطقة الادرياتيك وفرنسا ، أخيراً ، يمكنها أن تحصل على « التعويض » الذى كانت قد طالبت به : فلا شك فى أن الامبراطور كان يفكر فى أنه لا يمكن للحكومة البروسية أن تحتفظ برفضها « فى أثناء حرب غير مؤكدة فى نتائجها » . وبالاجمال ، فإن كل هذه السياسة كانت تعتمد على فكرة : تكافؤ الفرص بين بروسيا والنمسا .

وأظهرت معركة سادوا قوة بروسيا . وأمام هذا الانتصار ، الذى لم يتنبأ أحد بمداه ، سواء فى لندن أو سان بطرسبرج أو باريس ، ماذا كانت ردود فعل الدول الثلاث ؟

كانت الحكومة الانجليزية ، قبل سادوا ، تأمل بنوع خاص فى أن تبقى الحرب « محلية » ؛ وكانت ما تخشاه هو إمكانية وقوع تدخل من جانب فرنسا أو من جانب روسيا ؛ فكانت ترغب إذن فى حل سريع للصدام . وفى هذا الشأن ، طمأنتها معركة سادوا . وكان الرأى العام ، بإستثناء مجموعة ذوى النظريات المتحررة ، قد غير من إتجاهه : ففى اليوم السابق لها كان يخشى من السياسة البروسية ؛ ولكن ما دامت النمسا لا تقدر على الدفاع عن نفسها ، فلم يعلقون عليها الآمال ؟ من الأفضل الاعتماد بعد ذلك على القوة الشابة التى أثبتت وجودها ، والتى يمكنها أن توازن القوة الفرنسية . وفى الأوساط البرلمانية »

أعلن الزعماء ، فى أثناء المناقشة التى وقعت فى ٢٠ يوليو سنة ١٨٦٦ فى مجلس العموم ، أنهم إلى جانب سياسة « عدم التدخل » : فراسل ، الذى كان قد ترك الوزارة ، أصبح من أنصار الوحدة الألمانية ؛ وجلادستون أعلن أن هذه الحرب قد خلصت أوربا من « حلم مزعج » — « الثنائية النمسوية البروسية » — ورأى دزرائيلى (الذى كان فى هذا الوقت وزيراً للمالية) أن « المصالح الإنجليزية الكبرى كانت فى آسيا أكثر منها فى أوربا » . وأبعدت وزارة دربى Derby المحافظة ، التى كانت قد تشكلت فى بداية شهر يوليو ، كل إمكانية لتدخل فى شكل وساطة . وكان البلاط ، وحده ، متضايقاً : فالملكة أسفت للإنتصار البروسى ، وخاصة لأن إستقلال هانوفر قد أصبح مهدداً بطريق مباشر ؛ ولكن هذا الأسف ظل أفلاطونيا .

وفى روسيا ، أعرب القيصر ، الذى كان شقيقاً لملكة فرتنبورج ، ونسيباً لغراندوق هيس ، عن أمله فى أن تتنازل بروسيا عن فرض سلطتها على مجموع الدول الألمانية ، وفى أن ترجع عن امر خلق سابقة ، عن طريق « الإطاحة » بالأسر ، ستكون خطيرة بالنسبة للمبدأ الملكى . ولكن ذلك كان مجرد أمل . وكانت الحكومة الروسية مشغولة أكثر من ذلك بالإمكانيات التى يمكن لتسوية هذا الصدام أن تفتحها أمام السياسة الفرنسية : ألن يطالب نابليون الثالث بتعويضات ويحصل على ميزات ؟ ومع ذلك ، فى أول يوليو ، وقبل سادوا ، إقترح جورتشاكوف القيام بتدخل مشترك فى برلين ، لكى يحذر بروسيا من أنه ليس لها الحق فى حل الإتحاد الجرمانى . ولكن ، حينما طلبت الحكومة الفرنسية ، وبعد ثلاثة أيام من المعركة الفاصلة ، ما إذا كانت روسيا مستعدة لتأييد مثل هذا التدخل « بالسلاح » ، أعلن المستشار أنه لم يفكر « فى الوقت الحاضر » فى أى شىء مثل ذلك وأضاف أن إقتراحه قد « ضاعت فرصته » . والواقع أن القيصر قد وجد أنه « من الطبيعى أن تحصل بروسيا المنتصرة

على ميزات » وكان « بفضل بروسيا قوية على نمسا قوية » ، كما كتبت الغراندوقة ماري لسفير فرنسا .

وكانت الفترة عصيبة ، بالنسبة لفرنسا على وجه الخصوص . فكان الإمبراطور قد إعتقد أن الحرب ستكون طويلة ، ووجد نفسه فى مواجهة حادثة هدمت كل تشخيصاته . وكان قد ذكر ، فى خطاب معلن لوزير خارجيته أن نيته كانت هى الإحتفاظ « بحياد يقظ » ، والمحافظة على التوازن ؛ وبعدئذ أصبح هذا التوازن مهدداً . وكانت السياسة الإمبراطورية قد أصابتها ضربة شديدة فى قسوتها . كان من الممكن بعد ذلك أن يعيدوا تقويمها ، بفرض وساطة «مسلحة» على بروسيا؛ ولكن الحكومة إقتصرت على ممارسة وساطة «دبلوماسية». كانت فاعليتها محدودة .

والظروف التى كان قد تحدد فيها هذا الخط للسلوك ، لم تكن معروفة إلا لرواة غير مباشرين ، الأمر الذى لايسمح بإعادة بناء الشكل العام الحقيقى لهذه المناقشة . فوزير الخارجية ، دروان دى لويص *Drouyn de Lhuys* ، قد إقترح « وساطة مسلحة » : تجميع سريع للجيش على الراين ؛ وجمع الهيئة التشريعية ، التى سيكون عليها أن تصوت على الميزانيات اللازمة لتعبئة أكبر ؛ وفى نفس الوقت ، تعلن الحكومة أنها لن تسمح بأية تغيير فى الوضعية الإقليمية يقع بدون إستشارتها ؛ ولم يكن لبروسيا ، التى كانت كل قواتها مشتبكة فى بوهيميا ، عدا لوائين على حدود الراين ؛ فستكون إذن ، حسب تقدير دروان دى لويص ، مضطرة إلى الموافقة . وفكر الإمبراطور فى الحصول على تصويت على ميزانية التعبئه ، ولكن دون القيام بتجميع سريع للقوات ؛ أى تهديد كذلك ، وإن كان أقل صرامة . ويبدو أنه قد إتفق على هذا الحل ، أثناء المشاورات التى وقعت فى مساء يوم ٥ يوليو فى سان كلو . ومع ذلك فإن الإمبراطور قد تراجع عن التنفيذ : ففى يوم ٧ ، أبلغ دروان دى لويص السفراء أن الوساطة ستظل « ودية » ولن تأخذ شكل « أوامر تهديدية » .

فما هى دوافع هذا التراجع ؟ يبدو أن وجهة النظر السياسية كانت أهم من وجهة النظر العسكرية . لاجدال فى أن حملة المكسيك ضايقت التعبئة ؛ ولكنها لم تجعلها مستحيلة : فوزير الحربية ، الماريشال راندون *Randon* ، أكد أن فى وسعه أن يضع فى خط النار وفى الحال ٨٠،٠٠٠ رجل ، ثم ٢٥٠،٠٠٠ رجل فى مدة عشرين يوماً . وإذا كان بعض الوزراء « المدنيين » قد نشروا بعض الشكوك ، فهم لايظهرون على أنهم قد ذكروا حججاً ثابتة . وكانت المصلحة السياسية هى التى أثارها أنصار الإمتناع ، وبخاصة لافاليت *La Valette* وزير الداخلية . فهل كانت المظاهرات العسكرية التى إقترحها دروان دى لويس تكفى لوقف بروسيا ؟ وإذا كان من اللازم الوصول حتى الحرب ، ألم يكن الأمر يهدد بثورة الشعور القومى الألمانى ضد فرنسا ، وبتغيير الدول الألمانية الجنوبية موقفها ؟ وهذه الحرب ، أخيراً ، ما سيكون معناها ؟ ستستخدم فرنسا السلاح لعرقلة تطبيق مبدأ القوميات وسيكون ذلك تكذيباً يعطى لكل السياسة الإمبراطورية ؛ وستصبح حليفة النمسا ــ وما الداعى للإرتباط « بجثة هامدة »؟ ولم يكن فى وسع نابليون الثالث أن يظل غير متأثر بهذه الحجج .

ثم ، أى مقابلة سيقابل بها الرأى العام الفرنسى إعلان « وساطة مسلحة » ؟ وهذا الرأى العام ــ ويكفى قراءة الصحف وتقارير رؤساء النيابة للإعتقاد بذلك ــ لم يفهم ، فى الحال ، مدى إنتصار سادوا . فأوساط المعارضة المتحررة فرحت للهزيمة النمسوية، لأن النمسا كانت تمثل ، فى السياسة الداخلية ، كل المبادىء التى كانوا يحاربونها ؛ وكانت الأغلبية الحكومية منقسمة على نفسها ، ولكن حتى هؤلاء الذين أسفوا للانتصار البروسى عجزوا عن تقدير مدى عواقبه : فقالوا أن بسمارك لم يكن إلا شخص متهور ، وأكثر خطراً على بلده منه على البلاد الأخرى . ولم يبد أن أحداً قد فكر فى أن فرنسا قد تضطر إلى حمل السلاح . وهذا الهدوء المؤقت ، خشيت الحكومة من أن تنهيه . وبتخليه عن إتخاذ

إجراءات عسكرية ، يبدو أن الإمبراطور كان يخضع بنوع خاص لإعتبارات مصالح أسروية فالإلتجاء إلى القوة ، كان يعنى الإعتراف بأنهم قد ساروا حتى ذلك الوقت فى طريق خاطىء والتسبب فى إضطراب فى الرأى العام يمكنه أن يكون خطيراً بالنسبة للنظام .

وبإقتصاره على الوساطة السلمية ، ترك نابليون الثالث تفلت منه الفرصة لكى ينزل بالسياسة البسماركية « الضربة القاضية » التى ربما كان فى وسعها أن تكون نهائية ؛ ولكنه كان لايزال يأمل فى أن فى وسعه أن يحافظ على المصالح الفرنسية ، بنفس الطريقة التى كانوا قد وضعوها بها ، أى ضمان إستقلال الدول الألمانية الجنوبية والحصول لفرنسا على تعويض إقليمى . فما الذى سيحصل عليه ؟

فى أثناء « وساطته الودية » ، كان قد حصل على وعد بأن الإتحاد الألمانى ، الذى ستديره بروسيا ، سيشتمل فقط على الدول الألمانية الواقعة إلى الشمال من «خط الماين» ، وأن الدول الألمانية فى الجنوب ستحتفظ «بوجود دولى مستقل» . وكان فى وسعه أن يعتقد ، فى هذه اللحظة ، فى أن تدخله الدبلوماسى لم يكن بدون جدوى . ولكن قبل أن يسجل هذا الوعد ، الذى كان أساسيا بالنسبة للمصالح الفرنسية ، فى أغسطس سنة ١٨٦٦ ، فى معاهدة براغ ، كان قد نقض بالفعل ، إذ أن بسمارك كان قد نجح فى عقد معاهدات تحالف سرية مع دول الجنوب . حقيقة أن نابليون الثالث كان يجهل ذلك . ومع ذلك فإن خيالاته لم تعش لفترة طويلة : لحصل ، منذ فبراير سنة ١٨٦٧ ، على دلائل كافية تجبره على الإعتراف بأن ألمانيا الجنوبية لم تحتفظ « بوجود دولى مستقل » .

ومن ناحية أخرى ، أعاد الإمبراطور ، ولكن فى وقت متأخر للغاية (قبيل التوقيع على شروط السلم بين بروسيا والنمسا) ، طلبه الخاص « بالتعويضات» : السار والبلاتينات الباڤارية أو هيس الرينانية ؛ ولكنه إصطدم برفض مطلق . وأجاب بسمارك : « ولا بوصة واحدة من الأراضى الألمانية » .وفكر نابليون،

فى نهاية أغسطس سنة١٨٦٦ ، فى أن يحصل على هذا التعويض على حساب بلجيكا، وذهب إلى حد أن عرض على بروسيا ؛ فى نظير موافقتها ،تحالف فرنسا . ورجع فى آخر الأمر، وبتوجيه من رئيس الوزراء البروسى، إلى مشروع أشد تواضعاً: الحصول على غراندوقية لوكسمبورج — حتى اليوم الذى يطالب فيه بسمارك ، الذى استجوبه بنيجسن *Bennigsen* أحد رؤساء الإتحاد القومى *Nationalverein* فى البرلمان ، بالتخلى عن هذه المفاوضات .

وفى بداية أبريل سنة ١٨٦٧ إنهزمت السياسة الفرنسية . فهل كان بسمارك قد تمعن فى هذه الإهانة ورتبها ؟ إن الترجيحات قوية : فهو الذى كان قد دفع نابليون الثالث إلى أن يوقع نفسه فى كمين ؛ وهو الذى كان ، فى نفس الوقت الذى رفض فيه طلب « التعويض » ، قد نشر معاهدات التحالف المعقودة فى شهر أغسطس السابق بين بروسيا ودول ألمانيا الجنوبية . وخضع الإمبراطور لمحنة قاسية ، خاصة وأنه هو الذى كان قد قام شخصياً بكل المفاوضات ، والتى امتلأت بعدم الحذر وبعدم التوفيق . ومع ذلك فانه كان يفضل « انسحاب على صراع تكون نتائجه غير مؤكدة تماماً » ؛ ولكنه لم يكن يقدر أكثر من ذلك على تحمل امكانية هزيمة جديدة ستنتهى بالقضاء على نفوذه .

الفصل التاسع عشر

الهزيمة الفرنسية

كان الصدام الفرنسي البروسي متوقعاً منذ « التراجع » الفرنسي في أبريل سنة ١٨٦٧ . ولم تتراجع السياسة البروسية بطبيعة الحال عن إتمام الوحدة الألمانية ، بقيامها بضم الدول الجنوبية والتي كانت قد حصلت على تحالفهما . فكيف يمكن للسياسة النابليونية أن تتخلى ، بدون كفاح ، عن المركز الذي كانت تحتله في أوروبا منذ عشرين سنة ، وتوافق على تغيير خطير لأمنها ، وربما حتى لسلامة الأراضي الفرنسية ؟ فمن هذا الجانب ومن ذاك، أخذت الحكومات تستعد من أجل الصراع ، مع إمكانيات نجاح متفاوتة .

فمن وجهة النظر الدبلوماسية ، بينما نجح بسمارك في أن يعقد مع روسيا ، في ٢٧ مارس سنة ١٨٦٨ ، إتفاقية تعهد فيها القيصر بأنه ، في حالة نشوب حرب بين فرنسا وبروسيا ، سيقوم بشل النمسا والمجر بواسطة تجميع قوات ، جاهد نابليون الثالث بلا جدوى ، خلال عامين ونصف عام ، لكي يضمن تحالف المملكة الدانوبية ضد بروسيا : فلم يتمكن من الحصول ،في سبتمبر سنة ١٨٦٩، إلا على مجرد تبادل خطابات ذكر فيها الملوك « إرتباط المصالح » ؛ وحينما حاول ، في بداية سنة ١٨٧٠ ، أن يعطي لهذا الوفاق شكلا محدداً ، بقت إتفاقية هيئات أركان الحرب ، التي كانت مفاوضاتها قد بدأت ، في مرحلة مشروع .

ومن وجهة النظر العسكرية ، كان الجيش البروسي قويا بالخبرة التي اكتسبها أثناء حرب سنة ١٨٦٦ ، وبالتأييد الذي لقيه ، منذ هذا الإنتصار الأول ، لدى الرأي العام ؛ وعلى العكس من ذلك ، كانت إعادة تنظيم الجيش الفرنسي ،الذي

كان قانون نيل *Niel* فى سنة ١٨٦٨ قد رسم خطوطها العامة ، قد عطلتها سلبية الهيئة التشريعية ، وتردد الرأى العام أمام إمكانية بذل مجهود : وفى كبريات الصحف ، كان بريفو بارادول *Prévost - Paradol* هو الوحيد تقريبا الذى حاول محاربة مثل هذا الخوف .

ومن وجهة نظر الترابط الداخلى ، أنهى إنتصار سادوا ذلك الصراع الذين كان موجوداً بين بسمارك وغالبية الأحرار البروسيين: فكانت المعارضة البرلمانية ضعيفة فى الرايشستاج الخاص بإتحاد ألمانيا الشمالية ؛ وفى فرنسا ، رأى النظام الإمبراطورى زيادة تأكيد المقاومة ، وسار من تنازل إلى تنازل .

وكانت لبروسيا الوسائل اللازمة لتحقيق سياستها ، بينما كانت فرنسا غير مستعدة لتجربة القوة .

وهذا هو المناخ الذى ستصبح فيه مسألة ترشيح الأمير ليوبولد من آل هوهنزلرن *Léopold de Hohenzollern* لعرش إسبانيا، والتى أعلنتها الحكومة الإسبانيا المؤقتة فى ٢ يوليو سنة ١٨٧٠ ، السبب المباشر للحرب . وأعلنت الحكومة الفرنسية أنها لا توافق على رؤية وضع إسبانيا تحت صولجان أمير بروسى . وحصلت على حق : فأعلن سحب الترشيح فى ١٢ يوليو . ومع ذلك ، فبدلا من أن يكتفى نابليون الثالث بذلك ، أصر على ضرورة الحصول على بلاغ عام بأن ملك بروسيا يوافق على هذا الانسحاب ولا يصرح للأمير ليوبولد بالعودة إلى هذه المسألة . وفى إيمز *Ems* ، رفض غليوم الأول ،فى ١٣ يوليو، أن يعطى السفير الفرنسى ضماناً من أجل المستقبل . ومع ذلك فقد بقى هذا الفشل سراً : فلم يكن يؤثر اذن فى كرامة نابليون الثالث ، الذى كان لا يزال فى وسعه أن يغطى عملية انسحابه . ولكن بسمارك قام بقطع هذا الطريق ، بإعلانه ، عن طريق تصريح للصحافة وعن طريق رسالة دورية للحكومات الأجنبية ، رفضه طلب فرنسا . وفى يوم ١٥ يوليو حصلت الحكومة الفرنسية

على تصويت الهيئة التشريعية على الميزانيات اللازمة للتعبئة . وذكر رئيس الوزراء إميل أوليڤييه *Emile Ollivier* أن التصويت على هذه الميزانيات يساوى إعلان الحرب .

١ — السياسة البسماركية :

مما لا يقبل الشك أن بسمارك ، فى ١٣ يوليو سنة ١٨٧٠ ، كان قد صمم على الحرب ، وأنه أجبر الملك غليوم الأول ، وأخذ الدافع لكى يتسبب فيها . وكان يرغب فى هذه الحرب ، لأنه وجد من الضرورى ، لاتمام الوحدة الالمانية ، أن يحطم القوة الفرنسية . ولكن من الأكثر صعوبة أن نعرف متى وكيف وصل الى هذا الاعتقاد . ففى أبريل سنة ١٨٦٧ ، وفى وقت مسألة لوكسمبورج ، كان ، على ما يبدو ، قد أبعد فكرة الحرب « الوقائية » التى كان الجنرال دى مولتكه *de Moltke* قد اقترحها عليه . فلم جعل ، بعد ثلاث سنوات ، أمر هذا الصدام حتميا ؟ وهذه مسألة أساسية ، أعطى لها المؤرخون ، فى فرنسا وفى ألمانيا ، اجابات متعارضة فى أغلب الأحيان . وعلينا أن نحاول اضفاء بعض الضوء على هذه المناظرة .

فكان بسمارك قد أعلن ، منذ سبتمبر سنة ١٨٦٧ ، أنه لن يرضى بمجرد النتائج التى حصل عليها ، أى بدخول الدول الألمانية الجنوبية فى النظام الجمركى والنظام العسكرى البروسى ؛ وأعلن أنه ينوى تحقيق الإتحاد السياسى ؛ ومع ذلك فقد أكد نيته فى أن يترك لألمان الجنوب « حرية أخذ قرارهم » . ولا شك فى أنه قد حسب ، من أجل الحصول على موافقة الأهالى ، حساب المصالح الاقتصادية : وبطبيعة الحال كان هدف القرار الذى أخذ فى يوليو سنة ١٨٦٧ بإنشاء « برلمان جمركى » فى نطاق الزولفراين ، هو تعويد ألمان الجنوب على التعاون الدائم مع إتحاد ألمانيا الشمالية . وكتب سفير فرنسا فى برلين : « إن الزولفراين اليوم ، وأكثر مما كان عليه فى وقت وجود الاتحاد الجرمانى ،

مؤسسة تحتفظ بروسيا عن طريقها بكل الدول الألمانية تحت سيطرتها » .
حقيقة أن هذه الإمكانية قد كُذّبت فى وقت إنتخاب اعضاء البرلمان الجمركى فى مارس سنة ١٨٦٨ : فصوت تسع وأربعون نائباً ألمانيا جنوبيا ، من بين خمسة وثمانين ، ضد الإتحاد السياسى . ولكن بسمارك نجح فى إعادة تقويم الموقف ، مستنداً الى الدعاية : فنوقشت مسألة الوحدة السياسيه على نطاق واسع فى الصحافة الالمانية الجنوبية ، وحيث كان كثير من صحف باڤاريا وڤيرتنبورج تستلم اعانات من الحكومة البروسية، وفى باڤاريا نفسها ، أى فى المركز الرئيسى لمناومة السياسة البروسية ، أظهرت الوزارة ، برئاسة كلوفيس دى هوهنلو *Clovis de Hohenlohe* ، استعدادها لبحث عن حل وسط ، وانشاء اتحاد فدرالى بين ألمانيا الجنوبية وألمانيا الشمالية .

وحتى نهاية سنة ١٨٦٩ ، ظهر المستشار إذن على أنه يميل إلى إنتظار « النمو الطبيعى » للأحداث : فقال لغليوم الأول أن الوحدة « ستأتى بشكل تأكيد » ؛ وأكد لسفير فرنسا أنها « محتومة » ، لأنها تجيب على رغبة الأمة الألمانية ، وأضاف أن بروسيا لن تتهرب من التعبير عن هذه الرغبة ، حتى ولو كان ذلك ثمنه الحرب . ومع ذلك فقد أعلن ، إلى ملكه نفسه ، أن تحقيق هذا المخطط لن يكون سريعاً : فنى حالة سنوح فرصة مواتية فقط — أزمة داخلية فى فرنسا ، أو صدام بين الدول العظمى — يجب الإفادة منها لإتمام العملية . ولذلك فانه قد اقتصر ، فى هذا الوقت ، على مراقبة أو تسيير تطور الرأى العام فى ألمانيا الجنوبية . فكيف تطورت هذه الإمكانيات ؟ .

لم يكن هناك مايرضى بسمارك ، إذ أن المشاعر الإقليمية والإنفصالية قد إنتشرت فى شتاء ١٨٦٩ — ١٨٧٠ فى معظم ألمانيا الجنوبية . ولم يكن ذلك بالتأكيد فى بادن ، حيث كان الغراندوق ، الذى كان صهراً لغليوم الأول ، قد طلب فى فبراير سنة ١٨٧٠ ، دخول دولته فى اتحاد ألمانيا الشمالية ؛ ولكنه كان

فى باڤاريا وفى ڤيرتنبورج : ففى ميونيخ ، وحيث كان الحزب « الوطنى » ، أى المعادى لبروسيا ، قد حصل على أغلبية مجلس النواب ، استقال هوهنلو فى ١٠ فبراير سنة ١٨٧٠ ، وأخذ مكانه براى *Bray* الذى كانت ميوله الشخصية تتجه صوب النمسا ؛ وفى شتوتجارت ، وحيث كان الديموقراطيون عديدين فى المجلس، اضطرت الحكومة الى تخفيض الميزانيات اللازمة لتطبيق القانون العسكرى الذى كان يقلد القانون البروسى ؛ وفى درمشتاد ، لم يخف دالفيج *Dalwigk* رئيس الوزراء أمله فى أن يرى النمسا ، وبمساعدة فرنسا ، تقوم بحرب انتقامية ضد بروسيا . وذكرت إحدى الصحف أن « الآلة البسماركية قد تعطلت » . وذكر وزير بروسيا فى ميونيخ ، فى التقرير الذى أبلغ فيه بسمارك تراجع « الشعور القومى الألمانى فى باڤاريا » أنه « . . . بدون أزمة جديدة ، لايمكننى أن أرى وسيلة وقف مثل هذا التطور » .

فهل كانت هذه إذن هى الفترة — فى فبراير سنة ١٨٧٠ — التى رأى فيها بسمارك أن الحرب ضد فرنسا ضرورية ؛ لأنها الوسيلة فى أن تثير فى الشعوب الألمانية الجنوبية ، موجة من الشعور القومى ، يمكنها أن تحطم المقاومة التى تواجه السياسة الوحدوية ؟ يبدو هذا الافتراض ، من أول وهلة ، على أنه مرجح . ولكن ، هل يتطابق مع المظاهر التى نعرفها عن حالة تفكير بسمارك، فى هذا الوقت؟ علينا ، أن نذكر أن المستشار قد أبعد ، فى ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٠ ، أمر دخول جراندوقية بادن فى اتحاد ألمانيا الشمالية : وكتب يقول أنه يرغب فى أن يترك للرأى العام الفرنسى الوقت اللازم لكى يعتاد مثل هذه الإمكانية . وذكر لوزير بروسيا ، فى كارلسرو ، فى ٢٨ فبراير ، أنه يرى أنه لايزال من الأفضل الإستمرار فى اتباع الحذر ، حتى اليوم الذى تحدث فيه، فى الموقف الأوربى، «ظروف عصيبة»، تفتح إمكانيات مواتية . وأعلن أخيراً لأحد معاونيه أنه لا يشمئز بالتأكيد من الحرب ، ولكن الحكومة « الواعية » ، حينما تتأكد من الوصول الى أهدافها

بوسائل أخرى ، لاتفكر فى حرب ، — حتى وان كانت تعتقد أن فى وسعها الإنتصار .

ولذلك فليس من الممكن تأكيد أن قرار بسمارك كان فى هذا الوقت نهائياً.

فلم كان يفضل التساهل ؟ يبدو أن ذلك كان يرجع الى أنه كان لايزال يعتقد فى أن حكومة نابليون الثالث ستوافق على ترك الوحدة الألمانية تتم ، وعندئذ ستنمحى المشاعر الانفصالية فى ألمانيا الجنوبية ، مادامت مقاومة السياسة البروسية ستكون بدون أى أمل . وكان يحسب حسابا للتغيرات التى حدثت فى المنظمات السياسية الفرنسية والتى تطورت ، منذ إنشاء وزارة ٢ يناير سنة ١٨٧٠ ، صوب النظام البرلمانى . ورأى أن نابليون الثالث هو الذى كان يسد الطريق الموصل لمخططات بروسيا ، اذ أن الإمبراطور كان لا يمكنه أن يوافق على الوحدة الألمانية دون أن يعرض مصير أسرته للخطر ؛ ولكن فى حالة خضوع السلطة الشخصية للإمبراطور لسلطة حكومة برلمانية ، فيمكن للإمكانيات أن تتغير ، اذ أن النظام الفرنسى الجديد سيكون « مسالماً » وسيحترم « استقلال جيرانه » . وذكر بسمارك هذا التقدير فى أحد الخطابات التى كتبها فى هذه الفترة : فذكر أنه سيكون من الممكن معالجة مسألة ألمانيا الجنوبية من جديد ، اذا ما تأسس « النظام الدستورى » بحق فى فرنسا . وكان هذا هو السبب فى أن رأى المستشار أنه من الأفضل تأجيل قبول جراندوقية بادن فى اتحاد ألمانيا الشمالية : فإثارة هذه المسألة ستعنى وضع وزارة إميل أوليفييه أمام تجربة عنيفة والتهديد بتحطيم نجاح هذه التجربة ، التى اعتقد أنها تنمو فى ظروف مواتية للمصالح الألمانيه .

وتقدير بسمارك هذا ، هل كانت له بعض الأسس ؟ يمكننا أن نعتقد فى ذلك ، اذا ما استندنا الى المحادثات بين نابليون الثالث وإميل أوليفييه ، وقت تشكيل وزارة ٢ يناير سنة ١٨٧٠ .

ورأى إميل أوليفييه أن « وقت وقف بروسيا قد مضى، ومضى بلاعودة » ، وأنه لا يمكن للحكومة الفرنسية أن تضع العقبات أمام تطبيق مبدأ القوميات ؛ وإذا ما وقعت عملية ضم الدول الألمانية الجنوبية « برغبة الأهالى » ، فلا يمكن لفرنسا إذن إلا أن توافق؛ وفى حالة ما اذا رغب بسمارك فى أن « يعمل بالقوة » وحدها يمكن أن « يدرسوا اذا ما كان من الممكن معارضته » : وفى حقيقة الأمر، وحتى فى الفرض الثانى ، كان إميل أوليفييه يبدو مستعداً لترك الامور تأخذ مجراها . وذكر للإمبراطور : « أما بالنسبة لخط الماين ، فإنهم قد تعدوه منذ وقت طويل؛ وعلى الأقل بالنسبة لما يهمنا : لقد انتهى أمر أن الوحدة الألمانية موجهة ضدنا . وان ما يبقى عمله ، وهو الإتحاد السياسى ، لا يهم الابروسيا ، وهو الذى سيعطيها من المضايقات أكثر مما يعطيها من القوة » . والحقيقة أن نابليون الثالث كان أكثر تحفظاً : « . . . . سيكون من غير الحكمة أن نعلن صراحة عن الجانب الذى سنأخذه فى حالة عبور بروسيا للماين ؛ وليس أمامنا الا الإحتفاظ بالصمت ، وننتظر الأحداث دون أن نعلن أننا سنعارض ذلك » . وبينما كان فى وسع إميل أوليفييه أن يعلن للأغلبية البرلمانية أن الفرصة قد أفلتت — أى يلقى بالمسئولية على من سبقه ، وزراء سنة ١٨٦٦ — ، كان نابليون الثالث يشعر الى أى حد ستكون المسألة خطيرة بالنسبة للأسرة الحاكمة . ومع ذلك فإن الذى حدث هو أن السياسة الفرنسيه لم تظهر نشاطاً كبيراً فى هذه المسألة الألمانية. واقتصرت تعليمات دارو *Daru* وزير الخارجية إلى ممثله فى شتوتجارت ، فى ٢٠ فبراير سنة ١٨٧٠ ، على ذكر أن اتمام الوحدة الألمانية سيكون « اقلاقا » ستتعرض فرنسا لنتائجه ؛ واضاف انه عند وقوع مثل هذه الحالة ، ستقوم الوزارة « بعرض المسألة على البرلمان » حيث تتسبب المناقشة فى « اثارة المشاعر » : وبقى هذا التهديد بلاقيمة .

فليس مثيراً للدهشة إذن أن يتوقع بسمارك ، فى هذا الوقت ، رضاء الحكومة الفرنسية بالأمر الواقع . وكان علاوة علىذلك ، لا يبعد فرضاً آخر ، وهو أن يصبح الموقف الداخلى فى فرنسا ثوريا ؛ ولكنه كان يعتقد ، فى هذه كذلك ، أن « المعدن الفرنسى » سيصبح أكثر « قابلية للتشكيل » . وبالتالى ، لم يكن المستشار ينظر إلى الحرب على أنها ضرورية فى الحال .

وفى خلال الأسابيع التالية ، تغيرت الإمكانيات : فظهر النظام السياسى ، فى فرنسا ، على أنه قد تدعم بنتائج إستفتاء ٨ مايو سنة ١٨٧٠ ، التى بدت ، حسب قول أحد الخصوم ، على أنها قد بدأت « عقد إيجار جديد لمدة عشرين سنة بين الإمبراطورية والبلاد » ؛ وحكومة إميل أوليفييه ، حينما إستدعى الدوق دى جرامون *Gramont* الذى أختير لكونه ، من بين كل رجال الدبلوماسية الفرنسية ، « الأكثر قربا » من النمسا ، فى ١٥ مايو لوزارة الخارجية ، إتخذت موقفاً أكثر صرامه بالنسبة للسياسة البروسية واستأنفت المفاوضات مع حكومة ڤينا من أجل عمل إتفاقية عسكرية . وفى المانيا الجنوبية فسر الرأى العام تعيين جرامون هذا على أنه « دلالة عداء صوب بروسيا ووفاق قريب مع النمسا » . وكان هذا هو رأى بسمارك كذلك : فقدر أن الحكومة الإمبراطورية ستقوم ، بعد نجاح الإستفتاء ، بتنفيذ سياسة خارجية أكثر قوة وأن وجود جرامون كان « دلالة مشاكسة كبيرة » ؛ ولذلك فإنه قد أنهى الإعتقاد بأن تطور السياسة الداخلية فى فرنسا يفتح إمكانيات مواتيه لإتمام الوحدة الألمانية . وما أن رأى تصلب الأوساط الرسمية الفرنسية ، حتى غير موقفه . وهذه هى بالذات اللحظة التى إحتلت فيها مسألة ترشيح الأمير ليوبولد دى هوهنزلرن لعرش إسبانيا المكان الأول ، بعد أن كانت قد ظلت ، حتى ذلك الوقت ، فى الخطوط الخلفية .

وهذا الترشيح ،كان بسمارك قد فكر فيه منذ سنة ١٨٦٩ . وكان قد أوصى به غليوم الأول فى مارس سنة ١٨٧٠ . فما هى الميزات التى كان يتوقعها منه ؟

إجبار القيادة العليا الفرنسية ، فى حالة نشوب حرب فرنسية بروسية ، على الإحتفاظ بقوات — على الأقل فيلق — على حدود البرانس ، وبالتالى زيادة الأخطار التى تتعرض لها فرنسا . وكتب المستشار إلى الملك غليوم أن الحكومة الفرنسية ستكون مستعدة للسلم بنفس الدرجة التى ستؤكد بها بروسيا جيداً « موقف القوة » . ولذلك فإن الهدف المباشر كان هو تخويف نابليون الثالث . ولا شك فى أنه لم يكن الهدف الوحيد . فنجاح المرشح سيعطى ضربة قوية لكرامة الأسرة الحاكمة الفرنسية ؛ وفى حالة إنهيار النظام الإمبراطورى ، سيصبح الطريق مفتوحاً أمام تسوية المسألة الألمانية . ولكن ماذا يحدث إذا لم يتراجع نابليون الثالث وإذا ما رأى أن فى وسعه أن يقاوم ، خاصة وأنه ، فى هذه المسألة ، لم يكن الأمر يمس الشعور القومى الألمانى ؟ عندئذ يمكن لبروسيا أن تحارب .

ولكن ، أليس من الواجب أن نلاحظ أن فى إستعداد بسمارك فى هذه المسألة توافقات لها دلالتها ؟ فبعد أن كان قد شرح للملك غليوم المدى الذى يمكن أن يكون لأمر ترشيح هوهنزلرن ، ترك المحادثات مع الحكومة الإسبانية المؤقتة تنام ، بدرجة أن هذا الترشيح قد بدا ، فى أبريل سنة ١٨٧٠ ، وحسب قول الأمير ألطوان *Antoine* ، والد ليوبولد ، على أنه قد « حُفظ » وكان هذا هو الوقت الذى كان المستشار لا يزال يعتقد فيه فى إمكانية الحصول ، فى المسألة الألمانية ، على خضوع الحكومة الفرنسية . وحينما أظهرت نتائج الإستفتاء الفرنسى وتعيين جرامون هذه الإمكانية على أنها غير متوقعة ، أعاد بسمارك إثارة المسألة الاسبانية : ففى ٢٨ مايو ، وفى خطاب وجهه إلى الأمير ألطوان ، أعاد إثارة مسألة ترشيح هوهنزلرن ، ودفع بنشاط المحادثات مع مندوب الحكومة الإسبانية المؤقتة . وهكذا قرر إذن الإلتجاء إلى « اختبار القوة » . فهل معنى ذلك القول بأنه قد قرر منذ ذلك الوقت ، وعلى أى حال من الأحوال ، أن

يقوم بشن الحرب ؟ ليست لدينا دلائل . فإذا ما فاز ترشيح هوهنزلرن ، واذا ما تراجع نابليون الثالث بعد ذلك ، فلم الضرورة لإستخدام السلاح ؟ سيصبح النظام الإمبراطورى ، بعد هذه الهزيمة الجديدة ، مهدداً بالإنهيار . فوضع الاسرة الإمبراطورية في وضع يجعل سلطتها مهددة بشكل لا رجوع فيه ، كان يعنى منح بروسيا الفرصة لتسوية المسألة الألمانية . وبالإجمال ، فإن بسمارك كان يرغب فى دفع نابليون الثالث الى « مأزق » .

ولقد قرر نابليون الثالث وحكومته أن يعارضوا ترشيح هوهنزلرن . وأعلن جرامون للهيئة التشريعية، فى ٦ يوليو ، أن وجود أمير ألمانى «على عرش شرلكان » سيغير من « التوازن الحالى للقوى فى أوربا »: حجة تتعلق بالأمن . والإمبراطور نفسه ، رأى كذلك فى هذا الترشيح « عملا لا يتصف بالولاء » ، و « اثارة جديدة » من جانب بروسيا ، ومسألة كرامة أسروية وقومية ؛ وأكد أنه اذا لم يسحب الترشيح ، فإنها ستكون الحرب . فهل كان يأمل فيها ؟ ليس هناك أى دافع لإعتقاد ذلك . فإذا ما كان يتمناها ، كان من مصلحته أن يترك بروسيا تدين نفسها ، بينما أبعد ، بطلبه سحب الترشيح ، فرصة التسبب فى الصدام ، فى حالة حصوله على ارضاء مطالبه . ولا شك فى أنه كان مخلصاً حينما أعلن لسفير اسبانيا ، فى ١١ يوليو ، أن الحرب « تشرفه » وأنه خلاف ذلك لا يتمنى أن يعرض نظامه « لصدفة معركة » . ولكنه رأى كذلك — واعترف بها جرامون لسفير النمسا — فرصة « انتصار سياسى ستمحو ذكريات التقهقر السابقة » : واعتقد أن فرنسا ان تخاطر ، فى مسألة تتعلق بالاسرة البروسية الحاكمة وحدها ، بأن تثير ضدها « الشعور القومى الألمانى » . ولقد حصل على هذا النجاح ، ما دام الأمير ليوبولد قد أعلن : فى ١٢ يوليو ، وبالإتفاق مع غليوم الأول ، ورغم بسمارك ، سحب ترشيحه . وبنفس الضربة ، اختفت مشغولية أمن فرنسا . فلماذا قرر اذن ، فى ١٢ يوليو، مساءا ، اعادة اثارة المسألة،

بطلبه الى ملك بروسيا أن يشارك بنفسه فى عملية اعلان هذا الإنسحاب وأن. يعد بعدم عودة هذا الترشيح فى المستقبل ؟ التفسير ، هو المصلحة الأسروية : فمادام قد وجد سهلا أمر الحصول على نجاح أول ،كان من الممكن الحصول على نجاح ثان ، يكون أكثر كمالا ، لأنه ، فى هذه المرة ، ستعطى الحكومة البروسية نفسها « ترضية » لفرنسا .

وكانت قلة الإحتياط هذه هى التى لعب عليها بسمارك . ففى ١٢ يوليو ، رأى بسمارك أن سياسته قد أصبحت مهددة بفشل ذريع : ففكر فى التخلى عن السلطة . وفى اليوم التالى ، حصل على الميزة من جديد ، نتيجة للمطالب الفرنسية الجديدة . واعتقد بسمارك أنه ، مادامت الحكومة الفرنسية ترفض « التسليم » ومادامت تهتف حتى أن تنزل بالخصم تقهقر ستكون نتائجه خطيرة بالنسبة لنفوذ بروسيا فى ألمانيا الجنوبية ، فستكون الحرب ضرورية : فجعلها حتمية ، وعمل بطريقه لكى تقوم فرنسا بإعلانها ، حتى لا تفكر دول ألمانيا الجنوبية فى التهرب من الإشتراك فيها .

والظاهر أن هذا كان هو استعداد بسمارك،مع كل الجزء المتعلق بالإفتراض الذى يشتمل عليه البحث التاريخى ؛ خاصة وأن وثائق دور المحفوظات الألمانية لم تعرف بعد تماماً .

وفى هذه الأزمة ، كانت المشغوليات السياسية ـــ التفكير فى القوة وفى الكرامة ـــ مقررة إذن . ولم تكن للمصالح الإقتصادية أى نصيب ؛ حسب مافى مقدورنا أن نحكم . ولم تظهر المشاعر الجماعية الا فى المرحلة الأخيرة تماماً من الأزمة ، وحينما صدرت النداءات ، فى بروسيا وفى فرنسا ، لإنقاذ « الشرف القومى » . وكانت عزيمة أحد الرجال هى التى عملت على تسيير الأحداث .

٢ ـــ أوربا أمام الصدام الفرنسى الالمانى :

وفى سنة ١٨٧٠ ؛ كما كان عليه الحال فى سنة ١٨٦٦ ؛ بقى الصدام « محلياً » .

وفى الوقت الذى أتم فيه بسمارك القضاء على توازن القوى الموجودة على القارة، أفاد للمرة الثانية من سلبية بقية الدول العظمى الأوروبية الأخرى . فكيف نجح، قبل الحرب ، فى عزل فرنسا ؟ وكيف لم يصطدم ، فى أثناء الحرب ، بتدخل ، حتى وإن كان دبلوماسيا ، من جانب المحايدين ؟

أمام إمكانية وقوع صدام فرنسى ألمانى ، متوقع ومحسوب حسابه منذ سنة ١٨٦٧ ، وجهت الدول ، التى خضعت للمطالب المتنافسة من جانب فرنسا ومن جانب بروسيا ، سياستها بطبيعة الحال طبقاً للامكانيات التى كانت ترسمها الخصومة الفرنسية : فهل سيكون الانتصار الفرنسى ، بالنسبة لمصالحهم القومية ، إمكانية أقل أو أكثر خطراً من الانتصار البروسى ؟ ولكنه كانت لهم مشغوليات أخرى كذلك . ففى ڤينا ، وسان بطرسبرج ، ولندن ، إتجهت الأنظار صوب المسائل البلقانية ، حيث وضحت الصراعات من جديد : مسألة رومانيا ، حينما بدا ان وزارة براتيانو *Bratianu* كانت مستعدة ، فى سنة ١٨٦٨ ، للمطالبة بترانسلڤانيا ؛ وثورة كريت ضد الحكم العثمانى .

فدولة النمسا كانت مضطرة ، بعد هزيمة سنة ١٨٦٦ ، إلى تغيير بنيانها الداخلى: فالحل الوسط لسنة ١٨٦٧ ،الذى أقام تقسيم النفوذ بين المجريين والألمان، أنشأ « النمسا والمجر » . وشهدت الملكية الثنائية عروضاً بالتحالف من جانب بروسيا ، وكذلك من جانب فرنسا . واعتذرت عن قبول العروض البروسية . ومع فرنسا ، تفاوضت طويلا ، ابتداء من أبريل سنة ١٨٦٧ . وكانت المسألة فى أول الأمر تتعلق بتحالف « هجومى » . وأعلن نابليون الثالث استعداده لتأييد النمسا والمجر ، اذا ما كانت ترغب فى أن تمحو ، فى ألمانيا ، نتائج هزيمتها فى سنة ١٨٦٦ . ولكن الأوساط الرسمية النمسوية المجرية كانت منقسمة على نفسها فيما يتعلق بهذه الامكانية : فكان وزير الخارجية ، بوست *Beust* — الساكسونى الذى كان قد دخل فى خدمة حكومة ڤينا — مستعداً الموافقة

على حرب الانتقام هذه ، التي ستعطيه الأمل في إعادة إنشاء استقلال ساكس ؟
وكان أندراسي *Andrassy* ، رئيس وزراء المجر ، معادياً لسياسة مغامرة ، لم تكن تمثل أية ميزة بالنسبة للمصالح المجرية . وكان في وسع المسأله البلقانية أن تمثل موضوع اتفاق اكثر سهولة ، إذ ان المجريين كانوا يرحبون بقيام عملية توسع نمسوية مجرية صوب الجنوب الشرقي ؛ ولكن السياسة الفرنسية ، اذا ما أعطت تأييداً لهذا التوسع ، فإنها ستدفع روسيا في أحضان بروسيا بطريقة لا يمكن تفاديها . ولذلك فإن التحالف « الايجابي » كان غير ممكن . فهل يمكن التفكير على الأقل في تحالف دفاعي ، يكون هدفه مجرد المحافظة على الوضع القائم ؟ يبدو أن نابليون كان يأمل في ذلك بشدة . ومع ذلك فقد ظل هذا الأمل بلا جدوى ، لأن السياسة النمسوية المجرية قد إضطرت إلى عمل حساب لموقف إيطاليا ولموقف روسيا .

ولكي تضمن سلامة ظهرها ، إعتبرت النمسا والمجر إنضمام الحكومة الإيطالية لتحالف نمسوي فرنسي كشرط أساسي . ولكن مسألة روما كانت تثقل من جديد على العلاقات بين فرنسا وإيطاليا منذ أن قامت الحكومة الإمبراطورية ، في سنة ١٨٦٧ ، بإفساد المحاولة التي قام بها غاريبالدي وأعادت إحتلال روما بالجنود الفرنسيين . ولذلك فإن الحكومة الإيطالية كانت تشرط إنضمامها إلى التحالف بين النمسا والمجر وبين فرنسا بالإنسحاب السابق للحملة الفرنسية . وكان ذلك شرطاً لم يكن في وسع الإمبراطور ، لأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية ، أن يقبله : فكان يخشى من فقد تأييد الكاثوليك في فرنسا ، إذا ما ترك الدولة البابوية تلقى مصيرها .

ومن ناحية أخرى كانت الحكومة الروسية ، التي كانت تقلقها الامكانيات البلقانية ، مشغولة بوجه خاص بمسألة إقفال الطريق في وجه التوسع النمسوي المجري صوب الجنوب الشرقي . وكانت ترغب ، في حالة وقوع صدام مع النمسا

والمجر، فى أن تتمكن من الاعتماد على تأييد بروسيا ولذلك فإنها وعدت الحكومة البروسية، باتفاقية سرية فى ٢٧ مارس سنة ١٨٦٨، بأن تقوم، فى حالة وقوع حرب فرنسية بروسية، بتجميع قوات فى غاليسيا، لكى تشل حركة النمسا والمجر. ولذلك فإنها إستبعدت، فى سبتمبر سنة ١٨٦٩، عروض نابليون الثالث

فكيف يمكننا أن نعجب، فى مثل هذه الظروف، من تخلى النمسا عن مفاوضات التحالف مع فرنسا، وتكتفى بتأكيدات بحسن النية؟

والحقيقة أنها، فى نفس الوقت الذى تهربت فيه من إعطاء وعد، استمرت تشجيع آمال نابليون، ما دامت قد قبلت، فى أوائل سنه ١٨٧٠، مفاوضات هيئات أركان الحرب؛ ولكن هذا التعاون العسكرى لن يكون، فى تفكير بوست وتفكير فرانسوا جوزيف، فى حالة نشوب حرب فرنسية بروسية، تلقائياً ولا سريعاً: فستنتظر النمسا والمجر، قبل أن تتدخل، أن يكون الجيش الفرنسى قد أظهر تفوقه بقيامه بعمليات ناجحة أولية. ولم تحاول الحكومة الفرنسية أن تستوضح نيات الحكومة النمسوية المجرية. فهل من اللازم الاعتقاد بأنها كانت تخشى من الوصول إلى خيبة أمل وأنها كانت تفضل الاحتفاظ بأوهامها؟ ومع ذلك فقد ظلت المشروعات التى وضعتها هيئات أركان الحرب فى حالة المفاتحات. وفى الوقت الذى ستنشب فيه أزمة يوليو سنة ١٨٧، لم تكن الحكومة النمسوية المجرية مرتبطة بأى تعهد.

وفى بريطانيا العظمى، كانت وزارة الأحرار التى يرأسها جلادستون فى السلطة منذ نهاية سنة ١٨٦٨. وكان كلارندون، وزير الخارجية، من أتباع تطبيق السياسة التقليدية — وهى سياسة «العزلة» — بكل إخلاص. وكان فى شئون القارة الأوروبية يطبق إذن مبدأ عدم أخذ بريطانيا أية تعهد: «الأفضل لها أن تعد قليلا عن أن تعد كثيراً». وبدا أن هذا المبدأ كان يتمشى مع الظروف: فالمصالح الانجليزية، أليس من الممكن أن يهددها نابليون الثالث بنفس درجة تهديد بسمارك لها، وربما حتى بدرجة أكبر؟

ومن السياسية البروسية ، لم تكن بريطانيا العظمى تخشى ، فى ذلك الوقت إعتداءاً مباشراً على مركزها فى العالم ، ما دامت بروسيا لم يكن لها أسطول حربى له قيمته . أما فيما يتعلق بإنشاء الوحدة الألمانية، فإن الأوساط الرسمية الانجليزية كانت قد وافقت عليها من قبل . ومنذ سنة ١٨٦٦ ؛ وكان البعض حتى يتمنونها لأنهم كانوا يخشون من تدعيم النفوذ الفرنسى فى ألمانيا الجنوبية . ومع ذلك فقد كان كلارندون لايثق فى بسمارك ، وإن كان ذلك بسبب تضايق طبيعة الانجليز من الطرق البسماركية .

والسياسة الفرنسية ، كما رأتها لندن، ظهرت أكثر إثارة للقلق ، حينما كشف نابليون الثالث ، فى نهاية عام ١٨٦٨ وأوائل عام ١٨٦٩ ، عن نياته فى بلجيكا . وكان شراء شركة سكك حديد شرق فرنسا، للسكك الحديدية البلجيكية فى ليبنورج ، أحد الدلائل على هذه النيات للحكومة الإمبراطورية . وكان هذا الشراء ، الذى لم يكن صفقة ناجحة من الناحية المالية ، إذ أن هذه الشبكة البلجيكية كانت تخسر ، دافعاً قامت به الحكومة الفرنسية دوافع إقتصاديه؟ كانت إدارة هذه الشبكة ستسهل بالتأكيد الصادرات الفرنسية صوب بلجيكا ، ووصول الفحم البلجيكى صوب منطقة التعدين فى اللورين ؛ ويمكنها حتى أن تمهد الطريق امام هذا الإتحاد الجمركى الذى كان لوى فيليب قد فكر فيه . دوافع استراتيجية ؟ ربما . ففى حالة نشوب حرب فرنسيه بروسية ستمثل هذه السكك الحديد فى ليبورج اهمية كبرى بالنسبة للجيوش الفرنسية ، اذا ما كانت ترغب فى القيام بهجوم دون أن تحسب حساباً لحياد البلجيك مسألة كرامة ؟ ومن المرجح أن يكون هذا هو أهم الدوافع : فكان نابليون الثالث يجرى دائماً وراء « التعويض » الذى كان قد أفلت منه فى سنة ١٨٦٦ ، وفى سنة ١٨٦٧ . ولذلك فإن مسألة « السكة الحديدية » قد بدت على أنها تشتمل على تهديد موجه ، فى نفس الوقت ، الى الإستقلال الإقتصادى ، والى الوضعية الدولية لدولة البلجيك . وكانت هذه هى الطريقة التى فسرت بها الحكومة البلجيكية والحكومة الانجليزية هذا العمل ؛ وكانوا يشكون حتى فى أن نابليون الثالث كان يفكر ، من أجل خطوة أبعد ، فى ضم بلجيكا .

وهذه الشكوك ، هل كانت بلا أساس ؟ كان الإمبراطور يفكر بالتأكيد ، على حد ما يمكننا أن نعلم عن نياته ، فى الإتحاد الجركى فهل كان يفكر فى الضم ؟ لقد أعلن لسفير إنجلترا فى باريس أنه لا يفكر فى ذلك ، إلا « برغبة الدول ذات المصلحة » ، ولكن ، ألن يكون الاتحاد الجركى مقدمة للاتحاد السياسى ؟ ونابليون الثالث ، ألم يذكر لرئيس الوزراء البلجيكى ، فرير أوربان *Frère-Orban* ، أنه يرغب فى أن ينشىء « علاقات وثيقة » مع بلجيكا ؟ وكتب حتى للماريشال نييل *Niel* ، فى ١٩ أبريل سنة ١٨٦٩ ، بأنه لن يتراجع أمام « سوء نية » الحكومة البلجيكية : « فهل ستنتج الحرب عن هذا الصراع ؟ لست أدرى . ولكن علينا أن نتصرف على أنها ستنتج عنها » . وأضاف أن فرنسا ، فى مثل هذه الحالة ، « ستتسع فى بلجيكا » .

ولذلك فليس مثيراً للدهشة أن يثور قلق الحكومة الإنجليزية ، وأن تقدم تحذيراً شديد اللهجة للحكومة الفرنسية ، وأن تعطى أمراً بالتأهب لأساطيلها ، وتظهر حتى إستعدادها لعقد تحالف مع بروسيا ، إن لزم الأمر . ولم يحاول نابليون الثالث أن يعاند : فتخلى ، فى ٢٧ أبريل سنة ١٨٦٩ ، عن مشروع شراء السكك الحديدية . ومع ذلك فلم يكن هذا التراجع كافيا لإبعاد الشكوك عن تفكير الحكومة الإنجليزية . وفى واقع الأمر ، وكما لاحظ جاك باردو *Jacques Barboux* ، كان الرجال الموجودين فى السلطة يخشون من توسع الأقاليم الفرنسية ، فى بلجيكا أو فى منطقة الراين ، أكثر من خوفهم من الوحدة الألمانية .

وكانت النتيجة الوحيدة الفعالة لهذه المجهودات الدبلوماسية الطويلة فيما بين عامى ١٨٦٧ و ١٨٧٠ هى إذا الإتفاقية المعقودة بين بروسيا وروسيا : فلم تحصل الحكومة الفرنسية على أى شىء ؛ ألم يكن من واجبها أن تحسب حساباً لطبيعة الإيطاليين وطبيعة الروس ؟ وألم يكن عليها أن تفكر فى أنها ، بإثارتها للمسألة البلجيكية ، ستثير قلق بريطانيا العظمى ؟ عدم القدرة على تقدير العواقب ،

والعجز عن وضع خطة متكاملة ، والضحالة : فلم يعد للسياسة الفرنسية خط سير واضح . وكانت حالة الإمبراطور الصحية (فكان يقاسى ، منذ سنة ١٨٦٦ ، من المرض الذى سيقضى عليه ، وتأتيه أزمات وتوبات إزدادت حدة ألمها) تكفى لشرح هذا العجز ، إلى حد بعيد . ولم يكن له ، ولم يكن يرغب فى أن يكون له ، مساعد يقدر على ممارسة الأعمال ؛ وظل راغباً فى القيام بالعمل بنفسه ، دون أن يكون فى مستوى يسمح له بإدارته . ومع ذلك فإن هذا القصور وهذا الإرتباك فى الدبلوماسية الفرنسية لا يكفى لشرح عزلة فرنسا . ولا شك فى أنه من اللازم البحث عن هذا التفسير فى حالة تفكير الحكومات : فإنها قد إستمرت فى أن تنسب لفرنسا ، وأكثر مما نسبت لبروسيا ، مخططات توسعية . وكانت مخطئة ، إذ أن النظام الإمبراطورى لم تعد له الوسائل ولا العزيمة اللازمة لتحقيق مثل هذه المخططات ؛ ولكنهم كانوا متأثرين بذكريات القلق التى كانوا قد شعروا بها ، منذ ست أو سبع سنوات ، حينما قام نابليون الثالث بالكشف عن مدى إتساع برنامجه الخاص « بإعادة النظر » والمراجعة .

والمواقف التى إتخذت فيما بين عامى ١٨٦٧ و١٨٧٠ دلت على موقف هذه الدول الأوروبية فى الوقت الذى ستثار فيه مسألة ترشيح هوهنزلرن لعرش إسبانيا من جديد . وإقتصرت الحكومة الروسية على إعطاء نصائح : فعلى غليوم الأول أن يتبرأ من مسألة ترشيح هوهنزلرن ؛ ولكن على نابليون الثالث ألا يطالب بأى شىء أكثر من ذلك . وكان هذا هو تقريبا ، وبتعديل معنوى بسيط ، رأى الحكومة البريطانية التى وافقت على سحب الترشيح ، والتى رأت فى نفس الوقت تطرف الضمانة التى طالبت الحكومة الفرنسية بها من أجل المستقبل . أما الحكومة النمسوية ، فإنها قد ذكرت ، منذ بداية الأزمة ، أنها لم تتعاقد على تحالف مع فرنسا ؛ ولا شك فى أنها قد أكدت حسن نياتها ، ولكنها طلبت أن توفر الحكومة الفرنسية عليها « المطالب السريعة والصدمات المفاجئة » ؛ ووجدت ،

فى ١٢ يوليو ، هى أيضا ، أنه على الحكومة الفرنسية أن ترضى بالحصول على سحب الترشيح . والإجمالى ، فإن أى من بين الدول العظمى لم تكن توافق على القرار الفرنسى الذى أعاد إثارة مسألة بدت على أنها قد سويت .

وفى ١٧ يوليو أبلغت الحكومة الروسية الحكومة البروسية أنها مستعدة لتنفيذ الوعود التى أعطيت فى سنة ١٨٦٨ ، وأعطت علماً للنمسا والمجر بهذه التعهدات واستند بوست لنص هذا التهديد الروسى ، فى ٢٠ يوليو ، لكى يبرر لدى الحكومة الفرنسية إعلان حياد النمسا والمجر ؛ ولكنه إضطر إلى أن يستند إلى دوافع أخرى كذلك : حالة الرأى العام التى كانت ، لدى ألمان النمسا كما كانت عليها لدى المجريين ، معادية التدخل ؛ والشكوك التى كانت لدى بعض أعضاء الحكومة بشأن تصلب وتشدد القرارات الفرنسية ، لأن نابليون الثالث ، كما ذكروا ، « لم يقم أبداً بإتمام أية عملية حتى النهاية » . ومع ذلك فقد أعلن بوست لسفير فرنسا أن هذا الحياد «مؤقت» وأن النمسا والمجر ستعطى فرنسا مساعدتها المسلحة بمجرد أن « تسمح الظروف » بذلك : فحينما يأتى الشتاء ستصبح حركات الجيش الروسى مشلولة ! وأكد الإمبراطور فرانسوا جوزيف ، فى خطاب إلى نابليون الثالث ، فى ٢٥ يوليو ، نفس هذه النيات ، ولكنه أشار ، بطريق التلميح ، إلى ضرورة الحصول على مساعدة إيطاليا . ولكن الحكومة الإيطالية كانت ، منذ أول أغسطس ، قد إشترطت هذه المساعدة بإيجاد حل لمسألة روما : فلم تطالب بمجرد الجلاء السريع للقوات الفرنسية عن الدولة البابوية ، بل وكذلك بإمكانية تسوية مصير هذه الدولة «فى الظروف الملائمة لآمال إيطاليا ومصالحها» . وكان أعضاء الوزارة متفقين مع نابليون الثالث على ضرورة إبعاد هذا الشرط . وقال جرامون : « لا يمكن لفرنسا أن تدافع عن شرفها على الراين ، وتضحى به على التايبر » ؛ وكان إميل أوليفييه يخشى من أن يتسبب فى نشوب أزمة داخلية . فهل يمكننا الإعتقاد فى أنه كان فى وسع موافقتهم أن تسمح لفرنسا بالحصول

على محالفات ؟ إن هذه هى النظرية التى دافع عنها الأمير نابليون جيروم ، فى سنة ١٨٧٨ ، فى مقالة فى *Revue des Deux Mondes* ، والتى كثيراً ما رجعوا إليها بعد ذلك . ولكن إعتناق هذه النظرية كان يعنى التغاضى عن الظواهر الأكثر وضوحاً : فهل يمكننا أن ننسى أن الأوساط السياسية الإيطالية الأكثر إستعدادا بالنسبة لفرنسا وجدت أنه من غير الممكن الدخول فى حرب إلى جانبها ، وأنه فى ٧ أغسطس (فى يوم ٦ إنهزمت الجيوش الفرنسية فى وورث) ، قررت الحكومة الإيطالية « وقف المفاوضات لحين وصول أنباء أكثر تحديداً من مسرح الحرب » ؟ فمن ذا الذى كان يرغب فى المشاركة مع فرنسا التى كانت تسير صوب الهزيمة ؟ وكتب بوست إلى سفيره فى باريس : « يبدو لى أن نتيجة الحرب قد تقررت » .

وبعد تسليم سيدان وسقوط الإمبراطورية ، تم الإنتصار البروسى . وكان إنشاء الإمبراطورية الألمانية هو نتيجته الثابتة . وإذا ما إستمرت الحرب ، فإن ذلك كان يرجع إلى أن السياسة البروسية لم ترض بهذه النتيجة ، وأنها كانت ترغب فى الحصول على التنازل عن الألزاس واللورين وبإطالة أمد المقاومة ، لم يكن لدى الحكومة الفرنسية المؤقتة إلا هدفاً واحداً : هو المحافظة على سلامة الأراضى الوطنية . ولذلك فإن الصدام الفرنسى الألمانى قد أخذ بذلك خاصية جديدة ، على مستوى المصالح الأوربية فمنذ هزيمة الجيوش الإمبراطورية وإنهيار نابليون الثالث ، لم يعد المحايدون يخشون القوة الفرنسية ، ولكن أصبح عليهم الآن أن يحسبوا حساباً للقوة الألمانية ، التى أظهرت نيات الضم ، والتى كان فى وسعها حتى أن تتخذ موقفاً مسيطراً على القارة الأوربية . ألم يكن من الواجب عليهم أن يفكروا فى أن من مصلحتهم أن يحددوا نتائج الإنتصار الألمانى ؟ وكان بسمارك يخشى من تكوين رابطة أو جامعة للمحايدين ، يكون هدفها أن تفرض عليه وساطة ، وتمنعه من أن يحقق أهداف حربه . وبطبيعة الحال حاولت الحكومة

الفرنسية المؤقتة ، عن طريق نداء جول فور *Jules Favre*، فى ١٢ سبتمبر سنة ١٨٧٠ ، ثم فى أكتوبر عن طريق بعثة تيير *Thiers* فى كبريات العواصم الأوربية ، أن تحصل على هذه الوساطة الدبلوماسية الجماعية للدول العظمى ، التى كان فى وسعها أن تنقذ الألزاس واللورين. ولكن هذا المجهود ظل بلا جدوى. فكانت النمسا والمجر لا ترغب فى أخذ دافع كان من الضرورى ، كما قالت ، أن تتخذه روسيا وإنجلترا . ورأت حكومة روسيا أن الخطر الألمانى لم يوجد بعد . وفى لندن ، وحيث أصبح الرأى العام لا يثق كثيراً فى بروسيا منذ أن عرفت شروط الصلح التى فرضها بسمارك ، كان جلادستون يرغب أن تتخذ الحكومة موقفاً ضد عملية ضم الألزاس واللورين بدون إجراء استفتاء ؛ ولكن زملاؤه رأوا أنه من غير الحكمة الدخول فى هذه المسألة . وقال جرانفيل *Granville* إنها ستكون « طلقة فى الهواء » . فلم يكن ابريطانيا العظمى أية وسيلة لمنع الضم ! ولذلك فإن كل محاولة فى هذا السبيل ان تؤدى إلا إلى إعطاء أمل كاذب لفرنسا .

فما هى ، وراء هذه المواقف الدبلوماسية ، الأسباب الحقيقية لهذه السلبية ؟ .

كانت الحكومة الإنجليزية لا ترغب فى المخاطرة بأن تأخذ وحدها ، الدافع من أجل وساطة ، ما دامت تفتقر إلى الوسائل العسكرية ؛ وكانت محتاجة إلى نقطة إرتكاز على القارة . وكانت الحكومة النمسوية تعرف تماما مدى الأخطار التى يعنيها ، بالنسبة لمستقبل الملكية الثنائية ، إتمام الوحدة الألمانية : ولا شك فى أن بسمارك قد أعلن أنه لا يفكر فى مد هذه الوحدة حتى الأقاليم النمسوية التى تتحدث اللغة الجرمانية ، وتبرأ رسمياً من الضم *Anschluss* ؛ ولكنه كان من غير الحكمة الوثوق فى هذا الوعد وثوقاً تاما . وعلاوة على هذا القلق ، كانت السياسة النمسوية مع ذلك مشغولة بالخلافات بين المجريين وألمان النمسا وبالخوف من أن تقوم الحكومة الروسية بتأييد السياسة البروسية .

فكان موقف السياسة الروسية إذن هو المقرر. وكان القيصر وجورتشاكوف، في نفس الوقت الذى اعترفوا فيه بأنه يمكن للقوة الألمانية أن تثير قلقهم فى المستقبل، يرفضون الوقوف عند هذه الإمكانية، إذ أنهم كانوا يبحثون عن فائدة سريعة: فكانت الحرب الفرنسية الألمانية تمنحهم فرصة مواتية للحصول على نقض فقرات معاهدة باريس الخاصة بتحييد البحر الأسود (١). ولذلك فإنهم قدموا متطلبات سياستهم العثمانية على مشغوليات التوازن الأوربى. وفى الأساس، كانت الاختلافات الموجودة بين المصالح فى «المسألة الشرقية» هى العقبة الرئيسية فى وجه إنشاء رابطة أو جامعة المحايدين.

ولكن نفس المسألة الشرقية هذه ربما كان من طبيعتها أن تتسبب فى صدام إنجليزى — روسى. فهل ستبقى الحكومة الانجليزية مكتوفة الأيدى إذا ما قامت روسيا بإلغاء قرارات سنة ١٨٥٦؟ وإذا ما قررت أن تعارض ذلك بالقوة، ألا يمكنها أن تحصل على تأييد قوينا فى هذه المسألة العثمانية، والتى كانت مصالحهما فيها متوازية؟ وكيف يمكن، فى حالة ما إذا قامت إنجلترا والنمسا والمجر بشن الحرب ضد روسيا، أن يبقى هذا الصدام «مستقل» عن الصدام الفرنسى الألمانى؟ وكانت هذه الإمكانية موجودة فى تفكير بسمارك منذ بداية الحرب مع فرنسا: ولقد كان تكتيكه فيها يتلخص فى إقناع الحكومة الروسية بأن تؤجل، حتى نهاية الحرب الفرنسية الألمانية حل مسألة البحر الأسود، وفى إعطائها وعد بأنه يمكنها عندئذ أن تعتمد على التأييد الدبلوماسى لبروسيا. ولكن حكومة روسيا كانت تعلم جيداً أنه، إذا لم تستغل الظروف المواتية بسرعة، فسيكون لها بعد ذلك فرص أقل للنجاح ولذلك فإن جورتشاكوف قد أعلن، فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٧٠، أن روسيا «لن تعتبر نفسها بعد ذلك مرتبطة بالتزامات معاهدة ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦، فيما يتعلق بتحديد حقوق سيادتها فى البحر الأسود».

---

(١) راجع الفصل الرابع عشر.

وكانت هذه لحظة عصيبة ، بالنسبة للسياسة البسماركية . فكيف ستتصرف بريطانيا العظمى ؟ لقد تبعت معظم الوزارة جلادستون ، الذى لم يكن يفكر فى الحرب ؛ ووافقت الأوساط الإقتصادية على هذا الحذر ، خاصة وأن إحدى المجموعات المالية كانت قد عقدت لتوّها عقداً مع حكومة القيصر لبناء سكك حديدية فى روسيا الجنوبية . ولذلك فإن الرد الإنجليزى قد أخذ شكل « موضوع الحقوق الدولية » الذى اكتفى بالإشارة إلى إمكانية حدوث تعقيدات مقبلة . وعلق بسمارك على ذلك قائلا بأنها « النغمة التى نستخدمها حينما تكون نيتنا هى عدم عمل أى شىء » . حقيقة أنه كان من الممكن ألا يكون هذا التنازل نهائيا . ولكن حينما حاولت بريطانيا العظمى أن تقيس التأييد الذى يمكنها الإعتماد عليه فى حالة إذا ما قررت أن تعارض السياسية الروسية ، أعطت المجسات نتائج مخيبة للآمال . فكانت الحكومة العثمانية ، رغم شدة قلقها من إعادة بناء القوة البحرية الروسية فى البحر الأسود ، لا تجرؤ على التفكير فى حرب ضد روسيا ، إلا فى حالة حصولها ، علاوة على تأييد إنجلترا ، على تأييد النمسا والمجر . أما فى النمسا والمجر فكان الرأى العام منقسماً على نفسه : فكان المجريون معادين لروسيا ، ولكن التشيكيين لم يكونوا كذلك ؛ ولذلك فإن بوست لم يكن يرغب فى الذهاب إلى ما هو أبعد من إحتجاج دبلوماسى . فلم تكن لدى بسمارك إذن أية صعوبة فى أن يعالج الموضوع ؛ فاقترح عقد مؤتمر لتسوية « مسألة البحر الأسود » ، وفى ٢٨ نوفمبر ، حصل على موافقة الحكومة الإنجليزية على ذلك . ومنذ ذلك الوقت أبعد خطر الصدام الإنجليزى الروسى .

ومع ذلك فإن هذا الحل قد وضع السياسة البروسية فى مواجهة خطر آخر : فالمؤتمر الذى سيفتتح فى لندن فى ١٧ يناير سنة ١٨٧١ ، ألن يخرج عن النطاق الموضوع له ويتدخل فى تسوية المشكلات الفرنسية الألمانية ؟ وكتب بسمارك : « إن ما يجب قبل أى شىء آخر هو منع المؤتمر من عدم الإقتصار على عمله

الحقيق ، ومن الاهتمام بمسائل أوربية أخرى ، وبمعنى آخر من الإهتمام بصداماتنا مع فرنسا ، وكان من الأفضل الوصول إلى نشوب حرب إنجليزية روسية عن مواجهة رابطة المحايدين ! ولذلك فإنه عارض فى حضور ممثل لفرنسا ، مع أنها كانت أحد الموقعين على معاهدة باريس ؛ وأعطى ممثله أمراً بترك المؤتمر ، إذا ما أثيرت المسائل الفرنسية الالمانية ، ولفت نظر الحكومة الإنجليزية إلى أن بروسيا ، فى مثل هذه الحالة ستعطى تأييداً أكبر لإدعاءات روسيا ومطالبها . وحصل المستشار على الحق . ولاشك فى أن الحكومة الإنجليزية رأت ، فى ٤ فبراير سنة ١٨٧١ ، أنه يمكن بحث المشكلات الفرنسية الألمانية « خارج الاجتماعات » . ولكن فى هذه اللحظة كان تسليم باريس قد أصبح، منذ أسبوعاً أمراً واقعاً ، ولم يعط جول فور رداً على الاقتراح الانجليزى . وانتهت الحرب الفرنسية البروسية دون أن يعرقل المحايدون السياسة البروسية والتى ستتوج معاهدة فرانكفورت نجاحها .

خاتمة الباب الثالث

من بين التغيرات الكبيرة التى حدثت فى خلال هذه السنوات العشرين ، لم يكن لتلك التى وقعت فى الشرق الأقصى وفى أمريكا الشمالية ، فى التو ، إلا تأثيراً ثانوياً على العلاقات السياسية الدولية . وكانت التغيرات التى وقعت فى أوربا هى التى بقت فى مركز الإهتمام . وفى عقد واحد. ظهرت دولتان عظمتان جديدتان فى القسم الأوسط من أوربا : فمملكة إيطاليا تم إنشاؤها ، نتيجة للهزائم الفرنسية ، حينما ضمت ، بالقوة ، الدولة البابوية الصغيرة فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٧٠ ؛ وأعلنت الإمبراطورية الألمانية فى ١٨ يناير سنة ١٨٧١ ، حينما وافق ملوك وأمراء الدول الألمانية الجنوبية، المجتمعون فى بهو المرايا ،فى قصر ڤرساى على قبول تفوق ملك بروسيا . وفى كل من هاتين الحالتين لم يتم تحقيق الوحدة القومية : فالعشرة ملايين نمسوى الذين يتحدثون الألمانية ظلوا خارج هذه « الوحدة الجرمانية » ؛ والأهالى الإيطاليون فى الترنتينو وتريستا ومدن ساحل دلماشيا لم يدخلوا فى نطاق مملكة إيطاليا . ومع ذلك فإن إنشاء هاتين الدولتين وبخاصة إنشاء الإمبراطورية الألمانية . كان له مدى فعالا ، بالنسبة لتوازن القوى الموجودة على القارة ، وحدث هذا التغير فى التوازن على حساب النمسا وعلى حساب فرنسا . فتخلت النمسا عن أقاليمها الإيطالية — لومبارديا والبندقية — التى كان يسكنها أربعة ملايين من السكان ، ولكنها لم تكن داخلة فى حقيقة الأمر فى داخل نطاق الإمبراطورية ، من وجهة النظر الإدارية ومن وجهة النظر الإقتصادية ؛ وخسرت — وكان ذلك أشد خطورة بالنسبة إليها — ذلك النفوذ الذى كانت تمارسه فى الشئون الإيطالية وفى الشئون الألمانية . وفرنسا ، بعد أن حصلت على نيس وسافوا ، فقدت الألزاس وجزءاً من اللورين ، المرتبط كل منهما بعمق بالحياة القومية .

ومن السهل رؤية التسلسل بين الأزمات التى تمثل مراحل هذا التغيير . فنى خلال وقت هزة سنة ١٨٤٨ — ١٨٤٩ العميقة ، تمكنت مقاومة النمسا وأكثر منها مقاومة روسيا من القضاء على القوى الثوريه . ولكن قوة روسيا خُسفت نتيجة لهزيمة القرم . والنمسا ، بعد أن كانت قد أسهمت فى الوصول إلى هذه النتيجة ، أصيبت بدورها : وتمثل هزيمتها فى سنة ١٨٥٩ ، بعد إعادة البناء الذى كانت قد قامت به منذ سنة ١٨٥٠ ، بداية الإنهيار الجديد . ولم يصب الشلل قوى المقاومة ، ولكنها تزعزعت إلى درجة كبيرة . ولذلك فإن الطريق أصبح مفتوحاً أمام قوى التغيير . وفى فترة ثمانية عشرة شهراً ، أنشئت مملكة إيطاليا دون أن تتمكن النمسا ، بسبب الأزمة الداخلية التى اجتازتها ، من محاولة تعطيلها وبعد ذلك مباشرة ، سيطرت مسألة الوحدة الألمانية على الأفق . وحاولت النمسا ، فى هذه المرة ، أن تقاوم ، ولكنها سقطت ؛ ومنذ هذه اللحظة أصبحت بروسيا هى سيدة ألمانيا . وفرنسا ، التى كانت قد تركت مصير النمسا يختتم ، وجدت نفسها بمفردها فى مواجهة القوة البروسية ، وسقطت بدورها .

وفى تفاعل القوى التى حاولت ، فى ألمانيا وفى إيطاليا ، أن تتسبب فى التغييرات ، كانت الحركات العميقة — أى التيارات الكبرى للمشاعر القومية وتضامن المصالح المادية المرتبطة بالأحوال الجديدة للحياة الإقتصادية — هى التى قامت بالدافع الأساسى ، وبدون أدنى شك . ولكن هذا الدافع لم يكن فعالا إلا فيما يتعلق بسيطرة رجال الدولة على زمامه ، وهم الذين عرفوا كيف يستخدمون هذه القوى ويتخذونها وسيلة تحقق أهدافهم فى القوة .

وفى الأوقات العصيبة ، ماذا كانت العوامل المقررة ؟ فى الدوافع التى كانت تمثل تقدم الوحدة الإيطالية فى سنة ١٨٦٠ — وهى سنة عصيبة — لم تظهر

المطالب الإقتصادية على أن لها أى دور ؛ وكان الرأى العام الإيطالى منقسما على نفسه أشد إنقسام وفى الأزمة الالمانية فى سنة١٨٦٦لم تمنع الروابط الاقتصادية التى أنشأها الزولفراين — هذه العوامل التى كانت قد لعبت فى سنة ١٨٥٩ وفى سنة ١٨٦٣ فى صالح السياسة الوحدوية — الدول الألمانية « المتوسطه » من أن تأخذ موقفاً ضـد الحل البروسى ؛ ولم يعلن الرأى العام عدم ثقته فى قرار الحـكومات ، ولذلك فإنه ليس فى وسع المصالح المادية ، ولا فى وسع التيارات العاطفية أن تعطى تفسيرات لهذه الأزمات . فـكان دور رجل الدولة — دور كافور ودور بسمارك — هو الذى يوجه إذن مجرى التاريخ .

ولـكن هذا النجاح للحركات القومية لم يكن ممـكنا إلا بسبب الموقف الذى اتخذته الدول العظمى الأوربية الأخرى : فلم تتحقق الوحدة الايطالية إلا بسبب المعونة الفعالة لفرنسا ، فى سنة ١٨٥٩، وفى سنة ١٨٦٦ — وبالتأييد ، الأكثر تواضعاً ، لبريطانيا العظمى فى سنة ١٨٦٠ — ونتيجة لأفول نجم القوة الروسية ؛ والانتصار البروسى فى سنة ١٨٦٦ ، والذى كان مقرراً بالنسبة لانشاء الوحدة الألمانية ، لم يكن ممـكناً إلا بسبب حياد روسيا ، وبريطانيا العظمى ، وفرنسا .

وامتناع روسيا ، رغم أنه كان طبيعياً فى المسألة الايطالية ، مادامت إمبراطورية القياصرة لم تـكن لها فى هذا الوقت سياسة تتعلق بالبحر المتوسط ، كان مثيراً للدهشة فيما يتعلق بالمسألة الألمـانية : فهل يمـكن بالنسبة لهذه الامبراطورية ألا تأبه بأنه سيكون لها جاراً يتمثل فى الامبراطورية الألمانية الـكبيرة ؟ وكان السبب الأساسى لمثل هذا التخلى ، هو الهزيمة التى أصابتها فى حرب القرم . وبعد هذه الهزيمة ، لم تعد السياسة الروسية فى حالة تسمح لها بأن تمارس فى شئون أوربا الوسطى ذلك الدور الذى كانت قد لعبته فى سنة

١٨٥٠ ؛ وكانت تحاول كذلك ، فى إنتظار تمكنها من تخليص نفسها من بنود معاهدة باريس ، أن تضعف النمسا ، التى كان فى وسعها أن تفيد من أفول نجم روسيا لكى تحصل على تفوق فى البلقان ؛ وأخيراً فإنها قد اجتازت صعوبات داخلية كانت تساعد على يقظة الحركة القومية البولندية ، والتى كانت المصالح الروسية والبروسية متضامنة . ضدها . وفى تفسير هذه السياسة الروسية ؛ علينا أن نتوقف إذن بشكل خاص أمام ذلك الدافع المؤسف الذى إتخذه القيصر فى سنة ١٨٥٣ . فإذا كانت المصالح الاقتصادية وشعور التضامن مع الأهالى الأرثوذكسيين فى البلقان قد تمكنت ، بلا شك ، من أن يكون لها نصيب فى مثل هذا الدافع ، فإن دورها يبدو تماماً على أنه كان متواضعاً ؛ وكانت « الرغبة فى القوة » هى المحرك الحقيقى لاتخاذ القرارات .

وكان موقف بريطانيا العظمى أقل إثارة للدهشة . فلقد تدخلت فى المسألة الإيطالية إذ أنه كانت لها مصالح جوهرية فى البحر المتوسط ، — مصالح إستراتيجية مرتبطة تماماً بالمصالح الإقتصادية . وبقيت بدون حركة فى المسألة الألمانية ، إذ أنها كانت تخشى،فى ذلك الوقت،من نمو قوة فرنسا الإمبراطورية، ولأنها كانت تحسب حساباً « محدداً » ليقظة القوة الروسية : فظهرت لها ألمانيا المتحدة على أنها قوة معادلة تعقد عليها الآمال . ولن يتأخر المستقبل فى إثبات خطأ هذا الحساب . فما هى أسباب هذا الخطأ ؟ لم تكن مشاعر الأهالى الإنجليز قد لعبت دوراً مستمراً : فالإعجاب الذى أظهره قطاع من الصحف الإنجليزية فى سنة ١٨٦٦ بالنسبة لبروسيا لم يعبر عنه إلا بعد سادوا ؛ ولم يكن يمثل دليلا على التعاطف ، بل كان إظهاراً لهذه الواقعية التى كانت مظهراً أساسياً لطبيعة الإنجليز . أما بالنسبة للعوامل الإقتصادية ، فإن تأثيرها لم يظهر كثيراً ، أو على الأرجح أنها كانت تؤثر فى إتجاهين متعارضين : فمن ناحية ، كان وجود الزولفراين يضايق الصادرات الإنجليزية ؛ وكان من السهل التنبوء بأن إنشاء

الوحدة السياسية سيجعل هذا الجانب أكثر تحكماً وأشد مطالبة فى أثناء المفاوضات التجارية ؛ ولكن ، من ناحية أخرى ، كانت الأوساط الإقتصادية الإنجليزية ترغب فى السلام ، الذى كان ضرورياً لتنمية التجارة الإنجليزية فى العالم . ولذلك فإنه لم يبد أن الأفضليات العاطفية أو المصالح المادية كانت قادرة على أن تشرح ، فى مثل هذه الحالة ، موقف بريطانيا العظمى . وكانت المشغوليات السياسية وحدها هى المقررة .

وكانت السياسة الفرنسية ، أو بمعنى أدق سياسة نابليون الثالث ، هى صاحبة التأثير المقرر . وأسهمت بطريق مباشر فى أفول نجم السياسة الروسية . وبالدور الذى لعبته فى المسألة الإيطالية ، قامت بإضعاف النمسا ، وساعدت بذلك على تقدم الحركة القومية الألمانية فى صالح بروسيا . وكانت ، فى سنة ١٨٦٦ ، قد تركت الانتصار البروسى يتم . فهل يمكننا أن نرى فى تلك الأفعال ، خط سلوك متكامل وخطة أجيد التفكير فيها ؟

حتى يوليو سنة ١٨٥٩ ، بدت السياسة الإمبراطورية على أن لها برنامج كانت روابط منطقية توحد بين مظاهره المختلفة : فكان إضعاف روسيا ، وإضعاف النمسا ، يعنى التخلص من العوائق التى كانت تعترض سبيل سياسة « المراجعة » وإعادة النظر ؛ وكان التعاون مع بريطانيا العظمى أو التقرب إليها ، يمثل فى تفكير الإمبراطور ، وسيلة للقضاء على معارضة ممكنة لمثل هذه السياسة .

ولكن هل كان لنابليون الثالث خطة ، فيما بين يوليو سنة ١٨٥٩ ونهاية سنة ١٨٦٣ ؟ لقد ترك الحركة القومية الإيطالية تنمو ، ومع ذلك فكان فى قرارة تفكيره عازماً على وقفها دون أن يتركها تصل إلى هدفها الطبيعى ، وهو روما . ودعم ، بمعاهدة التجارة لسنة ١٨٦٢ ، السلاح الإقتصادى الذى كانت بروسيا تمتلكه فى المسألة الألمانية ؛ ولكنه كان لا يأمل فى وقوع الوحدة الألمانية ،

التى كان يرغب فى تحديدها بخط الماين . فكيف كان فى وسعه أن يأمل فى أن يظل مسيطراً على هذه الحركات التى ساعدها ؟ ومن ناحية أخرى ، تخلى ،جزئياً عن دفاعه عن المصالح البريطانية : ففى نفس الوقت الذى أعطى فيه لبريطانيا العظمى ، بمعاهدة التجارة لسنة ١٨٦٠ ، إرضاء من وجهة النظر الاقتصادية ، دخل فى عملية التوسع فيما وراء أوربا ، وهدد السيطرة الإنجليزية فى البحر المتوسط ، وأعلن أنه من أنصار إعادة إنشاء بولندا مستقلة ،تصبح عميلا لفرنسا ولوح بإمكانية حدوث تغييرات إقليمية واسعة على القارة . وهذا ما أدى بالحكومة الانجليزية إلى أن تعتبر أن خطر السيطرة الفرنسية هو الأشد صعوبة . وأخيراً ، فإن الامبراطور قد هدد المصالح الروسية بطريق مباشر ، فيما يتعلق بالمسألة البولندية . ومع ذلك فإنه لم تكن له ، فى أى وقت .قوة مسلحة صالحة لمثل هذه الآفاق إتساعاً ، إذ أنه لم يحاول أن يفرض التضحيات اللازمة على الرأى العام ، الذى كان يعلم تردده .

وفى سنة ١٨٦٦ ، حصد ثمار قلة حذره : فأسقط فى يده أمام تلك الامكانية التى لم يكن قد فكر فيها ، وهى سادوا . وكان معنى تأييد النمسا بقوة السلاح ، هو تكذيب كل سياسته السابقة والاعتراف بأنه كان قد أخطأ وإمتناع بريطانيا العظمى وإمتناع روسيا ، الذى كان ، فى غالبيته ، نتيجة محاولاته ، لم يسمح له علاوة على ذلك بممارسة ضغط فعال ضد السياسة البروسية ومنذ ذلك الوقت أخذت هذه السياسة الامبراطورية تطفو على حافة المياه : وتزعزعت سلطة الامبراطور بهذه الهزائم التى أكدت وجهات نظر المعارضة . وأصبح ما يشغل الامبراطور بعد ذلك هو أن يحمى نظامه من مثل هذا النقد. ولكى ينزع سلاحه فإنه جرى وراء البحث عن « تعويضات » ، وأخذ موقفاً متطرفاً فى مسألة روما ، وهدد ، بخطته فى المسألة البلجيكية ،فى سنة ١٨٦٩ « المصالح الانجليزية»

فلم تعد هذه السياسة إلاسياسة قصيرة النظر ، كانت مشغولياتها الأساسية هى حماية المصالح الأسروية .

وفى هذه السياسة المهلهلة ، لم يكن لدفع التيارات العاطفية أو لدفع المصالح الاقتصادية إلا نصيباً مؤقتاً . وربما اعتقد الامبراطور أنه كان يمثل الغرائز العميقة للشعور القومى والاحتياجات المقبلة للاقتصاد الفرنسى ؛ ولكنه ، فى أساسه ، كان مسيراً بخيالاته ، وباعتزازه بكرامته .

خاتمة القسم الأول

فى نفس الوقت الذى تغيرت فيه المصائر الأوربية نتيجة لظهور الدولة الألمانية الجديدة فى وسط القارة ، وإفتتاح قناة السويس ، ودخول الشرق الأقصى فى الحياة العامة العالم ، فتحت العودة السريعة للحياة الإقتصادية والنشاط السياسى للولايات المتحدة بعد الحرب الأهلية إمكانيات جديدة أمام العلاقات بين القارات . وشعر بذلك المعاصرون ، فى أوربا بنوع خاص ، ولكن كذلك فى الولايات المتحدة . وكانت القوة الألمانية ، بطبيعة الحال ، هى التى تجذب الإنتباه قبل غيرها .

فالوحدة الألمانية ، كما أعلن دزرائيلى فى مجلس العموم فى فبراير سنة ١٨٧١ كانت « حدثاً أكثر أهمية من الثورة الفرنسية فى القرن الماضى . . . فعلينا أن نتعامل مع عالم جديد . . . وأن نواجه أخطاراً غير معروفة » . أكان ذلك لمجرد أن « التوازن الأوربى قد تغير تماما » ؟ لقد رجع هذا كذلك إلى أن الوسائل البسماركية قد أظهرت إحتقاراً تاماً للأسس القانونية ولمشاعر هؤلاء الذين كانوا يرغبون فى الإعتقاد بوجود « تفكير أوربى » ، أو حتى فى وجود « مجتمع شعوب » . فالمستشار الألمانى كان رجل دولة « بدون مبادىء » : ووجدت هذه الكلمة تحت ريشة الملكة ڤيكتوريا وتحت ريشة أكبر الناطقين بلسان المحافظين الإيطاليين . ولكن إنجلز *Engels* قد رأى فى ذلك ماهو أبعد من دور أحد الرجال ؛ فعلى خلاف صدامات سنة ١٨٥٤ ، و ١٨٥٩ ، و ١٨٦٦ وهى « حروب حكومات » كانت تعقد الصلح بمجرد تعطل آلاتها العسكرية أو بدء تلفها ، كما كتب ، كانت حرب سنة ١٨٧٠ — ١٨٧١ قد أعادت تقليداً لم يتوقف منذ جيلين ، — تقليد حرب حقيقية « تشارك فيها الأمة نفسها ... » .

وبالإجمال فقد بدا الانتصار الألمانى على أنه ، حسب مخاوف جلادستون« بداية مجموعة جديدة من المشكلات الأوروبية » .

وبدأ المستقبل الذى يعرض نفسه على قوة الولايات المتحدة كذلك فى إثارة قلق بين الأوروبيين، وكان ميشيل شيفاليه قد أشار فى *Revue des Deux Mondes* فى سنة ١٨٦٦ ، إلى النتائج التى يمكن أن تترتب ، كما قال ، على نمو هذه القوة . فسيكون للولايات المتحدة ، هذه « الكتلة السياسية الضخمة » ، عند نهاية القرن التاسع عشر ، مائة مليون من السكان ؛ وستكون بالنسبة لأوربا « منافسا » وربما خصماً . فكيف يمكننا أن نضمن توازناً للقوى بين العالم الجديد والعالم القديم ، إذا مابقت أوربا منقسمة على نفسها ؟ وكيف يمكن تجنب « مصائب الفشل » الذى سيتعرض له الأوروبيون فى حالة وقوع صدام مسلح مع الولايات المتحدة ؟ لقد قامت الدبلوماسية الأمريكية ، فى خلال هذه السنوات التى أعطت فيها عملية إعادة البناء مع ذلك كثيراً من الصعوبات ، باستعادة ثقتها فى نفسها بسرعة ، وحصلت على نجاح : فروسيا ، فى سنة ١٨٦٧ ، وافقت على أن تبيع الألسكا للولايات المتحدة ؛ وبريطانيا العظمى وافقت ، فى مايو سنة ١٨٧١ ، ورغم معارضة بعض الوزراء الذين تمسكوا « بالكرامة الوطنية » على أن تدفع لحكومة واشنطون تعويضاً للخسائر التى أوقعتها بالتجارة البحرية أثناء الحرب الأهلية طرادات جنوبية بنيت فى الترسانات الإنجليزية(١) ووجدت الدول العظمى الأوروبية أنه من الحكمة عدم إثارة هذه القوة الصاعدة .

وفى الصين ، ورغم عنف الموجة المعادية للأجانب ، التى ظهرت فى يوليو سنة ١٨٧٠ ، والتى كانت موجهة ضد البعثات الدينية ، إستمرت الدول الأوروبية فى تنمية توغلها الإقتصادى . وكان الـ ٣٥٠٠ أوربى الذين يعيشون فى ذلك الوقت فى « الموانى المفتوحة » ، وفى حماية وضعيتهم المتميزة ، قد قرروا تماماً

---

(١) راجع الفصل السابع عشر .

عدم إعتبار معاهدات سنة ١٨٦٠ إلا كخطوة صوب « توسع جديد فى ظروف التجارة » : فكانوا يرغبون فى الحصول على الحق فى الاقامة الدائمة خارج الموانى المفتوحة ، حتى يتمكنوا من إنشاء مؤسسات فى داخل البلاد . وفى نفس الوقت كانت الدول العظمى تبحث عن طرق توصلها للسوق الصينى ، عن طريق الحدود البرية : فقامت روسيا ، مستفيدة فى ذلك من حرب تايبنج ، باحتلال وادى إيلى ، فى التركستان الشرقية ؛ وقامت بريطانيا العظمى ، فى سنة ١٨٦٨، بإرسال بعثة أولى لاستكشاف « الطريق التجارى » بين بورما العليا (بامو ، النقطة الأخيرة التى بلغتها الملاحة البحارية على الإيراوادى) وإقليم يونان الصينى ؛ وتأكدت فرنسا ، نتيجة لمجهودات دودار دى لاجريه *Doudart de Lagrée* وفرانسيس جارنييه *Francis Garnier* ، من أهمية طريق النهرالأحمر . وكانت الولايات المتحدة وحدها هى التى تستخدم وسائل مختلفة : فأكدت المعاهدة الصينية الأمريكية فى يوليو سنة ١٨٦٨ حق الصين فى الإحتفاظ « بسلامتها الإقليمية » ، وكذلك بتمام سيادتها فى الموانى المفتوحة ، وفى إبعاد كل تدخل أجنبى فى إدارة شئونها الداخلية ، حتى من وجهة النظر الإقتصادية ؛ ولكن حكومة واشنطون كانت ترى أن إظهار الود سيعود عليها بالحصول على تسهيلات لتجارها ولرجال بعثاتها التبشيرية . وبقى السوق الصينى شديد الإغراء بالنسبة للدول الصناعية .

وهذه التغيرات الكبيرة التى أظهرت ، فى العلاقات الدولية ، إمكانيات جديدة ، ماهى أسبابها العميقة ؟

فى أوربا ، كانت حركة القوميات ، خلال نصف القرن هذا ، هى القوة الكبرى للتغيير : ثورات « أقليات قومية » ضد حكم أجنبى ، فى اليونان ، وفى الأفلاق والبغدان ، وفى بلجيكا ، وفى بولندا الروسية ، وفى هولشتاين وفى إمبراطورية النمسا ؛ ومجهودات « إتحادية » كانت قد إنتصرت ، فى بعض

الأحيان بشكل شبه تام وفى أحيان أخرى بشكل جزئى ، فى إيطاليا ، وفى ألمانيا ، وفى الإمارات الرومانية . وكان دور القوى الأخرى فعالا وبخاصة فى ذلك المجال الذى ساعد أو فرمل فيه حركة القوميات . وكان الشعور الدينى دوراً إيجابياً فى إحتجاجات الأقليات القومية وفى كفاحهم من أجل الاستقلال؛ وعلى عكس ذلك ، قوّى فى ألمانيا ، مقاومة الاتجاهات الإقليمية الانفصالية المعارضة للسير صوب الوحدة القومية . وأثيرت الإيديولوجيات السياسية بطريقة واسعة ، لا فى وقت التحالف المقدس فقط ، ولكن فى نطاق الصدام بين بلمرستون ومترنيخ ؛ ومع ذلك فإنها عملت فى أغلب الأحيان وبصفتها ستارة تخفى المصالح المتعلقة بالدول : ففى الوقت الذى عارضت فيه « كتلة » الدول العظمى الثلاث المحافظة ، بعد سنة ١٨٣٠ ، وفاق الدولتين المتحررتين ، أليس من الضرورى أن نلاحظ أن التضامن ، فى كل من هاتين المجموعتين ، المبنى على تشابه النظم السياسية ، لم يثبت أبداً أمام تجربة وجود إختلاف بين المصالح القومية ، أو وجود منافسة تجارية ؟ وكانت القوى الإقتصادية أهمية أكثر ، وبكثير ، فى التغيرات التى حدثت على القارة : فكانت قد أسهمت ، فى كل مكان تقريباً ، وإن كان ذلك بنسب مختلفة ، فى التسببفى إثارة إحتجاجات « الأقليات » ؛ وساعدت ، بطريقة متواضعة فى إيطاليا وبقوة فى ألمانيا ، على السير صوب الوحدة القومية ، سواء أكان ذلك لأنها قد قررت المعتقدات السياسية ، أو لأنها قد خدمت (وهذه هى حالة الزولفراين) كآلة فى أيدى السياسة البروسية . ولكن ، رغم أن عمل هذه القوى كان شديد الفاعلية ، فإنه لم يكن لها إلا دور تمهيدى : فكانت الدفعات التى أعطتها التيارات الكبرى للشعور القومى هى المقررة . دفعات غير واضحة ، وفى بعض الأحيان متناقضة ، وأبطأ المعاصرين لها فى فهم ماهية الأخطار التى ستتسبب فيها تجاه السلم ولم يقرر رينان Renan فى مجلة *Revue des Deuv Mondes* إلا فى أول الحرب

الفرنسية الألمانية أن مبدأ القوميات كان يتجه نحو « تقهقر صراعات الشعوب صوب إبادة الأجناس البشرية » . وأظهر ضم الألزاس واللورين مدى « سوء التفاهم الأساسى » الذى كان يفصل بين الفكرة الألمانية عن حقوق القوميات وبين الفكرة الفرنسية والإيطالية أو السلافية . وكتب فوستيل دى كولانج *Fustel de Coulanges* فى خطابه المفتوح إلى مومسين *Mommsen* : « إنكم تشيرون إلى مبدأ القوميات ، ولكنكم تفهمونه بشكل مخالف عن كل أوربا » .

وفى أمريكا ، وفى حركة إستقلال المستعمرات الأيبيرية وكذلك فى نمو الولايات المتحدة ، كانت القوى الإقتصادية والقوى الروحية مترابطة . فكانت المصالح المادية لعناصر الأوربية المولودة هناك ومطالب المصدرين فى فرنسا ، وفى بريطانيا العظمى أو فى الولايات المتحدة ، هى التى قررت مصير السيطرة الإسبانية والبرتغالية فى أمريكا اللاتينية . وفى أمريكا الشمالية ، وحيث كانت المصالح المادية هى السبب الرئيسى للصراع بين « قطاعى » الإتحاد ، كانت العوامل الإقتصادية هامة ، بالنسبة لجهودات التوسع الاقليمى : وكان الأمل فى الحصول على مكاسب هو الذى دفع المستعمرين الأول صوب السهول الوسطى الواسعة وصوب تكساس ؛ وكان الموقع البحرى لسان فرانسسكو هو الذى جذب أنظار سكرتارية الدولة حينما سنحت فرصة العمل فى كاليفورنيا . وأخيراً فقد كانت الأزمات الاقتصادية الأوربية هى التى زادت من حركات الهجرة ، والتى أفاد منها إزدهار الولايات المتحدة ، والأرجنتين والبرازيل الجنوبية . ومع ذلك فقد كان للتيارات العميقة للشعور القومى ، هناك أيضا ، وفى حالات عديدة ، نفوذاً مقرراً : ألم يخضع الرأى العام الأمريكى لنداء « بيان المصير » فى بعض الحالات التى كان من الواجب على المصالح الإقتصادية المختلفة أن توجهه فيها إلى الحذر ؟ وهل يكفى الإختلاف بين طرق الحياة الإقتصادية أو بين البنيان

الإجتماعى للجمهوريات الناشئة فى أمريكا الجنوبية لشرح الإتجاهات الوطنية التى عملت ، منذ سنة ١٨٢٥ ، على فشل خطة بوليفار ؟

وفى الشرق الأقصى كانت إمكانيات المكاسب التجارية هى الدافع الأساسى لجهودات التوسع التى قامت بها الدول الاوربية والولايات المتحدة ؛ وكانت هى أيضاً التى جعلت هذه الدول تقرر العمل على ضمان الحصول على « قواعد » أو نقط تموين على الطرق البحرية فى المحيط الهادى . وهذا التوغل للنفوذ الغربى أحدث فى الحياة الإقتصادية وفى الحالة المالية لبلاد الشرق الأقصى إضطراباً كان من بين أسباب ثورة تايبنج فى الصين والأزمة الداخلية فى اليابان . ومع ذلك فليس فى مقدور ضغط المصالح المادية أن يشرح ردود الفعل المختلفة ، فى الصين وفى اليابان ، غدوة « الانفتاح » . فلم بقت الصين « راكدة » ؟ مسألة عقلية جماعية : فجماهير الأهالى لم يكن لها كثير من الشعور القومى ؛ و « المثقفون » كانوا معادين لتوغل الآراء والتكنولوجية الغربية ونظروا إليها على أنها ضعيفة أو محتقرة . ومسألة مصالح سياسية كذلك : فأسرة المانشو ، التى كانت تعرف ضعف سلطتها ، إعتقدت أن عملية « التجديد » ، بقلقلتها البنيان الإجتماعى وبتهديدها المصالح التى كانوا قد حصلوا عليها ، ستكون لها نتائج خطيرة بالنسبة للمحافظة على النظام . وعلى العكس من ذلك ، كانت الرغبة فى التجديد التى أظهرتها الحكومة اليابانية تلقى تأييداً من الشعور الوطنى للجماهير ، ومن فهمها للنظام . وعلينا أن نبحث عن التفسيرات العميقة فى القوى الروحية ، والصفات والطبائع الوطنية وعملية الحساب السياسى للحكام ، أكثر مما نبحث عنها فى المظاهر العامة للحياة الإقتصادية .

ومع هذا ، فسيبقى هذا التفسير دائما ناقصاً ومخيباً للآمال إذا ما أهمل دراسة طبيعة رجال الدولة وميولهم . وليس هناك أى مجال للشك فى ذلك إذا ما كان الأمر يتعلق بكافور ، أو ببسمارك ، أو بنابليون الثالث . ولكن كم من الحالات

أقل وضوحاً ، علينا أن نفكر فيها ! وكيف يمكننا ، مثلا ، إهمال الدور الشخصي لـكافور في تحطيم التحالف المقدس ، أو تأثير طبيعة بالمرستون في بوادر ثورة سنة ١٨٤٨ ؟ وكيف يمكننا أن ننسى أن فرنسا سنة ١٨٣٠ كان يمكنها ، تحت ملك يختلف عن لوى فيليب ، أن تصبح عاملا للتغيير ، أو أن الحكومة المؤقتة لسنة ١٨٤٨ رفضت إعطاء تأييد مسلح للحركات الوحدوية الإيطالية والألمانية ؟ وحينما قامت روسيا ، في سنة ١٨٥٢ ، وبإثارتها المشكلة العثمانية ، بفتح الطريق أمام التغييرات في أوربا الوسطى ، ألم يكن ذلك برغبة القيصر الشخصية؟ وهناك ملاحظات مماثلة نجدها في مصر محمد على ، وفي يابان أوكوبو ، وفي أمريكا الإسبانية لسان مارتان أو بوليفار . ولاشك في أن مجهودات رجال الدولة لم تنجح إلا حيث كانت تفاعلات القوى العميقة قد مهدت لها ؛ ولكن حيثما لم تجد هذه القوى الرجل القادر على تسييرها ، فإنها كانت تفشل : وكان هذا هو حالة الحركة الوحدوية الألمانية في سنة ١٨٤٨ ولاشك في أنه يمكننا أن نصر ، مع بعض الترجيح ، على أن الوحدة الإيطالية كانت ستنتهي بأن تتم ، حتى بدون كافور ونابليون الثالث ، وكذلك الحال بالنسبة للوحدة الألمانية بدون بسمارك ولكن ، متى ؟ وإذا ما كانت قد تأجلت لفترة عشرين سنة ، أو ثلاثين سنة ، ألن تكون النتائج مختلفة تماماً بالنسبة لحياة أوربا ولحياة العالم ؟

وفي التنوع اللانهائي للعوامل التي توجه الأعمال الانسانية ، سيكون من غير المجدى أن نحاول عمل ترتيب بينها . ودراسة العلاقات الدولية لا تحاول أن تضع « قوانين تاريخية » ولا أن تعطي دروساً : فهي تقتصر على محاولة فهم التفاعل المعقد بين الأسباب التي أدت إلى التغيرات الكبيرة في العالم .

القسم الثانى

من ١٨٧١ الى ١٩١٤

أوج أوربا

مقدمة القسم الثانى

تخضع العلاقات الدولية فيما بين عامى ١٨٧١ و ١٩١٤ لحركتين كبيرتين . فمن ناحية ، بلغ التوسع الأوروبى فى العالم أوجه ؛ وعبر عنه بالغزو الإستعمارى — أى « تقسيم العالم » بالمعنى الكلاسيكى — وكذلك بالعمل الإقتصادى والمالى ، وبالهجرة الجماعية ، وحتى بتأثير العقائد الثقافية أو الدينية ، وبعد أن نما دون أن يلق عقبات جسيمة خلال أكثر من عشرين سنة ، بدأ فى مواجهة منافسة اليابان ومنافسة الولايات المتحدة ، عند نهاية القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين ؛ ومع ذلك فإنه لم يلق إلا هزائم محلية . ومن ناحية أخرى ، وفى نفس الوقت ، تأكدت المعارضات ، وفى تزايد باستمرار ، فى أوربا ، بين المصالح أو المشاعر القومية ؛ فاحتفظت بجو من عدم الثقة بين كل دولة وأخرى ، وكذلك مقاومة كانت توجهها « الأقليات القومية » ضد حكومات بعض الدول ، وهذه الإتجاهات العدوانية إنتهت فى التسبب ، إبتداء من سنة ١٩٠٤ ، فى مجموعة من الإصطدامات الدبلوماسية — كانت كمقدمة ونذير بالحرب التى إشتركت فيها الدول العظمى الخمس فى سنة ١٩١٤ .

وهذه الحركات كانت على صلة مباشرة بالتغيرات العميقة التقنية ، وللحياة الإقتصادية وللبنيان الإجتماعى ، وبالتطور الديموغرافى ، وكذلك بإتجاهات الفكر السياسى . وعلى البحث التاريخى ، دون أن ينسى أبداً هذه المؤثرات ، أن يدرس كذلك التوافق المشترك بينها : فأى نصيب يجب إعطاءه ، فى دراسة التوسع الأوروبى ، لدور الإتجاهات القومية الأوروبية ؟ وأى مكان

يجب تخصيصه لنمو الإتجاهات التسلطية ، وعلى المستوى العالمى ، فى إزدياد خطورة الإتجاهات العدائية بين الدول العظمى الأوروبية ؟ وحينما ندرس دوافع ووسائل عمل السياسات القومية ، والصدامات بين هذهَ السياسات ، ونتائج هذه الصدامات ، فهذه هى الأسئلة التى تفرض نفسها دائماً على التفكير ؛ وهى تجد نقطة للإلتقاء فى هذا التساؤل الأشد إلحاحاً : فلماذا ، بعد ثلاثة وأربعين سنة ، لم تعرف أوروبا فيها إلا حروباً محلية ، وصلت الدول العظمى إلى الإصطدام ببعضها ؟

ولا يبدو أن تاريخ العلاقات الدولية ، فى أى فترة أخرى ، يجد ظروفاً مواتية بدرجة أكبر : نشر ، بعشرات الآلاف ، لوثائق مستخرجة من دور المحفوظات الحكومية لكل الدول العظمى الأوروبية ؛ وفرة فى الدراسات لاعن مجرد « الأزمات » الدولية ، ولكن تقريبا عن كل المظاهر أو المراحل الخاصة بالعمل الدبلوماسى ، ومحاولات لاستخراج الخطوط العامة ، التى كانت، منذ خمسة وعشرين سنة ، من عمل مايقرب من عشرة مؤرخين من كل البلاد ، وأعيد النظر فيها قريباً فى سويسرا وفى إنجلترا . وعن هذا المجهود الكبير ، لا يمكن للمراجع التى تذيل فصول هذا الكتاب أن تعطى إلا فكرة مختصرة(١) إذ أن مجرد سرد هذه الوثائق المطبوعة وهذه الكتابات الناقدة ستكون تقريباً مادة لمجلد صغير .

ومع ذلك ، فهذه المادة مليئة بالثغرات ، بمجرد أن نخرج عن نطاق التاريخ الدبلوماسى ونحاول الوصول إلى تفسيرات ! فدراسة العلاقات الاقتصادية بين الدول العظمى قد بدأت بالكاد . والحركات الدولية لرؤوس الأموال ، التى كانت مظاهرها العامة قد رسمت فى كتاب هام ، تحتاج

---

(١) استغنى عنها عند نقل الكتاب إلى العربية . (المعرب) .

إلى أبحاث عديدة ، فى نفس الطريق الذى رسم ، منذ خمسة أو ستة أعوام ، ببعض المجهودات المتفرقة . والدراسات المتعلقة بحركات الآراء أو بإتجاهات النفسية القومية ، ليست حتى الآن إلا مجرد خطوط عامة ، ولاتكفى لمعرفة الصورة التى كونها كل من الشعوب عن الشعب الآخر ، لكى نقدر بها مدى الاستجابة التى وجدتها ، فى الجماهير ، آراء المثقفين ورجال السياسة ، ولكى ندرس أخيراً العلاقات الممكنة بين الانتماء إلى مجموعة إجتماعية وطبيعة مواجهة مسائل السياسة الخارجية . وهذه الثغرات يمكن شرحها لدرجة بعيدة : فكمية الوثائق الموجودة ، فى هذه الميادين ، فى دور المحفوظات الدبلوماسية هى غالباً فقيرة للغاية ؛ والمصادر الرئيسية لدراسة الحياة الاقتصادية والمالية — تلك التى يمكن لأرشيفات المصارف والمشروعات الكبرى إعطاءها — تبقى غالباً بشكل لايمكن الوصول إليه ؛ والمظاهر التى تسمح بالتطلع لحالة تفكير المجموعات الانسانية تهدد بأن تكون مضللة . والبحث التاريخى يتردد دائما بين خطرين : البقاء مرتبط بصرامة بمادة تظهر على أنها ثابته ولايمكن الطعن فيها ، ولكنها تهدد بتناسى ما هو رئيسى ؛ أو النظر إلى ما وراء هذه الوثائق ، مع الاكتفاء بمعطيات هشة ، يترك تفسيرها مكاناً كبيراً للفروض المستحبة .

فهل يؤدى هذا التقرير المخيب للآمال إلى تحاشى الأرض غير الثابتة ، وإلى معالجة التاريخ فى تفاصيله ، وكما كتب غالباً ، من غزوات إستعمارية أو خصومات أوربية ؟ إننى لم أفكر فى ذلك ، وربما رجع ذلك إلى أننى قد سنحت لى الفرصة لكى أكتب ، وعلى الأقل جزئياً ، هذا التاريخ . ولذلك فقد ظهر لى أنه من الأفضل أن أتبع طريقاً آخر : الاهتمام بالفترات الأكثر أهمية ، وبها وحدها ، مضحياً فى ذلك برواية الصدامات ، من أجل البحث عن تفسيرات . وبنفس هذا التفكير وجدت من واجبى

أن أرسم لوحه العلاقات بين أوربا والعالم قبيل الحرب العالمية الأولى ، لأنه بدا لى من الضرورى أن أظهر ماذا كانت عليه ، فى هذه الفترة التى كان نفوذ القارة القديمة فيها لايزال مسيطراً ، الخطوط الرئيسية للعلاقات الدولية ، فى مظاهرها السياسية والاقتصادية . وربما تسمح هذه الامكانيات بإضاءة المسائل التى يحاول هذا الكتاب الاجابة عنها بطريقة أفضل .

الباب الرابع

من ١٨٧١ إلى ١٨٩٣

مقدمة الباب الرابع

عدلت نتائج حرب ١٨٧٠ — ١٨٧١ التى إتفق عليها فى معاهدة فرانكفورت فى ١٠ مايو سنة ١٨٧١ ، الأوضاع السياسية فى أوربا ، وبعمق ، وكذلك الأحوال الإقتصادية والنفسية التى وجهت العلاقات الدوليه : فالقوة التى كانت تمتلكها الإمبراطورية الألمانية الجديدة بقيت مسيطرة على القارة ؛ وأقامت هذه السيطرة فى الواقع ثباتاً نسبياً لمدة عشرين سنة . ولكن التغيرات كانت هامة فى العلاقات بين أوربا وبقية العالم ، إذ أن جهود توسع الدول الأوربية فى القارات الأخرى نما بسرعة ، ودون أن يلقى عقبات كأداء وتسبب هذا التوسع الإستعمارى فى منافسات بين الدول التى لعبت فيه دوراً أكثر نشاطاً ، وهى بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا بشكل خاص ؛ وأفادت السياسة الألمانية من هذه المنافسات لكى تؤكد تفوقها فى أوربا .

الفصل العشرون

القوة الأوربية

ماهى الخطوط الجديدة فى حياة أوربا ، والتى كان من طبيعتها أن تؤثر فى العلاقات بين الشعوب ، وفى موقف الحكومات فى علاقاتها المشتركة ؟

١ — المظاهر الجديدة للحالة الاقتصادية :

تراجعت موجة الرخاء التى كانت فى النشاط الاقتصـادى قد ميزت الفترة السابقة ،والتى كانت قد امتدت فى معظم الدول حتى سنة ١٨٧٣ . وعم إنخفاض الأسعار بين عامى ١٨٧٣ و ١٨٩٥ ووصل إلى ما يقرب من ٣٠ ٪ وكان على علاقة بالتعامل المالى ، مع بداية نضوب مناجم الذهب التى كانت قد استغلت حوالى سنة ١٨٥٠ . ومع ذلك فقد كان هذا الانخفاض غير متساو :وفى أوربا زاد وضوح التناقض بين الزيادة المستمرة للانتاج الصناعى وبين الأزمة الزراعية

ووضح نمو الصناعه — نتيجة لتقدم الوسائل التقنية ولتطوير وتحسين الوسائل الميكانيكية — فى ميدان إنتاج الصناعات المعدنية حينما سمحت طريقة توماس جلكريست *Thomas - Gilchrist* بمعالجة معدن الحديد الفوسفورى وفى ميدان المنتجات الكيميائية حيث فتح إستخدام منتجات الفحم إمكانيات جديدة أمام صناعة الأصباغ .وأصبحت هذه القطاعات للنشاط الصناعى ،والتى تتطلب إستثمارات ضخمة من رؤوس الأموال ، هى التى ينمو فيها تركيز المشروعات بسرعة،وهى التى بدأ يظهر فيها شكلا جديدا فى التنظيم، هو الكارتل منذ سنة ١٨٨٢ ، وذلك نتيجه لجهود رجال الصناعات المعدنية وشركات مناجم الرور ، ولكن على طريقة الولايات المتحدة .

وعلى عكس ذلك قاست الزراعة ، إذ أن تقدم وسائل النقل وإنخفاض أثمان

الشحن سهلت وصول المنتجات القادمة من الولايات المتحدة ، ومن أمريكا الجنوبية أو من روسيا إلى أوربا الوسطى والغربية . ولم يكن فى وسع الزراعة فى دول أوربا الغربية أن تصمد أمام هذه المنافسة التى تسببت فى إنخفاض واضح فى أسعار الحبوب (٢٠ ٪ تقريباً) وذلك بسبب أثمان الأراضى وأجور الأيدى العاملة . وأثرت الأزمة الزراعية التى ظهرت فى ألمانيا منذ سنة ١٨٧٥ فى فرنسا كذلك منذ سنة ١٨٨٠ وفى بريطانيا العظمى بدرجة أكبر ومد إستخدام طرق التبريد ، التى سمحت بارسال لحوم الأرجنتين واستراليا منذ سنة ١٨٨٠ ، هذه المنافسة إلى ميدان تربية البهائم .

وخلقت هذه الوسائل الجديدة للانتاج مشاكل للدول فى علاقاتها الاقتصادية الخارجية ، وأعطت لها دول القارة من جانب ، وبريطانيا العظمى من جانب آخر حلولا مختلفة . فبقيت بريطانيا العظمى مخلصة لحرية التجارة التى بدا لها أنها ضرورية لإزدهارها الصناعى ، وقبلت بذلك أن تشاهد إنهيار زراعتها ، واعتمادها المتزايد على السوق العالمى لضمان تموينها بالمنتجات الغذائية . أما الدول الأخرى فإنها حاولت على العكس من ذلك أن تضمن لمنتجيها الصناعيين أو الزراعيين حماية ضد المنافسة الأجنبية : ودون أن تعود الى الرسوم الجمركية المرتفعة ، والتى استخدمتها غالبيتها فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، تركت الاتجاهات التى كانت قد إنتشرت فى السياسة التجارية العالمية فيما بين عامى ١٨٦٠ و ١٨٧٠ وكانت الامبراطورية الألمانية هى التى أعطت المثل لذلك فى سنة ١٨٧٩ . وزادت فرنسا — التى إنتقدت فيها تقريباً كل صناعات النسيج والتعدين بمرارة سياسة نابليون الثالث الجمركية — من الرسوم على المنتجات الصناعية الأجنبية بعض الشىء منذ ديسمبر سنة ١٨٧٣ ، وزادتها من جديد فى سنة ١٨٨١ ولكن بنسب متواضعة أيضاً ؛ ولكنها فرضت ضرائب أكثر إرتفاعا فى سنة ١٨٨٥ على الحبوب الأجنبية ، ثم أقام قانون ميلين *Méline*

فى سنة ١٨٩٢ نظام حماية شاملة . وظهرت نفس الاتجاهات فى النمسا والمجر ، وفى إيطاليا (١٨٨٧) وفى سويسرا ، وفى روسيا (١٨٩١) . وأصبح من الصعب تطبيق مواد الدول الأكثر إمتيازا فى المعاهدات نتيجة لزيادة تخصص الرسوم وتعقدها .

وكان من طبيعة العودة الى مبدأ الحماية الجمركية إثارة المنافسات الاقتصادية . وخاصة حينما لا تهدىء الإتفاقيات الثنائية من حدتها . وكانت الرسوم الجمركية الجديدة عند واضعيها « سلاحاً حربياً » ، وان كان فى وسعهم ومن واجبهم تقليلها بالطريق التعاقدى . ولذلك فإن مفاوضات المعاهدات التجارية أخذت مكاناً هاماً فى ميدان العمل الدبلوماسى ؛ وحينما كانت هذه المفاوضات تفشل ؛ وتبدأ حرب جمركية بين دولتين — مثل فرنسا وايطاليا فى سنة ١٨٨٧ وألمانيا وروسيا فى سنة ١٨٩٠ — فإن نتائج هذه القطيعة كانت تؤثر على العلاقات السياسية بشكل مباشر .

وكان هذا عاملا جديداً فى العلاقات بين الدول . فهل نبحث عن أسبابه فى مجرد التفاعل بين المصالح المادية وحدها ؟ حقيقة أن الحكومات قد خضعت لضغط مارسته عليها مجموعات المنتجين ؛ ولكنها كانت تحسب حسابا كذلك للمشكلات العامة ؛ مثل الرغبة فى الإحتفاظ بتوازن معين بين الحياة الزراعية والحياة الصناعية وفى صالح الدفاع القومى ؛ والرغبة فى الاحتفاظ بتوازن فى البنيان الإجتماعى بقدر الإمكان. وأخير فمن المرجح أن هذه الإتجاهات الجديدة للسياسة الاقتصادية كانت على علاقة مع التفكير الجماعى . ألم تظهر حروب ١٨٦٦ و ١٨٧٠ إلى أى مدى كانت آمال كوبدين *Cobden* — الذى رأى فى حرية التعامل وسيلة لضمان السلم — غير مجدية ؟ وأظهرت السياسة البسماركية لأولئك الذين إعتقدوا بإمكان الوثوق فى التضامن بين المصالح المادية ، أن مسألة القوة قد بقت مسيطرة على العلاقات بين الدول . ولذلك فإن الإتجاه القومى الاقتصادى سار إلى جانب الاتجاه القومى السياسى .

وكان « السلم الألمانى » هو السبب الرئيسى لهذا التجديد فى الاتجاه القومى السياسى . وكان ضم الألزاس واللورين الذى حدث رغم إحتجاجات بوردو قد أثر فى الرأى العام وفى جزء هام من أوربا — وخاصة فى إنجلترا وفى إيطاليا وفى الأقاليم التشيكية — لا كمجرد إعتداء على حقوق القوميات ، ولكن كإعتداء على مبادىء « المجتمع الأوربى » .

ولقد كان من المنطق أن تستخلص الشعوب من ذلك النتائج ، وكل لنفسه : مثل الاعتقاد بأن الدولة لا تكون محترمة فى « الصراع من أجل البقاء » إلا إذا امتلكت القوة وأظهرتها ؛ والشعور بالضعف نتيجة لأنه من طبيعة مواد معاهدة فرانكفورت أن تمنع أية مصالحة بين فرنسا وألمانيا ، وربما كان فى وسعها كذلك أن تتخذ كسابقة فى مشروعات جديدة ، وعلى حساب الدول الأخرى .

وقال جلادستون أن السياسة البسماركية قد « داست بالأقدام » على المبدأ الذى يذكر أن لا يمكن تقرير مصير أى شعب دون معرفة وجهات نظره . وتساءل فوستيل دى كولانج *Fustel de Coulanges* عما إذا كنا لن نشاهد الإمبراطورية الألمانية تمد يدها لأخذ هولندا ، والأقاليم الالمانية من النمسا والكانتونات الالمانية فى سويسرا ، وجزء من ليفونيا إذا ما أصبحت وجهة النظر الالمانية فى قانون الجنسيات هى « أساس السياسة الاوربية » ، وأضاف أحد « زعماء » اليمين فى إيطاليا أن بسمارك قد يصل ، بعد أن أثار مبدأ القوميات فى « إتجاه مضاد » ، إلى أن يطالب « بحدود طبيعة » لألمانيا . فأين يجد « حق الأقوى » حدوده ؟

وفى نفس الوقت الذى كان جيران ألمانيا الجديدة يخشونها ، كان الألمان أنفسهم ، والذين يعرفون الحقد والغيرة الناتجة عن هذا المركز المتفوق ، يخشون من إمكانية تكوين كتلة ضدهم . وأصبحت الدول العظمى « مثل المسافرين الذين لا يعرفون بعضهم ، والذين اجتمعوا صدفة فى إحدى مقصورات عربة السكة

الحديدية ؛ فيراقب بعضهم بعضاً ، وإذا وضع أحدهم يده فى جيبه ، يتأكد جاره من مسدسه ، حتى يتمكن من أن يكون أول من يطلق النار » . وكان هذا هو التفسير الذى أعطاه الأمير أورلوف *Orlof* فى سنة ١٨٧٩ للتفكير البسماركى .

ورغم ذلك فإن دعاة الاتجاه السلمى واصلوا شرح إعتقاداتهم ، ولكنهم لم يجدوا صدى كبيراً فى الرأى العام ، وضعفت دعايتهم . وكانت دراسة الأحوال التى يمكن فيها وضع تنظيم ثابت للعلاقات بين الدول الاوربية ، والدعوة لنزع السلاح أو للإلتجاء إلى التحكيم تمثل وجهات نظر أفلاطونية للغاية بعد الحروب البسماركية. ولا شك أن رجال المبادىء وأصحاب النظريات لم يتراجعوا عن مجهودهم ؛ فحاول جيمس لوريمير *James Lorimer* أستاذ القانون الدولى وضع أساس قانونى محدد لفكرة الاتحاد الاوربى ، ورد عليه فقيه كبير آخر ألمانى ، ولكن من أصل سويسرى ، هو كاسبار بلنشلى *Kaspar Blüntschli* وكان أعمق وأخصب جدال وقع حتى ذلك الوقت بشأن مشروعات التنظيمات الأوربية ، ورغم ذلك فإنه لم يعط أية نتيجة . وواصلت مجلة « الولايات المتحدة الأوربية » *Etats Unies d'Europe* والتى نشأت فى سنة ١٨٦٧ تحت إشراف فيكتور هيجو وغاريبالدى، مع أقل من ثلاثمائة مشترك ، حياة ضعيفة وإنتهى شارل ليمونيه *Charles Lemonnier* رئيس تحريرها ، والسانسيمونى السابق ، بترك الكفاح فى سنة ١٨٨٨ : « لا يظهر إلى أن إتحاد الشعوب ، وإنشاء محكمة دولية هى أمور يمكن تحقيقها فى الوقت الذى أكتب فيه » .

وكانت فكرة التضامن بين دول القارة ، ومجرد الإشارة إلى إمكانية وجود مصالح أوربية جماعية ، تثير ضحكات السخرية عند بسمارك : « مخطىء من يتحدث عن أوربا . إنها مجرد تعبير جغرافى ... وخيال يصعب الدفاع عنه » . وكان هذا هو التعليق الذى كتبه بالفرنسية على هامش خطاب للمستشار الروسى فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٧٦ .

ولم تأخذ الحركة الأوربية نموها من جديد إلا بعد عشرين سنة تقريباً من الحرب الفرنسية الألمانية : فإجتمع المؤتمر الدولى الأول الذى ضم مندوبين عن الجمعيات المحبة للسلام فى سنة ١٨٨٩ ، ونتيجة لعمل إنجليزى. فهل كان من مجرد التوافق الزمنى أن تتفق هذه اليقظة مع نهاية العصر البسماركى ؟

وأثرت صفات العقلية الجماعية بصورة متزايدة على السياسة الخارجية للدول مع إمتداد عصر نظم الحرية السياسية فى أوربا ، ومع توجيه نمو الصحافة اليومية جمهوراً أكبر صوب المشكلات الدولية . وكان النظام البرلمانى قد بقى سند بريطانيا العظمى بين سنة ١٨٥٠ و سنة ١٨٧٠ ، وتدعم بعد ذلك فى فرنسا وفى إيطاليا، ولكن كل من الإمبراطورية الألمانية الجديدة ، والنمسا والمجر لم تكن توافق على هذا المبدأ . وكانت حرية الصحافة منصوص عليها فى كل دساتير الدول الأوربية ، وقللت الصحف أسعار بيعها ، ووسعت من دائرة زبائنها ، مع زيادة تقدم التعليم الابتدائى ، وبعد أن تحررت من الرقابة والعقوبات الإدارية . وكانت الصحف اليومية الكبرى ذات التقاليد المدعمة فى بريطانيا العظمى تعالج مسائل السياسة الخارجية بأكبر عناية . وكانت الصحافة فى فرنسا ، وحتى قبل قانون سنة ١٨٨١ ، كبيرة النشاط ، والإستقلال ، ولكنها كانت تهتم بالسياسة الداخلية أكثر من إهتمامها بالمشكلات الخارجية . وفى ألمانيا أعطت الصحف شبه الرسمية ، والتى كانت تعينها مستشارية الرايخ ، إهتماماً لهذه المشكلات ، دفع بالصحف المستقلة إلى أن تعطيها بدورها مكاناً هاما . وإعترفت الحكومة فى إمبراطورية روسيا نفسها . ورغم النظام الأوتوقراطى — بضرورة ترك الوسائل اللازمة للرأى العام ، — أى البورجوازية ، والموظفين والمثقفين — التعبير عن رأى فى المسائل الدولية .

٢ — قوى الدول العظمى :

وأعطت هذه الإتجاهات النفسية الجماعية ، وأكثر من الإتجاه الجديد للسياسة

الإقتصاديه الدولية للفترة البسماركية ، ثقلها العام . ورغم ذلك فإنهـا كانت لا تـكفى لشرح الخصائص التى تمثلها العلاقات بين الدول الأوربية فى هذه الفترة وكانت العلاقة بين القوى المختلفة هى التى تتحكم فى واقع الأمر فى هذه العلاقات: القوى الإقتصادية ؛ ولـكن أيضا القوى الحربية والبحرية ، والتى كانت مرتبطة بالأحوال الديموغرافية وبالموارد المالية ؛ وأخيراً القوى المعنوية التى بقت مهتزة فى دول عظمى كثيرة ، نتيجة لإحتجاجات « الأقليات القومية » .

وكانت ألمانيا مسيطرة . فهى قوة ديموغرافية ؛ فسكان الإمبراطورية بلغ عددهم ٤١ مليونا فى سنة ١٨٧١ و ٤٩ فى سنة ١٨٩٠ . وقوة إقتصادية ؛ إذ أن الصناعات الضخمة كانت قد تقدمت سريعا فيما بين ١٨٥٠ و ١٨٧٠ فى الدول الألمانية ، وخاصة فى بروسيا ؛ ومنذ سنة ١٨٧١ أصبحت الامبراطورية الألمانية هى المنتج الأول للفحم على القارة الأوربية ، وفتح لها هذا التقدم فى إستخراج المعادن الطريق للازدهار الـكبير فى الإنتاج الصناعى . وكان هذا النمو سريعا بدرجة فائقة فيما بين ١٨٧١ و ١٨٧٣ ؛ وفى خلال هاتين السنتين إرتفع إنتاج الزهر مثلا من ١٫٥٦٤٫٠٠٠ طن الى ٢٫٢٤١٫٠٠٠ طن . وبعد أن اعترضته أزمة فيما بين سنة ١٨٧٣ و سنة ١٨٧٠ عاد وزاد بقوة ؛ فزاد مجموع الإنتاج الصناعى بين سنة ١٨٨٠ و سنة ١٨٩٠ بنسبة ٥٠ ٪ تقريباً ، وبدأ فى أن يزيد فى قيمته على قيمة الإنتاج الزراعى .

وكانت قوة مسلحة ، فألمانيا تمتلك أحسن جيش فى العالم . وكان عـدد القوات الموجودة فى الخدمة العامله يتزايد باستمرار : ٤٠٠٫٠٠٠ فى سنة ١٨٧٤ و ٤٢٧٫٠٠٠ فى سنة ١٨٨٠ ، و ٤٨٩٫٠٠٠ فى سنة ١٨٨٨ ، وذلك رغم أن هذا الجيش كان لا يضم إلا جزءا من يمـكن تجنيدهم . وفى حالة الحرب، كانت دعوة الإحتياطيين والرجال الذين تدربوا عسكرياً منذ سنة ١٨٨٠ رغم اعفائهم من الخدمة العاملة ، يسمح منذ سنة ١٨٨٥ بزيادة عدد هذه القوات

إلى ٠٠٠ر٨٠٠ر١ . ورغم أن الإمبراطورية الألمانية كانت دولة حربية كبرى فإنها لم تكن قوة بحرية فى سنة ١٨٧١ . واكتفت بأسطول حربى صغير رغم امتلاكها واجهة تطل على بحرين. ولم يحتل هذا الأسطول فى مدة خمسة وعشرين سنة الا المكان السادس أو السابع فى قائمة البحريات العالمية .

وان مايهم أكثر من العناصر المادية هو « الرغبة فى القوة » عند الشعب الألمانى وعند رؤسائه . ومعنى ذلك أن التيارات الرئيسية للرأى العام كانت متفقة فى التفكير على أن ضم الألزاس واللورين كان شرعيا : وكثيراً ما كان المبشرون بالوحدة الألمانية يطالبون به منذ سنة ١٨١٣ . ولكن الواقع أن ألمانيا الإمبراطورية الجديدة كانت تختلف بوضوح عن تلك التى كانت مدام دى ستايل *de Staël* قد وصفتها فى أول القرن التاسع عشر . ورغم أن المظاهر الأساسية لحياتها الفكرية ، ولإمكانياتها الثقافية لم تكن قد تغيرت ، وأن اتجاهاتها غير العقلية وميلها للتفكير المطلق وما وراء الطبيعة قد استمرت مسيطرة على الفلسفة وعلى الأدب — فقد كان لألمانيا هذه، وفى حياتها الواقعية، موهبة بحث كل الأمور من وجهة نظر امكانية تحقيقها ؛ وكانت لها روح المشروعات والمقدرة على التنظيم ؛ وكانت تحتاج للنظام وتحب أن تكون موجهة؛ وكانت تمتاز بالشعور بالواجب — الواجب فى الجيش ، والواجب فى العمل — وتمتاز بحب النظام وتسلسل القيادة : فكان الخضوع للدولة أمرا سهلا بالنسبة اليها ، وكانت فكرة الحرية السياسية لا تجد لديها نفس الصدى الذى تجده عند الإنجليز أو الفرنسيين. وجاءت الظروف التاريخية التالية لكى تضيف خصائص أخرى الى هذه الصفات الأساسية . وأصبح لدى هذا الشعب الألمانى تفاؤل متزايد نتيجة للانتصارات الطنانة فى سنة ١٨٦٦ و سنة ١٨٨٧ ؛ وأصبح لديه شعور بالتفوق واعتقاد بضرورة توسيع « النبوغ الألمانى » لميدان عمله

حساب الإتجاهات « الرومانسية » و « السلافية ». ووجهت هذه الآمال العميقة السياسة الخارجية للامبراطورية .

وكان للمستشار أكبر سلطات قانونية وفعلية لتسيير هذه السياسة الخارجية: فلم يكن مسئولا أمام الرايشستاج *Reichstag* ولم يكن يخشى حتى من شدة النقد ، اذ أن نفوذه فى هذا الميدان كان من القوة بدرجة لا تسمح بجرأة الأحزاب السياسية على اظهار معارضة نشيطة ؛ وكان الإمبراطور غليوم الأول والذى كانت آرائه الشخصية فى الغالب مختلفة عن آراء بسمارك ، ينتهى دائما بالتراجع أمام رغبته . ومع ذلك فإن أحوال السياسة الداخلية كانت تؤثر كثيرا على العمل الخارجى . وكانت مشغولية المستشار الكبرى تتمثل فى اتمام العمل الوحدوى . وكان من اللازم للوصول الى ذلك البدء بكبت احتجاجات الشعوب غير الألمانية ، الدانماركية فى شلزفيج ، والبولندية ، وأبناء الالزاس واللورين ، ومحاولة هضمها مع الزمن : وفى هذا النطاق كانت مسألة الألزاس واللورين هى التى تشغله أكثر من غيرها ، وتمثل « بولندا ووراءها فرنسا » على حد تعبيره . وكان من اللازم أيضا محو بقية الشعور المحلى بين الألمان وتحطيم المجموعات السياسية التى كان فى وسعها أن تجد تجاوبا فى الخارج . ولذلك فإن بسمارك كان يخشى من وجهات نظر حرب الوسط التى كانت فى جانب الإحتفاظ بإستقلال خاص الدول ، ويخشى كذلك من رؤية هذا الحزب الكاثوليكى يبحث عن اتصالات خارج ألمانيا . وكان يعادى الاشتراكيين بشدة ، مستندا الى نفس هذه الأسباب . وأخيرا فإنه كان يلاحظ بإنتباه اتجاهات فردريك ولى العهد . الذى اشتهر بالتحرر ، والذى كانت له ميول انجليزية مع زواجه بابنة الملكة فيكتوريا : ولكنها كانت مخاوف فى غير محلها ، مادام حكم فردريك لن يستمر الا ثلاثة أشهر . وكانت هذه المخاوف تؤثر على الإتجاهات الدبلوماسية فى بعض الحالات .

أما فرنسا فإنها كانت قد فقدت بهزيمتها فى عام ١٨٧٠ — ١٨٧١ الدور المتفوق الذى كانت قد لعبته فى أوروبا فى خلال الجزء الأكبر من عصر الإمبراطورية الثانية . ولكن الحرب لم تكن قد أثرت بعمق على القوى المادية والروحية لهذه البلاد .

وكان إستعادة النشاط الإقتصادى سريعاً فيما بين عامى ١٨٧١ و ١٨٧٥ إذ أن معدات الصناعة قد بقيت سليمة ، ماعدا فقد مصانع الألزاس . ومنذ سنة ١٨٧٤ تفوق إنتاج صناعة النسيج على ما كان عليه فى سنة ١٨٦٩ ، وتضاعف إستخراج المعادن ، أو كاد ، فى ثلاث سنوات . وزاد مجموع الإنتاج الصناعى فيما بين عامى ١٨٧١ و ١٨٧٩ بثلاثين فى المائة تقريبا ، والتجهيزات الآلية بحوالى ٧٠ ٪ . حقيقة أن هذا التقدم كان أقل سرعة عنه فى ألمانيا ، ولكن الفارق لم يكن حتى ذلك الوقت كبيرا : فكان نصيب فرنسا فى الإنتاج الصناعى الدولى فى سنة ١٨٨٠ هو ٩ ٪ وإنتاج ألمانيا هو ١٦ ٪ .

وتمت إعادة تنظيم القوات العسكرية فى ظروف حسنة . وسمح تطبيق قوانين سنة ١٨٧٢ وسنة ١٨٧٣ للجيش العامل ، منذ سنة ١٨٧٥ بأن تكون له قوات مساوية تقريباً للجيش الألمانى ، وكان فى وسع التعبئة أن تستدعى للخدمة العاملة « الإحتياطيين المؤهلين » والذين يزيدون فى عددهم عنهم فى ألمانيا ؛ وإستمر هذا الموقف حتى حوالى سنة ١٨٨٩ .

وظهرت تغييرات واضحة فى ميدان النفسية الجماعية . وتسببت مرارة الهزيمة فى نقد ذاتى ، وفى تجديد الشعور الوطنى . وتخلت الإتجاهات التى كانت ملتصقة بأمل رؤية إقامة أخوة عالمية عن هذا الحلم . وأدار الجمهوريون ، والذين كانوا قبل سنة ١٨٧٠ من أنصار نزع السلاح ، ظهورهم « لهذه الخيالات الخطيرة والمخيبة للآمال » ، على حد قول جول فيرى . وفكر بول برت *Paul Bert* فى ضرورة إعطاء المدارس العامة مكانا هاماً فى برامجها للإشادة بالإنتصارات

العسكرية فى الماضى ، وحتى التدريب العسكرى . أما « نقابة التعليم » والتى كان مؤسسها معادياً للإتجاه العسكرى فى ظل الإمبراطورية الثانية ، فإنها قد إتخذت لنفسها هدفا يتمثل فى غرس حب النظم العسكرية فى الشباب ، وشجعت الحكومة نشاط « الكتائب المدرسية » التى أعطت لتلاميذ المدارس الثانوية مبادىء عن « مدرسة الجنود » . وقبل الإحتياطيون بلا تردد الذهاب لعمل فترات التدريب ، وأحاط الحماس بالجديد ، وكان واضعو القوانين العسكرية الجديدة يرغبون فى جعله مدرسة « للنظام الإجتماعى » وأيضا فى جعله الوسيلة لإعادة بناء « الشعور الفرنسى » وأن يؤدى إلى تدعيم الوحدة القومية . ورغم عنف الصراع السياسى فإن هذا الجيش قد بقى بعيداً عن المهاترات بين الأحزاب ؛ وكان يحتل مكاناً خاصاً فى شعور الفرنسيين ، ويمارس « إشعاعا معنوياً » على حد تعبير أحد المؤرخين المحدثين .

فهل كان لهذا الشعور الوطنى إتجاها عدوانياً ؟ إن الشعور السائد فى ذلك الوقت عند هذا الشعب الفرنسى ، والذى كان فى الماضى وفى الغالب غازياً ومتسلطاً ، كان هو الرغبة فى الأمن وفى الإستقرار ، والتفكير فى الدفاع عن الأراضى ، والخوف من إعتداء ألمانى جديد . ومع ذلك فإن هذا الإتجاه فى التفكير كان بعيداً عن أن يمثل الإستسلام لفقد الألزاس واللورين . وكان التمسك بالمقاطعات المفقودة ، والرغبة فى إستعادتها ، هو الشعور الذى يظهر واضحاً فيما بين ١٨٧١ و ١٨٧٥ فى الصحافة والقصص ، وخطب أيام الأحد فى القرى ، وخطب رجال السياسة . وكانت الإحتفالات بالمناسبات ، والمظاهرات التى تنظمها الجمعيات الوطنية ، وخصوصاً الجمعية العامة للألزاس واللورين ، تتوالى سريعا . وكانت الكتب المدرسية ، سواء للتعليم الإبتدائى أو للتعليم الثانوى ، تحتفظ بالذكرى ، وتحتفظ بالأمل . وظهر هذا التزايد بالشعور الوطنى فى الأوساط السياسية اليسارية أكثر من ظهوره عند الأوساط السياسية اليمينية . حقيقة أن

هذه « الحمى الوطنية » قد بدت وكأنها قلت بعد بضعة سنوات ، وذلك بسبب تساؤل النقاد عن هدف التركيز الفكرى عليها . ولكنها ظهرت من جديد بين بداية سنة ١٨٨٦ ونهاية سنة ١٨٨٩ ، أى فى فترة « البولانجية » ، وغذتها دعاية « رابطة الوطنيين » ، والذى أصبح بول ديروليد *Paul Déroulède* رئيساً لها فى سنة ١٨٨٥ ، وعاشت فى أوساط المثقفين نتيجة لانتشار عمل موريس باريس *Maurice Barrès*.

والواقع أنه من الصعب تقييم المكان الذى إحتلته " الألزاس واللورين فى الشعور الوطنى بدقة ، وتقدير مايخص « الطقوس » ومايخص الإتجاهات العميقة ، وقياس مناطق اللامبالاة عند العمال وعند الفلاحين بشكل خاص ؛ فهذه الدراسة لم تعمل حتى الآن ، ومع ذلك فإن رفض التسليم بضم تم بالقوة ، وتأكيد الحق الذى تحتفظ به فرنسا على هذه الأراضى الفرنسية كانت هى بلاشك الخطوط الرئيسية فى هذه الفترة للتعبير عن الشعور الوطنى . فهل معنى ذلك أن الأمل فى « الإنتقام » كان يتطلب — عند أصحاب هذا الشعور — الرغبة فى حمل السلاح لإستعادة الألزاس واللورين؟ كانت الحرب هى بالتأكيد تفكير العناصر النشطة، وخاصة فى الأوساط العسكرية ، ووضح هذا التفكير فيما بين عامى ١٨٧٣ و ١٨٧٥ ولكن « فى المستقبل » إذ أن حالة القوات العسكرية كانت لاتسمح بالإتجاه إلى المغامرة ؛ وظهرت كذلك فى الصحف القريبة من وزارة الحربية والمتصلة بها فيما بين سنة ١٨٨٦ وسنة ١٨٨٩ ، وعلى فترات قصيرة . ومع ذلك فقد كان بعض الوطنيين يرغبون فى التحفظ بالنسبة للمستقبل ، ويفضلون الإعتقاد فى إمكانية الوصول إلى تسوية سلمية، رغم عدم إمكانية ذلك . وهنا أيضاً لاتتمكن الدراسات التاريخية من أن تصل حتى الآن إلى نتائج مدعمة ومن المهم أن نلاحظ أن الشعور الوطنى الفرنسى لم يأخذ شكلا « تسلطياً » حتى فى تفكير أشد أنصار الإنتقام نشاطا ؛ ولم يكن تصحيح إعتداء على القانون الدولى ،

وإعادة الأهالى الفرنسيين إلى المجموع القومى يعنى التفكير فى القيام بمجهود التوسع السياسى .

وكانت روسيا تمتلك قوة ديموغرافية ، فكان عدد سكانها ٧٥ مليون فى سنة ١٨٧١ . ورغم ذلك فانها لم تلعب فى هذه الفترة دوراً مناسباً مع أهمية هذه الكتلة البشرية فى الحياة الدولية . وكانت متخلفة بالنسبة للدول العظمى الأخرى ، وفى كل الميادين .

ولاشك أن الشعب الروسى أى جموع الفلاحين التى تكون ٩٠ ٪ من الأهالى ، كان له شعوراً بالعزة القومية ، وإعتقاداً فى قوة الدولة ، وكان فى وسعه أن يقوم فى حالة الغزو بمقاومة صبورة ونشطة وصلبة ، وهى التى كانت مظهراً لإرتباطه بالأرض الروسية ، ولكنه كان مستسلماً ومتواكلا . وكان لا يظهر فى علاقاته مع الخارج أى تطرف أو أى تسلط . والظاهر أن الرغبة فى التوسع فى الخارج لم تكن موجودة إلا عند أقلية صغيرة، تشتمل فى غالبيتها على المتعلمين والموظفين ، وتمارس نفوذها على القيصر وعلى الوزراء . وكان هذا الشعب الروسى لا يشكل إلا ثلاثة أرباع الشعب ، وكانت عقلية « الأقليات القومية » مختلفة تماماً بطبيعة الحال ، مادامت هذه المجموعات المتجاورة قد وجدت نفسها خاضعة لسيطرة لا تقبلها إلا بكل مضض . ولم يستغل التنظيم العسكرى إلا جزءاً صغيراً من الموارد البشرية . ورغم أن الخدمة الإجبارية قد نص عليها فى القانون إبتداء من سنة ١٨٧٤ فإن الجيش العامل كان لا يشتمل فى البداية إلا على ثلث الصالحين للخدمة العسكرية ، ولاشك أن هذا التنظيم سيصبح بعد ذلك أكثر فاعلية ، ولكن ببطء ، إذ أن رجال « الطبقة الثانية » وهم الذين لم يقوموا بالخدمة العامله ، لم يمارسوا أى تدريب عسكرى . وبقيت قيمة هذه الوسيلة بسيطة فى حالة نشوب حرب أوربية، فكان تنظيم الإحتياطى غير كافياً وخاصة نتيجة لنقص الضباط، كما أن قلة إنتشار السكك الحديدية كانت تؤخر عمليات التعبئة والتجميع . وكان

من اللازم حساب فترة أسابيع عديدة لوضع مجموع القوات على أهبة الاستعداد. وكان التسليح منخفضاً فى كميته وفى نوعه عن الموجود فى الدول الأوربية الأخرى . ونتيجة لذلك فإن هذا الجيش الروسى لم يكن وسيلة معدة للهجوم، وعلى الأقل على مستوى حرب كبير. واخير فإن روسيا قد بقيت من وجهة النظر الاقتصادية دولة زراعية فى أساسها، خاصة وأن النظام السياسى لم يشجع إتجاهات البورجوازية، ولم تبدأ الصناعة الحديثة الضخمة فى النمو إلا ابتداء من سنة ١٨٨٠ فى منطقة الدونيتز ، وبمعونه الخبراء الأجانب ، ورؤوس الأموال الاجنبية . ونتيجة لهذا التخلف الصناعى بقت روسيا سوقاً هاما لمنتجات الصناعة الألمانية أو الانجليزية ، وبقيت تجهل مشكلة « الأسواق » الصناعية التى كانت تشغل الدول العظمى الأوربية الأخرى .

وكان تسيير السياسة الخارجية الذى كان مركزاً فى هذه الدولة الأوتوقراطية بين أيدى القيصر ومستشاره تقاسى من هذا الضعف . فكانت الحكومة تعرف جيداً أنها ليست فى حالة تسمح لها بالاستمرار فى صراع مع دولة عظمى ، وكانت كذلك تخشى من رؤية هذا الصراع يوقظ حركات إنفصالية على حدودها الغربية ، حيث كانت تعيش شعوب غير روسية ، وخصوصاً فى الأقاليم البولندية وكان إسكندر الثانى والذى إنتهى حكمه فى سنة ١٨٨١ يتمتع بتعليم سياسى واسع ، ولكنه كان يميل فى الغالب إلى الاصلاحات الداخلية أكثر من ميله إلى السياسة الخارجية . وكان مستشاره جورتشاكوف *Gortchakof* والذى كانت له سلطة قوية فى أوربا ويعرف جيداً شئونها ، قد بلغ فى سنة ١٨٧١ ثلاثة وسبعين عاما . وكان دبلوماسياً ممتازاً وحكيما ودقيقاً ، ولكنه لم يكن رجل دولة كبير ، إذ أنه كان يفتقر إلى الفكرة الشخصية عن المشكلات الكبيرة ، وإلى قوة العزيمة اللازمة لمحاولة توجيه الحوادث ورغب القيصر إسكندر الثالث بعد سنة ١٨٨١ فى أن يدير بنفسه السياسة الخارجية ، ولكن ذكاءه كان محدوداً ، ومعارفه ضحلة ، وكان مستشاره جيير *Giers* ضيق التفكير ، وخاضعاً لفكرة التضامن بين الملوك .

أما النمسا والمجر فإنها قد خضعت كثيراً للنفوذ المجرى فى سياستها الخارجية منذ إختيارها للحل الثنائى فى سنة ١٨٦٧ . وكان أندراسى *Andrassy* الرئيس السابق الوزارة المجر هو الذى أشرف منذ سنة ١٨٧١ على الوزارة المشتركة للشئون الخارجية . وكان يرغب فى توجيه السياسة الخارجية لمملكة الثنائية فى طرق جديدة . فعلى أى قوى حقيقية كان فى وسعه الاعتماد ؟ كانت النمسا والمجر بعد وقبل إصلاح البنيان الذى تم قد بقيت مضطربة نتيجة للمشكلات الداخلية ولا شك أن التقسيم والاتحاد الذى أقيم بين ألمان النمسا والعناصر المجرية فى المجر كانت تسمح بالسيطرة بسهولة ، وفى كل من قسمى الامبراطورية ، على العناصر الأخرى من الشعب . ومع ذلك فإن مجموع الألمان والمجر سويا لم يكن يمثل الأغلبية ، وكانت مقاومة العناصر السلافية تعرقل سير الحكومة أكثر من مقاومة العناصر الرومانية فى ترانسلفانيا والعناصر الايطالية فى تريستا والترنتين . ورغم أن هذه المعارضة كانت لاتهدد حياة المملكة الثنائية نفسها تهديداً سريعاً ؛ خاصة وأن رؤساء حركات « الأقليات » لم يكونوا يفكرون فى الاتجاه الانفصالى المباشر ، إلا أنها كانت تمثل عبئاً ثقيلا على السياسة الخارجية .

وكان من الصعب الإتفاق على برنامج عمل بالنسبة للخارج إتفاقاً تاماً فى هذه الامبراطورية التى كان الولاء للأسرة فيها ، وبدرجات متفاوتة ، يحتل مكان الشعور القومى . ولذلك فإنه لم يكن فى وسع الوزير المشترك للشئون الخارجية أن يعتمد على التأييد الإيجابى من جانب الرأى العام ، وكان عليه أن يتجاهل فى إدارة الشئون العادية شعور قطاع هام من الشعب ، وربما كان هو الأغلبية . ولكن هل كان فى وسعه أن يتناسى الأخطار التى يمكن لأى حرب أن تهدد بها هذه المملكة خاصة وأن ولاء بعض المجموعات الوطنية كان مشكوكا فيه ؟ هذا علاوة على أنه كان لا يمتلك الوسائل العسكرية التى كان من اللازم لمثل مجموع أهالى هذه الإمبراطورية (٣٥ مليون) أن تضمنه له . وإذ كان تنظيم القوات

المسلحة من إختصاص وزير الحرب « المشترك » فإن التجنيد كان من إختصاص كل من الحكومتين ، النمساوية والمجرية ، وكانت التعقيدات الدستورية تصعب أمر التصويت على الإصلاحات العسكرية . ورغم أن مبدأ الخدمة الإجبارية كان قد وضع فى سنة ١٨٦٨ فإن الجيش العامل كان لا يشتمل إلا على قسم من المجندين . وكان مجموع القوات فى زمن السلم لا يصل إلى ثلثى قوات فرنسا ، والتى كانت لا تزيد عنها كثيراً فى عدد السكان.

وعلى خلاف ذلك نجد أن هذه الحكومة لم يكن تصادف عقبات أو تدخلات من البرلمان فى توجيه سياستها الخارجية ، إذا أن وزير الشئون الخارجية ، كان غير مطالب بتقديم حساب عن إدارته فى مجلسى ڤيينا وبودابست إلا إذا ما كان الأمر يتعلق بالحصول على تصديق على بعض المعاهدات ، وكان عليه أن يدافع عن سياسته أمام « الوفود » وحدها وكانت هذه الوفود لا تجتمع إلا مرة واحدة فى السنة ، وفى دورة لبضعة أيام .

أما إيطاليا فإنها قد نقلت عاصمتها إلى روما فى سنة ١٨٧٠ ، ومع ذلك فإنها لم تكن قد أتمت وحدتها القومية ، ما دامت مملكة النمسا والمجر كانت تحتفظ تحت حكمها فى الترنتين وتريستا وفى جزء من إستيريا ودلماشيا بـ ٧٥٠,٠٠٠ من الأهالى الذين يتحدثون الإيطالية ، ولكنها كانت قد تحررت من الخوف من التفوق الفرنسى .

فهل هى دولة عظمى ؟ لم يكن لها من ذلك إلا الإسم . ومع ذلك فقد كانت تمتلك مقومات لها قيمتها ؛ فالتماثل القومى قد تحقق فى نطاق الدفاع عن الحقوق « الإيطالية » ، والنمو الديموغرافى سيقلل بسرعة الفارق الموجود حتى ذلك الوقت بين عدد سكانها (٢٦,٨٠٠,٠٠٠ فى سنة ١٨٧١) وبين عدد سكان جيرانها . فما الذى ينقصها إذن ؟ القوة الإقتصادية: فهى متخلفة بكثير عن دول القارة الأخرى من وجهة النظر التقنية ، وهى فقيرة فى الفحم ، وتعتمد بالتالى

على إنجلترا وألمانيا لإمداد مصانعها بالوقود . القوة المالية : فالميزانية فى عجز مستمر بسبب هذا الضعف فى النشاط الإقتصادى ، وبسبب التفريغ المالى الناتج عن النظام الضرائبى ، ولم يعد فى وسع الخزانة أن تعتمد بعد ذلك على هذه التسهيلات التى كانت قد وجدتها بين عامى ١٨٦١ و ١٨٧٠ لدى الأسواق المالية الفرنسية . والقوة الحربية والبحرية : كان البرلمان يحاول عدم زيادة عجز الميزانية ويرفض الموافقة على المصروفات اللازمة . وكانت تنقص إيطاليا كذلك الثقة فى نفسها ، خاصة وأنها كانت مشغولة بمصاعب داخلية عويصة ، مثل الصدام مع الفاتيكان ، والإختلاف فى البنيان الإجتماعى بين الشمال الجنوب . وكان الرأى العام راكداً ، ولم يكن يمارس حق التصويت إلا نصف أولئك الذين كان من حقهم التصويت ، وكانوا قلة، وكان النواب يمارسون «التزويغ» وكان رجال الحكومة نفسها ، وبعد الحياة النشطة التى عاشوها فيما بين سنتى ١٨٥٩ و ١٨٧٠ ، محتاجين للراحة إلا فى بعض الإستثناءات النادرة ، وكانت لهم علاوة على ذلك مشاغل سريعة تجبرهم على أن يأملوا فى هدوء علاقاتهم مع الخارج .

ولذلك فإنها لم تكن فترة إتخاذ « سياسة كبرى » . ومع ذلك فقد كان الهدف الأول على القارة يتمثل فى إتمام الوحدة : وأيد جزء من الصحافة الإيطالية حركة إستعادة الأقاليم الإيطالية غير المضمومه ، ولكن الحكومة النمساوية المجرية أعلنت بوضوح فى سنة ١٨٧٤ أنها ترفض كل تسوية سلمية . فهل كان من الملائم تحقيق هذا المشروع بالقوة ، حتى إذا ما سمحت الظروف بذلك ؟ لم يكن من صالح إيطاليا أن تهدم النمسا والمجر ، والتى كان بقاؤها ضرورياً للتوازن الأوربى ، والتى كانت أقاليمها تحميها من الإتصال المباشر بالإمبراطورية الألمانية .

وتخلصت بريطانيا العظمى من جزء كبير من مشغوليات الدول الأوربية

الأخرى، نتيجة لوجودها على جزيرة . ولم تكن قد عرفت الغزو منذ سنة ١٠٦٦
واحتفظت فى ١٨٧١ فى الحياة اقتصادية بنفس التفوق الذى كان لها فى القرن
الثامن عشر . وكانت أكبر دولة تنتج الفحم ، وأكبر منتج فى التعدين
وفى النسيج ، وكانت هى المخزن الذى تتركز فيه المواد الاولية التى تأتى من
القارات الاخرى، والمواد الغذائية التى تصل من المستعمرات والذى تقوم التجارة
الإنجليزية منه بتوزيعها على بقية الدول الأوربية ، وكانت هى المركز المالى للعالم.
وكان هذا الإزدهار مرتبطا فى تفكير الإنجليز ومنذ أواسط القرن التاسع عشر
بممارسة حرية التجارة ، وكذلك بالقوة البحرية. وكان هذا التفوق غير المنازع
لأسطول الحرب الإنجليزى هو الذى يضمن أمن الجزر البريطانية ، وكذلك
أمن الطرق البحرية ، والتى كانت مفتوحة للتجارة الانجليزية فى كل أنحاء العالم .
ولذلك فإن أفق السياسة البريطانية كان عالمياً بالضرورة . ومع ذلك فلم يكن
فى وسع بريطانيا العظمى أن تهمل شئون القارة ، والتى كانت تخشى أن تتفوق
فيها إحدى الدول الأخرى . ولكن هذا التفوق لم يكن يظهر على أنه خطر
حقيق بالنسبة لبريطانيا إلا فى حالة ما إذا كانت هذه الدولة المتفوقة على القارة
تمتلك قوة بحرية كبيرة ، أو إذا كانت تمتلك سواحل بحر الشمال المواجهة للجزر
البريطانية ، أى سواحل بلجيكا وهولندا ومصبات الأنهار هناك .

ولم تكن المبادىء أو العواطف هى التى توجه السياسة الخارجية البريطانية.
ويقول أحد الامثال الانجليزية أنه « من الواجب عدم عبور القناطر إلا عند
الوصول إليها » . والحكومة لا تبحث عن حل المشكلات إلا فى اللحظة التى
تقع فيها . وما هو الداعى للتفكير سلفاً فيما يجب فعله فى مثل هذه الامكانية
أو غيرها ؟ وما هو الداعى للإرتباط بالنسبة للمستقبل ما داموا يعرفون كيفية
التأقلم مع متطلبات الحياة؟ من اللازم إعتبار الاحتمالات البعيدة على أنها بدون
قيمة ، وتحاشى عقد صلات دائمة ، وحتى الارتباطات المكتوبة إلى أبعد درجة

ممكنة ، وخاصة حينما تكون من طبيعتها أن تشتمل على وعد بالتدخل . وبريطانيا العظمى تأمل فى أن تبقى بعيدة عن نظام المحالفات التى كانت تعقد وتحل بين دول القارة .

هل كان فى وسع هذه السياسة الخاصة بالعزلة ، والتى نادى بها فى سنة ١٨٧١ رجال الدولة الانجليز ، أن تكون حلا لمدة طويلة ؟ كانت بريطانيا العظمى تمتلك بلا شك امكانيات قوية للدفاع عن مصالحها فى جميع أنحاء العالم : وهما التفوق البحرى والنفوذ المالى . ولكنه لم يكن لها جيشاً قوياً ، إذا أنها كانت الوحيدة التى تتجاهل الخدمة العسكرية الاجبارية من بين الدول العظمى الأوربية . ويمكننا أن نقبل أن تقتصر القوات العسكرية المرابطة فى الجزر البريطانية على بضعة آلاف من الرجال مادام الأسطول الحربى يمكنه أن يمنع أى نزول إليها . ولكن الأخطر من ذلك بكثير هو أن تكون حاميات الإمبراطورية تكفى بالكاد لضمان حماية النقط الإستراتيجية ، إذ أنه سيصعب على السياسة الإنجليزية أن تجد القوات الضرورية إذا ما إحتاجت لتدعيم ضغطها البحرى بحملة عسكرية . ومع ذلك فإن بريطانيا العظمى ستنجح فى أن تلعب دوراً هاماً فى العلاقات الدولية فى كل الفترة الواقعة بين عامى ١٨٧١ و ١٧٩٣ ، ودون أن تمتلك الوسائل العسكرية الفعالة ، ورغم جوارها لأوربا القوية التسليح . ولكنها ستضطر إلى البحث عن دعائم دبلوماسية ، وتخرج بالتالى عن سياسة العزلة من وقت لآخر لكى تحقق عمل القوة . ولذلك فانها ستحاول أن تقلل إلى أقصى مدى من إرتباطاتها ، وتتهرب من الوعود التى تجرها مقدماً على قبول إمكانية المشاركة فى حرب . وكان اعطاء الأمل لدولة أخرى بالمساعدة ، وترك بعض الشكوك حول امكانية تحقيق هذا الأمل من الناحية الفعلية ، والإحتفاظ لبريطانيا العظمى بالحق فى تقدير ما اذا كانت ستحارب أم لا عندما يحل خطر الصدام بالفعل — هو التكتيك الذى ستسير عليه الدبلوماسية الإنجليزية .

وكانت هذه السياسة المتمازجة والمتحركة ، والتي تقوم على الحلول الوسط ، هي التعبير عن الطبيعة القومية للإنجليز. فكان الإنجليزي يعيش بغرائزه وبإيحاءاته ، وكان متمسكا بعزته البريطانية ، وفي إعتقاده بتفوقه ، ويعيش بقوة عزيمته ، وبصلابته وإصراره ، ومؤيدا في ذلك بنجاحه في كل ميدان الحياة الإقتصادية . وكان يعرف جيداً أنه من اللازم القيام بسياسة خارجية نشطة ، ما دام لبريطانيا العظمى مصالح تدافع عنها في كل مكان ، ولكنه كان في أعماقه « محافظاً » ويأمل في عدم تغيير نطاق نشاطه. ولم يكن لديه من الخيال ما يدفعه إلى دراسة التطورات المقبلة للحوادث، ويرى من الحكمة أن يفكر ببطء قبل إتخاذ القرارات ، وخاصة تلك التي تهدد بتقييده بالنسبة للمستقبل . ولذلك فإن الرأي العام كان يلعب دوراً إيجابياً في توجيه السياسه الخارجية . ولا شك أن النظام البرلماني كان يترك للسلطة التنفيذية ، أي للوزارة — ما دام التاج لا يسيِّر عملياً السياسة حتى وإن كان يحتفظ بنفوذ في بعض الحالات — إمكانية أخذ قرارات هامة . ولكن « الكلمة الأخيرة » كانت ترجع إلى البرلمان . وكانت التقاليد السياسية الإنجليزية لا تسمح للوزارة بالإتفاق على تعهدات سرية ، وإحتفظ رئيس الوزراء ووزير الخارجية دائما ، وفي مفاوضاتهم مع الدول الأجنبية ، بالحق البرلمان في أخذ القرارات النهائية ، وفي أخذها في الوقت الذي تتطلبه الظروف . وكانت هذه وسيلة سهلة لتحاشيَ إعطاء الوعود . وكانت كذلك خاصية من خصائص طبيعة البريطانيين ، ولازمة من لوازم السياسة الإنجليزية في هذه الفترة .

٣ — نتائج الانتصار الالماني : اتجاهات السياسة الخارجية :

كانت مسألة العلاقات مع الإمبراطورية الألمانية في مركز إنشغالات رجال الحكم في كل الدول الأوروبية ، وإتجهت كل الأنظار صوب بسمارك .

وكان مستشار الإمبراطورية الألمانية قد بلغ في سنة ١٨٧١ ستة وخمسون سنة . وكان قد حصل بتلك السلسلة المتواصلة من العمليات الناجحة بين عامي ١٨٦٢

و ١٨٧٠ على سلطة لا مثيل لها . واعترف رجال الدول الأوروبية له بتفوق غير منازع ، وبذكاء حاد في المشكلات الدولية ، وبسيطرة تسود على جو المفاوضات. وإذا كانوا يخشونه ، أو يكرهونه أو يعجبون به ، فقد كان الجميع يتساءلون فى كل فرصة عما يفكر فيه ، وعما يرغب وعن أى إرتباطات سرية يكون فى صدد إعدادها .

وحسب ما تسمح لنا الوثائق بمعرفته كانت المشغوليات الأساسية لبسمارك فى خلال هذه السنوات العشرين ثابتة تقريبا . وكان متأكداً من أن فرنسا كانت تأمل فى حرب إنتقامية . وكان يرى من المنطق أنها لا تقدر على الإستسلام لفقد الألزاس واللورين . وأعلن فى ١٤ أغسطس سنة ١٨٧١ إلى جابرياك *Gabriac* القائم بأعمال فرنسا : « إذا ذكرت لك صراحة ما أفكر فيه ، فإنى لا أعتقد أنكم ترغبون الآن فى نقض الهدنة القائمة ، وأنكم ستدفعون لنا مليارين ، ولكنكم ستحاربوننا حينما نصبح فى سنة ١٨٧٤ ، وحينما يجب عليكم سداد الثلاث مليارات الأخرى . » وحتى حينما كانت أعمال الحكومة الفرنسية تجعله يعتقد فى عدم ضرورة هذا الخوف فى الحال فإن إعتقاده كان لا يقل فى أن فرنسا ستحاول فى أقرب فرصة سانحة تحرير الألزاس واللورين . ولذلك فانه كان مصمماً على أن يأخذ بعنصر المبادأة فى حالة رؤيته أى مظاهر مقلقة : « إننى لن أنتظر أن تصبح فرنسا مستعدة لكى أحاربها . »

ولكن فرنسا لم تكن قادرة على محاولة هذا الإنتقام إذا ما كانت بمفردها. وكتب فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٧٢ لسفيره فى باريس : « إننا فى حاجة إلى أن تتركنا فرنسا فى هدوء ، ونحن فى حاجة لمنع فرنسا من أن تجد حلفاء إذا ما كانت لا ترغب فى البقاء فى سلم ، ولن تكون فرنسا خطيرة بالنسبة إلينا مادامت بدون حلفاء . » ولذلك فقد كان من الضرورى « عزل » الخصم . ولكن الإنتصار الألمانى كان قد أثار الأسف والغيرة والقلق بين الدول العظمى التى

كانت قد بقيت محايدة فى سنة ١٨٧٠ — سنة ١٨٧١ . ولذلك فإن بسمارك كان يعتقد أنه سيواجه صعوبات ، وحسب قول أحد الدبلوماسيين الروس فإنه كان يخشى من « كابوس التكتلات » ولكى يمنع مثل هذا الخطر ، ويمنع فرنسا من أن تجد حلفاء لها كان على الدبلوماسية الألمانية أن تعمل لكى تهدىء من روع النمسا والمجر وروسيا ، والتى كانت تعتبر أن موقفهما يزيد فى الأهمية على موقف بريطانيا العظمى ، خاصة وأن هذه الأخيرة لم يكن لها جيش ؛ وأن تعمل كذلك على تجنب إصطدام نمسوى روسى — وكان ممكنا فى البلقان — إذ أن فى وسع مثل هذا الصدام أن يعطى لفرنسا الفرصة التى تبحث عنها . ولذلك فإن الحل الأمثل سيكون نتيجة لذلك هو إقامة وفاق بين الإمبراطوريات الكبرى الثلاث : والعمل بطريقة وبإعطاء وعود وآمال بشكل لا يجعل النمسا والمجر أو روسيا تحاول النظر صوب فرنسا ؛ وأن يوجد « تحت نفس المظلة » هذين الجارين المتنافسين ، وبطريقة تسمح بمراقبة أعمالها وفرملتها وهذا هو الهدف. وكانت هذه هى الفكرة الأساسية للسياسة البسماركية منذ سنة ١٨٧١ ، وحققها المستشار فى سنة ١٨٧٣ بالتوقيع على إتفاقين ، الأول ألمانى روسى ، والثانى نمسوى روسى مع إنضمام ألمانيا ، واللتين كونتا الشكل الأول لـ « وفاق الاباطرة الثلاث » ؛ وسيعود إليها بعد ذلك بشروط مختلفة .

وكان التفكير الأول فى هذا « النظام » — ويمكن استخدام هذه الكلمة رغم عدم موافقة المستشار عليها — هو قارى فى أساسه . وكان بسمارك لا يرى فى المسائل الخارجة عن نطاق أوربا الا مدخلا لسياسته الاوربية : فلم تكن للخصومات الإستعمارية — وهى التى ستشترك فيها ألمانيا بكل حذر ، وخاصة تلك التى تضع الدول الأخرى فى مواجهة بعضها — قيمة فى نظره الا من حيث كونها تعطيه فرصاً لتدعيم نظامه القارى .

وبالإختصار فإن بسمارك ، رغم كونه لا يتردد أبداً فى استخدام التهديد

لتخويف فرنسا ، ورغم كونه لم يترك امكانية نشوب حرب وقائية ، لم يكن يأمل بعد سنة ١٨٧١ فى أن يلتجىء الى الحرب . وكان يعتقد أن ألمانيا قد أصبحت « مشبعة » ، وأنها لن تكسب شيئا من صدام جديد ؛ وكان يرى أن حرباً فرنسية ألمانية جديدة تهدد بوضوح بألا تقتصر على هذين العدوين ، وأنه سيكون على ألمانيا أن تغامر بالمكاسب التى حصلت عليها فى مواجهة تكتل أوربى . ولا شك أنه قد رأى أن السلم ضرورى لألمانيا ، ولكى يسمح بتكديس رؤوس الأموال اللازمة للإزدهار الصناعى : وكان يعتمد على هذه التنمية الإقتصادية لكى يدعم الوحدة الألمانية . ولذلك فإن سياسته كانت محافظة بالنسبة للوضع القائم ، لا عن مبدأ بطبيعة الحال ، ولكن خوفاً على المصالح الألمانية .

ما هى النظرة التى نظرت بها الدول العظمى الأوربية الأخرى للموقف الناتج عن الإنتصار الألمانى ؟

كان الرأى العام فى فرنسا المهزومة ، والتى تأكدت فيها الرغبة فى السلم مع الانتخابات العامة فى فبراير سنة ١٨٧١ ، راضيا ، ويشعر بكرامته حينما يسمع الاشارات إلى « الانتقام » ؛ ولكنه كان يعلم أن هذا الانتقام غير ممكن فى هذا الوقت . وكان رجال الدولة الفرنسيين مقتنعين بذلك ، ويخشون من خطط بسمارك وإرتباطاته « الماكيافيلية » . وظهرت إتجاهات فكرية ثلاث بين هؤلاء الرجال ، وكانوا ثلاثة عشر وزيراً للشئون الخارجية فيما بين عامى ١٨٧١ و ١٨٩٠ .

كان أدولف تيير *Adolphe thiers* الذى أدار بنفسه السياسة الخارجية والسياسة الداخلية كرئيس « للسلطة التنفيذية » ثم رئيساً للجمهورية حتى ٢٤ مايو سنة ١٨٧٣ مسالماً تماماً وربما كان قلب هذا الشيخ ، والذى بلغ أكثر من سبعين عاما فى سنة ١٨٧١ قد أصابه جفاف قلل من ألم الهزيمة . وعلى أى حال فانه كان يعتقد أن فرنسا قد أطالت المقاومة بالقدر الذى تستطيع ، وانها لم

تعلن هزيمتها إلا بعد أن وصلت إلا آخر قواها . وإذا كان يعمل بكل عزيمته من أجل إعادة البناء والنمو ، وإذا كان يرغب فى أن يعطى فرنسا الوسائل اللازمة لإستعادة مكانها فى أوربا ، فإنه لم يكن يستعد للإنتقام . وأكد رغبته فى تنفيذ معاهدة فرانكفورت فى كل فرصة ، وكتب إلى سفير فرنسا فى سان بطرسبرج : « إن التفكير الوحيد للحكومة هو أن نطلب إلى مشروعات السلم أن تصلح مصائبنا ؛ ونحن ننفذ بإخلاص الشروط الفظيعة التى فرضت علينا » ومع ذلك فمن الواجب على ألمانيا ألا تسيء إستخدام هذه الرغبة الحسنة ، ففرنسا لا يمكنها أن تقبل الإذلال ، وخاصة إذا ما حاول بسمارك عقد مؤتمر دولى للموافقة على التغيرات الإقليمية التى وقعت فى أوربا منذ سنة ١٨٦٦ وكتب تيير فى يوليو سنة ١٨٧٢ : « إذا ما حدثونا عن ذلك فلن نتردد، ومن الواجب أن نقاوم تماما . فلا يمكننا .... أن نذهب بأنفسنا وفى سلم تام كما نحن الآن ، وبعد أن تخلصنا من كوننا تحت أقدام المنتصرين علينا ، لكى نشعر بذل التوقيع مرة ثانية على المعاهدة التى فرضت علينا . » ومع هذا التحفظ فإن تيير لم يكن يرى لفرنسا إلا قاعدة واحدة تسير عليها: « تفكير بالإعتدال الكبير ، وحذر رغم كل شىء ، .... إذ أننا لم نصل بعد إلى مرحلة المبادأة . » ولم يكن يرغب فى التفكير فى عمل خارج أوربا ، سواء فى تونس أو فى الهند الصينية . ولا شك أنه كان يأمل فى أن يتمكن يوم ما من إستعادة مركز فرنسا الدبلوماسى فى أوربا ، وأن يهرب من العزلة بتحالف مع إنجلترا أو بتحالف مع روسيا ، ولكنه كان لا يرغب فى أن يقوم بعمل قبل وقته ، وبعمل يمكنه أن يصبح خطراً ما دام يهدد بأن يتسبب فى رد فعل ألمانى .

أما جامبتا *Gambetta* فكان شابا ،وكان قد بلغ أربعين سنة فى عام ١٨٧١ ، وكان من أنصار المقاومة حتى النهاية فى أثناء الحرب ، ولذلك فإنه قد ظهر وكأنه سيصبح رجل الإنتقام . ولكنه كان يعلم كذلك جيداً أن هذا الإنتقام لم يكن

ممكنا فى ذلك الوقت ، وكان أيضا يخشى بسمارك ولا يرغب فى إعطائه أى إدعاء يتسبب فى غضبه العدوانى » . ولذلك فانه كان يعترف بعدم إمكانية التهرب من سياسة تنفيذ معاهدة السلم كاملة . وكانت أفكاره بالنسبة لإمكانيات المستقبل هى التى تختلف عن آراء تيير . وأكد جامبتا دائما فى مراسلاته أنه يؤمن بأن المحافظة على السلم لا يمكنها أن تستمر طويلا . وكتب إلى صديقه رانك Ranc : « ان ضم الألزاس واللورين هو جرثومة موت بالنسبة لعمل بسمارك . وسيظل السلم ضعيفاً ما دام لا يصحح هذا الخطأ ، ولن يلقى أحد سلاحه . » فهل كان يعتقد إن فى وسعه اقناع المستشار بأن من مصلحة ألمانيا أن تفكر فى مثل هذا « الإصلاح » ؟ الظاهر أنه كان يفكر فى ذلك فى سنة ١٨٧٨ ولكن دون أن يجرؤ على تنفيذ مشروع مقابلة مع بسمارك ، والذى كان الرأى العام سيفسره على أنه يدل على التخلى عن سياسته . وفى الواقع نجد أن جامبتا قد حاول البحث عن بديل لفظى بين قوة سياسة الإنتقام وضعف سياسة الإستسلام مع سيره فى طريق السلطة . ووصل به الحال الى التحدث عن الأمل فى « العدالة الدائمة » ، وقال أنه يمكن للتعديلات الكبرى أن تنبع من القانون . وما دام ينصح بالانتظار فى « هدوء وعقل » فهل كانت سياسته تختلف فى أساسها كثيراً عن تلك التى رسمها تيير ؟

أما جول فيرى *Jules Ferry* فانه قد أتى بوجهة نظر جديدة فى توجيه السياسة الخارجية . وقال أن سياسة « التقوقع » والمحصورة داخل نطاق القارة هى « طريق الإنهيار » . ولم يكن فى وسع فرنسا أن تشغل كل وقتها بالتفكير فى « جرح سيدمى دائما » وعليها أن توجه أنظارها صوب العالم كله . ولكن كان عليها أن تبحث عن « عدم توتر » العلاقات الفرنسية الألمانية فى حالة عملها خارج أوربا ، ومقابلتها لمقاومة بريطانيا العظمى ، أو مقاومة ايطاليا فى البحر المتوسط . ولذلك فانه لم يكن فى وسع الحكومة الفرنسية أن تتخذ لنفسها

هدفا يتلخص فى كونها ، متخاصمة دائما ، مع ألمانيا . وكان عليها أن توافق على تعاون عرضى مع ألمانيا ، ولكن دون تفكير فى إمكانية الوصول إلى وفاق عام ، وهو الذى يتطلب تنازل مباشر عن المقاطعات المفقودة .

أما روسيا فإنها قد عاونت السياسة البسماركية بين عامى ١٨٦٦ و ١٨٧٠ . فهل معنى ذلك أنه كان فى وسعها أن تنظر إلى سيطرة الإمبراطورية الألمانية الجديدة على القارة بدون قلق؟ لقد انتهى الأمن الذى ضمنه تفكك البلاد الألمانية السياسى لإمبراطورية القياصرة ؛ وأصبح فى وسع الجار القوى أن يفكر فى إستخدام نفوذ كبار ملاك الأراضى الذين كانوا من أصل جرمانى فى الولايات البلطية . ولكن هذا الخطر ، والذى كان تيير قد تحدث عنه أثناء رحلته فى العواصم الأوروبية فى خريف سنة ١٨٧٠ ، لم يكن قد ظهر واضحاً فى ذلك الوقت أمام الحكومة الروسية ورغم التغير الذى حدث فى التوازن الأوربى فإن السياسة الروسية كانت تصر على النظر صوب الامبراطورية العثمانية والبلقان وبقيت مسائل الوصول للبحر المتوسط ، وبالتالى مسألة المضايق — البوسفور والدردنيل — هى المشغوليات الاساسية ، وأصبحت فى المقام الأول بعد أن استعادت الحكومة الروسية وسائل عملها نتيجة لتحررها من الفقرة الخاصة بحياد البحر الأسود فى معاهدة باريس . وأصبح الهدف الأول هو الحصول على إعادة النظر فى الوضعية الدولية للمضايق . ولكن هذا لم يكن يعنى إبدال «الفتح» الكامل ، بالإقفال ، إذ أن ذلك سيسمح للاسطول الإنجليزى بالتوغل فى البحر الاسود . وكان الروس يأملون فى فتح المضايق فى صالح الدول المطلة على البحر الأسود وحدها . وبذلك تعطى حرية المرور لروسيا دون أن تحصل إنجلترا على نفس هذه الميزة .

ولكى تصل إلى هذه النتيجة كان الشرط الأساسى — وإن كان غير كاف مادام تغيير الوضع يتطلب موافقة الدول الموقعة على إتفاقية سنة ١٨٤١ — هو

إضعاف الامبراطورية العثمانية ، وذلك بمساعدة حركات إستقلال القوميات في شبه جزيرة البلقان . وكان في وسع روسيا أن تمارس نفوذاً فعالا على العناصر السلافية الأرثوذكسية نتيجة للارتباطات الدينية؛ واستخدمت السياسة القيصرية هذه الوسائل في بلاد البلغار وفي بلاد الصرب . وكان هناك إتجاه لدى بعض الأوساط السياسية الروسية حتى لإقامة تضامن في العمل، لا مع العناصر السلافية في البلقان وحدها ، ولكن كذلك مع السلاف في أوربا الدانوبية . وكان هذا هو برنامج حركة الجامعة السلافية *Panslavisme* التي وجدت في كتاب دانيلفشكي *Danilevsky* « روسيا وأوربا » وفي كتاب فيدايف *Fedaïef* « نظرات في المسألة الشرقية » تعبيراً عنها غداة حرب سنة ١٨٧٠ — سنة ١٨٧١ وكان هذا البرنامج يهدف إلى تجميع العناصر السلافية في جامعة واحدة، أو حتى في إتحاد تحت إشراف روسيا . ومع ذلك فإن الحكومة لم تتبن هذا المشروع رغم أنها قد تأثرت بنفوذه في بعض الأوقات .

وكانت النمسا والمجر أيضاً تنظر صوب البلقان ؛ وبعد أن طردت من ألمانيا ومن إيطاليا في سنة ١٨٦٦ لم تجد ميدان عمل خارجي لها إلا في *Drang nach Osten* أي في « الإندفاع صوب الشرق »، أو بمعنى أدق صوب الجنوب الشرقي .وكان في وسع المملكة الثنائية أن تبحث عن طريق وادي مورافا ووادي فاردار عن التوسع في إتجاه سالونيك ،ولكن بشرط معادلة أو تحطيم مقاومة إمارة الصرب الصغيرة . وكانت هذه هي سياسة العناصر المجرية ؛ وتأكدت بنشاط منذ أن أصبح أندراسي *Andrassy* وزيرا مشتركا للشئون الخارجية في أكتوبر سنة ١٨٧١ . فما هو الشكل الذي يمكن لهذا « التوغل » أن يأخذه في البلقان ؟ لقد فكرت الأوساط العسكرية في عمليات الضم . ولكن أندراسي لم يكن يفضل هذا التوسع الإقليمي إذ أن ضم المناطق التي تسكنها عناصر سلافية كان يهدد بزيادة المصاعب الداخلية . وكتب في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٧١ : « من الصعب الإشارة

إلى أى توسع إقليمى لن يصبح مصدرا للمتاعب لجزئى المماسكة . » ولذلك فإنه كان يفضل التفكير فى تنمية « منطقة نفوذ » . وكان هذا التوسع النمسوى المجرى فى البلقان ، مهما كان شكله ، يهدد بالإصطدام بمصالح روسيا . ولذلك فإن أندراسى كان يأمل فى الوصول الى وفاق مع ألمانيا . وكان يقبل بسهولة — كمجرى — أن يعتبر الأمر الواقع فى سنة ١٨٦٦ كأمر نهائى . وكانت رغبة الإمبراطورية الألمانية فى إتمام وحدتها عن طريق ضم العناصر الألمانية فى النمسا يمكنها أن تكون هى العقبة الوحيدة أمام هذا الوفاق . ولكن ، ألم يعلن بسمارك للامبراطور فرانسوا جوزيف فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٧١ أنه لايفكر فى أى أمر من هذا النوع ، وأنه يرغب فى الإحتفاظ بالامبراطورية النمسوية المجرية ؟ ولذلك فإنه يمكن تقدير امكانية حدوث الإتفاق بين الدولتين . وقال أندراسى : « ان صداقتنا فى غاية الأهمية بالنسبة لألمانيا .» ولكن النقطة الدقيقة كانت هى أمل السياسة النمسوية المجرية فى اجتذات الرايخ صوب تحالف موجه ضد روسيا ؛ وكان بسمارك على العكس من ذلك يفكر فى وفاق بين الإمبراطوريات الثلاث لكى يتحاشى القاء القيصر فى أحضان فرنسا . ومع ذلك فإن الاتجاه « المعادى لروسيا » قد بقى حتى بعد اختفاء أندراسى سنة ١٨٨٠ هو اتجاه خلفائه .

أما فى بريطانيا العظمى فكان جلادستون *Gladstone* هو رئيس الوزراء فى سنة ١٨٧١ واحتفظ بهذا المركز حتى سنة ١٨٧٤ . وكان رئيس المعارضة هو دزرائيلى *Disraeli* الذى أصبح رئيساً للوزراء من سنة ١٨٧٤ حتى سنة ١٨٨٠ . وكان كل منهما يشعر حيال بسمارك بما يشعر به زميله من عدم الاستلطاف والحذر ؛ جلادستون نتيجة لأسباب أخلاقية بعد ضم الألزاس واللورين الذى صدم شعوره بالعدالة والقانون ، ودزرائيلى نتيجة لأسباب سياسية ، هى الخوف الذى تسببه له السيطرة الألمانية . ولكن جلادستون كان من رجال « الجزر »

بشكل واضح ، ومن أنصار السلام المخلصين . وكان لايرغب فى عمل حساب إلا للمصالح الإنجليزية ، وبقى مخلصا لتقاليد العزلة . وكان يعتقد أن بريطانيا لن تربح أى شىء من المشروعات الخارجية . وقال معارضوه أن سياسته كانت سياسة ضعف . أما دزرائيلى فقد أظهر ضرورة « تدعيم » الإمبراطورية بإجراءات بحرية وحربية وإقتصادية ، ورسم سياسة خارجية نشطة ، ولكنه كان يعتقد أن بريطانيا العظمى كانت دولة « آسيوية أكثر من كونها أوروبية » ويكفينا القول بأنه كان يحذر من روسيا أكثر من خوفه من ألمانيا . ولم يكن فى وسع الملكة فيكتوريا أن تصبح حكما بين هذين الاتجاهين . حقيقة أنها كانت تهتم بالسياسةالخارجية ، ولأنها كانت مرتبطة تماماً بعظمة الإمبراطورية، وإشعاع النفوذ الانجليزى فى العالم : ولذلك فإن ميولها كانت تدفعها إلى ناحية دزرائيلى . ولكنه لم يكن فى وسعها أن تتدخل بطريق مباشر ، رغم خطاباتها العديدة لرئيس الوزراء ، ورغم عدم ترددها فى إعطاء النصائح . ذلك أن الوزارة كانت هى التى تقرر وحدها السياسة فى واقع الأمر ، وفى توافق مع حالة الرأى العام . وكانت جماهير الإنجليز تحتفظ بشعور قوى بالأمن ، إذ أن التفوق الألمانى على القارة لم يظهر لها على أنه خطر على المصالح البريطانية ، ما دام لا يعتمد على قوة بحرية كبيرة .

وهكذا نجد أن النمسا والمجر وروسيا كانت لها مصالح متنافسة فى البلقان ، فى الوقت الذى راقبت فيه إنجلترا السياسة الروسية بإهتمام . وكان من طبيعة هذه المنافسات أن تعترض تكوين كتلة موجهة ضد ألمانيا . ولم يكن بسمارك يأمل فى أن تؤدى هذه المنافسات إلى صدام مسلح قد يتطور بلا شك إلى حرب عامة ، ولكنه إستخدمها لكى يصل عن طريقها إلى تنفيذ سياسته .

الفصل الحادى والعشرون

التوسع الأوربى فى العالم

بدأت حركة كبيرة فى الدول الأوربية العظمى للتوسع الإستعمارى إبتداء من سنة ١٨٧٨ — ١٨٨٠ . وظهرت هذه الحركة فى أول الأمر فى بريطانيا العظمى حيث عارض دزرائيلى ، حين كان رئيسا للوزراء من سنة ١٨٧٤ إلى سنة ١٨٨٠ الإتجاهات المعادية للاستعمار ، والتى كانت قد إنتشرت بين حكومة الأحرار قبيل سنة ١٨٧٠ . ولم يوقف سقوط وزارة المحافظين فى سنة ١٨٨٠ هذا المجهود إذا أن الآراء الاستعمارية والتسلطية كانت قد توغلت فى أوساط الأحرار رغم معارضة جلادستون لها . أما فى فرنسا فكان جول فيرى هو الذى أعطى لها الدفعة الأولى . ولاشك فى أنه لم يكن قد وضع لها برنامجا محدداً (ولم يضعه إلا بعد سقوطه فى سنة ١٨٨٥) ولكنه نجح وأقحم البرلمان بوضعه أمام الأمر الواقع ووضع أسس إمبراطورية إستعمارية جديده فى تونس ، وفى إفريقية الغربية وفى مدغشقر ، وفى الهند الصينية . أما فى روسيا فإن التوسع خارج أوربا لم يكن حتى سنة ١٨٩٣ إلا هدفاً ثانوياً ؛ وكانت السياسة الروسية تنظر بوجه عام صوب الإمبراطورية العثمانية فى أوربا وصوب البلقان ، وكانت تبحث عن الوصول إلى « المياه الحرة » إلى البحر المتوسط . أما عملها فى آسيا الوسطى فلم يكن أكثر من عملية « تحويل » أو « تعويض » عما أصابها من خيبة أمل فى البلقان . وفى إيطاليا زاد التفكير فى البحر المتوسط عن التفكير فى المشكلات القارية ؛ ولكن خيبة الأمل فى المسألة التونسية دفعت كريسبى *Crispi* — ذلك المندفع الذى كان يتجه صوب العظمة الوطنية ولكن دون أن يحسب

حساب الإمكانيات المادية والمعنوية — صوب المغامرة فى إفريقية الشرقية .
وفى ألمانيا بدأ الدافع فى أوساط رجال الأعمال وعند تجار بريمن وهامبورج الذين ضغطوا على بسمارك وأجبروه على قبول مشروعات إستعمارية فى إفريقية وفى جزر التوابل أوفى المحيط الهادى رغم إعتراضه على قيمتها . وبعد إعتزال المستشار أدخل غليوم الثانى ألمانيا فى هذه السياسة « الدولية » وإن كان الوقت قد أصبح متأخرا . وفى بلجيكا أنشأ الملك ليوبولد الثانى والذى كانت مشروعاته أساسية فى نمو التسلطية الإستعمارية دولة الكونغو الحرة ، باسمه الشخصى » و « تحت ستار الدولية » وهى الدولة التى أورثها بوصيته لمملكته .

١ — دوافع التوسع الامبريالى :

إن دوافع هذا الإزدهار الإمبريالى متشابهة تقريبا فى كل مكان ، وأثار المنادون بالتوسع خارج أوربا — سواء أكانوا من رجال الدولة أو من المجموعات ذات المصالح — نفس الإدعاءات تقريبا فى تلك الفترة التى تكونت فيها نظرية التوسع الإستعمارى .

وتأتى الإدعاءات الخاصة بالمصالح المادية ، والمرتبطة بالحالة الإقتصادية فى المكان الأول . فالصناعة الكبيرة الحديثة لا يمكنها أن تزيد أو حتى تحتفظ بنفس سرعة انتاجها اذا لم تجد أسواق جديدة . ومادامت كل الدول العظمى الأوربية وباستثناء انجلترا وحدها ، قد وضعت بعد سنة ١٨٧٩ — ١٨٨٠ نظاماً جمركياً تتزايد فيه نسبة الحماية ، فإن أسواق القارة لم تفتح الا بصعوبة . ولذلك فقد كان من اللازم البحث عن عملاء خارج أوربا . وأكد جول فيرى أن « الإستهلاك الاوربى قد تشبع » ، وأنه فى وسع السياسة الإستعمارية وحدها أن تجد « طبقات جديدة من المستهلكين » وهى « صمام الأمن » وستصبح الدول الصناعية بدونه مهددة بالأزمات الإقتصادية والإجتماعية . ومن جانب آخر إعتمدت الدول العظمى الصناعية على كمية ضخمة من رؤوس الأموال ، اذ أن الصناعة أعطت

أرباحاً أكثر سرعة من الزراعة . ولم تجد هذه الأموال الموجودة استخداماً مربحاً على القارة . ألم يكن كل شيء يشير إلى البحث عن استغلالها في « البلاد الجديدة » التي لم يكن لها حتى ذلك الوقت سكك حديدية أو استثمارات زراعية أو صناعية مجهزة بالتقنية الاوربية ؟ لاشك أن هذه الإستثمارات ستكون مخاطرة في بعض الحالات ، ولكنها ستعطى أرباحاً ضخمة في معظم الحالات، وبشرط الحصول على حماية كافية ضد عمليات الإستيلاء الممكنة .

وكانت الحاجة الى التوسع الاقتصادى والمالى تدفع الى الغزو الاستعمارى الذى يسمح للدولة المستعمرة بالاحتفاظ لنفسها بأسواق لها قيمتها . ورغم أن بريطانيا العظمى نفسها كانت من أنصار حرية التجارة وأنها لم تحاول استغلال أقاليم امبراطوريتها لمصلحتها وحدها، فإنها وجدت من اللازم امتلاك المستعمرات اذ أن « التجارة تتبع العلم » . ومع هذا فهل كان من المؤكد أنه يمكن الاحتفاظ فى المستقبل بسياسة حرية التجارة ؟ ألم تكن التجارة الانجليزية تخشى من أن يهددها منافسون أقوياء ؟ عندئذ قد يضطر الانجليز الى ممارسة « نظام حماية جمركية امبراطورية » والى رفض وصول الدول الأخرى الى الأسواق الاستعمارية البريطانية . وهذا هو الادعاء الذى أعطاه فرود *Froude* فى سنة ١٨٨٦ عن الاقيانوسية ، أو انجلترا ومستعمراتها .

وكانت لهذه الآراء الاقتصادية وجها آخر ، هو البحث عن المواد الأولية . وكان هذا التفكير معروفا عند ليوبولد الثانى الذى رغب منذ أوائل عمله الاستعمارى فى تنظيم انتاج المطاط ، ثم فى استغلال الموارد المعدنية ، وظهر هذا التفكير بعد قليل لدى أوساط رجال الأعمال الفرنسيين وقت غزو تونكين ولاشك فى أن الفكرة لم تكن جديدة ، وكانت هى أساس طريقة الاستعمار التى استخدمتها الأراضى المنخفضة فى جاوه . ومع ذلك فان المنادين بالتوسع الاستعمارى قد أثاروها أقل من استخدامهم لمسألة البحث عن « الاسواق »

ـــ وربما رجع ذلك إلى أنه (كان يصعب التوفيق بين برنامج التنمية وبين النظريات الإنسانية . وأنه ظهر أن إعلانه سيكون غير مناسباً .

ولكن الرغبة فى التوسع لم تكن تستند إلى مجرد مطالب المصالح الإقتصادية بل نتجت أيضاً عن حالة معنوية ؛ مثل الرغبة فى زيادة نفوذ الدولة ، والإعتقاد بأن الشعوب الكبيرة « رسالة » تقوم بها فى العالم .

وكان إدعاء « الكرامة » مرتبطا بتقدم الإتجاه القومى وربما كان هذا الإتجاه واضحاً فى بريطانيا العظمى أكثر من غيرها . وقال المنادون بهذه الحركة أن التوسع الإستعمارى هو شكل من أشكال « الكفاح من أجل الحياة » حيث ينتصر الشعب الأكثر إستعداداً ، من الناحية الجثمانية والناحية الفكرية ، فى هذه المشروعات . وأشار كيبلنج *Rudyard Kipling* فى « أغنية الانجليز » (١٨٩٠) دائما إلى هذه الفكرة عن « تفوق » الجنس الانجليزى ، وطبيعة الانجليز . أما فى ألمانيا ، والتى لم توجد فيها تقاليد استعمارية ، فلم يكن هناك مجال للتحدث عن « موهبة » أو إستعداد خاص ؛ ولكن النظرية الاستعمارية أصرت على ضرورة تأكيد حيوية الدولة . وفى فرنسا تحدث جول فيرى فى سنة ١٨٨٥ عن نفس الآراء ؛ بمعنى أن التخلى عن كل « إشعاع » خارج أوربا سيكون هو « التنازل » عن مستوى الدول العظمى ؛ وهى نفس الفكرة التى نماها إيوجين إتيين *Eugène Etienne* فى ١١ أبريل سنة ١٨٩٢ : « إن فى وسع بلد كبير مثل بلدنا أن يحصل إذا أراد على كل حقوقه ، سواء فى أوربا أو فى بقية العالم بعد أن يكون قد إستعاد قوته العسكرية ، وبعد أن يكون قد أعاد إقامة حالته المالية بشكل نهائى » . وأخيرا فان كريسبى قد رأى فى الوقت الذى أدخل فيه إيطاليا فى مغامرة إفريقية الشرقية أنها كانت وسيلة لإثارة الشعور الوطنى أكثر من كونها عملية إرضاء للإحتياجات الديموغرافية أو الاقتصادية : « ما فائدة الوحدة إذا لم تضمن لنا القوة والعظمة ؟ » .

وليس الشعور بتأدية « رسالة » هو دائماً مجرد شكل بسيط لتغطية المصالح أو الأطماع . بل إنه كان عقيدة لدى كثير من الأوروبيين : فمصير الرجل الأبيض هو إيقاظ الشعوب فى القارات الأخرى ، لا لمجرد أشكال جديدة من الحياة المادية ، ولكن كذلك لأشكال جديدة للحياة الاجتماعية والسياسية . وفى ذلك الوقت ظهرت مبادىء الحرية السياسة على أنها هى شعار الحضارة نفسه، وحاولت حركات جمعيات التبشير ، وفى نفس الوقت الذى عملت فيه تحويل الوطنيين إلى المسيحية ، أن تنشر الآراء الإنسانية ، والقائمة على إحترام الفرد الانسانى وعلى « الحرب الصليبية الموجهة ضد الاسترقاق » . وعرف ليوبولد الثانى جيدا كيف يستغل هذا الشعور الانسانى، وقبل أن يتم برنامجه الاقتصادى، ثم يزيح الستار عن مشروعه السياسى .

وأخيرا فهناك الدوافع الاستراتيجية . والتوسع الاستعمارى ضرورى لأنه يسمح بالحصول على نقط إرتكاز بحرية يخضع لها أمن المواصلات . ولاشك أن هذا الادعاء كان هاماً بشكل خاص بالنسبة للانجليز . ولكى يتمكن أسطول الحرب الانجليزى من السيطرة على الطرق البحرية الأساسية ، ويتمكن من العمل فى كل مكان فى العالم ، فقد كان من اللازم أن يحصل على نقط إلتجاء تكون له فيها ترسانات للاصلاح ، ومراكز للتزود بالوقود، وقواعد للعمليات . وكان الأسطول البريطانى قد امتلك قبل ذلك هونجكونج ،وسنغافورة ، وجبل طارق ومالطة ، وسانت هيلانة ، وجزر برموده ، ولكنه كان يعتقد أن هذه النتائج كانت غير كافية . وأكد جول فيرى نفس هذه المشغولية ، ولكن على نطاق أصغر . وقال فى خطبته فى ٢٨ يوليو سنة ١٨٨٥ أن السياسة الاستعمارية ضرورية لكى تعطى لأسطول الحرب نقط رسو وتموين بالوقود : « وهذا هو السبب الذى يدفعنا للحصول على تونس ، والسبب الذى يدفعنا للحصول على سايجون والكوشين صين ، والسبب الذى يدفعنا للحصول على مدغشقر . »

وحينما فكرت الحكومة الايطالية فى إفريقية الشرقية كان السبب فى ذلك يعود إلى تفكيرها فى المزايا التى سيعطيها لها فى سياستها الدولية إستيلاؤها على قواعد بحرية على طريق المحيط الهندى عبر البحر الأحمر ، وعلى الناحية الجنوبية للطرق البحرية الكبيرة فى البحر المتوسط . وأخيراً فان السياسة الروسية فى نفس هذه المنطقة من العالم قد إعتبرت أن الحصول على ميناء فى « المياه الحرة » هو هدف أساسى لها .

هل معنى ذلك أن هذه النظرية للتوسع قد حصلت على موافقة جماعية من الرأى العام ؟ لاشك أنها قد أفادت من المصالح التى ظهرت نتيجة لرحلات الاستكشاف الكبرى ، والفضول الذى أثارته الجمعيات الجغرافية . ومع ذلك فإنها قد لقيت مقاومة فى كل الدول الأوربية ، وإن كانت هذه المقاومة قد إختلفت فى مظاهرها ، وكانت غير متساوية فى مداها السياسى .

ففى إنجلترا كانت عناصر الأحرار الأصيلة قد أظهرت قبل سنة ١٨٧١ شكوكها بالنسبة لسياسة التوسع . وكان جلادستون نفسه قد أظهر شكوكاً فى خطاب أبريل سنة ١٨٧٠ عن مستقبل الامبراطورية البريطانية ؛ واعتقد أن المستعمرات الكبرى ستتطور سلمياً صوب الانفصال . وبقى هذا التفكير كذلك عند قطاع من الرأى العام للأحرار بعد سنة ١٨٧١ ، خصوصا وأن مجهود التوسع كان يستدعى إلتزامات ضرائبية . ولكنه ضعف بوضوح ابتداء من سنة ١٨٨٠ .

وفى المانيا كانت الآراء الشخصية للمستشار هى التى تفرمل هذا الشغف. وحينما رغبت الأوساط الإقتصادية فى بريمن وهامبورج فى سنة ١٨٧١ فى الإفادة من الهزيمة الفرنسية لضم الهند الصينية والمارتينيك رفض بسمارك ذلك : « أننى لا أريد مستعمرات . إن كل هذه السياسة الإستعمارية ستكون بالضبط بالنسبة إلينا مثل الرداء الحريرى لأحد النبلاء البولنديين الذى لا يمتلك قميصاً داخلياً . »

لماذا ؟ لأن ألمانيا لم تكن تمتلك أسطول قوى ، ولا يمكنها نتيجة لذلك أن تحتفظ بمواصلاتها البحرية فى حالة حدوث حرب . « ستقع مستعمراتنا غنيمة فى أيدى فرنسا إذا ما قامت بحرب إنتقامية . وقال المستشار فى سنة ١٨٨١ كذلك إلى أحد أعضاء الرايشستاج : « مادمت باقيا مستشاراً فإننا لن نضع سياسة إستعمارية . » ومع ذلك فقد انتهى فى سنة ١٨٨٤ بالخضوع لضغط الأوساط التجارية ، إذا أنه قد إعتقد فى ضرورة إرضاء أمل ظهر فى أنه عزيز على الرأى العام ، وربما كان يرغب فى أن يضمن للصناعة الالمانية إحتياطياً من المواد الأولية ، ولأنه رأى أنه من الملائم فى ذلك الوقت بالذات أن يثير قلق بريطانيا العظمى . ولكنه إستمر يؤكد بعد ذلك فى جلسات الرايشستاج أنه لم يكن إستعماريا .

وفى فرنسا كان جمهور الرأى العام متحفظاً بالنسبة للسياسة الإستعمارية . وانتقد أنصار سياسة الإنتقام النشطين التوسع خارج أوربا فى أنه يحول التفكير صوب أهداف ثانوية ، فى الوقت الذى تتطلب فيه المصلحة الوطنية وضع كل المجهودات فى خدمة تخليص الألزاس واللورين ، وقال ديروليد *Déroulède* : « لقد فقدت إثنين من أبنائى وتعرض على عشرين خادماً . » وكان الفلاحون والعمال يخشون من زيادة الأعباء الضرائبية ، وأكثر من ذلك من مشاركة المجندين الشبان فى حملات حربية بعيدة . ورأى معارضو الحكومة فى دوافع التوسع الإستعمارى إرتباطات مالية دنيئة ، وفضحوها على هذا الأساس ولم يجد العمل الإستعمارى نقطة إرتكاز الا داخل ذلك التكتل الذى اشتمل على العسكريين ورجال البحر والمبشرين ورجال الصناعة والتجار المصدرين ولكى يتغلب جول فيرى على هذه المقاومة فإنه أخفى أبعاد مشروعاته وقام بعمليات صغيرة ، ثم عمل على تنميتها ، واستند الى ضرورات لم تكن فى الحسبان ، وذلك لكى يضع مجلس النواب تحت ضغط الظروف . ولكن نفس هذه

الطريقة تسببت فى حنق وغضب الأغلبية البرلمانية التى اتهمته بعدم احترام اختصاصات السلطة التشريعية .

وفى ايطاليا تسببت مطامح كريسبى ، الذى زاد عناده عن بعد نظره ، فى خيبة أمل البورجوازية ، ووجد رئيس الوزراء الإيطالى صعوبات كثيرة فى الحصول من البرلمان على الميزانيات اللازمة للعملية الإتيوبية ، ولم ينجح أبداً فى تسيير الرأى العام .

وبالإختصار فإن سياسة التوسع الإستعمارى لم تكن حتى ذلك الوقت مطلباً لحركة كبيرة فى الرأى العام فى أى مكان ، بإستثناء بريطانيا العظمى . ولم يكن الرأى العام يقبلها فى غالب الأحيان إلا على مضض . واذا كانت قد انتصرت بالرغم من ذلك؛ فإن هذا كان يعود الى عزيمة بعض رجال الدولة أو الى الدافع الموجود عند المنفذين .

٢ — اختفاء المنافسين :

اذا كان التوسع الإستعمارى للدول الأوربية قد ازداد فى خلال هذه السنوات العشرين بقوة لم يكن قد وصل إليها من قبل فإن ذلك يعود إلى أنه لم يصادف سوى عقبات بسيطة ، إذ أن الدول أو مجموعات الأهالى التى إتجهت إليها أنظار الأوربيين كانت فى غالب الأحيان غير قادرة على مواجهتهم بسبب نقص السلاح . وأفاد هذا التوسع من ظروف أخرى مساعدة ؛ هى اختفاء كل قوة منافسة فى آسيا أو افريقية أو الاقيانوسية . ولم تحاول الولايات المتحدة أو اليابان حتى ذلك الوقت القيام بدور فى « تقسيم العالم »

وكان على الولايات المتحدة ، بعد خروجها من الحرب الأهلية ، أن تعيد بنا ما تحطم مادياً أو معنويا ؛ ولكن عمليه « اعادة البناء » هذه لم تكن تعرقل النمو الديموغرافى ، تيار الهجرة ، أو التنمية الاقتصاديه . وزاد عدد السكان

فيما بين سنة ١٨٧١ ، سنة ١٨٩٣ من ٣٩ مليون ونصف إلى ٦٢ مليون ، وفى هذه الزيادة كان نصيب الهجرة هو ٣١ فى المائة . وإمتدت عمليـة التوطين والإستعمار الداخلى ، نتيجة لإنشاء السكك الحديدية الكبرى عبر القارة ، والتشريعات الخاصة بنزع ملكية الأراضى ،إلى كل المنطقة الممتدة بين الميسيسبى وجبال روكى ؛ وأصبحت السهول الوسطى فى الولايات المتحدة أكبر منطقة إنتاج فى العالم ، للحبوب والبهائم . وفى نفس الوقت حقق الإنتاج الصناعى تفوقاً بدرجة أنه زاد فى قيمته ،منذ سنة ١٨٩٠ على الإنتاج الزراعى ، وبدرجة أنه سيحتل منذ سنة ١٨٩٤ المكان الأول فى العالم .

ورغم سرعة هذا النمو فإن الولايات المتحدة لم تشعر بالحاجـة إلى ممارسة توسعاً خارج أقاليمها . ووجد إنتاجها الزراعى فى أوربا بسهولة الأسواق التى كان يحتاج إليها . وكان للأمريكيين ، وعلى نفس أرضهم ، ميدان عمل من الإتساع بشكل لا يجعلهم يفكرون فى المشروعات الإمبريالية . ولم يكونوا قد ظهروا كمنافسين للأوربيين فى أمريكا الوسطى أو فى أمريكا الجنوبية . واقتصروا فى علاقاتهم مع أوربا على الإحتفاظ بنظرية مونرو، أى بوضع القارة الأمريكية بعيدة عن خطر المحاولات الممكنة للإستعمار الأجنبى ، ولم يكن عليهم أن يبذلوا أى مجهود للوصول إلى ذلك إذ أن التوسع الأوربى كان ينظر إلى ميادين أخرى .

ولم يبدأ هذا « التقوقع » فى إثارة النقد إلا بعد سنة ١٨٨٥ ،وظهرت آراء جديدة . وأعلن جون فيسك *John Fiske* فى سنة ١٨٨٥ وفى كتابه الذى سماه « بيان المصير » *Manifest Destiny* أن على الأمريكيين ، بعد أن استعمروا أمريكا الشمالية ، أن ينشروا نفوذ تجارتهم ووجهات نظرهم السياسية فى كل مناطق العالم التى لن يصطدموا فيها بحضارة « قديمة » . واعتقد إسترونج *Josiah Strong* فى كتابه الذى باع منه ١٧٠٫٠٠٠ نسخة أن على الولايات

المتحدة أن تسيطر على « أمريكا اللاتينية وجزر البحر » وفى سنة ١٨٩٠ قال جون بورجيس *John Burgese* الذى خرج عدة أجيال من طلاب جامعة كولومبيا، أن من واجب الأنجلو سكسونيين أن «ينظموا» الشعوب غير المتحضرة وفى نفس السنة ذكر الفريد ماهان *Alfred Mahan* لزملائه المواطنين « أهمية القوة البحرية فى التاريخ » . وكان هذا مناخاً ثقافياً جديداً — وهو الذى كان ينمو فيه تيودور روزفلت *Théodore Roosevelt* ولكن المناخ السياسى لم يتغير حتى هذا الوقت ، رغم أن آراء ماهان لم تظهر على أنها مهملة بالنسبة لجيمس بلين *James Blaine* الوزير الأمريكى الذى أثار بين عامى ١٨٨٩ و ١٨٩٢ مسألة ضرورة الحصول على قواعد بحرية على الطرق الكبرى فى المحيط . ولم يجد المجددون الذين تحدثوا بوجه خاص عن أمور العزة القومية صدى فى الكونجرس ولدى الرأى العام ، إذ أن المصالح الإقتصادية لم تكن قد ظهرت بعد فى هذه الفترة . ولذلك فان رجال الأعمال قد بقوا غير ميالين إلى مشروعات التوسع والتى كانت نتائجها المباشرة هى زيادة الأعباء الضرائبية . وبقى جمهور الناخبين . محتفظاً بالتقليد الذى يقول أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تفكر فى فرض نفسها على شعوب أخرى بعد أن خلصت نفسها من السيطرة الإستعمارية منذ قرن من الزمان .

أما اليابان فإنها كانت قد أخذت فى فتح أبوابها — رغماً عنها — لتوغل النفوذ « الغربى » . ولم يبق أمامها مخرجا إلا أن تتعلم طريقة الأجانب؛ واعتقد رؤساؤها أنه فى وسعها أن تهرب من مصير الصين وتحتفظ « باستقلالها الوطنى » باستخدامها الوسائل التقنية الأوربية والأمريكية . ولا شك فى أنه كانت للرجال الذين يوجهون مصير البلاد منذ ثورة سنة ١٨٦٨ وجهات نظر أكثر إتساعا ، وأبعد من هذا الهدف القريب ، أى الإحتفاظ بالإستقلال الوطنى . وكان فى وسع إمبراطورية الشمس المشرقة بعد هضمها لهذه الفنون أن تلعب دوراً

هاماً فى العلاقات الدولية . ومع ذلك فإن الوقت لم يكن قد حان بعد ، وكان من اللازم أولا إتمام مشروعات « التجديد » الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وخلق وسائل العمل البحرية والحربية .

وفى خلال فترة العشرين سنة هذه ، والتى كان يقع فيها ، وبسرعة منقطعة النظير، والتغيير الداخلى للبلاد من وجهة النظر الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، كانت المشغوليات الخارجية قد نقصت وأصبح دورها ثانويا . ومع ذلك فإنها لم تكن مختفية .

وكان المسئولون عن السياسة اليابانية مشغولين بضمان أمن البلاد ؛ وكان وجود الروس بقربهم فى سيبيريا الشرقية وفى المقاطعة البحرية يثير قلقهم . ولذلك فان إهتمامهم الأول كان منصباً على إنشاء جيش وأسطول حديثين . وقرر قانون ١٠ يناير سنة ١٨٧٣ الخدمة العسكرية الإجبارية فى هذه البلاد التى كان للنبلاء وحدهم فيها حتى ذلك الوقت الحق فى حمل السلاح ؛ وبمجموعة من القوانين التالية أصبحت هذه الخدمة الإجبارية أكثر صرامة ، فألغيت حالات الإعفاء والتأجيل ، ومع ذلك فان الجيش كان لا يشتمل فى زمن السلم ، ونظرا للموارد المالية ، إلا على جزء من المستدعين للخدمة ؛ ولكن الرجال الذين لا يستدعون لتأدية سنوات الخدمة العاملة كانوا يكونون « ميليشيا » مستعدة لتدعيم الجيش فى حالة الحرب . وبعد إتمام هذا التنظيم أصبح لدى اليابان جيش عمليات من ٢٤٠٫٠٠٠ رجل،وكان ضباطه قد تعلموا على أيدى الضباط الاجانب،وخصوصا الألمان . أما البحرية الحربية ، والتى كانت غير موجودة تقريباً فى سنة ١٨٦٩ فانها قد أنشئت فى عشرين عاما ،وصنعت السفن فى أحواض بناء السفن الإنجليزية وحدها ، حتى اليوم الذى أنشأ فيه المهندس الفرنسى إميل برتان *Emil Bertin* منذ سنة ١٨٨٦ أحواض صناعة السفن اليابانية . وفى إنتظار تكون القيادات

اليابانية تعلم البحارة على أيدى معلمين من ضباط البحرية الإنجليزية ، وذهب صغار الضباط اليابانيين إلى بريطانيا العظمى للتدريب .

ودفعت مشغولية الأمن كذلك الحكومة إلى أن تضمن ملكية الجزر التى يمكنها أن تصبح قواعد عمليات ضد الأرخبيل اليابانى فى حالة وقوعها فى أيدى احدى الدول العظمى . ونجحت الحكومة فى ذلك بسهولة . وقامت فى سنة ١٨٧٣ باحتلال جزر أوجاساوارا الواقعة على بعد ٩٠٠ كيلو متر جنوبى يوكوهاما ، وحيث كان الكومودور بيرى *Perry* قد رفع هناك العلم الأمريكى . وتخلت حكومة واشنطون عن هذا الأرخبيل بدون صعوبة للسيادة اليابانية . وفى سنة ١٨٧٥ سيطرت على جزر ريوكيو التى كانت تابعة فى أوائل القرن السابع عشر لأحد كبار الاقطاعيين اليابانيين ، وأعلنت ضمها بعد أربعة سنوات رغم احتجاجات الحكومة الصينية التى أكدت أن لها حقوقا على هذه الجزر . وفى هذه الحالة أيضاً أظهرت الدبلوماسية الأمريكية ودها، وتوسطت لتسوية الخلاف فى صالح اليابان . وفى سنة ١٨٧٥ كذلك حصت الحكومة اليابانية عن طريق المفاوضات على ملكية جزر خوريل والتى كان الروس عليها بعض المنشآت ، ولكن الحكومة اليابانية تخلت فى نظير ذلك عن كل جزيرة سخالين لروسيا ، والتى كانت تحتل جزءها الشمالى منذ سنة ١٨٦٢ ؛ وكان هذا التنازل دليلا على الحذر ، اذ أن الجزيرة كانت قد خضعت منذ سنة ١٨٦٧ لنظام حكم مشترك روسى — يابانى . وهو مصدر لمشكلات ممكنة .

ولكن ، ألم يكن من المستحسن مد منطقة « الحماية الإستراتيجية » اللازمة لليابان أبعد من ذلك ؟ كان ساحل كوريا هو المكان الذى يمكن لدولة أجنبية أن توجه منه بمنتهى السهولة هجوماً على اليابان . وكانت مملكة كوريا ، التابعة لإمبراطورية الصين ، قد تعرضت مرتين لتدخل من جانب الدول العظمى : فرنسا فى سنة ١٨٦٦ بعد مقتل المبشرين، والولايات المتحدة فى سنة ١٨٦٨ لتخليص

البحارة الأمريكيين الموجودين فى السجن. وكانت الحكومة الصينية قد تحاشت إتخاذ موقف فى هاتين الحالتين ، وأعلنت أن كوريا كانت « مستقلة » فى علاقاتها الخارجية . وكان من السهل أن تصبح هذه المملكة الصغيرة — والتى لم يزد عدد سكانها على عشرة أو أحد عشر مليوناً — فريسة سهلة للأوربيين فى حالة إعتمادها على قواتها وحدها . ألم يكن من صالح اليابان أن تسبقهم ؟ فيمكننا أن نضيف إلى هذه الحجة إمكانيات المزايا الإقتصادية ،فستكون مصادر كوريا من معدن الحديد لازمة للصناعة اليابانية المقبلة ، وكان إنتاج أرز كوريا لازماً لتموين اليابان فى المواد الغذائية ، وخاصة منذ أن انتهجت الحكومة اليابانية سياسة ديموغرافية تسير صوب زيادة السكان بسرعة .

وبحثت الأوساط الحكومية اليابانية هذه المسألة الكورية منذ سنة ١٨٧٣ وفكرت هذه الأوساط فى حل القوة ، ولكنها لم تصر على هذا التفكير . وعارض هذه العملية أوكوبو وزير الداخلية ،وأحد كبار أنصار إعادة السلطة الإمبراطورية ، وأحد مشجعى عملية إعادة بناء البلاد على طريقة حديثة . وكان فى وسع حملة الغزو هذه أن تعطل ، بتشتيتها للجهود ، عملية إعادة التنظيم الداخلى بل كان فى وسعها كذلك أن تهددها بطريقة نهائية ، إذ أنها ستمنح لعناصر الساموري المشتتة الفرصة لإعادة حصولهم فى حرب منتصرة على نفوذهم الإجتماعى الذى كانوا يفقدونه ،وأخيرا فإنها ستكون خطيرة اذ كان فى وسع روسيا ، جارة كوريا ، أن تنتهز هذه الفرصة وتعمل ضد اليابان . ولم يكن من الصواب المغامرة فى هذه العملية .ونصح الأمير ايواكورا بضرورة الحذر، بعد أن قام برحلة الى أوربا والى الولايات المتحدة ،وكان يعرف طريقة تفكير الدول العظمى . وانتهج الإمبراطور السياسة التى اقترحها أوكوبو وايواكورا؛ فترك عمل القوة ، حتى اللحظة التى يتم فيها اعادة التنظيم الداخلى ، والتى تمكن اليابان من أن تصبح قوية بدرجة تمكنها من منازلة روسيا .

ولكن إذا كانت الحكومة اليابانية قد أجلت أمر القيام بغزو فى هذا الوقت فإنها قد أعدت طرقاً تسمح لها بالسيطرة على كوريا شيئاً فشيئاً فى المستقبل وحصلت فى فبراير سنة ١٨٧٦ ، وتحت تهديد مظاهرة بحرية ، على توقيع ملك كوريا على معاهدة التجارة التى تضمن اليابانيين الوصول إلى موانى كوريا الثلاثة وتمنحهم نظاماً للامتيازات القضائية . وبالإختصار إستخدمت اليابان فى كوريا المناهج التى كان « الغربيون » قد إستخدموها حيالها منذ عشرين عاما . ولكى تزيد نفوذها فإنها إجتذبت إلى منشآتها التعليمية عدداً من شباب الكوريين الذين سيكونون نواة لحزب يدين بوجهات نظرها ؛ وهو الحزب الذى سيحاول فى سنة ١٨٨٤ ، وبالإشتراك مع المفوضية اليابانية فى سيول أن يقوم بإنقلاب فيستولى على السلطة . ولم يؤثر فشل هذه المحاولة على مستقبل السياسة اليابانية ؛ فحصلت حكومة طوكيو من الحكومة الصينية فى أبريل سنة ١٨٨٥ على التوقيع على إتفاقية تنبأت بتدخل « مشترك » للقوات اليابانية والقوات الصينية فى حالة حدوث إضطرابات فى كوريا . وبذلك أصبحت هذه المملكة الصغيرة ميدانا للتنافس الصينى اليابانى .

فهل كان هذا هو بداية المنافسة بين اليابان ، والدول العظمى الأوربية ؟ ليس بعد ، ولا شك أن الحكومة الكورية . التى كانت واثقة من عجزها عن وقف تقدم النفوذ اليابانى قد فكرت ، وتبعاً لنصيحة الصين نفسها ،فى الحصول على تأييد روسيا ؛ فطلبت إلى القيصر أن يرسل إليها معلمين عسكريين ، وأن تعطيه فى نظير ذلك الحق فى إقامة قاعدة بحرية على الساحل الشمالى الشرقى لكوريا؛ وكانت معارضة بريطانيا العظمى وحدها ، والتى طالبت بنفس الحق ، هى التى منعت تحقيق هذا المشروع . وكان الأوربيون يخشون من بعضهم بعضا ،ولكنهم لم يفكروا فى إعتراض السياسة اليابانية ، التى لم تظهر لهم على أنها قد أصبحت خطرة .

هل كانت الدول الأوربية تعلم أن الظروف المواتية لسياستها التوسعية لم تكن إلا مؤقته ؟ وهل فكرت فى أن اليابان يمكنها أن تصبح منافساً فى الشرق الأقصى وأن لدى الولايات المتحدة الوسائل لكى تنازعهم أسواق أمريكا الجنوبية أو الأرخبيل والمحيط الهادى ؟ لايبدو أن هذه الإمكانيات قد دخلت فى الحسبان ؛ وحصلت هذه الدول الناشئة فى الواقع على المعونة الفعالة لأوربا سواء أكان ذلك عن طريق المصالح الإقتصادية أو المالية،أو عن طريق الأحوال الديموغرافية .

أما فى اليابان فإن دور الأوربيين كان أساسيا ، ولمدة عشرين عاما،فى عملية تجديد البلاد . فهل رجع هذا لمجرد كون رجال الإصلاح اليابانيين متأثرين بنفوذ الآراء السياسية « الغربية » وأنهم قد انتهوا ، بعد مقاومة طويلة ، بالحصول من الميكادو على إقامة نظام دستورى ؟ لا شك أنه يصعب تناسى أهمية هذا المظهر للنفوذ الأوربى ، ومع ذلك فإنه لم يكن إلا نفوذاً ثانويا ؛ فإذا كان الدستور اليابانى الصادرفى١١ فبراير سنة ١٨٨٩ قد تأثر بطريق مباشر بالأشكال السياسية الأوربية فانه كان لا يعترف بجوهرها : ذلك أن موتسوهيتو *Mutsuhito* قد قرر إعلان نظام سياسى حر لكى يضع اليابان « على قدم المساواة » مع الدول العظمى ، ولكنه كان مصمماً على إبعاد النظام البرلمانى والإحتفاظ بسلطة سيادته كاملة . وعلى العكس من ذلك ، وفى المجال التقنى — التقنىالإقتصادىأو التقنىالإدارى — كان تأثير نفوذ «الغربيين»واضحاً ، وكان رجل القانون الفرنسى بواسوناد *Boissonnade* هو الذى يدير فى سنة ١٨٧٥ إدارة التشريع التى تضع أسس تنظيم الإدارة العامة ، ونظم دافيد موراى *David Murray* الأمريكى التعليم الإبتدائى ، وأنشأ الخبراء الإنجليز خطوط السكك الحديدية الأولى . وكان النظام الصناعى « مستورداً » فى كل أجزائه ؛ فكانت الآلات تأتى من أوربا وكانتالمصانع النموذجية التى أنشأتها الحكومة

اليابانية يديرها الأوروبيون ، مثل ذلك مثل المدارس الخاصة بتكوين الأيدى العاملة واستدعى الجيش والبحرية الحربية مدربين أوروبيين واستعانوا بالمصانع الأوربية سواء أكان ذلك الوسائل التكتيكية أو المعدات . وفى سنة ١٨٨٣ كان لل ٢٣٨٢ « غربى » والذى كان منهم ١٠٩٤ إنجليزى ، والمقيمين فى اليابان دوراً رئيسياً فى تطوير البلاد

هل كان فى وسع كل هذا المجهود للتنظيم الإدارى وللتجهيز الإقتصادى أن يصبح ممكناً بدون مساعدة المالية الأوروبية ؟ لقد قدمت المصارف الانجليزية رؤوس أموال للمشروعات الصناعية ، كما قامت الحكومة اليابانية بعقد قروض فى الأسواق الأوربية لكى تواجه نفقات التجهيزات وتنفذ برنامجها الخاص بدعم الصناعة . ومعنى ذلك أن أوربا بشكل عام ، وإنجلترا بشكل خاص ، هى التى كانت تعاون اليابان على أن تصبح دولة عظمى . ولكن الحكومة اليابانية كانت مصممة تماما على أن تخفض الفترة التى ستحتاج فيها لهذه المعونة إلى الحد الأدنى؛ وإستخدمت فى إدارتها الإدارية والفنية خمسمائة خبير أجنبى فى سنة ١٨٧٥ ، ولم يعد لها أكثر من مائتين فى سنة ١٨٩٠ . ولم تنس أبداً أن هدفها هو ضمان الإستقلال الوطنى ، وارضاء « الرغبة فى القوة » .

ولا شك أن نصيب أوربا فى نمو الولايات المتحدة صوب القوة لم يكن له مثيل . ومع ذلك فهل يمكن اغفاله ؟ لقد أعطت القارة القديمة معونتها للتنمية الإقتصادية من ناحيتين : فقد أعطت رجالا وأعطت رؤوس أموال .

زاد تيار الهجرة بين أوربا والولايات المتحدة بسرعة، ٢٫٨٠٠٫٠٠٠ مهاجر بين عامى ١٨٧١ و ١٨٨٠ ؛ ٥٫٢٤٦٫٠٠٠ بين عامى ١٨٨١ و ١٨٩٠ . وكان هؤلاء المهاجرين فى غالبيتهم فى هذه الفترة من الألمان (٧٥٠٫٠٠٠ بين عامى ١٨٨٢ و ١٨٨٥) ومن الإنجليز والأيرلنديين والإسكندنافيين ، وحتى سنة ١٨٩٥ لم يكوّن الايطاليون والاسبانيون وسكان النمسا والمجر والروس إلا نسبة

محدودة (٨ ./٠ من المجموع في سنة ١٨٧٧ و ٢٥ ./٠ في سنة ١٨٨٧) . ووجدت الزراعة الأمريكية بهذا المد من القادمين الجدد رجالا يستغلون أراضى وسط الشمال ، والغرب الأوسط ، وفي سنة ١٨٩٠ كان ٣٨ ./٠ من الأهالى العاملين فى الزراعة يتكونون من مهاجرين جدد « ولدوا فى الخارج » ؛ ولكن الصناعة استفادت بدرجة أكثر بهذه المعونة الأوروبية التى ضمنت لها الأيدى العاملة الوفيرة والقيادات التقنية فى نفس الوقت . وفتحت الحكومة الفيدرالية والكونجرس الأبواب على آخرها أمام الاوروبيين، اذ أنها كانت تعلم الاهمية التى تمثلها هجرة البيض بالنسبة للازدهار القومى ، وكانت راضية عن السهولة التى تتم بها عملية هضم القادمين الجدد . ولص قانون ٣ أغسطس سنة ١٨٨٣ الفيدرالى على أن دخول الولايات المتحدة سيرفض فقط لأصحاب الأمراض العقلية وللمحكوم عليهم لجرائم القانون العام ، واكتفى قانون سنة ١٨٩١ باضافة اشراف طبى لابعاد من يكون مصاباً بمرض معد . وكان مجىء رؤوس الأموال الأوروبية هاماً بصفة خاصة بين عامى ١٨٦٧ و ١٨٧٢ فى خلال فترة « اعادة البناء » والتى ثقلت فيها نتائج الحرب الأهلية على الحالة المالية للولايات المتحدة ولقد قلت سرعته فى سنة ١٨٧٣ نتيجة الأزمة الاقتصادية الأمريكية ، ولكنها عادت من جديد بعد ذلك مباشرة . وكان المتوسط السنوى لعملية استيراد رؤوس الأموال هذه ، والتى كانت ٦٠ ./٠ منها على الأقل تأتى من مصادر انجليزية ، تبلغ ٤٥ مليون ونصف مليون دولار . وأخذت مشروعات التنمية الزراعية والرى ، والصناعات المعدنية وصناعة النسيج جزءاً من هذه التنمية ، ولكن أصحاب رؤوس الأموال الأوروبيين كانوا يبحثون عن أسهم شركات السكك الحديدية قبل غيرها : وفى السنوات الأخيرة من القرن كان ربع رأس المال المستغل فى تجهيز السكك الحديدية أجنبياً . ولذلك فان الموارد المالية لأوروبا هى التى أتت وأعطت قوة سريعة لازدهار الانتاج والتبادل .

وكانت أوربا هى التى تسيطر حتى ذلك الوقت على العالم ؛ ولكنها ساعدت على نمو قوى جديد ستصبح منافسة لها بعد قليل .

وفى العلاقات بين الدول الأوربية العظمى سيستتبع التوسع صوب القارات الأخرى، وخصوصا اذا ما كان هدفه هو إقامة حكم اقليمى ، نشأت احتكاكات بين المصالح المتنافسة . ولذلك فقد كان من طبيعة هذه المنافسات أن تتسبب فى أوربا نفسها فى خوف وحذر وقلة ثقة خصوصا بين فرنسا وانجلترا ، وبين انجلترا وروسيا ، وبين فرنسا وايطاليا ومع ذلك فى الوقت الذى تحتل فيه الخصومات الأوربية — وهى التى تضع فرنسا ضد ألمانيا ، والنمسا والمجر ضد روسيا — المكان الأول فى تفكير الشعوب ورجال الدول، فان الاحتكاكات بين المصالح الاستعمارية لا تظهر على أنها تلعب الا دورا ثانوياً فى « السياسة الكبرى» فهل هذا الاعتقاد صحيح ؟ علينا أن ندرس خصائص هذه الخصومات، قبل أن نقرر المكان اللائق بها فى تطور العلاقات الدبلوماسة الدولية .

الفصل الثاني والعشرون

العلاقات الفرنسيه الألمانية

أحتلت العلاقات بين فرنسا والامبراطورية الألمانيه مركز السياسة الدولية من سنة ١٨٧١ إلى سنة ١٨٩٣ . وكانت خاضعة لمسألة الألزاس . وكان اهتزاز الشعور الوطنى فى فرنسا ، وحالة التفكير العامة عند الألمان ، والذين كانوا يعتقدون فى شرعية الضم ، هى بلاشك القوى العميقة التى تعطى للعلاقات بين الدولتين ثقلها . ولكن علينا أن نحسب حساباً كذلك لطبيعة الشعوب المضمومة : فكان الرأى العام فى فرنسا يتتبع عملية مقاومة أبناء الألزاس واللورين لعملية « الألمنة » بعاطفة يقظة ، وبطبيعة الحال كانت الصحافة الألمانية تنتقد بمرارة مقالات الصحافة الفرنسية . ولك فانه من المهم بالنسبة للعلاقات الفرنسية الألمانية أن نحتفظ فى أذهاننا بالخطوط المتتالية لتاريخ الألزاس واللورين : فمنذ سنة ١٨٧١ حتى سنة ١٨٧٤ ، ونتيجة لنظام القمع الذى أعطى للرئيس الأعلى الحق فى أن يأخذ « كل الاجراءات التى يراها ضرورية فى حالة تهديد الأمن العام » أجمع الأهالى على القيام بمقاومة أثبتتها انتخابات فبراير سنة ١٨٧٤ للرايخستاج ، وكان الخمسة عشر منتخبا كلهم من « المحتجين » . ومن سنة ١٨٧٤ الى سنة ١٨٧٩ وحينما أصبحت الوسائل الألمانية أقل تشدداً ، وحينما أصبح لأرض الامبراطورية مجلساً استشارياً ، ثم مجلساً تشريعياً ، لم يحصل المحتجون فى انتخابات سنة ١٨٧٧ الا على عشرة مقاعد ، وذهبت الخمسة الأخرى الى « أنصار الحكم الذاتى » الذين اكتفوا بأن يطالبوا ، بالنسبة للألزاس واللورين، وداخل نطاق الامبراطورية الألمانية ، بحق ادارتهم الشئون الدينية والتعليمية

والاقتصادية . وبعد سنة ١٨٧٩ عملت الادارة الألمانية على « اخضاع » الأعيان ورجال الدين ، ولكن رد الفعل جاء فى انتخابات سنة ١٨٨١ وسنة ١٨٨٤ فى شكل انهيار حزب أنصار الحكم الذاتى ، وتلته بسرعة فى سنة ١٨٨٧ العودة لنظام التشدد الإدارى .

ولاشك أن هذه التغيرات الظاهرة أو العميقة كان لها تأثيراً فى فرنسا على فكرة الإنتقام ، وعلى اتجاهات بعض رجال الدولة . وكانت السياسة الألمانية بدورها تحسب حساباً لحالة الرأى العام الفرنسى ، وكانت تعدل من وسائلها دون أن تتخلى عن أهدافها . وأصبحت هذه السياسة المتشددة والمهددة بين عامى ١٨٧١ و ١٨٧٥ أكثر اعتدالا بين عامى ١٨٧٧ و١٨٨٥ ، ولكنها تصلبت من جديد بين عامى ١٨٨٦ و ١٨٨٩ . فكيف يمكن شرح هذه الارتفاعات والإنخفاضات فى عدم الثقة بين فرنسا وألمانيا ؟ .

١ — تنفيذ معاهدة فرانكفورت :

كانت الخطوة الأولى فى هذه العلاقات خاضعة للأهداف الرئيسية للسياسة البسماركية ؛ الحصول على التنفيذ الكامل لمعاهدة فرانكفورت ، أى دفع غرامة الحرب قبل ٢ مارس سنة ١٨٧٤ ، وتعطيل اعادة بناء القوى الإقتصادية والعسكرية لفرنسا بهذه الطريقة . ولكن اذا توصل بسمارك بسهولة الى دفع غرامة الحرب فانه لن يحصل من ذلك على النتائج التى كان قد فكر فيها .

وفى مسأله غرامة الحرب كان المستشار يميل فى أول الأمر الى الإعتقاد بأن فرنسا ستحاول التهرب ، وبعد أن تقوم بدفع الأقساط الاولى ، سترفض دفع الثلاث مليارات الاخيرة . وفى هذه الحاله كان المستشار مصمما على الابقاء على احتلال الاراضى التى احتفظ بها كضمان « حتى إنهاء الدين الفرنسى تماماً » وقال . « انى لا أرى السبب الذى يدفعنا الى التخلى عن قدم من الارض الفرنسيه قبل أن يدفع لنا آخر مبلغ » . وكان يفكر حتى فى وضع هذه

الأقاليم المحتلة تحت الإدارة الألمانية . وقال أنه لن يتردد ، فى حالة عدم تنفيذ هذه العملية فى « إشهار السيف من جديد » وأخذ موقفاً مهدداً ، وظهر « قاسيا ومهيناً » لكى يعطى الحكومة الفرنسية « الرغبة فى الدفع » وذلك وقت وقوع الحوادث الصغيرة فى يونيو وفى ديسمبر سنة ١٨٧١ فى الأقاليم المحتلة ، وكتب إلى غليوم الأول بأن المسألة لاتعنى مجرد ضمان أمن القوات الألمانية ، ولكن كذلك إعطاء « إنذار مثالى » ، وكانت شدة نظام الإحتلال « تمارس ضغطاً على الحكومة الفرنسية ، فى إتجاه أن هذه الحكومة ستسرع بتحرير نفسها من الإحتلال عن طريق دفع إلتزاماتها . » ومن ذلك يظهر أن دفع الخمسة مليارات كانت هى الهدف الأساسى الذى كان يجب الوصول إليه فى تفكير المستشار . أما أركان الحرب فكانوا يفكرون على العكس من ذلك فى إمكانية تأخير دفع فرنسا حتى يجدوا فرصة لإطالة أمد الإحتلال . ولكن بسمارك لم يكن يفضل هذا الحل ؛ وكان يعلم أنه سيصطدم باعتراضات الدول العظمى الأخرى التى ترى فى الإخلاء المقبل للأراضى الفرنسية ضماناً للهدوء .

ولكن رغبات بسمارك أرضيت تماماً . فأظهرت حكومة تيير منذ أبريل سنة ١٨٧٢ ، ولكى تبعد أخطار الصدام الذى ينتج عن وجود قوات الإحتلال ، ولكى تتمكن من إعاده بناء الدفاع الوطنى ، إستعدادها لا لمجرد الوفاء بالتزاماتها ، ولكن حتى لتنفيذها بأسرع مما نصت عليه معاهدة الصلح ، وكان إجماع الرأى العام يؤيدها فى هذا الاتجاه . وبدلا من إنتظار مارس سنة ١٨٧٤ لدفع الثلاث مليارات الأخيرة إقترح تيير البدء بدون تأخير فى دفع هذا القسط الثانى . وقبلت الحكومة الألمانية هذا التعجيل ، والذى كان يناظره بطبيعة الحال الجلاء الجزئى عن الأراضى المحتلة . وسجلت الإتفاقية الفرنسية الألمانية فى ٢٩ يونيو سنة ١٨٧٢ هذا الإتفاق . وبعد نجاح القرض المطروح فى يوليو سنة ١٨٧٢ أصبح فى وسع الحكومة الفرنسية أن تسرع بدفع التزاماتها : فدفع المليار الثالث

فى فبراير سنة ١٨٧٣ ، والرابع فى مايو والخامس بين يونيو وسبتمبر . ودفعت غرامة الحرب ، وتحررت الأراضى الفرنسية ستة أشهر قبل المدة التى نصت عليها معاهدة فرانكفورت .

وهنأ بسمارك نفسه بذلك ، وكان يرغب فى رؤية رئيس الجمهورية باقياً فى السلطة مادام إتجاه تيير كان مطابقا لماترغبه السياسة الألمانية . وعلى العكس من ذلك كان أرنام *Arnim* السفير الألمانى فى باريس يفضل إمكانية حدوث تغيير حكومى فى فرنسا يمكنه بعد ذهاب تيير أن يؤدى إلى إعادة حكم البونابرتيين ؛ وكان يفضل هذه الإمكانية لأنه رأى أن الحكومة الجديدة ، كما قال « لن يمكنها أن تقف فى وجه خصومها إلا بإعتمادها علينا » وبعد ذلك ، ألم يكن من الأصلح، وبالنسبة لمصالح المبدأ الملكى فى أوربا أن يختفى النظام الفرنسى الجمهورى ؟ ولكن المستشار عارض وجهات النظر هذه ، التى رآها غير معقولة . وكتب إلى أرنام موجها : « إن وجبنا الأول هو بطبيعة الحال أن نؤيد دائماً الحكومة الحالية مادامت تمثل بالنسبة إلينا الرغبة فى تنفيذ المعاهدة بولاء » . ولذلك فإن بسمارك قد خاب أمله حين سقط تيير فى ٢٤ مايو سنة ١٨٧٣ ، وكان لايثق فى الحكومة الجديدة بسبب إتجاهات مكماهون *Mac – Mahon* الملكية والكاثوليكية . وكان يعتقد أن نجاح إعادة حكم الملكيين سيسمح لفرنسا بأن تجد حلفاء بسهولة أكثر . وكانت السياسة الكاثوليكية تثيره ، وخاصة حينما قام كثير من الأساقفة الفرنسيين فى خريف سنة ١٨٧٣ بالتحدث عن الكولتور كامف *Kulturkampf* البروسى بألفاظ قاسية وعنيفة .

ولاشك أن جو هذا الحذر والشك كان على علاقة بالأزمة القصيرة التى نشبت فى العلاقات الفرنسية الألمانية . ولكن السبب الرئيسى كان هو إعادة تنظيم الجيش الفرنسى . ولم يكن قانون سنة ١٨٧٢ الذى وضع أسس إعادة التنظيم هذه ، بوضعه الخدمة الإجبارية وبتحديده مدة العمل فى الجيش العامل

بخمس سنوات ، مع إعفاءات كثيرة ، قد تسبب فى إعتراضات من جانب ألمانيا . ولكن نفس الشىء لم يحدث حينما صوت المجلس الوطنى فى مارس سنة ١٨٧٥ على قانون القيادات الذى زاد ، دون زيادة عدد الرجال الموجودين فى التجنيد فى زمن السلم ، عدد الكتائب بمقدار الربع ، وأعد لهذه الزيادة العدد اللازم لها من الضباط وضباط الصف وكان هدف هذا القانون بالنسبة للحكومة الفرنسية وبالنسبة لأعضاء المجلس هو مواجهة مشكلة الترقيات بزيادة عدد القيادات . ومع ذلك فقد رأى بسمارك فيه وسيلة تهدف تسهيل التعبئة ، وبالتالى دلالة على إعداد فرنسا للحرب وتحدثت الصحافة الألمانية بسرعة عن قرب وقوع الحرب ، ووصل إلى مسامع سفير فرنسا ، وعن طريق أحد معاونى المستشار القريبين ، أن من مصلحة ألمانيا أن تقوم بحرب وقائية .

ولكن هذا « الاستعداد » الفرنسى الألمانى أخذ شكلا مختلفاً تماماً حينما حاولت الحكومة الفرنسية أن تعترض ، بعد فترة فكرت فيها فى الخضوع للتهديد وفى التراجع فى تطبيق قانون الضباط . وأعطى الدوق ديكاز *Decazes* وزير الشئون الخارجية لهذه الحادثة إتساعاً أوروبيا حينما طلب التأييد الدبلوماسى لبريطانيا العظمى ولروسيا . فكيف تمكن من الحصول على هذا التأييد ؟

كانت الحكومة الإنجليزية والتى كانت قد أخذت برئاسة دزرائيلى فى العام الماضى مكان وزارة جلادستون أكثر ميلا عما كانت عليه وزارة الأحرار لإتخاذ موقف تشدد فى السياسة الخارجية . وكان رئيس الوزراء قلقا من وسائل السياسة الألمانية ومن أهدافها : وكتب للملكة يقول أن بسمارك هو « عبارة عن بونابرت عجوز » . ولاشك أنه كان يتفادى ، وطبقاً لتقاليد السياسة الإنجليزية الدائمة ، إعطاء وعد بالتأييد لفرنسا . وأعلن لورد دربى وزير الشئون الخارجية لسفير فرنسا أنه «إذا حاولت ألمانيا أن تقوم بحرب وقائية ضد فرنسا فإن الحكومة الإنجليزية ستظهر إمتعاضها » . فهل تكفى عدم الموافقة الشفهية ؟

كما اعترض السفير . وأجاب دربى : « إنه الضمان الوحيد الذى يمكن أن يعطيه لكم وزير ملكية دستورية » . ومع ذلك فإن الوزارة البريطانية قد أعلنت لبسمارك وجهات نظرها . ورغم أنها قد تحدثت بلهجة ودية فإن الطلب كان واضحا : فالحكومة الألمانية مدعوة « لتهدئة قلق أوربا » .

وكان عمل روسيا مماثلا ، وإن كان له مدى أكبر ، خاصة وأن القيصر كان قد قبل فى مايو سنة ١٨٧٣ إتفاقية تحالف مع الإمبراطورية الألمانية ، وتدخل إسكندر الثانى شخصياً وحدد بوضوح الحدود التى يضعها لوفاق الأباطرة الثلاث . وذكر لسفير فرنسا أنه يرغب فى تهدئة « الاستعداد » الفرنسى الألمانى دون أن يستخدم التهديد : « وسنصل بدون ذلك » . وقرر أن يذهب بنفسه إلى برلين، فى صحبه جورتشاكوف *Gortchakof* وبهدف محدد هو أن يقدم «ملاحظات» لبسمارك ؛ فما الذى حدث فى خلال هذه المقابلة ؟ إن الوثائق لاتسمح بمعرفته تماما . ويظهر أن بسمارك لم يترك الفرصة للقيصر لكى يقوم بالعتاب ، وأنه قد تناول الحادثة الفرنسية الألمانية على أنها مسألة قد تضخمت بطريقة مبالغ فيها . وعلى أى حال فإنه قد أكد أن ألمانيا لاتفكر فى حرب وقائية . وكان هذا يكفى لإبعاد مخاوف الحكومة الفرنسية .

هل كان بسمارك يفكر حقيقة فى هذه الحرب الوقائية ؟ لم يكن هذا معقولا؛ وليس هناك فى الوثائق مايسمح بأن ننسب له هذا التخطيط . ولكن المستشار كان يرغب فى تخويف فرنسا لكى يدفعها إلى وقف إعادة تسليحها . ولقد فشل فى ذلك . وقال ديكاز « إن ألمانيا قد عرضت أن من حقنا أن نبدأ ، وفى ظل إستقلالنا الكامل ، فى إعادة إنشاء قواتنا العسكرية » . وكان هذا نجاحاً بالنسبة للحكومة الفرنسية ، وكان نجاحاً آخراً أن تحظى فرنسا بمظاهر العطف من جانب روسيا ومن جانب بريطانيا العظمى لأول مرة منذ هزيمتها فى سنة ١٨٧١ .

أما بالنسبة لبسمارك فإن المسألة كانت هامة رغم صغرها . ذلك أنه لم يكن قد فشل فى مجرد منع إعادة التسليح الفرنسى ، بل أنه قد شعر كذلك بضعف « نظام الاباطرة الثلاث » . فأظهرت روسيا بوضوح ، ودون أن تنقض وعد التحالف الدفاعى الذى أعطته لألمانيا منذ سنتين بأنها لاتوافق على رؤية بسمارك يحاول سحق فرنسا . وكان هذا درساً لايمكن للمستشار أن يهمله ، ولايمكننا أن نشك فى أنه قد تأثر بذلك ؛ ورجع مرات عديدة بعد ذلك إلى هـذا « الاستعداد » سنة ١٨٧٥ كذكرى لهزيمة مريرة بالنسبة لكرامته . ولكنه لن يتأخر كثيراً فى أن يستخلص لنتائج هامة من هذه التجربة بالنسبة للعلاقات الفرنسية الألمانية. ومادام قدفشل فى عرقلة إعادة بناء القوات العسكرية الفرنسية، ألم يكن من الواجب عليه أن يفكر فى إعادة النظر فى موقفه بالنسبة لفرنسا ؟

٢ — تطور السياسة الالمانية من سنة ١٨٧٧ الى سنة ١٨٨٥ :

أخذ هذا التطور فى التكتيك البسماركى شكله فى سنة ١٨٧٧ بمناسبة الأزمة الداخلية الفرنسية . ورأى المستشار فرصة مواتية للسياسة الألمانية فى الصدام الذى وقع بين مكماهون وبين الأغلبية الجمهورية فى المجلس — الـ ٣٦٣ — بعد ١٦ مايو ورغم موقف غليوم الأول الذى كان يرغب فى نجاح مكماهون ، وقال الإمبراطور أن « نمو الإتجاه الراديكالى سيكون خطيراً بالنسبة لكل من أوربا وفرنسا » كان بسمارك يأمل صراحة فى هزيمة الملكيين ، والدوافع التى كان قد ذكرها فى عامى ١٨٧٢ و ١٨٧٣ . ولم يكن المستشار ذلك الرجل الذى يرضى بالآمال الأفلاطونية ، فتدخل بتعليمات سرية لممثليه الدبلوماسيين ، وبالتوجيهات التى أعطاها للصحافة الألمانية ووجه هوهنلو *Hohenlohe* سفيره فى باريس فى ٢٩ يونيو سنة ١٨٧٧ إلى أن يظهر بوضوح بمحادثاته وباتصالاته مع الصحافة ، الجانب الذى تفضله الحكومة الألمانية : فنجاح مكماهون سيؤدى إلى « حكومة دكتاتورية وذات عناصر ملكية معادية لنا ، مع تفوق الجزويت ،

فى الوقت الذى سيكون لنا فيه مع الجمهورية امكانيات العيش فى سلام لفترة أطول ، وربما أطول بكثير » . وأضاف أنه يرغب نتيجة لذلك فى « أن يؤثر بموقفه فى الإنتخابات لكى يسقط ان أمكن انقلاب مكماهون » وكان هذا السقوط ممكننا « اذا ما اقتنع الناخبون بأن الـ ٣٦٣ يعنون السلم ، وأن التحالف الرجعى يعنى الحرب » .

ولذلك فإنه كان راضياً سنة ١٨٧٧ عن نتائج الإنتخابات الفرنسية : وظهر له ان انتصار الجمهوريين يعنى شبه ضمان بأن فرنسا تجد عواطف فى سان بطرسبورج او فى ڤيينا . ولم يكن يأبه كثيراً لتهديد هذا بعودة جامبتا الى السلطة ، وكان يعرف جيداً ان رجل الإنتقام قد تطور . وكان المستشار يرى ان الجمهورية فى فرنسا هى ضمان للسلم ، وعلى وجه الخصوص لأن هذا النظام كان عاجزاً عن ان يحظى بثقة الدول الأخرى . وفى ٣٠ يناير سنة ١٨٧٨ اعلن وزير الشئون الخارجية لسان ڤاليه *Saint - Vallier* السفير الفرنسى الجديد ان بسمارك ، الذى ارتاح بعد فشل « الحزب الدينى والملكى » يعتقد ان اللحظة قد أتت لكى يقيم مع فرنسا « علاقات لم تكن لنا منذ الحرب » . فكيف كانت الحكومة الألمانية تنظر الى هذه العلاقات الجديدة ؟ .

من ناحية كانت الحكومة الألمانية تستخدم فى الألزاس واللورين سياسة أقل شدة . ولكن تطبيق النظام الجديد الذى وضع بقانون ٤ يوليو سنة ١٨٧٩ عينت الجنرال ما نتوفل *Manteuffel* لمنصب مقرر الدولة *Staathalter* وهو الذى حاول أن يقيم إتصالات مع رجال البورجوازية الصناعية ، وكبار الملاك ورجال الدين ، والذى أكد أنه من أنصار وسائل التقارب . وكان يعتقد أن عملية الهضم تسير فى طريق آمن ، وأن الإدارة الألمانيه ستنجح فى « التخلص من الطلاء الفرنسى الخارجى » . ولم تكف نتائج إنتخابات سنة ١٨٨١ ، والتى لم ينجح فيها أنصار الحكم الذاتى إلا بمرشح واحد ، فى إبعاد خيالاته .

ومن ناحية ثانية شجع الحكومة الفرنسية على المشروعات الإستعمارية التى قال أنها تجنب أنظار فرنسا الألزاس واللورين ، وتعطى للفرنسيين إرضاءاً لكرامتهم فى ميدان عمل لم يكن لألمانيا فيه مصالح مباشرة . ولاشك أنه كان يقدر كذلك أن فرنسا ستصطدم — بهذه المجهودات — بمصالح بريطانيا العظمى ، أو بمصالح إيطاليا التى يمكنها ، الواحدة والأخرى ، أن تشعر بحاجة إلى التقرب إلى ألمانيا . وأعلن المستشار أن المظهر الجديد الذى يرغب فى إعطائه للعلاقات الفرنسية الألمانية هو بهذه الطريقة كذلك وسيلة لتدعيم تفوق الرايخ على القارة : وكان يرغب فى الإحتفاظ بفرنسا فى عزلة ، فى نفس الوقت الذى حاول فيه أن يهدىء من غلها . وتأكد هذا الموقف سنة ١٨٧٨ وفى سنة ١٨٨١ مع المسألة التونسية ، وفى سنة ١٨٨٤ بشأن مسائل الكونغو والحرب الفرنسية الصينية . وكذلك دفع المستشار الحكومة الفرنسية إلى إتخاذ موقف صارم للغاية تجاه بريطانيا العظمى فى المسألة المصرية ولفترة عدة أشهر ، من أغسطس إلى ديسمبر سنة ١٨٨٤ قام بعد «مفاتحات» لجول فيرى . وقال للسفير البارون دى كورسيل *de Courcel* « اتركوا مسألة الراين وسأساعدكم على أن تحصلوا على الترضيات التى يمكنكم أن تأملوا فيها فى كل النقط الأخرى » .

هل كانت هذه الخطة البسماركية تمنى تعاونا فرنسيا ألمانياً فى السياسة العامة؟ لقد أعلن بسمارك أنه يأمل فى ذلك ، وقال أنه من الواجب على البلدين أن يتفاهما لكى يقفا فى وجه إنجلترا ، ويحطما السيطرة التى تمارسها على البحار . وذهب فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٤ إلى حد التلميح عن كلمة « التحالف » فى المقابلة التى أعلن فيها لسفير فرنسا ضرورة إقامة ثقل يعادل السيطرة البحرية الإنجليزية : « يجب على بريطانيا العظمى أن تتعود على فكرة أن التحالف الفرنسى الألمانى ليست شيئاً غير ممكناً » . وفى يناير سنة ١٨٨٥ عرض على جول فيرى مقابلة يمكن أن تقع فى لوكسمبورج أو فى سويسرا .

وكان رئيس الوزراء الفرنسى يفكر فى « تعاون عارض » فى المسائل الإستعمارية ولكن رغم تقديره من حيث المبدأ لضرورة تحسين العلاقات الفرنسية الألمانية وبالتالى لعدم إثارته مسألة الألزاس واللورين ، فإنه لم يجب على إقتراحات المستشار بالنسبة لمستقبل هذه العلاقات . ومع ذلك فقد اعتقد بعض الدبلوماسيين أن إتفاقية فرنسية ألمانية يمكنها أن تضمن لفرنسا « أمناً نسبياً » لازم بشكل خاص فى فترة الأزمة الإقتصادية . ولكن الرأى العام الفرنسى لم يكن مستعداً للموافقة على تقارب مع ألمانيا: وأعلنت صحف المعارضة، بل وحتى الجزء الأكبر من الصحافة الحكومية فى باريس وفى الأقاليم هذا التفكير بوضوح . ألم يكن التفكير فى وفاق مع ألمانيا هو التنازل عن الألزاس واللورين ؟ ومن ناحية أخرى كان جول فيرى — ويشاركه فى هذا الشعور البارون دى كورسيل — يخشى من مناورات بسمارك و « إرتباطاته المعقدة » . ألم يكن المستشار يهدف بمفاتحاته لفرنسا أن يوقع بينها وبين إنجلترا ؟ وحتى إذا كانت هذه العروض مخلصة ، فما هو الشكل الممكن للتعاون الفرنسى الألمانى ؟ ألم يكن من اللازم التفكير فى أن هذه الصداقة ستكون « طنانة » وأن ألمانيا ستعتبر فرنسا كشريك من الدرجة الثانية ؟ وكانت هذه هى الأسباب التى دفعت جول فيرى إلى عدم الإلتفات لإشارة بسمارك إلى تحالف ممكن ، والى تهربه من اقتراح المقابلة . وأظهر المستشار الألمانى خيبة أمله من موقف فرنسا هذا . وقال : « سأستمر فى مغازلة هذه السيدة المتمنعة ، رغم قلة أملى » .

فهل معنى ذلك أن نعتقد فى أن الحكومة الفرنسية قد أهملت فى سنة ١٨٨٤ فرصة إعطاء شكل جديد للعلاقات الفرنسية الألمانية ؟ وهل من الواجب الإعتقاد بأن ألمانيا كانت ستأخذ هذا الطريق الذى ظهر أن عروض بسمارك كانت تفتحه ، اذا كانت حالة الرأى العام الفرنسى تسمح بذلك ؟ لا يظهر ذلك . ولم يكن حذر فيرى ودى كورسيل بدون أساس ، إذ أن بسمارك لم يكن قد أوقف لحظة

واحدة الإتصال مع بريطانيا العظمى فى خلال هذه المحاولة للتفاوض مع فرنسا . ولاشك أنه كان مما يثير الدهشة أن نرى الدبلوماسية الألمانية تلعب على الجانبين . ولكن من أى ناحية كانت ألمانيا توجه تفضيلها ؟ ووجد المؤرخ الألمانى وندلباند *Windelband* مذكرة فى أوراق المستشار الشخصية تسمح بمعرفتها : ذلك أن بسمارك كتب فى ٢ أغسطس سنة ١٨٨٤ ذاكراً أنه من اللازم « معالجة الخلافات بين فرنسا وبريطانيا العظمى » . وحينما قدم المستشار مفاتحات لفرنسا لم يكن يأمل فى نجاحها ، وكان يرغب أكثر من ذلك فى اثارة قلق بريطانيا العظمى ، حتى يدفعها الى البحث عن اتفاق مع ألمانيا : ويظهر أن هذا هو الإستنتاج الرئيسى.

٢ — الازمة البولانجية :

ونلاحظ بوجه عام أن العلاقات الفرنسية الألمانية كانت وقت وزارة فيرى أحسن منها فى أى وقت آخر منذ سنة ١٨٧١ ، ودون أن تصبح ودية ، أو تسودها الثقة . ولكن هذا الهدوء لم يدم طويلا وبعد سقوط فيرى فى ٣٠ مارس سنة ١٨٨٥ ، وبعد فترة التوقف فى التوسع الإستعمارى الذى نتج عن ذلك ، ظهرت المشغوليات « القارية » فى المكان الأول بالنسبة لفرنسا . واعاد نشاط « رابطة الوطنيين » الشعور المعادى لألمانيا،وساعد وجود الجنرال بولانجيه *Boulanyger* فى وزارة الحرب على عودة ظهور فكرة الإنتقام فى الجيش ولدى الرأى العام . ولمحت الجريدة شبه الرسمية لوزارة الحربية الى ضرورة تقوية الجيش الفرنسى التى « ستهرب دم الأمراء الألمان من بعيد » . حقيقة أن موقف بولانجيه لم يكن هو موقف الحكومة ؛ ولم يكف فلوران *Flourens* وزير الخارجية عن تأكيد اتجاهاته السلمية ؛ ولكن الجنرال كان مستنداً الى قطاع هام من الرأى العام. ولذلك فقد كان من حق ألمانيا أن تراقب هذا الموقف بإنتباه . ومع ذلك فإن السفير الإلمانى فى باريس لم يكن يعتقد

أنه خطر ؛ وكان يعتقد أن فرنسا لا ترغب فى الحرب . ولكن بسمارك أظهر قلقه ، وفى شتاء سنة ١٨٨٦ — ١٨٨٧ طلب وحصل ، وبثمن فض الريشستاج على زيادة قوات الجيش العامل ؛ واستدعى الإحتياطيين فى أقسى أشهر الشتاء لفترة تدريب قرب الحدود الفرنسية . فهل كان هذا مقدمة لإستخدام القوة ؟ كان فلوران يخشى ذلك ، فى الوقت الذى رأى فيه السفير الفرنسى فى برلين فى الإجراءات التى قررها المستشار مجرد مناورة للسياسة الألمانية الداخلية . ومع ذلك فإن تفكير بسمارك كان أبعد من الأحداث القريبة . وكان يفكر فى إمكانية وصول بولانجيه إلى منصب رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية . وكتب يقول أنه فى هذه الحالة « ستكون الحرب » . ودفعه إحتقاره القديم للنظام الجمهورى إلى أن يقول : « لقد أتم الفرنسيون ، مع جمهوريتهم، حفظ دروسهم » .

فهل كان حقاً قلقاً ، أو كان يحاول مجرد إستغلال الموقف ؟ حينما أكد مولستر *Münster* السفير فى باريس فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٦ فى أحد تقاريره . أن فرنسا سلمية — (« إذا ما نشبت الحرب التى لا يمكنها فى الظروف الحالية أن تأتى إلا من جانبنا ، ومن اللازم أن يكون هناك إستفزاز قوى للغاية لإدخال الفرنسيين فيها ») — طلب المستشار إلى السفير أن يسحب هذا التقرير الذى « يتعارض » مع سياسة الحكومة الألمانية . ولذلك فإن خطته كانت تهدف إبعاد أى تقرير مهدىء !

ولكن هل يمكننا أن ننسى لكى نفهم هذا التفكير خيبة الأمل التى كان بسمارك قد منى بها فى نفس الوقت فى الألزاس واللورين ؟ بعد الفشل الذى لقيته محاولة ما نتوفل كان « مقرر الدولة » هوهنلو الجديد قد حاول لا مجرد « كسب » أبناء الألزاس واللورين ، ولكن أيضا إعادة تقوية حركة الإستقلال الذاتى ، وذلك بإعلانه أن شعوب أرض الإمبراطورية يمكنها أن تحصل — إذا ما قبلت الوضع الذى خلقته معاهدة فرانكفورت على أنه « دائم » — على وضعية تضع

الألزاس واللورين » على نفس قدم المساواة ، مع بقية الدول الألمانية . ورأى سفير فرنسا فى برلين فى سنة ١٨٨٥ أن « السلطة الألمانية ، كانت تحقق تقدماً فعلياً فى الألزاس . ولكن فض الرايشستاج فى أوائل سنة ١٨٨٧ وضع السياسة الألمانية فى موقف دقيق ؛ ذلك أن الناخبين فى الألزاس واللورين قد وجدوا أنفسهم مطالبين بأن يحددوا موافقتهم على القانون العسكرى الألمانى ، الذى أعلن بسمارك أنه ضرورى حينما أشار إلى خطر الحرب مع فرنسا . واعتقد هوهنلو بضرورة توجيه نداء إلى جمهور الناخبين . « إن إنتخاب الرجال الذين يرفضون إعطاء الإمبراطورية الألمانية الحق فى الإحتفاظ بجيش قوى فى كل وقت ، معناه « تهديد السلم » . وكانت إجابة الناخبين واضحة : فجاء النواب الخمسة عشر كلهم من المحتجين. واعترف هوهنلو بأن ذلك كان « إظهاراً للعواطف الفرنسية ». ورداً على ذلك مالت الأوساط العسكرية الألمانية ناحية إعادة إقامة النظام الدكتاتورى الذى كان موجوداً فى أثناء سنوات الضم الأولى . واتخذ المستشار ، دون أن يذهب إلى هذا الحد إجراءات شديدة عن طريق الإدارة ، فضحتها الصحافة الفرنسية بكل مرارة. ولذلك فعلينا ألا نندهش من أن الحكومة الفرنسية ، مع كل هذه المظاهر ، والتى لم يكن لديها أية وسيلة لتكوين رأى عنها قد إزداد قلقها .

ووصل التوتر الفرنسى الألمانى إلى أقصاه فى ٢٠ أبريل سنة ١٨٨٧ مع مسألة شنوبليه *Schnoebelé* تحت تأثير قلة حذر الإتجاه القومى البولانجى، ومع أعمال بسمارك وألفاظه . وألقى البوليس الألمانى القبض على مأمور البوليس الفرنسى فى بيجنى سير موزيل تبعاً لأمر بالقبض صادر من محكمة ليبزج . ولا شك أن شنوبليه كان له نشاطاً فى الجاسوسية لم تكن الحكومة الفرنسية تجهله . وهذه هى الظروف التى وقع فيها القاء القبض ، والتى أعطت للمسألة خطورتها : ذلك أن شنوبليه قد إستدعاه زميله الألمانى جوش *Gautsch* إلى مقابلة عمل ،

واستدرجوه إلى كمين ، وروى شاهدان أن رجال البوليس الألمانى قد توغلوا لعدة أمتار فى الأراضى الفرنسية . وأثارت هذه الحادثة فى فرنسا ، وبعد فترة طويلة من القلق ، حركة قوية فى الرأى العام . وبدأت على أنها تعنى أن بسمارك كان يبحث عن فرصة لإعلان الحرب . وطلب الجنرال بولانجيه من الحكومة أن تقرر إعداد قوات دفاع فى أماكنها ؛ ولكن رئيس الجمهورية رفض ذلك ، واكتفت الحكومة بأن طالبت باطلاق سراح شنوبليه . ووافق بسمارك بعد بضعة أيام على ذلك .

والواقع أنه لم يكن لهذه الحادثة،وطبقاً للوثائق المعروفة الآن ،نفس الطبيعة التى نسبها إليها الرأى العام . ويظهر أن بسمارك لم يكن مسئولا بطريقة مباشرة عن الظروف التى تم فيها إلقاء القبض ؛ وحينما إستلم من الحكومة الفرنسية دلائل الوقائع التى التجأ اليها البوليس الألمانى ، فهم أنه من الافضل تسوية هذه المسألة . فهل كان يتصرف بهذه الطريقة اذا ما كان يرغب فى الحرب ؟ ومع ذلك فإن هذه اللحظة الحرجة قد تركت آثاراً عميقة فى فرنسا : فأظهرت ضعف السلم ؛ وأعادت للرأى العام الإعتقاد بأن ألمانيا لم تترك وسائلها المثيرة ، وأنه من الواجب أن ينتهوا يوماً — وربما كان قريباً من هذه « الخصومات الالمانية » وظلت ذكريات هذه الحادثة موجودة حتى بعد عشرين سنة .

ومع ذلك فان هذا التوتر قد هدأ فى مايو سنة ١٨٨٧ حين أبعد بولانجيه عن وزارة الحربية ، واعلن جريفى *Grévy* رئيس الجمهورية للسفير الالمانى انه قد عزل شخصاً لكى يبعد عن الحكومة هذا « المهيج » الذى كان « نفوذه وقوته » اكثر من اللازم ، واعلن ثقته فى « مستقبل سلمى » يتمشى مع رغبات « الغالبية العظمى للشعب الفرنسى » . وبعد بضعة اسابيع ذكر بسمارك لسفير فرنسا عن طريق رجل المصارف بليشرودر *Bleichröder* انه قد اصبح الآن « راضياً » عن العلاقات الفرنسية الالمانية .

الفصل الثالث والعشرون

الاصطدامات البلقانية

كانت إثارة المسألة الشرقية التى ظهرت إبتداء من سنة ١٨٧٥ متوقعة . ومنذ بداية القرن التاسع عشر ونمو حركة القوميات أصبحت السيطرة العثمانية أكثر ضعفا باستمرار على شبه الجزيرة البلقانية . ولم يكن فى وسع التقسيم الجزئى الذى كان قد بدأ بإنشاء إمارات الصرب والجبل الأسود ، ومملكة اليونان ، وأخيراً إمارة رومانيا إلا أن يزيد الصعوبات فى المناطق التى كانت لا تزال خاضعة للسيطرة العثمانية ، والتى عاشت فيها شعوب صربية وبلغارية ويونانية ورومانية . وكانت هذه الإمارات وهذه المملكة مراكز جذب بالنسبة لتلك الشعوب . وكان البلغاريون هم وحدهم من بين مسيحيى الإمبراطورية العثمانية الذين لا يجدون فى الخارج وطناً قومياً ، مستقلا أو شبه مستقل ، يمكنهم أن يوجهوا انظارهم نحوه ؛ ولذلك فإن « يقظتهم » القومية كانت أكثر بطئاً من يقظة الشعوب المسيحية الأخرى . ولكن هؤلاء البلغار كانوا قد حصلوا من السلطان ، وبمساعدة روسيا منذ أبريل سنة ١٨٧٠ على نظام دينى جديد : فبدلا من أن يخضعوا لبطريرك القسطنطينية الأرثوذكسى ، والذى كان يونانياً أصبح لهم الآن كنيسة قائمة بذاتها ، تخضع لرئيس بلغارى . وساعد وجود هذه الكنيسة البلغارية على نمو الشعور القومى .

١ — أزمة المسألة الشرقية سنة ١٨٧٥ — سنة ١٨٧٨ :

تفتح هذه المتاعب المستمرة للإمبراطورية العثمانية الطريق لحركة ثورية كبيرة تبدأ من سنة ١٨٧٥ وتصل فى فترة بضعة أشهر من البوسنة والهرسك إلى بلغاريا ؟

أما بالنسبة للبوسنة والهرسك ، وحيث كانت أغلبية الشعب تتحدث اللغة الصربية وتتبع المذهب الأرثوذكسى ، ولكن حيث كان النبلاء المحليين قد وافقوا على سياسة الضم لكى يحتفظوا بإمتيازاتهم،فيظهر أن الظروف الإقتصادية والإجتماعية كان لها دوراً هاماً . واشتكى الفلاحون ، وخاصة حين كانوا من المستأجرين ، من التضخم المستمر لحقوق السادة ، ومن زيادة كل الرسوم والأعباء الضرائبية ؛ وفى سنة ١٨٧٥ جاء سوء المحصول لكى يزيد من بؤسهم وفى المدن رأى الحرفيون — صانعى الأحذية والنساجون — أن حالتهم تتدهور منذ إلغاء نظامهم التعاونى فى سنة ١٨٥١ ،وزيادة منافسة المنتجات المستوردة . وعلينا ألا نشك فى أن عدم الرضاء هذا قد استغلته طبقة صغار القسس الأرثوذكسيين . ولكن العامل الدينى لم يكن له مع ذلك إلا دوراً ثانوياً ،خاصة وأن الشعوب الأرثوذكسية كانت ممتزجة بمجموعات كاثوليكية ، كان رؤساؤها حذرين بالنسبة للحركة القومية ، وكانت ممتزجة بالإسرائيليين الذين كانوا يؤيدون السلطة العثمانية .

ولا شك أن دور حكومة الصرب كان أكثر أهمية . وفى سنة ١٨٦٧ كان أمير الصرب ميخائيل أوبرينوفيتش *Michel Obrenovitch* قد فكر فى تكوين إتحاد بلقانى ضد تركيا ، وذلك بالحصول على معونة مملكة اليونان وإمارة رومانيا . ولم يعط هذا المشروع أية نتيجة . ولكن دعاية الحركة القومية الصربية إستمرت فى البوسنة والهرسك ومنذ سنة ١٨٧٢ لاحظ أحد الدبلوماسيين النمسويين أن هدف هذه الدعاية هو أن تلعب الصرب فى شبه الجزيرة البلقانية دوراً مماثلا للذى لعبته بيدمونت فى إيطاليا .

أما فى بلغاريا فإن الحركة الثورية لم تظهر على أنها متأثرة بطريق مباشرة بالمصالح الإقتصادية أو بالحالة الإجتماعية :فالمعارضة كانت من عمل رجال الدين والمدرسين ،ويشرف عليها عدد من المثقفين الشبان،وكان يغذيها شعور وطنى .

ولكن هذه الحركة كانت أكثر تنظيما من حركة البوسنة رغم أنها لم تضم إلا أقلية من الشعب : فنظم ليفسكى *Levyski* الداعى لها منذ سنة ١٨٧٣ مائتين من اللجان الثورية السرية . ولكى تقود الفلاحين ، حاولت اللجنة الثورية المركزية إقناعهم بأن فى وسع الثورة أن تعتمد على معونة خارجية ؛ ولكى تقنعهم ، لم تتردد فى بعض الحالات فى إستخدام القوة ، وهددت بإحراق القرى إذا رفض سكانها الاشتراك فى العمل . ومع ذلك فإنها لم تتمكن من الحصول على التأييد الفعلى والكامل إلا فى قسم من البلاد . ولذلك فإن هذه الثورة البلغارية ليست « حركة جماهيرية » .

ومع ذلك فلم يكن فى وسع هذه الدوافع المحلية أن تكفى لإثارة الثورة إذا لم يكن لدى رؤسائها أملا فى معونة تأتى من الخارج . وهذه المعونة كان فى وسعهم أن ينتظروها إما من روسيا ، وإما من النمسا والمجر . ومن المرجح أن الرحلة التى قام بها الإمبراطور فرانسواجوزيف فى دلماشيا فى ربيع سنة ١٨٧٥ ، وعلى طول حدود البوسنة والهرسك ، قد شجعت الصرب فى هذا الإقليم على الثورة . ومن المرجح أكثر من ذلك أن موقف عملاء روسيا قد أعطى للصرب وللبلغار إعتقاداً بأنهم لن يكونوا بمفردهم إذا ما بادأوا بالثورة ضد السيطرة العثمانية .

وبدأت الثورة فى البوسنة والهرسك فى أغسطس سنة ١٨٧٥ . وامتدت فى ربيع سنة ١٨٧٦ فى بلاد البلغار . وكان القمع سريعاً ووحشياً ، وخاصة فى بلاد البلغار حيث إرتكب الأتراك المذابح التى ربما أدت إلى ٠٠٠ و ٣٠ ضحية . وعندئذ أعلنت الصرب والجبل الأسود الحرب على الإمبراطورية العثمانية ، وكان من الطبيعى أن تسحق هاتين الإمارتين إذا لم يحصلا على تدخل أجنبى .

وهكذا ثارت « المسألة الشرقية » من جديد . وكانت تهم بالدرجة الأولى

روسيا والنمسا والمجر وبريطانيا العظمى . فما هو تفكير كل من هذه الدول الثلاث ؟

كان فى وسع روسيا أن تجد فى هذه الأزمة فرصة لإضعاف الإمبراطورية العثمانية ، ولدعيم نفوذها على الشعوب السلافية فى شبه جزيرة البلقان : و كان يكفيها أن تؤيد آمالهم فى الإستقلال الذاتى أو فى الإستقلال ولكن كان عليها أن تنتظر مقاومة من جانب النمسا والمجر ، ومن جانب إنجلترا . وفى أول الأزمة قيم جورتشاكوف الخطر : فكان يرغب فى تأييد مصالح العناصر السلافية البلقانية ، ولكنه كان يرغب فى أن يعمل بالإتفاق مع الدول الأخرى إلى أبعد درجة ممكنة . وأشار إجناتييف *Ignatief* سفير روسيا فى القسطنطينية ، والذى كان على إتصال بأوساط حركة الجامعة السلافية على العكس من ذلك بعمل « مستقل » : فكان فى وسع روسيا إذا ما تصرفت بمفردها أن تأخذ فى يدها زمام الحركة السلافية فى البلقان ، وتحصل على نفوذ مسيطر فى شبه الجزيرة . وعطل هذا الخلاف فى الرأى أمر إتخاذ قرار لمدة عدة أشهر . ومع ذلك فقد إعترف جورتشاكوف فى خريف سنة ١٨٧٦ بأن نفوذ روسيا فى البلقان سيأخذ ضربة خطيرة إذا ما ترك الصرب والجبل الأسود تسحق . ولذلك فإن حكومة روسيا أعلنت للدول أنها ، إذا لم تتفق لكى تفرض على السلطان برنامجا للإصلاحات فى صالح الشعوب المسيحية ، فإنها لن تتردد فى التدخل بمفردها . وكانت النمسا والمجر تراقب « طريق سالونيك » . وكانت تفكر فى إقامة نفوذها فى البوسنة والهرسك ، وهما ظهير مقاطعة دلماشيا النمسوية . وكانت تنظر كذلك صوب سنجق نوفى بازار ، الإقليم العثمانى المحصور بين الصرب والجبل الأسود . وكانت هذه هى مشغولياتها المباشرة . ولكنها بطبيعة الحال لم تكن ترغب فى رؤية نمو حركة سلافية تحت إشراف روسيا فى البلقان .

وكان من مصلحة بريطانيا العظمى ، فى هذه الأزمة الجديدة مثل غيرها

من الأزمات السابقة، أن تحتفظ بسلامة الإمبراطورية العثمانية : وفى حالة تفككها كانت بريطانيا تخشى من أن ترى روسيا تستولى على المضايق . أما بالنسبة لإمكانية القيام بضغط على السلطان لإجباره على تحسين حال الشعوب المسيحية فلم تكن هناك وحدة فى وجهات النظر فى الأوساط السياسية . وكانت معارضة حزب الأحرار — التى إستجابت لنداء جلادستون الذى فضح فى كتيب مشتعل « فظائع بلغاريا » — معادية للسلطان ، وحتى المحافظين كانوا قد تأثروا بهذا النداء . ولكن دزرائيلى رئيس الوزراء لم يكن يهتم « بحركات التحرير » بالنسبة للمسيحيين فى البلقان ؛ وكان قد عاد من رحلاته فى الشرق بانطباعات مواتية للأتراك ، والذين كان يخلط بينهم وبين العرب . وبعد ذلك ، وإذا ما جعل بريطانيا العظمى تشارك فى الضغط على الحكومة العثمانية ، ألم يكن ذلك يهدد بالتأثير فى النفوذ الذى كانت الدبلوماسية الإنجليزية تحظى به فى القسطنطينية ؟ ولذلك فإنه سيحاول أن يقلل أهمية مذابح البلغار فى نفس الوقت الذى يرفض فيه ممارسة ضغط على السلطان ، يمكنه — فى تفكيره — أن ينفذ سياسة روسيا .

وظهرت الأزمة الدولية حينما أعلن القيصر فى خطبته التى ألقاها فى موسكو فى ١١ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أنه مصمم على استخدام السلاح اذا لم تقرر الدول التدخل بقوة لدى الحكومة العثمانية . واحتفظت هذه الأزمة بأوربا فى حالة إستعداد لمدة تقرب من عامين .

وكان من اللازم أن يحصلوا من السلطان عبد الحميد على سرعة تطبيق برنامج اصلاحات لكى يتفادوا تدخل روسيا . وعمل مؤتمر السفراء المجتمع فى القسطنطينية فى ديسمبر سنة ١٨٧٦ على ذلك . وحصل على مشروع ينص على حصول البلغار وأهالى البوسنة الثائرون على استقلالهم الذاتى الإدارى ، داخل نطاق الإمبراطورية . ولكى يتفادى السلطان هذا الخطر أصدر دستورا وأعلن استدعاء برلمان حيث يمكن للشعوب المسيحية كما قال أن تعرض فيه طلباتها «

وهكذا سويت مسألة « الشعوب الخاضعة » . وكانت مجرد مسرحية ، ولم يخف ذلك عن أعين الدول الأوربية . والواقع أن الحكومة التركية لم تكن تفكر في اقامة نظام دستورى حقيقى ، وأن مجموعة المثقفين الذين كانوا يرغبون فى هذا الإصلاح،وهم رجال « تركيا الفتاة » لم يكونوا يفكرون فى اعطاء وضعية خاصة للشعوب المسيحية . ولكن الخلافات ظهرت حينما جاء الوقت للإتفاق على الوسائل اللازمة لإجبار السلطان على الخضوع، اذ أن الوزارة البريطانية رفضت أن توجه له تهديداً محدداً . وسرعان ما أفادت الحكومة العثمانية من ذلك لكى تتهرب . ولذلك فإن سياسة دزرائيلى هى التى تسببت فى فشل مشروع العمل الجماعى للدول العظمى .

وفتح هذا الفشل الطريق لتدخل روسيا المسلح . ولكن حكومة القيصر أخذت احتياطاتها قبل أن تلعب هذا الدور : فكانت لا ترغب فى الاصطدام فى نفس الوقت بإنجلترا وبالنمسا والمجر . ولذلك فإنها تفاوضت مع حكومة النمسا والمجر . وهذه المفاوضة التى كانت قد بدأت فى سنة ١٨٧٦ ،واستمرت بعد فشل مؤتمر السفراء ، انتهت فى ١٥ يناير سنة ١٨٧٧ بالتوقيع على اتفاقية سرية . ووعدت النمسا والمجر روسيا بأن تحتفظ فى حالة الحرب الروسية التركية بحالة « حياد ودى » وحتى بأن تعمل دبلوماسياً على ابعاد امكانية تدخل « دولة ثالثة » ، أى انجلترا . وفى نظير هذا الوعد حصلت النمسا والمجر على حق احتلال البوسنة والهرسك ، وتعهدت روسيا بأنها لن تمد عملياتها فى أثناء الحرب الروسية التركية داخل الجزء الغربى من شبه الجزيرة وبالإختصار فإن حكومة النمسا والمجر قد عرفت أنه لا يمكنها أن تتفادى تدخلا روسيا ؛ ولذلك فإنها قد فضلت حل وسط يحدد الخسائر ، ويضمن لها تعويضاً .

وبعد رفض جديد من جانب الحكومة العثمانية فى أوائل أبريل سنة ١٨٧٧ للشروط التى وضعتها الدول (ومرة أخرى كان السلطان يعتقد أن بريطانيا

العظمى ستعارض كل تحكم فعال) بدأت حكومة روسيا عملها ؛ فأعلنت الحرب كما قالت لكى تجبر السلطان على تحسين حالة الشعوب المسيحية فى إمبراطوريته . ولكنها أكدت ، لكى تطمئن بريطانيا العظمى ، أنه لم تكن لديها النية للاستيلاء على القسطنطينية ، ولا على فرض إعادة النظر فى وضعية المضايق بقرار من طرف واحد ؛ ووعدت كذلك بألا تمد منطقة عمليات الحرب حتى مصر ، التابعة للامبراطورية العثمانية . وفى ٢٤ أبريل سنة ١٨٧٧ دخلت القوات الروسية رومانيا ، بموافقة حكومة بوخارست ؛ ووصلت إلى الدانوب بسهولة ، ولكنها بعد أن أبعدها هجوم تركى مضاد إلى شمال هذا النهر أوقفتها قلعة بلفنا مدة طويلة ، ولم تتحطم المقاومة التركية نهائياً إلا بعد الإستيلاء على هذه المدينة فى نهاية نوفمبر سنة ١٨٧٧ : فعبرت الجيوش الروسية البلقان ، ووصلت فى يناير سنة ١٨٧٨ إلى سهل أدرنة الذى استولت عليه ، وزحفت على القسطنطينية. وطلب الاتراك هدنة ، ولم يظهر أن القيادة العليا الروسية كانت مستعدة لمنحهم إياها بسرعة .

وحتى الإستيلاء على بلفنا كان الروس قد تمكنوا من الإستمرار فى الحرب دون أن تقابلهم معارضة فعالة من جانب الدول الأخرى . ولكن بريطانيا العظمى والنمسا والمجر خافتا حينما تقدموا فى إتجاه القسطنطينية . فهل كان فى وسعهم أن يعتمدوا على أن روسيا المنتصرة ستحترم الوعود التى وعدت بها عشية الحملة وفى بدايتها ؟ ورغم تردد الأوساط المالية والإقتصادية أنذر دزرائيلى حكومة روسيا بأن بريطانيا العظمى لن توافق على إحتلال القسطنطينية ، وأنها ستأخذ فى هذه الحالة إجراءات قوية لحماية مصالحها. وطلب أندراسى إلى روسيا بمذكرة ١٥ يناير سنة ١٨٧٨ بألا تضع أوربا امام الأمر الواقع، أى بألا تفرض على تركيا شروط صلح قبل إستشارة الدول الاخرى . وأمام هذه التهديدات أرسلت حكومة القيصر الأمر إلى القائد العام للتوقيع على الهدنة . وتم ذلك فى ٣١ يناير ، ووقفت القوات الروسية أمام خطوط تشاتلجه قرب القسطنطينية .

فهل معنى ذلك أن روسيا ستستعد لمشاورات دولية قبل عقد الصلح ؟ كان الإتجاه المعتدل فى الأوساط الرسمية الروسية — وهو إتجاه جورتشاكوف الذى كان قد إنتصر عند عقد الهدنة — قد خضع لهجوم شديد من أنصار سياسة التهور : وبدأ السفير إيجناتييف ، الذى عاد إلى القسطنطينية ، مفاوضات الصلح مع تركيا دون أخذ وجهة نظر الدول الاخرى . وأصبح الموقف حرجاً . وفى ١٥ فبراير قررت الحكومة الإنجليزية أن تدخل إلى بحر مرمرة أسطولها الخاص بالبحر المتوسط ، والذى رسا لمدة أيام عديدة أمام جزيرة الامراء ، وأمام الخطوط الروسية . واعتقد رئيس الوزراء أن هذا التهديد كان ضرورياً لطمأنة السلطان الذى كان فى وسعه أن يفكر ، فى حالة ضعف بريطانيا العظمى ، فى أن يلقى بنفسه بين ذراعى روسيا . وفى ٢٨ فبراير أعلنت حكومة النمسا والمجر أنها ستستعد للتعبئة ، ولكنها لم تكن ترغب فى أن تأمر بها حتى ذلك الوقت ، رغم أن إنجلترا قد عرضت عليها أن تضع تحت تصرفها الامكانيات المالية اللازمة . ومادامت النمسا والمجر لاتظهر على أنها مصممة على تأييد بريطانيا العظمى حتى النهايه فإن إيجناتييف قد استمر فى عمله بلا تردد ؛ ووضع فقرات المعاهدة دون أن يعرضها كما يظهر للحصول على موافقة جورتشاكوف . وفى ٣ مارس سنة ١٨٧٨ وقع على شروط صلح سان استيفانو بين روسيا والباب العالى العثمانى .

ونصت معاهدة سان استيفانو على أن روسيا ستضم فى الجزء الآسيوى من الإمبراطورية العثمانية مدن قارص وبايزيد وباطوم ، وفى الجزء الأوربى دبروجه . ووعدت بتوسيع نطاق الصرب التى أصبح لها أن تضم أعالى نهر موراقا ، ونطاق الجبل الأسود الذى حصل على مخرج على البحر الإدرياتى . ووضعت نظام إستقلال داخلى فى صالح البوسنة والهرسك ، وأعطت لرومانيا الإستقلال ، وكانت ذات إستقلال داخلى . ولكن الشروط الأساسية كانت تتعلق بالاراضى البلغارية التى ستنفصل عن الإمبراطورية العثمانية لكى تكون إمارة مستقله

إستقلالا ذاتيا : فأصبحت « بلغاريا العظمى » تمتد من الدانوب إلى بحر إيجه ، وتشتمل بالتالى على الروميلى وجزءاً كبيراً من مقدونيا . ولاشك أن الإمبراطورية العثمانية كانت ستحتفظ طبقا لنصوص هذه المعاهدة بجزء من ممتلكاتها الأوروبية رغم فقدها لبلاد البوسنه والبلغار ؛ ولكن هذه الأقاليم ستقسم إلى قطعتين — من جانب تراقيا الشرقية ، ومن الجانب الآخر ألبانيا وسهول ڤاردار — وتفصلها عن بعضها «بلغاريا العظمى»، وسيسود النفوذ الروسى فى هذه الإمارة ، التى أنشأتها ولنفسها : فكان اعطاء الحق للقوات الروسية بالإحتفاظ بحاميات فى هذا الإقليم لمدة سنتين يعطى القيصر وسيلة لتنصيب حكومه من اختياره .

وهكذا وُضعت أوربا أمام الأمر الواقع رغم التحذيرات التى قدمتها بريطانيا العظمى والنمسا والمجر . وفى لندن وفى ڤيينا أسرعت الحكومات بطلب اعادة النظر فى معاهدة سان استيفانو ، وعن طريق مؤتمر دولى . ولم تتشبث حكومة روسيا : وفى ٦ مارس سنة ١٨٧٨ قبل جورتشاكوف الذى استعاد زمام الأمور ، بعد أن كان ايجناتييف قد طغى عليه ، مبدأ المؤتمر . ولكن هذا القبول لم يكن كافياً لتهدئة القلق ، خاصة وأن روسيا قد أفادت من الموقف الذى حصلت عليه . فكيف يمكن إبعادها عنه ؟ .

لقد عملت بريطانيا العظمى والنمسا والمجر من أجل ذلك ، بمفاوضات مباشرة ومنفصلة مع حكومة روسيا . وكانت هذه المفاوضات السابقة لإجتماع المؤتمر ، حاسمة . وكانت حكومة روسيا تعرف أن جيشها الذى تحمل كثيراً فى الحرب مع تركيا لم يكن فى حالة تسمح له بمواجهة حرب أوربية ، وكانت تلاقى كذلك صعوبات مالية ، وتطلب بدون جدوى طرح قرض على السوق الفرنسية . وهكذا أجبرت على التراجع . وتقهقرت بوضوح أمام تهديد بريطانى (وهو استدعاء دزرائيلى فى ٢٧ مارس لإحتياطى الجيش الانجليزى للخدمة العاملة)

ولكنها تراجعت أساساً لأنها كانت تعلم جيداً أن النمسا والمجر لن تتأخرا عن التدخل فى حالة قيام حرب روسية انجليزية . وطبقاً للمفاوضات المرة للغاية نصت الاتفاقات المعقودة مع بريطانيا العظمى فى ٣٠ مايو ومع النمسا والمجر فى ٦ يونيو على اختفاء « بلغاريا العظمى » : وستنشأ إمارتان فى الأراضى البلغاريه ، هما بلغاريا ذات الاستقلال الداخلى ، والروميلى التى ستستمر فى خضوعها للإمبراطورية العثمانية ، ولكن تحت حاكم مسيحى ؛ وفى جنوب الروميلى ستبقى منطقة ساحل بحر إيجه تركية بدون أى شروط . واشتمل الاتفاق الانجليزى الروسى علاوة على ذلك على فقرة خاصة بعمليات الضم الروسية فى تركيه آسيا : فستحتفظ روسيا بقارص وباطوم ، ولكنها ستترك بايزيد ، رأس الطريق المؤدى الى الفرات ؛ وستعطى تعهداً رسمياً بألا تحاول التوسع أكثر من ذلك فى هذه المنطقة فى المستقبل .

لقد تم بذلك ماهو أساسى . ولم يقم المؤتمر الدولى الذى اجتمع فى برلين من ١٥ يونيو إلى ١٣ يوليو برئاسة بسمارك إلا بالموافقة على الإتفاقيات التى عقدت من قبل ، وإضافة بعض التفاصيل اليها : تقليل واضح للمزايا الإقليمية التى أعطتها معاهدة سان استيفانو للصرب وللجبل الأسود ؛ ووعد أعطى لليونان بالحصول على توسع إقليمى فى تساليا ؛ وتعهد من رومانيا بأن تتنازل لروسيا عن بسارابيا الجنوبية ، وأن تحصل فى نظير ذلك على دبروجة التى كانت معاهدة سان استيفانو قد فصلتها عن الإمبراطوريه العثمانية . ولكن المؤتمر أعطى النمسا والمجر التعويضات التى كانت تأمل فيها : مثل حق ادارة البوسنة والهرسك « مؤقتا » ودون أن تقوم بالضم ؛ والحق فى الإحتفاظ بحاميات فى صنجق نوفى بازار لكى تحمى « طريق سالونيك » . وهكذا سوت الدول العظمى هذه المسائل طبقاً لمصالحها ، ودون أن تحسب أى حساب لمصالح الشعوب البلقانية وآمالها .

ما هو الحساب الختامى للعلاقات بين الدول العظمى بعد هذه الأزمة الطويلة؟

النمسا والمجر حصلت على نجاح واضح . وضمنت لنفسها مركزاً مسيطراً فى الجزء الغربى من شبه جزيرة البلقان نتيجة لإحتلال البوسنة والهرسك ، والحق فى الإحتفاظ بحامية فى الصنجق ، وعن طريق التضييقات التى أدخلتها على المطالب الإقليمية للصرب والجبل الأسود . وحصل أندراسى على هذه النتائج بحذق ودون أن يلتجىء الى وسائل التعبئة : وترك بريطانيا العظمى تأخذ المواجهة ، ومر فى ظلها .

وبريطانيا منعت تفكك الامبراطورية العثمانية ، وهو الكثير ؛ ولكنها لم تتمكن من أن تجعلها تتفادى ضعفاً واضحاً وخسائر اقليمية . وكانت فى واقع الأمر مضطرة الى أن تقوم بعملية « إنسحاب استراتيجى » رغم الموقف المهدد الذى اتخذه دزرائيلى . ولكنها وجدت الوسيلة لكى تعطى نفسها احدى الميزات التى دفعت الامبراطورية العثمانية ثمنها . ففى الوقت الذى وقعت فيه المفاوضات المرة مع روسيا فى مايو سنة ١٨٧٨ عرضت الحكومة الانجليزية على الحكومة العثمانية تحالفاً دفاعاً لحماية تركية آسيا ، وبشرط أن يضع السلطان تحت تصرف بريطانيا العظمى قاعدة بحرية تسمح للأسطول الانجليزى بالتدخل بسرعة وفاعلية أكثر حين يحين وقت عمل هذا التحالف . ووافق السلطان ، اذ أنه كان فى حاجة الى مدد مالى من انجلترا لدفع مرتبات جنوده . وهذه هى الطريقة التى وضعت بها جزيرة قبرص تحت الادارة « المؤقته » لبريطانيا العظمى باتفاق ٤ يونيو سنة ١٨٧٨ .

أما روسيا فإنها قد حصلت على نتائج أقل بكثير من آمالها . ولاشك أنها هزت الامبراطورية العثمانية ، وأنها قد أخذت شكل حامية السلافيين . ولم يكن هذا بسيطا بالنسبة للمستقبل . أما بالنسبة للحاضر فإنها قد أخذت ضربة قوية لنفوذها ، مادامت قد أجبرت على التنازل عن انشاء « بلغاريا العظمى » .

ونقول الحق أن السياسة الروسية لم تجد من يسيرها : وكانت دوافع إيجناتييف الشخصية هى التى أوقعتها فى مأزق . ومع ذلك فإن الأوساط الروسية المسئولة إتهمت بطبيعة الحال الدول الأخرى ، بدلا من تعترف بأخطائها الخاصة ولم يقتصر حقدهم على بريطانيا العظمى وعلى النمسا والمجر — التى كانت منافسا واضحاً لها فى هذه المسألة الشرقية — بل امتد ضد ألمانيا التى إتهموها بمحاولة إقامة « تكتل أوربى » ضدهم .

ولكن ، هل كان لهذا العتاب أساس ؟ هذه هى بلاشك المسألة الأكثر أهمية فى تفسير الأزمة . الواقع أن السياسة البسماركية كانت قد تحاشت لفترة طويلة أن تحدد موقفها ، مادامت ترغب فى ألا تقحم وفاق الأباطرة الثلاث . وكان بسمارك فى أول الأمر قد قدر أنه لايجب على ألمانيا أن تختار بين روسيا والنمسا ، ولا أن تصبح حكماً فى خلافاتهم . وكتب فى أكتوبر سنة ١٨٧٦ : « إن مسألة معرفة ما إذا كنا ، بالنسبة للمشكلات الشرقية ، سنتخاصم لفترة طويلة مع إنجلترا ، أو مع النمسا والمجر ، وهو الذى سيكون أكثر خطورة ، أو مع روسيا وهو الذى سيكون الأكثر خطورة على الإطلاق ، هى بلا شك أكثر أهمية بالنسبة لمستقبل ألمانيا عن كل العلاقات بين تركيا ورعاياها ، أو بينها وبين الدول الأوربية » ، وهكذا رفض إتباع إقتراحات غليوم الأول الذى كان يرغب فى تقديم « إنذار » لروسيا . واحتفظ بنفس الموقف وقت إجتماع مؤتمر السفراء فى ديسمبر سنة ١٨٧٦ فى القسطنطينية . « لا تلقوا بصوت ألمانيا فى الميزان » . ولقد أرضاه الاتفاق النمسوى الروسى فى يناير سنة ١٨٧٧ . وكان قد أكد الحكومة الروسية ، فى بداية الحرب الروسية التركية ، حياده الودى ، وكان قد أبعد إمكانية عرض الوساطة التى قد تأخذ ، كما قال « شكل ضغط ضد روسيا » . ولم يصبح قاسيا بالنسبة للسياسة الروسية إلا فى وقت معاهدة سان استيفانو ، ولأن إنشاء بلغاريا العظمى كان « غير مقبول » بالنسبة للنمسا والمجر ؛ ولكن بسمارك

تصبح لحكومة النمسا والمجر بقبول إتفاق ، بمجرد أن تركت حكومة القيصر هذا الهدف . ولذلك فإن النظرية التى أصر عليها عدد من المؤرخين ، والتى تقول أن المستشار الألمانى كان قد أخذ موقفاً معادياً للسياسة الروسية بطريقة تلقائية لاتظهر على أنها صحيحة . وما هو الداعى لإهمال رأى شوفالوف *Schouvalof* الممثل الروسى الثانى فى مؤتمر برلين ، والذى إعتبر أن السياسة البسماركية كانت فى حقيقة الأمر مواتية لروسيا ؟ وليس أقل حقيقة من ذلك أن القيصر قد إعتقد فى سوء النية الألمانية هذه ، وأن هذا الإعتقاد — حتى وإن كان بغير أساس — كان يكفى لالغاء الاتفاق المعقود فى سنة ١٨٧٣ بين روسيا والمانيا . والظاهر أن بسمارك لم يكن قد تنبأ برد الفعل الروسى هذا : ولذلك فإنه قد خاب أمله وثار. وحسب أقوال بعض الشهود فإنه سيقول فيما بعد أن مؤتمر برلين كان «أكبر خطأ» فى حياته ، وأنه كان من الواجب عليه أن يترك روسيا وإنجلترا «تأكلان الواحدة الأخرى» ، وأنه قد عمل فى سنة ١٨٧٨ سياسة «موظف عقود صغير» .

٢ — المنافسة النمسوية — الروسية فى البلقان من ١٨٧٩ الى ١٨٩٠ :

بقيت المسألة البلقانية بعد التسوية الدولية سنة ١٨٧٨ السبب الدائم للصعوبات بين النمسا والمجر وروسيا . واستمرت الدولتان فى مجهوداتهما لمد نفوذهما المتنافس، مع نجاح غير متساو .

حصلت النمسا والمجر بين عامى ١٨٨١ و ١٨٨٣ على نتائج هامة فى الصرب وفى رومانيا .

ونجحت نتيجة لتوافق ظروف إستثنائية فى ضمان إستسلام حكومة الصرب وفقد أمير الصرب ميلان أوبرينوفتش كل سلطته المعنوية نتيجة لشراهيته المالية ، ولفضائح حياته الخاصة ، وللإحتقار الذى كان يظهره بالنسبة للرأى العام . ولم يتردد لكى يحتفظ بسلطته فى أن يبحث عن تأييد حكومة فينا ، رغم علمه بأن التقرب من النمسا والمجر كان ضد آمال الأغلبية العظمى لأهالى الصرب ،

وخصوصاً منذ أن وضع الصرب فى البوسنة والهرسك تحت إدارة النمسا والمجر .
وفى ٢٨ يونيه سنة ١٨٨١ وقع ميلان على معاهدة سرية ، ولم يبلغ رئيس مجلس الوزارء بذلك إلا بعد التوقيع . ووعدت كل من الصرب والنمسا والمجر الأخرى بالإحتفاظ «بحياد ودى» إذا ما اشتركت إحداهما فى حرب ، وتعهدت حكومة الصرب بألاتسمح على أراضيها بعمليات موجهة ضد النمسا والمجر ، أو ضد الوضعية الجديدة للبوسنة والهرسك ، وبعدم عقد أية معاهدة سياسة دون إتفاق سابق مع النمسا والمجر . وفى نظير ذلك تعهدت حكومة النمسا والمجر بمساعدة الأسرة الحاكمة فى الصرب على الإحتفاظ بملكها . حقيقة أن ميلان قد حصل أمام إحتجاجات رئيس الوزراء الذى رأى فيها « معاهدة حماية » من النمسا والمجر على تعديل للهجتها : فاحتفظت الصرب بحق عقد المعاهدات بحرية مع الدول الأخرى ، وبشرط ألا تكون هذه الإتفاقيات متعارضة مع « روح المعاهدة النمسوية الصربية » . ولكن ميلان أخذ فى خطاب سرى على نفسه تعهداً شخصياً بألا يوقع على أية معاهدة سياسية دون موافقة حكومة فيينا . وستتجدد هذه التعهدات فى سنة ١٨٨٩ على نفس الأسس ، ولمدة ستة سنوات جديدة . ولذلك فإن سياسة الصرب الخارجية كانت خاضعة لسياسة النمسا والمجر . ومن هذه الإستكانة حصل ميلان على الثمن : وحصل بمعونة فيينا فى سنة ١٨٨٢ على لقب ملك .

ومع ذلك فإنه التعاون الشخصى بين الملك الجديد والنمسا والمجر لم يكن بعيدا عن العواصف ، وفى بعض الحالات كان ميلان يدخل فى مناورات للمساومة : فمثلا فى سنة ١٨٨٥ وحينما رفضت له الحكومة النمسوية المجرية قرضا لازماً لبناء السكك الحديدية هدد بالتنازل عن العرش الأمر الذى سيتسبب ، كما أوضح ، فى « توجيه مختلف للسياسة الخارجية الصربية » . وفى بعض الأحيان كان موقفه متطرفا : ففى سنة ١٨٨٦ ألم يعرض على الحكومة النمسوية المجرية التنازل.

عن « حقوقه فى العرش » للإمبراطور فرانسوا جوزيف نظير تعويض مالى له أو لإبنه ؟ ولم يعط دبلوماسيو النمسا والمجر المصعوقين أى رد على مثل هذا الإقتراح الذى ظهر لهم أنه خطير ؛ وقال أحدهم أن ميلان كان يقاسى من مرض عصبى . وليس معنى ذلك أن النمسا والمجر لم تفد من هذه الحالة الشاذة ، ولكن لم يكن فى وسعها أن تخفى أن مكاسبها كانت ضحلة .

وفى رومانيا حصلت السياسة النمسوية المجرية بمساعدة ألمانيا على نتائج أطول عمراً ، ولكنها كانت مرتبطة كذلك ، فى جزء كبير منها ، بالسياسة الشخصية للأمير . وكان كارول *Carol* أحد أمراء هوهنزلرن يحتفظ بعواطف إيجابية تجاه الامبراطورية الألمانية . ولاشك أنه لم يكن له مثل هذه العواطف تجاه النمسا والمجر والتى كانت تحتفظ تحت سيطرتها فى ترانسلفانيا وبوكوفين بثلاثة ملايين من الرومانيين . ولكنه كان أكثر عداء من ذلك تجاه روسيا إذ أنها فرضت على رومانيا فى سنة ١٨٧٨ أمر التنازل عن بسارابيا الجنوبية نظير تعويض بسيط ، وأيضا لأنه كان فى وسعها ، باحتفاظها بإمارة بلغاريا الجديدة ، أن تضغط على الدولة الرومانية من ناحيتين . ولذلك فإن الخطر الروسى كان فى نظره أكثر قرباً من الخطر النمسوى المجرى . وهكذا وجدت الدبلوماسية الألمانية أرضاً سهلة . وفى ٣٠ أكتوبر وقع كارول مع النمسا والمجر على معاهدة تحالف دفاعى موجهة ضد روسيا . وأعطت ألمانيا موافقتها على هذه المعاهدة .

وهذا هو مابدا على أنه يضمن للنمسا والمجر فى البلقان نفوذاً متزايداً وشبه مسيطر .

وفى خلال هذا الوقت لعبت روسيا بطاقة بلغاريا . وكان لها فى سنة ١٨٧٩ نفوذاً واضحاً نتيجة لوجود قواتها . واختار البرلمان البلغارى كأمير إسكندر آل بادنبرج *Alexandre de Battenberg* الألمانى المولد والمرتبط عن طريق

زواجه بالأسرة المالكة الإنجليزية ، وفى نفس الوقت إبن أخت القيصر ، الذى أيد هذا الترشيح . ومنح بادنبرج وزارتى الحرب والشئون الخارجية لجنرالين روسيين . وهكذا ظهرت الإمارة البلغارية على أنها ستصبح دولة « تابعة » لروسيا . ولكن سرعان ماوجدت السياسة الروسية المصاعب . وإصطدمت هذه السيطرة بمقاومة فى الأوساط البلغارية الأكثر تطوراً ، خاصة وأن الروس كانوا يحتفظون لأنفسهم بمراكز هامة فى الإدارة ، وأنهم حاولوا فرض سيطرتهم على الحياة الإقتصادية عن طريق سياسة السكك الحديدية . وتحت تأثير قره فيلوف *Kara velof* إتخذت حركة وطنية بلغارية لنفسها هدفاً يتمثل فى إخراج بلغاريا من النفوذ الروسى ، واتهمت الأمير إسكندر بإستكانته الزائدة إلى القيصر . وقدر بادنبرج هذه المقاومة ، وإستمع إلى مستشاريه الانجليز ، وحاول فى سنة ١٨٨٣ أن يقيل وزرائه الروس ؛ ولكنه إضطر إلى التقهقر أمام إرادة القيصر ؛ ومنذ ذلك الوقت فقد ثقة من يحميه . وأعلن القيصر فى سنة ١٨٨٥ لأحد الوفود البلغارية : « لاتنتظروا شيئاً منى ، مادمتم تحتفظون بحكومتكم الحالية » .

ونشبت الأزمة فى العام التالى . وفى ليلة ٢٠ و ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٦ « خطف » الضباط البلغاريون الأمير وساروا به حتى الحدود . وساعد الملحق العسكرى الروسى فى صوفيا هذه المؤامرة وأيدها . ورغم إحتجاجات الوطنيين البلغار الذين طالبوا بعودة الأمير والذين حصلوا على ذلك لفترة بضعة أيام فإن بادنبرج قد صمم فى ٧ سبتمبر على التنازل عن العرش : وكان قد عرف أنه لايمكنه أن يحتفظ بالسلطة إذا ما تعرض لرغبة القيصر . وظهر أن روسيا قد أقامت بذلك نفوذها فى هذه الإمارة التى تألفت فيها حكومة مؤقتة موالية لأوامرها . ولكن المقاومة الوطنية لم تلق السلاح . وحينما حان الوقت لاختيار أمير جديد أبعد البرلمان البلغارى فى يوليو سنة ١٨٨٧ الممثل الذى رشحته روسيا ، ورشح فرديناد دى ساكس كوبورج *Ferdinand de Saxe-Cobourg* الذى

كان حفيداً للوى فيليب عن طريق أمه ، والذى كان ضابطا فى الجيش المجرى ، والذى أيدته حكومة فينا . وكان ذلك هزيمة ضخمة للسياسة الروسية : فهى لم تنجح فى الاحتفاظ بالميزة الهامة الوحيدة التى كانت قد حصلت عليها من مؤتمر برلين . وبعد الصرب ، وبعد رومانيا ، هربت بلغاريا منها . فما هى الفرص التى كانت فى وسعها أن تحتفظ بها فى شبه الجزيرة البلقانية ، وحيث كانت قد أملت أن تحصل على تفوق منذ عشر سنوات ؟ .

ورأى القيصر الذى كان تفكيره بدائياً جداً ، والذى كانت آراءه محدودة وبسيطة ، أن النمسا والمجر قد تسببت له فى « كابوس » ، وهو التعبير الذى إستخدمه فى إحدى محادثاته مع السفير الألمانى فى يناير سنة ١٨٨٨ . ومع ذلك فإنه لم يظهر على أنه يفكر فى رد ، وكما حدث فى سنة ١٨٧٨ .

الفصل الرابع والعشرون

إندفاع التسلطيات الإستعمارية

إذا لم يكن للمصانع الإقتصادية إلا مكاناً ثانوياً جداً فى خصومات القارة ، فقد كان لها على العكس من ذلك دوراً إيجابياً ، وفى بعض الأحيان رئيسياً ، فى ذلك التصادم الذى وقع بين الإمبرياليين ، أو التسلطيين فى البحر المتوسط ، وفى آسيا وفى إفريقية .

١ — مسائل البحر المتوسط :

لقد كانت مسألة التفوق فى البحر المتوسط عاملا هاماً فى الأزمة البلقانية سنة ١٨٧٧ — ١٨٧٨ . واذا كانت الحكومة الإنجليزية قد استخدمت التهديد لوقف زحف الجيوش الروسية صوب القسطنطينية ، وكانت قد عارضت بشدة فى مسألة إنشاء « بلغارية سان إستيفانو » التى ظهرت على أنها ستمد منطقة النفوذ الروسى حتى سواحل بحر إيجه ، ألم يكن ذلك لكى تمنع وصول السياسة الروسية إلى البحر المتوسط ؟ ولقد نجحت فى ذلك . ولكن سياسة البحر المتوسط لبريطانيا العظمى كانت لها علاوة على ذلك مشغوليات أخرى : هى « ممر » السويس و « مضايق » صقلية . وقابلت فيها مصالح فرنسا ومصالح إيطاليا . وبين عامى ١٨٧٥ و ١٨٨٢ إحتلت المسألة المصرية والمسألة التونسية مكاناً هاماً فى العلاقات الدولية .

وفى الحالتين كانت المصالح الإستراتيجية واضحة : فمصر هى مفرق الطرق الذى يوصل آسيا بإفريقية وأوربا بالمحيط الهندى ، وزاد فتح قناة السويس من دورها العالمى بشكل واضح ؛ وتونس الواقعة على بعد ١٨٠ كيلو متراً من صقلية هى الشاطىء الجنوبى لطريق مرور كانت بريطانيا العظمى تمارس اشرافاً عليه

عن طريق قاعدتها البحرية فى مالطة وكانت لهاتين الدولتين روابط تبعية للباب العالى العثمانى ؛ وإن كانت أقل تحديداً بالنسبة لتونس عنها بالنسبة لمصر : فكان السلطان منذ منتصف القرن التاسع عشر قد كف عملياً عن ممارسة سيادته على الباى ، فى الوقت الذى الذى بقى فيه حريصاً على الحصول على اعتراف بحقوقه على الخديو ؛ ويكفى القرب الجغرافى لشرح هذا الإختلاف وكان الإتصال الذى تم فى البلدين بين الحكومة المحلية وبين المالية الأوروبية قد خلق حالة مواتية لتوسع الدول العظمى .

وأفاد اسماعيل ، خديو مصر ، من التسهيلات التى منحته الإئتمانات المصرفية اياها لكى يقوم بمصروفات كبيرة ، سواء للإنشاءات الوطنية — فأنشأ سككاً حديدية ، وقنوات الرى — أو لإحتياجات بلاطه ؛ وأعطى دفعاً للحياة الإقتصادية ، وزاد ثلاثة اضعاف من قيمة التبادل مع الخارج فى مدة عشر سنوات . ولكنه كان قد تعاقد مع المصارف الأوروبية بوجه عام ، والمصارف الفرنسية بوجه خاص ، على دين ضخم ، واضطر لكى يدفع الأرباح الى أن يطرح قروضاً قصيرة الأجل بربح يصل الى ١٢٪ وحتى الى ١٥٪ . وكان من الواضح منذ سنة ١٨٧٠ أن هذه السياسة المضطربة ستؤدى قريباً الى كارثة مالية فالدائنون الأوروبيون ، الذين حماهم نظام الإمتيازات الاجنبية والذى حاول الخديو اصلاحه بدون جدوى ، فكروا فى الإفادة من ذلك لكى يحصلوا على مزايا اقتصادية . ولكن مادامت مصر قد أصبحت بفتح قناة السويس طريقاً هاما للمواصلات الدولية فقد كان فى وسع الدول الأوروبية كذلك أن تفكر فى استخدام النفوذ المالى الذى حصل عليه أبناؤها لأغراض سياسية .

وفى تونس ترك الباى نفسه كذلك يخضع لإغراء الإرتباطات المالية . وكان قد سار على سياسة التظاهر منذ أن شارك فى حرب القرم وأرسل حملة لمساعدة سيده : وتسبب الإحتفاظ بجيش يكلف الكثير رغم قلة قيمته ، وبناء القصور ،

فى نفقات . غطتها ديون تعاقد عليها مع المصارف الأوربية بأرباح فاحشة .

وباختصار فإن الباى والخديو واللذين كانا لا يعرفان الخطر الذى يعنيه الإلتجاء إلى المالية الأوربية ، قد « وضعا الحبل حول رقبتيهما » . وفى تونس كان التطور أسرع منه فى مصر : فمنذ سنة ١٨٦٨ وجد الباى نفسه عاجزاً عن دفع أرباح ديونه وفرضت عليه الدول ، التى كانت مصارفها قد زودته بالقروض « صندوق دين » يشرف على المالية التونسية . وأصبح من المتوقع أن تخضع الحكومة المصرية سريعا لإشراف مماثل .

وفى هاتين الدولتين نجد أنها نفس الدول العظمى الأوربية، بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا ، هى التى كانت لها مصالح ، وهى التى تمتلك وسائل العمل ، ولكن بلا مساواة . فكانت إيطاليا قد أرسلت مهاجرين : وبلغوا ١٠,٠٠٠ فى تونس ، وكونوا فى مصر الجزء الأكبر من الجالية الأوربية الحقيقية (إذا أسقطنا اليونانيين من الحساب) . ولكن هؤلاء الإيطاليين — معمرين وتجار وحرفيين — لم يكن لهم فى الحياة الإقتصادية دوراً متناسبا مع عددهم ، إذ أن أغلبهم لم يكن يمتلك رؤوس أموال . وكانت لفرنسا وبريطانيا العظمى ميزة إمتلاك الموارد المالية التى تسمح لرعاياهم باحتلال مكان هام فى تنمية هذه « الدول الجديدة » ؛ وفى السنوات التالية لحرب سنة ١٨٧٠ — ١٨٧١ كان الفرنسيون لا يزالوا مسيطرين ، سواء فى مصر حيث أنشئت شركة قناة السويس بمساعدة رؤوس أموال كانت فى غالبيتها فرنسية ، أو فى تونس حيث لم تغامر رؤوس الأموال الإنجليزية إلا بكل حذر .

وسوى مصير هذين البلدين فى نفس الوقت تقريبا : ومر الواحد تحت سيطرة إنجلترا والثانى تحت سيطرة فرنسا ، فى الوقت الذى أبعدت فيه إيطاليا . ولم يكن هذا التوافق عشوائيا إذ أن السياسة الإنجليزية أو الفرنسية لم تنس أبداً فى معالجتها لهذه المسائل تبادل حدوثها .

فاهتمت بريطانيا بحماية مصالحها الامبراطورية فى مصر منذ إفتتاح قناة السويس للملاحة فى سنة ١٨٦٩ ومنذ أن أثبتت التجربة أهمية دورها فى الحياة الاقتصادية الدولية . وأصبحت أهداف السياسة البريطانية الآن هى إصلاح الخطأ الرئيسى لأصحاب رؤوس الأموال والوزارة الانجليزية التى لم تكن قد اعتقدت فى نجاح المشروع ، والحصول على نصيب فى إدارة القناة لكى تحصل على خفض رسوم العبور ، وضمان أمن هذا المرور عن طريق الإشراف على مصر نفسها . وستحقق ذلك فى بضع سنوات ، وحسب ماتمنحها الحالة المالية والسياسية للحكومة المصرية من فرص .

وفى نوفمبر سنة ١٨٧٥ عجز الخديو عن دفع أرباح دينه . قسطاً بلغ مائة مليون فرنك عجز عن مواجهته . وكانت أسهمه التى يمتلكها شخصياً فى شركة قناة السويس ، والتى كانت كوبوناتها قد إقتطعت سلفاً ولمدة ١٩ سنة ، هى المورد الوحيد الذى يمتلكه . وكان بيع هذه الأسهم ممكناً إذ أن العملية لم تكن عملية مالية ، بل سياسية بالنسبة للمشترين . وأبلغت الحكومة الإنجليزية الخديو أن التنازل عن هذه الكمية الضخمة من الأسهم لمجموعة مالية فرنسية ستكون غير مقبولة ، إذ أن إنجلترا لاترغب فى رؤية زيادة نصيب رؤوس الأموال الفرنسية فى شركة القناة . ولما كان البرلمان فى عطلة فإن دزرائيلى ، رئيس الوزراء ، قد حصل من الملكة ومن الوزارة على تصريح كامل بالتفاوض ولشراء أسهم الخديو ، ولكى « يزيد قوة الامبراطورية » . وعقدت الصفقة نظير مبلغ أربعة ملايين جنيه ، أى نفس المائة مليون فرنك التى إحتاجها الخديو تماماً ، ودفع المبلغ فى مدة ثلاثة أيام نتيجة للمعونة التى أعطاها مصرف روتشيلد فى التو لدزرائيلى . ومنذ ذلك الوقت أصبح مجلس إدارة شركة قناة السويس يتكون فى ثلثه من الانجليز . ولكن شراء هذه الأسهم فتح المجال

لإمكانيات أوسع ؛ وكتبت التايمز أنه لايمكن فصله عن « مسألة العلاقات المقبلة بين بريطانيا ومصر » .

وفى ٨ أبريل سنة ١٨٧٦ ضاق الخديو من جديد وأجبر على وقف دفع متأخرات الدين المصرى . وطالب حملة السندات الأجانب بحماية مصالحهم ، وقامت الحكومة الفرنسية ، وباسم رعاياها الذين كانوا أكثر الدائنين ، بطلب إنشاء صندوق للدين يشرف على المالية المصرية ، وبشكل يضمن دفع الكوبونات وتدخلت الحكومة الانجليزية وطالبت بأن يمارس هذا الإشراف ثنائياً عن طريق بريطانيا العظمى وفرنسا . وحينما وجد المستشاران الإنجليزى والفرنسى أنه من اللازم لإعادة تنظيم المالية إنهاء حكومة الخديو الشخصية ، وتشكيل وزارة مسئولة أمام مجلس منتخب ، أصبح ويلسون الإنجليزى وزيراً لمالية مصر ، فى الوقت الذى أعطيت فيه وزارة الأشغال العامة للفرنسى بلينيير *Blignières* . وإذا كانت وزارة الأشغال العامة هى التى تشرف على ترع الرى والذى كان دورها رئيسياً فى الحياة الزراعية ، فإن وزارة المالية هى التى كانت تشرف على السكك الحديدية ، وكذلك على ميناء الاسكندرية . وكان هذا هو نظام « الرقابة الثنائية » الفرنسية الانجليزية ، والذى كان لبريطانيا العظمى فيه مركزاً مسيطراً بالفعل .

وكيف يمكننا أن نفاجأ باصطدام سير هذا النظام فى مصر بمقاومة ؟ لقد إمتصت إدارة مصالح الدين ، والتى كان لها أولوية ، سبعة أثمان إيرادات الدولة المصرية . ولذلك فإنه لم يبق مايكفى لمواجهة نفقات الادارة والجيش . ولم يكن الحجز على جزء من أملاك الخديو الشخصية إلا مسكناً . وقرر المشرفون الاوربيون على المالية المصرية الخطوط الاقتصادية العامة : فحول ٢٥٠٠ ضابط من الجيش الخديوى إلى نظام نصف المرتب (الاستيداع) ، وتسببت هذه الاجراءات الشديدة منذ سنة ١٨٧٩ فى إحتجاجات وحركات تمرد . وقاسى

الفلاحون كذلك ، إذ أن الدولة فرضت عليهم زيادة الضرائب ونظام السخرة للأشغال العامة ؛ وكان من الطبيعى أن يرجعوا كل ذلك للأجانب ، والذين كان نفوذهم رئيسياً فى الادارة . واستغل حركة عدم الرضاء هذه طليعة المثقفين الذين كانوا يأملون فى « التحرير السياسى » للاسلام . ولكى يبعدوا خطر رؤية تشجيع الخديو لهذه المقاومة طالبت فرنسا وبريطانيا العظمى بتنازل إسماعيل ، ووضعوا مكانه إبنه توفيق الذى ظهر لهم أكثر وداعة . وبطبيعة الحال لم يؤد هذا الضغط إلا لزيادة الإحتجاج . ونظم أمير الآلاى عرابى باشا حزباً وطنياً مصرياً ، طالب بالغاء الاشراف المالى الفرنسى الانجليزى ، وامتدت الحركة المعادية للأجانب : وانتهت فى الإسكندرية ، فى يوليو سنة ١٨٨٢ بمذبحة مات فيها ٦٢ من الأوربيين (معظمهم من اليونانيين) . وهكذا هدد نجاح الوطنيين لا رؤوس الأموال وحدها ، بل وأيضا أمن الأوربيين ؛ وهدد كذلك أمن قناة السويس ، وهو الأكثر خطراً . وبعد بعض التردد — إذ أن جلادستون الذى كان قد عاد للسلطة منذ سنة ١٨٨٠ كان يخشى من الدخول فى مغامرة — قررت الحكومة الإنجليزية التدخل بالسلاح ، لا فى منطقة القناة وحدها ، ولكن فى كل مصر . ومع ذلك فإنها عرضت على فرنسا ، وطبقا لروح « الرقابة الثنائية » أن تشارك فى العملية . ولكن فرنسا تهربت . وهكذا أصبح الانجليز « مجبرين على العمل بمفردهم » وكانوا يتمنون ذلك . ونزلت حملة الجنرال ولسلى — ١٤٫٠٠٠ رجل — فى مصر ؛ وهزمت فى ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، وفى وقت قصير ، قوات عرابى باشا فى التل الكبير . وكان خضوع مصر سريعاً ومطلقاً . .

وكان موقف فرنسا هو الظاهرة الوحيدة المثيرة للدهشة فى هذه الأزمة المصرية . فما هو سبب مسايرتها فى خلال السبع سنوات الخاصة بهذه الأزمة ؟

ولماذا تخلت وبدون مقاومة عن المركز الرئيسى الذى إحتلته فى القاهره منذ نصف قرن ؟

كان فى وسعها أن تحاول سبق إنجلترا عند شراء « أسهم السويس » : وكان دارفيو *Darvieu* رجل المصارف الفرنسى قد بدأمحادثات مع الخديو بالاتفاق مع « الشركة العامة » — إحدى كبار المؤسسات المالية الفرنسية ذات المصالح فى المسائل المصرية . ولكن الحكومة الفرنسية وجدت نفسها أمام تحذير قاطع أعطته الوزارة الإنجليزية . « إعترفوا أننا أكثر ذوى المصالح فى القناة مادمنا نستخدمها أكثر من كل الدول الآخرى ، وإن الإحتفاظ بهذا الممر قد أصبح مسألة فى غاية الأهمية بالنسبة إلينا » ؛ فبريطانيا العظمى لاترغب فى أن تكون « تحت رحمة المسيو ديلسبس » وكانت « الشركة وحملة الأسهم يمتلكون ١١٠ مليون من المائتى مليون التى تمثل سندات التأسيس ، وفى هذا الكفاية » . وأضاف وزير الخارجية أن فرنسا بإهمالها وجهة النظر هذه ستثير « المنافسات القديمة » . وتراجع الدوق دى كاز أمام هذه الرغبه . وهل يمكننا أن ننسى أنه كان محتاجاً لمعاونة بريطانيا العظمى منذ بضعة أشهر ، وفى وقت « الاستعداد » الألمانى ؟ وكان هذا هو نفس السبب الذى جعل فرنسا توافق حينما طالبت إنجلترا بالمشاركة فى الإشراف على المالية المصرية ، وفرضت نظام « الرقابة الثنائية » : وكتب وادينجتون *Waddington* إن إتخاذ أى موقف مخالف كان يعنى السير صوب « سياسة منافسة » لايمكن فى ذلك الوقت للفرنسيين أن يسيروا عليها .

وأخيراً فإذا كانت فرنسا لم تجرؤ على أن تشترك مع بريطانيا العظمى فى تدخل مسلح ضد الحركة الوطنية المصرية ، وإذا كانت قد تركت الميدان لمنافستها فإن دوافع السياسة العامة هى التى قررت أمر امتناعها . وكان جامبتا قد فكر فى التدخل فى أثناء « وزارته الكبرى » التى عاشت ثلاثة أشهر ؛ وكان قد أصر

على ذلك فى ديسمبر سنة ١٨٨١ لدى الحكومة الإنجليزية ، والتى كانت مترددة فى ذلك الوقت ؛ ولكن مجلس النواب كان يخشى من هذه المغامرة ، وكان سقوط « الوزارة الكبرى » وبمناسبة إحدى مسائل السياسة الداخلية هو فى أساسه نتيجة لهذا القلق وعرف فرايسينيه حين جاء بعد جامبتا حالة هذا التفكير عند الأغلبية البرلمانية . وكان قد حاول ، لكى يقلل الأخطار ، أن يعطى للمسألة المصرية حلا دوليا : وكان فى وسع مؤتمر السفراء المنعقد فى القسطنطينية أن يعطى السلطان سلطة التدخل ، بإسم الدول ، لإعادة تدعيم النظام فى مصر . ولكن المؤتمر فشل . وتردد فرايسينيه حين واجهته خطة التدخل الانجليزى . وبحث عن حل وسط بين السياسة السلبية ، التى كان سينتج عنها إبعاد فرنسا عن الشئون المصرية ، وبين عمل محدد يمكنه أن يؤدى إلى تعقيدات دولية . وفى نهاية الأمر فكر فى التدخل إلى جانب بريطانيا العظمى ولكن لمجرد حماية قناة السويس ، وليس لكسر الحركة الوطنية فى مصر بالقوة . ورفض النواب بأغلبية كبيرة فى ٢٩ يوليو سنة ١٨٨٢ الموافقة على الميزانية المتواضعة التى طلبتها الحكومة ، واعتقد بعضهم ، وهم أنصار جامبتا أن هذا التدخل المحدود كان غير كافيا ، واعتقد الآخرون — وكان من بينهم الراديكاليون والمحافظون — أن هذا التدخل يمكنه أن يكون خطرا ، حتى وان كان محدوداً فيظهر لذلك أن تكتل الطرفين هو الذى تسبب فى فشل فرايسينيه ، رغم أن أنصار جامبتا لم يدافعوا عن وجهة نظرهم فى الجلسة .

فما هى وجهة نظر المعارضين ؟ كانوا لا يفكرون إلا فى الخطر الألمانى : ألن يعارض بسمارك هذه العملية الفرنسية الانجليزية فى مصر ؟ لقد ظهر أن من طبيعة عمل فرنسا أن تثير ، عند أعضاء اليسار وأعضاء اليمين ، « مضاعفات دولية » اذ أنها تهدد بالاصطدام « باحتجاجات دول القارة » . وكيف يمكن لفرايسينيه أن يزيل مخاوف المجلس ؟ لقد حاول بدون جدوى فى خلال

الأيام السابقة ان يحصل على موافقة بسمارك ،الذى أجاب بتصريحات غيرمحددة: فألمانيا لا ترغب فى أخذ أية مسئولية فى التدخل الفرنسى الإنجليزى ، وهى لا تظهر « لا موافقة ، ولا معارضة » . وحاول رئيس الوزراء بدون جدوى أن يعرف ما إذا كان المستشار يقبل أولا يقبل أن يرى فرنسا وبريطانيا العظمى تأخذان « اجراءات محافظة » ، ولـكنه لم يحصل على رد . ولم يحصل فرايسينيه على مذكرة ألمانية جديدة تشرح الاعتراضات السابقة الا فى غداة تصويت المجلس ، واستقالته . ألم يـكن يقين بسمارك من معرفة سقوط الوزارة هوالذى دفعه الى اعطاء موافقته ، والتى هدف منها أن تبقى بدون نتيجة ؟

ولذلك فانه يظهر أن المستشار قدعمل بطريقة تتسبب فى فشل خطة فرايسينيه. ولـكنه أعطى لبريطانيا العظمى موافقة على طول الخط ، فى نفس الوقت الذى عمل فيه على تثبيط همة الفرنسيين للتدخل . ولا شك أنه قد فـكر أن فرنسا التى أبعدت من المسائل المصرية ستحتفظ حيال بريطانيا العظمى بـكراهية مواتية للسياسة الألمانية . وليس لدينا دليل رسمى على أنه قد قام بهذا الحساب ، ولـكن لدينا الأسباب لـكى ننسبه إليه مع الترجيح

ومنذ ذلك الوقت إحتل الجيش الإنجليزى مصر « مؤقتا . » وكانت حالة أمر واقع . ولم يـكن لبريطانيا العظمى أية صفة محددة ؛ فادعت أنها ستسحب قواتها فى الوقت الذى ستتم فيه الضمانات الضرورية للمحافظة على النظام فى البلاد، ولـكنها إمتنعت عن تحديد موعد لذلك؛ وفى نفس الوقت أدارت الحياة السياسية والإقتصادية ، إذ أن ممثلها فى القاهرة كان يعطى للخديو « نصائح » ، وكانت هذه النصائح أوامراً تحت نظام الإحتلال الإنجليزى .

وفى فرنسا ترك هذا النجاح الإنجليزى جماهير الرأى العام بغير إهتمام تقريبا ولم يظهر حتى أنه أثر فى كثير من رجال الأعمال ، ما دامت رؤوس الأموال المستغلة فى مصر لم تـكن مهددة . ولـكن رغم أن الأوساط البرلمانية كانت قد

ساعدت ، بتصويتها بالامتناع ، على نجاح السياسة الانجليزية ،فانها قد أسفت على تسييرها بهذا الشكل وأثارت مسألة الكرامة الوطنية . ولذلك فان الحكومة قد إعتقدت أن من واجبها أن تعلن فى يناير سنة ١٨٨٣ أنها ستأخذ فى المسألة المصرية « حريتها فى العمل » أى أنها تحتفظ لنفسها بحق عدم الاعتراف بالأمر الواقع . وكان فى وسعها أن تطلب إلى بريطانيا العظمى أن تحدد وقتاً تجلو عن مصر فيه، ويمكنها كذلك أن تطالب بأن تضمن حرية المرور فى قناة السويس بوضعية دولية . ولكن ما هى وسائل عملها ؟ لم يكن أحد يفكر فى طرد بريطانيا العظمى من مصر . فالمسألة مجرد ممارسة ضغط مالى ، إذ أن صندوق الدين المصرى قائم ، ولذلك فلا يمكن لبريطانيا العظمى أن تتصرف فى موارد الدولة المصرية بدون موافقة فرنسا وكان هذا هو السلاح المالى الذى استخدمته الحكومة الفرنسية فى سنة ١٨٨٤ لكى تحاول الحصول على تحديد وقت لانسحاب القوات الانجليزية . مجهود بدون جدوى : فبريطانيا العظمى تهربت من ذلك ، ثم قبلت فى سنة ١٨٨٧ ، وبالاتفاقية الانجليزية التركية المسماه باتفاقية درامو ند وولف إعطاء وعد فى المستقبل ، ولكن بشروط رأت الحكومة الفرنسية انها غير مقبولة . والواقع أن سياسة « وخز الابر » التى قامت بها الحكومة الفرنسية لارضاء الأغلبية البرلمانية بقت بدون فاعلية ، إلا بالنسبة لنقطة واحدة : هى وضع نظام دولى فى سنة ١٨٨٨ للقناة . ولكن مسألة مصر إستمرت تخيم بثقل على العلاقات الفرنسية الانجليزية أكثر من خمسة عشر عاما .

أما فى تونس فنجد على العكس من ذلك أن فرنسا قد نجحت فى إبعاد إيطاليا بالموافقة الصريحة مرة وغير المباشرة مرة أخرى لبريطانيا العظمى وألمانيا . وكانت المسألة التونسية قد طرحت منذ سنة ١٨٧٨ فى كواليس مؤتمر برلين عن طريق وادنجتون ممثل فرنسا الذى حصل على ضمانات حسنة . وقال له سالسبرى وزير الخارجية : « خذوا تونس إذا ما أردتم، فإن بريطانيا لن تعارض

فى ذلك » . وحينما طلب وادنجتون إلى الحكومة الإنجليزية إعطاء تأكيد كتابى عن هذه المقترحات ، قامت بذلك فى ٧ أغسطس سنة ١٨٧٨ بألفاظ أقل رسمية ولكنها واضحة بدرجة كافية . « إن وجود فرنسا فى هذه المناطق يمكنه أن ينتج عنه إعطائها ، فى الوقت الذى تراه ضرورياً لممارسة ذلك ، السلطة لكى تؤثر بقوة فعالة على حكومة إقليم تونس المجاور » . وأعطى بسمارك فى الحال موافقته على تصريح سالسبرى ؛ وفى مقابلة مع سان فالييه فى ٥ يناير سنة ١٨٧٩ شجع فرنسا حتى على العمل : « أعتقد أن الكمثرى التونسية ناضجة وأن الوقت قد حان لكم لقطفها : ويمكن لهذه الفاكهة الإفريقية الآن أن تعطب أو يسرقها آخر إذا ما تركتموها وقتاً طويلا على الشجرة . »

ما هى الدوافع التى حملت إنجلترا وألمانيا على إظهار هذا الشعور الطيب حيال فرنسا فى المسألة التونسية ؟

شعرت الحكومة الانجليزية فى الوقت الذى منحت فيه نفسها قبرص، والذى فرضت فيه على مصر نظام « المراقبة الثنائية » بضرورة ترك فرنسا تحصل على تعويض . وعرفت أنه لا يمكن لتونس أن تبقى مستقلة ، وكانت تفضل أن تراها تقع فى أيدى فرنسا أكثر من أيدى إيطاليا ، إذ أنها لم تكن ترغب فى ان تسيطر دولة بعينها على جانبى « مضيق صقلية » .

وكان المستشار الألمانى ، منذ فشل « إستعداد » سنة ١٨٧٥ ومنذ ازمة ١٦ مايو قد راجع موقفه حيال فرنسا ، ورحب برؤيتها تبحث عن توسع استعمارى وكان يأمل فى ان تؤدى هذه المشغولية الجديدة بالرأى العام الفرنسى الى نسيان مسألة الألزاس واللورين ؛ كما أنه كان لا يرغب فى ان يخاطر ، باتخاذ موقف الرفض ، بجرح الشعور القوى الفرنسى ، وبدفع فرنسا الى أحضان روسيا . وقال الى سان فيلييه : « ان رغبتى تتمثل فى اعطائكم دلائل على حسن النية فى المسائل التى تمسكم ، وحيث لا تتعارض المصالح الألمانية مع مصالحكم . » ولكنه

كان يفكر أيضاً بلا شك فى أن إقامة فرنسا فى تونس ستخلق عداوة طويلة بينها وبين إيطاليا .

وبذلك تكون فرنسا قد حصلت منذ سنة ١٨٧٨ على وعود سرية . وإذا ما تأخرت فى الإفادة منها خلال ثلاث سنوات فإن ذلك يرجع إلى ترددها فى أن تتخاصم مع إيطاليا وأن تضعف بهذه الطريقة مركزها فى السياسة القارية .

وترك هذا التردد للحكومة الإيطالية الوقت الكافى للقيام بهجوم مضاد فى تونس ، والذى كان منفذه هو ماشيو *Maccio* القنصل العام الجديد لإيطاليا فى تونس . ولقد عمل على الإحتفاظ بترابط أبناء وطنه عن طريق الإعانات للمدارس الإيطالية فى تونس ، ونشر دعاية معادية لفرنسا بين التونسيين عن طريق إنشاء الصحف العربية . ولكن المصالح الإقتصادية كانت هى ميدان الصراع العنيف بوجه خاص : وأعطت المسائل المشهورة — مثل مسألة سكة حديد تونس — حلق الوادى . والتى إشترتها إحدى الشركات الإيطالية من شركة إنجليزية؛ ومسألة ضيعة الانفيدا (٠٠٠ر٩٠ هكتار) التى حصلت عليها شركة فرنسية وعارض حقوقها أحد الرعايا الإنجليز — أمثلة نمطية عن الوسائل المستخدمة من هذا الجانب أو ذاك فى هذا التنافس . وفى المجموع خسر النفوذ الفرنسى من مواقعه فى الميدان . وأعلن روستان *Roustan* قنصل فرنسا فى سنة ١٨٨٠ أن الوقت قد حان لإنهاء هذه المسألة ، إذا لم يكونوا يرغبون فى ترك إيطاليا « تقطع الأعشاب من تحت أرجل فرنسا » .

كيف توصلت الحكومة الفرنسية إلى إتخاذ قرار بالعمل؟ لقد فكر فرايسينيه فى أثناء وزارته سنة ١٨٨٠ فى أن يفرض على الباى معاهدة حماية عن طريق مظاهرة بحرية . وكان جول فيرى الذى حل محله فى أول الأمر متردداً ، وبدون شك لأن سقوط وزارة دزرائيلى جعل تنفيذ الوعد الذى أعطاه سالسبرى

فى سنة ١٨٧٨ غير مؤكد . ويظهر أن الدافع كان يرجع إلى البارون دى كورسيل مدير الشئون السياسية بوزارة الخارجية . وحصل كورسيل على موافقة جامبتا ، والذى كانت سلطته هامة رغم أنه لم يكن فى الحكومة . وفى هذا الوقت فقط قام رئيس الوزراء بدوره . وفى نقطة معينة وقعت الحادثة التى أعطت الفرصة للتدخل : وهو إعتداء الكروميير التونسيين على الأراضى الجزائرية . وكتب روستان : « إن هذه المسألة هى مسألة حدود ؛ ولذلك فنحن فى بلادنا ؛ وليس لإيطاليا أو لإنجلترا أن تقول أى شىء » . وحصلت الحكومة من مجلس النواب فى ٧ أبريل سنة ١٨٨١ على موافقة على الميزانية اللازمة لإحدى الحملات . وفى ١٢ مايو فرض قائد الحملة على الباى التوقيع على معاهدة باردو التى وضعت السياسة الخارجية للنيابة تحت إشراف فرنسا . وبعد عامين أعطت معاهدة المرسى للحماية شكلها الكامل ، وذلك بمد الإشراف الفرنسى إلى الشئون الداخلية وإلى مالية البلاد .

وكان هذا هو أول نجاح ملحوظ لحساب فرنسا منذ هزيمتها فى سنة ١٨٧١ . وحصلت عليه نتيجة للإرتباطات الدولية . وكان من اللازم لإجبار إيطاليا على الخنوع الإستناد إلى موافقة ألمانيا ، ورضاء إنجلترا . ولقد أكد بسمارك ، إحتفاظا بوعده الذى أعطاه فى يناير سنة ١٨٧٩ ، موافقته لفرنسا . ومع أن حكومة الأحرار الإنجليزية كانت أكثر ترددا فإنها أعلنت ، بعد الأمر الواقع ، أنها لن تحاول عرقلة السياسة الفرنسية . ولم تجرؤ الحكومة الإيطالية — وهى معزولة — على أن تذهب إلى أبعد من الإحتجاج . ولكن الرأى العام البرلمانى بقى ملتهبا للغاية وقال أن وجود عشرة آلاف معمر إيطالى كان يعطى إيطاليا حقوقا فى تونس . وعلينا ألا نعجب من أن الإيطاليين قد تعلموا من هذه الهزيمة وإن كان قد فشلوا فان ذلك كان يرجع إلى كونهم على درجة من الضعف لا تسمح لهم وحدهم بالدفاع عن مصالحهم . ولم تبق إلا خطوة واحدة أمامهم.

للحصول على تأييد ألمانيا ، وحتى تأييد النمسا والمجر إن لزم الأمر ؛ وان تتأخر الحكومة الإيطالية عن أخذ هذه الخطوة.

وفى نفس الوقت بدأت حركة التوسع الإستعمارى فى التوغل فى إفريقية السوداء ، وفى آسيا الوسطى وفى الهند الصينية وكادت أن تؤدى إلى صدام بين مصالح الدول الأوربية فى بعض النقط الهامة فى العالم .

٢ — المسائل الافريقية :

ففى إفريقية حاولت بريطانيا العظمى فى سنة ١٨٧٧ أن تعلن ضم جمهورية الترانسفال ولكنها أجبرت بعد ثورة البوير فى سنة ١٨٨٠ على الإعتراف باستقلال هذه الدولة ، واحتفظت بمجرد الحق فى الإشراف على سياستها الخارجية . ووضعت أقدامها فى النيجر الأدنى فى سنة ١٨٨١ ، وفى إفريقية الشرقية فى سنة ١٨٨٥ . وأقامت فرنسا حمايتها فى سنة ١٨٨٥ على جزيرة مدغشقر، وقامت باحتلال أوبوك سنة ١٨٨٤ ، وتوغلت داخل منحنى النيجر بين عامى ١٨٨٠ و ١٨٨٣ واحتلت إيطاليا فى البحر الأحمر خليج عصب فى سنة ١٨٨٠ ، وميناء مصوع سنة ١٨٨٤ وهو الذى أنشأت حوله مستعمراتها الإريتريا . ودخلت ألمانيا أخيراً فى الحلبة فى ربيع سنة ١٨٨٤ حين خضع بسمارك لضغط المصالح الإقتصادية ؛ فنزلت فى أول الأمر فى أبريل سنة ١٨٨٤ على الساحل الجنوبى الغربى لإفريقية ، ثم الى الكميرون ، وأخيرا فى شرق إفريقية ، الى جنوب المواقع الإنجليزية . وكانت هذه فرصا للخلافات بين الدول الأوربية .

ولم تصل المنافسات الى درجة واضحة من المرارة الا فى افريقية الوسطى ، وفى حوض الكونغو . وكانت هذه المنطقة ملكا للجمعية الدولية الكونغو التى أسسها ليوبولد الثانى ملك البلجيكيين، رجل الدولة ورجل الأعمال وكانت هذه الجمعية قد أنشأت بين عامى ١٨٧٩ و١٨٨٢ ، وبمساعدة استانلى الذى دخل

فى خدمتها ، مراكزاً فى كل المنطقة الواقعة بين البحيرات العظمى وبحيرة استانلى ؛ فـكانت لها ممتلـكات بالفعل ومع ذلك فإن مسألة وصل هذه الأقاليم الضخمة بالمحيط الأطلسى لم تـكن قد سويت ، اذا أن الجمعية الدولية قد اصطدمت بمحاولات أخرى : ذلك أن طريق الأوجوى كانت قد استكشف منذ سنة ١٨٨٢ بحملة فرنسية ، هى حملة سافورنان دى برازا *Savorgnan de Brazza* الذى وصل فى رحلته الرابعة فى سنة ١٨٨٤ الى بحيرة استانلى ؛ كما أن طريق الـكونغو الأدنى كان مهدداً بأن يقفل أيضا اذا أن البرتغال التى كانت تمتلك أنجولا الى جنوب مصب النهر ، كانتدا الى شماله ادعت أن لها حقوق على كل الساحل، وحصلت فى فبراير سنة ١٨٨٤ على تأييد بريطانيا العظمى رغم احتجاجات ليوبولد الثانى .

وأفادت الحـكومة الألمانية من هذه الحوادث لـكى تقترح حلا اجماليا ؛ فأعلنت معارضتها لإقامة « نظام معين فى صالح دولة واحدة على مصب الـكونغو » وطلبت ضمان « حرية التجارة » فى كل أقاليم افريقية الوسطى القريبة من المحيط الأطلسى . وكان بسمارك يرغب بذلك فى خلق سابقة ، ويضع أسس النظام الإستعمارى الجديد ، الذى ان يسمح بعد ذلك للدول المستعمرة بالاحتفاظ لنفسها بالأرباح ؛ ولاشك أن هذا النظام سيكون فى صالح ألمانيا التى « ستحصد دون أن تبذر » .

وعلى هذه الأسس بحثت الدبلوماسية الألمانية منذ أبريل سنة ١٨٨٤ عن اتفاق مع فرنسا . ووافق جول فيرى على المفاوضه ، ولـكن بشرط أن تدخل ألمانيا انجلترا فيها . وهـكذا تطور الأمر صوب مؤتمر دولى ، وتحدد برنامجه بعد تبادل وجهات النظر الفرنسية الألمانية . واجتمع المؤتمر فى برلين من نوفمبر سنة ١٨٨٤ الى فبراير سنة ١٨٨٥ ولم تعرقل الصعوبات الجزئية التى ظهرت بشكل خاص بين فرنسا وألمانيا هذا العمل العام . واعترفت الإتفاقية

العامة التى أنهت أعماله بوجود دولة الكونغو الحرة، والتى كان سيدها هو ليوبولد ملك البلجيكيين ، دون أن تترتب عن هذا الموقف روابط قانونية بين مملكة بلجيكا والدولة الحديثة . وقرر أن على كل دولة أوربية ترغب فى أن تمتلك أقاليم وأراضى فى إفريقية الوسطى أن تقدم بلاغاً للدول الأخرى ، وأن تقوم بإحتلال فعلى للمنطقة ، وبشكل يمنع أية دولة أخرى ، ترغب فى سبق منافسيها من ضم الأراضى التى ليس لها عليها أية سلطة فعلية . وأخيراً فأنها قررت حرية التجارة فى كل المنطقة الواسعة المسماة « حوض الكونغو المعروف » والذى تزيد مساحته كثيراً عن الحوض « الجغرافى » إذ أنه يشتمل على ساحل المحيط الأطلسى لإفريقية الوسطى من مصب لوجى إلى جنوب الكونغو حتى مصب الأوجوى ؛ وساحل المحيط الهندى من الزمبيزى حتى الحدود الجنوبية الحبشة . وقالت الإتفاقية فى نصها أن حرية التجارة هذه تستتبع حرية الملاحة على نهر الكونغو وروافده بالنسبة للسفن من كل الجنسيات ، ودخول التجارة المستوردة معفاة من الرسوم ، والمساواة فى الحقوق من وجهة النظر الإقتصادية لكل الأوربيين الذين سيحضرون لممارسة نشاطهم فى هذه الأراضى . وهكذا توصلت الدول الأوربية لأول مرة إلى وضع مبدأ « الإستغلال الإقتصادى المفتوح للجميع » فى المجال الاستعمارى ، أى نظام يكفل تقليل المنافسات الدولية .

٣ — المسائل الآسيوية :

وفى آسيا كان إمتداد التوسع الأوربى مرتبطاً بوجه خاص بمسألتين : الحصول على طرق برية توصل إلى « السوق الصينية » وتدعيم حدود الهند ، وفى الحالتين كانت المصالح الانجليزية، وهى إقتصادية فى الصين ، وإستراتيجية فى المناطق التى تغطى البنجاب ، مهددة بمحاولات أوربية أخرى — هى تهديدات فرنسا ، وأكثر منها تهديدات روسيا .

وكانت مسألة الأفغانستان هى التى تهدد فى سنة ١٨٨٥ بأن تكون سببا فى صدام بين إنجلترا وروسيا . وكانت روسيا قد بدأت فى تركستان، ومنذ سنة ١٨٦٠ سياسة توسع كان للمصالح الإقتصادية فيها — مثل إمكانية إستغلال وادى فرغانا فى زراعة القطن — دوراً أقل أهمية عن المصالح السياسية: مثل الحصول على وسيلة للضغط على بريطانيا العظمى . وبعد الفشل الذى منيت به فى البلقان فى سنة ١٨٧٨ بذلت مجهوداً بنشاط أكثر فى إتجاه الشرق — وادى إيلى — حيث اعتدى الجنود الروس على حدود إمبراطورية الصين ، وفى نفس الوقت صوب الجنوب حيث احتلت فى فبراير سنة ١٨٨١ واحة ميرف وزحفت صوب الحاجز الجبلى الذى يحدد هضبة أفغانستان . وانتهى الصدام مع الصين فى سنة ١٨٨١ بترك جزء من وادى إيلى لروسيا . ولكن التقدم الروسى صوب أفغانستان أثار مشكلات أكثر خطورة ، إذا أنه تعرض لمسألة أمن الهند ، والتى كانت « قلعة » الأفغان تكون منذ نصف قرن « ساترها » فى إتجاه الشمال الغربى. وكانت إنجلترا قد فرضت بالقوة على أمير أفغانستان فى مايو سنة ١٨٧٩ معاهدة جاندماكس التى أنشأت ما يشبه الحماية . وكان من اللازم لتنفيذ هذه المعاهدة فعليا القضاء على إحدى الثورات وتنصيب أمير جديد: وآملت الحكومة البريطانية عند نهاية حرب الأفغان الثالثة فى أغسطس ١٨٨٣ فى أن تكون قد دعمت مركزها وأقامت حاجزا ضد التوسع الروسى. ولكن هذا الحاجز ، ألم يكن مهدداً بأن يجتاح فى حالة إختبار صلابته ؟

وأصبحت الأزمة خطيرة حين استمدت القيادة الروسية فى مارس سنة ١٨٨٤ لدفع جنودها حتى واحة بونجه ، قرب ممر ذى الفقار الذى يؤدى الى هضبة الأفغان . وطلب أمير أفغانستان معونة انجلترا لكى يحصل من روسيا على تحديد الحدود . وقامت الحكومة الأنجليزية بمحادثات بدون جدوى : واحتلت القوات الروسية البنجاب فى ٣٠ مارس سنة ١٨٨٥ .

وقالت الأوساط الرسمية الإنجليزية أن هذا كان « اعتداء بلا مبرر » لا يمكن لبريطانيا العظمى أن تتحمله ، إذ أن المسألة كانت تهم بطريقة مباشرة الهند « قلب » الإمبراطورية . وطلبت الحكومة الى مجلس العموم أن يصوت على الميزانية اللازمة للإستعدادات العسكرية . وظهرت الحرب على أنها شبه مؤكدة أمام بعض أعضاء الحكومة . لقد كان من الصعب القيام بهذا الصراع فى أفغانستان ، حيث كانت ممرات فى متناول القوات الروسية ، حتى وان كان من الممكن الحصول على معاونة فارس . ولكن روزبرى *Rosebery* قال أنهم سيمدون هذه الحرب « الى كل أجزاء روسيا التى يمكننا أن نصل اليها » . الى أين اذن ؟ لقد فكرت بريطانيا العظمى بطبيعة الحال ، ونتيجة لافتقارها الى جيش كاف ، فى الأهداف التى يمكن لقواتها البحرية أن تصل اليها . فأرسلت أسطولا الى ساحل كوريا لكى تهدد فلاديفستك . ولكن هل كان فى وسعها أن تضيف الى هذا الضغط البعيد ضغطاً آخر أكثر فاعلية ؟ كان عليها أن تعمل فى القوقاز . ولكن كيف يمكن لها أن تحصل للأسطول الإنجليزى على الحق فى اجتياز الدردنيل والبوسفور والذى كان المرور منها ممنوعاً على سفن الحرب بالإتفاقية الدولية لسنة ١٨٤١ ؟ لقد ذكّرت ألمانيا ، ثم النمسا والمجر وفرنسا السلطان بأن « اقفال » المضايق قد وضعته اتفاقية دولية ؛ وأسرعت الحكومة العثمانية بإعلان محافظتها على هذه الوضعية .

وتردد أعضاء الوزارة أمام هذه العقبات . واعتقد هارتنجتون *Hartington* أن قطع العلاقات كان « لا يمكن تفاديه تقريبا » اذا أنه لم يكن فى وسع بريطانيا العظمى أن تضحى بسهولة بكرامتها ؛ ولذلك فقد كان من الضرورى أن تحارب ، حتى فى أفغانستان ، اذا ما توغل الروس فى هذه البلاد . ولكن جوزيف تشمبرلين *Josebh Chamberlain* الذى كان مشغولا بالمسائل الإمبراطورية قدر أنه كان من « شبه المحال » القيام بالحرب : وقال أنه لم يكن

من السهل الوصول الى العدو ، وأن السبب فى الحرب لم يكن من الوضوح لكى يحظى بتأييد مجموع الشعب الإنجليزى؛ ولذلك فقد كان من الأفضل البحث عن حل وسط ، حتى وإن كان على الحكومة أن تتحمل « اهانة شخصية » . وكان هذا هو رأى جلادستون كذلك . والظاهر أن القيصر قد فكر من جانبه فى أن النتيجة الرئيسية لحرب انجليزية روسية ستكون هى تدعيم التفوق الألمانى فى أوروبا . وهكذا بدأت المفاوضات فى نهاية أبريل ؛ وترك بروتوكول ١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٥ البونجه للروس، ولكنه ترك ممر ذى الفقار لأفغانستان. فأبعد بذلك تهديد الحرب عن آسيا الوسطى .

أما الهند الصينية فكانت مسرحاً لجهود متوازى من جانب فرنسا ومن جانب انجلترا . وقررت الحكومة الفرنسية ، بعد عشر سنوات من التردد ، احتلال تونكين واقامة حمايتها على بقية امبراطورية أنام ، نظير حرب مع الصين (١٨٨٤ — ١٨٨٥) والتى احتلت فيها القوات منطقة تونكين العليا . ووعدت الحكومة الصينية ، بمعاهدة تيانتسين فى ٩ يونيو سنة ١٨٨٥ ، ورغم الهزيمة التى حاقت فى لانجسون بالقوات الفرنسية ، لا بمجرد سحب قواتها ولكن كذلك بفتح طريق المرور للتجارة الفرنسية ، فى نقطتين من نقط الحدود الصينية الجنوبية ، الى مقاطعات يونان وكوانج سى ، والتى كان فى وسع التجارة أن تدخل اليها بعد دفع رسوم تقل عن تعريفه الجمارك البحرية . وسهل بسمارك هذه السياسة : فحينما منعت الحكومة الفرنسية ، بعد أن كانت قد قررت حصار السواحل الصينية ، نقل الأرز من كانتون الى تيانتسين أعطت الدبلوماسية الألمانية لهذا التفسير الذى يمكن الطعن فيه بالنسبة للقانون الدولى تأييد سلطتها . أما السيطرة الإنجليزية ، والتى كانت قد تركزت فيما سبق فى دلتا ايراوادى ، فإنها قد امتدت سنة ١٨٨٥ — ١٨٨٧ الى مملكة بورما ، حتى تمنع أية محاولة فرنسية ممكنة ، تكون خطيرة

على أمن الهند . وكان من الممكن أن تصل بواسطة طرق البغال من بامو النقطة الأخيرة للملاحة على الإيراوادى إلى إقليم يونان الصينى . وهكذا أصبح الميدانان الإستعماريان لهاتين الدولتين فى إتصال مباشر مع جنوب الصين .

وكونت سيام « حاجزاً » بين الأقاليم الإنجليزية الفرنسية ، إلا فى منطقة ميكونج العليا ، التى كانت مقسمة إلى إمارات صغيرة تعطى من ميدان عمل لتوغل النفوذين المتنافسين . ودولة التخوم هذه ، هل كان فى وسعها أن تعيش ؟ كان هذا هو السؤال الذى طرح إبتداء من سنة ١٨٨٧ حينما حاولت الحكومة الفرنسية أن تمد أراضى أنام حتى منطقة ميكونج الوسطى ، أى ضم لاوس ، وهى المنطقة المتنازع عليها من وقت طويل بين سيام وأنام ، والتى كانت تحتلها قوات سيام جزئيا منذ عام ١٨٨٥ . وبعد فشل الوسائل الدبلوماسية توغلت القوات الفرنسية فى سنة ١٨٩٣ فى لاوس . وتقررت « مظاهرة بحرية » لإجبار الحكومة السيامية على الإعتراف بالأمر الواقع : فاقتحمت سفينتان من سفن المدفعية مدخل مينام ووصلتا فى ١٣ يوليو إلى بانجوك ؛ ولما كان هذا التهديد قد بقى عديم الجدوى فإن الحكومة الفرنسية قررت محاصرة كل السواحل السيامية .

وفى هذا الاشتباك الفرنسى السيامى هددت الحكومة الإنجليزية التى يرأسها روزبرى ، وهو « تسلطى من حزب الأحرار » بالتدخل . فهل كان ذلك لمجرد أن الحصار سيضر مباشرة بمصالح بريطانيا العظمى والتى كانت سيام تبادل معها ٩٠٪ من تجارتها الخارجية ؟ وهل كان ذلك يرجع إلى أن إحتلال لاوس كان يثير قلق بعض الاستعماريين الانجليز؟ لا . كانت المشغولية الأساسية سياسية : فكان عمل القوات الفرنسية أمام بانجوك يؤدى إلى الاعتقاد بأن إستقلال سيام قد أصبح مهدداً ؛ وكان الاحتفاظ بدولة التخوم ضرورياً لأمن الهند . ولذلك

فإن المسألة قد زادت عن نطاق مجرد إحتجاج دبلوماسى : وأثارت إشمئزاز الصحافة الانجليزية التى ذهبت إلى حد مقارنة مصير سيام بمصير بولندا ؛ وتسببت فى تعليقات ملتهبة فى بعض أوساط الحكومة . وكتبت الملكة : « إن سلوك فرنسا مهدد ، والأمر يتعلق بشرف الامبراطورية » . وقال روزبرى ، الذى أوحى بإمكانية « إجراءات خطيرة » أن « الاعتداء » الذى إرتكب ضد سيام هو « عمل خيانة » ، وعمل « منفر » . ورفعت الملكة النغمة فى خطاب لرئيس الوزراء : « علينا أن نصمد تماماً وأن نستعد لكل إمكانية . علينا ألا نتراجع أمام الفرنسيين ، والا فإننا سنخسر مركزنا فى أوروبا الى الأبد » . وحاول روزبرى حتى أن يعرف ماذا سيكون موقف ألمانيا وموقف ايطاليا فى حالة حرب فرنسية انجليزية . ولكن ما أن تتراجع سيام فى ٣١ يوليو أمام الانذار الفرنسى الذى يسوى مسألة لاوس دون أن يؤثر فى استقلال دولة التخوم ، حتى تطمئن الحكومة الانجليزية ، ويهدأ الاضطراب الدبلوماسى . وحينما تقتسم فرنسا وبريطانيا العظمى بعد ثلاث سنوات، وبإتفاقية ٢٥ يناير سنة ١٨٩٦ إمارات ميكونج العليا الصغيرة فان هذا الاتفاق يشتمل صراحة على وعد متبادل بعدم التدخل فى وادى مينام .

وهكذا حمت بريطانيا العظمى مصالحها الأساسية ضد روسيا وضد فرنسا . ولكن ، هل كان فى وسعها أن تنجح فى حالة خضوعها لضغط مشترك ؟

وهكذا يظهر أن المشكلات الاستعمارية كانت مرتبطة فى معظم الاماكن بصعوبات السياسة الأوربية . ومن الصعب فهم الواحدة بدون دراسة الأخرى . وكانت السياسة الانجليزية هى الوحيدة التى أعطت ، على الأقل فى أغلب الحالات ، أولوية للمسائل الاستعمارية . وحاولت الحكومة الروسية حينما بذلت جهودها فى التركستان ، أن تمارس ضغطاً على بريطانيا العظمى ، لكى تجعلها تحسب حساباً للمصالح الروسية فى السياسة البلقانية ؛ ولكنها كانت تخشى

من أن تدعم قوة ألمانيا اذا ماتمادت فى هذا الطريق . وحرصت فرنسا على أن تساير صراعاتها مع بريطانيا العظمى حتى النقطة التى يمكن لألمانيا أن تستفيد منها . أما بالنسبة لبسمارك فانه كان ينظر فى كل حالة وقبل كل شىء الى ما يمكنه أن يكسبه من هذه الخلافات الاستعمارية لسياسته القارية ، سواء أكان ذلك يتعلق بالكونغو ، أو بالحرب الفرنسية الصينية ، أو بالصدام الانجليزى الروسى أو من الجوار الانجليزى الألمانى فى إفريقية الجنوبية : ولذلك فان على التفسير التاريخى أن يركز على دراسة هذه السياسة الأوربية .

الفصل الخامس والعشرون

الدبلوماسية البسماركية

كونت العداوات بين الشعور الوطنى وبين التسلطيات الإستعمارية الستارة الخلفية التى ظهرت أمامها الصعوبات على مسرح السياسة فى أوربا . ومع ذلك فعلينا ألا نهول فى مدى « الأزمات الدبلوماسية » إذ أن كل الدول الأوربية لم تكن تتمنى الحرب . ولكنهم كانوا يرون جميعاً أنه حرب عامة كانت ممكنه ، ويحاولون الوصول إلى موقف خاص ، سواء لمنع هذا الصدام ، أو لمواجهته فى ظروف مواتية . وكان بسمارك يسيطر ، فى وسط هذا النشاط الدبلوماسى . وكان يعرف كيف يفيد من إختلاف المصالح لكى يحتفظ بالتفوق القارى الذى حصلت عليه ألمانيا. ولكن نفس الشىء كان يضايقه فيما يتعلق بإمكانية التسبب فى تهديد بالحرب بين روسيا والنمسا والمجر فى المسألة البلقانية .

كيف نجح مستشار الإمبراطورية حتى وقت تركه السلطة فى سنة ١٨٩٠ فى الإحتفاظ حول ألمانيا بنظام من المحالفات والوفاقات التى كانت تدعم تفوقه ؟ ليس العمل الدبلوماسى هنا مجرد مساومة : فهدفه هو بناء « نظام » يسيطر وجوده على تفكير الحكومات والشعوب . وهذا هو السبب الذى يدفعنا إلى ضرورة الاهتمام به إهتماما خاصاً : فدون معرفة هذا النشاط الدبلوماسى ، وعلى الأقل فى خطوطه الرئيسية ، سيكون من الصعب فهم القلق الذى ظهر فى كل مكان ، لافى مجرد الأوساط السياسية ، ولكن لدى الرأى العام كذلك .

١ — الشكل الاول « للنظام البسماركى » (١٨٧٣ — ١٨٧٤) :

أنشأ مستشار الامبراطورية الألمانية أول شكل « لنظامه » فى مايو — يونيو سنة ١٨٧٣ : « وفاق الأباطرة الثلاث » ! وقام هذا التحالف على وثيقتين :

الأولى هي إتفاقية ألمانية — روسية ، أمضيت في ٦ مايو سنة ١٨٧٣ . « إذا هاجمت إحدى الدول الأوربية إحدى الإمبراطوريتين ، فإنها ستمد في أقصر وقت ممكن بجيش من مائتي ألف رجل من القوات العاملة » وعقدت هذه الإتفاقية ، والتي لم تأخذ شكل المعاهدة ، وحملت مجرد توقيع الامبراطورين ، بدون تحديد لمدتها ، وإن كان من الممكن إلغائها بإخطار قبل سنتين ؛ وكانت لها خاصية التحالف الدفاعي . والوثيقة الثانية هي إتفاقية نمساوية — روسية وقع عليها في ٦ يونيو سنة ١٨٧٣ . ولم تكن معاهدة تحالف ، ولكن مجرد وفاق شخصي بين الامبراطور فرانسوا جوزيف والقيصر إسكندر ، اللذين تعهدا « بالتشاور » سواء في حالة إختلاف وجهات النظر بين دولتيهما ، أو في حالة إفتراض أن الصلح سيصبح مهدداً « باعتداء دولة ثالثة » . وانضم الإمبراطور الألماني لهذا الإتفاق في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٧٣ .

ويظهر تفسير السياسة الألمانية سهلا من أول وهلة . فكان بسمارك يرغب باتفاقاته مع النمسا والمجر ومع روسيا في الحصول على ضمان ضد التغيير الذي حدث في ٢٤ مايو سنة ١٨٧٣ في الحكومة الفرنسية : وهو سقوط تيير وتولي مكماهون السلطة . ومع ذلك فإن هذا التفسير تدحضه دراسة الوثائق . وتعود مقدمة السياسة البسماركية إلى صيف سنة ١٨٧٢ ، أي إلى الفترة التي أظهر فيها تيير رغبته في دفع غرامة الحرب بأسرع مما نصت عليه معاهدة فرانكفورت . وفي ٨ و ٩ سبتمبر سنة ١٨٧٢ تبادل الأباطرة الثلاث في برلين أولى وجهات النظر التي سبقت عقد إتفاقيات سنة ١٨٧٣ . كما أن الإتفاقية الألمانية الروسية قد وقع عليها في ٦ مايو سنة ١٨٧٣ ، أي ما يقرب من ثلاثة أسابيع قبل سقوط تيير . وهكذا عمل بسمارك على عزل فرنسا ، في نفس الوقت الذي أعلن فيه رضاءه عن السياسة الفرنسية ، وثقته في التنفيذ « المخلص » لمعاهدة فرانكفورت . والواقع أن هذا النظام الخاص بالضمانات الدبلوماسية كان ضرورياً بالنسبة للمستشار

الألمانى ، إذ أن نجاح قرض « تحرير الأراضى » والتصويت على القانون العسكرى فى سنة ١٨٧٢ كانت دلائل على سرعة نهوض فرنسا ، وكذلك لأن ألمانيا كانت ستفقد قريباً الأمن الذى يضمنه لها بقاء قوات الإحتلال فى الأراضى الفرنسية .

وكان بسمارك يأمل عن طريق هذه الإتفاقيات فى التمكن من « الإشراف » على السياسة الروسية ، والسياسة النمساوية المجرية ؛ وكان يعتقد فى إمكانية الإحتفاظ بجاريه « فى نفس المربط » ولكن هذه الترتيبات تناست أكثر المسائل دقة ، والتى كان فى وسعها أن تؤدى إلى تعارض بين مصالح روسيا ومصالح النمسا والمجر فى البلقان . وعلاوة على ذلك فإن الحكومات الثلاث قد خضعت لدوافع مختلفة . فألمانيا قد بحثت عن تأييد روسيا حتى تثبط عزيمة كل محاولة فرنسية للانتقام . وروسيا لم توقع على الإتفاقية مع ألمانيا إلا لكى تتفادى تقارباً تاماً بين إمبراطوريتى الوسط . ولم تر النمسا والمجر فى « وفاق » الأباطرة الثلاث إلا تنازلا تعطيه لبسمارك حتى تأمن المستقبل . ولذلك فإن هذا « النظام » كان ضعيفا . ولن يتأخر بسمارك طويلا فى معرفة ذلك : فالأزمة القصيرة التى نشبت فى العلاقات الفرنسية — الألمانية فى ربيع سنة ١٨٧٥ وضعت الإتفاقية الألمانية الروسية على المحك ، وكان هذا الإختبار مخيبا لأمل سياسة المستشار :

٢ — « النظام البسماركى » فى ١٨٧٩ — ١٨٨٢ :

وعجز وفاق الأباطرة الثلاث ، والذى كان قد هزه « إستعداد » سنة ١٨٨٥ ، فى أن يعيش بعد الأزمة البلقانية فى سنة ١٨٧٧ — ١٨٧٨ : وفى نهاية سنة ١٧٨٧ إنهاء « النظام » الذى كان بسمارك قد أنشأه فى سنة ١٨٧٣ ولكن المستشار سيعيد بنائه بسرعة ، وعلى أسس جديدة . ولا شك أنه فى إضطراره إلى الإختيار بين روسيا والنمسا والمجر قد فضل هذه الدولة الأخيرة فى سنة ١٨٧٩ . ومع ذلك فقد نجح فى سنة ١٨٨١ فى إقامة روابط مع روسيا ، فى نفس الوقت الذى ضمن لنفسه فى سنة ١٨٨٢ ، وعن طريق التحالف مع إيطاليا ، تطويق فرنسا . وكان التحالف

النمسوى الألمانى ، ومعاهدة الأباطرة الثلاث ، والتحالف الثلاثى هى أجزاء هذا « النظام البسماركى » الجديد .

وكانت الحكومة النمسوية ـــ المجرية تأمل منذ سنة ١٨٧١ فى التحالف مع المانيا . ولا شك أن بسمارك قد أعطى لسياسته بإتجاهه لهذا الحل فى أوائل عام ١٨٧٩ توجيها « معاديا لروسيا » ، ولا يتفق مع أهدافه العامة . فلماذا يقرر ذلك ؟ كان يخشى من رؤية النمسا والمجر ـــ فى حالة بقائها فى عزلة ـــ تبحث عن تحالف مع فرنسا ، أو حتى تقرر أن تبحث عن إتفاق مع روسيا . وبدون ألمانيا . وأعلن منذ يونيو عام ١٨٧٩ لسفير فرنسا : « إن الارتباط الوثيق مع النمسا والمجر سيكون أكثر فأكثر هو أساس السياسة الألمانية ». ولم تكن الحادثة التى وقعت فى أغسطس عام ١٨٧٩ ـــ وهى الخطاب الذى أرسله القيصر لغليوم الاول ، والذى شكى فيه بألفاظ نارية من موقف بسمارك(١) ، وأشار فيه إلى « النتائج الخطيرة الغاية » التى يمكنها أن تنتج عن ذلك ـــ إلا الفرصة لكى يأخذ المستشار فى تنفيذ ماكان يفكر فيه منذ عدة أشهر . وفى ٢٧ أغسطس عام ١٨٧٩ إقترح على أندراسى عقد تحالف دفاعى .

واتفق على المبدأ بسهولة . ومع ذلك فقد بدأت الصعوبة حين تطلب الأمر تحديد ضد من سيعقد التحالف . وقال بسمارك إنه تحالف عام . ولكن أندراسى لم يكن يقبل التعهد بتأييد ألمانيا فى حالة مهاجمة فرنسا لها . وكان مايرغب فيه هو إتفاق يعقد ضد روسيا وحدها . ووافق بسمارك على ذلك ، ولكنه إصطدم بمعارضة الامبراطور غليوم الاول ، والذى كان يعتقد أنه لا يمكن أن تكون النمسا والمجر قد نست حرب عام ١٨٦٦ ، ويمكنها أن تصبح حليفا مخلصا ، وكان يرغب كذلك فى المحافظة على روسيا والتى قال أنه لم يظهر له منها « إتجاهات عدائية » بالنسبة لألمانيا . وكتب الامبراطور إلى بسمارك فى ١٠ سبتمبر :

(١) فى مسائل تحديد الحدود بين دول البلقان

« إننى لا أصرح لك بعقد إتفاقية أو تحالف مع النمسا والمجر » . ومع ذلك ، وأمام تهديد مستشاره بالاستقالة ، فإن غليوم الأول قدتراجع وأعطى تصريحه، ولكن بشرط ألا يشار بالإسم لروسيا فى المعاهدة ولكن أندراسى لم يقبل هذا الشرط (إذ أنه كان لا يرغب فى التوقيع على نص قد يظهر على أنه موجه ضد فرنسا وإنجلترا)، فاضطر بسمارك إلى عدم تنفيذ التعليمات الرسمية للامبراطور . وأظهر غليوم الأول شعوره بالمرارة حين وضعت أمامه وثيقة إعتبرت أن روسيا هى العدو الوحيد. « من المحال بالنسبة لى أن أصدق على هذه المعاهدة : فهذا ضد إعتقادى ، وضد صفاتى ، وضد شرفى » . ولكنه كان من اللازم أن يصدق عليها ، إذ أن بسمارك هدده بإستقالة كل الوزراء . وصرح الإمبراطور : « أولئك الذين يجبروننى على هذا القرار سيتحملون نتائجه فى الآخرة . »

وعقدت معاهدة التحالف النمسوية الألمانية فى ٧ أكتوبر سنة ١٨٧٩ : ففى حالة وقوع هجوم على إحدى الدولتين من جانب روسيا فإن الدولتين ستضعان بالإشتراك كل قواتهما ضدها ؛ وفى حالة هجوم يأتى من دولة أخرى فإنهما تعدان بعضهما فقط « بحياد مشرب بالود » .

وهكذا وضع بسمارك فى الميزان بكل ثقل سلطته لكى يفرض على الإمبراطور التحالف النمسوى الألمانى الموجه ضد روسيا . ويبدو أنه قد تخلى بذلك عن الفكرة التى كانت فى سنة ١٨٧٣ تحرك سياسته . ومع ذلك فقد ذكر فى ١٤ سبتمبر — وفى نفس اللحظة التى وصلت فيها المفاوضات النمسوية الألمانية إلى نقطة صعبة — وفى خطاب السفير الألمانى فى فينا ، معنى هدفه الجديد :فروسيا ستشعر بأنها معزولة بشكل خطير فى اليوم الذى ستشق فيه من وجود تحالف بين النمسا والمجر وبين ألمانيا؛ وستطلب من نفسها إعادة إقامة « نظام الأباطرة الثلاث » القديم ، وستوافق ألمانيا على ذلك . وهكذا كان عقد المعاهدة النمسوية الألمانية يمثل فى تفكير المستشار وسيلة للضغط على حكومة القيصر ، ولإعادتها

إلى نطاق المجال البسماركى . ولا شك أنه لم يكن فى وسع الإمبراطورية الروسية أن تجد فى هذا الوفاق الجديد للاباطرة الثلاث نفس الموقف الذى اتخذته فى سنة ١٨٧٣ : إذ أنها لن تصبح الجزء الأساسى فى هذا النظام ، ما دام بسمارك قد أخذ تعهدات حيال النمسا والمجر . ومع ذلك فقد كان فى وسع روسيا أن تعتمد أيضا على موقف ودى من ألمانيا ، ما دامت هذه التعهدات كانت دفاعية فقط ، وبشرط ألا تحاول روسيا مهاجمة النمسا والمجر . وكان الأساس هو العمل بطريقة تدل على أنها تقدر هذا الود وتتمناه . ولا شك أنه كان يكفى جعل القيصر يشعر بأخطار العزلة حتى ينسى الضغائن التى تركتها له أحداث البلقان . وكان هذا هو المعنى العام للمناورة . ولكنه كان من اللازم كذلك التفكير فى حالة عدم نجاح هذا العمل ، واتخاذ الإحتياطات ضد العداوة التى يمكن للحكومة الروسية أن تظهرها حين تعرف بوجود التحالف النمسوى الألمانى .

ومن المرجح أن المرحلة القصيرة للمحادثات الإنجليزية الألمانية كانت مرتبطة بهذا الهدف الثانى . ففى ١٦ سبتمبر وبعد يومين من ذكر بسمارك لسفيره فى فينا أنه يرغب فى بدء مفاوضة مع روسيا ، كلف بسمارك سفيره فى لندن بأن يستوضح نيات بريطانيا العظمى عن حالة صدام ألمانى روسى . وأجاب دزرائيلى بأن إنجلترا ستكون مستعدة فى مثل هذه الحالة لعقد تحالف مع ألمانيا ضد روسيا . أما بالنسبة لفرنسا فإن الحكومة الإنجليزية ستأخذ على عاتقها أن « تراقبها » وأن تجبرها « على البقاء بعيداً » فى حالة رغبتها فى التدخل فى الحرب . وظهرت خيبة أمل بسمارك : « مراقبة فرنسا ؟ لا أكثر من ذلك ؟ » وأمر سفيره بعدم إتمام المحادثات . فهل كان يفكر حقيقة عند عمل هذا المجلس فى البحث عن تأييد بريطانيا العظمى فى حالة القطيعة مع روسيا ؟ من المرجح أنه كان له هدف آخر : فلقد فكر فى أن طلبه من لندن لن يبقى بدون شك مجهولا من الروس ، وسيثير قلقهم . وكان فى وسعه أن يهنىء نفسه بالنجاح ، إذ أن

الدبلوماسى الروسى سابوروف *Sabourof* وصل إلى برلين فى ٢٩ سبتمبر وطلب مقابلة . وعلق المستشار : « كنت أعرف جيداً أن الروس سيحضرون إلينا بمجرد أن نرتبط بالنمساويين » . ولم يعلق أية أهمية على الإتصال ببريطانيا العظمى بمجرد بدء هذه المفاتحات .

وبدأت المفاوضات الألمانية الروسية بعد ذلك مباشرة . وأعلن بسمارك إستعداده — وبطبيعة الحال دون أن يتخلى عن الإتفاق النمسوى الألمانى — لإعادة إقامة وفاق الأباطرة الثلاث . ووافق القيصر على هذه الإمكانية ، إذ أنه كان يأمل ، باشتراكه من جديد فى النظام البسماركى ، فى التمكن من الحصول على الأقل على حياد المانيا والنمسا والمجر فى حالة صدام إنجليزى — روسى . وكان موقف النمسا والمجر بوجه خاص هو الذى عطل سير المحادثات . ومادامت قد حصلت على محالفة الإمبراطورية الألمانية فإنها لم تكن تأمل فى إعادة إقامة نظام لم تعتبره من قبل إلا الاسوأ : فما هى المصلحة التى ستعود عليها من المفاوضة مع روسيا ، وبالتالى من تحديد حرية عملها فى البلقان ؟ ولكن زيادة هيمرليه *Haymerlé* الذى حل محل أندراسى ، للاعتراضات ، وجره للمفاوضات ببطء ، كانت بلا جدوى . وإنتهى بسمارك بوضع الحكومه النمسوية المجرية فى مأزق : وقال أنه « إذ رفضت النمسا والمجر معاهدة مع روسيا ، فإنها ستحمل ذلك على مسئوليتها » . وكان التهديد بالتأثير على مصير التحالف النمسوى الألمانى كافياً لإجبار هيمرليه على التراجع .

وفى ١٨ يونيو سنة ١٨٨١ عقدت المعاهدة الجديدة للأباطرة الثلاث . أهى تحالف ؟ لا : إنها لم تكن إلا مجرد « وفاق » . فالدول الثلاث لم تعد بعضها بأى تأييد مسلح ، ولكن بمجرد « حياد مشرب بالود » ، فى حالة ما إذا وجد أحد الأعضاء السامين المتعاقدين فى حالة حرب مع دولة عظمى رابعة » . وهكذا تعهدت روسيا فى حالة حرب فرنسية ألمانية بالبقاء على الحياد ، حتى

اذا كانت ألمانيا هي التي بدأت بالهجوم . وبنفس الطريقة ستبقى ألمانيا والنمسا والمجر محايدتان في حالة حرب روسية انجليزية ، حتى اذا ما كانت روسيا هي التي تسببت في هذه الحرب . ولكنه كان من اللازم بطبيعة الحال ، ولكى يستمر هذا الوفاق ، تجنب اثارة المصاعب البلقانية . ولذلك فان الدول العظمى الثلاث قد تعهدت « بعمل حساب لمصالحها الخاصة في البلقان » وبعدم قبول أى تعديل ممكن للوضع الإقليمى للامبراطورية العثمانية إلا باتفاق مشترك . وحصلت النمسا والمجر ببروتوكول منفصل على التصريح بأن تضم في فترة غير محددة البوسنة والهرسك ، والتى كان لها حق ادارتها منذ سنة ١٨٧٨ ، وفى نظير ذلك كان فى وسع روسيا أن توحد الروميلى مع بلغاريا . وكانت هذه المعاهدة التى عقدت لمدة ثلاث سنوات سرية .

ما هو مداها لكل من الدول الثلاث ؟ لقد حصلت ألمانيا على وعد بالحياد الروسى فى حالة حرب فرنسية المانية ، وحصلت روسيا على تأكيد بأن امبراطوريتى الوسط لن تتدخلا فى حرب انجليزية — روسية . وكانت هذه ضمانات هامة للاثنين . وعلى العكس من ذلك نجد أنه لم يكن هناك ما يرضى النمسا والمجر ، لأن معاهدة الأباطرة الثلاث ، رغم أنها لا تمثل أى اعتداء على التحالف الدفاعى المعقود فى سنة ١٨٧٩ ، كانت تجبر الحكومة النمسوية المجرية على احترام مصالح روسيا فى البلقان ، وبالتالى على تحديد المكاسب التى كانت تأمل فى الحصول عليها من هذا التحالف . وكان هذا هو ما رغبه بسمارك بالتحديد : فكان فى وسعه عن طريق معاهدة الأباطرة الثلاث أن « يفرمل » السياسة البلقانية لحليفه النمسوى المجرى، ويصبح الحكم فى الخلافات بين النمسا والمجر وبين روسيا ، ويحتفظ بجاريه « فى نفس المربط » .

ومع ذلك فان السياسة الألمانية لم تقنع بهذا النجاح . فأضافت الى التحالف مع النمسا والمجر ، والى الوفاق مع روسيا ، التحالف مع ايطاليا فى سنة ١٨٨٢ .

وهل من اللازم اظهار الدهشة من أن الحكومة الإيطالية كانت ترغب فى الدخول فى « النظام البسماركى » ؟ كانت ايطاليا ضعيفة ، وكانت تحتاج الى أن تجد دعامات خارجية لكى تظهر بمظهر الدول العظمى . وكانت حكومتها قد فكرت من قبل وفى سنة ١٨٧٣ فى تقارب مع ألمانيا . ولم يكن فى وسع خيبة الأمل التى لقيتها فى سنة ١٨٨١ الا أن تؤكد هذه الرغبة . ولكنه لم يكن فى وسع الحكومة الايطالية ؛ منذ عقد التحالف النمسوى الألمانى ، أن تأمل فى الحصول على اتفاق مع الامبراطورية الألمانية دون أن تفاوض كذلك مع النمسا والمجر ، التى استمرت فى امتلاك أقاليم كانت شعوبها ايطالية . فهل كان من اللازم تضحية العواطف من أجل المصالح ؟ كان الملك ووزراءه مقتنعين بذلك . بل لقد كان فى وسع التقارب مع النمسا والمجر أن يكون له ، من بعض وجهات النظر ، نتائج مواتية للحالة الداخلية فى المملكة : فالخلاف الذى يطول بين الدولة الايطالية والكرسى البابوى ، ألم يكن يهدد بدفع البابا الى ترك روما ، وإعلان أنه لم يعد حراً ، ويتسبب بذلك فى هزة خطيرة بالنسبة للرأى العام الايطالى ؟ ولكن صاحب السيادة المقدسة سيحتاج بطبيعة الحال قبل أخذ مثل هـذا القرار إلى أن يحصل على موافقة الدولة العظمى الوحيـدة التى كانت الأسرة الحاكمة فيها كاثوليكية ، وهى النمسا والمجر ومعنى أن تصبح الحكومة الإيطالية حليفة للمملكة الثنائية هو أن تتحصن ضد هذه الإمكانية .

ولكن ، ما هى مصلحة دول الوسط من قبول تحالف مع إيطاليا ؟

لم يكن فى وسع الحكومة النمسوية المجرية أن تنسى حوادث سنة ١٨٦٦ : فكانت تشعر بحقد ، مثلما كانت تشعر باحتقار حيال ايطاليا ولكنها كانت تأمل فى أن تقلل من خطورة دعاية أنصار تحرير الاراضى الايطالية *Irrédentiste* حتى لا تضطر ، فى حالة حرب أوربية ، الى مواجهة خصمين : روسيا وايطاليا .

ولم يكن لحكومة ألمانيا الا الإحتقار بالنسبة لايطاليا . وقال بسمارك

لبوش Busch فى مارس سنة ١٨٨٠ «إن الايطاليين يشبهون الغربان الذين يأكلون أدنا الحشائش وينتظرون حول ساحات القتال لكى يلقى إليهم بما يأكلون » وكان لايثق كذلك فى النظام السياسى للمملكة ، ورأى أنه نظام برلمانى ، وغير قادر على أن يضمن سر أية مفاوضة . ولكنه كان فى وسع إيطاليا أن تصبح حليفاً ضد فرنسا . ولم يكن فى وسع ألمانيا أن تعتمد ، فى حالة حرب فرنسية ــ ألمانية على مساعدة مسلحة من النمسا والمجر أو من روسيا . ولكن التدخل الإيطالى سيجبر فرنسا على إقامة جبهة دفاعية فى الألب ، وسيضعف بالتالى قدرة مقاومة الجيش الفرنسى على الجبهه الألمانية . ومع ذلك فإن الهدف الأول كان هو طمأنة النمسا والمجر بوجه خاص من المشغولية التىكانت تسببها لها حركة تحرير الأراضى الإيطالية .

وأنشأت معاهدة ٢٠ مايو سنة ١٨٨٢ التحالف الثلاثى . وحددت حالة العلاقات بين إيطاليا ودولتى الوسط، فى الوقت الذى إحتفظت فيه العلاقات النمسوية الألمانية بمعاهدة سنة ١٨٧٩ كأساس لها . وبعد أن كانت قد عقدت فى الأصل لمدة خمس سنوات ، فإنها قد استمرت مع امتداداتها حتى مايو سنة ١٩١٥ .

وكانت الفقره الرئيسية فى المعاهدة هى المادة الثانية : « فى الحالة التى سيقع فيها هجوم فرنسى على إيطاليا ، وبدون سبب مباشر من جانبها ، ومهما كان الدافع ، سيكون على الطرفين الثانيين المتعاقدين أن يقدما غوثا وعوناً للطرف المهجوم عليه . ونفس هذا الالتزام سيقع على إيطاليا فى حالة وقوع إعتداء لم يتسبب فيه مباشرة من جانب فرنسا ضد المانيا » . ولكن فى الوقت الذى وضعت فيه الإرتباطات المعقودة بين إيطاليا والمانيا على أساس المساواة المتبادلة ، لم يكن الأمر كذلك بين النمسا والمجر وبين إيطاليا : ورغم أنه كان على الحكومة النمسوية المجرية أن تقدم مساعدة لإيطاليا فى حالة هجوم فرنسى. فإن الحكومة

الإيطالية لم تعد بشيء مماثل ، فى حالة قيام روسيا بمهاجمة النمسا والمجر(١) .

ولذلك فإن معاهدة التحالف الثلاثى ، والتى كانت شروطها سرية ، كان لها فى ذلك الوقت مجرد صفة التحالف الدفاعى . فما هى المزايا التى تضمنها لكل من الدول الثلاث ؟ لقد حصلت إيطاليا على إمكانية حماية ألمانيا والنمسا والمجر لها ضد هجوم يأتى من فرنسا ، وعلاوة على ذلك فلم تعد تخشى من أن تعطى حكومة ڤينا للبابا تأييداً فى «مسألة روما» وفى نظير ذلك أعطت إيطاليا تأكيداً بمساعدة مسلحة لألمانيا ، ولكن ليس للنمسا والمجر . ورغم أنها كانت مسيرة فإنها قد حصلت على مزايا كبيرة . ولكنها كانت مجبرة على أن تتخلى عن دعاية أنصار تحرير الأراضى الإيطالية ، وتترك بالتالى الإيطاليين الذين بقوا رعايا للنمسا والمجر لمصيرهم ، طول المدة التى سيعيشها هذا التحالف . وحصلت ألمانيا على مساعدة حليف فى حالة حرب تتسبب فيها فرنسا — وهو فرض لم تغطيه المعاهدة النمسوية الألمانية سنة ١٨٧٩ . هذا علاوة على أنها دعمت مركز شريكها النمسوى المجرى : وكان بسمارك يعتقد أنه «ليس فى وسع إيطاليا والنمسا والمجر أن يكونا إلا حليفين أو عدوين» . وأخيراً فإن النمسا والمجر لم تعد تخشى بعد ذلك ، وفى حالة إشتباكها فى حرب مع روسيا ، من أن تقوم إيطاليا «بطعنها فى الظهر» بعد أن وعدت إيطاليا بوضوح فى المادة الرابعة بحيادها فى مثل هذه الحالة .

وأصبح بسمارك راضياً . وأصبح أكثر هدوءاً الآن بعد أن كان يخضع لنذر عصبية فى سنة ١٨٧٩ . وقال أن الآلة قد تم تركيبها ، وأنها «تسير بنفسها» . ولكن الصعوبات لن تتأخر فى الظهور .

---

(١) ومع ذلك فقد ذكرت المادة الثالثة أنه على إيطاليا أن تضمن مساعدة مسلحة للنمسا والمجر ، إذا ما هوجمت هذه الدولة الأخيرة عن طريق روسيا وفرنسا ، ولكن هذا التدخل الفرنسى لم يكن ممكناً بالفعل إلا داخل نطاق حرب تشارك فيها ألمانيا — وهى الحالة التى عالجتها المادة الثانية .

٣ — تعديل « النظام » فى سنة ١٨٨٧ :

لقد تهدد النظام البسماركى من جديد فى شتاء ١٨٨٦ — ١٨٨٧ وفى نفس الوقت بواسطة أزمة العلاقات الفرنسية الألمانية ، وعن طريق التوتر النمسوى الروسى الناتج عن المسألة البلغارية . وفى الوقت الذى قامت فيه الحكومة الفرنسيه ، التى كانت قلقة من التهديد الألمانى ، بمحاوله للإتصال بروسيا ، لم يكن قد بقى من وفاق الأباطرة الثلاث إلا الإسم : فكان فى وسع خيبه أمل القيصر أن توجهه إلى قبول المفاتحات الفرنسية. وكانت إمكانية هذا التقارب، وربما هذا التحالف ، بين روسيا وفرنسا تشغل بسمارك . فأشار فى خطاب فى الرايخستاج . وبمناسبة التصويت على القانون العسكرى الجديد إلى « الحرب على جبهتين » التى قد تضطر ألمانيا إلى القيام بها . وكانت خطته تتمثل فى شل السياسة الفرنسية والسياسة الروسية ؛ ومع ذلك تفادى أن يتسبب فى عداء مباشر بين ألمانيا وروسيا ، يمكنه أن يدفع القيصر إلى التحالف مع فرنسا ؛ ولذلك فقد كان عليه أن يزيل مخاوف الحكومة الروسية فى نفس الوقت الذى يظهر لها فيها الأخطار التى ستعرضها لها سياسة مغامرة . وحقق المستشار الألمانى هذه الخطة فى الأشهر الأولى من سنه ١٨٨٧ . ولكى « يحيط » بفرنسا وروسيا قبل وقت تجديد التحالف الثلاثى أن يأخذ التزامات جديدة حيال إيطاليا ، وجذب بريطانيا العظمى داخل نظامه الدبلوماسى . ولكن سرعان ما عقد مع روسيا إتفاقاً سرياً ، هو معاهدة « إعادة الضمانات » . وكان هذا نجاحاً يعتبر من خصائص الدبلوماسية البسماركيه . فكيف حصل على ذلك ؟

كانت المعاهدة الأولى للتحالف التحالف الثلاثى تنتهى فى مايو سنة ١٨٨٧ وكانت الحكومة الإيطالية مستعدة لتجديدها ، ولكن بشرط الحصول على ضمانات إضافيه : وكانت تخشى من أن ترى فرنسا ، المسيطرة على تونس ، تمد يدها صوب طرابلس ؛ وكانت ترغب كذلك فى أن تحصل على الإعتراف بحقها فى الحصول على بعض المزايا فى البلقان ، فى الحالة التى كانت ممكنة دائماً ، والتى

يمكن فيها تسوية العداء النمسوى الروسى بحل وسط ، وبتقسيم مناطق النفوذ . ولم تكن لألمانيا أو للنمسا والمجر فى أول الأمر النية لقبول هذه المطالب؛ ولكن إمبراطوريتى الوسط قبلتا التفاوض على هذه الأسس فى نهاية سنة ١٨٨٦ وفى الوقت الذى زادت فيه المصاعب البلقانية والتوتر الفرنسى الألمانى من قيمة التعضيد الإيطالى . وكانت المفاوضات صعبة : فكانت النمسا والمجر لاترغب فى إعطاء وعد بمساعدة مسلحة بالنسبة لمسألة طرابلس ؛ ووافقت فى الواقع على الإعتراف لإيطاليا بجزء من النفوذ فى البلقان ، ولكن بشرط الحصول على وعد بمساعدة مسلحة من حليفتها فى حالة نشوب حرب نمسوية — روسية . ولكن إذا كان بسمارك يقبل وجهات نظر الحكومة النمسوية المجرية بالنسبة للنقطة الأولى ، فإنه لم يكن يوافق على الثانية ؛ وكان لايأمل فى رؤية إيطاليا تعطى وعداً يمكنه أن يجعل النمسا والمجر أكثر تشدداً بالنسبة لروسيا ، ويزيد بهذه الطريقة من فرص هذه الحرب النمسوية المجرية التى كان من مصلحة ألمانيا تجنبها . وانتهت حكومة فيينا بالخضوع للضغط الألمانى . ولذلك فإن معاهدة التحالف الثلاثى التى تجددت لمدة خمس سنين قد أكملت بمجرد إتفاقيتين ملحقتين ، الواحدة بين ألمانيا وإيطاليا بشأن مسائل البحر المتوسط ، والأخرى بين النمسا والمجر وإيطاليا بشأن المسائل البلقانية .

ورأت إتفاقية البحر المتوسط أنه إذا « هاجمت إيطاليا فرنسا فى أوربا نتيجة لتوسع النفوذ الفرنسى فى طرابلس » فإن ألمانيا ستؤيدها بالقوات المسلحة . وقال بسمارك فى أثناء المحادثات أن إيطاليا يمكنها فى مثل هذه الحالة أن تأخذ من فرنسا نيس وكورسيكا .

ونصت إتفاقية البلقان على أنه إذا كان من غير الممكن الإحتفاظ بالوضع الراهن فى البلقان ، وإذا ما أخذت النمسا والمجر فى إحتلال أراض بشكل دائم أو حتى مؤقت ، فسيكون لإيطاليا الحق فى تعويض .

وهكذا تغيرت طبيعة التحالف الثلاثى : وأخذت المعاهدة ، التى كانت

دفاعية فى الأصل ، نقطة هجومية . مادامت قد هدفت الحالة التى ستهاجم إيطاليا فيها فرنسا فى أوربا .

ولكن بسمارك كان فى الوقت الذى تعهد فيه بتأييد إيطاليا بالسلاح فى مسألة طرابلس ، قد عمل بطريقة تخفف من الأعباء الجديدة التى كان قد قبلها . ومنذ ديسمبر سنة ١٨٨٦ كان قد استحث الحكومة الإيطالية لعقد إتفاق مع بريطانيا العظمى بشأن مسائل البحر المتوسط ، وأعطى للملكة ڤيكتوريا بعد بضعة أيام نصيحة « بالتقرب من النمسا والمجر ومن إيطاليا » . وكان يأمل بهذا الشكل فى أن يربط بريطانيا بنظامه بطريق غير مباشر . فلماذا تقبل الحكومة البريطانية (وهى منذ سنة١٨٨٦ وزارة محافظين برئاسة سالسبرى) أن تتفاوض مع إيطاليا ؟ كانت لإنجلترا فى هذه الفترة صعوبات كبيرة مع فرنسا بالنسبة للمسألة المصرية ؛ وكانت قلقة كذلك من السياسة القيصرية ، إذ أن سيطرة الروس فى بلغاريا كانت تهدد أمن المضايق . كما أن مسألة أيرلندا كانت تمثل تهديداً خطراً على الموقف السياسى الداخلى ، أشار إليه رئيس الوزراء إشارات عديدة فى مراسلاته الخاصة . ولذلك فإن سالسبرى قد رأى أنه لايمكنه أن يأخذ فى الشرق « عملا له فاعليته » أى بحرى أو عسكرى : وكان فى وسعه أن يفكر فى الدفاع عن المصالح البريطانية بالوسائل الدبلوماسية وحدها . وهكذا إضطر ، لكى يحصل على معاملة المثل ، إلى أن يؤيد النمسا والمجر فى المسائل البلقانية ، ويؤيد إيطاليا فى مسائل البحر المتوسط .

وراقب المستشار المفاوضات الإنجليزية الإيطالية عن قرب ، وتدخل عدة مرات لكى يقرب بين وجهات النظر . وانتهت هذه المفاوضات فى ١٢ فبراير سنة ١٨٨٧ بإتفاق سرى إنجليزى إيطالى أخذ شكل خطابات متبادلة لكى يتهرب من إلتزام تصديق البرلمان . وذكر هذا الإتفاق رغبة الدولتين فى الإحتفاظ بالوضع القائم فى البحر المتوسط — بما فى ذلك البحر الإدرياتى ، وبحر إيجه ، والبحر الأسود — أو الاتفاق على التعديلات التى تدخل عليه فى حالة عدم

التمكن من المحافظة عليه . ونص كذلك على أن « إيطاليا ستعطى لإنجلترا تأييداً كاملا فى المسألة المصرية ، وستقوم بريطانيا العظمى فى نظير ذلك « بتأييد عمل إيطاليا فى شمال إفريقية ، وخاصة فى طرابلس وبرقة ، فى حالة غزوها بدولة ثالثة » أى بفرنسا ولكن المدى العملى لهذا التعهد بقى بغير تحديد . ويقول النص الايطالى : « تعد كل من إيطاليا وإنجلترا الأخرى بتأييد متبادل فى البحر المتوسط فى كل خلاف بين إحداهما ودولة ثالثة » ؛ وكان « التأييد المتبادل » يعنى بالنسبة للايطاليين تأييداً مسلحاً . ولكن النص الإنجليزى إقتصر على أن يقول أن « طبيعة هذا التعاون يجب أن تقرر بالنسبة للامكانية التى ستحدث ، وطبقا لظروف المسألة » .

وهكذا تفادى سالسبرى كل وعد محدد . وافتخر بذلك لدى الملكة فيكتوريا ؛ فكتب يقول : « لقد وزنت ألفاظ هذه المذكرة بشكل يترك للحكومة الانجليزية فرصة تقدير ما إذا كانت ستعطى أو لا تعطى لايطاليا تعاوناً مادياً » . وليس أقل من ذلك . حقيقة أن الحكومة البريطانية قد قبلت التعاون الدبلوماسى مع أحد أعضاء التحالف الثلاثى ، فى الوقت الذى إحتفظت فيه بطريقة تفسير تعهداتها حسبما ترغب .

وزاد ظهور هذا التعاون حين إنضمت النمسا والمجر فى ٢٤ مارس سنة ١٨٨٧ إلى الإتفاقية الإنجليزية الإيطالية . ودخلت إسبانيا أيضاً فى هذا الترابط ؛ وعقدت إتفاقاً فى ٤ مايو مع إيطاليا للاحتفاظ بالوضع القائم فى البحر المتوسط ووعدت بألا تعطى فى أية حالة لفرنسا مساعدة يمكنها أن تضايق إيطاليا ، أو النمسا والمجر ، أو ألمانيا « بطريق مباشر أو غير مباشر » .

ولم توقع ألمانيا على هذه الاتفاقيات الخاصة بالبحر المتوسط إذ أن بسمارك لم يكن يرغب فى أن يأخذ مسئولية الإشتراك حتى فى السر — إذ كان يصعب الإحتفاظ بالسر — فى نشاط موجه ضد روسيا . ولكن المستشار كان هو

الذى قام بتسيير العملية ، آملاً فى أن يشل السياسة الفرنسية والسياسة الروسية . وفى طرابلس كان تأييد إنجلترا الدبلوماسى لإيطاليا يكفى لحماية المصالح الايطالية، ويوفر بالتالى على بسمارك صعوبة تنفيذ الوعد الذى أعطاه لإيطاليا . وبنفس الطريقة كانت حماية مصالح النمسا والمجر البلقانية مضمونة جزئياً عن طريق بريطانيا العظمى وإيطاليا : وهكذا ستجد روسيا نفسها مجبرة على أن تكون حذرة ، دون أن تتمكن من إتهام بسمارك بسوء النية .

والواقع أن رغبة المستشار قد بقت فعليا ، وحتى فى الوقت الذى قام فيه بعمليات موجهة ضد روسيا ، تتمثل فى الإحتفاظ معها بعلاقات سليمة ، إن لم تكن ودية ، لكى يتفادى تحولا جديداً فى سياسة القيصر فى العلاقات الفرنسية الروسية . ومادام قد أصبح من المحال تجديد معاهدة الأباطرة الثلاث فقد كان من اللازم على الأقل أن يزيل قلق الحكومة الروسية ، وأن يحتفظ بإتفاق معها ولكن ، كيف كان يمكنه الوصول إلى ذلك بدون أن يعطى لروسيا الأمل فى بعض إرضاءات فى السياسة البلقانية ؟ ولم توقف هذه العقبة بسمارك ؛ إذ أنه كان مستعداً لأن يعطى ، سرياً ، بعض الوعود ، وفى نفس الوقت الذى يعرف فيه أن روسيا لن تتمكن من الإفادة منها ، إذ أنها ستصطدم بالدول الثلاث الموقعة على « إتفاقيات البحر المتوسط » .

ومع ذلك فقد إصطدمت المفاوضات التى إقترحها بسمارك بصعوبات جسيمة ، نتيجة لإختلافات وجهات النظر حول القيصر . وتصارع اتجاهان حول ذلك : اتجاه المستشار جيير الذى خلف جورتشاكوف ؛ والذى لم يحمل لفرنسا الا الإحتقار ، والذى كان يأمل بالتالى فى الإحتفاظ بوفاق مع ألمانيا ، واتجاه كاتكوف *Katkof* الكاتب السياسى والصحفى الكبير ونصير التحالف الفرنسى . وتردد اسكندر الثالث . وأعلن فى ربيع سنة ١٨٨٧ وفى وقت التوتر الفرنسى الألمانى : « انى لن أترك ألمانيا تقلب أوربا ؛ واذا ما هوجمت فرنسا

واذا ماضعفت ، فإن روسيا ستضع نفسها فى الميزان » ولكنه ترك جريدة الشمال شبه الرسمية للحكومة تقول عنه أنه لايفكر فى تحالف فرنسى روسى :

ولاشك فى أنه قد رأى أنه سيكون من غير الحكمة أن يعطى لفرنسا مقدماً وعداً بالتأييد . ولم تنته هذه المناقشة الا عند نهاية شهر مارس سنة ١٨٨٧ حينما غُضب على كاتكوف نتيجة لعدم حذره ونشره محتويات معاهدةالأباطرة الثلاث فى احدى مقالات الصحف . وسرعان ماسمح القيصر لجيرس بإنهاء المفاوضات مع ألمانيا . ووقع فى ١٨ يونيو سنة ١٨٨٧ على المعاهدة الألمانية الروسية السرية ، والتى أسماها بسمارك « معاهدة الضمانات » .

ووعدت كل من ألمانيا وروسيا الأخرى وعداً متبادلا بالإحتفاظ بالحياد فى حالة وجود احداهما « فى حرب » مع دولة عظمى أخرى ؛ ولكن اذا كانت هذه الدولة العظمى هى النمسا والمجر أو فرنسا فإن هذا الحياد لم يوعد به الا فى الحالة التى لا تتمثل فى حرب عدوانية . ونتيجة لذلك فإن روسيا ستكون غير مرتبطة بأى تعهد اذا ماهاجمت ألمانيا فرنسا . ومن ناحية أخرى اعترفت ألمانيا « بشرعية النفوذ الروسى » فى بلغاريا ، بما فى ذلك الروميلى . ووعدت أيضا بإعطاء تأييد دبلوماسى لروسيا فى حالة اضطرار هذه الدولة الى أن تدافع بنفسها عن « مدخل البحر الأسود » أى لإحتلال البوسفور وقائيا اذا ما حاول أسطول انجليزى اقتحامه . فما هى قيمة هذه الوعود ؟ كان فى وسع روسيا أن تنسب اليها بعض الأهمية ، إذ أنها كانت تجهل « اتفاقيات البحر المتوسط » . ولكن بسمارك كان يعلم أن أى عمل روسى سيصطدم بالمقاومة المشتركة لانجلترا ؛ وللنمسا والمجر ، ولايطاليا .

وفى هذا الوقت كان « النظام البسماركى » فى أوجه . فكانت لألمانيا معاهدة تحالف دفاعى مع النمسا والمجر منذ سنة ١٨٧٩ ؛ وكانت لها معاهدة تحالف مع رومانيا منذ سنة ١٨٨٣ : فكانت هاتان المعاهدتان موجهتين ضد روسيا .

وكانت قد حصلت على وعد ، فى حالة مهاجمة فرنسا لها ، بالتأييد المسلح من ايطاليا ، وعلى وعد بالحياد من جانب روسيا . وأخيراً فإن بريطانيا العظمى قد وجدت نفسها ، ودون التوقيع على اتفاق معها ، مرتبطة عن طريق غير مباشر ، « وباتفاقيات البحر المتوسط » بأهداف السياسة البسماركية . فما الذى كان يرغب فيه المستشار ؟ عزل فرنسا و « ابطال مفعول » روسيا . ونجح تماما فى النقطة الأولى : فاذا كانت الحكومة الفرنسية لاتعرف مضمون اتفاقيات البحر المتوسط ، فقد كان لديها من الأسباب الوجيهة مايجعلها تشك فى وجودها ؛ وكان سالسبرى يراقبها عن قرب ، وهو الذى اعتبر أن فرنسا « جارة غير محتملة » ؛ ووجدت فى ايطاليا مظاهر عداء متزايد منذ أن قطع كريسبى الذى أصبح رئيساً للوزراء العلاقات التجارية ، وبدأ معها « الحرب الجركية » التى استمرت مدة عشر سنوات . أما بالنسبة للنقطة الثانية فان نجاح بسمارك كان أكثر ضحالة بكثير . حقيقة أنه كان قد حصل على وعد بحياد روسيا فى حالة افتراض مهاجمة فرنسا لألمانيا . ومع ذلك فانه كان يشك فى قيمة هذا الارتباط : فكان يعتقد أن روسيا لن تتأخر كثيراً فى التدخل فى حرب فرنسية ألمانية ، اذا كانت لفرنسا الغلبة . وكان يعتقد أن الميزة الوحيدة التى تضمنها لألمانيا معاهدة « الضمانات » هى تحاشى عقد ميثاق تحالف بين فرنسا وروسيا : فالحكومة الروسية لن تشعر بالحاجة لعقد ارتباطات محددة مع فرنسا مادامت تحتفظ برباط مع الامبراطورية الالمانية ، والحكومة الفرنسية لن تفكر فى حرب انتقام مادامت عاجزة عن أن تعتمد مقدماً على تأييد مسلح من جانب روسيا . ولكن ماهو ثمن الحصول على هذه النتيجة ؟ لقد أجبر المستشار ، لكى يعطى لروسيا ارضاء واضح فى المسائل البلقانية ، على أن يتعهد بارتباطات يصعب التوفيق بينها ، ان لم يكن فى ألفاظها فعلى الأقل فى روحها ، وبين معاهدة التحالف النمسوى الألمانى ، أو مع اتفاقيات البحر

المتوسط . ولاشك أن هذه الإرتباطات كانت سرية، وكان الإحتفاظ بهذا السر هو الشرط الأساسى لبقاء هذا النظام . فما الذى يحدث فى اليوم الذى تجبر فيه أحداث البلقان ألمانيا على التدخل ؟ وكيف يمكنه تنفيذ وعوده المتضاربة ؟ لقد اعتمد بسمارك على ذكائه ، وعلى نفوذه الشخصى ، وعلى خجل الحكومات الأخرى لكى يتغلب على الصعوبات المقبلة .

ولكن الأحداث كذبت هذا التفاؤل . وحينما أثار تنصيب فرديناند دى ساكس كوبورج على بلغاريا فى أغسطس سنة ١٨٨٧ العداء النمسوى الروسى أيد بسمارك ، رغم إعترافه « بشرعية النفوذ الروسى » فى بلغاريا ، سياسة النمسا والمجر : فنشر نص معاهدة التحالف النمسوى الألمانى فى يوم ٣ فبراير سنة ١٨٨٨ ؛ وطلب الميزانية اللازمة لزيادة جديدة فى القوات المسلحة التى أصبح عليها أن تواجه «حرباً على جبهتين» ؛ وأصدر الأمر إلى بنك الإمبراطورية برفض التعامل على السندات الروسية ، وحتى يتسبب فى ذعر بين حامليها الألمان ، والذين كانوا يحملون فى ذلك الوقت الجزء الأكبر من السندات الروسية الموجودة فى الخارج. وفى نفس الوقت بدأ محادثات مع أركان الحرب النمسوية المجرية ، وإن كان قد رفض الموافقة على قبول حرب « وقائية » ضد روسيا . وأخيراً فإنه قد عمل بشكل يؤدى الى أن تقدم انجلترا والنمسا والمجر وايطاليا فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٧ تحذيراً للحكومة العثمانية : فيجب على الباب العالى ألا يتنازل عن جزء من سيادته على بلغاريا فى صالح روسيا ؛ وسيحصل الباب العالى على تأييد الدول الثلاث المشتركة فى إتفاقيات البحر المتوسط فى حالة مقاومته للسياسة الروسية . واضطرت الحكومة الروسية التى خضعت لهذه الضغوط المتعددة الى التخلى عن السياسة التى كانت ترغب فى تنفيذها فى بلغاريا ؛ ولكنها بحثت لدى فرنسا عن التسهيلات المالية التى رفضتها ألمانيا لها : وطرح فى أكتوبر سنة ١٨٨٨ قرض روسى ضخم فى سوق باريس .

هل كان ذلك هو نهاية معاهدة « الضمانات » ؟ يظهر أن المستشار قد اعترف عند نهاية سنة ١٨٨٨ بأنه سيكون من غير المجدى التفكير فى تجديد هذه المعاهدة؛ فكيف يمكن للقيصر أن يوافق عليها بعد خيبة الآمال التى منى بها ؟ ولذلك فإن بسمارك قد بحث عن وسيلة أخرى : فعرض سرياً على بريطانيا العظمى أمر التحالف مرتين ، فى يناير وفى مارس سنة ١٨٨٩. ولكنه عاد ، بعد أن رفضت الوزارة الإنجليزية هذا العرض ، وأعلن أمله فى أكتوبر سنة ١٨٨٩ فى الإحتفاظ « بالضمانات » . وقبل القيصر ، الذى لم يجهل المحادثات الإنجليزية الألمانية ، والذى كان يخشى من استئنافها ، أن يبدأ المفاوضات لتجديد المعاهدة؛ ورغم أنه كان قد عرف القيمة الحقيقية للضمانات الألمانية ، فإنه كان يعتقد أن من الحكمة الاحتفاظ بهذا الرباط ، حتى يتحاشى اعطاء السياسة الألمانية تأييدها المطلق لمخططات النمسا والمجر فى البلقان .

وهكذا بقيت السياسة البسماركية فى أوائل سنة ١٨٩٠ ، وبعد فترة من التردد ، موجهة فى نفس الطريق الذى اتجهت فيه سنة ١٨٨٧ . ومع ذلك فإن رقة هذه السياسة قد ازدادت فى كل يوم ووجد بسمارك بإستمرار ، ورغم كل خبرته ، وكل مهارته الفائقة ، صعوبة أكثر فى « ادارة الآلة » التى أصبحت عجلاتها معقدة للغاية . ورغم أنه قد تمكن عن طريق مناوراته الدبلوماسية من التوصل الى اصلاح شقوق هذا الصرح ، فإنه لم يصل الى أكثر من تأجيل أزمة هذا « النظام » الذى أنشأه .

الفصل السادس والعشرون

نهاية أوربا البسماركية

أسرع سقوط بسمارك فى ١٨ مارس عام ١٨٩٠ بإحداث الأزمة . وبعد إستقالة المستشار رفضت الحكومة الألمانية الإحتفاظ بارتباط سرى مع روسيا، وتخلت بذلك عن المظهر الاساسى للسياسة البسماركية ومنذ ذلك الوقت تهيأت الفرصة للحادث الذى حاول بسمارك أن يمنعه ، والذى ربما كان فى وسعه أن ينجح فى منعه لفترة أخرى من الزمن : فروسيا المعزولة إتجهت صوب التحالف مع فرنسا. وكانت هذه ظاهرة تعبر عن تغيير عميق فى العلاقات الدولية فى أوربا . فكيف يمكننا شرحها ، وكيف يمكننا قياس مداها ؟

١ ــ استقالة بسمارك و « العهد الجديد » :

كانت استقالة المستشار نتيجة لصدام مع الإمبراطور الشاب غليوم الثانى . وفى هذا الصدام كان للأسباب الشخصية مكانا كبيراً : فبين وزير بلغ من العمر سبعين سنة وملك عمره سبعة وعشرين سنة لم يكن مثيراً للدهشة أن يكون الوفاق غير مستقر ؛ وزاد من ذلك أيضا أن الملك كان طموحا ، وشغوفا بأن يكون حكمه عظيما ، ووجد نفسه فى مواجهة مستشار اعتاد على السيطرة : وقال بسمارك فى أحد الأيام للإمبراطور : « اننى أشعر بأننى عقبة فى طريق جلالتكم » . وكانت السياسة الداخلية كذلك سببا لصعوبات جسيمة : فالمستشار الذى واصل منذ عام ١٨٧٩ صراعا مريراً ضد الإشتراكية والحركة النقابية لم يكن يرغب فى التراجع ، رغم أنه حصل على نتائج بسيطة ، وبقى مصمما على أن يجعل من هذه المسألة « قاعدة » للحملة الإنتخابية من أجل تجديد الرايشستاج ؛ وكان

الإمبراطور يخشى من حركات المقاومة ، ولم يكن يرغب فى بدء حكمه بموقف صراع ضد جماهير العمال ، الذى قد يؤدى إلى إضطرابات دموية .

وظهر الإختلاف كذلك فى إدارة السياسة الخارجية . وأظهر غليوم الثانى إستعداده للإستماع للنقد الموجه لسياسة بسمارك الروسية ، سواء كان من الأوساط العسكرية — وخاصة الجنرال ڤون فالدرسى *Général Von Valdersee* — أو من مكاتب وزارة الشئون الخارجية ، حيث بدأ بعض مساعدى المستشار فى الإبتعاد عن رئيس بدأ نجمه فى الأفول ؛ واعتقد هؤلاء المعارضون ، العلنيون والسريون ، أن الترتيبات التى حاول المستشار الإحتفاظ بها بالنسبة لروسيا كانت بدون فائدة ، وأن الإرتباطات المنصوص عليها فى معاهدة الضمانات بالنسبة للنمسا والمجر كانت خطيرة . واعتقد البعض فى أوساط هيئة أركان الحرب حتى فى أنه سيكون من الملائم محاربة روسيا « قبل نمو قواتها بعد ذلك » . وكان بسمارك قد وجد الفرصة قبل ذلك لمحاربه هذه الآراء فى سنة ١٨٨٨ ، وفى تقريرين قويين . وكتب يقول أن الحرب لن يكون لها أى معنى إلا إذا ما « قطعت أوصال روسيا تماما » . ولكن الأمر كان مختلفا ، إذ أنه سيكون من المحال الوصول إلى التحطيم الكامل لوسائل حرب العدو ، بسبب إتساع أراضيه . وحتى إذا ماتمكنوا من تقسيم إمبراطورية القياصرة فإن هذه « الأجزاء ستلتصق ببعضها سريعا » لأن « حيوية القومية الروسية » كانت قوية . ولذلك فقد انتهى المستشار إلى أن ألمانيا لايمكنها أن تفكر فى أن « تمحق الخطر الروسى من وجه الأرض » . ومع ذلك فإن خصوم سياسته لم يلقوا السلاح ، واتهموه بأنه من « الموالين لروسيا » وكانوا يتهمون روسيا بأنها تستعد لحرب ضد ألمانيا ، وعابوا على بسمارك عدم إعترافه بهذه الإمكانية . وكانت إحدى الحوادث المرتبطة بهذه الحملة هى التى أساءت العلاقات بين الإمبراطور والمستشار : وذكرت تقارير عديدة للملحق العسكرى وللقناصل الألمان فى مارس عام ١٨٩٠ تحركات القوات فى روسيا ؛ واحتفظ بسمارك

لنفسه بهذه المعلومات التى ظهر له على أنها عديمة القيمة ؛ ولكن الإمبراطور علم بها عن طريق رئيس هيئة أركان الحرب العامة ، وكتب للمستشار قائلا أنه لا يقبل هذا « التمويه » بالنسبة للوثائق .

وما أن طلب غليوم الثانى إلى بسمارك تقديم إستقالته ، وحصل عليها ، حتى غير رجال « العهد الجديد » من إتجاه السياسة الألمانية بالنسبة لروسيا . وكان كابريڤى *Caprivi* الذى احتل مكان بسمارك جنرالا جيداً ، ورجل إدارة جيد كذلك ، ولكن لم تكن له أية خبرة بالمسائل الخارجية؛ ولذلك فإنه سار بإرشاد مساعديه وخاصة البارون فريتزڤون هولشتاين *Fritz Von Holstein* الذى بدأ يلعب دوراً هاما فى تسيير السياسة الخارجية ، رغم أن لقبه كان مجرد « مستشار مساعد » بوزارة الخارجية . وكان هولشتاين ينتمى لمدة خمسة عشر سنة لمجموعة معاونى بسمارك، قبل أن يكون من بين هؤلاء الذين حاربوا المستشار الكبير سرا منذ عام ١٨٨٨ ، والذين أساءوا إليه لدى الإمبراطور . وكان يعمل بلا تعب ، وله معرفة مذهلة بكل المسائل الدبلوماسية ، وله تفتح ذهنى كبير ، ولكنه كان من ذوى النظريات .

وكان نفوذ هولشتاين رئيسياً فى هذا « التحول » فى السياسة الألمانية الخارجية . وكان يعتقد فى ضرورة التخلى عن معاهدة « الضمانات » ، والتى كان بسمارك قد إستعد لتجديدها ، إذ أن هذه المعاهدة كانت متناقضة ، إن لم يكن فى لفظها فعلى الأقل فى روحها ، مع التحالف النمسوى الألمانى . وعلاوة على ذلك ، ألم يكن الوعد بالحياد الروسى وهميا ؟ فهذا الحياد لن يستمر أكثر من بضعة أسابيع فى حالة حرب فرنسية ألمانية . وكان على ألمانيا بدلا من أن تقوم « بمحاولات دبلوماسية عشوائية » أن تقرر سياسة « واضحة ومخلصة » فى الوقت الذى كان الإحتفاظ فيه بارتباط سرى مع روسيا « يضع تحت التحالف الثلاثى لغماً يمكن لروسيا أن تشعله فى أى يوم » . وأكد هولشتاين أن هذا التخلى عن معاهدة

الضمانات لا يمكنه أن يتسبب فى أى ضرر . فأين يمكن لحكومة القيصر أن تبحث عن سند آخر ؟ لدى إنجلترا ؟ كان على روسيا لكى تحصل عليه أن تضحى بمصالحها فى آسيا الوسطى ؛ وهى لن توافق على ذلك . لدى فرنسا؟ ان يسمح تحالف فرنسى روسى لروسيا بتسوية مسألة المضايق ، وهى الهدف الرئيسى لسياستها : فلن يكون فى وسع الأسطول الفرنسى أن يمنع تدخلا إنجليزياً فى مثل هذه الحالة . كانت هذه هى الحجج التى أدت إلى إعتقاد كابريفى ، وإعتقاد غليوم الثانى . ولكن ربما كان الهدف الحقيقى فى أساسه هو الرغبة فى تغيير السياسة البسماركية ؛ وفكر هولشتاين فى أنه فى وسع « آل بسمارك » — وهم الأمير أو إبنه هربرت — أن يحصلوا على فرص للعودة إلى السلطة فى حالة الإحتفاظ بإتفاقية « الضمانات » .

٢ — تكوين التحالف الفرنسى الروسى :

وبعد تردد طويل تسبب هذا القرار الألمانى فى توجيه جديد للسياسة الخارجية لقيصر روسيا . وأهمية هذا التطور الدبلوماسى هى بدرجة تتطلب أن ندرس هنا مراحله ببعض التفصيل : وتفتح محاولات سياسة روسيا الخارجية إمكانيات هامة للتفسير التاريخى .

فلم يكن قيصر روسيا ومستشاريه — رغم تقديرهم الخدمات التى يؤديها لهم السوق المالى الفرنسى — يميلون حتى ذلك الوقت إلى البحث عن التحالف مع فرنسا . ولم يكن لديهم إلا الإحتقار بالنسبة للنظام الجمهورى « الردىء والغبى » كما قال عنه المستشار جيير ؛ وكانوا يخشون كذلك من إتجاهات « المنادين بالإنتقام » والتى كان يظهرها قطاع من الرأى العام الفرنسى. ولكن تخلى ألمانيا عن معاهدة الضمانات كان من طبيعته أن يعدل من طريقة نظرهم الى الموقف . وكانت الحكومة الروسية تشعر بعزلتها ، وتقلق منها ولذلك فإن التقارب مع فرنسا كان يجيب على احدى الضروريات .

والواقع أن الأوساط الرسمية الروسية بدأت بمفاتحات مع الحكومة الفرنسية فى الأشهر التالية لتغيير السياسة الألمانية . وفى أغسطس سنة ١٨٩٠ وبمناسبة وجود الجنرال دى بواديفر *de Boisdeffre* نائب رئيس هيئة أركان الحرب الفرنسية العامة فى المناورات الكبرى للجيش الروسى ، أعلن الجنرالات الروس أن فى وسع فرنسا أن تعتمد فى حالة هجوم ألمانى على مساعدة روسيا ، وأشاروا إشارة عامة إلى إمكانية التفاوض من أجل إتفاق عسكرى . وفى مارس سنة ١٨٩١ ، وحين أقامت أرملة الإمبراطور فردريك الثالث فى باريس إقامة غير رسمية و « جريئة أكثر من كونها معقولة » وهى الزيارة التى تسببت فى ألفاظ غير مقبولة فى الصحافة الفرنسية ، وفى ردود مريرة فى الصحافة الألمانية، أظهرت الحكومة الروسية عطفها وودها لفرنسا : فالإتفاق الوثيق بين فرنسا وروسيا ضرورى للاحتفاظ « بتوازن القوى فى أوربا » . وأظهر منح رئيس الجمهورية صليب سانت أندريه أخيراً أن فى وسع القيصر أن يتغلب على مشاعره السيئة بالنسبة للنظام السياسى الفرنسى . ومع ذلك فإن الحكومة الروسية لم تكن مستعدة حتى ذلك الوقت لكى تذهب إلى أبعد من إعطاء ضمانات شفهية ، والقيام بحركات ترحيب . وحين حاول سفير فرنسا أن يدخل فى مسألة تحالف ممكن ، تهرب منه المستشار جيير . وأعلن لسفير أجنبى « إن فرنسا قد فعلت كل شىء لكى تحصل على معاهدة ، ولكنها لم تحصل عليها رغم كل طلباتها القوية » . ولذلك فإن الحكومة الفرنسية قد أظهرت مضايقتها . وفى مايو سنة ١٨٩١ ، وبمناسبة طلب عقد قرض روسى فى باريس ، تسبب مصرف روتشيلد *Rothschild* فى فشل هذا المشروع بدعوى الإحتجاج على الإضطهادات التى وقعت ليهود روسيا ، لكن يبدو أنه كان أساساً لكى يعبر عن وجهات نظر الدبلوماسية الفرنسية . ولذلك فإن التقارب الفرنسى الروسى قد بلغ مرحلة توقف .

ومع ذلك فإذا كان القيصر قد قرر بعد بضعة أسابيع أن يفكر في مسألة التحالف فإن ذلك كان يرجع إلى وقوع أحداث جديدة زادت من أخطار العزلة أمام روسيا : ففي ٦ مايو سنة ١٨٩١ تجددت معاهدة التحالف الثلاثي ؛ وفي ٢٩ يونيو أشارت الحكومة الإيطالية — وقت إعلان هذا التجديد لبرلمانها — إلى « إتفاقيات البحر المتوسط » لسنة ١٨٨٧ ؛ أي الروابط القائمة بطريق غير مباشر بين بريطانيا العظمى والتحالف الثلاثي . وثار قلق الحكومة الروسية من هذا الإعلان : وكتب السفير الألماني في سان بطرسبرج « إنها تشعر بأنها مهددة » . وفي ١٨ يوليو سنة ١٨٩١ تحدث المستشار جيير في ، إحدى محادثاته مع سفير فرنسا عن « انضمام إنجلترا بطريق مباشر أو غير مباشر للتحالف الثلاثي » وأعلن أن الوقت قد حان أمام هذا التكتل الذي ظهر تكوينه لأخذ « خطوة جديدة» على طريق التقارب الفرنسي الروسي . وفي ٥ أغسطس ، وبعد زيارة أسطول الأميرال جيرفيه *Gervais* لكرونستاد حيث استقبل بحماس مشجع ، قبل جيير البدء في مفاوضات مع فرنسا .

فالخوف من العزلة إذن هو الذي دفع القيصر وحكومته إلى التخلي عن احتقارهم لفرنسا الجمهورية . ولاشك أن الأوساط المسيرة للامبراطورية قد فكرت في التقرب من فرنسا منذ تخلي ألمانيا عن معاهدة الضمانات ؛ ولكنها كانت ترغب في أن تقتصر على « وفاق » دون أن ترتبط بتعهدات محددة . وشعروا بضرورة الذهاب إلى أبعد من ذلك حينما علموا بوجود رباط بين بريطانيا العظمى والنظام الثلاثي .

ولاشك أنه كان على السياسة الفرنسية أن تحاول الكسب من هذا الإستعداد الجديد لحكومة روسيا . ألم يكن أمل الرأي العام الفرنسي منذ سنة ١٨٧١ هو الخروج من العزلة ؟ ألم يفكر تيير وجامبتا في هذا التحالف مع روسيا منذ السنوات الأولى التالية للهزيمة ؟ ألم تكن سياسة القروض الروسية منذ ثلاث

سنوات تؤدى إلى تمهيد طريق التحالف ؟ وكان من الطبيعى أن تنتهز الحكومة الفرصة وقت أن تحين. وأوصى وزير الخارجية ريبو *Alexandre Ribot* سفير فرنسا فى سان بطرسبرج بأن يفيد من الظروف المواتية وفى أقرب وقت ممكن. وكان عليه أن يحصل على وعد بتعبئة تلقائية ومتبادلة للقوات الروسية والفرنسية فى الحالة التى تعبىء فيها دول التحالف الثلاثى قواتها . ولذلك فقد كان من اللازم أن يكون العقد الأساسى للتحالف إتفاقية عسكرية . وتحدد البرنامج منذ يوليو سنة ١٨٩١ . ولكن الأمر إحتاج إلى مايقرب من عامين ونصف العام لكى يتمكن إصرار فرنسا من التغلب على تمنع وتردد روسيا . فما هو سبب هذا البطء الجديد ؟

كانت الدبلوماسية الفرنسية فى المرحلة الأولى ، وفى الوقت الذى عرضت فيه مجموع طلباتها ، تفكر بشكل خاص فى الحصول على تعهد مكتوب ، حتى وإن كان هذا التعهد لايجيب تماما على كل رغباتها . وكان الروس يأملون فى تفادى الوعود المحددة : فكانوا يقبلون أن « تتشاور » فرنسا وروسيا فى حالة تهديد السلم ؛ ولكنهم كانوا لايرغبون فى التعهد مقدماً بإتخاذ إجراءات عسكرية ووافقت الحكومة الفرنسية على ذلك إذ أنها كانت متلهفة لإنهاء المسألة ونص إتفاق ٢٧ أغسطس سنة ١٨٩١ ، والذى عقد فى شكل خطابات متبادلة ، على أن تتشاور الدولتين « فى كل المسائل التى من طبيعتها تهديد السلم العام » . وفى حالة التهديد بإعتداء يتفق الطرفان على « التشاور فى كل الإجراءات التى يفرض تحقيق هذه الإمكانية على الحكومتين أمر إتخاذها السريع والتلقائى » . ولذلك فإن هذا النص لم يذكر بأى طريقة ستعطى روسيا لفرنسا معاونتها العسكرية ، كما أنه لم يعط حتى الضمان الروسى بتأييد مسلح ، مادامت الحكومات لن تقرر الطريق الذى يستخدم إلا فى ساعة الخطر نفسها . ومع ذلك فإن فرنسا قد خرجت من العزلة ، وهذا هو المهم . وقال ريبو : « لقد غرست

الشجرة » . ولكن هذا الإتفاق لم يكن إلا خطوة أولى فى تفكير رجال الدولة الفرنسيين .

ولذلك فإن الحكومة الفرنسية ستحاول إتمام هذا الإتفاق بإتفاقية عسكرية. ولكنها لن تتمكن من بدء المفاوضات بسهولة . وكتب جيير للقيصر فى ديسمبر سنة ١٨٩١ : « يظهر لى أنه سيكون من غير المفضل أن نرتبط قبل الأوان بأى تعهدات إيجابية فى المسائل العسكرية ، ونعرقل بهذه الطريقة حريتنا فى العمل ». ألا يكفى اتفاق ٢٧ أغسطس لحماية مصالح روسيا ؟ ولم تكن الحكومة الفرنسية تعرف وجهة نظر المستشار تماما ، وإن كانت قد لاحظت تردده ولكى تتغلب على ذلك فإنها حاولت أن تتصل بالقيصر مباشرة . وكانت مهمة صعبة ، إذ أن إسكندر الثالث كان لايقابل السفراء الا نادراً ، وكان لايدخل أبداً معهم فى مسائل هامة ، وربما بسبب خجله. وضاعفت الدبلوماسية الفرنسية من مجهوداتها: مثل مهمة جول هانسن *Jules Hanssen* شبه الرسمية ، وهو الدبلوماسى الذى كان من أصل دانماركى ، ثم حصل على الجنسية الفرنسية ، والذى ذهب الى كوبنهاجن فى الوقت الذى أقام فيه القيصر فى بلاط الدنمارك ؛ومذكرة الجنرال دى ميريبل *de Miribel* رئيس هيئة أركان الحرب الفرنسية ؛ ورحلة هانسن الجديدة الى كوبنهاجن . وفى مارس سنة ١٨٩٢ قبل القيصر من حيث المبدأ ، وبعد رؤية مذكرة الجنرال دى وميريبل، أن يفكر فى التفاوض من أجل اتفاقية عسكرية ، ولكن دون أن يحدد الوقت . وفى باريس قلق ريبو : « من اللازم أن تنهى المسألة بعد كل ذلك ، فإذا مانشبت الحرب قبل عقد اتفاقية عسكرية فرنسية روسية ، فإننا سنحمل مسئولية جسيمة » ! ولكن سفير فرنسا أجابه بأنه من المستحيل القيام بأكثر من ذلك . وأخيراً قرر اسكندر الثالث فى ١٨ يوليو سنة ١٨٩٢ أن يعلن أنه يرغب فى وصول مفاوض فرنسى. وكانت جريدة الفيجارو قد أعلنت نفاذ صبر فرنسا منذ أربعة أيام ، وفى مقالة بعنوان « تحالف أوتودد ؟ » ويمكننا أن نعتقد أن هذه المقالة جعلت قيصر روسيا يشعر بأخطار تردد أطول من ذلك .

وكان المفاوض هو الجنرال دى بواديفر . وكانت الحكومة الفرنسية ترغب فى الحصول على وعد بتعبئة تلقائية ومتبادلة لجيوش الدولتين فى حالة قيام ألمانيا أو دول التحالف الثلاثى بتعبئة قواتها ؛ ولكنها كانت لاترغب فى تطبيق هذا التعهد في حالة ما اذا قامت النمسا والمجر وحدها بإصدار قرار بهذه التعبئة ، ومن ناحية أخرى كانت ترغب فى حالة نشوب الحرب فى أن يبذل الجيش الروسى مجهوده الأساسى ضد ألمانيا — وليس ضد النمسا والمجر — وبشكل يسمح للجيش الفرنسى ، الذى تعرض لهجوم ألمانى مفاجىء ، بأن يسترد أنفاسه فى أقرب وقت ممكن . ولكن النمسا والمجر كانت هى العدو الرئيسى بالنسبة لروسيا ، فى نفس الوقت الذى كانت فيه العدو الأكثر ضعفاً ، وبالتالى العدو التى كانت ترغب فى توجيه ضرباتها اليه أكثر من غيره . ووجد الجنرال دى بواديفر أنه من اللازم اعطاء ترضيات جزئية لروسيا فى هذه النقطة ، ووافقت الحكومة الفرنسية على ذلك بعد بضعة أيام من اضطراب التفكير . وفى ١٨ أغسطس سنة ١٨٩٢ تم الإتفاق ، ووقع الجنرالات على النص .

وعرفت فقرات الإتفاقية التعهدات المتبادلة فى حالة التعبئة وفى حالة الحرب . وقالت بالنسبة للنقطة الأولى : « فى حالة تعبئة قوات التحالف الثلاثى أو قيام احدى الدول العظمى التى تكون جزءاً منه بتعبئتها ، ستقوم فرنسا وروسيا ، عند أول اعلان لذلك ، ودون حاجة للتشاور سابق ، بتعبئة سريعة ومن الجانبين لمجموع قواتهما وسيضعونها أقرب مايكون الى الحدود » . وحدد النص بالنسبة للنقطة الثانية أنه : « اذا تعرضت فرنسا لهجوم من جانب ألمانيا ، أو من جانب ايطاليا وبتعضيد ألمانيا ، ستستخدم روسيا كل قواتها الممكنة لمواجهة ألمانيا . واذا ماتعرضت روسيا لهجوم من جانب ألمانيا أو من جانب النمسا والمجر وبتعضيد ألمانيا ، ستستخدم فرنسا كل قواتها الممكنة لمحاربة ألمانيا » . وكان على فرنسا أن تضع فى خط النار ضد ألمانيا ١٫٣٠٠٫٠٠٠ جندى على الأقل ،

وروسيا من ٧٠٠,٠٠٠ الى ٨٠٠,٠٠٠ جندى ،أما بقية الجيش الروسى فكان عليه أن يعمل ضد النمسا والمجر . ونصت المواد الاخيرة على أن فرنسا وروسيا لن تعقدا صلحاً منفرداً ، وعلى أن الإتفاقية الفرنسية الروسية ستكون لها « نفس مدة معاهدة التحالف الثلاثى » ، وأنه سيحتفظ « بسرية مطلقه » عن مضمون هذه الإتفاقية .

وشكلت هذه الإتفاقية العسكرية معاهدة تحالف فعلية ، ما دامت هى النص الوحيد الذى يحدد « حالة الإرتباط » *Casus foederis* كما أنها أقامت نوعاً من الحل الوسط بين وجهات النظر الروسية والفرنسية : ففرنسا قد ربحت فى مسألة التعبئة « المتبادلة والتلقائية » ، وحددت قيمة الوحدات التى كان على الجيش الروسى أن يطلقها ضد ألمانيا ؛ ولكنها أجبرت على التعهد بأن تعلن التعبئة حتى فى حالة قيام النمسا والمجر بإعلان التعبئة ضد روسيا ، ودون مشاركة ألمانيا ؛ ومع ذلك فإنها لم تكن مجبرة مع هذا الفرض على أن تدخل فى حرب : بل كان الهجوم الذى يأتى من ألمانيا هو وحده الذى يتسبب فى الرد . كانت هذه هى فقرات الإتفاقية . وظهرت من الوهلة الأولى على أنها تحتفظ بحرية فرنسا على العمل فى حالة نشوب حرب نمسوية روسية ، ما دامت ألمانيا لا تشارك فى هذه الحرب . ولكن ، هل كانت كذلك فى أساسها ؟ ما دامت فرنساقدتعهدت — رغم عدم وجود حدود مشتركة مع المملكية الثنائية — بتعبئة جيشها فى حالة التعبئة النمسوية المجرية ، فإنه سيكون من طبيعة هذا العمل الفرنسى أن يؤدى إلى رد فعل ألمانى ، ويسرع بالحرب . وكانت الحكومة الفرنسية قد فكرت فى هذا الخطر ؛ وإذا كانت قد قبلته فإن ذلك كان يرجع إلى علمها بأن رفض الطلب الذى تقدم به الروس سيتسبب فى فشل المفاوضات .

ومع ذلك فإن الإتفاقية العسكرية لم تكن قد عقدت بعد بشكل نهائى ؛ فكانت تحمل مجرد توقيعات الجنرال دى بواديفر ، والجنرال أوبروتشيف

رئيس هيئة أركان الحرب الروسية *Obroutchef* . ولا شك أن القيصر كان قد أعلن شفهياً أنه يوافق على المشروع ؛ ولكنه لم يكن قد أعطى موافقة كتابية، وسيمتنع عن ذلك لمدة ستة عشر شهراً أخرى . وهذه الترددات الأخيرة ليست أقل الأمور أهمية بالنسبة لمؤرخ العلاقات الفرنسية الروسية .

والظاهر أن الحكومة الفرنسية — أى رئيس الجمهورية ،ورئيس الوزراء، ووزير الشئون الخارجية والحرب (إذ أن نص الإتفاقية ، نظرا لكونها سرية، لم يعرض على مجلس الوزراء) — لم تكن راضية تماماً ، فى الوقت الذى بدا فيه أن مفاوضات الإتفاقية العسكرية قد أرضت وجهات نظرها ، عن طبيعة الإلتزامات التى وقعت عليها . وكانت ترغب فى الحصول على تعديلين فى التفاصيل قبل إعطاء موافقتها النهائية . الأول كان شكليا : ذلك أن رئيس الجمهورية وجد أنه ليس من حقه عقد إتفاقية سرية ، ولذلك فإنه كان يرغب فى عدم ذكر لفظ « سرى » فى النص . والثانى كان أكثر أهمية : ذلك أن فرنسا قد تعهدت باعلان التعبئة فى حالة قيام النمسا والمجر بالتعبئة ، حسب المادة الثانية ، ولكن إذا كانت هذه التعبئة النمسوية المجرية مجرد تعبئة جزئية — موجهة مثلا ضد دولة بلقانية — فهل تنفذ الإتفاقية العسكرية الفرنسية الروسية ؟ لا بطبيعة الحال، وحسب وجهة نظر الحكومة الفرنسية . ولذلك فقد كان من اللازم تحديد هذا التحفظ . وقدمت هذه الإعتراضات إلى الجنرال أوبروتشيف ، ثم إلى المستشار جيير اللذين مرا فى باريس فى خلال الخريف . ورد الإثنان بأن الوقت قد فات بالنسبة لتعديل النص . ولم تتردد الحكومة الفرنسية : ولكن هذه المرحلة قد تسبب مع ذلك فى تأخير ، كانت له نتائجه .

والواقع أن الحكومة الروسية لم يكن لديها أى دافع لإظهار تسرع أكثر من زميلتها . ولذلك فانها قد اكتفت بانتظار قرار الحكومة الفرنسية. ولكن فضيحة بنما وقعت فى نفس الوقت الذى إتخذ فيه هذا القرار ، فى نوفمبر سنة

١٨٩٢ . ألم يكن فى ذلك ما يؤكد المخاوف التى أظهرها القيصر دائماً بالنسبة النظام الجمهورى ؟ وأظهر إسكندر الثالث إمتعاضه من إتهام بعض الصحف الفرنسية لمورنهايم *Mohrenheim* سفير روسيا فى باريس بالنسبة لهذه الفضيحة ، وذهب إلى حد مطالبة رئيس الجمهورية بتقديم خطاب إعتذار . وما دامت هذه المسألة مستمرة فلم يكن من السهل وضع مسألة التصديق على الإتفاقية العسكرية فى جدول الأعمال . وربما كانت حكومة القيصر نفسها تتساءل عما إذا كانت لم تخطىء فى إختيار الطريق . والظاهر أن هذا الفرض كان ممكنا ، إذ أن ولى العهد *tsarévitch* والذى سيصبح فيما بعد نيقولا الثانى قد ذكر لغليوم الثانى قولا غريباً فى يناير سنة ١٨٩٢ : ففرنسا تنهار ، والنظام الجمهورى مقضى عليه ، وستخلفه بلا شك « دكتاتورية عسكرية » ؛ وفى هذا الوقت يجب التفكير فى تكوين تكتل ضد فرنسا . وفى نفس هذه اللحظة عبر المستشار جيير ، وفى إحدى محادثاته مع السفير الألمانى ، عن أسفه من أن ألمانيا « قد دفعت روسيا بين ذراعى فرنسا ، وأنها لم تحاول عقد علاقات أكثر قربا مع الحكومة الروسية » ألم يكن ذلك يعنى أن الوقت لم يفت لإعادة إحياء الصداقة الألمانية الروسية ؟ ولم يخف سفير فرنسا فى روسيا قلقه على حكومته . فمتى يمكن التصديق على الإتفاقية العسكرية ؟

ومرة أخرى أعطت السياسة الألمانية الفرصة . فلم تقتصر حكومة الرايخ على مجرد عدم الرد على أحاديث ولى العهد وأقوال المستشار ، ولكنها إتخذت كذلك إجراءات من طبيعتها أن تثير قلق الحكومة الروسية : مثل « حرب التعريفة الجمركية » ضد الصادرات الروسية ؛ وطلب ميزانيات عسكرية جديدة تهدف تحسين وسائل الحرب « على جبهتين » حسب الخطط الإستراتيجية التى وضعها شليفن *Schlieffen* الرئيس الجديد لهيئة أركان الحرب . ولذلك فان القيصر قد أجبر على اعتبار التحالف مع فرنسا على أنه حتمية . وأظهرت زيارة

الأسطول الروسى لطولون فى أكتوبر سنة ١٨٩٣ أنه كان يفهم ذلك. ولكن الإنتظار امتد ما يقرب من ثلاثة أشهر جديدة. وأخيراً قرر القيصر، فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٣، ودون أن تسمح الوثائق المعروفة حتى الآن بشرح السبب الذى جعله يتغلب على تردده الأخير: وأعطى جيير لسفير فرنسا خطاباً ذكر فيه أن الإتفاقية الفرنسية الروسية «يمكن إعتبارها قائمة بشكل نهائى.» وأجابت الحكومة الفرنسية فى ٤ يناير سنة ١٨٩٤ بتصريح مماثل. وأخيراً عقد التحالف. وخرجت فرنسا من العزلة التى كانت السياسة البسماركية قد إحتفظتها فيها.

وواصلت الحكومة الفرنسية باصرار جهودها للوصول لهذه النتيجة التى كانت الهدف الرئيسى لسياستها الخارجية منذ سنوات طويلة: وتشهد الوثائق بقلقها الوطنى، وبوضوح الرؤية. فهل كان فى وسعها أن تنجح فى التغلب على تردد الحكومة الروسية إذا لم تكن الدوافع الألمانية قد أثارت قلق القيصر فى اللحظات الحرجة بالنسبة للمفاوضات؟ والظاهر أن مفاوضات التحالف الفرنسى الروسى قد تطورت، ودون أن يظهر أن حكومة الرايخ قد علمت بها، وعلى نفس سرعة تدهور العلاقات الألمانية الروسية.

ومن المؤكد أن إختلاف المصالح الإقتصادية قد لعب دوراً فى هذا التطور للعلاقات بين الإمبراطوريتين. وكان كبار ملاك الأراضى فى شرق ألمانيا، ومنتجى الحبوب الذين أصبحوا مهددين بزيادة إستيراد القمح الروسى، قد دفعوا حكومة الرايخ إلى اتخاذ إجراءات وقعت نتائجها على الفلاح الروسى وعلى الخزانة الروسية. وحين قام بسمارك باقفال السوق المالية الألمانية أمام قروض القيصر فى خريف سنة ١٨٨٧ كان قد أرضى رغبات «المزارعين» الذين كانوا يرغبون فى تعطيل روسيا عن عملية بناء السكك الحديدية والتى كانت لازمة لنقل المنتجات الزراعية صوب الأراضى الألمانية. وحين نشأت حرب جمركية ألمانية

روسية إبتداء من سنة ١٨٩٠ ألم يكن السبب الرئيسى هو الرغبة فى حماية المنتجات الزراعية الألمانية من هذه المنافسة ؟ ولقد تسببت هـذه الإجراءات الألمانية فى وضع صعوبات أمام المالية العامة الروسية ؛ ولذلك فانها قد دفعت الحكومة القيصرية إلى البحث فى فرنسا عن تأييد مالى ، وهو الذى مهد للتعاون السياسى . فهل معنى ذلك أن نقول أن الدوافع الإقتصادية والمالية كانت فاصلة؟ لا ، إذ أن القرارات الألمانية كانت مسيرة بتخطيطات سياسية . وفى سنة ١٨٨٧ كان بسمارك ، بمقاطعته للسندات الروسية ، يحاول قبل أى شىء أن يمارس ضغطاً على الحكومة القيصرية ، ويتسبب فى أزمة مالية فى روسيا ، فى الوقت الذى هددت فيه المسألة البلغارية بأن تؤدى إلى صدام نمسوى روسى . وفى سنة ١٨٩٠ — ١٨٩١ كانت حرب التعريفة الجمركية كذلك نتيجة لإختبار سياسى : فكان كابريفى يرغب فى تدعيم التحالف النمسوى الألمانى بالتوقيع على معاهدة تجارة تفتح سوق ألمانيا بدرجة أكبر أمام حبوب المجر ، وعلى حساب حبوب روسيا . وكانت الحسابات السياسية لرجال « العهد الجديد » هى وحدها التى تعطى تفسيراً لإتجاهات السياسة الألمانية .

خاتمة الباب الرابع

ما هو الحساب الختامى فى سنة ١٨٩٣ للتغيرات التى حدثت فى العلاقات الدولية منذ معاهدة فرانكفورت ؟

كانت الحادثة الكبيرة الجديدة فى أوربا هى إعادة إقامة توازن بين دول القارة ، مادام التحالف الفرنسى الروسى قد أصبح يوازن التحالف الثلاثى . وأصبحت الفرص المتاحة الآن أمام السياسة الألمانية محدودة . وبدأت الحكومة الألمانية فى معرفة ذلك : فرغم وجود بعض شكوك لديها حول الطبيعة المحددة للعلاقات الفرنسية الروسية (فلم يعلن عن وجود معاهدة التحالف علنا إلا فى سنة ١٨٩٧) كانت تشعر منذ سنة ١٨٩٣ أن روسيا وفرنسا تعطيان بعضهما تأييداً متبادلا . وقرر غليوم الثانى ، لكى يحاول إعادة الموقف الدبلوماسى للامبراطورية ، أن ينهى الحرب الجمركية الألمانية الروسية ؛ وأعلن أمام مجلس التاج أنه من اللازم التضحية بالمصالح الإقتصادية للمزارعين من أجل مصالح الرايخ السياسة : وكانت محاولة متأخرة للتوفيق ، وبقيت بدون جدوى .

ولكن هل كان التحالف الفرنسى الروسى يعنى فى هذا الوقت تهديداً للوضع الإقليمى القائم؟ كانت التعهدات المتبادلة مجرد دفاعية فى تفكير المتعاقدين ، وكذلك فى نصوص الإتفاقية العسكرية . واهتم القيصر فى إحدى مقابلاته مع سفير فرنسا بأن يصر على أنه لم يقدم أى تعهد بالنسبة لمسألة الألزاس واللورين ، وأنه لن يقبل الإشتراك فى محاولة مقبلة للإنتقام : « فعليكم بكل إعتزار » . وفى فرنسا لم يكن للحكومة هدفاً آخر سوى حماية الأراضى الوطنية ضد الهجوم الألمانى الذى كان الخوف منه يسيطر عليها . وأظهر الرأى العام ، رغم جهله بنص إرتباطات التحالف ، سروره وقت زيارة الأسطول الروسى لطولون ؛

ولكن شعوره كان شعوراً بتنفس الصعداء ، ولم يكن يمثل رغبة فى إعادة النظر فى نتائج معاهدة فرانكفورت . وكانت فكرة الإنتقام آخذة فى الإنهيار ، مع تأكيد نجاح حزب أنصار الحكم المحلى فى الألزاس واللورين وقت إنتخابات سنة ١٨٩٣ للرايشستاج ، الأمر الذى أظهر زيادة الإستسلام .

وعلى العكس من ذلك نجد أن الشعور بإستعادة الأمن يتسبب فى ظهور عقبات أمام سياسة التوسع الإستعمارى الفرنسى : وكان أعداء هذا التوسع قد كرروا باستمرار أن المجهود الإستعمارى يهدد بتشتيت الإمكانيات العسكرية التى كانت فرنسا محتاجة لها على القارة،وبوضع أمن البلاد تحت رحمة ألمانيا أو بإجبار الحكومةالفرنسية على أن تطلب ود الحكومة الألمانية؛ وفقدت هذه الإعتراضات قيمتها منذ أن دعم التحالف الروسى أمن فرنسا . وهكذا أصبح فى وسع السياسة الفرنسية أن تتمتع بعد ذلك باستقلال أكبر، وعلى مستوى المشروعات العالمية.

وكان نتائج هذه المشروعات هى التى تستلفت النظر . وبدأت الدول العظمى من طريق الغزو الإستعمارى ، وعن طريق إقامة مناطق نفوذ إقتصادية فى تقسيم العالم فيما بينها فى خلال هذه الفترة .

وفى سنة ١٨٧٠ كان التوغل الإستعمارى الأوربى فى القارة الإفريقية قد بقى قاصراً على الجزائر ، وعلى جنوب إفريقية ، وعلى جزء صغير من الساحل الغربى، إلى الجنوب من مصب السنغال . وبعد عشرين سنة كانت الأقاليم التى توجد فيها دول مستقلة هى إثيوبيا والمغرب وأعالى النيل . وحتى النجاشى كان قد وقع على معاهدة أوتشاللى التى أدخلت فيها الحكومة الإيطالية فقرة تظهر على أنها تفتح الطريق إلى الحماية ؛ وكان سلطان المغرب قد رأى منذ أن سمحت معاهدة سنة ١٨٨٠ لبعض الوطنيين بوضع أنفسهم تحت حماية المفوضيات الأجنبية — أن سلطته مهددة كل يوم بتوغل النفوذ الأوربى . أما بالنسبة لقبائل المسلمين فى سودان وادى النيل فإن الإستقلال الذى كانوا قد حصلوا عليه مع المهدى فى سنة ١٨٨٤

قد إزداد ضعفاً منذ أن سوّت مجموعة الإتفاقيات المعقودة من سنة ١٨٩٠ حتى سنة ١٨٩٣ بين بريطانيا العظمى وإيطاليا والإمبراطورية الألمانية ودولة الكونغو ، مصير كل الأقاليم المجاورة ؛ وفى سنة ١٨٩٢ بدأ سيسل رودس *Cecil Rhodes* مشروعه لإنشاء سكة حديدية من رأس الرجاء الصالح إلى القاهرة ، وتسير مع وادى النيل .

أما القارة الآسيوية فإن تقسيم الهند الصينية بين فرنسا وبريطانيا العظمى قد تم : وترك سيام كدولة مستقلة يمكنها أن تستخدم « كدولة تخوم » بين الممتلكات الفرنسية والإنجليزية . ولكن مثل هذا الحاجز لم يوجد بين الممتلكات الروسية فى تركستان وبين أفغانستان ، والتى كانت تحت شبه حماية بريطانيا : وبقت حدود الإمبراطوريتين كما كانت عليه بعد أزمة سنة ١٨٨٥ . وانتقلت المنافسة الإنجليزية الروسية الآن صوب فارس التى حصلت حكومة الشاه فيها منذ سنة ١٨٩٠ على عروض بالمساعدة المالية من البنك الروسى ومن البنك الإنجليزى ، اللذان أملا فى أن يحصلا فى نظير ذلك على إمتيازات فى المناجم وفى السكك الحديدية . وكانت الحكومة الروسية عند محاولتها إقامة نفوذها فى طهران تفكر فى إمكانية التوغل صوب الخليج الفارسى أو صوب حدود بلوخستان ؛ وعارضت السياسة البريطانية ذلك ، لا لمجرد منع الروس من الحصول على المكاسب الإقتصادية التى كانت بسيطة جدا ، ولكن لحماية الحدود الإستراتيجية للهند .

وعرّضت عمليات الغزو التى قامت بها بين عامى ١٨٨٠ و ١٨٩٠ بريطانيا العظمى فى بورما ، وفرنسا فى تونكين ، وروسيا فى التركستان الشرقية — عرضت إمبراطورية الصين لمخاطر جديدة : فكان الفرنسيون والإنجليز يطرقون أبواب المقاطعات الجنوبية ، فى الوقت الذى حصل فيه الروس على مدخل للمقاطعات الشمالية الغربية . ومع ذلك فان الدول الأوروبية قد ترددت حتى ذلك الوقت

فى أن تزيد مجهودها عن مجرد التوغل التجارى ، وتوسع أهداف سياستها فى الصين.
وكان إتساع هذا الاقليم الممتلىء بكتل بشرية متحركة يثير بعض الخوف لدى الحكومات الأوروبية . وكتب الملحق العسكرى الانجليزى فى سنة ١٨٨١ : « إن معنى الهجوم على الصين هو الهجوم على كمية يصعب تقديرها . » ورأى وزير الشئون الخارجية الفرنسية فى سنة ١٨٩١ أنه لا يمكن ضمان حماية فعالة لبعثات التبشير الكاثوليكية فى الصين الداخلية . ولم يشعر الـ ١٠,٠٠٠ أوربى الذين عاشوا فى الصين بالأمن إلا فى « الموانى المفتوحة » — موانى بحرية أو موانى نهرية — والتى كانت فى مدى مدافع سفنهم الحربية .

وأخيراً فقد تم تقريبا تقسيم أرخبيل الاقيانوسية . وأصبحت ألمانيا فى سنة ١٨٨٤ — ١٨٨٥ « دولة باسيفيكية » : فأقامت فى غينيا الجديدة إلى جانب بريطانيا العظمى والأراضى المنخفضة ، وفى جزر سالمون ؛ وعلى جانبى الطرق البحرية التى تربط المحيط الهندى بالمحيط الهادى؛ واحتلت فى شمال خط الإستواء جزر مارشال وكارولينا التى أحاطت بالطريق البحرى الكبير من الشرق إلى الغرب . واستلكت بريطانيا العظمى الجزر التى تكون نقط التموين بين أستراليا والقارة الأمريكية ، ولكن الولايات المتحدة ترددت حتى ذلك الوقت فى ضم جزر هاواى . ونشأ نوع من الحكم المشترك الألمانى — الإنجليزى — الأمريكى فى أرخبيل ساموا .

ولقد إرتبطت هذه المشغوليات الخاصة بأوربا وبما وراء أوربا فى سياسة بريطانيا العظمى . ولم تكف الدبلوماسية الإنجليزية عن مراقبة وعرقلة التوسع الإستعمارى الفرنسى . ولاشك أن هذه الإصطدمات لم تكن خطيرة — حسبما لاحظ جاك باردو *Jacques Bardoux* — إلا فى الحالة التى أثرت على مستقبل شرق البحر المتوسط ، وحتى فى هذه الحالة فان السياسة الانجليزية لم تكن تأمل فى أن تؤدى هذه الاختلافات إلى حرب. ولكن بريطانيا العظمى حاولت

أن تقوم باتصالات فى سنة ١٨٧٩ ، و سنة ١٨٨٢ ، وسنة ١٨٨٧ مع المانيا حتى تطوق بذلك فرنسا .

ورغم أن التحالف الفرنسى الروسى كان موجهاً ضد ألمانيا وحدها ، فقد كان فى وسعه أن يثير قلق الحكومة البريطانية فيما يتعلق بظهور تضامن الدولتين خارج نطاق أوربا . وقامت السياسة الإنجليزية فى صيف سنة ١٨٩٣ باعطاء ضربة أوقفت بها السياسة الفرنسية فى الهند الصينية وذلك بمناسبة المسألة السامية؛ وبدأت تخشى من رؤية فرنسا تثير المسألة المصرية عن طريق توغلها صوب أعالى النيل . ومن المنطق أن تتسع هذه المحاولات وتزيد مادام أمن فرنسا قد أصبح مضموناً بشكل أحسن على القارة . وفى ميادين هذا التنافس . وحيث تعارضت المصالح الإنجليزية والروسية — فى خليج بتشيلى ، وحدود التركستان الجنوبية ، والمضايق العثمانية — شعرت السياسة الروسية هى الأخرى بأنها أكثر قوة وبأنه يمكنها أن تكون أكثر فاعلية ما دام قد أصبح من حقها أن تعتمد على التأييد الدبلوماسى الفرنسى . وهذا ما ظهر على أن من طبيعته تأكيد السياسة الخارجية الانجليزية فى الطريق الذى دخلته فى سنة ١٨٨٧ : وهو قبول تعاون غير مباشر مع التحالف الثلاثى ، لكى توقف روسيا وفرنسا . ولكن ذلك كان غير ممكناً إلا فى حالة إحتفاظ الامبراطورية الألمانية بطريقة التفكير البسماركية ، وهى التى أخضعت مصالح ماوراء أوربا للمصالح الاوروبية . ولكن غليوم الثانى سيعلن « سياسته العالمية » *Weltpolitik* وسيتسبب بذلك فى منافسة إنجليزية ألمانية .

الباب الخامس

من ١٨٩٣ إلى ١٩١٣

مقدمة الباب الخامس

تطورت العلاقات الدولية فى مظهرين من مظاهرها فى خلال العشرين عاماً التى تلت تحطيم « النظام البسماركى » . فمن ناحية إستمر نمو التوسع الأوربى ؛ ورغم مقابلته لعقبات أشد خطورة عما سبق ، فإنه لم يوقف إلا فى بعض النقط المحددة . ومن ناحية أخرى تأكدت فى أوربا الخلافات بين الدول العظمى ، وبقوة متزايدة ، وأجبر التهديد بالحرب الحكومات على أن تدعم أمن دولها بإتفاقيات دبلوماسية أو عسكرية ؛ ولكن عقد هذه الإتفاقيات زاد من حدة العداوات . فهل كانت هناك علاقة مباشرة بين هذا التوسع الأوربى وبين هذه الصعوبات التى إزدادت فى أوربا ؟ وبمعنى آخر،ألم يكن الصدام بين الإتجاهات التسلطية خارج أوربا هو السبب الرئيسى للخصومات الأوربية ؟ لقد بدا هذا الفرض مغريا وخاصة لهؤلاء الذين كانوا مستعدين سلفاً، باتجاهاتهم الفكرية ، إلى التفكير فى أن المصالح الإقتصادية كانت هى المصادر الرئيسية للإصطدامات السياسية . وهذا التفسير الذى إختاره « علم إجتماع التسلطيات» بسيط ومقبول . ولكن هل هو حقيقى ؟

الفصل السابع والعشرون

القوى العميقة

من السهل أن نرى الخصائص الجديدة فى الحياة الإقتصادية والإجتماعية ، وفى التطور الديموجرافى ، وكذلك فى إتجاهات نفسية الشعوب ، فى خلال هذه السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين .

١ — القوى الاقتصادية :

رغم أن الفترة الواقعة بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٩٣ قد امتازت باتجاه صوب إنخفاض الأسعار ، فإن الوضعية الإقتصادية قد إنقلبت بعد ذلك : فاستمر إرتفاع الأسعار بين سنة ١٨٩٥ وسنة ١٩١٣ ، إلا فى أثناء أزمتين قصيرتين ، فى سنة ١٩٠٠ — ١٩٠١ وفى سنة ١٩٠٧ — ١٩٠٨ ، ويظهر أن هذا الإرتفاع كان مرتبطا بزيادة توفر العملة المعدنية ، أى بالبدء فى إستغلال مناجم الذهب فى جنوب إفريقية ابتداء من سنة ١٨٩٤ . وحركة الأسعار تدعم الإنتاج والتبادل اللذين يساعدان كذلك على التقدم التقنى وتنظيم المدخرات .

وكان الانتاج الصناعى فى تقدم واضح نتيجة لإستخدام مصادر جديدة للطاقة ، ونتيجة لوسائل التصنيع بكميات كبيرة . ورغم أن الفحم بقى الأساس الضرورى لهذا النشاط الصناعى فان نطاق القوى المحركة أخذ شكلا جديداً : وأعطت عمليات استغلال مصادر البترول ، التى كانت محددة للغاية فى سنة ١٨٩٠ ، ٢١ مليون طن فى عام ١٩٠٠ و ٤٢ مليون فى عام ١٩١٠ ، وأصبح نقل القوى الكهربائية فى سنة ١٩٠٠ ، والذى لم يكن فيما بين عامى ١٨٨٥ و ١٨٩٠ الا فى مرحلة تجريبية ، عاملا هاما بالنسبة للنشاط الصناعى وسمح تركيز وتحسين الآلات بزيادة سرعة التصنيع : وفى مناطق العالم التى شهدت النمو السريع

للأشكال الجديدة للإنتاج — مثل الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا العظمى وبلجيكا وفرنسا أخذت الصناعات الكهربية والصناعات الكيميائية مكاناً تزايدت أهميته باستمرار . وامتد هذا الإزدهار الصناعى إلى دول لم تحتل فيها الحياة الصناعية فى الماضى إلا دوراً ثانوياً للغاية : مثل روسيا التى بدأت منطقة الدونيتز تصبح فيها مركزا كبيراً للنشاط ؛ وايطاليا الشمالية حيث سمح استخدام القوى المائية بسد نقص الفحم ؛ واليابان حيث انتظمت الصناعة المعدنية ابتداء من سنة ١٨٩٣ . وفى نفس الوقت حدث نوع من « المفارقة » فى الحياة الصناعية للعالم ، حيث زاد نصيب الولايات المتحدة فى ثلاثين سنة من ٢٨ ٪ من الانتاج الكلى الى ٣٨ ٪ ، وفى ألمانيا زاد من ١٤ الى ١٥ ٪ بينما انخفض انتاج بريطانيا العظمى الذى كان ٢٧ ٪ الى ١٤ ٪ .

وأفاد الإنتاج الزراعى فى الدول الأكثر تطوراً من تقدم كيمياء الارض ، ومن استخدام المخصبات البوتاسية والفوسفات ، وكذلك من نمو الوسائل الآلية . وزاد الانتاج المتوسط للهكتار فى مدى ثلاثين سنة بمقدار ٢٣ ٪ تقريبا فى أوروبا الغربية .

ونما نظام المواصلات نمواً سريعا . وفى ميدان النقل البرى بدأت سيطرة السكك الحديدية تقاسى فى أوروبا الغربية من منافسة النقل على الطرق ، حينما سمح تعديل المحرك ذا القوة الخارقة ابتداء من عام ١٩٠٥ تقريبا باستخدام السيارة . ومع ذلك فان السكك الحديدية قد احتفظت بدورها المسيطر . وفى أوروبا زاد طول شبكة السكك الحديدية من ٢٢٣٫٠٠٠ كيلو متر فى سنة ١٨٩٠ الى ٣٤٢٫٠٠٠ كيلو متر فى سنة ١٩١٣ ؛ وفى الولايات المتحدة من ٢٦٨٫٠٠٠ كيلو متر الى ٤٠٢٫٠٠٠ كيلو متر ؛ وفى بقية مناطق العالم من ، ٩٢٫٠٠٠ كيلو متر الى ٢٢٦٫٠٠٠ كيلو متر . ولذلك فان السكك الحديدية قد أيقظت الحياة الإقتصادية لمناطق زاد اتساعها كل يوم .

وربما كان تقدم وسائل النقل البحرية أكثر دلالة: فكانت الحمولة الإجمالية للبحرية التجارية (وتحسب بمجرد السفن التى تزيد حمولتها على مائة طن) هى ٢٣٫٠٠٠٫٠٠٠ طن فى عام ١٨٩١ ، وزادت الى ٤٦٫٨٩١٫٠٠٠ فى عام ١٩١٣؛ وأصبحت البواخر التى كانت تمثل فى عام ١٨٩١ ما يقرب من ٦٠ ٪ من هذه الحمولة تمثل الآن ما يقرب من ٩٥ ٪؛ ونتج عن اختراع المحرك (الذى إستخدم لأول مرة فى عام ١٨٩٧) زيادة السرعة والإقتصاد فى الفحم؛ وبعد عام ١٩٠٠ سمح استخدام أفران المازوت بالإقتصاد فى الأماكن وفى الرجال ، وأنقص عدد مرات التردد أو مدة الرسو اللازمة للتموين بالوقود؛ ونقصت تكاليف بناء السفن ، اذ أن ثمن الحديد انخفض من ٨٠ فرنك للطن فى عام ١٨٨٠ الى ٥٧ فرنك فى عام ١٩٠٧ . ولذلك فإن تكاليف النقل قد انخفضت : فنقل طن من البضائع من مرسيليا الى هونج كونج ، والذى كان يتكلف ٨٦ فرنك فى عام ١٨٩٠ أصبح يكلف ٧٠ فرنك فى عام ١٩٠٦ .

ووصل امتداد شبكة الأسلاك البرقية تحت البحر ، والتى كانت ٣٠٠٫٠٠٠ كيلو متر تقريباً فى عام ١٩٠٠ الى ٥٣١٫٠٠٠ كيلو مترا فى عام ١٩١٣؛ ووضعت الأسلاك الجديدة بنوع خاص فى جنوب المحيط الأطلسى ، وفى المحيط الهادى وبحار جنوب شرق آسيا . وأخيراً فقد فتحت فى عام ١٩١٣ ، ٥٦٧ محطة راديو للإتصال اللاسلكى العام؛ وكانت ثلاثة أرباعها موجودة فى الولايات المتحدة أو فى أوربا .

وساعد هذا النمو فى وسائل الإتصال على ازدهار التبادل العالمى للسلع ، الذى سهله اتخاذ قاعدة الذهب فى النظام المالى للدول العظمى ، وثبات قيمة العملة . ومع ذلك فإن العلاقات التجارية قد بقيت معرقلة بالإحتفاظ ، وحتى بتزايد ، اتجاه الحماية الجمركية فى أوربا القارية وفى الولايات المتحدة؛ وإن كانت معاهدات التجارة قد قللت من هذه العقبات فى حالات كثيرة . وتضاعف

الحجم الإجمالى للتبادل فيما بين عامى ١٩٠٠ و ١٩١٣ طبقا لتقديرات سوتمبار *Sombart*, .

ومن ناحية أخرى زاد التكدس السريع للأرباح فى الدول الصناعية الكبرى من حجم رؤوس الأموال الموجودة ولا شك أن الجزء الأكبر من رؤوس الأموال هذه قد إستغل فى نفس البلاد ، وفى المشروعات الوطنية ،أو فى قروض الدولة . ولكن توفر العرض أدى إلى خفض قيمة الربح ولذلك فقد إتجه أصحاب رؤوس الأموال صوب البحث عن تنمية أفضل ؛ ووجدوها ، أو اعتقدوا أنهم وجدوها ، سواء فى قروض الدول الأجنبية ، أو فى المشروعات التى إقترحوها لتنمية « الدول الجديدة » ؛ وكان فى وسع هذه المجهودات أن تنمو بلا عقبات . وكانت رؤوس الأموال التى تقدمها أوربا الغربية هى التى تضمن تمويل بناء السكك الحديدية فى آسيا ، وفى إفريقية ، وفى أمريكا الجنوبية ، وإستغلال موارد ما تحت الأرض ، وتنمية الإنتاج الزراعى ؛ وكانت روسيا ، والدول البلقانية ، والإمبراطورية العثمانية ،واليابان،وجمهوريات أمريكا الجنوبية تطلبها كذلك حتى تغطى إحتياجات ميزانياتها . وإن قوة هذه العمليات الإستغلالية ، والتى لعبت فيها بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا أكبر دور ، هى إحدى الملامح الرئيسية لهذه الفترة . وكانت تعطى لهذه الدول وسائل الضغط الإقتصادى والسياسى على « الدول الجديدة » .

واصطحب هذه الطفرة فى الحياة الإقتصادية والمالية بجهود للتنظيم كان هو الشرط الأساسى لها . وبدأ تركز المشروعات — وهى التراست والكارتيل — والتى كان الإقتصاد الأمريكى والإقتصاد الألمانى قد بدءا فيها قبل سنة ١٨٩٠ ، وتركيز إمكانيات رؤوس الأموال : ولعبت المسائل المالية والمصرفية دوراً رئيسيا فى الحياة الصناعية وكانت هذه هى الفترة التى نجحت فيها (أشكال

الرأسمالية العليا التى كانت قد إزدهرت نتيجة لممارسة الحرية الإقتصادية ، وإن كانت قد بدأت فى تشويه فكرتها .

وكانت نتائج هذه التغيرات — التى تكفى الإشارة إليها هنا بسرعة مادامت معروفة فى خطوطها العامة — هامة بالنسبة للعلاقات الدولية .

وأصبحت كل الدول الصناعية الكبرى مجبرة على البحث ، وبطريقة أكثر نشاطاً مما سبق ، عن مجال للتوسع لنشاطها الإقتصادى . وكان العثور على أسواق جديدة فى البلاد « الجديدة » ضرورة ملحة ، مادامت سرعة الإنتاج تزيد بكثير عن مقدرة إستهلاك السوق الداخلى ، ومادام الإحتفاظ بسرعة هذا الإنتاج يتطلب إستيراد المواد الأولية والتى كانت الصادرات هى نظيرها الضرورى . وكانت بريطانيا العظمى قد شعرت منذ وقت طويل بهذه الضرورة ؛ وشعرت بها المانيا بدورها وبطريقة أكثر إلحاحاً إبتداء من سنة ١٨٩٥ تقريبا ، ويظهر أن الصناعة الانجليزية كانت تصدر فى سنة ١٩١٣ ثلث إنتاجها ، وأن حالة الصناعة الالمانية كانت مشابهة لذلك . وحتى الولايات المتحدة نفسها أصبحت إبتداء من السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، مصدرة للمنتجات الصناعية . وأعلن رئيس « إتحاد أصحاب المصارف » فى سنة ١٨٩٨ « إننا نمتلك ثلاث بطاقات رئيسية فى عملية الازدهار التجارى : الحديد ، والصلب ، والفحم ؛ وكنا مخزن حبوب العالم لفترة طويلة . ونأمل اليوم فى أن نصبح مصنعه » .

ولكن فى الوقت الذى كانت الصناعة الأمريكية تجد فيه على الاراضى الوطنية معظم المواد الأولية التى تحتاج إليها ، لم يكن فى وسع الصناعة الأوروبية أن تعيش دون أن تطلب المواد الأولية المستوردة : وظلت صناعة النسيج تطلب القطن الخام من الولايات المتحدة ، والصوف الخام من الارجنتين وأستراليا ؛ ولم تقتصر الصناعة المعدنية على البحث عن خام الحديد ، بل بحثت كذلك عن المعادن النادرة اللازمة للمخلوطات المعدنية ؛ وأعطى مولد صناعة

السيارات مكاناً جديداً فى الإقتصاد العالمى للمناطق المنتجة للبترول أو المطاط . وأعطت إستثمارات رؤوس الأموال ، فى نفس الوقت الذى سمحت فيه بإنشاء وسائل المواصلات اللازمة لتوصيل المواد الخام ، المصادر الضرورية لاستغلال موارد الأرض وما تحت الأرض ؛ وأعطت عوائد هذه الإستثمارات للدول الصناعية فى أوربا الوسائل اللازمة لدفع أثمان وارداتهم من المواد الأولية .

وكانت الخطوط العامة التى تزداد وضوحا فى الحياة الإقتصادية للعالم تتلخص فى تدويل الحياة الإقتصادية ، وإنشاء تيارات جديدة للتبادل ، وتكامل *interdépendance* بين الدول الكبرى التى كانت على رأس التنمية الإقتصادية ، وبين البلاد « المتخلفة » . وبقيت أوربا الغربية فى مركز هذه الحركة ، ووجدت نفسها مرتبطة تماماً بالسوق العالمى . ولذلك فإن التنافس سيزداد وضوحاً بين الدول الصناعية لأوربا الغربية هذه ، أكثر من كونه داخل النطاق الاقتصادى والمالى . واختلفت أشكال هذه المنافسة مع ذلك بوضوح عن تلك التى كانت لها منذ عشرين عام مضت

وبين عامى ١٨٨٠ و ١٨٩٠ كان الغزو الاستعمارى هو الوسيلة الرئيسية لتحقيق التوسع ، ولإنشاء نظام إقتصادى تسلطى فى صالح دول عظمى بعينها . ولكن الأراضى « الخالية » أو التى اعتبرتها الدول العظمى كذلك ، أصبحت نادرة : فكل مناطق العالم تقريبا التى أقام عليها الأوربيون سيطرتهم ، ودون أن يجدوا هناك مقاومة فعالة ، كانت قد قسمت . وكان من اللازم لتوسيع هذه المجالات الاستعمارية التفكير إما فى عمليات حرب حقيقية ضد دول الوطنيين ، وإما انتقال الأراضى بين الدول المستعمرة ، أى على حساب الدول الضعيفة .

ولذلك فإن التوسع قد أخذ فى أغلب الأحيان شكلا جديدا : فحاولت الدول العظمى الأوربية ، ودون أن تهدف إقامة سيطرتها السياسية ، أن تضمن منطقة

نفوذ خاصة فى البلاد « الجديدة » ، والتى كانت تمتلك مصادر المعادن ، وموارد البترول ، أو التى كان فى وسعها أن تمنح أسواقا للمنتجات الصناعية ، نتيجة لضخامه شعوبها . وكانت المشغوليات المعتادة فى هذا الشكل من أشكال التوسع تتمثل فى حق ملكية أو حتى حق إحتكار التنقيب واستغلال ثروة ما تحت الأرض؛ والتصريح بإنشاء سكك حديدية أو موانى ، لفتح الطريق للتجارة ، وكذلك للحصول على سوق للمنتجات المعدنية الأوربية . وسارت عقود « الإمتياز » جنبا إلى جنب مع عملية إستثمار رؤوس الأموال . ومن ناحية أخرى حاولت كل واحدة من الدول الصناعية الكبرى ، فى سياستها الإقتصادية الخارجية ، أن توسع أسواقها المعدة للتصدير عن طريق عقد معاهدات تجارة مع الدول « المتخلفة » ، وكذلك عن طريق عقد عقود توريد تتعلق بالتنمية الوطنية أو بالتسليح ، وفى كثير من الاحيان كان من الضرورى للحصول على هذه العقود منح الدول المشترية موارد مالية : مثل إعطاء قرض لحكومة « بلد جديد » ، وبشرط أن يستخدم نتاجه فى دفع أثمان المشتريات ؛ وكانت هذه الطريقة التى إستخدمتها دول أوربا الغربية الكبرى دائماً فى علاقاتها مع الدول البلقانية مثلا . فكان تصدير رؤوس الأموال هو العامل المباشر للتوسع الإقتصادى .

ولم تكن المنافسة التى تقوم حول عقود الإمتياز أو طلبات التسليح مجرد فرصة للصراع بين الأوساط التجارية ، والمجموعات الصناعية ومجموعات رجال المصارف ؛ بل أخذت وبشكل حتمى شكل منافسة بين الدول ، فى تلك الاحوال التى أجبرت فيها الحكومات على التدخل . ومن البديهى أن يكون هذا العمل الحكومى ضرورى حينما يتعلق الامر بعقد معاهدة تجارة . وهو كذلك أيضا ، ومن الناحية القانونية أو من الناحية الفعلية ، وقت الموافقة على عقد قرض : ففى فرنسا وألمانيا كان طرح قرض أجنبى على السوق المالى الوطنى يتطلب تصريح تعطيه الحكومة ؛ وفى بريطانيا العظمى ، وحيث لا يشترط التشريع أى شىء

مماثل ، لم يكن الأمر يختلف إختلافاً كبيراً من الناحية العملية ، إذ أن المصارف لم تكن تتخلى بشكل عام عن « النصائح » التى تعطيها لها الحكومة . وأخيراً فإن التفاوض من أجل عقد إمتياز فى الإمبراطورية الصينية أو فى الإمبراطورية العثمانية كان يتطلب غالباً ، ولكى يكون له إمكانيات نجاح واضحة ، عملاً دبلوماسياً فى صالح مجموعة رجال الصناعة أو رجال الأموال الذين يطلبونه . ولذلك فان مشاركة الدولة كانت أمراً لا يمكن الإستغناء عنه فى جميع أشكال التوسع الإقتصادى . فهل كانت تلقائية ؟ كانت كذلك فى بعض الأحيان . ألم يكن من واجب الحكومة أن تشجع محاولات المنتجين فيها على حساب المشروعات الأجنبية ، وفى صالح الإزدهار القومى ، ومن أجل العمالة الكاملة للأيدى العاملة ؟ ألم تكن تقدر كذلك أن النفوذ الإقتصادى أو المالى سيفتح الطريق لروابط سياسية ؟ ولكن ربما كان أصحاب المصالح هم الذين يطلبون غالبا تأييد حكومتهم ، ويحصلون عليه ، سواء بإثارة « نغمات » حركة فى الرأى العام عن طريق إعانات يعطونها الصحف ، أو بالحصول على مساعدة بعض الأوساط البرلمانية عن طريق الأموال . وكان نمو الرأسمالية الضخمة ، وتركيز السلطة الناتجة بين أيدى كبار رجال الأعمال ؛ وطبيعة رؤساء هذه المشروعات ، والفنيين ، والتجار ، ورجال الأموال ، الذين كانوا غالبا من محدثى النعمة ، ويعتقدون أن الجرأة هى الشرط الأول للنجاح ، وإن كانوا يعتقدون كذلك فى حسن دور الرأسمالية بالنسبة التقدم الإنسانى ؛ وكذلك الصلات الشخصية التى كانت موجودة فى حالات كثيرة بين أوساط رجال الأعمال وعدد من أعضاء الحكومة أو كبار الموظفين — كان كل ذلك يعطى لضغط « المصالح الاقتصادية الكبيرة » قوة وفاعلية أكثر مما كان لها فى الماضى .

ولم يكن هناك مناص من أن يؤدى تدخل الدول فى المنافسة التجارية إلى زيادة خطورة المنافسات السياسية . وأخذت الدبلوماسية الاقتصادية والمالية

مكانا إزدادت أهميته باستمرار فى العلاقات الدولية ، ومع ذلك لم يكن من السهل تقديره — إذ أن المعاملات بين مجموعات ذوى المصالح والأوساط الحكومية لا تترك آثاراً مكتوبة إلا نادراً — وإن كان فى وسعنا أن نقدره بناء على ظواهر لها قيمتها وعلاوة على ذلك فقد كان من طبيعة هذه المنافسة بين المصالح المادية أن تؤدى فى العلاقات بين الشعوب الى موجات من الكراهية أو الحقد . ولذلك فان التطور الاقتصادى يزيد من فرص الخلافات وحتى الاصطدامات الدبلوماسية .

ومع ذلك فقد كان فى وسع عمل هذه المصالح وهذه القوى التى تدفع الواحدة من الدول الاوربية ضد الاخرى أن تجد بديلا لها . فأقام نمو جهود التوسع إعتماداً متبادلا بين الحياة المادية لأوربا وحياة دول القارات الأخرى : فكانت « البلاد الجديدة » غير الاوربية هى التى تورد جزءاً هاماً من المواد الأولية للصناعة الأوربية ، وجزءاً متزايداً باستمرار من المواد التموينية للشعوب الأوربية ؛ وكانت هى كذلك التى تمنح سوقاً للفائض من صناعة النسيج أو الصناعات المعدنية . ألم يكن فى وسع هذا « التكامل » أن يكون ضامنا للسلم ؟ ألم يكن فى وسع بقاء التراست العالمى الذى بدأ فى إقامة تعديل فى نظام الأسواق بين كبار المنتجين ، أن يشارك فى تثبيت تضامن المصالح ؟ ألم يكن فى وسع ضخامة حركة رؤوس الأموال صوب البلاد الأجنبية أن تجبر أصحاب رؤوس الأموال على التفكير فى الأخطار التى قد تتعرض لها هذه الاستثمارات فى حالة صدام دولى كبير ؟

٢ — القوى الديموغرافية :

ولم تكن التغيرات التى حدثت فى الحالة الديموغرافية أقل شأناً . فنى خلال هذه السنوات العشرين ، وفى الوقت الذى زاد فيه مجموع سكان العالم بما يقرب من ٢٠٠ مليون تقريباً (وهو أحد مظاهر العظمة) زادت فيه أوربا ٥٢ مليون ؛

واحتفظت القارة القديمة في سنة ١٩١٣ بسكانها النسبي تقريباً مع ٤٥٢ مليون من الأهالي (٢٦٪ رغم أنه يظهر أنه كان ٢٤٪ في أواسط القرن التاسع عشر) وذلك رغماً عن حركة الهجرة الضخمة ، التي إعتمدت أساساً على دول البحر المتوسط ، والنمسا والمجر ، وروسيا ، ووجهت صوب القارات الأخرى فيما بين ١٨٩٣ و ١٨١٤ ما يزيد قليلا عن ٢١ مليون رجل .

ولكن هذه الزيادة في السكان كانت موزعة بطريق غير متساو . ففي أوربا أعطت روسيا التي كان يعيش فيها ثلث سكان القارة ، وإيطاليا ، زيادة سريعة إذ أن نسبة المواليد بقيت فيهما مرتفعة للغاية؛ أما في إنجلترا وفي ألمانيا، وحيث إنخفضت نسبة الوفيات كذلك نتيجة لتقدم الصحة ، فإن عدد الأهالي قد استمر في الزيادة — ٧مليون في عشرين سنة في المملكة المتحدة و١٥ مليون في ألمانيا — وأما في فرنسا ، وحيث كانت نسبة المواليد هي الأكثر إنخفاضاً عنها في أي مكان آخر ، فإن هذا الرقم قد بقي ثابتاً تقريباً : ففي عشرين سنة لم يزد عدد السكان إلا بـ ١٫٣٠٠٫٠٠٠ شخص . وأما في أمريكا فإن الولايات المتحدة هي التي كانت على رأس قائمة النمو الديموغرافي، وكانت تشتمل على ٧٦ مليون من السكان في سنة ١٩٠٠ و ٩٧ مليون سنة ١٩١٤ ، وكان ذلك في بعض نواحيه نتيجة لموجات المهاجرين الأوربيين : فوصلها فيما يلي عامي ١٨٩٠ و ١٩١٤ ١٦٫٥٠٠٫٠٠٠ مهاجر ، منهم أكثر من عشرة ملايين بقوا في البلاد بشكل نهائي . وفي آسيا إرتفع عدد سكان الهند من ٢٩٥ مليون إلى ٣١٥؛ وعدد سكان اليابان نفسها من ٣٠ إلى ٥٥ مليون ؛ وزاد عدد سكان الصين كذلك بسرعة ، ودون التمكن من ذكر الأرقام حتى التقريبية ، نتيجة لعدم وجود إحصائيات : فكانت التقديرات في سنة ١٩١١ تذكر إما ٣١٠ أو ٣٢٠ مليون .

وكان لهذه العوامل الديموغرافية تأثيراً واضحاً على العلاقات الدولية .وكانت تميل إلى تغيير أنصبة كل من أوربا والولايات المتحدة في الحياة العامة للعالم :

وذكرت لجنة الهجرة فى سنة ١٩١١ أن الصناعة الأمريكية قد تمكنت من الحصول على الأيدى العاملة اللازمة لنموها نتيجة لتيار القادمين الجدد ؛ ولذلك فإن الكونجرس قد تشبث بفتح أقاليم الإتحاد لدخول العناصر البيضاء .
وساعدت فى داخل القارة الاوروبية على تغيير علاقة القوى بين الدول ، من وجهة النظر الإقتصادية ، وكذلك من وجهة النظر العسكرية ، من حيث كون هذه الدول تتمتع بقوة صناعية وبموارد مالية كافية للإفادة من « إمكانياتها البشرية » ؛ ولذلك فإنه لم يظهر أن هذه الدول قد علقت أهمية كبرى على وجهة النظر هذه ، مادامت لم تحاول فى أى مكان أن تمنع الهجرة : ولاشك أن هذه الحكومات قد رأت أن هجرة هؤلاء الأهالى الفقراء ، وبالتالى غير الراضين ، كانت عاملا من عوامل الإستقرار الإجتماعى . ولكنه كان فى وسع الحالة الديموغرافية كذلك أن تكون سبباً مباشراً لصعوبات دولية : وهذه هى حالة اليابان ، حيث تسببت الزيادة السريعة فى السكان ، فى هذه البلاد ذات المساحة المحدودة من الأراضى الصالحة للزراعة ، فى « ضغط ديموغرافى » أعطى حججاً لها قيمتها لأنصار سياسة التوسع .

٣ — النفسية الجماعية :

وأعطى تطور أشكال وإطارات الحياة السياسية فى الدول الأوروبية تأثيراً متزايداً ، لتيارات النفسية الجماعية ، على العلاقات الدولية .

فروسيا تركت النظام الأوتوقراطى بعد الإضطرابات الثورية فى سنة ١٩٠٥ : وأجبرت الحكومة إبتداء من سنة ١٩٠٦ على أن توافق على إجتماع مجلس برلمانى ؛ ورغم أن هذه الدوما كانت مكبوحة الجماح بعمليات الحل المتتالية ، وبالتغييرات التى أدخلت على قانون الإنتخابات ، وأنه لم يكن لها ، حتى طبقاً للقوانين الدستورية ، إلا سلطات محدودة فى شئون السياسة الخارجية ، فان الرأى العام ، وهو على الاقل رأى البورجوازية ، قد حصل فى ذلك الوقت على وسيلة تسمح

له بالتعبير عن رأيه . وفى النمسا والمجر وافقت الحكومة النمسوية فى سنة ١٩٠٦ ، وتحت تأثير الإهتزاز الناتج عن الثورة الروسية ، على إقامة نظام الإنتخاب العام ، والذى رفضت الحكومة المجرية من جانبها تطبيقه وفى الإمبراطورية العثمانية أجبر السلطان ، بعد ثورة « تركيا الفتاة » سنة ١٩٠٨ على قبول نظام دستورى . وفى الصرب ، وحيث كان وجود المجلس البرلمانى قد ألغى عملياً ولمدة عشرين سنة بوسائل الملك ميلان الدكتاتورية ، ثم إعتدل الامر قليلا تحت حكم إبنه إسكندر ، فقد رأى وصول رئيس الحزب الراديكالى « الذى اعتمد على الاغلبية البرلمانية إلى السلطة بعد إنقلاب سنة ١٩٠٣ . ولم يكن فى وسع ملك إسبانيا الذى كان مشغولا بتهديدات الثورة أن يستغنى عن طلب مساعدة البورجوازية ، أو عن أن يترك لوزرائه قطاعاً أكبر فى تسيير السياسة الخارجية . أما فى البرتغال فان الملكية قد سقطت أخيراً فى سنة ١٩١٠ . وسمح هذا التقدم المتعلق بالنظام الدستورى ، وحتى بالنظام البرلمانى ، للرأى العام — وعلى الاقل لرأى بعض الأوساط : وكانت فى غالبيتها آراء « الطبقة الوسطى » بأن يلعب دوراً فى دول أوربا ، التى كان الإشراف على السياسة الخارجية فيها قد بقى حتى ذلك الوقت من إختصاصات الحكومة بمفردها .

وفى الدول الذى كان النظام البرلمانى موجوداً فيها من زمن طويل ، أصبح الرأى العام ، الذى زاد تكوينه نتيجة لنمو الصحافة ، قوة إزداد نشاطها فى كل يوم . ولكن علينا أن نحترس ولا نزيد من المدى العملى لهذه المظاهر ، والتى يعبر عنها سواء بالحملات الصحفية أو بالإستجوابات البرلمانية : إذ كان للوزراء من الوسائل ما يسمح لهم بالتأثير على الصحافة ، ولم تمارس البرلمانات ، وحتى فى الدول الأكثر ديمقراطية ، إشرافاً دقيقاً على السياسة الخارجية . والواقع أن الحكومات كانت تحتفظ بحرية كبيرة للعمل فى الإدارة اليومية للعلاقات الدولية ، رغم أن هذه الفترة كانت فقيرة فى رجال الدولة العظماء ، والقادرين على

القيام بعمليات دفع قوية . ولكن كان عليهم فى أوقات الأزمات أن يحسبوا حساباً لحركات الرأى العام ، ولتأجج المشاعر .

ولكن هذه التأثيرات للنفسية الجماعية كانت تعمل تقريباً فى نفس الإتجاه ، وفى كل مكان . ولا شك أن المظهر الرئيسى لهذه الفترة هو تلك القوة التى تأكد بها الشعور القومى وفى معظم الدول الكبرى ظهرت تيارات الرأى العام التى كانت إتجاهاتها متشابهة : مثل الرغبة فى تأكيد خصائص الشعور القومى حيال الشعوب الأخرى ؛ والحذر بالنسبة للنفوذ الأجنبى ؛ والرغبة فى إظهار قوة الدولة وضمان كرامتها .

فهل من الواجب علينا أن نقيم علاقة بين مثل هذه الإتجاهات ومثل هذا التطور الإقتصادى أو السياسى ؟ إنه أمر ممكن . كان هذا النجاح الذى يقع بأكبر سرعة فى التنمية الصناعية — كما هو الحال فى ألمانيا والولايات المتحدة — يستتبع شعورا بالتفوق ، ونوعاً من الغرور الذى يساعد على نمو الإتجاه القومى . وفى الدول الأخرى التى يستيقظ فيها النظام الدستورى كان تشكيل الأحزاب السياسية المنظمة يؤدى إلى نفس النتيجة : ففى روسيا كانت البورجوازية المتحررة التى تقوم بدور المعارضة فى الدوما ضد سياسة الحكومة الداخلية وطنية بشكل واضح فى السياسة الخارجية ؛ ولم تكن الأغلبية البرلمانية العثمانية أقل منها ، وكان هذا هو أيضا الحال بالنسبة للحزب الراديكالى فى الصرب . ولذلك فإن تقدم الإتجاهات الليبيرالية السياسية وتقدم الإتجاهات الليبيرالية الإقتصادية كانت بعيدة عن خدمة قضية السلام دائما .

ولكن حالة الرأى العام هذه كانت على علاقة بنمو الصحافة اليومية . وفى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر إزداد نمو الصحف ذات الأثمان البسيطة والتوزيع الكبير ، وتعودت على ممارسة عملية إعطاء الأخبار « المثيرة » . وجاء هذا المثل من الولايات المتحدة ، وعلى الطريق الذى شقه جوزيف بوليتزر

William Rondolph سارو ليام راندولف هيرست ١٨٨٢ *Josph Pulitzer* فى سنة *Hearst* فى ١٨٩٥ واشترى جريدة مورننج ، وغير فيها . وفى بريطانيا العظمى أصدر ألفريد هارمسويرث *Alfred Harmsworth* (والذى أصبح لورد نورثكليف *Northcliffe* فيما بعد) جريدة الديلى ميل التى إستخدم فيها الطرق الأمريكية . وفى فرنسا خفضت صحف لى بيتى باريزان والماتان فى نفس الوقت أسعار بيعها ، وفى ألمانيا أصدر آل أولشتاين *Ullstein* فى سنة ١٨٩٨ جريدة برلينرمورجن بوست . وكانت هذه الصحافة الشعبية تغذى دائما الحركة القومية ، إذ إنها كانت ترى من الضرورى ، بالنسبة لمصلحة كمية أعدادها المطبوعة ، أن تساير العواطف وفى السياسة الخارجية عمل « تصيب أكبر العواطف » حسب ملاحظة جول كامبون *Jules Cambon* .

ولم يظهر هذا التزايد فى الشعور القومى فى مجرد صالح « سياسة القوة » . بل أخذ كذلك مظهراً آخر يتمثل فى تجديد عمليات الإحتجاج بين « الاقليات القومية » . ولاشك أن هذه الحركات لم تكف عن كونها عاملا هاماً فى العلاقات بين الدول العظمى الاوربية : فكانت مسألة الالزاس واللورين قد سيطرت على العلاقات الفرنسية الالمانية فى عهد بسمارك ، وكانت حالة القوميات المسيحية فى البلقان من أسباب أزمة الشرق فى سنة ١٨٧٥ — ١٨٧٦ . ومع ذلك فيما لاشك فيه أن إحتجاجات « الاقليات القومية » قد أخذت فى السنوات الاخيرة من القرن التاسع عشر والسنوات الاولى من القرن العشرين أهمية جديدة فى كل مكان فى أوروبا تقريبا . وفى بعض الأحيان كانت القوى المقررة لهذه الحركات مرتبطة بالحالة الإقتصادية والإجتماعية ؛ ولكنها كانت غالبا ذات طبيعة روحية : مثل الرغبة فى الإحتفاظ بنظام الفكر ، والتقاليد ، والمعتقدات الدينية ؛ والرغبة فى الإحتفاظ بحق التعبير بلغة الأم — وكانت هذه فى غالبية الأحوال هى المجالات الرئيسية لهذا الصراع بين « الأقليات » وحكومات الدول التى تخضع لها . وكانت مسألة إستخدام اللغات فى الإدارة أو أمام المحاكم ، ومسألة التعليم هى

مجالات الصراع اليومى . فهل يثير دهشتنا أن يزيد نشاط حركات المقاومة هذه والمجموعات الأقليات فى هذه الفترة ؟ وكان فى وسع إنتشار التعليم الإبتدائى أن يعطينا تفسيراً له قيمته،وهو الذى يعطى أهمية جديدة لمشكلة التعليم ،والذى يزيد عدد قارئى الصحف بنسب ضخمة ، ويسمح بذلك « لقيادات » هذه المجموعات من الأقليات بممارسة عملية دعايتها بسهولة أكبر .

وهناك عدد من بين هذه الحركات لا يؤثر بطريقة مباشرة فى العلاقات بين الدول : فالحركة القومية الكتلانية بقيت مسألة إسبانية ؛والاحتجاجات الوطنية الدانمركية فى شلزفيج الشمالية ،رغم أنه كان من طبيعتها أن تتسبب فى صعوبات بين الدانمرك وألمانيا ، لم يكن لها فى خلال هذه الفترة تأثيراً عملياً كبيراً على هذه العلاقات ، إذ أن حكومة كوبنهاجن ، التى كانت تشعر بضعفها ، كانت من الحذر بدرجة لا تسمح لها بتشجيع هذه المجموعة من الأقليات ؛ ولم يكن ليقظة الشعور القومى الفنلندى ما يزيد على ذلك ، إذ أن السويد لم تكن تخاطر بمحاولة إستغلال هذا الشعور لصالحها ولكن وجود هذه الأقليات القومية كان فى كل مكان آخر عاملا للتعقيد بالنسبة للعلاقات الدولية ، إذ أن الدولة التى كانت تهددها مسألة الترابط الداخلى كانت تجد نفسها ضعيفة فى عملها الخارجى، وكذلك لأن حركات الانفصاليين كانت تهدد بإنهاء « التوازن » فكيف يمكننا دراسة السياسة الأوربية دون أن نحتفظ دائماً فى أذهاننا بمطالب هذه الأقليات ؟

وثارت الاحتجاجات الايرلندية إبتداء من سنة ١٩٠٢ ، بعد أن كانت قد هدأت نتيجة للإصلاحات الزراعية فى سنة ١٨٨٢ — ١٨٨٤ ، واتخذت لنفسها هدفاً هو المطالبة بالاستقلال الدخلى السياسى *Home Rule* ، وأثر هذا الموقف تأثير شديداً فى بعض الأوقات على السياسة البريطانية الخارجية .

وبقيت قوة الشعور القومى البولندى مصدر متاعب أو قلق للإمبراطوريات الثلاث التى قامت بالتقسيم . ولا شك فى أن بولندى النمسا فى غاليسيا قد تخلوا

عملياً عن إحتجاجاتهم الفعالة نتيجة لإحتياجهم لتأييد الدولة لهم ضد الروثين.؛ ولكن البولنديين فى بروسيا إحتفظوا بموقف مقاومة ، ودون أن يفكروا فى إتجاه إنفصالى ، خاصة وأن التشريع البروسى كان يفرض عليهم تحكمات قاسية سواء فى مسألة التعليم أو فى مسألة الاراضى ؛ وإمتدت حركة المقاومة هذه ، والتى كانت محصورة فى بوسنانيا وفى بعض مقاطعات روسيا الغربية ، بعد ذلك إلى سيليزيا العليا . أما فى بولندا الروسية فإن هذه الاحتجاجات القومية قد إستمرت فى إثارة عقبات أكثر أهمية من وجهة نظر العلاقات الدولية : فكانت الحكومة القيصرية تراقب دعاية الحزب « الديموقراطى القومى » والذى كان رئيسه دموفسكى *Dmovski* يتجه إبتداء من سنة ١٩٠٥ صوب المطالبة بالاستقلال الذاتى ؛ وكانت هذه الحكومة لا تجهل عمليات الاثارة السرية التى تقوم بها المجموعة الاشتراكية ، والتى كانت ترغب بإشراف بلسودسكى *Pilsudski* فى الاستعداد للكفاح من أجل الاستقلال ، والذى أنشأ فى لڤوث فى سنة ١٩٠٨ « إتحاد النضال الايجابى » ، وإستمرت هكذا تخشى من ثورة بولندية عامة فى حالة نشوب أزمة خارجية .

وأخذ هياج الأقليات القومية قوة جديدة فى النمسا بعد فشل محاولة الاتجاه الفيدرالى التى وضعت خطوطها وزارة تاف *Taaffe* فى سنة ١٨٩٣ ، وإذا كان رؤساء الحركة التشيكية قد رضوا بمجرد المطالبة بإستقلال داخلى تشريعى وإدارى داخل نطاق الامبراطورية ، فإن الحركة اليوجوسلافية قد إتجهت إبتداء من سنة ١٩٠٥ صوب الاتجاه الانفصالى ، وذلك فى نفس الوقت الذى زاد فيه وضوح حركة إستعادة الأراضى الايطالية مع مجهودات سيزار باتيستى *Cesare Battisti* فى الترنتين .

وأخيراً فى البلقان ، فإن معارضة الأهالى المسيحيين للسيطرة العثمانية قد تعقدت نتيجة للمنافسات التى كانت تفصل بين الأهالى وبعضهم . وفى مقدونيا

بنوع خاص تحاربت الاتجاهات القومية اليونانية والبلغاريه والصربية مع بعضها وفى نفس الوقت الذى حاربت فيه الاتراك .

أما بالنسبة لمسألة الألزاس واللورين فقد ظهرت أولا وكأنها تتنفس الصعداء حينما حصلت حركة الحكم المحلى على تقدم واضح إبتداء من سنة ١٨٩٣ . ورفض غالبية الناخبين إنتخاب المحتجين ، متأثرين فى ذلك بالهجرة الألمانية ، ومتأثرين بنوع خاص بالظروف الإقتصادية وبالإمتيازات المادية الناتجة عنها للإقليم من مشاركته فى الإزدهار الموجود فى الإمبراطورية الألمانية . وفى سنة ١٨٩٨ أعلن إثنا عشر نائباً ، من بين خمسة عشر نائباً منتخبين للرايشستاج « ولاءهم » بالنسبة للامبراطورية الألمانية . اما عواطف رجال الدين الكاثوليك الفرنسية فإنها قد ثبطت نتيجة لمشهد السياسه المعادية لرجال الدين من جانب الحكومة والبرلمان الفرنسى ، فيما بين عامى ١٨٩٨ و ١٩٠٥ . ومع ذلك فإن مقاومة « الألمنة » قد إستمرت ، وخاصة بين المثقفين و « الأعيان » الذين بقوا مرتبطين بالثقافة الفرنسية : وكتب سفير فرنسا فى برلين فى سنة ١٩٠٨ أن هذا الإرتباط قد بقى « أحسن وسيلة لإنقاذ مايمكن إنقاذه » و « الاحتفاظ بالنار تحت الرماد » ؛ ولكن أحد المؤلفين الألزاسيين وجد أن « صورة الوطن الفرنسى تمحى » عند الأجيال الشابة . ولذلك فإن مقرر الدولة فيديل ، وكان من هانوفر ، قد اعتقد أن الوقت قد حان لتعديل وضعية الألزاس واللورين ، وذلك بإعطاء ترضية جزئية لأنصار الإستقلال الذاتى . وأعطى دستور ٣١ مايو سنة ١٩١١ « الأراضى الإمبراطورية » برلماناً كان مجلسه الصغير بانتخابات عامة ، وأعطى لهذا البرلمان السلطة لوضع تشريعات محلية ، دون تدخل من جانب الرايشستاج أو من مجلس الإتحاد *Bundesrat* . وكتب فيديل فى أحد تقاريره للامبراطور أن الإنتخاب العام « سيعطى دماءاً جديدة » ؛ وكان من مصلحة الإدارة الألمانية ، التى لم تكن قد نجحت فى جذب الأعيان « المتفرنسين » أن تتصل « بالشعب » . ولكن سرعان ماخابت هذه الآمال الألمانية ، إذ أن مقاومة الألمنة ظهرت بوضوح من العام

التالى : ففى أوائل سنة ١٩١٣ كان مجلس إقليم الألزاس واللورين شبه مجمع على التصويت على القرار الذى يعلن أن زيادة التسليح الألمانى « لاتتفق مع شعور أهالى الألزاس واللورين » .

ولاشك فى أن يقظة هذه الإحتجاجات القومية ، والتى كانت مصدراً للصعوبات الدولية قد تدعمت غالباً بنفس هذه الصعوبات: فسألة الألزاس واللورين ستثور من جديد فى اللحظة التى تظهر فيها أخطار صدام فرنسى ألمانى ، والذى كانت أسبابه الرئيسية غير مرتبطة بها برباط مباشر ؛ وفى حالات كثيرة كانت المنافسات بين الإتجاهات القومية البلقانية تزداد إشتعالا بسياسة النمسا والمجر ، أو سياسة روسيا ؛ ولم يكن من مجرد التوافق أن يرفع أنصار الإستقلال البولندى رؤوسهم فى نفس الساعة التى تظهر فيها إمكانية حرب نمسوية روسية . وليس أقل من ذلك صدقا: أن تجدد حركات « الأقليات » كانت سبباً هاماً للاضطرابات فى العلاقات الدولية ، سواء لأنها كانت تتسبب فى أزمات ، أو لأنها كانت تمنح فرصاً لسياسة الحكومات .

٤ — القوى المعادلة :

وأمام هذه الأخطار التى تنشأ عن نمو الإتجاهات القومية ونمو المنافسات الإقتصادية ، ماهى القوى التى فى وسعها أن توازنها وتعادلها ؟

ساعد تقدم المواصلات والإنتشار السريع لوسائل التعبير عن الفكر على الإتصالات الثقافية الدولية و « التوغل المتبادل لكل مايتعلق بالفكر » .

وفى الحياة الثقافية لأوربا ، وحيث بقيت باريس المركز الأكثر نشاطاً ، كان تنوع وثروة وتجديد تيارات الفكر واضحة فى خلال هذين العقدين ، العقد الأخير من القرن التاسع عشر والأول من القرن العشرين . وأيقظت ضخامة الحركة العلمية فى كل مكان تقريباً إعتقاداً بأن هذا النجاح للبحث سيعطى للحضارة أشكالا جديدة . وسيضمن للانسانية حياة أكثر سعادة . وأخذت الدراسات التاريخية ، رغم خضوعها لدوافع مختلفة — دوافع الماركسية ودوافع

بينيديتو كروتشى *Benedetto Croce* ـــ أهمية متزايدة فى حركة الفكر ؛ وبدأ المؤرخون فى تنظيم مؤتمرات دولية تسمح لهم بمواجهة وجهات نظرهم ، لكى يحاولوا أن يقللوا من الروح القومية البحتة . وفى الإجتماعات الدولية للفلاسفة تقابلت كل إتجاهات هذا العصر ، من الإتجاه الإيجابى إلى فلسفة العمل ومن المذهب الواقعى إلى المذهب المثالى ، ومن علم الإجتماع إلى ماوراء الطبيعة . وكانت هذه السنوات هى تلك التى طغى إشعاع الفكر فيها أكثر من أى وقت مضى ، وعبر الحدود القوميه ، نتيجة لإنتشار حركة الترجمة . وفى بعض هذه المظاهرة الجديدة كانت تيارات الفكر توجه الإنتباه صوب مشكلات كانت أساسية لدراسة ظروف الحياة السياسية والإجتماعية ، وفى نطاق أوسع من النطاق القومى : وأظهر علم الاجتماع كيف يمكن للمجتمعات الإنسانية أن تخضع لاختبارات علمية ؛ وأعطى التاريخ السياسى المقارن ، والذى نما فى نطاق المؤتمرات التاريخية الدولية ، دفعة جديدة لدراسة العلاقات بين الفرد والدولة ، وكذلك بالنسبة لنظرية القوميات ووصلت هذه المشغوليات الثقافية عن طريق الكتاب والصحافة والتعليم إلى أوساط زاد إتساعها بإستمرار . وأصبحت العلاقات المتبادلة بين التيارات الحديثة للفكر وإتجاهات علم النفس الجماعى جديرة بالدراسة ؛ وإن كانت الأبحاث من هذا النوع قد ظلت حتى الآن من الندرة بشكل لايسمح لنا بإستخراج نتائج محددة :

وفى العلاقات بين القارات كان الأوربيون، والذين دفعهم فضولهم باستمرار صوب البلاد البعيدة ، هم الأكثر علماً بالشعوب وبطرق الحياة ، وذلك نتيجة لتقدم الدراسات الجغرافية ؛ وحاولوا أن يوسعوا من نطاق الاتصال بين الحضارات الكبرى ، وذلك عن طريق إنشاء مؤسسات التعليم ، وعن طريق جذب الطلبة الآسيويين صوب جامعاتهم ، إذ أنهم كانوا يشعرون بأن عليهم رسالة يؤدونها ، وواجباً يقومون به حيال الشعوب التى يرغبون فى معرفة آرائها

السياسية والاجتماعية ، والتى كانت هى أساس نظمهم الاوروبية . ووجدوا فى اليابان بنوع خاص وسطا مستعداً للاستقبال ؛ وبدأ الصينيون كذلك بعد سنة ١٩٠٠ فى نشر بعض الترجمات للمؤلفات الأوروبية ، وحتى بعض القصص. وهل يمكننا تجاهل النجاح الذى لقيته لدى الأوروبيين القصص الغريبة وكتب وصف العادات والتقاليد ، والتى كانت فرصة لالقاء نظرة ، حتى وإن كانت سطحية ، على الحضارات الآسيوية ، والإفريقية ، وحضارات الاقيانوسية ؟

وكان الأمل الذى يحرك بعض أوساط المثقفين — من المعجبين برومان رولان *Romain Rolland* مثلا — رغم تحفظ بول بورجيه *Poul Bourget* وموريس باريس *Maurice Barrès* وهو أن يوجه هذا التبادل الثقافى الأوساط المتعلمة صوب مثال مشترك ، ويدفعهم إلى فهم عقلية وآمال الشعوب الأجنبية ، وبالتالى إلى تقليل أسباب العداء بين الأمم ؛ وفى كلمة واحده أن تفتح عالمية الفكر الطرق التى تؤدى إلى العالمية السياسية ، أو الكونية .

وكانت هذه الاتجاهات للحياة الثقافية هى دعائم لحركة السلام العالمى . ولم تكن بطبيعة الحال فكرة مستحدثة أن يضغط الرأى العام على الحكومات لكى تتخلى عن سياسة القوة ، ولكى تقبل إخضاع إرضاء المصالح القومية للأمة لمصلحة عليا هى مصلحة الجماعة الانسانية . واستمر تنظيم جهود الدعاية بعمل مشترك للجمعيات المحبة للسلام ، والمشكله فى بلاد مختلفة ؛ وحاولت النظرية أن تقدم حلولا ، أو على الأقل تقدم بعض الاقتراحات .

ولم تكتف الدعاية بعد ذلك بتكرار الأساليب التقليدية ، أى الآراء الانسانية ، والواجبات الأخلاقية وطلب حسن فهمها ؛ ولكنها أتت أيضا بحجج تتعلق بعلم الاجتماع ، وبالاقتصاد وبالمالية : وفى سنة ١٩٠١ أظهر نورمان آنجل *Norman Angell* فى كتابه *The Great Illusion* أن الحرب « غير مربحة » . وفى الولايات المتحدة وسعت جمعيات أنصار السلام ميدان

عملها أكثر من أوساط المثقفين والمجموعات الدينية . وأصبحت نشطة فى فرنسا وفى بريطانيا العظمى وفى الدول الاسكندنافيه ، فى الوقت الذى لم يكن لها فيه إلا إشعاع بسيط فى ألمانيا ، وإشعاع أقل فى اليابان .

وكان التعاون بين جمعيات أنصار السلام قد أخذ شكله حينما أنشأ الانجليزى برات *Hodgson Pratt* الاتحاد الدولى للتحكيم والسلم . وأنشىء الاتحاد البرلمانى الدولى فى سنة ١٨٨٩ ، ومنذ سنة ١٨٩٢ أصبح المكتب الدولى للسلام يجتمع فى برن . وأخذت الحركة قوة أكبر فى السنوات الأولى من القرن العشرين حينما بدأ الاتحاد البرلمانى الدولى فى عقد مؤتمرات سنوية ، وجمع المؤتمر العالمى للسلام ممثلى الاتحادات .

وكانت النظرية تصر على مسألتين بوجه خاص : هى تحديد التسليح ؛ الذى كان من الواجب أن يكون الخطوة الأولى صوب نزع السلاح العام ، والاتجاه إلى التحكيم لتسوية الخصومات الدولية. وكانت هذه هى الأهداف السريعة للحركة. وكان الهدف النهائى هو إنشاء « مؤتمر دائم للأمم»، سواء داخل النطاق العالمى، أو على الأقل داخل النطاق الأوربى . ولأول مرة ظهر أن فى وسع هذا المجهود أن يوصل إلى نتائج عملية ، حينما إجتمعت فى لاهاى فى سنة ١٨٩٩ وفى ١٩٠٧ « مؤتمرات السلام » ، ولكن هذه المؤتمرات بقيت مخيبة للآمال بعد أن كانت قد أيقظت آمالا كبيرة فى قطاعات واسعة من الرأى العام ؛ ذلك أنها قد إقتصرت على « جعل الحرب أكثر إنسانيه » ودون دراسة مسألة نزع السلاح ، أو ملامح نظرة جديدة للعلاقات بين الدول . وعجزت مؤتمرات السلام العالمى التى بحثت الوسائل اللازمة « لتنظيم السلم » عن أن تحدد موقفها بالنسبة للمسألة الرئيسية ، وهى مسألة « العقوبات » التى تطبق على الدوله التى تقوم بالعدوان : فكان المندوبون الإنجليز يرفضون التفكير فى أى شىء خلاف « الضغوط المعنوية » (وكان هو التقليد الدائم لحركة السلام فى بريطانيا العظمى) فى الوقت الذى

كان المندوبون الفرنسيون يأملون فيه في فرض عقوبات عسكرية ، وكان آخرون يصرون على عقوبات اقتصادية .

وكان هذا المجهود الذى يحاول وضع فكرة جديدة للعلاقات بين الدول يعتمد على « العقل » . ولكن ماذا كان فى وسع العقل أن يفعل فى مواجهه العواطف ؟ ولاحظ تيودور رويس *Théodore Ruyssen* أحد زعماء حركة السلام أنه لم يكن للشاعر التى تخاطبها حركة السلام « قوة ديناميكية تعادل تلك التى يوقظها نداء وطنى فى الجماهير » .

وتسبب الزيادة السريعة فى الانتاج الصناعى فى زيادة هامة فى الأيدى العاملة ؛ وأدى تركيز المشروعات بين جماهير البروليتاريا إلى زيادة نمو الشعور الطبقى ، وبالتالى لازدهار الأحزاب الاشتراكية . وكانت النظرية الاشتراكية ترى أن الاصطدامات بين الأمم نتيجة للمنافسات الاقتصادية التى يشتمل عليها النظام الرأسمالى ، وتطالب بأن يكون لعمال كل الدول نفس المصالح . ألم يكن من المنطق أن يحاول هؤلاء الاشتراكيون ، وفى كل الدول ، والذين كانوا يقومون بنفس المعركة ، بوضع خطة عمل مشتركة ، وأن يكافحوا « ضد الاتجاه العسكرى ، وضد السياسة الاستعمارية والتسلطية » ؟ كان هذا هو التخطيط الذى أكدته الأحزاب الاشتراكية فى كل الدول ، وباستثناء وحيد هو الحزب « الاشتراكى الثورى » الروسى ، والذى لم يكن ماركسياً ، ولاعالميا.

ووضعت المؤتمرات الاشتراكية الدولية التى كانت تجتمع كل عامين ، والتى أصبحت الانترناسيونال منذ إعادة تكوينها فى سنة ١٨٨٩ ، فى برنامجها هذه الخطة التى احتلت ابتداء من سنة ١٩٠٤ مكاناً زادت أهميته بالنسبة لمشاوراتها . فما هى النتائج ؟ لم تجمع الأحزاب الإشتراكية الأوربية على لوم التوسع الاستعمارى ؛ ولكنها حكمت على وسائل الاتجاه التسلطى ، وكذلك على الالتجاء إلى الحرب لتسوية الخلافات الدولية . ومع ذلك فان الخلافات كانت تظهر وقت إتخاذ

قرار عن الوسائل اللازمة لتدعيم هذه الرغبة فى حالة قيام أزمة. واقترح بعض الممثلين فى مؤتمر شتوتجارت فى سنه ١٩٠٧ على الطبقة العاملة فى كل الدول أن تعارض اجراءات التعبئه بالإضراب العام؛ ولكن غيرهم وخاصة الألمان وجدوا أن هذه الوسيلة سيكون من الصعب تطبيقها. وفى مؤتمر كوبنهاجن سنه ١٩١٠ اكتفى القرار الذى أخذ بأن يذكر أنه على طبقة العمال أن تبذل جهدها لكى « تمنع الحرب »، ودون أن يذكر الوسائل الواجب اتخاذها.

فما هى أسباب هذا التهرب؟ الأكثر وضوحا هو الاختلاف بين طبيعة الحركات الإشتراكية فى الدول العظمى. ففى البلاد ذات الأحزاب الأكثر عدداً — مثل ألمانيا وبريطانيا العظمى — كانت هناك إتجاهات إصلاحية متوغلة داخل الحركة، ودون أن يعترف رؤسائها بذلك. وفى البلاد ذات الأحزاب القليلة العدد — مثل إيطاليا وروسيا — كانت الإتجاهات الثورية هى الغالبة. وفى فرنسا وجد الحزب الإشتراكى نفسه فى منتصف الطريق بين هذين التيارين، أو كان على الأصح يحاول أن يتطور من الواحد صوب الآخر: فكان ثوريا ومصبوغاً بصبغة فوضوية فيما بين عامى ١٩٠١ و ١٩١٠، ثم اقترب فى الواقع من الإتجاه الإصلاحى بعد سنة ١٩١٠. ولكن ألم يكن الحزب يخلط بين نفسه وبين الدولة اذا ما حاول الإتجاه الإشتراكى الإصلاحى أن يحسن مصير العمال عن طريق العمل البرلمانى؛ وعن طريق التشريعات؟ الواقع أن غالبية الأعضاء فى هذه الأحزاب الاشتراكية قد بقيت أكثر ارتباطا عما تعتقد، أو عما ترغب فى أن تقول، بالشعور القومى. ومن ناحية أخرى، وفى نطاق الاتجاه الاشتراكى الثورى، والذى كان من ناحيته يخضع كل محاولاته للرغبة فى تغيير البنيان الاجتماعى والسياسى، كانت بعض عناصر « المتطرفين » تفكر فى أن حرباً دولية يمكنها أو تفتح الطرق لمثل هذا التغيير. وكان هذا هو ما يعرقل كفاح الاشتراكيين ضد الحرب.

وأخيراً فهل كان فى وسع القوى الدينية فى أوربا أن تعطى فرصاً أكثر فاعلية لفرملة المنافسات الدولية ؟

كانت الكنائس الأرثوذكسية مرتبطة تمام الارتباط بالدولة ؛ فكانت قومية ، وكان لها فى غالب الأحيان إتجاهات وطنية . وفى داخل النطاق البروتستانتى كانت القوى الثابتة التنظيم ــ مثل الكنيسة الانجليكانية، والكنيسة الايفانجلية الألمانية ــ هى أيضا تدخل فى النطاق القومى ؛ولم تثبت الاتجاهات المحبة للسلام بوضوح إلا بين غير المتطورين من الانجليز وبدأ مع ذلك مجهود للتعاون بين هذه المذاهب البروتستانية فى السنوات الأولى من القرن العشرين . وفى سنة ١٩١٠ جمع مؤتمر إدنبره ممثلى الكنائس « القائمة » و « المنشقه » من دول أوربا الرئيسيه . ولكن هذا المؤتمر لم يكن له إلا هدف دينى: هو توثيق الصلات وإبعاد اختلافات وجهات النظر، وتنظيم نشاط بعثات التبشير فى العالم؛ ولم يحاول وضع أسس لتعاون دائم ، ولعمل الكنائس البروتستانية من أجل السلام ، ولذلك فان الفكرة القوميه قد طمست بذلك شعور التضامن الدينى .

وكان من مصلحة الكنيسة الكاثوليكية ، كقوة دوليه كبيرة ، أن تساعد على نشأه تنظيم السلام لفترة طويلة ، مادامت الحرب تهدد وحدة الكنيسة ، بوضعها الدول المسيحية الأوربية ضد بعضها ولكن امكانيات الكرسى البابوى كانت محدودة فى هذا الميدان : فلم يكن هناك حزب كاثوليكى قادر على ممارسة نفوذ فى الحياة السياسية إلا فى دولتين فقط ، هما ألمانيا وايطاليا ؛ وحتى الحزب الألمانى ، حزب الوسط ، وكان قد أظهر بوضوح ، وفى حالات عديدة، أنه لايرغب فى الاستماع الى النصائح البابوية فى المسائل السياسية . وتبقى بطبيعة الحال بعد ذلك السلطة التى كان فى وسع الفاتيكان ممارستها بطريق التسلسل ، على رجال الدين ، وعلى المسيحيين . وكان ليون الثالث الذى تعلم فى مدرسة دبلوماسية البابوية يفكر فى الدور العالمى للكنيسة ولكن بيو العاشر والذى

كان مهتما قبل كل شيء بالاحتفاظ بوحدة العقيدة، وبمحاربة الاتجاهات المستحدثة. فيظهر أنه كان يعلق أهمية أقل على رسالته السياسية: فاكتفى بنداءات غير واضحة. فهل كان يعلم أنه سيكون عاجزاً عن السيطرة على قوى الاتجاهات القومية ؟ وهل كان يرى أن من مصلحة الكرسي البابوى أن يحسب حساباً لمشغوليات مملكة النمسا والمجر، وهي الدولة العظمى الأوروبية الوحيدة التى كانت حكومتها كاثوليكية، وألا يحكموا مقدماً على حرب قد ترى هذه الحكومة أنها ضرورية لإنقاذ وجود الدولة ؟ لقد كان هذا ممكنا . ومع ذلك فإنه من المستحيل، في ظروف المعلومات التاريخية الحالية، أن نحقق في صحة هذه الافتراضات ، مادامت دار الوثائق التاريخية الخاصة بالفاتيكان لاتزال مقفلة أمام الباحثين .

الفصل الثامن والعشرون

ملامح الدول العظمى

كانت الرغبة فى التوسع الإقتصادى وحركة القوميات بعيدة عن أن تظهر بنفس القوة فى كل الدول . ولم يكن للدول الأوروبية العظمى الستة والتى تشتمل على ما يقرب من ٨٥ ٪ من سكان القارة ، وللدولتين العظمتين خارج نطاق أوروبا ، نفس الفكرة عن التسلطية ، وعن « الرغبة فى القوة » . فما هى مظاهر وما هى أسباب هذه الإختلافات ؟

١ — بريطانيا العظمى :

كانت بريطانيا العظمى فى سنة ١٨٩٥ لا تزال فى غاية الإزدهار . وبقى تفوقها التجارى غير منازع ؛ واستمرت سيطرتها الصناعية على أوروبا ، ولم يكن تقدم الصناعة الأمريكية قد هددها بعد فى الأسواق العالمية ؛ وكان تفوقها المالى مدعم الأركان نتيجة للتنظيم الواضح لسوق لندن ، وكان العجز فى ميزانها التجارى (١٣٠ مليون جنيه فى عام ١٨٩٥) يوازن بسهولة ، عن طريق الصادرات غير المنظورة. وكان الشعور بالأمن الذى يضمنه لها تفوقها البحرى كاملا ووضحت « الرغبة فى القوة » فى هذه السنة نفسها فى الإنتخابات العامة التى إنتصرت فيها الإتجاهات الإتحادية . ولم تكن الرغبة فى التوسع الإستعمارى حكراً على المحافظين وعلى حلفائهم الأحرار المنشقين ، بل ظهرت كذلك فى حزب الأحرار ، حيث هزم نفوذ جلادستون (الذى ترك السلطة آخر مرة فى عام ١٨٩٣) أمام الجناح « التسلطى » . وفى مجلس العموم الجديد كان رجال الأعمال ، الذين أصبحوا عديدين ، يأملون فى توسيع أراضى الإمبراطورية ، وكانوا مؤيدين فى ذلك

بالرأى العام ، الذى أصبح يهتم بنشاط أكثر من أى وقت مضى بالمسائل الإمبريالية ، وكان نجاح المكتبات يعود إلى المجلدات التى روى قدماء الضباط وقدماء الموظفين فى المستعمرات فيها تجاربهم . ألم يكن الجنس البريطانى « أكبر الأجناس الحاكمة » التى عرفها العالم ؟ وقال لورد ولسلى القائد العام للجيش أن نمو الامبراطورية كان يخدم مصالح « المسيحية والسلم ، والحضارة وسعادة البشرية » .

وكان رجلا الدولة اللذان أدارا فى ذلك الوقت فى الوزارة الانجليزية السياسة التسلطية مختلفين كل الاختلاف الواحد عن الآخر ، سواء فى أصلهما أو فى طبيعتهما .

كان لورد سالسبرى رئيس الوزراء من عام ١٨٩٥ إلى عام ١٩٠٢ من أسرة سيسل *Cecil* الكبيرة والتى احتل ثلاثة أعضاء منها ، ولأول مرة منذ القرن السادس عشر ، مكاناً رئيسيا فى الحياة السياسية الانجليزية . وكانت له بداية سهلة فى الحياة السياسية نتيجة لمركز أسرته ، ونتيجة كذلك لضخامة ثروته من ممتلكات الأراضى : فدخل إلى مجلس العموم وعمره ثلاثة وعشرين سنة فى عام ١٨٥٣ ، ثم أعيد إنتخابه بدون منافس حتى اليوم الذى أصبح فيه عضوا فى مجلس اللوردات ، بعد وفاة والده . وقادته قوة مقالاته وخطبه ، وهدوئه وشجاعته الشخصية التى اشتهر بها ، إلى رئاسة حزب المحافظين . وكان هذا السيد الكبير ، والذى كان ترفعه فيه بعض الاستهزاء ، والذى كانت عباراته فى غالب الأحيان جافة ، لا يمتلك المواهب التى تضمن الشعبية لرجل الدولة . ولكنه كان يمتاز بشخصية قوية ، وبعزيمة ثابتة . وإذا لم تكن له فى السياسة الداخلية كثيراً من وجهات النظر الأصيلة ، فقد كان قادراً على أن يقوم فى السياسة الخارجية بعمليات قوية ، وفى بعض الأحيان جريئة ، وكان يمتلك الخبرة ، ورقة الدبلوماسية المولودة فيه : وربما لم يكن رئيس وزراء كبير ، ولكنه كان وزير شئون خارجية عظيم .

أما جوزيف تشمبرلين ، الذى احتل منصب وزير المستعمرات فى وزارة سالسبرى ، فكان من « المحدثين » . وكانت أسرته تنتسب إلى البورجوازية الصناعية ، ولم تسمح له ظروفه بأن يتعلم فى أكسفورد أو فى كامبردج ، إذ أنه كان ينتسب إلى أوساط « غير متطورة » . وشارك فى أعمال والده ، ونماها بسرعة ، وأصبح أحد رجال الصناعة الرئيسيين فى برمنجهام ، وكان نشاطه فى البلدية (كان عمدة لمدينته) هو الذى وجهه صوب السياسة . وفى سن الأربعين دخل مجلس العموم ، حيث جلس فى الجناح الراديكالى لحزب الأحرار . وفى عام ١٨٨٥ إحتل مركزاً هاما فى الحياة البرلمانية ، حينما إنفصل عن جلادستون فى المناقشة الكبرى عن الحكم المحلى ، وتسبب فى إنقسام حزب الأحرار . ومنذ ذلك الوقت أصبح أكثر الأحرار « الاتحاديين » نشاطا ، وعلى هذا الأساس دخل الوزارة عام ١٨٩٥ . وكرجل أعمال كان خبيرا بمعالجة المسائل الاقتصادية وكرئيس للصناعة كان قد حصل على الخبرة فى أخذ القرارات ، وعلى تذوق المسئولية ، ومعنى التنظيم . وكان رجل عمل ، قوى ، شجاع ، وله آراء جديدة لا تتراجع فى أغلب الأحيان أمام المحاولات الجريئة .

ولكن مسئوليات بريطانيا العظمى كانت كبيرة فى خارج أوربا وكان من اللازم أولا التفكير فى إبعاد طمع الدول الأخرى فى المركز الذى حصلت عليه ، وكان من اللازم كذلك الاحتفاظ فى آسيا بالنتائج التى حصل البريطانيون عليها فيما بين عامى ١٨٨٠ و ١٨٩٠ ، والتى سمحت بضمان حماية حدود الهند عن طريق شبه الحماية على أفغانستان وعن طريق غزو بورما العليا ، وأن يحتفظوا فى الصين بالتفوق التجارى ، وأن يحموا المصالح الانجليزية فى الامبراطورية العثمانية ، وكذلك فى أمريكا الوسطى . وفكرت الحكومة الانجليزية فى هذه السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر فى الحصول على أراضى جديدة فى إفريقية : فتكمل العمل الذى بدأته فى منطقة النيجر الأسفل ، وتعيد غزو السودان

المصرى الذى كان قد أخلى منذ سنة ١٨٨٤ ، وتعيد فى جنوب إفريقية سياسة ضم الترانسفال وأورنج ، التى بدأتها فى سنة ١٨٧٧ وتركتها عملياً بين عامى ١٨٨١ و ١٨٨٤ — وكانت هذه هى الأهداف الرئيسية لسالسبرى وجوزيف تشمبرلين .

وكانت هذه المخططات التسلطية تتمشى مع رغبات كبار أصحاب رؤوس الأموال ، الذين كانت لهم مصالح فى مصر ، والذين اهتموا فى جنوب إفريقية باستغلال مناجم الذهب والألماس : وكان الرجل الرئيسى فى شئون تعدين جنوب إفريقية هو سيسل رودس *Cecil Rhodes* الذى أصبح منذ سنة ١٨٩٠ رئيس وزراء مستعمرة الرأس ، وكان كذلك واضع المشروع الذى هدف إقامة مواصلات حديدية من الرأس إلى القاهرة . ولكن هذا النفوذ للمصالح المادية لايكفى لشرح قفزة الإتجاه التسلطى؛ وليست أهمية الخطوط العامة للنفسية الجماعية بأقل من أهميته . وكان الرأى العام الإنجليزى يجتاز أزمة للكرامة ، ولا يتراجع أمام فكرة وقوع إصطدام . وبعد عشر سنوات كتب السير إدوارد غراى *Sir Edward Grey* الذى كان وكيلا للوزارة فى الخارجية فى آخر وزارة للأحرار سنة ١٨٩٥ : « فى خلال العشر سنوات الأخيرة من هذا القرن كان فى وسع كل حكومة هنا أن تصل إلى الحرب بمجرد رفع إصبعها الصغير . وكان الشعب سيهتف لها : إذ أنه كان محتاجاً لحركة ، وكانت الدماء تتدفق فى رأسه » .

ولكن أزمة الكرامة هذه ما فتئت أن بردت . وفى خلال التجربة الصعبة لحرب جنوب إفريقية (١٨٩٩ — ١٩٠٢) رأت بريطانيا العظمى قلة إمكانياتها العسكرية ، إذ أنها قد إضطرت ، لكى تنتصر على مقاومة شعب البوير الصغير ، إلى أن تعبىء ٤٠٠٫٠٠٠ رجل وتستمر فى حرب لمدة عامين ونصف . وكانت هناك موضوعات أخرى تقلق الرأى العام : فانتاج المعادن الألمانية قد زاد فى

سنة ١٨٩٦ عن إنتاج بريطانيا العظمى؛ وبدأت الصادرات الألمانية تأخذ مكاناً هاماً في الأسواق التي كان التفوق الإنجليزي فيها حتى ذلك الوقت بدون منازع؛ وأعلنت الإمبراطورية الألمانية في سنة ١٨٩٨ — ١٩٠٠ خططها لكي تصبح دولة بحرية عظمى؛ وتدعم إمتداد التوسع الروسي في الشرق الأقصى؛ واستمر التنافس بين المصالح الفرنسية والإنجليزية في إفريقية. فهل كان من الممكن في هذه الظروف الإحتفاظ بالمبادىء التقليدية للسياسة الخارجية وللسياسة الإقتصادية ؟.

ولم يكن جوزيف تشمبرلين يعتقد ذلك. وكان يرغب في رؤية بريطانيا العظمى تتخلى عن « عزلتها الفخمة » وتترك كذلك حرية التبادل « وحاول أن يفرض وجهات نظره على زملائه المترددين. وكانت أزمة عابرة: تمثلت في سنة ١٩٠٢ في التخلي عن محاولة للوصول إلى محالفة قارية؛ وفي سنة ١٩٠٣ سقط كذلك مشروع « نظام الأفضلية الإمبراطورية ». وبقي حزب الأحرار، حينما رجع إلى السلطة في سنة ١٩٠٥، مخلصاً للحلول التقليدية: فليس هناك تشجيع التحالف مع إحدى دول القارة؛ وليس هناك نظام للحماية الجركية. ومع ذلك فقد إضطر إلى إجراء بعض التعديل في سياسته الخارجية؛ وبهذه الطريقة قبل، ودون أن يعطي وعداً، فكرة إمكانية سير بريطانيا العظمى صوب التدخل في حرب قارية، وداخل نطاق الوفاق الودي مع فرنسا؛ وحاول كذلك إبتداء من سنة ١٩٠٧ أن يدعم الصلات مع الممتلكات المستقلة (الدومنيون) ولكن سياسته الإقتصادية الخارجية بقيت كما هي رغم تزايد المنافسة الالمانية والمظاهر التي كانت تنذر بتراجع الإزدهار. ولاشك أن سير صادرات المنتجات المصنوعة بسرعة تقل مرتين عن سرعة الصادرات الالمانية المشابهة؛ وأن الدخل القومي، بعد أن كان في زيادة مستمرة منذ قرن، يصبح الآن ثابتاً، لاشك أنها كانت ملاحظات مرة. ومع ذلك فإن هذه الاخطار كانت بطيئة: فالقوة

المالية بقيت مدعمة ، وتصدير رؤوس الاموال صوب الدول الاجنبية ، والذى كان ٤٠ مليون جنيه فى سنة ١٩٠٣ ، بلغ ٢٣٠ مليون فى سنة ١٩١٣ . ولذلك فإن الأوساط الإقتصادية حافظت على ثقتها رغم بعض موجات التشاؤم . وإذا كانت المنافسة الإنجليزية الألمانية فى تزايد ، فان المنافسة التجارية لم تكن هى السبب المباشر لهذه الأزمة ؛ بل إن المنافسة البحرية هى التى كانت تشغل الرأى العام الإنجليزى بنوع خاص : فألمانيا بانشائها بسرعة بحرية حرب كبيرة هددت حرية المواصلات الإمبراطورية ، وهددت حتى أمن الجزر البريطانية .

٢ — الامبراطورية الألمانية :.

وكانت الإمبراطورية الألمانية فى قمة الإزدهار . إزدهار ديموغرافى : فعدد السكان الذى كان ١٥مليون فى سنة ١٨٩٣ بلغ ٦٧٫٨٠٠٫٠٠٠ فى سنة ١٩١٤ ، وكان فى تزايد يزيد عنه فى كل الدول الأوربية الأخرى، باستثناء روسيا . وإزدهار صناعى ، ساعد عليه التنظيم العلمى للإنتاج والصلات الوثيقة بين المصنع والمعمل ، ونوع التعليم التقنى، وأخيرا المساعدة التى تعطيها المصارف لعمليات المنتجين: واحتلت ألمانيا فى سنة ١٩١٣ المكان الثانى فى أوربا فى إنتاج الفحم، والمكان الأول فى إنتاج الحديد والصلب ؛ وكانت صناعتها الكيميائية والكهربية هى الاولى فى العالم . وإزدهار فى التجارة الخارجية التى إرتفعت من ٧٦٨٣ مليون مارك فى سنة ١٨٩٠ إلى ١٠٧٩٦ فى سنه ١٩٠٠ وإلى ٢٢٥٠٠ فى سنة ١٩١٣ ، وفى البحريه التجارية التى تضاعفت حمولتها الكلية ثلاثة أضعاف فى ثلاثين سنة . ونموها فى الدخل القومى الذى زاد خمسين فى المائة بين سنة ١٨٩٦ وسنة ١٩١٢ ، بحسابه بالنسبة للفرد من السكان . وكانت هذه أحوالا مواتية لنمو وسائل العمل بالنسبة للسياسة الخارجية . وكانت الإمبراطورية هى الدولة الاولى العسكرية فى العالم ، نتيجة لقوتها الديموغرافية ولقوتها الصناعية ؛ وكانت تعمل منذ سنة ١٨٩٨ لكى تصبح دولة بحرية عظمى ؛ وأصبح لها كذلك قوة توسع مالى ،

إذ أن تكدس رؤوس الأموال كان من السرعة بحيث يترك ، رغم إحتياجات الانتاج القومى ، مدخرات تتجه صوب الاستثمار فى الخارج . وهل من الضرورى أن نشرح العلاقات بين مظاهر الازدهار ؟ لقد كانت السرعة المتزايدة للإنتاج هى التى تجبر ألمانيا على البحث بإستمرار فى الخارج عن مصادر جديدة للمواد الأولية وللاسواق الجديدة ؛ وكانت ضرورة التوسع التجارى هى التى تسير السياسة البحرية ؛ وكان النجاح فى الحياة الاقتصادية هو الذى يدعم العزة الوطنية .

ومع ذلك فهناك ظلال ،حتى وإن كانت بسيطة ، فى هذه اللوحه : هى أحوال السياسة الداخلية. فرغم أن الإستقرار البرلمانى كان مضموناً بشكل أحسن منه فى الدول المجاورة (ونشبت الأزمة الحادة الوحيدة فى سنة ١٩٠٦ (وأن الإستقرار الإجتماعى لم يضطرب بشكل واضح إلا فى سنة ١٩٠٥ وقت إضرابات الروهر ، فقد كانت هناك « مضايقة سياسية » حسب إعتراف المسئولين الألمان أنفسهم . وكان سببها الرئيسى كما لاحظ المستشار بيتمان هولويج *Bethmann Hollweg* هو « عدم الإتفاق بين الإدارة المحافظة تماما للسياسة البروسية والإدارة الأكثر تحررا لشئون الإمبراطورية » ، ومع ذلك فهل كان « لعدم التكامل » هذا فى النظام الدستورى كل الأهمية التى نسبها له بعض المؤرخين الفرنسيين ؟ لقد كان ذلك يعنى إمكانيات صعوبات مقبلة ؛ ولكنه لم يظهر على أنه يسبب أخطاراً جسيمة فى ذلك الوقت، وعلى الأقل حسب حكمنا بالوثائق .وحسب كلمات المؤرخ هيرمان أونكين *Hermann Oncken* فإن « مشكلة الدولة ليست داخلية ، ولكنها خارجية » . وطالبت ألمانيا بحقها فى الحصول فى العالم على ميدان عمل يتناسب مع حيويتها ومع قوتها . وطالبت بمكان لها «تحت الشمس» فكيف يمكن أن نرفض لها « المكان الشرعى لكل كائن ينمو » ؟

ووجدت هذه الافكار أقوى معبر لها فى رابطة الجامعة الجرمانية . وكانت هذه الرابطة قد نشأت فى برلين فى أبريل سنة ١٨٩١ بإشراف مستكشف

إفريقية الشرقية كارل بيترز *Karl Peters* وسارت منذ سنة ١٨٩٣ بإشراف إرنست هاس *Ernst Hasse* الأستاذ بجامعة ليبزج ، والذى بقى على رأسها مدة خمسة عشر سنة . كان لها برنامجاً قارياً وإستعمارياً فى نفس الوقت . وكتب هاس فى سنة ١٩٠٥ فى كتابه عن السياسة الألمانية *Deutsche Politik* أن « التوسع هو مرحلة ضرورية لازمة لنمو كائن حى سليم » .

أما بالنسبة للتوسع القارى فكانت ألمانيا تعتقد فى ضرورة مد أراضيها إلى كل المناطق التى يعيش فيها أهالى يتحدثون لغات جرمانية ، فى النمسا ، وفى بوهيميا ، وفى المجر ، وفى سويسرا ، وفى لوكسمبورج ، وحتى بشكل يجعلها تشتمل على « الألمان الواطئين » فى هولندة وفى بلجيكا الفلنكية ؛ ومع ذلك فقد كان عليها أن تؤجل تنفيذ جزء من هذه الأهداف لأسباب تتعلق بالظروف: فما الداعى للمطالبة بألمان النمسا والمجر مادامت المملكة الدانوبية قد قبلت معاهدة تحالف ، سيكملها بلا شك إتحاد جمركى ؟ ولكنه كان على « الشعوب الصغيرة » التى تحتل « مناطق متوسطة » بين « الشعوب الكبيرة » أن تختفى .

وبالنسبة للتوسع خارج أوربا ؛ فمادامت المانيا قد دخلت فيه فى وقت متأخر وبشكل لا يسمح لها بأخذ نصيب له قيمته فى عملية تقسيم العالم ، فلم يكن فى وسع الغزو الاستعمارى إلا أن يكون شكلا ثانويا لهذا التوسع ، الذى يجب أن يكون هدفه عن طريق الهجرة هو تكوين « مستعمرات تحت العلم » أو الحصول على مناطق نفوذ إقتصادية فى أمريكا الجنوبية ، وفى إفريقية الجنوبية ، وفى جنوب المغرب ، وفى آسيا الصغرى . وكان على ألمانيا أن تطالب « بالهواء وبالنور » وتطالب بألا يحدث « أى تعديل فى تقسيم الممتلكات بين الشعوب العظمى فى العالم بدون موافقتها »، وبالحصول على مزايا مساوية لمزايا الدول الأخرى فى نظير هذه الموافقة . وكان « الصراع من أجل الحياة » هو الذى يجبرها على ذلك .

ومع ذلك فإن الحكومة لم تأخذ بمجموع هذا البرنامج الخاص بالجامعة الجرمانية ، خاصة وأن الإشتراكيين ، وحزب الوسط الكاثوليكى ، كانا غير موافقين عليه . وكان من النادر أن نرى مسيرى السياسة الخارجية يلمحون إلى عمليات إعادة النظر فى المسائل الإقليمية فى أوربا ؛ ولكنهم كانوا يأخذون بالنسبة لما وراء أوربا وجهات نظر أنصار الجامعة الجرمانية جزئيا ألم يكن من المنطق أن « التجارة تتبع العلم ؟ » ولم يكن فى وسع أية دولة أن تتأكد من أن تجد فى البلاد « الجديدة » الأسواق اللازمة لصناعتها ، إذا لم تكن فى وضع لها بأن تقيم فيها ظروف حياة إقتصادية يمكنها أن تبعد ضغط المنافسين الأجانب . وأعلن غليوم الثانى فى خطبة ألقاها فى سنة ١٨٩٦ أمام الجمعية الإستعمارية أن ألمانيا ستقوم « بسياسة عالمية » ستدعم بتنمية الأسطول التجارى والأسطول الحربى : « فمستقبل ألمانيا هو على البحار » .

وإبتداء من سنة ١٨٩٨ بدأت الإمبراطورية فى إنشاء قوتها البحرية تحت إشراف أمير البحر فون تيربيتز *Von Tirpitz* ، وهو فنى من أعلى مستوى ، ومن كبار المنظمين ، وكان كذلك من المكافحين . وفى هذا الوقت كانت ألمانيا تمتلك ٢٢ سفينة معركة ، من المدرعات والطرادات ، في الوقت الذى كان فيه لبريطانيا العظمى ١٤٧ منها . وقررت قوانين ١٤ أبريل سنة ١٨٩٨ و ١٤ يونيو سنة ١٩٠٠ زيادة عدد سفن المعركة إلى خمسين سفينة . ونصت قوانين مايو سنة ١٩٠٦ ونوفمبر سنة ١٩٠٧ على إنشاء أربع مدرعات فى العام ، ولمدة أربعة أعوام ، ثم بناء إثنتين فى كل عام بعد ذلك . وفى أوائل سنة ١٩١٢ إتسع البرنامج كذلك بالبدء ببناء ثلاثة مدرعات إضافية . ومنذ ذلك الوقت بلغت القوة البحرية الألمانية ثلثى القوة البحرية الإنجليزية فى مجموعة « سفن المعركة » . وكتب تيربيتز أنه من اللازم إنشاء « أسطول يمكنه أن يعمل فيما بين هليجولاند والساحل الإنجليزى » . والهدف ؟ هو إنهاء « حالة التبعية » التى أصبحت غير

محتملة : فكانت بريطانيا العظمى تحاول أن تعرقل نمو التجارة الألمانية الخارجية والتوسع الإستعماري الألماني ؛ ولذلك فانها ستفهم ضرورة « التفاهم » مع ألمانيا وضرورة « إحترام المصالح الألمانية فى كل مكان » فى اليوم الذى سترى فيه فى مواجهتها وفى بحر الشمال أسطول حرب كبير قادر على أن يقيس نفسه بأسطولها .

فنى السياسة الخارجية كانت المشغوليات الاقتصادية مرتبطة أشد الارتباط بهذا الشكل بالمشغوليات الاستراتيجية مثل إرتباطها بمطالب الشعور الوطنى . « من الواجب علينا أن نصدر حتى نتمكن من الاستيراد ، ومن الواجب علينا أن نستورد حتى نتمكن من العمل والحياة » . فأصبحت ألمانيا الآن ، مثلها فى ذلك مثل بريطانيا العظمى « معلقة بالسوق العالمية » .

ولكى تدير هذه السياسة الخارجية كانت الامبراطورية فى حاجة إلى رجل دولة كبير ، وكانت تفتقر إليه . فغليوم الثانى ، الذى كانت له بعض المزايا الثقافية والذى لم يكن ينقصه بعد النظر ، لم تكن له مزايا الفكر والشخصية التى تتفق مع الدور الشخصى الذى كان يرغب فى القيام به فى تسيير الشئون العامة : وكانت مثالبه الأكثر وضوحا هى تطرف خياله ، وعصبيته التى تتسبب فى أزمات كبت ، وعدم الثقة بالنسبة للمتعاونين معه . واستدعى الامبراطور للمستشارية فى أول الأمر رجالا من الصف الثانى ظهر له أن وداعتهم كانت مضمونة . فكابريفى رغم أنه كان قد أظهر بعض المقدرة السياسية فى الحياة البرلمانية لم يكن قد حصل على الوقت اللازم لكسب الخبرة فى المسائل الخارجية ؛ وكلوفيس ڤون هوهنلو *Clovis von Hohenlohe* والذى كان تفكيره دقيقا ، وحكمه ثابتا ، كان فى وسعه أن يقدر القوى الدولية ، ولكنه كان شيخا وشكاكا وواهما . وفى سنة ١٩٠٠ إعتقد غليوم الثانى أنه وجد فى بيلو ڤ *Bülow* رجلا من الطراز الأول ؛ ولكنه لم يجد فيه إلا فكراً لامعاً

ساحرا ، يمكنه أن يؤثر على الرايشستاج بمواهبه الخطابية والتكتيكية ، وقادر كذلك على إظهار خبرة فى الألاعيب الدبلوماسية التى كانت تعجبه ، ولكنه كان عاجزاً عن وضع تقديرات تثبت لفترة طويلة وعن وضع خطط قوية ولاشك أنه كان ذا مواهب ، ولكن بغير الصفات اللازمة لخلق رجل الدولة العظيم . ومع ذلك فإن سقوط المستشار فى يوليو سنة ١٩٠٩ لم يكن نتيجة لنقائصه ، ولم يكن له من سبب إلا صدام شخصى مع الإمبراطور . وأخذ غليوم الثانى درساً من هذا الصدام الذى أقلقه كثيراً : وكان المستشار الجديد الذى إختاره ، وهو بتمان هولويج *Bethmann Hollweg* موظفاً كبيراً ، وجاداً ، وقويا ،وكان بغير حيوية وبلا خبرة فى الشئون الخارجية ، ولكنه ظهر على أنه يحترم السلطة الإمبراطورية ، « ومخلصا تاما » . ولذلك فإن السياسة الألمانية الخارجية لم تجد فى خلال عشرين عاما الرجل الذى كان على مستوى الأمانى الوطنية .

٣ — فرنسا :

كانت فرنسا بلد التوازن الإقتصادى ، بعيدة فى توجيه سياستها الخارجية عن الشعور بقوة المصالح المادية بنفس درجة بريطانيا العظمى وألمانيا . وكان إنتاجها الزراعى يكفى إحتياجاتها تقريباً . وكانت صناعاتها،رغم أنها نمت بنشاط أكثر بين عامى ١٩٠٥و ١٩١٠ لاتحتل فى ١٩١٣ إلا مكاناً متواضعا (٦ ٪) بالنسبة للإنتاج العالمى، رغم أن هذا النصيب كان ٩ ٪ منذ ثلاثين عاما مضت . ولذلك فإن الظروف التى منحها السوق العالمى لم تكن تمثل مشغولية كبيرة بالنسبة للحياة الإقتصادية الفرنسية . ومن ناحية أخرى بقيت هذه البلاد ذات نسبة المواليد الضعيفة فى حالة شبه راكدة من وجهة النظر الديموغرافية . ولم يكن فى ذلك أى شىء من طبيعته المطالبة بتوسع قوى .

ولم تكن حالة النفسية الجماعية تدفع إلى ذلك بدرجة أقوى . فالإتجاه القومى عند موريس باريس *Maurice Barrès* وعند شارل موراس *Charles Maurras*

كان عبارة عن نظريات لا يزيد إشعاعها كثيراً عن أوساط المثقفين ؛ وحتى بعد سنة ١٩١١ وحين ظهرت بين الشباب حركة مد جديدة للإتجاه الوطني ، ولم تسير هذه الحركة جماهير الشعب ، وهى التى كانت تتعلم فى المدارس الإبتدائية .

ولم تكن ظروف السياسة الداخلية مواتية أكثر من ذلك بالنسبة للحوافز الخارجية : فهناك الأزمة المعنوية الكبيرة المتعلقة بمسألة دريفوس *Dreyfus* ؛ والأزمة السياسية العميقة من سنة ١٩٠١ إلى ١٩٠٦ والمرتبطة بالمسألة الدينية ؛ والخطر الإجتماعى الذى نتج فيما بين عامى ١٩٠٦ و ١٩١٠ عن تقدم الحركة النقابية الثورية .

وأخيراً فقد نقصت الوسائل العسكرية والبحرية ، حتى فى سنة ١٩١١ ، لا فى مجرد قيمتها العامة ، ولكن فى قيمتها النسبية ؛ وهو الأمر الوحيد الذى يهم . فالجيش، رغم أنه كان يحتفظ فى وقت السلم بعدد ضخم (ويقل بمجرد ٩٠٫٠٠٠ فقط عن عدد الجيش الألمانى ، رغم الفارق الديموغرافى الكبير) لم يكن فى وسعه أن يضع فى خط النار وفى حالة الحرب قوى يمكن موازنتها بقوى الخصم ، وزاد من عدم التوازن هذا نظرة هيئة أركان الحرب العامة التى تخلت إبتداء من سنة ١٨٩٨ عن التفكير فى إستخدام التشكيلات الإحتياطية فى جيش الخط الأول ؛ وفقد هذا الجيش من ناحية أخرى ، وبعد مسألة دريفوس ، جزءاً كبيراً من إشعاعه فى الشعور الوطنى ، وكثيراً ما ثبطت قلة الثقة التى أظهرها وزير الحرب نفسه فيما بين ١٩٠٢ و ١٩٠٤ من شجاعة قياداته من الضباط أما القوى البحرية والتى كانت تحتل حتى سنة ١٩٠٠ المكانة الثانية فى السلم العالمى فإنها فقدت مركزها نتيجة لسياسة الإقتصاد التى مارسها وزير البحرية فيما بين عامى ١٩٠٢ و ١٩٠٤ وسقطت إلى المرتبة الرابعة ، وكان تخلفها النسبى خطيراً بوجه خاص فى مرتبة المدرعات الكبرى الحديثة .

وكانت كل هذه الظروف لا تظهر على أنها تساعد على « سياسة قوة » .

ومع ذلك فقد إحتفظت فرنسا بدور رئيسى فى العلاقات الدولية . وكان ذلك يرجع لا لمجرد موقعها الجغرافى ، ولكن أيضا لتمازج شعبها : فكانت هى الدولة الوحيدة من بين الدول العظمى الأوربية الخمسة التى لا توجد فيها مسألة « الأقليات القومية » . ورجع ذلك أيضا إلى شعور شعبها العميق الذى تشبث بقوة بضرورة الاحتفاظ بأمنها ، فى الوقت الذى أبعد فيه فكرة المغامرة : ورغم الدعاية المعادية للإتجاه العسكرى قبلت جماهير الشعب الأعباء العسكرية التى كانت أشد ثقلا عنها فى أى مكان آخر ؛ وكانت فرنسا فى ذلك الوقت هى الدولة العظمى الوحيدة التى كان كل الرجال الصالحين طبيا فيها مجبرين من وقت السلم على الخدمة العسكرية . وكان ذلك يرجع أخيراً — وهو عامل يجب ألا ننقص من قدره — إلى وسائل العمل التى كانت تضمنها لها قوتها المالية : فنتيجة للإتجاه إلى الإدخار الموجود عند الشعب (وبلغ هذا الإدخار فى السنوات الجيدة والسيئة من أربعة إلى خمسة مليارات من الفرنكات فى السنوات الأولى من القرن) كان السوق المالى الفرنسى يشتمل على كمية ضخمة من رؤوس الأموال التى تأتى من الدول الأخرى للافادة منها ؛ وكان المتوسط السنوى للاستثمارات فى الخارج ، والذى بلغ ١٢٠٠ مليون فرنك فيما بين عامى ١٨٩٧ و ١٩٠٢ ، قد وصل إلى ١٣٠٠ مليون فيما بين عامى ١٩١٠ و ١٩١٣ . ولما كان إصدار السندات الأجنبية خاضع لتصريح من الحكومة ، وكانت الإستثمارات الفرنسية تتجه بالتفضيل صوب قروض الدولة ، فقد كان فى وسع السياسة الخارجية أن تستخدم هذا السلاح المالى ، وتعرف كيف تستخدمه .

فى أى إتجاه مارست هذه السياسة الخارجية الفرنسية عملها فى أوربا وخارج أوربا ؟ .

بعد رد الفعل « المعادى للحركة الإستعمارية » والذى ميـّز الفترة البولانجية عاد إزدهار حركة أنصار التوسع الإستعمارى منذ سنة ١٨٩٠ وفى الطريق الذى

رسمه جول فيرى . وأيدتها بنسبة كبيرة مصالح المصدرين ، وخاصة رجال صناعة النسيج ، ومصالح المجموعات المالية . وساعدت عليها أكثر من ذلك التغيرات التى حدثت فى النفسية الجماعية : فالإنتقادات التى كانت قد وجهت ضد السياسة الإستعمارية فى وقت جول فيرى كانت مستوحاة بنوع خاص من الخوف من رؤية هذه السياسة تضعف فرنسا على القارة وتبتعد بها عن مشغوليتها الأساسية ، وهى الحفاظ على أمنها ، ولكن هذه المشغوليات القارية أصبحت أقل إلحاحا منذ أن أعطى عقد التحالف الفرنسى الروسى تأكيدا بالتأييد فى حالة هجوم ألمانى . وفى نفس الوقت أزال إنشاء الجيش الاستعمارى فى سنة ١٨٩٣ ، والذى اشتمل على التجنيد عن طريق التطوع ، مخاوف جمهور الناخبين مادام الجنود الشبان فى سن الخدمة لم يعودوا يتعرضون بعد ذلك للذهاب للحرب فى المستعمرات .

فلماذا استمر هذا المجهود رغم الأحداث والحوادث التى تأتى بالوزارات أو تسقطها ؟ لم يكن الرأى العام فى جمهوره ، هو الذى يعطى قوة الدفع . ولم يكن هناك أى شىء يمكن مقارنته فى هذا المجال ببريطانيا العظمى . ومع ذلك فقد كان هناك « حزب إستعمارى » نشيط للغاية . وكانت دعائمه هى لجنة إفريقية الفرنسية ، التى تكونت فى نوفمبر سنة ١٨٩٠ برجال سياسيين ، ومثقفين بالاشتراك مع بعض ضباط جيش المستعمرات ، والإتحاد الإستعمارى الذى أنشىء فى سنة ١٨٩٥ لكى يجمع بعض رجال الأعمال وبعض « ممارسى الحياة الإقتصادية فى المستعمرات » . وكان « الحزب الإستعمارى » هذا — والذى يستحق تنظيمه ووسائله أن تدرس عن قرب أكثر — يجد مساندة فى الأوساط العسكرية والبحرية ، وكذلك لدى البعثات الدينية . وكان له متحدثين باسمه أقوياء فى مجلس النواب ، حيث رأس « المجموعة الاستعمارية » إيوجين إيتيين وهو إبن أحد الضباط ، وكان نائباً عن وهران ، ورجل أعمال . وكان له

نفوذ فى الأوساط الحكومية : وكانت « لكبار المستعمرين » صلات شخصية دائمة وسهلة مع الوزراء ، وحتى مع رئيس الجمهورية فى عهد كارنو *Carnot* . وكان يكفى ، لكى يكون لعمل هذه الأقلية فاعلية ، أن يكف مجموع الرأى العام عن عرقلته ، ودون أن يهتم إهتماماً حقيقياً بالعمل الإستعمارى . ومع ذلك فقد استمر تيار من العداوة للسياسة الإستعمارية فى الوضوح فى الأوساط السياسية . ورأى الراديكاليون « اليساريون » مع إيوجين بلييتان *Eugène Pelletan* أن الحملات الإستعمارية تستدعى نفقات باهظة دون أن تعود ، من وجهة النظر الإقتصادية ، بشىء معادل له قيمته ؛ ولذلك فإنهم فضحوا تكتلا بين « المضاربين » وبين البعثات الدينية . أما الاشتراكيون فإنهم قد أظهروا إعتراضات من حيث المبدأ : فبأى حق ترغب فرنسا فى مد حكمها على شعوب ضعيفة ؟ وكانوا يخشون كذلك من أن تؤدى المغامرات الاستعمارية إلى زيادة قوة الاتجاه العسكرى . ولكن رد الفعل هذا لم يكن قوياً فى السنوات الاخيرة من القرن التاسع عشر ، ولم يصبح واضحاً إلا فيما بين عامى ١٩٠٤ و ١٩١٤ .

وفى أوربا كانت مسألة العلاقات مع الامبراطورية الالمانية هى الباقية فى مركز المشغوليات الفرنسية . وهى تشرح وتتحكم فى الاتجاه الذى إتخذته علاقات فرنسا بالدول العظمى الاخرى .

وفى المجموع كانت طبيعة الرأى العام الفرنسى بالنسبة لالمانيا هى طبيعة « دفاعية » . وكانت فكرة الانتقام قد تراجعت بوضوح منذ فشل الاتجاه البولانجى ، وخاصة بين عامى ١٨٩٣ و ١٩٠٤ . وعمل الزمن فعله : فكانت الاجيال الشابة التى لم تعرف مرارة الهزيمة أقل حساسية بالنسبة لهذه الذكريات التى بدأت فى التقادم ، ودعم من طريقة التفكير هذه الاتجاهات الجديدة التى ظهرت فى الالزاس واللورين مع تقدم حركة أنصار الاستقلال الذاتى . وأصبح الشعور بالاستسلام يعبر عنه علناً عند الاشتراكيين وعند المسالمين ؛ وظهر فيما

بين عامى ١٨٩٧ و ١٩٠٢ عند بعض رجال الأعمال الذين آملوا ، وفى نظير تقارب سياسى فرنسى ألمانى ، فى الحصول تسهيلات جمركية من الرايخ ؛ وكان موجوداً كذلك قبل سنة ١٩٠٤ عند الأوساط الإستعمارية التى كانت تعتبر بريطانيا العظمى العدو الرئيسى ، وأخيراً عند مجموعة المثقفين التى كانت مجلة *Mercure de France* تنشر لهم فى سنة ١٨٩٨ ، ولكن مايهمنا أكثر من هذه المظاهر المتفرقه هو الاتجاه المتوسط للتفكير العام : فكانت مسألة الالزاس واللورين لا تثير صدى كبيراً فى الرأى ؛ ولم تعد فى غالب الاحيان إلا موضوعاً فى « خطب توزيع الجوائز » وذكر السفير الالمانى فى باريس فى تقاريره سنة ١٨٩٨ أن جمهور الفرنسيين كان فى سبيله الى « نسيان الالزاس واللورين » ، وكتب فالدرسى الرئيس السابق لهيئة أركان الحرب الالمانية فى مذكراته فى سنة ١٩٠٢ أن « فكرة الإنتقام لم يعد لها كثير من المتعصبين » . ومع ذلك فإن التناسى لم يكن يعنى التخلى : وكان الشعور الوطنى سيتقلص اذا ماطرحت مسألة الإستفتاء على تنازل صريح . ورغم أن مسألة الالزاس واللورين قد فقدت من أهميتها بالنسبة للنفسية الجماعية فإنها بقيت العقبة الدائمة فى طريق أى تقارب فرنسى ألمانى .

وأمام هذه المشكلة الألمانية لم تكن ردود فعل الأوساط الفرنسية المسيرة بنفس الطريقة . وقال جاك بنفيل *Jacques Bainville* أنه كانت هناك « مدرستين » . ويظهر أنه كان من الأصوب أن نقول مع موريس ركلى *Maurice Reclus* أنه كان هناك منهجين ، إذ أن المسألة كانت لا تتعلق باختلافات أساسية ، ولكن بتقديرات مختلفة بالنسبة لمسألة الإمكانيات السياسية .

ورأى البعض ضرورة العمل على التقارب مع المانيا ، سواء لضمان السلم ، أو لإعطاء حرية أكبر للسياسة الفرنسية . واعتقد هؤلاء أنه من الملائم وضع مسألة الالزاس واللورين « خارج السياسة العملية » ، ولم يكونوا يفكرون بتاتاً فى تأكيد فقرات معاهدة فرانكفورت ؛ ولكنهم كانوا يأملون فى إمكانية

تقريب الحكومة الألمانية من إعطاء تنازلات أو حلول وسط . وإذا ظهر من المحال إعادتها لفرنسا ، وحتى فى نظير تعويضات كبيرة فى الميدان الإستعمارى ، ألم يكن فى وسعهم أن يصلوا إلى أن تصبح الألزاس واللورين اقليما له حكم محلى ، كنوع من دول « التخوم » ؟ وكان هذا أملا خيالياً . ومع ذلك فقد بقى أنصار التقارب الفرنسى الألمانى مخلصين لفكرتهم، وفى شكل آخر: فكانوا يعتقدون أنه من الملائم إرضاء المطالب الخاصة « بمكان تحت الشمس » ويتركون الإمبراطورية الألمانية تقيم سيطرتها أو نفوذها على أقاليم ما وراء أوربا، وبشكل يبعد قوى توسعها عن أوربا .

واعتقد الآخرون أن المصالحة كانت غير ممكنة بين ألمانيا وفرنسا. تحالف؟ حينما لمح غليوم الثانى إلى ذلك فى إحدى مقابلاته فى سنة ١٩٠٧ أجابه إيوجين إيتين : « من اللازم أولا إعادة إنشاء فرنسا » . مجرد تقارب ؟ لقد قال بول كامبون « إنه يتضمن أن تنحنى فرنسا أمام ألمانيا » . وبالتالى فإن أمن فرنسا كان محتاجاً إلى أن تضمنه مجهودات دبلوماسية لدى دول عظمى أخرى : مثل تدعيم التحالف الفرنسى الروسى ؛ ومحاولة الحصول على تأييد بريطانيا العظمى؛ وإضعاف التحالف الثلاثى عن طريق فصل إيطاليا وربما حتى النمسا والمجر عنه، كما تصور السفير فى ڤيينا ذلك فى سنة ١٩١٠ .

ولكن كيف يمكن عزل سياسة التوسع الإستعمارى عن السياسة الأوربية؟ كتبت مجلة إفريقية الفرنسية *L'Afrique française* فى سنة ١٨٩٨ أن تحقيق المخططات الإستعمارية « يجبر فرنسا على البحث على القارة عن الأمن وحتى عن التأييد » ؛ وبدون هذا الحذر لن يصبح العمل الذى قامت به فى آسيا وفى إفريقية إلا « مجموعة من المغامرات الخطرة » إذ أنه « لا يمكننا أن نواجه جبهتين . » وكان ديلكاسيه قد ذكر نفس هذا التصريح قبل ذلك فى خطبة برلمانية فى سنة ١٨٩٣ : « ألم يكن حقيقياً أن إتمام عملنا الإستعمارى يتوقف على نجاح سياستنا

الأوربية ؟ ، ومع ذلك ، ووراء هذا التشابه فى الأشكال ، كان هناك إختلافاً جوهرياً فيما بين عامى ١٨٩٣ و ١٩٠٥ ، ما دام الأمر يتعلق بالتفكير فى طريقة الإختيار التى ستخضع لها السياسة الأوربية . وما دام التوسع الإستعمارى كان يقابل فى كل مكان تقريبا بمقاومة بريطانيا العظمى، ألم يكن من الواجب على فرنسا أن تضمن رضاء ألمانيا أو حتى تحاول الحصول على تأييدها ؟ والظاهر أن هذا كان هو تفكير الإستعماريين فى إفريقية الفرنسية.أو ، ألم يكن من الأفضل إنهاء المعارضة البريطانيا ، نظير بعض التنازلات ؟ لقد ظهر أن الإتجاه الأول كان هو إتجاه جابرييل هانوتو *Gabriel Hanotaux* والثانى هو إتجاه ديلكاسيه.

كان هانوتو قد عمل مع جول فيرى ، قبل أن يدخل فى سنة ١٨٨٥ فى السلك الدبلوماسى وظهر على أنه كان يوافق ، فى خلال السنوات الأربع التى أدار فيها السياسة الخارجية من سنة ١٨٩٤ إلى سنة ١٨٩٨ ، على ضرورة التعاون مع ألمانيا . فإلى أى مدى كان مستعداً للوصول ؟ ظاهرياً لم يكن ذلك أبعد من تعاون عرضى يمكنه أن يكفى لإثارة قلق بريطانيا العظمى وإجبارها على التعاون : ولذلك فإن التقارب الفرنسى الألمانى سيكون — حسب أقواله — « حركة إلتفاف » . ومع ذلك ألم يكن يرى إمكانيات أوسع ؟ لقد نسبت إليه أحدى الروايات الألمانية عبارة : « وضع الألزاس واللورين خارج السياسة العملية » . وربما تسمح مذكراته *Carnets* عند نهاية نشرها بتحديد موقفه بصورة أفضل .

أما ديلكاسيه فإنه أكد منذ سنة ١٨٧٩ ، وحين كان يكتب بإشراف كاميل باريز *Camille Barrère* فى جريدة جامبتا « الجمهورية الفرنسية » وكان يفكر فى « إعادة إنشاء أوربا » ويعمل من أجل تحقيق أهدافه بعزيمة صارمة وإيمان مطلق فى عمله ، أكد على العكس من ذلك أنه مصمم على السير بالسياسة الإستعمارية الفرنسية « فى إتفاق مع بريطانيا العظمى وبدون ألمانيا » إذ أن

الخلاف الفرنسى الألمانى كان « لا يمكن نسيانه . » وقال لمساعديه أن فرنسا « لن تتخلى أبداً عن مقاطعاتها المفقودة ؛ وإلا فلن تكون هناك فرنسا بعد ذلك . . . » ولن يكون أى تعاون بين فرنسا وألمانيا ممكناً ما دامت معاهدة فرانكفورت باقية بدون تعديل ؛ ولذلك فقد كان من اللازم التفاهم مع إنجلترا . وانتهى بأن ضم إلى وجهات نظره زعماء الحزب الإستعمارى . وهذا الإعتقاد ، هل حصل عليه دفعة واحدة ؟ إن الشهادات متضاربة : فحسب مساعديه كان مصمما منذ شهر فبراير سنة ١٨٩٩ على تنفيذ السياسة التى وضع إسمه عليها ؛ ولكنه ذكر فى مناسبات عديدة أحاديثاً لا تتطابق مع هذه النية، وذهب إلى حد أن يقبل فى سنة ١٩٠١ إعطاء التحالف الفرنسى الروسى « نقطة معادية لإنجلترا ». وهنا أيضا نجد أنه فى وسع دراسة الأوراق الشخصية وحدها، والتى بقيت بدون نشر حتى الآن ، أن تعطى عناصر تفسير ثابت . ولكن عدم التأكيد هذا ليس له الا مدى محدود ، خاصة وأن سياسة ديلكاسيه قد ثبتت تماما بدون تغيير ابتداء من سنة ١٩٠٢ .

وهذا الإختلاف بين أنصار محاولة المصالحة وأصحاب سياسة التشدد بالنسبة لألمانيا قد امتد بين سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩١١ حينما قبل روڤييه *Rouvier* ثم جوزيف كايو *Joseph Caillaux* اعطاء تنازلات فى الميدان الإستعمارى نظير رفع يد ألمانيا عن المسألة المغربية ، وأعلنوا أنهم يوافقون على تقارب فرنسى ألمانى ، فى الوقت الذى لم يكن ريمون بوانكاريه *Raymond Poincaré* يعتقد فيه فى امكانية مثل هذا التقارب . ولكنها خفتت واختفت تقريبا بشكل نهائى بعد سنة ١٩١٢ : وأصبح الإشتراكيون هم وحدهم تقريبا الذين ظلوا يفكرون حتى هذه الفترة فى إمكانية مثل هذا التقارب . فى أى مدى كان هذا التصلب فى السياسة الفرنسية نتيجة لأعمال ألمانيا ؟ وهذا هو أحد الأسئلة الكبرى التى تطرح نفسها أمام التفسير التاريخى .

٤ — الامبراطورية الروسية :

أما الإمبراطورية الروسية فقد تمكنت من البقاء أوتوقراطية ما دامت قد احتفظت ببنيانها الإجتماعى التقليدى وبإقتصادياتها مجرد زراعية تقريبا . ولكن أسس الحياة الإقتصادية والاجتماعية تقلقلت عند نهاية القرن التاسع عشر . وكان من أهداف الإصلاح الكبير فى سنة ١٨٦١ — بما اشتمل عليه من إلغاء حالة العبودية ، اقامة طبقة من صغار الملاك الفلاحين ، التى يمكنها أن تصبح عاملا من عوامل الإستقرار . ولكن النجاح لم يتم ، وخاصة بسبب كون مساحة الأراضى القابلة للزراعة غير كافية لمواجهة الإحتياجات التى حتمتها تزايد الأهالى السريع . واستمر عدد « الفلاحين المحرومين من الأرض » فى التزايد بإستمرار ، وهددت هذه البروليتاريا الزراعية بأن تصبح عاملا من عوامل الفوضى الإجتماعية . ومن ناحية أخرى زادت سرعة التصنيع منذ بدء باستغلال موارد منطقة الدونيتز . ورغم أن نمو هذه الصناعة لم يكن يكفى لإمتصاص الأيدى العاملة الزائدة عن الزراعة فإنه قد تسبب فى نشأة بروليتاريا مدنية ، وكانت مهيأة تماما للدعاية الإشتراكية ، فى نفس الوقت الذى نمت فيه البورجوازية والذى انتشرت فيه الآراء المتحررة . ودخلت روسيا ، والظاهر بدون أن تعلم الحكومة بذلك بشكل واضح ، فى طريق تحول اجتماعى جعلها تحت رحمة أزمة سياسية خطيرة . وكان هذا تهديداً أثقل كاهل السياسة الخارجية للامبراطورية من سنة ١٨٩٥ الى سنة ١٨٩٨ .

وبقى توجيه هذه السياسة الخارجية خاضعاً لمشغوليتين : الوصول الى البحر المتوسط ، الذى كان الدافع الرئيسى للعمل الذى قامت به فى الامبراطورية العثمانية وفى البلقان ؛ والتوسع فى الشرق الأقصى حيث كانت الأراضى السيبيرية والمقاطعة البحرية ، والتى كانت فى سبيل التحول بالاستعمار الداخلى ، مجاورة للإمبراطورية الصينية .

ولقد اتجهت هذه السياسة صوب الشرق الأقصى بوجه خاص فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر. وشرحت الحملة التى شنها محرر « أنباء بطرسبرج » الأمير أختوميسكى *Ukhtomski* والذى كان مرتبطاً فى شبابه بالقيصر الجديد نيكولا الثانى ، المصالح الاقتصادية : مثل تنمية سيبيريا الشرقية، وتنمية استعمار زراعى فيها — بنفس الطريقة التى سارت عليها عملية الهجرة الروسية فى القسم الغربى — واستغلال موارد المناجم فيها ؛ ومن ناحية أخرى ضمان سوق تصدير فى الامبراطورية الصينية وفى آسيا الوسطى لصناعة النسيج الروسية ، والتى كانت تنمو بسرعة منذ سنة ١٨٨٠ بمساعدة رؤوس الأموال الأجنبية ، والتى كان فى وسعها أن تجد فى قطن التركستان مصدراً للمواد الأولية . ولكن لا شك فى أن الدوافع العاطفية كانت أكثر أهمية : وقال أختوميسكى أن على روسيا أن تحتفظ فى العالم بدور يتناسب مع الضخامة البشرية التى تتكون منها ؛ وأن عليها « رسالة تاريخية » تؤديها ؛ وأنه يمكنها أن تصل الى ذلك فى آسيا بسهولة أكثر منها فى أوربا ، اذ أن الروس كانوا من وجهة نظر الحضارة والنظام السياسى أشد قرباً من الآسيويين عن أى أوربيين آخرين . وكان اتمام هذه المحققات يعتمد على السكك الحديدية : فكان من المستحيل توجيه الهجرة صوب سيبريا الشرقية ، وضمان حماية فعالة للقاعدة البحرية التى أنشئت منذ سنة ١٨٦٠ فى فلاديفستك ، والقيام بضغط على الامبراطورية الصينية ، ما مادامت هذه المسألة لم تلته . ولن تتأخر هذه المسألة ما دام انشاء السكك الحديدية عبر سيبريا والذى بدأ فى سنة ١٨٩٢ قد سار بتقدم سريع .

ولكن هذا المجهود للتوسع أدى فى سنة ١٩٠٤ الى الحرب الروسية اليابانية وإلى الهزيمة العسكرية ، التى فتحت الطريق فى روسيا لحركة الثورة سنة ١٩٠٥ .

وبعد أن خرجت من هذه الأزمة ، عادت السياسة الروسية الى أوربا ؛ وزادت أهمية المشغوليات البلقانية والعثمانيه . ولكن ما هى الوسائل التى

اعتمدت عليها الحكومه القيصيرية ؟ كان الجيش الذى سادته الفوضى نتيجه لحرب منشوريا بطيئاً فى اعادة تنظيمه ، والمالية العامه التى اهتزت بالأزمة الثورية ، تمر فى دور النقاهه . ولذلك فان روسيا لم تكن فى حاله تسمح لها بالقيام بحرب كبيرة . وربما كان فى وسعها أن تفكر فى استخدام وسائل أخرى إذا ما لعبت حتى النهاية بطاقة « التضامن السلافى » حسب الخطة التى كان قد نصح بها فاديبف ودانيلفسكى ، ولكن الحكومة ترددت فى أن تقوم بذلك ، وحتى حينما كان الأمر يتعلق بالعناصر السلافيه الأرثوذكسيه فى شبه جزيرة البلقان ؛ ولذلك فان الحركة التى وضحت فى سنه ١٩٠٨ وقت « مؤتمر السلاف الجدد » فى براغ قد بقيت بدون أى تأثير .

وامتد هذا الخسوف للقوة الروسية خلال ست سنوات ولم تبدأ الحكومة القيصرية فى التفكير فى إمكانية إعادة محاولاتها فى المسائل العثمانية والبلقانية إلا إبتداء من سنة ١٩١١ فقط ، ولكن دون أن تمتلك دائما الوسائل العسكرية اللازمة لتدعيم « سياسة كبرى » .

فهل من الممكن أن نلاحظ خط سير واضح ومتمازج بين هذه المخططات المتتالية ؟ .

كانت السياسة الخارجية معوقة بتناقض داخلى يتحكم فى علاقات الإمبراطورية مع أوربا: فكانت روسيا محتاجة لاستخدام رؤوس الأموال والتقنيين الاجانب بدرجة أوسع؛ ولكن الحكومة لم تكن ترغب فى المخاطرة برؤية النفوذ الأجنبى يؤثر على الحياة السياسية الداخلية . ومع ذلك فهذه المحاولات لم تكن تستند إلى حركة كبيرة فى الرأى العام : فكانت جماهير الفلاحين غير متأثرة بجهود التوسع وكان العمال معادين له ؛ وأظهرت بعض أوساط البورجوازية المتحررة وحدها موافقتها عليه ، ولكنها كانت فى صراع مستمر مع الحكومة حول مسائل السياسة الداخلية ؛ ولذلك فإن الدور الفعال كان مرتبطاً بوجه خاص

بكبار الموظفين الذين كانوا قد نشأوا فى ظل عقلية التقاليد الوطنية ، وفى بعض الأحيان كذلك ببعض المغامرين الماليين مثل بيزوبرازوف *Bezobrazof* فى الشرق الأقصى .

وأخيرا فإن الإدارة العامة لم تكن مضمونة بشكل ثابت ولم تكن لنيقولا الثانى ، الذى وصل إلى العرش الإمبراطورى فى سنة ١٨٩٤ ، صفات الرئيس وكانت الميزات الخارجية تعوز هذا الرجل الذى كان مظهره يدل على ضعف البنيان وعدم الاعتدال فى طبيعته . وكذلك خصائص الشخصية : فكان الإمبراطور فى أساسه خجولا ؛ وكان عناده ، وفى بعض الأحيان وحشيته ، لاتكفى لإخفاء عدم ثقته فى نفسه ؛ وكان ضعيفا ، ويخضع بسرعة لنفوذ المحيطين به . ولم تكن له وجهات نظر أصيلة ، رغم أنه كان يفهم بسرعة ، وكان يعبر عن نفسه بوضوح . وكان لايقدر أكثر من ذلك على أن يدافع بقوة عن محاولات مساعديه . وإلى جانب هذا الملك قليل القيمة (كتب وزراؤه عنه « عزيزنا سيدنا العظيم المسكين ») أعطيت إدارة الشئون الخارجية لرجال بدون فاعلية . ولم يكن لوبانوف *Lobanof* من سنة ١٨٩٥ إلى سنة ١٨٩٨ ولامسدورف *Lamsdorf* من سنة ١٨٩٨ إلى سنة ١٩٠٦ إلا فنيين بسطاء وكان إسفولسكى *Isvolsky* من سنة ١٩٠٦ إلى سنة ١٩١٠ أكثر ذكاءاً ، ولكنه كان شرها للنجاح الشخصى بشكل لايسمح له بالبقاء حذرا ، وكان كثير المناورات ، وبشكل لا يعطى الثقة لزملائه الأجانب ؛ وربما كان يخضع كذلك للمؤثرات المالية . وكان يثير القلق بسبب عدم إستقراره والمآخذ التى تؤخذ على شخصيته ، ولم يكن مهابا . وكان سازونوف *Sazonof* الذى تلاه رجلا باهتاً ، ولم تكن سلطته بطبيعة الحال تعادل حسن نيته ، وكانت صحته غير مستقرة ؛ ولم يتمكن من فرض نفسه على إدارات وزارته . وكانت الشخصية القوية الوحيدة من بين أعضاء الحكومة هى شخصية الكونت ويت *Comte Witte* حديث النعمة هذا ، الذى كانت له بعض

جوانب رجل الدولة ، ولكن ويت لم يستلم أبدأ الشئون الخارجية ، إذا أنه لم يصل إلى أذن القيصر ، وربما أيضاً لأنه لم يظهر على أنه واثق تماما من مقدرات روسيا .

ونتيجة للحاجة إلى يد قوية فى القيادة سمح الوكلاء الدبلوماسيين لأنفسهم كثيراً بعمل سياسة شخصية . وسمحت هذه الدولة الأوتوقراطية لممثليها فى الخارج بحرية عمل لم تقبل تحملها أى حكومة ديموقراطية .

٥ — ايطاليا : —

أما إيطاليا ، هذه « المملكة الشابة » فإنها كانت تمثل حتى فى سنة ١٨٩٣ دور القريب الفقير بين الدول العظمى . ومع ذلك فإن نموها الديموغرافى السريع (زاد سكانها من ٣٠ مليون فى سنة ١٨٩١ إلى ما يزيد على ٣٥ مليون فى سنة ١٩١٣) قد ضمن لها ميزة أيد عاملة متوفرة ، وكان فى وسعه أن يسمح لها بزيادة قوتها الحربية ؛ أما تنميتها الصناعية ، والتى تأخرت زمنا طويلا نتيجة لنقص الفحم ، فإنها وجدت إمكانيات أفضل منذ أن زاد إستخدام القوى المائية. ولكن محاولاتها بقت معرقلة بالمصاعب التى كانت باقية منذ عشرين سنة مضت: فمن وجهة النظر المالية كان هناك ضيق وسائل ميزانيتها ؛ ومن وجهة النظر الإجتماعية إستمر عدم الإستقرار المتسبب عن التناقض الموجود بين بؤس الأهالى المزارعين فى المناطق الجنوبية ، وبين إزدهارهم النسبى فى سهول الشمال . وكانت إيطاليا تقاسى كذلك ، وبشكل خاص عند نهاية القرن التاسع عشر من عدم إستقرار سياسى كانت أسبابه من ناحية هو موقف الكاثوليك الذين رفضوا حتى فى سنة ١٩٠٤ المشاركة فى الإنتخابات .ومن ناحية أخرى هو نقص نضج الأعضاء البرلمانيين الذين كانوا يفضلون إرتباطات المصالح والمنافسات الشخصية على الصراع الفكرى

وكان السبب الرئيسى لمظاهر الضعف هذه يرجع بلاشك إلى الظروف

الجغرافية ، المرتبطة بالارض ، وبما تحت الأرض ، وبالمناخ ؛ ولكن السبب الثانى كان بلاشك مرتبطا بحالة تفكير أرستقراطية كانت تبتعد عن الشئون العامة ، وبورجوازية كانت تتردد أمام المشروعات الكبيرة أو ترفض للدولة وسائل العمل ، سواء عن طريق خوفها من المغامرات أوعن نفورها من المجهود الضرائبى . وربما كان ذلك مركب نقص ، دعمته التجارب الاخيره : مثل المسألة التونسية فى سنة ١٨٨١ ؛ وفشل الحرب الجمركية المعلنة ضد فرنسا بعد سنة ١٨٨٧ ؛ والهزيمة الإتيوبية فى مارس سنة ١٨٩٦ .

ومع ذلك فقد ظهرت حركة رد فعل إبتداء من سنة ١٩٠٠ ضد هذه الإتجاهات المثبطة للآمال . وفضح جابرييل دانونزيو *Gabriele* D'*Annunzio* ما أسماه « أمنيات » الطبقات الحاكمة ؛ وكان يرغب فى أن يعطى لإيطاليا مثلا أعلى جديداً ، وينشر فكرة « خصبة » عن حقوق وواجبات الأمة . وكان أنريكو كورادينى *Enrico Corradini* الاديب الفلورنسى هو الذى أصبح فى محيط دانونزيو المتحدث الرئيسى باسم هذه الحركة الوطنية . واقترحت مجلة *Il Regno* التى ظهرت فى سنة ١٩٠٣ ولم تبدأ فى الإشعاع إلا فى سنة ١٩٠٨ ، ضرورة مواجهة « شيخوخة » البورجوازية الإيطالية و« إختصارها » .

ونجح مجهود الدعاية هذا فى إيقاظ تيار من الفكر ؛ وكان من أسباب التجديد الذى ظهر فى عمل مجموعات المطالبين لضم الأراضى الإيطالية ، والإهتمام الذى بدأ فى الوضوح صوب التوسع الإستعمارى . وإضطرت الحكومة إلى أن تحسب حساباً لهذا التفكير ، رغم أن الهيئات المسيرة لم تكن تميل إلى المغامرات . ولكنها كانت عاجزة عن تنفيذ مجموع البرنامج الوطنى ، بالقيام بتسيير سياسة موجهة صوب أوربا الوسطى ، وسياسة عمل إستعمارى فى نفس الوقت : فكان عليها أن تختار فيما بينهما . ومادامت تنظر للتحالف الثلاثى على الاقل من الناحية الشكلية على أنه ضرورى للاحتفاظ بالحالة الاوروبية لإيطاليا ، فإنها ضحت بمطالب ضم

الأراضى الإيطالية فى نظير التوسع فى البحر المتوسط . وكيف كان يمكنها أن تنتهج طريقا آخر ؟ لم يكن لها فى أوربا الوسائل الحربية والبحرية اللازمة ، لسياسة كبيرة ، تزيد عن قوة البلاد ، الأمر الذى حكم عليها بأن تبقى فى ركاب بريطانيا العظمى وفرنسا . ولذلك فإنها رأت من الأفضل أن تقوم بمناورات ، ولم تكن تخشى من أن تلعب على الجانبين .

٦ - النمسا والمجر :-

ولم يكن للنمسا والمجر الوسائل الكافية للقيام بسياسة توسع إقليمى ، ولم تكن تشعر بالحاجة للقيام بذلك ، فهل كان ذلك لمجرد أنها بقيت ، رغم التقدم الواضح فى التنمية الصناعية فى منطقة السوديت وفى كورينثيا ، دولة زراعية قبل كل شىء ، وأن البحث عن المواد الأولية وعن الأسواق بالتالى لم يطرح نفسه بالنسبة لها ، بشكل قاطع؟ لقد كان ذلك يرجع بدرجة أقوى الى ظروف السياسة الداخلية التى بقيت صعبة : ففى النمسا كان الصراع بين القوميات يستوعب كل جهود الحكومة ، وغالباً ما كان يشلها ؛ وفى المجر وحيث كان هذا الصراع أقل ارهاقاً لأن قانون الإنتخابات كان يضمن أغلبية للمجريين ، كانت الحكومة تشعر بأنها أكثر حرية ، ولكن هذه الحرية كانت بسيطة ، مادامت تستند الى أسس مصطنعة ؛ وبقى الترابط غير تام بين المجر والنمسا ، والتى كان البنيان الاقتصادى والاجتماعى فى كل منها مختلفاً عنه فى الاخرى . فكيف يمكن القيام بسياسة خارجية قوية فى مثل هذه الاحوال ؟

ولذلك فإن أفق العمل الخارجى بقى محدوداً بالمشغوليات القريبة . ولم يكن للملكية الثنائية نصيب فى المجهود الموجه صوب القارات الاخرى : فهى لم تظهر بالكاد إلا فى سنة ١٩١٣ بعض النيات بالنسبة لآسيا الصغرى . .وعلى القارة الاوروبية لم يكن لها أى أهداف إلا فى البلقان .

ومع ذلك فإن هذه السياسة البلقانية لم يعد لها نفس الطبيعة التى كانت لها

فيما بين عامى ١٨٧٥ و ١٨٩٠ . ومع أن سياسة « الاتجاه صوب الشرق »
كانت عدوانية ، فى روحها مثلما كانت فى وسائلها ، فإنها قد تخلت الآن عن
« الاندفاع صوب سالونيك » . ولا شك أن وسائلها قد بقت فى بعض الأحيان
عدوانية ، ولكن أهدافها أصبحت فى أساسها دفاعية : فكانت الحكومة
النمسوية المجرية ترغب فى أن تحتاط لنفسها ضد الحركة اليوجوسلافية ، وتمنع
الجذب الذى تقوم به الحركة القومية الصربية لا على مجرد الشعوب التى تتحدث
الصربية والتى تعيش على أراضى المملكية الثنائية ، ولكن كذلك على مجموعات
الكروات والدلماش وحتى السلوفين والذين كانوا رغم الاختلافات الدينية يتأثرون
بتقارب اللغات والتقاليد . ولكى يمنع هذا الخطر إكتفى جولوشوسكى
Goluchowski المعتدل والسلمى بإستخدام وسائل الحرب الاقتصادية وبدون
جدوى ؛ واستخدم إيرينتال *Aehrenthal* صاحب الفكر القوى والخصب ،
الضغط الدبلوماسى مع التهديد العسكرى ، ولكن فى وقت تأكد فيه من عدم
المخاطرة بالوصول إلى صدام كبير ؛ وفكر برتشولد *Berchtold* صاحب
القلب المرهف فى حرب كبيرة . وكانت المسألة تتعلق ببقاء الدولة نفسها .
وفكر المستشارون منذ السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، وحسبوا
حساباً لتفكك هذه الدولة فى اليوم الذى سيختفى فيه ذلك الرجل ، الذى كان
يمثل منذ سنة ١٨٤٨ التقاليد الأسروية : وهو الامبراطور فرنسوا جوزيف .

٧ — الولايات المتحدة :

أما الولايات المتحدة فإنها بقت فى عملها الخارجى خاضعة لبعض مظاهر
النفسية الجماعية التى نتجت عن الأحوال التى نمت فيها الأمة الامريكية : مثل
إمتداد المساحات المفتوحة للإستعمار الداخلى ؛ وإختفاء كل جوار خطير على
القارة ؛ والحماية التى يضمنها المحيط ضد أى توسع أوربى ؛ وكذلك سرعة النمو
الديموغرافى والإقتصادى واستقرار النظم السياسية . فما هى خصائص الطبيعة

الوطنية فى هذه الفترة ؟ الاتجاه السلبى كان طبيعيا لدى هذا الشعب الذى كان يتصرف فى « مجال حيوى » متسع ، والذى يشعر بشعور الأمن المطلق بالنسبة للشعوب الأجنبية ؛ وإتجاه العزلة نتج عنه شعورا خاصاً بالإستهزاء بأوربا «أرض العنف» وكذلك عن جهل وعن عدم تقدير شبه عام للمشكلات الأوربية؛ وأخيرا الإعتقاد فى نوع من التفوق المعنوى، إذا أن مواطنى الإتحاد كانوا يعتقدون أنهم قد فهموا « سر التقدم الإنسانى » أفضل من الشعوب الأخرى . ومع ذلك فقد ظهرت مشغوليات جديدة لدى الإتحاد الأمريكى إبتداء من سنة ١٨٩٨ ، ودون أن يتخلى عن أى مبدأ من مبادئه : وبينما كان قد أصر دائما على « عدم إهتمامه » بالسياسية الخارجية ، نجده بعد ذلك يحاول التوسع خارج حدوده .

وعند أسس هذا الإتجاه التسلطى ، علينا بلا شك أن نحسب حساباً لنفوذ المثقفين ورجال النظريات الذين كانوا قد أثاروا فى الإتجاه ، وقبل سنة ١٨٩٥ ، حججاً تتعلق بالكرامة وبالأسباب الإستراتيجية . ولكن نداءهم لم يكن قد وجد صدى له قيمته لدى الرأى العام . فلماذا إستمعوا إليه رغم ذلك ؟ كانت الدوافع الإجتماعية والإقتصادية هى التى تقرر هذا الاتجاه قبل أى شىء آخر . فكانت موجة الإستعمار الداخلى الكبيرة قد بلغت فى ذلك الوقت كل المساحات الموجودة ؛ فاختفت « الحدود » ولم يعد فى وسع روح المغامرين الاول أن تجد رضاها إلا إذا ما بحثت خارج الأراضى الوطنية عن ميادين عمل جديدة . وفى نفس الوقت تطلب إزدهار الانتاج الصناعى البحث عن أسواق خارجية لتصريف ذلك الجزء من الانتاج ، والذى يزيد عن إحتياجات السوق الداخلى . وأصبحت الولايات المتحدة ، التى كانت تصدر حتى ذلك الوقت المواد الغذائية والمواد الأولية مصدرة كذلك للمنتجات المصنوعة . وأخيرا فإن الأرباح التى تحققت نتيجة للتنمية الإقتصادية ضاعفت بسرعة كبيرة من مجموع رؤوس الأموال الموجودة ، والتى كان مالكوها يرغبون فى أن يجدوا الفرصة فى عمل إستثمارات

فى الخارج وفى الحملة التى قام بها «التوسعيون» فى سنة ١٨٩٨ طرحت كل هذه الحجج. وهناك سبب أقوى يتمثل فى قدرتهم على أن ينموا فيما بين عامى ١٨٩٨ و ١٩١٠ وبسرعة متزايدة (فيما عدا فترة الأزمة القصيرة سنة ١٩٠٧) حركة الانتاج الصناعى : فزاد إستخراج الفحم بمقدار ١٠٠ ٪ وإستخراج النحاس بمقدار ٨٠ ٪ وإنتاج خام الحديد بمقدار ٥٠ ٪ ؛ وزاد إنتاج البترول بمقدار ٣٥٠ ٪ ؛ وارتفعت قيمة المنتجات المصنوعة بمقدار الضعف . ووجدت هذه المصالح الاقتصادية تأييداً لها فى المطالب العاطفية : مثل الرغبة فى نشر الآراء المتحررة والديموقراطية لدى الشعوب العاجزة عن حكم نفسها بطريقة مقبولة ؛ والرغبة فى القيام بواجب و «مسئولية أخلاقية» وذلك بجعل الشعوب «التى لم تتطور بعد» تكسب من مزايا الحضارة الأمريكية .

وكانت أصالة هذه التسلطية تتمثل فى مناهجها . وبقى الرأى العام ، وربما أكثر منه الرأى العام البرلمانى، مرتبطاً بالتقليد الذى قال بأن الولايات المتحدة — التى نشأت نتيجة لقطع علاقات خضوع إستعمارى — يجب ألا تفكر فى أن تفرض هذا النظام على شعوب أخرى . ولذلك فقد كان من الضرورى تحاشى عمليات الضم الاقليمية وإتباع طريق آخر : مثل إقامة مناطق النفوذ ، التى تسمح بالوصول إلى نتائج شبه معادلة . وكان هذا هو هدف «دبلوماسية الدولار» حيث إرتبطت عن قرب المصالح المادية ، وهى مصالح رجال الأعمال ، بالمصالح السياسية . ووجدت ميدان عملها الرئيسى فى دول أمريكا الوسطى .

ورغم أن هذه العمليات كانت متباينة وغير ظاهرة إلا أنه من السهل رسم تخطيطها العام . فكانت هناك فى أول الأمر إما طلبات للحصول على « عقود إمتياز » تتعلق بالأشغال العامة وبالمناجم أو بالاستغلال الزراعى تقدم لحكومات « الدول الجديدة » بمجهودات مواطنى الإتحاد ، وإما عروض مساعدات مالية تقدمها المصارف الأمريكية لمعاونة هذه الحكومة على تنظيم الادارة أو

على تدعيم العملة . وغالباً ما كان هذان الشكلان مرتبطين، إذ أن «عقود الامتياز» كانت فى نظير القرض . وكانت دبلوماسية حكومة واشنطون تعمل لكى تؤيد هذه الطلبات أو هذه العروض . وكان دور هذه الدبلوماسية يصبح أكثر فاعلية حينما يتعلق الأمر بحماية إستثمارات رؤوس الأموال . وفى هذه الجمهوريات فى أمريكا الوسطى ، وحيث كان عدم الاستقرار السياسى هو القاعدة ، كانت رؤوس الأموال الأجنبية المشتغلة فى المشروعات الخاصة تتعرض لمخاطر كثيرة : مثل التعديل المفاجىء للتشريعات الخاصة بالمناجم أو الأراضى الزراعية ، وإقامة مكوس ضرائبية فيها تمييز . ولم يكن فى وسع الاستثمارات الخاصة بالقروض العامة أن تعتمد على أمن مضمون أكثر من ذلك ، إذ أن الاضطرابات الثورية كانت تضع الحكومات المستدينة فى حالة لاتسمح لها بدفع أرباح الدين . وفى مثل هذه الحالة كان على حكومة الولايات المتحدة أن تتدخل، وفى بعض الأحيان بطريق تلقائى ، وغالبا نتيجة لطلب أصحاب المصلحة : وعن طريق التفاوض أو عن طريق الضغط المسلح تطلب إلغاء الاجراءات «المتحيزة»، ولكى تضمن دفع أرباح الدين كانت تجبر حكومات « الدول الجديدة » على أن تضع فى خدمة هذه العملية بعض ايرادات معينة ، هى فى الغالب ايرادات الجمارك ، التى كانت ايرادات ثابتة ويسهل مراقبتها . وبهذه الطريقة يتم اقامة إشراف جزئى من الولايات المتحدة على التشريع ، وعلى موارد الميزانية وعلى السياسة المالية .

ولكن كل هذا ليس الا التمهيد. وسرعان ما تأتى حكومة واشنطون وتعلن أن المحافظة على النظام فى هذه البلاد المستثمر فيها رؤوس أموال مواطنى الاتحاد لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للتنمية الطبيعية للأعمال ، وبالنسبة لأمن الاستثمارات . وهذا هو معنى الخطاب الذى أضافه الرئيس تيودور روزفلت لمبدأ مونرو برسالته أمام مجلس الشيوخ فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٠٤ : فإذا أظهرت

دولة أمريكية عدم قدرتها على ضمان « العدالة » للأجانب ، وإذا ارتكبت أو سمحت بارتكاب أفعال تضر بحقوق وبمصالح مواطنى الاتحاد ، فإن من حق الولايات المتحدة أن تمارس « سلطة بوليس دولى » . بأية وسيلة ؟ يمكنها إما أن تقدم أسلحة وإئتمانات لحكومة مهددة بحركة ثورية ، وإما أن تتخلى عنها وتتركها لمصيرها . يمكنها إما أن تشل نجاح إحدى الثورات برفض الاعتراف بالحكومة الجديدة التى شكلها الثوار ، وإما أن تقبل منحها « الاعتراف » وتطلب منها ، على سبيل التبادل ، ميزات تجارية أو ضمانات مالية . وفى بعض الحالات — التى بقيت مع ذلك نادرة قبل سنة ١٩١٤ — كانت تذهب ، وفى إطار الاحتفاظ بالنظام وحماية ممتلكات الأمريكيين ، إلى حد إرسال قوات تؤيد حكومة مشتبكة مع الثوار ، أو تعمل على العكس من ذلك على منعها من إخماد الثورة .

وفى هذه الاشكال المختلفة « لدبلوماسية الدولار » يكون الدور الذى تلعبه المصالح الخاصة الاقتصادية والمالية ، أساسيا .وكتب المؤرخ الأمريكى بنجامين ويليامز *Benjamin Williams* أن «فكرة السلم الامريكى *Pax americana* فى المناطق غير المستقرة فى خليج المكسيك وأمريكا الوسطى هى سياسة إستثمارات فى غالبيتها » . ومع ذلك فعلينا ألا ننسى أن المصالح السياسية والاستراتيجية للاتحاد الأمريكى كانت تجد نصيبها فى هذه العملية : فكان فى وسع حكومة الولايات المتحدة أن تنجح فى إقامة شبه حماية على الأقاليم التى كانت تتردد فى أن تخضعها لوضعية إستعمارية . وبقى أن نعرف ما إذا كانت هذه الأهداف السياسية قد تحددت سلفاً ، أو ما إذا كانت نتيجة لتدخل دبلوماسى كان هدفه الرئيسى هو إرضاء مصالح المصارف والمصدرين . فهل كان النفوذ الاقتصادى أو المالى هو الدافع للعمل السياسى ، أو كان هو وسيلته؟ والواقع أنه كان فى بعض الأحيان الواحد ، وفى أحيان أخرى الثانى ، حسب

الظروف أو الأوقات ، وحسب حالة تفكير الرجال الذين كانوا فى السلطة . فهنا كان رجال الأعمال هم الذين يقدمون الدافع ، والذين يأتون بعد ذلك ويطلبون من الحكومة أن تحمى إستثماراتهم ، وتستمع الحكومة إليهم، إذأنه يظهر لها ضرورى وشرعى أن تحمى مصالح مواطنيها،أو لأنها تعتقد أن النفوذ المالى سيفتح الطريق أمام النفوذ السياسى . وهناك تقوم الحكومة نفسها بدفع رجال الأعمال والمصارف الى الأمام ، لوضع أسس تمهد التدخل الدبلوماسى أو العسكرى .

فهل هى مناهج جديدة ؟ لا بطبيعة الحال : فالدول الاوربية كانت قد استخدمتها من قبل ، ولكن الولايات المتحدة تمارسها بقوة ، وبإستمرار ، وبمهارة منقطعة النظير .

٨ — اليابان :

أما اليابان فكان فى وسعها أن تفكر فى تحقيق « رغبتها فى القوة » منذ أن أصبحت فى سنة ١٨٨٩ دولة دستورية ، ومنذ أن أنشأت جيشاً « حديثا » (بلغ عدد رجاله فى سنة ١٨٩٠ وفى وقت السلم ٢٤٠٫٠٠٠ رجل) ومنذ أن بدأت فى تنمية صناعتها لكى تتحرر من التبعية التى وجدت نفسها فيها بالنسبة الخارج .

وبين الدوافع التى قررت سياستها كانت إتجاهات النفسية الجماعية هى ذات الدور الرئيسى فى هذه الفترة . فكان الشعب اليابانى شعور شديد الحساسية بالشرف الوطنى و « بالتفوق اليابانى » الذى كان يرجع فى أصوله إلى المعتقدات الدينية ، وإلى تقاليد الطبقة العسكرية الإقطاعية القديمة .وكان مذهب الشينتوى قد علمه أن أصل الجزر اليابانية كان مقدساً ، وأن الجنس اليابانى كان جنسا « له إمتيازاته » .وقد أعطى قانون شرف الساموورى السابقين (والذين أصبحوا يكونون الآن قطاعاً هاماً فى قيادات الإدارة والجيش) المثل لكل المواطنين .

.واهتمت الحكومة بتنمية هذه المشاعر . وأعطى المرسوم الامبراطورى فى ١٣ أكتوبر سنة ١٨٩٠ للمدارس الإبتدائية رسالة تعليم الأطفال الإعتزاز بالإنتساب إلى الأمة اليابانية ، والولاء الكامل للأسرة الحاكمة ، والاحتقار للاجانب . وكانت « المراسيم الإمبراطورية » الصادرة فى يناير سنة ١٨٨٤ قد أملت على الجندى واجباته : اليقظة مع التفكير ، والتقشف ، والإخلاص التام لأوامر الرؤساء ؛ وكانت قد ذكرت له أن عليه أن « يعتبر الموت كأخف من الريشة » ولم تنتشر هذه التوجيهات بدون جدوى . وأصبحت روح التضحية والعزيمة الوطنية هما دعامتى الرغبة فى السيطرة .

وكانت سياسة التوسع كذلك دوافع أخرى ، أكثر واقعية . فكانت الحكومة اليابانية تعلم جيداً بالضرورات الاستراتيجية والإقتصادية . ولكى تضمن حماية الأرخبيل ضد أى هجوم ، كانت ترغب فى أن تضع أقدامها على مناطق القارة الآسيوية التى كان يمكن إستخدامها « قاعدة إنطلاق » لمثل هذا العدوان المتوقع . ولكى . تمون شعبا يزداد عدده بسرعة بمواد التموين ، كانت فى حاجة لإمتلاك أراضى تنتج الأرز . ولكى تنمى صناعتها فى بلاد فقيرة فى الفحم وفى خام الحديد بحثت عن إمكانيات للمناجم على القارة . ولم تكن هذه الدوافع الإقتصادية فى ذلك الوقت تمثل نفس الضرورة التى ستصبح لها بعد سنة ١٩١٩ ؛ ومع ذلك فقد بدأت فى إظهار تأثيرها .

* * *

وأضحى مركز الاهتمام ، فى الوقت الذى أصبحت فيه الولايات المتحدة واليابان قوى « عالمية » ، مركزاً حول تزايد العداوات التى تؤدى الى حرب بين الدول العظمى الكبرى . فكيف نمت هذه العداوات ؟ لقد ظهرت مراحلها بوضوح . فبين عامى ١٨٩٣ و ١٩٠١ ، وفى الوقت الذى كان مجهود التوسع الاوربى فيه هو الأكثر قوة ، كان توجيه العلاقات بين الدول العظمى غير

محدد بعد . وبين عامى ١٩٠١ و ١٩٠٧ نشأ تجمع جديد للدول : ففى مواجهة التحالف الثلاثى الذى ضعف بموقف ايطاليا غير المؤكد ، عقد الوفاق الفرنسى الانجليزى وتشكل الوفاق الانجليزى الروسى. وبين عامى ١٩٠٨ و ١٩١٢وقعت « اختبارات القوة » بين المجموعتين المتنافستين . ولا شك أن دراسة هذا المقطع الدبلوماسى لا تبق بدون جدوى ، اذ أن عقد هذه الاتفاقيات وامتدادها بين هذه الدول العظمى قد ساعد على زيادة خطورة التوتر الدولى . ومع ذلك فإن هذه الحالة لم تكن الا نتيجه للصدمات التى وقعت إما بين المصالح الاقتصادية وعمليات التوسع الامبريالى ، وإما بين تيارات العواطف القومية . ولذلك فإن على التفسير التاريخى أن يحاول بوجه خاص أن يفهم حركة القوى التى تخلق هذه العداوات ، وأن يظهر طبيعة هذه الأزمات . ولكن ما السبب الذى جعل هذا العدد الكبير من الأحداث المحلية ، والتى كانت خطيرة من حيث المبدأ ، تبقى بلا نتائج بالنسبة للتطور العام للعلاقات بين الدول ، وفى الوقت الذى تسبب فيه غيرها فى تهديد بالصدام ؟ وعلى الإجابة أن تحسب حسابا كبيراً للمخططات السياسية: فالحكومات تهدىء أو تشعل هذه الأحداث لا لمجرد رغبتها فى الاحتفاظ بالمصالح المادية ، ولكن أيضا لأنها مشغولة بالكرامة الوطنية .

وإن تقدير القطاع الخاص بالنفوذ الاقتصادى ، والعاطفى أو السياسى ، فى الصراع بين الدول هو المسألة الأساسية لفهم العلاقات الدولية فى خلال هذه الفترة.

الفصل التاسع والعشرون

ازدهار التسلطيات (١٨٩٣ — ١٩٠١)

ظهر مجهود توسع الدول العظمى على حساب الدول الضعيفة أو « المتخلفة » بسرعة متزايدة فيما بين سنتى ١٨٩٣ و ١٩٠١ ؛ وبدأ فى إثارة تغيرات هامة فى أشكال الحياة الإقتصادية والإجتماعية فى الشرق الأقصى وفى إفريقية وفى أمريكا اللاتينية ؛ وأصبح كذلك مركز إهتمام فى العلاقات السياسية بين الدول العظمى. وبدت الخصومات الأوربية ، وحتى المنافسات البلقانية ، التى كانت قد تسببت منذ بضعة سنوات فى خطر حرب عامة ، على أنها قد سكنت .

١ — المصالح المتنافسة :

فى هذا المجهود للتوسع ، وحيث إنتسبت المحاولات غالبا لرجال الأعمال ، وإن كانت قد إعتمدت غالبا على الحكومات ، ما هى المناطق الجغرافية التى إتجهت إليها أنظار الدول العظمى الأوربية فى ذلك الوقت ؟

عملت فرنسا على أن تنمى بطريقة منهجية فى إفريقية الغربية والوسطى خطة عمل لعبت فيها إعتبارات الكرامة دوراً أكثر أهمية من المصالح الإقتصادية : فمنذ سنة ١٨٩٣ فكرت الأوساط الإستعمارية فى خطة توغل عن طريق الأوبانجى صوب أعالى النيل . وبحثت روسيا فى منشوريا ، وحتى فى كوريا ، عن وسيلة لإقامة قاعدة بحرية كبيرة « فى المياه الحرة » تسمح لها بممارسة ضغط على الحكومة الصينية ؛ وإهتمت كذلك بإستغلال موارد المناجم المنشورية والكورية . ووجهت إيطاليا رغباتها صوب إتيوبيا . وفى هذا القرار لم يكن للدوافع الإقتصادية إلا نصيباً ضعيفاً ، وكذلك الدوافع الديموغرافية ، أى فتح

أراض جديدة للهجرة الإيطالية ، فإنها لم تكن إلا عوامل ثانوية . وكان هدف هذا المجهود بنوع خاص هو إعطاء ترضية للشعور الوطنى ، بعد خيبات الأمل التى كان قد لقيها فيما بين عامى ١٨٨٠ و ١٨٨٣ فى مسائل البحر المتوسط ؛ ولكنه إنتهى فى مارس سنة ١٨٩٦ بكارثة عدوة . وكانت ألمانيا تهتم بنوع خاص بآسيا الصغرى رغم أنها قد أخذت دورها مع غيرها بالنسبة للصين . أما بريطانيا العظمى والتى كانت لها مصالح إقتصادية وإستراتيجية فى جميع أنحاء العالم ، فإنها قد إشتبكت فى كل مكان مرة واحدة ، سواء للدفاع عن مركز كانت قد حصلت عليه من قبل ، أو لكى تجد ميادين عمل جديدة . وفى الصين عملت للدفاع عن تفوقها الإقتصادى الذى هدده المنافسون . وبعملها فى منطقة أعالى النيل كانت ترغب فى أن تضمن أن أى من بين الدول الأخرى لن تتمكن من تعديل نظام مياه هذا النهر ، وتهدم بذلك حياة مصر الزراعية . وفى جنوب إفريقية ، وتحت دفعات سيسل رودس كانت بريطانيا مهاجمة . وعلى العكس من ذلك فإنها تركت مواقع أقدامها فى أمريكا الوسطى أمام مخططات التسلطية الجديدة للولايات المتحدة .

ومن المحال فى الحالة الحاضرة للابحاث التاريخية أن نقيس بدقة فى معظم هذه الحالات — وربما باستثناء حالة جنوب إفريقية — التغيرات التى وقعت للمجتمعات الإنسانية فى المناطق التى عملت فيها هذه المجهودات التوسعية، وإن كان من السهل تتبع مجرى المنافسات بين التسلطيات .

ففى إفريقية لم تتوقف المنازعات . وأعطى نشاط بعثات التوغل التى قام بها الإستعماريون الفرنسيون ، والإنجليز ، والألمان، فى حوض النيجر وعلى مشارف بحيرة تشاد ، فى كثير من الحالات، وخاصة فى ربيع سنة ١٨٩٨ ، فرصاً لأحداث خطيرة ، وإن كانت لم تثر عواطف فى خارج الأوساط الإستعمارية . ولكن هذه الخلافات كانت خطيرة فى منطقتين هما جنوب إفريقية وسودان وادى النيل .

ففى جنوب إفريقية ، وحيث امتلكت بريطانيا العظمى مستعمرة الرأس وناتال، وامتلكت ألمانيا منذ سنة ١٨٨٤ مستعمرة جنوب غرب إفريقية ،وكان للبرتغال مستعمراتها القديمة فى أنجولا وفى موزمبيق ، اتجهت مخططات التوسع البريطانى صوب مناجم الذهب والألماس فى الترانسفال وأورانج ؛ وهددت المصالح الألمانية :المصالح المالية،إذ أن رؤوس الأموال الألمانية كونت ٢٠٪ من مجموع الإستثمارات الموجودة فى مشروعات مناجم الترانسفال ؛ ومصالح النفوذ الألمانى فى العالم ،إذ أن مصير جنوب غرب إفريقية سيصبح قليل القيمة فى حالة تحقيق خطة سيسل رودس . وأعلن وزير الدولة للشئون الخارجية فى أكتوبر سنة ١٨٩٥ « اننا لن نسمح بأن تصبح الترانسفال فريسة لمشروعات رودس » . ووضحت المقاومة الألمانية فى شتاء ١٨٩٥ — ١٨٩٦ وقت الغارة التى قام بها جيمسون *Jameson* أحد أعوان رودس فى أراضى الترانسفال ووضع غليوم الثانى نفسه بصفته حامياً لإستقلال دولة البوير . وكانت مجرد لفتة ، مادامت الغارة قد فشلت قبل ذلك ؛ ولكن هذه اللفته تسببت فى اثارة شديدة للرأى العام الإنجليزى . ومع ذلك فإن السياسة الألمانية قد تخلت بعد ذلك بقليل عن هذه المقاومة ، وبحثت عن الفرصة للإتفاق مع منافستها . وتم هذا الإتفاق على حساب البرتغال : فالاتفاق السرى الذى عقد فى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٩٨ إشتمل ،وإن كان بدون تحديد وقت معين،على خطة لتقسيم المستعمرات البرتغالية ، التى ستعطى لألمانيا القسم الأكبر من أنجولا والجزء الشمالى من موزمبيق ؛ وكذلك حينما قررت الوزارة الانجليزية فى سنة ١٨٩٩ أن تحطم بالقوة مقاومه البوير وتشترك فى جنوب إفريقية فى حرب استمرت حتى سنة ١٩٠٢ لم تحاول الحكومة الألمانية أن تعمل على وقف السياسة الانجليزية . وبالإختصار فإن ألمانيا قد تخلت عن الترانسفال ؛ ولكنها لم تحصل على بديل لها ، إذ أن اتفاقية ٣٠ أغسطس سنة ١٨٩٨ ظلت بدون تنفيذ . واذا كانت

إنجلترا قد نجحت فى إقامة سيطرتها على جنوب إفريقية ، وفى التخلص من العقبة الألمانية ، فإن ذلك كان نجاحاً ثابتاً .

وفى أعالى النيل كانت السياسة الإنجليزية قد حصلت على موافقة المنافسين المتوقعين الثلاثة : إيطاليا باتفاقية سنة ١٨٩١ ، وألمانيا فى يوليو سنة ١٨٩٠ ؛ ودولة الكونغو الحرة فى مايو سنة ١٨٩٤ . ولكن محاولتها بقيت بدون جدوى الحصول على موافقة فرنسا ، التى كانت الأوساط الرسمية فيها تأمل فى أن تجبر بريطانيا العظمى ، بسبقها إلى سودان وادى النيل ، على فتح مفاوضات تتعلق بمصير مصر . ومنذ يونيو سنة ١٨٩٤ أعطت الحكومة الإنجليزية تحذيراً سرياً لفرنسا : ذلك أن إرسال بعثة فرنسية صوب أعالى النيل ستتسبب فى « الصدام الأشد خطراً » بين الدولتين ؛ وجددت هذا التحذير ببلاغ رسمى فى مارس سنة ١٨٩٦ . ومعنى ذلك أن الحكومة الفرنسية كانت تعلم تماما بالخطر الذى يواجهها ، وفى نفس الوقت الذى دفعت فيه بريطانيا العظمى حملة الجنرال كتشنر *Kitchener* لإعادة غزو أعالى النيل ، أرسلت بعثة مارشان *Marchand* صوب فاشودة . ولم تقع « المقابلة » المتوقعة إلا بعد عامين ، فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٩٨ ؛ ودون أن تذهب الحكومة الانجليزية إلى حد إرسال إنذار طالبت باخلاء فاشودة ؛ وتراجعت الحكومة الفرنسية ، إذ أن الحالة المعنوية للبلاد والتى كانت مسألة دريفوس قد مزقتها ، وكذلك القوات البحرية ، لم تكن تسمح لها بالتفكير فى حرب .

وأخذت مسألة الشرق الأقصى مظهراً جديداً فيما بين عامى ١٨٩٤ و ١٩٠١ وكان مركز الإهتمام يتمثل فى الأزمة الصينية ، والتى كانت أسبابها العميقة هى دائما موقف حكومة المانشو الإمبراطورية من التوغل « الغربى » . ورغم أنها كانت قد أجبرت على فتح البلاد فى سنة ١٨٤٢ ، وبدرجة أوسع فى سنة ١٨٦٠ أمام النفوذ الأجنبى ، فإن هذه الحكومة لم تحاول أن تتبع مثل اليابان

وتبدأ فى دراسة وسائل الأوربيين أو الأمريكيين . وظل التنظيم الإدارى والمالى ضعيفاً ؛ وكانت الحياة الإقتصادية راكدة ، إذ أن الوسائل التقنية الأوربية فى الانتاج والنقل قد رفضها مجموع الموظفين إلا فى حالات نادرة ؛ وكانت القوات العسكرية غير كافية ، نتيجة لنقص الروح العسكرية عند جمهور الشعب ، ولنقص المعدات الحديثة . وكانت أسرة المانشو لاتزال باقية تحت تأثير الذكريات التى تركتها ثورة تايبنج ؛ ولم يكن لها إهتمام آخر سوى الإحتفاظ بالنظام والكشف عن معارضة الجمعيات السرية الصينية . وشجع هذا الضعف أطماع الدول الصناعية الكبرى ، التى كانت تشعر بسحر السوق الصينى ؛ وأثار كذلك أطماع اليابان التى كانت حكومتها قد فكرت فى أن تعمل فى سنة ١٨٧٣ ، ولكنها رأت من الحكمة تأجيل تحقيق رغباتها حتى الإنتهاء من إعادة البناء الداخلى للدولة اليابانية .

وكانت اليابان هى التى قامت بالمبادأة . وانتهزت فى يوليو سنة ١٨٩٤ فرصة إضطرابات كوريا لكى تقوم بإنزال قواتها فى هذه المملكة الخاضعة للإمبراطورية الصينية . وأظهرت الحرب الصينية اليابانية بشكل واضح ، ورغم أن سكان الصين كانوا يزيدون مايقرب من ثمانية أضعاف عن سكان اليابان ، تفوق جيش وبحرية وأركان الحرب اليابانية . وفى مارس سنة ١٨٩٥ قام الجيش اليابانى بعد أن كان قد إحتل كوريا ، وكذلك منشوريا الجنوبية ونجح فى النزول فى إقليم شانتونج والنزول فى فورموزا ، بالإستعداد لهجوم كبير يقوم به عنى بكين . وأجبر هذا التهديد الحكومة الصينية التى كانت تأمل بدون جدوى فى الحصول على وساطة الدول العظمى ، على أن تقرر التوقيع على معاهدة سيمونوسيكى ؛ وتخلت عن سيادتها الإسمية على كوريا ، وتنازلت عن فورموزا وجزر باسكادوريس وعلى شبه جزيرة لياوتونج فى منشوريا الجنوبية . وكان الإنتصار اليابانى كاملا إلى أقصى درجة ، إذ أن اليابان بوضع أقدامها فى شبه جزيرة

لياوتونج وضعت نفسها فى مواجهة المشروعات الروسية . وفرضت حكومة القيصر ، التى أيدتها فرنسا والمانيا ، أمر إعادة النظر فى المعاهدة : فبقيت شبه الجزيرة مفتوحة للتوسع الروسى .

وبعد الضربة التى أوقفت اليابان عملت الدول العظمى الأوربية على الإفادة من ضعف الإمبراطورية الصينية لكى يحصلوا من بلاط بكين على مزايا جديدة ، ولكى يسبقوا التوسع اليابانى ، وطالبوا بعقود إمتياز خاصة بالسكك الحديدية وعقود إمتياز « لأقاليم تستأجر » . وفى عامين رسمت بهذه الطريقة مناطق نفوذ إقتصادى فى صالح الدول الأوربية : روسيا فى منشوريا مع « الإقليم المستأجر » فى بورت آرثر ؛ وألمانيا فى شانتونج مع خليج كياوتشو ؛ وفرنسا فى ثلاث مقاطعات جنوبية للإمبراطورية مع ميناء كوانج تشووان . أما بريطانيا العظمى ، فنتيجة لعجزها عن معارضة هذه السياسة ، فإنها قد إنضمت إليها : فحصلت على عقود إمتياز خاصة بالسكك الحديدية فى وادى يانج تسى الأسفل ، أى فى المنطقة التى كانت لها فيها مصالح تجارية رئيسية ، ومنحت نفسها ميناء وى هاى وى على الساحل الجنوبى لخليج بتشيلى بعقد إيجار . وكان هذا هو تقسيم الصين : وكان فى وسع تقسيمها إلى مناطق نفوذ إقتصادية أن يؤدى إلى تقسيم سياسى . ورفضت الولايات المتحدة وحدها أن تشارك فى هذه السياسة ؛ وفى مذكرة ٦ سبتمبر سنة ١٨٩٩ التى أثارت فيها مبدأ « الباب المفتوح » ، إحتجت على إقامة الإمتيازات التجارية ؛ ولكنها أخذت ضمانات بمناسبة إصطدامها مع إسبانيا وضمنت لنفسها ملكية الفلبين لكى تحصل على قاعدة بحرية قريبة من السواحل الصينية ، وضمت جزر هاواى وكذلك جزيرة جوام ، لكى تحصل على نقط إرتكاز على الطرق البحرية فى المحيط الهادى . وشعرت حكومة المانشو بالأخطار التى كانت تهددها ، ولكنها ظهرت غير قادرة على الحركة .

ومع ذلك ففى نهاية سنة ١٨٩٩ ظهرت حركة مقاومة نتيجة لجهود الجمعيات السرية الصينية ، والتى كانت أشهرها جمعية البوكسير ، واتخذت لنفسها مركزاً فى إقليم شانتونج . وانتشرت الثورة المعادية للأجانب فى شمال الصين ؛ وقرر البلاط الإمبراطورى أن يتعاون مع البوكسير . ولكن هذه المحاولة — الثالثة منذ سنة ١٨٤٠ والتى هدفت التخلص من السيطرة الأجنبية ، فشلت مثل المحاولات السابقة . وفى أغسطس سنة ١٩٠٠ سيطرت حملة دولية فى مدة خمسة عشر يوماً على الموقف : ورغم منافسات وحذر الدول العظمى من بعضها ، ألم تكن لهم مصلحة مشتركة تتمثل فى الدفاع عن إمتيازاتهم ؟ ومع ذلك فربما كانت هذه المحاولة للمقاومة هى التى ، رغم فشلها ، قد أبعدت إمكانية تقسيم الصين : ويظهر أن الدول الأوروبية قد فهمت أنه يوجد هناك روح وطنى صينى ، وفكرت فى أن القضاء على حركة البوكسير سيكون صعباً إذا لم تبق هذه الحركة محدودة داخل نطاق الصين الشمالية . وعلى أى حال فإن الدبلوماسيين قد كفوا عن أن يثيروا ، حتى عن طريق الافتراض ، المشروعات التى قد تؤدى إلى « إنهيار » الصين .

وفى أمريكا الوسطى إحتلت المسألة الكبرى القناة الموصلة بين المحيطين المكان الأول ؛ وكانت مرتبطة بمصير الجزر التى كانت تغطى فى بحر الأنتيل المناطق القريبة من قناة المستقبل . وفى هذه المنطقة أوقف التوسع الأمريكى المصالح التى كانت للدول الأوروبية ، وحاول أن يبعدها .

وتأكدت هذه النية منذ يوليو سنة ١٨٩٥ حينما قام الرئيس كليفلاند *Cleveland* بمناسبة المعارضات الخاصة بالحدود بين فنزويلا وغيانا البريطانية بالضغط على بريطانيا العظمى لكى تطرح المشكلة على لجنة تحكيم . وفى بضع سنوات حققت سياسة الولايات المتحدة نجاحين هامين فى المسائل التى كانت مطروحة منذ نصف قرن مضى .

وفى مسألة كوبا كانت دوافع هذه السياسة إقتصادية ومالية وإستراتيجية: فموارد المستعمرة الإسبانية — قصب السكر والطباق وخام الحديد — كانت هائلة ؛ وكانت رؤوس الأموال الأمريكية مستغلة بدرجة واسعة فى المزارع وفى عمليات إستغلال المناجم ؛ وكان الموقع الجغرافى للجزيرة أساسياً للسيطرة على بحر الأنتيل . وحينما بدأ أهالى كوبا ، الذين كانوا قد ثاروا فيما مضى بين عامى ١٨٦٨ و ١٨٧٨ ضد الحكم الإسبانى ، ثورة جديدة ،كانت مطالبهم فرصة لكى يلعبوا دورهم . ومع ذلك فإن أوساط رجال الأعمال — وباستثناء هؤلاء الذين كانت لهم مصالح مباشرة فى كوبا — بقيت مترددة لفترة طويلة ، إذ أنها خشيت الإضطرابات التى يمكن لحرب أن تعود بها على الحياةالاقتصادية. ولكن موجة من العواطف إكتسحت هذه العقبة : وكانت إحدى الحوادث كافية — مثل انفجار احدى المدرعات الأمريكية فى ميناء هافانا — وحملة صحفية قوية فى مثل هذه الحالة ، لاثارة الرأى العام . وفى ثلاثة أشهر هزمت اسبانيا ؛ ولم تتخل عن مجرد كوبا التى مرت تحت الحماية « المقنعة » للولايات المتحدة ، ولكن كذلك عن بورتوريكو وفى المحيط الهادى عن الفلبين وجزيرة جوام التى أصبحت من ممتلكات الإتحاد الأمريكى .

ودفع هذا النجاح الحكومة الأمريكية الى أن تسرع برفع التحفظ الموضوع منذ سنة ١٨٥٠ على مسألة القناة الموصلة بين المحيطين . وبمعاهدة كلايتون — بولوار *Cloyton-Bulwer* كانت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى قد تعهدتا بالتبادل بعدم ممارسة « اشراف منفرد » على هذا الممر البحرى الكبير بعد انشائه . ومع ذلك فقد أعلن الرئيس هاى *Hayes* منذ سنة ١٨٨٠ أن هذا القنال ، مادام سيربط الموانى الأمريكية الواقعة على المحيط الأطلسى والواقعة على المحيط الهادى ، يجب أن يوضع « تحت اشراف الولايات المتحدة » .

ولكن الحكومة الإنجليزية لم ترد على ذلك . وأصبحت المسألة تتطلب حلا سريعاً حينما وضعت الولايات المتحدة أقدامها فى جزر المحيط الهادى ؛ وكانت الظروف مواتية ، إذ أن بريطانيا العظمى كانت مشغولة بحرب جنوب افريقية . وبعد عامين من المفاوضات حصلت الحكومة الأمريكية بمعاهدة هاى — بونسيفوت *Hay-Pauncefote* (١٨ نوفمبر سنة ١٩٠١) على حقها فى انشاء هذه القناة بمفردها ، وعلى أن تقيم فيها الإستحكامات و « قوة من البوليس العسكرى » .

وبعد أن أبعدت اسبانيا ، تمكنت الولايات المتحدة من أن تقوم بما يشبه إجبار بريطانيا العظمى على التنازل : فسحب الأسطول البريطانى الذى كان يراقب « منطقة الكاريبى » منذ أكثر من نصف قرن .

وأخيراً فان الإمبراطورية العثمانية كانت تجتاز أزمة جديدة ابتداءاً من سنة ١٨٩٤ : ومرة جديدة حاول الأهالى المسيحيون فى أرمينيا ، وفى كريت ، وفى مقدونيا ، أن يتخلصوا من السيطرة الإسلامية ، وطالبوا بحكم محلى ادارى . ومن أسباب هذه الحركات كانت هناك مطالب الشعور القومى التى أيدها الشعور الدينى ، والرغبة فى ضمان حماية الحرية الفردية ضد تحكم الموظفين ، وكذلك الرغبة فى الحصول على اصلاح لنظام الضرائب . ومع ذلك فان الظروف كانت تختلف من احدى هذه المجموعات الى المجموعة الأخرى . فالأرمن الذين كانوا على الحدود الشمالية الشرقية للإمبراطورية وكانوا يقاسون من هجمات الأكراد ويحاولون مجرد القيام بالدفاع عن أمنهم ، ولم يكن فى وسعهم أن يعتمدوا على أى تأييد خارجى خلاف مايقدمه المهاجرون الأرمن المقيمين فى انجلترا أو فى الولايات المتحدة . وكان اليونانيون الذين يكونون غالبية سكان كريت ، يرغبون فى أن يضع الباب العالى ادارة الجزيرة فى أيدى حاكم مسيحى وفى أن تنفق ايرادات الضرائب على الجزيرة ؛ وكان فى وسعهم

أن يأملوا فى أن يحصلوا على تأييد الرأى العام وتأييد الحكومة فى بلاد اليونان ـ وحاول البلغار فى مقدونيا ، والذين قاطعوا الضرائب والمحاكم التركية ، أن يحصلوا على تأييد امارة بلغاريا . ولكن مناهج المقاومة العثمانية كانت متشابهة فى كل مكان ، وكانت تتمثل فى الهجمات والمذابح ؛ وفى أرمينيا التى كانت بعيدة عن أنظار الأوربيين أخذت عمليات الإنتقام هذه شكل ابادة منظمة : وفى خمسة أشهر من شتاء ١٨٩٥ — ١٨٩٦ يظهر أن عدد الضحايا يبلغ . . . ر٣٧ .

ولم يكن فى وسع هذه الأزمة العثمانية الا أن تؤدى الى مضاعفات سريعة فى العلاقات السياسية الدولية . فأثارت المذابح شعوراً بالإشمئزاز لدى الرأى العام الأوربى ، وأظهرت من جديد ضرورة فرض نظام أدارى على الحكومة العثمانية يسمح بضمان الأمن للشعوب المسيحية ؛ وكان فى وسع الحكومات الأوربية أن تفيد من هذه الحالة لكى تضمن على حساب هؤلاء أو أولئك ، مزايا ، أو حتى لكى تتسبب فى انهيار الإمبراطورية العثمانية . وكانت المسألة الأرمنية تخضع لرقابة روسيا التى كانت مجاورة ، ولرقابة انجلترا التى كانت صناعة النسيج فيها تستخدم وكلاء من الأرمن ، أما مسأله كريت فانها كانت تهم كل دول البحر المتوسط ، نظراً لموقع الجزيرة الإستراتيجى ، وكان فى وسع ثورة مقدونيا أن تصبح أداة فى أيدى النمسا والمجر وفى أيدى روسيا ، والذين كانا متنافسين ، للوصول الى أهداف سياسية . وكانت هناك لحظتان دقيقتان بوجه خاص : شتاء ١٨٩٥ — ١٨٩٦ وقت مذابح أرمينيا الكبيرة ؛ وربيع ١٨٩٧ حين دخلت اليونان ، التى كانت ترغب فى ضم كريت ، فى حرب ضد تركيا ، وانهزمت فى خمسة عشر يوماً .

وفى المسأله الأرمينية كان الجديد هو الشكل الحديث الذى أخذته المحاولة الإنجليزية : فظهر استعداد سالسبرى للتخلى عن سياسة الاحتفاظ بالامبراطورية العثمانية التى كانت بريطانيا العظمى قد سارت عليها طوال القرن ؛ وفكر

فى أن تركيا قد أصبحت « شديدة الفساد » بدرجة لا تسمح لها بالبقاء ، وواجه إمكانية التقسيم . ومع ذلك فإنه لم يصر على موقفه حينما رأى أن الحكومة الألمانية كانت لا توافق على هذا الحل . وعندئذ إقترح رئيس وزراء بريطانيا تدخلا بحرياً يكون هدفه ، عبر البوسفور والدردنيل ، هو الساحل الأرمينى المطل على البحر الأسود ؛ ولكن هذا الإقتراح إصطدم بمعارضة حكومة روسيا التى كانت تتهم الإنجليز بالرغبة فى الاستيلاء على القسطنطينية .

وفى مسألة كريت كانت بريطانيا العظمى من أنصار منح نظام الحكم المحلى ، فى الوقت الذى إتخذت فيه ألمانيا موقفاً مخالفاً، وربما كان ذلك يهدف التسبب فى أزمة داخلية فى اليونان يمكنها أن تؤدى إلى تنازل الملك ، وإلى وصول ولى العهد قسطنطين إلى العرش،وكان متزوجا من أخت غليوم الثانى . ولكن الحرب اليونانية التركية كانت تهدد بأن تمتد إلى كل شبه جزيرة البلقان ، فى حالة إفادة الدول المسيحية الصغيرة منها ، وتأييدها لحركة مقدونيا . ونظرت هذه الدول ، قبل أن تحدد موقفها وتدخل فى مغامرة ، إلى الطريقة التى تتوجه بها السياسة الروسية والسياسة النمسوية المجرية.وفى آخر أبريل سنة١٨٩٧ إتفق الإمبراطوران بالنسبة لمسألة المحافظة على الوضع القائم فى البلقان . وكانت هذه حكمة نادرة فكيف يمكننا شرحها ؟ كانت روسيا تنظر فى هذه الفترة صوب الشرق الأقصى؛ وكانت علاوة على ذلك تخشى من عدم تمكنها من الاعتماد على التأييد المسلح لفرنسا ، فى حالة نشوب أزمة بلقانية وكانت النمسا والمجر قد أخذت من ألمانيا نصائحها بضرورة الحذر ؛ وكانت تخشى كذلك من رؤية الحركة المقدونية ، التى يوجهها البلغار ، تنتهى فى حالة نجاحها بتكوين « بلغاريا الكبرى » ، أى إلى حل حاربته الملكية الثنائية بشدة قبل ذلك فى سنة ١٨٧٨ . وكان تعارض المصالح بهذا الشكل ، وعدم الثقة بين الدول العظمى هو الذى أنقذ الإمبراطورية العثمانية .

وتسببت هذه الخلافات وهذه المنافسات المستمرة ، والتى ظهرت تلقائياً فى كل مناطق العالم ، والتى أثرت فى المصالح الإقتصادية للدول التسلطية ، فى إصطدامات مسلحة: مثل الحرب الصينية اليابانية ؛ والحرب الإسبانية الأمريكية؛ والحرب اليونانية التركية ؛ وحرب جنوب إفريقية . ولكن هذه الاصطدمات بقيت « محلية » .

وبالإختصار ، وهذه الملاحظة جديرة بالوقوف عندها ، فإن الإصطدام بين المصالح الإقتصادية للدول الكبيرة لم تكن كافية ، فى هذه الأماكن التى كانت هذه المصالح وحدها هى المسئولة ، لكى تتسبب فى تهديد بحرب عامة . وكانت الحكومات والرأى العام على علم بأن هذه الاهداف الإقتصادية « لم تكن تستحق الحرب » ، وعلى الأقل حرب « كبيرة » ستتسبب فى أخطار تزيد فى أبعادها عن مواضيع المشاكل . وكانت أوساط رجال الأعمال الأمريكية مثلا متحفظة للغاية فى سنة ١٨٩٧ بالنسبة لإمكانيات صدام مع إسبانيا ، إذ أنها كانت تعتقد أن هذا الصراع يمكنه أن يكون طويلا ومزيراً؛ ولم يغيروا وجهة نظرهم إلا فى اليوم الذى بدأت فيه الحرب ، وعلموا أنها ستكون قصيرة . والحكومة الإنجليزية،رغم الأهمية التى كان يمثلها السوق الصينى بالنسبة للمصدرين البريطانيين ، والخوف الذى كانت تشعر به بهذا الشأن من سياسة روسيا فى منشوريا ، أبعدت فى مارس سنة ١٨٩٨ كل فكرة خاصة بالتدخل المسلح لمنع إقامة قاعدة بحرية روسية فى بورت آرثر . ومع ذلك ألم يكن للمشغوليات الإقتصادية بالنسبة لواشنطون ولندن الدور الأكثر فاعلية فى تسيير السياسة الخارجية ؟ وكانت الحالة الوحيدة التى كان تصادم الإتجاهات التسلطية فيها يستتبع خطر حرب بين الدول العظمى الأوروبية فى خلال هذه الفترة ، هى مسألة فاشودة فى سبتمبر سنة ١٨٩٨ . فما هو النصيب الذى يجب علينا أن نعطيه فى هذا الصدام للمشغوليات الإقتصادية ؟ كان هدف محاولة الأوساط الإستعمارية

الفرنسية هو « إعادة فتح المسألة المصرية » : فهى مسألة كرامة . وبطبيعة الحال لا يمكننا تجاهل التفسير « الإقتصادى » بالنسبة لطبيعة بريطانيا العظمى ، إذ أن المسألة كانت تتعلق بإعادة غزو سودان وادى النيل ، وبالدفاع عن أسس الازدهار الزراعى فى مصر نفسها . ومع ذلك فإن حيوية ردود الفعل التى ظهرت فى الرأى العام الإنجليزى كانت تفسر بحالة النفسية الجماعية ، وأكثر بمراحل من الرغبة فى حماية المصالح المادية .

٢ — العلاقات السياسية بين الدول العظمى :

كانت هناك علاقة ثنائية بين هذه المنافسة التسلطية وبين الإرتباطات الدبلوماسية القائمة أو التى كانوا يفكرون فيها فى أوربا : فمن ناحية كانت كل دولة تحسب حساباً فى مجهودات توسعها للحالة الأوربية التى تدعوها أو تجبرها على أن تحافظ على مصالح هذه الدولة أو تلك ؛ ومن ناحية أخرى كان فى وسع الأحداث التى تميز الصدام بين الاتجاهات التسلطية أن تدفع الحكومات إلى إعادة النظر فى الخط العام لسياستها ، وإلى أن تبحث عن نقط إرتكاز . وتحت عنوان المنافسات خارج أوربا نمت فى خلال هذه الفترة العلاقات بين الدول العظمى الأوربية ؛ ورسمت الإمكانيات الجديدة .

وكانت إمكانية « تحالف قارى » يجمع ألمانيا وروسيا وفرنسا هو أحد هذه الإمكانيات . وكان الدافع يرجع للحكومة الألمانية التى كانت تأمل فى إضعاف التحالف الفرنسى الروسى ، وكذلك فى إبعاد بريطانيا العظمى التى كانت مصالحها الإقتصادية تتعارض مع المصالح الألمانية . وفى أبريل سنة ١٨٩٥ إنضمت إلى الطلب التهديدى الذى تقدمت به روسيا وفرنسا لليابان لجعلها تقبل إعادة النظر فى معاهدة سيمونسيكى . وفى أوائل يناير سنة١٨٩٦ ، وبالنسبة لمسألة الترنسفال إقترحت بدون جدوى على فرنسا وعلى روسيا « عملا مشتركاً » ضد بريطانيا العظمى . وفى أغسطس سنة ١٨٩٧ ، وفى وقت التباعد الإنجليزى الروسى

بشأن مسألة المضايق ، حاول غليوم الثانى ، فى خلال زيارته لسان بطرسبرج ، أن يظهر للقيصر « قيمة الصداقة الألمانية » . وفى يونيه سنة ١٨٩٨ ظهر أنها تتجه من جديد صوب فرنسا : وإقترح بيلوف على هانوتو « تعاونا عمليا بين فرنسا وألمانيا» لمنع التوسع الإنجليزى فى جنوب إفريقية، وبقيت هذه العروض بدون نتيجة. وغداة فاشودة عادت الفكرة من جديد ، ولكن هذه المرة بواسطة الحكومة الفرنسية ؛ وكانت الحكومة الألمانية بدورها هى المترددة، واستمرت كذلك حينما حاولت الحكومة الروسية ، أثناء حرب البوير ، الدخول فى محادثات يكون هدفها هزيمة بريطانيا العظمى .

وكانت الإمكانية الثانية هى إمكانية تحالف انجليزى ألمانى ؛ واقترحها الإنجليز مرات عديدة بين عامى ١٨٩٨ و ١٩٠١ . وفى سنة ١٨٩٨ كانت مجرد عملية جس نبض قام بها جوزيف تشمبرلين ؛ وزير المستعمرات ، الذى تحدث ، كما قال ، « بصفة شخصية » ولكنه كان قد حصل بالفعل على موافقة رئيس الوزراء وفى سنة ١٩٠١ أصبح هذا العرض رسمياً . وأعلن لانسدون وزير الدولة للشئون الخارجية إستعداده لعقد إتفاقية سياسية مع ألمانيا : تعهد بالحياد إذا كانت إحدى الدولتين فى حرب مع دولة عظمى ؛ ووعد بمساعدة مسلحة فى حالة تدخل دولة أخرى فى هذه الحرب ، بدون « إستفزازها » . ولذلك فإنه كان مشروع التحالف دفاعى، ولكنه كان محدداً بالحالة التى سيكون فيها أحد المتعاقدين فى صراع مع عدوين ؛ وبهذه الطريقة كانت بريطانيا العظمى ستتعهد بدخول الحرب إلى جانب ألمانيا فى حالة صدام ألمانى ـــ روسى ، إذا ما قامت فرنسا بمساعدة روسيا بجيوشها طبقاً لإلتزامات معاهدة تحالفها . ولكن الحكومة الألمانية لم تكن تكتفى وترضى بهذا العرض ؛ وطلبت الى بريطانيا العظمى أن تأخذ على نفسها تعهدات، لاحيال ألمانيا وحدها ، ولكن كذلك حيال التحالف الثلاثى . واعترض لانسدون بأن هذا التوسيع للمشروع يهدد بإدخال انجلترا

» فى صراعات لا تتعلق بها « ؛ ولذلك فإنه اقترح ترك فكرة التحالف ودراسة مجرد اتفاقية مقصورة على مسائل « معينة » — مثل البحر المتوسط والخليج الفارسى. وكان الجواب الألمانى هو « كل شىء أو لا شىء ». وبقيت المفاوضات عند هذه النقطة.

وبقيت هاتان الامكانيتان، واللتان كان مداهما يظهر من الوهلة الأولى كبير الإتساع، الواحدة والأخرى، فى مرحلة الرغبات أو المشروعات التى لم تتم. ولم تتغير الإرتباطات التى تعاقدت الدول العظمى عليها.

وكان الحدث الوحيد الجديد هو تقوية التحالف الفرنسى الروسى. وكانت الإتفاقية العسكرية لسنة ١٨٩٢، وهى الجزء الرئيسى من التحالف، تطبق فى مجرد حالة حرب مع ألمانيا. ولا شك أن اتفاقية سنة ١٨٩١ كانت قد عالجت أمر تعاون دبلوماسى بين الدولتين داخل نطاق أوسع؛ ولكن هذه الإتفاقية لم تشتمل على وعد بتأييد مسلح ولقد التزمت الحكومة الفرنسية بالنص الدقيق لهذا التحالف فيما بين ١٨٩٤ و١٨٩٨. وكان برتيلو *Berthelot* وزير الشئون الخارجية قد اعتذر بوضوح فى ديسمبر سنة ١٨٩٥ عن امكانية تدخل مسلح فى المسائل البلقانية، وعلى الأقل مادامت روسيا لم تعط تأييدها لفرنسا فى مسألة الألزاس واللورين. وكتب يقول « ان مصلحة وطنية كبرى، مثل تسوية جديدة للمسألة التى تفصل بعمق منذ سنة ١٨٧٠ ألمانيا وفرنسا يمكنها أن يكون لها وحدها القيمة اللازمة لكى تبرر أمام الشعب الفرنسى الإرتباطات التى تتطلب عملا عسكرياً يمكن للدولتين أن يدخلا اليه بالضرورة ». وفى مرات ثلاث فى سنة ١٨٩٧ كان هانوتو قد كرر أنه يجب على روسيا ألا تحتفظ بأية « أوهام »: فى المسائل البلقانية يمكن لفرنسا أن تعطى تأييدها الدبلوماسى؛ « ولكن لا شىء أكثر من ذلك ». ومنذ ذلك الوقت أصبحت روسيا مترددة، فى أثناء أزمة فاشودة. وبعد هذه التجارب، ألم يكن من اللازم أن نخشى من ضعف

التحالف ؟ ولكى يمنع ديلكاسيه ذلك فإنه قد قرر الدخول فى محادثات جديدة مع روسيا .

والإتفاقية التى وقعها مع موراڤييف *Mouravieff* فى ٩ أغسطس سنة ١٨٩٩ عدلت من روح نصوص الإتفاقيات السابقة ، دون أن تدخل عليها أى تغيير : فلم يعد هدف التحالف هو مجرد « الحفاظ على السلم » ، ولكنه هدف الآن « التوازن بين القوى الأوروبية » ؛ وهذا الشكل الجديد كان يتطلب أن تقبل فرنسا بذل معاونتها لسياسة روسيا البلقانية ، فى حالة قيام النمسا والمجر بالاعتداء على الوضع القائم ، ويمكنها أن تحصل نظير ذلك على تأييد روسى فى مسألة الألزاس واللورين . كان هذا هو تفكير ديلكاسيه ، والذى أوضحه فى خطاب لرئيس الجمهورية : وقال أن الموضوع يتعلق بالإستعداد لتحقيق « أمانينا وآمالنا » . ومع ذلك فقد بقيت الطبيعة الدفاعية للتحالف ، مادام الاعتداء الألمانى وحده هو الذى كان يتسبب فى إثارة حالة الالتزام .

وفى العام التالى أدخل البروتوكول الذى وقع عليه رؤساء هيئات أركان الحرب ، والذى وافقت عليه الحكومات فى مارس سنة ١٩٠١ ، عاملا جديداً على هذا التحالف : وكان يعالج حالة الحرب مع إنجلترا ، والتى لم تكن إتفاقية سنة ١٨٩٢ قد تعرضت لها . فإذا قامت إنجلترا بمهاجمة فرنسا ، فإن روسيا ستقوم بعملية « تحويل عسكرى » فى التركستان ، وصوب حدود الهند . وإذا قامت إنجلترا بمهاجمة روسيا فإن فرنسا ستركز ١٥٠,٠٠٠ رجل على سواحل بحر المانش لكى تحتفظ بالخصم تحت تهديد عملية انزال . ولكى تسمح للروس بالاسراع فى بناء السكك الحديدية الاستراتيجية فى التركستان ، وخاصة خط أورينبرج الى طشقند فإن الحكومة الفرنسية قد سمحت بطرح قرض روسى بمبلغ ٤٢٥ مليون فرنك فى باريس ، وإن كانت قد أعلنت رغبتها فى الحصول نظير ذلك على تسهيلات لتصدير المواد المصنوعة الفرنسية الى روسيا .

ومع ذلك فان هذا لا يمثل الا « الملف الدبلوماسى » . ويترك فحص المسائل الأساسية للتفسير التاريخى بدون اجابة . فامكانية تقارب فرنسى ألمانى بحثت مرات عديدة داخل اطار « تحالف قارى » ، فما هى قيمة هذه المحاولات ؟ ومشروع التحالف الانجليزى الألمانى كان يمكنه ، فى حالة قبول الحكومة الألمانية له بالصيغة التى اقترحتها الحكومة الانجليزية، أن يوجه العلاقات الدولية فى طريق جديد . فلماذا ترك ؟ وأخيراً لماذا قامت فرنسا وروسيا بتدعيم ارتباطاتهما المتبادلة ؟

إن حالة تفكير الأوساط الحكومية فى ألمانيا وفى فرنسا هى التى تسمح لنا بتقدير المدى الحقيقى للمقترحات التى وضعت لتقارب فرنسى ألمانى .

وهل كانت إقتراحات التعاون الدبلوماسى التى قدمتها ألمانيا مرتين فى يناير سنة ١٨٩٦ وفى يونيو سنة ١٨٩٨ مخلصة ؟

لا شك أن الأولى لم تكن كذلك . ويكفينا لكى نتأكد من ذلك أن نقرأ المذكرات التى كتبها المستشار هوهنلو وهولشتاين لإستخدام إدارتهم الداخلية . فباقتراح « وفاق قارى » ، لم يكن أصحاب هذه الفكرة يرغبون فى رؤية تحقيقها ؛ وكانوا يرغبون فى مجرد إثارة قلق إنجلترا ، وأن يظهروا لها أخطار العزلة ، ويدفعونها بهذا الشكل إلى التقارب مع التحالف الثلاثى .

وكان جابرييل هانوتو قد نظر إلى الثانية على أنها جدية . ولكن الفرصة أفلتت ! كما قال عنها كثيراً فيما بعد . وأكد أنه كان فى وسعه ، فى حالة قبوله للمفاوضات التى عرضتها ألمانيا ، أن يتحاشى الفشل الخاص بفاشودة . ولكن هذا الرأى لا يقوم على أساس . وليس علينا ، هنا أيضا ، إلا أن نقرأ الوثائق الألمانية . ففى ١٨ يونيو سنة ١٨٩٨ ، وفى نفس اليوم الذى وقعت فيه المحاولة الألمانية فى باريس ، كتب بيلوف إلى سفيره فى لندن : « إننى لازلت آمل أننا فى هذه المسألة سنحصل أكثر مع إنجلترا عن حالة ربط مصالحنا الإفريقية

بمصالح فرنسا . ولكن رجال الدولة الإنجليز إذا ما علموا أن فرنسا تبحث عن تأييد ضد إنجلترا ، فربما تصبح لهم استعدادات أكثر مواتية بالنسبة لطلباتنا . »

وهل من الواجب علينا فى تفسير هذه المرحلة أن ننسى استعداد بيلوف الشخصى وفكرته عن فرنسا ؟ لقد ذكرها بوضوح حينما بلغته إعترافات الكابتن دريفوس ، وامتنع عن تقديم اللفتة اللازمة لتهدئة « المسألة » : وكتب فى خلال هذا الصيف لسنة ١٨٩٨ أن « الأزمة الداخلية الفرنسية تفكك الجيش وتثير إشمئزاز أوربا » . فلماذا لا تفرح ألمانيا منها ؟

وهذا هو ما يدفعنا إلى الإعتقاد فى أن التحالف القارى لم يكن هو الهدف الحقيقى للسياسة الألمانية . وربما كان غليوم الثانى معجباً لهذه الفكرة ، ولكن معاونوه لم يعطوها أبداً أية أهمية : وفى تفكيرهم لم تكن « المفاتحات » التى قاموا بها لفرنسا إلا وسيلة لجذب بريطانيا العظمى إلى التفاوض .

وحينما كانت الدبلوماسية الفرنسية هى التى أخذت الدافع لعمل الجسات ، هل من اللازم أن ننسب لها تماسكا أكثر ؟ حقيقة أن التقارب مع ألمانيا كان يعتبر رغبة بالنسبة لبعض الأوساط الفرنسية ؛ ومع ذلك فإن هذه الأوساط لم تكن تفكر ، إلا فى بعض الإستثناءات ، فى أن تعلن أن فرنسا تقبل الأمر الواقع فى الألزاس واللورين . ولكن الحكومة الألمانية فرضت شرطا مسبقاً على كل تقارب : هو التأكيد بالنص على معاهدة فرانكفورت . وفى سنة ١٨٩٧ تركت بدون إجابة عرض هانوتو الذى ظهر لها من الشكل الذى قدم به أنه يدل على أن الرأى العام الفرنسى لم يكن « ناضجا . » وحينما اقترح عليها فى مايو سنه ١٨٩٩ الإقتراح الروسى بالتحالف القارى ، أجابت مقترحة ، وفى نطاق هذا المشروع ، « ضماناً مشتركاً للوضعية الإقليمية للدول العظمى الثلاث . وأجابت حكومة روسيا بأن ذلك كان غير ممكناً : فلا شك أن فرنسا كانت قد صرفت النظر عن فكرة الإنتقام ؛ ولكنها كانت لاتقدر على إعلان ذلك رسميا !

ولذلك فقد كان من السهل على بيلوف أن يجيب بأنه قبل عمل ارتباطات موجهة ضد إنجلترا ، عليه أولا أن يضمن أمن الإمبراطورية على القارة . ولكن ألم يفرض هذا الشرط المعين لأنه كان يرغب فى أن يتسبب فى فشل المشروع ؟

وبالإختصار فإن هذه الجسات المستمرة من هذا الجانب أو ذاك لم تكن إلا مجرد رغبات أو مناورات قصيرة المدى . وليس من السهل فى هذه المحاولات ، المرتبطة إرتباطاً وثيقاً بأحداث عابرة ، أن نرى سياسة موجهة صوب التقارب. ولا يظهر أن الأوساط المسيرة كانت قد فكرت فى مثل هـذه السياسة ، لا فى ألمانيا ولا فى فرنسا : وكانت مسألة الألزاس واللورين تكفى لكى تكون عقبة فى سبيلها .

ولكى نفهم فشل مشروع التحالف الانجليزى الألمانى علينا أن ننظر إلى أبعد من المحادثات الدبلوماسية ومن الجسات شبه الرسمية .

وكانت مسألة إنضمام بريطانيا العظمى للتحالف الثلاثى فى هـذه المفاوضات هى الحجر الأساسى : ولم تكن الحكومة الإنجليزية ترغب فى الإرتباط بالتدخل فى أزمة تنتج عن إنهيار النمسا والمجر ، هذا الإنهيار الذى اعتقد الدبلوماسيون فى إمكانيته فى اليوم الذى يختفى فيه الإمبراطور فرانسوا جوزيف ؛ واعتبرت الحكومة الألمانية أن من طبيعة هذا الرفض تشجيع أعداء النمسا والمجر ، الذين يمكنهم مهاجمتها دون أن يخشوا من تدخل إنجليزى. فهل كانت هذه هى بالتحديد عقدة المسألة ؟ من الصعب أن نعتقد فى ذلك . وعلينا أن نجد السبب الحقيقى للفشل أكثر من ذلك فى حالة تفكير الأوساط الحاكمة التى كانت منقسمة ومترددة ، ومن الجانبين .

ففى انجلترا كان جوزيف تشمبرلين وزير المستعمرات وحده هو الذى يتقدم الموكب ، ودون تردد ، لأنه كان يعتقد أنه ليس فى وسع بريطانيا العظمى أن تستمر فى سياسة « العزلة اللامعة » فى الوقت الذى تجد فيه نفسها أمام تهديد

بحرب مع روسيا فى الشرق الأقصى ، ومع فرنسا فى إفريقية ووجد لانسدون وزير الدولة للشئون الخارجية أن الفكرة كانت « مفيدة » ولكنه كان يشك كثيرا فى النتائج . ولم يكن سالسبرى رئيس الوزراء يعتقد فى أخطار العزلة ، مادام الاسطول الانجليزى كان قادراً على حماية الجزر البريطانية من أى عملية نزول . ومع ذلك فإن تجربة حرب جنوب إفريقية التى أظهرت ضعف الجيش الانجليزى جعلته يفكر؛ وكان هذا هو السبب لموافقته على مفاوضات سنة ١٩٠١؛ ولكنه لم يقبل الفكرة إلا مع تردد كبير ، إذ أنه وجد أن الأعباء ستكون غير متساوية فى تحالف دفاعى إنجليزى ألمانى : فالإلتزام الذى ستجد انجلترا نفسها مرتبطة به للدفاع عن ألمانيا ضد روسيا سيكون أشد ثقلا من الإلتزام الذى إرتبطت به ألمانيا للدفاع عن بريطانيا العظمى ضد هجوم فرنسى . وفى ألمانيا كان الامبراطور راضياً فى ربيع سنة ١٩٠١ من استلام عرض التحالف الانجليزى: « وبهذه الطريقة يظهر أنهم قد حضروا الى المكان الذى ننتظرهم فيه ..وباستمرار لايمكننى أن أتردد بين الروس والانجليز ؛ إذ أننى سأنتهى بأن أبقى بين مقعدين » ، ولكن مستشاريه كانوا غير متفقين ، وخاصة لأنهم لم يفكروا بنفس الطريقة عما سيكون عليه المدى الفعلى لعملية الرفض . وأشار وولف مترنيخ السفير فى لندن إلى خطورة فشل المفاوضات ، إذ أن الحكومة الانجليزية ستتحول صوب فرنسا وروسيا فى حالة عدم حصولها على التحالف مع ألمانيا . وعلى العكس من ذلك أكد هولشتاين أن الرفض لن تكون له أية نتائج ؛ واعتقد أن بريطانيا العظمى لن تتمكن من الاتفاق مع فرنسا وروسيا ، إذ أن ذلك « سيكلفها كثيرا » . أما بالنسبة للمستشار بيلوف فإنه ظل بدون ثقة من أول المحادثات الى آخرها : وقال أن التحالف الانجليزى الالمانى سيتسبب فى إثارة ضغينة شديدة فى روسيا ضد ألمانيا ، وبالتالى ألم يكن فى وسع انجلترا أن تفيد من ذلك « لكى تحتفظ بعلاقات ودية مع روسيا ، رغم التحالف وتدفعنا فى المسألة الاستعمارية ؟ »

وهكذا نقص الايمان بهذا الاتجاه من هذا الجانب ومن ذاك . فلماذا ؟ لاشك أنه كان بسبب إمكانية التنافس البحرى الانجليزى الالمانى الذى كان قد ظهر منذ سنة ١٨٩٨ . وفى مثل هذه الحالة ، كيف يمكننا الاعتقاد فى امكانية بقاء مثل هذا التحالف ؟ كان هذا التحالف فى تفكير رجال الدولة البريطانيين يستتبع تخلى ألمانيا عن برنامجها البحرى الكبير . ولكن حكام ألمانيا كانوا مع ذلك أقل استعدادا للتخلى عن سياستهم العالمية *Weltpolitik* . أما بالنسبة لقلة تقديرهم لمدى هذا الرفض ، فإن هولشتاين كان ، فى الوقت الذى أصر فيه على أن الإتجاه العام للسياسة الإنجليزية لا يمكن تغييره ، قد ارتكب خطأ جسيما ، مثل الذى إرتكبه فيما مضى فى سنة ١٨٩٠ بالنسبة لموضوع العلاقات الفرنسية الروسية .

وأخيرا كيف يمكننا أن نفسر تدعيم وتوسيع نطاق التحالف الفرنسى الروسى؟ وهنا أيضا يبدو أن دور الظروف كان رئيسياً .

لقد كان من المنطقى أن ترحب الحكومة الروسية بأن تضيف إلى التحالف « نقطة معادية لانجلترا » ما دامت المصالح الروسية كانت تصطدم بالمصالح الإنجليزية وخاصة فى الشرق الأقصى . ولكن ما يثير الدهشة أكثر هو أن تقبل إعطاء هدف لهذا التحالف يتمثل فى « الإحتفاظ بالتوازن » دون أن تجهل المعنى الذى يعلقه ديلكاسيه على هذه العبارة . وفى سنة ١٨٩٣ ألم يرفض إسكندر الثالث بصراحة إعطاء وعد لفرنسا بتأييد فى مسألة الالزاس واللورين ؟ وإذا كان الموقف قد إختلف عن ذلك فى سنه ١٨٩٩ فلا شك أن ذلك رجع إلى حصول السياسة الروسية ، نظير ذلك ، على إمكانية إعتمادها على مساعدة فرنسا فى المسألة العثمانية . وفى الوقت االذى انشغلت فيه فى التوسع فى الشرق الأقصى كانت تخشى من رؤية النمسا والمجر تفيد من هذه الظروف ، وتأخذ ميزات فى المسائل البلقانية ، ولكى تستعد روسيا لهذه الإمكانية فإنها كانت ترغب فى ضمان مساعدة فرنسا .

أما تفسير السياسة الفرنسية فإنه أصعب من ذلك بكثير . فهل من الواجب علينا أن نعتقد أن ديلكاسيه لم يكن قد قرر فى ذلك الوقت — كما يقول أصدقائه — توجيه سياسته فى طريق تقارب مع بريطانيا العظمى ؟ وهل من اللازم علينا أن نوافق على العكس من ذلك على أنه قام بمجرد مناورة ، تهدف إثارة قلق الحكومة الإنجليزية لكى يجبرها على الإرتباط معه ؟ أو خلاف ذلك كان يحاول أن يأخذ حذره أمام إفتراض أن بريطانيا العظمى لن تقدم على تسوية خلافاتها مع فرنسا ؟ وعلينا أن نعترف تماماً بأن هذه التفسيرات لا تعتمد على أية وثيقة .

ولذلك فإن الصدمة التى وقعت بين الإتجاهات المتسلطية لم تتسبب فيما بين عامى ١٨٩٤ و ١٩٠١ فى توجيه جديد لنظام الوفاقات أو المحالفات بين الدول العظمى الأوربية ؛ ولكنها تسببت فى مجرد محاولات لم تتعد مرحلة الأمانى ، والمجسات ، أو المناورات ، وهى التى بقت مرتبطة أشد الإرتباط بالظروف المؤقتة .

الفصل الثلاثون

التجمع الجديد للدول الأوربية (١٩٠١ - ١٩٠٧)

تميز مظهر العلاقات بين الدول العظمى فى السنوات التى تفصل ١٩٠١ عن ١٩٠٧ بخصائص جديدة : فمن ناحية تسببت مجهودات التوسع خارج أوربا فى حرب بين روسيا واليابان ، وتهديد بحرب بين فرنسا وألمانيا ؛ ومن ناحية ثانية تغير نظام الوفاقات والمحالفات بين الدول الأوربية بالإتفاق الفرنسى الإيطالى ١٩٠٢ ، والإتفاق الفرنسى الإنجليزى سنة ١٩٠٤ ؛ والإتفاق الإنجليزى الروسى سنه ١٩٠٧ . فما هى العلاقة بين هذين المظهرين للموقف الدولى ؟

١ — الاصطدامات بين الاتجاهات التسلطية :

بلغت مجهودات التوسع والمنافسات الناتجة عنها بين الدول الأوربية مناطق جديدة فى العالم ، وفى نفس الوقت الذى مدت فيه الولايات المتحدة واليابان أقاليمها أو مناطق نفوذها على حساب الأوربيين ؟

وتشابكت مصالح الدول العظمى الأوربية فى فارس ، وفى آسيا الصغرى ، وفى إثيوبيا ، وفى المغرب بشكل خاص .

وكانت كل من بريطانيا العظمى وروسيا تراقب الأخرى وتعرقل عملها فى طهران ، منذ النصف الأول القرن التاسع عشر ، وأصبحت هذه العداوة خطيرة الآن : فاستغلت الحكومتان الضعف المالى للحكومة الفارسية لكى تحصل نظير فتح أرصدة لها على عقود إمتياز للمناجم أو السكك الحديدية . ووراء هذه المعاملات الإقتصادية والمالية ظهرت المصالح الإستراتيجية ، إذ أن روسيا كانت تفكر فى إنشاء سكة حديدية تصل إلى الخليج الفارسى ، وهو مشروع خطير بالنسبة لأمن الهند ، وفى سنة ١٩٠٦ زادت الأزمة الداخلية فى فارس — وكانت

حركة ثورية ساعد عليها نفوذ الآراء « الغربية » وموجهة ضد وسائل التعسف التى كانت هى وسائل الحكومة — من الصعوبات المالية ، ومنحت بالتالى فرصاً جديدة للمحاولات المتنافسة للدولتين الأوربيتين . ولكن هذه المنافسة سويت بحل وسط فى أغسطس سنة ١٩٠٧ : هو تقسيم فارس إلى مناطق نفوذ إقتصادية ، روسية فى الشمال ، وإنجليزية فى الجنوب الشرقى ، تفصلها منطقة « محايدة » .

وفى آسيا الصغرى وحيث قامت المجموعات المالية الإنجليزية والألمانية والفرنسية بمحاولات منذ سنة ١٨٩٠ للحصول على عقود إمتياز السكك الحديدية كسبت المصالح الألمانية الجولة: فالبنك الألمانى *Deutsche Bank* حصل نتيجة لتأييد حكومة برلين من الحكومة العثمانية فى سنة ١٩٠٣ على عقد إمتياز لشبكة سكك حديد واسعة كانت ستغطى الجزء الأكبر من الأناضول ومابين النهرين ، ولها خط رئيسى يصل البوسفور ببغداد ثم بالخليج الفارسى . وفتح هذا العقد النشاط الألمان إمكانيات واسعة من وجهة النظر الإقتصادية، وكذلك من وجهة النظر السياسية . وكان يعنى تهديداً المصالح المالية الفرنسية — إذ أن الجزء الأكبر من سندات الدين العثمانى كانت فى أيدى الفرنسيين ؛ ولكن تهديداً أكبر لبريطانيا العظمى وروسيا: فأصبحت بريطانيا العظمى مهددة بفقد المركز المتفوق الذى حصلت عليه من وجهة النظر الإقتصادية منذ قرنين فيما بين النهرين ؛ وكانت تفكر بنوع خاص فى أن أمن الهند سيتأثر إذا مابلغ الخط الحديدى الخليج الفارسى؛ وقلقت روسيا من هذه التقوية التى ستفيد منها الإمبراطورية العثمانية، والتى سيصبح فى وسعها ، نتيجة الشبكة الحديدية ، أن تنقل بسهولة قواتها المسلحة إلى جميع أجزاء أراضيها . ومع ذلك فإن مسألة « طريق بغداد *Bagdadbahn* » لم تكن تمثل فى أية لحظة تهديداً خطيراً بصدام بين الدول العظمى . ولم تظهر المعوقات إلا فى الميدان المالى : فأقفلت فرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا أسواق بورصاتها ومصارفها فى وجه القروض التى حاولت الشركة الألمانية أن

تمولها ؛ ونجحت فى تأخير بناء السكة الحديدية خلال بعض الوقت ، ولكنها لم تتوصل إلى وقف المشروع .

وفى إفريقية الشرقية، بقيت إثيوبيا التى احتفظت باستقلالها فى سنة ١٨٩٦ أمام المحاولة الإيطالية ، خاضعة لضغط المصالح الأجنبية . فحصلت فرنسا على عقد إمتياز بسكة حديدية من جيبوتى إلى أديس أبابا وحاولت أن تحصل على مركز مسيطر على الحياة الإقتصادية . وكانت بريطانيا العظمى تراقب وتعرقل هذا العمل ، وكانت ترغب على الأقل فى تجنب رؤية الجزء الغربى من هذه البلاد — منطقة بحيرة تانا والنيل الأزرق — تقع تحت نفوذ دولة عظمى أخرى؛ وكانت إيطاليا كذلك تراقبه ، وهى التى كانت ترغب ، ودون أن تقدر على أن تقوم بمجهود جديد للغزو ، فى أن تضمن بعض المكاسب . وفى سنة ١٩٠٦ توصلت الدول الثلاث إلى حل وسط : فاقتسمت فيما بينها مناطق نفوذ إقتصادية فى إثيوبيا .

وكانت مسألة المغرب هى الوحيدة التى مثلت تهديداً خطيراً للسلم العام . فما هو الموضوع ؟ كانت إمكانيات المكاسب الإقتصادية هامة، لا لمجرد إمتلاك المغرب لموارد معدنية وخاصة فى منطقة الريف، ولكن كذلك لأن عملية «تجديد» البلاد كان فى وسعها أن تعطى فرصا لمشروعات بناء السكك الحديدية أو لإعداد الموانى . ولم يكن للمشغوليات الإستراتيجية — المرتبطة «بمراقبة» الطرق البحرية الكبرى — أهمية أقل ، مادام المغرب يمتلك واجهة على البحر المتوسط وواجهة على المحيط الأطلسى: فالمسألة مرتبطة بحرية المرور فى مضيق جبل طارق، وبحرية الحركة على الطريق البحرى بين أوربا ورأس الرجاء الصالح . ويمكننا أن نضيف إلى هذه المطالب مشغولية خاصة بفرنسا ، التى كانت ترغب فى ضمان أمن الجزائر بمد حكمها على كل المغرب ، وأن تمنع بوجه خاص المشروعات الممكنة لدولة عظمى أخرى فى هذه المنطقة .

وليس هناك مايثير الدهشة فى أن فرنسا تأخذ الدافع فى مسأله التوغل

فى المغرب . حقيقة أن جول فيرى قد رفض فى سنة ١٨٨٤ إدخال السياسة الفرنسية فى مسألة كان فى وسع أبعادها الدولية أن تكون خطيرة . ولكن الحزب الإستعمارى رأى الآن ضرورة هذا العمل ، وأعلن رئيسه إيوجين إتيين ذلك بوضوح فى سنة ١٩٠٢ من منصة النواب . وكانت مناهج توغل النفوذ الفرنسى « كلاسيكية » : مثل منح السلطان الذى كانت سلطته دائماً غير معترف بها من بعض قبائل المغرب ، الموارد المالية التى كان يحتاج إليها لتنظيم ادارة امبراطوريته ، ومعونة المدربين العسكريين لجيشه . واصطدمت هذه السياسة بمقاومة بريطانيا العظمى التى لم يغب عن فكرها مصالحها التجارية ، الحالية والمقبلة ، فى السلطنة الشريفية ، والتى كانت مشغولة بشكل خاص بحماية الطرق البحرية ؛ وهددت كذلك مصالح إسبانيا التى كانت تمتلك منذ القرن السادس عشر مراكز رئيسية *Présides* على الساحل الشمالى للمغرب ؛ وتسببت فى إثارة ألمانيا التى ، بعد وصولها متأخرة عن عملية تقسيم العالم ، لم تكن ترغب فى أن يسوى بدونها مصير « البلاد الجديدة » والتى كانت لاتزال مستقلة . وحصل ديلكاسيه بإتفاقيات ٤ أبريل سنة ١٩٠٤ على تنازل انجلترا ، نظير موافقته على حرية عملها الكاملة فى مصر ، وتخلى فى أكتوبر سنة ١٩٠٤ لإسبانيا عن جزء متواضع من المغرب ؛ ولكنه كان ينوى إبعاد ألمانيا ، ومنذ بداية المفاوضات مع انجلترا وإسبانيا ، أظهر هذه النية بوضوح : فليس للإمبراطورية الألمانية أية مصالح فى المغرب ؛ وبالتالى « ترغب الحكومة الفرنسية فى إبعادها » . .

ودخلت السياسة الألمانية على المسرح فى مارس سنة ١٩٠٥ . وفتحت زيارة غليوم الثانى لطنجة ، والتى فرض فيها نفسه حاميا لإستقلال المغرب ، أزمة دولية كبرى استمرت خلال مايزيد على العام . ومع ذلك فقد كانت الملامح الرئيسية لهذه الأزمة الطويلة ، بسيطة . ذلك أن الحكومة الألمانية كانت قد فكرت فى أول الأمر فى المطالبة بجزء من المغرب ، ثم تخلت عن هذا الحل ؛

وأبعدت كذلك إمكانية رفع يدها فى نظير تعويض . وكانت الخطة التى وضعتها تتمثل فى « تدويل » المسألة المغربية . وقال المستشار بيلوف : « انى أعتبر إمكانية انتهاء مؤتمر دولى بوضع المغرب تحت سلطة فرنسا وداخل نفوذ مصالحها ، أمراً مرفوضاً » . ورغم وجهة النظر التى أعلنها رئيس هيئة أركان الحرب الألمانية ، لم يكن لدى الحكومة الألمانية الرغبة المقررة للوصول حتى الحرب ، ولكن الدبلوماسية الألمانية استخدمت التهديد لإجبار الحكومة الفرنسية على قبول اجتماع المؤتمر الدولى : فمارست « مساومة تخويف » على الرأى العام الفرنسى ، فى نفس الوقت الذى استغلت فيه الخلافات بين روفييه رئيس الوزراء ، وبين وزير الشئون الخارجية . ونجحت هذه المساومة لا بالنسبة للرأى العام والبرلمانى فقط ، ولكن كذلك لدى كبار موظفى وزارة الخارجية . وفى ٦ يونيو سنة ١٩٠٥ استقال ديلكاسيه تحت ضغط ألمانيا المباشر ، واضطر روفييه الى قبول فكرة المؤتمر .

ولكن هذا « التدويل » للمسألة المغربية كان بعيداً جداً عن أن يحتفظ للسياسة الألمانية بالنتائج التى حسبت أنها ستحصل عليها . وحينما اجتمع المؤتمر الدولى فى الجزيرة الخضراء من يناير الى أبريل سنة ١٩٠٦ أيد وجهة النظر الفرنسية كل من بريطانيا العظمى وروسيا وإيطاليا وحتى الولايات المتحدة . وترك ميثاق الجزيرة لفرنسا ، فى نفس الوقت الذى أعلن فيه استقلال السلطنة الشريفية ، وسيلة ممارسة عمل سياسى متفوق لدى السلطان ، مادام تنظيم وقيادة الشرطة فى الموانى المغربية قد عهد بها الى فرنسا وإسبانيا ، ولكن فى مثل هذه الظروف سيكون لإسبانيا بالضرورة (كما لاحظ بيلوف بنفسه) مركز « التابع » . ومع ذلك فإن السياسة الألمانية قد احتفظت لنفسها بحق « حجز » سيسمح لها بأن تؤثر على السياسة الفرنسية ، بالنسبة للمسائل التى لن يتأخر ظهورها نتيجة لتطبيق الميثاق .

وهكذا ، وفى الوقت الذى سويت فيه الخلافات بين إيطاليا وفرنسا ، وبين بريطانيا العظمى وفرنسا ، وفى الوقت الذى فتحت فيه تسوية هذا الماضى فى العلاقات بين هذه الدول ، وفى أوربا نفسها ، إمكانيات جديدة — فى نفس هذا الوقت ، وعلى العكس من ذلك أكدت الإمبراطورية الألمانية ، بسياستها فى آسيا الصغرى وفى المغرب ، رغبتها فى الحصول على مكان يناسب قوتها الإقتصادية وقوة أسلحتها ، فى عملية تقسيم العالم .

ولكن الدور المسيطر الذى كان لأوربا فى الحياة العامة للعالم وجد نفسه فى نفس الوقت مهدداً بنمو تسلطية الولايات المتحدة وبقوة اليابان الجديدة .

ففى أمريكا الوسطى إستمر توسع الولايات المتحدة فى ذلك الوقت بسرعة كبيرة . وأيدت حكومة واشنطون إنفصال أهالى بنما على حساب كولومبيا ، وسرعان ما عقدت مع جمهورية بنما الجديدة فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٣ المعاهدة التى ضمنت لها التنازل عن شريط من الأراضى عبر البرزخ ، لكى تقيم عليه القناة التى تربط بين المحيطين . ولكى « تغطى » المناطق القريبة من القناة ، فإنها حصلت بوسائل « دبلوماسية الدولار » على شبة حماية على جزء من جزيرة هاياتى ، هو جمهورية الدومينيكان ؛ وقامت فى سنة ١٩٠٦ بتدخل مسلح فى كوبا أدخل هذه الجزيرة الكبيرة فى « النظام السياسى » للولايات المتحدة . وهكذا أصبحت الطرق الموصلة بين المحيطات والمناطق المجاورة لها تحت سيطرة الإتحاد. ولكن السياسة الأمريكية لم تكتف بذلك : فهذه هى الفترة التى أعلن فيها الرئيس تيودور روزفلت أن للولايات المتحدة وحدها الحق فى ممارسة « سلطة بوليس دولى » بالنسبة للدول الأمريكية . وأخيراً ، وعن طريق مؤتمرات الدول الأمريكية ، التى كان برنامجها إقتصادياً ومالياً ، نشأ هيكل نظام هدف تمرين كل حكومات القاره على معالجة شئونها المشتركة تحت إشراف حكومة واشنطون .

وأمام هذا التقدم المتسلطية الأمريكية لم تقدم بريطانيا العظمى التى كانت قد تخلت منذ سنة ١٩٠١ عن مراكزها فى أمريكا الوسطى ، ولا فرنسا التى لم يعد لها منذ وقت طويل سياسة فعالة على القارة الأمريكية ، أى رد فعل . وحاولت ألمانيا وحدها ، التى كانت ترغب فى إظهار قوتها فى جميع أنحاء العالم، أن تقوم بلفتة : فبمناسبة الحادث الذى وقع بين حكومة فنزويلا ودائنيها الأوربيين ، قررت ، بالإتفاق مع بريطانيا العظمى ، محاصرة سواحل فنزويلا؛ ولكن فى الوقت الذى بقيت فيه إنجلترا حكيمة ، قامت إحدى السفن الحربية الألمانية بفتح نيرانها فى سنة ١٩٠٣ على بعض التحصينات . وسرعان ما أعطى الرئيس تيودور روزفلت ، الذى كان يعتقد أن ألمانيا ترغب فى وضع أقدامها على السواحل الجنوبية لبحر الأنتيل ، أوامره لقواته البحرية بالإستعداد لحماية فنزويلا ضد عملية نزول الألمان المتوقعة . ولم تصر الحكومة الألمانية ، وقبلت التحكيم . ولكن روزفلت إهتم فى إحدى مقابلاته مع السفير الألمانى بالإصرار على إظهار مدى الحادث: « كان فى وسع السفن الحربية الألمانية أن ترى خصمهم الممكن فى أسطول الأميرال ديوى *Dewey* وكان فى وسع رجال ديوى أن يعتبروا السفن الألمانية كأقرب هدف للمعركة . لقد حان الوقت لإنهاء هذه المسألة » . وهكذا تمكنت الولايات المتحدة من وقف ألمانيا ، بعد بريطانيا العظمى ، وأظهرت بقوة رغبتها فى معارضة كل عمل تأديبى لدولة أوربية فى المنطقة التى تغطى مشارف القناة الموصلة بين المحيطين .

وفى آسيا الشرقية ، فى منشوريا وفى كوريا ، إصطدمت روسيا بمقاومة اليابان .

وكان التوسع الروسى فى أثناء حرب البوكسير فى سنة ١٩٠٠ قد وجد الفرصة للحصول على ضمانات ولتدعيم التفوق الذى ضمنه له منذ سنة ١٨٩٨ بناء السكك الحديدية وإنشاء القاعدة البحرية فى بورت آرثر . واحتلت القوة الروسية

فى الحملة الدولية الأقاليم المنشورية الثلاث « مؤقتا ». وكانت حكومة القيصر قد حاولت بدون جدوى أن تحصل من الحكومة الصينية على إتفاق يجعل هذا الإحتلال نهائياً . ولقد ظهرت فى أول الأمر على أنها قد قبلت هذا الفشل، وطبقاً لرأى الكونت ويت وقعت مع الصين فى أبريل سنة ١٩٠٢ على إتفاقية تتعلق بالجلاء التدريجى . ولكنها أوقفت تنفيذ الإتفاقية فى سنة ١٩٠٣ . وكان هذا التحول مرتبطا بشكل خاص بعمل بيزوبرازوف رجل الأعمال الذى كان يمتلك فى الأقاليم الكورية عقد إمتياز لاستغلال الغابات على الضفة اليسرى لنهر يالو . ونجح بيزوبرزوف فى أن يجذب القيصر لمشروعاته ؛ وحين كلفه القيصر بنفسه بمهمة دراسية فى الشرق الأقصى عقد صلات مع الأميرال أليكسايف *Alexeïef* قائد القوات الروسية فى بورت آرثر، وبعد شهور من الصراع المعلن نجح فى تغيير سياسة ويت .

وخشيت اليابان من رؤية تهديد نفوذها المسيطر فى كوريا ؛ ولم تقبل كذلك التخلى عن إمكانية التوسع فى منشوريا الجنوبية ، حيث كانت تعتقد فى إمكانية حصولها على الأراضى الصالحة للزراعة اللازمة لمهاجريها ، وعلى المواد الغذائية اللازمة لسد النقص فى الإنتاج المحلى ، وعلى الفحم والحديد اللازمين لصناعتها . ولكى تفرض على روسيا تقسيما لمنشوريا ، وترغمها على إخلاء « رأس الجسر » الكورى ، لم تتردد فى التفكير فى الحرب . وكانت بطاقتها الرئيسية تتمثل فى الميزة التى كانت للجيش اليابانى على مسرح عمليات قريب من قواعده ، فى الوقت الذى لم يكن فيه للقوات الروسية ، لنقل الإمدادات والمعدات إلا السكة الحديدية التى تعبر سيبريا ، والتى كان طولها ٧٠٠٠ كيلومتر ، وكانت مقطوعة بمعدية تصل بين شاطىء بحيرة بايكال . ولكن هذه الميزة كانت بدون فاعلية ما لم تمتلك اليابان السيطرة البحرية عند مضايق كوريا . فهل كان فى وسعها أن تصل إليها ، وفى أن تحتفظ بها، وخاصة فى حالة ما إذا ضمن التحالف الفرنسى.

الروسى لأساطيل القيصر تأييد القوى البحرية الفرنسية ؟ ولقد طلبت الحكومة اليابانية وحصلت فى يناير سنة ١٩٠٢ على التحالف مع بريطانيا العظمى ، الذى كان يهدف هذه الإمكانية: ولم تعط الحكومة الإنجليزية وعداً بمساعدة عسكرية فى حالة حرب ضد روسيا وحدها ؛ ولكنها تعهدت علناً بالتدخل فى حالة حصول روسيا على معونة « دولة أخرى » أى معونة فرنسا .

وبدأت اليابان بعد ثمانية أشهر من التفاوض بدون جدوى مع روسيا العمليات الحربية فى ٨ فبراير سنة ١٩٠٤ بعملية مفاجئة — هجوم على الأسطول الروسى فى خليج بورت آرثر — ضمنت لها السيطرة البحرية لمدة أشهر عديدة وفى العمليات الحربية فى منشوريا حصل الجيش اليابانى على ميزات سريعة ، إذ أنه كان يعتمد ، فى خلال الستة أشهر الأولى من الحرب ، على التفوق العددى ولم تتعادل القوات إلا إبتداء من أكتوبر سنة ١٩٠٤ . ومع ذلك فإن القوات اليابانية قد نجحت ، بعد قضائها على هجوم مضاد روسى — وهى معركة موكدن (٢٣ فبراير — ١١ مارس ١٩٠٥) — فى إحتلال مواقع العدو . وحاولت القيادة الروسية بدون جدوى إعادة الموقف إلى ما كان عليه : فالأسطول الذى كان قد حضر من أوربا عبر خط سير تاريخى ، والذى كان مكلفاً بقطع خطوط المواصلات البحرية للجيش اليابانى ، قضى الاسطول اليابانى عليه فى ٢٧ مايو سنة ١٩٠٥ فى مضيق كوريا ، عند تسوشيم . ولا شك أن منشوريا كانت بعيدة كل البعد عن أن تكون قد فتحت كلها ، وكان الجيش الروسى فى حالة تسمح له بمواصلة المقاومة ؛ ولكن حكومة القيصر كانت مشغولة ، فى روسيا ، بحركة ثورية أجبرتها على أن تطلب الصلح فى الشرق الاقصى .

وخدم عرض الوساطة ، التى تقدم بها رئيس الولايات المتحدة ، الذى كان قلقا من نجاح اليابانيين ، وكان يرغب فى تحديد نتائجه ، مصالح الروس. ووافقت الحكومة اليابانية على قبول التفاوض إذ أنها كانت تعلم بالصعوبات الإقتصادية

والمالية التى ستنتج عن إستمرار الحرب ؛ وقنعت هكذا بالحصول على نتائج جزئية . وفى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٥ أعطت معاهدة بورتسموث اليابان بورت آرثر والخط الحديدى فى جنوب منشوريا ، وكذلك الجزء الجنوبى من جزيرة سخالين ، وسمحت لها بإقامة حمايتها فى كوريا . وأصابت التوسع الروسى « ضربة فاصلة » أوقفته فى مكانه .

وكان هذا هو أول إنتصار حصل عليه الصفر على البيض منذ بداية التوسع الاوربى . وسمح لليابان بوضع أقدامها بثبات على القارة الآسيوية ، وبأن تغير بهذه الطريقه معطيات السياسة الدولية فى الشرق الاقصى . وشجع فى الهند ، ومنذ سنه ١٩٠٥ ، الحركة الوطنية الموجهة ضد الحكم الإنجليزى ، وفى الهند الصينية فى سنة ١٩٠٨ محاولات المقاومة ضد الإستعمار الفرنسى. وأخيراً فإنه ترك الجيش الروسى فى فوضى ، وغير قادر لمدة سنوات عديدة ، على أن يلعب دوراً فعالاً فى أى حرب أوربية .

كانت هذه هى الإمكانيات القريبة. ولكن ماذا ستكون عليه هذه الإمكانيات على مدى أوسع ؟ ذكر بول كامبون « أن اليابانيين لا يشكون فى أن المسألة لا تتعلق بأى حال من الاحوال بمعرفة ما إذا كانوا سيحصلون أولا يحصلون على قطعة من كوريا ، ولكن ما إذا كانوا سيصبحون روساً أو أمريكيين : فسيصبحون ، فى فترة الخمسين سنة القادمة موضوع التسابق الكبير الذى سيقع بين روسيا والولايات المتحدة فى الشرق الاقصى . ولكن كل هذا ليس إلا المستقبل » .

وإذا كانت كل هذه الصراعات ، والتى كان بعضها هاماً ، لم تؤد أخيراً إلى أى صدام مسلح بين الدول الاوربية ، ألم يكن هذا هو الدليل على أن حكومات وشعوب هذه الدول ترددت فى تحمل مخاطر « قياس القوة » ؟

٢ — الاتفاقيات الجديدة بين الدول الاوربية :

فى نفس الوقت الذى نمت فيه هذه الصراعات فيما بين عامى ١٩٠١ و١٩٠٧ أخذت الإرتباطات الدبلوماسية أو العسكرية المعقودة بين الدول الأوربية صفات جديدة . فإيطاليا بعقدها مع فرنسا إتفاقاً سياسياً سرياً فى ١٠ يوليو سنة ١٩٠٢ تعهدت بالإحتفاظ بالحياد فى حالة حرب فرنسية ألمانية ، حتى فى حالة ماذا قامت فرنسا « نتيجة لإستثارة مباشرة » بالمبادأة بإعلان الحرب ؛ ولكن تقدير حالة « الإستثارة المباشرة » تركت لتقدير الحكومة الإيطالية . وسوت الإتفاقيات الفرنسية الإنجليزية فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ ، والتى كان أساسها « تبادل مصر والمغرب » كل الخلافات الإستعمارية بين البلدين ؛ ونصت كذلك على أن بريطانيا العظمى ستعطى لفرنسا تأييداً فى المسألة المغربية ، وإن كان ذلك عن طريق العمل الدبلوماسى وحده . وأخيراً فإن روسيا قد سوت فى أغسطس سنة ١٩٠٧ ، وفى نفس الوقت الذى عقدت فيه مع بريطانيا العظمى الإتفاقية المتعلقة بفارس ، سوت المشكلات المتعلقة بأفغانستان وبالتبت . وفى الوقت الذى ضعف فيه التحالف الثلاثى عضو « الوفاق الودى » الفرنسى الإنجليزى والتقارب الإنجليزى الروسى ، التحالف الفرنسى الروسى ، الذى كانت هزيمة منشوريا وأزمة الثورة الروسية فى سنة ١٩٠٥ قد قلقلته .

هذه هى الخطوط العامة ذات الملامح المعروفة . فما هى الدوافع التى وجهت قرارات الحكومات ؟

حينما وضعت أسس الحالة الدبلوماسية الجديدة ، فيما بين عامى ١٩٠٢ و١٩٠٤ بالإتفاقية الفرنسية الإيطالية والإتفاقية الفرنسية الانجليزية — والتى كان مداها مختلفاً — عاد الدافع فى هاتين الحالتين للسياسة الفرنسية ، التى كانت هى سياسة ديلكاسيه . ولاشك أنه من الممكن التساؤل عما إذا كانت مخططاته قد أخذت شكلا واضحاً منذ وصوله إلى وزارة الشئون الخارجية ، ولكنها كانت قد ثبتت

بكل يقين فى سنة ١٩٠٢ . وكان هدف هذه السياسة يتمثل ، من أجل تدعيم موقف فرنسا فى أوربا ، فى زعزعة التحالف الثلاثى والقضاء على الخلافات الاستعمارية الفرنسية الانجليزية . وكان لديلكاسيه ، الذى عهد إليه بإدارة السياسة الخارجية فى وزارات مشغولة بمشكلات السياسة الداخلية ، إمكانيات عمل واسعة ؛ وكان من حظه أن عاونه سفراء لهم قيمتهم الكبيرة : مثل باريز *Barrère* فى روما وبول كامبون فى لندن . وكانت هذه هى حالة خاصة يتدعم فيها الدور الشخصى لرجل ، بطبيعته وبإحساسه بالمقدرات الوطنية . ومع ذلك فعلينا ألا نهمل أن الرأى العام — وعلى الأقل فيما يخص العلاقات مع بريطانيا العظمى — قد أعطى لهذه المخططات تأييداً واضحاً : فكانت أغلبية الصحف منذ سنة ١٩٠١ تأمل فى « تصفية » الصعوبات الفرنسية الانجليزية ، وربما كان ذلك راجعاً إلى أنها كانت قد لمحت إمكانية تحالف إنجليزى ألمانى ؛ وكان المصدرون فى سنة ١٩٠٢ يخشون من رؤية إنتصار برنامج الحماية الجمركية الذى وضعه جوزيف تشمبرلين فى إنجلترا ، ويعتقدون أن تقارباً سياسياً بين البلدين سيسمح بالحصول ، فى مثل هذه الحالة على معاملة مواتية من جانب التعريفة الجمركية الإنجليزية ؛ وبوجه خاص كان زعماء « الحزب الاستعمارى » الذين كانوا معادين بشدة فى سنة ١٨٩٨ للمفاوضات الفرنسية الإنجليزية ، قد تركوا تحفظاتهم . وكانت هذه أحوال مواتية لنجاح السياسة الجديدة .

ولكن لماذا فكرت بريطانيا العظمى وإيطاليا فى تقارب مع فرنسا ؟

كانت الحكومة البريطانية قد تباطأت فى الإستماع إلى مفاتحات ديلكاسيه : ورغم أنها عرضت منذ أغسطس سنة ١٩٠٢ فان المفاوضات لم تبدأ فعلا إلا بعد عام . وكان أعضاء الوزارة ، وربما رئيس الوزراء بلفور إبن أخت سالسبرى وخليفته ، مترددين ، ودون أن نتمكن ، فى حالة المعلومات الحالية ، أن نعرف تفاصيل مشاورات الوزارة . وكان الدافع الأساسى فى صالح تصفية الخلافات

الإستعمارية الفرنسية الإنجليزية يتمثل فى فشل محاولة التحالف الإنجليزى الألمانى. وبعد أن كان جوزيف تشمبرلين هو الصانع الأساسى لهذه المحاولة، أصبح بعد ذلك بقليل أحد أوائل من فكروا فى حل آخر . وقال فى ديسمبر سنة ١٩٠٢ لقنصل فرنسا فى القاهرة أن إنجلترا مجبرة على التخلص عن سياسة العزلة ؛ وأنها قد فكرت فى وفاق مع ألمانيا وأنها قد فشلت ؛ ولذلك فانها كانت ترغب الآن فى الحصول على صداقة فرنسا . وللدخول فى المفاوضات كان من اللازم البدء « بتبادل الضمانات ». ولا شك أن تجربة حرب جنوب إفريقيا التى أظهرت ضعف فاعلية الوسائل الحربية البريطانية ، لم تكن غريبة عن هذا التحول : وقال القائم بأعمال فرنسا أنها كانت « بداية التعقل » . وأخيراً فان بناء أسطول الحرب الألمانى كان يشغل بال الحكومة والامبرالية : وفى أكتوبر سنة ١٩٠٢ إتخذ قرار لإقامة قاعدة بحرية كبيرة على الساحل الشرقى لإسكتلندا .

ولقد سهل هذا التطور بشكل لا يقبل الجدل نتيجة لحالة الرأى العام التى أظهرت عدم ثقة واضحة ومتزايدة حيال ألمانيا . واصرت الصحف على توضيح المنافسة التجارية ، وأظهرت قلقها بشأن مسألة سكة حديد بغداد ، وذهبوا إلى إتهام السياسة الألمانية ، وفى أثناء حوادث فنزويلا ، بإدخال بريطانيا العظمى فى طريق خطر ، والتسبب فى خصام إنجليزى أمريكى . وكانت هذه « القطيعة المعنوية » على جانب من الأهمية .

وعلاوة على هذه الإتجاهات للروح العامة ، وهذه المشغوليات الواقعية لرجال الدولة ، وهل من الضرورى إضافة الدوافع المالية ؟ كانت بريطانيا العظمى قد مرت ، نتيجة لحرب جنوب إفريقية ، فى صعوبات خاصة بالميزانية وبالعملة؛ وأجبرت ، ولأول مرة منذ مائة وخمسين سنة ، على طرح قروض فى الخارج ؛ واحتاجت إلى رؤوس الأموال ، التى أتى لها جزء هام منها من فرنسا . ألم تكن إقامة علاقة بين المساعدة التى أعطاها السوق المالى الفرنسى لبريطانيا العظمى

وبين مفاوضات الاتفاقية السياسية ، تمثل فرضاً مغرياً ؟ ومع ذلك فإنها لا تثبت بعد فحصها على دراسة الوثائق. ذلك أن القروض الخارجية التى تعاقدت عليها الحكومة الانجليزية كانت قد طرحت فى الولايات المتحدة بنوع خاص . وكانت الحركة الهامة لرؤوس الأموال الفرنسية التى حضرت للإستثمار فى بريطانيا العظمى فى المشروعات الخاصة تلقائية : فكان أصحاب رؤوس الأموال الفرنسيين ميالين لها سواء لأنهم وجدوا فى لندن نسبة أرباح أكثر إرتفاعا عنها فى باريس ، أو لأنهم خشوا من فرض ضرائب على الدخل فى فرنسا . ولم تعط هذه العلاقات المالية فرصة لأية مفاوضات بين الحكومات. ولم يطرح هذا الموضوع إلا بعد عام من عقد اتفاقيات ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ ، وفى بعض الأوساط المالية الانجليزية ، وللتفاوض على وفاق عرضى بين بنك فرنسا ، وبنك انجلترا ؛ ومع ذلك فان هذا المشروع لم يصل الى أية نتيجه .

وكان الإتجاه الجديد للسياسة الخارجية الإيطالية قد بدأ فى الوضوح منذ سنة ١٨٩٦ أى منذ الهزيمة التى وقعت فى إثيوبيا وسقوط كريسبى . ومادامت إيطاليا قد فشلت فى شرق إفريقية ، فإنها كانت عاجزة عن أن تفكر فى ميدان آخر للتوسع الإستعمارى غير طرابلس الغرب ؛ وكانت محتاجة فى هذا الشأن لضمان حسن نيات فرنسا. وكان هذا هو السبب الذى دفعها فى سبتمبر سنة ١٨٩٦ إلى قبول الإعتراف الضمنى بالحماية الفرنسية على تونس ، وبشرط الحصول على تأكيد عن الإمتيازات التى منحها الباى منذ سنة ١٨٦٨ للإيطاليين المقيمين فى هذه البلاد . وكان هذا هو أيضاً السبب الذى دفعها فى نوفمبر سنة ١٨٩٨ إلى إنهاء « الحرب الجمركية » التى استمرت منذ عشر سنوات ، والتى كانت قد تسببت فى خسائر للإقتصاد الإيطالى أكثر مما تسببت بالنسبة للإقتصاد الفرنسى. ولذلك فإنها قد حصلت فى ديسمبر سنة ١٩٠٠ على تأكيد بأن الحكومة الفرنسية لن تحاول « مد نفوذها » صوب طرابلس الغرب ؛ وإن كانت قد وعدت فى نظير

ذلك بعدم وضع أية عقبة أمام العمل الذى يمكن لفرنسا أن تقوم به فى المغرب وبالاختصار فان هذه « التسوية » الفرنسية الإيطالية كان هدفها هو إنهاء التنافس التسلطى ، عن طريق تقسيم النفوذ .

ولكن الحكومة الإيطاليه لم تكتف بذلك ، وسارت فى سنة ١٩٠٢ فى طريق إتفاقية سياسية . وكان الملك فيكتور إمانويل الثالث الذى كان قد تولى العرش بعد إغتيال الملك همبرت يأمل فى هذا التقارب مع فرنسا لكى يحصل على « إستقلال أفضل » بالنسبة لألمانيا وبالنسبة للنمسا ؛ وكان يشاركه فى وجهة النظر هذه زنارديللى *Zanardelli* رئيس الوزراء، الذى كان من رجال الوحدة واحتفظ بعواطف معادية للنمسا . وعلينا كذلك ألا نهمل دور المصالح المالية: فإيطاليا كانت ترغب فى القيام بعملية تحويل الدخل، ولم تكن تعتقد فى قدرتها على النجاح فيها بدون مساعدة السوق المالى فى باريس ؛ ولم تكن الحكومة الفرنسية ترغب فى الموافقة على طرح السندات ما لم تحصل على ضمانات سياسية . وكانت هذه ، وحسب ما تسمح بمعرفته الآن حالة المعلومات التاريخية ، هى الدوافع الرئيسية التى دفعت الحكومة الإيطالية إلى «تفسير» التعهدات الموجودة فى معاهدتها مع ألمانيا .

ومع ذلك ؛ فإن إيطاليا وبريطانيا العظمى بعقدهما هذه الإتفاقيات لم يكن لديهما التخطيط للإنضمام إلى « نظام معاد لألمانيا » وكانت الحكومة الإيطالية لا ترغب فى التخلى عن التحالف الثلاثى ، إذ أن ذلك كان يهددها بالوقوع « تحت تبعية فرنسا » ، ويجعلها تفقد الميزة التى يعطيها لها تحكيم ألمانيا فى حالة خلاف نمسوى إيطالى ، وكانت محتاجة أشد الاحتياج للسوق الألمانى لتصدير منتجاتها الزراعية . ولاشك أن الحكومة الانجليزية لم تكن تجهل عند توقيعها على إتفاقيات ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ أن ديلكاسيه كان يرغب فى « إبعاد ألمانيا » عن تسوية المسألة المغربية ؛ ولكنها اهتمت بوجه خاص بألا تأخذ بالنسبة

للمستقبل إلا تعهداً واحداً حيال فرنسا : هو تأييد دبلوماسى فى المسألة المغربية . ولم تكن تفكر فى تحالف ولا حتى فى اتفاقية عسكرية او بحرية . ومع ذلك ، ألم يكن بلفور ولانسدون ، وهما صانعا هذا التقارب ، قد فكرا فى أن هذه المقدمة يمكنها ان تصل بهم الى أبعد مما فكروا فيه ؟ يظهر من أبحاث الدراسات التاريخية الإنجليزية ان رجال الدولة الإنجليز كانوا فى مسألة « تبادل » مصر والمغرب قد خضعوا لأحداث لم يسبق لهم حسابها ، ولم يكونوا يتوقعونها . والمهم هو أن فرنسا لم يكن فى وسعها ان تحصل على تأكيد بتأييد مسلح من انجلترا ، ولا حتى بحياد ايطالى ، فى حالة وقوع صدام فرنسى ألمانى : فلم يكن فى وسعها ان تحسب حساباً إلا لبعض الإمكانيات . وعلاوة على ذلك فقد كان فى وسع هذه النتائج ان تتغير نتيجة للعداوة بين روسيا وانجلترا فى مسألة الشرق الأقصى ، تلك العداوة التى زادت منذ سنة ١٩٠٢ نتيجة للتحالف الإنجليزى اليابانى ففى حالة نشوب حرب روسية يابانية ، كيف تقدر فرنسا على التوفيق بين تحالفها مع روسيا ، وبين صداقتها لإنجلترا ، حليفة اليابان ؟ وكان ديلكاسيه يعلم تماما هذه الخطورة . ومنذ خريف ١٩٠٣ أظهر لبول كامبون رغبته فى دعوة روسيا وانجلترا الى تصفية خلافاتهما ؛ ولكن هذه الرغبة بقيت أفلاطونية ؛ وحاول كذلك بدون جدوى فى يناير سنة ١٩٠٤ أن يقوم بدور الوسيط بين روسيا واليابان .

ولكن الحكومة الألمانية لم تخف حنقها منذ عقد الوفاق الودى ، وفى نفس الوقت الذى كانت تأخذ فيه على ديكاسيه « إغراء » إيطاليا . أليس علينا أن نتوقع رد فعل ؟ كان الصدام الروسى اليابانى ، والذى كان فى وسعه أن يزعزع التحالف الفرنسى الروسى ، والذى كان يشل فاعليته العسكرية ، يفتح إمكانيات مواتية أمام المحاولات الألمانية . فكيف يمكن لفرنسا أن تقوم برد فعل أمام أى تهديد ؟ كان ديلكاسيه — وهى النقطة الضعيفة فى عمله — قد عمل بمفرده ،

ودون أن تكون الوسائل العسكرية والحالة المعنوية للبلاد قد إتحدت تحت سياسته .

ولذلك فإن الحرب الروسية اليابانية كانت هي المحك الأكبر بالنسبة للنظام الدبلوماسي الذي أقامه ديلكاسيه . وبهذه الطريقة يمكننا أن نحكم على السياسة الألمانية التي قررت أن تفيد من هذه الظروف لكي تعرقل عمل فرنسا في السلطنة الشريفية . ولكن الحكومة الألمانية بإثارتها لهذه المسألة كانت لها مخططات تزيد كثيرا عن أبعاد أفق المغرب . ولا شك أنها لن تتردد في أن تثير المصالح الإقتصادية ، وأكثر منها إعتبارات الكرامة . ومع ذلك فإن وجهات النظر هذه كانت ثانوية : ذلك أن المستشار بيلوف رأى في سنة ١٩٠٥ أن السلطنة الشريفية كانت تحتل « مكانا صغيرا للغاية » في المصالح العامة لألمانيا : وكانت الأهداف هي أهداف السياسة العامة . وكان أولها هو فصم عرى الوفاق الودى الفرنسي الإنجليزي : فإذا ما قامت بريطانيا العظمى ، أثناء التدخل الألماني في المسألة المغربية ، بتفسير الإرتباطات التي تعاقدت عليها في نصوص إتفاقيات ٨ أبريل ١٩٠٤ بمعنى التحديد ، فإن فرنسا ستجد أنها قد أخطأت في الإعتماد على الصداقة الإنجليزية ، وسيقضى على مستقبل التقارب بين الدولتين الغربيتين . وكان الهدف الثاني مرتبطاً بالإمكانيات التي فتحتها الحرب الروسية اليابانية : فحكومة القيصر نظرت ، منذ هزائمها الأولى في منشوريا ، إلى التحالف الإنجليزي الياباني على أنه مصدر كل شقائها ؛ ولذلك فإنها غضبت من رؤية فرنسا تتقرب من بريطانيا العظمى في الوقت الذي كانت قد بدأت فيه هذه الحرب ؛ وكان في وسع ألمانيا أن تفيد من هذا التبدل في الشعور بأن تعرض في أول فرصة تأييدها لروسيا وتصل إلى زعزعة التحالف الفرنسي الروسي ، وربما إلى هدمه . حقيقة أن الحكومة الفرنسية ، إذا ما أجبرت على الاختيار بين الصداقة الإنجليزية والتحالف الروسي ، ستتخلى بلا شك عن الوفاق الودى ، اذ أنه « لم يكن

في وسع الأسطول الإنجليزي أن يحمي باريس ، كما قال غليوم الثاني . ولكن في مثل هذه الحالة كان في وسع السياسة الألمانية أن تحصل على نتيجة أخرى : مثل إبدال التحالف الفرنسي الروسي بتحالف « قاري » ، تضطر فرنسا إلى الدخول فيه إلى جانب روسيا وألمانيا ، ولن تكون إلا شريكاً ثانوياً فيه .

والواقع أن المخططات السياسية هي التي كانت توجه المحاولات الألمانية وراء هذه الأهداف المتبادلة طوال كل فترة الأزمة الدولية ، كما تثبت ذلك الوثائق الدبلوماسية . وفي أكتوبر سنة ١٩٠٤ ، وفي الوقت الذي وضع فيه مشروع التدخل في المسألة المغربية ، أجل غليوم الثاني تنفيذه ، إذ أن حادثة انجليزية روسية وقعت في بحر الشمال — وهي حادثة *Dogger Bank* (١) وأعطته الفرصة لكي يعرض على القيصر أمر عقد تحالف دفاعي . وحينما تأكدت الحكومة الألمانية من فشل هذه المحاولة قررت أن تدخل في الخصومة المغربية ، لكي تزعزع الوفاق الودي . ولكنها عادت ، بعد سقوط ديلكاسيه الى مخططها الآخر؛ واعتقدت أنه سينجح ، ما دام القيصر ، الذي ارهقته الهزيمة العسكرية في منشوريا والتهديدات الثورية ، قد قبل في ٢٤ يوليو سنة ١٩٠٥ في بجوركوي ان يوقع على معاهدة سرية تقيم تحالفاً دفاعياً بين روسيا والمانيا ، وتدعى فرنسا للإنضمام اليها ، كزميل ثانوي ؛ وكذلك فكر بيلوف في هذه الفترة في ترك « ايدي فرنسا حرة في المغرب » ، بشرط ان تنضم الى هذا التحالف القاري . وحينما أبعدت الحكومة الفرنسية ، التي اتصلوا بها في اكتوبر سنة ١٩٠٥ ، هذه الإمكانية ، وقام القيصر ، الذي اصبح يشعر الآن بالتهور الذي سيرتكبه بتحطيم التحالف الفرنسي الروسي ، بالتخلي عن معاهدة بجوركوي ، اسرعت السياسة الألمانية بإتخاذ موقف متشبث في المسألة المغربية .

---

(١) كان الأسطول الروسي في البحر البلطي ، عند ذهابه صوب الشرق الأقصى قد فتح النيران ، وباحتقار لا يمكن تصوره ، على إحدى سفن الصيد الإنجليزية .

أ كانت مناورات دبلوماسية معقدة ، وكما وصفها أحد السفراء الألمان بأنها « مجرد جدال عقيم » ! ؟ لا شك فى ذلك . ولكنها لم تكن مجرد أحداث عارضة: فبيلوف ، إن لم يكن يعتقد فى نجاح منهجه ، أكان يبعد فكرة الحرب الوقائية التى كانت هيئة أركان الحرب قد عرضتها عليه ؟

ولكن هذه السياسة الألمانية فشلت . ولم يتقلقل الوفاق الودى ؛ بل إنه قد تدعم . وفى يناير سنة ١٩٠٦ وقبيل مؤتمر الجزيرة الخضراء — وفى اللحظة التى ظهرت فيها إمكانية وحتى إحتمال حرب فرنسية ألمانية — صرحت الحكومة الإنجليزية ، ودون أن تحاول أخذ إرتباطات ثابتة مقدما والتفكير فى تحالف ، لهيئة أركان حربها بأن تدرس مع هيئة أركان الحرب الفرنسية « أسس عمل عسكرى مشترك » ؛ ولأول مرة نجدها تفكر هكذا فى أن تتدخل فى حرب قارية :وكان ضعف روسيا هو الذى كان يجبرها على أن تعادل قوة ألمانيا . وأخذت إسبانيا، بإتفاقية ١٦ مايو سنة ١٩٠٧ ، تعهداً بألا تتنازل لألمانيا عن جزر كناريا والبليار ، ووعدت بأن « تتشاور » مع بريطانيا العظمى وفرنسا فى الحالة التى سيتهددفيها الوضع القائم فى البحر المتوسطأوعلى السواحل المغربية .أما التحالف الفرنسى الروسى ، الذى هددته معاهدة بجوركورى أكبر تهديد ، فإنه قد بقى ؛ حقيقة أن الفاعلية العملية للاتفاقية العسكرية بقيت محدودة ، إذ أن الجيش الروسى كان عاجزاً ، حسب إعتراف رئيسه بنفسه ، عن تعبئة « مجندين » (ودون تحديد عددهم) و « فى فترة طويلة » ، ولكن التضامن الدبلوماسى ظهر فى مؤتمر الجزيرة حيث إستلم الوفد الروسى — وفى نظير وعد بمساعدة مالية — أمراً بتأييد وجهة النظر الفرنسية . ومع ذلك فإن نقطة ضعف النظام الدبلوماسى الذى أقامه ديلكاسيه بقيت ، إذ أن تغيير المشاعر بين الإنجليز والروس ، الذى كان قد سوى فى الشرق الأقصى بنتائج حرب منشوريا ، لم يكن قد تسوى بعد فى آسيا الوسطى وفى الشرق الأدنى ؛ ولذلك فإن بريطانيا العظمى قد أدخلت »

عند تجديد معاهدة تحالفها مع اليابان فى سبتمبر سنة ١٩٠٥ ، فقرة خاصة بحماية الهند .

وإذا كانت بريطانيا العظمى قد قررت أخيرا أن تعمل على تقارب مع روسيا ، فإن هذا كان عملا رئيسياً . فكيف فكرت فى ذلك ، وكيف نجحت ؟

فى لندن كانت مشغوليات السياسة العامة هى التى توجه القرارات . وكان الأمر يتعلق مبدئيا بتدعيم الوفاق الودى الفرنسى الإنجليزى: وكتب السير إدوارد غراى بعد ذلك، لا يمكننا أن نتبع فى نفس الوقت سياسة وفاق مع فرنسا ، وأخرى موجهة ضد روسيا ، وكان من اللازم على وجه التحديد وقف المحاولات الألمانية للتحالف القارى : وعلمت وزارة الخارجية البريطانية ، وتقريبا بطريق الصدفة، منذ أغسطس سنة ١٩٠٥ أن غليوم الثانى قد حاول فى بجوركودى ، أن يعقد « تكتلا بين ألمانيا وفرنسا وروسيا ، وباستثناء بريطانيا العظمى » ؛ وحصلت من مصادر فرنسية على تأييد لهذا الخبر؛ ولا شك أن المحاولة قد فشلت ، ولكن ألا يمكن إعادتها ، على الأقل بين روسيا وألمانيا ؟ وأخيراً فإن ضعف روسيا العسكرى كان يفتح أمام ألمانيا إمكانيات موالية لعدة سنوات : ومن هذه الواقعة يكون « الخطر الألمانى » أشد خطورة ؛ وكانت بريطانيا العظمى أكثر شعوراً بهذا القلق خاصة وأنها كانت تشهد منذ مايو سنة ١٩٠٦ التنمية الجديدة لبرنامج الإنشاءات البحرية الألمانية . وفى ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٦ ، وفى مذكرة كتبها لنفسه ، إعترف غراى : « بأن وفاقاً بين روسيا وفرنسا وبيننا سيعطينا أمناً مطلقاً ، وعلينا أن نعمله إذا كان من اللازم الإحتفاظ بألمانيا فى مكانها ».

وفى سان بطرسبرج . وحيث أخذ إسكندر إسفولسكى فى مايو سنة ١٩٠٦ مكان الكونت لامسدوروف الذى عجز عن التفاهم مع الدوما، رأى وزير الشئون الخارجية الجديد أن على روسيا ، التى فشلت فى إرضاء طموحها فى آسيا الشرقية أن تقوم بمجرد أن يكون فى وسعها ذلك ، باتخاذ سياسة بلقانية حيث ستواجهها

معارضة النمسا والمجر ولذلك فقد كان من الضرورى أن تضمن تأييد دبلوماسى لكى تعوض به ضعفها العسكرى . وشعر إسفولسكى بالحاجة لإعادة تأكيد التحالف الفرنسى الروسى ؛ ولكنه كان يشعر بضرورة حصوله على تقارب مع بريطانيا العظمى ، حتى يتمكن من الوصول إلى ذلك ؛ وإلا فإن هذا التحالف سيجد نفسه عاجلا أو آجلا مهدداً من جديد بالخلافات الإنجليزية الروسية ، وستفيد ألمانيا من ذلك لكى تبدأ مرة جديدة سياسة بجوركورى . وكان هذا هو كذلك رأى بنكندورف *Benckendorff* السفير الروسى فى لندن : « يعتمد التحالف الفرنسى فى جزء كبير منه على علاقاتنا مع إنجلترا » . ولكن الشرط السابق للحصول على هذا التقارب كان بلا شك هو أن تتخلى روسيا فى الشرق الأوسط أو فى آسيا الوسطى عن كل محاولة يكون من طبيعتها تهديد أمن الهند . ولكى نقول الحق ، فإن هذه التضحية كانت مفروضة بكل طريقة ، مادام الجيش الروسى كان عاجزاً فى هذه اللحظة، عن أن يخاطر فى هذه المناطق بصدام مع بريطانيا العظمى ؛ ولذلك فقد كان من الأجدى الإعتراف بالحقيقة ومحاولة التفاهم على هذا التخلى ، لكى تحصل من ذلك على أحسن نتيجة ممكنة . وأخيراً، وهنا أيضا لعب الضيق المالى الروسى دوره : فكانت حكومة القيصر تحاول عقد قرض فى سوق لندن ، وبطبيعة الحال لم تكن السياسة الإنجليزية ترغب فى إعطاء هذه المساعدة المالية إلا فى حالة ما إذا وافقت روسيا على تسوية الخلافات الآسيوية .

وفى هذه المفاوضات ؛ التى انتهت بإتفاقية ٣٠ أغسطس سنة ١٩٠٧ ، كانت المشغوليات الأوربية هى المسيطرة . وفى المدى الثانى جاءت الرغبة فى ضمان أمن الهند . ولم تتردد الحكومة البريطانية فى أن تخضع جزءاً من المصالح الإقتصادية الإنجليزية فى فارس لخططاتها السياسية ؛ وكان نائب الملك فى الهند يرغب بلا جدوى فى الحصول على « منطقة توسع تجارى » أكثر إتساعاً فى هذه البلاد؛

وبدون جدوى أشار الوزير الإنجليزى فى طهران إلى أن منطقة النفوذ التى أعطيت لبريطانيا العظمى كانت « غير قادرة على التنمية الإقتصادية » . وأعلن الرأى العام ، رغم إعتباره الإتفاقية الفارسية « كمساومة قائمة بذاتها » يمكن الطعن فيها ، رضاءه ، إذ أن هذه الإتفاقية ظهرت له على أنها مقدمة لتقارب إنجليزى روسى فى نطاق السياسة العامة .

* * *

ما هى أهمية هذه السنوات المليئة بالنسبة لتطور العلاقات الدولية ؟

ربما لم يكن « إعادة التجمع » الذى بدأ فى الوقوع بين الدول العظمى هو الظاهرة الأكثر وضوحاً؛ولم يكن له حتى ذلك الوقت إلا قيمة إختيارية . وكانت بريطانيا العظمى مترددة بالنسبة لكل إرتباط قد يحول الوفاق الودى إلى تحالف: وقال السير إدوارد غراى فى يناير سنة ١٩٠٦ أنه قد رفض أن « يأخذ بإصرار وبهدوء إرتباطاً ... قبل أن تعرف أسباب الصدام أو تظهر فى الوضوح » . أما بالنسبة للانجليز والروس فإن إتفاقهم الآسيوى لم يشتمل على أى وعد فى ميدان السياسة العامة ؛ وهذا الإتفاق ترك حتى مسألة المضايق العثمانية ، وهى رئيسية ، مفتوحة : وحاول إيسفولسكى بدون جدوى أن يحصل على وعد بإعادة النظر فى إتفاقية سنة ١٨٤١ . ولذلك فإن الوفاق الودى ، لم يكن حتى ذلك الوقت إلا مجرد هيكل . ولاحظ السير إدوارد غراى أن « رباط فرنسا — انجلترا — روسيا كان ضعيفاً » ، ولم يكن يعتقد فى إمكانية تقويته سريعاً .

وإن ما يهم بنوع خاص هو التغيير الذى حدث فى النفسية الجماعية ، فالصحافة الألمانية ، بعد عقد الاتفاقية الانجليزية الروسية ، صرخت معلنة « التطويق » ؛ ولم يكن فى وسع غالبية الرأى العام فى بريطانيا العظمى ، وأكثر من ذلك فى فرنسا ، أن تنسى أن ألمانيا قد استخدمت ، فى أثناء أزمة ١٩٠٥ — ١٩٠٦ التهديد ، وأنها قد تصرفت وكأنها كانت ترغب فى الحرب؛ وظهرت بذلك الرغبة

فى رؤيه إقامة حاجز ضد المطامح الألمانية ، رغم أن بعض الأفكار — مثل هانوتو — إستمرت فى التأسف على ذلك . وكانت حالة الرأى العام هذه هى نتيجة للنجاح الذى حصل عليه ديلكاسيه فى ١٩٠٢ و ١٩٠٤ ، وبوجه خاص على المناهج التى استخدمتها الحكومة الألمانية لكى تحاول بها تحطيم الوفاق الودى والتحالف الفرنسى الروسى ، والتى لم ينتج عنها إلا تجديد لنشاط المجهودات الدبلوماسية المعادية .

وفى هذا التسلسل من ردود الفعل كانت الدوافع الأساسية هى التفكير فى الأمن ، والاشتياق الى العزة ، والرغبة فى القوة . ولم يلعب نفوذ العامل الإقتصادى الا دوراً مكملا ولا شك أن تنافس المصالح المادية قد ساعدت على زيادة العداءات . ولكن ، ما هو التأثير السريع لهذه المنافسات على الخلافات الدولية ؟ ففى خارج أوربا ، وفى المناطق التى اصطدمت فيها هذه المصالح الإقتصادية ، سويت هذه الخلافات بحلول وسط . وأظهرت الحكومة البريطانية استعدادها فيما بين ١٩٠٥ و ١٩٠٧ — وطبقاً للملاحظة الدقيقة للمؤرخ الإنجليزى تايلور A. Taylor « لتقديم تنازلات خارج أوربا . حتى تدعم توازن القوى » : وبهذه الطريقة ضحت فى المسائل الفارسية بالمشغوليات التجارية والمالية نظير مخططاتها الإستراتيجية والسياسية واذا كان الإصطدام بين الإتجاهات التسلطية فرصة لإعادة « التجمع السياسى » فإنه لم يكن سببها . لقد استخدمت الحكومات فى أوربا بكل تأكيد « السلاح » الإقتصادى أو المالى : مثل فرنسا فى مفاوضات الإتفاقية مع ايطاليا وفى تسيير التحالف الروسى ؛ وبريطانيا العظمى فى التمهيد لإتفاقية ١٩٠٧ ولكن فى هذه الحالات كان الاقتصاد والمالية ، بعيدين جداً عن أن يكونا الدوافع للعمل السياسى ، وكانا من وسائله . وفى كل الأوقات الهامة كانت المصالح السياسية هى العامل المقرر ، سواء أكان الأمر يتعلق بايطاليا فى سنة ١٩٠٢ ، أو بريطانيا العظمى فى سنة ١٩٠٤ ، وفى سنة ١٩٠٧ أو بألمانيا فى سنة ١٩٥٠ .

الفصل الحادي والثلاثون

اختبارات القوة (١٩٠٧ – ١٩١٣)

رغم النمو المستمر للعلاقات بين الشعوب الأوربية — فلم تكن الاتصالات قد بلغت هذه الدرجة من النشاط من وجهة النظر الإقتصادية والمالية، ولم تكن عملية التبادل الثقافى قد بلغت مرحلة أقوى منذ القرن الثامن عشر — تدعمت الحالة السياسية التى لم تكن مظاهرها العامة فى سنة ١٩٠٧ إلا فى مرحلة هيكلية ، وزاد العداء فى السنوات التالية بين الدول العظمى : فداخل كل مجموعة للدول زادت الحكومات من تدعيم وتجديد إرتباطاتها المتبادلة ؛ وأصبح التعارض فى ذلك الوقت بين التحالف الثلاثى والوفاق الثلاثى ظاهرة رئيسية فى العلاقات الدولية . وفى نفس الوقت إنتقل مركز ثقل المنازعات أو صدامات المصالح بين الدول ، وتغير شكلها ، إذا أن المنافسات المرتبطة بالتوسعات التسلطية خارج أوربا أصبحت أقل حدوثاً ، واتجهت حتى صوب الهدوء ، فى الوقت الذى زادت فيه تلك التى كانت أسبابها وفرصها مرتبطة بحركة القوميات فى أوربا . وبسرعة هذه الإصطدمات بين القوى العميقة نمت المحاولات التى هدفت زيادة الترابط بين « الكتل » .

١ — العلاقات .

أعطت المسألة المغربية فى صيف سنة ١٩١١ أزمة جديدة فى منافسات التسلطيين خارج أوربا . ولكى توقظ هذا الخلاف ، أفادت الحكومة الألمانية من الإضطرابات التى دفعت القوات الفرنسية إلى إحتلال فاس ، أى إلى تجاوز الحدود التى كانت معاهدة الجزيرة قد وضعتها لعملهم . فما هى دوافع هذا العمل الألمانى ؟

مصالح إقتصادية ، بالتأكيد . ففى فبراير سنة ١٩٠٩ كانت ألمانيا قد قبلت أن تعترف لفرنسا بكل حرية عمل « للمحافظة على النظام » فى المغرب ، وبشرط تقسيم أرباح الإستغلال الإقتصادى للبلاد . ولكن الواقع أن هذا التعاون بين المصالح المادية لم يحدث .

ومشغوليات السياسة الداخلية . فاعتقدت الحكومة الألمانية ، وهى تفكر فى الإنتخابات العامة القادمة ، أنه من الضرورى الحصول فى هذه المسألة على نجاح يمكنه أن « يساعد على نسيان الهزائم السابقة » كما قال سكرتير عام وزارة الشئون الخارجية .

ومشغوليات تتعلق بالسياسة العامة . فكانت تحتفظ بالأمل ، كما كان عليه الحال فى سنة ١٩٠٥ ، فى زعزعة الوفاق الودى الفرنسى الإنجليزى . ومع ذلك فإن السياسة الألمانية ، رغم أمل أنصار الجامعة الجرمانية ، لم تكن تهدف الحصول على نصيب من المغرب : فكانت ترغب فى إجبار فرنسا على أن تدفع لها ثمن هذا التنازل . ولم يكن إرسال سفينةالحرب الألمانية الصغيرة أمام أغادير فى أول يوليو سنة ١٩١١ فى تفكير حكام ألمانيا يعنى إلا مجرد « أخذ ضمان » يمكنه أن يجبر فرنسا على منح « تعويض » . وشرح وزير الدولة للشئون الخارجية فى تقاريره للإمبراطور فى ٥ مايو و ١٢ يونيو أنه من المؤكد أن فرنسا لن تقدم عروضا لها قيمتها إذا ما إقتصرت ألمانيا على مجرد الإحتجاج ، ولكن فرنسا ، فى حالة إحتلال ألمانيا لميناء مغربى، ستقدم إقتراحات « مقبولة» رغبة منها فى الوصول إلى إنهاء مثل هذا الإحتلال .

وفتح هذا القرار الألمانى أزمة إمتدت خلال أربعة أشهر . وكان مدى هذا « التعويض » هو السبب فى تلك المناقشة الدبلوماسية المرة التى قطعتها ثلاث مرات تهديدات الحرب . وبعد أن كانت قد طالبت بالتنازل عن كل الكونغو الفرنسية بأكملها ، قللت الحكومة الألمانية إدعاءاتها ، حينما أظهرت الحكومة الإنجليزية

فى ٢٥ يوليو إمكانية تدخل مسلح فى حالة نشوب حرب فرنسية ألمانية ، وفى نهاية المطاف حصلت بإتفاقية ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ على مجرد القسم « الداخلى » من الكونغو الفرنسية ، والواقع بين الكاميرون والكونغو البلجيكى ، وكذلك على شريط من الأرض يقع إلى الجنوب من مستعمرة غينيا الإسبانية ، ويعطى للمستعمرات الألمانية مخرجاً على المحيط الأطلسى . ولكن فرنسا وعدت علاوة على ذلك بألا تمارس حق « الشفعة » الذى كان لها على الكونغو البلجيكى منذ سنة ١٨٨٤ بدون إتفاق سابق مع ألمانيا .

وتمت بذلك تصفية هذه المسألة المغربية التى كانت موضوع نزاع خطير منذ ست سنوات ، فهل كان ذلك بداية لتقارب ممكن بين ألمانيا وفرنسا ؟ لقد أعلن جوزيف كايو *Joseph Caillaux* رئيس الوزراء الفرنسى مولد « عهد جديد » فى العلاقات الفرنسية الألمانية . وأعلن غليوم الثانى نفس هذا الأمل. وقال الملحق العسكرى الفرنسى « يمكننا سويا أن نفعل ما نرغب فى كل العالم ». ولكن الظروف التى أثارت الحكومة الألمانية فيها الأزمة ، وسبقت بها مظهر العنف على المحادثات ، لم تسهل المصالحة . ففى فرنسا ورغم أن جول وبول كامبون السفراء الفرنسيين فى برلين ولندن ، قد إعتبروا سياسة كايو على أنها «معقولة»، لم يقبل قطاع من الرأى العام مسألة موافقة الحكومة على قبول التفاوض تحت التهديد . وأخذت الأوساط الإستعمارية الألمانية ، من جانبها ، على المستشار أنه كان « ضعيفاً » وأنه لم يحصل إلا على « تعويض » غير كاف .

وفى خلال هذه الأزمة المغربية رأت الحكومة الإيطالية ، التى كانت قد أقامت بإتفاقيتها المعقودة مع فرنسا سنة ١٩٠٢ علاقة متوازية بين مسائل المغرب وطرابلس الغرب ، والتى كانت قد حصلت فى نفس الفترة على موافقة بريطانيا العظمى ، رأت فى سبتمبر سنة ١٩١١ أن اللحظة قد حانت لتحقيق مخططاتها . وإمتدت الحرب الايطالية التركية التى بدأت فى طرابلس الغرب

فى ربيع سنة ١٩١٢ إلى شرق البحر المتوسط حينما قام الأسطول الإيطالى بضرب بيروت ، وبتهديد مدخل الدردنيل ، وأنزل قوات فى الجزر التركية فى بحر إيجه . وفى ذلك الوقت ثار قلق الأمبرالية الإنجليزية ، إذ أن وجود قاعدة بحرية إيطالية فى بحر إيجه كان يهدد « الإشراف » الذى تمارسه بريطانيا العظمى على الحركة البحرية صوب البحر الأسود وعلى طريق السويس . وظهرت إيطاليا فى أول الأمر على أنها تحسب حساباً لهذه المشغوليات : ففى معاهدة لوزان فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٢ ، وحين حصلت من الحكومة العثمانية على تنازل على طرابلس الغرب وبرقة ، تعهدت بالجلاء عن جزر بحر إيجه ؛ ولكنها عملت فى الواقع على تأجيل تنفيذ وعدها . وبهذه الطريقة هددت الحرب الإيطالية التركية ، وبكونها « العمل الأول المستقل تماما للسياسة الخارجية الإيطالية » بتغيير معطيات مشاكل البحر المتوسط . وكانت الحكومة الانجليزية على تمام العلم بذلك ، رغم أنها لم تفكر فى أن تتخذ من هذه المسألة سبباً للحرب .

وعلى العكس من ذلك نجد أن مسألة الشرق الأقصى لم تؤد إلى صعوبات خطيرة . فإمكانية محاولة إنتقام روسى ضد اليابان ، التى كان فى وسعها بطبيعة الحال أن تثير العداوة الإنجليزية الروسية ، بقيت بعيدة ، إذ أن حكومة القيصر عقدت فى عامى ١٩٠٧ و ١٩١٠ إتفاقيات سرية مع اليابان لتحديد مناطق النفوذ الخاصة بكل منهما فى منشوريا وفى منغوليا . والثورة الصينية سنة ١٩١١ ١٩١٢ ، والتى أنهت حكم أسرة المانشو ، لم تكن فرصة للمنافسات بين الدول العظمى : فالدول العظمى كانت متفقة على ضرورة الإحتفاظ بالحياد بالنسبة للحرب الوطنية الصينية . وحينما قامت الحكومة الجديدة « الجمهورية » — وهى فى واقع الأمر نظام شبه دكتاتورى ، نظام يوان شى كاى — بطلب معونة ماليه ، فإن الدول الأوربية ، بدلا من محاولة إنتهاز هذه الفرصة للحصول

على مزايا لكل منها على حساب الآخرين ، إنتهت بالإتفاق على تكوين «مجموعة» مصرفية دولية Consortium لمنح الصين قرض كبير ؛ وكان ذلك دلالة على تهدئة الموقف .

وأخيرا وفى ميدان التنافس التقليدى فى آسيا الصغرى وفى المتلكات الجديدة ووسط إفريقية ، أخذت العمليات الأوروبية شكلا لم يكن متوقعاً .

ففى آسيا الصغرى كانت ألمانيا منذ سنة ١٩٠٣ قد استمرت فى مشروعها العظيم : وهو إنشاء سكة حديد بغداد . وكانت المحادثات بين المجموعات المالية تحتل القسم الأمامى من المسرح ؛ ولكن هذه المجموعات لم تكن تعمل ، سواء فى بريطانيا العظمى أو فى ألمانيا أو فى فرنسا إلا بموافقة الحكومات . وكانت السياسة الإنجليزية قد حاولت مرات عديدة منذ سنة ١٩٠٥ أن تفاوض ؛ وكانت قد قبلت أن تنهى معارضتها للمشروع ، إذا ما تنازلت الشركة الالمانية عن مد السكة الحديدية حتى الخليج الفارسى ، أى حتى النقطة الحساسة بالنسبة للمصالح الإستراتيجية البريطانية ؛ ولكن الحكومة الالمانية كانت قد أخضعت هذه التسوية لشروط لم تقبلها الحكومة الانجليزية : مثل الوعد بالحياد الانجليزى فى حالة نشوب حرب قارية . ولكن الأفق صفا فى سنة ١٩١١ ، إذ أن ألمانيا تخلت عن إشتراطاتها السياسية ؛ وهكذا فتح الطريق للمحادثات الانجليزية الالمانية . وقررت فرنسا فى مايو سنة ١٩١٣ أن تسير على نفس النهج ، فهل كان فى وسعها أن تحتفظ بمعارضة فعالة مادامت بريطانيا العظمى قد دخلت فى مفاوضات ؟ ولذلك فقد كان من مصلحتها أن « تتقاضى ثمن عملية رفع يدها » .

ورأى إستيفان بيشون *Stephen Pichon* وزير الخارجية علاوة على ذلك أن عليها أن تعمل على « تهدئة الصعوبات التى تمكنت المنافسة الصناعية والاقتصادية وستتمكن من خلقها » .

وفى هذه المفاوضات أخضعت بريطانيا العظمى وفرنسا المصالح الإقتصادية والمالية للمصالح السياسية . ورأوا من الضرورى للحصول على إنهاء التوتر فى العلاقات الدولية أن يعطوا لألمانيا ترضية فى ميدان التوسع الاقتصادى .

وفى وسط إفريقية بدأت المفاوضة كذلك بين بريطانيا العظمى وألمانيا ، ولكن بدون فرنسا . ورأت الحكومة الألمانية فى الاتفاقية المغربية والكونغولية فى ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ نقطة البدء فى سياسة توسع كبيرة ، إذ أن حصولها على ممتلكات إقليمية فى منطقة صانجا كانت مجاورة من ناحيتين للكونغو البلجيكى . ولم تتردد الحكومة الإنجليزية فى فتح المحادثات بشأن هذا الموضوع . وأعلن السير إدواردغراى فى مجلس العموم فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١١ أنه إذا كانت ألمانيا ترغب فى « مكان تحت الشمس فى إفريقية » فإن بريطانيا العظمى « لن تضع عقبات فى هذا السبيل » وفى ٢٠ ديسمبر أضاف وزير الدولة للشئون الخارجية ، وفى إحدى محادثاته مع السفير الألمانى ، أن بريطانيا العظمى ليست لديها النية « لمنع الأراضى الألمانية من الإمتداد من الشرق إلى الغرب » عبر إفريقية الوسطى ؛ وحدد أنه « إذا كان الكونغو البلجيكى سيباع » فإن الحكومة الانجليزية لن تأسف لرؤية ألمانيا تحصل على القسم الجنوبى من المستعمرة « بين أنجولا وإفريقية الشرقية الألمانية » . وانتهت هذه المفاتحات ، والتى ربما كان هدفها تسهيل الوصول إلى اتفاق بشأن التسليح البحرى ، إلى التفاوض بشأن اتفاقية سرية ، كان عليها أن تكمل وتحدد خطة تقسيم المستعمرات البرتغالية فى إفريقية ، وهى التى كانت قد وضعت فى سنة ١٨٩٨ ، ولكنها بقيت بلا تنفيذ .

وبالإختصار ، وفى مسائل ماوراء أوربا ، كانت العمليات الألمانية هى المسيطرة . وقال المستشار بيتمان هولويج لسفير فرنسا أن من حق ألمانيا أن تحصل فى العالم على « النصيب الشرعى لكل كائن ينمو » . ولكن الحكومة الانجليزية ، رغم المنافسة التجارية والبحرية الانجليزية الألمانية ، إستعدت ،

فى نقطتين هامتين ، لتسهيل عملية التوسع الاقتصادى وحتى الإقليمى للرايخ . وهذا هو ما يدعونا للإعتقاد بأن المنافسة بين الاتجاهات التسلطية خارج أوربا لم يكن لها فى هذه الفترة كل الأهمية التى نميل فى بعض الأحيان إلى نسبتها إليها؛ فتصادم المصالح الإقتصادية أو المالية فى الميادين الاستعمارية أو فى مناطق النفوذ لايظهر فى هذه الفترة على أنه عامل مقرر فى تطور العداءات السياسية .

وفى أوربا كان السبب الرئيسى للصعوبات الدولية يتمثل فى يقظة حركة القوميات فى شبه جزيرة البلقان . وتسببت هذه اليقظة مرتين ، فى سنة ١٩٠٨ — ١٩٠٩ وفى سنة ١٩١٢ — ١٩١٣ فى تهديدات خطيرة للسلم العام .

وكان سبب الأزمة البلقانية فى سنة ١٩٠٨ يعود إلى سنة ١٩٠٣ . وكانت سياسة ميلان أوبرينوفيتش الشخصية ، والتى عمل إبنه إسكندر على تخفيفها ولكن دون أن يتخلى عنها ، قد وضعت مملكة الصرب الصغيرة منذ سنة ١٨٨٢ « فى مدار » النمسا والمجر ، رغم معارضة الحزب الراديكالى وقيادات الجيش الذين كانوا يطالبون بسياسة « قومية » وكانت هذه الأزمة الصربية الداخلية قد انتهت بانقلاب عسكرى : وقام الضباط أعضاء جمعية « اليد السوداء » السرية باغتيال الملك والملكة . واستدعى المشرفون على هذه العملية للحكم بطرس قره‌جورجيفيتش *Pierre Karageorgevitch* الذى كانت أسرته قد حكمت الدولة فيما سبق من سنة ١٨٣٩ إلى سنة ١٨٥٩ . وأعطى الملك الجديد السلطة للراديكاليين ، ولرئيسهم باشيتش *Pachitch* ، وسرعان ما بدأت دعاية الجمعيات الوطنية التى أثارت الذكريات التاريخية لدولة « الصرب الكبرى » فى الإنتشار . وكان هذا الاتجاه الصربى القومى يثير قلق النمسا والمجر ، إذ أنه كان يساعد على نشوب حركة مقاومة فى البوسنة والهرسك ، وحيث كان غالبية الأهالى من الصربيين ، ضد الإدارة النمسوية المجرية . وأصبح الأمر خطيراً حين قام رؤساء « الأقلية القومية » الصربية فى النمسا والمجر فى أكتوبر سنة ١٩٠٥

بالاتصال بالكرواتيين وبالسلوفين لكى يصلوا إلى تضامن « يوجوسلافى » .
وهكذا هددت مملكة الصرب بأن تلعب فعلا دور « بيدمونت » ، وهو الدور الذى ظهر أنها ستلعبه منذ ثلاثين عاما . ولكى تجبر دولة الصرب على الهدوء ، استخدمت الحكومة النمسوية المجرية ضدها ، وعن طريق منع الإستيراد منها ، « حرباً إقتصادية » كانت قد بقيت بدون فاعلية وكانت قد زادت الموقف خطورة ، إذ أنها كانت قد أثارت ضغائن عميقة لدى الفلاحين الصرب . وبعد فشل هذه الإجراءات فكر ايرينتال ، وزير الشئون الخارجية ، منذ أكتوبر سنة ١٩٠٦ ، فى تسوية المسألة بالقوة . وكان الهدف الأول لهذه السياسة هو إعلان ضم البوسنة والهرسك ، والتى كان للنمسا والمجر حق إدارتها بصفة مؤقتة منذ سنة ١٨٧٨ : واعتقد ايرينتال بهذا الشكل أنه سيحطم آمال الانفصاليين التى كانت لدى سكان هذا الاقليم . وكان الهدف التالى يتمثل فى ضرورة « القضاء التام على موطن الثورة الصربية » . ولذلك فإن دوافع هذه القرارات كانت مجرد دوافع سياسية .

وكانت كذلك الدوافع السياسية هى التى توجه موقف ألمانيا . فكان بيلوف يعتقد أنه بتأييده حتى النهاية محاولة ايرينتال سيقوم « بنزع حلقة من سلسلة الحصار الذى كان قد أصبح هشاً منذ فترة طويلة » . فكيف نعتقد فى امكانية نجاح هذا التخطيط ؟ حينما أعلنت النمسا والمجر فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ضم البوسنة والهرسك أجبرت روسيا ، لكى تحاول الإحتفاظ بنفوذها لدى شعوب البلقان ، على الاحتجاج ضد السياسة النمسوية المجرية ؛ وذهبت فى ديسمبر سنة ١٩٠٨ الى حد أخذ اجراءات تعبئة ، رغم أنها كانت فى حقيقة الأمر بعيدة عن أن تقوم بحرب . ولم تكن لدى بريطانيا العظمى أو لدى فرنسا أقل رغبة فى تأييد روسيا تأييداً له قيمته والتعرض لخطر حرب . ولذلك فإن بيلوف كان يأمل فى أن تحصل روسيا من باريس ولندن على نصائح بالحذر ،

وأنها ستأخذ على فرنسا وإنجلترا فتورهما . وكانت هذه مناورة مشابهة لتلك التى كان قد قام بها فى سنة ١٩٠٥ ضد الوفاق الإنجليزى الفرنسى . وظهر أن الحادثة قد أيدت وجهات نظر المستشار الألمانى ؛ فأعلنت الحكومة الانجليزية أنه لايمكنها أن تعطى لزميلتها روسيا أى شىء أكثر من « التأييد الدبلوماسى » وأفهم استيفان بيشون وزير الخارجية حكومة روسيا بوضوح أن فرنسا ، رغم معاهدة التحالف ، لايمكنها أن تصل الى الحرب بشأن مسألة لاتهدد فيها « المصالح الحيوية » لروسيا .

وبهذا ترك هذا الموقف الميدان مفتوحا لسياسة دول الوسط التى فرضت على روسيا فى مارس سنة ١٩٠٩ « تسليما دبلوماسيا » ، وأجبرت الصرب على أن تعد بتغيير « مجرى سياستها الحالية تجاه النمسا والمجر » . ولكن النجاح لم يصل الى أبعد من ذلك ، وانهار الأمل الذى كان لدى بيلوف لتفتيت التحالف الثلاثى : فالحكومة الروسية ، بعد أن كانت قد أعلنت مرارتها أصرت على إظهار مسئولية فرنسا وبريطانيا العظمى فى الهزيمة التى لحقت بها ، ورأت أن « الإرتباط النمسوى الألمانى كان أقوى من الوفاق الثلاثى » ، ووجدت أنها لن تحصل على شىء باصرارها على التمييز بينهما ؛ ولم تغير الاتجاه العام لسياستها الخارجية .

وكانت النتيجة الفعلية لهذه المناورات الدبلوماسية ، والتى كان وقوعها يرضى غرور رجال الدوله فى فيينا وبرلين ، ويضمن لهم نجاحاً فى الأوساط البرلمانية ، يمكن الشك فيها ، إذ أن النمسا والمجر لم تصل الى تسوية المسألة الصربية ، ولم تحصل على أى ضمان حقيقى بالنسبة للمستقبل . ولكن هذه الأزمة كانت لها نتائج طويلة الأمد فى روسيا : فالأوساط المسيرة للسياسة الروسية الخارجيه كانت قد ابتلعت ، كما يقول اسفولسكى « حبة مرة » وكانت

ترغب أن تقوم بالإنتقام فى اليوم الذى تقدر فيه على ذلك ، ولم تكن تنتظر إلا سنوح الفرصة .

ومنح الموقف البلقانى هذه الفرصة لروسيا فى سنة ١٩١٢ . وكان سبب هذه الأزمة الجديدة هو الشعور القومى للشعوب المسيحية فى شبه الجزيرة ، وكان مقرراً . فنى مقدونيا ، وحيث كانت موافقه روسيا والنمسا والمجر الضمنيه قد إحتفظت بالسيطرة العثمانية على الأهالى البلغاريين والصرب واليونانيين فى خلال أزمة ١٨٩٧ — ١٩٠٣ ، فإن هذه « الأقليات القومية » كان لها فى سنة ١٩٠٨ أملا فى الحصول على نظام أكثر صلاحية حينما وضعت ثورة « تركيا الفتاة » نهاية للنظام الحيدى وأعلنت الحكومة العثمانية الجديدة إصلاحات متحررة . ومع ذلك فسرعان ماخاب هذا الأمل : فرجال تركيا الفتاة قدعادوا إلى سياسة إدماج وضغط تتمشى مع التقاليد العثمانية . ولذلك فإن حركات الإحتجاج بدأت فى مقدونيا منذ سنة ١٩١٠ . وكان من المنطقى أن تعمل الدول المسيحية فى البلقان على تأييد هذه الحركات حتى تحرر الأراضى الخاضعة . وفى بلاد الصرب كانت الوزارة الراديكالية ترغب فى إرضاء الشعور القومى الذى جرح بإذلال فى سنة ١٩٠٩ ؛ وفى بلغاريا فكر الملك فرديناند فى أن شعبه لن يغفر له « تحطيم آماله القومية » ؛ وفى اليونان كان رئيس الوزراء منذ سنة ١٩١٠ هو فينيزيلوس *Venizelos* الذى كان قد أدار فيما مضى فى كريت الحركة القومية اليونانية ضد الأتراك . ولذلك فان هذه الحكومات كانت تراقب تطور الإضطرابات المقدونية ، وتنتظر لكى تعمل المظهر الأول لضعف الإمبراطورية العثمانية . ومنحتهم الحرب الإيطالية التركية فى سبتمبر سنة ١٩١١ فرصة مواتية ، إذ أنها أصابت الجيش العثمانى بالفوضى ، وكان أحسن ضباطه قد ذهبوا للمشاركة فى العمليات فى طرابلس الغرب ، وكانت تمتص الموارد المالية الضعيفة للإمبراطورية .

ولكن إذا كان الشعور المعادى للأتراك مشتركا بين الأهالى المسيحيين ، فإن الحركات القومية البلغارية والصربية واليونانية كانت كذلك متنافسة فيما بينها ، وذلك بسبب الإختلافات بين التقاليد الثقافية ، وبين أشكال الحياة الإجتماعية ، وبين الذكريات التاريخية ، وخاصة بسبب الحذر والخوف الذى كان يفصل بين الكنائس الأرثوذكسية : فى مقدونيا كانت الدعاية الدينية للكنيسة الصربية تتنازع الرعايا مع الكنيسة البلغارية . وفى مقدونيا هذه ، وحيث كان اليونانيون والبلغاريون والصربيون مندمجين دائماً ، وبطريقة لا تسمح بالفصل بينهم ، كيف يمكننا ، فى حالة إفتراض « التحرير » ، وضع أسس التقسيم ؟ وحين وضعت الحكومات البلغارية والصربية فى أكتوبر سنة ١٩١١ مشروع هيكل لخطة تحالف هجومى ضد الامبراطورية العثمانية ، عرقلت عدم الثقة هذه أمر الوصول إلى إتفاق .

وهنا كان الدافع الروسى هو المقرر . ذلك أن الحكومة الروسية كانت قد فكرت فى أول الأمر فى خريف سنة ١٩١١ فى تأييد الإمبراطورية العثمانية ، وحتى فى إنشاء « إتحاد بلقانى » يضم الإمبراطورية والدول المسيحية ؛ وفى نظير ذلك كانت قد طلبت إلى الحكومة العثمانية أن تستعد لإعادة النظر فى وضعية المضايق ، الأمر الذى سيمد حق المرور إلى سفن الحرب الروسية؛ ولكن سرعان ما وجدت أن هذا الحل كان لا يمكن تحقيقه ، إذ أن الدول العظمى لن توافق على إعادة النظر فى هذه الوضعية . ولذلك فإنها غيرت أهدافها ، وقررت أن تؤيد تحالف الدول البلقانية ضد الإمبراطورية العثمانية ، ولكى تحرر الشعوب المسيحية فى مقدونيا . ولاشك أن الحكومة الروسية كانت لا تجهل أن هذه المحاولة من طبيعتها أن تتسبب فى أخطار حرب عامة ؛ ولكنها إعتقدت أن فى وسعها أن تواجه هذا الخطر ، إذ أن حالة قواتها العسكرية ، التى كانت غير كافية فى سنة ١٩٠٩ قد تحسنت الآن . فما هى الميزات التى فكرت فيها ؟ كانت الأهداف سياسية

قبل أى شىء آخر : مثل إعادة النفوذ الروسى الذى كان قد تزعزع بأزمة سنة ١٩٠٩ إلى فكر الشعوب المسيحية ؛ وإضعاف الإمبراطورية العثمانية بطريقة تسمح لها فى يوم من الأيام بحل مسألة المضايق لمصلحة المصالح الروسية . ولم تتدخل المسائل الإقتصادية إلا كوسيلة فى خدمة المخططات السياسية . فحين أيدت روسيا ، بمساعدة رؤوس الأموال الفرنسية ، مشروع السكة الحديدية التى ستعبر شبه الجزيرة البلقانية من الشرق إلى الغرب لكى تنتهى على ساحل البحر الإدرياتى كانت ترغب فى إقفال الطريق أمام التوسع النمسوى المجرى أكثر من حسابها لمكاسب للصادرات الروسية ، أو لأرباح مالية .

وكان التحالف الذى عقد بين الدول البلقانية بالمعاهدة الصربية البلغارية السرية فى ١٣ مارس سنة ١٩١٢ ، والمعاهدة اليونانية البلغارية فى ٢٩ مايو سنة ١٩١٢ هو من عمل روسيا فى غالبيته العظمى : وقبل القيصر أن يعمل كحكم بين الدول البلقانية حينما يتعلق الأمر بتقسيم مقدونيا بعد النصر . وكانت هذه السياسة المغامرة هى سياسة بعض الدبلوماسيين بنوع خاص ، مثل هارتويج *Hartwig* وزير روسيا فى بلجراد ونيكلودوف *Nekloudof* فى صوفيا ، وهما اللذان إنتهيا بفرض وجهات نظرهم على رئيسهم . ولا شك أن هذا الرئيس ، سازونوف *Sazonof* كان يعلم فى صيف سنة ١٩١٢ أنه قد جاوز المدى ، وحاول أمام إعتراضات الحكومة الفرنسية أن « يفرمل » ؛ ولكن الدول البلقانية لم تستمع إلى نصائحه ، إذ أنها كانت تعلم جيداً أن مصالح روسيا السياسية ومصالحهم ستنتصر على هذا التردد الأخير .

وبدأت حرب الدول البلقانية ضد تركيا فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٢ فى نفس الوقت الذى أوقفت فيه الحكومة العثمانية حرب طرابلس الغرب لكى تواجه هذا الخطر الجديد . وفى ثلاثة أسابيع تمكن المتحالفون من تحرير مقدونيا . وفى ٣ ديسمبر طلبت الحكومة العثمانية الهدنة ، إذ أن القسطنطينية كانت مهددة

بالجيش البلغارى ، والذى لم يوقف هجومه إلا مقاومة الخط المحصن الموجود على مشارف العاصمة نفسها . أما مفاوضات الصلح ، التى قطعت فى أوائل فبراير سنة ١٩١٣ نتيجة لإنقلاب أوصل العناصر العثمانية الأكثر تشدداً إلى السلطة ، فإنها قد استمرت بعد سقوط أدرنة ،التى كانت القوات البلقانية تحاصرها . وفى ٣٠ مايو سنة ١٩١٣،وبشروط الصلح التى وقع عليها فى لندن ، تخلت الإمبراطورية العثمانية لأعدائها عن كل تركية أوربا ، باستثناء جزء صغير من تراقيا .

وسرعان ما إصطدم المنتصرون ببعضهم بشأن تقسيم مقدونيا . فرفضت بلغاريا التحكيم الروسى ؛ ودخلت فى عمليات عدوانية ضد زملائها ، الذين عقدا تحالفاً ضدها . وبدأت حرب البلقان الثانية فى ٢٥ يونيو سنة ١٩١٣ ، ولكنها لم تستمر إلا مدة ستة أسابيع . واغترت القيادة البلغارية بقواتها ، ولكن الصربيين واليونانيين أوقفوها ، ورأت الجيش الرومانى يدخل بدوره فى خط النار . وطلبت الحكومة البلغارية الصلح نتيجة لتهديدها بالسحق . ولذلك فإن تقسيم مقدونيا الذى تم بمعاهدة بوخارست فى ١٠ أغسطس سنة ١٩١٣ قد وضع لصالح الصرب واليونان ، فى الوقت الذى لم تحصل فيه بلغاريا إلا على زيادة بسيطة لأراضيها ، ووجدت نفسها من جانب آخر مضطرة إلى التنازل عن منطقة سيليستريا لرومانيا ، فى نفس الوقت الذى أجبرت فيه على إعادة ترك أدرنة لتركيا . مع ذلك فإن هذه التسوية الإقليمية بقيت ناقصة : فمن ناحية كان على الأقاليم الألبانية التى أخذت من الإمبراطورية العثمانية أن تكون دولة مستقلة ؛ ولكن تثبيت حدود هذه الدولة تسبب فى تهديدات بحرب بين الصرب وألبانيا واليونان والبانيا ؛ ومن ناحية ثانيه هدد مصير جزر بحر إيجه بنشوب حرب بين تركيا واليونان ، تحت أنظار إيطاليا التى كانت قد احتفظت منذ حرب طرابلس الغرب ، بإحتلالها « المؤقت » فى جزء من الأرخبيل .

وهددت هذه الأزمة البلقانية بالتسبب بين النمسا والمجر وبين روسيا فى حرب

لن تتأخر عن أن تصبح أوربية . ولم يكن ما يشغل الحكومة النمسوية المجرية هو مجرد إمكانية رؤية روسيا تحصل على نفوذ مسيطر فى السياسة البلقانية ، بل كان هو الخوف المحدد والقريب: فتكوين دولة « الصرب الكبرى » كان يمثل تهديداً للأمن ، وربما لوجود الملكية الثنائية، إذ أن تدعيم دولة الصرب كان من طبيعته أن يشجع فى النمسا والمجر عمليات التهييج الإنفصالية للاقليات اليوجوسلافية . ولم تنجح السياسة النمسوية المجرية إلا جزئيا فى إبعاد هذا الخطر . حقيقة أنها حققت نجاحاً فى نوفمبر سنة ١٩١٢ حين عارضت ، بالتهديد بالحرب ، عملية مد الأقاليم الصربية حتى الإدرياتى . ولكنها حين فكرت فى يوليو سنة ١٩١٣ ، وفى أثناء الحرب البلقانية الثانية، فى التدخل المسلح لتأييد بلغاريا ولكى تمنع بهذه الطريقة دولة الصرب من أن تتوسع فى مقدونيا ، أجبرت على التخلى عن هذا المشروع . وفى الحالتين كانت مستعدة لكى تعلن الحرب لا على الصرب وحدها ، ولكن على روسيا ، إذ أنها كانت تؤمن بأن السياسة الروسية لن تتخلى هذه المرة عن الصرب . فما هو سبب حصولها فى الحالة الأولى على النتيجة التى آملت فيها ، وفى فشلها فى الحالة الثانية ؟ لقد كانت مؤيدة فى نوفمبر سنة ١٩١٢ بإيطاليا التى كانت ترغب هى كذلك فى منع الصربيين من الوصول إلى البحر الإدرياتى ؛ وكانت مؤيدة بطريقة فعالة بألمانيا التى رأت فى هذه المسألة مسألة « حيوية » بالنسبة للملكية النمسوية المجرية. وفى يوليو سنة ١٩١٣ حكم حلفاء الملكية الثنائية على الموقف بطريقة مخالفة . فكان غليوم الثانى يرى أن تأييد بلغاريا على حساب الصرب ورومانيا سيكون « خطأ جسيما » . وكان جيوليتى أكثر تشددا : « فى حالة عمل النمسا ضد الصرب فإن من الواضح أن سبب العمل المشترك لا يكون قائما : فإنه عمل تقوم به لحسابها ، مادام أحد لا يفكر فى مهاجمتها » ؛ ووضع سان جوليان وزير خارجية ايطاليا نفسه عبر المشروع النمسوى المجرى: « سيأخذون بتلابيب ردائكم ، ان لزم الأمر » .

والنتيجة هي التقهقر الواضح للنفوذ النمسوي المجري والنفوذ الألماني في البلقان ولصالح النفوذ الروسي .

ولا شك أن السياسة الروسية التي أرضيت بانتصار البلقانيين المشترك في خريف سنة ١٩١٢ خاب أملها حينما عجزت عن أن تتفادى في يونيو سنة ١٩١٣ الصدام بين الدول التي كانت قد قبلت أو طلبت اشرافها . وفي المجموع فإنها قد سجلت رغم ذلك نتيجتين هامتين: فالصرب ، عميلتها الأكثر ولاءاً ، أصبحت تحتل الآن دوراً رئيسياً في شبه الجزيرة ؛ وأصبحت الإمبراطورية العثمانية مهددة بالإنهيار ، إذ أنها قد خسرت كل أقاليمها الأوربية تقريباً ، في نفس اللحظة التي قامت فيها الدول العظمى بتقسيم ممتلكاتها الآسيوية إلى مناطق نفوذ اقتصادية ، وحيث اصطدم الحكم التركي في سوريا بحركة قومية عربية .

وعلى العكس من ذلك وجدت النمسا والمجر نفسها في مواجهة الإمكانية التي كانت تخشاها : وهي إنشاء دولة الصرب الكبرى ؛ ووجدت كذلك ، في أثناء حرب البلقان الثانية ، أن رومانيا قد أخذت تهرب من النظام الثلاثي .

وأخيرا فقد كان في وسع ألمانيا ، التي كانت قد حصلت على نفوذ كبير في تركيا بانشاء سكة حديد بغداد ، أن ترى نتائج هذا المجهود مشكوكاً فيها .

٢ — تدعيم « التشكلات » .

ماهو تأثير هذه الصدامات التي لبدت سماء أوربا بغيوم حرب عامة أربع مرات فيما بين عامي ١٩٠٩ و ١٩١٣ على إرتباطات التحالفات أو الوفاقات بين الدول العظمى ؟

لقد فتحت أزمة البوسنة والهرسك ، وحتى أزمة أغادير ، الطريق لمحاولات تهدف فصل أحد الأعضاء عن المجموعة المعارضة ؛ ورغم أنها بقيت بدون جدوى ، فان هذه المحاولات كانت لها أهميتها ، إذ أنها تشرح ، في بعض مظاهرها القرارات التالية للحكومات .

في سنة ١٩١٠ بذلت الدبلوماسية الألمانية مجهودا لكي «تفصل» روسيا عن بريطانيا العظمى . وحاولت أن تستغل القلق الذى كانت الحكومة الروسية تشعر به منذ التسليم الذى فرض عليها فى مارس سنة ١٩٠٩ . ألم يكن فى وسع النمسا والمجر أن تفيد من ضعف الجيش الروسى لكى تضمن لنفسها مزايا جديدة فى البلقان ؟ والتجربة التى وقعت خلال أزمة البوسنة والهرسك، ألم تظهر أنه لم يكن فى وسع روسيا فى مثل هذه الحالة أن تعتمد على بريطانيا العظمى أو حتى على فرنسا؟ وبمناسبة مقابلة الإمبراطورين فى بوتسدام إقترحت الحكومة الألمانية فى ديسمبر سنة ١٩١٠ إتفاقا : فتتعهد ألمانيا بعدم تأييد سياسة النمسا والمجر « العدوانية » فى البلقان ؛ وذلك نظير وعد روسيا بعدم تأييد سياسة معادية لألمانيا . إذا ماقامت بريطانيا العظمى بالمبادأة . وأجاب وزير الخارجية الروسية إجابات مرضية ، ولكنه تهرب من كل تعهد مكتوب . وقبل مجرد مفاوضة ، بشأن المسائل المتعلقة بالسكك الحديدية فى فارس وآسيا الصغرى ، والتى انتهت فى الصيف التالى فى ١٩ أغسطس سنة ١٩١١ بالتوقيع على الإتفاقية . وبالاختصار فإن هذا كان شيئاً بسيطاً . ولكن التاريخ هو الذى كان مهما : ففى نفس الوقت الذى هددت فيه مسألة أغادير بالتسبب فى حرب فرنسية ألمانية أظهرت المحاولة الروسية رغبة للتقارب فى العلاقات مع ألمانيا ؛ ولذلك فان الرأى العام الفرنسى كان له رد فعل قوى . وتساءل جابرييل هانوتو عما إذا كانت روسيا « تغير موقفها » وأخذ اندريه تارديو فى جريدة الطان على الحكومة الفرنسية انها تركت نفسها تدخل هذه المناورة و « تمارس تحالفا بدون رشاقة » . وفى بريطانيا العظمى ذكرت الأوساط الدبلوماسية أن الوفاق الانجليزى الروسى « يعتمد على سياسة مشتركة فى فارس » ؛ ومادامت روسيا تفاوض بمفردها مع ألمانيا إتفاقية تتعلق بهذه المسائل الايرانية ، ألم يكن من اللازم الخوف من « انهيار » التقارب الانجليزى الروسى ؟ وكانت هذه العصبية كبيرة ؛ ومع ذلك فانها كانت دليلا على القلق الذى استمر منذ محاولة بيجوركى الفاشلة موجودا فى باريس وفى لندن ، وحيث كانوا يشكون دائما فى حركات وفى نيات الحكومة الروسية .

وفى أوائل سنة ١٩١٢ بدأت المفاوضات الأكثر أهمية والأكثر تقاربا بين بريطانيا العظمى وبين ألمانيا، والتى كانت الحكومة الإنجليزية تعتقد أن هدفها هو وضع حد لتنافس التسليح البحرى. ومنذ أن كانت الأميرالية الألمانية فى سنة ١٩٠٦ و ١٩٠٧ قد حصلت على التصويت على برنامج جديد للإنشاءات لبناء إثنى عشرة مدرعة من أحدث طراز فى مدة أربعة سنوات، قررت الحكومة الإنجليزية فى مارس سنة ١٩٠٩، ولكى تحتفظ بمدى التفوق البحرى الذى يضمن أمن الجزر البريطانية، بناء ثمانية مدرعات. وزاد خطر هذا التسابق فى التسلح حينما قررت الحكومة الألمانية، أثناء أزمة أغادير، أن تقدم للرايشستاج قانونا بحرياً جديداً وكان رد الفعل الإنجليزى قليل العنف، مادامت الترسانات البحرية كانت تسمح بزيادة سرعة بناء سفنها. ولكن وزارة الأحرار كانت قد وعدت الناخبين بتحقيق إصلاحات إجتماعية، تتطلب أعباء على الميزانية؛ ولم يكن فى وسعها أن تواجه فى نفس الوقت هذه المصروفات والمصروفات الناتجة عن التسابق فى التسلح. وكانت على علم كذلك بخطر آخر: فهذه المنافسة كانت تدفع الحكومات - لكى يحصلوا من برلماناتهم على التصويت على الميزانيات اللازمة - إلى الإشارة إلى إمكانية الحرب، وإلى القيام بحملات صحفية ستسبب فى حالة عصبية بالنسبة للرأى العام. ألم يكن من الأحسن إقناع ألمانيا بقبول تحديد قواتها البحرية؟ لاشك أن هذا الحل الودى كان يفرض على بريطانيا العظمى أن تفرض مايناظره. فما هو؟ كانت الحكومة الإنجليزية مستعدة لمنح تعويضات فى الميدان الإستعمارى، وأن تضحى مع ذلك أقل مايمكن من المصالح الإنجليزية، وأن تقوم بعملية المساومة على حساب الدول الصغيرة. ولكن الحكومة الألمانية كانت ترغب فى أن تحصل على أكثر من ذلك: مثل إرتباط سياسى يقوم بإضعاف أو بهدم الوفاق الودى الفرنسى الإنجليزى.

وفى فبراير سنة ١٩١٢ وقعت محاولة لتقريب وجهات النظر حينما أرسلت

الحكومة الإنجليزية لورد هالدان *Lord Haldane* إلى برلين ، الذى إجتمع فى خلال ثلاثه أيام بالإمبراطور وبالمستشار بيتمان هولويج وبالأميرال فون تيربيتز . فماهى النتيجة ؟ لقد طالبت الأوساط الألمانية الحاكمة بريطانيا العظمى فى نظير مجرد إبطاء تنفيذ برنامجها البحرى ، بوعد « بعدم إعتداء » وبتعهد بالحياد فى حالة حرب قارية ، إذا لم تكن ألمانيا تعتبر على أنها « معتدية » .

واستمرت المحادثات خلال مايزيد عن شهر وبالطريق الدبلوماسى . وقبلت الحكومة الإنجليزية إعطاء الوعد الخاص بعدم الإعتداء ، ولكنها رفضت التعهد بالحياد ، وهو الذى كان يهدد الصداقة الفرنسية الإنجليزية . وأصرت الحكومة الألمانية على موقفها ، مادام هدفها كان على وجه التحديد هو تحطيم الوفاق الودى . وفى ٢٢ مارس سنة ١٩١٢ إنقطعت المفاوضات ، واستمرت المنافسة البحرية ، وبمرارة أكبر .

وهذه المحاولات زادت كثيراً عن مدى مجرد المناورات الدبلوماسية . وهى توضح حالة تفكير الحكومات بالنسبة للمسائل الكبيرة التى تؤثر فى العلاقات الدولية .

فالحكومة الألمانية أهملت فى فبراير سنة ١٩١٢ إمكانيات التوسع خارج أوربا التى فتحتها لها العروض الإنجليزية . فهل معنى ذلك أنها كانت تنظر لهذا التوسع اللازم جداً لمصالحها الإقتصادية على أنه ثانوى ؟ لا ، بلاشك . ولكنها كانت تعتقد فى إمكانية الحصول فى هذا الميدان من ميادين العمل على نتائج أكثر إتساعا إذا ماوصلت أولا إلى تحطيم «الحاجز» الذى كان يقيمه فى وجهها التقارب الإنجليزى الروسى والوفاق الفرنسى الإنجليزى : ولذلك فإن الهدف السياسى كان هو الذى بقى — كما كان عليه الحال فى سنة ١٩٠٥ و ١٩٠٩ — الهدف الرئيسى أمامها . ومادامت قد عجزت عن الوصول إلى ذلك ، فإنها قد استمرت فى ممارسة ضغط على بريطانيا العظمى عن طريق زيادة إنشاءاتها البحرية .

ولم تترك الحكومة الروسية نفسها تقع تحت إغراء العروض الألمانية وقت

مقابلة بوتسدام . ورغم خيبة الأمل التى لقيتها أثناء أزمة البوسنة والهرسك ، فإنها كانت تخشى ، فى حالة تخليها عن التقرب إلى إنجلترا ، من أن تجد نفسها فى موقف ثانوى فى مواجهة دولتى الوسط .

وأخيراً فإن الحكومة الإنجليزية لم توافق على قبول حل للصعوبات الانجليزية الألمانية يشتمل على وعد بالحياد . وفى هذا القرار لم يكن للمشاعر والعواطف إلا نصيباً ضعيفاً . وكانت مصلحة بريطانيا العظمى هى الدافع لهذا القرار .

وهكذا يظهر فشل هذه المحاولات للتفاهم ، الخلافات بين المواقف الأساسية للدول العظمى ، والتى كان على سياستها أن تلعب دوراً مقررا فى أوروبا .

وإبتداء من صيف سنة ١٩١٢ تركت المجهودات الخاصة « بإزالة التوتر » . وأصبحت مسائل إعادة النظر فى هذه التحالفات أو الوفاقات وأمر تدعيمها مشغوليات سريعة لهذه الحكومات . ولاشك أن هذه المجهودات كانت مرتبطة بالظروف المحيطة بها ، أى بالتهديد بالحرب الذى نتج عن الأزمة البلقانية . ولكن الحكومات كانت تحسب حسابا كذلك لتجاربها السابقة ، ولإتجاهات المستقبل .

وتدعمت مجموعة الدول التى كانت ألمانيا مركزها ، سواء أكان ذلك يتعلق بالعلاقات مع النمسا والمجر أو مع إيطاليا .

وكانت المسألة الرئيسية بالنسبة لسير التحالف النمسوى الألمانى هى دائما معرفة إلى أى حد تؤيد السياسة الألمانية السياسة النمسوية المجرية فى البلقان .

وكان بسمارك كثيراً ما « يفرمل » حليفته ، إذ أنه كان يرغب فى أن يحتفظ بروابط مع روسيا . وكان بيلوف فى سنة ١٩٠٨ — ١٩٠٩ قد ترك هذا الخط الذى احتفظ به رغم ذلك بعض أنصاره فى الأوساط الدبلوماسية الألمانية . وأدى فشل مقابله بوتسدام إلى أن يقوم بيتمان هولويج بانتهاج سياسة بيلوف

من جديد . وفى نوفمبر سنة ١٩١٢ ، وحين طرحت مسألة « ميناء صربى على الإدرياتى » لم تعتقد الحكومة الألمانية أن فى إمكانها إقناع النمسا والمجر بتقديم تنازلات ، إذ أنها كانت تخشى من قلقلة التحالف ، رغم أن غليوم الثانى كان يميل شخصياً إلى إعتبار طلبات الصرب على أنها مشروعة ؛ ووعدت الحكومة الألمانية علناً بإعطاء تأييد مسلح فى حالة نشوب حرب نمسوية روسية . حقيقة أن الحكومة الألمانية قد وعدت رسميا حليفتها فى يوليو سنة ١٩١٣ بعدم التدخل فى الحرب البلقانية الثانية . ولكنها ندمت على هذا التعقل حينما رأت نتائج هذا الحرب والتهديد الذى نجم عنها لمستقبل الملكية الثنائية . ولذلك فان غليوم الثانى دفع الحكومة النمسويه المجرية فى أكتوبر سنه ١٩١٣ ، وأثناء حادثة الحدود بين الصرب والبانيا ، الى إعطاء ضربة قاضيه للصرب : « الآن والا أفلتت الفرصة علينا أن نعيد النظام والهدوء هناك بشكل نهائى . يمكنكم أن تتأكدوا من أننى سأكون وراءكم وأننى مستعد لإشهار السيف اذا ما تتطلب الأمر ذلك» ولذلك فان النمسا والمجر قد وجهت إنذارها الى بلجراد بموافقة ألمانيا الكاملة ، وحصلت على سحب القوات الصربية .

ومن ناحية أخرى ظهرت الحكومة الإيطالية على أنها تميل الى احياء الإرتباطات كانت قد عقدتها فى نطاق التحالف الثلاثى : ففى ديسمبر سنة ١٩١٢ ، وفى اللحظة التى كان فى وسع مسألة الوصول الى البحر الإدرياتى أن تتسبب فيها فى صدام نمسوى صربى ، جددت المعاهدة لمدة ست سنوات ، ودون حتى أن تنتظر التاريخ الذى كان من الطبيعى أن يبحث فيه هذا التجديد ؛ وفى أغسطس سنة ١٩١٣ وقعت على اتفاقية بحرية تتعلق بالتعاون بين الأساطيل النمسوية المجرية وبين الأساطيل الإيطالية ، فى حالة نشوب حرب أوربية .

وازدادت قوة التعاون الفرنسى الروسى ، الذى كان قد ضعف فى خلال أزمة البوسنه والهرسك وأزمه أغادير . ومنذ ربيع سنه ١٩١٢ أكد ريمون بوانكاريه

رئيس مجلس الوزراء الفرنسى ، رغبته فى أن يعمل « فى إتفاق تام » مع روسيا ولاشك فى أن ذكريات مقابلة بوتسدام كانت تدفع إلى إقامة ممارسة أكثر ودية لهذا التحالف : ودون أن تحس بعاطفة أو بثقة بالنسبة للسياسة الروسية ، كانت الحكومة الفرنسية ترغب فى تفادى « غزل » جديد بين روسيا وألمانيا . ولكن الأمر كان يتعلق بنوع خاص بإمكانية قيام تعاون أكثر تحديداً بين القوات المسلحة . وببروتوكول ١٣ يوليو سنة ١٩١٢ حصلت فرنسا على وعد بأن الجيش الروسى سيقوم بالهجوم ، فى حالة نشوب حرب فرنسية ألمانية ، منذ اليوم الثانى عشر من التعبئة ؛ وأقامت الإتفاقية البحرية فى ١٦ يوليو الخطوط العامة لعمل متفق عليه بين الأساطيل الروسيه والفرنسية . وكان هذا فى نظير التأييد الذى تعطيه السياسة الفرنسية للمصالح الروسية فى البلقان . ورغم أن ريمون بوانكاريه كان قد رفض فى ربيع سنة ١٩١٢ بوضوح دور الدبلوماسية الروسية فى إنشاء التحالف البلقانى ، فإن ذلك لم يمنعه من أن يعد فى نوفمبر من نفس السنة بتدخل مسلح فى حالة نشوب حرب نمسوية روسية ، تؤيد ألمانيا فيها النمسا والمجر : ولاشك أن هذا كان هو مجرد تأكيد حالة الإرتباط التى نص عليها الإتفاق العسكرى ؛ ولكن إستيفان بيشون كان قد فسر هذه الإتفاقية بطريقة أخرى فى فبراير سنة ١٩٠٩ . فما هو الداعى لكى تقبل الحكومة الفرنسية الآن إرتباطات أوسع ؟ إن الدافع يشبه ذلك الذى كان يوجه السياسة الألمانية بالنسبة للنمسا والمجر : فمن اللازم التظاهر بعدم إصابة الزميل بخيبة أمل تؤدى إلى ضعف التحالف .

ولم تكن بريطانيا العظمى ترغب قبل ذلك فى التوقيع على تعهد محدد حتى بالنسبة لفرنسا . ومع ذلك فانها قبلت فى سنة ١٩١٢ ، وبعد فشل بعثة هالدان أن تدعم وتقوى الوفاق الودى . وبطبيعة الحال عاد الدافع فى ذلك إلى فرنسا التى كانت تحس بقلق شديد أثناء المفاوضات الإنجليزية الألمانية فى فبراير —

مارس سنة ١٩١٢. وقال بوانكاريه : ألم يكن من الضرورى أن نعطى للعلاقات الفرنسية الإنجليزية أمنا بدلا من تركها « تحت رحمة الإتجاهات التى تميل إليها إحدى الوزارات أو لا تميل »؟ ومع ذلك فإن هذه الحجة كانت غير كافية لإقناع الحكومة الإنجليزية. وكان العامل الذى دفعها إلى الإبتعاد عن حذرها هو التنافس البحرى الإنجليزى الألمانى : فقررت أنه من الضرورى أن تحضر إلى بحر الشمال جزءاً من أساطيلها المرابطة فى مالطه وفى جبل طارق، وكانت محتاجة نتيجة لذلك بأن يقوم أسطول الحرب الفرنسى بالدفاع عن طرق الملاحة فى البحر المتوسط. وفى المفاوضات الإنجليزيه الفرنسيه ، التى وقعت فى يونيو سنة ١٩١٢ وامتدت حتى الخريف ، ارتبطت المسألتان — الإتفاقيه البحرية والاتفاقية السياسية — ارتباطا وثيقا . وتمثلت النتيجة فى تبادل خطابات ٢١ / ٢٢ نوفمبر سنه ١٩١٣ - الإتفاقيه السياسيه - وفى الاتفاقيه البحريه فى مارس سنه ١٩١٣

وأعطت الحكومة الإنجليزية موافقتها على خطة التعاون التى وضعتها هيئات أركان الحرب ؛ ولكنها حددت أن هذه التنبؤات « التقنيه » لا تمثل ارتباطاً ، وتركت لكل واحدة من الحكومتين حريتها فى أن « تقرر فى المستقبل ما إذا كانت ستعطى أو لا تعطى للأخرى تأييد قواتها المسلحه » ؛ ووعدت فقط « بالتشاور » مع الحكومة الفرنسية فى حالة تهديد السلم. وهذه الاتفاقيه ، رغم أنها أقامت تضامنا أكثر بين الدولتين ، لم تكن تعطى لفرنسا بهذا الشكل أيه ضمان بالتدخل الإنجليزى فى حالة وقوع حرب فرنسية ألمانية .

* * *

وفى هذا « التجميد » للمواقف الدبلوماسيه المتبادلة ، أين يمكننا البحث عن الأسباب ؟ قبل كل شيء فى مشغوليات القوة ، والكرامه والأمن التى كانت محاولات دولتى الوسط قد أعطت مثالا لها . فكانت النمسا والمجر تمارس فى البلقان سياسة « هجومية » كان هدفها هو حمايه المملكيه الثنائيه من الخطر الذى تعنيه

بالنسبة اليها حركة القوميات . وأيدتها ألمانيا ، لأنها كانت ترغب فى تدعيم حليف كانت صحته ضعيفة، ولأنها كانت تحاول دائما أن تحطم سلسلة الحصار، وكانت روسيا ، منذ أن أعادت تنظيم قواتها المسلحة تقريبا ، ترغب فى اعادة النفوذ الذى كانت أزمة سنة ١٩٠٩ قد زعزعته . وأيدت فرنسا سياسة روسيا البلقانية، نظير وعد بتدخل أسرع للجيش الروسى فى حالة نشوب حرب فرنسية ألمانية . وكانت بريطانيا العظمى تشعر بحاجتها الى اعتماد أكثر على فرنسا ، رغم رفضها الإرتباط بتعهدات رسمية ، مادامت قد فشلت فى الحصول على تحديد التسليح البحرى الألمانى الذى هدد سيادتها البحرية — وهى التى كانت القاعدة لأمن الجزر البريطانية ، ولعلاقاتها الإمبريالية .

الفصل الثاني والثلاثون

السياسات الوطنية

أصبح التعارض بين مجموعتى الدول ، الذى لم يكن فى سنة ١٩٠٧ إلا مجرد ملامح ، ظاهرة مسيطرة على الموقف السياسى الدولى فى سنة ١٩١٣ . فما هى مشغوليات الحكومات فى كل من هاتين المجموعتين ؟ وما هو موقف الدول التى لم تنتسب إلى إحدى هذه « الكتل » أمام الموقف الدولى ؟

١ — الوفاق الثلاثى :

داخل الوفاق الودى ، كانت الإرتباطات المتبادلة غير متساوية : فهناك تحالف بين فرنسا وروسيا ، مع إتفاقية عسكرية ، كان عليها فى حالة وقوع صدام ألمانى أن تعمل بطريقة تلقائية ؛ « ووفاق » بين فرنسا وبريطانيا العظمى كان يشتمل ، رغم التعاون القائم بين هيئات أركان الحرب العسكرية والبحرية ، لا على تعهد رسمى بالتدخل بالأسلحة ، ولكن على مجرد وعد بالتشاور الدبلوماسى ؛ وبين روسيا وبريطانيا العظمى لم يكن هناك أى إرتباط دبلوماسى عام ، ولكن تعاون فعلى *de facto* يقوم على أساس الفكرة المشتركة لمواجهة ألمانيا ، وأصبح ممكنا منذ أن سويت المنازعات الآسيوية حيث كانت تصطدم مصالح الدولتين .

وفى بطرسبرج وفى باريس كانت الحكومات ترغب فى أن تحصل على إرتباطات محددة من جانب بريطانيا العظمى . ألن يكون تحويل الوفاق الثلاثى إلى تحالف أحسن ضمان ؟ وكتب الوزير الروسى أن « السلام العالمى سيصبح مضمونا فى اليوم الذى سيدعم فيه الوفاق الثلاثى ، والذى كان وجوده الحقيق لا يظهر أكثر من ظهور ثعبان الماء ، بتحالف دفاعى ، وبلا فقرات سرية ، وينشر

علناً فى كل صحف العالم » . وفى هذا اليوم «سيبعد نهائيا خطر التفوق الألمانى» ، إذ أن فرنسا وروسيا اللتين لا يمكنهما وحدهما ، أن يكونا فى حالة تسمح لهم بإعطاء ضربة مميتة لألمانيا ، سيمكنهما أن يعتمدا على النصر ، نتيجة السيطرة البحرية والحصار . وبمجرد أن يعرف العدو مدى الأخطار التى سيعرض نفسه لها ، يمكن تفادى الحرب .

ولكن الحكومة الإنجليزية كانت فى كل فرصة — وسنحت هذه الفرصة مرات عديدة أثناء الحربين البلقانيتين — كانت تهرب ، رغم شعورها بالخوف من زيادة أسطول الحرب الألمانى، من أكثر المسائل إلحاحا : ورغم أنها أظهرت إستعداداً بإمكانية الإشتراك فى حرب قارية ، فإنها رفضت إعطاء وعد وأعلن غراى لسازونوف فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩١٢ أن الحكومة البريطانية لا يمكنها أن تتدخل فى حرب بين ألمانيا وروسيا وفرنسا إلا إذا كانت « مؤيدة من الرأى العام » ولكن حالة الرأى العام كانت « ستتوقف على الطريقة التى ستنشب بها الحرب» : فإذا قامت فرنسا بشن حرب إنتقامية ضد ألمانيا فإن بريطانيا العظمى ستبقى بعيدة ؛ ولكن إذا كانت ألمانيا ترغب فى « سحق فرنسا فلا يمكننى الإعتقاد بأننا سنبقى مجرد نظارة سلبيين » . وفى ٤ ديسمبر — أى ثلاثة أسابيع بعد تبادل الخطابات التى أكدت ووسعت الوفاق الفرنسى الإنجليزى — ذكر سفير فرنسا أنه قد سمع ما يشبه هذه اللهجة تقريبا . وكان غراى قد اهتم فى ألفاظه بأن يتحاشى أية إشارة مباشرة لروسيا : فكان مصير فرنسا وحده هو الذى يشغله . ومع ذلك فقد ذكر ضمنا أنه يعتبر الهزيمة الروسية فى نفس خطورة الهزيمة الفرنسية : « فإذا ما سيطرت ألمانيا على سياسة القارة فإن ذلك سيكون بغيضا لنا مثلما هو بغيض للآخرين ، إذ أننا سنصبح فى عزلة » . وكان التهديد يزيد فى خطورته أن الإمبراطورية الألمانية كانت ستصبح دولة بحرية كبرى .

وكان هذا الخوف من السيطرة على القارة هو الذى أجبر بريطانيا العظمى

على رفض العروض الألمانية الخاصة بإتفاقية عدم إعتداء وحياد مشترك وكتب رئيس الوزراء فى تقرير للملك « حتى إذا لم يكن الوفاق الودى الفرنسى الإنجليزى غير موجوداً ، فإن بريطانيا العظمى ستكون مجبرة ، بالنسبة لمصالحها الخاصة ، على رفض كل إرتباط يمكنه أن يمنعها من مساعدة فرنسا فى حالة مهاجمة ألمانيا لها ، لأى سبب كان ، واحتلالها لموانى ساحل كاليه » .

ونفس المشغولية دفعت الحكومة الإنجليزية إلى إعطاء تحذيرات لألمانيا . وفى ديسمبر سنة ١٩١٢ أعلن غراى للسفير الألمانى أن « أحداً لا يمكنه أن يعرف » الموقف الذى ستأخذه بريطانيا العظمى فى حالة نشوب حرب بين روسيا وألمانيا ؛ ولم يخف الملك جورج عن الأمير هنرى البروسى ، أخ غليوم الثانى ، أن بريطانيا العظمى « فى بعض الظروف » ستعطى مساعدة مسلحة لفرنسا ولروسيا ضد دول الوسط . ولكن هذه التهديدات ظلت معتدلة

وإذا كانت الحكومة الإنجليزية تعتقد أن تدخلها فى حرب قارية سيكون ضرورياً فى بعض الحالات ، فلماذا إذا ترفض تحديد هذه الإمكانيات ؟ وكان فى وسع معاهدة تحالف دفاعى، حتى إذا ما تحددت فيها الارتباطات بشكل قاطع ، أن تجيب رغبات سازونوف، أى ترهب ألمانيا. وكانت حالة الرأى العام الإنجليزى هى السبب الجزئى لمثل هذا التحفظ : فكان « الخطر الألمانى » الذى تعرفه غالبية أعضاء الوزارة وكبار موظفى وزارة الخارجية ، وأركان الحرب ، غير معروف لدى الرأى العام . ولكن الحكومة كانت تحسب حسابا كذلك لمسألة سياسية ذكر صراحة فى إحدى المذكرات التى كتبها رئيس الوزراء : فبإعلان رغبته فى الإحتفاظ بحرية أخذ قرار ، إحتفظ بوسيلة « فرملة » السياسة الفرنسية ، فى الوقت الذى كان يخاطر فيه ، فى حالة موافقته فرنسا على عمل معاهدة تحالف ، بأن يجرى « فى طريق مغامرة » . ويظهر لنا من قراءة المراسلات الدبلوماسية الفرنسية أن هذا الحساب لم يكن بلا جدوى . وكتب بول كامبون فى سبتمبر

سنة ١٩١١ أنه « إذا كانت له بعض الشكوك حول مسئولية القطيعة فإن ثورة الرأى العام التى نعتمد عليها لن تحدث ؛ وفى ذلك الوقت ستضطر الحكومة الإنجليزية الى الإنتظار . ولكن الإنتظار هو فرصة للهزيمة بالنسبة الينا . »

وكانت السياسة الإنجليزية ، المسالمة ، ترى هكذا أنها برفضها أخذ موقف قبل الحادث ، تشارك فى الإحتفاظ بالسلم العام . ونفس هذا التخطيط هو الذى أجبرها على تفادى اظهار إنقسام أوربا الى « كتلتين » ، وكانت تأمل فى أن تحتفظ بمظهر الحكم ؛ ومن الناحية الشكلية على الأقل . وأظهرت تناقضات هذه السياسة على أنها قريبة فى بعض الأحيان من المكيافيلية . ومع ذلك فإن هذا المأخذ لا يستند الى أساس : فالحكومة الإنجليزية توجهها فكرة الإستقلال وفكرة الحذر ، ولكن بدرجة من اليقظة إنتهت بزيادة ظهور الأخطار .

٢ — التحالف الثلاثى :

وكان موقف النمسا والمجر وايطاليا ورومانيا مختلفا كل الإختلاف فى مجموعة الدول التى تكونت منذ ثلاثين عاماً حول الإمبراطورية الألمانية .

فكان التحالف النمسوى الألمانى نقطة ثابتة فى السياسة الدولية . ورغم أنه قد حصل ، حسب الأوقات والظروف ، على تفسير تزيد مرونته أو تقل ، فإن أحدا لم يشك فيه . ولكن المستقبل القريب كان يهدد بأن يكون أكثر خطراً. فحركة القوميات اليوغوسلافية ، التى شغلت الأوساط الحاكمة فى النمسا والمجر منذ سنة ١٩٠٥ ، أخذت قفزة جديدة منذ انتصارات الصرب فى الحروب البلقانية فى سنتى ١٩١٢و١٩١٣ . فكيف يمكننا أن نلغى التهديد «بالإنفصال»؟ كانت اللجنة الإمبراطورية التى كلفت منذ عامين بدراسة إصلاح لبنيان الدولة قد فكرت فى أن تستبدل النظام الثنائى بنظام « فيدرالى » ؛ ولم تكن قد نجحت فى وضع برنامج ، إذ أنها كانت قد واجهت لا مجرد مقاومة من البيروقراطية النمسوية الكبيرة التى كانت معادية لكل اصلاح عام ، ولكن واجهتها كذلك

إختلافات بين المجموعات القومية : فلم يكن البولنديون والتشيك يرغبون فى التفكير فى إتحاد يقوم أساساً على توزيع مجموعات لغوية ، إذ أنه سيكون من نتائج هذا النظام تقسيم غاليسيا وبوهيميا . فعلى أى أساس كان فى وسعهم العودة إلى هذه المحاولات ؟ لقد إقترح الأرشيدوق ولى العهد فرانسوا فرديناند حلا « ثلاثيا » ، وافق عليه أعضاء الحكومة المهمين : فيضاف إلى الدولتين المرتبطتين النمسا والمجر — دولة ثالثة ، هى الدولة « اليوغوسلافية » التى ستتكون من كرواتيا والبوسنة ودلماشيا وسلوفينيا ؛ وفى هذه الدولة لن يكون فى وسع الكاثوليك ، الذى سيكون لهم التفوق ، أن يأملوا فى الإنضمام إلى الصرب الأرثوذكسية ؛ وبهذا تهزم فكرة « الجامعة الصربية » . ولكن الأوساط السياسية المجرية فى بودابست عارضت ذلك معارضة مطلقة . ونتيجة لعدم وجود أى حل يمكنه أن يدعم الملكية ، زاد الإعتقاد فى الأوساط العسكرية والدبلوماسية فى ضرورة قيام الأسرة الحاكمة بقمع حركة القوميات بقوة السلاح . وفى مواجهة هذه الإمكانيات لم يكن فى وسع الحكومة الألمانية أن تتهرب من تحديد موقفها . وكان الجديد فى الموقف هو الرغبة التى أظهرتها « لإعادة تعويم » النمسا والمجر .

وكانت إيطاليا قد لعبت منذ سنة ١٩٠٢ على الجانبين . ومع ذلك ، فمادامت قد دخلت فى سياسة توسع فى طرابلس الغرب وفى بحر إيجه حيث إصطدمت بمصالح بريطانيا العظمى فقد ظهر على أنها مستعدة للإعتماد على دول الوسط بدرجة أكبر . وكان السفير الإيطالى فى باريس قد أعلن فى نوفمبر سنة ١٩١٢ — وفى الوقت الذى هددت فيه مسألة « ميناء صربى على البحر الإدرياتى » بأخطار حرب — أن الإتفاقية الفرنسية الإيطالية فى سنة ١٩٠٢ لا يمكنها أن تنفذ فى مثل هذه الحالة : وكان هذا يعنى بذلك أنه ليس فى وسع فرنسا أن تعتمد على حياد إيطاليا . حقيقة أن جيوليتى رئيس الوزراء لم يأخذ مسئولية تصريح السفير . ولكن سان جوليانو وزير الخارجية أثار هذا القلق من جديد : فذكر

أن « المدى الفعلى » لإتفاقية سنة ١٩٠٢ « يعتمد على الأحداث » . وبالإختصار فقد ظهر أن الظروف قد أعادت السياسة الايطالية صوب ألمانيا والنمسا والمجر. وكانت العقبة الكأداء هى المطالب القومية الايطالية التى إستمرت نتيجة لأخطاء الإدارة النمسوية فى المناطق التى كانت غالبية سكانها ايطالية ، من ناحية اللغة ومن ناحية المشاعر : وكانت بلدية تريستا قد أمرت بمنع الاحتفاظ بالموظفين الايطاليين فى اداراتها . وطالبت حكومة روما بلا جدوى بإلغاء هذا الاجراء؛ وفى ٣ أكتوبر سنة ١٩١٣ أعلن برتشولد أسفه من أن هذه المسألة ستتسبب فى « غيوم على العلاقات النمسوية الايطالية » وإن كان قد ترك الاحتجاج الايطالى بلا إجابة .

أكان بسبب هذه الحادثة قيام الحكومة الايطالية فى ١٦ أكتوبر بإعلان استعدادها التفاوض مع فرنسا ومع بريطانيا العظمى بشأن « اتفاقية البحر المتوسط » ؟ كانت الحكومة الايطالية ترغب فى الحصول على ضمان على المزايا التى حصلت عليها فى طرابلس وبرقة وامتلاك جزر الدوديكانيز ، وربما حتى منطقة نفوذ اقتصادى فى آسيا الصغرى وقبلت بريطانيا العظمى وفرنسا الدخول فى عملية تبادل وجهات النظر . ولكن هذه المفاوضات قطعت بعد ذلك سريعاً ، إذ أن الحكومة الفرنسية قد علمت ، عن طريق حل شفرة البرقيات ، أن الدبلوماسية الايطالية كانت تبلغ كل تفاصيلها لبرلين . ولا شك أن هذه المناورة لم يكن لها هدف آخر سوى إثارة قلق النمسا والمجر لاجبارها على إظهار استعداد أكثر فى مسألة تريستا . ولكنها تسببت فى تقديرات قاسية لدى الأوساط الدبلوماسية الفرنسية . ولكن الدبلوماسية الألمانية لم تكن أكثر اطمئنانا ، رغم شهادات الايطاليين الأخيرة بحسن نيتها . وكتب السفير فى روما « ان النظرة الايطالية للمعاهدات تشتمل على فكرة أن كل الإلتزامات المتعاقد عليها تخضع لشرط الانتهازية ، وبالتالى لكل تغيير ممكن » .

وكانت رومانيا قد عقدت منذ سنة ١٨٨٣ مع النمسا والمجر معاهدة تحالف دفاعى ، إنضمت ألمانيا إليها ؛ وهى معاهدة سرية عملها الملك كارول ، من آل هوهنزلرن : فالملك حول نصها لرؤساء وزاراته، ولكن بصفة سرية — مما أدى إلى بقاء نص إلتزامات التحالف غامضا بالنسبة للأوساط السياسية فى بوخارست. ومنذ أن كانت رومانيا قد أخذت موقفاً فى أثناء الحرب البلقانية الثانية ضد بلغاريا ، ورغم وجهات النظر المتشددة ، وحتى المدينة للحكومة النمسوية المجرية، أصبح إختلاف المصالح بين الحليفين خطيراً . ومع ذلك فقد بقى الملك من أنصار الإتجاه السياسى الذى يتجاوب مع مشاعره العميقة ؛ ولكن قطاعاً هاماً من الرأى العام البرلمانى كان يأمل فى تقارب مع دول الوفاق الثلاثى سواء لكى يعارض مسألة النظر فى معاهدة بوخارست، أو لكى يفتح الطريق فى ترانسلفانيا أمام نجاح حركة الوحدويين الرومانيين . فهل كان من الممكن إعادة « إنعاش » هذا التحالف ؟ لقد إقترح الكونت كزرنين *Czernin* الذى أصبح فى نوفمبر سنة ١٩١٣ وزيراً للنمسا والمجر فى بوخارست ، خطة عمل : تتمثل فى أن يطلب من الحكومة الرومانية أن تنشر المعاهدة ، إذ أن هذا النشر سيكون دليلا على الولاء ؛ وإظهار خطر تحالف نمسوى بلغارى فى حالة الرفض . ولم يخف الملك كارول أن الشعب الرومانى كان فى غالبيته معادياً للنمسا والمجر ، وأن نشر المعاهدة لا يمكنه أن يغير فى شيء من هذا الإتجاه: وقال أنه فى حالة نشوب حرب أوربية سيكون من المحال جر رومانيا إلى جانب النمسا والمجر . فهذا إذن تحالف « ميت » . واستمر كزرنين بلا جدوى وراء عمليه الضغط : وعلى حكومة رومانيا أن تجبر لإعلان إختيارها، « ولكن أين هى الوسيلة لإجبارها على ذلك»؟ كما قال برتشولد .

٣ — الدول الاخرى :

أما بالنسبة للدول الأوربية التى كانت خارج هاتين المجموعتين المتنافستين ،

من إسكندينافيا إلى بلجيكا. ومن شبه الجزيرة الأيبيرية إلى البلقان ، فان مواقفها الخاصة كانت مختلفة .

فكانت المجموعة الاسكنديناقية هادئة ، رغم أن وحدة شبه الجزيرة الإسكنديناقية التي كانت قد تحققت في سنة ١٨١٤ في صالح السويد قد تحطمت في أكتوبر سنة ١٩٠٥ . فانفصلت النرويج وديا عن السويد واختارت الأمير شارل الدانماركى ملكا عليها ، بإسم هاكون السابع ، الذى تزوج إبنة ملك إنجلترا . وطلبت إلى بريطانيا العظمى أن تضمن إستقلالها: وهو حل يتطابق مع المصالح البحرية البريطانية التي كانت ستتهدد فى حالة قيام « دولة أخرى » -- مثل ألمانيا أو روسيا -- بوضع أقدامها على الساحل النرويجى . ومع ذلك فإن الحكومة الإنجليزية لم ترغب فى إعطاء هذا الضمان وحدها ، إذ أنها كانت ستظهر بذلك عدم ثقتها بالنسبة لروسيا . وفضلت أن تسوى المسألة فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٧ بإتفاقية دولية : فتعهدت بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا وألمانيا باحترام سلامة النرويج وبالدفاع عنها ، فى حالة تهديدها « بأى دولة كانت » ووعدت النرويج بعدم التنازل عن جزء من أراضيها ورغم أن الروابط الإقتصادية كانت وثيقة بين بريطانيا العظمى والنرويج فلم يكن هناك مجال لتفكير حكومة هاكون السابع فى المشاركة مع الوفاق الودى .

وكانت السويد تخشى ألمانيا ، ولكنها كانت تخشى روسيا أكثر منها . وكانت قد أفادت منذ سنة ١٨٥٥ بضمان فرنسى إنجليزى ضد هذا الخطر الروسى ؛ ولكن بريطانيا العظمى وفرنسا ألغتا هذا الوعد بمناسبة إنفصال النرويج . ولذلك فإنها أعلنت فى خريف سنة ١٩١٣ لجيرانها الكبار رغبتها فى الإحتفاظ بالحياد فى حالة نشوب صدام أوربى ، وبإستخدام قواتها العسكرية أو البحرية ضد الدولة التى ستكون الأولى لإنتهاك هذا الحياد . وكانت الدانمارك أكثر قلقاً من ذلك ، إذ أن البرزخ الدانماركى كان يسيطر على مدخل البحر البلطى ؛

ولذلك فإنها كانت تخشى ، فى حالة نشوب حرب بين الدول العظمى ، سواء أن تصبح قاعدة عمليات لبريطانيا العظمى ضد ألمانيا، أو أن تقوم الجيوش الألمانية باحتلالها كعملية وقائية ؛ وكانت تخشى بنوع خاص من ألمانيا جارتها القريبة ؛ ولذلك فانها قد امتنعت عن القيام بأية لفتة فى صالح الدانماركيين الذين عاشوا فى شلزفيج الشمالية منذ سنة ١٨٦٤ تحت الحكم الألمانى .

وكانت الحكومة البلجيكية تعرف جيداً أن المتحاربين لن يخضعوا ، فى حالة نشوب حرب عامة ، إلا لتوجيهات مصالحهم الاستراتيجية ، وأن بلجيكا ستصبح بلاشك ميدان معركة ، رغم وضعية حيادها . وكانت تعرف (وشهد على ذلك رئيس هيئة أركان الحرب العامة فى أكتوبر سنة ١٩١٢) أن الخطر الألمانى كان هو الأشد تهديداً ، إذ أنه سيكون من مصلحة الجيش الألمانى ، قبل غيره ، أن يعتدى على هذا الحياد . ومع ذلك فقد كان إتجاه جزء من الرأى العام يحاول تقليل قيمة هذا الخطر . وكانت الروابط الإقتصادية والمالية تعمل فى صالح ألمانيا ، التى كانت أحسن العملاء ، وبكثير، بالنسبة لصادرات بلجيكا والتى كانت تمتلك فى أنفرس مراكز تجارية هامة؛ وكانت دعاية أنصار الجامعة الجرمانية تنتشر فى بعض الأوساط الفلمنكية ؛ وكانت الأوساط الكاثوليكية تخشى من السياسة الدينية الفرنسية ؛ وأخيراً فإن « طبقة المجتمع العليا » كانت تقدر لدى الألمان إحترامهم للطبقة الإجتماعية . ودفعت هذه المعايير وزير فرنسا إلى أن يكتب أن الطبقات الحاكمة كانت لها بالنسبة لألمانيا « موقف إحترام » . فهل كانت هذه الحالة هى التى تدفع الحكومة إلى تفادى إتخاذ موقف معين ؟ ربما ؛ ولكنه كان يعتقد أن الحكومة البلجيكية ستزيد من أخطار التدخل إذا لم تحترم واجبات الحياد ، وبكل دقة .

وكان هذا هو السبب الذى دفعها إلى إبعاد إمكانية وفاق مع فرنسا وإنجلترا ، والذى سيكون هدفه الترتيب للإجراءات الواجب إتخاذها سوياً فى حالة إعتداء

ألمانيا على حياد بلجيكا . ولاشك أنها قد قبلت فى سنة ١٩٠٦ محادثات بين هيئة أركان حربها وهيئة أركان الحرب الإنجليزية ، وهى التى اقترحت إرسال حملة بمجرد غزو بلجيكا ؛ ولكن هذا العرض بقى فى مرحلة المشروع ، إذا أن حكومة بروكسل لم توافق أبداً على أن تنضم صراحة لمحادثات أركان الحرب : وظهر لها أنه يكفى معرفة نيات بريطانيا العظمى المطمئنة . وفى سنة ١٩١٢ وحين فكرت هيئة أركان الحرب الفرنسية فى دخول « وقائى » للقوات الفرنسية فى بلجيكا فى اليوم الذى سيظهر فيه قرب اعتداء ألمانيا على الحياد ، والذى أثار فيه أحد المتحدثين باسم هيئة أركان الحرب الإنجليزية نفس الإمكانية — وهى التى سرعان ما تبرأت منها الحكومات فى لندن ثم فى باريس — أعلنت هيئة أركان الحرب البلجيكية بطريقة قاطعة أنهم سيمنعون « أيا كان » من الدخول لديهم وقال بروكفيل *Broqueville* رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحزب الكاثوليكى أن بلجيكا ترغب فى ضمان استقلالها فى حالة وقوع صدام فرنسى ألمانى ، وفى أن تتحالف ، ضد الدولة التى ستعتدى على حيادها ، مع الدولة التى ستحترمه .

وكتب وزير فرنسا فى بروكسل فى ديسمبر سنة ١٩١٣ « لاشك أن التفكير الرئيسى للحكومة البلجيكية ينصب الإحتفاظ بتوازن معقول بين الدولتين المجاورتين » ودفع هذا الموقف بعض رجال الدولة ، فى بريطانيا العظمى وفى فرنسا ، الى الإعتقاد بأن الحكومة البلجيكية ربما ستكتفى فى حالة غزو ألمانى باحتجاج شكلى ، يعتمد على « بعض طلقات المدفع » فقط .

وكانت السياسة الإسبانية فى سنة ١٩٠٧ قد اقتربت من بريطانيا العظمى ومن فرنسا . وفكر الملك الفونس الثالث عشر الآن فى الإفادة من المنافسات الدولية . وكان الملك الشاب يرغب فى رؤية دولته تحتل مكانا فى « السياسة الكبيرة » وكان يراقب الإمكانيات الجديدة التى تظهر فى البحر المتوسط ، ولكى يضمن وسيلة القيام بدور فيها ، وضع فى ربيع سنة ١٩١٣ برنامجاً للإنشاء البحرى :

-ستةطرادات مدرعة؛ وكان يفكر كذلك فى عرض مساعدته على فرنسا وبريطانيا العظمى ، ويأمل أن يحصل نظير ذلك على تحقيق الوحدة الأيبيرية . وقابل الملك رئيس الجمهورية فى باريس مرتين ، فى مايو وفى ديسمبر سنة ١٩١٣ . وعرض فى حالة نشوب حرب فرنسية ألمانية أن يضع تحت تصرف فرنسا السكك الحديدية الإسبانية لكى يوفر على القوات الفرنسية فى شمال إفريقية أخطار النقل بالطريق البحرى ، وأن يضع الموانى الإسبانية تحت تصرف الأساطيل الفرنسية والإنجليزية . وأعلن أن رغبته كانت هى الوقوف «بإصرار إلى جانب فرنسا وجانب بريطانيا العظمى» . وربما يكون قد فكر حتى فى أن يرسل لخط النار فيلقين يأتون للحرب فى فرنسا . فأى بديل كان يفكر فيه ؟ لقد كشف مخططه بمجرد إشارة بسيطة : «فى حالة إنتشار الفوضى فى البرتغال» ستجد إسبانيا نفسها مجبرة على التدخل هناك. وبقيت المسألة عند هذه المرحلة: فأركان الحرب الفرنسية وجدت أن نقل الجنود بالسكك الحديدية الإسبانية سيكون بطيئاً وضعيفاً ؛ ولم يعتقد سفير فرنسا فى مدريد أن رجال السياسة وحتى معظم الوزراء كانوا يشاركون الملك فى وجهات نظره ؛ وذكر سفير فرنسا فى لندن أن بريطانيا العظمى لن توافق بأية حال على ضم البرتغال إلى إسبانيا . ولذلك فإن الحكومة الفرنسية قد إمتنعت عن الإجابة على إقتراحات الملك .

وكان السلم البلقانى، الذى وضع فى أغسطس سنة ١٩١٣ بمعاهدة بوخارست ، ضعيفاً . فكان المنهزمون — وهم تركيا وبلغاريا — يفكرون منذ الخريف فى عقد تحالف ضد الصرب واليونان : وكان على هذه المعاهدة أن تواجه إمكانية حرب إنتقامية، ولكن محدودة ، إذ أن بلغاريا رأت أنها محتاجة لأربع سنوات لإعادة تنظيم قواتها . وكان هذا التكتل البلغارى التركى يرغب فى الحصول على تأييد النمسا والمجر . وأعلن الملك فرديناند فى ٨ نوفمبر سنة ١٩١٣ للوزير النمسوى المجرى للشئون الخارجية «ساعدونا ؛ وسنعترف لكل بالجميل» . ولكن الحكومة الألمانية وجدت أنه من الأفضل القيام بمفاوضة مع رومانيا واليونان .

ولاشك أن مستقبل العلاقات بين النمسا والمجر وبين الصرب كان في أول مشغوليات الحكومة النمسوية المجرية ، التي لم تكن مع ذلك قد توصلت بعد إلى تحديد مخططاتها . وطلب كونراد فون هوتزندورف *Conrad Von Hatzendorff* رئيس هيئة أركان الحرب في ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٢ إلى مجلس الوزراء ضرورة توضيح المسألة بسرعة : « فإما أن تتعهد الصرب بالنسبة إلينا تماماً وبشكل ولاء ، كما هو الحال تقريبا بين بافاريا والامبراطورية الألمانية، وإما أن نصل إلى عداء معلن، والوقت مناسب له تماما » . ولكن الوزراء النمسويين أجابوا بأنه كان مشروعاً خطيراً : لاشك أنه في اليوم الذي ستتسبب فيه الصرب في عملية تهييج انفصالي في الأقاليم اليوجوسلافية للمملكة الثنائية ، سيكون من الضروري المقاومة ؛ ولكن لم التسرع ؟ أما بالنسبة اليونان ، فإلى أي جانب ستنضم ؟ لقد أكد فينيزيلوس رئيس الوزراء تعاطفه بالنسبة الوفاق الثلاثي ، بينما أعلن الملك قسطنطين لوزير خارجية ألمانيا رغبته في « تحقيق انضمام اليونان الى التحالف الثلاثي » لذلك فإن الاتجاه الجديد كان مرتبطاً بإمكانيات الصراع من أجل السلطة الذي بدأ في الوضوح بين الوزير وبين الملك .

خاتمة الباب الخامس

فى أقل من عشر سنوات ، ظهرت الحرب على أنها متوقعة فى أوروبا خمسة مرات . وهدد هذا الصدام ، فى كل واحدة من هذه الأزمات الدبلوماسية، والتى أخذت فيها ألمانيا والنمسا والمجر أولا ثم روسيا بعد ذلك الدافع ، بجر كل الدول العظمى أما إمكانية وقوع إشتباك بين دولتين عظمتين ، فى الوقت الذى تبقى فيه الدول الأخرى متفرجة — كما كان عليه الحال فى سنة ١٨٧٠ — ١٨٧١ — فقد ظهر على أنه أمر غير ممكن : فالحرب ، فى حالة نشوبها، ستكون أوروبية . فهل كان ذلك نتيجة تكوين وتدعيم « الكتل » المتعارضة؟ لاشك أن إرتباطات التحالف كانت تتضمن إمتداد الحرب ؛ ولكن هذه الوعود كانت لها فى تفكير من تعاقدوا عليها إما مجرد هدف إجبار الخصم على القيام بتصرفات معقولة وإجباره على الحذر ، وإما فتح الطريق لمفاوضات « بين الأقوى والأضعف » .

الحرب ؟ لم تكن الحكومات قد قررت ذلك بعد . فى سنة ١٩٠٥ فكر شليفن رئيس هيئة أركان الحرب الألمانية العامة ، وهولشتاين مدير الشئون السياسية فى « حرب وقائية » ، ولكن المستشار بيلوف لم يرغب فى العمل إلا بوسيلة الضغط الدبلوماسى . وفى سنة ١٩٠٩ وحين وجه إيرنتال وبيلوف إلى حكومة روسيا طلباً يشبه الإنذار إلى حد كبير ، لم يفكرا فى الحرب ، إذ أنهما كانا واثقين من رؤية تراجع الخصم وفى أغسطس سنة ١٩١١ ، وفى الوقت الذى رغب كيدرلين فيه فى تدعيم مناورة تخويفه باستدعاء الإحتياطيين ، عارض غليوم الثانى فى ذلك ؛ ومن ناحية أخرى ، كان من السهل وصف الدبلوماسيين الذين كانوا يدفعون الأمور فى مكاتب الكى دورسيه صوب التشدد اللفظى بأنهم غير ثابتين ، لا بأنهم « من أنصار الحرب » ، وكتب المراقب الدقيق

بول كامبون فى ٨ سبتمبر ، وفى اللحظة التى ثارت فيها هذه الأزمة : « الواقع أن أحداً فى أوربا لا يريد الحرب ، وسيبحثون جميعاً فيها عن كل ادعاء للتهرب منها » . والحكومة الروسية ، فى الوقت الذى قامت فيه فى نوفمبر سنة ١٩١٢ بسؤال الحكومة الفرنسية عما اذا كان فى وسعها أن تعتمد ، فى حالة نشوب حرب مع دول الوسط ، على تأييد فرنسا ، لم تعط أى رد على الاجراءات العسكرية التى أخذتها النمسا والمجر، لأنها لم تكن ترغب فى زيادة أخطار الحرب . وفى أكتوبر سنة ١٩١٣ كان غليوم الثانى ، فى الوقت الذى يدفع فيه النمسا والمجر ضد الصرب ويعطى تلميحات بمساعدة مسلحة، يعلم أن « التأييد المعنوى» سيكون كافياً ، إذ أن «لافرنسا ولاروسيا كانت ترغب فى الحرب » وكانت الحكومة الانجليزية تكرر فى كل حالة أزمة أن المسألة «لم تكن تستحق الحرب».

ولكن الاتجاه التقليدى لوسائل التهديد وللضغط الدبلوماسى كانت تكفى لكى تتعود الشعوب فكرة هذه الحرب . وكانت هذه هى حالة التفكير التى مالت الى أن تصبح فى نهاية سنة ١٩١٣ هى المظهر الرئيسى فى العلاقات الدولية: وبعد أربعين عاماً من السلم أصبح الرجال يفكرون فى إمكانية الحرب بسهولة أكثر . وفى فرنسا بدأ بعض رجال السياسة فى التفكير فى أن الحرب سيكون من الصعب تجنبها بعد عامين أو ثلاثة ، وأنه ربما كان من الأفضل القيام بها فى الحال . وفى ألمانيا أعلن رئيس هيئة أركان الحرب العامة لملك البلجيك : « اننا لا نرغب فى الحرب ؛ ولكننا سنحارب ، لننتهى منها » .

الباب السادس

أوربا والعالم فى سنة ١٩١٤

مقدمة الباب السادس

رغم التهديدات بوقوع صدام فى أوربا ، واصل التوسع الأوربى صوب القارات الأخرى نجاحه ، خلال السنوات الأولى من هذا القرن .

توسع إقتصادى : فأوربا ، رغم أنها كانت بعيدة عن إمتلاك أكبر إحتياطى للمواد الأولية (كانت تقدم ٥٠ ٪ من الفحم ومن خام الحديد ، ولكن بمجرد ٢٠ ٪ من البترول ، و١٥ ٪ من الصوف ، ٧ ٪ من النحاس و ١ ٪ من القطن) ، كان لها ، فى سنة ١٩١٣ ، نصيباً بلغ ٥٢ ٪ من الإنتاج الصناعى العالمى؛ وإحتفظت بتفوقها بنوع خاص فى التعدين (٦٠ ٪ من إنتاج الزهر) وفى النسيج (٧٠ من الأنوال التى تعمل فى غزل القطن) . وفى التبادل التجارى كان نصيبها ٦١ ٪ ؛ وبلغت حمولة أساطيلها التجارية ٨٥ ٪ من الحمولة العالمية .

وتوسع مالى : فالإستثمارات التى قامت بها ، خارج أوربا ، الدول الأوربية العظمى الثلاثة — بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا — بلغت ، فى سنة ١٩١٤ ، مالا يقل عن ١٢٥ مليار فرنك ذهب (وهذا هو أقل تقدير) ، وربما تكون قد بلغت ١٨٥ ملياراً ، حسب التقرير الذى وضعته غرفة التجارة الدولية .

وتوسع بشرى : فتيار الهجرة صوب القارات الأخرى إجتذب ، فى سنة ١٩١٣ ، ١٫٣٥٠٫٠٠٠ شخص ؛ وكان هذا هو أعلى رقم وصل إليه حتى ذلك الوقت .

وتوسع دينى : فالبعثات الكاثوليكية — الموضوعة تحت إشراف إدارة الإرشاد *Propagande* — كان لها ١٦٫٠٠٠ عضو ؛ والبعثات البروتستانتية ، التى نظمتها ما يقرب من مائة جمعية ، كان لها ثمانية آلاف ؛ وبعثات الكنيسة الأرثوذكسية الروسية ، رغم أنها كانت قد قامت ببعض النشاط منذ إنشائها ،

فى سنة ١٨٤٢ ، « لأكاديمية تبشيرية » فى جامعة قازان ، لم يكن لها ، على العكس من ذلك ، وخارج الأقاليم الروسية فى آسيا ، إلا دوراً محدوداً للغاية . وفى نفس الوقت الذى حاولوا فيه نشر عقيدتهم ، كان هؤلاء المبشرون ، بمؤسساتهم التعليمية ، العملاء النشطين لنشر الحضارة الأوروبية ، إذ أنهم كانوا ينشرون فكرة عن الحياة وعن العالم ، ومثل أعلى إنسانى ، وكذلك بعض المعارف التقنية.

وتوسع ثقافى : فتأثير الآراء السياسية التى كانت أساس الإتجاه الليبرالى الديمقراطى والتى كان الأوربيون يعتبرونها حينئذ على أنها هى دلالة الحضارة نفسها ، إمتدت إلى قارات أخرى ، وإلى ماوراء مناطق توطن « البيض » ؛ وهذه الآراء كانت قد وجدت أنصاراً لها فى مناطق الشرق الأوسط ، حيث سادت الحضارة الاسلامية ، وكذلك فى أفق الحضارة الصينية ، منذ بضع سنوات . ورغم تعدد الطبائع والثقافات ، ورغم التنافس الموجود بينها ، مثلت الشعوب الأوربية ، فى العلاقات مع شعوب القارات الأخرى ، وحدة ، إذ أن وسائلها ، وكذلك أشكال حضارتها ، كانت متماثلة .

ولكن الحرب ، فى سنة ١٩١٤ ، ستمزق أوربا ، وتقلقل فى نفس الوقت التفوق التى كانت « القارة القديمة » قد إحتفظت به فى الحياة العامة للعالم .

ولذلك فمن اللازم أن نقوم هنا ، فى هذا التاريخ للعلاقات الدولية ، بفترة توقف : فمن الواجب أن تكون الخطوط العامة لهذه اللوحة متمثله فى محاولة إظهار النتائج التى كان قد وصل اليها ، حينئذ ، التوسع الأوربى فى العالم — وهى نتائج تختلف عن بعضها نتيجة للأوساط الإجتماعية أو الثقافية التى عمل فيها — ؛ وتقييم قوة المنافسين التى تصطدم بهم ، فى أمريكا وفى آسيا ؛ وأخيراً دراسة الظروف التى نمت فيها ، بين الدول الأوربية ، الأسباب السريعة لذلك الصدام الذى ألقى ، فى أوائل أغسطس سنة ١٩١٤ ، ٣٥٠ مليوناً من البشر ضد بعضهم ، والذى أقحم أوربا فى طريق الإنهيار .

الفصل الثالث والثلاثون

المصالح الأوربية فى آسيا

١ — مناطق الاستعمار :

فى القارة الآسيوية — وحيث يعيش أكثر من نصف سكان العالم — لم تكن اليابان تحتل الا شريطاً صغيراً : كوريا ومنشوريا الجنوبية . وفى كل مكان آخر ، كان لأوربا دوراً مسيطراً . وكانت الدول الاوربية ، التى كانت تسيطر على الطرق البحرية فى المحيط الهندى وفى المحيط الهادى الجنوبى ، حيث كانت قد اقتسمت فيما بينها الأرخبيلات ، تمتلك ، وبصفتها « تابعة لها » ، سيبيريا ، والتركستان ، والهند ، والجزء الأكبر من الهند الصينية ومن جزر التوابل .

ففى سيبيريا ، كان تقدم الإستعمار الروسى سريعاً ، منذ أن وصلت السكة الحديدية العابرة لسيبيريا ، فى سنة ١٩٠٠ ، الى تشيتا ، على الحدود الروسية الصينية ، ومنذ أن سمحت هذه السكة الحديدية بوصول المهاجرين — ٧٠٠٫٠٠٠ فى السنة ، وفى أحسن السنوات — وسمحت فى نفس الوقت بتصدير المنتجات المحلية . وهذه الأقاليم ، التى كان الأهالى يعيشون فيها على تربية الحيوانات ، أخذت فى التحول الى مناطق زراعية ، منذ أن أتى الفلاحون الروس للإقامة بها : فأقاليم سيبيريا الغربية ، وهى التى كانت مساحة الأرض التى زرعت فيها هى الأكبر (٤ مليون هكتار فى سنة ١٩١١) بدأت فى تصدير القمح ومنتجات تربية الدواجن . ولقد عرفوا أهمية موارد ما تحت الأرض ؛ ولكنهم لم يكونوا قد بدءوا بعد فى استغلال الفحم وخام الحديد فى سيبيريا الشرقية . إذ أن المناجم الرئيسية ، فى جاكوتسك ، كانت على بعد ألف كيلو متر من السكة الحديدية ؛ وكان الأمر على عكس ذلك فى سيبيريا الغربية ، فكان منجم فحم كوزنيت ،

الذى يقع على بعد ٤٠٠ كيلو متراً جنوبى تومسك ، قد بدىء فى إستغلاله فى سنة ١٨٩٨ ، وضاعف إنتاجه فيما بين عامى ١٩١١ و ١٩١٤ ، وإن كان هذا الإنتاج قد ظل مع ذلك إنتاجاً بسيطاً . أما بالنسبة للصناعات التحويلية — صناعة الأسمدة ، وصناعة الأصواف ، والمشروعات التعدينية — فإنها كانت فى بداية نهضتها الأولى؛ ومع ذلك فقد كانت رؤوس الأموال الإنجليزية أو الألمانية وليست رؤوس الأموال الروسية ، هى التى تغامر بالعمل فى هذه الميادين . وبالإجمال فلقد قدرت إمكانيات المستقبل حق قدرها ؛ ولكن الأحوال الجديدة للحياة الإقتصادية كانت حديثة بشكل لا يجعل محققاتها مهمة .

وفى تركستان الروسية ، وحيث كانت السكة الحديد العابرة لمنطقة قزوين قد تمت فى سنة ١٨٩٩، تمت السكة الحديدية الجديدة، التى تربط أورنبرج فى منطقة الأورال الجنوبية ، بطشقند ،عن طريق وادى سرداريا ،فى سنة ١٩٠٥ . وكان الروس يكونون فى طشقند وحدها ، وهى المركز الإدارى والعسكرى ، قطاعاً هاماً من الأهالى ؛ أما فيما عدا ذلك فكان عددهم صغيراً جداً (فى سنة ١٩١٤ كانوا يمثلون ٧٣٫٠٠٠ من مجموع أهالى وصل إلى ٨٫٧١٤٫٠٠٠ نسمة) . وعلاوة على ذلك فلم يكن لوجود المستوطنين الروس ، فى ذلك الوقت ، إلا أهمية ثانويه بالنسبة للتنمية الإقتصادية ، إذ أن هؤلاء الفلاحين كانوا مرتبطين بشكل خاص بأوجه النشاط التى كانوا قد مارسوها قبل حضورهم للتوطن فى وسط آسيا : فظلوا ينتجون الحبوب ويربون المواشى . وتمكنت الإدارة الروسية من تغيير الحياة الاقتصادية ، معتمدة فى ذلك على الايدى العاملة من الأهالى ، الذين كانوا قد تعودوا على ممارسة أعمال الرى منذ أقدم العصور: فقامت بعملية تنمية زراعة القطن، بتمويلها إنشاء ترع الرى ، وباستيرادها البذور الأمريكية ؛ وفى سنة ١٩١٠ زرعت أكثر من ٤٠٠٫٠٠٠ هكتار بالقطن، ووردت مقاطعة فرغانة وحدها نصف المادة الأولية اللازمة لصناعة القطنيات الروسية . وكان

« لادارة الرى » ، التى أنشئت حديثاً فى ذلك الوقت ، مشروعات واسعة ؛ وكانت تأمل فى زراعة مايزيد على مليونى هكتار ، وتقوم بعد ذلك بتوطين المعمرين الروس فى هذه المناطق . ومع ذلك ، فهنا أيضاً ، لم يكن تغيير البلاد تحت تأثير الوسائل التقنية الأوروبية إلا فى بدايته .

وفى الهند ، التى كانت ، مع سكانها الذين يبلغون ٣١٥ مليون نسمة ، هى الموطن البشرى الوحيد الذى يمكن مقارنته بالصين ، كانت الادارة الانجليزية قد فهمت ، ومنذ زمن بعيد ، أنه كان من اللازم ، من أجل إستغلال موارد البلاد من المواد الأولية ومن أجل تنمية بيع المواد المصنعة الانجليزية هناك ، بناء شبكة السكة الحديدية : فمنذ سنة ١٨٦٩ — وفى الوقت الذى قرب فيه إفتتاح قناة السويس مناطق آسيا الجنوبية من أوربا — كانت السكة الحديدية قد ربطت بين كلكوتا وبين كل من دلهى وبمباى ؛ وفى سنة ١٨٩٠ ، كانت الهند تمتلك ٢٧,٠٠٠ كيلو متراً من السكك الحديدية ؛ وأصبح لها ، فى سنة ١٩١٣ ، ٥٤,٠٠٠ ، أى خمسة أضعاف ماكانت تمتلكه الصين . وفى نفس الوقت الذى قامت فيه السلطات البريطانية بإنشاء وسائل النقل ، إهتمت بأن تزيد ، وعن طريق مشروعات الرى ، مساحة الأرض المزروعة ، وفيما بين عامى ١٩٠٠ و ١٩١٤ « كسبت » ثمانية ملايين هكتار ، وبخاصة فى منطقتى البنجاب والسند ؛ وأنشأت معهداً زراعياً ناجحا ، عن طريق وساطة المدارس الزراعية الإقليميه والمزارع النموذجيه ، فى نشر استخدام الوسائل التقنية الجديدة ، وأغرى المنتجين على تنمية المحاصيل التصديرية — مثل القطن والجوت والحبوب الزيتية . وكان وجود السكك الحديدية هو الذى سمح بإستغلال مناجم الفحم فى البنغال والمقاطعات الوسطى ، وموارد خام الحديد فى الدكن ، واللازمة للإستهلاك الاقليمى ، وكان هو أيضا الذى سمح ، فى فترة تالية بزيادة استخراج وبيع المنجنيز ، والذى أصبحت الهند الآن أكبر مورد له للسوق العالمى . وفى عشرين سنة تضاعفت صادرات المواد الغذائية والمواد الأولية ثلاثة أضعاف .

وأخيراً ، أصبحت الهند سوقاً هاماً للمنتجات المصنوعة — منتجات النسيج والمعادن — التي تأتي من أوربا ، وبخاصة من بريطانيا العظمى . حقيقة أن هذا التيار للإستيراد قد قل مع تنمية الصناعات التحويلية في الهند ونجحت مشروعات غزل ونسج القطن ، التي أنشأها عدد من أصحاب رؤوس الأموال الهنود بمعاونة الفنيين الإنجليز ، ونتيجة لرخص أجور الأيدي العاملة ، في أن تقف في مواجهة منافسة قطنيات لانكشاير ، رغم أن هذه المنتجات الإنجليزية كانت تدخل الهند بدون ضرائب تقريباً ؛ ووضعت هذه المشروعات الهند في الدرجة الرابعة بالنسبة للانتاج العالمي . وأخذت صناعة الجوت في الإزدهار بشكل أثار إهتمام المنتجين الإنجليز ،في فترة من الزمن. ونشأت صناعة التعدين في سنة ١٩٠٧ ؛ وأخذت مصانع حديد وصلب البنغال تصدر صوب بورما والصين . وبدأت الإدارة الانجليزية ، التي كانت قد شجعت في أول الأمر هذه التنمية الصناعية بإنشائها المدارس الصناعية ، في التنبؤ بإمكانية عدم ملاءمة ذلك لمصالحها في المستقبل .

ومع ذلك فإن هذه الإمكانيات لم تكن قد أصبحت بعد مثيرة للقلق . فكانت الهند ، في سنة ١٩١٣ ، أكبر عملاء الصناعات البريطانية ؛ وكانت تستورد ١٣ ٪ من مجموع الصادرات الإنجليزية . وعلاوة على كونها مخزن كبير للمواد الأولية وسوق كبير للتصدير ، كانت كذلك منطقة إستثمار لرؤوس الأموال البريطانية ؛ وفي بناء السكك الحديدية وشبكات التلغراف وكذلك في النشاط الزراعي والصناعي والتجاري ، بلغ إجمالي الإستثمارات تسعة مليار ونصف مليار فرنك ذهب .

وفي مستعمرات أو محميات الهند الصينية، كان الإستعمار الفرنسي والاستعمار الإنجليزي قد أعطى الحياة الإقتصادية، منذ بداية القرن العشرين، إتجاهاً جديداً . ونتيجة لمشروعات الري التي نفذتها، زادت الحكومة الفرنسية من مساحة حقول

الأرز ، وساعدت على تحسين كمية المحصول : وهذه الزيادة فى الإنتاج سمحت للهند الصينية الفرنسية بأن تصبح مصدرة للأرز . وبدأ المعمرون الفرنسيون فى إدخال مزروعات جديدة ــ الشاى والبن ــ على هضاب أنام . ومع ذلك فقد كانت رؤوس الأموال الفرنسية تفضل الإتجاه صوب النشاط الصناعى ــ مثل عملية إستغلال موارد تونكين من الفحم ومن الزنك ، ومضارب الأرز ، ومصانع الاسمنت الصناعى ، وحتى غزل القطن وورش صناعة الآلات ، منذ بضعة سنوات . ولكن هذه الأقاليم الفرنسية لم يكن لها بعد ، فى هذا الوقت ، وسائل نقل تتلاءم مع إحتياجاتها : فسكك الحديد العابرة للهند الصينية والتى كانت تهدف ربط الكوشين صين بتونكين ، كانت تبنى منذ عشرة سنوات ، ولم تكن قد تمت بعد ؛ ولما كانت هذه السكة الحديدية تفتقر إلى وجود مواصلة فى إتجاه أنام وهضاب لاوس ، فإن إستغلال موارد الغابات ظل صعباً للغاية . ويبدا أن الإستعمار الانجليزى قد حصل على نتائج أكثر أهمية فى بورما ، وحيث كان إنتاج الأرز قد حقق تقدماً يماثل ذلك الذى كان قد تحقق فى الكوشين صين ولكن حيث كانت الدوافع البريطانية ، علاوة على ذلك ، فعالة للغاية بالنسبة لتنمية مزروعات المطاط وبالنسبة لإستغلال خشب التك ؛ ونتيجة لرعاية الإدارة الإنجليزية ، ولمجهودات رؤوس الأموال الإنجليزية ، إنتظمت عملية إستغلال موارد البترول ، فى سنة ١٩١١ ، فى بورما الشمالية فى شركة نفط بورما البريطانية *British Burma Oil* .

وكانت الإمبراطورية الهولندية الإستعمارية الكبرى ــ مجموعة من الجزر والأرخبيلات التى تمتد من سومطرة إلى غينة الجديدة ، من الغرب إلى الشرق على إمتداد خمسة آلاف من الكيلومترات ــ تشتمل ، فى سنة ١٩١٤ ، على ما يقرب من خمسين مليون من الأهالى ، مركزين بنوع خاص فى جاوة ، حيث يعيش ما يقرب من خمسة وثلاثين مليون نسمة ، ومركزين على مساحة تعادل

ربع مساحة فرنسا . وعلاوة على السكان الإندونيسيين ، والتى كانت غالبيتهم العظمى تدين بالإسلام ، كان هناك الصينيون — حوالى ٨٠٠٫٠٠٠ — والذين كانوا يسيطرون على تجارة التجزئة ، وكان هناك من العرب — ما يقرب من ١٣٠٫٠٠٠ نسمة . وكان الأهالى الأوربيون ، الذين كانوا فى غالبيتهم العظمى من الهولنديين ، لا يزيدون كثيراً ، وبما فيهم الموظفون والجنود ، عن ١٥٠٫٠٠٠ شخص . وكان الإستعمار الهولندى قد هدف ، منذ سنة ١٨٣٠ ، إلى إنشاء مزارع تنتج ، تحت إشراف الأوربيين ، المواد الغذائية والمواد الأولية اللازمة للتصدير (سكر القصب ، والقهوة ، والكاكاو ، وزيت النخيل ، والمطاط) ، فى الوقت الذى عملت فيه مزارع الوطنيين بشكل خاص على الإنتاج من أجل الاستهلاك المحلى ؛ فأنتجت الأرز والفول السودانى . وفى جاوة — وهى الجزء الوحيد من هذه المنطقة الذى كان الاستعمار الأوربى فيه هاماً — كانت ألفى مزرعة ، يديرها الهولنديون على وجه الخصوص ، وفى بعض الأحيان بعض الإنجليز ، هى التى تقدم ٨٥ ٪ من المنتجات اللازمة للتصدير . ولم يبدأ إستغلال موارد ما تحت الأرض — قصدير جزر بانكا ، وخام حديد بورنيو وسيليبس وبترول بورنيو ، وسومطره وجاوة — بالكاد إلا منذ سنة ١٨٨٠ ؛ وكانت الدولة ، وبصفتها المالكة لموارد ما تحت الأرض ، تمارس إما الإستغلال المباشر وإما منح عقود إمتيازات طويلة الأجل . وفى سنة ١٩١٤ ، كانت نتيجة هذه المشروعات الاستعمارية ضخمة ، من وجهة النظر الإقتصادية . ونتيجة لجهود هيئة من المديرين ذوى الكفاءة الواضحة ، ولروح الإقدام الموجودة لدى المزارعين ، ولورود رؤوس الأموال (والتى كان ثلثاها فقط من هولندا) ، إحتلت الهند الهولندية مكاناً هاماً فى الحياة العامة للعالم . ولكن هذا الإزدهار لم يكن ذا فائدة كبرى إلا بالنسبة للأوربيين ، وفى بعض الحالات بالنسبة للمهاجرين الصينيين ؛ واستمرت جماهير الشعب الإندونيسى ، ونسبتهم حوالى ٩٥ ٪ ، تعيش داخل النطاق التقليدى للإقتصاد المحلى .

وفى هذه المستعمرات الأوربية فى آسيا ، لم تكن سيطرة البيض مهددة بشكل واضح . ولم يكن فى وسعها أن تكون مهددة فى سيبيريا ، وحيث كان الأهالى الوطنيون ، ـــ ٨٧٠٫٠٠٠ نسمة من مجموع أهالى يصل إلى ١٥ مليون قد طغت عليهم الهجرة ، ولم يبد عليهم ، علاوة على ذلك ؛ فى هذه الفترة . أنهم كانوا قادرين على بذل مجهود ثقافى أو سياسى . ولكنه كان من الممكن أن تصبح مهددة فى التركستان ، حيث كان المتوطنون الروس يمثلون أعداداً بسيطة ، وحيث رفض الأهالى المسلمون كل إتصال إجتماعى مع المحتلين ؛ ولكن الحاميات الروسية كانت تحتل كل النقط الاستراتيجية ؛ وبكل ثبات . وتمكنت من المحافظة على نفسها بدون صعوبة فى الهند الهولندية ، وحيث كان البيض مع ذلك قليلى العدد . وربما رجع هذا الأمن الطويل إلى وسائل الإدارة الهولندية التى لم تشغل نفسها كثيراً ، فى أثناء القرن التاسع عشر ، بنشر الحضارة الأوربية ، والتى أخرت تكوين طليعة من الوطنيين : ولم تشر الحكومة إلى « واجبها الأخلاقى » تجاه الأهالى إلا فى سنة ١٩٠١ ، ولم تبدأ فى تنظيم التعليم الإبتدائى إلا فى سنة ١٩٠٧ . ولذلك فإن المطلب الوحيد الذى شغل الإدارة كان هو مطلب الصينيين ، الذين طلبوا ، فى السنوات الأولى من هذا القرن ، أن يفيدوا من وضعية « أسمى » من وضعية جماهير الإندونيسيين . ولكن معارضة بدأت فى الظهور ، منذ أن قبل الوطنيون فى مدارس الهولنديين : ففى سنة ١٩١١ ، أصبحت جمعية صرخة الإسلام ، التى كانت مجرد رابطة التجار ، جمعية سياسية طالبت بمشاركة المسلمين فى الإدارة . ومع ذلك فإن هذه المجموعة الأولى للمقاومة لم تطالب حتى ذلك الوقت بالتحرر ، ولم تكن تمثل أى تهديد على وجود الأوربيين .

ولم تظهر بوادر المقاومة ، والتى كانت مداها غير متساو ، إلا فى الهند الصينية الفرنسية وفى الهند البريطانية .

أما فى الهند الصينية،وحيث كان الفرنسيون — بما فيهم العسكريون ورجال البحرية — ٢٤٫٠٠٠ بين أهالى تراوح تعدادهم بين ١٨ و ١٩ مليون نسمة ، كان عدم الرضاء السياسى ، والذى أصرت الحكومة العامة على طبيعته فى تقرير وضع فى سنة ١٩٠٩ ، وهو نتيجة مباشرة للحرب الروسية اليابانية ، وبصفتها أول إنتصار حصل عليه الصفر على البيض، منذ أن نما الإتجاه التسلطى الإستعمارى الاوربى . وفى القرى،قام الوطنيون الأناميون والمتعلمون والشباب الذين تعلموا فى المدارس الفرنسية ، بنشر دعاية شفهية . الموضوع ؟ إعادة إستقلال أنام ، وإنشاء دولة « على مستوى اليابان » ، بالمساعدة المالية والسياسية اليابانية . ولكن الحركة التمردية ، التى ظهرت بوادرها فى سنة ١٩٠٨ فى منطقة تونكين العليا ، قضى عليها بسرعة .

وفى الهند أخذت المقاومة « الوطنية » إتساعاً مختلفاً كل الإختلاف . وفى هذه الكتلة البشرية،والتى كانت أعداد الإنجليز فيها بسيطة — ٦٠٫٠٠ جندى و ٢٥٫٠٠٠ موظف ،و ٥٠٫٠٠٠ متوطن — كان من اللازم أن يكونوا ،ومن أجل مصلحة التنمية الاقتصادية ، طليعة من الوطنيين ، عن طريق المدارس والجامعات . وهؤلاء الشبان الذين حصلوا ، بمئات الآلاف ، على تعليم إنجليزى وهؤلاء التجار الذين حققوا غالباً أرباحاً ضخمة منذ إنشاء السكك الحديدية ، أصبحوا موجهى أو مؤيدى الحركة الوطنية ، الموجهة ضد الحكم البريطانى . ولكن يبدو أن بريطانيا العظمى قد تمكنت من إعادة السيطرة على الموقف فى سنة ١٩١٤ ، وفى نظير بعض التنازلات ، مثل إصلاح المؤسسات السياسية الذى أنشأ نظام « شبه تمثيلى » . وفى المؤتمر الوطنى سنة ١٩٠٩ ، ألم يعلن جوخال Gokhale ، رئيس الوطنيين المعتدلين ، أن السيطرة الانجليزية كانت ، بالنسبة للهند ، وسيلة تقدم،وأنها لا زالت وحدها هى القادرة على ضمان « السلم والنظام » فى هذه البلاد التى كان أهلها يعادون بعضهم بعضاً ؟

٢ — مناطق النفوذ .

لم يقتصر دور أوربا على مجرد المناطق الخاضعة لادارتها . فكان هاماً فى إمبراطورية الصين وفى منطقة الشرق الأدنى ، حيث كانت الدول العظمى تقتسم ، قانوناً وفعلا ، مناطق نفوذ إقتصادى ، يمكنها أن تمهد الطريق أمام النفوذ السياسى .

فنى الصين ، وحيث عاش . فى سنة ١٩١٤ ، ٦٥٫٠٠٠ أوربى (بينما كان عددهم فى سنة ١٨٩٩ يصل بالكاد إلى ١٢٫٠٠٠) ، كان تأثير أوربا هاماً فى الحياة الاقتصادية والمالية . وكانت المبادلات الخارجية تحدث ، وبنسبة ٧٠ ٪ ، مع أوربا . وكانت رؤوس الأموال التى يستثمرها الأجانب — ٣٠٣٥ مليون فرنك ذهب لبريطانيا العظمى ،و١٣١٥ مليون لألمانيا ،و١٣٤٥ مليون لروسيا ، و ٨٥٥ مليون لفرنسا — من أصل أوربى بنسبة ٨٥ ٪ . وكانت المصارف الكبرى التى تعمل كوسطاء بين التجار الصينيين والخارج (لأن المصارف الصينية لم تكن تعنى إلا بالمعاملات الداخلية) إنجليزية بنوع خاص : فكان مصرف هونج كونج وشنغهاى ، الذى تأسس منذ ما يقرب من نصف قرن ، يحتفظ بدور متفوق ؛ ولكن المصرف الألمانى الآسيوى حصل منذ سنة ١٨٩١ ، والمصرف الروسى الصينى ، منذ سنة ١٨٩٥ ، ومصرف الهند الصينية ، منذ سنة ١٨٩٩ ، والمصرف البلجيكى الخارج ، منذ سنة ١٩٠٢ ، — حصلت على نصيب واضح فى المشروعات العامة .

وكان الأوربيون هم الذين يحتفظون فى المشروعات الصناعية ، بدور مسيطر ، عجزت المحاولات اليابانية الجديدة عن تهديده : فكانت مصانع القطنيات ، فى شنغهاى ، وفى هانكيو ، وفى نينبو ، من المشروعات الأوربية ، كما كان عليه الحال مع أحواض سفن شنغهاى (فكانت ملكا لشركة إنجليزية كبرى) ، ومع ورش معدات السكك الحديدية،ودور الصناعة البحرية ؛وكان مهندسى المنشئات

الصناعية التى أنشأها الصينيون كلهم تقريباً من الاوروبيين، الذين كانوا يدربون كذلك القيادات التقنية فى دور الصناعة الصينية : فلم يكن فى وسعنا أن نجد مصنعاً كبيراً — مصنع آلات — يكون مهندسوه صينيين إلا فى شنغهاى وحدها.

وكان إنشاء السكك الحديدية ، فيما بين سنة ١٨٩٨ و سنة ١٩٠٧ ، هو من عمل الأوروبيين وحدهم . الذين فرضوا على حكومة الصين أمر التوقيع على عقود إمتياز ، حقيقة أن الأوساط الرسمية فى بكين ، التى شعرت بالتهديد الذى تشتمل عليه هذه الوسائل بالنسبة للإستقلال الإقتصادى للبلاد، بدأت ، منذ سنة ١٩٠٨ فى التحرك : فالحكومة ، فى نفس الوقت الذى كانت تلتجىء فيه إلى المصارف الأجنبية للحصول على موارد ، وإلى المهندسين الأجانب لإدارة الحركة ، عزمت على أن تكون منذ ذلك الوقت هى المالكة للسكك الحديدية الجديدة وعلى أن يجرى إستغلالها تحت إشرافها المباشر . ومع ذلك فقد ظل نصيب الأوروبيين مسيطراً إلى حد بعيد : ففى سنة ١٩١١ ،ومن شبكة بلغ مجموع طولها ١١٫٧٥٣ كيلو متراً ، كانت ٧٫٦٨٧ كيلو متر منها ملكاً لشركات أوروبية .

وهذا النفوذ الإقتصادى والمالى للأوروبيين ، تدعم وزاد ، منذ الثورة التى طردت ، فى شتاء سنة ١٩١١ — ١٩١٢ ،أسرة المانشو ، وأقامت النظام الجمهورى، الذى إنحرف بعد ذلك بسرعة صوب نظام شبيه بالدكتاتورية . فقام يوان شى كاى *Yuan-chi-kai* ، رئيس الجمهورية ، ورغم معارضة برلمانه ، بالتوقيع فى ٢٧ أبريل سنة ١٩١٣ على عقد قرض مع مجموعة مصرفية دولية . وكان مضطراً، من أجل الحصول على الموارد اللازمة لإعادة التنظيم الإدارى والإقتصادى للصين — ٦٣٠ مليون فرنك ذهب — إلى أن يوافق على شروط فى منتهى القسوة : إشرافاً يمارسه « المستشارون الماليون » الأوروبيين على إستخدام الأموال ؛ وتسليم المجموعة المصرفية حصيلة الضرائب ، كضمان لدفع الأرباح ؛ والإعتراف بحق الأولوية لنفس هذه المجموعة المصرفية فى القروض المقبلة .

وكان من الواضح أنه كان من طبيعة هذه الشروط أن تساعد على توغل النفوذ الاقتصادى الأوربى ، إذ أن أعضاء هذه المجموعة المصرفية أصبحوا يمتلكون وسيلة ضغط دائمة على الادارة الصينية . ولكن الدول العظمى — وهذه واقعة جديرة بالانتباه — إتجهت صوب الاستغلال « المشترك » للسوق الصينى : فكان إنشاء هذه المجموعة المصرفية يسد الطريق فى وجه أى من الدول الأوروبية ترغب فى أن تحصل لنفسها على ميزات متفوقة : وكان ذلك لا يتمشى مع نمو سياسة « مناطق النفوذ » . وهذه الامكانيات ، التى كان ريمون بوانكاريه *Raymond Poincaré* قد ذكرها ، منذ شهر مارس سنة ١٩١٢ ، فى مقابلته مع إيسفولسكى *Isvolsky* ، تسمح بالتنبؤ بأن التنافس بين الأوربيين ستقل حدته : ولذلك فقد كان هذا مظهراً جديداً بالنسبة لوسائل التوسع .

وهذا الإرتباط بين المجهودات ، فى الصين نفسها ، ولم يكن مع ذلك يعرقل تلك المحاولات التى قام بها الإنجليز والروس لكى يضمنوا لأنفسهم ، وبمناسبة الثورة الصينية ، نفوذاً فى مناطق الحدود . فأمراء المغول الذين كانوا قد طردوا ، فى أكتوبر سنة ١٩١١ ، المندوب الصينى المقيم فى أورجا ، وأعلنوا الإستقلال الذاتى لمنغوليا الخارجية ، عقدوا ، فى نوفمبر سنة ١٩١٢ ، معاهده مع روسيا : ووعدتهم حكومة القيصر بتقديم معونة لهم من أجل الإحتفاظ بالإستقلال الذاتى لإقليمهم ، وذلك نظير التصريح الذى أعطوه للروس بشراء الأراضى ، وإنشاء المؤسسات الإقتصادية وبإستغلال الموارد المنجمية . وفى التبت ، وحيث كان المقيم الصينى ، الذى طردته إحدى الثورات فى نهاية سنة ١٩١١ ، قد أعيد لممارسة سلطاته بالقوة فى سنة ١٩١٢ ، عرقلت الحكومة الإنجليزية إعادة الحكم الصينى : فالاتفاقية التى وقع عليها التبتيون والإنجليز ، فى سيملا ، فى ٦ يونيو سنة ١٩١٤ ، قررت أن التبت « الخارجية » ، أى منطقة لاحسا ، تخرج عن نطاق سلطة الصين ، أن حكومة هذه الدولة المستقلة ذاتيا ستنظم

جيشا بمساعدة مدربين إنجليز، وإدارة للإستكشافات المعدنية بمساعدة مهندسين إنجليز . ورفض يوان شى كاى أن يعترف للتبت بالأمر الواقع ؛ ولكنه قبل الإستقلال الذاتى لمنغوليا الخارجية ، والميزات التى حصل عليها الروس، وبشرط واحد ، وهو أن قوات القيصر لا تدخل فى منغوليا . والواقع هو أن هذه « الدول الخاضعة » قد إنفصلت عن الصين . فكيف يمكن ليوان ، فى الوقت الذى كان فيه فى أشد الحاجة إلى مساعدة الأوربيين المالية ، أن يحاول معارضة ذلك بشكل جدى ؟

ولكن إذا كانت المصالح الإقتصادية والمالية للأوربيين قد إحتفظت بمركز متفوق لحد بعيد ، فإن المعتقدات السياسية الأوربية قد وجدت نفسها ، بعد أن كانت مسيطرة (فكان صن يات صن *Sun-Yat-Sen* ، « أبو » الثورة الصينية ، قد درس منتسكيو وباكونين *Bakounine* وهنرى جورج) قد سبقها تأثير أمريكى ، منذ ثورة سنة ١٩١١ — ١٩١٢ : هو تأثيراً لمشروع جودنو *Goodnow* الذى أصبح المستشار الأجنبى الرئيسى ليوان شى كاى ، والذى كان يعمل ، منذ بداية سنة ١٩١٤ ، على وضع نصوص دستورية ، كانت خلاف ذلك بعيدة تماماً عن كل فكرة ديمقراطية .

وأخيراً فإن تأثير الحضارة «الغربية» على أشكال الحياة الإجتماعية أو الاسروية قد انتشر ، وخاصة عن طريق جهود البعثات التبشيرية : بعثات كاثوليكية — التى تفوق فيها رجال الدين الفرنسيين — ، وبعثات بروتستانتية ، أمريكية وإنجليزية (وكان دور البعثات الأرثوذكسية لا يلاحظ تقريبا) . ورغم أنه ، فيما بين عامى ١٨٧١ و ١٩١٤ تضاعف عدد الصينيين الذين تحولوا إلى المسيحية أربعة أضعاف ، فإن الحساب الختامى لهذا العمل التبشيرى قد ظل متواضعاً للغاية : ففى سنة ١٩١٤ ، كان عدد الكاثوليك الصينيين لا يزيد كثيراً على ١٫١٠٠٫٠٠٠ شخص ، ولم يكن الكنائس البروتستانتية أكثر من ٨٦٠٫٠٠٠

« عضو » (ولم يكونوا كلهم معمدين) ، وذلك من مجموع شعب ظهر على أنه عدده حوالى ٢٣٠ مليون نسمة . وكان ثلثى هؤلاء المتحولين يعيشون فى الأقاليم الساحلية .

وفى الإمبراطورية العثمانية ، التى كانت منذ سنة ١٩١٣ قد فقدت كل أقاليمها الأوربية تقريباً ، ولكن التى كانت لا تزال تحتفظ فى آسيا بقوة إقليمية واسعة ، كان الأهالى أتراكاً فى الأناضول ، بإستثناء منطقة أزمير التى كان سكانها من اليونانيين ؛ وفى كل الاجزاء الاخرى للامبراطورية ، كان الحكم العثمانى يمارس على شعوب مختلفة ، أكراد ، وأرمينيين ، وعرب بنوع خاص . وكانت هذه الحالة مواتية بالنسبة لتوسع نفوذ الأوربيين ، الذى كان يحرص دائماً على الإفادة من المقاومة التى تظهر ضد الأتراك . وساعد هذا التوغل الأجنبى وجود نظام الإمتيازات الذى منح الأوربيين وضعية متفوقة منذ القرن السادس عشر : حرية تجارية ، وحصانات قضائية وحتى فى بعض الحالات ، إعفاءات من الضرائب .

وفى كل مكان من هذه الإمبراطورية ، كانت التنمية الإقتصادية من عمل الأجانب . فكانت المشروعات الكبرى — بناء السكك الحديدية والطرق ، ومشروعات الرى ، واستغلال الموارد المنجمية — كلها ، موجهة من رجال أعمال وتقنيين أوربيين ، وممولة برؤوس أموال أوربية .

وكانت شبكة السكك الحديدية ، فى غالبيتها ، بين أيدى الألمان ، منذ أن عقدت الحكومة العثمانية ، فى سنة ١٩٠٢ ، عقد إمتياز سكة حديد بغداد وفروعها ؛ ووجدت الشركات الأنجليزية والفرنسية والروسية أن نشاطها قد تحدد فى المناطق الساحلية : الجزء الغربى من آسيا الصغرى وسوريا ، وسواحل البحر الأسود .

وكانت عمليات الإستغلال المنجمية ، طبقاً للتشريعات المنقحة فى سنة ١٨٨٧ ، خاضعة لعقود إمتياز تعطيها الحكومة إما لمواطنين عثمانيين ، أو للأجانب .

والواقع أن ٢٢٨ عقد إمتياز قد منح فيما بين عامى ١٨٩٠ و١٩١٢ ، وكانت ٧٤ منها فى صالح الأجانب ؛ ولكن هؤلاء الأجانب كانوا — بنوع خاص إنجليز، وكذلك فرنسيين وبلجيكيين وفى بعض الحالات ألمان — هم الذين يحصلون على كل عقود الإمتياز الكبرى : فكانت معاصر زيوت هرقلية ، وهى الوحيدة التى كان لها نوعا من الأهمية ، فى أيدى الفرنسيين ؛ وكان إستغلال مناجم نحاس ديار بكر ، ومناجم زنك عايدان من عمل رؤوس أموال وتقني الإنجليز .

وعلاوة على هذا التفوق الاقتصادى ، كان فى وسع الأوربيين أن يضيفوا عاملا آخر للنفوذ: الدور الذى لعبوه فى الاشراف على المالية العامة للامبراطورية العثمانية منذ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، أى منذ أن وافقت حكومة السلطان ، التى عجزت عن دفع أرباح هذا الدين الأجنبى ، و « بمرسوم محرم » ، على أن تخضع لاشراف الدائنين وأن ترصد لدفع هذه الأرباح جزءاً من مواردها الضرائبية والجمركية ، التى تدفع مباشرة لمجلس إدارة الدين العثمانى ، الذى يختاره الدائنون. والواقع أن هذا المجلس قد نجح، نتيجة لهمة الخبراء الأنجليز والفرنسيين، فى مضاعفة حصيلة الايرادات التى يشرف عليها ؛ ولذلك فإنه قد حصل بسهولة من الحكومة العثمانية، التى كانت تفيد من نصيب من الفائض ، على توسيع ميدان عمله . وجاءت القروض الخارجية الجديدة التى إضطر الباب العالى إلى التعاقد عليها لدفع مصاريف حرب طرابلس الغرب وحرب البلقان لكى تزيد من خطورة هذا الاشراف أكثر مما كانت عليه .

وبالإجمال ، فقد حصل الأوربيون ، سواء عن طريق تمويل المشروعات الكبرى أو عن طريق التأييد المالى الذى أعطوه الحكومة العثمانية ، على وسائل عمل سمحت لهم بالاحتفاظ بالامبراطورية العثمانية تحت إشرافهم . وفى هذا الدين العام ، كان نصيب الدائنين الفرنسيين هو ٢٤٠٠ مليون فرنك ذهب ، بينما كانت أنصبة الألمان والانجليز بالتوالى هى ٩٠٠ و ٦٠٠ مليون . وفى

المشروعات الخاصة ، كانت إستثمارات رؤوس الأموال الفرنسية — ٩٠٣ مليون فرنك ذهب — متفوقة ؛ وكان النصيب الألمانى — ٧٥٠ مليون فرنك ذهب طبقا للتقديرات الألمانية ، التى يرجح التغالى فيها — يزيد على نصيب الانجليز الذى لم يزد كثيراً عن ٢٣٠ مليون . ولم يظهر دور رؤوس الأموال الأمريكية فى أى مكان .

وتأثير الآراء السياسية الأوربية لم يكن محسوسا إلا فى بعض أوساط صغيرة ، مثل الشباب المثقف الذى كان قد درس فى الجامعات الفرنسية أو الانجليزية ، وصغار الضباط . ومع ذلك فقد كان بعضهم يفسرون مبادىء الاتجاه الليبيرالى بطريقة غريبة . ورغم أن دستور سنة ١٩٠٩ قد قرر أنه على الوزارة أن تستقيل فى حالة تصويت البرلمان على قرار بعدم الثقة ، فإنه لم يكن هناك نظاما برلمانيا بمعنى الكلمة ، إذ أن الحزب السياسى المنظم الوحيد — لجنة «الإتحاد والترقى» — كان يمنع المعارضة من الظهور ، وكان يوقف ، بتطبيق نظام الطوارىء ، ممارسة الحريات السياسية . وكانت بعثات التبشير الدينية ، والتى كانت فى غالبها من الكاثوليك — (كانت المنظمات البروتستانتية لا تعمل كثيرا إلا فى أرمينيا والمنظمات الأرثوذكسية لا تعمل إلا فى فلسطين) — والتى كانت لها ، طبقاً لنظام الإمتيازات ، وضعية متميزة ، كانت لا تقدر على أن تؤثر ، إلا فى حالات إستثنائية ، فى جماهير المسلمين ؛ ولكنها كانت تمارس عملا فعالا فى المناطق التى كان يعيش فيها أبناء المذاهب المسيحية الأخرى ، وتحاول جذبهم داخل نطاق الكنيسة الأرثوذكسية .

وأخيراً ، فهذا التوسع الأوربى قد بدأ فى الظهور ، ولكن فى فلسطين وحدها ، وفى شكل جديد : هجرة يهودية . وكان الهدف الذى حدده المؤتمر الصهيونى لسنة ١٩٠٥ هو إنشاء « موطن » *Foyer* ، يصبح مكاناً يلتجىء إليه الإسرائيليون من أوربا الشرقية ، وبخاصة يهود روسيا ، المهددين بالإضطهاد

الدينى . وفى عام واحد ، حضر ثمانية آلاف من هؤلاء المهاجرين للاقامة فى فلسطين ، نتيجة للمساعدة المالية التى منحها لهم « الصندوق القومى اليهودى » : ففتح وجودهم إمكانيات جديدة أمام الحياة الاقتصادية .

ومنذ الهزيمة التى كانت قد لحقت بالإمبراطورية العثمانية أثناء الحروب البلقانية ، كانت الحكومات الاوربية تتساءل عما إذا كان فى وسع تركية آسيا أن تعيش ، إذ أنه كان من الواضح أن النجاح الذى حصلت عليه الشعوب البلقانية من طبيعته أن يشجع الإتجاهات الإنفصالية عند العرب وعند الأرمينيين . ولذلك فإنها حاولت أن تحصل لنفسها على وسائل عمل .

فالسياسة القيصرية أفادت من ضعف الامبراطورية العثمانية وطلبت أن تدار الاقاليم الأرمينية لهذه الامبراطورية عن طريق حاكم مسيحى؛ ويبدو أنه كانت لديها النية لانشاء نظام شبه مستقل فى هذه الأقاليم ، يمكنه أن يمهد الطريق أمام النفوذ الروسى ؛ ولكن فرنسا وبريطانيا العظمى لم يؤيداها فى هذا السلوك ؛ ولذلك فإن الحكومة العثمانية قد اقتصرت على إعطاء وعد ، فى ٨ فبراير سنة ١٩١٤ ، بانه يمكن لمفتشين أوربيين — هولندى ونرويجى — أن يحضرا إلى أرمينيا للإشراف على الادارة التركية : فهذا الحل قد أبعد إذن إدعاءات الحكومة الروسية .

والسياسة الألمانية ، بعد عشر سنوات من التردد ، نجحت فى التغلب على المقاومة التى كانت فرنسا وبريطانيا العظمى تواجهان بها إتمام سكة حديد بغداد بالاتفاقية الفرنسية الألمانية ، فى ١٥ فبراير سنة ١٩١٤ ، صرحت الحكومة الفرنسية بقبول سندات « قرض بغداد » فى بورصة باريس ، وبشرط إحتفاظ المجموعات المالية الفرنسية بحق إنشاء سكة حديد سوريا (من طرابلس إلى حمص) ، وبالاشتراك مع الروس فى السكك الحديدية الخاصة بساحل البحر الأسود (سمسون إلى قربوط وإلى ڤان) . وقررت الاتفاقية الأنجلو — ألمانية ،

التى وقع عليها بالأحرف الأولى فى ١٥ يونيو سنة ١٩١٤، أنه فى نظير التسهيلات المالية، لن تمد سكة حديد بغداد بعد البصرة ، أى أنها لن تصل إلى الخليج العربى ، وأن الملاحة على شط العرب ، فيما بين البصرة والبحر، ستمنحها الحكومة العثمانية لشركة يكون لرؤوس الأموال الانجليزية فيها نصيباً متفوقاً ؛ وأخيراً سيعطى السلطان إستغلال بترول ما بين النهرين ، والذى كان وجوده معروفاً منذ سنة ١٨٩٠ ، لشركة إنجليزية — ألمانية — هولندية ؛ علماً بأنه سيحتفظ بثلث الانتاج لحاجة البحرية الانجليزية، وبثلث آخر لحاجة البحرية الألمانية ، والثلث الأخير وحده هو الذى سيعرض للبيع .

وكانت الحكومة الايطالية كذلك قد حذت حذو غيرها . فمنذ أن كانت حرب طرابلس الغرب قد أعطتها الفرصة لكى تحتل جزر الدوديكانيز فى بحر إيجه ، فكرت فى أن تحصل لنفسها على مكان فى شرق البحر المتوسط ؛ وها هى تبدأ فى التفاوض مع الحكومة العثمانية ، ثم مع بريطانيا العظمى : فاتفاقية ٦ مارس سنة ١٩١٤ سمحت لمجموعة مالية إيطالية بانشاء سكة حديدية تبدأ من ميناء أضاليا ، على الساحل الجنوبى لآسيا الصغرى ، ثم تتوغل فى داخل الأناضول .

وهذا « التقسيم لمناطق السكك الحديدية » أدى إلى إقامة مناطق نفوذ إقتصادى ، إذ أن عقود إمتياز السكك الحديدية كانت تشتمل على ميزات لاستغلال الموارد المنجمية فى المناطق التى تعبرها الخطوط . ولكن هل كانت النيات محددة بمجرد الأرباح المادية ؟ لا بالتأكيد : فكل المشتركين كانو يعتبرون هذه الاتفاقيات الخاصة بالسكك الحديدية على أنها خطوات « من أجل التقسيم المتوقع لتركية آسيا » . ومناطق النفوذ هذه كانت كما كتب جول كامبون *Jules Cambon* « أنصبة مستقبلة » . واعتقد السفير الألمانى فى القسطنطينية ، دون أن يتمنى وقوع مثل هذا التقسيم ،

فى أنه من اللازم التنبؤ بشروطه وبالإجمال ، رأى السفير النمسوى المجرى ،
فى ديسمبر سنة ١٩١٣ ، وهو الذى كان يأمل فى رؤية دخول حكومته
فى هذه المنافسة ، أن السياسة الألمانية كانت تهدف إقامة « نوع من
الحماية » على مناطق آسيا الصغرى حيث كان الأهالى الأتراك يكونون
الأغلبية ، حتى ولو أدى ذلك إلى التخلى للدول العظمى الأوربية الأخرى
عن المناطق « غير التركية » من هذه الإمبراطورية العثمانية — أى سوريا
والعراق وأرمينيا . وكتب ريمون بوانكاريه *Raymond Poincaré* أن
ألمانيا كانت ترغب فى أن تضمن لنفسها « نصيب الأسد » .

وظل توغل النفوذ الاقتصادى والثقافى الأوربى فى فارس بدرجة أقل
من ذلك ، رغم أن إستقلال هذه الدولة كان مهدداً بأطماع أوربية
متنافسة . فبريطانيا العظمى وروسيا ، بعد أن ظلت كل منهما وقتاً طويلا
تحاول التفوق على الأخرى ، إنتهت بأن عقدت فى سنة ١٩٠٧ حلا وسطاً
كان من الممكن إعتباره مقدمة للتقسيم : فأصبح للروس حق إحتكار
عقود إمتياز السكك الحديدية وإستغلال موارد ما تحت الأرض فى كل
الجزء الشمالى من البلاد — أصفهان وطهران — والذى بدا على أنه
الأكثر ثروة ، وحصلت بريطانيا العظمى على حقوق مشابهة فى منطقة
الجنوب الشرق ؛ السايستان ، وهو إقليم « شبه صحراوى » ولكنه
ضرورى لتغطية طرق التوغل صوب الهند ، وبين مناطق النفوذ الروسية
والإنجليزية بقيت منطقة تسمى « محايدة » ، يمكن للمنافسة أن تستمر
فيها بين المصالح الاقتصادية الأجنبية : وكانت هذه المنطقة تشتمل على
سواحل الخليج العربى . والواقع أن هذه الاتفاقية لم تضع حداً للتنافس
بين الانجليز والروس ، الذين إستمروا ، فى ظل الاضطرابات السياسية
الفارسية ، فى محاولة الحصول على نفوذ على الأوساط الحاكمة . ولكن

هذين المتنافسين تبادلا تأييد كل منهما الآخر لابعاد المنافسين المتوقعين في سنة ١٩١٠ ، حينما إقترحت مجموعة مصرفية ، كان يشك في أنها كانت تغطي مصالح ألمانية ، إعطاء قرض ، وفي سنة ١٩١١ ، حينما إستدعت الحكومة الفارسية شستر *Shuster* أحد الخبراء الماليين الأمريكيين . وكانت دوافع هذه المنافسات سياسية وإستراتيجية بوجه خاص . وفي هذا الوقت ، لم تكن المسائل الاقتصادية قد وصلت بعد إلى إحتلال المكان الاول : فبناء السكك الحديدية كان لايزال في بدايته (خطاً واحداً ، طوله ٥٤ كيلو متراً ، هو الذي كان مستغلا فقط) ، رغم أن أول عقد إمتياز كان قد وقع عليه منذ اثنى عشرة سنة مضت ؛ واستغلال الموارد البترولية ، التي كان وجودها معروفاً منذ سنة ١٩٠٨ ، كان قد بدأ بالكاد .

واذا كان التوسع الاقتصادي لأوربا متواضعاً ، فقد كان التوسع الديني أكثر تواضعاً . ففي هذه البلاد الاسلامية ، لم يحصل التبشير المسيحي إلاعلى نتائج بسيطة جداً : فالبعثات الكاثوليكية — والتي كانت بوجه خاص هي بعثات اللاعزاريين — لم يكن لها أكثر من عشرة آلاف تابع ؛ وأعلن رجال التبشير الانجليز من جمعية تبشيري الكنيسة *Church Missionary* سبعة وثلاثين حالة تحول ، وكانت البعثات التبشيرية الأرثوذكسية تعمل بنشاط ، ولكن في مجموعات الأهالي غير المسلمين فقط عند النساطرة في منطقة أورميا .

ولم يبد أن هذا التوغل للنفوذ الاوربي كان أكثر وضوحا إلا في ميدان الآراء السياسية فقط . فدستور ٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧ ، ألم يضمن الحريات الشخصية والحريات السياسية ، ويعلن مبدأ فصل السلطات ، وينشيء حتى نظام برلماني ؟ ومقاومة الشاة ، ألم يُقض عليها في سنة ١٩٠٩ ؟ والحكومة ، ألم تستدع مستشارين أجانب لاعادة تنظيم المصالح الادارية ، والقانونية

والمالية ؟ ولكن هذا التقليد ظل سطحياً . ولكى نقيس التشويه الذى يصيب الآراء السياسية الاوربية ، يكفينا أن نرى مدى ثقل السلطات الدينية ، فى الحياة البرلمانية الفارسية : فالدستور كان يمنح للعلماء حق الاعتراض *Veto* على القوانين التى يصدرها المجلس الوطنى ، فى حالة إذا ما رأوا أن هذه القوانين كانت تتعارض مع « المبادىء المقدسة للاسلام » .

الفصل الرابع والثلاثون

الاستعمار الأوربي في افريقية

كانت إفريقية منطقة إستعمار أوربي بإستثناء دولتين مستقلتين ، هما جمهورية ليبيريا ، التي كان سكانها يتكونون في جزء منهم من الزنوج الذين أعيد ترحيلهم من الولايات المتحدة ، وإتيوبيا ، التي كانت بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا قد قسمت فيها مناطق النفوذ الإقتصادي في سنة ١٩٠٦ . وكانت سيطرة الاوربيين المباشرة أو غير المباشرة، قد غيرت من النشاط الإقتصادي، والبنيان الاجتماعي ؛ والعقائد الفكرية . ولكن الأحوال كانت مختلفة تماماً في مناطق البحر المتوسط، والبحر الأحمر والمغرب ، وحيث كان تفوق الاسلام واضحاً ، عنها في جنوب إفريقية التي كانت تقسم بوجود سكان أوربيين ، وعنها كذلك في إفريقية السوداء .

١ — شمال افريقيا :

كانت شمال إفريقية ، إذا ما أهملنا طرابلس الغرب وبرقة ، التي كانت عمليات الغزو الايطالي قد إنتهت فيها لتوها والتي لم تكن عمليات الاستعمار قد بدأت فيها بعد ، مرتبطة تماماً ، عن طريق التوسع الانجليزي أو الفرنسي ، بالحياة الاقتصادية لأوربا .

ففي مصر ، وحيث كان الأهالي الوطنيين يشتملون، داخل نطاق غالبية عظمى مسلمة ، على أقلية كبرى قبطية ، لم يكن المائة وعشرين ألف أوربي تقريبا الذين يقيمون فيها يشتركون في النشاط الزراعي إلا بدرجة بسيطه: فكان ستة آلاف فقط من بينهم من ملاك الأراضي ، وكانوا يمتلكون ، في مجموعهم ، ما يقرب من ٣٥٠٫٠٠٠ هكتار ، أي ١٤ ٪ من مساحة الارض الزراعية ؛ ولكن

الاشغال العامة ومشروعات النقل ، والصناعات والتجارة كانت كلها تقريباً في أيديهم . ومع ذلك فقد كانت هناك إختلافات واضحة بين العشرين ألف إنجليزى الذين كانوا يتولون مراكز القيادة والادارة ، ويعملون كضباط ، وموظفين ، ومهندسين ، وكبار تجار ، ـ وبين الاربعة عشر ألف فرنسى والذين نجد بينهم الانماط الاجتماعية الاكثر إختلافاً ، من كبار رجال الاعمال إلى أصغر تاجر ، ـ وبين الثلاثين ألف إيطالى (والذين كان يوجد بينهم عدد كبير من أهالى تريستا) والذين كانوا كلهم تقريباً من الحرفيين والصناع ، ـ والاربعين ألف يونانى ، والذين كانوا تجار تجزئة وصيارفة لتغيير العملة والتسليف والرهن ، أو أصحاب بارات . ولكن كل هؤلاء الاوربيين ، ومهما كانوا متواضعين ، كانوا يفيدون من وضعية متميزة ، ما دام نظام الامتيازات الاجنبية كان يعفيهم من الضرائب المباشرة ويمنحهم حصانات قضائية .

وليس هناك من شك فى أن هذا الوجود الأوربى ، وبخاصة المجهودات التى قام بها الإنجليز منذ سنة ١٨٨٢ ، أدى إلى إزدهار كبير فى الحياة الإقتصادية : فمشروعات الرى التى نفذت فى أثناء فترة إدارة اللورد كرومر *Lord Cromer* (التى لم تنته إلا فى سنة ١٩٠٧) زادت من مساحة الأرض المزروعة وسمحت بتنمية زراعة القطن وزراعة قصب السكر ، وكذلك الحال بالنسبة لإنشاء السكك الحديدية التى بلغت ٤٠٠٠ كيلو متراً فى سنة ١٩١٣ ، فى مصر نفسها ، وخلاف سكك حديد السودان . ولم يكن هذا التحول ممكناً إلا نتيجة لمجىء رؤوس الأموال الاجنبية ، وحيث كان نصيب الإستثمارات الفرنسية ، التى كانت متفوقة تماما حتى سنة ١٩٠٣ ، قد تراجع فيما بين عامى ١٩٠٤ و ١٩١٤ فى صالح الإستثمارات الإنجليزية ، ويقدر بعدئذ بـ ١٢٥٠ مليون فرنك ذهب .

ولكن هذا الإزدهار لم يحسن مصير الفلاح المصرى كثيراً ؛ بل غالباً ما أدى إلى زيادته سوءاً ، إذ أن عدداً كبيراً من أصغر صغار الملاك ، الذين عجزوا ،

نتيجة لقلة إمكانياتهم المالية ، عن تغيير وسائل إنتاجهم ، قد أفلس ونزعت منه أرضه ؛ وأدى إنشاء مصرف زراعى، كان يعطيهم السلفيات ، إلى تقليل سرعة هذا التطور ، ولكنه لم يقض عليه . ومع ذلك فلم يكن هؤلاء الفلاحين البائسين هم الذين يفكرون فى قلقلة الإستقرار السياسى : فلم تظهر مقاومة الوجود الإنجليزى كثيرا إلا بين صفوف الشباب المثقف ، وحيث كان «الحزب الوطنى» الذى أنشىء فى سنة ١٩٠٤ ، يمثل وجهة النظر المتطرفة ، والتى لها مظهر ثورى ، فى الوقت الذى كان فيه « حزب الأمة » الذى أنشىء فى سنة ١٩٠٧ ، تحت إشراف سعد زغلول ، يعلن أنه سيبقى فى الطريق المشروع . واعتقد كرومر أن فى وسعه أن يتلاءم مع المعارضة « الدستورية » ؛ وكان ، كما يظهر ، قد ذهب إلى حد تشجيع محاولات زغلول ، لكى يكون قوة تقف فى وجه « الحزب الوطنى » : وهذه محاولة سيأسف لها خلفاؤه سريعاً

وبين الجزائر ، التى كان الحكم الفرنسى يرجع فيها إلى ثمانين عاما ، وتونس التى كان الإشراف الفرنسى عليها يرجع إلى ثلاثين ، كان من الواضح أن توغل النفوذ الأوربى كان غير متساو . ففى الأولى كان هناك نظام ضم إدارى وجمركى؛ وسكان من البيض — من الفرنسيين والإسبانيين — يصل عددهم تقريبا إلى ربع مجموع السكان ؛ وتشريع زراعى يهدف القضاء تدريجيا على أشكال الملكية الجماعية ، وتسليم الأهالى عقود ملكية فردية ؛ وحق إنتخاب اعطى لبعض الوطنيين . وفى الثانية ، كانت هناك وضعية حماية ؛ وتشريع جمركى كان عليه أن يحترم مصالح الدول الأجنبية ؛ وحركة إستعمار عناصر بيضاء كان المهاجرون الإيطاليون فيها يماثلون الفرنسيين فى عددهم ، ويحتفظون ، طبقاً لإتفاقيات سنة ١٨٩٦ ، بوضعية متفوقة بالنسبة لوضعية باقى الأجانب . ولكن النشاط الإقتصادى كان قد نما ، فى الحالتين ، نتيجة لرؤوس الأموال الفرنسية ، سواء أكان الأمر يتعلق بإستغلال خام الحديد فى الصنزة ، أو بالبوتاس

في جنوب تونس ، أو بالحلفا فى هضاب الجزائر العالية ، أو بزراعة الكروم فى منطقة التل .

وكان الوجود الفرنسى بدون أى تأثير تقريباً حتى ذلك الوقت ، من وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية ، فى الإمبراطورية الشريفية ، حيث لم تكن المعارك التى تسمى « بالتهدئة » قد انتهت بعد (لم تستسلم « بقعة » تازة الا فى مايو سنة ١٩١٤) . وذكر تقرير الجنرال ليوتى *Lyautey* أنه لم يكن من الممكن ، فى ذلك الوقت ، تشجيع الاستعمار ، مادامت البلاد لم تكن قد حصلت على بداية من التجهيز الاقتصادى. وكانت هذه البداية فى غاية التواضع : فكانت الطرق الثلاث، التى كان عليها أن تربط الدار البيضاء بالرباط ومزغان ومراكش، لم يتم انشاؤها بعد؛ ولم تكن الأشغال فى ميناء الدار البيضاء قد تقررت الا فى مارس سنة ١٩١٣؛ ولم يكن انشاء السكك الحديدية قد تجاوز بعد مرحلة الدراسة. وكان التجهيز المدرسى وحده هو الذى بدىء فى تنفيذه ، فى المدن ؛ ولكن الثلث فقط ، من بين العشرة آلاف تلميذ الموجودين فى المدارس الابتدائية ، كان يتكون من الوطنيين .

٢ — جنوب افريقية :

كان جنوب إفريقية ، بلاشك ، هو ذلك الجزء من القارة الذى كان الأسرع تغيراً نتيجة للتأثيرات الاوربية . وكان إكتشاف مناجم الألماس ، ثم مناجم الذهب ، فى مناطق حدد الترنسفال وأورانج قد تسبب ، منذ سنة ١٨٩٠ — ١٨٩٥ ، فى مجىء سيل من المهاجرين الاوربيين ؛ ووجه سيسل رودس *Cecil Rhodes* إلى مد الحكم البريطانى صوب أقاليم جديدة لكى يحاصر جمهوريتى البوير ، وإلى تنمية شبكة من السكك الحديدية بلغ طولها، فى سنة ١٩١٣، ١٧٫٠٠٠ كيلو متراً ؛ وكان هو السبب الرئيسى للحرب التى إنتهت، فى سنة ١٩٠٢، بضم هاتين الدولتين الصغيرتين . وإستغلال هذه الموارد لما تحت الأرض تسبب

فى مجىء سيل من رؤوس الأموال : فوصلت الإستثمارات الإنجليزية فى جنوب إفريقية ٩٢٥٠ مليون فرنك ذهب ، — أى مايوازى تقريبا الإستثمارات الانجليزية فى الهند . وتسبب ذلك فى وقوع تغيرات هامه فى الوسط الإجتماعى للوطنيين : فالوطنيون الأكثر تطوراً — من البانتو ، والكافر — جمعوا ، بعملهم فى المناجم ، مدخرات بسيطة حاولوا إستخدامها فى شراء قطع من الأرض؛ ولذلك فإنهم كانوا أشد قلقاً عنهم فى أى وقت آخر ، لرؤيه الاراضى تنتقل ، جزئياً — إلى أيدى البيض . وأخيراً فإن هذا التغير فى الحياة الإقتصادية قد إجتذب هجرة من الصينيين وبنوع خاص من الهنود الذى أصبح عددهم فى ناتال يماثل عدد البيض ، والذين طالبوا ، تحت قوة دفع غاندى ، بالحصول على الحقوق الإنتخابية . وعلاوة على هذه النتائج الإجتماعية للتنمية الإقتصادية تضيف تغير عقلية أوساط الوطنيين بتأثير رجال التبشير : فكان ٣٠٠،٠٠٠ زنجى قد تحولوا إلى المسيحية عن طريق البعثات التبشيرية البروتستانتية .

ولذلك فإن جنوب إفريقية هذه كانت فى مرحلة تحول تام . حقيقة أن السكان البيض — ٢١ ٪ من مجموع الأهالى فى سنة ١٩١٠ — كانوا من كثرة العدد بشكل يسمح لهم بالإحتفاظ بمركز متفوق . ولكن البوير والإنجليز كانوا أعداء الأمس ، وكان التعارض بين مصالحهم الإقتصادية يزيد من العداوات ، والضغائن . فكان مستقبل تفوق البيض يتوقف على إعادة التوفيق بين هاتين المجموعتين: وكان هذا هو الهدف الذى عملت من أجله، منذ سنة ١٩٠٦، السياسة البريطانية ، وذلك بمنحها الترانسفال وأورانج وضعية إستقلال تشريعى ، تشابه تلك التى كانت قد حصلت عليها مستعمرتى الرأس وناتال قبل ذلك . وكان تلاصق الأقاليم الأربعة ، التى كانت الحكومات تمارس فيها ، من وجهة النظر الضرائبية ، والإقتصادية والإجتماعية ، سياسات مختلفة تمثل مع ذلك صعوبات جسيمة: فكيف يمكن تنظيم إنشاء السكك الحديدية وإستغلالها بطريقة مرضية ؟

وكيف يمكن التوفيق بين الإجراءات الخاصة بالعلاقات بين البيض والوطنيين ؟ ولقد حل ميثاق الإتحاد ، الذى بدىء فى تطبيقه فى ٣١ مارس سنة ١٩١٠ ، هذه المشكلات . فمنذ ذلك الوقت أصبحت كل المسائل الرئيسية من إختصاص برلمان جنوب إفريقية، الذى يشترك فى إنتخابه الإنجليز والبوير ، ويضاف إلى أعضائه عدد من الزنوج ، من الملاك العقاريين فى مستعمرة الرأس . ولاشك فى أن هذا الحل لم يكن مقبولا من مجموع البوير : فلقد كانت هناك فى أورانج بنوع خاص قوة مقاومة لاتزال موجودة داخل « الحزب الوطنى » . ومع ذلك فقد بدا تحقيق إتحاد جنوب إفريقية ، فى هذا الوقت ، على أنه كان نجاحاً .

٣ — افريقية السوداء :

فى إفريقية السوداء ، — سواء كان الأمر يتعلق بإفريقية الغربية وإفريقية الإستوائية الفرنسية ؛ أو بالمستعمرات الإنجليزية فى جامبيا وفى سيراليون ، وفى ساحل الذهب ، ونيجيريا ، وإفريقية الشرقية ؛ أو بالأقاليم الألمانية فى الكاميرون وتوجو وإفريقية الشرقية ؛ أو بالكنغو ، الذى كان قد أصبح مستعمرة بلجيكية منذ سنة ١٩٠٨ ؛ أو بالمستعمرات البرتغالية فى كابيندا ، أو أنجولا أو موزمبيق ، أو بالأقاليم الصغيرة الإسبانية أو الهولندية فى غينا ، — كان الهدف السريع للدول المستعمرة ، من وجهة النظر الإقتصادية ، هى تنمية إنتاج المواد الغذائية والمواد الأولية التى تصدر صوب أوربا . ولكى تبلغ هذه النتيجة ، وضعت تشريعاً زراعيا ، ونظمت عملية تشغيل الأيدى العاملة ،وعملية تنظيم الإستغلال الوراعى ، وإستغلال الغابات والمناجم .

وكان هدف التشريع الوراعى، الذى قال عنه ليروا ـ بوليبه *Leroy-Beaulieu* منذ سنة ١٨٨٠ أنه كان « ربما النقطة الرئيسية فى كل النظام الاستعمارى » ، هو القيام بعملية إعادة توزيع للأراضى بين المستعمرين والوطنيين . وفى المستعمرات الفرنسية قررت الإدارة أن « الأراضى الخالية والتى ليس لها صاحب ، ستكون

جزءاً من أملاك الدولة ، دون أن تحدد كيفية إثبات الحقوق التى حصل عليها الوطنيون . واتبعت الإدارة الإنجليزية وسائل مختلفة : فهناك ، فى كينيا ، كان نظام « المعازل » التى ترك للوطنيين بعض مناطق لم يكن فى وسع المستعمر أن يشترى أو يستأجر الأرض فيها ، وفتح أمام الإستعمار بقية أجزاء الإقليم ، حيث لايسمح للوطنى بالدخول إليها إلا بصفة عامل أجير؛ وهناك ،فى أوغندة ، أصبحت كل الأراضى ، التى لم تكن ملكا خاصاً لأحد الوطنيين ، ملكا للتاج البريطانى ،طبقاً لمرسوم لأشكال الملكية الجماعية ؛وأخيراً فىسودان وادى النيل، قرر القانون ببساطة أنه لايمكن نزع ملكية الوطنى تماماً ، وأنه سيحتفظ على الأقل بمساحة هكتارين (خمسة أفدنة) . وكان التشريع الألمانى قد طبق فى أول الأمر سياسة « المعازل » ؛ ولكن الإدارة إضطرت ، أمام شكاوى الأهالى ، وبخاصة أمام الثورة التى نشبت ، فى سنة ١٩٠٥ — ١٩٠٦ ، فى جنوب غرب إفريقية ، إلى أن تتراجع ، فى الكاميرون وفى شرق إفريقية ، عن تطبيق هذا النظام ، وقررت أنه لايمكن إعطاء المعمرين أى أرض يحتلها أحد الوطنيين بالفعل . وفى المجموع ،كانت عمليات تحويل الملكية تنتهى فى الغالب بعملية نهب حقيقية ، خاصة وأن الأوروبيين كانوا يجهلون نظم الوطنيين المتعلقة بالملكية أو ترفعوا عن معرفتها .

وهذه الأراضى التى أخذت من الوطنيين قد أعطيت إما للمعمرين ، بطريق التنازل المجانى أو بطريق البيع أو الإيجار ، وإما إلى شركات الاستعمار والواقع أن نظام الشركات الكبيرة هو الذى إستخدم بوجه خاص فى إفريقية الاستوائية الفرنسية ، وفى شرق إفريقية الالمانى ، وفى الكنغو البلجيكى : فمنحت الدولة لهذه الشركات أقاليم واسعة ؛ وأعطتهم فى نطاق هذا الامتياز ، حقاً تاماً لاستغلال الموارد والقيام بالنشاط التجارى ، ولإنشاء الطرق وضمان الامن فى صالحها . وكانت هذه هى الوسيلة لتخفيف الاعباء عن الادارة ، والوصول بسهولة أكثر

إلى إجتذاب رؤوس الاموال . ولكن شركات الاستعمار هذه أساءت ، فى كل مكان تقريباً ، إستغلال الاهالى ، ولم تتردد أمام الالتجاء إلى التهديد والعنف . وكانت الفضائح التى أعلنت على منصة الرايشستاج فى سنة ١٩٠٦ — ١٩٠٧ لها مايماثلها فى فرنسا ، حيث إنتهى التحقيق الذى قام به برازا *Barzza* إلى إثباتات خطيرة ، وكانت بعض الاوساط الانجليزية قد شنت حملات عنيفة ضد وسائل الاستعمار البلجيكى . وإبتداء من سنة ١٩٠٧ فى ألمانيا ، ومن سنة ١٩١٠ فى فرنسا ، إضطرت الحكومات إلى التخلى عن هذا النظام ، ودخلت فى مفاوضات مع الشركات لكى تختصر مدة عقودها ، وتعيد شراء حقوقها . ولكن شيئاً من هذا لم يحدث فى بلجيكا ، حيث بقى نظام الشركات الكبرى مزدهراً : ففى سنة ١٩١١ حصلت شركة غابات الكنغو وشركة كتانجا ، والتى كانت تمتلك مساحات واسعة من الاراضى عن طريق عقود الإمتياز ، على حق استغلال الموارد المنجمية فى مناطقها .

وأخيراً — ولكى يسمحوا للمشروعات أو للادارات الاوربية بأن تحصل على الايدى العاملة ، التى كان العثور عليها صعباً فى الغالب فى هذه المناطق التى لم تكن درجة كثافة السكان فيها عالية، ولم يكن الاهالى قد اعتادوا فيها على تقديم عمل منتظم أو احتاجوا الى ذلك — استخدمت الحكومات المستعمرة مصادر هذه الايدى العاملة ، لا من أجل أشغال المنافع العامة فقط ، ولكن كذلك فى المناطق الاستوائية ، للعمل كحمالين . وتدخلت الحكومات كذلك فى وضع عقود العمل الطويل المدى ، وعقود « الخدمة » بين الوطنيين والمستعمرين . وكانت الادارة تحمى ، فى مثل هذه الحالة ، الوطنى ، فى النطاق الذى تشرف فيه على ظروف الإسكان أو الاجور ؛ ولكنها كانت تضمن مصالح صاحب العمل بوجه خاص ، وذلك بتوقيعها عقوبات جنائية على العامل المتعاقد ، فى حالة نقضه العقد دون وجود سبب مقبول : ففى إفريقية الغربية كان

من الممكن أن تقتصر العقوبة على غرامة ؛ ولكنها كانت فى المستعمرة البلجيكية والمستعمرات الالمانية عقوبة بالسجن ؛ وفى الاريتريا نص التشريع بالنسبة « للهارب » على عقوبة جسدية .

وهذه الارغامات هل كانت لها نتيجة تعادلها فى تنمية وسائل المواصلات؟ كان تجهيز السكك الحديدية لا يزال بسيطاً للغاية ، بالنسبة لجنوب افريقية ولإفريقية الشمالية : أربعة خطوط حديدية كانت تتوغل من الساحل الغربى صوب الداخل (وأكثرها طولا ، وهو الذى يصل دكار بالنيجر لم يكن طوله يزيد عن ١٢٠٠ كيلومتراً) ؛ وخطين فقط على الساحل الشرقى . أما مشروع « القاهرة رأس الرجاء الصالح » الكبير ، والذى كان سيسل رودس قد بدأ فى تنفيذه منذ خمسة وعشرين سنة ، فلم يكن قد تحقق منه الا الثلثين : وكل القسم الأوسط ، من الخرطوم الى بحيرة تنجانيقا ٣٣٠٠ كيلو متراً — كان يحتاج إلى إنشاء . وأما السكة الحديدية العابرة للكنغو ، والتى كان عليها أن تربط بين المستعمرات الألمانية فى الكاميرون وفى شرق إفريقية ، عبر الكنغو البلجيكى ، فقد كانت عبارة عن مجرد إمكانية تهتم بها الأوساط الإستعمارية للرايخ ، ومن أجل هدف سياسى ؛ ولكن من الناحية العملية ، كان المشروع الذى يتضمن توصيل الأجزاء الصالحة للملاحة بسكك حديدية صغيرة يكفى لسد الحاجة .

ويصعب علينا ، نتيجة لعدم وجود دراسات تفصيلية ، أن نقدر فى هذه السنوات الأولى من القرن العشرين ، المدى الفعلى للتدخل الاوروبى فى الحياة الإقتصادية لإفريقية السوداء هذه . ولاشك فى أن عمل الأوروبيين كانت له نتائج سعيدة فى المناطق التى مونت فيها الزراعات الحديثة تجارة تصدير أفاد منها المنتجون الوطنيون ؛ وكانت له كذلك نتائج سيئة حينما كانت هذه المزروعات ، وكما حدث فى شمال السنغال مثلا ، ترهق الارض ، أو حينما كان نظام السخرة للعمل فى الاشغال العمومية يحرم الزراعة

من جزء من الاهالى العاملين . ومع ذلك ، فقد كان الاستعمار الاوربى ، فى المجموع ، ولمجرد أنه أتى بالسلم إلى هـذه المناطق التى كانت الحرب فيها وبائية من قبل ، قد أدى إلى نتيجة تحسين مستوى معيشة الاهالى ، وعلى الأقل فى تلك المناطق التى كان وجود المعمرين فيها قد سمح بتنمية الحاصلات اللازمة للتصدير . ولـكننا لانشك كذلك فى أن التشريعات الخاصة بالاراضى قد جردت فى غالب الاحيان الملاك أو الجماعات الوطنية من أملاكها ، وزادت بذلك من سوء الاحوال المالية لمعيشتهم .

وفى الوسط الإجتماعى ، كانت التغييرات الناتجة عن الإستعمار الأوربى ، محسوسة بدرجة أكبر : إنهيار « الأرستقراطيات » المحلية ، وخاصة حينما حرمها إلغاء الرق من الأيدى العاملة التى كانت تمتلـكها ؛ وتفـكك « الجماعات » والقبائل ، التى خرج أعضاؤها بسهولة أكثر على سلطة المجموعة منذ أن أصبحوا فى غير حاجة إلى البقاء تحت حمايتها لـكى يضمنوا أمنهم الشخصى ؛ وتـكوين طليعة من الوطنيين ، الذين تعلموا ، فى المدارس التى فتحتها الإدارة الإستعمارية أو جماعات التبشير الدينية ، التقنية والإتجاهات الثقافية والدينية لأوربا . وهذا التوغل للنفوذ الأوربى ، كان يحد من سرعته ، فى المناطق التى يسيطر فيها المسلمون ، مقاومة دين كانت له أخلاق إجتماعية ، وكان ينمو بدرجة أكبر بين الأهالى الوثنيين أو اللادينيين : وفى إفريقية السوداء هذه ، كان للبعثات التبشيرية الـكاثوليـكية — بعثات الآباء البيض ، وآباء روح القدس ، واليسوعيين — فى سنة ١٩١٤ ، ما يقرب من مليونى مؤمن ، وكان للبعثات البروتستانتية فيها ، وفى أول قائمتها كانت محطات جمعية تبشير الـكنيسة ، ثمانمائة ألف ؛ أى ما يقرب من ثلاثة ملايين مسيحى ، وما يقرب من ضعف عددهم فى إمبراطورية الصين ، والتى كان عدد سـكانها يزيد عشرة أضعاف على عدد سكان القارة الإفريقية . ورسالة بعثات التبشير ، رغم أنهـا لم تـكن تهدف ، من حيث

المبدأ ، خدمة عملية تطوير الأهالى على النمط الأوربى ، أدت إلى تمهيد الطريق أمام هذه العملية .

وبالإجمال فإن هذه القارة الافريقية ، التى إستعمرها الأوربيون ، قد وجدت نفسها فى مجال أوربا الغربيه ، التى كانت تبيع لها ٨٣٪ من صادراتها وتشترى منها ٧٢٪ من وارداتها ، فى الوقت الذى كان فيه نصيب تجارة الولايات المتحدة هو ٥٪ فقط .

٤ — السياسة الألمانية الخاصة بوسط افريقيا *Mittelafrika* :

فى المنافسات الإستعمارية بين الدول الأوربية كانت جنوب إفريقية وشمال إفريقية هما المنطقتان الجغرافيتان التى كان الإصطدام فيهما بين الإتجاهات التسلطية هو الأكثر خطورة ، لمدة خمسة وعشرون عاماً . ولكنهما حظيتا بالهدوء الآن . ومنذ نهاية سنة ١٩١١ أصبحت إفريقية الوسطى هى التى تجذب الإنتباه . وأعدت الأوساط الإستعمارية الألمانية مشروع عمل كانت قد وضعت خطوطه العامة فى سنة ١٨٩٨ : إعادة توزيع الأقاليم الإستعمارية فى إفريقية لكى تتمكن من إنشاء إمبراطورية إستعمارية واسعة ، على حساب الدول الضعيفة ، وفى صالح الرايخ. واهتمت الصحافة الألمانية كلها ، وليست صحافة الجامعة الجرمانية وحدها ، إهتماماً كبيراً بهذه المشروعات . وكان الأمر فى تفكير الحكومة الألمانية يتعلق بمصير المستعمرات البرتغالية ، وحتى بمصير الكونغو البلجيكى : فكانت أنجولا ، وموزمبيق وكابيند ، أقاليم واسعة ، وتنميتها ضعيفة ، بسبب الصعوبات المالية التى كانت تتخبط فيها حكومة لشبونة ؛ وكان الكونغو البلجيكى « مستعمرة واسعة جداً لوطن أم صغير للغاية » ، وكان قد أصبح ، منذ الإتفاقية الفرنسية الألمانية فى ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ ، مجاوراً ، ومن ناحيتين ، للأقاليم التى حصلت عليها ألمانيا . فهذه هى المنطقة التى كان فى وسع ألمانيا أن تجد لنفسها فيها « مكاناً تحت الشمس » . عن طريق القوة ؟ لا ، —

وعلى الاقل إذا ما قبلت الدول العظمى الاوروبية الاخرى التى كانت لها مصالح هامة فى إفريقية هذه الامكانيات .

وكانت الحكومة البريطانية ، فى خريف سنة ١٩١١ قد جعلتهم يفهمون أنها تقبل ذلك . وبعد مساومات طويلة ، أدت المفاوضات إلى التوقيع ، فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٣ ، على إتفاقية سرية . وهذه المعاهدة أعادت توزيع مناطق النفوذ الخاصة بكل من الدولتين : منطقة نفوذ إنجليزية فى الجزء الجنوبى من موزمبيق ، بما فى ذلك مصب الزامبيزى ، وفى الجزء الجنوبى من أنجولا ، دون الوصول مع ذلك حتى الساحل ؛ ومنطقة نفوذ ألمانية فى شمال موزمبيق ، وفى كل المنطقة الساحلية من أنجولا تقريبا ، وفى شمال مصب الكنغو ، فى كابيندا . نفوذ إقتصادى ؟ بلاشك ؛ ولكن كذلك سياسى ، إذ أن إحدى المواد نصت على أنه إذا ما هددت « الاضطرابات المحلية » الرعايا الالمان أو الانجليز ، سواء فى حياتهم أو فى ممتلكاتهم ، أو إذا ما « هددت » المستعمرات المجاورة ، فستتخذ ألمانيا وبريطانيا العظمى الاجراءات اللازمة لحماية مصالحهما . وهنا أيضا ، وكما كان عليه الحال فى آسيا الصغرى ، كان فى وسع مناطق النفوذ أن تصبح « أنصبة المستقبل » . وذكر السير إدوارد غراى *Sir Edward Grey* أن الالمان كانوا «يأملون فى تقسيم المستعمرات البرتغالية فى أقرب فرصة ممكنة . وأنا أيضا . . . . » .

ورأت الدبلوماسية الالمانية فى هذا النجاح الأول بشرى بالوصول الى حل ملائم فى مسألة الكنغو البلجيكى . وعند نهاية سنة ١٩١٣ ، فكرت فى أن تحصل من حكومة بلجيكا على عقد إمتياز ، لشركة ألمانية ، لإنشاء سكة حديدية تعبر القارة الإفريقية وتمر فى الأقاليم الكنغولية : « وضع يد إقتصادى . . . . فى انتظار أن يصبح وضع يد سياسى » ، كما ذكر وزير فرنسا فى بروكسل . وثار قلق الحكومة البلجيكية ، خاصة وأن ألمانيا ، اذا ما أصبحت مسيطرة

على شمال أنجولا وعلى كابيندا ، ستمسك بخارج الأقاليم الكنغولية الى المحيط . » وسيصبح الإستقلال الفعلى الكنغو ، لجأة ، ضعيفا للغاية » .

ولكن هذين المشروعين إصطدما بنفس المقاومة . فلقد ثار قلق الحكومة الفرنسية من الإتفاقية الانجلو ألمانية ، فى أكتوبر سنة ١٩١٣ ، لا لمجرد أن الوجود الالمانى فى كابيندا سيؤدى الى « تطويق » المستعمرات الالمانية لإفريقية الإستوائية الفرنسية ، ولكن بنوع خاص لان «تقارب المصالح» هذا بين انجلترا وألمانيا لم يكن متناسقا مع الوفاق الودى الفرنسى الإنجليزى . ولاشك فى أنه كان فى وسع فرنسا أن تشترك فى المعاهدة الخاصة بالتقسيم وتطالب بنصيبها ؛ ولكنها ستضعف بذلك « مركزها المعنوى » ، دون أن يكون من حظها أن تحصل على ميزة أساسية ، كما قال بول كامبون *Paul Cambon* . ولذلك فقد كان من الافضل الاحتجاج لدى الحكومة الانجليزية : وحدث ذلك فى فبراير سنة ١٩١٤ . فقررت الحكومة البريطانية عندئذ أن تؤجل التصديق على الاتفاقية الانجلو ألمانية . أما فيما يتعلق بالكنغو البلجيكى ، فإن وزير الدولة الالمانى للشئون الخارجية قد وجه فى أبريل سنة ١٩١٤ « ضربة جس » فى محادثته مع سفير فرنسا : فقال أن بلجيكا كانت غير قادرة ، حتى «من وجهة النظر المالية» ، على أن تواجه مسئولياتها فى إفريقية الجنوبية ، فلماذا لا تفكر ألمانيا، وفرنسا وانجلترا إذن فى برنامج عمل ، دون أن يشعروا بذلك ، بطبيعة الحال ، حكومة بروكسل ، « مادامت بلجيكا هى التى ستدفع الثمن » ؟ وبعد كل شىء ألم يكن من الضرورى التفكير فى أن « الدول العظمى ستكون وحدها قادرة على تحمل المنافسة العالمية ، وأنه على الدول الصغيرة ، فى المستقبل ، أن تختفى أو تصبح تابعة لها » ؟ ولكن ضربة الجس هذه كانت بلا جدوى ، إذ إن سفير فرنسا رد على ذلك بأنه يمكن لبلجيكا وحدها « أن تفتح مثل هذه

المحادثة » : حذر ضروري » بالنسبة للتفاعلات التى يمكنها أن تؤدى إلى صدام بين الدول العظمى المستعمرة » .

وكتب السير ادوارد غراى أن مسألة وسط إفريقية *Mittelafrika* « ظلت معلقة» . والواقع أن فترة التوقف هذه ستكون نهائية ، ما دامت الحرب العالمية الاولى ستنشب بعد ثلاثة أشهر . ومع ذلك فإن هذه المرحلة ليست قليلة الاهمية، إذ أنها تظهر أن الحكومة الانجليزية كانت مستعدة « لتحويل » مخططات التوسع الالمانى صوب القارة الإفريقية .

الفصل الخامس والثلاثون

التأثيرات الأوربية فى أمريكا اللاتينية

كانت أمريكا الجنوبية هى الميدان المثالى للتوسع الأوربى ، وليس فقط من وجهة النظر الديموغرافية أو من وجهة النظر الإقتصادية والمالية ، ولكن كذلك فى ميدان الحياة الثقافية .

١ — اشكال التوسع :

كان التأثير الديموغرافى هاماً بنوع خاص فى الارجنتين وفى البرازيل .

وكانت حكومة بوينس إيرس قد منحت المهاجرين ، منذ نصف قرن ، حقوقاً مساوية لحقوق « الأهالى » ؛ وظلت مخلصة فى تطبيقها لهذا المبدأ : « إن الحكم هو التعمير » . وفيما بين عامى ١٨٧٠ و ١٩١٤ تضاعف عدد السكان خمسة أضعاف ؛ وكان نصيب الهجرة النهائية من هذه الزيادة يصل إلى ٤٠ ٪ . وفى سنة ١٩١٤ كان هناك ٢٫٣٥٨٫٠٠٠ شخص « ولدوا فى الخارج » من بين مجموع السكان الذى وصل إلى ٧٫٨٨٥٫٠٠٠ نسمة : ولذلك فإن المهاجرين الجدد كانوا يكونون أكثر من ٣٠ ٪ من الأهالى ؛ ولكن إذا ما أخذنا فى الإعتبار السكان الذكور البالغين فقط ، لوجدنا أن هذه النسبة ترتفع إلى ٥٢ ٪ بالنسبة لمجموع البلاد ، وحتى إلى ٧٥ ٪ فى مدينة بوينس إيرس . وكانت أقاليم أوروبا المطلة على البحر المتوسط هى التى تغذى وحدها تقريبا هذه الهجرة: ٤٧ ٪ منها من الإيطاليين ، و ٣٢ ٪ منها من الإسبانيين ، بينما كانت نسبة الفرنسيين هى ٤ ٪ ، ونسبة الروس ٣ ٪ . حقيقة أن هؤلاء القادمون الجدد قد وصلوا إلى الأرجنتين دون أن يتمكنوا من أن يقدموا أية « ثروة » فيما عدا

قوة سواعدهم ، إذ أن أربعة أخماسهم كانوا من الفلاحين ، ومن عمال اليومية ، وممن ليست لهم أية حرفة ، وغالبا من الأميين . ولكن هذه الأيدى العاملة هى التى سمحت بالإستعمار الزراعى فى سهول البامبا *Pampa* ، التى تضاعفت فيها مساحة الأرض المزروعة فيما بين عامى ١٩٠٠ و ١٩١٣ خمسة أضعاف ، وهى التى يعيش فيها الآن ثلثى مجموع سكان البلاد ؛ وفى هذه المناطق كان كل إنتاج الحبوب تقريبا فى أيدى الإيطاليين . وكانت ضخامة هذا التوطن الإيطالى ودور هؤلاء المهاجرين فى تنمية أوجه النشاط الزراعى ، والترابط الذى إحتفظت به « الجالية الإيطالية » — يمكنها أن توجه التفكير إلى أن الأرجنتين ستصبح « منطقة نفوذ » . ولكن الأمر لم يكن كذلك ، إذ أن هؤلاء الإيطاليين ، الذين افتقروا إلى رؤوس الأموال ، لم يكن لهم غالبا فى الحياة الإجتماعية إلا دور ثانوى ؛ فكانوا من المزارعين ، ومستأجرى الأراضى ، وحتى من عمال اليومية الزراعيين ، وكان عدد أولئك الذين يتمكنون ، من بينهم ، من شراء قطع صغيرة من الأرض بسيطا نسبيا : فكان ١٣٪ فقط من بين الملاك العقاريين من الإيطاليين .

وفى البرازيل ، كان النصيب الديموغرافى الأوربى أقل قليلا عنه فى الأرجنتين ، إذ أن الأقاليم الجنوبية كانت هى وحدها التى تمثل ، من وجهة النظر المناخية والإقتصادية ، ظروفا ملائمة تسمح باجتذاب المهاجرين والإحتفاظ بهم . وموجة الهجرة ، التى كانت قوية فيما بين عامى ١٨٨٨ و ١٨٩٨ ، والتى مثلت قدوم ١٫٣٠٠٫٠٠٠ مهاجر ، أبطأت فى سرعتها فى أثناء العقد التالى ، ولكنها زادت من جديد إبتداء من سنة ١٩٠٨ : فعدد « الداخلين » فى سنة ١٩١٣ بلغ ١٧٧٫٠٠٠ . ومن بين هؤلاء القادمين الجدد ، كان البعض عمالا زراعيين ، والبعض معمرين .

وأعطى العمال الزراعيون ، منذ إلغاء الرق فى سنة ١٨٨٨ ، الأيدى العاملة

اللازمة لزراعة البن ، وبخاصة فى دولة ساو باولو . وكانوا من البرتغاليين ، ومن الإيطاليين ، ومن الإسبانيين ، الذين طردهم البؤس من بلادهم ، وجذبتهم صوب البرازيل مظاهر الظروف التى بدت لهم على أنها أفضل : مجانية الرحلة البحرية (التى كانت على حساب دولة ساو باولو) وإمكانية الحصول على عقد عمل ثابت فى إحدى المزارع الكبيرة . ولكن الرواتب كانت على درجة من القلة حتى أن كثير من بين هؤلاء العمال اليوميين قد تردد فى تجديد عقوده ، أو لم يجدده إلا لعجزه عن دفع مصاريف السفر عائداً إلى بلاده . ولم تكن مثل هذه المجموعة من الأهالى الفقراء هى التى يمكن أن يكون لها تأثير فى توجيه الحياة السياسية أو الإقتصادية .

وكان المعمرون قد حضروا للإقامة ، على نفقتهم ، على الأراضى التى كانت لاتزال بكراً ؛ وهؤلاء الطلائع كانوا يشكلون أهالى من صغار الملاك ، الذين كانوا قد نجحوا ، بعد سنوات مليئة بالمجهودات ، فى تنظيم بيع حاصلاتهم الزراعية والحصول على الأشياء الضرورية اللازمة للحياة « المتحضرة » . فمن كان هم ، هؤلاء المعمرين ؟ كانت للايطاليين نسبة هامة فى هذا الجزء الغربى من دولة ساو باولو . وكان الألمان نشاطا متفوقا فى دولة ريو جراند ديل سول وفى المناطق المجاورة ؛ وكانوا هم « المهاجرين القدامى » ، والذين توطنوا فى غالبيتهم فيما بين عامى ١٨٤٧ و ١٨٦٢ ، ولكنهم كانوا قد تمكنوا من المحافظة تماما على لغتهم ، وعلى عاداتهم ، وظلوا خاضعين تماماً لرجال دينهم ، واستمروا يكونون « طائفة » ترفض كل اندماج ؛ ولما كانوا يمثلون مايقرب من ربع سكان دولة ريو جراند ديل سول ، وكان الكثير من بينهم قد « تعدى » النشاط الزراعى لكى يصبحوا تجاراً ، ورجال مصارف أو يقوموا بعمليات استغلال الموارد المنجمية ، فقد أثار وجودهم آمالا ، حول عام ١٩٠٠ ، لدى أوساط رجال الجامعة الجرمانية : فهذه « المستعمرة بدون علم » ، ألم يكن

فى وسعها أن تصبح أساس « إمبراطورية إستعمارية ألمانية » فى البرازيل الجنوبية ؟ ولكن الحكومة الالمانية لم تقم بأى شىء من أجل تشجيع أحلام بدت لها على أنها لا يمكن تحقيقها .

والتأثير المالى للأوربيين كان متفوقاً فى كل مكان من هذه الدول فى أمريكا الجنوبية : فكان الإنجليز يحتلون ، بجدارة — ومنذ ما يقرب من قرن — المكان الاول ؛ ولكن إستثمارات رؤوس الاموال الفرنسية أصبح لها ، منذ أواسط القرن التاسع عشر ، دوراً هاماً ، فى بعض الدول ؛ ودخل الالمان والبلجيكيون وحتى الهولنديون فى دورهم فى خلال السنوات الاخيرة من القرن . وكانت حكومات أمريكا الجنوبية تجد نسبة كبرى من المشاركين فى تمويل قروضها فى أوربا ، وتزايدت هذه القروض نتيجة لتأثير الحروب الاهلية فى عملية جمع الضرائب ؛ وكان من بين نتائج ورود رؤوس الاموال الاوربية التمكن من إنشاء وسائل المواصلات الحديثة ، والتمكن من تنمية الصناعات الاستخراجية ، والبدء فى التجهيز الكهربى وحتى فى إنشاء المشروعات الزراعية الكبرى المزودة بوسائل آلية . وكتب جارسيا كالديرون *Garcia Calderon* فى سنة ١٩١٢ أنه « بدون رأس المال الأوربى ، لن يكون فى أمريكا حكومات ثابتة ، ولا سكك حديدية ؛ ولا موانى » .

وكانت جمهورية الأرجنتين هى الميدان الرئيسى لنشاط هذه الرأسمالية الأوربية . وفى بوينس إيرس كانت ستة مصارف أجنبية كبرى — أربعة إنجليزية ، ومصرف ألمانى ، ومصرف إيطالى — هى واسطة هذه الحركات الخاصة برؤوس الأموال ؛ وكان أقدمها ، وهو بنك لندن ونهر لابلاتا ، والذى تأسس فى سنة ١٨٦٢ ، يوزع على إعضائه المساهمين ، فى الفترة الواقعة فيما بين عامى ١٩١٠ و١٩١٣ ، متوسط ربح يصل إلى ٢٠ ٪ . وإجمالى هذه الإستثمارات الأجنبية بلغت فى أقل تقدير لها مبلغ ١٨٫٥٠٠ مليون فرنك ذهب ، بينما قدرها بعض المراقبين بمبلغ ٢٢ مليار . ولم تمثل قروض الدولة الأرجنتينيه أكثر من ثلاثة

مليارات. وفى هذه المشاركة ، كان نصيب رؤوس الأموال الإنجليزية هو ٥٠ ٪ تقريباً . ولم يكن التفوق الإنجليزى أقل وضوحاً عن ذلك فى أوروجواى .

وفى البرازيل ، كانت الإستثمارات الأجنبية بالتأكيد أقل من ذلك فى أهميتها ؛ فيبدو أنها لم تزد ، فى سنة ١٩١٤ ، عن تسعة أو عشرة مليارات فرنك ذهب . وهنا أيضاً كان النفوذ الإنجليزى سائداً بشكل واضح : وحتى إذا ما إعتبرنا تقديرات مثل هذا الإقتصادى الإنجليزى ، الذى قدر هذه الإستثمارات بأنها تقرب من ستة مليارات ، على أنه مبالغ فيها ، فمن المؤكد على أى حال أن هذه الإستثمارات قد بلغت أربعة مليارات . وكانت الإستثمارات الفرنسية ، وهى حوالى مليارين ونصف مليار تقريبا ، هى الأكثر أهمية عنها فى كل دول أمريكا اللاتينية . وكان دور رؤوس الأموال الألمانية ، والذى كان واضحاً بنوع خاص فى مناطق البرازيل الجنوبية ، التى كثر فيها عدد المهاجرين الألمان ، أقل مع ذلك من دور رؤوس الأموال الفرنسية . وكانت الإستثمارات البلجيكية — ٧٥٠ مليون فرنك ذهب — تحتل مكاناً هاماً نسبياً .

وفى شيلى ، وحيث كان يوجد ثلاثة وعشرون مصرفاً ، منهم تسعة مصارف أجنبية ، كانت المؤسسة المصرفية الكبرى ، وهى البنك الإنجليزى لجنوب أمريكا ، مؤسسة انجليزية . وكانت الإستثمارات الانجليزية ، وهى ١٧٠٠ مليون فرنك ذهب ، تحتل المكان الأول ؛ وكانت رؤوس الأموال الألمانية ، ٥٠٠ مليون ، لها نصيباً أكثر أهمية نسبياً عنها فى دول أمريكا الجنوبية الاخرى ، بينما كانت الإستثمارات الفرنسية ضعيفة . وكان الموقف مماثلا لذلك فى بيرو ، وحيث كان مجموع الإستثمارات يصل إلى ما يقرب من المليار ، وكان نصيب الإنجليز فيها يصل إلى ٦٠ ٪ ؛ وعلينا أن نذكر أن دور رؤوس الأموال الهولندية كان نشطاً نسبياً فى هذه البلاد . وكانت حكومة فنزويلا قد وجهت نداء قوياً للأسواق المالية الاوربية لشراء سندات قروض دولتها ، نتيجة لعجزها عن أن تجد العدد الكافى من المساهمين من بين

رعاياها : وكان الدين الخارجي يزيد مرتين في قيمته عن قيمة الدين الداخلي ، ولكن رؤوس الأموال الأجنبية كانت ، لفترة طويلة ، لا تتجه كثيراً صوب مشروعات التنمية الوطنية ، إذ أن مصير الاستثمارات الانجليزية والألمانية الأولى في مشروعات سكك حديد هذه الدولة كان مؤسفاً . ومع ذلك ، فقد نمت عملية حركة رؤوس الاموال — وبخاصة الانجليزية — في سنة ١٩١٢ ، حينما أظهرت عمليات الاستكشاف وجود موارد بترولية . ولم تكن بوليفيا ولا كولومبيا ، التي كانت السكك الحديدية نادرة فيها والاستثمارات المنجمية بسيطة ، تمثل ، في هذه الفترة ، فرصاً مماثلة بالنسبة للتوسع المالي الاوروبي .

وإجمالا ، وفي مجموع دول أمريكا الجنوبية هذه ، كانت رؤوس الاموال الأوروبية المستثمرة تزيد بالتأكيد عن إثنين وثلاثين مليارا من الفرنكات الذهب : كان تسعة عشرة مليارا على الاقل منها قد استثمرها الانجليز الذين كانوا قد وجهوا اهتمامهم الأول صوب السكك الحديدية ؛ وستة إلى سبعة مليارات منها قد إستثمرها الفرنسيون الذين شاركوا بصورة كبيرة في قروض الدولة ، ودون أن يهملوا المناجم أو السكك الحديدية ؛ وثلاثة إلى أربعة مليارات منها قد إستثمرها الالمان ، الذين كانوا نشطين للغاية في عمليات التجهيز الكهربي للمدن الكبرى . وكان نصيب رؤوس الاموال الآتية من الولايات المتحدة — ١٨٦٥ مليون فرنك ذهب — أقل عشرة مرات من نصيب رؤوس الأموال الإنجليزية ، ولا يمثل الا ما يقرب من ٦ ٪ من مجموع الإستثمارات الاجنبية . وكانت بدون قيمة في الأرجنتين ، وضعيفة جداً في البرازيل ، وبدأت في الظهور فقط في بيرو وفي فنزويلا حيث اشتركت شركة برموديز Bermudez Co مع شركة رويال داتش Royal Dutch . وكانت شيلي هي المنطقة الوحيدة التي كانت رؤوس الأموال الامريكية تحتل فيها مكاناً هاماً ، والتي كانت المجموعات

المالية الأمريكية تهتم فيها بالنترات وبخام النحاس ، ودون أن تنجح فى زعزعة التفوق الإنجليزى الموجود فيها .

وكان لورود رؤوس الأموال الأجنبية هذه ، ولوجود التقنيين الأوربيين ، دوراً هاماً فى التنمية الإقتصادية ، سواء أكان الأمر يتعلق بإنشاء السكك الحديدية — كمقدمة ضرورية للبدء فى إستغلال موارد هذه البلاد — ، أو بإستغلال الموارد المنجمية ، أو حتى باستغلال المزارع الكبرى .

وبإستثناء أربعة خطوط صغيرة فى البرازيل ، وخط حديدى فى شيلى ، والتى كانت مشروعات أمريكية ، وحديثة (١٩٠٦ — ١٩٠٧) ، كانت خطوط السكك الحديدية من عمل الأوربيين ، سواء أولئك الذين كانوا قد حصلوا على عقود إمتياز للخطوط التى زودوها برؤوس الأموال والتى أشرفوا على إستغلالها ، أو أولئك الذين قدموا معونتهم المالية والتقنية لإحدى حكومات أمريكا الجنوبية .

وفى الأرجنتين ، وحيث كانت الشركات الخاصة تستغل كل السكك الحديدية تقريباً ، كانت الشركات الإنجليزية هى التى حصلت على عقود امتياز لخمسة أسداس هذه الخطوط ، ومن بينها أهم هذه الخطوط ؛ وكانت هذه الشركات تستورد من بريطانيا العظمى المعدات والفحم ؛ وتستخدم ، فى قياداتها العليا ، تقنيين انجليز ؛ وكانت تحقق أرباحاً هامة . وكان الخط الكبير الوحيد الذى لم يكن فى أيدى الأجانب هو سكة حديد بوينس إيرس المركزية ، والذى كان يربط الأرجنتين بباراجواى . وفى أوروجواى (أشد دول أمريكا الجنوبية كثافة من وجهة نظر خطوط السكك الحديدية) كان الخط الرئيسى ملكا لشركة انجليزية ؛ وكانت الخطوط الأخرى ، والتى كانت الحكومة تحتفظ عليها بإشراف مباشر ، قد أنشئت بمساعدة رؤوس الأموال الإنجليزية . وكانت الحالة مشابهة لذلك تقريباً فى باراجواى ، وحيث كان الخط الحديدى ، الذى يقوم بحركة

كبيرة ، ملكا لشركة انجليزية . وفى البرازيل ، وحيث كانت الحكومة قد أعطت عقود امتياز عن كل السكك الحديدية تقريبا لشركات خاصة ، كانت الخطوط الرئيسية التى تتجمع صوب ريو دى جانيرو انجليزية ؛ وكانت شركة بلجيكية تستغل سكك حديد دولة ريو جراند ديل سول ، وشركة فرنسية تستغل سكك حديد دولة باهيا . وفى بيرو ، منحت الحكومة فى سنة ١٨٩٠ ، ولمدة ستين سنة ، مركزاً متفوقاً لشركة من بيرو ، ولكن رؤوس أموالها كانت انجليزية ؛ حقيقة أن أحد المهندسين الامريكيين كان هو الذى يدير أعمال « السكك الحديدية المركزية » ، من كالاو إلى ليما ، وهو مشروع ناجح بدرجة مدهشة : ولكن المصالح المالية الامريكية كانت غير موجودة تقريباً فى ميدان السكك الحديدية .

وكانت شيلى هى الدولة الوحيدة التى رغبت الحكومة فيها ، رغم استعانتها بالتقنيين الأجانب لوضع الخرائط والإشراف على التنفيذ ، فى الإحتفاظ بالسكك الحديدية تحت اشرافها المباشر ؛ ورغم ذلك فقد كانت لهذه القاعدة كثير من الإستثناءات : فالخط الذى يخدم منطقة تاكنا وأريكا ، والخط الذى يربط مناجم النترات بالساحل ، والخط الذى يعبر سلاسل الأنديز متجهاً إلى الأرجنتين ، هذه الخطوط ، كانت الحكومة قد تنازلت عنها لشركات انجليزية .

وفى إستغلال موارد ما تحت الارض ، كان للاوربيين كذلك نصيباً متفوقاً ، عن طريق رجال أعمالهم ، وبواسطة رجالهم التقنيين ، وكانوا قد وجهوا إنتباههم فى أول الأمر بطبيعة الحال صوب دول الأنديز . ففى شيلى كانت مناجم النترات ، والتى كانت تقدم أكبر نصيب فى الصادرات ، وتمثل المورد الرئيسى بالنسبة للميزانية (إذ أن الرسوم كانت تجبى على هذا التصدير) ، وفى حدود ٦٠ ٪ منها ، بين أيدى الشركات الأجنبية : ٣٢ شركة انجليزية ، وثلاث شركات

ألمانية ، وشركة أمريكية واحدة . وفى بوليڤيا ، وحيث تناقص إنتاج مناجم الذهب والفضة ، أصبحت مناجم النحاس ومناجم القصدير هى التى تجذب الإنتباه ؛ وهنا أيضا كان الإستغلال من عمل الشركات الأجنبية بنوع خاص ، وهى الشركات الإنجليزية ، والفرنسية ، والسويسرية . وكان الأمر كذلك فى كولومبيا ، مع هذا الاختلاف الذى كان يتمثل فى أن الشركات الالمانية كانت هى وحدها تقريباً التى إتبعت الطريق الذى مهده الإنجليز . وفى ڤنزويلا بدأ ، منذ سنة ١٩١٢ ، استغلال موارد البترول ، التى رجع الدافع فيها إلى شركة نفط ڤنزويلا *Venezuelian Oil Concessions* والتى كانت فرعاً من شركة رويال داتش . وبدأت مصادر البرازيل من المنجنيز ومن خام الحديد فى أن تصبح معروفة : وكان الاوربيون هم الذين يقومون ، فى حالة مناجم جيرايس *Minas Geraës* الذى كان إحتياطيها ضخماً ، بتقديم رؤوس الأموال ، وباستغلال المصادر .

وفى عملية تنمية موارد الأرض ، وحيث كان دور الأيدى العاملة الأوروبية كبيراً فى الأرجنتين وفى البرازيل الجنوبية ، كانت الدوافع التى نفذها أصحاب رؤوس الأموال الأوربيين والتقنيين الاوربيين ، تحتل كذلك مكاناً هاماً . ومن بين المشروعات الإنجليزية الكبيرة التى إشتغلت بالزراعة وبالتربية — وكانت فى مجموعها إثنتا عشر — كانت ثلاثة مشروعات تمتلك رأسمال يزيد على المليون جنيه . وفى البرازيل ، كان جزءا من إنتاج البن فى أيدى الشركات الإنجليزية الكبرى وفى بعض الاحيان فى أيدى الشركات الألمانية : فكانت شركة بن ديمون *Dumont Coffee Co.* والتى لم يزد عمرها على عشرين سنة ، توزع أنصبة أرباح بلغت ٢٥٪ فى سنة ١٩١٠ ، و ٢٠٪ فى سنة ١٩١١ ؛ وكانت شركة بن أجناتا سانتا *Agnata Santa Coffee Co.* ، والتى أنشئت فى سنة ١٩١٣ ، تمتلك مزارع زادت مساحتها على ١٢٠٠ هكتار . وكان

الأوربيون هم الذين يقومون بأكثر الأدوار نشاطاً فى تنمية الصناعات الزراعية التى كان إنتاجها يتجه صوب التصدير .

وتدخل نتائج هذه المجهودات فى نطاق العلاقات التجارية بين هذه الدول وأوربا . فمن الأرجنتين ، وهى المنتجة الكبرى للحبوب واللحوم ، كانت بريطانيا العظمى تحصل ، فى سنة ١٩١٣ ، على واردات كانت قيمتها — ٤٠ مليون جنيه (أى مليار فرنك ذهب) — يزيد على قيمة المواد الغذائية والمواد الأولية التى كانت أستراليا أو الهند تقدمها للوطن الأم ! ووصلت مبيعات الأرجنتين لفرنسا إلى ٣٦٩ مليون فرنك ؛ ولألمانيا إلى ٤٩٤ مليون . وكانت صادرات شيلى لهذه الدول الأوربية الصناعية الكبرى تزيد قليلا ، فى نفس هذه السنة ، على ٤٠٠ مليون فرنك ذهب ؛ وكان نصيب ألمانيا منها متفوقاً . أما صادرات البرازيل إليها فقد بلغت ٥٨٣ مليون فرنك ذهب .

ولم يبق تأثير الاوربيين ضعيفاً إلا فى ميدان صناعات النسيج والتعدين . فما الداعى لمساعدة هذه المناطق على التحرر من الواردات الآتية من أوربا ؟ وكانت دوافع أمريكا الجنوبية لاتزال فى « مرحلة الطفولة » : فصناعة التعدين البرازيلية ، والموزعة فى منشئات صغيرة ، كانت لاتزال تستخدم الخشب فى عمليات إنتاج الزهر ؛ ولم يكن فى وسع صناعة المنسوجات ، فى أية منطقة ، أن تتحمل منافسة المنتجات الاوربية . ولذلك فإن الارجنتين ، مثلا ، كانت ، بالنسبة للصادرات الصناعية الإنجليزية ، سوقاً يقرب فى أهميته من أهمية كندا .

٢ — التأثيرات الثقافية :

كانت المؤثرات الأوربية قد وجهت الحياة الثقافية فى أمريكا اللاتينية إلى درجة بعيدة .

فاحتفظت إسبانيا ، فى الوقت الذى فقدت فيه كل قوة للإشعاع من وجهة النظر الاقتصادية ، بدور رئيسى بالنسبة للحياة الثقافية : فالإتجاه المعادى لإسبانيا ،

والذى كان قد ساد فى أثناء الثلاثة أو الأربعة عقود التالية لنهاية حروب الإستقلال ، كان فى إنهيار واضح فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر . ولاشك فى أن الأمر لم يكن يتعلق ، إلا لدى بعض الاوساط « المتطرفة » ، بإقامة وفاق سياسى مع الوطن الام السابق . ولكن كثيرين من أهالى أمريكا الجنوبية كانوا يرغبون بالإحتفاظ بالروابط الثقافية مع تلك البلاد التى حصل منها الجزء الاكبر من أمريكا اللاتينية على حضارته « الغربية » ؛ وهذه المشغولية كانت تتلاقى مع مشغولية بعض الكتاب الإسبانيين ، رفائيل ألتاميرا *Rafaël Altamira* مثلا ، فى كتابه عن « إسبانيا والسياسة الامريكانية » .

ومع ذلك فقد كانت الثقافة الفرنسية ، واللغة والفكر الفرنسيين ، هى صاحبة أكبر قوة إشعاع فى كل الاوساط المثقفة . وكتب مانويل أوجارت *Manuel Ugarte* « كانت فرنسا هى الموجه الثقافى لهذه البلاد الجديدة » . وكان الكتاب ، أثناء الجزء الأكبر من القرن التاسع عشر ، معجبين بالحركة الأدبية الفرنسية . وكان رجال القانون قد تأثروا بالآراء القضائية الفرنسية . وبحثت الفلسفة السياسية عن وحيها لدى إدجار كينيه *Edgar Quinet* ولدى توكفيل *Tocqueville* ، وبعد ذلك لدى رينان *Renan* ، ولكن بوجه خاص لدى المدرسة الواقعية التى لقيت فى شيلى نجاحا يماثل نجاحها فى البرازيل . وفى المكتبات العامة ، والمكتبات الخاصة ، إحتفظت الكتب الفرنسية بالمكان الأول حتى بداية القرن العشرين . وفى التعليم ، استمر العمل الذى كان المهاجرون الجمهوريون ، أميدى جاك *Amédée Jacques* قد بدأوه فى الارجنتين ، والذى كان البير لاروك *Albert Larroque* قد بدأه فى أوروجواى ، استمر بعد سنة ١٨٨٠ ، عن طريق لجان التحالف الفرنسى *L' Alliance Française*، والبعثات الدينية ، والبعثات الجامعية .

ولم يكن التأثير الثقافى الالمانى محسوسا بدرجة كبيرة إلا منذ سنة ١٨٨٥ ؛

وكان قد حصل على أكبر نجاح له فى شيلى ، حينما تقبع البرنامج وسائل المعهد المكلف بإعداد المدرسين ؛ ولكنه إستند إلى مراكز له فى بوليفيا ، وفى الأرجنتين ، وبطبيعة الحال فى البرازيل الجنوبية ، ونتيجة للمدارس التى كان بعضها تابعاً للهيئات الدينية ، وبعضها الآخر يحظى بمساعدة الحكومة الإمبراطورية. وكان للإيطاليين مدارسهم ، والتى كانت قد أنشئت لأبناء المهاجرين وحدهم تقريباً. أما بالنسبة للإنجليز ، والذين كان وجودهم فى غاية الأهمية بالنسبة للحياة الإقتصادية والمالية ، فإن تأثيرهم الثقافى كان ضعيفاً .

ولذلك فإن المؤثرات اللاتينية كانت هى السائدة ، إذا ماتغاضينا عن بعض هذه المناطق التى ظهر فيها التأثير الألمانى : فكما لاحظ جورج كليمنصو *Georges Clemenceau* ، بعد رحلة فى أمريكا الجنوبية ، كان الإتجاه « لاتينيا فى المشاعر ، وفى الفكر ، وفى العمل ، مع كل ميزاته الإندفاعية ومع كل أخطاء وسائله » . ولكن ألم يكن ، كما لاحظ جارسيا كالديرون *Garcia Calderon* ، « إتجاهاً لاتينياً يمر بمرحلة التقهقر » ؟ لقد كان تشاؤم الكاتب البيروفى يرجع فى الغالب إلى مشهد الحياة السياسية فى جمهوريات أمريكا اللاتينية . والنظم الدستورية ، حتى حينما تكون قد تأثرت ، فى ألفاظ نصوصها ، بتأثير المعتقدات الفرنسية أو بالقانون العام المطبق فى الولايات المتحدة ، كانت قد غيرت من روحه . وكانت هذه النظم ، من وجهة النظر العملية ، ورغم أنها قد إدعت ، كلها تقريباً ، مبادىء الحكومات التى طبقتها الأمم الاوربية الكبيرة ، « التناسق بين السلطات ، والحقوق الطبيعية ، والإنتخابات العامة ، والمجالس التمثيلية » ، لا تعرف من أشكال الحكومات تقريباً إلا شكل السلطة الفردية . وكان كليمنصو قد ذكر أن « سلطة الدستور هى مجرد سلطة نظرية » . ورسم جيمس برايس *James Bryce* فى سنة ١٩١٠ ، « وبقسوة متشددة » ، إتهاماً فضح فيه ، وفى كل بلد من البلاد ، الطرق التى تنتهك بها الحريات العامة ، وتزور بها ممارسة حق الانتخاب ، ويوضع بها المجلس

التمثيلى فى خدمة الرئيس ، وأعلن إشمئزازه ، رغم إعترافه بأن المثل الأعلى المتحرر والديمقراطى لايمكنه أن يكن « نباتا ينمو فى أمريكا » : فجماهير السكان كانت لاتبالى بأفكار القانون العام ولم يكن لها روح نقد ؛ والظروف الجغرافية — طول المسافات وصعوبة المواصلات — كانت تفرض على الدولة أعمالا لم يكن إلا فى وسع سلطة تنفيذية قوية أن تقوم بها ؛ والطبقة الوسطى ، التى كانت فى أوربا القرن التاسع عشر أفضل ماترتكز عليه الحكومات المستقرة ، لم تكن موجودة تقريباً فى أمريكا الجنوبية . وهذه الحكومات التى كانت خاضعة لأوربا من وجهة النظر الاقتصادية والمالية ، ظلت منفصلة تماماً فيما يتعلق بروح الحياة السياسية .

الفصل السادس والثلاثون

المنافسون لأوربا

لم تبد أوربا على أنها قد فقدت شيئاً من قوة توسعها فى الفترة التى سبقت الحرب العالمية الأولى . وكانت هى المحركة للحياة الإقتصادية فى الجزء الأعظم من العالم ، حيث كانت قد أنشأت وسائل النقل الحديدية والبحرية ، ونظمت إستغلال موارد ما تحت الأرض ،وحتى موارد الأرض نفسها فى غالب الأحيان؛ ومن دورها هذا ، كانت تحصل على مكاسب مباشرة لحياتها الصناعية ، نتيجة لتيار التصدير صوب « البلاد الجديدة » (ففى هولندا ، كان ثمانين ألف شخص يعملون فى إنتاج وتجارة الأدوات المصنوعه اللازمة للهند الهولندية) . وكانت تحصل على مزايا أخرى من دورها المالى : فإيرادات رؤوس أموالها المستغلة كانت تسمح للأوربيين بشراء المواد الأوليه والمواد الغذائية من البلاد الجديدة، حتى حينما كانت الصادرات الاوربية لاتكفى لتعويض الواردات . واتجهت هذه البلاد الجديدة الى أن تكون اقتصادياتها مكملة لإقتصاديات أوربا ؛ وإن كانت الدول الصناعية ، التى تشترى المواد الأولية ، هى التى كانت تحتل ، بالفعل ، المكان المتفوق ، فى هذا التكامل .

وظلت أوربا كذلك ، هى المتسبب الرئيسى فى تغيير الحياة الاجتماعية ، فى كل المناطق التى امتد فيها هذا التوسع الاقتصادى . وكانت هذه التأثيرات واضحة بشكل خاص، وبطبيعة الحال،فى المناطق الإستعمارية ، ما دام الاوربيون كان فى وسعهم أن يعدلوا ، بالاجراءات الادارية ، من أحوال الحياة : نظام العمل ، ونظام الاراضى ، وكذلك الصحة العامة،ومادامو يتجهون ،بمؤسساتهم التعليمية ، صوب تكوين « طليعة » وطنية . أما فى الدول المستقلة ، فإن وجود

التقنيين والتجار الاوربيين كان يقضى على بعض الحرفيين والمشتغلين بالنقل ، فى نفس الوقت الذى كان يساعد فيه على نمو طبقة بورجوازية ، وكان فى وسع استثمارات رؤوس الاموال الاوربية فى إستغلال موارد الارض أن تغير النظام الزراعى تماما (وهذه هى حالة المكسيك) وذلك بفقد بعض الفلاحين لأراضيهم ، وتحويلهم بعد ذلك الى بروليتاريا زراعية . وهذه هى مجرد أمثلة على هذه التغيرات ، التى لم تبدأ دراستها التفصيلية الا بالكاد .

وأخيراً فإن أوربا كانت تحاول ، وإن كان ذلك بنجاح أقل ، أن تنشر معتقداتها الخاصة بها ، من وجهة النظر الدينية ومن وجهة نظر المنظمات السياسية ، ودون أن تحسب تماما حساباً للأخطار التى تعرض لها سيطرتها بهذا الشكل .

ولذلك فإن الأوربى كان يحتفظ بالثقة ، رغم الاعراض التى دلت عليها مقاومة الاتجاهات القومية الناشئة فى المستعمرات أو فى البلاد الجديدة .

ومع ذلك فقد وجد هذا الاشعاع الاوربى نفسه متوقفا ، فى بعض مناطق العالم ، بفعل قوى شابة ، هى قوى اليابان والولايات المتحدة . فما هى قيمة هذه المنافسات فى هذه الفترة ، فى العلاقات الدولية ، ومن وجهة النظر السياسية والاقتصادية ؟

١ — اليابان :

كانت اليابان ، منذ أن كانت قد دخلت ، فى سنة ١٨٩٤ ، فى « سياسة القوة » قد قامت بمجهود مزدوج للتوسع الاقليمى والتنمية الاقتصادية ، وهما مظهران مكملان لنفس التخطيط . وكان ضم الاقاليم الجديدة ، فرموزا فى سنة ١٨٩٥ وكوريا فى سنة ١٩١٠ ، قد سمح لها بالحصول على المواد الغذائية اللازمة للسكان ، والذى كان عددهم قد زاد من ٤٠ مليون فى سنة ١٨٩٠ الى ٥٤ مليون فى سنة ١٩١٤ ؛ وأعطى الفحم وخام الحديد لصناعة التعدين ، وأسواقا لصناعة الانسجة اليابانية ، وهى الصناعات التى كان نموها ضروريا لاعطاء وسائل

المعيشة للأيدى العاملة الزراعية الفائضة ؛ وسمح الإنتاج التعدينى لليابان بأن تكون لها سياسة تسليح مستقلة تقريباً ، كما أعطتها صادرات منتجات النسيج وسائل شراء المواد الغذائية والمواد الأولية من البلاد الأجنبية . وحينما أكد حكام اليابان أنه من الواجب أن يكون هدف بلادهم هو أن تصبح « إنجلترة آسيا »، كانوا قد رأوا في هذا البرنامج وسيلة لتمهيد الطريق والوصول إلى « سياسة كبرى » . فما هى نتيجة هذا المجهود فى سنة ١٩١٣ — ١٩١٤ ؟

كان الإقتصاد اليابانى قد ظل محتفظاً ، وجزئياً ، بصفاته القديمة . ففى الزراعة ، لم تتغير طرق التنمية تقريباً ، رغم أن الوسائل التقنية كانت قد تحسنت قليلا . ولم يكن فى وسع إنتاج المواد الغذائية أن يواجه المتطلبات إلا فيما يتعلق بالحبوب وبالشاى ؛ ولم يعد فى وسع محصول الأرز — رغم أنه كان يزداد بإنتظام بنسبة ١٠ ٪ كل خمس سنوات — أن يتبع سرعة النمو الديموغرافى : فكان العجز السنوى يتراوح بين ٤٥٠٫٠٠٠ و ٧٠٠٫٠٠٠ طن وكان إنتاج الحرير الخام، والذى كان ينمو بسرعة ، هو وحده الذى يزيد بمقدار الثلثين عن حاجة السوق الداخلى .

وفى الصناعة ، ظلت أوجه النشاط الحرفى مهمة . ولكن الإهتمام تحول صوب المشروعات الحديثة ، التى أنشأتها أو أشرفت عليها المجموعات المالية الكبيرة - ميتسوى *Mitsui* ، ميتبوبيشى *Mitbubishi* ، فوروكاوا *Furukawa* - ، والتى كان رؤساؤها قد أثروا ، وبصفتهم موردين للأسلحة ، أثناء الحرب الصينية اليابانية . ومع ذلك فقد ظلت درجات التقدم متفاوتة . فكانت الصناعات الإستخراجية ضعيفة ، إلا فيما يتعلق بالنحاس ، والذى كانت اليابان تحتل فيه المرتبة الثانية فى العالم : فكان هذا الإنتاج فى سنة ١٩١٣ يتمثل فى ٣٠٠٫٠٠٠ طن من خام الحديد ، بما فى ذلك إنتاج مناجم كوريا ، فى الوقت الذى بلغت فيه الإحتياجات ما يقرب من ٩٠٠٫٠٠٠ طن ؛ وفى نفس السنة ٥٫٤٠٠ طن.

بترول ، وكانت لاتكفى لسد نصف حاجيات أضعف إستهلاك ؛ وكان إنتاج الفحم وحده (والذى إرتفع من ١٤ مليون طن فى سنة ١٩٠٧ إلى ٢٢ مليون طن فى سنة ١٩١٤) هو الذى يسمح بمواجهة الإحتياجات . وبين الصناعات التشكيلية ، كانت صناعة النسيج هى التى تحتل أهم مكان ، وتسبق غيرها بكثير: ٤٥ ٪ من القيمة الاجمالية للإنتاج الصناعى . ونمت مصانع القطنيات ، بعد الفترة التى أبطأ فيها التقدم فيما بين عامى ١٨٩٦ و ١٩٠٦ ، نمواً كبيراً ؛ ففى ثمانية سنوات زاد عدد المغازل بنسبة ٩٠ ٪ ؛ وأصبحت المائة وأربعة وخمسين مصنع تشغل ٢٣٧٫٠٠٠ عامل أو عاملة . ونمت صناعة التعدين بصعوبات أكثر : فكانت أفران ياواتا ، التى أنشئت فى سنة ١٨٩٥ فى عجز مستمر ، ولم تتمكن من مواصلة عملها إلا بالمساعدة المالية التى منحتها الحكومة لها ؛ وكانت تقدم ، فى سنة ١٩١٣ ، تسعة أعشار الانتاج اليابانى من الصلب والذى كان ، بـ ٢٥٤٫٠٠٠ طن ، يغطى بالكاد ثلث إحتياجات السوق الداخلى . ودور الصناعة البحرية ، التى كانت تحصل من الدولة على معونات هامة ، كانت بطيئة فى نموها ، إذ أنها قد إضطرت إلى استيراد كل مواد البناء ، وكانت تنقصها كذلك الأيدى العاملة المدربة : ففى سنة ١٩٠١ بنيت فيها ٧١ سفينة كان مجموع حمولتها الكلية ٣١٫٠٠٠ طن ؛ وفى سنة ١٩١٣ بنيت فيها ١١٢ سفينة حمولتها ٥٤٫٠٠٠ طن . ووجد أصحاب شركات الملاحة اليابانيين أن من مصلحتهم شراء السفن الكبيرة من دور صناعة السفن الأجنبية . ولم تبدأ صناعة الآلات اللازمة للغزل أو النسيج ، وصناعة المحركات الا بالكاد فى سنة ١٩٠٦ ؛ وبلغ عددها ، فى سنة ١٩١٤ ، مائتين وسبعة عشرة ورشة ، فيها ٢٢٫٠٠٠ عامل ؛ أى أن الجزء الأكبر من التجهيزات الصناعية ظل يرد إذن من الخارج . وبالإجمال ، فإن هذه الصناعة الحديثة كانت لاتزال متواضعة : ١٤٫٠٠٠ منشأة صناعية مزودة بآلات محركة ، و ٩١٦٫٠٠٠ عامل .

ومع ذلك ، فإن الشكل العام للتجارة الخارجية كان يشبه الشكل العام لتجارة دولة صناعية . فاليابان التي لم تكن تصدر ، في سنة ١٨٩٠ ، ما يزيد على المواد الأولية — الحرير الخام والنحاس — والتي كانت تستورد بنوع خاص المنتجات المصنوعة ، أصبحت الآن تصدر منتجات مصنوعة (وأصبحت هذه المنتجات تمثيل ٧٩٪ من الصادرات) وتستورد مواد أولية ، مثل القطن الخام وخام الحديد . وهذه الصناعة اليابانية ، قدروا أنها كانت مضطرة إلى إستيراد الجزء الأكبر من المواد الأولية اللازمة لها ، مع كل المساوىء التي يشتمل عليها هذا هذا الوضع ، لا بالنسبة للميزان التجارى وحده ، ولكن أيضاً بالنسبة لسعر التكلفة ؛ وعلاوة على ذلك فإنها لم تنجح في صنع منتجات من أنواع متفوقة ، إذ أنها كانت تفتقر إلى العدد اللازم لها من المهندسين والعمال المهرة ؛ حقيقة أنها كانت تتمتع بأيدى عاملة رخيصة ، وأنه كان في وسعها بهذا الشكل أن تعرض خيوط غزلها أو منسوجاتها بسعر يقل كثيراً عن السعر الذى كان رجال الصناعة الإنجليزية أو الإمريكيين يفرضونه على السوق ، ولكن هذه الميزة لم تكن تجذب إلا العملاء الفقراء ، والذين كانوا يقنعون بالمنتجات الضعيفة . وبالتالى ، لم يكن في وسع المنتجات الصناعية اليابانية ، كما ذكر المراقبون ، أن تصل إلى درجة المنافسة على الأسواق الأوربية ؛ فلم تجد عملاءها إلا على القارة الآسيوية ، وفى الصين بنوع خاص ، وفى نفس الوقت بشرط أن يتمكن المصدرين اليابانيين من إبعاد الإنجليز والإمريكيين والذين كانوا يحتلون هناك مراكز ثابتة ومدعمة منذ وقت بعيد . ومن ناحية أخرى ، لم يكن من الممكن للتنمية الصناعية لليابان أن تتم ، في قطاع الصناعة « الثقيلة » ، إلا بالمساعدات التي منحتها لها الحكومة ، وفى قطاع صناعة النسيج ، إلا بالمعونة الكبيرة لرؤوس الأموال الأجنبية : فبلغت قيمة الأسهم الصناعية اليابانية المباعة في الخارج فيما بين عامى ١٩٠٠ و١٩١١ ولمؤسسة مصرفية واحدة — وهى أكبرها ، بنك اليابان الصناعى —

ما يقرب من ٩٠٠ مليون فرنك ذهب . وهذا التمويل كان يمثل مشكلات عويصة ، إذ أنه لم يكن فى وسع طلب رؤوس الأموال الأجنبية أن ينجح إلا بنسبة ثقة المموليين فى الإستقرار المالى لليابان ؛ ولكن سياسة المعونات الحكومية للصناعات الثقيلة كانت تفرض عن المالية العامة أعباءاً تهدد مثل هذا الإستقرار . وكانت كل هذه أسباباً تجعل مستقبل الصناعة اليابانية يظهر على أنه ضعيف .

ولكى يتغلب على هذه الصعوبات ، كان على الاقتصاد اليابانى أن يعمل على ضمان وجود أسواق ومواد للمواد الخام فى الخارج . ولم يكن لأوربا ، فى هذه التجارة اليابانية ، إلا مكاناً محدوداً : تقريبا سدس الحجم الاجمالى للتبادل ؛ وكان للولايات المتحدة مكاناً أكثر أهمية وبكثير ، لأنها كانت تورد الآلات والصلب والبترول ، وكان البديل الوحيد الذى كان فى وسع اليابان أن تقدمه ، لدفع مشترياتها ، هو تصدير الحرير الخام ، والذى كان مستواه مرتبطا تماماً بنمو الازدهار الأمريكى أما مع القارة الآسيوية — وعلى الأقل فى المناطق الشرقية والجنوبية ، وبخاصة الصين — فإن التبادل كان أكثر من ذلك إستقراراً وبكثير : فكانت اليابان تشترى المواد الأولية وتبيع المنتجات المصنوعة ، ولذلك فإنها كانت تجد هناك أكثر الظروف ملاءمة لازدهارها الصناعى ، وكان يمكنها أن تنمى فيها مجهوداتها التوسعية .

وفى منشوريا الجنوبية . التى ظلت إقليماً صينياً ، رغم أن سيادة حكومة بكين كانت قد أصبحت كل يوماً أكثر ضعفاً عنها فى اليوم السابق ، حصلت اليابان ، بمعاهدة بورتسموث ، فى سنة ١٩٠٥ ، على تنازل عن «الحقوق والمصالح» التى كانت قد حصلت عليها سابقاً من الصين ؛ وفى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٥ ، وافقت الصين على الإعتراف بهذا التنازل . وتحددت الحدود الشمالية لمنطقة النفوذ اليابانى بالاتفاقيات السرية المعقودة فى سنة ١٩٠٧ وسنة ١٩١٠ بين اليابان وروسيا . أما بالنسبة «للحقوق والمصالح» التى كانت اليابان قد حصلت على حق التمتع بها ، فكانت تتركز حول سكة حديد جنوب منشوريا

التى كان الروس قد أنشئوها فى سنة ١٨٩٨ : فأصبحت الحكومة اليابانية ، كوارثة لمصالح روسيا ، صاحبة حق إمتياز إستغلال هذه السكة الحديدية ؛ وأصبح لها الحق ، علاوة على ذلك ، وطبقاً لشروط العقد الصينى الروسى ، فى إدارة شريط الأراضى التى تمتد لمسافة بضعة كيلومترات على جانبى السكة الحديدية ، وفى أن تحتفظ فى هذه المنطقه « بحرس من البوليس » ، وأن تستغل مناجم المعادن . وأعطيت مهمة إستغلال السكة الحديدية والمناجم ، فى يونيو سنة ١٩٠٦ ، « لشركة سكة حديد جنوب منشوريا » التى دفعت الدولة نصف رأسمالها . ومن ناحية أخرى ، حلت اليابان محل روسيا فى الحقوق التى كانت لها منذ سنة ١٨٩٨ فى «الإقليم المؤجر» فى كوانج تونج ، أى فى أقصى جنوب شبه جزيرة لياو تونج؛ ومارست فى هذا الإقليم ، الذى كانت توجد فيه قاعدة بورت آرثر البحرية الكبيرة وميناء دالنى التجارى ، سلطات توازى تقريباً ما يمكنها أن تمارسه فى إحدى المستعمرات .

وإلى جانب هذه الميزات ، أضافت الحكومة اليابانية ، وعن طريق الإتفاقيات التى عقدتها مع الحكومة الصينية فيما بين عامى ١٩٠٧ و ١٩١٣ ، ميزات أخرى ، سمحت لها بمد ميدان عملها إلى ما وراء « الإقليم المؤجر » و « منطقة السكة الحديد » : حق إنشاء خمسة فروع لسكة حديد جنوب منشوريا إما فى إتجاه جيهول أو فى إتجاه كوريا ، وإستغلال مناجم الفحم الموجودة خارج « منطقة السكة الحديدية » ؛ والحق للكوريين — الذين أصبحوا الآن رعايا لليابان — فى المجىء والإقامة فى الأقاليم المنشورية المتطرفة المجاورة لكوريا ، وأن يقيموا فيها مؤسسات زراعية .

ولذلك فإن اليابان كانت قد بدأت إذن ، ونتيجة لإستثمارات رؤوس الأموال الضخمة — ١٣٢ مليون دولار تقريباً — ولتهجير وتوطين ما يزيد عن ٥٠٠,٠٠٠ يابانى ، فى تنظيم الحياة الإقتصادية فى كل منشوريا الجنوبية ، أى فى المنطقة التى

كان يعيش فيها عندئذ خمسة وعشرين مليوناً من السكان ؛ وكانت تحاول أن تجعلها منطقة « صيد » خاصة بها ، وذلك بإبعاد المنافسين الأوربيين أو الأمريكيين عنها : فقامت كذلك منذ سنة ١٩٠٩ بالحصول على إعتراف من الصين بحقها في أن يؤخذ رأيها ، في حالة رغبة إحدى الشركات الأجنبية في الحصول على عقد إمتياز للسكك الحديدية في هذه المنطقة .

وفي الصين نفسها — صين « الثمانية عشر ولاية » — كان للنشاط الياباني، بطبيعة الحال ، أشكالا مختلفة . فبينما كان دور اليابانيين ملغيا تقريبا في سنة ١٨٩٥ ، وبعد نهاية الحرب الصينية اليابانية ، أصبح المكان الذي يحتلونه الآن في الحياة الإقتصادية هاما : ففي سنة ١٩١١ ذكرت إحصاءات إدارة الجمارك الصينية وجود ١٫٢٨٣ مؤسسة تجارية يابانية ، ووجود ٢٦٫٠٠٠ ياباني، علاوة على من كان يقيم منهم في منشوريا الجنوبية . و كانت المراكز الرئيسية لهذا النشاط هي شنغهاي (حيث كان عدد اليابانيين يماثل تقريبا عدد الإنجليز)، وتيان تسين ، وهانكيو ، وبخاصة آموي ، حيث كان اليابانيون يمثلون ، نتيجة قربها من فرموزا ، أغلبية السكان الأجانب . وكانت اليابان ، وبصفتها مشترية للقطن الخام ، وفول الصويا ، والحبوب ، وبائعة للقطنيات ، تحصل على نصيب ١٩ ٪ من التجارة الخارجية للصين . وكانت السفن التجارية اليابانية تمثل ٢٥ ٪ من الحمولة في موانى الصين وأخيراً ، فإن رؤوس الأموال اليابانية قد بدأت في أن تحتل مكاناً له قيمته في الحياة الإقتصادية للجمهورية الجديدة : تمويل القروض الحكومة الصينية اللازمة لإنشاء السكك الحديدية ؛ وإستثمارات في الصناعة — إثنين وثلاثين مصنعاً ، منهم ثلاث مصانع غزل كبرى في شنغهاي — وفي شركات الملاحة النهرية وفي إستغلال المناجم : وفي مجموعها ٦٠ مليون دولار، أي عشر الإستثمارات الإنجليزية ، وخمس الإستثمارات الألمانية . وفي هذا التوسع،

المالى اليابانى ، إتجهت المجهودات بصفة خاصة صوب منطقة هانيه — بينج ، شمال هانكيو ، حيث كانت توجد أهم مناجم خام الحديد وبالتالى المركز الرئيسى لصناعة التعدين . واحتاجت الشركة الصينية التى كانت تستغل هذه الموارد منذ سنة ١٨٩٣ بمعونة المهندسين الأجانب ، إلى مساعدة مالية ، وأسرع المصرف اليابانى الكبير بمنحها إياها . ونظير هذه المساعدة حصل اليابانيون لا على مجرد مشاركة فى إدارة الأفران العالية وشركة الصلب ، ولكن كذلك على توريد سنوى لكمية كبيرة من خام الحديد ، وبسعر خاص . وأخيراً ، فحينما طلب الجنرال يوان شى كاى ، رئيس الحكومة الجمهورية الصينية ، التى نتجت عن ثورة سنة ١٩١١ — ١٩١٢ ، والذى كان يمارس بالفعل سلطات دكتاتورية ، من المصارف الأجنبية قرضاً كبيراً لإعادة التنظيم الإدارى والإقتصادى للصين ، إشتركت اليابان فى تكوين المجموعة المصرفية التى قامت بالتفاوض مع يوان . وهكذا تمكنت اليابان من أن تضع نفسها على قدم المساواة مع الدول الغربية فى عملية إستغلال « السوق الصينى » .

ورغم أهمية هذه النتيجة فإن حكام اليابان لم يقنعوا بها : فكان النفوذ السياسى هو الذى يحاولون الحصول عليه فى الصين . ولكى يصلوا إلى ذلك ، كانوا مستعدين لإنتهاز الفرص ، ويطرحوا جانباً أية عملية تفضيل « ايديولوجية » . فكانوا ، لفترة من الزمن — وحتى فى سنة ١٩٠٧ — قد تركوا صن يات سن ، زعيم الحركة الثورية الصينية ، ينشىء فى طوكيو مركز الدعاية الموجهة ضد أسرة المانشو الإمبراطورية . ومع ذلك ، فقد كان بعضهم مستعداً ، فى أثناء الثورة ، لكى يعرض مساعدته على هذه الأسرة ، وذلك بأمل أن يظهر هذا النظام الإمبراطورى ، الذى ستنقذه مجهوداتهم ، إستكانة وموافقة على مقترحاتهم . ولكنهم لم يصروا على ذلك ، إذ أنهم وجدوا أن بريطانيا العظمى والولايات

المتحدة وفرنسا كانت متفقة على التخلى عن هـذه الأسرة ؛ فإنضموا إذن إلى جانب الحل الجمهورى ، فى نفس الوقت الذى حاولوا فيه أن يزيدوا من إشعال الخلاف بين صن يات سن ويوان شى كاى . وأخيراً ، وحينما حاول صن، الذى أبعده يوان ، أن يقوم فى صيف سنة ١٩١٣ بثورة جديدة، كان أحد المصارف اليابانية الكبرى هو الذى زود الرئيس بالوسائل المالية التى كان عاجزاً بدونها عن القضاء على الثورة ؛ وإن كان مصرفاً آخر قد أمد الثوار بالأموال. ولذلك فإن المجهودات اليابانية كانت تميل إذن نحو إطالة أمد الأزمة الصينية الداخلية، والتى كانت تفتح إمكانيات مواتية أمام السياسة اليابانية .

ولقد فهمت الدول الأوربية ذلك جيداً ، وحاولت أن تحد من هذه المطامع. وكان فى وسعها ، وبدون ضرر سريع ، أن تعطى اليابان مكاناً فى التكتل المالى الدولى ، إذ أن ذلك سيؤدى إلى تنظيم ومراقبة النشاط اليابانى ، ولأن المصارف اليابانية لم تكن لها الوسائل الكافية التى تسمح لها بالدخول فى منافسات مع المصارف الانجليزية ، والفرنسية أو البلجيكية ؛ وكانت ترغب فى منع اليابان من أن تقتطع لنفسها ، وفى « الثمانية عشرة ولاية » ، منطقة نفوذ مماثلة لتلك التى كانت قد حصلت عليها فى منشوريا .

وعلاوة على هذا التوسع الاقتصادى ، والمالى ، وربما السياسى ، فى شرق آسيا ، هل كان فى وسع اليابان أن تضيف إليه توسعاً يتجه صوب أقاليم المحيط الهادى ؟ إنها تلقى ، فى هذا الميدان للعمليات، « الغربيين » الذين كانوا يسيطرون على كل الارخبيلات . ولم يكن فى وسعها حتى أن تفكر فى أن توجه فائض سكانها الزراعيين صوب الأقاليم المطلة على المحيط ، ما دامت التشريعات كانت، فى أستراليا وزيلندا الجديدة ، تستبعد عملياً كل هجرة من الجنس الأصفر ، وما دام دخول اليابانيين إلى الولايات المتحدة قد خضع، منذ سنة ١٩٠٧ ، لتحديدات

قاسية . فلم تكن الامبراطورية اليابانية فى « مسألة المحيط الهادى » ، وحتى سنة ١٩١٤ ، إلا شريكاً ثانوياً .

ولذلك فإن التوسع اليابانى لم توقفه مقاومة الآسيويين ، التى لم تظهر كثيراً فى ذلك الوقت ، ولكن أوقفته المراكز القوية للأوروبيين أو الأمريكيين . وسيتوقف النمو المقبل لهذا التوسع بطبيعة الحال على وسائل العمل البحرية ، والحربية ، وكذلك الدبلوماسية ، التى ستكون لليابان .

والأوساط الحاكمة فى طوكيو ، رغم أن الانتصار الذى كانوا قد أحرزوه فى حرب منشوريا قد أبعد فى سنة ١٩٠٥ الخصم الوحيد الذى كان فى وسع أعماله أن تهدد أمن أرخبيل اليابان ، لم تفكر أبداً فى تقليل سرعة زيادة قواتها المسلحة . فالقانون العسكرى لسنة ١٩٠٦ وسع من نطاق الخدمة الاجبارية ؛ وفى خمس سنوات زاد عدد المجندين بمقدار ٥٠٫٠٠٠ رجل . ولذلك فإن الجيش العامل قد زادت قواته بنسب محترمة . وزاد عدد الوحدات الكبيرة من ١٩ فرقة فى سنة ١٩٠٦ إلى ٢٥ فرقة فى سنة ١٩١٣ ؛ والأسطول الحربى ، الذى لم يفقد سفينة كبيرة واحدة فى أثناء الحرب الروسية اليابانية؛ تدعم بستة طرادات أو مدرعات كبيرة فيما بين عامى ١٩٠٦ و ١٩٠٨ ، ونص البرنامج الجديد الخاص بسنة ١٩٠٩ — ١٩١٠ على بناء ثلاثة مدرعات وأربعة طرادات . وأصبحت القوات البحرية اليابانية — والتى بلغت حمولتها الاجمالية ٤٨٥٫٠٠٠ طن فى سنة ١٩١٣ — فى المرتبة الرابعة بالنسبة للعالم، — وبطبيعة الحال كانت بعيدة جداً وراء بريطانيا العظمى ، ولكنها كانت تقريبا فى نفس مستوى القوات البحرية الولايات المتحدة ؛ وكانت تضمن لليابان تفوقاً فى بحار الشرق الأقصى ، ما دام الأسطول الأمريكى كان ، فى جزء منه ، راسياً فى المحيط الاطلسى ، وما دام نمو البحرية الحربية الالمانية قد أجبر الامبرالية البريطانية على أن

تركز جزءاً ، تزايدت أهميته بإستمرار ، من وسائلها البحرية ، فى المياه الأوربية .

وكان الموقف الدبلوماسى ، رغم المظاهر ، أقل مواءمة من ذلك ، وبكثير. فلا شك فى أن الحكومة اليابانية كانت قد حصلت على تأكيد النتائج التى حصلت عليها وقت معاهدة بورتسموث وتمكنت من تحقيق ضم كوريا دون أن تلقى احتجاجات من جانب الدول العظمى ؛ وكانت قد وضعت حتى الأسس من أجل تعاون مع روسيا ، وعلى الاقل بشكل مؤقت : ولم تكن هذه ميزات قليلة فى أهميتها . ولكنها كانت مهددة بأن تفقد نقطة الارتكاز — التحالف الانجليزى — التى تمكنت بها من أن تحصل على هذا الانتصار . وفى أغسطس سنة ١٩٠٥ ، تأكدت المعاهدة الانجليزية اليابانية ، واتسع مداها : فبريطانيا العظمى ، التى كانت قد حددت ، فى الشكل الأول للتحالف فى سنة ١٩٠٢ ، وعدها بالمساعدة المسلحة بالحالة التى تتعرض فيها اليابان لهجوم دولتين عظمتين ، قد وافقت الآن على أن تتدخل بالسلاح فى الحرب التى تكون اليابان مشتبكة فيها مع دولة عظمى واحدة ؛ وفى نظير ذلك ، وعدت الحكومة اليابانية بتقديم معونة مسلحة لبريطانيا العظمى ، فى الحالة التى يتهدد فيها أمن الهند . وكانت هذه الوعود قد تبودلت على أنها تسرى لفترة عشر سنوات . ومع ذلك ، فمنذ سنة ١٩١٠ ، طالبت الحكومة الإنجليزية بإعادة النظر فى المعاهدة ، وربما كان ذلك بسبب شعورها بقصر نظرها حينما تدعم هذه القوة اليابانية التى أصبح نموها يضايق ، فى الصين ، المصالح الإنجليزية ، وإن كان ذلك يرجع بنوع خاص إلى أنها لم تكن ترغب فى إغضاب الولايات المتحدة ، التى كانت قلقة من إزدياد التوسع اليابانى . ألم تكن ، علاوة على ذلك ، قادرة على أن تضمن منذ ذلك الوقت ، وبدون مساعدة اليابان ، أمن الهند ، ما دامت إتفاقية سنة ١٩٠٧ قد أنهت العداوة الإنجليزية الروسية فى آسيا الوسطى ؟ ولذلك فإن المعاهدة الانجليزية

اليابانية الجديدة ، والموقع عليها فى ١٣ يوليو سنة ١٩١١ قد قللت من مدى هذا التحالف ، الذى لم يعد يطبق منذ ذلك الوقت على إمكانية وقوع صدام بين اليابان والولايات المتحدة . والاوساط السياسية اليابانية لم تكن قد وافقت على قبول هذا الوضع ، إلا لأنها إعتقدت فى ضرورة المحافظة على تعاون مع بريطانيا العظمى . وفقد التحالف جزءاً كبيراً من حيويته .

والسياسة اليابانية ، ما دامت الحالة الدبلوماسية لم تكن مواتية لآمالها، هل كانت تفكر فى وسائل القوة ؟ لم يكن هناك ما يشير إلى ذلك فى سنة ١٩١٣ وأوائل سنة ١٩١٤ . وكانت الزيادة المستمرة فى الميزانيات العسكرية والبحرية تصطدم حتى ، فى الأوساط البرلمانية ، بمقاومة قوية وكانت الاحزاب السياسية تحتج على مطالب المجلس الأعلى للجيش . ولأول مرة ، لم تستمع أغلبية مجلس النواب « لنصائح » الامبراطور ، وصوتت ، فى فبراير سنة ١٩١٣ ، على قرار بعدم الثقة فى الحكومة — وزارة كاتسورا *Katsura* — التى كانت تتأثر كثيراً بنفوذ العسكريين . وبعد عام من ذلك ، رفض البرلمان كذلك الموافقة على الميزانيات البحرية . وكان وصول وزارة أوكوما *Okuma* إلى الحكم ، فى بداية شهر مارس سنة ١٩١٤ ، وهى الوزارة التى كان رئيسها على علاقات وثيقة بمجموعة ميتسوبيشى *Mitsupishi* المالية ، يمثل نجاحاً لسياسة أوساط رجال الأعمال ، التى كانت تؤيد التوسع الاقتصادى ، لا التوسع المسلح . ولذلك فإن اليابان لم تكن ، فى هذه الفترة ، تمثل تهديداً مباشراً للسلم .

٢ — الولايات المتحدة :

إستمر المكان الذى تحتله الولايات المتحدة فى حياة العالم فى النمو . ومع مجموع سكان وصل إلى ٩٦ مليون من الأهالى ، والذى زاد بمقدار عشرين مليوناً

فى عشرين سنة ، وإن كان ذلك جزئياً نتيجة لتوافد المهاجر ، زاد الإتحاد الأمريكى فى عدد سكانه عن كل من الدول الأوربية ، فيما عدا روسيا . ووضعت القدرة الزراعية والصناعية ، وكذلك سرعة هذا النمو الإقتصادى ، الولايات المتحدة فى المرتبة الأولى بالنسبة لإنتاج الوقود ، والحبوب والقطن : فإنتاج الفحم الذى كان قد تضاعف فى عشر سنوات ، وصل فى سنة ١٩١٤ إلى ٥١٣ مليون طن ، وأعطت منطقة البترول ٢٦٥ مليون برميل فى سنة ١٩١٣ ؛ وأصبحت سهول الغرب الكبرى أهم منطقة فى العالم فى إنتاج الحبوب وتربية المواشى ؛ وأعطت ولايات « القطن » فى الجنوب ، من تكساس حتى كارولينا الشمالية ، ٦٥ ٪ من إنتاج القطن الخام فى العالم . وكانت الصناعات التحويلية ، وبإستثناء الصناعات الكيماوية ، فى نمو سريع ؛ وفى عشر سنوات تضاعفت قيمة المنتجات التى قامت المنشآت الأمريكية بصناعتها . وكان هذا التقدم أكثر أهمية فى قطاع الصناعات الثقيلة : فالإنتاج وصل إلى ٢٤ مليون طن من الصلب ، وتفوقت صناعة التعدين الأمريكية بمقدار ٩٠ ٪ على صناعة التعدين الألمانية ، التى كانت تحتل مقدمة الإنتاج فى أوربا .

ولا شك فى أن الأسباب الأساسية لهذا الإزدهار الواضح للحياة الإقتصادية كانت مرتبطة بوفرة موارد الأرض وما تحت الأرض ، وبروح الإقدام الموجودة لدى الأمريكيين ، وميلهم إلى التنظيم ؛ ولكن دور أوربا لم يكن بسيطاً : فكانت أوربا هى التى أرسلت الرجال ، وكانت أكبر مورد لرؤوس الأموال التى بلغ مجموعها الإجمالى خمسة مليارات ونصف مليار فى سنة ١٩٣١ . أما بالنسبة لنتائج هذا الإزدهار على العلاقات الإقتصادية الخارجية للإتحاد الأمريكى ، فقد كان من السهل تقييمها : فالتجارة الخارجية سجلت تقدماً واضحاً (فمن ٣٣٠١ مليون دولار فى سنة ١٩١٠ إرتفعت إلى ٤٢٥٨ فى سنة ١٩١٤ ، أى أنها قد زادت بنسبة ٣٥ ٪ تقريباً فى أربع سنوات) ؛ والميزان التجارى

الذى كان قد ترك زيادة بلغت ٤٠٠ مليون دولار فى المتوسط فيما بين عامى ١٩٠٦ و ١٩١٠ أصبح الآن يمثل زيادة تبلغ ٦٠٠ مليون دولار . ونصيب « القارة القديمة » من هذه التجارة الخارجية ، رغم أنه قد إنخفض فى خلال العقدين الأخيرين ، ظل متفوقاً بدرجة كبيرة : فكانت أوربا تحصل على ٦٧ ٪ من الصادرات الامريكية ، وخاصة الحبوب والقطن الخام ، وتقوم ٤٧ ٪ من الواردات ، التى كانت الكماليات والمنتجات الكيماوية تحتل مكاناً هاماً فيها ؛ ومن بين الدول الأوربية ، كانت بريطانيا العظمى هى التى ظلت أحسن عميل للولايات المتحدة ، وأهم مورد لها . ولكن تجارة الإتحاد مع الدول الأخرى فى القارة الأمريكية كانت فى تقدم واضح ، إذ أن إحتياجات الإستهلاك الداخلى كانت تجبرها على زيادة إستيراد الصوف الخام ، الذى يأتى من الأرجنتين ، وسكر القصب ومنتجات المناطق الحارة التى تأتى من منطقة البحر الكاريبى . ولكن التبادل ظل ضعيفاً مع آسيا : فكانت الولايات المتحدة تستورد المطاط من ماليزيا أو من الهند الهولندية ، والحرير الخام اليابانى ، والشاى الصينى ، وكانت تصدر صوب هذه المناطق المنتجات المصنوعة ، وتصدر القطن الخام والبترول صوب اليابان ؛ ومع ذلك فإنها لم تكن إلا أسواق إستيراد فقيرة ، ولم يكن لها إجمالا ، فى سنة ١٩١٤ ، إلا مكاناً صغيراً للغاية بالنسبة للمبيعات الأمريكية فى الخارج .

وكانت الظاهرة الأكثر وضوحاً هى التغيير الكبير الذى حدث ، فى عشرين سنة ، فى طبيعة هذه التجارة الخارجية ففى سنة ١٨٩٢ كانت المنتجات الزراعية (بما فيها القطن الخام) تمثل ٧٥ ٪ من الصادرات الأمريكية ، بينما لم تمثل فى سنة ١٩١٣ إلا ٤٠ ٪ منها ؛ وأصبحت صادرات مواد الوقود وبعض المواد الأولية اللازمة للصناعة فى غاية الأهمية ؛ وزادت صادرات المنتجات المصنوعة من ١٨ ٪ إلى ٣١ ٪ . وتكفى هذه الدلائل لتوضيح المشغوليات الجديدة للأوساط الإقتصادية فى الإتحاد . فبينما كانت الولايات المتحدة قبل

سنة ١٩٠٠ تصدر تقريبا مجرد منتجات لم يكن فى وسع العملاء الأجانب أن يستغنوا عنها — القطن ، والبترول ، واللحوم ، والقمح — ولم يكن فى وسعهم أن يجدوها فى مكان آخر بسعر أرخص ، أصبحت الآن ، وبنسبة هامة ، تصدر المنتجات المصنوعة ، والتى كان يؤثر فيها التنافس الأوربى إلى حد بعيد . ومن ناحية أخرى ، أصبح السوق الأمريكى الداخلى ، وبسبب التزايد السكانى ، مشترى كبير للمواد الغذائية التى تنتج فى المناطق الحارة للمواد الأولية اللازمة لصناعات الصوف والحرير . ولذلك فإن الشعور بالإستقلال ، والذى كان قبل سنة ١٩٠٠ هو شعور معظم المنتجين ، قد إتجه صوب التقليل من حدته ؛ واحتلت العلاقات الإقتصادية الخارجية مكاناً أكثر أهمية فى أسس الرخاء الأمريكى .

والحقيقة هى أن هذا الرخاء قد بدا على أنه مدعم الأركان ، ولم يكن الخوف من المستقبل كبيراً ، ولا سريعاً . ومع ذلك ، ففى أى إتجاه ظهرت الغيوم ؟

كانت الدلائل التى وضحت فى أثناء الأزمة الإقتصادية عند نهاية سنة ١٩٠٧ وبداية سنة ١٩٠٨ قد أثارت بعض الملاحظات . وكانت لأسباب هذه الأزمة مظهراً جديداً (وهى الأزمة التى رأينا فيها إنخفاض إنتاج الصلب بقيمة النصف ، ووصول البطالة إلى ٣٥ ٪ من المجموع الإجمالى للعمال النقابيين ، وهم وحدهم الذين توجد لهم إحصاءات) . وكان الإقتصاد الأمريكى ، فى الماضى ، قد تأثر ، ١٨٧٣ وفى سنة ١٨٨٤ وحتى فى سنة ١٨٩٣ ، بتأثير الأسباب الخارجية : تقييد أوربا المؤقت لمشتريات الحبوب ، أو سحب رؤوس الأموال التى يستثمرها الأوربيون فى المشروعات الأمريكيه . وبالإجمال ، كانت للأزمات الأمريكية أصولا أوربية . أما فى سنة ١٩٠٧ فإن الأسباب الداخلية كانت هى المؤثرة : فالتقدم المتزايد للأعمال فيما

بين عامى ١٩٠٠ و ١٩٠٦ قد أغرى على إنشاء كثير من المشروعات الجديدة ؛ والطلب الذى وجهته هذه المشروعات لرؤوس الأموال من الأسواق تسبب فى رفع قيمة الفائدة ، وبالتالى فى زيادة الأعباء المالية لمجموع المنتجين ، فى نفس الوقت الذى كان يتسبب فيه هذا التضاعف فى المشروعات فى خطر زيادة الإنتاج بالنسبة لقدرة السوق الداخلى على الإستهلاك . ولكى يتفادوا عودة مثل هذه الأخطار ، كان من المنطق أن يحاول رجال الصناعة الأمريكية العمل على تنمية صادراتهم .

ولكن هذه الرغبة فى توسيع الأسواق الخارجيه ، هل كان من السهل مواءمتها مع سياسة التعريفات الجمركية المرتفعة ، والتى كانت الولايات المتحدة تمارسها بطريقة شبه مستمرة ، ومنذ نصف قرن من الزمان ؟ والمصنوعات الامريكية ، مع أنها كانت قد حصلت على قوة تجعلها فى حالة يمكنها فيها أن تتحمل منافسة المصنوعات الأجنبية ، إستمرت فى التمتع بحماية جمركية هدفت أن تضمن لها مركزاً منفرداً من الناحية العملية فى السوق الداخلية . وإذا كانت هذه المصنوعات ترغب فى زيادة صادراتها ، ألم يكن من الضرورى أن تقبل » فى نظير ذلك ، زيادة الواردات ؟ وكانت هذه هى وجهة النظر التى أيدها الديمقراطيون ، حينما طبقوا التعريفة الجمركية الجديدة التى خفضت ، فى سنة ١٩١٣ ، الرسوم المفروضة على الأنسجة المصنوعة بنسبة ١٠ ٪ وحتى بنسبة ٢٠ ٪ وخفضت الرسوم المفروضة على المصنوعات المعدنية بنسبة ٢٥ ٪ . وقال الرئيس ويلسون *Wilson* « إن التجارة هى تبادل ؛ ولا يمكننا أن نبيع إلا إذا ما إشترينا كذلك » .

وأخيراً ، فإن سرعة التنمية الإقتصادية فى الزراعة وأكثر منها فى الصناعة ، لم تكن ممكنة إلا نتيجة لوصول مجموعات المهاجرين الأوربيين . وفى سنة ١٩١١ لاحظت لجنة الهجرة أن أغلبية العاملين ، فى مشروعات الأشغال

العمومية وحتى فى الصناعات التشكيلية ، فى إنجلترا الجديدة وفى أوهيو ، كانت تتكون من رجال « ولدوا فى الخارج » .وهذا الورود للأيدى العاملة الأوربية بدأ فى أن يمثل بعض المساوىء بالنسبة للتماسك القومى ؛ « فالبوتقة » الأمريكية والتى كانت فاعليتها كبيرة حتى نهاية القرن التاسع عشر ، بدت على أنها قد فقدت خواصها ، إذ أن « المهاجرين الجدد » الذين كانوا يأتون من إيطاليا الجنوبية أو الذين كانوا ينتسبون إلى « الأقليات القومية » فى النمسا والمجر وفى روسيا،كانوا أكثر ثورة على عملية الهضم أكثر مما كان عليه ، قبل سنة ١٨٩٥ ، المهاجرين الذين كانوا قد حضروا من شمال غرب أوربا . وكذلك فإن هذه اللجنة قد رأت ضرورة الحد من مجىء الأوربيين . ووافق الكونجرس ، فى بداية سنة ١٩١٣ ، على وجهات النظر هذه ؛ووافق على قانون يهدف منع هجرة الأميين (أى أولئك الذين لا يكتبون أية لغة) : وتطبيق هذا القانون كان سينتج عنه إبعاد نصف الإيطاليين وعدداً كبيراً من اليوغوسلافيين أو الروثيين- وفى المجموع ٢٧ ٪ ، أو ما يقرب من حصة مهاجرين سنوية . ولكن ويليام تافت *William Taft* إعترض على هذه الإجراءات ، وقبل نهاية مدة رئاسته بفترة خمسة عشر يوما ، ولم يصر الكونجرس على موقفه لماذا ؟ لأن الإدارة وجدت أنه لا يزال من الضرورى ، ومن أجل التنمية الإقتصادية ، ترك المجال حراً أمام ورود الأيدى العاملة ، وعلى الأقل خلال فترة من الزمن .

وهكذا ظهرت مشكلات جديدة فى العلاقات الإقتصادية الخارجية للولايات المتحدة ؛ ولكن أية منها لم تكن ، فى هذا الوقت ، خطيرة ، ولا حتى مهمة : بل كانت مجرد دلائل أولى على نشوء صعوبات مقبلة .

وكانت ممارسة « دبلوماسية الدولار » قد أعطت الدليل ، خلال السنوات الأولى من القرن،على أن تسيير السياسة الخارجية للاتحاد كانت مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بهذه المشغوليات الإقتصادية : فالولايات المتحدة قد أصبحت ، فى نفس

الوقت الذى إستمرت فيه فى إستلام رؤوس الأموال الأوربية ، مصدرة لرؤوس الأموال ، وذلك نتيجة للزيادة الواضحة فى الأرباح الصناعية ؛ وهذه الإستثمارات سهلت عملية التوسع التجارى ، فى نفس الوقت الذى مهدت فيه الطرق أمام سياسة « مناطق نفوذ » ، وكانت توجهها مصالح إستراتيجية فى غالب الأحيان . ولكن إنتخابات الرئاسة فى نوفمبر سنة ١٩١٢ أعادت الحزب الديمقراطى إلى السلطة ، وبعد ستة عشر عاماً من حكم الجمهوريين . وأعلن الرئيس وودرو ويلسون *Woodrow Wilson* ووليام ج بريان *William J. Bryan* سكرتير دولته ، نيتهما ، منذ « إفتتاح » الرئاسة الجديدة ، فى مارس سنة ١٩١٣ ، على إعادة النظر فى الموقف الذى كان قد قرره من سبقهم فى الحكم . فهل يعنى ذلك أنهم قد قرروا الدخول بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة فى طرق جديدة ؟

وكان وودرو ويلسون ، الذى وصل إلى الرئاسة فى سن السابعة والخمسين ، بعد أن كان أستاذاً جامعياً ، قد شرح بإسهاب ، وقبل أن يحكم ، وجهات نظره فى مؤلفاته عن العلوم السياسية وفى تفسيره للتاريخ الأمريكى . وكان قد إهتم بنوع خاص بتنظيم وبروح المنظمات السياسية ، وفاز فى الإنتخابات نتيجة للحملة التى قام بها ، فى سنة ١٩٠٦ ، من أجل « الحرية الجديدة » . فالموقف الذى إتخذه فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة كان إذن ، وقبل وصوله للرئاسة ، هو المظهر المميز لشخصيته السياسية . ولكنه كان قد أظهر ، بالنسبة للمشكلات الخارجية كذلك ، إتجاهات فكر ومشغوليات لها دلالتها فمن غداة الحرب الإسبانية الأمريكية ، التى لم يكن يرجو وقوعها ، وإن كان قد وافق على نتائجها ، فهم أن التوسع الإقليمى فى بحر الانتيل وفى المحيط الهادى كان بداية لعهد جديد فى العلاقات بين الولايات المتحدة وبين العالم وكتب يقول أن هذا التوسع كان يعبر عن ضرورات « طبيعية » ، ومادية بالتأكيد ، ولكنها « إجتماعية » كذلك

مادام روح العمل أو المغامرة لدى طلائع المستعمرين لم يعد فى وسعه أن يجد ميدان عمل له داخل أقاليم الإتحاد ؛ وكان فى وسع هذا التوسع أخيراً أن يخدم الإتجاهات الروحية للشعب الأمريكى ، الذى كان يرغب فى أن يضمن للشعوب الأخرى محاسن النظام الديمقراطى . وكان على التوسع الإقتصادى والمالى أن ينتهى إلى نفس النتائج : فتصدير السلع ورؤوس الأموال الأمريكية صوب الأسواق الخارجية الجديدة،فى نفس الوقت الذى يزيد فيه من إزدهار الولايات المتحدة ، كان يسمح بأن ينشر ، فى الشرق الأقصى مثلا ، آراء الحضارة « الغربية » والمنظمات الأمريكية . وكان هذا هو ما تبقى ، من بعض الأوجه ، من الخط الذى كان قد رسمه أتباع بورجيس *Burgess* (١) .

ولكن ويلسون إبتعد ، من وجهتين من وجهات النظر ،عن سياسة تيودور روزفلت *Théodore Roosevelt* وعن سياسة تافت *Taft* فوجد أنه من الضرورى على التوسع أن يتحاشى الإستيلاء على أقاليم عن طريق الغزو ، وأن على الإحتلال العسكرى ، على أية حال ، أن يظل مؤقتا : فبمجرد حصول أهالى هذا الإقليم على درجة من النضج كافية لحكم أنفسهم بأنفسهم ، فمن الواجب أن يتمكنوا من تقرير مصيرهم بحرية . وكان يرغب كذلك فى ألا ينتج عن النفوذ المالى للولايات المتحدة السماح للمصارف ، فى هذه الأقاليم الأجنبية ،« بإستغلال جماهير الشعب » . وكان واجب الحكومة الأمريكية ، بطبيعة الحال ، هو حماية إستثمارات رؤوس الأموال التى قام بها رعاياها ؛ ومع ذلك فلم يكن لها أن تؤيد مطالب أصحاب هذه المصارف إلا فى حالة ما إذا كانت هذه المطالب « عادلة » : ولذلك فإن السياسة الخارجية ستكف عن أن توجهها الرغبة فى « الإستغلال التجارى » أو « المصالح الأنانية لمجموعة مالية صغيرة » . وكان هذا يعنى إتخاذ

---

(١) راجع صفحة ٥٢١

موقف ضد الطرق المعتادة لدبلوماسية الدولار ، ولكن دون التخلى عن التوسع الإقتصادى ولا عن إقامة نفوذ سياسى . والواقع أن التحفظات التى أظهرها الرئيس فى السياسة الخارجية كانت تهدف ، ومثلها فى ذلك مثل برنامج سياسته الداخلية ، وضع عقبات أمام النفوذ الفائق « لقوى المال » . وسكرتير الدولة ، وليام بريان *William J. Bryan* لم يتراجع عن أن يظهر ذلك بكل وضوح : فأصحاب رؤوس الأموال الأمريكيين الذين يقومون بإستثمارات فى « البلاد الجديدة » كانوا يطالبون بنسبة أرباح كبيرة ، وذلك بإثارتهم لمسألة الأخطار التى تتعرض لها رؤوس أموالهم ؛ وبعدئذ ، يطلبوا إلى حكومتهم « حمايتها » ، بطريقة تبعد هذه الأخطار . وهذا هو الفساد الذى كانت حكومة الديمقراطيين ترغب فى القضاء عليه : فعلى المصارف بعد ذلك أن يعرفوا أنه ليس لهم حق فى مثل هذه الحماية .

فهل كان هذا التضييق يشتمل ضمناً على نية « التقهقر » ؟ كان ويلسون قد كرر ، على العكس من ذلك ، وعلى نفس الخط الذى كان قد رسمه تيودور روزفلت ، أن الولايات المتحدة كانت « دولة عالمية » ، وأنه كانت لها « رسالة » تقوم بها فى الشئون الدولية ، التى سيرجع إليها فيها دور الزعيم ، وأنه كان فى مقدورها حتى أن « تتحكم فى مصير العالم من وجهة النظر الإقتصادية » . فإنتهى تقليد « الإتجاه الإنعزالى » لا لمجرد عدم مقدرة الديمقراطية الأمريكية على تجاهل الأخطار التى يعنيها إنتصار « ثورة رجعية » فى إحدى الدول العظمى ، ولكن لأن نمو التجارة الدولية لم يكن يسمح بإحترام التوجيهات التى كان قد أعطاها واشنجطون أو جيفرسون ، فى وقت مضى ، وفى عالم مختلف . واعتقد ويلسون فى أن « أية أمة ، وعلى الأقل تلك الأمة التى تعيش من التجارة ومن الصناعة ، لا يمكنها أن تعيش فى عزلة » .

ولكن هذا العمل الخارجى ، كان من واجب الولايات المتحدة أن تمارسه

من أجل السلم . وكان الرئيس ويلسون يعتقد فى فاعلية معاهدات التحكيم ؛ ويؤمن بأن الامم ، من وجهة نظر المرحلة التى وصل إليها « التقدم الحضارى » ، « لا يمكنها أن تسمح لنفسها بالدخول فى حرب دون أن تكون أسباب الصدام قد بحثت سلفاً بحثاً غير متحيز » ، ورأى أن على الولايات المتحدة « مسئولية أخلاقية » بالنسبة للدول الأخرى، وأنه من اللازم أن تعمل سياستها على المساعدة على إنشاء منظمة دولية للسلام

وفى العلاقات الدولية ، كان تأثير هذه الجمهورية الكبيرة ، فى سنة ١٩١٤ ، متباين تماماً من منطقة جغرافية إلى منطقة أخرى . وكانت تمارس هذا التأثير — بطبيعة الحال — فى القارة الأمريكية ؛ وكانت تنظر ، ولكن بدون إصرار ، صوب آسيا الشرقية ؛ أما بالنسبة للمسائل الاوروبية فانها كانت تحتفظ منها بموقف أكثر تباعداً .

وفى القارة الأمريكية ، كانت حكومة الولايات المتحدة ، منذ سنة ١٨٨٩ ، قد رسمت هيكل برنامج « الجامعة الامريكية » ، أى أنها حاولت أن تنمى تضامنا إقتصاديا وثقافياً ، لكى تمهد الطرق لتضامن سياسى . وكان جدول أعمال المؤتمر الاول للدول الأمريكية قد إشتمل على بعض الإقتراحات : إنشاء إتحاد خاص بالعملة وبالجمارك ؛ وإنشاء سكة حديدية تربط بين قسمى القارة ؛ وتسوية الخلافات بين الدول عن طريق التحكيم . ولكن أى شىء تقريبا من هذا البرنامج لم يتحقق ، بعد ربع قرن من ذلك : فانشاء مكتب تجارى أمريكى فى سنة ١٩٠٢ ، وفى سنة ١٩٠٦ وتوسيع إختصاصات هذا المكتب الذى أصبح « الوكيل الدائم لتنظيم ولتنفيذ » مؤتمرات الجامعة الأمريكية ، كان هو الشىء الأساسى الذى قاموا به . أى أنهم قد وضعوا الإطار ، وإن كانت محتوياته قد ظلت ناقصة .

ولم يكن سبب هذا البطء هو مجرد صلابة المواقع التى كان الأوروبيون قد حصلوا عليها ؛ بل كان نتيجة للمقاومة التى بذلها المثقفون فى أمريكا الجنوبية .

وإنتقادات هذه الأوساط لم تقدم فى داخل مؤتمرات الجامعة الأمريكية ، إذ أن حكومات أمريكا اللاتينية كانت تعرف تماما القوة الإقتصادية ، والمالية والسياسيه للولايات المتحدة ، وبطريقة تمنعها من السير فى طرق غير مأمونة ؛ ولكنهم عبروا عنها ، بمناسبة الطرق التى إستخدمتها تسلطية تيودور روزفلت أو تسلطية تافت ، فى مؤلفات الكتاب من أمثال إدواردو باردو *Eduardo Pardo* فى البرازيل ، ودومينجو كاستيللو *Domingo Castillo* فى فنزويلا ، وجارسيا كالديرون *Garcia Calderon* فى بيرو ، ومانويل أوجارت *Manuel Ugarte* فى الأرجنتين . والتعبير عن قلة الثقة هذه لم يكن يدل على وجود تضامن بين دول أمريكا اللاتينية : فظلت الإتجاهات الإنفصالية حية ، وتأكدت الإتجاهات القومية بقوة متزايدة ، ما دامت النظم العسكرية كانت هى التى تقضى على الفوضى السياسية فى هذه الدول ؛ كما أنه لم يكن هناك تفكير فى أن تتفق الحكومات على القيام بمعارضة توغل النفوذ الخاص بالولايات المتحدة ورعاياها .

ومع ذلك فقد وجدت حكومة الديمقراطيين أنه من الأفضل طمأنة الرأى العام فى أمريكا الجنوبية . وفى خطاب أعلنه فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١٣ ، تنصل وودرو ويلسون من « دبلوماسية الدولار » وهاجم الوسائل التى تحاول ، عن طريق المجموعات المالية ، أن تقيم « إشرافاً » للولايات المتحدة على الشئون الداخلية لبعض الدول الأمريكية ؛ وأعلن أن السياسة الخارجية التى تبنى على « المصالح مادية » هى سياسة خطرة . وقال إن نيته هى أن يعامل دول أمريكا اللاتينية على قدم المساواة ، وأن يظهر لهم أنه صديقهم « حاسباً حساب مصالحهم سواء أكانت هذه المصالح تتوافق أو لا تتوافق مع مصالحنا » . وكان هدفه الوحيد هو أن يساعد على « تنمية الحرية الدستورية فى العالم » : ولما كان تأثير المصالح الإقتصادية والمالية لم يكن من طبيعته أن يسهم فى الوصول إلى هذه

النتيجة ، فإنه أعلن رغبته فى إعادة الثقة بين أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة .

ولكن هذه التصريحات المهدئة لم تعرقل زيادة التوسع الأمريكى فى ميادين العمل التى كان تيودور روزفلت قد اختارها من قبل ، ـ أمريكا الوسطى ، وبحر الأنتيل ، والمكسيك .

فى نيكاراجوا ، وحيث كانت حكومة الديمقراطيين قد ضمنت ، وبتدخل مسلح ، إنتصار حكومة محافظة ، مستعدة لحماية إستثمارات رؤوس الأموال التى قدمتها مصارف الولايات المتحدة ، إحتفظ ويلسون بوجود قوة إحتلال صغيرة ، وعقد معاهدة نصت ، ونظير معونة مالية تبلغ ثلاثة ملايين دولار ، على حق الولايات المتحدة فى إمكانية إنشاء قناة جديدة تصل بين المحيطين فى أراضى نيكاراجوا ، وإنشاء قاعدة بحرية عند نهاية هذه القناة ، على خليج فرنسيكا . وفى جمهورية هايتى ، وحيث كانت إستثمارات رؤوس الأموال ضخمة ، ولكنها لم تكن قد وصلت بعد إلى حد أن تصبح وسيلة الضغط السياسى قرر ويلسون ، حينما خشى فى ربيع سنة ١٩١٤ من أن تحاول ألمانيا الحصول على نفوذ هناك ، أن يطبق نظاماً مشابها لذلك الذى كان تيودور روزفلت قد أنشأه فى الجمهورية الدمينيكانية . (١) وكانت هذه العمليات تتمشى تماماً مع « دبلوماسية الدولار » ومع ذلك ، فلقد عمل الرئيس ، فى هاتين الحالتين ، خارج نطاق كل عمل للمصارف ، ولم يتأثر إلا بمطالب المصلحة الوطنيه ، أى بالإستراتيجية البحرية ؛ وإن كانت حماية إستثمارات رؤوس الأموال قد أعطته الحجة وزودته بالفرصة المناسبة .

فنلاحظ إذن بوضوح أن ويلسون ، رغم إعلانه معارضته « لدبلوماسية الدلار » ، قد إستمر فى السير بوحى منها فى المناطق التى كانت فيها مصالح بحرية

---

(١) راجع صفحة ٧١٣ .

أو إقتصادية متفوقة للولايات المتحدة : فلم يكن الأمر يتعلق ، فى هذه الحالة بتطبيق مبادىء « التعاون الودى » .

وفى الشرق الأقصى ، نما عمل الولايات المتحدة ، منذ ضم أرخبيلات المحيط الهادى ـ هاواى والفلبين وساموا ـ فى سنة ١٨٩٨ وسنة ١٨٩٩. وكانت حكومة الجمهوريين قد حاولت ، بدون نجاح ، أن تضع فى سنة ١٩٠٩ مشروعاً لتدويل السكك الحديدية المنشورية ، لكى توقف به تقسيم مناطق النفوذ بين اليابان وروسيا . ووافقت فى سنة ١٩١٢ على أن تشترك فى المجموعة المصرفية الدولية التى عرضت قرضاً كبيراً على حكومة الجمهورية الصينية . وحين وصل الديمقراطيون إلى السلطة ، تساءلت المجموعة المصرفية الأمريكية التى اشتركت فى العملية ، والتى كان يسيرها بنك مورجان ، عما إذا كانت الحكومة الجديدة ستؤيدها ؛ ولذلك فإنها لفتت نظر الرئيس ويلسون إلى أنها لن تستمر فى مشاركتها فى القرض إلا إذا ما أعلنت الحكومة رغبتها فى ذلك : وكان هذا يعنى طلب ضمان ، بطريق غير مباشر . وهذا الوعد رفضه ويلسن ، مدعياً أن المجموعة المصرفية كانت ترغب فى أن تفرض على يوان شى كاى شروطاً تتعارض مع الإستقلال الإدارى للصين . ولذلك فإن المصارف الأمريكية قررت التخلى عن العملية .

فهل معنى ذلك أن حكومة الولايات المتحدة قد أهملت المصالح الإقتصادية لرعاياها فى الصين ؟ لا ، لأن ويلسون قرر فى أبريل سنة ١٩١٣ ، ورغم علمه بأن النظام السياسى الصينى لم يكن « جمهوريا » إلا بالإسم ، أن يمنح حكومة يوان شى كاى الإعتراف القانونى ، والذى كانت الدول الأوربية لا تزال تتردد فى منحه ؛ وكان يرى أن هذه اللفتة الودية سيكون لها ما يوازيها ؛ ولم يخب هذا الأمل : فمنح يوان شى كاى حق إستكشاف وإستغلال موارد البترول فى جيهول وشانسى لشركة صينية أمريكية ، كانت شركة ستاندارد أويل

Standard Oil يمتلك أغلب أسهمها ؛ وفكر ؛ فى أوائل سنة ١٩١٤ ، فى أن يعقد إتفاقا مع شركة صلب بيت لحم *Bethleem Steel Corporation* لإنشاء قاعدة بحرية على ساحل فوكيان . وكان أحد فقهاء القانون الأمريكيين ، جودناو *Goodnow* ، هو الذى أصبح المستشار الأجنبى الرئيسى ليوان شى كاى . ومع ذلك، فقد ظل نفوذ الولايات المتحدة ضعيفاً ، بالنسبة لنفوذ بريطانيا العظمى : فإستثمارات رؤوس الأموال الأمريكية لم تصل إلا لعشر الاستثمارات الإنجليزية .

وكان الميدان الوحيد الذى دخل التوسع المالى للولايات المتحدة فيه فى تنافس حاد مع التوسع الأوربى هو المكسيك ، وحيث بلغت فيه ، وفى سنة ١٩١٢ ، إستثمارات رؤوس الأموال الأمريكية فى السكك الحديدية ، وفى عمليات إستغلال المناجم والبترول، وحتى فى المشروعات الزراعية، ١٥٠٠ مليون دولار وفى الوقت الذى لم ترد فيه الإستثمارات الإنجليزية عن ٨٠٠ مليون دولار . فبدت المكسيك على أنها ستصبح قريباً مستعمرة إقتصادية ، للولايات المتحدة ومع ذلك فقد حصل رجال الأعمال الأنجليز ، والذين كان يحركهم اللورد كاودراى *Cowdray* ، على تأييد الحكومة فى سنة ١٩١٣ . فلم وجدت الحكومة البريطانية أنه من الضرورى أن تشترك فى هذه العملية ، رغم تهديدها بالتسبب فى إثارة غضب حكومة الولايات المتحدة ؟ كانت مسألة البترول هى التى دفعتها صوب العمل . فكانت المكسيك ، فى ذلك الوقت ، تحتل المكان الثالث بالنسبة للإنتاج العالمى ؛ وكانت زيادة إستخدام أفران المازوت على السفن الحربية تجبر الامبريالية البريطانية على أن تضمن مصادر تموينها : فأصر ونستون تشرشل *Winston Churchill* ، وزير البحرية ، أمام مجلس العموم، فى يوليو سنة ١٩١٣ على أهمية هذه المشغولية .

ونتيجة لتنافس شركات البترول الكبرى ، الانجليزية الامريكية إضطرت الحكومتان إلى التدخل فى السياسة المكسيكية الداخلية ، فبعد سقوط دكتاتورية بورفيريو دياز *Porfirio Diaz* فى سنه ١٩١٠ ، إستغلتا الإنقلابات

وتسببتا حتى فيها ، وذلك بإعطاء وعد بتأييدها لأحد الأحزاب أو أحد الرجال الذى يمنحهم ، فى نظير ذلك ، ميزات إقتصادية ، بعد أن يصل إلى السلطة وحينما قررت الحكومة الإنجليزية ، فى مارس سنة ١٩١٣ ، أن تعترف بحكومة هيرتا *Huerta* ، التى كانت قد أسقطت الرئيس ماديرو *Madeiro* ، إحتجت الدبلوماسية الأمريكية : فكانت ترغب ، كما ذكرت ، فى إبعاد ذلك الرجل الذى استولى على السلطة بالقوة ، وفى إعادة العمل بالنظام « الدستورى » ؛ ولكن هذا الحرص على أخلاقية السياسة ظهر فى نفس الوقت مع مصالح شركات البترول الأمريكية ، التى إتهمت هيرتا بالعمل فى صالح « رجال البترول » من الإنجليز .

وتراجعت بريطانيا العظمى فى نهاية الأمر : فتخلت عن هيرتا فى نوفمبر سنة ١٩١٣ ، إذ أنه « لم يكن فى وسع كل رؤوس الأموال الإنجليزية فى المكسيك أن تعوض حتى مجرد خطر فقد الصداقة الأمريكية » ، كما ذكرت إحدى كبريات الصحف الموالية للحكومة . وفى نظير ذلك ، وعدت الولايات المتحدة بأن تعيد النظر فى تعريفة رسوم المرور فى قناة بنما ، وفى صالح الإنجليز . ولذلك فقد كان فى وسع ويلسون أن يتسبب بسهولة ، فى أبريل سنة ١٩١٤ ، وعن طريق إظهار القوة — إحتلال ڤيرا كروز — فى سقوط هيرتا .

(٣) تنافس المصالح بين اليابان والولايات المتحدة :

ولكن قوة توسع اليابان وقوة توسع الولايات المتحدة كانت متنافسة فى المحيط الهادى وفى الشرق الأقصى ، وكانت هذه الإمكانية تزيد من إطمئنان المصالح الاوروبية . ولقد كان الرئيس تيودور روزفلت قلقاً من النجاح الذى كانت اليابان قد حصلت عليه فى سنة ١٩٠٥ ؛ وكان قد إعتقد ، فى صيف سنة ١٩٠٧ ، ومعتمداً فى ذلك على المعلومات التى كانت قد وصلته من إنجلترا وألمانيا ، فى إمكانية وقوع هجوم يابانى على جزر هاواى ، وعلى الفلبين بنوع خاص ؛

ولاشك فى أن هذه المخاوف كانت لاتستند إلى أى أساس من الصحة ، إذ أنه لم يكن فى وسع الحكومة اليابانية ، فى ذلك الوقت، أن تفكر فى الدخول فى حرب مع الولايات المتحدة ؛ ولكن تحذير الحكام الأمريكيين أعطى نتائجه : فلقد وجد روزفلت أنه من الضرورى أن يمرر فى المحيط الهادى ، وعن طريق مضيق ماجلان (لم يتم إنشاء قناة بنما إلا فى سنة ١٩١٤) ، الأسطول الأميركى الخاص بالمحيط الأطلسى ، وأن يقوم أسطول الحرب كله ، برحلة « ودية » حتى الموانى اليابانية . وكان ذلك يعنى ، فى تفكير الرئيس ، لفتة تخويف — أو « تحذير » بالنسبة لليابان . ومن الممكن أن تكون الحكومة اليابانية قد فهمت مداها ، مادامت قد وافقت على أن تعمل تصريحاً مشتركاً مع الولايات المتحدة ، بعد أن كانت قد رفضت التوقيع عليه فى العام السابق .

وباتفاقية تاكاهيرا روت *Takahira - Root* هذه ، تعهدت كل من الحكومتين بأن تحترم الممتلكات الإقليمية للحكومة الأخرى فى المحيط الهادى وفى الشرق الأقصى ، وبألا تعتدى على سلامة الصين ولا على إستقلالها .

ومع ذلك فلم يكن هذا التصريح كافيا لتهدئة روع الحكومة الأمريكية . ولذلك فإنها وجدت من اللازم أن تنزع من اليابان ذلك التأييد الذى كانت تعطيه لها معاهدتها مع إنجلترا . ونجحت فى ذلك . (١) ويدل هذا الموقف للدبلوماسية الأمريكية على إستمرار قلقها ، وعلى رغبتها فى وقف الإتجاه التسلطى اليابانى : عداوة كامنة ، كان فى وسع الأوربيين الإفادة منها .

(١) راجع نهاية القسم الأول من هذا الفصل — عن وسائل عمل اليابان .

الفصل السابع والثلاثون

اوربا فى ربيع سنة ١٩١٤

كانت قوة إشعاع أوربا فى العالم ، التى تزعزعت ، على الأقل مؤقتا، بمنافسة الولايات المتحدة أو بمنافسة اليابان ، قد تأثرت أكثر من ذلك بكثير ، بتهديدات وقوع صدام بين الدول الأوربية. ورغم أنه كان يوجد ، فى الخطوط العامة للحياة الثقافية وفى فكرة الدولة ، « ضمير أوربى » ، وفى صفات حياة المجتمع ـ وعلى الأقل فى « الطبقة العليا » ـ تماثلا يمكنه أن يفتح الطريق لموجة من الشعور بالتضامن ، فالواقع أن هذا الضمير وهذا الشعور لم يوقفا «تجميد» المواقف التى كانت الدول العظمى قد إتخذتها . حقيقة أن الخلافات المغربية والبلقانية كانت قد حصلت على حل دبلوماسى ، الأولى فى نوفمبر سنة ١٩١١ ، والثانية فى أغسطس سنة ١٩١٣ . ولكن هذه الاتفاقيات لم تؤد ، لا هذه ولا تلك ، إلا تهدئة نهائية . وفى بداية سنة ١٩١٤ ، إمتدت التهديدات . وكانت المطالب الملحة للمشاعر القومية ، وإصطدامات المصالح الإقتصادية والمالية ، هى المظاهر التى تلفت النظر ، حين نلقى نظرة تشتمل على كل الموقف الأوربى .

١ — المشاعر القومية :

إذا ما كانت مظاهر الشعور القومى بأشكاله المختلفة ـ إحتجاجات « الأقليات القومية » ضد السيطرة الأجنبية ، والغيرة وعدم الثقة التى تسود بين المجموعات القومية وبعضها، والرغبة فى الوصول إلى مستوى قوة الدول العظمى ـ قد إزدادت فى قوتها ، فلا شك فى أن ذلك كان رد فعل للصعوبات التى كانت موجودة بين الدول العظمى وبعضها : ووجدت الجراح القديمة فى ايرلندا،

وفى الألزاس واللورين ، وفى بولندا ، وذلك فى الوقت الذى أعطت فيه إمكانية وقوع صدام دولى فرصاً جديدة لخصوم الوضع القائم ؛ وفى الوقت الذى تركت فيه حروب البلقان جروحاً جديدة مفتوحة . ولكن هذه النقط الحساسة كانت ، بدورها ، سبباً مباشراً للاضطرابات والتهديدات التى كانت تمثل مطالباً أو فرصاً بالنسبة لرغبة القوة عند الدول العظمى .

وفى المسألة الايرلندية ، كانت مطالب الإستقلال الذاتى السياسى قد أرضيت إلى درجة كبيرة ، ولكن فى النصوص التشريعية فقط ، فى نوفمبر سنة ١٩١٢ . وطبقاً لمشروع الحكم الذاتى *Home Rule* الذى وافق عليه مجلس العموم ، حصل الايرلنديون على حق إنتخاب برلمان ايرلندى كان عليه أن يمارس السلطة التشريعية ، إلا ما يتعلق منها بالشئون العسكرية أو البحرية وما يتعلق بالنظم الجمركية . حقيقة أن مجلس اللوردات قد رفض المشروع ؛ ولكن هذه المعارضة لم يكن فى وسعها إلا أن تؤخر الموافقة الملكية لمدة عامين . ولذلك فقد كان من الواجب تطبيق نظام الحكم الذاتى ، من حيث المبدأ ، عند نهاية سنة ١٩١٤ .

وكانت هذه الإمكانية هى التى تتسبب فى نشأة صعوبات جديدة ، لا لمجرد أن بعض الوطنيين الايرلنديين كانوا لا يكتفون بالاستقلال الذاتى ويطالبون بالإستقلال ، بل كذلك لأن سكان إقليم أولستر الذين كانوا فى غالبيتهم من البروتستانتيين ، كانوا يكونون نوعاً من « الأقليات القومية » وسط الأهالى الايرلنديين الكاثوليك . فكيف توافق هذه الأقلية على أن تخضع لنظام سياسى يكون للكاثوليك فيه الكلمة العليا ، نتيجة لتفوقهم العددى ؟ ولا شك فى أن قانون الحكم الذاتى قد حرص على أن يمنع البرلمان الايرلندى المقبل فى أن يحدد ديناً للدولة ؛ ولكن هذه الضمانة لم تظهر على أنها كافية : فايرلندا البروتستانتية كانت ترغب فى البقاء فى نطاق تشريع البرلمان الإنجليزى ؛ ولذلك فإنها طالبت

بأن يقتصر تطبيق الحكم الذاتي على ايرلندا الكاثوليكية وحدها . ورفض « الوطنيون الايرلنديون » هذا الحل كل الرفض . ومنذ مارس سنة ١٩١٤ أخذت مقاومة أولستر شكل الثورة . ولما رفضت الحكومة الإنجليزية قمع هذه الحركة بالقوة ، هدد الوطنيون في ايرلندا الجنوبية بتسوية الموقف بوسائلهم الخاصة . وكونت كل من « الامتين » الايرلنديتين قوات من المتطوعين . وكتب قنصل فرنسا في دبلن في ١٦ يونيو سنة ١٩١٤ أنه « تكفي شرارة صغيرة لكي تشعل نار حرب أهلية في أيرلندا » . وذكر لويد جورج *Lloyd George* وزير المالية « إننا نواجه المشكلة الأكثر خطورة التي وقعت في البلاد منذ عصر أسرة ستيوارت » .

فهل كان ذلك مجرد أزمة داخلية بالنسبة للمملكة المتحدة ؟ لقد كان للمسألة مدى دولي : فالمركز العالمي لإنجلترا قد ضعف ، مادامت الوزارة ، التي إنشغلت بمشكلاتها المباشرة ، أصبحت تهتم بمشكلات القارة الأوربية بدرجة أقل ؛ والحرب الأهلية ، في حالة نشوبها ، كانت ستشل العمل الخارجي لبريطانيا العظمى . وصرح ونستون تشرشل ، وزير البحرية ، في مجلس العموم بأن «هناك قلق في كل البلاد الصديقة، إذ أنهم يعتقدون أنه لا يمكن لبريطانيا العظمى أن تتحرك في الوقت الحاضر » . وأضاف أنه مما لا شك فيه ان هذه الحمى ستهدأ في حالة وقوع أزمة خارجية ؛ ولكن الوزارة لم تشاركه مثل هذا التفاؤل: فقررت أن تخفض ، في حالة وقوع حرب على القارة ، إلى خمس فرق مشاة ، قوة الحملة التي عليها أن تشترك في العمليات التي تقع على القارة ، وذلك حتى تحتفظ بقوات لديها للمحافظة على النظام في ايرلندا .

والسياسة الألمانية رأت الفرصة السانحة لإستغلال هذه الأزمة الايرلندية : فكانت ألمانيا هي التي يحصل منها متطوعي أولستر ، وكذلك متطوعي ايرلندا الجنوبية على السلاح . وفي المعسكرين ، أعلن أكثر الرؤساء تشبثاً أنهم لن

يترددوا فى طلب أو فى قبول مساعدة ألمانية . وأعلن روجر كيسمنت *Roger Casement* الوطنى المتحمس أنه يأمل ، فى حالة نشوب حرب أوربية، وفى إنتصار المانيا ، الذى سيجعل بريطانيا العظمى فى حالة لا تسمح لها بمعارضة إستقلال ايرلندا . ولم يخف جيمس كريج *James Craig* ، وهو من أولستر ، أنه يفضل « ألمانيا والإمبراطورية الألمانية » على قانون الحكم الذاتى . وفى خلال شهر مايو سنة ١٩١٤ حضر ريتشارد فون كولمان *Richard von Kühlmann* مستشار السفارة الألمانية فى لندن ، إلى ايرلندا لدراسة الحالة بنفسه ، ولم يتردد حتى فى مشاهدة إستعراض المتطوعين .

وفى الألزاس واللورين ، وحيث وضح إزدياد الإستسلام ، فيما بين عامى ١٩٠١ و ١٩١٠ ، خابت آمال أهداف الحكومة الألمانية حينما إستعادت حركة مقاومة الألمنة قوتها رغم منح دستور ٣١ مايو سنة ١٩١١ . ومنذ مايو سنة ١٩١٢ . هدد غليوم الثانى « بتحطيم » الدستور وبضم أراضى الإمبراطورية البروسيا ؛ وفى يناير سنة ١٨١٣ أمر بمطاردة « ذكريات الألزاس واللورين » . وهذا هو المناخ الذى وقعت فيه ، فى نوفمبر سنة ١٩١٣ ، أحداث سافيرن *Saverne* التى أدت إلى إشتباكات بين أهالى الألزاس والعسكريين الألمان . وكانت أغلبية الرايشستاج الألمانى قد إعترضت على الألفاظ المهينة التى تفوه بها ملازم صغير عمره تسعة عشرة سنة ، وعلى أعمال العنف التى إرتكبها ضد الألزاسيين؛ ولكن السلطة العسكرية رفضت معاقبة هذا الضابط . فاحتج برلمان الألزاس واللورين ، فى يناير سنة ١٩١٤، على هذا الموقف الذى إتخذته وزارة الحربية البروسية . ودلت حادثة سافيرن على الفشل النهائى لسياسة مقرر الدولة ڤيدل *Wedel* ، الذى قام بإستقالته ؛ وأيقظت روح مقاومة السيطرة الألمانية : فضمت « رابطة الدفاع عن الزاس واللورين » ممثلين عن كل الأحزاب السياسية. وفى برلين ، لم يخف جاجو *Jagow* ، وزير الخارجية، أن السيطرة الألمانية على الألزاس واللورين كانت تصطدم « بعداوة » عميقة .

وثارت الإحتجاجات البولندية من جديد ، لا فى غاليسيا التى كانت الإدارة النمسوية فيها معتدلة ، ولكن فى الأقاليم البروسية والروسية .

ففى بولندا البروسية ، كانت الحكومة البروسية قد بذلت ، منذ عشرين سنة ، مجهوداً « للإستعمار » يهدف توطين معمرين ألمان ، ولم تحصل إلا على نتائج ضعيفة ، وكانت قد منعت ، وبدون نجاح كذلك ، إستخدام اللغة البولندية فى التعليم ، وحتى فى تعليم الدين . وهذه الطرق للضغط والشدة لم تؤد إلا لإثارة الضغائن . والمعارضة البولندية التى كانت ، منذ وقت بعيد ، تخضع للنبلاء ، أخذت شكلا جديداً منذ أن نجح حزب « قومى ديمقراطى » تسيره الطبقة البورجوازية ، فى أن يجذب إليه الفلاحين والعمال ، وفى أن يضع لنفسه برنامجاً أكثر راديكالية بكثير من برنامج المعارضة التقليدية ؛ وهذا الحزب الجديد مد دعايته حتى سيليزيا العليا ، والتى كانت الإحتجاجات القومية فيها ضعيفة حتى ذلك الوقت .

وفى بولندا الروسية ، قنع جزء من البورجوازية الصناعية بأن يطالب بوضعية إستقلال ذاتى ، فى الوقت الذى إستمر فيه جزء آخر بالمطالبة بالإستقلال . ولكن القوى الفعالة للحركة القومية كانت متجمعة فى « الحزب الإشتراكى البولندى » الذى كان قائده جوزيف بلسودسكى *Joseph Pilsudski* ملتجئاً فى غاليسيا . وكان بلسودسكى هو الذى يمهد للثورة المقبلة ، بتنظيمه « جمعيات رماية » فى الإقليم النمسوى ؛ وكان مركز « إتحاد الكفاح الفعال » ، الذى تمتد فروعه وتنتشر فى الإقليم الروسى ، موجوداً فى ليڤوف وأعلن بلسودسكى ، فى فبراير سنة ١٩١٤ أن « هذه الحركة العسكرية تعيد طرح المشكلة البولندية على المائدة الأوربية » . ألم يكن ذلك ، فى أساسه ، هو رأى وزير خارجية روسيا ؟ وفى يناير سنة ١٩١٤ ، ذكر سازونوف *Sazonof* للقيصر ضرورة « خلق مصلحة حقيقية تربط البولنديين بالدولة الروسية » .

وهذه اليقظة للإحتجاجات فى المناطق التى كانت ، أكثر من مرة ، مركز

حركات القوميات ، أثارت إذن الشعور ، فى لندن ، وفى برلين ، وفى سان بطرسبرج ، بالصعوبات الداخلية الممكنة أو المتوقعة ، فى حالة إشتباك الدولة فى حرب دولية كبرى . ولكن أيا من هذه التهديدات لم يبد أن من طبيعته التسبب فى التو ، فى صدام بين الدول العظمى .

وكانت الخصومات البلقانية تخضع لذكريات الصراع الذى كان قد مزق شبه الجزيرة . وفى أوائل سنة ١٩١٤ نشرت لجنة ، كونتها هيئة كارنيجى *Carnegie* للسلام الدولى ، التحقيقات التى قامت بها فى البلقان ، والتى تجمع نوعاً من الشهادات التى تمثل « مرحلة مخيفة مفزعة » : من القتل ، والإغتيال ، والقتل غرقاً ، وإشعال الحرائق ، والمذابح والفظائع ، ليس فقط بين المسلمين والمسيحيين ، الذين تفصلهم الأحقاد الدنيوية والعواطف الدينية ، ولكن كذلك بين اليونانيين والبلغار ، وبين اليونانيين والصرب ، الذين كانوا ، بالأمس فقط ، « قد اتجهوا إلى السماء سوياً ، طالبين العون على حرب التحرير » . وهذه الضغائن والأحقاد حافظت على حالة من عدم الإستقرار كانت تتسبب فى إمكانيات مباشرة لصدامات محلية ، خطيرة بالنسبة للسلم العام ، لأنها كانت تزيد من عدم الثقة الموجودة بين الدول العظمى .

وكانت مقدونيا هى المنطقة التى إصطدمت فيها الإتجاهات القومية الأشد عنفاً ، إذ أن خريطة « القوميات » فيها كانت تمثل منتهى الفوضى ، ولأن تطبيق معاهدة بوخارست كان يتسبب فى فوضى إجتماعية ومعنوية . وكان السبب الرئيسى لهذه الفوضى هو سياسة « الهضم » *assimilation* أو التمثيل ، التى مارستها الدول ، بشدة فائقة ، فى الأقاليم التى قامت بغزوها : فكان موظفو البلديات ، والمدرسون ، والأعيان « يسجنون ، وتساء معاملتهم ، ويطردون » ؛ وكثيراً ما كان رعايا إحدى الكنائس الارثوذكسية يجبرون بالقوة ، على التوقيع على تعهد بالإنضمام إلى كنيسة أخرى من هذه الكنائس ، إذ أن رجال الدين كانوا

فى كل مكان هم المبشرين بالدعوة القومية ، وكان هذا التحول من كنيسة لأخرى يعنى بالنسبة لهم « تغيير القومية » . وذكر تقرير لجنة التحقيق أن حرب تحرير مقدونيا « لم تحصل لسكان هذه البلاد إلا على نوع جديد من المقاساة والمصائب .... وإذا ما تذكرنا حرية التعليم والحرية الدينية التى كان الحكم العثمانى قد تركها للاهالى ، لفهمنا أن عدداً كبيراً منهم أصبح يأسف عليها الآن » . وعدم الثقة والعنف تحتفظ بحالة من عدم الامن ، تدفع الحكومات البلقانية إلى الإحتفاظ بقوات كبيرة تحت السلاح ، « إذ أن الجيران كانوا مستعدين لتقطيع المعاهدات بنفس الطريقة التى كانوا مستعدين بها دائماً لعقدها » . ومنذ خريف سنة ١٩١٣ إنفرط عقد التجمع الذى كان قد تشكل ضد بلغاريا فى أثناء الحرب البلقانية الثانية ، وأخذت الحكومات تبحث عن إمكانيات جديدة لوفاقات أو لمحالفات.

وكانت الحكومة النمسوية المجرية ، التى لم تكن قد تخلت تماماً عن أملها فى بعث تحالفها مع رومانيا من جديد ، ترغب فى أن ترتب بين بلغاريا ورومانيا مصالحة يكون شرطها المسبق هو تخلى حكومة صوفيا عن كل مطالبها فى منطقة سيليستريا .

وأدى ميلاد إمارة ألبانيا إلى نشوء صعوبات من نوع جديد ، لم تشترك فيها الصرب واليونان وحدهما ، وهما جارتى الدولة الجديدة ، ولكن كذلك النمسا والمجر وإيطاليا ، الشريكان اللذان لا يثقان فى بعضهما فى داخل التحالف الثلاثى ، والمتنافسان سوياً فى البحر الادرياتى .

وكان رسم الحدود ، بعد أن هدد فى أكتوبر سنة ١٩١٣ بأن يؤدى إلى إشتباك بين ألبانيا والصرب، قد وضع الآن ألبانيا فى مواجهة اليونان . وحاولت الحكومة اليونانية أن تحتفظ « مؤقتا » بإبيروس الشمالية حيث كانت أغلبية السكان تتحدث اللغة اليونانية ، وحيث كانت لجنة تحديد الحدود قد أعطت لالبانيا ، فى ديسمبر سنة ١٩١٣ ، منطقة أجيروسكاسترو وسانتى كارانتا .

حقيقة أنها كانت مستعدة للموافقة على أن تسحب موظفيها وجنودها من هذه المنطقة ، ولكن بشرط أن ترضيها الدول العظمى فى الخلاف الخاص بتقسيم جزر بحر إيجة ؛ وانتهت بأن نفذت هذا الإنسحاب ، رغم النداءات التى وجهتها إليها « الحكومة الثورية » التى أنشئت فى إبيروس الشمالية من أجل مقاومة الحكم الالبانى : فحصل السكان فى المنطقة المتنازع عليها على مجرد وعد بوضعية إستقلال داخلى ، فى نطاق الدولة الألبانية . ولذلك فان مطالب « القومية » اليونانية قد فشلت إذن . لماذا ؟ لأن هذا الساحل الشرقى لقناة كورفو كان يمثل أهمية إستراتيجية .وكانت الحكومة الإيطالية قد رفضت الموافقة على بقائه بين أيدى اليونان .

وهذه الحماية التى أعطتها النمسا والمجر وإيطاليا بهذا الشكل لمصالح الدولة الجديدة لم تكن مع ذلك تدل على قيام تعاون بين هاتين الدولتين فى هذه المسألة؛ بل كانت ، على خلاف ذلك ، مظهراً لتنافسهما : فكانت كل منهما تحاول أن تحصل ، فى ألبانيا ، على نفوذ متفوق . وإعتقدت الحكومة النمسوية المجرية أن على هذه الدولة التى كتب لها أن تقفل أمام الصرب طريق الوصول إلى البحر الادرياتى ، أن تصبح حليفة للمملكة الثنائية . ولكن السياسة الايطالية كانت عازمة كل العزم على أن تمنع ، لا مجرد السلاف ، ولكن كذلك النمسويين المجريين من أن يسيطروا على سواحل قناة أوترنت .

ورشحت النمسا والمجر وإيطاليا أميراً ألمانياً ، وبروتستانتياً ، هو الأمير فيد *Wied* ، قريب ملك رومانيا ، لكى يرأس هذه الحكومة . ولكن ، ما أن وصل هذا الأمير إلى دورازو ، فى مارس سنة ١٩١٤ ، حتى وجد نفسه فى مواجهة صعوبات ضخمة . فكيف كان يمكنه ، بدون موارد مالية ، وبدون ادارة منظمة ، أن يفرض سلطته على القبائل الجبلية التى لم تكن قد خضعت أبداً

بطريقة فعلية الحكومة العثمانية ، أو أن يحكم فى الخلافات الموجودة بين المسلمين والكاثوليك ؟ ولم يكن فى وسعه بوجه خاص أن يعتمد على وزرائه الألبانيين، الذين كانوا مختلفين فيما بينهم، مختلفين معه . وعرضت عليه كل من فينا وروما ، وبالتناوب ، تأييدها المالى ومساعدتها لتكوين قيادات جيش ألبانى . وذكر غليوم الثانى أن « هذا الغلام المسكين سيقضى وقتا لا يحسد عليه ، بين هذين الأخوين غير المتفقين » . ولا شك فى أنه قد طرحت ، فى شهر أبريل ، مسألة العمل على منع إستمرار هذه المنافسة عن طريق تقسيم مناطق النفوذ ؛ ولكن هذا المشروع لم يصل الى نتيجة . ثم بدأت فى دورازو ، فى النصف الثانى من شهر مايو ، حرباً مستميتة بين وكلاء إيطاليا ووكلاء النمسا والمجر: ففى ١٩ مايو، وقع الإنقلاب الذى قام به الأمير بتحريض من النمسويين المجريين (كما قالت الصحافة الايطالية) وقبض فيه على وزير الحربية أسعد بك ؛ وفى ٢٤ ، هاجمت القبائل الجبلية المدينة ، واضطر الأمير الى الالتجاء إلى سفينة حربية :فأظهرت المفوضية الايطالية « سرورا كبيراً » ؛ ومع ذلك ففى ١٥ يونيو حاول الأمير ، طبقاً لنصائح المفوضية النمسوية المجرية،أن يقوم بهجوم على الثوار ،وقابل الايطاليون فشل هذه العملية برضاء كبير . وبدا أنه من غير الممكن لحكومة الامير أن تحتفظ لنفسها بالسلطة ، إلا فى حالة حصولها على قوة مسلحة دولية . وهذه الأزمة الألبانية كانت إختباراً قاسيا للتحالف الثلاثى نفسه .

ومصير الجزر العثمانية فى بحر إيجة تسبب بين تركيا واليونان فى صدام دبلوماسى هدد بأن يصبح صداماً مسلحاً . وكانت معاهدة بوخارست قد تركت للدول العظمى أمر إتخاذ قرار فيها . وأخذ هذا القرار فى فبراير سنة ١٩١٤ : وأعطى لليونان كل الجزر بإستثناء تينيدوس وإيمبروس ، التى تشرف على مدخل الدردنيل ، وكاستيللوريزو القريبة من الدوديكانيز ، التى كانت إيطاليا تحتفظ فيها باحتلال « مؤقت » ولكن الحكومة التركية ، التى كانت ترغب

فى أن تحصل كذلك على خيوس وميتيلين ، رفضت الموافقة على ذلك ، ولم تتفق الدول على إرغامها على قبول قرارها . ودخلت الحكومتان اليونانية والعثمانية سويا فى مفاوضات مباشرة، ولكن بدون جدوى . وإشتمل فشل هذه المحادثات على خطر لنشوب حرب : فاشترت تركيا بارجتين كانتا تبنيان فى الترسانات الانجليزية ، وأعلن ڤينزيلوس *Venizelos* رئيس الوزراء اليونانى ، فى يونيو سنة ١٩١٤ ، تصميمه على الدخول فى حرب قبل أن يتم تدعيم الاسطول التركى . حقيقة أن هذه الامكانية لوقوع حرب وقائية قد إختفت بعد بضعة أيام ، إذ أن الحكومة اليونانية نجحت، عن طريق شراء بارجتين من الترسانات الأمريكية، فى إعادة إقامة توازن القوى البحرية . ولكن الأمر بدا على أنه مجرد تأجيل لما يجب أن يحدث .

ومنافسات هذه الاتجاهات القومية البلقانية لم تكن هى وحدها التى تتسبب سريعاً فى أشد الأخطار بالنسبة للسلم العام . فكانت إثارة « مسألة المضايق » تمثل تهديداً آخر .

فبعد الهزائم التى لحقت بها فى حرب البلقان الاولى ، وأمام الإمكانيات التى كانت تخشى وقوعها فى بحر إيجة أو فى آسيا الصغرى ، كان من الطبيعى أن ترغب الحكومة العثمانية فى إعادة تنظيم جيشها ، فى أقرب وقت ممكن ؛ وكان من المنطقى أيضاً أن تفكر فى أن تستدعى أحد الجنرالات الألمان ، للاشراف على عملية إعادة التنظيم هذه ، مادامت ألمانيا كانت ، منذ عشرة سنوات ، ونتيجة لإمتياز سكة حديد بغداد ، قد أخذت نصيباً هاماً لافى مجرد التنمية الإقتصادية للامبراطورية الألمانية ، ولكن كذلك فى إنشاء وسائل النقل التى حسنت الحالة العسكرية لهذه الإمبراطورية وفى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٣ ، نصت إتفاقية ألمانية تركية على أن الجنرال ليمان فون ساندرس *Liman von Sanders* ، الذى تعاونه « بعثة » من ستين ضابطاً ، سيمارس سلطة التفتيش العام ، وفى كل

الإمبراطورية العثمانية ، على القوات ، والتحصينات ، والسكك الحديدية ، وأنه سيعين علاوة على ذلك قائداً للفيلق التركى الأول ، الموجود فى القسطنطينية . وإعتقد وانجنهايم *Wangenheim* ، السفير الألمانى وواضع هذه الإتفاقية ، أنه قد نجح بذلك فى أن يدعم إرساء قواعد النفوذ السياسى الألمانى : فكتب إلى المستشار بيتمان هولويج *Bethman Hollweg* يقول «كلما شابه هذا النظام نظام مصر ، كلما كان ذلك أفضل بالنسبة لتركيا » .

وكانت الحكومة الروسية تنظر بقلق إلى إمكانية وضع الجيش التركى « فى أيدى ألمانيا » ، ولكنها كانت مشغولة أكثر من ذلك من وضع حامية البوسفور تحت القيادة المباشرة لأحد الألمان . وبدون جدوى أكد السلطان أن ليمان فون ساندرس لن يمارس أية سلطة « تتعارض مع إستقلال الإمبراطورية العثمانية » : فإذا كانت القوات المرابطة فى العاصمة موضوعة تحت أوامر أحد الألمان ، فماذا يمكن أن يكون هذا الإستقلال ؟ والواقع أن هذه المسألة الخاصة بالقيادة المباشرة فى القسطنطينية كانت فى مركز المناقشات المرة التى وقعت بين ألمانيا وروسيا ، وكانت كذلك موضوع الضغط الدبلوماسى الذى قامت به روسيا ، مدعمة فيه بفرنسا ، وكذلك بإنجلترا وإن كان ذلك بموقف مرن ، على الحكومة العثمانية ، وذلك بتهديدها بطلب « تعويضات » ، ووجد مسيرى السياسة الألمانية أنه من الأفضل الوصول إلى حل وسط : فكتب بيتمان هولويج « لماذا نثير المشكلات التى نرغب ، من أجل مصلحتنا نفسها ، فى تأجيلها » ؟ وترك ليمان فون ساندرس القيادة المباشرة للفيلق الأول ، ولكنه ظل مفتشاً عاماً للجيش التركى . وقبلت الحكومة الروسية هذا الحل الوسط ، الذى ترك للقائد الألمانى اليد العليا فى مسألة تنظيم الجيش العثمانى .

وكتب رئيس هيئة أركان الحرب النمسوية المجرية ، فى يناير سنة ١٩١٤ :

« علينا أن نحسب حساباً ، من السنوات القادمة ، لنشوب حرب بلقانية جديدة، وربما حتى لنشوب حرب أوربية عظمى » .

٢ - المنافسات الاقتصادية والمالية :

رغم أن الإزدهار الواضح للعلاقات الإقتصادية والمالية بين الدول الأوربية — تبادل السلع وحركات رؤوس الأموال — قد أنشأ فى بعض الحالات تضامناً فى المصالح بين المنتجين وتجار البلاد المختلفة ، إلا أنه كان فرصة للمنافسة فى أغلب الأحيان . وبدون جدوى فضح رجال الإقتصاد من أنصار حرية التجارة إتجاه الإحتكار وإتجاه الغيرة التجارية على أساس أنها «ناتجة عن الجهل الاقتصادى» فتأثير المصالح الخاصة المهددة بالمنافسة الأجنبية ، والرغبة فى المحافظة على الاستقلال الاقتصادى للدولة كانت عوامل أكثر قرباً ، وأكثر قوة من نداءات أصحاب النظريات . فما هى الخطوط الرئيسية لهذه المنافسات بين المصالح المادية فى سنة ١٩١٣ وبداية سنة ١٩١٤ ؟

فى التبادل التجارى ، كانت الدولتين الأوربتين ذات سرعة التنمية الصناعية الكبيرة ، هى أحسن عميل ، كل منهما ، مع الأخرى : ففى سنة ١٩١٣ كانت بريطانيا العظمى تحصل على ١٤٫٢ ٪ من الصادرات الألمانية ، فى الوقت الذى لم تحصل فيه النمسا والمجر منها إلا على ١٠٫٩ ٪ وروسيا على ٨٫٧ ٪ ، وكان نصيب ألمانيا هو ٧٫٧ ٪ من الصادرات الإنجليزية ، بينما كان نصيب فرنسا منها هو ٥٫٥ ٪ .

ولكن المنافسة كانت مريرة بين المصدرين الألمان والمصدرين الإنجليز على كل الأسواق الأوربية تقريباً ، وحيث قضى الألمان على التفوق الذى إحتفظ به منافسوهم حتى نهاية القرن التاسع عشر ، وتفوقوا حتى عليهم فى أغلب الحالات ففى سنة ١٨٩٨ كانت مشتريات فرنسا من ألمانيا قد بلغت بالكاد ثلاثة أخماس

مشترياتها من بريطانيا العظمى ؛ وفى سنة ١٩١٣ أصبحت الواردات الألمانية والانجليزية فى نفس المستوى تقريبا.

وفى بلجيكا ، وحيث زادت الواردات الانجليزية بوضوح ، فى سنة ١٨٩٨ ، على الواردات الألمانية ، أصبحت الآن الواردات الألمانية هى التى تزيد ، بمقدار ٢٠٠ مليون فرنك بلجيكى ، على الواردات الإنجليزية . وتجارة أنفرس ، التى كانت شبه محتكرة للانجليز منذ وقت بعيد ، أخذت فى التحول إلى الألمان ، وشرح الممثلون الدبلوماسيون الإنجليز قوة التوسع هذه بوجود أربعين ألف ألمانى فى المدينة وبصلات المصاهرة بين « الأسر الكبيرة » فى أنفرس وفى منطقة الراين الأعلى .

واشترى الهولنديون ، فى سنة ١٩١٣ ، سلعاً ألمانية بمبلغ ١٠٥١ مليون فلوران ، وسلعاً إنجليزية بمبلغ ٣٥٦ مليون فلوران فقط ، بينما كان الإنجليز والألمان متساوين قبل ذلك بخمسة عشرة سنة . وأصبحت روتردام ، مع تقدم وزيادة الملاحة على نهر الراين ، تمثل أهمية تقارب أهمية هامبورج بالنسبة للتجارة الألمانية .

وفى شبه جزيرة أيبيريا ، دافعت التجارة الإنجليزية عن مراكزها فى البرتغال ، وحتى فى إسبانيا ، حيث كان الفحم الذى يأتى من بريطانيا العظمى يباع ، نتيجة للنقل البحرى ، بسعر أرخص من سعر الفحم الألمانى ؛ ولكن نصيب ألمانيا ، فى واردات المواد المصنوعة ، كان فى تزايد سريع .

وفى إيطاليا ، وحيث كانت التجارة الانجليزية — بعد أن كان لها ، حول سنة ١٨٨٠ ، مكاناً يزيد خمسة أضعاف فى أهميته على أهمية التجارة الألمانية — قد إحتفظت بتفوق واضح حتى نهاية القرن التاسع عشر ، إنقلب الموقف الآن : فالواردات الألمانية (٦٢٦ مليون ليرة) أصبحت تزيد ، فى سنة ١٩١٢ ، بمقدار ٥٠ مليون ليرة تقريباً على الواردات الانجليزية .

وفى روسيا : بلغت قيمة الواردات الألمانية ـ آلات ، معدات كهربية ، منتجات كيميائية ـ والتى كانت فى تقدم مستمر منذ معاهدة التجارة المعقودة فى سنة ١٨٩٤ ، أربعة أضعاف قيمة الواردات الإنجليزية .

وأخيراً فإن تفوق التجارة الألمانية على التجارة الإنجليزية ، والذى تم منذ سنة ١٨٩٢ فى رومانيا ومنذ سنة ١٩٠١ فى الصرب ، قد إمتد فى سنة ١٩١١ إلى بلغاريا . وكانت اليونان وحدها هى التى ظلت فيها المواقع الإقتصادية الانجليزية متفوقة .

فما هى أسباب هذا النجاح الألمانى ؟ الموقع الجغرافى ، بلاشك ، إلا فى المناطق التى تعطى فيها أسعار النقل البحرى الرخيصة ميزة للتجارة الإنجليزية . وكذلك عناد التجار الألمان الذين لم يهملوا أصغر الفرص ، والذين عرفوا كيف يلائموا بين سلعهم وبين ذوق المشترى ، حتى يضعوا أرجلهم فى السوق . وكذلك ونتيجة لتنظيم أكثر مرونة فى الائتمانات المصرفية ، وافق المصدرون الألمان على إعطاء تسهيلات فى مدد الدفع أطول من تلك التى كان يمنحها المنافسون . وكانت التقارير القنصلية الإنجليزية هى الأولى التى أشارت إلى « الاتجاه المحافظ » (ويسميه الألمان والأمريكيون « الروتين ») الخاص برجال الصناعة والتجار البريطانيين ، والذين كانوا يعتمدون على سالف مجدهم .

وفى العلاقات بين ألمانيا وفرنسا ، كانت للمسائل الإقتصادية طبيعة مختلفة . فلاشك فى أن المنافسات بين المصدرين كانت موجودة ، ولكن دون أن تأخذ نفس الأبعاد التى كانت لها فى العلاقات الإنجليزية الألمانية . وكانت المبادلات التجارية بين البلدين نشيطة ، ولكن الميزان التجارى كان فى صالح ألمانيا ، التى وصلت صادراتها صوب فرنسا ١٠٦٨ مليون فرنك فى سنة ١٩١٣ ، بينما لم تزد الصادرات الفرنسية صوب ألمانيا عن ٨٦٦ مليون فرنك . وفى هذه المبادلات كانت المواد الأولية تحتل مكاناً هاماً ، مادامت فرنسا كانت

فى حاجة إلى الفحم الألمانى ، ومادام فى وسع صناعة التعدين الألمانية أن تجد فى فرنسا جزءاً من موارد خام الحديد الذى ينقصها : فكانت نصف كمية فحم الكوك المستخدمة فى الأفران العالية لمجموعة لونجوى — نانسى Longwy-Nancy تأتى من الرور ، وكانت مؤسسات التعدين فى وستفاليا تحصل على موادها الأولية من اللورين الفرنسية .

وهذه الاحتياجات الإضافية دفعت كبار رجال الصناعة ، فى البلدين ، إلى أن يحصلوا على ضمانات فلكى تضمن التزود بفحم الكوك وتتخلص من وصاية « إتحاد الراين — وستفاليا » ، إشترت شركات الصلب الفرنسية — وخاصة شركة ويندل wendel — مناجم معدنية فى منطقة الرور ، تقرب مساحتها من عشرة آلاف هكتار ، وكان أهمها هو منجم فردريك هنرى ، الذى تقرب مساحته من ثلاثة آلاف هكتار ، وشاركت كذلك فى المشروعات المنجمية الألمانية الكبرى — جلسنكيرشن Gelsenkirchen - فى منطقة الرور ، وفى مناجم فحم الضفة اليسرى للراين . وكانت التكتلات الألمانية ترغب فى الحصول على إحتياط من خام الحديد فى الأقاليم الفرنسية ، وكان تيسن Thyscen يمتلك ، فى اللورين ، منجمين ، لم يكن قد بدأ فى إستغلالها ، وكان يرغب فى أن يحصل على تفوق فى إستغلال خام الحديد فى نورماندى السفلى ، ولكنه إضطر ، أمام المقاومة التى لقيها ، إلى أن يقنع باختيار نصيب كبير (٤٠٪) من إنتاج هذه المناجم . ويبدو أن مساحة هذه المناجم التى كانت قد إنتقلت إلى أيدى الألمان ، حتى سنة ١٩٣١ ، قد بلغت ١٧٣٠٠ هكتار ، أى تقريبا خمس المساحة الكلية للمناجم المستغلة فى ذلك الوقت . وعلينا أن نلاحظ كذلك أن الشركة الدولية التى كانت تستغل مناجم العنزة فى الجزائر كان الألمان مشاركين فيها بنسبة كبيرة . وأخيراً فقد كان لكبار رجال الصناعة

الألمانية دوراً نشطاً فى صناعة التعدين فى نورماندى (كان تيسن يمتلك فى سنة ١٩١٢ خمسة وأربعين فى المائة من أسهم التأسيس فى شركة الأفران العالية فى كاين)، وفى الصناعة الكيميائية فى منطقة إميان، وفى الصناعات الكهربائية والكهربية الكيميائية فى منطقة ليون. وفى المجموع، وطبقاً لتقديرات موريس بومون *Maurice Baumont* ـ «كانت مشاركات الشركات الفرنسية، قبل الحرب، فى مناجم الفحم الألمانية شيئاً قليلا بالنسبة للتوسع الألمانى فى الصناعة الفرنسية، وبالنسبة للمشاركة الفعالة للمشروعات الالمانية فى إستغلال الموارد الفرنسية».

وفى التجارة الخارجية لإيطاليا، تفوقت ألمانيا، ولكن بقليل على بريطانيا العظمى، بينما كانت المبادلات مع فرنسا تقل عن ذلك بأربعين فى المائة على الأقل. وكانت إيطاليا تشترى من بريطانيا العظمى بنوع خاص الفحم الذى كان فى وسعها أن تحصل عليه بسعر أقل من سعر الفحم الألمانى، نتيجة للفرق بين مصاريف النقل البحرية ومصاريف النقل بالسكك الحديدية؛ وكانت تفضل أن تشترى من ألمانيا المنتجات المصنوعة ـ منتجات الصناعات المعدنية، والكيميائية والكهربائية. ولكن هذه ليست سوى ملاحظات عامة. وإن ما يهمنا أكثر من ذلك هو سيطرة الألمان على القطاعات الرئيسية للحياة الاقتصادية. فكانت تجارة المصارف الإيطالية «فى أيدى عدد من صغار وكبار المصارف التى كانت من أصل ألمانى»، وكان أشهرها هو المصرف التجارى *Banca Commerciale* الذى أنشىء فى سنة ١٨٩٤ بإشراف بليشرودر *Bleichroeder*، رجل مصارف بسمارك وكان المصرف التجارى هو الذى يساعد المشروعات الألمانية الكبرى الخاصة بالكهرباء والتى وصلت مبيعاتها من الآلات والمعدات فى إيطاليا ٢٠٠ مليون فرنك فى السنة؛ وكان هو الذى يشرف على مناشير ترنى، والأفران العالية فى ساڤونى، وهو الذى عمل على أن يعقد، فى سنة ١٩١٣، إتفاقية بين

مجموعات صناعة التعدين تضمن أن يستورد سنويا فى إيطاليا من ألمانيا ٤٠٠٠ر٤٠ طن من الحديد المشكل : وكان له، تبعاً لذلك، نفوذاً على مصانع صناعة الأسلحة؛ وكان هو كذلك الذى يمتلك أغلبية الأسهم فى الشركة العامة الايطالية للملاحة. وفى سنة ١٩١٣ ، أظهرت المعلومات التى أعطاها معهد الدراسات التجارية فى روما تزايد هذا النفوذ الإقتصادى الألمانى .

وكانت روسيا على علاقات تجارية نشطة للغاية مع ألمانيا ، التى بلغ نصيبها ٤٧ ٪ من الواردات و٧ر٢٩ ٪ من الصادرات ؛ وعلى خلاف ذلك لم يكن لها إلا علاقات بسيطة مع جاراتها الأخرى ، النمسا والمجر ، التى كان نصيبها فى التجارة الخارجية لروسيا لا يزيد عن ٥ر٣ ٪ . ومن الدولتين العظمتين فى غرب أوربا ، كانت بريطانيا العظمى هى المورد الرئيسى والعميل الرئيسى للامبراطورية الروسية : فكانت المبادلات الأنجلو روسية تمثل ، فى قيمتها ، ثلاثة أضعاف المبادلات الفرنسية الروسية (والتى كانت ، رغم الروابط السياسية ، أقل حتى من المبادلات الروسية الهولندية) . ولكن ، أى فرق بين الرقم الإجمالى للتجارة الانجلو روسية — ٤٤٠ مليون روبل ذهب — والرقم الاجمالى للتجارة الألمانية الروسية ، التى بلغت ١١٠٥ مليون ! وهذا التفوق للتجارة الألمانية تأكد بوجه خاص فى الاقاليم الغربية للامبراطورية ، من كييف إلى ڤيلنا، وحيث نلاحظ كذلك «تسرب» عدد من الفلاحين الألمان. وأعلنت الأوساط الوطنية الروسية ، ومعها كريڤوتشين *krivochéine* وزير الزراعة ، فى مارس سنة ١٩١٤ ، نياتها لعرقلة مثل هذا النفوذ ، بتحديد حق الأجانب فى شراء العقارات الزراعية ، وبتغيير معاهدة التجارة الألمانية الروسية بعمق ؛ وهى المعاهدة التى كانت فترة صلاحيتها قد أشرفت على الإنتهاء ؛ ولم يترددوا فى قبول إمكانية لنشوب حرب جمركية ، دون أن يرغبوا فى التوقف من أجل دراسة نتائجها السياسية .

إلى أى مدى كان لهذه العلاقات التجارية تأثير على العلاقات السياسية ؟ إن الإجراءات التى إتخذتها فرنسا وروسيا للحد من التوسع التجارى الألمانى لم

تكن السبب ، وإنما كانت النتيجة لصعوبات سياسية . وعلى العكس من ذلك بدأت المنافسة التجارية بين انجلترا وألمانيا فى الزيادة فى فترة كانت العلاقات السياسية فيها مرضية بين الدولتين . فهل أصبحت هذه المنافسة عاملا يثير الإضطراب فى هذه العلاقات ؟

لقد وجدت الأوساط الإقتصادية الانجليزية أن بريطانيا العظمى قد فقدت تفوقها الصناعى ، وأنه لم يعد فى وسع المصدر الانجليزى أن يفرض الأسعار التى يريدها ، نتيجة لإشتداد المنافسة ، وأنه بالتالى من الضرورى زيادة الصادرات من أجل الاحتفاظ بنفس حجم الواردات . وكان المنتجون والتجار الإنجليز يعلمون جيداً أن السبب الرئيسى لهذه الحالة هو إزدياد المنافسة الألمانية . وكان من طبيعة ذلك السبب فى شعور بنفور تجاه الألمان ، والاحتفاظ بحالة تفكير يمكن لنتائجها أن تؤثر على العلاقات السياسية بين الدولتين . ولكن ، كيف كانت هذه الحالة فى حقيقتها ؟

فيما بين عامى ١٩٠٨ و١٩١٠ إعتمدت صحف المحافظين على مسألة هذه المنافسة لكى تحاول إعادة بعث فكرة العودة إلى إتجاه الحماية الجمركية، مزوجاً بنظام « أفضلية إمبراطورية » ، حسب المشروع الذى كان جوزيف تشمبرلين *Joseph Chamberlain* قد وضعه فى سنة ١٩٠٢ : وهذه السياسة ، فى حالة إتباعها ، كانت ستؤدى إلى وضع عقبات أمام الواردات الألمانية فى كل الأقاليم البريطانية ، وكان من المرجح أن تؤدى إلى « حرب تعريفة جمركية » بين إنجلترا وألمانيا ؛ ولكن حزب الأحرار الإنجليزى رفض التخلى عن نظام حرية التجارة الذى كان مرتبطاً ، فى تفكيره ، بالإزدهار الكبير الذى أفادت منه الحياة الاقتصادية الانجليزية منذ ما يزيد على نصف قرن . ولذلك فإن المنافسة التجارية الانجلو ـــ ألمانية لم تؤد إلى حرب جمركية . فهل كان من طبيعتها أن تغرى الشعب الانجلزى ، أو على الأقل الاوساط الاقتصادية ، على التفكير

فى إستخدام السلاح كوسيلة لتحطيم المنافسة الالمانية ؟ ليس هناك ما يدفعنا إلى الاعتقاد فى ذلك : فلقد عرف السفير الالمانى فى لندن ، فى سنة ١٩١٢ كما كان قد لاحظ فى سنة ١٩٠٦ ، أن رجال الاعمال الانجليز كانوا معادين لوقوع صدام مع ألمانيا .

وإذا كانت الأوساط الاقتصادية الانجليزية قد اتخذت مثل هذا الموقف ، فلا شك فى أن ذلك كان يرجع إلى أنهم لم يقاسوا كثيراً . فصادرات بريطانيا العظمى ، ألم تستمر فى الزيادة ؛ رغم أن سرعة هذه الزيادة كانت أقل بكثير عن تلك التى كانوا قد وصلوا إليها فى ألمانيا وفى الولايات المتحدة ؟ وبالاختصار فإن المنتجين والتجار الإنجليز لم يتأثروا إلا من «قلة المكاسب» . ولذلك فإن موجة التشاؤم، التى كانت قد ظهرت فيما بين عامى ١٨٩٥و١٩٠٠ وفى الوقت الذى كانت قد ظهرت فيه منافسة الدول الصناعية الجديدة ، قد إنقشعت الآن . وستكون الامكانيات خطيرة فى حالة هبوط الصادرات فقط، ولكن الرأى العام الانجليزى كان يعتقد ، فى سنه ١٩١٤ ، فى أن هذا الخطر كان بعيداً .

فهل كانت الحالة مختلفة عن ذلك فى ألمانيا ؟ وهل من الضرورى أن نعتقد — كما أكدت ذلك كثير من الكتابات التاريخيه الفرنسيه — فى أن إزدهار الاقتصاد الالمانى كان ، فى ذلك الوقت ، مهدداً تهديداً كبيراً ؟ كان الرايخ قد حصل على نجاح كبير فى «المعركة الاقتصادية» التى خاضها فى السنوات السابقة . ولا شك فى أن الامل فى المستقبل كان ضعيفاً ؛ إذ أنه كان فى وسع أوساط رجال الاعمال أن يخشوا من وقوع «حصار إقتصادى» ، ومن إقفال الاسواق الخارجية الهامة — وهو خوف مشترك لدى كل الدول الصناعية الاوربية ، مع أنه كان أشد خطورة على ألمانيا التى كانت الحياة الاقتصادية فيها يمكن النيل منها: وكان جول كامبون *Jules Cambon* قد لاحظ فى بعض

أجزاء من مراسلاته التفكير « العدوانى » لهذه الاوساط . ولكن ، هل كان هذا القلق سريعا ؟ وهل كانت ألمانيا ، التى كانت صادراتها موجهة ، فى ثلاثة أرباعها ، صوب الاسواق الاوربية ، مهددة ، فى شتاء سنه ١٩١٣ -- ١٩١٤ أو فى ربيع سنه ١٩١٤ ، بأزمة إقتصادية ؟

كان التكامل تاماً فيما بين عامى ١٩٠٩ و ١٩١٣ فى كل قطاعات الانتاج الصناعى . ومع ذلك فإذا كانت الصناعات الكيميائية والكهربائية قد ظلت مزدهرة عند نهاية سنة ١٩١٣ ، فان صناعات التعدين والنسيج قد لاقت بعض الصعوبات : مثل إنخفاض سعر الصلب وتحديد الانتاج ، فى يناير سنه ١٩١٤ فى صناعة الآلات ؛ وإنخفاض الطلبات التى تسببت فى بطالة جزئية فى صناعة النسيج فى ألمانيا الجنوبية . ولم تكن هذه الصعوبات ، مع ذلك ، صعوبات خطيرة : فنسبة البطالة لم تزد على ٤ر٨ ٪ من عدد العمال ، بينما كانت ٢ ٪ فى سنة ١٩١٠ أى فى عام الإزدهار الكبير . وكان هذا التعب مؤقتا . فمنذ يناير سنة ١٩١٤ بدأت الأسعار فى الإرتفاع من جديد . وفى مارس وفى مايو كانت قيمة التجارة الخارجية أعلى من تلك التى كانت قد وصلت إليها فى العام السابق ، أى قبل أن يظهر هذا « التعب » . وفى يونيو إنخفضت نسبة البطالة إلى ٦ر٢ ٪ . فأين مظاهر هذه الأزمة الإقتصادية ؟

فهل وجدت صناعة التعدين أنه من الضرورى أن تضمن إحتياطيا من خام الحديد عن طريق ضم الأقاليم الفرنسية ؟ لقد كان هذا إفتراضاً طرأ على تفكير سفير فرنسا . ومع ذلك فإنها لم تظهر أى دليل عليه . فكيف يمكننا أن نؤكد أن إتجاهات الضم ، التى ظهر التعبير عنها بعد الإنتصارات الألمانية فى سنة ١٩١٤ كانت قد تبلورت قبل الحرب ؟

* * *

كانت أكبر الأسواق المالية الأوربية موجودة فى لندن وفى باريس .

وكان سوق لندن قد حصل ، منذ وقت بعيد ، على مركز إستثنائى بالنسبة للمبادلات الدولية للسلع . ونتيجة لإعتماده على أسطوله التجارى ، أصبح مخزناً كبيراً يوزع المنتجات الأوربية على العالم ، ويوزع منتجات القارات الأخرى على أوربا . ونتيجة لثبات قيمة عملته ، كان يحظى بثقة تجار كل العالم الذين اعتبروا أوراق البنك الإنجليزى على أنها معادلة للذهب . وفى لندن نشأت الأسواق الرئيسية للمواد الأولية وللمعادن النفيسة ؛ وفى لندن كان من السهل عقد أرخص الإتفاقيات للنقل البحرى ، وكان من الممكن كذلك عقد إتفاقيات تأمين بأكبر ضمان . وأخيراً ، فقد كان التنظيم « التقنى » للمدينة « فريداً فى نوعه » : التركيز المصرفى الكبير الذى كان يضمن لمؤسسات الإئتمان الخمسة الكبرى — مصرف ميدلاند *Midland Bank* وبخاصة مصرف اللويد *Lloyd* — قوة لا مثيل لها ؛ والتخصص فى أوجه النشاط ، الذى يسمح لمصارف التسليف ، ولمؤسسات « الخصم » ، والمؤسسات المتخصصة فى التعامل فى الأسهم الأجنبية ، بأن تكون لها شبكة هامة لجمع المعلومات . وكان دور « أصحاب مصارف التجارة » *Merchant Bankerss* رئيسياً فى تمويل التجارة الدولية ، كما كان كذلك دور الخمسين مؤسسة ، التى كانت تشترى الأسهم الأجنبية فى بريطانيا العظمى أو التى كانت تعتمد إئتمانات للتجار والمزارعين فى البلاد الجديدة ، رئيسياً بالنسبة لحركة رؤوس الأموال . وفى سنة ١٩١٤ ، قدر إجمالى هذه الإستثمارات الإنجليزية فى الخارج بمبلغ أربعة مليارات جنيه — أى مائة مليار فرنك ذهب — أى بما يوازى خمسى الثروة القومية . وكان أصحاب رؤوس الأموال الإنجليز يتوجهون بأنظارهم بنوع خاص صوب الإمبراطورية البريطانية ، وصوب الولايات المتحدة أو أمريكا اللاتينية وصوب الشرق الأقصى ؛ ولكنهم لم يهملوا التطلع إلى بعض مناطق من أوربا مثل روسيا وإسبانيا وإيطاليا .

وكانت أهمية سوق باريس ترجع بوجه خاص إلى فكرة الإدخار التى كانت، فى هذه الفترة ، مظهراً مميزاً للشعب الفرنسى — الإدخار الذى بلغ فى العام ، وفيما بين عامى ١٩٠٠ و ١٩١٣ ، من أربعة إلى خمسة مليارات فرنك . وفى أوائل عام ١٩١٤ ، بلغ إجمالى الإستثمارات الخارجية ٤٥ مليار فرنك تقريباً ، أى تقريباً سدس مجموع الثروة القومية . وكانت لمصارف الايداع أو التعامل الكبرى التى توجه إستثمارات عملائها أفضليات تختلف تماماً عن أفضليات المؤسسات الانجليزية . ولذلك فإن هذه الاستثمارات الفرنسية كانت لها خصائص معينة .

فمن ناحية، لم تتجه إلا نسبة بسيطة من هذه الاستثمارات صوب الامبراطورية الاستعمارية وكانت تفضل الاتجاه صوب أوروبا التى كانت تمتص ثلثيها : فكانت روسيا تحتل فيها المكان الأول ، وقبل غيرها بكثير (١١ مليار ونصف مليار فرنك) ؛ ولكن الامبراطورية العثمانية ، والدول الأيبيرية والبلقانية كانت كذلك مناطق تجذب إنتباهها . وحصلت المملكة الثنائية نفسها (رغم إتجاهها السياسى) على رؤوس أموال فرنسية — ٢٢٠٠ مليون تقريباً — فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ؛ ولكن السوق المالى الفرنسى أقفل ، منذ بداية القرن العشرين ، بقرار من الحكومة ، فى وجه القروض النمسوية والمجرية ، سواء أكانت خاصة أو عامة . حقيقة أنهم فكروا فى إحدى الفترات ، عند نهاية سنة ١٩١١ ، فى رفع هذا الحظر، وافتخر سفير فرنسا بأنه قد حصل ، فى نظير قرض كبير بلغت قيمته مليار فرنك ، على تأكيد بأن النمسا والمجر « لن تؤيد ألمانيا فى حرب عدوانية » ؛ ولكن رئيس الوزراء الفرنسى ريمون بوانكاريه *Raymond Poincaré* ؛ الذى كان متحفظا تجاه وجهات نظر السفير، إستمع لوجهة نظر حكومة روسيا ، التى كانت تخشى من أن تستخدم حصيلة هذا القرض فى تسهيل عملية إعادة تسليح النمسا والمجر ، وعارض فيه .

ومن ناحية أخرى ، كانت القروض التى تطرحها الحكومات الأجنبية تأخذ نصيباً كبيراً من هذه الاستثمارات، وعلى الأقل نصف مجموعها،سواء أكان ذلك بسبب شعور صغار المموِّلين الفرنسيين بأنهم كانوا يجدون بهذه الطريقة ضماناً أكبر مما كانوا يجدونه فى أسهم الصناعة ، أو كان ذلك بسبب إستماعهم إلى نصائح المصارف ، التى كانت سياستها تتفق ، فى هذه النقطة ، مع إتجاهات الحكومة .

وإلى جانب الأسواق المالية فى لندن وفى باريس ، كان دور السوق المالى الألمانى متواضعاً . ومع ذلك فقد كانت الأرباح الصناعية كبيرة ؛ ولكن رؤوس الأموال التى تكونت بهذه الطريقة إستثمرت بسهولة فى ألمانيا نفسها . وكان نصيب الادخار القومى الذى يتجه صوب الاستثمار فى الخارج ضعيفاً — العشر تقريبا فيما بين عامى ١٨٩٠ و ١٩٠٠ — واستمر فى تناقصه . وفى سنة ١٩١٣ لم تزد هذه الاستثمارات على ٢٢ إلى ٢٥ مليار مارك ، أى من ٢٦ إلى ٣٠ مليار فرنك ذهب . وكانت تتجه بإستمرار صوب المناطق التى كان للتقنيين الألمان فيها دوراً هاماً فى تنمية الانتاج . ورغم أن ألمانيا قد أصبحت مصدرة لرؤوس الأموال ، إلا أنها إستمرت ، فى بعض الحالات ، فى البحث عن تأييد مالى أجنبى ؛ ووجدت هذا التأييد بسهولة فى سوق لندن ، ولكنها لم تتمكن من الاتجاه ، إلا فى حالات نادرة ، صوب سوق باريس ، إذ أن الحكومة الفرنسية كانت ترفض ، منذ سنوات ، الاعتراف بسعر التعامل فى الأسهم الألمانية . ولا شك فى أنها قد فكرت ، فى سنة ١٩٠٩ ، وبعد الاتفاقية الخاصة بالمغرب ، وحتى بعد ذلك فى بداية سنة ١٩١١ « فى إنهاء هذا المنع ، ولكنه لم يعد هناك مجال لذلك بعد أزمة أغادير . فكانت الدبلوماسية تستخدم السلاح المالى .

وفى الأشهر الأولى من عام ١٩١٤ كانت هذه الحركات الدولية لرؤوس الأموال وهذه القروض موضوعاً لمناقشات مريرة . فمع كونها مرتبطة بمنافسات

المصالح الاقتصادية ،فقد كانت هذه المنافسات مترتبة على المشغوليات السياسية بنوع خاص . والمراسلات الدبلوماسية مليئة بما يشهد على ذلك .

وكانت روسيا ميدان عمل هام بالنسبة للمصارف الفرنسية ، والألمانية ، والانجليزية ، والبلجيكية ، إذ أن معظم الصناعات الكبرى وجزءا كبيرا من البيوت التجارية المتخصصة فى العلاقات مع الخارج كانت ، من وجهة النظر المالية ، فى أيدى الأجانب . وربما اتجهت نسبة رأس المال الأجنبى هذا إلى الانخفاض ، ولكنها ظلت كبيرة . وكانت الاستثمارات الفرنسية هى المتفوقة : فالادخار الفرنسى ،خلاف العشرة مليارات فرنك ذهب التى إستثمرت فى قروض الدولة الروسية وإستخدمت جزئيا فى إنشاء السكك الحديدية الاستراتيجية ، قد أعطى ، وبخاصة عن طريق بنك الاتحاد الباريسى *Banque de l'Union Parisienne* ، مليارا ونصف مليار من الفرنكات إستثمرت فى الشئون المصرفية وشركات التأمين والمناجم والتعدين وصناعة النسيج . وكان لرؤوس الأموال الانجليزية (٢٧٥٠ مليون فرنك) دوراً فى غاية الأهمية فى صناعات البترول : فكان نصف الانتاج خاضع لمؤسسات ولشركات كانت المشاركة الانجليزية فى رؤوس أموالها متفوقة . وكانت الاستثمارات الألمانية (٢٢٠٠ مليون) أقل أهمية ، لأن أصحاب رؤوس الأموال هذه كانوا يحجمون عن المغامرة بها فى هذه البلاد التى كانت بلادهم على علاقات صعبة بها؛ومع ذلك فقد كانوا يحتلون مراكز قوية فى صناعة إنشاء الآلات وفى الصناعات الكهربية — الكيميائية .

وكانت مسألة مصانع بوتيلوف *Poutiloff* مثلا على هذا التوافق السياسى مع المعاملات المالية . ففى هذه المؤسسة التى كانت ، منذ سنة ١٩٠٥ ، فى روسيا هى أكبر منتجى المهمات الحربية ، حصلت مجموعة كريزو *Creusot* التى أيدها بنك الاتحاد الباريسى ، فى سنة ١٩١١ على مركز متفوق من وجهة النظر التقنية ،

وفى سنة ١٩١٢ على مركز متفوق من وجهة النظر المالية وفى يناير سنة ١٩١٤ وبمناسبة زيادة رأس المال ، خشيت مجموعة كريزو من أن يتفوق كروب Krupp عليها . واعتقدت الحكومة الفرنسية أنها كانت «عملية سياسية واضحة» . وكان ذلك كافيا لفشل المشروع ، إذ أن حكومة روسيا قد قررت عدم السماح بزيادة رأس المال إلا فى حالة إبعاد كروب . وسرعان ما قدم بنك الإتحاد الباريسى رؤوس الأموال اللازمة . وربما لم يلوحوا « بصولجان كروب » إلا لتوريط المصارف الفرنسيه ؟

وكانت مجموعة كريزو هى كذلك التى حصلت ، ونتيجة لتأييد السفارة لها من مجلس الوزراء الروسى ، على أن يعهد إليها بعملية إعادة التنظيم التقنى لمصانع بيرم التعدينية . وفى نظير ذلك وافقت الحكومة الفرنسية على أن تزيد ، بمقدار مائة مليون فرنك ، شريحة القرض الروسى الجديد الذى كان سيطرح على سوق باريس .

ولكن أكبر العارضين كانت هى الدول البلقانية ، التى كان عليها أن تغطى الأعباء التى كانت قد خلفتها حروب سنة ١٩١٢ — ١٩١٣ ، وأعباء إعادة البناء وحتى نفقات إعادة التسليح .

وكانت الصرب فى حاجة إلى تأييد مالى لكى تتمكن من تسوية مسألة عويصة خاصة بالسكك الحديدية . ففى الأقاليم التى تنازلت عنها الإمبراطورية العثمانية لدولة الصرب كانت السكك الحديدية من أوسكوب إلى ميتروفيتزا ، ومن موناستر إلى سالونيك ، ملكا « لشركة السكك الحديدية الشرقية » ، التى كانت أغلبية رؤوس أموالها ملكاً للنمسويين ؛ وكانت هذه الشركة ترغب فى العودة إلى إستغلال خطوطها بعد أن كانت قد تعطلت فى أثناء الحروب البلقانية وكانت حكومة الصرب تنوى شراء هذه الخطوط ، بمساعدة رؤوس الأموال الفرنسية ، حتى تكون حرة فى بلادها . وكانت المفاوضات مريرة ، إذ إن حكومة

فينا وجدت فيها فرصة سانحة « لإخضاع » الصرب ، ورفضت حكومة بلجراد حلا وسطاً — « تدويل » الشركة — كانت مجموعة مالية فرنسية قد إقترحته .
وظل الخلاف مستمراً حتى الوقت الذى وقعت فيه حادثة سيراجيفو .

وتظهر الخصائص السياسية لهذه التفاعلات المالية أكثر وضوحاً فى العلاقات بين الدول العظمى وبلغاريا بنوع خاص ولذلك فإن هذه الحالة تحتاج إلى بعض الإلتفات . لحكومة صوفيا ، مادامت لا تقدر على الموافقة على نتائج معاهدة بوخارست ، فكرت فى أن تعتمد على النمسا والمجر : وكان هذا هو إتجاه رادوسلافوف *Radoslavoff* الذى سلمه الملك السلطة فى خريف سنة ١٩١٣ . وأقامت المفوضية الروسية فى صوفيا إتصالا مع مالينوف *Malinoff* ودانيف *Daneff* ، رؤساء المعارضة ؛ وكانت تتوقع هزيمة الوزارة فى الإنتخابات العامة ، وتوزع إعانات على الصحف . ومع ذلك فقد جاءت نتيجة هذه الإنتخابات العامة ، فى شهر مارس سنة ١٩١٤ ، فى صالح رادوسلافوف

ولكى تعيد إصلاح الحالة ، إعتمدت الدبلوماسية الروسية على الإحتياجات المالية لبلغاريا التى كانت تبحث فى الخارج ، منذ خريف سنة ١٩١٣ ، عن قرض يبلغ ٥٠٠ مليون فرنك لكى تدعم به هذا الدين السائر ، والذى وصفه فرديناند بأنه « مسألة حيوية بالنسبة للملك وبالنسبة للحكومة » . وفى ديسمبر سنة ١٩١٣ ، كان رئيس الوزراء البلغارى قد قام بمحاولة للوصول إلى السوق المالى الفرنسى ؛ وكان قد أبلغ الحكومة النمسوية المجرية بذلك ، وأضاف أن هذا الإتجاه المالى لن يبدل شيئاً من إتجاهه السياسى : فسيبقى أمر عقد محالفة سرية بين بلغاريا والنمسا والمجر ممكناً ، إذ أنهم « لن يتحدثوا عنه فى باريس » . ولكن الحكومة الفرنسية رفضت الموافقة على سعر التعامل على السندات البلغارية نتيجة للطلب الملح الذى تقدمت به حليفتها روسيا .

ومن المؤكد أن نجاح رادوسلافوف فى الإنتخابات لم يأت بأى تخفيف

بالنسبة للصعوبات المالية للدولة البلغارية، ولكنه فتح إمكانيات جديدة بالنسبة لحلها . فالنمسا والمجر كانت ترغب ، بعد تدعيم الإنتخابات لموقف الوزارة البلغارية ، فى أن تضمن لها أسباب الحياة ؛ فطلبت إلى ألمانيا أن تفتح سوقها المالى أمام قرض بلغارى وأصرت على أن رفض ذلك ستكون له « أخطر النتائج » بالنسبة لسياسة التحالف الثلاثى وقامت الدبلوماسية الروسية ، من جانبها ، بتغيير مواقعها : فبدلا من أن تطلب إلى الحكومة الفرنسية أن ترفض المطالب البلغارية ، أصبحت ترغب الآن فى الموافقة على هذه المطالب ، وبشرط تغيير إتجاه السياسة الخارجية البلغارية . وباجمال ، وكما كتب الوزير المفوض الفرنسى ، فى ٢٠ مايو سنة ١٩١٣ ، فإن « خطورة الحالة المالية التى تسيطر على الموقف السياسى » ، إذ أن مصير الوزارة و « مستقبل بلغاريا نفسها » كان يتوقف على نجاح القرض . وفى برلين ، كانت المصارف مترددة، إذ أنه كان من اللازم ، من أجل تقديم رؤوس الأموال فى هذه المغامرة ، أن تحصل على الأقل على إمكانيات الحصول على ميزات إقتصادية ثابتة كانت الحكومة البلغارية ترفض إعطائها . وقامت الحكومة الألمانية ، التى كانت تذكرها الحكومة النمسوية المجرية بإستمرار بالموضوع ، بالضغط على مصارفها وكانت طبيعة الحكومة الفرنسية ، التى خضعت لمطالب روسيا، وإن كانت قد وجدت صعوبات كبيرة فى إرغام رجال المصارف ، مشابهة لذلك .

وفى أواسط مايو سنة ١٩١٤ بلغت المسألة مرحلة حرجة . فكانت المصارف الفرنسية مستعدة لتقديم هذا القرض بشروط أحسن من تلك التى كانت ترغب فيها المصارف الألمانية ؛ ولكن الممثل الدبلوماسى لروسيا فى صوفيا أبلغ رئيس ديوان الملك أن تحقيق ذلك مشروط بإقالة وزارة رادوسلافوف وإحلال وزارة برئاسة مالينوف محلها فى السلطة . فهل سيخضع الملك فرديناند لمثل هذا الضغط؟ وإعتقد سفير فرنسا فى سان بطرسبرج ، والذى كان قد أمضى فترة طويلة

فى صوفيا، أن ملك بلغاريا، الذى كان غارقاً فى الديون، سيستجيب «لمستلزمات القرض».
وكان هذا سوء تقدير : فرفض الملك المطالب الروسية بطريقة قاطعة ، وأعلن فى ١٧ يونيو ، بلسان وزير ماليته ، أن القرض سيتعاقد عليه فى برلين . وكانت عصبية الدبلوماسية الروسية ، والوحشية غير اللبقة لممثلها الذى جرح الملك فرديناند ، هى السبب المباشر فى هذا الفشل ، حسب رأى ممثل فرنسا فى صوفيا فلماذا يعقد مسألة القرض بمسألة وزارية ويحاول إجبار الملك على أن يسلم السلطة «لرجال يعتبرهم على أنهم أعداءه الشخصيين» ؟ إن هذا الدبلوماسى كان يجهل ، أو تظاهر بتجاهل ، أن الكى دورسيه كانت قد وافقت فى أول الأمر على طلب روسيا ، ولم تقدم أى تحفظ إلا فى اللحظة الأخيرة . وحاولت الحكومة الفرنسية أن تعيد الدخول فى المفاوضات ، ولكن بدون جدوى ؛ وبدون جدوى كذلك حاولت أن تنقل عرضاً لبنك بيرييه *périer* وحددت أنها لن تفرض أى شرط سياسى : فوقعوا على القرض الألمانى بعد بضعة أيام .

وبحثت الحكومة العثمانية ، فى فبراير سنة ١٩١٤ ، عن تأييد مالى ، أظهرت الحكومة الفرنسية إستعدادها لمنحه إياها ـ وحصلت فى ١٩ مايو على الموافقة على سعر الإصدار لقرض يبلغ ٥٠٠ مليون فرنك ، بعد أن وعدت ، فى نظير ذلك ، بأن تطلب من الصناعة الفرنسية مهمات عسكرية وبحرية ، وأن تحتفظ للفرنسيين بثلاثة مناصب هامة فى الإدارة العليا للشئون الإقتصادية والمالية . وكانت الحكومة الفرنسية قد جعلتها تؤمل فى إمكانية موافقتها قريبا على قرض ثان يبلغ ٢٠٠ مليون فرنك ؛ ولكنها أعلنت ، أمام أخطار وقوع صدام تركى يونانى ، أنها تؤجل تنفيذ هذا الوعد حتى الوقت الذى تصبح فيه السياسة الخارجية التركية «غير مثيرة للقلق» .

وأظهر البرلمان الفرنسى قلقه ، أمام «كثرة هذه القروض الأجنبية» : فما الداعى لإغراق سوق باريس المالى ، فى نفس الوقت الذى تتطلب فيه إعادة التسليح إصدار قروض فرنسية ؟ وكادت وزارة دوميرج *Doumergue* أن تفقد

الثقه وقت تشكيلها ، فى ديسمبر سنه ١٩١٣ ، وبشأن هذا الموضوع ؛ ولـكن جوزيف كايو *Joseph Caillaux* وزير الماليه حصل على موافقه البرلمان على قرار يترك له السلطه فى أن يوافق على أسعار إصدار سندات القروض الأجنبيه حينما تضمن هذه العمليه لفرنسا « ميزات سياسيه أو إقتصاديه » . وهكذا كان « السلاح » المالى يحتل مكانته بين وسائل العمل الدبلوماسيه .

الفصل الثامن والثلاثون

الدول والشعوب امام التهديد بالحرب

هذه المنازعات الإقليمية أو هذه الإصطدامات بين القوميات ، وهذه المنافسات بين المصالح الإقتصادية أو المالية ، كانت تحتفظ بحالة من التوتر الدولى التى كان نموها يضع كل الدول العظمى الأوروبية فى مواجهة نفس المشكلات . وكانت ردود الفعل النفسية — ردود فعل الجماهير أو ردود فعل الحكومات — هى التى يهمنا بوجه خاص أن نوازن بينها ، إذ أنها تسمح بفهم الجو الذى وقعت فيه ، فى يوليو سنة ١٩١٤ ، الأزمة النهائية .

١ — النفسية الجماعية :

كانت سياسة التسلح هى النتيجة المباشرة للتوتر الدولى . وكانت لها أصداء كبيرة ، وعلى الأقل فيما يتعلق بالتسليح البرى ، على النفسية الوطنية ، إذ أن زيادة عدد القوات — وهى عامل أساسى لقوة الجيوش ، فى هذه الفترة — كان يعنى زيادة مدة الخدمة أو زيادة الإلتزامات العسكرية ومدها إلى رجال كانوا ، حتى ذلك الوقت ، معفون منها . وكانت كل الدول العظمى الأوروبية تقريبا قد سارت على طريق إعادة التسلح منذ بداية الأزمة البلقانية فى سنة ١٩١٢ . ولكن بسرعات متفاوته .

كانت ألمانيا هى التى بدأت بأخذ الدافع . وكان الإنتصار الذى حصلت عليه الدول البلقانية على الإمبراطورية العثمانية قد أضعف الموقف العسكرى للنمسا والمجر ، التى كانت ستجبر ، فى حالة وقوع صدام ، على أن تركز قوات هامة على حدودها الجنوبية ، وبالتالى سيكون ثقلها أقل على روسيا ، حيث

سيكون على الجيش الألمانى أن يواجه مسئولية أشد ثقلا . وكانت هيئة أركان الحرب الألمانية منذ وقت بعيد مصممة ، فى حالة نشوب حرب عامة ، على أن تبدأ بتوجيه كل قواتها تقريباً ضد فرنسا ، لكى تحاول أن تحصل فى فترة قصيرة على نصر نهائى ، ثم تدور بجيوشها بعد ذلك ضد روسيا . وكان نجاح هذه الخطة يعتمد على سرعة الهجوم على « الغرب » : فكان من اللازم الوصول فى فترة ستة أسابيع (وكانت هذه هى الفترة التى قدرها الجنرال دى مولتكه ، آخذا فى الحسبان بطء التعبئة الروسية) ، إلى القضاء على الجيش الفرنسى . ولذلك فإن القيادة الألمانية كانت ترغب فى أن تعتمد ، من الأيام الأولى للحرب على كل الوسائل الضرورية ، دون أن تجبر على إنتظار التعبئة التامة للقوات الإحتياطية . ولقد حصلت ، بالقانون الذى عرض مشروعه على الرايشستاج فى ١٤ يناير سنة ١٩١٣ ، والذى صوتوا عليه فى ٣ يوليو ، على زيادة هامة للقوات المسلحة العاملة ، التى زاد عددها بسرعة من ٦٢١٫٠٠٠ رجل إلى ٧٦١٫٠٠٠ رجل ، والتى كان عليها أن تصل فى العام التالى إلى ٨٢٠٫٠٠٠ رجل وكانت هذه إجراءات يسهل تطبيقها ، مادام الجيش الألمانى لم يكن يشتمل ، حتى ذلك الوقت ، على كل المجندين الصالحين للخدمة العسكرية .

ولم تكن النمسا والمجر قد طلبت إلى سكانها مجهودا يشبه ، حتى من بعيد ، ذلك الذى كانت ألمانيا قد قامت به . وحتى سنة ١٩١٢ ، لم يزد عدد المجندين سنويا فى الجيش المشترك كثيراً على ١٠٠٫٠٠٠ رجل . وقبيل حرب البلقان الأولى ، زيد عددهم إلى ١٦٠٫٠٠٠ رجل . وأمام نتيجة هذه الحرب ، حصلت هيئة أركان الحرب على وعد بإعداد قانون عسكرى جديد ؛ ووضع المشروع الخاص به عند نهاية سنه ١٩١٣ ، ولكن عمل الجهاز التشريعى كان بطيئاً فى المملكة الثنائية ، وخاصة بالنسبة لقانون عسكرى كان من اللازم أن يوافق

عليه برلمانى ڤينا وبودابست ، وكذلك مجلس الوفود ؛ ولذلك فإن التصويت على هذا القانون لم يكن قد تم بعد فى ربيع سنة ١٩١٤ .

وهذا المجهود من جانب دول الوسط تسبب فى رد فعل من جانب فرنسا ومن جانب روسيا .

وكان رد الفعل الفرنسى سريعاً : فمشروع القانون الذى وضع فى مارس سنة ١٩١٣ ، وافقوا عليه فى ٧ أغسطس . ووجدت هيئة أركان الحرب أنه سيكون عليها أن تواجه ، من أول الحرب ، هجوماً ألمانيا متكتلا ؛ ولم تكن لديها النية بالإقتصار على إستراتيجية دفاعية ، وكانت ترغب فى أن تتمكن من أخذ الدافع والمبادأة فى العمليات ، وعلى الأقل فى أحد قطاعات الجبهة ؛ ووجدت كذلك أنه من الضرورى أن يكون لها ، هى أيضا ، أكبر عدد ممكن من القوات « العاملة » . وكانت الوسيلة الوحيدة للوصول إلى ذلك هى زيادة مدة الخدمة العسكرية ، مادامت الحالة السكانية لم تكن تسمح بزيادة عدد المجندين سنوياً . وهكذا حدد القانون الجديد مدة الخدمة العاملة بثلاث سنين ، وأوصل بذلك الجيش فى زمن السلم إلى ٧٥٠٫٠٠٠ رجل ، بخلاف الحاميات الموجودة فى المستعمرات وقوات المجندين من الأهالى ، وذكر الملحق العسكرى الألمانى أن أغلبية الرأى العام كانت تعتبر هذا الجيش « كوسيلة للدفاع » ، وليس كوسيلة « للهجوم على ألمانيا فى أول فرصة » .

وكان رد الفعل الروسى أكثر بطئاً . فعند نهاية سنة ١٩١٣ قرر مشروع إعادة تنظيم الجيش زيادة عدد القوات فى زمن السلم من ١٫٢٠٠٫٠٠٠ إلى ١٫٤٢٠٫٠٠٠ رجل ، إبتداء من سنة ١٩١٤ ، وزيادته باستمرار حتى ١٫٨٠٠٫٠٠٠ رجل . وفى مارس سنة ١٩١٤ ، وعد كل رؤساء المجموعات فى الدوما بالتصويت على الميزانية اللازمة ، على أن توزع على ثلاث سنوات . ولذلك فإن الإصلاح كان سيصل إلى أقصى فاعليته فى سنة ١٩١٧ فقط . ولم يبد أنه من الممكن تحقيق

زيادة أسرع من ذلك ، لالعدم وجود مجندين (فالجيش الروسى كان بعيداً كل البعد عن إستخدام كل موارده من المستدعين للخدمة) ، ولكن نتيجة لنقص الضباط ، والمعدات والذخائر . ومن ناحية أخرى ، قررت الحكومة إنشاء سكك حديدية جديدة ، لكى تقلل من مدة تجميع جيوشها ؛ فحصلت فى سبيل ذلك من الحكومة الفرنسية ، فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٣ ، على التصريح بطرح قرض يبلغ مليارى فرنك على السوق الفرنسى ، وعلى أربعة شرائح سنوية .

ولم تشترك إيطاليا ولا بريطانيا العظمى فى هذا التسابق فى التسلح البرى . فهيئة أركان الحرب الإيطالية ، التى كانت قد إضطرت إلى إستخدام أكثر من ١٠٠,٠٠٠ رجل فى حملة طرابلس الغرب : إقتصرت على أن تقوم ، فى سنة ١٩١٣ ، بإعادة تنظيم الضباط والمهمات ؛ ووجدت فى مارس سنة ١٩١٤ ، أنه سيكون من الضرورى القيام « بمجهود ضخم » لكى تضع الجيش الإيطالى فى مستوى الجيوش الأوربية الأخرى ؛ ولكى حاله الميزانية لم تكن تسمح بالتفكير فى مثل هذا المجهود . والجيش الإنجليزى ، بعد إستثناء الحاميات الموجودة فى المستعمرات والمتطوعين فى القوات المكلفة بالدفاع الإقليمى ، لم يكن يشتمل إلا على ستة فرق تصلح للدخول فى عمليات تقع على القارة عند بداية لشوب حرب عامة ؛ حقيقة أن هيئة أركان الحرب كانت قد فكرت ، فى سنة ١٩١١ وفى سنة ١٩١٢ ، فى إنشاء جيش كبير ، يجند عن طريق الخدمة العسكرية الإجبارية القصيرة المدى ، وأن رابطة الخدمة القومية قد قامت بحملة فى صالح هذا المشروع . ولكن الحكومة أبعدته ، إذ أن الإجبار على الخدمة ، والذى كان يتعارض مع التقاليد البريطانية ، كان غير محبوباً — ، وأن تزويد هذا الجيش الكبير بالضباط سيضر بعملية جمع قيادات البحرية ، فى الوقت الذى كان التنافس البحرى مع ألمانيا يجبرها على أن تبذل مجهوداً جديداً فى هذا

الميدان ـ ، ولأن التجنيد ، بتغييره لنظام الحياة الإجتماعية وبزيادته للأعباء المالية ، سيهدد « التفوق الإقتصادى لإنجلترا » .

ولكن الدول الصغيرة المطلة على بحر الشمال وعلى بحر البلطيق ، والتى كانت مجاورة للدول العسكرية الكبرى ، والتى كان من الممكن أن تجد نفسها مهددة ، أخذت إحتياطاتها : القانون العسكرى فى الأراضى المنخفضة ؛ وإعادة تنظيم الجيش السويدى . والحكومة البلجيكية ، التى كانت تخشى من إنتهاك وضعية الحياد ، بدأت فى تنظيم جيش كان فى وسع عدده أن يصل ، فى حالة الحرب ، إلى أكثر من ٣٠٠٫٠٠٠ رجل ــ ولكن بعد فترة بضع سنوات فقط .

وفى كل الدول التى زاد فيها ،كان هذا التسابق فى التسلح يحتفظ بقلق لدى الرأى العام . ولكى يفهموا شعوبهم ضرورة زيادة الأعباء العسكرية ، ولكى يجعلوها توافق على زيادة الأعباء الضرائبية التى تنتج عنها ،إضطرت الحكومات وهيئات أركان الحرب إلى الإصرار على خطر الحرب . وفى المناقشات البرلمانية، وقت التصويت على القوانين العسكرية ،كانت بطبيعة الحال الإشارات إلى إمكانية الصدام هى التى تسيطر على المناقشات وعالجت الصحافة إمكانية نشوب حرب على نطاق واسع ، وقامت الأوساط العسكرية بحملات فى الصحف . وفى ألمانيا بوجه خاص كانت هذه الحملات نشطة ؛ وقامت بها جماعات عسكرية ورابطات من أتباع الجامعة الجرمانية ، التى مجدت فكرة الحرب : « فساعة تسوية الحساب الكبرى قريبة » . وحصل كتاب الجنرال فون برنهاردى *von Bernhardi* المسمى « الحرب اليوم » على نجاح كبير فى المكتبات .وكانت هذه الحملة ، فى سنة ١٩١٣ ، موجهة ضد فرنسا بنوع خاص ؛ وتحولت فى فبراير ومارس سنة ١٩١٤ ضد روسيا التى ذكرت جريدة ***Kolnische Zeitung*** أنها كانت تستعد ، بعد مضى فترة ثلاثة أو أربعة سنوات ، لشن حرب ضد ألمانيا . ولكن فى فرنسا كذلك ، قامت الصحف المتصلة بهيئة أركان الحرب ،

مثل *La France militaire* ، بمظاهرات لها إتجاه تطرف . وإتجهت هـذه المناقشات البرلمانية وهذه الحملات الصحفية إلى أن تزيد ، لدى الرأى العـام ، الإعتقاد فى أن التوتر الدولى سيؤدى بالترجيح إلى الحرب . وهذا الإعتقاد ، ألم يكن فى وسعه أن يصل إلى نوع من القبول ؟

ولـكن إذا كانت إمكانية نشوب حرب تخيم فى كل مكان ، فى الدول العظمى ، على الرأى العام ، فإن الأمر لم يكن فى حاجه إلى كثير لـكى تـكون ردود فعل الرأى العام متشابهة أمام مثل هذه الإمكانية .

ففى الرأى العام الفرنسى والرأى البرلمانى الفرنسى ، إصطدمت زيادة الأعباء العسكرية بمقاومات عنيدة . ففى أثناء مناقشة « قانون الثلاث سنوات » أمام مجلس النواب ، أخرت معارضة الإشتراكيين وجزء من الراديكاليين الإشتراكيين الموافقة على القانون . ولاشك فى أن أعداء هذا القانون لم يعارضوا فى ضرورة تقوية الدفاع الوطنى ؛ ولـكنهم إعتقدوا فى أنه من الممكن أن يصلوا إلى ذلك عن طريق تنظيم الإحتياطى ، — وقال العسكريون عنها أنها طريقة غير كافية لوقف « هجوم مفاجىء » . وحين صوتوا على القانون ، فى أغسطس سنة ١٩١٣ ، هل كان ذلك يعنى دلالة على إتجاه الرأى العام إلى أن ينظر بعين الإرتياح إلى فـكرة الحرب ؟ لقد أصر السفير الألمانى فى تقاريره ، على العكس من ذلك ، على أن « الشعب الفرنسى فى مجموعه كان مسالماً » ولم يـكن يرغب فى أن « يلقى به فى مغامرة حربية » . وكان هذا هو أيضا رأى الـكولونيل فون فينترفلت *von winterfeldt* الملحق العسكرى : فأغلبية الشعب الفرنسى ، كما ذكر ، لم تر فى التصويت على القانون العسكرى إلا « وسيلة دفاعية » . فهل يمكن أن يتغير هذا التفـكير ويصبح « هجوميا » ؟ إن هذا لم يـكن « مستبعداً تماماً » ولـكنه « لم يكن بالتأكيد سيحدث فى القريب العاجل » . وكان من اللازم حتى عمل حساب « لرد فعل معاد للاتجاه العسكرى » فى وقت الإنتخابات العامة المقبلة . ولقد

تأكد هذا التنبؤ بعد ذلك مباشرة . ففي الإنتخابات العامة التي وقعت في ٢٦ أبريل سنة ١٩١٤ حصلت الأحزاب التي وضعت في برنامجها إلغاء « الثلاث سنوات » على أغلبية كبيرة ، وأسقط المجلس الجديد بسرعة وزارة ريبو *Ribot* التي كانت قد أعلنت نيتها ، رغم الموقف الذي إتخذه الناخبون ، على الاستمرار في تطبيق هذا القانون .

ومع ذلك ، فإن وحدة وجهات النظر لم تكن موجودة ،فيما يتعلق بالعلاقات الفرنسية الألمانية ،داخل نطاق هذه الأغلبية البرلمانية التي كانت معادية « لخدمة الثلاث سنوات » . فبدت أغلبية الإشترا كيين على أنها تقبل أن تتنازل فرنسا نهائياً عن الالزاس واللورين،إذا ما أعطت ألمانيا لأراضي الامبراطورية إستقلالا ذاتياً تاماً ، داخل نطاق الرايخ . وكان الراديكاليون ، حتى حينما كانوا يعلنون أنهم من أنصار التقارب الفرنسي الألماني ، لا يرغبون في التفكير في هذا التنازل . وهذا الإختلاف ظهر بوضوح حينما إنعقد المؤتمر البرلماني في برن في مايو سنة ١٩١٣ .

والرأي العام في روسيا ، وحيث كانت جماهير الفلاحين سلبية ، كان بوجه خاص هو الرأي العام للضباط والبورجوازية المتحررة من ناحية ، ومن ناحية أخرى هو رأي الأوساط العمالية . وكان الجيش والبورجوازية المتحررة متأثرة بتقاليد « السياسة العظمى الروسية » أي بفكرة التوسع في البلقان : وكان هـذا هو تفكير الحزب الدستوري الديمقراطي . وكانت الأوساط العمالية قد تأثرت إلى درجة بعيدة بالدعاية الإشترا كية الثورية وأظهرت بالنسبة للحرب « التسلطية » عداء أشد قوة مما كان عليه في الدول العظمى الأخرى . ولما كانت الصعوبات التي تجعل الدوما تعارض الحكومة لا تنتهي أبداً ، فهل كان في وسع الدولة الروسية أن تحتفظ ، في حالة وقوع حرب عامة ، بترابط معنوي كاف ؟

وفي بريطانيا العظمى ، ورغم أن بعض الأوساط السياسة ، داخل حزب

الأحرار نفسه ، كانت تحتفظ بود لألمانيا ، فإن الرأى العام ، فى مجموعه ، كان قليل الثقة فيها : وكان هذا هو نتيجة منافسة التسلح البحرى ، وكذلك نتيجة المنافسة التجارية التى كانت تحتفظ بحالة هياج مكتوم فى بعض أوساط رجال الأعمال — من التجار والمصدرين وأصحاب السفن ورجال صناعة التعدين — أى فى قطاعات الحياة الإقتصادية التى كانت تشعر أكثر من غيرها بالمنافسة الألمانية.

وكانت إيطاليا قد هزتها صعوبات داخلية عنيفة منذ أن قرر قانون ٣٠ يونيو سنة ١٩١٢ الإنتخابات العامة . وكان تطبيق هذا النظام الإنتخابى الجديد قد أفاد بوجه خاص الحزب الإشتراكى ؛ وأكد هذا الحزب ، وعلى الأقل فى نظريته ، عقائده الثورية . والحكومة ، رغم إحتفاظها بأغلبية قوية فى البرلمان ، وجدت نفسها مشغولة ، فى مايو سنة ١٩١٤، بهياج إجتماعى وسياسى، وبإضراب لعمال السكك الحديدية الذى زاد من خطورته التهديد بإضراب عام ؛ وفى إقليم رومانا ، مركز الهياج القديم ، أخذ الجمهوريون موقفاً مهدداً . واشتغل الرأى العام بهذه المشكلات الداخلية أكثر من إنشغاله بالحالة الدولية .

وكان هذا هو أيضا الحال فى النمسا والمجر ، حيث أعطى نجاح الحركات القومية فى شبه جزيرة البلقان قوة جديدة لهياج الأقليات القومية . فسلاف الجنوب — الكروات ، والصرب فى البوسنة والهرسك وفى بانات ، وسلوفين كارنثيا — وحدوا إحتجاجاتهم ؛ والإيطاليون فى تريستا والترنتين أعادوا حركة ضم أقاليمهم لإيطاليا ؛ واستخدم التشيك فى برلمان فينا تكتيك المعارضة التلقائية والمستمرة . فكيف يمكن مواجهة مثل هذه الصعوبات المستمرة ؟ وهل كان من الضرورى الوصول إلى إعادة التشكيل التام لكل المنظمات السياسية ، وعلى أى أسس ؟ وفى هذه المملكة الثنائية ، التى كانت تقطعها الخصومات الداخلية ، لم يمكن فى وسع الرأى العام أن يأخذ موقفاً عاماً أمام مسألة الحرب أو مسألة السلم . وكان هذا هو الضعف الأساسى فى الحالة الدولية للنمسا والمجر .

وفى كل الدول ، لم يكن من السهل تمييز تيار كبير للرأى العام يحبذ الحرب .

فهل كان الأمر كذلك فى ألمانيا ؟ لقد ذكر الملحق العسكرى الفرنسى أن منظمات الجامعة الجرمانية ، التى كانت دعايتها القومية تثير ضجيجا ، لم تكن تضم عدداً كبيراً من الأعضاء ، وأن الحزب العسكرى، الذى كان ينادى بالحرب « كان بعيداً عن أن يمثل مجموع الأمة » . ومع ذلك — ولم يكن هذا وحده هو الذى يمثل حالة مختلفة تماماً عن حالة فرنسا — فإن الحملات الصحفية من أجل الحرب لم تجد فى واجهتها مقاومة لها قيمتها. وكان موقف الحزب الإشتراكى له دلالة كبيرة . وكان فى وسعه أن يصبح مركز هذه المقاومة ، إذ أنه كان هو الذى حصل منذ إنتخابات يناير سنة ١٩١٢ على أكبر عدد للمقاعد فى الرايشستاج؛ ولكنه وافق فى سنة ١٩١٣ على التصويت على القانون العسكرى الذى تسبب فى فتح باب التنافس على التسلح البرى . وهؤلاء الإشتراكيون كانوا ، كما ذكر أحد المراقبين الفرنسيين ، « قوى معادلة ، وقوى إجتماعية ساكنة ، وساكنة ومنزوعة السلاح أمام مد العدوى التى تنادى بالحرب » . وكانت الأحزاب « البورجوازية » تفكر فى الدور الذى كان على الامبراطورية أن تلعبه فى العالم ، وكانت تثور حين ترى المعارضة التى تتأكد حول المطالب الألمانية الخاصة بالحصول على « مكان تحت الشمس » : وكان الرأى العام يوافق ، بسهولة أكثر منها فى الدول الأخرى ، على إمكانية نشوب حرب .

٢ — أهداف الحكومات :

وأخيراً ، فما هو ، بالنسبة لهذه الإمكانيات ، موقف رجال الدولة والأوساط الحكومية ؟ والإجراءات التى إتخذوها لزيادة القوات المسلحة ، هل كان لها ، فى تفكيرهم ، مجرد صفة الإحتياط ، أو كانت مقدمة لعمل قوة ؟

فى روسيا ، تعارض إتجاهان . فأصحاب سياسة الكرامة والتوسع على

حساب الإمبراطورية العثمانية بدوا على أنهم يفكرون بسرور فى إمكانية نشوب حرب عامة ، تمنح روسيا ، فى إعتقادهم ، فرصة تسوية مسألة المضايق، وإصلاح الموقف الذى كان مهدداً بزيادة النفوذ الألمانى فى القسطنطينية وكذلك بإمكانية نشوب حرب يونانية تركية . وفى ٢١ فبراير سنه ١٩١٤ رأى المؤتمر الذى إجتمع برئاسة وزير الخارجية وضم بعض الدبلوماسيين ورؤساء أركان الحرب ، أن الموقف الدولى لمضايق القسطنطينية لا يمكن تغييره فى وقت قصير: فإذا كانت تركيا مهددة « بفقدان المضايق » ، فيمكن لروسيا أن تضطر إلى الإستيلاء عليها حتى تتفادى إستيلاء « دولة أخرى » عليها ؛ ولذلك فقد كان من اللازم وضع برنامج عمل « لكل إمكانية » ؛ ولكن تبادل وجهات النظر أظهر أن روسيا لن تكون لها ، قبل عامين أو ثلاثة أعوام على الأقل ، الوسائل العسكريه والبحرية اللازمة لعملية إنزال . وفى الأوساط الأخرى ، وبخاصة اليمينية منها ، كانت إمكانية وقوع صدام تثير قلق كبير . وفى فبراير سنه ١٩١٤ كتب مستشار الدولة دورنوفو *Dournovo* وزير الداخلية السابق ، مذكرة إلى القيصر أظهر فيها الأخطار التى ستتسبب أية أزمة دولية فيها بالنسبة للدوله وللنظام . فلا يتعلق الأمر فقط بمجرد أن الصراع المسلح سيكون صعباً ، بسبب عدم كفاية نظام التحصينات ، وخطوط السكك الحديدية والإنتاج الصناعى ، ولكن جمهور الشعب ، كما ذكر دورنوفو ، لم يكن يفكر إلا فى مصالحه المادية المباشرة ، وستجد الدعاية الثورية فى حاله نشوب حرب ، أرضاً صالحة لانتشارها : فيكفى لشر شعار « تقسيم الاراضى » لكى تتجدد حركات سنه ١٩٠٥ ! وفى الوسط المحيط بالقيصر ، كان النظام السياسى الألمانى يحتفظ بكثير من المعجبين ، إذ أن الدستور البسماركى كان قد أبعد النظام البرلمانى . وفى الصحافة كان الكونت ويت *Witte* ، رئيس الوزراء السابق ، مستمراً ،

فى شهر مارس سنه ١٩١٤ ، فى الدعوة لوفاق مع ألمانيا ، وقال عنه أنه يسمح « بحكم العالم » .

ولكن هذه الاتجاهات المتباينة كانت تتلاقى فى آراء مشتركة ، حينما كان الأمر يتعلق برسم خط سير للمستقبل . فحينما دعى المؤتمر الوزارى ، الذى عقد فى ١٣ يناير سنه ١٩١٤ ، بمناسبة مسأله ليمان فون ساندرس ، إلى اتخاذ قرار واضح : « فهل ترغب روسيا فى الدخول فى حرب ضد ألمانيا ، وهل تقدر عليها » ؟ كانت الإجابات فى أساسها سلبية . وكان رئيس الوزراء كوكوفتسوف *Kokovtsof* واضحاً ؛ فاعتبار أن الحرب ستكون « حاليا » أكبر كارثة تصيب روسيا . وأعلن وزير الخارجية سازونوف *Sazonof* أنه « من حيث المبدأ ليس هناك من يتمنى نشوب حرب ضد ألمانيا » ؛ ورأى أن روسيا لا يمكنها ، حتى مع تأييد فرنسا ، أن توجه لألمانيا « ضربة قاضية » ؛ ولا شك ان الموقف سيتغير إذا ما تدخلت إنجلترا أيضا ، ولكن موقف هذه الدولة الأخيرة كان لا يزال غير مؤكد . وأعطى كل من وزير الحربية سوخوملينوف *Soukhomlinof* ، ورئيس هيئة أركان الحرب العامة وجهات نظر غير محددة : فالجيش الروسى كان مستعداً « للإشتباك مع ألمانيا ، ولكن مع عدم التحدث كذلك على إشتباك مع النمسا » ؛ ولكنهما أضافا بعد ذلك أن الفرض الوحيد الممكن هو حالة نشوب حرب مع التحالف الثلاثى . فكان هذا يعنى إذن أنهما يتراجعان أمام مثل هذه الإمكانية . وفى نهاية المطاف ، كان أعضاء المؤتمر مجمعين على التفكير فى أنه كان « من الأفضل قبل أى شىء عدم جر روسيا إلى حرب أوربية » .

وهذا التحفظ من جانب السياسة الروسية ، كان معلوماً لدى حكام ألمانيا . فحينما دخلت الصحافة الألمانية والصحافة الروسية فى جدال عنيف ، فى مارس سنة ١٩١٤ ، بمناسبة التسابق إلى التسلح ، رأت السفارة الألمانية فى سان بطرسبرج

أن الحكومة الروسية لم تكن تأمل فى نشوب حرب : « فكل وجهة نظر عدوانية ضدنا أو ضد النمسا ، فى إعتقادى ، بعيدة عن تفكيرها » ؛ وكتب رئيس هيئة أركان الحرب العامة لزميله النمسوى المجرى : « إن كل الأنباء التى تصلنا من روسيا لا تظهر أنه من اللازم أن ننتظر موقفاً عدوانياً فى الوقت الحاضر . وإنى لا أعتقد أن روسيا ستبحث عن فرصة حرب أو تخلقها ، فى زمن قريب ، ضد النمسا والمجر ، أو ضدنا ، وهو نفس الشىء » .

وفى فرنسا ، وعبر الأزمات الوزارية المتكررة ، حاول رئيس الجمهورية - وكان هو ريمون بوانكاريه *Raymond Poincaré* منذ يناير سنة ١٩١٣ — أن يعطى للعمل الخارجى ، « نغمة أكثر إعتزازاً » ومظهراً أكثر قوة . ومنذ يناير سنة ١٩١٢ ، وحين كان رئيساً للوزراء ، كان قد أصر ، فى خطابه الوزارى ، على الأولوية التى يرغب فى إعطائها للمشكلات الدولية ، وعلى ضرورة وضع الدولة « على مستوى مسئولياتها » وكان ينوى أن يدافع عن حقوق فرنسا بشدة إذ أنه كان يحس بالعظمة القومية ، وبصفته من رجال القانون ، كان يدافع عنها بصلابة . وبصفته من أبناء اللورين ، لم يكن يقبل أى تنازل أو حل وسط فى مسألة الالزاس واللورين . وكان إنقسام الدول العظمى الأوربية إلى كتلتين متعاديتين ، فى نظره ، أمراً محتوماً . وكان يعتقد مسبقاً أنه من غير الممكن تعديل حالة العلاقات مع ألمانيا ، التى ستفسر كل إظهار لحسن النية على أنه دليل على الضعف ؛ وظهر له أنه من غير المجدى كذلك أن يحاول تفكيك التحالف النمسوى الألمانى : فقال إن ذلك لم يكن إلا مجرد « دخان أحلام » وكان هدف مجهوده هو توسيع التحالف الفرنسى الروسى والعمل على مد الوفاق الفرنسى الإنجليزى . فهل كان يأمل فى نشوب الحرب ؟ ليس هناك ما يسمح لنا بالتفكير فى ذلك : وبعض العبارات التى نسبها إليه أعداؤه السياسيين لم يؤكدها شهود موثوق بهم . ولكن مجال فكره كان يحمله إلى إعتبار الصدام

مع ألمانيا على أنه حتمية لا يمكن إبعادها ، ولا يمكن لفرنسا ، ولا يجب عليها ، أن تحاول التهرب منها . وكان إعتقاده يماثل إعتقاد جاستون دومرج *Gaston Doumergue* الذى كان يدير السياسة الخارجية فى شتاء ١٩١٣ — ١٩١٤ : فقد قال هذا الأخير إن « العقلية الألمانية تخلق خطراً مستمراً يهدد بنشوب حرب » ؛ وإن هذه العقلية كانت « وراثية » . واتفق المراقبون الأجانب فى التفكير فى أن الأوساط الفرنسية الحاكمة كانت تأمل فى المحافظة على السلم . وكان الوحيد الذى أظهر تحفظاً من بينهم — وهو وزير بلجيكا المفوض فى باريس — قد فضح إتجاهات ريمون بوانكاريه وديلكاسيه « القومية والثورية » ولكن دون أن يبنى على ذلك أية نتائج تتعلق بإتجاهات السياسة الفرنسية . ولاحظ رئيس وزراء روسيا، الذى أتى إلى باريس فى شتاء سنة ١٩١٣ — ١٩١٤ ولدى الأوساط الحكومية ، « إتجاهاً واحداً : هو إتجاه المحافظة على الحدود والسلم » . ولاحظ وزير الخارجية الإنجليزية نفس الملاحظة فى شهر يونيو سنة ١٩١٤ ، وكتب الكولونيل هاوس *House* ، المندوب الشخصى للرئيس ويلسون ، أن « رجال الدولة الفرنسيين لا يفكرون فى الإنتقام » . ألم يكن هذ هو ما لاحظه لذلك المراقبون الألمان ؟ ولقد كتب الجنرال دى مولتكه *de Moltke* فى مارس سنة ١٩١٤ « ليس علينا أن ننتظر حالياً ، من جانب فرنسا ، وأقل بكثير عنه من جانب روسيا ، أى موقف عدوانى . ففرنسا ، فى الوقت الحالى ، فى حالة عسكرية فى غير صالحها تماماً » . وكان شون *Schoen* سفير ألمانيا فى باريس ، هو الذى اعتقد بشكل مؤكد ، فى يونيو سنة ١٩١٤ ، فى أن السياسة الخارجية الفرنسية ، « الهادئة والمسالمة » ستحاول أن تتجنب كل صعوبة ممكنة مع ألمانيا .

وفى النمسا والمجر ، وحيث كانت الحركة اليوجوسلافية ، فى ذلك الوقت ، هى الخطر الرئيسى بالنسبة للمملكة الثنائية ، كانت الحكومة تراقب ، فى مايو

سنة ١٩١٤ ، « الصراع من أجل الوصول الى السلطة » الذى كان ناشبأ فى بلجراد بين باشيتش *Pachitch* رئيس الوزراء ، المعادى بالتأكيد للنمسا والمجر ولكن الذى كان فى نفس الوقت معتدلا نسبياً ، وبين الاوساط العسكرية ، الذى كان « تطرفها » عدوانيا ، كما قال المراقبون النمسويين المجريين . وفى هذا الصراع كان للكولونيل ديميتريفيتش *Dimitrievitch* المحرك الرئيسى لإنقلاب سنة ١٩٠٣ ، ولجماعة « اليد السوداء » التى كان يرسها ، دوراً فعالا ؛ ولكن باشيتش ظل ، فى ذلك الوقت ، مسيطراً على الموقف: ولذلك فإنه لم يكن هناك ما يثير القلق لدى النمسويين المجريين ، بالنسبة للمستقبل القريب. ولكن الأوساط الحاكمة كانت تعتبر أن الخطر لا يزال موجوداً : ولذلك فإنه سيكون من الخطر الإكتفاء فى البلقان « بسياسة انتظار » كانت تهدد بترك الميدان خاليا أمام روسيا . وكان الهدف الذى يرغبون الوصول اليه هو اعادة انشاء « كتلة بلقانية » تحت اشراف النمسا والمجر ، معتمدين فى ذلك على بلغاريا وعلى تركيا ، وضاغطين فى سبيل الوصول اليها ، على رومانيا : وكان هذا الترتيب سيؤدى الى عزلة الصرب . وكانت هذه هى الخطة التى أحكم صياغتها وزير الخارجية فى ٢٤ يونيو سنه ١٩١٤ ، وبعد تردد كبير .

وفى الأوساط الإيطالية الحاكمة ، لم تظهر المواقف على أنها متماثلة : فلم تكن اوزارة الخارجية ولهيئة أركان الحرب خط سير مشترك : فكانت الواحدة تنظر بشك الى مستقبل التحالف الثلاثى ، وكانت الأخرى تعمل على تقويته .

وأصبح التعاون الدبلوماسى مع النمسا والمجر أكثر صعوبة ، ما دام انهيار الحكم العثمانى فى البلقان قد زاد من أهمية مسألة البحر الإدرياتى . وفى النصف الثانى من شهر يونيو سنة ١٩١٤ ، تبادلت الحكومتان تهديد كل منهما للأخرى فايطاليا جعلت التعاون فى ألبانيا « أمراً مستحيلا » وسارت ، كما قال

برتشتولد Berchtold « على الطريق الذى يمكن أن يوصل الى صدام » ؛ وفى ٢٦ يونيو ، كلف السفير النمسوى المجرى فى روما بأن يقدم مذكرة « لها طبيعة الإنذار تقريبا » . وبعد بضعة أيام أعلن وزير خارجية ايطاليا أنه اذا ما قررت النمسا والمجر احتلال جبل لوفسن ، على الحدود الشمالية لألبانيا ، « فإن ذلك لن يكون مجرد نهاية التحالف الثلاثى فقط ، ولكنها ستكون الحرب » . واعتبر الدبلوماسيون الالمان هذا الموقف على أنه حرج للغاية : فلقد أصيب التحالف الثلاثى « فى أحد جناحيه » .

ولكن هذه الصعوبات لم تمنع هيئة أركان الحرب الايطالية من أن تحيى مشروعاً كان قد ترك منذ عشرين عاماً ، بعد أن كانوا قد فكروا فيه فى وقت كريسبى Crispi : التفاوض عن إتفاقية عسكرية من أجل الإشتراك المباشر للقوات الإيطالية فى عمليات الجيش الألمانى ، فى حالة نشوب حرب ضد فرنسا. وفى مارس سنة ١٩١٤ أبلغ الجنرال بوليو Pollio ، رئيس أركان الحرب الإيطالية ، مولتكه أن الجيش الإيطالى مستعد لأن يرسل على الراين ، فى حالة نشوب الحرب، ثلاثة فيالق وفرقتين من فرق الفرسان ، ستضمن السكك الحديدية النمسوية أمر نقلها ؛ وأعلن أن هذه الخطة قد حصلت على موافقة الملك عليها . وقابلت الحكومة الألمانية هذه المقترحات برضى ، إذ أن دخول الوحدات الايطالية فى الجيش الألمانى سيكون أحسن ضمان لولاء إيطاليا طوال مدة الحرب كلها حقيقة أن هذا لم يكن إلا مجرد ترتيبات تقنية ، ظل تنفيذها خاضعاً للقرار الذى كان على الحكومة الايطالية أن تأخذه ،فى يوم من الأيام .ولكن هذا الدافع بدا على أنه يدل مع ذلك على أن التعاون الايطالى الألمانى ، الذى كان قد أصبح ضعيفاً للغاية منذ عقد الاتفاقية الفرنسية الايطالية فى سنة ١٩٠٢ كان فى طريقه إلى أخذ أهميته السابقة من جديد .

وهل يجب علينا أن ندهش من هذه التناقضات ، التى سيبقى تفسيرها الدقيق

فيرثابت ، مادامت وثائق دور المحفوظات التاريخية الايطالية باقية بدون نشر ؟ كانت السياسة الايطالية قد قبلت التحالف مع النمسا والمجر ، لأن ذلك كان هو الشرط الضرورى للحصول على التحالف الألمانى وللاحتفاظ به ؛ ولكنها لم تكن فى أى وقت قد إستسلمت لذلك تماما . والواقع أن الحكومة الايطالية كانت تحاول أن تحتفظ بكل الطرق مفتوحة أمامها .

وكان التفكير مختلفا عن ذلك تماما لدى الأوساط الحاكمة فى المانيا . فكان الامبراطور ، وطبقا لرأى أكثر المراقبين الفرنسيين جدارة ، يمارس « نفوذاً من أجل السلم » ، حتى فى بداية سنة ١٩١٢ . ولكنه أعلن ، منذ خريف سنة ١٩١٣ ، أنه يعتقد أنه من اللازم أن يصل سريعا إلى الحلول التى تعتمد على القوة. وقال فى بداية نوفمبر لملك البلجيك أن السياسة الفرنسية تميل ، « منذ بعض الوقت إلى التشكيك فى كل مناسبة ، فى ألمانيا ، وإلى عرقلتها » ، وأن « فكرة الانتقام لا تكف عن ملاحقة تفكيرها »؛ورأى « أن الحرب مع فرنسا لايمكن تجنبها ، وأنه من اللازم الوصول إليها ، إن عاجلا أو آجلا » . وفى وسط ديسمبر ، وفى محادثته مع وزير النمسا والمجر المفوض فى ميونيخ ، أعطى تحذيراً مشابهاً ، بمناسبة المسائل البلقانية والصراع المستمر بين النمسا والمجر وبين الصرب « إن على القرار النهائى الذى يتعلق بجنوب شرق أوروبا أن يؤدى ، عاجلا أو آجلا ، إلى أن يجعل الاشتباك المسلح أمراً محتوما : ونحن ، الالمان ، معكم ووراءكم » . فهل من الواجب علينا أن نلتزم ، مع ذلك ، بالمعنى الحرفى لهذه التصريحات المليئة بالتهديد ـ ولفترة غير محددة ؟ وحينما تكون هذه التصريحات موجهة إلى بلجيكا ، والتى كان الألمان مصممين على إنتهاك حالة حيادها فى حالة نشوب حرب أوروبية ، فربما لا تكون إلا مناورة للتخويف . وحينما تكون متعلقة بالمسألة اليوجوسلافية ، فإنها لاتعنى الموافقة التامة على السياسة النمسوية المجرية . فكان غليوم الثانى يرى أنه من الواجب على الحكومة النمسوية المجرية

أن تقدم إلى الصرب بعض التسهيلات فى العلاقات التجارية ؛ ويعتقد كذلك ، فى مارس سنة ١٩١٤ ، إنه إذا ما اتحد الجبل الأسود مع الصرب ، فإن الملكية الدانوبية سترتكب « خطأ جسيما » بمعارضتها لذلك؛ وذهب حتى إلى حد الكتابة بأنه فى مثل هذه الحالة ستترك الحرب ، بين الصرب والنمسويين المجريين ، الألمان « باردين تماما » . ولذلك فإنه سيكون من الزائد عن الحد ، كما قال جول كامبون «أن ننسب قيمة مطلقة لمثل هذه الألفاظ التى يتركها رجل عاطفى مثل الامبراطور تفلت منه فى مقابلاته الخاصة » . ولم يكن أى شىء قد تحدد بعد ، على ما يبدو، فى هذا الوقت ، فى الأهداف الامبراطورية . وسنقابل مؤشرات لها دلالتها ، فى الأسابيع التالية فقط ، أى فى الوقت الذى صوتت فيه الدوما على البرنامج الروسى الكبير الخاص بإعادة التسليح . ففى مايو سنة ١٩١٤ كتب رئيس هيئة أركان الحرب العامة ، فى مذكرة موجهة إلى المستشار ، أن الامكانيات العسكرية تتطور فى إتجاه فى غير صالح ألمانيا ، مادام الجيش الروسى سيتم إعادة تنظيمه فى مدة ثلاث سنوات . وفى نفس الوقت ، أظهر مولتكه ، فى مقابلته مع زميله النمسوى المجرى ، أنه ينظر إلى وقوع الحرب قريباً على أنها مسألة يأمل فيها ، مادام تفوق القوات المسلحة الألمانية لن يستمر إلى مالا نهاية . « فكل تأجيل يقلل من إمكانيات النجاح » . وكانت هذه هى نفس عقيدة غليوم الثانى حينما وعد ، فى مقابلته مع الأرشيدوق ولى عهد النمسا والمجر فى ١٣ يونيو فى كونوبيتش ، بالتأييد الألمانى « غير المشروط » للسياسة النمسوية المجرية ، فى حالة وقوع صعوبات بلقانية جديدة : « وإذا لم نعط ضربتنا ، فإن الموقف سيصبح أكثر سوءاً » .

وفيما بين التحالف الفرنسى الروسى والتحالف النمسوى الألمانى ، كان فى وسع بريطانيا العظمى ، ورغم الإتجاه الذى كانت قد أعطته لسياستها الخارجية منذ سنة ١٩٠٤ ، أن تواصل القيام بدور الحكم . وكانت تأمل فى المحافظة

على السلم، الذى كان يتطابق مع الاتجاهات العميقة للرأى العام فيها، ومع المصالح الاقتصادية والمالية التى كانت لها فى كل العالم ؛ وأخيراً مع مشغوليات المسائل الايرلندية . وحاولت ؛ فى هذا الربيع لسنة ١٩١٤ ؛ أن تجد الفرصة من أجل الدخول فى مفاوضات مع ألمانيا بشأن التسلح البحرى ؛ وذلك فى نفس الوقت الذى رفضت فيه التفكير فى تحويل الوفاق الثلاثى إلى محالفة ثلاثية .

وكانت مشغوليتها الرئيسية هى الوصول الى فتح محادثات من أجل تقليل التسلح البحرى . وربما كان من أجل التمهيد لهذه المحادثات أن أظهرت السياسة الانجليزية نية الموافقة على التوسع الالمانى فى آسيا الصغرى وفى وسط افريقية؟ وفى يناير سنة ١٩١٤ أصر لويد جورج *Lloyd George* وزير المالية ؛ فى حديث أعطاه للديلى كرونيكل ، على « التطرف الكبير فى مصاريف التسلح البحرى » وعلى أمله فى الوصول الى تخفيض هذه المصروفات عن طريق اتفاق بين انجلترا وألمانيا .وفى مارس أعلن ونستون تشرشل أنه يمكن ابريطانيا العظمى أن تقنع بأسطول يفوق الاسطول الالمانى بنسبة ٦٠ ٪ : أربعين سفينة حربية لالمانيا وأربعة وستين لانجلترا ؛ وقال بعد شهر من ذلك ، للسفير الالمانى ، أن هذه المسألة البحرية هى « العقبة الوحيدة فى مواجهة الوصول إلى اتفاقية ودية» بين البلدين ؛ ولكنه أضاف أن هذه العقبة هى بنفس خطورة مسألة الالزاس واللورين بالنسبة للعلاقات الفرنسية الالمانية ! وانتظر القائد العام للاسطول البريطانى ، بدون جدوى ، أن تصله دعوة لمقابلة الاميرال فون تيربيتز *von Tirpitz* . وحينما قام الكولونيل هاوس، الممثل الشخصى للرئيس ويلسون بالعودة الى هذا الموضوع ، أجاب غليوم الثانى بأن ألمانيا ستنفذ برنامجها الخاص بإنشاء القطع البحرية كما كانت قد حددته : وكان « التنازل » الوحيد الذى يفكر فيه هو أن يعد بعدم زيادته .

ومع ذلك فإن هذا الفشل لم يدفع الحكومة الانجليزية الى أن تأخذ ارتباطات

أكثر تحديداً تجاه فرنسا أو تجاه روسيا . ويبدو أن بعض كبار موظفى وزارة الخارجية البريطانية وبعض كبار القادة العسكريين كانوا هم وحدهم المستعدين للموافقة على تحويل الوفاق الثلاثى الى تحالف ثلاثى . ولكن الرأى العام والرأى البرلمانى لم يكن يوافق على ذلك . وذكر سفير روسيا « أن البلاد لم تكن مستعدة لتحالف مع فرنسا ولا لتحالف مع روسيا » ، وأيده السفير الفرنسى فى رأيه . ولذلك ، فحينما أتى الملك فى زيارة الى باريس فى أبريل سنة ١٩١٤ ؛ لم يشأ رئيس الوزراء الفرنسى أن يصر على الموضوع ؛ فأعلن جاستون دوميرج إلى السير إدوارد غراى « إننى لا أفكر أبداً فى أن أطلب إليكم تغيير طبيعة إتفاقياتنا » ، واكتفى بأن أعرب عن أمله فى أن المساعدة المسلحة لبريطانيا العظمى ستكون مكفولة لفرنسا ، « فى الوقت الذى يظهر فيه الخطر ». وكان رد الوزير الإنجليزى له دلالته : فقال أن « أية حكومة إنجليزية . . . لن ترفض إعطاء المساعدة العسكرية والبحرية إذا ما تهددت فرنسا وهوجمت بطريقة غير عادلة » . وكان معنى ذلك أن بريطانيا العظمى كانت تحتفظ بنفس الموقف الذى كانت قد اتخذته فى سنة ١٩١٢ : واحتفظت لنفسها بأن تقدر ، حينما يحين الوقت . حقيقة الموقف الفرنسى . — وبالنسبة لروسيا ، لم تكن تفكر حتى فى اعطائها وعداً محددا . وكل ما كان فى وسع الحكومة الانجليزية أن تفكر فيه هو أن تعقد معها اتفاقية بحرية مماثلة لتلك التى كانت موجودة ، منذ سنة ١٩١٣ بين انجلترا وفرنسا . وكان ذلك مجرد ارضاء شكلى للمطالب الروسية ، اذ أن السير ادوارد غراى كان يرى أنه « فى حالة وقوع حرب ضد ألمانيا لن يكون فى وسع الأسطول الروسى أن يخرج من بحر البلطيق ولا فى وسع الأسطول الإنجليزى أن يدخل اليه » . وسارت العملية ببطء ولم يصلوا فيها الى أى شىء عند نهاية شهر يونيو سنة ١٩١٤ .

وكانت المنافسة بين الدول العظمى ، التى تحاول تدعيم إرتباطات التحالف والترتيبات المعقودة بين هيئات أركان الحرب ؛ والخوف الذى كان يشعر به الرجال الموجودين فى السلطة من تخييب أمل زملائهم إذا لم يظهروا التشدد ؛ والتسابق من أجل التسلح، نتيجة لهذا التوتر الدولى ، ولكن كذلك سبباً لزيادة خطورة هذه المنافسات ؛ وقلق الرأى العام ، الذى نشأ واستمر نتيجة للتهديدات بالحرب التى قامت بها ألمانيا والنمسا والمجر فى سنة ١٩٠٥ ، وفى سنة ١٩٠٩ ، وفى سنة ١٩١١ ، والتى لم تتردد روسيا ، منذ سنة ١٩١٢ فى أن تقوم بنصيبها فيها ؛ وخطط هيئات أركان الحرب ، التى كانت مهتمه بوجه خاص بعدم ترك الخصم يتم إستعداداته؛وردود الفعل الشخصية لرجال الدولة الذين كانوا يعتقدون أن الحرب يمكن وقوعها ، حتى إذا كانوا لا يأملون فى ذلك — كانت كل هذه عوامل تسهم فى تكوين مناخ يساعد على النداءات من أجل الحرب ، وفى الإحتفاظ « بعقدة حرب » . وظهرت هذه العوامل بالشكل الأكثر وضوحاً فى ألمانيا .

هل معنى ذلك أن التهديد بوقوع حرب كبرى قد ظهر للمعاصرين على أنه وشيك الوقوع ؟ لقد كتب جول كامبون ، سفير فرنسا فى برلين ، فى ١٢ يونيو سنة ١٩١٤ : إننى بعيد عن الإعتقاد بأنه يوجد فى هذه اللحظة فى الجو شىء يمثل تهديداً سريعاً لنا ؛ فالأمر على عكس ذلك تماما » . وهيئة أركان الحرب الألمانية نفسها ، رغم حالة تفكيرها ، لم تأخذ إجراءات — حسب ما يمكننا أن نعرفه فى حالة المعلومات التاريخية الحالية — تهدف الإعداد بسرعة لعمل حربى .

٣ — أزمة يوليو سنة ١٩١٤

فى ٢٨ يونيو سنة ١٩١٤ أغتيل الأرشيدوق فرانسوا فرديناند ، ولى عهد النمسا والمجر ، فى سيراجيفو ، بيد أحد الشبان من البوسنة: وهى مرحلة مؤسفة

من مراحل الصراع القوميات والحركة الوطنية اليوجوسلافية . فلماذا يصبح هذا الإغتيال فرصة « لإختبار القوة » الذى يؤدى إلى الحرب الاوربية ؟ علينا أن نطلب الجواب على ذلك من تاريخ العشر سنوات السابقة . ولقد كان من الطبيعى أن تخضع عمليات وردود فعل الحكومات والشعوب ، أثناء أزمة يوليو سنة ١٩١٤ بوجه خاص لذكريات التهديد الأخيرة ، والتنافس بين المصالح والإحتكاكات بين تيارات المشاعر القومية . ومع ذلك فإن هذا التفسير يظل ناقصاً ، إذ أن أوربا كانت قد عرفت ، منذ ثلاث سنوات لحظات أخرى أشد صعوبة ، وخرج السلم منها سليما وكاملا . وإذا كان الصدام الدبلوماسى ، فى يوليو سنة ١٩١٤ ، قد أدى إلى صدام مسلح ، فإن ذلك لم يكن نتيجة لتسلسل حتمى وإنما نتيجة لمجموعة من الأحداث والقرارات ، من اللازم قياس صفاتها ومداها .

ولقد رأت الحكومة النمسوية المجرية ، فى حادثة سيراجيفو ، دليلا جديداً على الخطر الذى تمثله الحركة القومية اليوجوسلافية على وجود الملكية الدانوبية نفسها ، وكذلك رأت فيها فرصة لمواجهة هذا الخطر . وكانت تنوى القيام بحرب وقائية ضد الصرب ، تسمح لها « بتسوية الحساب » معها ، و « القضاء عليها بصفتها عامل سياسى ، وأبلغت الحكومة الألمانية بهذه النيات ووافقت عليها . وهذه الحرب النمسوية الصربية التى أعدوا لها فى ٢٣ يوليو بإرسال إنذار ، أعلنت فى يوم ٢٨ .

هل كان من الممكن إبقاء هذه الحرب « محلية » ؟ كان من اللازم لذلك أن توافق روسيا على ترك الصرب تسحق وأن تترك الميدان خالياً فى البلقان للسياسة النمسوية المجرية : ولكنها أعلنت ، منذ ٢٥ يوليو ، أنها لن توافق على ذلك . وفى ٢٩ ، ومع أنباء إعلان الحرب الموجهة إلى الصرب وضرب بلجراد بالمدفعية قررت الحكومة الروسية عمل تعبئة جزئية ، لحشد الثلاثة عشرة فيلقاً التى

سيكون عليها أن تعمل ضد النمسا والمجر . فاصبح الصدام النمسوى الصربى يهدد بأن يتحول إلى صدام نمسوى روسى . وربما كان الوقت لا يزال يسمح بتجنب هذا الصدام ، إذا ما وافقت الحكومة النمسوية المجرية على عرض المشكلة النمسوية الصربية على لجنة تحكيم،أو حتى إذا ما وافقت ، وفقا لإقتراح الحكومة البريطانية ، على تحديد عملياتها العسكرية بإحتلال بلغراد ؛ — ثم التعهد ، بعد حصولها على هذا « الضمان » ، بالدخول فى مفاوضات مع الصرب ولكن النمسا والمجر رفضت هذه المقترحات . ولذلك فإن الحرب النمساوية الروسية قد بدت على أنها وشيكة الوقوع .

فهل كان فى وسع ألمانيا ، حليفة النمسا والمجر ؛ وفرنسا ، حليفة روسيا ، أن تبقى متفرجة على هذا الصدام ؟ كانت الحكومة الفرنسية ، منذ ٢٣ يوليو ، قد وعدت الحكومة الروسية بأنها « ستنفذ إلتزامات التحالف » ، أى التدخل المسلح ، فى حالة تأييد ألمانيا للنمسا والمجر . ولكن الحكومة الألمانية أعلنت ، فى يوم٢٩ ، أنها ستعبىء جيشها، إذا كانت إجراءات التعبئة الروسية ـ الموجهة مع ذلك ضد النمسا والمجر وحدها ـ قد إستمروا فى تنفيذها . فكان التهديد السريع بوقوع حرب أوربية هو الذى يزداد تأكيده . وكان موقف الحكومة الروسية هو الذى عجل بالنهاية : فقررت ، فى ٣٠ يوليو ، ودون أن تنتظر بدء ألمانيا العمل ، التعبئة العامة لقواتها المسلحة . وردت الحكومة الألمانية ، فى ٣١ يوليو بإنذار ،لم توجهه لروسيا وحدها،بل وجهته كذلك لفرنسا ، وبإعلان « حالة خطر الحرب » الذى يشتمل على الإجراءات الأولية للتعبئة ؛ وفى اليوم التالى قررت التعبئة العامة . وفى مساء أول أغسطس تركت حكومة روسيا الإنذار الألمانى بدون رد . وأجابت الحكومة الفرنسية أنها ستعمل « طبقاً لمصالحها » ، وأظهرت ، بإتخاذها أيضاً قرار التعبئة العامة ، أنها مصممة على تأييد روسيا . وأعطى إنتهاك حياد بلجيكا الحكومة الإنجليزية ، التى

كانت تعتقد سلفاً فى أن مصلحة بريطانيا العظمى تحتم عليها ألا تترك الإمبراطورية الألمانية تحصل على إنتصار على القارة ، التأييد شبه التام من جانب الرأى العام : وفى ٤ أغسطس ، دخلت بريطانيا العظمى الحرب .

وفى هذه الأعمال وردود الفعل ، التى ليس هنا مجال دراسة تفاصيلها ، علينا أن نفحص إتجاهات السياسة القومية بنوع خاص .

فى النمسا والمجر ، كانت الحكومة وأركان الحرب ترى فى الآمال القومية للسلافيين الجنوبيين تهديداً ، لا لمجرد قوة الملكية الثنائية بل وكذلك لنفس وجودها ، إذ أن نجاح إحدى حركات التحرر ستشجع بقية الأقليات القومية على السير فى نفس الطريق : ولذلك فإنها كانت « مسألة حيوية » ولكى يحاولوا أن يسيطروا على حركة القوميات وعلى خطر تفكك الدولة ، صمموا ، منذ بداية شهر يوليو ، على أن يحاربوا الصرب ، حتى إذا ما كانت هذه الحرب ستؤدى مع روسيا إلى صدام سيمتد ، بواسطة عمل المحالفات ، إلى كل الدول العظمى الموجودة على القارة . وكانوا يرفضون الرضاء بمجرد نجاح دبلوماسى ، إذ أن مثل هذا النجاح لن يعطى للنمسا والمجر إلا مجرد راحة مؤقتة : فقبول إقتراح بالتوسط ، أو تسوية على أساس أنصاف الحلول ، سيكون معناه أنها قد عملت بدون الحصول على نتيجة ، إذ أن المسألة اليوجوسلافية ستشتعل من جديد بعد عامين أو ثلاثة أعوام ؛ وستكون الأحوال حينئذ مواتية بدرجه أقل بالنسبه لهم ، لأن برنامج إعادة تسليح روسيا سيكون قد تم تنفيذه . وذكر وزير الحرب النمسوى : « إن توازن القوى يتحرك ضدنا » .

ولاشك فى أن الصدام النمسوى الصربى لم يكن يتعرض لوجود الإمبراطورية الروسية ، ولكنه كان يهدد بشكل خطير المصالح الأساسية لسياستها الخارجية الموجهة صوب أفق البلقان . فهل كانت مسألة كرامة ؟ بلاشك : فالحكومة

الروسية ، بعد الفشل الذى كانت قد منيت به فى سنة ١٩٠٩ ، لم تكن ترغب فى تحمل « إذلال جديد » ، والبورجوازية المتحررة ، التى كانت تشكل أغلبية الدوما ، لم تكن ترغب فى ذلك بدورها . ولكنها كانت كذلك مسألة أساسية بالنسبة للمصالح الإستراتيجية والاقتصادية للإمبراطورية : فليس فقط أن النفوذ على الأهالى المسيحيين فى البلقان كان وسيلة للضغط إستخدمتها السياسة الروسية لكى تحصل على تعديل لوضعية المضايق وتضمن بها الوصول إلى البحر المتوسط ،بل إن التفوق الممكن للنمسا والمجر فى البلقان كان سيسهل كذلك تحقيق المخططات الألمانية فى القسطنطينية . ولذلك فإن الحكومة الروسية لم تكن توافق على أن تقوم النمسا والمجر « بسحق الصرب وتصبح القوة المتفوقة فى البلقان » : ففى سنة ١٩٠٩ كانت قد تراجعت ، إذ أن جيشها لم يكن قد تخلص بعد من نتائج الهزيمة التى كانت قد لحقت به فى منشوريا ؛ ولكنها إعتقدت الآن أنها قادرة على مواجهة هذا التهديد . حقيقة أن وزير الداخلية كان قلقاً ، إذ أنه كان يقيم أخطار الأزمة السياسية والإجتماعية : « لايمكن للحرب ، عندنا ، أن تكون محبوبة من جماهير أقاصى الشعب ، والآراء الثورية أقرب لهذه الجماهير من إنتصار على ألمانيا » . ومع ذلك فانه قد إستسلم ، لأنه كان « من المستحيل الهرب من المصير المحتوم » ، كما ذكر .

ومع ذلك فلم يكن فى وسع روسيا أو فى وسع النمسا والمجر ، أن تفكر فى هذه الحرب دون أن تكون قد حصلت ، كل منها ، على موافقة حلفائها .

وكانت الحكومة الألمانية قد وعدت حليفتها ، منذ ٥ يوليو ، « بالتأييد الكامل » ؛ وأوصتها بعدم ترك مثل هذه الفرصة « الملائمة الغاية » تفلت من أيديها . وعارضت محاولات التوسط . وشجعت ، فى ٢٨ يوليو ، زميلتها النمسوية المجرية على إعلان الحرب على الصرب ، وأعلنت ، فى

يوم ٢٩ ، لروسيا ، أنها لن تسكت على إجراءات التعبئة الموجهة ضد النمسا والمجر .

ولم يفكر المستشار بيتمان هولويج فى الفرملة إلا فى يوم ٣٠ يوليو فقط ، إذ أنه كان يخشى من تدخل بريطانيا العظمى . ومع ذلك فقد تراجع أمام رغبة أركان الحرب ورفض أن يفرض حل وسط على حكومة حليفته . فلماذا ؟ لأنه لم يكن يرغب فى أن يؤخذ عليه أنه قد « تخلى عن النمسا والمجر فى أشد الحالات صعوبة » ؛ ولأنه قد وجد من الضرورى بنوع خاص « إنقاذ » حليفته ، التى كانت الحركات القومية تهدد بتفكيكها ، وقال رئيس هيئة أركان الحرب العامة : « إن تحمل الحرب الأوربيـة هو الوسيلة الأخيرة لإنقاذ النمسا والمجر » .

وكانت الحكومة الفرنسية أكثر تردداً . ولاشك فى أنها كانت قد وعدت فى ٢٣ يوليو ، بأن تنفذ إلتزامات التحالف الفرنسى الروسى ، أى بتأييد روسيا بقوة السلاح ، فى حالة تدخل ألمانيا . ولكنها أوصت حكومة حليفتها ، فى يوم ٣٠ ، بأن تتجنب كل عمل يكون من طبيعته أن يتسبب فى « رد فعل ألمانى » . ولذلك فإن تعبئة الجيش الروسى ، كما قالت ، يجب أن توجه ضد النمسا والمجر فقط . ولكن حكومة روسيا لم تستمع لهـذه النصحية . فهل كان فى وسع الحكومة الفرنسية أن تنتهز هذه الفرصة لكى تسحب وعدها الخاص بالتأييد؟ لم يكن فى وسعها أن تفكر فى ذلك ، إذ أن فرنسا ، إذا ماتركت ألمانيا تهزم روسيا ، ستجد نفسها ، بعد ذلك ، فى حالة لاتسمح لها بمقاومة هجوم ألمانى .

وأمام إقتراب الحرب بين الدول العظمى على القارة ، كانت الأوساط السياسية الانجليزية مترددة فى أول الأمر . فبريطانيا العظمى ، التى كانت حرة

من كل إرتباط بتحالف ، حاولت أن تتجنب الصدام الأوربى عن طريق الوساطة ولقد كان فى وسعها تأييد هذه الوساطة عن طريق التهديد المباشر ، وتعلن أنها إذا ما رفضت النمسا والمجر والمانيا الحل الوسط ، ستدخل الحرب إلى جانب فرنسا وروسيا : ولاشك فى أنه كان فى وسع مثل هذا التهديد أن تكون له فاعلية . ولكن الحكومة الإنجليزية لم تجرؤ على أن تأخذ موقفاً محدداً ، حينما سمح لها الوقت بذلك ، لأن أعضاءها كانوا منقسمين على أنفسهم ، ولم يكن الرأى العام قد « إستيقظ بعد » ، ولأنها خشيت كذلك من أن تشجع حكومات روسيا وفرنسا على التشدد . ولم تقرر الدخول فى الصدام إلا حينما أصبح أمر نشوب الحرب القارية مؤكداً . فهل كان إنتهاك حياد بلجيكا هو الذى جعلها تأخذ مثل هذا القرار ؟ الواقع أن التدخل كان قد إتفق عليه فى الوزارة قبل هذا الإنتهاك بأربع وعشرين ساعة : فلم يكن فى وسع بريطانيا العظمى أن تعرض نفسها لخطر إنتصار ألمانى ، أى لسيطرة على القارة يمكنها أن تهدد ، باعتمادها على القوة البحرية ، أمن الجزر البريطانية . وجاءت مسألة بلجيكا ، الأساسية بالنسبة للمصالح الانجليزية ، تضمن تأييد الجماهير لهذه السياسة .

وتطور هذه الأزمة ، هل نتج عن الرغبة المسبقة فى الوصول بها إلى هذه النهاية ؟ ليس هناك مايثبت أن النمسا والمجر ، وألمانيا ، حينما أخذتا الدوافع التى نتجت عنها الحرب العالمية ، كانت لهما أهداف ثابتة للتسبب فيها . فكانت دولتى الوسط تفكران فى أفضلية حرب « محلية » : فإذا كان فى وسعهما أن تصلا إلى الهدف السريع — تحطيم الحركة القومية اليوجوسلافية بالقوة — فلماذا تحاولان الوصول إلى حرب أوربية ؟ ومع ذلك فقد قبلتا المخاطرة . وحينما واجهتهما العقبات ، فضلتا الحرب الأوربية على التخلى عن خطتهما . فلقد شعر حكام الملكية النمسوية المجرية بأنهم سيعجزون ، إذا ما تخلوا عن

محاربة الصرب ، عن القضاء على قوى التفكك ، وكانوا يؤمنون بأن الظروف في المستقبل ستكون في صالحهم أقل منها في حالة حرب عامة . وكانت الحكومة وأركان الحرب في ألمانيا يشاركون في هذا الإعتقاد : وكانوا مصممين ، حتى وإن كان ثمن ذلك هو نشوب حرب عظمى ، على « إنقاذ » النمسا والمجر ، واعتقدوا كذلك أن حرب عاجلة ستكون ظروفها أفضل من حرب آجلة . وكان الخصوم ، في سان بطرسبرج وفي باريس ، قد قبلوا الحرب . فكيف كان في وسعهم أن يتجنبوا إختبار القوة ، إلا عن طريق تنازلات ، أى عن طريق إهانة خطيرة لكرامة الدولة ، ولمستقبل المصالح القومية ؟ واعتقدوا أن هذه الإهانة لن تعطى لهم سوى مهلة : فلماذا يحاولون كسب الوقت إذا كان هـذا التهـديد سيظهر من جديد بعـد فترة وجيزة ؟ فالحكومات في أى مكان لم تعتقد في أنه يمكن لتأجيل الصدام أن يترك لها فرصاً لحلول وسط .

وفى قرارات هذه الحكومات ، فى يوليو سنة ١٩١٤ ، كانت المصالح المتعلقة بالأمن ، وبالكرامة أو بالقوة ، هى التى تقرر الإختيار النهائى . ولكن ، أليس علينا أن نضيف إلى هذه المطالب ، مطالب أخرى ، وهى التى يمكن أن تمارسها حركات الرأى العام ؟ وإذا لم تكن المراسلات الدبلوماسية ، ولا المشاورات الحكومية (وعلى الأقل تلك التى بقت بعض آثارها) قد أشارت إلى هذه القوى العميقة ، فليس هذا سبباً كافياً لتجاهلها .

ولا يبدو أن هذه الحركات الخاصة بالرأى العام ، حسبما تسمح الأبحاث التاريخية بتقدير دورها ، قد مارست قوة دفع ، فى أى مكان . ففى النمسا والمجر أبعدت المعارضات ، الموجودة بين المجموعات القومية ، إمكانية ظهور حركة رأى عام واسعة ، وكانت الصحف التى توافق على سياسة القوة تعبر عن رأى

أوساط محدودة ، — هى أوساط الإدارة العليا ورجال الدبلوماسية أو أركان الحرب . وفى روسيا ، وحيث كانت جماهير الفلاحين ساكنة ، لم يبد أن التيار القومى الذى كان موجوداً فى بعض أوساط البورجوازية كان له ، فى يوليو سنة ١٩١٤ ، دوراً فعالا . وفى بريطانيا العظمى ، كان الرأى العام ، الذى لم يكن فى ٢٥ يوليو قد « إستيقظ بعد » ، قد ظل متردداً ومنقسما على نفسه حتى وقت وصول أنباء دخول القوات الألمانية بلجيكا . وفى ألمانيا ، وكذلك فى فرنسا ، كانت مظاهرات الرأى العام قوية ، ولكنها جاءت متأخرة : فلم تتدخل إلا فى اللحظات الأخيرة من الأزمة ، وفى وقت كانت الحكومات قد أخذت فيه القرارات .

ولكن حركات الرأى العام ، إذا لم تكن قد دفعت رجال الدولة إلى إستخدام القوة ، فإنها لم تحاول فرملتهم إلا نادراً . وكانت المعارضة الوحيدة التى ظهرت ، فى النمسا والمجر وفى روسيا ، هى معارضة الإشتراكيين ، — وكانت معارضة شبه سلبية فى فينا ، حيث إقتصرت صحف الحزب على التعبير عن أمانيهم فى الوصول إلى حل سلمى ، وأكثر نشاطاً من ذلك فى سان بطرسبرج مع إضراب عمال الصناعات المعدنية . وعلى العكس من ذلك ، وعد الحزب الاشتراكى الديمقراطى الألمانى حكومة الرايخ ، فى ٢٩ يوليو ، بألا يعرقل قراراتها ، وإضطر الحزب الإشتراكى الفرنسى ، بعد ذلك ، إلى إتخاذ نفس الموقف . ومكتب الإنترناسيونال ، الذى كان قد طلب فى أول الأمر ، إلى كل الأحزاب الإشتراكية أن تقوم بمظاهرات قوية ضد الحرب ، لم يحاول أن يعمل . وكانت بعض المعارضات التى ظهرت فى حزب العمال فى إنجلترا بدون كبير قيمة . وفى المجموع ، فإن الإشتراكيين قد وضعوا المشغوليات القومية فى المكان الأول ، وتخلوا عن فكرة التضامن بين البروليتاريا . وهذا التراجع والتخلى ، ألم ينذر به فشل مؤتمر الإشتراكيين العالميين من قبل ؟

وإذا كان الرأى العام ، فى كل مكان تقريبا ، يوافق ، فإن هذا كان بلاشك يؤيد الحكومات فى السير على طريق التشدد . ولكن هذه الموافقة ، ألم يكن من الممكن أن تكون أكثر تردداً ، إذا لم يكن هذا الرأى العام قد تعود ، منذ سنوات ، على فكرة إمكانية نشوب حرب ؟ لقد كانت إتجاهات النفسية الجماعية من بين مجموعة الدوافع السياسية التى وجهت قرارات رجال الدولة .

خاتمة الباب السادس

إن هذه الساعة من صيف سنة ١٩١٤ وتى دخلت فيها الدول العظمى الأوربية الحرب قد أصبحت تاريخاً أساسياً بالنسبة للعالم أجمع — وبدأ فيها تقهقر أوربا . فهل فكر المعاصرون لها فى الإمكانيات الجديدة التى يمكن للصدام أن يفتحها فى العلاقات بين القارات ؟ .

فى الدول المتحاربة ، لم يبد أن رجال الدولة أو قادة الفكر السياسى قد شعروا بذلك ؛ وكانت لهم مشغوليات أخرى : ففى صراع يمكنه أن يتحكم فى مصير الأمة ، أو يهدد على الأقل بتحطيم وتغيير خط مصيرها ، لم يكن فى وسع المشغوليات المتعلقة بما وراء أوربا إلا أن تكون ثانوية وحينما كانت الأنظار تتجه إلى ما هو أبعد من المصالح القومية ، كان الخوف الذى يظهر هو من رؤية الحرب تتسبب فى « تقهقر الحضارة » ولكن تقهقر تكون أبعاده معنوية أكثر من كونها مادية : فالإلتجاء إلى السلاح خيب آمال . . أولئك الذين كانوا يعتقدون فى تقدم الإنسانية . ومع ذلك فقد أظهرت بعض أوساط لندن — وبخاصة رجال المال فى المدينة — قلقها عند نهاية يوليو سنة ١٩١٤ على مصير النفوذ الأوربى فى العالم ؛ ولكن وجهات نظر رجال المصارف هؤلاء ظلت محدودة : فلم يبد أنهم قد تنبؤا بتقهقر النفوذ الإقتصادى لبريطانيا العظمى ، أو خشوا من تفكك الروابط الموجودة بين أجزاء الإمبراطورية ؛ وفكروا فقط فى أن الإضطراب المالى سيكون خطراً بالنسبة لإزدهار أعمالهم .

وكان فى وسع شعوب الإمبراطوريات الإستعمارية والدول التى كانت ، منذ بداية القرن العشرين ، قد أصبحت منافسة لأوربا ، أن يكون تفكيرها حراً . فهل كانت لهم وجهات نظر أوسع ؟ ولم يبد أن زعماء وقادة الحركات الوطنية ، فى الهند أو فى مصر ، قد رأوا ، فى سنة ١٩١٤ ، الفرص التى يمكن أن تهيئها

لهم الحرب الأوروبية . وفى البلاد الإسلامية ، كانت الدعوة «للجهاد» التى نشرها السلطان العثمانى وقت دخوله الحرب ضد بريطانيا العظمى وفرنسا قد ظلت بلا صدى . ولم تظهر حكومة الولايات المتحدة على أنها قد فكرت لحظة واحدة فى أن الحرب ستؤدى إلى السيطرة الإقتصادية للاتحاد ، وستعطيها فرصة التحكم فى مصير القارة القديمة . وكانت الأوساط الحاكمة فى اليابان وحدها هى التى شعرت ، من أول الأمر ، بإمكانية فرض السيطرة اليابانية على الصين ؛ ومع ذلك فقد إهتموا بألا يظهروا على أنهم خصوم لأوربا ، ولكن كحلفاء لإحدى الكتل : فلم يكونوا قد نسوا بعد تلك « الضربة القاضية » التى كانت الدول العظمى البيضاء قد أنزلتها بهم ، منذ عشرين سنة مضت ، وكانوا لا يزالون يحتفظون حيالها برهبة وبإحترام .

ولم يكن هناك شيء طبيعى أكثر من هذا التردد ، إذ أن الإعتقاد العام كان أن الحرب الأوروبية سوف تستمر ، على الأكثر ، لمدة بضعة أشهر : فكانت مهلة من القصر بدرجة أنها لا تسمح «لمنافسى» أوربا القديمة بالإفادة من إنشغالها ، ولا تسمح « للبلاد الجديدة » بالخروج عن نفوذها ، أو للمستعمرات بمحاولة التخلص من حكمها . ولم تبدأ النتائج العالمية للحرب فى الوضوح إلا فى الوقت الذى تأكدت فيه ، بعد مرور ستة أشهر ، إمكانية إستمرار صراع طويل المدى .

خاتمة القسم الثانى

فى نظرة شاملة على هذه السنوات التى تمثل أوج أوربا والدلائل الأولى على إنهيارها ، لا تأخذ الإصطدامات الدبلوماسية معناها إلا فى نطاق التغيرات الاقتصادية والإجتماعية . فالتزايد والاتساع السريع للنمو الصناعى ؛ وإزدهار الرأسمالية المالية ؛ والتعارض بين المجموعات الاجتماعية ؛ والحركة الكبرى للهجرة عبر المحيط الأطلسى ؛ وإنتشار التعليم الابتدائى ؛ وقوة الصحافة اليومية، وكذلك علينا ألا ننسى إتساع الواجبات والأعباء العسكرية ، كل هذه المظاهر لعالم متغير أعطت للعلاقات الدولية مظهراً جديداً . فعلينا إذن أن نقيم التأثير الخاص بكل من الأسباب العميقة ومن الدوافع الدبلوماسية . فهل يمكن للنتائج التى بدت على أنها صالحة لدراسة أواسط القرن التاسع عشر أن تصلح كذلك لهذه المرحلة الجديدة ؟

إن دور الدوافع الفردية ، التى كانت دائماً هامة فى العمل الدبلوماسى ، لايوحى لنا بنفس ردود الفعل فى حالة نظرنا إلى « العهد البسماركى » ، وإلى العهد الذى تلاه .

قبل سنة ١٨٩٠ ، كيف يمكن دراسة هذا التاريخ دون أن نقف أمام لفتات ونيات رجل الدولة الذى كان كل الآخرين ، دزرائيلى وجلادستون ، وجول فيرى ، وجورتشاكوف ، يتوجهون بلا توقف بأنظارهم نحوه ؟ وفى المراسلات الدبلوماسية ، ليس هناك مايثير الإنتباه أكثر من هذا الحضور الدائم للمستشار الألمانى ، أو لظله : فما الذى سيفكر فيه بسمارك ، وما الذى يعد له ؟ ولا شك فى أن سيد العمل الدبلوماسى هذا كانت له إتجاهاته : فكان لايفهم المسائل الإقتصادية جيداً ؛ وكان يتغاضى عن التوسع الاستعمارى ؛ وكان لا يعترف ،

فى بوسنانيا وفى الألزاس ، بصلابة الإحتجاجات القومية . ولكنه إحتفظ بموهبة تمييز الخصم ، وبمقدرة التنبؤ السياسى لفترة طويلة ، وبالإلهام الذى لامثيل له . والقلق الذى ساد حوله ، بين زملائه وبين خصومه ، إمتد إلى الرأى العام . وإن « الإتجاه البسماركى » هو حقيقة ، وشعور نفسى جماعى ، وهو بالتالى عاملا لايمكن الاستغناء عنه فى تفسير وفى دراسة هذه الفترة .

وبعد سقوط المستشار ، تغير المنظر تماماً . فغليوم الثانى ، نتيجة لعدم عثوره على « بسمارك خاص به » — ولكن إذا ماكان يجده ، فهل كان يتحمله لفترة طويلة ؟ — وجد نفسه مضطراً إلى أن يدفع إلى الصفوف الأولى « بممثلين ثانويين » أو على الأكثر بأحد الدبلوماسيين اللامعين . فهل حصلت الحكومات الأوربية الأخرى على ماهو أحسن من ذلك ؟ لقد كانت هذه الفترة فقيرة بالنسبة لرجال الدولة . فهنا ، سطحية مثيرة القلق — سطحية إسفولسكى أو برشتولد — ، أو تفاهة لاتتمكن حتى من الإختفاء عن المعاصرين ؛ وهناك أمانة مخلصة لأحد كبار الموظفين ، الذى يسير الأمور العادية بدون خطأ ، ودون أن يمد نظره إلى أبعد من ذلك ؛ أو حتى رجل ظاهر تماما فى الحياة البرلمانية ويجرى وراء « النجاح الدبلوماسى » ، حتى إذا كان هذا النجاح بلا فاعلية أو خطير . ولاشك فى أننا نلمح وسط ذلك بعض الشخصيات التى لها سمات محددة : مثل دقة سالسبرى *Salisbury* ، وثبات تفكير ريمون بوانكاريه . ولكن ، حتى بين أولئك الذين كان عملهم أكثر أهمية ، والذين زادت براعجهم عن نطاق الأفق العادى — مثل جوزيف تشمبرلين ، وديلكاسيه ، وإيرنتال — كانت قوة العزيمة والشجاعة أكثر ظهوراً عن وضوح الرؤية لفترة طويلة .

وحول هؤلاء الوزراء ، من كان يتعاون فى توجيه السياسة الخارجية ؟

كان كبار الموظفين الدبلوماسيين يضمون ، فى كل الدول العظمى ، عدداً من الرجال الذين كان إخلاصهم لمهنتهم ، ودقتهم فى إعطاء بياناتهم السياسية ،

وحذقهم فى المفاوضات ، ممتازة ، والذين كانت وجهات نظرهم مسموعة . ولكن لم يحدث فى أى مكان ، بنفس الدرجة التى حدث بها فى فرنسا ، أن كان لكبار السفراء ، فى خلال السنوات الأولى من القرن العشرين ، ذلك القدر من الشخصية ومن السلطة الفردية لكى يصبحوا ، فى الظروف الصعبة ، مستشارى حكومتهم ويأخذوا حتى فى بعض الأحيان مظهر « الموجه » . ولم يحدث فى أى مكان كذلك أن يتخطى الممثلون الدبلوماسيون تعليماتهم بهدوء مطمئن ، أكثر من روسيا الأوتوقراطية . ودراسة هذا العالم الدبلوماسى تظل لازمة لفهم العمل السياسى ؛ ولاشك فى أنها تسمح برؤية مشهد من وسط إجتماعى مغلق ، كان فى حالات كثيرة يميل إلى تجاهل الحركات العميقة والأصيلة ، وإلى الإعتقاد بأن نوايا المفوضيات أو مناوراتها هى مركز الإهتمام فى العلاقات الدولية ؛ ولكن هذه الملاحظة نفسها هى وسيلة شرح للتاريخ .

وكبار العسكريين أو البحريين يستحقون إلتفاتاً لايقل عن ذلك ، إذا مافكرنا فى التكامل الضرورى بين توجيه السياسة الخارجية وبين قيمة القوات المسلحة . وليس من غير المجدى أن نلاحظ أن الحكومات كانت ، فى الدول ذات النظام الديمقراطى والبرلمانى ، فيما بين عامى ١٩٠٠ و ١٩١٤ ، لاتكف عن مراقبة خطط أركان الحرب ، وربما كان ذلك لمجرد أنها كانت تحتفظ بعدم ثقة كامنة تجاه الرؤساء العسكريين ، — وأنه ، من ناحية أخرى ، فى ألمانيا ، كانت هيئة أركان الحرب أكثر حرية فى عملها ، وأكثر حرية كذلك لكى تخضع للاغراء الذى يدفعها إلى الإفادة من تفوق تسليحها .

وليس أقل من ذلك أهمية أن الدوافع الفردية ، فى تزايد « التوتر » الدولى ، كانت بعيدة عن أن يكون لها ، فى أوائل القرن العشرين ، دوراً يمكن مقارنته بذلك الدور الذى كانت قد لعبته فيما بين عامى ١٨٥٠ و و١٨٧٠ . وعلينا أن ننظر صوب يابان ميجى *Meiji* ، وصوب الولايات المتحدة ، أثناء فترة رئاسة

تيودور روزفلت ، لكى نحصل على شعور مختلف . فعمل رجل الدولة فى « القارة القديمة » بدا على أنه خاضع لأحوال ربما لم يتمكن من رؤيتها بوضوح، وعجز بالتأكيد عن السيطرة عليها . وحتى فى الأزمة النهائية ، والتى بدت فيها بعض « الإختيارات » التى قامت بها الحكومات على أنها فاصلة ، كيف يمكن دراسة هذه « الاختيارات » دون أن تحسب حساباً للقوى العميقة ؟

وكذلك فإن على التفسير التاريخى أن يحاول تقدير وتقييم عمل هذه القوى. والمكان الجديد الذى تحتله فى العالم ألمانيا الامبراطورية ، والولايات المتحدة ، واليابان ، عند نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، يعود فى الغالب ، للنمو السكانى الذى يعطى الصناعة أيدى عاملة والذى يغير علاقات القوة العسكرية بين الدول . ومع ذلك ، فهل كان هذا النمو بدرجة أقل فى روسيا ، وفى إيطاليا ، وفى الصين ؟ لقد كانت الصين عاجزة فى العلاقات الدولية ؛ وظلت إيطاليا دولة من الدرجة الثانية فى بداية القرن العشرين ؛ ولم تقم روسيا فى العالم بأى دور يتناسب مع عدد سكانها .

ولذلك فإن الحالة السكانية ، أو الديموغرافية ، لاتصبح عاملا أساسياً إلا بمقدار إرتباطها بتنمية الانتاج الاقتصادى ، وبالقوة المالية ، وبالبنيان الاجتماعى الذى يسمح بإعطاء قيادات للقوى المسلحة . فروسيا ، رغم أنه كان لها مايقرب من نصف مجموع سكان أوربا ، لم يكن فى وسعها ، فى هذه الفترة، أن تفيد من هذا التفوق ، لأن نمو صناعتها كان متأخراً ، وماليتها العامة تحت رحمة المساعدات الخارجية ، ولأن تزويد جيشها بالضباط كان غير كاف ، نتيجة لقلة عدد البورجوازية . والصين ، التى كانت جماهيرها البشرية تمثل، فى سنة ١٩١٤ ، ٢٥٪ من مجموع سكان العالم ، كانت فى أحوال تشبه أحوال المستعمرات ، لأن شعبها ، رغم قدرته ، وكونه على درجة كبيرة من الشجاعة وقوة التحمل ، لم ينظر إلا بكل إحتقار ، لمهنة المحارب ، ولأن تقاليد أوساط

المثقفين كانت تضع الجندى فى أسفل المستويات الإجتماعية ، ولأن المالية كانت مضطربة ولأن صناعة الصين عجزت عن أن تزود بالسلاح القوات العسكرية ، الصغيرة العدد ، التى حاولت الحكومة أن تحتفظ بها . وإيطاليا ، التى كان جيشها يقل بنسبة ٣٠ ٪ ، فى الوحدات الكبيرة وفى المعدات ،عن المستوى الذى كان فى وسعه أن يبلغه إذا ما طلبت الحكومة إلى البلاد بذل مجهود أكبر ، كانت عاجزة ، نتيجة لعدم كفاية الوسائل المالية .

ولا شك فى أن التوسع السكانى ، حتى فى مثل هذه الحالة ، ليس عاملا يمكن تجاهله : فالهجرة الروسية كانت تعمر سيبيريا ، والهجرة الإيطالية كان لها دورا هاماً فى إزدهار جمهورية الأرجنتين والبرازيل الجنوبية ؛ والهجرة الصينية أسهمت فى التنمية الإقتصادية فى ماليزيا أو فى الهند الهولندية . ولكن هذه الهجرات لم تتسبب فى نتائج سياسية ، فى وقتها .

وظهر عمل القوى الإقتصادية والمالية فى كل لحظة : وكانت توجهه بنوع خاص مؤثرات المصالح الخاصة والبحث عن الارباح ؛ ولكنه كان يحسب حساباً كذلك للمصالح القومية ، مادام مواطنى نفس الدولة ، رغم الإختلافات الإجتماعية التى كانت تفصل بينهم . كانوا يشعرون بتضامنهم أمام الأجانب . وهذه القوى كانت عاملا قوياً فى توسع أوربا صوب القارات الأخرى ، وبالتالى، فى الاحقاد والمنافسات التى نتجت عنه : فالتنافس بين الدول الأوربية العظمى على غزو أسواق جديدة أو مناطق الحصول على المواد الأولية ، ومن أجل « الإشراف » على طرق المواصلات البرية أو البحرية ، كانت تخيم على العلاقات الدولية بشكل شبه مستمر . وكان لهذه القوى دوراً أساسياً ، وحتى فى أوربا نفسها ، فى زيادة القوة الحربية وفى المستوى الخاص بالقوات المسلحة ، وذلك فى نفس الوقت الذى إحتفظت فيه بين بعض الدول العظمى — المانيا وإنجلترا بنوع خاص — بعدم ثقة وبضغائن . فالمانيا ، حينما طالبت بمكان لها « تحت

الشمس ، كانت تخضع لضرورات إقتصادية ملحة . ولاحظ جول كا بون فى سنة ١٩١٣ « إن الرغبة فى سد كل مخارج غلاية ، ألا يهدد بإنفجارها ، وأليس من الواجب أن نتحاشى أن نعارض فى كل مكان ، توسع لا يمكن تجنبه ؟ » وهذا الإرتفاع للقوة الإقتصادية يمارس ، خلاف ذلك ، تأثيراً على النفسية الوطنية أو على نفسية الطبقات الإجتماعية . وكان للنجاح الذى تحقق فى ميدان الصناعة دوره الهام فى الشعور بالتفوق الذى كان فى الفترة البسماركيـة ، هو شعور الشعب الألمانى ، والذى بدأ فى الظهور فى الولايات المتحدة عند نهاية القرن التاسع عشر .وأخيراً فإن سلوك مجموعة إجتماعية بالنسبة لمسائل السياسة الخارجية يكون فى بعض الحالات خاضعاً لتأثير مصالح إقتصادية أو مصالح طبقية .

وفى هذا ما يؤكد قيمة « التفسير الإقتصادى » . ولـكن هل يمكننا إهمال الملاحظات التى تصححه أو تحدده ؟

إن المنافسات بين الإتجاهات التسلطية الإستعمارية قد وصلت فى أحيـان كثيرة إلى مراحل حرجة ، بدا للخصوم فيها أنهم قد قالوا « كلمتهم الأخيرة » ، ومع ذلك فلم تزد الصدامات كثيراً عن التهديدات : فمسألة أفغانستان سويت فى سنة ١٨٨٥ بحل وسط أنجلو — روسى ؛ والحـكومة الإنجليزية ، رغم الأهمية التى يمثلها سوق الشرق الأقصى بالنسبة للإقتصاد البريطانى ، تخلت لروسيا عن بوورت آرثر ، فى سنة ١٨٩٨ ؛ والحكومة الفرنسية ، التى كانت على أشد رغبة لإعادة فتح « المسألة المصرية » ، تراجعت ، وقت فاشودا ، أمام إمكانية وقوع صدام مسلح .والواقع أن الحـكومات والشعوب كانت تشعر بأن هذه الصدمات بين المصالح المادية لم تـكن تستحق حرب ، وعلى الأقل حرب كبرى .

والتنافس بين الإقتصاديات الوطنية لم يبد كذلك على أنه كان أمراً قاطعاً . ففى التوتر بين فرنسا وألمانيا ، وفى الصعوبات الألمانية الروسية ، لاشك فى أن المصالح الإقتصادية كان لها دوراً ، ولـكنه كان دوراً ثانوياً ، حسبما يمكن لنا أن

نعتقد ، فى المرحلة الحالية للأبحاث . وفى الحالات الواضحة ــ التنافس التجارى الانجليزى الألمانى ــ ما الذى نرى ؟ فهل فكر اوساط رجال الأعمال الإنجليز ، وحتى اولئك الذين تأثروا بدرجة أكبر وبطريقة مباشرة بالمنافسة الألمانية ، فى القضاء على هذه المنافسة بقوة السلاح ؟ ليس هناك أى دليل يدفعنا إلى الإعتقاد فى ذلك ؛ وحالة تفكير رجال المال فى لندن ، الذين كانوا معادين ، فى يوليو سنة ١٩١٤ ، لسياسة التدخل المسلح على القارة ، أعطت رداً سلبياً . وكبار رجال الصناعة الألمانية ، هل كان من مصلحتهم ، لكى يتجنبوا الأخطار الممكنة . ولكن فى المستقبل ، أن يحاربوا روسيا ، أحسن مورد لهم فى أوربا ، ويحاربوا بريطانياالعظمى ، أحسن عميل لهم ؟ وهل كانوا فى حاجة إلى أن يفتحوا ، بقوة السلاح ،أسواقا خارجية جديدة ، بينما لم يكن إزدهار مشروعاتهم ، فى سنة ١٩١٤ ، غير مهدد أبداً فى الوقت العاجل ، وكانت الإمكانية قد فتحت أمامهم لتوسيع نطاق صادراتهم فى آسيا الصغرى وفى إفريقية ، بالإتفاقيات التى عقدت مع بريطانيا العظمى ؟ علينا أن نقرر أن الدلائل غير متوفرة .

وكان للقوى الروحية والعاطفية تأثيرا متباينا .

وكان دور الشعور الدينى ، رغم أنه لم يكن بسيطاً ، حتى فى هذه المرحلة التى تقدم فيها الاتجاه العقلى بشكل واضح ، قد ظل مع ذلك ثانوياً ، من وجهة نظر العلاقات الدولية .

ولاشك فى أنه قد ظهر بأكبر قوة فى إمبراطورية اليابان ، لأن العقائد الدينية فيها كانت مرتبطة تماماً بفكرة السلطة الامبراطورية وبواجبات المواطن تجاه الدولة . وفى البلاد الاسلامية كان يمثل عقبة أمام إنتشار المؤثرات الاقتصادية والمعنوية لأوربا ؛ ومع ذلك فان تضامن « الجامعة الإسلامية » لم يوجد لفترة طويلة : فرغم حيوية الحج ونشاطه ،ورغم وجود الخليفة العثمانى، إتجهت الحركات العربية ، التى ظهرت فى الشرق الادنى فى السنوات الأولى من القرن العشرين ، ضد حكم السلطان؛ ولم تأخذ سياسة حكومة تركيا الفتاة ،إبتداء

من سنة ١٩٠٨ ، وحيها من حركة الجامعة الاسلامية ، وفضلت عليها حركة « الجامعة الطورانية » ؛ أى التأكيد التام للشعور القومى التركى .

وفى أوربا ، مارست الكنائس المسيحية تأثيرا هاما على العلاقات الدولية ، ما دام إزدياد الدعوة التبشيرية قد ساعد على التوسع الأوربى فى إفريقية ، وفى آسيا ، وفى الاقيانوسية؛ ولكن القوى الدينية ظلت فى المرتبة الثانية فى العلاقات بين دول القارة ولا شك فى أنه يجب علينا أن نحسب حسابا للتأثير الذى مارسته الكنائس الأرثوذكسية فى البلقان ، وحيث كان مرتبطة أشد إرتباط بحركة المد الخاصة بالمطالب القومية ؛ ولا شك كذلك فى أنه يهمنا أن نفكر فى الدور الذى لعبته الروابط الدينية فى حركة الجامعة السلافية؛ وفى العواطف التى أظهرتها بعض الجماعات الدينية الانجليزية لبروسيا البروتستانتية ولكن لا يبدو أن أى من ذلك كان له دور حاسم . والكنيسة الكاثوليكية ؛ رغم أن الكرسى البابوى كان لا يزال يمارس من وقت لآخر عملا فى السياسة الدلية ؛ لم تحاول أن توسع من مدى دورها ؛ سواء لأنها لم تر من الضرورى أن تؤثر « فى كل يوم » على السياسة ؛ أو لأنها كانت تشعر بأن الكاثوليك ، فى مختلف البلاد، كانوا أكثر إستجابة للمطالب القومية ، عن إستجابتهم لشعور تضامن دينى .

وهل كانت تأثيرات الايديولوجيات السياسية ، والأفكار الخاصة بتنظيم الحكومة أو المجتمع ؛ أكثر أهمية ؟

إن التعارض الأساسى بين النظم السياسية ؛ وإحتقار القيصر العميق النظم الجمهورية . والاشمئزاز الذى كانت تظهره فى بعض الاحيان الاغلبية البرلمانية الفرنسية لوسائل الاوتوقراطية الروسية ؛ لم تمنع عقد التحالف الفرنسى الروسى . والذى عاش ؛ بدون قلقلة تقريبا أكثر من عشرين عاما . والانترناسيونال الثانى ؛ رغم النمو السريع للأحزاب

الاشتراكية ؛ لم ينجح فى أن يصبح قوة ؛ كنها أن تمارس عملا فعالا على العلاقات السياسية بين الدول .

ولكن التأكيد القوى للشعور القومى كان هو أحد الملامح الرئيسية لهذه الفترة . فمن ناحية ، إحتجاجات ، أقليات قومية ، تخضع لحكم أجنبى ، ومن ناحية أخرى، نمو الاتجاهات القومية التى لا تقتصر على إثارة مصالح أمن الدولة ، وعلى المطالبة بتقاليد أو بمبادىء دائمة ، غالباً ما تكون خيالية ويسهل الطعن فيها ، ولكن التى يعبر عنها بالرغبة فى الكرامة والرغبة فى القوة . وحركة القوميات هزت شبه جزيرة البلقان ،وهددت وجود النمسا والمجر ، وأثارت قلق روسيا وبريطانيا العظمى . والاتجاه القومى تأكد فى معظم الدول العظمى الاوربية ، فى نفس الوقت الذى كان فيه من دعائم القوة اليابانية الجديدة ؛ وإنتهى الأمر بأن إستيقظ الشعور القومى فى الصين نفسها ، حينما أصبح الضغط الاوربى أكثر ثقلا .

وفى حالات كثيرة ، إستخدمت هذه القوة المصالح الإقتصادية أو المالية ، التى أصبحت وسائلا للعمل السياسى ، بدلا من أن تكون دوافع له : فالسياسة الجمركية ، وسياسة إستثمار رؤوس الاموال أصبحت فى غالب الاحيان وسائل عمل تستخدمها الدولة فى صالح رغبتها فى القوة .

ولا يمكن للتفسير التاريخى أن يكون أكثر بساطة من طبيعة الجماعات الانسانية . فحينما يعزل أحد مظاهر هذه الطبيعة، فإنه يتبرأ منها ، إذ أن التأثيرات متبادلة فيما بين مطالب المصالح المادية وقوة دفع الاتجاهات القومية . ولا شك فى أن مظهر العلاقات بين الدول أو الشعوب ، فى سنة ١٩١٤ ، كان فى وسعه ؛ بالتأكيد ؛ أن يصبح مختلفاً إذا لم تكن الحياة الاقتصادية للعالم قد خضعت . فى أثناء نصف القرن السابق : لتغيرات عميقة . ولكن الحروب الأوربية هل كانت النتيجة الضرورية لهذا الصدام بين المصالح المادية ؟ الواقع أن الصدام لم يقع

إلا فى الوقت الذى إصطدمت فيه المخططات السياسية بعنف : الرغبة فى الإحتفاظ بالأمن ، أو الرغبة فى القوة . ولا شك فى أنه كان فى وسع المصالح الإقتصادية أن يكون لها مكان داخل هذه المخططات نفسها : فالحكومات والشعوب لم تكن تجهل الميزات المادية التى سيعود النجاح بها عليهم . ولكن هذا الحساب لم يكن هو الذى أرشدهم إلى الاستسلام . أو هو الذى أرشدهم فى إختياراتهم . وكانت الدفعة الفعالة هى دفعة الشعور القوى وحركات المشاعر .

بعض المراجع العامة

(ا) مجموعة الوثائق الدبلوماسية :

Documents diplomatiques français , 1871 - 1914 .
Paris , 1929 et suiv. 35 Vols .

Die grosse Politik der europaïschen Kabinette .
Berlin, 1922 - 1926. 52 Vols .

British Documents on the origins of the war , 1898 - 1914 .
London, 1925 - 1936. 14 Vols .

Oesterreich Ungarns Aussen politik, 1908 - 1914 .
Vienne, 1930 - 1935 . 8 Vols.

Die internationalen Beziehungen im Zeitalter .
des Imperialismus . 9 Vols .

I documenti diplomatici italiani .
Roma, 1951 et suiv. 3e et 4e séries.

(ب) تاريخ العلاقات الدولية العام :

H. HAUSER; Histoire diplomatique de l'Europe de 1871 à 1914.
Paris , 1930 . 2 Vols .

R SONTAG : European Diplomatic History , 1871 - 1932 .
New York, 1933.

L. ALBERTINI ; Le origini della guerra del 1914.
Milano , 1943. 3 Vols .
Trad. Angl. ; The origins of the war of 1914 .
Oxford, 1953. 2 Vols.

A. J. P. TAYLOR ; The struggle for mastery in Europe, 1848 - 1918
Oxford , 1954.

Ch. SEIGNOBOS ; Histoire politique de l'Europe contemporaine.
Paris, 1924 .

G. WEILL; L'Éveil des Nationalités et le Mouvement libéral. 1815 — 1848. [Peuples et Civilisations. t XV], Paris, 1930

CH POUTHAS; Démocraties et Capitalisme, 1848 - 1860. [Peuples et Civilisations. t XVI]; Paris, 1941.

H HAUSER, J. MAURAIN, P. BERNAERTS, L'HUILLIER; Du Libéralisme à l'Impérialisme, 1860 - 1878. [Peuples et Civilisation. t. XVII]; Paris, 2e éd, 1952.

ÉMILE BOURGEOIS; Manuel historique de politique étrangère. Paris, 1892 - 1931. 4 Vols.
tome II, 1789 - 1830; tome III, 1830 - 1878; tome IV, 1878 - 1919

J. DROZ; Histoire diplomatique de 1648 à 1919 Paris, 1952.

R. B. MOWAT; History af European Diplomacy London, 1928 - 1933 3 Vols.

Ch PETRIE; Diplomatic History, 1713 - 1933 London, 1948.

V. POTEMKINE; Histoire de la Diplomatie. Paris, 1946. 3 Vols. لمؤلفين مختلفين

CH. DUPUIS; Le Principe d'équilibre et le Concert européen, de la Paix de Westphalie à l'Acte d'Algésiras. Paris, 1909.

F. VON VIETSCH; Das Europäische Gleichgewicht. Leipzig, 1942.

(حـ) تاريخ مسائل معينة :

ED. DRIAULT; La Question d'Orient. Paris, 1921.

J. ANCEL; Manuel historique de la Question d'Orient. Paris, 1923.

P. HENRY; Le Problème des Nationalités. Paris, 1937.

G. WEILL ; *L'Europe du XIXe siècle et l'idée de Nationalité* .
Paris, 1938.

C. HAYES ; *The Historical Evolution of Modern Nationalism* .
New York, 1944

H. KOHN : *The Idea of Nationalism* .
New York , 1945

H. CHADWICK ; *The Nationalities of Europe and the growth of national ideologies* .
Cambridge , 1945 .

E. LEMBERG ; *Geschichte des Nationalismus in Europa* .
Stuttgart. 1950 .

F. HERTZ ; *Nationality in History and Politics*.
London, 1944.

P. SILVA; *Il Mediterraneo dall' Unita di Roma all'Unita. d'Italia*
Milano , 2e éd., 1933

P. RENOUVIN ; *La Question d'Extrème - Orient,1840 – 1940*.
Paris, 3e éd , 1953.

A. GODECHOT ; *Histoire de l' Atlantique*.
Paris, 1947.

(د) تاريخ العلاقات الإقتصادية :

A. SARTORIUS VON WALTERSHAUSEN ; *Die Entstehuug der Weltwirtschaft*. Iéna, 1931.

A. BIRNIE ; *An Economic History of Europe* , 1760 – 1922 .
London , 1930. ترجمة فرنسية

Histoire économique de L' Europe Paris , 1932 .

H. HENTON ; *Histoire économiqu ds l'Europe* , t II ,
Paris , trad. , fr. , 1950 .

D. CLIVE ; *A History of Commerce*.
New York, 1932 .

A. SERGE ; *Storia del Commercio*.
Torino, 1922. 2 Vols .

J. LACOUR - GAYET ; *Histoire du Commerce* .
Paris, 1951-1952 , t IV et V.

J. KÜSKE ; Die Bedeutung Europas für die Entwicklung der Weltwirtschaft.
Cologne, 1924.

M. BAUMONT ; Le Commerce depuis le milieu du XIXe Siècle
Paris, 1952.

JACOB VINER ; International Finance and Balance of power Diplomacy, 1880 - 1914.

HERBERT FEIS ; Europe, the World Banker, 1870 - 1914.
New York, 1936.

ED. PRATT ; The Rise of Rail Power, 1833, 1914.
London, 1914.

J. - L. JOUFFROY ; L'Ère du Rail.
Paris, 1953.

A. COLIN ; La navigation commerciale au XIXe Siècle.
Paris, 1901.

D. A. TYLER ; Steam conquers the Atlantic.
New York, 1939.

Sir JOHN CLAPHAM ; An Economic History of Modern Britain.
Cambridge, 1926.

H. FAULKNER ; Economic History of the U. S.
New York, 1937.

SH. B. CLOUGH ; Histoire économique des Etats - unis depuis la guerre de Sécession.
Paris, 1935.

MAURICE LÉVY ; Histoire économiqu et sociale de la France depuis 1848.
Paris, 1952.

N. DOKÉ ; Economic Development of Japan since the Meiji Restauration.
Tokio, 1930

V. PORRI ; L'Évoluzione económica italiana nell'ultimo Cinquantennio.
Roma, 1926.

(هـ) عن التسلطيات :

PARKER MOON; Imperialism and World Politics.
New York, 1926.

F.M. RUSSELL; Theories of International Relations;
New York s. d.

E.M. WINSLOW; The Pattern of Imperialism
New Yark, 1948.

W. HALLGARTEN; Imperialismus vor 1914.
Munich, 1951. 2 Vols.

R.KOEBNER; The Concept of Economic Imperialism.
[Economic Hist. Review, 1949. pp. 1-30.].

(و) عن الاحتكاك الحضارى :

J. CHAPPY; Histoire générale de la civilisation d' Occident,
1870 - 1914
Paris, 1951.

BARON DESCAMPS; Histoire générale comparée des Missions.
Paris, 1932

K. LATOURETTE; A History of expansion of Christianity.
London, 1943. 6 Vols,

S. BOLSCHAKOFF; The foreign Missions of the Russian Orthodox Church.
London, 1943.

(ز) السياسة الخارجية للدول :

١ — فرنسا :

LAVISSE; Histoire de la France Contemporaine.
Paris, 1921.

R. PINON; Histoire diplomatique [Tome IX de L'Histoire de la Nation Française de G. HANOTAUX.].
Paris, 1928.

P. RENOUVIN; La Politique extérieure de la France, 1871-1919
Paris, 1950 - 1951.

E M. CARROLL; Public Opinion and Foreign Policy, 1871 - 1914
New York, 1931.

J. E. HOWARD; Parliament and Foreign Policy in France during the third Republic.
London, 1948.

R. GIRARDET; La Société militaire dans la France Contemporaine, 1815 - 1939.
Paris, 1953.

٢ — ألمانيا :

E. M. CARROLL; Germany and the Great Powers, 1866 - 1914.
New York, 1938.

٣ — بريطانيا العظمى :

G. P. WARD et A. GOOCHE; Cambridge History of British Foreign Policy.
Cambridge, 1922 - 1923. 3 Vols.

E. HALÉVY; Histoire du peuple anglais au XIXe siècle.
Paris, 1912 - 1949. 6 Vols.

R. SETON - WATSON; Britain in Europe, 1789 - 1914
London, 1937.

H. TEMPERLEY et L. PENSON; Foundations of British Foreign Policy, 1792 - 1902.
Cambridge, 1938. [documents.].

JAMES JOLL; Britain and Europe.
London, 1950. (textes).

A. PRIBRAM; England and the intenational Policy of the Great European Powers, 1871 - 1914.
Oxford, 1931.

F. GOSSER; Ths management of British Foreign Policy, 1880-1914.
Leiden, 1948.

٤ — النمسا والمجر :

A. PRIBRAM; Les Traités secrets de L'Autriche - Hongrie.
Paris 1921.

٥ — بلجيكا :

J. WULLUS - RÜDIGER; La Belgique et 'Equilibre européen.
Paris, 1935.

٦ — إيطاليا :

L. WOLLENBERG; Politica estera italiana. 1882 - 1917.
Roma, 1933.

٧ — روسيا :

H. SETON - WATSON; The decline of Imperial Russia, 1855 - 1914.
London, 1953.

P. MILIOUKOFF, CH. SEIGNOBOS, L. EISENMANN; Histoire de Russie.
Paris 1933. 3 Vols.

C. de GRÜNWALD; Trois Siècles de Diplomatic russe.
Paris. 1945.

٨ — إسبانيا :

A. DEL RIO CISNEROS; Politica internacional de Espana.
Madrid, 1946.

٩ — الولايات المتحدة :

J. RAE et TH. MAHONEY; The U.S. in World History, from the beginnings to world leadership.
New York, 1949.

S. BEMIS; A Diplomatic History of the U. S.
New York, 1942.

TH. BAILEY; A Diplomatic History of the American People.
New York, 1944.

H. S COMMAGE; The American Mind
New Haven, 1950.

D. PERKINS; The American Approach to Foreign Policy.
Cambrige (U. S. A.) 1952.

١٠ — اليابان :

A ZISCHKA; Le Japon dans le Monde, L'Epansion nippone,
1854 - 1934
Paris, 1934.

R. AKAGI; Japans Foreign Relations.
Tokio, 1936.

T. TAKEUSHI; War and Diplomacy in the Japanese Empire.
New York, 1935.

S. HISHIDA; Japan among Foreign Powers, A Survey of International Relations.
New York, 1940.

H. NORMAN; Japan's Emergence as a World Power. Political and economic Problems of the Meiji Period, 1868 - 1914
New York, 1940.

G. SANSOM; The Western World and Japan.
New York, 1950.

محتويات الكتاب

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع — الصفحة

الباب الثانى

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الباب الثالث

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع　　　　　　　　　　　　　　　　　　الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

مطبعة دار نشر الثقافة
٢١ شارع كامل صدقي بالفجالة .